





893.7H21

S  
Q 2

Columbia University  
in the City of New York  
Library



Special Fund

1898

Given anonymously



















مكتبة  
الشيخ  
الشيخ

﴿الجزء الثاني﴾

من شرح المحقق الجهادي  
الفاضل المدقق سيدي أبي  
عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل  
للإمام أبي الضياء سيدي خليل  
رحمهما الله تعالى  
آمين

—

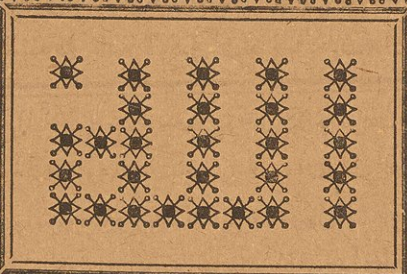
﴿وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ﴾  
﴿على العدوى نغم الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسبح جنته﴾

﴿الطبعة الأولى﴾  
﴿بالمطبعة الخيرية بجمالية مصر المحمية﴾  
\* (سنة ١٣٠٨ هجرية) \*



فصل العید (قوله حکما) ای بقوله سن وکیفیه بقوله وافتح سبع تکبیرات الخ ومخاطبها هو من یؤمر بها بقوله لما مور الجمعة ووقتها بقوله من حل النافلة للزوال ویندوب بقوله وندب الخ وموضعها بان أراد موضع ایقاعها بقوله وندب ایقاعها به ای بالقضاء الایکة (قوله مشتق) (زاد الاشتقاق) لا ینکر (قوله والمعودة) عطف نفسیر (قوله ینکر لا وفاته) ای فی أوقاته لا ینحی ان یوم العید ودقت الوقت لیتین له یوقت بالزوال لا یفتقر الیه (قوله) وسکت لکان أحسن وبعد کتبى هذا رأیت فی شرح شب لتکرره فی نفسه ویجاب

بأنه تسمیح فی قوله بالإقابة بان یزاد بالوقت ما لا صفة کما یخرجون من رمضان (قوله فن باب التشبیه) ای لانه من باب التشبیه علة لقوله فلا یقال بالنظر للجملة الحالیة الی هی قوله وان کان الخ فتدبر (قوله بدلیل) ای انه من باب التشبیه بدلیل وقوله اذلا یلزم الخ علة لقوله ولا یرد الخ وانما یلزم اطراد وجه التسمیة ای علة التسمیة لانه لیس علة یلزم اطرادها بل مجرد ابداء مناسیبة (قوله وقیل لعوده بالفرح) ای وقیل تفاؤلا بان یعود علی من أدركه من الناس ولست الاقوال المذكورة متباینة (قوله والعید ایضا ما عاود من هم الخ) ظاهره انه مقول بالاشتراك علی الیسوم المعروف وعلی ما عاود یدخل فی الغیر یوم الجمعة لانه یعود وقد تقدم انه من باب التشبیه ولا تقصر أو غیره علی الفرح والظاهر انه مجاز للعلة المتقدمة وهو المتبادر أو تشبیه بمحذوف الاداة (قوله عید الفطر) ولم یتسکم علی عید الاضحیة (قوله وهی سنة مشروعیها الخ) لم ینین المتقدم من المتأخر من تلك الامور وما قدر الا کثر المذکور (قوله لعید) ای فی عید وفی شرح شب لاجل عید وهو متعلق بسن ای جنس عید فطر أو اضحی ولس



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

فصل العید یند کفیه صلاة العید حکما وکیفیه ومخاطبها هو وقتا ومنه دو باو موضعا \* قبل مشتق من العود وهو الرجوع والمعودة لانه ینکر لا وفاته ولا یرد مشاركة غیره له فی ذلك کیوم الجمعة ویوم عرفه فلا یقال لشی من ذلك عید وان کان قد جاء ان یوم الجمعة عید المؤمنین فن باب التشبیه بدلیل أنه عند الاطلاق لم یتبادر الذهن الی الجمعة البتة اذلا یلزم اطراد وجه التسمیة وقیل لعوده بالفرح والسرور علی الناس والعید ایضا ما عاود من هم أو غیره وهو من ذوات الواو قلبت یاء کثیرا ونوعها وحقه أن یرد لاصله فرقا بینهم وبين احواد الخشب وأول عید صلاها النبی صلی الله علیه وسلم عید الفطر فی السنة الثانية من الهجرة وهی سنة مشروعیها ومشروعة الصوم والزکاة وأکثر الاحکام واستمر مواظبا علیها حتی فارق الدنیا (ص) سن لعید رکعتان لما مور الجمعة من حل النافلة للزوال (ش) یعنی انه اختلف فی حکم صلاة العید فالمشهور کما قال انها سنة عین وقیل کفاية ویؤمر بها من تلزمه الجمعة فیخرج العید والصبی والمرأة والمسافر ومن هو خارج ثلاثة أمیال من المصر فلا تسن فی حقهم لکن ینسحب کما یأتی ویخرج الحاج عینی لکن لا ینسحب له صلاتها لان صلاتهم یوم النحر وقوف المشعر الحرام بل ولا للمقیمین عینی ممن لم یحجج ووجهه بان الحاج عینی لیس بمنزلة المسافر والمقیم بها

أحدهما أكد من الآخر (قوله لما مور الجمعة) المراد ما مورها وجوبها وهو الذکر الحرام المتوطن غیر المعذور والداخل لیس ثلاثة أمیال (قوله سنة عین) وقیل بفرضیتها عینا وكفاية (قوله لکن لا ینسحب) استدرک علی ما یتوهم من استحبابها نظیر المسافر والمرأة ومن معهما (قوله لان صلاتهم یوم النحر الخ) ای وقوفهم بالمشعر الحرام قائم مقام صلاة العید (قوله بل ولا للمقیمین عینی) ظاهره لا ینسحب ولا یسن مع ان أشبه قال من صلاها من أهل منی الذین لیسوا بالحجاج فلا بأس به والظاهر انها مستحبة علی کلامه ثم أقول لا حاجة لقوله ووجهه لان صلاتهم یوم النحر الخ



(قوله من على كفر سخ) أي من في كفر سخ كما تقدم في الجمعة وفي شرح شب غيره ويجوز الاقتداء بالشافعي الذي صلاها عقب الطلوع بمنزلة الاقتداء بالمخالف في الفروع وان لم يقدّمه فيما يظهر أقول ولا يظهر ذلك لعدم وجود السبب نعم كتب شيخنا فقال الآن يقال ان دخول الوقت شرط لاسبب ثم لك ان تقول أي مانع من أن يكون جارا على النفل فيصبح بعد طلوع الشمس الا انها تكره قبل ارتفاع الشمس فاعل قولهم وقتها ارتفاع الشمس الخ أي وقتها المستحب فيكون موافقا للشافعي (قوله من حل النافلة للزوال) ولو أدرك منها ركعة قبله (قوله أول وقتها طلوع الشمس) أي بعد الطلوع وان لم ترتفع قيد رمح لا عند الطلوع ويسن عنده تأخيرها لا ارتفاعه وعبارة المنهج ووقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها (قوله يؤخذ الخ) أي وذلك لانها لو كانت سنة عين لكان من فاتته تسن في حقها مع أنها لا تسن بل تستحب في حقها (قوله بشرط ايقاعها مع الامام) لا يخفى ان المعنى حينئذ تسن في حق مأثور الجمعة اذا اراد أن يوقعها مع الامام أي انه اذا اراد ايقاعها مع الامام تسن في حقها وماذا لم يرد ايقاعها مع الامام فلا تسن في حقها بل تستحب فقول الشارح بشرط ايقاعها أي ارادة ايقاعها وذلك لان الخطاب بالشئ قبل حصول ذلك الشئ وكون المراد تقع سنة اذا حصل ايقاعها مع الجماعة لا يصح لان المراد الطلب على جهة السنية وهو سابق على الفعل وبعد هذا يرد ان يقال ان الجماعة مندوبة في السنن ولوراتبه كوتر وعيد فلا يظهر جعلها شرطاً في السنية وحينئذ يقال انه قبل صلاتها جماعة يسن في حق كل أحد ان يصلحها مع الجماعة فلو وقع انه صلاها وحده فقد فاتته السنة فلو كان ذلك قبل أن تصلي فيندب له ان (٣) يعيدها في جماعة فيما يظهر وحرر \* (تنبيهه) \*

لا تصلي العيدين في موضعين وكما يشترط في امام الفريضة كونه غير معبد كذلك العبد فلا تصح لمن صلاها في محل اماماً أو مأموماً ما جاء الى محل آخر ان يصلي اماماً بأهله على ما يظهر وان اقتدوا به أعيدت مالم يحصل الزوال من شرح الرسالة (قوله بل هو جائز) أي مستوى الطرفين (قوله يردده الحديث) انظر كيف يعقل استواء الطرفين مع فعل المصطفى صلى الله عليه وسلم له وفعله راجع الفعل وفي عجب انه مكروه لعدم وروده فهو مخالف ما في شارحنا وشارحنا

ليس بمنزلة أهل غيرهما من البلاد ولا منهم تبع للعاج وشمل كلام المؤلف من على كفر سخ من المنابر فانه مخاطب بها استئنا ومذهبنا ومذهب أحد الجمهور وان وقت العيدين من حل النافلة وهو بارتفاع الشمس قيد رمح وانتهاء الزوال فلا تقضى بعده وقال الشافعي أول وقتها طلوع الشمس فان قلت يؤخذ من استحباب اقامتها لمن فاتته انها سنة كفاية مع أن المعتمد انها سنة عين قلت قد يقال انها سنة عين على من يؤمر بالجمعة وجوبا بشرط ايقاعها مع الامام فلا ينافي استحبابها لمن لم يحضرها مع الجماعة (ص) ولا ينادى الصلاة جامعة (ش) أي لا يندب ولا يسن بل هو جائز وقول ابن ناجي انه بدعة يردده الحديث فانه صح انه عليه الصلاة والسلام نادى به فيها وفي الصلاة جامعة أربعة أوجه نصيبها على أن الأول منصوب على الاغراء والثاني على الحال أي الزموا الصلاة حال كونها جامعة ورفعهما على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء ونصب الثاني على الحال والخبر محذوف أي الصلاة حضرت حال كونها جامعة ونصب الأول على الاغراء ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي الزموا الصلاة وهي جامعة والصلاة جامعة نائب فاعل ينادى وهو مرفوع بضمه مقدر على آخر جزء منه منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (ص) واقترح بسبع تكبيرات بالاحرام ثم بخمس غير القيام موالي

تابع للقاني الذي هو الشيخ ابراهيم وحاصله انه اختلف في صحته وعدمها فعج ينكرها أي ينكر الصحة ويقول بوروده الا انه ليس بصحيح واللقاني يثبتها وحل عب يقتضي ترجيح كلام عجم يقول اغما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في صلاة الكسوف ومعنى الصلاة جامعة أي طلبة جمع المكلف اليها واستناد الجمع لها مجاز عقلي لان الطالب هو الشارع (قوله واقترح) أي نداء وهو الظاهر وخزم به اللقاني وعجم والمراد بالافتتاح الايمان والافهولا يفتتح الابتكيرة واحدة (قوله ثم بخمس الخ) أي ثم افتتح اثنا عشر بخمس فلا حاجة لقوله غير القيام لان تكبيرة القيام سابقة على الافتتاح ولا يتبع الامام ان زاد على السبع أو الخمس سدد لانه غير صواب والخطأ لا يتبع فيه وظاهره زاد عمدا أو سهوا ولا يتبع أيضا في نقص التكبير بل يكمل المأموم كما يفيد كلام مختصر الواضحة وأما لو كان الامام يرى الزيادة على السبع ففي شرح شب الظاهر انه يزيد وليس كتكبير الجنائز لان تكبير الجنائز انعقد عليه الاجماع اه أقول الظاهر عدم الزيادة ابن ناجي اتفقت الشيوخ على قولهم يكبر في الاولى سبعة بالاحرام وفي الثانية خمس غير القيام ولم يناسبوا بينهما بان يقولوا يكبر في الاولى سبعة غير الاحرام أو يقولوا يكبر في الثانية سبعة بالقيام وكان شيخنا يجيب عن ذلك بان تكبيرة القيام لما كانت يوفى بها في حال القيام فهي كالمغارة لما بعدها فاناسب التعبير فيها بغير بخلاف تكبيرة الاحرام لما كانت متصلة بالتكبير والجميع من قيام ناسب ان يجمعها بخلاف تكبيرة القيام فانها في حال القيام قبل الاستقلال وأيضا تكبيرة الاحرام فرض فلا يتوهم كونها من التكبير المختص بالعبد بخلاف تكبيرة القيام فانها سنة فتناسب اخراجها من نوعها (قوله موالي) أي ويكون التكبير موالي أو حال على محبي الحال من النكرة أي حال من التكبير في الاولى والثانية لكن لا على لفظه بل باعتبار معناه وهو الجمع وكانه



قال يجمع في التكبير والاقبال مواليات وأصله موالياً تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً ثم حذف ألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والتسوين أي لا يفصل بين أحادي التكبيرين بما فيهما يظهر كافي عب (قوله الابتكبير المؤتم) قال شب فيستحب للإمام أن يسكت بقدره ولا يتابع خشية الخلط على المأموم (قوله بلاقول) أي من تسبيح وتحميد وتهليل وتكبير فيكبره أو خلاف الأولى (أقول) وهو الظاهر ونسب متابعة أمام فيه كإفئده التهذيب (قوله وتحرراه مؤتم) انظر على سبيل السنية أو الاستحباب كذا في شرح شب والظاهر أنه مستحب للمتابعة وقوله لم يسمع أي لا من أمام ولا من مأموم ولا من مسمع فتدبر \* (تنبيه) \* كل واحدة من تكبيره سنة مؤكدة يسجد الإمام والمنفرد لثقة واحدة سهواً قبل السلام ولزادته بعده بخلاف تكبير الصلاة (قوله فالظاهر كما قال بعض تأخير الخ) البعض هو الخطاب ورد بان الظاهر أنه يقدمه على القراءة ولا يلتفت لإمامه ويفرق بان مخالفته للفقوت يلزم عليها عدم تبعيته في ركن فعلي وهو الركوع بخلاف ما هنا وحاصل ما في ذلك مقاله عجب من قوله قلت ظاهر إطلاق أكثرهم وأجمعهم إلا ما شذ أنه يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية (٤) خمساً قبلها سواء اقتضى من يزيد أو ينقص وسواء كان يؤخر التكبير عن

القراءة أولاً وقال شارحنا في لـ وانظر لو رجع بعد أن انخفض للتكبير ينبغي بطلان صلاته \* (تنبيه) \* انظر لو نسي بعض التكبير حتى قرأ هل يبني على ما فعله قبلها أو يبتدئ وهل يعيد القراءة بعد ما يأتي بها تركه أم لا وعلى الأول ما حكم إعادة القراءة وإذا ذكره في أثناء القراءة وفعله هل يبني على ما قرأ أو يبتدئ وهو الظاهر وانظر ما حكم إعادة القراءة حيث قلنا بها اه عجب (قوله ولا يصح أن تكون الباء للسببية) يقال إن الجزء سبب في السكك أي سبب داخلي أي لأن حصول جزء الشيء سبب في حصول ذلك الشيء (قوله لأن المصاحب والملاصق) لا يخفى أن الملاصق مصاحب فلا حاجة له (ثم أقول) لا مانع من أن يقال إنه من مصاحبه السكك للجزء وكذا يقال في غيرها (قوله والا نمادى) فان رجع لتكبيره فانظر

الابتكبير المؤتم بلاقول وتحرراه مؤتم لم يسمع (ش) وهذا مشروع في كيفية صلاة العبد والمعنى أن المصلي صلاة العبد يكبر سبع تكبيرات تكبيرة الاحرام قبل القراءة في الركعة الأولى والخمس قبل القراءة غير تكبيرة القيام في الركعة الثانية إلا أن يكون مأموماً من يؤخر التكبير عن القراءة كالخفية فالظاهر كما قال بعض تأخيرها تبعاً لغير القنوت والسجود القبلي عن يرى ذلك ويكون التكبير موالى من غير فصل بين أحاده إلا أنه يفصل بينها بقدر تكبير المأموم بلاقول بين كل تكبيرتين كتحميد وتهليل ويكون تكبير المأموم بعد تكبير الإمام أن سمعه منه أو من المأموم أو من المسمع فان لم يسمعه ممن ذكر خفضاً صوته أو بعده فانه يتحرره أي يقدر بعقله ويفرض لنفسه أن الإمام قد كبر في هذه اللحظة وأنه فصل بقدر تكبير المؤتم وهذا بخلاف التأمين فان المأموم لا يتحرره ولا يؤمن خلف الإمام حيث لم يسمعه لانه تأمين على فعل الغير والتكبير مطلوب من كل أحد وأيضاً لما كان التكبير سنة كان أقوى مطلوباً منه من التأمين ولم يصح المؤلف بكون التكبير قبل القراءة اكتفاءً بذلك كرافقته لا شعاره بانه قبلها وابعالاحرام للصيرورة أي صيرورة التكبير سبعاً بالاحرام ولا يصح أن تكون الباء للسببية لأن الاحرام ليس سبباً للتسبيح تكبيرات ولا للمعية ولا للمصاحبة ولا للملازمة لانه يقتضى أن تكون التكبيرات ثمانية كالشافعي لأن المصاحب والملاصق والملاصق والمصاحب والملاصق والملاصق (ص) وكبر ناسيه ان لم يركع وسجد بعده والتمادى وسجد غير المؤتم قبله (ش) يعني أن من نسي تكبير العبد كلاً أو بعضاً حتى قرأ فان لم يركع بالاختفاء فانه يرجع الى التكبير لان محله القيام ولم يفت فاذا رجع فكبر أعاد القراءة وسجد بعد السلام لزيادة القراءة لانها انما شرعت بعد التكبير واستغنى عن ذكر إعادة القراءة بذلك كرافقته لانه لا سبب له غير إعادة القراءة وعن تقييد الساجد بغير المؤتم لوضوح انه لا قراءة عليه فان الخي نمادى اماماً كان أو غيره وأحرى لو رفع من الركوع

هل لا تبطل صلاته بمنزلة تارك الجلوس الوسط سهواً ورجع له بعد استقلاله لانه في هذا رجع من فرض لسنة أم تبطل وهو الذي ينبغي كما قاله في لـ لأن الركن المتبلس به هنا أقوى للاتفاق عليه من الركن المتبلس به هنا للاختلاف في وجوب الفاتحة في كل ركعة (قوله أعاد القراءة) في شرح شب وانظر ما حكم إعادة القراءة (أقول) الظاهر الاستحباب لانه تقدم ان الافتتاح مندوب باتفاق اللقاني وعجب فان ترك أعادته لم تبطل صلاته (قوله لزيادة القراءة الخ) هذا يفيد ان القراءة الزائدة الموجبة للسجود هي الأولى وبواقفه آخر العبارة لكن بنافيه قوله لانه لا سبب له غير إعادة القراءة والفرق بينه وبين من زاد سورة في آخره ان تركها غير منفي عليه فقد استحجم بها بعض العلماء فلم تكن زيادتها موجبة للسجود فان قلت ان من قدم السورة على الفاتحة يعيد ها ولا يسجد عليه مع ان زيادة القراءة موجودة أيضاً والجواب ان من قدم السورة لم يقدم شيئاً على غير جنسه بخلاف الذي قدم القراءة على التكبير (أقول) والذي ينبغي أن يقال ان الموجب للسجود زيادة الركن القولى فلا يرد شئ (قوله وعن تقييد الساجد الخ) يمكن ان يقال ان قوله غير المؤتم يتنازع فيه قوله سجد بعده وسجد قبله أي بقطع النظر عن قوله قبله



(قوله ولا سجود على المأموم) أي وأما المأموم فلا يسجد بسبب ترك التكبير خلف الإمام ولو تركه عمداً لأنه يحمل العمد ومن باب أولى لو كان الترك من إمام لا يرى السجود لنقص التكبير كالشافعي والحنفي فإذا شافعي عن جميع التكبير صلالة المالكي خلفه ولا يسجد عليه لقول المصنف وسجد غير المأموم سواء أتى به المأموم أو تركه كتبه بعض شيوخنا (قوله ولا مفهوم لناسيه) أي بل وكذلك متعمده يؤمر بالتكبير ثم يعيد القراءة ولكن لا يسجد هنا لأنه لم يترك التكبير سهواً بل تركه عمداً (أقول) إن إعادة القراءة أغماهي عمد وهو مطالب بها على كل حال فالمناسب صدور العبارة من أن الموجب (٥) القراءة الأولى التي وقعت سهواً (قوله لا أجل قوله

وسجد الخ) أي لأن السجود أغماهي يكون لنسيان لا تعمده (قوله فانه يكبر على المشهور) ومقابله لابن وهب لا يكبر لفوات وقته لا أجل سماع القراءة (قوله وأولى مدرك) أي فيما بعده فيما أدركه ثم يأتي بما فاتة ولا يكبر ما فاتة في خلال تكبير الإمام والظاهر أن الخلاف جار (قوله ويعيد الاحرام من الست) أي الست التي تطلب منه في الثانية لأن الأولى يفتتحها بسبع والثانية بخمس غير القيام فيصير بتكبيره ستة هذا في غير المسبوق وأما المسبوق فيأتي بخمس وتكبيره الاحرام فقد حصلت الستة وتسقط تكبيرة القيام (قوله ويقضى سبعا) أي بالقيام (قوله ويقضى خمسا) أي غير القيام (قوله وأجاب بعض عنه بما يعلم الخ) والجواب انه أغماهي كبر للقيام لا أجل حصول عدد تكبير إلى باعية باسقاط تكبيرة الجلوس لأنها تسبغ للإمام لموافقة له (قوله وان فاتت قضى الخ) قال بعض فان لم يدر هل الإمام في الأولى أو في الثانية لم أر نصاً صريحاً قاله الشيخ سالم قال عجم الظاهر تكبيره سبعا بالاحرام ثم إن تبين أنها الأولى فظاهر وإن تبين أنها الثانية قضى الأولى بست

ويسجد الإمام والفد لتترك التكبير كلا أو بعضا قبل السلام ولا يسجد على المأموم لأن إمامه يحمله عنه وكان يمكنه الاستغناء عن قوله غير المأموم بقوله فيما سبق ولا سهو على مؤتم حالة القدوة وقوله وكبر على سبيل السنية ولا مفهوم لناسيه وإنما اقتصر على النسيان لأجل قوله وسجد بعده (ص) ومدرك القراءة يكبر فدرك الثانية يكبر خمسا سبعا بالقيام (ش) يريد أن المأموم إذا جاء فوجد الإمام قد فرغ من التكبير وهو في القراءة فانه يكبر على المشهور لخلفه الأمر فليس قضاء في صلب الإمام وأولى مدرك بعض التكبير ثم يكمل بعد فراغ الإمام ولما شمل قوله ومدرك القراءة يكبر مدرك الأولى والأمر فيه واضح من أنه يكبر سبعا بالاحرام ومدرك الثانية فيه خلاف بين مختاره منه بقوله فدرك الثانية يكبر خمسا غير تكبيرة الاحرام اللخمى بناء على أن ما أدركه آخر صلاته فتكبيره القيام ساقطة عنه ويعيد الاحرام من الست ويقضى سبعا وعلى أن ما أدرك أول صلاته يكبر سبعا ويقضى خمسا ثم إذا قام لقضاء الأولى قضى سبعا بالقيام وهذا مشكل مع ما تقدم من أن من أدرك ركعة لا يقوم بتكبير وهذا قلتم يقوم به وأجاب بعض عنه بما يعلم من شرحنا التكبير (ص) وان فاتت قضى الأولى بست وهل بغير القيام تأويلان (ش) أي وان فاتت الثانية برفع الإمام من ركوعها كبر للاحرام وجلس ولا يقطع خلافاً لابن وهب ثم بعد سلام الإمام قام وقضى الركعة الأولى بست تكبيرات لكن اختلف هل يقوم بتكبير كما يفعل كل من أدرك تشهد الإمام وعليه فيكون التكبير سبعا وهو فهم ابن رشد وابن رشد وسند أول يكبر بل يقوم من غير تكبير ويأتي بست تكبيرات فقط ويعتد بالتكبير التي كبرها قبل جلوسه فلا يعيدها وهو فهم عبد الحق قال في توضيحه ولعل الفرق بين هذا وبين من جلس في تشهد القرينة أنه إذا قام هنا كبر للعيد فلم يخل ابتداء قيامه من تكبير بخلافه في القرينة فانه مبتدئ فيها بالقيام ولا بد لمن ابتداء القيام في الصلاة من تكبير فاستحب له التكبير للقيام انتهى وحذف المؤلف هذا التأويل لدلالة قوله تأويلان عليه فلا يعترض بقول ابن غازي ظاهر كلام المؤلف أن تكبيرة القيام موجودة وأغماهي تأويلان هل هي معدودة من الست أو لا وليس كذلك بل التأويلان في وجودها كافي التوضيح ولما فرغ من كيفية الصلاة شرع في مندوبات العيدين فقال (ص) وتندب أحياء ليلته وغسل بعد الصبح وتطيب وترين وإن لم يصلي ومشي في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخير في النحر وخرج بعد الشمس وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصحح خلافه وجهر به وهل لمحى الإمام أو لقيامه للصلاة تأويلان (ش) يعني أن من مندوبات العيدين أحياء ليلة عيدي الفطر والنحر فخير من أحياء ليلتي العيدين وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب وفي لفظ من أحياء الليالي الأربع وحيث له الجنة ليلة العروبة

ويجوز فيه ما يأتي ولا يحتسب بما كبره حين دخوله للاحتياط (قوله ويعتد بالتكبير) أي التي هي تكبيرة الاحرام (قوله فلا يعترض) الاعتراض بتوجه على كل حال أي إذا علمت ما قررناه من أنه في الأولى يكبر للقيام دون الثانية (قوله وغسل) ومبدأ وقته السدس الأخير (قوله وإن لم يصلي) كتب والد عب ينبغي أن يرجع للأحياء أيضاً (قوله ومشي) والاختلاف الأولى فقط بدون كراهة إلا أن يشق عليه لهلة ونحوها (قوله وصحح خلافه) ولو خرج قبل الفجر عند بعضهم (قوله وجهر) ولا يرفع صوته حتى يعقره فانه بدعه (قوله لمحى الإمام) قبيل محل اجتماع الناس بالمصلي وقيل لظهوره لهم ولو قبل دخوله والأول أقوى (قوله ليلة العروبة الخ) هي ليلة الجمعة



من الاعراب وهو التحسين (قوله والمراد باليوم الزمن الخ) أي الزمن الشامل لتلك المواضع الثلاثة لأنه يحصل له التحسين كما أفاده محشى نت ولا يخفى ان هذا أحسن مما قبله الذي هو قوله عند النزوع ولا في القيامة لئلا يكون له مذ كرفيه حالة القبر وقيل لم يعت قلبه بحب الدنيا حتى تصده عن الآخرة وعليه والمراد باليوم الزمن الذي يحصل فيه موت القلب بحب الدنيا (قوله والا حياء يحصل بعظم الليل على الاظهر) هكذا استظهره ابن الفرات ومقابلته انه يحصل بساعة ونحوه للتوروى في الاذ كاروقيل يحصل بحصول صلاة العشاء والصبح في جماعة (قوله بالصلاة والذكر) ويدخل قراءة القرآن بل هو أعظم (قوله على المشهور) ومقابلته انه سنة واقتصر عليه ابن الحاجب (قوله ونحوه) كخلق عانة الفا كهاني والمراد بها الشعر الذي فوق ذ كر الرجل وحواليه وحول فرج المرأة وعن ابن شريح انها الشعر النسابت حول حلقة الدبر ابن ناجي عز غير واحد كالفا كهاني الخلفاء للعلماء في جواز خلق حلقة الدبر ولا أعرفه منصوصا في المذهب (قوله وللغسل) بل ولولا حياء كما تقدم (قوله يستحب كونه وتران أمكن الخ) ظاهره ان الامر من مستحب واحد وفي رواية أخرى تقديم الرطب لان في رواية أحمد والترمذي وأبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر على رطبات فتمرات فان لم يكن حسا حسوات من ماء وانظر هل تقيد (7) الرواية الثانية التي فيها تقديم الرطب بكونه وترأ ولا وعلى الاول هل هو مستحب واحد

وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر ومعنى عدم موت قلبه عدم تحييره عند النزوع ولا في القيامة والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت النزوع وزمن القبر ويوم القيامة والا حياء يحصل بعظم الليل على الاظهر بالصلاة والذكر ومنها الغسل على المشهور ويستحب كونه بعد صلاة الصبح فان اغتسل قبل ذلك ولولا لفاته هذه الفضيلة وحصل فضيلة الغسل ووقته وقت أذان الصبح الاول ولا يشترط فيه الاتصال لانه مستحب ومنها التطيب والتزين بالثياب الجديدة وتحسين هيئة من قص شارب ونحوه لانه من كمال التطيب بل لا يظهر له فائدة اذا كان البدن دنسا وهذا في حق غير النساء وأما النساء اذا خرجن وان كن عجايز فلا يتطيبن ولا يتزينن لخوف الاقتتان بهن ثم ان المبالغة راجعة للتطيب والتزين وللغسل ومنها المشى في ذهابه للعيد ما لم يشق عليه لاني رجوعه من المصلى لفراغ العبادة ويستحب رجوعه من طريق غير التي أتى للمصلى منها الشهود الطريقتين له بذلك ولا فرق بين الامام والمأموم ومنها فطره في عيد الفطر قبل الذهاب للمصلى ويستحب كونه بقر وتران أمكن ليقارن أكله اخراج زكاة فطره المأمور باخراجه قبل صلاة العيد ومنها تأخير الفطر في عيد النحر ليكون أول طعامه من لحم قربته ومنها خروج المصلى غير الامام لصلاة العيد بعد طلوع الشمس لمن قرب منزله والاقبلها بقدر ما يكون وصوله المصلى قبل الامام قاله اللخمي ثم لوقال المؤلف وبعد الشمس بالاول كان أحسن لانه مندوب ثان واذا خرج بعد طلوع الشمس استحبه التكبير لان اخرج قبل الطلوع لبعده منزله ونحوه فيؤخر التكبير الى ان تطلع الشمس على مذهب المدونة لانه ذكر شرع للصلاة فلا يؤتى به الا في وقتها كالاذان ولما لا في المبسوط يكبر من انصراف صلاة

كما ذكرنا في الرواية التي اقتصر فيها على النحر وهو الظاهر أم لا انظر والذي أقوله ان الظاهر ان كل واحد منهما مندوب فكونه بقر مندوب وكونه وتران مندوب آخر (قوله ليكون أول طعامه من لحم قربته) أي أول مطعمومه أي ما كوله من لحم قربته لخبر الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يفطر يوم النحر حتى يرجع لياكل من كبسأضحيته وهل ذلك لان الكبسأيسر من غيره أي أسرع نضجا من غيره أو تفاؤلا كما جاء ان أول ما يأكل أهل الجنة عند دخولها كبسأثور الذي عليه الارض فيذهب ذلك عنهم حرارة الموت كذا قال نت والصواب الحوت كما ذكره أبو الحسن وفي

الحديث نزل أهل الجنة زيادة كبسأفون والنزل بضم النون والزاي طعام النزيل الذي يهيم كذا في ل ثم قال الصبح وهذا ظاهر فمن يضحى كما يدل عليه التعليق المذكور وأما من لا يضحى فهل هو كذلك وهو الظاهر حفظ الفعل صلى الله عليه وسلم من الترك أشار له عجم (قوله غير الامام) أي وأما الامام فينبغي ان يؤخر خروجه عن خروج المأمومين اذا كان منزله قريباً من المصلى فيؤخر حتى ترتفع الشمس وتحل النافلة أو قبل ذلك قليلا ان كان ذلك أرفق بالناس لانه ينبغي للمأمومين ان ينتظروه في المصلى ولا ينبغي له ان ينتظر أحد ابل اذا وصل صلى وان كان منزله بعيداً منها أمر بالخروج بقدر ما اذا وصل أقيمت الصلاة (قوله لانه مندوب ثان) أي بالخروج لصلاة العيد والعجاء مندوب لان كونه في العجاء مندوب وسيلة للمندوب مندوب (قوله استحبه التكبير) أي فرادى وخلاصته ان كل واحد يكبر في الطريق على حديثه لاجتماعه فانه بدعة كافي نت وأما في المصلى فقال ابن ناجي افرقت الناس بالخير وان فرقين بمحض أبي عمران الفاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فاذا فرغت احدهما من التكبير سكنت وأجابت الاخرى بمثل ذلك فستلأعن ذلك فقالا لانه حسن واستمر العمل عندنا على ذلك باقرية بمحض غير واحد من كبار الشيوخ (قوله لانه ذكر شرع للصلاة) فيه انه ليس وقت صلاة الا أن يقال وقت صلاة في الجملة نظر المذهب الشافعي ولك ان تقول هذا مما يقوى ما جئناه سابقا (قوله ولما لا في المبسوط الخ) هو الذي أشار له المصنف بقوله وصحح خلافه كما أفاده الخطاب



(قوله تحقيقا للشبهة بأهل المشعر) الحرام لانهم يكبرون عنده للاستسقاء ويدعون لقوله تعالى فاذا كروا لله عند المشعر الحرام (قوله وفي حينئذ الخ) فيه تسامح لانه لا ضمير فيه (قوله غير النساء) أى فالمرأة تسمع نفسها فقط (قوله وفوق ذلك قليلا) أى فلا يرفع صوته حتى يعقره فانه بدعة ويخرج عن حد السميت والوقار (قوله حتى يقوم للصلاة) أى حتى يدخل في الصلاة كذا فسر عجم واعتزله محشى نت بأن الموافق لابن الحاجب والجواهر وغيرهما ان القول الثانى يقول يقطع بحلول الامام محل صلاته وان لم يدخل في الصلاة والقول الاول يقول يقطع بحلولة محل اجتماع الناس (قوله جاز وكان صوابا) ظاهره ان فيه اشواب فيكون قوله جاز أى اذن فيه فله الاجر ويظهر حينئذ ان كلاما من ذبح الامام وذبح غيره مندوب الا أن الامام أكد (قوله وهذا في الامصار البكار) أى قول المصنف وتحرره الخ في الامصار البكار (قوله وأما القرى الصغار) المناسب ان يقول (٧) وأما غيرهما من الامصار غير البكار والقرى

مطلقا والظاهر انه أراد بالامصار البكار ما لم يعلم من ذبحه في البلد ذبحه وأراد بالقرى الصغار ما يعلم من ذبحه ذبحه (قوله والصغراء) مرادف (قوله بدعة) أى مكروهة (قوله لا تتفاضل الخ) علة لقوله ولا للفضل (قوله لا تتفاضل الخ) أى لانه مقطوع بقبلته ومسجده أفضل من مسجد مكة (قوله يستون للطائفتين) ظاهره انه يقسم على جميعهم ويحتمل انه ينزل على كل واحد ستون رجعة وهكذا يقال فيما بعد ويقويه حديث انه ينزل على كل متصافين مائة رجعة تسعون للبادئ وعشرة للآخر فآفته شب في شرحه وبعبارة أخرى أى تقسم على جميع الطائفتين وان اختلف قدر طواف كل ستون هذا هو المتبادر واحتمال انه ينزل على كل واحد ستون وأربعون وعشرون بعيد من لفظه (أقول) الظاهر ان ذلك كناية عن كتب حسنات للطائفتين والمصلي والمشاهد (قوله من الحيض) جمع حائض كرا كع

الصحيح ابن عبد السلام وهو الاول لاسيما في الاضحية تحقيقا للشبهة بأهل المشعر والضحية فيه للخروج في الفطر والاضحية وفي حينئذ لظلال الشمس وفي خلافه لعدم التكبير للخارج قبل طلوع الشمس أى وصحح خلاف مذهب المدونة من عدم التكبير قبل طلوعها بل يكبر قبل ويستحب الجهر بالتكبير لكل أحد غير النساء بقدر ما يسمع نفسه ومن يليه وفوق ذلك قليلا اظهار للشعيرة وبذلك خالف تكبير الصلاة واختلف هل يستمر تكبير من بالمصلى لمحىء الامام اليها فيقطع حينئذ وهو فهم ابن يونس أو يستمر يكبر ولو جاء الى المصلى حتى يقوم للصلاة وهو فهم اللخمى تأويلان (ص) وشوه أضحيتته بالمصلى (ش) فيها استحباب مالك للامام ان يخرج أضحيتته فيذبحها أو ينحرها في المصلى بيزها للناس اذا فرغ من خطبته ولو ان غير الامام ذبح أضحيتته في المصلى بعد ذبح الامام جاز وكان صوابا وقد فعله ابن عمر رضي الله عنه انتهى وهذا في الامصار البكار وأما القرى الصغار فليس عليه ذلك لان الناس يعلمون ذبحها ولو لم ينحرها انتهى أى ليس عليه على جهة الاستحباب (ص) وايقاعها به لا بمكة (ش) أى يستحب ايقاع العيد بالمصلى ولو بالمدينة والمراد بالمصلى الفضاء والصغراء وصلاتهم بالمسجد من غير ضرورة داعية بدعة لم يفعله عليه السلام ولا الخلفاء بعده هذا في غير مكة وأما من في مكة فالفضل ان توقع في المسجد لا للقطع بالقبلة ولا للفضل لا تتفاضل بالمدينة بل لمشاهدة الكعبة وهى عبادة مفقودة في غير الحاضر ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون رجعة ستون للطائفتين وأربعون للمصليين وعشرون للنظرين اليه وانما استحباب في غير مكة البروز الى المصلى لامره عليه الصلاة والسلام بذلك حتى النساء من الحيض وربات الخدور فقات احداهن يارسول الله احدا نالا يكون لها جلباب قال تعيرها اختها من جلبابها يشهدن الخير ودعوة المسلمين وخبر باعدوا بين أنفاس النساء وأنفاس الرجال ولبعدهن عن الرجال لما فرغ من خطبته وصلاته جاء اليهن فوعظهن وذكرهن فلو كن قريبا لسمعن الخطبة والمسجد ولو كبر يقع الحصر فيه وفي أبوابه بين الرجال والنساء دخولا ونحرا وجافت وقع الفتنة في مواضع العبادات (ص) ورفع يديه في أوله فقط (ش) الضمير فيها عائد على المصلى وعمراده انه يستحب للمصلى ان يرفع يديه في التكبير الاول وهى تكبيرة الاحرام وأما في غيرهما فاما ان يكون خلاف الاول

وركع أفاده المصباح والمراد الحائض بالفعل لا من بلغت سن الحيض ولم تحض كما فهمه بعض الناس لان ما قلناه هو الذى في كتب الحديث والاولى ان يقول حتى الحيض وربات الخدور من النساء (قوله الخدور) جمع خدر وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكر وراءه (قوله جلباب) قيل المراد به الجنس أى تعيرها من ثيابها ما لا تحتاج اليه وقيل المراد تشريتها معها في لبس الثوب الذى عليها وهذا ينبنى على تفسير الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام وموحدتين بينهما ألف قيل هى المقنعة أو الخمار أو أعرض منه وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقيل الازار وقيل المخفة وقيل القميص (قوله وخبر باعدوا) معطوف على قوله لامره (قوله والمسجد ولو كبر الخ) جواب عما يقال المباحة يمكن وجودها في المساجد البكار فلا ينتج هذا الحديث طلب الصلاة في الصغراء فائدة قال في المدخل ابن حبيب ان لم يستطيعوا الخروج الى المصلى لمطر أو غيره صلوا في المسجد الجامع على سنة العيد في المصلى قال مالك ولا يصلى بموضعين في مصر خلا للشافعى (قوله ورفع يديه في أوله) لا يحنى ان في اطلاق أوله على تكبيرة الاحرام مجاز علاقته المجاورة



(قوله ونحوهما من قصار المفصل) زادني كُ ولذلك أتى بالكاف ليعمله عليه الصلاة والسلام اه فأراد بالقصار ما عدا الطوال فيشمل المتوسط (أقول) ويظهر من الاختصار على سجع الشمس أكد بينهما على غيرهما فتدبر (قوله وخطبتان كالجمعة) ابن حبيب يد كرفي خطبة الفطر الفطرة وفي الاضحية الضحية وما يتعاق بها ويقادى اذا أحدث فيهما أو قبلهما بعد الصلاة ولا يستخلف واحد منهما الجلوس بين الخطبتين بقدر الجلوس بين السجدين وهل يتخذلهما منبر قولان (أقول) وظاهره انه يسن الجلوس في أولهما وفي وسطهما كما تقدم مع أن الخطبة في حد ذاتها (٨) مندوب ولعل الظاهر انهما منادوبان (قوله ومن الجهر بهما) أي فامرارهما

كعدمهما وانظر هل يندب قيامه لهما أم لا (قوله أي وندب استماعهما والاصغاء) أي فن كان يتغافل لم يأت بالمستحب (قوله وليس من تكلم فيهما) أفاد محشي نت بالنقل ان الكلام فيها كالعدم في خطبة الجمعة وان هذا هو المعتمد خلاف ما قاله عجب وغيره وما قاله ذلك المحشي ظاهر من النص الذي ذكره وجه الله تعالى (قوله أي وندب استقبال الامام) أي ذاته ولا يكفي جهته (قوله لانهم ليسوا بمنظرين الصلاة) أي حتى يفرق بين الصف الاول وغيره (قوله آساء) أي ارتكب مكروها (قوله كالقرب الذي يبنى معه في الصلاة) قد تقدم انه بالعرف أو بالخروج من المسجد (قوله وذكره المواق مقتصر عليه) أي فيكون هو الرابع فيقول على ان البعدية سنة والاعادة مستحبة (قوله بلا حد الخ) أي خلافا لاعم ذلك وندب لم تبعه تكبيرهم بتكبيره في الرسالة ويكبرون أي سراً بتكبير الامام (قوله واقامة من لم يؤمر بها) في كُ ويندب لسيد العبد انه له فيها (قوله وهل في جماعة) القولان في كل من المسئلةين والقول الاول

أو مكروها (ص) وقراءتها بكسج والشمس (ش) أي وندب قراءة صلاة العيدين بعد الفاتحة بسج اسم ربك الاعلى والشمس ونحوهما من قصار المفصل (ص) وخطبتان كالجمعة (ش) أي وندب خطبتان كالجمعة في الصفه من الجلوس في أولهما وفي وسطهما وتقصيرهما ومن الجهر بهما ونحو ذلك قال بعض وانظر هل هما مندوب واحد أو كل واحدة مندوب مستقل انتهى (ص) وسماعهما (ش) أي وندب استماعهما والاصغاء لهما وان كان لا يسمعهما ولو عبر بالاستماع لكان أولى لان السماع ليس من قدرته وليس من تكلم فيهما مكن تكلم في خطبة الجمعة (ص) واستقباله (ش) أي وندب استقبال الامام في الخطبتين من في الصف الاول وغيره لانهم ليسوا بمنظرين صلاة بخلاف الجمعة (ص) وبعديتهما (ش) أي ويندب ان تكون الخطبتان بعد الصلاة فلو بدأ بالخطبتين أعادهما استحبابا فان لم يفعل آساء وأجزأته صلاته لان الخطبة ليست شرطاً في صحة الصلاة واليه أشار بقوله (وأعيدتان قدمتا) أي ان قرب واطاها ان القرب هنا كالقرب الذي يبنى معه في الصلاة وهذا على ان قوله وبعديتهما من المستحب كما هو ظاهر كلام المؤلف وأما على انه سنة وهو ما اقتصر عليه ابن عرفة وذكره المواق مقتصر عليه فيكون أعادهما سنة كما هو الاصل في نحو هذا ولكن رأيت في ابن بشير النصيح باستحباب الاعادة وهو لا يخالف سنة بعديتهما كما في اقامتهما المنفاته كما أشار له (ه) في شرحه (ص) واستفتاح تكبير وتخللهما به بلا حد (ش) أي وندب استفتاح الخطبتين وتخليلهما بالتكبير بلا حد في الاستفتاح بسبع والتخليل بثلاث بخلاف خطبة الجمعة فان افتتاحها وتخليلها بالتحميد وسما أي ان خطبة الاستسقاء تكون بالاستغفار (ص) واقامة من لم يؤمر بها أو فاته (ش) أي انه يستحب لمن لم يؤمر بالجمعة وجوباً أو فاته صلاة العيدين مع الامام ان يصليها وهل في جماعة أو أفذاذ قولان فن أمر بالجمعة وجوباً أمر بالعيد سنة ومن لم يؤمر بها وجوباً أمر بالعيد استحباباً والضمير فيهما عائدا على الجمعة من قوله لما مور الجمعة لا على العيد ثم انه يستثنى من قوله واقامة من لم يؤمر بها الجحاج فانهم لا يؤمرون باقامتها لا نداء ولا سنة (ص) وتكبيره اثنى عشر مرة فريضة وسجودها البعدى من ظهر يوم النحر لا نافلة ومقضية فيها مطلقاً (ش) أي وندب لكل مصل ولو امرأة أو مسافراً أو أهلاً بادية صلى في جماعة أو وحده ان يكبر عقب خمس عشرة فريضة وقنية أولها صلاة الظهر من يوم النحر وآخرها صلاة الصبح من اليوم الرابع وهو آخر أيام التشريق على المشهور لافاته ولو من أيام التشريق ولا نافلة ولو تابعة للفرض وإذا ترتب على المصلي للفرض سجود بعدى فانه يقع التكبير المذكور عقب السجود المذكور

صححه في كُ ثم ان في تعبيره بالاقامة اشارة الى ان غير المأمور بالجمعة لا يؤمر بالخروج اليها قال فيها ولا تجب فقوله

صلاة العيد على النساء والعيدين ولا يؤمرن بالخروج اليها اه فلو حضر أحد من لم يؤمر بها صلى مع الامام في المدونة عقب ما تقدم ومن حضرها منهم لم ينصرف الا بصلاة الامام اه (قوله لا على العيد) ويحتمل ان يعود على العيد (قوله ثم انه يستثنى الخ) وأما أهل منى غير الجحاج فلا يقيمونها جماعة كذا في شب أي ويقيمونها أفذاذا (قوله لا نافلة الخ) في شرح شب ظاهر كلام الشارح الكراهه وكذا يقال في قوله ومقضية اه (قوله فيها مطلقاً) وأخرى لو قضى فاته أيام التشريق في غيرها (قوله ولو امرأة) ولو صلياً كما في الزرقاني والمرأة تسمع نفسها فقط والرجل يسمع نفسه ومن يليه (قوله على المشهور الخ) ومقابله ما نقله ابن بشير من انه يكبر



عقب ست عشرة مكتوبة يختم بظهر اليوم الرابع (قوله وكبر ناسيه ان قرب) في ك ولا يؤمر بالرجوع الى موضعه الذي صلى فيه اه (قوله وفي الامهات) هي أربع المدونة والموازاة والعينية والواضحة والمدونة لسبحون والعينية للعتبي والموازاة لمحمد بن المواز والواضحة لابن حبيب (قوله ولفظه الخ) قال في ك وجد عندى مانصه ولفظه الايمان بهذا اللفظ مستحب والتكبير در الصلوات في حد ذاته مستحب (قوله المرة بعد المرة) في العبارة حذف أى بأن يقولها المرة بعد المرة فيقول الله أكبر ثلاثاً ثم يعيدها هامة أخرى فقط كما يدل عليه عبارة ك فليس قوله المرة طرف لتكبير (٩) والاقتضى انه لا يكفي في العهد الا

اذا قال الله أكبر تسعاً وأراد بالسنه وروى على (قوله لكن اعترضه ق) أى بانه لا يعرف من نص عليه (قوله والمذهب الاول) اشارة الى ان قول المصنف فحسن معناه أحسن اذ لو بقى على حقيقة لما حصل منافاة ولما صح قوله والمذهب الاول والحاصل ان الذى يفيد النقل كفى ك أنه وقع اختلاف فى أصل التكبير فى المدونة ما يفيد انه الله أكبر ثلاثاً وفى غيرهما ما يفيد ان أفضل ما أشار اليه المصنف بقوله وان قال الخ اه فيكون المصنف أشار لقولين (قوله وكرة تنفل) فخرج المصلى ليس لها حكم المسجد فيجوز المكث بها للجنب ونحوه هكذا نقل عن ابن عرفة (قوله المعروف كراهة التنفل فى الصحراء) ومقابله ما نقله بهرام عن ابن حبيب من اجازة ذلك وهو مذهب ابن القاسم فى المدونة أى ان عدم كراهة التنفل فى المسجد مذهب المدونة كما أفاده بهرام ومقابله ما قاله ابن حبيب من أنه يكره كالمصلى وأجاز فى رواية ابن وهب وأشهب بعدها لا قبلها وقيل بالعكس اه المقصود من بهرام الا ان نقله عن ابن حبيب

فقوله وتكبيره أى المصلى كان ممن يؤمر بالصلاة العيد أم لا وقوله اثر بكسر الهمزة أى عقب يقتضى انه يكبر قبل التسبيح وقبل قراءة آية الكرسي وهو كذلك وقوله وسجودها الخ عطف على خمس عشرة أى واثر سجودها البعدى وقوله لانا فلة عطف على خمس لاعلى عشرة ولا على فريضة لفساد المعنى (ص) وكبر ناسيه ان قرب (ش) لا مفهوم لناسيه وكذا متعمده كما استظهره بعض لقول الجلاب من ترك التكبير خلف الصلوات أيام التشريق كبران كان قريباً انتهى والقرب هنا كالفقرب المتقدم فى البناء كاذ كره سند وأشار بقوله (والمؤمن ان تركه امامه) لقول المدونة وان سها عنه الامام كبر المأموم انتهى وأولى ان تعمد الامام تركه ولم يعلم من كلام المؤلف والمدونة هل ينبه الامام أم لا وفى الامهات وأما لم ينبه الامام فانهم ينبهونه بالكلام لا بالتسبيح لانهم خرجوا من الصلاة (ص) ولفظه وهو الله أكبر ثلاثاً (ش) ظاهره انه يخرج من عهدة الطلب بقوله الله أكبر الله أكبر الله أكبر وان لم يعده هذه الثلاثة مرة أخرى وهو ظاهر ما نقله المواق والحديث وعليه جمهور الشراح وذكر السنه وروى ما يفيد انه اغما يخرج من عهدة الطلب بتكبير هذه الثلاثة المرة بعد المرة لكن اعترضه ق (ص) وان قال بعد تكبيرتين لا اله الا الله ثم تكبيرتين والله الحمد فحسن (ش) هذا فى مختصر ابن عمدا للحكم والمذهب الاول وقوله ثم تكبيرتين يريد وتكون التكبيرة الثالثة معطوفة على التهيئة بالواو وهذا لا يظهر من كلام ح (ص) وكرة تنفل يصلى قبلها وبعد هذا لا بمسجد فيهما (ش) المعروف كراهة التنفل بالصحراء أى المصلى للامام والمأموم قبل الصلاة وبعد هذا لعدم ورود ذلك فان صليت العيد فى المسجد فلا يكره التنفل فيه لا قبل الصلاة ولا بعدها وهو مذهب ابن القاسم فى المدونة ووجه ذلك ان الخروج لصلاة العيد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة لصلاة الفجر فكما لا يصلى بعد الفجر نافلة غير صلاة الفجر فكذلك لا يصلى قبل صلاة العيد نافلة غيرهما هذا وجه كراهة التنفل بالمصلى قبلها وأما وجه كراهته فيها بعدها فخشية ان يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع لها القائلين بعدم صحتها كغيرها خالف الامام غير المعصوم ولا يقال كل من هذين يجزى فى التنفل قبلها وبعدها فى المسجد مع انه لا يكره ذلك فيه لا نأقول لان سلم ذلك اذ المسجد يطلب تحيمته ولو فى وقت النهى عند جمع من العلماء وأما جوازه بعدها فى المسجد فلانه يندر حضور أهل البدع لصلاة الجماعة فى المسجد فتأمل

فصل فى كراهة حكم صلاة الخسوف والكسوف وصفتها وما يتصل بذلك يقال كسفا وخسفا مبنيين للمعلوم والمجهول وانكسفا وانخسفاست لغات والاكثر على انها بمعنى واحد فى الشمس والقمر وهما كل الضوء منهما أو بعضه الا ان يقل جدا بحيث لا يدركه الا أهل المعرفة فلا يصلى له وقيل الاجود تبنيهما فالكسوف والتغير والخسوف والذهاب بالكسبية

(٣ - خرشى ثانى) الكراهة هنا بنا فى ما تقدم (قوله الخروج لصلاة العيد) أى فى الصحراء (قوله لاعادة أهل البدع) أى لصلاة العيد (قوله لانا نقول لان سلم ذلك) فيه شئ لان التعليل بوجوده وأما ما قاله من أن التحية تطلب ولو فى وقت النهى فليس شئ على أنا نقول ان قوله الخروج أى لصلاة العيد معناه أى فى الصحراء فلا يتأتى فى المسجد (٣) (قوله لان الخروج لصلاة العيد) أى للصحراء فصل الكسوف (قوله مبنيين للمعلوم والمجهول) لا يخفى أنهما اذا كانا مبنيين للمعلوم يكون كسفا بمعنى انكسفا واذا كانا (٣) قول المحشى قوله لان الخروج الخ كأنه رجوع منه لقول الشرح ووجه ذلك ان الخروج الخ اه صحيح



مبينين للمفعول يكون الفاعل هم - ما ذلك هو الله تعالى والاصل كسفهما الله تعالى أي غيرهما فظهر أن كسف يأتي لازماً ومعتاداً كما  
أفاده المختار (قوله وان لعمري) المناسب حذف اللام والتقدير سن لما مور الصلاة هذا اذا كان بلدياً بل وان عودياً (قوله لم يجد سيره)  
ظاهراً وان لم يكن لا دراك أمر أي بان كان لمجرد قطع المسافة - كما في المواق أو بقيد بأن يجد لا دراك أمر كما يفيد شرح الرسالة  
والسنيهوري وت حيث قال لان ذلك بقوت علمه مصلحة ما يجد السير لاجله ومفاد عب انه الرجوع وهذا الثاني هو الظاهر فنفق  
فقوله لم يجد سيره كان جدياً لقطع مسافة لا لادراك أمر يخاف فواته في المفهوم تفصيل (قوله لكسوف الشمس) أي ذهاب ضوئها  
كله أو بعضه الا أن يقل جداً بحيث لا يدركه (١٠) الا أهل المعرفة بذلك فلا يصلي له (قوله ركعتان) أي صلاة ركعتين (قوله بزيادة

قيامين) أي مع زيادة الخ وهذه  
الزيادة سنة مؤكدة لان سندنا  
على انه اذا ترك القيام أو الركوع  
الزائد سهواً وسجد قبل السلام وأما  
القيام والركوع الاصل فهو فرض  
فلا يتغير بالسجود (قوله والمشهور  
كما قال انها سنة عين) ومقابلته تجب  
على من تجب عليه الجمعة (قوله  
على المشهور) ومقابلته قول ابن  
حبيب الجماعة شرط فيها (قوله  
وهذا مما يستغرب) لا غرابة لان  
الصبيان لصغرهم وعدم ارتكابهم  
للمخالفات يرجى قبول دعائهم أكثر  
من غيرهم فقوله والفرق الخ هذا  
يدفع الاستغراب (قوله رهب)  
بفتح الهاء أي خوف (قوله لحدوث  
آية من آيات الله الخ) أي لاجل  
الخ ولذا قيل سبب كسوف الشمس  
ان الله تعالى اذا أراد أن يخوف  
عباده حبس عنهم ضوء الشمس  
ليرجعوا الى الطاعة لان هذه  
النعمة اذا حبست لم ينته زرع ولم  
يجف (قوله فيؤمر بها) وبالذعاء  
العمودي) المناسب أن يقول  
فيؤمر بها الصبي لكونه لما كان  
غير مكلف يرجى قبول دعائه قال

ولما كان القمر يذهب جملة ضوئه كان أولى بالكسوف من الكسوف فيقال كسفت الشمس  
وخسف القمر (ص) سن وان لعمري ومسافر لم يجد سيره لكسوف الشمس ركعتان سراً  
بزيادة قيامين وركوعين (ش) ابتد المؤلف ببيان حكم صلاة كسوف الشمس والمشهور كما  
قال انها سنة أي عين مخاطب بها النساء والعبيد المكلفون والصبي الذي يعقل الصلاة  
وساكن البادية والمسافر الذي لم يجد سيره وصفتهما ركعتان في كل ركعة زيادة ركوع وقيام كما  
يأتي يقرأ فيهما سراً على المشهور راذ لا خطبة لها وعن مالك جهرها واستحسنه اللخمي ابن ناجي  
وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة لئلا يسأم الناس انتهى وعلى المشهور يتأكد كدندب  
الاسرار فيهما كناً كدندب الجهر في الوتر وليس من شرطها الجماعة على المشهور بل هي  
مستحبة قوله سن أي سنة عين حتى في حق الصبي الذي يؤمر بالصلاة كما هو مفاد كلام ابن  
عرفه وغيره وهذا مما يستغرب وهو ان الصبي يؤمر بالصلاة الخمس ندباؤ يؤمر بالكسوف  
استئنا نافلاً قال المؤلف سن لما مور الصلاة وان مسافر لم يجد سيره لكان أحسن والفرق  
بينها وبين صلاة العبد التي لا مخاطب بها الا من مخاطب بالجمعة ان صلاة الكسوف صلاة  
رهب لحدوث آية من آيات الله فيؤمر بها وبالذعاء العمودي وغيره بخلاف صلاة العبد فانها  
صلاة شكر يتجملون فيها بالثياب ويقصدون المباهاة (ص) وركعتان ركعتان لكسوف قمر  
كالنوازل جهرها بالاجمع (ش) يعني ان حكم صلاة خسوف القمر السنية على ما صرح به اللخمي  
وشهره ابن عطاء الله في البيان والتقريب واقتصر عليه المؤلف هنا وانما قال ركعتان ركعتان  
مكرر لانها لو اقتصر على لفظ واحد من ذلك لا وهم انها ركعتان فقط وليس كذلك فذكر انها  
تصلي كذلك حتى تجبى وظاهره ان السنة لا تحصل بصلاة ركعتين فقط ولكن النقل يفيد  
حصولها بصلاة ركعتين فقط سند ووقتها الليل كله فان طلع مكسوفاً بادي بالمغرب وان كسف  
عند الفجر لم يصلوا وكذا لو خسف نهاراً فلم يصلوا حتى غاب بليل خلافاً للشافعي فيهما ويكره الجمع  
لها الفعل في البيوت فقوله وركعتان نائب فاعل فعل محذوف أي وسن ركعتان كما هو ظاهره  
أو ندب ركعتان لكسوف قمر وهو الصحيح وما شهره ابن عطاء الله من سنيتهما ضعيف والجملة  
معطوفة على الجملة الاولى أو مستأنفة كالنوافل حال (ص) وندب بالمسجد (ش) هذا راجع  
لكسوف الشمس وكان الاولى أن يتم الكلام على كسوف الشمس ثم يأتي بكسوف القمر كما  
فعل أهل المذهب ولا نكتة فيما فعله والمعنى انه يستحب في صلاة كسوف الشمس أن تفعل في

في ك وظاهر ما تقدم ان كلام من الصبي والعبد مخاطب بها ولو لم يأذن وليه (قوله لكسوف قمر) أي ذهاب  
ضوئه أو بعضه الا أن يقل جداً (قوله كالنوافل) أي الليلية بقيام واحد وركوع واحد في كل ركعة قال اللقاني وقوله كالنوافل  
يعني عن قوله جهرها بالاجمع ومقصوده التصريح بالاحكام وظاهر قول مالك عدم افتقارها لنية تخصها كسائر النوافل بخلاف خسوف  
الشمس تفنقار لنية مخصوصة (قوله حتى تجبى) أي فقوى المصنف وركعتان ركعتان أي وركعتان وهكذا فليس القصد بخصوص  
الاربع (قوله ولكن النقل يفيد الخ) أي وكلام المصنف مخالف للنقل وأجيب بان أصل السنة أو الندية يحصل ركعتين وهذا  
لا ينافي طلب راند صلاة الضحى فان أصلها يحصل ركعتين مع انها أكثر من ذلك لان أكثرها ثمان (قوله أي وسن ركعتان) لا حاجة  
لذلك بل يعطف على ما تقدم من قوله ركعتان على انه يلزم عليه حذف الفعل في غير المواضع المعروفة فالأحسن انه على المعتدي يجعل  
قوله ركعتان مبتدأ وقوله كالنوافل خبراً أي حكماً وكيفيته (قوله ولا نكتة فيما فعله) يجاب بان فية نكتة وهو اجتماع الحكمتين في

المسجد



موضع واحد (قوله نظر الفعل) أي نظر الفعل المقدّر الذي يضاف إليها وسند فقوله أي ونُدب فعلها أي فعل صلاة الكسوف والمناسِب  
للفظ المصنّف أن يقول نظر الفعلها والتقدير ونُدب فعلها ما بقي أن الفعل المضاعف بمعنى الإيقاع وكأنه قال ونُدب إيقاعهما بالمسجد  
فإردان الإيقاع أمر اعتباري محض لا يتعلق به النُدب ولا غيره والجواب كما أفاده ابن قاسم على المحلى أنه يجوز أن يسند الحكم للمعنى  
المصدرى لأنه سبب (قوله الشيخ وهذا إذا وقعت الخ) أراد به المصنّف رحمه الله تعالى لأن هذا كلامه في توضيحه كما يعلم بالاطلاع عليه  
(قوله ولا ينادى الصلاة الخ) أي يكره (قوله وهو قول الشافعي) وهو الراجح لأنه قوى المدرك (قوله ثم موالياتها الخ) ولا يرد عليه أنه  
يقتضي أن يكون القيام الثاني أطول من الأول مع أن النص ندب كون كل قيام أقصر مما قبله لأن سورة النساء مع اسراع قراءتها  
يكون قيامها أقصر من قيام آل عمران مع الترتيل كما قال بعض الشراح (١١) ويحتمل أن يقال المندوب تقصير الركعة الثانية عن

الأولى والنساء والمائدة أقصر  
من البقرة وآل عمران لكنه خلاف  
الظاهر (قوله يعني أنه يندب الخ)  
انما قدر نحو كما قال بعض الشراح لأن  
ظاهر المصنّف أن النُدب لا يحصل  
إلا بقراءة البقرة ثم موالياتها  
وليس كذلك بل مذهب المدونة  
والرسالة أنه إذا قرأ قصرهما من  
غيرهما أي بالمطلوب إلا أنه خلاف  
ما ذكره في كُوفه ووجد عندى  
مانصه وإذا حملنا النُدب في قول  
المدونة يقوم قياما طويلا نحو من  
سورة البقرة على الشيء نفسه كما  
قاله ابن عمر في كلام الرسالة المتقدم  
فلا يحتاج في كلام المؤلف هنا إلى  
تقدير أن قراءة ما ذكر من السورة  
هو الأولى كما هو ظاهر ولا اعتراض  
حينئذ (قوله تسن فيه القراءة)  
٣ عليهم القولين أن تطويل  
القراءة سنة وأما على المعتقد من  
أنه مندوب فلا (قوله أي ونُدب  
الوعظ الخ) أي فيسند كرههم  
بالعواقب ويأمرهم بالصيام  
والصلاة والصدقة والعق ونحو  
ذلك (قوله إذا ورد بعد الآيات)

المسجد وانما ذكر الضمير نظر إلى الفعل أي ونُدب فعلها المسجد مخافة أن تتجلى قبل الآيات  
إلى المصلى وقال ابن حبيب إن شأؤا فعلوها في المصلى أو في المسجد الشيخ وهذا إذا وقعت في  
جماعة كما هو المستحب فاما الفرد فله أن يفعلها في بيته ولا أذان لها ولا إقامة لأنهما من خواص  
الفرض ابن عمر ولا يقال الصلاة جامعة ابن ناجي نقل ابن هرون أنه لو نادى مناد الصلاة  
جامعة لم يكن به بأس وهو قول الشافعي واستحسنه عياض وغيره لما في الصحيحين أنه عليه  
الصلاة والسلام بعث مناديا ينادى الصلاة جامعة ويكبر في افتتاحه كالتكبير في سائر  
الصلوات (ص) وقراءة البقرة ثم موالياتها في القيامات (ش) يعني أنه يندب أن يقرأ بنحو  
سورة البقرة بعد الفاتحة في القيام الأول من الركعة الأولى ثم نحو موالياتها وهي آل عمران  
والنساء والمائدة في القيامات الثلاثة الباقية بعد قراءة الفاتحة في كل قيام على المشهور لأن  
من سنه كل ركوع أن يكون قبله فاتحة ولأن كل قيام تسن فيه القراءة تجب فيه الفاتحة وقال  
ابن مسleme لا تكرّر الفاتحة في القيام الثاني لأن الفاتحة لا تقرأ في ركعة مرتين (ص) ووعظ  
بعدها (ش) أي ونُدب الوعظ بعد الصلاة لأن الوعظ إذا ورد بعد الآيات يرجى تأثيره وليس  
هنا خطبة وإن كانت عائشة سمعت ما وقع من الوعظ من النبي صلى الله عليه وسلم حيث أقبل  
على الناس فحمدوا ثم أتى على أنه خطبة لأن جماعة من أصحاب الرسول عليه السلام منهم علي  
ابن أبي طالب والنعمان بن بشير وابن عباس وجابر وأبو هريرة نقلوا صفة صلاة الكسوف ولم  
يذكروا أحدهم أنه عليه السلام خطب فيها ولا يجوز أن يكون خطب وأغفل هؤلاء كلهم مع  
نقل كل واحد ما يتعلق بذلك الحال فوجب حمل تسمية عائشة رضي الله عنها خطبة على معنى أنه  
أتى بكلام من منظوم فيه حمد الله وصلاة على الرسول عليه الصلاة والسلام على طريق ما يأتي  
في الخطبة فذلك سمّي خطبة وكان ينبغي تأخير قوله ووعظ عن قوله كالركوع (ص) وركع  
كالقراءة وسجد كالركوع (ش) أي وركع ركوعا يقرب من القراءة أي وركع كل ركوع  
كالقراءة التي قبله أي قريباً منها في الطول ولا يساويها فيه وهذا يوافق المدونة وكذلك يسجد  
كل سجود كركوعه ولو ترك التطويل في القيام أو الركوع أو السجود سهواً وسجد قبل السلام  
لأن التطويل سنة مؤكدة وأما محمد الفيضى على تارك السنن متعمداً وفي كتابه أخرى وذكر  
صاحب اللباب والشامل وغيرهما أنه إذا ترك التطويل في القيام أو الركوع أو السجود سجد

أي ورد بعد الآيات والصلاة لقول المصنّف ووعظ بعدها أي بعد الصلاة التي هي بعد الآيات التي من جملتها الكسوف (قوله يقرب  
من القراءة) أي لأنه مساوٍ له ويسج في ذلك الركوع ولا يقرأ ولا يدعو (قوله وكذلك يسجد كل سجود كركوعه) أي يسجد كالركوع  
الثاني أي يقرب منه في الطول لأنه كره وسند ولا يطيل الفصل بين السجدين إجماعاً قال ابن عبد السلام وينبغي أن تكون الإطالة  
في السجود دون الركوع كافي الركوع دون القيام ثم كذلك في بقية السجود أي تكون السجدة الثانية دون التي قبلها والثالثة  
كذلك والرابعة كذلك (قوله ولو ترك التطويل) قد أشار الخطاب إلى أن السجود لترك التطويل في القيام أو في الركوع أو في السجود  
مبني على القول بسننه كل واحد منها على وجه التأكيّد إلا أنه خلاف ما في المدونة من أن تطويل السجود مستحب وكذلك  
التطويل في القيام والركوع كما يدل له كلام المواق وعليه فلا يسجد وهو المعتقد



(قوله خلافاً لتت الخ) ونصفه وسجد كالركوع يحتمل في الطول ويحتمل في القرب منه وهو اختيار ابن عبد السلام قال في الطرار فان سها عن طوله سجد لانه من سنتها كتكبيرات العبد وقد يسن التقصير اذا ضاق الوقت والحكم في تطويل القيام والركوع يجزى على ما ذكرنا في السجود اذا علمت ذلك فقوله خلافاً لتت أى من انه لم يصرح بالتأكيده مع ان كلامه متضمن للتأكيده (قوله قلت الخ) لما كان ظاهر كلام ابن ناجي مشكلاً ومخالفاً (١٢) للقواعد من افادته ان المشهور يطول ولو اضر عن خلفه أراد عجب أن

يصرف العبارة الى معنى لا يخالف القواعد وحاصله ان القولين اتفقا على عدم الضرر الا ان القول الاول الذي هو المشهور يقول بالتطويل وانه محدود والثاني يقول بالتطويل الا انه ليس بمحدود (قوله لانه الواجب) أى فلا يقضى من أدرك الركعة الاولى شيئاً ويقضى من أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية الركعة الاولى فقط بقيامها ولا يقضى القيام الثالث ومثل فرضية الركوع الثاني القيام الذي قبله والركوع الاول سنة كما في الشيخ سالم كالقيام الذي قبله وظاهر ان الفاتحة كذلك سنة في الاولى وفرض في الثانية وظاهر المواق وابن ناجي فرضيتها قطعاً في أول كل قيام من الركعتين والخلاف في سنتيتها في كل قيام ثان وفرضيتها كذا في شرح عب وفيه شيء فان المفهوم من المواق انها فرض في الاولى قطعاً وأما الثانية فهل يقرأ أولاً يقرأ قال بعض شيوخنا والحاصل انها ثلاثة فرض فيها وهو المشهور وفرض في الاولى ولا يقرأ في الثانية الفاتحة لانها لا تتكرر ووافق للشيخ سالم قال في ل ان قيل كيف يكون القيام الاول سنة والثاني واجبا مع أنهم اتفقوا على وجوب الفاتحة في الاولى من

وهذا يدل على ان التطويل فيها سنة مؤكدة خلافاً لتت والبساطي وح فقوله كالقراءة على سبيل السنة وفي شرح (ه) ان التطويل مقيد بما اذا لم يضر بالمؤمنين كما في المواق وما اذا لم يخف خروج الوقت ولكن كلام ابن ناجي يفيد ان المشهور خلاف هذا فانه قال في قول المدونة ويقوم قياماً طويلاً نحو البقرة الى آخر ما ذكره هو المشهور وقيل يطول الامام بحيث لا يضر عن خلفه من غير تحديد قاله عبد الوهاب وبه أقول انتهى لفظه قلت لعل الخلاف في كون التطويل محدوداً أم لا وأما حيث حصل الضرر فينتفح على عدم التطويل انتهى (ص) ووقتها كالعبد (ش) يعني ان وقت الكسوف كوقت صلاة العبد من حل النافلة الى الزوال (ص) ونذكر الركعة بالركوع (ش) أى ونذكر الركعة من كل من ركعتيها بالركوع الثاني من الركوعين لانه الواجب بدليل انه يؤتى به في محله فيصل أولاً بالقراءة والرفع منه بالسجود بخلاف الركوع الاول لانه في أثناء القراءة وهي محمولة عن المسبوق فوجب أن يكون محمولاً عنه ولوركن بنية الثاني فسها عن الاول سجد قبل السلام وان ركن بنية الاول وسها عن الثاني فحكمه حكم من ترك الركوع أى في فصل فيه بين كونه ثاني الركعة الاولى أو ثمانية فان كان ثاني الاولى فانت بالرفع منه وقضاها بعد سلام الامام أو ثاني الثانية أتى به لم يرفع الامام من سجودها على ما سبق في قول المؤلف وان زوجه مؤتم الخ (ص) ولا تكرر (ش) أى يمنع من تكرر صلاة الكسوف في اليوم الواحد حيث لم يتكرر السبب فيه لانها صلاة مشتملة على فعل لوفعل في غيرهما لا بظلمها لزيادة القيام والركوع فلا يجوز فعلها الا في محل ورودها وأما اذا كسفت بيوم وفعلت ولم تبطل ثم استمرت مكسوفة فنصلي في اليوم الآخر وأما لو كسفت فصلي لها فأنجلت ثم كسفت وكان ذلك قبل الزوال فانها تكرر (ص) وان أنجلت في أثناءها في تمامها كالنوافل قولان (ش) يريد ان الشمس اذا أنجلت كلها في أثناء الصلاة هل تصلي على هيئة ركوعين وقيامين من غير تطويل أو انما تصلي كالنوافل بقيام وركوع واحد وسجدتين من غير تطويل وأما لو أنجلت بعضها فقط أتمها على سنتها باتفاق كمالوا أنجلت بعضها قبل الدخول ومحل الخلاف ان أنجلت بعد تمام شطرها وأما ان أنجلت قبل تمام الشطر فيكي فيه ابن زرقون قولين انقطع وأتمامها كالنوافل والراجح الثاني للحكاية ابن محرز الاتفاق عليه ولو أراد المؤلف هذا لقال في تمامها كالنوافل وقطعها قولان ويمكن حمل الاثناء على ما هو أهم من الشطر فيصدق بالصورتين أى وان أنجلت في أثناءها مطبقاً في تمامها كالنوافل أى وقطعها ان أنجلت قبل تمام شطرها الاول أو أتمامها على هيئة من غير تطويل ان أنجلت بعد تمامه فالتفصيل في المقابل وقوله كالنوافل هو أحد قولين في القسمين وانظر اذا زالت عليه الشمس وهو في أثناءها هل يكون بمنزلة ما اذا أنجلت في أثناءها فيجزي فيه الخلاف أو يتمها على سنتها ان أدرك ركعة لان من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك

الركعتين واختلفو في تكريرها في الثاني الجواب لا يلزم من وجوب القيام وجوب القراءة اه (قوله ولوركن بنية الثاني) الوقت يأتي في القذا والامام والمأموم نعم السجود لا يخاطب به الا الفذ والامام (قوله وان ركن بنية الاولى الخ) هذا الاياتي الا في المأموم ولا يأتي في الفذ والامام (قوله فيجزي فيه الخلاف) أى على الوجهين المذكورين من كونه نارة يكون بعد تمام شطرها ونارة قبل تمام شطرها (قوله أو يتمها الخ) أى أو يفصل بين كونه يتمها على سنتها ان أدرك ركعة لان الوقت يدرك بركعة وأما ان لم يدرك ركعة فيجتمعا ان يقال بالقطع أو يتمها كالنافلة والظاهر الثاني أى التفصيل بين كونه يتمها على سنتها لما ذكرنا ان الوقت يدرك بركعة



(قوله يعني انه يجب الخ) فيه اشارة الى أن الترتيب بين هذه الامور ومنه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب (قوله ويستحب تقديم الكسوف على العيد) أي وان كان العيد آكد منها لخوف إختلافها بتقديم الاكـ كد عليه الأثرى الى تقديم حكاية الاذان على قراءة القرآن مع أفضليتها على الحكاية لان حكايته تقوت باشتغاله بالقراءة فكذلك الكسوف يخاف فواته بصلاة العيد واستشاكل اجتماع الكسوف والعيد بأن الكسوف انما يكون يوم التاسع والعشرين من الشهر والعيد لا يكون فيه اذ هو اما أول يوم من الشهر أو عاشره بل أحال أهل الهيئة اجتماعهما عقلا كما بين القرافي كلامهم ورد ابن العربي (١٣) كلامهم بان الله أن يخلق كسوفها في أي وقت

شاء أي لان الله فاعل مختار يتصرف في كل وقت بما يريد (قوله ويؤخر الاستسقاء الخ) أي ان لم يضطر له بسببه الا أنى والا فعمل مع العيد بل مع الكسوف أيضا بعده (قوله وما أشبه ذلك) أي كأنها ذاعمة وصون مال خيف نفسه (قوله من حصول اشراق) أي اطلاع منا على المريض (قوله أو والمراد خصوص صلاة الجنائز) نذكرها به أي أو فائتة نذكرها بعد طلوع الشمس وخاف ان آخرها تقوت لظن موت أو قتل

فصل صلاة الاستسقاء (قوله وسقى وأسقى لغتان) وهل معناهما كل واحد من المعنيين الا تيسير أو واحد منهما (قوله الشرب) بكسر الشين الحظ من الماء قاله في المختار وذكر أن مصدر شرب بكسر الراء ضم الشين وفتحها وكسرها أي ناوله يسهده (قوله وأسفاه جعل له سقيا) أي أعدله ما يشرب منه وهو يضم السين (قوله لقطط نزل بهم الخ) القحط احتباس المطر (قوله للمحل والجلب) المحل والجلب شئ واحد وهو انقطاع المطر ويس الارض وقال بعض الشيوخ يقال لزعه أصابه محل أو جلد ولا يقال للحيوان أصابه

الوقت (ص) وقدم فرض خيف فواته ثم كسوف ثم عيد وأخر الاستسقاء ليوم آخر (ش) يعني أنه يجب تقديم الفرض الذي خيف فواته على الكسوف ويستحب تقديم الكسوف على العيد عند الاجتماع ويؤخر الاستسقاء عن العيد نداء ليوم آخر لان العيد يوم من سنة وتعمل والاستسقاء على الضد والمراد بالفرض هنا فرض العين كفتح العدو وما أشبه ذلك ولا يقال المراد بالفرض صلاة الجنائز لاننا نقول خوف الفوات متعمد فيها الا تقوت بالدفن فيمكن ان تدفن ثم يصلى عليها بعد ذلك وقد يقال يصور بالجنائز والمراد بها جميع ما يتعلق بها من حصول اشراق وتجهيز وغسل وكفن وتشيع ودفن ونحو ذلك لا خصوص الصلاة كما فهم المعترض أو المراد خصوص صلاة الجنائز لان الصلاة عليها قبل الدفن واجبة مع التمكن وهي هنا كذلك لان صلاتها فرض وشم هنا للترتيب الاخباري أي ثم أخبر ان الكسوف مقدم على العيد عند الاجتماع وأما لوجع الاستسقاء والكسوف فيقع إعلان مع ما يؤخر الاستسقاء \* ولما ذكر المؤلف الاستسقاء في الفصل السابق ناسب ان يعقد له فصلا يذكر فيه حكم صلاته وهيئتها وما يتعلق بذلك فقال

فصل في ذكر الاستسقاء وهو بالمطلب السقي اذ هو استسقاء من سقيت ويقال سقى وأسقى لغتان وقيل سقى ناوله الشرب وأسفاه جعل له سقيا والاستسقاء غالباً المطلب الفعل كالاستسقاء والاستسقاء لطلب الفهم والشرب وشرعاً طلب السقي من الله لقطط نزل بهم أو غيره ثم ان الاستسقاء يكون لاربع الاول للمحل والجلب والثاني عند الحاجة الى الشرب لشفاهم أو دواهم ومواسيهم في سفر في صحراء أو في سفينة أو في الحضر والثالث استسقاء من لم يكن في محل ولا حاجة الى الشرب وقد آتاهم من الغيث ما ان اقتصر واعليه كانوا في دون السعة فلهم أن يستقوا ويسألوا الله المزيد من فضله والرابع استسقاء من كان في خصب لمن كان في محل وجلب وهذه الاربعة في الحكم على ثلاثة أقسام فالوجهان الاولان سنة لا ينبغي تركها والثالث مباح والرابع مندوب اليه انتهى وسنأتي الاشارة الى هذا الرابع بقوله واختار اقامة غير المحتاج لمحتاج وقد أشار المؤلف هنا الى حكم القسمين الاولين بقوله (ص) سن الاستسقاء (ش) أي صلاته لا حديثين بينهما بقوله (زرع) أي لاجل احتياج زرع ويقال له محل وجلب بالبدال المهمة ولا يستعملان في احتياج الحيوان أو لا دمي أي (أو) لاجل احتياج آدمي أو غيره من حيوان الى (شرب) بسبب تخلف (نهر أو غيره) من مطروعين ولا يختص الاستسقاء بمن كان في القرى والصحراء بل يشترع ذلك لمن في السفينة أيضا عند حصول شئ مما يمان بان يكون في بحر ملح أو عذب لا يصل اليه واليه الاشارة بقوله (وان بسفينة) وقوله (ركعتان) خبر مبتدأ محذوف أي وصلاة الاستسقاء ركعتان (جهرا) لانها

محل أو جلد بل أصابه هزال أو ضعف وقال في المصباح محل السبل محل باب تعب اهـ فالخاء في المحل مفتوحة والحاصل ان المحل والجلب هو عين قوله لقطط وما بعده عين قوله أو غيره (قوله لشفاهم) جمع شفة أي أنفسهم (قوله خصب) بكسر الخاء كافي شب (قوله أي لاجل الخ) أي فقوله لزعه طرف لغو لقوله الاستسقاء أي سواء كان احتياج الزرع لانبائه أو بقاءه (قوله بسبب الخ) اشارة الى أن قوله نهر على حذف مضاف والباء للسببية ويجوز أن تكون الباء بمعنى من أي شرب من نهر (قوله مما يمان) أي بعض ما يمان وهو احتياج آدمي أو غيره بسبب تخلف مطر وقوله بان يكون الباء للسببية وقوله لانها ذات خطبة أي الصلاة



(قوله ويخاطب بها الذكر البالغ) ظاهره حراً أو عبداً (قوله وأما الصغير الخ) الفرق بين الاستسقاء والكسوف حيث يطلب بصلاة الكسوف استسقاءنا والاستسقاء سنة أن الكسوف عام في سائر الاقطار بخلاف الاستسقاء قد لا يكون عاماً (قوله كلامه يفيد أنه مطلوب) أي على طريق السنة بسبب المار في أيام لا في يوم واحد وعلى طريق الذنب فيما يندب فيه أن تأخر حصول المطلوب بان لم يحصل منه شيء أو حصل دون الكفاية (قوله والذي في المدونة أنه جائز) أي فإنها قالت وجائز أن يستسقى في السنة مراراً ثم أقول قول المدونة جائز أي ما ذور فيه فيصدق بالمطلوب المراد فلا يشترط المصنف والاحسن أن يقال وكرر سنة وندبا وجوازاً على أحوال الاستسقاء الثلاثة وكتب محشي نت فقال تعبيره بالفعل ظاهر في مطلوبيته وفي المدونة وجائز أن يستسقى في السنة مراراً وفي النوادر عن ابن حبيب لا بأس به أياماً واقصر عليه ابن عرفة وصاحب الجواهر فيحمل المؤلف على الجواز فقول الخطاب ومن تبعه وكرر على وجه السنة خلاف ما قاله اه أقول كون عبادة يعقل أنها جائزة مستوية الطرفين بعيداً فالظاهر أن مرادهم بالجواز الإذن (قوله إلى المصلي) أطلق المصنف كالاحتجاب في (١٤)

كالعباد (قوله متخشعين) وهو تكلف الخشوع وينشأ منه ظهور الخشوع فأشار به إلى أنه إذا لم يكن حاصل لهم فأنهم يتكلفونه (قوله إلى مصلاهم) أي خائفين وقوله إلى مصلاهم متعلق بقوله الخروج (قوله إذا رأى مخايل العقوبة) أي أمارات العقوبة كاحتباس المطر (قوله والبذلة ما عتق من الثياب) والظاهر أنه ينظر في ذلك لحال لا بسببه قاله في لـ تنبيهه بحكي السيوطي أن السلطان المسؤول يخرج للاستسقاء في جبة بيضاء وطايفة بيضاء ولم يركب ولم يجلس على شيء وأمر الإمام بعدم الدعاء له (قوله لا من الخ) معطوف على محذوف أي وصية يعقلون لا من لا يعقل وقوله لا يوم معطوف على محذوف أي انفراد بموضع لا يوم (قوله ولا يمنع) أي يكره وقوله وانفرد أي

ذات خطبه كالعباد وكل صلاة لها خطبة فالقراءة فيها جهر إلا الجمع يعرفه فإن القراءة فيها سرا لأن الخطبة للتعليم لا للصلاة فقوله من أي سنة عين ويخاطب بها الذكر البالغ وأما الصغير الذي يؤمر بالصلاة فيخاطب بها ندبا وكذا المتجالة (ص) وكران تأخر (ش) كلامه يفيد أنه مطلوب والذي في المدونة أنه جائز (ص) وخرجوا ضحى مشاة بمذلة وتخشع (ش) أي وخرجوا استحباباً إلى المصلي ضحى أي أن وقتها وقت العيدين من ضحوة إلى الزوال ومن ستمها أن تخرج الناس مشاة في بذلتهم لا يلبسون ثياب الجمعة بسكينة ووقار متواضعين متخشعين وجلين إلى مصلاهم فإذا ارتفعت الشمس خرج الإمام ماشياً متواضعاً في بذلته لأن العبد إذا رأى مخايل العقوبة لم يأت مولاه إلا بصفه الذل والبذلة ما عتق من الثياب (ص) مشايخ ومتجالة وصيبة لا من لا يعقل منهم وبهية وحائض ولا يمنع ذمي وانفرد لا يوم (ش) الجزولي في شرح الرسالة الذين يخرجون للاستسقاء ثلاثة أقسام قسم يخرجون باتفاق وهم الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والعباد والمتجالات من النساء وقسم لا يخرجون باتفاق وهن النساء في حال حيضهن ونفاسهن لأنهن منجوسات وكذلك الشابة الناعمة لأن خروجها يناقض الخشوع وقسم يختلف فيهم وهم البهايم والصبى الذي لا يعقل والشابة التي ليست بناعمة وأهل الكتاب انتهى ابن شاس والمشهور أن إخراج الصبيان والبهايم غير مشروع وكذلك الشابة التي لا يخشى منها الفتنة وأباح في المدونة خروج أهل الذمة ومنعه أشهب ثم أنا إذا قلنا بالاباحة فهل ينفردون يوماً أو يخرجون مع الناس ويكونون على جانب خشية أن يسبق قدر يستقيم فيقتن ضعفاء المسلمين بذلك فيه خلاف فقال القاضي أبو محمد لا بأس بانفرادهم بيوم ومنعهم ابن حبيب وهو المشهور ابن حبيب وإذا خرجوا فلا يمنعون من التطويق بصلبانهم ويكونون في ناحية مفصولين من المسلمين ويمنعون من اظهارها في الاسواق وفي جماعة المسلمين في

ندبا وقوله لا يوم أي يكره (قوله الذين يخرجون) أي يتعلق بهم الخروج اثباتاً ونفيًا (قوله وهم الرجال) أي على سبيل الاستسقاء السنينة وقوله والصبيان والمتجالات من النساء أي على سبيل الاحتجاب كفي شرح شب أي المتجالات التي لأرب للرجال فيها احترازا عن غيرها فلا تخرج أي لا تؤمر بالخروج فإن خرجت لم تمنع واعلم أن النساء عند الخصى على ثلاث مرات متجالة يحسن خروجها وشابة ظاهر يكره خروجها وان خرجت لم تمنع وحائض تمنع من الخروج اه والمصنف تابع للخصي (أقول) ظاهره أنه يحرم على الحائض الخروج ولا وجه للحرمة إذا خرجت للحجاء بل الظاهر الكراهة نعم لو أرادت الخروج لصلاة لكانت الحرمة ظاهرة وكذلك الشابة الناعمة يحرم خروجها ان كان يؤدى للفتنة (قوله في حال حيضهن الخ) أي حال جريان دمهن وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل بل هي الآن أولى بالمنع لقدرتها على الاغتسال اه وأما الجنبة فانه يخرج ان كان فرضه التيمم أو وجد ماء يغتسل به والا فلا (قوله غير مشروع) الظاهر أنه أراد الكراهة (قوله وكذلك الشابة) أي يكره (قوله وأباح في المدونة) المراد أنه يسوغ لنا عدم منعهم (قوله ومنعه أشهب) أصل المنع الحرمة والظاهر أنه أراد الكراهة (قوله ويكونون على جانب) أي ندبا والتعليل بالمظنة فلا يقال إنه يقتضي الحرمة كفي عب (قوله وبانفرادهم بيوم) أي بمن لا قبل ولا بعد فلم يرد باليوم اليوم المعروف (قوله من التطويق) أي يجعلونه



في طوقهم (قوله يحتمل النصب على الحال) قال البدر وهو المحفوظ عن المصنف وقوله لا المشايخ بالمعنى المذكور وهم من بلغ الستين (قوله ثم خطب) في كذا فلو قدم الخطبة فيستحب اعادة الصلاة وقوله ثم خطب معطوف على مقدراً أي صلوات ثم خطب وعبر بتم لانه يجلس بعد الصلاة جلسة مستقبل الناس ثم يخطب كافي المدونة (قوله ولا يدعوا لمير الخ) أي يكره فيما يظهر أي الاخوف منه (قوله أن يجعل الخ) هذا بيان للفعل في ذاته فلا ينافي ان الاولى أن يبدأ بجعل ما على يساره على يمينه لا أنه يبدأ بجعل الذي على جهة يمينه على جهة يساره (قوله ويطونهما الى الارض) ورفع اليدين بقرب أحد اليدين من الآخرين وهل يلاصق أو يفرق قلبه لا خلاف بين المغار بقره المشاركة أشار له في شرح الحصن الحصين (قوله والناس معه) أي حاضرون معه (قوله على المذهب) الظاهر انه راجع لقوله في خروجه الخ رد على عبد الملك القائل لا يكبرون في الغدوا اليها ولا (١٥) يستغفرون الا في الخطبة قال بهرام وينبغي انه

إذا استغفر في الخطبة أن يستغفروا كما يكبروا معه في العيد اه (قوله والباء الخ) وقد تدخل على المتروك خلافا لمن عين دخولها على المتروك (قوله وبالغ) أي ندبا الامام ومن بعده من القوم وأما من قرب منه فيستحب له أن يؤمن على دعائه (قوله مباغتة) أي اطالته أو أتى بأجوده وأحسنه أو هما معا والمراد بأجوده وأحسنه ما جاء عنه عليه الصلاة والسلام ويكون الدعاء جهرا كما في الطراز ذكر الزرقاني انه يدعوا سرا ولا يرفع يديه لسماع ابن القاسم لا يجب سني رفع يديه في الدعاء (قوله في آخر الخطبة الثانية) ظاهر العبارة ان الدعاء من جملة الخطبة الثانية وليس كذلك بل لما كان متصلا بها كأنه من آخرها (قوله فجعل يمينه يساره الخ) أفاد أن قول المصنف يمينه يساره الخ مفعول محذوف والتقدير يجعل يمينه يساره ويحتمل ان يكون بدل بعض وعلى كل فالضمير في يمينه ويساره عائد على الرداء ويجوز ان يكون قوله يمينه الخ

الاستسقاء وغيره فقوله مشايخ وما بعده يحتمل النصب على الحال والرفع على أنه مبتدأ محذوف خبره أي خرجوا حال كونهم أو وفيهم مشايخ ويجوز الرفع على انه بدل من الواو في وخرجوا أو الفاعلية بناء على أن الواو في وخرجوا حرف على لغة من يلحق الفعل علامة جمع أو تنسية وهي لغة أكلوني البراغيث والظاهر ان المراد بالمشايخ ما قبل الصيغة لا المشايخ بالمعنى المذكور في الوقف (ص) ثم خطب (ش) أي ثم بعد صلاة ركعتين يخطب خطبتين يجلس في أولهما ووسطهما ويتوكل على عصا أو أفاد ذلك كله بقوله (كاعيد) ولا حذف طول ذلك ولا كنه وسط قاله الاقفهي وقال ابن حجر الجالوس بين الخطبتين على قدر الجالوس بين السجدين ويدعوا في خطبته لكشف ما نزل بهم ولا يدعوا لمير المؤمنين ولا لاحد من المخلوقين فاذا فرغ الامام من خطبته استقبل القبلة مكانه فحول رداءه تقاؤلا بتحويل حالتهم من الشدة الى الرخاء وصقته أن يجعل ما على منكبها الايمن على منكبها الايسر وما على منكبها الايسر على منكبها الايمن ويلفعل الناس مثل الامام وهم جالوس والامام قائم ثم يدعوا كذلك وهو قائم مستقبل القبلة جهرا ويكون الدعاء بين الطول والقصر ومن دعائه عليه الصلاة والسلام اللهم اسق عبادك وبهيمتك واشمر رحمتك وأحبي بلدك المبت ويستحب لمن قرب منه أن يؤمن على دعائه ويرفع يديه ويطونهما الى الارض وروى الى السماء ثم اذا فرغ الامام والناس من الدعاء فانه ينصرف وينصرفون على المشهور (ص) وبدل التكبير بالاستغفار (ش) يعني انه يخطب خطبتين يخطب في العيد وبدل التكبير هناك بالاستغفار ههنا والناس معه لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فجعل المطر جزاء الاستغفار وبعبارة أخرى وبدل ندبا في خروجه وخطبته التكبير بالاستغفار لافي صلاته على المذهب والباء الداخلة على الاستغفار للمأخوذ (ص) وبالغ في الدعاء آخر الثانية (ش) أي وينسب مباغتة بالدعاء في آخر الخطبة الثانية حال كونه (مستقبلا) للقبلة وظهوره للناس (ص) ثم حول رداءه يمينه يساره بالانكيس وكذا الرجال فقط قعودا (ش) أي ثم بعد فراغه من الخطبة واستقباله القبلة على المشهور وحول رداءه قبل الدعاء فجعل يمينه يساره يسداً يمينه فيأخذ ما على عاتقه الايسر ويمره من ورائه ليضعه على منكبها الايمن وما على الايمن على الايسر تقاؤلا بأن يحول الله ساعته الجذب بساعه الخصب وساعه العسر بساعه اليسر ولا

منصوبين على نزاع الخافض أي يجعل ما على يمينه على يساره وعليه فالضمير لفاعل التحويل أفاد كل ذلك الشيخ سالم ثم أقول وهذا بيان للتحويل في ذاته فلا ينافي ان الاولى له ان يبدأ بجعل ما على اليسار على اليمين فيأخذ كما قال الشارح ما على عاتقه الايسر ما رابه من ورائه ويجعله على عاتقه الايمن وما على الايمن على اليسر تقاؤلا ويلزم من هذا التحويل قلبه فيصير ما يلي ظهره للسماء وما يليها على ظهره بتنبية في ظاهر المصنف ان التحويل من الامام وغيره مرة واحدة وهو كذلك كافي قوله يبدأ بيمينه أي يبدأ باستماع يمينه بالمكنة عليه ابدليل قوله فيأخذ في فائدة مهمة في علم انه لم يتحرر في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شئ ثم قال انه نقل عن عائشة انها سبعة أذرع في عرض ذراع ثم قال نعم وقع الخلاف في الرداء فقل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الازار الا القول الثاني ذكره الشبر ملبس في حواشي



الرملي (قوله ولا الغفائر) هي شيء يجعل من الجوخ على شكل النرس (قوله ما لم يلبس) عائد على ما ذكر من الغفائر والبرانس (قوله) وعبارة أخرى ظاهر الخ) أجب الشيخ أجمع عن ذلك بقوله والجواب عن ذلك أن ثم للترتيب في الذكرا في الرتبة وقد وقع الجواب بمثل هذا في كلام بعض المحققين اه (قوله ونذب خطبة بالارض) أي لا يعتبر في ذكره والظاهر أن الخطبة في ذاتها مستحبة وكونها بالارض مستحبة أخرى ولم يتكلم على شيء من ذلك (قوله ويخرجون مفطرين) هذا مستفاد من الظرف (قوله والاقلاع عن الذنوب) من أجزاء التوبة لأن التوبة ندم على المعصية لأجل قبحها شرعا ولا يضره استحسانها طبعاً وعزم على أن لا يعود والاقلاع عن المعصية في الحال أي إذا كان متلبساً بها وقوله والا ثم هي مسبية عن الذنوب أي أنتي هي المعاصي وقوله والمظالم هي المشار لها بقول المصنف وردت بعة وتفيد عبارته أن رد التبعة ليس داخل في التوبة وليس ذلك على إطلاقه فمن غصب شيئاً وعينه باقية فصحة التوبة متوقفة على رده وأما إذا استهلك عينه فرد عوضه (١٦) واجب آخر مستقل بنفسه يحتاج لتوبة كما أفاده السنومى كتسليم النفس

في القصاص والشرب وكتسليم ماوجب في الزكوات وقضاء الصلوات فهذا كله واجب آخر كما أفاده في شرح المقاصد وقلنا لقبحها شرعا أي ولا يضر استحسانها طبعاً وأما الندم لخوف النار أو لطمع في الجنة فوقع تردد ومبنى ذلك هل هو ندم عليها لقبحها أي شرعا ولكونها معصية أم لا وكذا وقع التردد في الندم عليها لقبحها ولا يضر آخر والحق أن جهة القبح أن كانت بحيث لو انفردت لتحقيق الندم عليها فتوبة بالاقلاع إذا كان الفرض مجموع الأمرين أي أن كل واحد منهما بانفراده لا يتحقق به الندم وكذا وقع التردد في التوبة عند أمر مخوف واعلم أن توبة الكافر بإسلامه مقبولة قطعاً وكذا المسلم من عصيانه على المشهور وقيل ظناً ولو أذنب بعدها لا يعود وحمل القطع بقبول توبة الكافر أن لم يغرغراً أي يشاهد ملائكة العذاب وأن لم تطلع الشمس من مغربها

يجعل أسفله أعلاه ولا خلاف أن النساء لا يحولن رديتهن لأن ذلك يؤدي إلى كشفهن ولهذا قيد التحويل بالرجال ويفعلون ذلك قعوداً ولا تحوّل البرانس والغفائر أي ما لم يلبس كالرداء وعبارة أخرى ظاهر كلام المؤلف تأخير التحويل عن الدعاء وهو قول لكنه ضعيف والمشهور تأخير الدعاء عن التحويل فيخطب ثم يستقبل ثم يحول ثم يدعو وهذه الأربعة هي تبة (ص) ونذب خطبة بالارض (ش) أي إيقاع خطبة وهو من باب إطلاق البعض على الكل أي خطبتان (ص) وصيام ثلاثة قبله وصدقة ولا يأمر بهما إلا ما قبل بتوبة وردت بعة (ش) يعني أنه يندب التصديق وصيام ثلاثة أيام قبل يوم الاستسقاء ويخرجون له مفطرين للتقوى على الدعاء كيوم عرفه ويستحب أن يأمر الإمام قبله بالتوبة والاقلاع عن الذنوب والا ثم والمظالم وأن يتحائل الناس بعضهم من بعض مخافة أن تكون معاصيهم سبب منع الغيث ويأمر بالتقرب بالصداقات لعلهم إذا أطعموا فقراءهم أطعمهم الله فان الجميع فقراء الله فاطر هذا مع قول الشيخ أن الإمام لا يأمر بالصدقة بل يحكي الجزولي الاتفاق على أنه يأمرهم بالصدقة وأما الأمر بصيام ثلاثة أيام قبلها فليس من سننها قاله في الجواهر واستحبه ابن حبيب وهو قول مالك وأبي والمغيرة فإذ كره المؤلف مسلم في الصوم وأما الصدقة فلا بل يأمر بها كما مر وتبعة بفتح المشناة وكسر الموحدة ويقال تباعة (ص) وجاز تنقل قبلها وبعدها (ش) أي أنه يجوز التنقل بالمسجد والمصلى قبل صلاة الاستسقاء وبعدها بخلاف العيد فإنه يكره قبلها وبعدها بالمصلى لا بالمسجد كما مر لأن المقصود من الاستسقاء الاقلاع عن الخطايا والا كثار من فعل الخير ولذا استحبه فيه العتيق والصوم والصدقة والتسذل والدعاء فكان التقرب بالنقل أليق (ص) واختار إقامة غير المحتاج لمحتاج (ش) أي واختار اللخمي ندب إقامة المنصب غير المحتاج صلاة الاستسقاء على سننها بمحله المحتاج مجذب وقاله الشافعي وظاهره سواء أقامها غير المحتاج محبة معاملة أو أقامها وكل بمحله ولو في زمنين مختلفين بسبب حصول جدب لأنه من التعاون على البر والتقوى وقال المازري لما تكلم على المسئلة وكلام اللخمي قال وفي ذلك عندى نظر لأنه لم يقيم على إقامتها بصلاحتها دليل لأنه لو كان مطوباً بالفعل الصادر الأول فمن بعده

والألم يقبل إسلامه فيها والجهور على عدم القبول من المؤمن عند الغرغرة وبعد الطلوع وما درج عليه عجب وتبعه ولو عب مقابله أفاده بعض شيوخنا (قوله فان الجميع الخ) تعليل لقوله أطعمهم الله (قوله فليس من سننها) بل يكره (قوله بل يأمر بها) وإذا أمر بها وجبت طاعته فقد قال سيدي أحمد زروق تجب طاعة الإمام في كل ما يأمر به ما لم يجرم مجمع عليه وهل يدخل هو في أمره فيجب عليه بناء على قول من يقول المتكلم يدخل في عموم كلامه (قوله وتباعة) بكسر التاء كذا كره في المختار (قوله لأن المقصود من الاستسقاء) أي من طلب الاستسقاء (قوله فكان التقرب بالنقل أليق) أي لما في الصلاة من عظم التذلل والخشوع الذي يرحى به الإغاثة (قوله وقاله الشافعي) أي فاللخمي اختار ما عليه الشافعي (قوله وكلام اللخمي) معطوف على المسئلة (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره أن النظر متوجه إليه سواء أقامها بمحله المحتاج وهو كذلك إلا أن الثاني يقيده بما إذا لم يجئ إليه منتقلاً وأما إذا جاء إليه منتقلاً ناوياً إلى السكنى به فيجوز عليه حكمهم (قوله لأنه لم يقيم على إقامتها الخ) أي فهي لا تجوز أو تنكره



(قوله وحمل ابن الصباغ الخ) أي ابن الصباغ الشافعي ٢ بالجواز وان لم يأت محله بنية الإقامة في فصل الجنابة (قوله الجنابة) \* فائدة \*  
تردد بعض هل شرعت الجنابة بمكة أو بالمدينة وظاهر بعض الأحاديث أنه بالمدينة (قوله ذات أحرار وسلام) فإن قيل صلاة الجنابة  
قد قيل أنه لا أحرار لها وإنما تكبيراتها كالركعات ولذا إذا سبق الإمام المأموم بتكبيره أو أكثر فلا يكبر حتى يكبر الإمام لأنه لو كبر قبله  
لكان قاضيا في صلبه ففتح من هذا أن فيها تسليما فقط لا أحرار وسلاما فلا تدخل تحت الرسم قلنا هذا لا يصح إرادته لأن تكبيرات  
الأحرار غير الأحرار والأحرار وسلام موجودان في هذه الصلاة على كل قول وإن لم يكن لها تكبير وأحرار (قوله وجودية) وصف  
كاشف وذلك لأن الكيفية لا تكون الوجودية ودليله الذي خلق الموت إذا العدم لا يخلق ورد بأن معنى الخلق التقدير وقيل عدم  
الحياة فقايلته للحياة من قبيل نقابل العدم والممكة (قوله فلا يعرى الخ) المناسب ولا يعرى بالوالات المضدين يجوز ارتفاعهما  
والانفريع يقتضي أنه لا يجوز ارتفاعهما (قوله أنه معنى) ظاهران في العبارة حذف (١٧) أي مسبب معنى خلقه الله تعالى وذلك

لأن الموت صفة للميت وصفة الشيء  
قائمة به فلا تكون قائمة بغيره من  
ملك الموت (قوله أن الله خلقه)  
فيه ما تقدم أي خلق سببه في  
صورة كبش والظاهر أنه جزء سبب  
فلا ينافي أن الملائكة تعالج خروجها  
من البدن وليس كل الناس يشمون  
بل من قرب أجسه وذكر بعض  
المعتبرين من أهل المذهب ما نصه  
المازرى الموت عرض من الأعراض  
عندنا بضاد الحياة إلى أن قال ولا  
يصح أن يكون الموت كبشا ولا  
جسما من الأجسام وإنما المراد  
بهذا التشبيه والتمثيل وقد يخلق  
الله سبحانه وتعالى هذا الجسم  
ثم يذبح ويجعل هذا مثالا لأن  
الموت لا يطرأ على أهل الآخرة  
أه (قوله جسم لطيف) أي فهو  
جسم ذو دين ورجلين وعينين  
ورأس وأورد عليه أن من قطع  
يده يلزم عليه قطع يد الروح وأجيب  
بأنه يعود على الشخص المقتطوع  
أسرعة بدون قطع أو مع قطع ويلتحم

ولو فعلوه لنقل أمداء لهم فندوب وحمل ابن الصباغ قول الشافعي على أنه أقامها معه لا بمحله  
لأن ذلك بدعة لم يفعلها أحد من تقدم ولما فرغ من الكلام على الصلوات المطلوبة عيننا فرضا  
ونفلا شرع في الكلام على ما يطلب كفاية وهو ما يحتاج إليه الموقى من غسل وغيره فقال  
فصل في ما إذا دخل صلاة الجنابة في رسم مطابق الصلاة من قول ابن عرفه ذات  
أحرار وسلام والموت كيفية وجودية تضاد الحياة فلا يعرى الجسم الحيواني عنهما ولا يجتمعان  
فيه وصرح كلام الأشعرى أنه عرض لأن الكيفية عرض وفي بعض الأحاديث أنه معنى  
خلق الله في كف ملك الموت وفي بعضها أن الله خلقه في صورة كبش لا يمر شيء يجدر بحه  
الأمات والروح جسم لطيف مختل في البدن تذهب الحياة يذهاها (ص) في وجوب غسل  
الميت يظهر ولو برز من الصلاة عليه كدفنه وكفنه وسننهم ما خلا (ش) يعني أنه اختلف  
هل يغسل الميت المسلم المتقدم له استقرار حياة وليس بشهيد ولا فقد أكرهه واجب كفاية  
وشهره ابن راشد وابن فرحون أو سنة وشهره ابن بركة وكذلك اختلف هل الصلاة عليه  
واجبة وجوب الكفاية وعليه الأكثر وشهره الفاكهاني وغيره أو سنة وأما من الميت أي  
مواراته وكفنه ففرض كفاية من غير خلاف إلا ابن يونس فإنه حكى سنة وكفنه ولذا أقدم  
المؤلف ذكر الدفن على الكفن وإن كان متأخرا عنه في الوجود ويكون الغسل بقاء مطلق  
على المشهور بناء على أن الغسل تعبد كما يأتي فيحمل قوله وللغسل سدر على غير الأولى كما صرح  
به ابن جبيب وماء زمزم كغيره لكن مع الكراهة بناء على نجاسة الدم بالموت وعلى طهارته  
يجوز ابن هرون إلا أن يكون في جسده نجاسة فقول ابن شعبان لا يغسل بقاء زمزم ميت  
ولا نجاسة أن حل على الكراهة كان وفاقا وإن حل على المنع فلا وجه له عند مالك وأصحابه  
فقوله في وجوب خبر مقدم وخلاف مبتدأ مؤخر وقوله بمطهر متعلق بغسل ولو برز من أي  
مع الكراهة أن قلنا بنجاسة الدم فالمبالغة في الجواز الغير المستوي الطرفين فهو رد على ابن  
شعبان القائل بالحرمة أو في الجواز المستوي أن قلنا بطهارته وقوله والصلاة عطف على غسل  
الميت فهو من محمل الخلاف أيضا وقوله كدفنه وكفنه تشبيه في القول بالوجوب فقط وهو

(٣ - خرشي ثاني) وروح كل إنسان على صفته (قوله في وجوب الخ) أي وهو الراجح أي أن الراجح القول بالوجوب  
(قوله وكفنه) أي وضعه في الكفن وإدراجه فيه (قوله المسلم) أي ولو حكا أي لأجل أن يدخل المحكوم بالإسلامه تبعالا لإسلام سائيه  
من مجوس وغيرهم كذا في شرح شب وعب وانظر ما سيأتي في قوله ولا يحكمكم بكفره (قوله بقاء مطلق على المشهور الخ) ومقابله  
ما قاله ابن شعبان من أنه للناطقة قال ويجوز غسله بقاء الورد وما القرنفل (قوله فيحمل قوله الخ) لا يخفى أنها أي الاتية بقاء  
مطلق كما سيأتي بيانه وذلك لأن السدر يجعل في وعاء ويخص ثم يعرك به جسد الميت ثم يصب الماء المطلق (قوله وعلى طهارته يجوز)  
أي بل أولى لرجاء بركتته (قوله كان وفاقا) أي بناء على نجاسة ميتة الدم (قوله فلا وجه له عند مالك) أي سواء قلنا بنجاسة ميتة  
الدم أو قلنا بطهارتها (قوله فالمبالغة في الجواز الغير الخ) الأولى الجواز مطلقا (قوله القائل بالحرمة) أي أن حمل كلامه على  
الحرمة (قوله أن قلنا بطهارته) فهو رد عليه على تقدير أن يكون قائلًا بالكراهة



(قوله وتلازما) أي وجودا وعدمه (قوله لان التيمم قائم مقام الغسل) فان لم يمكن نيمه أيضا لم يصل عليه وكذا من ترك غسله لكثرته الموقى ومن تقطع جسده بانفعل حيث لم يمكن غسله ولا تيممه ويحتمل ان يقال بالصلاة في الجميع لوجود الاوصاف (قوله ان من تقطع جسده) أي خيف تقطع جسده (قوله ثم على اليسر) في شرح شب وهذا كله على جهة التنبه والحاصل على القول المعتمد انه بعد ان يتوضأ يغسل رأسه ثم رقبته ثم يغسل شقه الايمن الى ركبته اليمنى ثم اليسرى الى ركبته اليسرى بطناً وظهراً ثم يأخذ من الركبة اليمنى الى الاسفل ثم من الركبة اليسرى الى الاسفل (قوله أي حال كون الغسل) المفهوم من غسل تعبد أي متعبد به أي مأموراً به من غير علة وقوله أولاً لاجل التعبد لا يظهر لان المعنى انما واجب الغسل لاجل انما امر نابه بدون علة ولا ظهور له وعمر ادنا بالعلة الحكمة والحاصل كقوله بعض شيونحن ان التعبد عند أكثر (١٨) الفقهاء ما لعله أصلاً وعند أكثر

أهل الاصول ماله علة لم تطلع عليها وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في كونه سبحانه وتعالى جميع أفعاله الموجودة في الدنيا لا تخالو عن مصلحه تفضلا منه أو يجوز خلوها عنها (قوله اذالم يوجد مسلم) وأولى لو وجد (قوله وانظره) أي انظر قوله تعبد امع قوله فيما يأتي أي فان بينهما تنافيا وحاصله ان ما يأتي مشهور مبنى على ضعيف (قوله وقدم الزوجان) ولو أوصى بخلافه فان كن أكثر من زوجة اقترعن فيما يظهر كذا قيل (وأقول) الظاهر التشارك وظاهر كلامهم ان تقديم أحد الزوجين بالقضاء حيث كان يباشر ذلك بنفسه وأما ان لم يباشره وأراد ان يستتيب من يفعل ذلك فلا يقضى له (قوله ان صح النكاح) ظاهره ولو كان فيه خيار كنكاح المحجور عليه من غير اذن وليه (قوله بالقضاء) ويندب لهما المباشرة (قوله في غسله) وكذا يقدم الزوج على أولياء زوجته في انزالها قبرها وفي لحدها ويقضى لهما الزوجة فلا تقدم

ظاهر من كلام المؤلف لقوله بعد وسنتيهما أي الغسل والصلاة (ص) وتلازما (ش) يعني ان غسل الميت والصلاة عليه متلازمان فن وجب له التغسيل وجبت له الصلاة بان كان الميت مسلماً حاضراً تقدم له استتقرار حياة وليس بشهيد ولا فقداً كثره فان فقد شي من ذلك سقطا ولا يردان من تقطع جسده يصلى عليه ولا يغسل لان التيمم قائم مقام الغسل (ص) وغسل كالجناية (ش) الاجزاء كالاجزاء والكامل كالكمال الا ما يختص به غسل الميت كالسكرار ولا يكرر وضوءه على الراجح ويستفاد مما قلناه من معنى التيمم انه يبدأ بغسل يدي الميت أولاً ثم يزيل الاذى ان كان ثم يوضئه مرة مرة ويثاثر رأسه ثم يفيض الماء على شقه الايمن ثم على اليسر (ص) تعبد (ش) أي حال كون الغسل تعبد أولاً لاجل التعبد بدليل تيممه عند عدم الماء قاله اللخمي وعلى التعبد فلا يغسل الذي المسلم اذالم يوجد مسلم وعلى النظافة يغسله قال مالك يعلمه النساء الغسل ويغسله وانظره مع قوله وكما بينه الاجمعة مسلم ولما ذكر ان الغسل تعبد خشى أن يتوهم انه يحتاج الى النية لان كل تعبد يحتاج الى نية فذكر ان هذه المسئلة ليست من ذلك بقوله (بلا نية) لان ما يفعله في غيره لا يحتاج اليها كغسل الاناء من ولوغ الكلب والنضح بخلاف ما يفعله في نفسه كغسل يديه في الوضوء فيحتاج اليها (ص) وقدم الزوجان ان صح النكاح الا ان يفوت فاسده بالقضاء (ش) يعني ان كل واحد من الزوج أو الزوجة اذا مات الآخر يقدم في غسله على سائر الاولياء ويقضى له اذا نازعه الاولياء لان من ثبت له حق فالاصل ان يقضى له به هذا ان صح النكاح بينهما حصل بناء أم لا لان فسادا المعدوم شرعا كالمعدوم حسا الا ان يفوت الفاسد بوجه من المقومات الاتية كالدخول في بعض صورته والطول في بعضها فيلحق حينئذ بالحج فيقدم فيه الزوجان كافي الصحيح ثم ان محل تقديم الزوجين حيث لم يكن الحى منهم محرماً ولا فلا يقدم لقوله في المدونة لا ينبغي ان يغسل أحد الزوجين المحرمين الا تخرفان فعل كره له واهدى ان امضى ثم ان الاستثناء من المفهوم أي لا ان فساد الا ان يفوت فاسده ولو قال ولو يفوت فاسده لكان أظهر (ص) وان رقيقاً اذن سيده (ش) يعني ان الحى من الزوجين اذا كان رقيقاً يقدم على الاولياء في غسل الميت ان اذن له سيده في التغسيل ولا يكفي الاذن له في النكاح وسواء كان الميت رقيقاً مثله أو حراً وظاهره انه يقدم بالقضاء مطلقاً وقوله ابن القاسم وقال سحنون ان كان أحدهما أو كلاهما رقيقاً فانه يقدم بغير قضاء الا في صورة واحدة وهي ما اذا كانت الزوجة حرة وهورقيق وأذن له

(قوله والا فلا يقدم) بل الحق للاقارب وقوله أي لان فساد الخ في الحقيقة ان المستثنى منه عام أي لان فساد في كل حالة الا في حالة الفوات وقوله كالدخول أي وكولادة الاولاد في البعض (قوله لكان أظهر) أي لان المعنى حينئذ ولو كانت المحصة لاجل فوات الفاسد ففوات الفاسد موجب للحصة فلا يضطر لجعله استثناء من المفهوم (قوله وهي ما اذا كانت الح) وأما اذا كان كلاهما رقيقاً فلا يقضى للميت منهما وكذا اذا كانت الزوجة رقيقة والزوجة حرة او مات الزوج فلا يقضى لها بتغسيله اذ مات الزوج ولو اذن لها سيدها في التغسيل \* اعلم ان ما ذكر عن سحنون نقله عنه ابن يونس وظاهر ما نقله في التوضيح عنه انه لا يقول بالقضاء فيما اذا كانا رقيقين أو أحدهما في صورة من الصور قال عجي ويمكن حمل ما في التوضيح على ما لابن يونس ولعل الفرق على نقل

وظاهره



ابن يونس أنه إذا كان كلاهما رقيقا ومات أحدهما فلسيد الميت شدة ارتباطا يمنع القضاء إلا أن خرو لو كانت الزوجة رقيقة والزوج حرا فلا يقضى لها إلا العصة ليست لها بخلاف العكس فالعصة بيد الزوج والغسل من توابع الحياة (قوله وكلام الخطاب) أى وكذا كلام الشيخ أحمد يفيد أن كلام سحنون مقابل وهو ظاهر المصنف أيضا ولذا ضعف بعض الشيوخ كلام سحنون فيكون المعتمد كلام ابن القاسم (قوله أو وضعت بعد موته) لأنه حكم ثبت بالموت فلا يتقيد بالعدة كالمرثاة ولا يعمل بأن الغسل من توابع الحياة لا قضاء جواز رؤيتها للفرجة بعد موته مع أنه ممنوع على ما باتى فيه من الكلام (قوله لأن فيه) أى فى التفسير جمعا وليس فى عدمه الجمع المذكور ومراعاة بحرمتي الجمع أى بحسب ما كان وأما الآن فلا حرمة جمع بينهما وهذه على كافيته فى ذاتها وقوله وقد تمت لتعليل لقوله جمعا أى إنما كان جمعا لأنها قد تمت أختها الخ (قوله يحرم فى حال الحياة) أى حياتهما معا (قوله ويكره فى الممات) أى مماتهما معا والحاصل أن فى الغسل جمعا بين محرمتى الجمع ولو بحسب ما كان وإنما كان جمعا لأنه الخ فلذلك أمر بعدم الغسل خيفة أن تمت الثانية فيكون جمعا بينهما فى الممات والجمع بينهما فى حياتهما معا ومماتهما معا (١٩) منى عنه أما كراهة أو تحريما (قوله

وسأظهر كلام المؤلف) أى لأنه قال ن تزوج الخ (قوله لأنه قد حرم عليه تزويجها) أى لأنها صارت زوجة للغير (قوله وفيه تنسكت على المؤلف الخ) حاصله أن المصنف عبر بالاسم وهو الأحب المتسلط على هذا المعطوف مع أنه رجع من نفسه فالمناسب رجع والجواب أن معنى كلامه فى أول الكتاب أنه إذا عبر برج فهو إشارة إلى أنه من عند نفسه لا أنه متى كان من عند نفسه يشير له بالفعل هذا والمنقول للمقدمين أنها تغسله وبه قال ابن المباحثون وابن حبيب (قوله أى يغسل أحد الزوجين صاحبه لا رجعية) لا يخفى أن هذا من عطف المفرد لأن رجعية معطوف على أحد وقوله ولا تغسل الواو للتعليل وفيه أن شرط معطوفها أن لا يكون داخلا فيما قبله ويجب أن يراد بأحد الزوجين أى زوجة لا خلل فيها (قوله أى ولا تغسل) حل معنى وذلك لأن الواو ليست للمصنف <sup>تنبه</sup> المظاهر

سيده فى الغسل فيقضى له وكلام ح يفيد أن كلام سحنون مقابل وكلام الشيخ عبد الرحمن يقضى أنه الزوج (ص) أو قبل بناء أو بأحد هما عيب أو وضعت بعد موته (ش) وهذا فى حين المبالغة يعنى أن أحد الزوجين ثبت له التقديم على الأولياء ولو حصل الموت قبل بناء أو بأحدهما الحى أو الميت عيب يوجب الخيار لأنه بالموت صار كالعدم لفوات الرد أو وضعت بعد موت زوجها فهى أحق بتغسله وإن حلت للغير بالوضع سواء تزوجت أم لا والمبالغة فى المسائل الثلاثة إشارة للخلاف فيها (ص) والأحب نفيه أن ترقح أختها (ش) أى والأحب نفي الغسل حيث ماتت فتزوج أختها أو ممن يحرم جمعه معها قاله ابن القاسم وأشهب لأن فيه جمعا بين محرمتى الجمع وقد تمت أختها فيجمع بين غسلهما وجمعهما يحرم فى الحياة ويكره فى الممات وهذا يفيد أن فعله مكروه لا خلاف الأولى ويفيد أنه إذا وطئ أختها بملك الميمن فإن الأحب له نفي غسلها أيضا وظاهر كلام المؤلف خلافه وأشار بقوله (أو تزوجت غيره) إلى قول ابن يونس وكذلك إذا ولدت المرأة وتزوجت غيره فأحب إلى أن لا تغسله لأنه قد حرم عليه تزويجها أن لو كان ذلك طلاقا وكان حيا كما قاله ابن غازى وفيه تنسكت على المؤلف فى عدم تعبيره برج لأنه اختيار منه من نفسه (ص) لا رجعية (ش) معطوف على المعنى أى ويغسل أحد الزوجين صاحبه لا رجعية ولا تغسل لواحد منهما على الآخر وهو مذهب المدونة ويصح رفعه على أنه فاعل لفعل محذوف وهو وفعله معطوف على قدم الزوجان من عطف الجمل أى ولا تغسل رجعية لكن لا لا تعطف الجمل الأعلى قول ضعيف عند النحويين وكان الأولى قرنه بالواو ويصح جره عطفا على فاعل المصدر المحذوف ويكون هذا محترزه والتقدير فى وجوب غسل المتأهل الميت لا رجعية الخ (ص) وكتايبه لا يحضرة مسلم (ش) أى فتغسل زوجها بالحضرة مسلم ويقضى لها بذلك ولو ماتت هى لم يغسلها زوجها المسلم وقوله لا يحضرة مسلم أى شخص مسلم كرا أو أنثى عارف بأحكام الغسل وهذا بناء على أن الغسل للنظافة وأما على القول بأنه لا تغسل فلا تغسله ولو بحضرة مسلم لأن الكافر ليس أهلا للتعباد لأنه قربة مع أن المؤلف قال فيما تقدم تعبدا وهو مشكل مع حكمه هنا أن الكاينة تغسل زوجها المسلم بحضرة مسلم (ص) وأباحه الوطء للموت

منها يقضى لها وله وكذا المولى منها لأن السبب فى كل منهما هو الزوجية قائمه وإن كان مطوبا بوطء الثانية دون الأولى فإنه ممنوع منه قبل الكفارة (قوله لا يحضرة مسلم) ظاهره ولو صبيا (قوله ولو ماتت هى لم يغسلها) وينبغى ولا يدخلها فى قبرها إلا أن تضيع فلموارها (قوله عارف بأحكام الغسل) زاد عب ويؤمن معه أقرارها على خلاف ما يطالب فى تغسله (قوله مشكل الخ) والجواب لا إشكال أى فلا مانع من مراعاة كل من القولين فتدبر هكذا أجاب بعض الشيوخ ثم إن محشى نت أفاد ما حصله أن التحقيق أن هذا جار ولو على القول بالتعباد أى فيكون الغسل تعبدا لا ينافى موالاته الكافر له على ما مشى عليه المصنف فيالك يقول بأن الغسل تعبدا ويقول بتغسل الكافرة زوجها المسلم (أقول) ولعله لأنه لا يتوقف على نية (قوله وأباحه الخ) فيه إشارة إلى أن مجرد الإباحة كاف وإن لم يحصل وطء بالفعل



(قوله يبيع الغسل الخ) للسيد عليها ولها غسله من غير قضاء على عصبة السيد انفا فالابد من اذنه لها فان لم يكونوا ولم يحكمهم الغسل فالظاهر انها احق ويقضى للسيد بتغسيل أمته فيما يظهر لانها ملزمة مع اباحه وطئها له افاده محشى تب (قوله وأمة المديون بعد الحجر عليه) أى لمنعه من وطئها حتى الغرماء قال البساطى وفي منعه من تغسيلها انظر (قوله والامة المتزوجة) وينبى منع المحذمة كالمتروجة وكذا الامة المولى قيل بدخول الالباء فى الامة بمعنى الحلف على ترك وطئها لا الميؤب له كذا فى عب وفيه نظر بل الامة المولى منها تغسله كما قال شيخنا وأما المستبرأة فى زمن استبرائها فان كانت ممن تتواضع فلا تغسل من اشتراها ولا يغسلها بخلاف بائعها أى يغسلها ولا تغسله وان كانت ممن تستبرأ (٢٠) فقط ان ماتت غسلها المشتري وان مات هو غسلته وأما المبيعة بالخيار فلا يطؤها واحد منهما ولا تغسل المشتري ولا يغسلها ولا تغسل البائع ان مات وان ماتت غسلها لا تقطع حق المشتري منها بالموت (قوله أوظهار) قد علمت ان مثله الالباء الا أن محشى تب قد حقق منع الغسل فى الامة المظاهر منها والمولى منها مقدما للخطاب فى استظهاره المنع لقول النوادر وكل من لا يحل له وطؤها تغسله ولا يغسلها وأما الزوجة المظاهر منها والمولى منها فيقدم كل منهما فى تغسيله صاحبه بالقضاء ويدخل فى كلام المؤلف والفرق بينهما وبين الامة ان الغسل فى الامة منوط باباحه الوطء وفى الزوجين بعقد الزوجية (قوله ثم أقرب أوليائه) ولو كافرا بحضرة مسلم (قوله ثم أجنبي) ولو كافرا بحضرة مسلم (قوله وهل تستره أو عورته) فان لم يوجد سائر عورته غسلته مع غض البصر ولا يترك الغسل كذا ينبى (قوله كما عند ابن عرفة) أى فى الصهر وهو المعتمد خلاف السند (قوله ويقدم محرم الرضاع الخ) أى ومحرم النسب يقدم على محرم الرضاع كما أفاده فى ك (قوله لكن اختلف الخ) قال

برق يبيع الغسل من الجانبين (ش) يعنى ان من أبى له الوطء بسبب الرق واستمرت الاباحه للموت فذلك يبيع الغسل من الجانبين للسيد عليها ولها عليه فيدخل فيه القن وأم الولد والمذبرة ولو كان السيد عبدا واحترز بقوله اباحه الوطء من المسكينة والمبعدة والمعتقة لاجل وأمة القراض وأمة الشركه وأمة المديون بعد الحجر عليه على المنصوص والامة المتزوجة خلافا لما فهمه اللخمي عن سحنون فيها ولا يضر تحريم عارض من حيض ونفاس أوظهار كما قال البساطى (ص) ثم أقرب أوليائه ثم أجنبي ثم امرأة محرم وهل تستره أو عورته تأويلان ثم يعم لرفقيه (ش) أى وان لم يكن أحد الزوجين أو كان وأسقط حقه أو غاب فالرجل الميت أحق بغسله أقرب أوليائه على أبعدهم كالصلاة على الجنائز والنسكاح فيقدم ابن فأنه فأب فأخ فأنه فجاء فأنه والشقيق وعاصب النسب على غيره ويقرب بين المتساويين ثم ان لم يوجد من ذكر فرجل أجنبي مسلم أو ذى حضرة مسلم ثم ان لم يوجد الا جنبى فراه محرم ولو كافرة بنسب أو رضاع أو صهر كما عند ابن عرفة كأم زوجته أو زوجة ابنه ويقدم محرم الرضاع على الصهر وعند التنازع لكن اختلف اذا غسلته المحرم هل تسترجع جسد الميت بشوب وهو فهم اللخمي وغيره وهو الذى فى الامهات واختصر وهما عليه أو انما تستر عورته أى بالنسبة اليها وتقدم ان عورته معها كعورة الرجل مع مثله وهو فهم التوسى ويعضده جواز رؤيتها الماعداها فى الحياة تأويلان ثم ان عدم من تقدم ولم يوجد الا النساء الاجانب يعم لرفقيه على المشهور على حد ما يرين منه حيا وقيل ليكوبه ثم ان تقدم الاقرب على القريب بالقضاء وظاهر كلام المؤلف ان الاجنبى بعد أقرب أوليائه وفيه نظر لان الاجنبى بعد جميع الاولياء فجعل الاضافة بيانية وأقرب ليس على بابة أى ثم قريب هو أوليائه فينتقل من الفساد للجمال وهو أخف من الفساد ويعلم التفصيل وهو تقدم الاقرب على أبعدهم القريب بالوقوف على كلام أهل المذهب (ص) كعدم الماء (ش) يعنى ان الميت اذا لم يوجد ماء يغسل به فانه ييم وجهه ويديه لرفقيه وهذا يؤيد القول بان الغسل للتباعد للنظافة فلو يعم ثم وجد الماء فان وجد قبل الصلاة غسل والا فلا (ص) وتقطيع الجسد وترليعه (ش) أى ييم عند خوف تقطيع الجسد وترلعه من صب الماء عليه ومعنى تقطيعه انفصال بعضه من بعض ومعنى ترليعه تسليخه وأما لو كان مقطعا فهو ما يأتى فى قوله ولادون الجمل وكان ينبى أن يقول وتقطع وترلع بالياء (ص) وصب على مجروح أمكن ماء كجدوران لم يخف ترلعه (ش) يعنى

منهما ولا تغسل المشتري ولا يغسلها ولا تغسل البائع ان مات وان ماتت غسلها لا تقطع حق المشتري منها بالموت (قوله أوظهار) قد علمت ان مثله الالباء الا أن محشى تب قد حقق منع الغسل فى الامة المظاهر منها والمولى منها مقدما للخطاب فى استظهاره المنع لقول النوادر وكل من لا يحل له وطؤها تغسله ولا يغسلها وأما الزوجة المظاهر منها والمولى منها فيقدم كل منهما فى تغسيله صاحبه بالقضاء ويدخل فى كلام المؤلف والفرق بينهما وبين الامة ان الغسل فى الامة منوط باباحه الوطء وفى الزوجين بعقد الزوجية (قوله ثم أقرب أوليائه) ولو كافرا بحضرة مسلم (قوله ثم أجنبي) ولو كافرا بحضرة مسلم (قوله وهل تستره أو عورته) فان لم يوجد سائر عورته غسلته مع غض البصر ولا يترك الغسل كذا ينبى (قوله كما عند ابن عرفة) أى فى الصهر وهو المعتمد خلاف السند (قوله ويقدم محرم الرضاع الخ) أى ومحرم النسب يقدم على محرم الرضاع كما أفاده فى ك (قوله لكن اختلف الخ) قال

عب انظر العزو والمتقدم هل يقتضى تساوى القولين أو الاول أرجح (أقول) أما العزو فتضاه ان الاول أرجح الا ان الثانى أرجح بحسب المعنى (قوله يعم لرفقيه) وجوبا كما هو ظاهر اطلاقهم ولا يفتقر لنية كالغسل (قوله فتجعل الخ) هذا كلام اللقاني وهو بعيد فالاحسن أن يقال ان أقرب مستعمل فى حقيقة بالنظر لما قبل القريب الاخير لان كل واحد أقرب مما بعده بخلاف الاخير فهو قريب لا أقرب فأقرب مجاز فيه (قوله والا فلا) بان وجد بعد الصلاة أو فيها وهذا التفصيل يجرى فيما اذا عمت الرجل الاجنبية ثم جاء الرجل قبل صلاتها أو بعدها أو فيها (قوله وتقطيع الجسد) أى أو بعضه والظاهر ان المراد بالخوف الشئ فافوقه لا ما يشمل الوهم ويرجع فى خوف ذلك لاهل المعرفة (قوله أى يعم عند خوف الخ) رده محشى تب بالنقل الدال على ان المراد التقطيع بالفعل لا خوفه وأما قوله فهو ما يأتى الخ ففيه نظر لان الاقرب لم يوجد كله بل وجد بعضه ومما ادناها منقطع بالفعل وجد كله (قوله أمكن ماء) أى بان لم



يخفف التزلف فقول المصنف ان لم يخفف تزلفه لا حاجة له (قوله أو خشى الخ) المناسب بان يخشى من صب الماء والخوف كما تقدم (قوله الجدرى) بفتح الجيم وضهها وأما الدال ففتوحة فيه ما قروح تنفخ عن الجلد مئة ماء ثم تنفخ مصباح وقوله وأول ما ظهر الجدرى أى السبب في حصول هذا قصة أصحاب الفيل المشار لها بقوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل الخ لكن يعارض ذلك ما قاله في المصباح حيث قال ويقال أول من عذب به قوم لوط ٣ ثم بقي بعدهم ٥ (قوله ولف شعرها) أى أدير على رأسها كالعمامة (قوله فوق ثوب) المناسب تحت ثوب والجواب ان المراد بفوق خلف (٢١) أو ان المعنى حالة كونه ناظرا فوق الثوب ثم لا فرق في

المحرم بين ان تكون محرم نسب أو رضاع أو صهر كما في شرح شب (قوله لان تشوق الرجل الخ) ولا يردان شهوة المرأة أقوى لان كثرة حياتها تمنع من اظهار آثارها (قوله وانظر كيف جاز للرجل الخ) في عب وانما جاز مسمى اللاجنبي دون الحياة لدور اللذة هنا ولا يتيم المصلي الا بعد فراغ تيم الميت لانه وقت دخول الصلاة عليه (قوله وأشار بقوله ولا يضفر الخ) أى ان قول المصنف ولا يضفر معناه لا يضفر وجوهه فلا ينافي انه يضفر ندبا (قوله انبىء الرسول الخ) هى زينب رضى الله عنها (قوله ناصيتها) شعر مقدم رأسها وقوله وقرنها جانبها فان كانت الناصية شعر مقدم الرأس فيكون أراد بالقرنين الشعر الذى على جانبي الرأس ثم ظاهره ان مقدم الرأس وحده ضفيرة ويكون أراد بالجانبيين الشعر من الناحيتين بدون أن يتخللها ضفيرة فلا وسط بين القرنين (قوله غيرانه لا يحلق) من حلق رأسه يحلقه بخفيف اللام (قوله وعقصة ضفره وليه على الرأس) لا يخفى ان الضفر أعم من حيث صدقه بالشعر وغيره ولا فرق

ان الجذور والمحسوب والمجروح وذا القروح ومن تشم تحت الهدم وشبههم ان أمكن تغسيلهم غسلوا والاصب عليهم الماء من غير ذلك ان أمكن فان زاد أمرهم على ذلك أو خشى من صب الماء تزلف أو تقطع عمدوا والمجذور بالدال المهملة والمجعة وأول ما ظهر الجدرى في قصة أصحاب الفيل ولم يكن قبلها (ص) والمرأة أقرب امرأة ثم أجنبية ولف شعرها ولا يضفر ثم محرم فوق ثوب ثم عمت لكونها (ش) يعنى ان المرأة فيما تقدم كالرجل فيلى تغسلها الزوج أو السيد فان عدم ما قاله من أهلها النساء ولو كناية بضمزة مسلم على ترتيب العصبة في الرجل فبنتم فبنتم ابنا فالأخت فبنتم الأخ فالجدة فالعمة فبنتم العم وتقدم الشقيقة على غيرها فان لم يوجد من أقارب النساء أحد فالمرأة الأجنبية ولو كناية بضمزة مسلم ثم المحرم من أهلها الرجال يغسلها من فوق ثوب وصفته على ما قال بعض ان يعلق الثوب من السقف بينها وبين الغاسل لينع النظر ويلف خرقه على يديه غليظة ولا يباشرها يده ثم ان لم يوجد محرم عمت في وجهها ويديه الكوعين وانما عمت الرجل لمرفقيه والمرأة الكوعين لان تشوق الرجل للمرأة أقوى من عكسه وانظر كيف جاز للمرأة والرجل الاجنبيين لمس وجهه الا تحريمه مع انه لا يجوز في حال الحياة فان قلت يحمل على ان يجعل على يديه خرقه ويضعها على التراب قلت لو كان كذلك لما اقتصر في التيمع على الكوع وأشار بقوله ولا يضفر الخ لقوله في العتية سئل ابن القاسم عن المرأة ذات الشعر كيف يصنع بشعرها لا يضفر أم يقتل أم يرسل وهل يجعل بين الاكفان أو يعقص ويرفع مثل ما رفعه الحية بالخير فقال ابن القاسم يفعلون فيه ماشاوا وأما الضفر فلا عرفه ابن رشد يريد لا يعرفه من الامر الواجب وهو ان شاء الله حسن من الفعل لما روى عن أم عطية قالت توفيت ابنة الرسول عليه الصلاة والسلام فلما غسلناها ضفرنا شعر رأسها فجعلناه ثلاث ضفائر ناصيتها وقرنها ثم اتقيناها من خلفها وقد روى يصنع بالميت ما يصنع بالحي ومن غيرانه لا يحلق ولا ينور اه والضفر نسيج الشعر وغيره عريضا وعقصة ضفره وليه على الرأس (ص) وستر من سرته لكتبته وان زوجا (ش) أى وستر الغاسل الميت من سرته لكتبته وان سيدا أو زوجا لكن الستر وجوب بالنسبة للاجنبي واستحبابا بالنسبة للزوج والسيد فالملبة لغة مشككة لان ما قبلها الستر فيه واجب الا أن تحمل على ما اذا كان مع أحد الزوجين معين (ص) وركنها النية وأربع تكبيرات وان زاد لم ينتظر والدعاء ودعا بعد الرابعة على المختار وان والاؤه أو سلم بعد ثلاث أعاد وان دفن فعلى القبر وتسليمه خفيفة وسمع الامام من يليه (ش) الضمير في ركنها عائد على الصلاة على الميت المتقدم ذكره في أول الباب وذكر المؤلف ان أركانها أربعة منها النية وهى قصد الصلاة على هذا الميت خاصة واستحضار

في الشعر بين كونه غير مضمفور على الرأس أو لا بخلاف العقص فانه ضفره على الرأس والظاهر ان قوله وليه تفسير لقوله وضفره فظهر ان العقص فيه خصوص من حيث الشعر ومن حيث كون الشعر ملوا على الرأس (قوله واستحبابا بالنسبة للزوج) فى عب وان زوجا وجوبا وما مشى عليه شارحنا كلام ابن ناجي وما مشى عليه عب قول الشاذلى (قوله واستحضار كونها فرض كفاية) هو واجب ولا يضمر الغفلة عنه شيخنا وكذا لا يضمر تمدد كذا بهض الشراح كما لا يضمر ذلك في فرض العين وانظر هل ذلك فرض أو مستحب قال المتونسي لان قصد عين الشخص فلا يضمر جهل صفته (أقول) والذي ينقدح في الذهن انه مستحب لا واجب وقضية كلام الشارح انه بعض ركن لكن لا يضمر الغفلة عنه نظير الفاتحة فانها ركن وأما ترك بعض منها فافان لا يضمر وقضية قوله غفل انه لو تركه



عمداً أو جهلاً انه يضمر والظاهر انه لا يضمر (قوله ولو صلى عليها على أنها أنثى الخ) وكذا الوصلى ولا يدري أ رجل هو أو امرأة أو قال الصلاة مجزئة ان شاء كروى الشخص أو الميت وان شاء أنت ونوى الجنائز أو التسمية وان علم أثناء الصلاة بتعيينه خصه فيما بقى بما يدعى له به وان حصل التعدد ولم يعلم من صلى عليه قال من أصلى عليه لوقوعه من على المذكر والمؤنث والمفرد والجمع والخنثى المشكل حيث كان خنثى (أقول) والظاهر انه اذا صلى على انه زيد فتبين انه عمرو أو بالعكس لا يضمر ما لم يقصده بالخصوص وفى شرح عب ولو كانت الجنائز واحدة وطن المأموم كالأمام انهم جماعة فان الصلاة تجزئ لان الجماعة تتضمن الواحد أو المألوف لان الإمام انها واحدة وطن المأموم انهم جماعة فاذا هم جماعة فانها تعاد حتى من المأموم لان صلاتهم مرتبطة بصلاة امامه وكذا تعاد ان كان فى التعش اثنان وظنهما واحدا ونوى الصلاة عليه فقط فتعاد عليهم ان لم يعينه باسمه لئلا يلزم الترجيح بالمرجح فان عينه أعيدت على غيره (قوله ولو صلى عليها على أنها أنثى الخ) أقول ما لم يقصد خصوص كونها أنثى فيما يظهر (قوله وان عقد الاجماع فى زمن عمر الخ) اعلم انه قد اختلفت الصحابة فيه من ثلاث الى تسع ثم انعقد الاجماع فى زمن عمر على أربع وان زاد الامام خامسة عمداً فى شرح شب والزيادة مكروهة (قوله ولا ينتظره) أى لان التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجهه وأيضاً الخامسة فى فرض العين زائدة اجماعاً والزيادة هنا قيل بها للاختلاف فى تكبيراتها من ثلاث الى تسع فان انتظر فينبغى عدم البطلان وهل انتظره حرام أو مكروه وهو الظاهر وحرر (قوله وان زادها سهواً) ومثل السهو والجهل (٢٢) فيما يظهر فان لم ينتظر على ذلك فينبغى الصحة وانظر لو لم يعلم هل زاد عمداً أو سهواً

والظاهر انه يحتمل على ما اذا زاد سهواً كما قال عجب وكلام محشى تت بقوى كلام السهوى فانه قال اما لو زاد سهواً فانه ينتظر وجوباً ويسج به كن قام خامسة هذا مقتضى المذهب اه (قوله كما قاله بعض) وهو الشيخ سالم (قوله يحتمل على ظاهره الخ) ويدخل فى كلامه المسبوق فيما تى بما سبق به ولا ينتظره حتى يسلم فان انتظر فينبغى الصحة كما تقدم (قوله وفيه نظر) لان الصلاة صحيحة عليه وعليهم وسكت الشارح عما اذا نقص وحاصله كفى بعض الشراح انه ان نقص

كونها فرض كفاية ولا يضمر اذا غفل عن هذا الاخير ولو صلى عليها على أنها أنثى فوجدت ذكراً أو بالعكس أجرأت ومنها أربع تكبيرات كل تكبيرة بمنزلة ركعة وان عقد الاجماع فى زمن عمر رضى الله تعالى عنه على الأربع حتى صارت الزيادة عليها أشعار أهل البدع فان زاد الامام خامسة عمداً أو براها مذهباً فان المأموم يسلم قبله ولا ينتظره وان زادها سهواً انتظره حتى يسلموا بسلامه كما قاله بعض بلفظ ينبغى وهو خلاف ظاهر ما نقله المواق عن اللخمي وخلاف ظاهر كلام المؤلف فان كلامه شامل لمن زاد عمداً أو سهواً وعلى هذا فقول المؤلف وان زاد لم ينتظر يحتمل على ظاهره من شموله لمن زاد عمداً أو سهواً وهو يرى الزيادة مذهباً لم لا وفى بعض التقارير برأيه ان زاد خامسة عمداً ومذهبه انه أربع ان صلاته تبطل دون صلاة مأمومه اه وفيه نظر ومنها الدعاء بعد كل تكبيرة حتى بعد الرابعة على مختار اللخمي وأقل ما يجزئ فى كل تكبيرة اللهم اغفر له فقولهم فيما يأتى بوالى المسبوق التكبير ان لم تترك أى لئلا تكون الصلاة على غائب فاعفقر والذالك ترك الدعاء ابن ناجي يحتمل نقل عبد الحق عن اسمعيل القاضى قدر الدعاء بين كل تكبيرتين قدر الفاتحة وسورة على المستحب لا الوجوب اه وكان أبو هريرة يتبع الجنائز فاذا وضعت كبر وحمد الله تعالى وصلى على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم قال اللهم انه

انتظر حيث كان سهواً ولا يكلمونه بل يسبحون قال سحنون فان لم ينتبه وتركهم كبروا وصحت صلاتهم ان تنبه عن قرب والا عبدك بطلت صلاتهم تبعاً لبطلان صلاته كما هو الاصل كذا فى عب وفيه خلل لانه على مذهب سحنون الذى لا يقول بالكلام ان صلاتهم صحيحة وان لم ينتبه عن قرب ويكلمونه على كلام غير سحنون فان نقص عمداً وهو راء مذهباً لم يتبع وأغوا أو بعوا انظر اذا نقص عمداً دون تقليد فهل هو بمنزلة نقصه سهواً لان ثم من يقول بان التكبير ثلاثاً أو تبطل عليهم ولو أتوا بأربعة لبطلانها على الامام اه لكن سيأتى عند قوله أو سلم بعد ثلاث ما يفيد الثانى كما أفاده فى ك (قوله ومنها الدعاء بعد كل تكبيرة) أى حتى من المأموم فليس كالفاتحة فى حق المأموم لان المقصود كثرة الدعاء قال فى ك وجد عندى مانصه والدعاء كله هو الواجب اذا كان خاصاً بالميت وأما ما كان متعلقاً بالغير فمستحب اه بتنبه مذهب كراهة الفاتحة فاذا قرأها للخروج من خلاف الشافعى أى قرأها بعد التكبيرة الاولى فالمتعين عليه بدعاء قبلها أو بعدها (قوله حتى بعد الرابعة) أى وجوباً والمشهور خلافه وهو انه لا يدعوا بعد الرابعة وهو قول الجمهور وقد كرم المصنف اختياره للتنبه على قوته فقط فى الجملة لا لكونه هو المشهور عنده لان الظن أنه لا يخالف الجمهور (قوله فاعفروا الذالك ترك الدعاء) فان قيل الدعاء واجب من غير نزاع والصلاة على غائب مكروهة فكيف يترك الواجب خوفاً من ارتكاب مكروهه فالجواب أن يقال لعل ترك الدعاء مبنى على حرمة الصلاة على غائب وهو أحد قولين (قوله وكان أبو هريرة يتبع الجنائز) قال فى ك ثم ان ظاهر ما تقدم ان دعاء أبي هريرة هذا بعد كل تكبيرة وذكر ابن عرفة بعد التكبيرة الاولى وذكر بعد كل من الثلاث غيرها دعاء يخصه فراجع ان شئت وظاهر ما تقدم أيضاً انه فى الصغير والكبير ينبغى اختصاصه بالكبير وأما الصغير فيسجد عوداً بفاته



وانظر أدعية الصغير وغيره في عب (قوله هذا أحسن ما سمعت من الدعاء) أي لقصره وفادته (قوله فان سوى عليه التراب) انظر  
 ما المراد بالتسوية هل هي تمام وضع التراب أو مجرد وضعه والظاهر ان المراد وضع أغلبه (قوله فيصلى على القبر) ولا يخرج وان لم  
 يطل وهذا أي قوله وان دفن خاص بالثانية وأما الاولى وهي الموالاة فليس معها إعادة كما نقله الشارح وغيره خلافا لتت وارتضى  
 ذلك محشى تت ثم ان كلام المصنف في الثانية ضعيف اذ المعتمد انه في الثانية وهي ما اذا اقتصر على بعض التكبيرات انما تعاد ما لم يدفن  
 فان دفن ترك كما يعلم من نص المواق وقواه محشى تت والحاصل ان قوله اعاد عام في الاولى وغيره وقوله وان دفن الخ خاص بالثانية  
 ومع الخصوص هو ضعف وهذا خلاف ما عليه شارحنا من رجوع قوله وان دفن لهمامعار قوله ومثله ما اذا سلم بعد ثلاث تكبيرات  
 أي أو اثنتين سهوا واطال ومثله جهلا والحاصل انه اذا والى أو سلم من اثنتين مثله هو أو جهلا وقرب الامر يرجع بالنسبة وان طال  
 اطلت وكذا عمدا مطلقا واذا قلنا يني في الاولى فالظاهر انه يني على تكبيرة واحدة لان الرابعة صارت أولى لبطان ما قبلها كافي  
 الصلوات الخمس كذا في شرح شب (قوله و صوب ابن ناجي انه يرجع بتكبير) (٢٣) والظاهر انه يحسبه انظر هل رجوعه بتكبير  
 على الاول حرام أو مكروه وكذا

على قول ابن ناجي هل رجوعه  
 بتكبير واجب أولا (قوله ويسمع  
 الامام بها نفسه) هذا معني  
 خفيفة والحاصل ان الخفة  
 انما هي بالنسبة للمأموم وأما  
 الامام فيسمع جميع من خلفه  
 وارتضى عجب ان المراد من يليه  
 أي في الصف الاول فقط لاجتماعهم  
 ولا يرد المأموم على امام ولا عن  
 يسار وعلى كلام عجب فيصح الوصف  
 بالخفة بالنسبة له بمعنى انه لا يزيد  
 على من في الصف الاول (قوله  
 واذا سمع من يليه فلا بأس به)  
 ليس المراد انه جائز مستوي  
 الطرفين اذ هو خلاف الاولى  
 أو مكروه لما علمت من ان الخفة  
 مندوبة وهي بالنسبة للمأموم  
 ويمكن ان يكون الشارح أراد بالخفة  
 انه يخطفها ولا يعمدها قرره شيخنا  
 (قوله وصبر المسبوق للتكبير الخ)

عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت  
 أعلم به اللهم ان كان محسنا فزدني احسانه وان كان مسيئا فقبض عنه اللهم لا تجرمنا أجره ولا  
 تقبنا بعده قال مالك هذا أحسن ما سمعت من الدعاء على الجنائز اه وان الى التكبير ولم يفصل  
 بينهم بدعاء وان قل أعاد الصلاة ما لم تدفن فان سوى عليه التراب فيصلى على القبر ومثله ما اذا  
 سلم بعد ثلاث تكبيرات أو أقل سهوا واطال أمالو قرب فانه يرجع بالنسبة ويتم التكبير ولا يرجع  
 بتكبير لثلاث يلزم الزيادة في عدده فان كبر حسبه في الرابع قاله ابن عبد السلام و صوب ابن  
 ناجي انه يرجع بتكبير كما في الفريضة ومنها تسليمة واحدة يسمع الامام بها نفسه ومن  
 يليه ويسمع بها المأموم نفسه فقط واذا سمع من يليه فلا بأس به وظاهر كلام المؤلف ان  
 الركن تسليمة خفيفة وليس كذلك فان الركن هو التسليمة والخفة مندوبة وكذلك تسمع من  
 يليه والمراد بمن يليه جميع من يقتدى به كما يفيد كلام المواق (ص) وصبر المسبوق للتكبير  
 (ش) يعني انه اذا جاء شخص وقد كبر الامام وتباعد بان فرغ المأموم من التكبيرة فلا يكبر  
 الا ان والامام مشتغل بالدعاء بل ينظره ساكنا أو داعيا الى ان يكبر الامام فان كبر دخل معه  
 لان التكبيرات كالركعات ولا يقضى ركعة كاملة في صلب الامام وقيل يكبر ويدخل كصلاة  
 العبد ورواه مطرف وقال به واختاره ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد وسند ومفهوم  
 قوله للتكبير انه لو سبق بالربعة أي سبقه الامام والمأمومون بتكبير الربعة ولم يبق الا السلام  
 لا يدخل معه و صوبه ابن يونس قال سند لانه في حكم التشهد والداخل حينئذ كاقاضى لجميع  
 الصلاة بعد السلام وعن مالك يدخل ويكبر أربعا (ص) ودعا ان تركت والا الى (ش) يعني  
 ان المسبوق اذا سلم الامام فانه يدعوا بين تكبيرات فضائه ان تركت الجنائز ويخفف في الدعاء  
 الا ان يؤخر رفعها فيهل في دعائه وان رفعت فور فانه يوالي بين التكبير ولا يدعوا لثلاث تصير  
 صلاة على غائب ويؤخذ من هذا التعليل ان الدعاء حينئذ مكروه (ص) وكفن بلبوسه لجمعة

وجوبا أي يصبر اذا تباعد وبعده فراغ المأمومين من التكبير كما أفاده محشى تت فان لم يصبر لم تبطل صلاته ولكن لا يعتد بها عند  
 الاكثر (قوله بان فرغ) احتراز عما اذا أدركهم في التكبير فانه يكبر ويدخل معهم من غير صبر (قوله كاقاضى لجميع الصلاة) أي  
 فيلزم عليه تكرير الصلاة على الميت يظهر انه يطالب بالقطع حينئذ وقوله وعن مالك يدخل قال بعض الشراح والاول هو المناسب  
 للمذهب لثلاث تكبير والصلاة لانه يكون كالمفتتح لصلاة على جنازة صلى عليها وانظر لو شئت أي ثالثة أو هي رابعة هل يدخل أو يترك  
 لتحقيق انها رابعة واذا دخل في هذه الحالة على انه لا يدخل فانظر هل تصح صلاته (قوله ودعا ان تركت) أي وجوبا كما في شرح شب  
 تنبيهه بما ذكره المصنف من التفصيل مخالف لمذهب المدونة الذي هو المعتمد كما يفيد ابن عرفة من انه يواليه مطلقا وبقي على  
 المصنف ركن خامس وهو القيام وظاهر سند انه فرض على القولين في صلاتها (قوله وكفن الخ) فيه تقرير ان في الشارح حاصل الاول  
 ان الميت لو كان صاحب مال فقال القاضى أو أحد الورثة يكفن في الثياب الشريفة وقالت الورثة أو بعضهن تكفنه في ثياب ليست بتلك  
 الصفة فينظر له باعتبار حال حياته فان كان يلبس الثياب الشريفة في الجمعة فيقبض في ثياب شريفة يكفن فيها والافقبض بما قالته الورثة



أو بعضها الثاني ان معنى كف أي نذب ان يكفن والمعنى ان من كان يشهد مشاهد الخيرو مات وعند الشياح التي كان يشهد فيها مشاهد الخير فانه يستحب الورثة أن يكفوه في تلك الشياح وظاهر ذلك ولو كانت قديمة وحديث فلا قضاء في تلك الصورة ولا معنى للقضاء بذلك لانهم لو اختلفوا في تلك الحالة وكانت قديمة فلا يقضى بها اذا كان يشهد مشاهد الخير في الشياح الجديدة كما قرر شيخنا (قوله ويحتمل انه بيان لما يستحب الخ) أي والنذب في المصنف متعلق بالورثة (قوله اماما متعلق بالاعيان) محترز الذمة ثم في عبارة شيء وذلك ان أول حمله يقتضي ان دين المرتن انما يتعلق بالذمة وآخره يقتضي أنه متعلق بالاعيان الا انه لم يخصر فيها ويمكن أن يقال ان فيه شيئين يتعلق الذمة وتعلق العين فتعلق العين من حيث ان المرتن مقدم على غيره وتعلق الذمة من حيث أن لو فضل له فضلة من دينه يرجع بها على المدين بخلاف العبد الجاني فهو منحصر وذلك لانه لو فضل للمجنى عليه فضلة لكون العبد الجاني المسلم للمجنى عليه لم يوف بارش الجانية فان المجنى عليه لا يرجع بالفاضل (٢٤) (قوله أو نبش) المناسب أن يقول بان نبش (قوله عوض) مفهومه لو وجد قبل ان يعرض يكفن فيه البساطى ان أمكن تداركه والاورث ولو جمع له ثمن كفن فكفنه رجل رد ما جمع لاربابه ولا يأخذ الورثة ولا الغرماء الا أن يدعه أربابه لهم فان لم يعرف أربابه تصدق به عنهم لقول مالك ومن عليه دين لا يعرف صاحبه تصدق به عنه (قوله ورث ان فقد الدين) قال في ل أنما نبه على ذلك مع العلم انه لا ارث مع الدين خشية ان يتوهم انه لما لم يكن للغرماء المنع منه فيقدم على ديونهم لا يتعلق لهم به حق وانظر هل تدخل الوصايا فيه ل (قوله من أب على ابنه أو ابن على أبيه) فلو اجتمعا كماله ذلك زمن وله ابن وأب لم تسقط عنه نفقته لزمانته قال الجزولى فيكفنه على ابنه وهو يفيد ان النفقة لو كانت أولا على الاب لزمانة الولد ثم حدث للزمن ولد موسر فان نفقته تنتقل على ابنه ولومات والد شخص وولده فقال الشارح هرام وغيره في

(ش) يحتمل انه بيان لصفة الكفن أي اذا تشاح الورثة في الكفن قضى بكفنه بملبوسه في الجمعة ويحتمل انه بيان لما يستحب له ان يحرص على التكفين فيه وعلى الاول بقدر مضاف أي بمثل ملبوسه لجمعة وعلى الثاني كان ينبغي له ان يقول لكجمعة ليدخل ثياب جمعة وصدلته واحرام حجه واعياده وما شهد به مشاهد الخير والاحتمال ان صححان (ص) وقدم كؤنة الدفن على دين غير المرتن (ش) يعني ان الكفن يقدم من رأس المال لا بقيد كونه ملبوس جمعة كؤن المواراة من غسل وحمل وحفر وحراسته ان احتج البها على كل ما يتعلق بالذمة من الديون غير دين المرتن الحائر له منه اماما متعلق بالاعيان سواء انحصر فيها كالعبد الجاني وأم الولد وكافة الحارث والمناشيه أو لم يخصر فيها كدين الرهن فقدمه على الكفن ومؤن التجهيز ولو كان الكفن ممر هو نافع المرتن أحق به لانه حازه عن عوض والالم يكن للحوز فائدة وأشار بقوله (ولو سرق) الى ان الكفن مقدم على غيره ولو سرق ما كفن به أولا أو نبش القبر ولو بعد قسم المال ابن القاسم ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه (ص) ثم ان وجد عوض ورث ان فقد الدين (ش) يعني ان الكفن اذا وجد بعد ان سرق أو ضاع وقد كان الورثة أو غيرهم عوضوه فانه يورث ان لم يكن على الميت دين والا فالدين أحق (ص) ككل السبع الميت (ش) تشبيهه في الحكم مع قلب الصورة وهي ما اذا فقد الميت وبقي الكفن فيورث مع فقد الدين (ص) وهو على المنفق بقراءة أورك (ش) يعني ان ما ذكر من الكفن ومؤن التجهيز يجب على المنفق على الميت بسبب قرابة من أب على ابنه أو ابن على أبيه أو بسبب رق من قن أو من فيه شائبة ولو لمكان بالان نفقته على سيده ترك له فيها جزأ من الكتابة ولومات شخص وعبد له ولم يخلف السيد الا كفنا واحدا كفن به العبد لانه لاحق له في بيت المال بخلاف السيد له حق فيه والمراد بالانفاق القدرة عليه لا الجارية بالفعل بدليل قوله والفقير من بيت المال ويلزم مالك البعض من الكفن بقدر ملكه منه (ص) لازوجية (ش) يعني ان الكفن وامامه من المؤمن لا يكون تابعا للنفقة الا من جهة القرابة والرق وأما من جهة الزوجية فلا ولهذا لا يجب على الزوج أن يكفن زوجته ولو كانت فقيرة وهو قول ابن القاسم ونسبه في الجواهر لسحنون

النفقات قيل يتحصان وقيل يقدم الابن اه وهو الصواب اه ثم التخاص

نظرا في الكفن اذا كان يحصل لكل ما يستتر به عورته أي يحصل لكل بما يكفن به ما يستتر عورته (قوله كفن به العبد) أي اذا مات معه أو تقدم موت أحدهما على الآخر ولم يعلم عين المتقدم أو علم عين المتقدم وكان العبد وأمالو كان السيد فيكفن العبد من يملكه بعد موت سيده بناء على انتقالها بمجرد الموت وكذا يظهر على الآخر وسيأتي القولان في اليمين (قوله بدليل قوله والفقير) أي لان قوله والفقير من بيت المال معناه والشخص الذي لا مال له ولا نفقته لازمة لاحد فان كان لا مال له ونفقته تلزم انسانا ولم يجرها عليه بالفعل ثم مات فان كفنه ومؤن تجهيزه تلزم ذلك الانسان اعتبارا بوجوب الانفاق لا بالاجراء بالفعل فهو ليس فقيرا بالا اعتبار المذكور (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله مال مالك من انه تلزمه لانه من لوازم العصمة وله أيضا ان كانت موسرة فعليها والا فعليه ونسبه في الرسالة لسحنون ومحل الخلاف اذا دخل أو دعي للدخول وهي مطبقة والا فهو عليها بانفاق وكفى ل عن



النجوى ان فقد سائر كله بدى بستر عورته الى ركبته وما فضل الى ما فوق ذلك الى صدره اه (قوله ولا امر صد) بضم الميم من ار صد  
(قوله يعنى أنه يندب لمن حضرته أسباب الموت الخ) فيه اشارة الى أن الضمير في قوله ظنه أى الميت لا يعنى من قام به الموت بل يعنى  
من حضرته أسباب الموت وعلامته وأطلق عليه ميتا باعتبار المسأل (قوله وعلاماته) عطف تفسير (قوله يستحب غلبه الخوف) أى  
ما لم يؤد الى يأس والا كان مذموما ورعما كان كفرا ثم اعلم ان هذه طريقة الجمهور وروى بعضهم تقديم الرجاء مطلقا لاحتمال طروق  
الموت في كل نفس وهجومه في كل لحظة وبعبارة أخرى وهل الا فضل للشخص تغليب الرجاء لتلايغاب عليه اليأس من رحمة الله  
أو الخوف لتلايغاب عليه داء الامن من مكر الله أو ان كان عاصيا فالخوف أفضل وان كان مطيعا فالرجاء أفضل أو ان كان قبل  
الذنب فالخوف أفضل وان كان بعده فالرجاء أفضل أو ان كان صحيحا فالخوف أفضل وهو المختار عندنا والذي عند الشافعية أنه يكون  
رجاؤه وخوفه مستويين وان كان مريضا فالرجاء لقوله صلى الله عليه وسلم لا يموتن أحدكم الا وهو محسن الظن بالله تعالى أخرجه ابن  
أبي الدنيا في كتاب حسن الظن (قوله لان ثمرة الخوف تتعذر حينئذ) أى التى هى العمل الا أن قضية التعذر انه كان يتقنى الخوف رأسا  
مع ان قضية التعبير ان هناك خوفا (قوله لانهما) كذا في نسخة أى الرجاء (٢٥) والخوف كجناحي طائر اذا مال أحدهما أى انخفض  
وتلف سقط الطائر كذلك الرجاء

والخوف اذا مال أحدهما أى ذهب  
وتلف هلك الشخص (أقول) وبعد  
فهذا يدل لمذهب الشافعي أنهما  
يكونان على حد سواء لا المذهبنا  
الذى هو مذهب الجمهور أن يكون  
الخوف أفضل (قوله وتقيمه عند  
احداده) كان ينبغى أن يقول  
وعند احداده بالاولان هذا  
مندوب ثان كفى لـ وسببه نظر  
السلم الذى ينزل فيه الملائكة لقبض  
الروح أولان الروح اذا خرجت  
يتبعها البصر كما ورد في الخبر وروى  
ابن القاسم كراهته لانه لم يفعل به  
صلى الله عليه وسلم (قوله وشخصه)  
أى ارتفاعه وهو عطف تفسير على  
ما قبله (قوله وظاهره أنه لا يجعله  
على شقة الايسر) أى قبل الظهر

نظر الى انقطاع العصمة (ص) والفقر من بيت المال والافعى المسلمين (ش) هكذا قال ابن  
شاس ونصه ومن لا مال له يكفى من بيت المال فان لم يكن بيت مال يريد أو كان ولا يمكن  
الوصول الى شئ منه فكفنه على كافة المسلمين كفاية ان لم يكن وقف ولا امر صد ولما انتهى  
الكلام على الواجبات شرع في الكلام على المندوبات وبدأ منها بمندوب المريض ومن حضر  
وقت موته وبعده فقال (ص) وندب تحسين ظنه بالله (ش) يعنى انه يندب لمن حضرته أسباب  
الموت وعلاماته أن يحسن ظنه بالله تعالى عياض يستحب غلبه الخوف مادام الانسان في مهلة  
العمل فاذا دنا الاجل وانقطع الامل استحب غلبه الرجاء قال غيره لان ثمرة الخوف تتعذر حينئذ  
انتهى ان قيل لم كان تحسين الظن بالله مستحبا مع انه يجب تحسين الظن بالله تعالى أبدا لانهما  
كجناحي الطائر اذا مال أحدهما سقط فالجواب انه يريد تحسين ظنه بالله عند الموت فلا تعارض  
(ص) وتقيمه عند احداده على أيمن ثم ظهر (ش) أى ويندب لمن حضر عند مريض تقيمه  
على شقة الأيمن الى القبلة عند احد ادبصره وشخصه الى السماء فان لم يقدر فعلى ظهره  
ورجلاه للقبلة وظاهره أنه لا يجعله على شقة الايسر ونحوه في الطراز وما في التوضيح من جريه  
على القولين في صلاة المريض يقتضى انه يجعل على أيمن ثم أيسر ثم ظهر وانما أسقط الايسر  
واقصر على الأيمن تفاؤلا انه من أصحاب اليمين لا من أصحاب اليسار (ص) وتجنب حائض  
وجنب له (ش) أى وندب تجنبه الحائض والجنب والكذب والتمثال وكل شئ تكرهه الملائكة  
والصبي الذى يعبت ولا يكف اذا نهى للميت ويندب كونه طاهرا وما عليه طاهر وأن يحضر  
عنده طيب وحضور أحسن أهله وأصحابه سمنا وخلقنا ودينا وتلقينه كلمة التوحيد برفق وكثرة

(٤ - خرى ثانى) (قوله من جريه على القولين في صلاة المريض) اعلم أن الاقوال في صلاة المريض أربعة قيل الجنب الأيمن ثم  
الايسر ثم الظهر قاله ابن الموارز وغيره وقيل الظهر مقدم على الايسر قاله ابن القاسم وقيل ان الظهر والجنب الأيمن سيان لافرية  
لاحداهما على الآخر وقيل ان الظهر مقدم على الجنب الأيمن نقله ابن محرز عن أشهب وابن مسleme وكلها على جهة الاستحباب  
انتهى وهذه الاقوال ذكرها ابن الحاجب في صلاة المريض ثم لما جاء في ذلك الموضع قال وكيفيه التوجه كالقولين في صلاة المريض  
فقال المصنف في التوضيح أى بتقديم الأيمن على الاستلقاء والاستلقاء فاشار الى قولين من الاقوال الاربعة باعتبار مبداء ما يفعل  
فاذا علمت ذلك فلا يظهر قول الشارح وما في التوضيح الخ ولو قال ولو جرى على صلاة المريض المتقدمة لقال على أيمن ثم أيسر ثم ظهر  
لكان أحسن وظهر من ذلك ان المصنف انما مشى على قول ابن القاسم في صلاة المريض من حيث تقدمه الظهر على الايسر ويكون  
في عبارته حذف أى ثم أيسر (قوله وانما أسقط الايسر) أى كأن يقول ثم ظهر ثم أيسر الذى هو أحد الاقوال (قوله الحائض) ومثله  
النفساء (قوله والكذب) غير المأذون في اتخاذها أو مطلقا على خلاف في ذلك (قوله للميت) كذا في نسخة ملحقة متعلقة بتجنب أى  
تجنبها للميت لا الميت وهو مبط بالصبي وما أشبهه كالثوب النجس وليس راجعا لما قبله لان المراد بتجنب الحائض والجنب لانه لا يكونا  
في البيت الذى هو فيه وكذا يقال في تجنب الكذب والتمثال وأما الثوب النجس والصبي الذى يعبت ولا يكف اذا نهى فالمراد بتجنبهما  
بعدهما عنه وكذا يقال فيما أشبههما (قوله كونه طاهرا) أى من الجنب (قوله سمنا) أى همسة (قوله وخلقنا) كذا في نسخة لفظه واحدة



وبعد هي محتملة لنفخ الحياء وضمه اوفى كـ تكبر ارفا فيكون أحدهما بفتح الحياء والاخر يضمها وكان السمت يرجع لسكون الجوارح والرزانة فيكون مغاير للخلق بالوجهين (قوله وان لا يترك من يبكي) أي بعدهما عنه لا عن البيت كما يستفاد من عبارة كـ (قوله برفع صوت) أي وأما إذا كان يبكي لا برفع صوت فانه لا يبعد (قوله اللهم أجزني الخ) قال في المصباح من بابي ضرب وقتل وأجره بالمداغة ثالثة إذا ثابه (قوله وأعقبني) من أعقب فهو بفتح الهـ مزه وكسر المـ القاف (قوله بأن يقال بحضرته) ولا يقال له قل للألوان في ذلك قوله لا لردقته الفتانين أو ابليس وأورد على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال لا بـ طاب قل لا اله الا الله كلة أحاج لها بل عند الله تعالى ورد بان هذا لم يكن سبق منه قولها الكفرة (٢٦) وإذا قالها لا تعاد عليه الا أن يتكلم بكلام أجنبى فتعاد لتكون آخر كلامه خير من

كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله محمد رسول الله دخل الجنة ولا يضجر من عدم قبول المحتضر بما يلقيه لانه يشاهد ما لا يشاهدونه (قوله أشهد الخ) أي فاراد المصنف بالشهادة الشهادتين فاكتفى بذكر احدهما عن الاخرى أو ان الشهادة صارت علما على مجموعهما معا ولا يشترط قوله أشهد لقوله في الحديث لقنوا موتا كـ لا اله الا الله بتبيينه التلقين مندوب كفاي متوجه على أهل البيت ثم على غيرهم على التسريح الاقرب فالاقرب أفاده الابي (قوله ولا ياقن الا بالغ) بالبناء للمفعول هذا للنووي والمعتمد الاطلاق كما يفيد عبارة عـ (قوله ولا يلج عليه) بالجيم كذا في نسخة وفي غيره من الشراح بالحاء المهملة (قوله ومما يستحب أيضا تغميضه) قال في كـ وينبغي أن يلي ذلك أرفق أوليائه بأسهل ما يقدر عليه عن النووي من لم يغمض عند موته وبقي مفتوح الجفنين والشقيين جبنه شخص بعضديه وآخر باهماي رجلية فانهما ينطبقان (قوله منظر) بفتح الظاء

الدعاء وللحاضرين لان الملائكة يؤمنون وهو من مواطن استجابة الدعاء وان لا يسترل من يبكي برفع صوت وقول ان الله واناليه راجعون اللهم أجزني في مصيبتى وأعقبني خيرا منها وابعاد النساء لقلة صبرهن وظهار التجمل لمن حضر من الرجال (ص) وتلقينه الشهادة وتغميضه وشده لحية اذ اقضى (ش) يعني ومما يستحب أيضا تلقينه الشهادة بأن يقال بحضرته أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا رسول الله لحديث لقنوا موتا كـ لا اله الا الله وأن محمد عبده ورسوله ليكون ذلك آخر كلامه وليطردبه الشياطين الذين يحضرونه لدعوى التبديل والعباد بالله تعالى ولا يلحق الا بالغ وظاهر الرسالة مطلقا وينبغي أن يلقنه غير وارثه ان وجدوا لا فآرفهم به ولا يلج عليه ولا يقال له قل ويسكت بين كل تلقينه سكتة ومما يستحب أيضا تغميضه لان فتح عينيه يحصل به قبح منظره ومما يستحب أيضا أن يشده لحية الاسفل مع الاعلى بعصابة عريضة ويربطها من فوق رأسه لئلا يسترخي لحياه فيفتق فاه فيدخل الهوام منه الى جوفه ويقبح بذلك منظره فقوله اذ اقضى راجع لهما أي اذا تحقق قضاؤه أي موته ولذا عبر باذون ان لان اذ التحقق وعلامات الموت أربع انقطاع نفسه واحدا بصره وانفراج شفتيه فلا ينطبقان وسقوط قدميه فلا يتصبان ومن علامات البشري للميت أن يصفر وجهه ويعرق جبينه وتذرف عيناه دموعا ومن علامات السوء أن تحمر عيناه وتر بدشفتاه ويغط كعطي البكر انتهى وتر بد بالباء الموحدة بعد هادال مشددة قال في القاموس الريدة بالضم لون الى الغبرة (ص) وتليين مفاصله برفق (ش) أي عقب موته فيرد ذراعيه لعضديه وغذيه لبطنه تسهلا على الغاسل (ص) ورفعته عن الارض (ش) أي كسر بر خوف اسراع الفساد والهوام فيحصل له التشويه ونحن مأمرون بحفظه قبل الدفن (ص) وستره بثوب (ش) أي ونذب ستره بثوب زيادة على ما عليه حال الموت وقال بعضهم انما أمر بتغطية وجه الميت لانه ربما يتغير تغيرا وحشا من المرض فيظن به من لا معرفه له مالا يجوز (ص) ووضع ثقيل على بطنه (ش) أي ومما يستحب أيضا وضع شئ ثقيل على بطنه كسيف أو حديدة أو غيرهما فان لم يمكن فطين مبلول قال حاولوني قوله وتليين مفاصله برفق ورفعته عن الارض ووضع ثقيل على بطنه ما ذكره من هذه المنذوبات لم أر من نبه عليها من الاصحاب وهي منصوصة للشافعية وأنكر ابن عرفة ما ذكره ابن عبيد السلام عن المذهب من وضع الحديد على بطنه انتهى وما ذكره حاولوا خص مما ذكره ابن عرفة (ص) واسراع

(قوله ومن علامات البشري) انظاره انه أراد بها علامات أهل الخير الذين لا يلحقهم عذاب وأراد بعلامات السوء تجهيزه الموت على الكفر ويكون ساكنا عن علامات السوء مع الاسلام (قوله وتذرف) من باب ضرب أي دمعت (قوله ويغط) من باب ضرب صوت كل ذلك من المصباح (قوله البكر) بفتح الباء الفتى من الابل (قوله خوف اسراع الفساد) رده اللقاني بأن الفساد لا يتأتى اذ لا دخل لوضعه على الارض ولا عدمه في الفساد اهـ (قوله وستره بثوب) أي حتى وجهه (قوله زيادة على ما عليه حال الموت) في عب خلافه وستره بثوب بعد نزع ما عليه من الثياب قاله سندوفي المدخل ينزع ما عليه من الثياب ما عدا القميص ويمكن حمل كلام سند عليه اهـ (قوله وحشا) كذا في كـ بفتح الواو وكسر الحاء (قوله ووضع ثقيل الخ) خوف انتفاخه (قوله فان لم يكن فطين مبلول) قال في كـ وانظر ما وجه هذا الترتيب (قوله وأنكر ابن عرفة) هو دود بانه مذكور لابن حبيب (قوله وما ذكره حاولوا) أي بالنسبة لطرف وهو



قوله ثقيل والاولى أن يقول أعم لان ثقيل أعم من حديد الا أن يقال أخص في الاخراج أى ما خرج بثقيل أخص مما خرج بمحيد (قوله وتأخيره) اعلم ان موته عليه الصلاة والسلام كان ضحوة الاثنين ودفن ليلة الاربعاء أول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوها ثم المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا وصلوا عليه فرادى لانه لم يكن خليفة يجعل اماما (قوله ويجوز الدفن ليلا) أراد به ما يشمل خلاف الاولى في كذا والنهار أفضل اذا لم يكن عذره اه قال النووي والنهار أفضل (قوله أيام التشريق) أى تقديد اللحم (قوله الا الغرق) مفاد الاستثناء انه لا يندب اسراع تجهيزه وهو صادق بندب تأخيره ووجوبه وفي كلامهم ما يفيد الثاني بل رأيت التصريح بذلك في كذا (قوله لكان أشمل) أى فيبقى أى ولو أتى عليه يومان أو ثلاثة كافي شرح شب (قوله ليشمل الصعق) هو المغشى عليه من سماع صوت شديد (قوله فجأة) في المصباح جفت الرجل الخوف مهموز من باب تعب وفي لغة بفتح تين جثته بفتح و الا سم الفجأة بالضم والمدا (٢٧) فيقرأ فجأة بأوجه ثلاثة تأمل (قوله ومن

به مرض السكتة) أى فلا يشككم بشئ (قوله من كل غاسول) كذا في نسخة أراد بالغاسول ما يغسل به لا خصوص المعروف عندنا بالغاسول بمصر فيدخل فيه ما ذكره بقوله كاشنان أو صابون (قوله كاشنان) بضم الهمزة والكسرة لغة كذا في المصباح (قوله عند الجمهور الخ) ومقابله ما قاله ابن حبيب من كون الاولى بالماء والسدر والثانية بالماء القراح (قوله والثانية بالماء والسدر الخ) وهو في الثانية مطلق خلاف ما قاله بعضهم لان السدر ينعم ويجعل في الاناء ثم يؤخذ منه شئ فشيئ ويحمله به جسده ثم يصب الماء ولا يقال انه يتغير لاننا نقول اذا وصل الماء للعضو طاهرا ثم تغير بالسدر فلا يضر في كونه مطلقا وأراد بالثانية المتخالف بين الاولى وغيره فيصدق بأكثر من واحد (قوله والثالثة بالماء والكافور) صورته يجعل الكافور

تجهيزه (ش) أى وندب اسراع تجهيزه ودفنه خيفة تغيره وتأخيره عليه الصلاة والسلام للامن من ذلك أولا اهتمام بعقد الحلافة أو ليبلغ خبر موته النواحي القريبة فيحضر للصلاة عليه لا غنى عن الثواب ويجوز الدفن ليلا كما فعل بفاطمة وأبي بكر وغيرهما واستثنوا من قاعدة العجلة من الشيطان ست مسائل التوبة والصلاة اذا دخل وقتها وتجهيز الميت عند موته ونكاح البكر اذا بلغت وتقديم الطعام للضيف اذا قدم وقضاء الدين اذا حل وزيد تجبيل الاوبة من السفر وروى أيام التشريق واخراج الزكاة عند حلولها (ص) الا الغرق (ش) أى فلا يسرع به خوف غمر الماء قلبه ثم يفيق فيؤخر حتى يظهر موته أو تغيره ولو أدخل الكاف على الغرق لكان أشمل ليدخل الصعق ومن يموت فجأة ومن به مرض السكتة ومن مات تحت الهدم (ص) وللغسل سدر (ش) أى وندب للغسل سدر وهو ورق شجر النبق وقيل نبت باليمن له رائحة زكية وانما خص السدر بالذكروان كان غيره عند عدمه من كل غاسول كاشنان أو صابون أو نحوهما يقوم مقامه تفاؤلا بالعروج بروحه الى سدة المنتهى التي تنتهي اليها أرواح المؤمنين عياض وليس معناه عند كافتهم أن تلقى ورقاته في الماء فانه فعل منكرو ومن فعل العامة بل يطحن ويجعل في الماء ويخض حتى يسد له رغو ويحرك به جسده الميت وتكون الغسلة الاولى عند الجمهور بالماء القراح للتطهير والثانية بالماء والسدر للتنظيف والثالثة بالماء والكافور للتطيب (ص) وتجريده ووضعه على من رفع وايثاره كالكفن سبع ولم يعد كالوضوء لنجاسة وغسلت (ش) أى ومما يستحب أيضا تجريده للغسل ووضعه على شئ من رفع من برا وغيره وانما استحب تجريده من ثيابه التي مات فيها لانه لا يمكن الاساتر عورته وهو مذهب مالك وظاهره انه يجوز ولو انحل المرض جسمه خلاف قول عياض استحب العلماء غسله تحت ثوب لتغيره بالمرض وكرهية ان يطلع عليه بتلك الصفة وانما استحب أن يوضع على من رفع لانه لا يمكن ولأنه يقع من ماء غسله على غاسله شئ وليس من سنة الغسل استقبال القبلة بل يستحب حينئذ الجور لئلا يشم منه الرائحة الكريهة واشتغال الغاسل بالتفكير

في الماء ثم يطلى به وعبارته في كذا والظاهر ان معنى قوله في الحديث واجعل في الاخرة كافورا أن يحاط الكافور بالماء ويغسل بدن الميت فلا يتبع بعد ذلك كما أفاده بعض شيوخنا بخلاف غسله السدر فانها صاب الماء بعد عرك بدن الميت لا خلطه بالماء كما فهم اللخمى عن المدونة وأخذ منه غسله بالماء المضاف كذهب ابن شعبان وتقدم قول بعضهم خلط الماء بالسدر بضيفه وصبه على الجسد بعد حكه به لا بضيفه واختاره أشياخ ابن ناجي فقال ان الماء الطهور اذا ورد للعضو طهورا وانضاف به لا يضره اه وهل يقوم المسك مثلام مقام الكافور انظر الى مجرد التطيب نعم والا فلا وقد يقال اذا عدم الكافور قام غيره مقامه اذا ماثل له ولو بخاصية واحدة قاله الحافظ (قوله وهو مذهب مالك) أى وأبى حنيفة وأحد قولي الشافعي والمستحب عند أصحابه تغسيله في قيصره لانه الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة هل تجرده كالجرد موتا ناديل لنا وان الشأن عندهم في زمنه التجريد وانما لم يجرد صلى الله عليه وسلم تعظيما له وتقيرا (قوله خلاف قول عياض) من تبط بقوله وظاهره انه يجرد الخ يدل عليه قول بعض الشراح وظاهره انه يجرد ولو انحل المرض جسمه وهو كذلك خلاف عياض (قوله ولئلا يقع الخ) لا تظهر تلك العلة



(قوله على الدكة) بفتح الدال المكان المرتفع ويجمع على دكاك كقصعة وقصع (قوله ومما يستحب أيضا ايتار الغسل) واستحباب اليتار اغماها واذا حصل الانقاء بما قبله كما اذا حصل بالسادسة فتندب السابعة فان لم يحصل الانقاء بالسابعة فلا يطلب الوتر بعدها (قوله ثلاثا أو خمسا) خبر المكان محذوفه تقديره أن يكون ثلاثا أو خمسا قال بهرام ويستحب ايتار الغسل بما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال في أمر ابنته اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثران رأيتن ذلك بما وسدرا الحديث قال في المدونة وأحسن ما جاء في الغسل ثلاثا أو خمسا بما وسدرا اه اذا علمت ذلك فقول الشارح ثلاثا أو خمسا تبعاً للمدونة أي أو أكثر اذا احتاج الحال الى ذلك ولم يبين خلافه الا حسن من الذي جاء وظاهره ان ما عدا الاخرة بالسدر ولو الاولى فيخالف ما تقدمدور بما يفهم من كلام الخطاب ان المراد ما عدا الاولى والاخرة وهو المتعين كما يفهم من مجموع النصوص (قوله وكذلك غسل النبي صلى الله عليه وسلم) وهل غسل صلى الله عليه وسلم ثلاثا أو خمسا أو غير ذلك (قوله لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أثواب) اختلف اليباني وابن حبيب في الأثواب ففهم اليباني في كلام الامام ان المراد بالثلاثة الأثواب القميص واللفافتان وسكت الامام عن العمامة والمنزور وفهم ابن حبيب كلام الامام ان المراد بالثلاثة الأثواب العمامة والمنزور والقميص وسكت (٢٨) عن اللفافتين ولذلك قال ابن حبيب ويلف في ثوبين من خط بعض شيوخنا

ومفاده ان الضمير في فيها يعود على الثلاثة الأثواب ويكون المعنى وبعد فيها كل من العمامة والمنزور والقميص فقول المصنف كالكفن تشبيه في الايتار فقط لافيه وفي السبع خلافا لتت اذ لا يتأتى في الرجل لان كفته خمسة فقط وانما يستحب الايتار فيما زاد على اثنين وقول المصنف لسبع متعلق بالايتار ولو قدمه لتوهم انه كالكفن تشبيه فيه وفي الايتار وفي كتابة أخرى راجع لهما لكنه في الكفن لسبع في المرأة وفي الرجل الى خمس وفي الغسل عام فيهما وكلام المؤلف موزع (قوله فانه لا يعاد غسله الخ) أي يكره فيما يظهر كذا في شرح شب (قوله بسل تغسل الجباسة فقط) أي من بدنه أو كفته

والاعتبار وكثرة الذكر لا هذه الا ذكر المبتدعة لكل عضو فانما بدعة ويكره وقوفه على الدكة ويجعل الميت بين رجله بل يقف بالارض ويقبله حين غسله وهذا الارتفاع غير الارتفاع السابق لان ذاك لثلاثة الهوام وهذا الثلاث يقع شيء من ماء غسله على الذي يغسله وليتمكن غاسله من تغسيله ومما يستحب أيضا ايتار الغسل وأحسن ما جاء في الغسل ثلاثا أو خمسا بما وسدرو ويجعل في الاخرة كافورا ان تيسر وهكذا روى ابن وهب عن مالك ابن حبيب السنة أن يكون الغسل وترا وكذلك غسل النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يحصل الانقاء بالسابعة فلا يطلب بعدها وتر ومما يستحب ايتار الكفن قال مالك أحب الي أن لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أثواب الا أن لا يوجد ذلك اليباني يريد غير العمامة والمنزور ابن حبيب تعد فيها العمامة والمنزور والقميص ويلف في ثوبين والسبع للمرأة واذا اخرج من الميت بعد غسله نجاسة أو وطئت الميتة فانه لا يعاد غسله ولا وضوءه بل يغسل النجاسة فقط عن بدنه وكفته لا نقطاع التكليف بالموت والقدر المأمور به تعبد اذ فعل (ص) وعصر بطنه برفق وصب الماء في غسل مخرجه بخرقه وله الافضاء ان اضطر وتوضئه وتعهده اسنانه وأنفه بخرقه واماله رأسه لمضمضة وعدم حضور غير معين وكافور في الاخرة ونشف واغتسال غاسله (ش) هذه أيضا من مستحبات الغسل قال فيها ويعصر بطنه عصر اخفها قال أشهب واذا عصر بطنه فليأمر من يصب عليه الماء أن لا يقطع مادام ذلك يغسل ما أقبل وما أدبر ويلف على يديه شيئا كثيفا لا يجرد معه لين ما عمر عليه اليد ثم يغسل تلك الخرقه ويغسل يده ويأخذ خرقه أخرى على يده ويدخلها في فمه لينظف أسنانه ويدخل في أنفه الماء ثلاثا واذا اضطر الى الافضاء

وجوبا أو استئنا على ما مر في ازالة النجاسة (قوله وصب الماء) أي وندب صب الماء متبعا والمباشرة فالتدنية مصيها التتابع والافاضل الصب واجب (قوله بخرقه) متعلق بمحذوف أي ويغسل وجو بخرقه كشيعة ويغسل المخرجين بيساره وبقية الجسد بيمينه (قوله وتوضئه) أي قبل الغسلة الاولى وبعد ازالة الاذى مرة (قوله وتعهده اسنانه الخ) هذا قبل الوضوء فيما يظهر (قوله وأنفه بخرقه) أي مبلولة (قوله واماله رأسه) أي برفق (قوله لمضمضة) أي وكذا الاستنشاق فيما يظهر (قوله ونشف) وانظر لم عدل عن قوله ونشف مع انه يستحب ولفظه يقتضي الوجوب (قوله مادام ذلك) أي الغاسل أي مادام ذلك الغاسل (قوله ما أقبل) أي وهو القبل وقوله وما أدبر أي وهو الدبر وهو مفعول قوله يغسل (قوله ويلف على يديه أي في حال غسل دبره وقبله (قوله ثم يغسل تلك الخرقه) أي ندبا فيما يظهر اما لانه يحمل على انه قصد الانتفاع بها في أمر زائد أو انه وان طرحت لا ينبغي طرحها وهي متلوثة بالقدر لما فيها من الاذى وهذه العبارة التي ذكرها الشارح لهرام وقوله في فمه لينظف أسنانه أي وكذا أنفه لينظف أنفه وقوله ويدخل الماء في أنفه ثلاثا الظاهر ان ذلك لاجل الاستنشاق فتكون الاولى سنة والثانية والثالثة مستحبان الا أن ذلك يكون في حال الوضوء فيكون الاولى تأخير له لاذكره هنا (قوله واذا اضطر الى الافضاء الخ) قال في ك وظاهره يشمل ما اذا غسل المحرم المرأة من محارمه أو غسلت المرأة رجلا من محارمها



(قوله والمباشرة) عطف بنفسير (قوله ولا يكرر الوضوء) أي يكره فيما يظهر (قوله أي تفقد ها وازالها فيها) هو عيب ما تقدم في قوله يدخلها في فيه لينظف أسنانه (قوله أمالة رأسه لمضمضة) أي بعد تنظيف الأسنان ولا يخفى أن تنظيف الأسنان والنف يكون ساقيا على الوضوء المحتوى على المضمضة والاستنشاق (قوله لكن مخالفة المندوب) الأولى أن يقول ليكون مخالفة المندوب تصديق الخ (قوله فلو قال الخ) سند لا ينبغي أن يكون الغاسل الا ثقة أميناً صالحاً يخفى ما راها من عيب وان استغنى عن أن يكون معه أحد كان أحسن ك (قوله في الغسلة الأخيرة) كتب بعض شيوخنا أي يضع الكافور في الماء المطلق لا ماء الورد (قوله لانه لشدة برده) من ذلك يؤخذ ان الارض التي لا تبلى أفضل عندنا من التي تبلى خلافاً للشافعية (قوله والملائكة) أي الذين يحضرون غسله أو يصلون عليه أو يسألون أو الجميع وهو الظاهر قال في المدخل وصفته أن يأخذ شيئاً من الكافور فيجعل في أناء فيه ماء ويذيه فيه ثم يغسل الميت به فان لم يتيسر فغيره من الطيب ولو غسبوا وان صح انه تفقد فدابة من دواب الجرفانه طاهر كما في (قوله اللخمى) الراجح الطهارة ولو قلنا ان الميتة الا دمي نجسة كافي شرح شب وقوله وعلى قول ابن القاسم أي الذي يقول به ابن (٣٩) عبد الحكيم وذلك لان قوله وهل نجس

أي أو لا ينجس وقوله فولا الخ لف ونشر مررت فابن عبد الحكيم يقول بالاول الذي هو النجاسة وسحنون بعد مها (قوله ونقل الشيخ عن ابن العربي) انظره فان الشيخ اذا أطلق ينصرف لابن أبي زيد نفعا الله تعالى به فيقتضي ان ابن العربي متقدم على ابن أبي زيد وليس كذلك بل مات ابن العربي في ربيع الاول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة ومولده ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربع مائة ومات ابن أبي زيد سنة ست وثمانين وثلثمائة وكون المراد بالشيخ شيخه ابن عبد السلام خلاف عاده (قوله خلاف قولهم الخ) وذلك لان الغسالة التي ليست متغيرة طاهرة فيمتد لا يعول على ما نقل عن ابن العربي (قوله يغسل جميع جسده) أي لا ثيابه كما أفادني ك عن تقرير

والمباشرة للعورة فله ذلك ومما يستحب أيضا توضع الميت قبل الغسلة الاولى وبعد ازالة الاذى مرة مرة ولا يكرر الوضوء على الراجح كما هو ومما يستحب تعهد أسنانه أي تفقد ها وازالها ما فيها وأنفه بخرقة مبلولة لازالها ما يكره ويحذر أو رؤيته ومما يستحب أيضا امالة رأسه لمضمضة ليخرج الماء بما فيه من الاذى ومما يستحب عدم حضور غير معين للغاسل لصب أو تقلب بل يكره حضوره وكلام المؤلف لا يفهم منه الكراهة لكن مخالفة المندوب تصديق بخلاف الاولى كما تصدق بالكراهة المرادة هنا فلو قال وكره حضور غير معين لا فاد المراد ومما يستحب جعل كافور في الغسلة الأخيرة أيا كانت نائفة أو غيرها وخص الكافور لانه لشدة برده لا يسرع به تغير الجسم ولتطيب رائحة الميت للمصلين والملائكة عليهم الصلاة والسلام ومما يستحب أن يشف الميت بعد الفراغ من غسله وهل نجس الثوب المنشف به قول ابن عبد الحكيم وسحنون اللخمى وعلى قول ابن القاسم نجاسة الميت نجس ثوب التشيف ابن عرفه ونقل الشيخ عن ابن العربي لا يصلي به ولا بما أصابه من مائه خلاف قولهم في الغسالة غير المتغيرة ومما يستحب أيضا اغتسال غاسل الميت ولو حائضا بعد فراغه لئلا يتوقى ما يصيبه منه فلا يكاد يبلغ في أمره التحفظ فاذا وطن نفسه على الغسل فيمكنه أكثر فالمراد باغتساله أن يغسل جميع جسده للتنظيف فلا يحتاج لذلك ولا نية كما يفيد التعليل (ص) وبياض الكفن وتجميره وعدم تأخره عن الغسل والزيادة على الواحد ولا يقضى بالزائد ان شح الوارث الا أن يوصى في ثلثه وهل الواجب ثوب يستره أو ستر العورة والباقي سنة خلاف (ش) لما فرغ من مستحبات الغسل شرع في مستحبات التكفين ثم يتكلم بعد ذلك على مستحبات التشيع وغيره وهو يدعي في الترتيب منها بياض الكفن قطناً أو كتناً أو عدل عن أن يقول ولكفن بياض كما قال وللاغسل سدر لعدم حسنه فيما عطف عليه من قوله وتجميره بالجيم وفيه شيء أي تجديره وترائلاً أو خساً أو سبجاً بالعود أو غيره لان المقصود عبوق الرائحة وحفظه بعضهم

(قوله كما يفيد التعليل) أي بالتنظيف (قوله بياض الكفن الخ) وما فيه من علم أو حاشية لا يخرج عن البياض أي يستحب جعل الكفن أبيض فليس المستحب نفس البياض وقوله عدم تأخره أي الكفن بمعنى التكفين في العبارة استخدام أو في العبارة حذف أي التكفين بالكفن (قوله وفيه شيء) أي في عدم حسنه شيء في هذا التوجيه وهو قوله لعدم حسنه شيء أي بل هو حسن والمعنى وندب للكفن أي فيما يتعلق به تجميره بقطع النظر عن التجمير (قوله ثلاثاً أو خساً أو سبجاً) أي بحسب الحال وظاهره انه لا يراد على السمع والظاهر ان التجدير في ذاته مستحب وكونه تراستحب آخر (قوله وحفظه بعضهم) وجه التحفيف كافي شرح شب ان التجمير التعطية ولا يصح ارادته هنا فان قيل يقال وجدت خمره الطيب أي ريحها فالجواب ان هذا خاص بلفظ خمره والذي هنا تجميره وحاصله ان التحفيف ليس متعلقاً بالمعنى الذي أراد بل متعلق بذات اللفظ وان كان المعنى الذي أراد صحيحاً لان سندا أشار به بقوله بنسب الاكفان ويجعل الميت عليهما فان قلت غاية ما فيه انه استعمال اللفظ في مجاز ولا بعد تحفة فقلت لعله جعله تحفيفاً لكونه ثبت عنده ان نسخة المصنف تجميره بالجيم



(قوله وأفضل الخ) محط الأفضلية قوله من القطن لان الأبيضية قد تقدم استحبابها (قوله لانه أستر) قال عج فيه نظر اذ من الكنان ما يكون كهو في السترا وأستر منه فلو علت أفضلية القطن على الكنان بأنه صلى الله عليه وسلم كفن فيه لم يرد عليه ما ذكر اه المراد منه (قوله خوف خروج شيء منه) في ك لا يقال هذا موجود مع عدم تأخره لاننا نقول هو نادر أو أنه فعل ما هو المقدور ووجه قوله هو نادر أنه اذا بودر بالتكفين يلزم منه عرفا المبادرة بدفنه فيقبل خروج الخارج بخلاف ما اذا لم يبادر فمأخر عن الدفن فيحصل الخروج وقوله أو أنه فعل ما هو المقدور هذا يقتضى انه لو خرج بعد التكفين نجاسة لا يغسل وليس كذلك (قوله وصميا) أى عيبا (قوله هذا هو المذهب الخ) فى شرح شب ولا يقضى على الورثة بالزائد فى الصفة على ما يلبسه فى جمعه واعياده ان شخ الوارث وأما الزائد فى العدد فيقضى به ولو تمخ الوارث لان تكفينه (٣٠) فى ثلاثة حق واجب لمخلوق كما قال الاقفهسى هذا هو المعتد ولا ينافيه قوله قبل

بالخاء المعجمة وبعد هاء ميم فقال والمراد جعل الثياب بعضها فوق بعض ويدرج فيها الميت وأفضل الثياب الأبيض من القطن أو الكنان والقطن أفضل من الكنان لانه أستر وكفن فيه عليه الصلاة والسلام ومنها عدم تأخير التكفين أى الادراج عن الغسل خوف خروج شيء منه قبل التكفين وحكم تأخير عن الغسل مكروه وكلام المؤلف لا يفيد هذا كما مر ومنها الزيادة على الكفن الواحد كالثلاثة وكلام المؤلف صادق بالاثنتين فقوله بعد ووتره أى غير الواحد فالواحد مفضل بالنسبة لجميع المراتب فالاثنتان فيه مستحب واحد أى من حيث الزيادة على الواحد والثلاثة فيها مستحبان وكذلك الخمسة والسبعة للزيادة والوترية ولو أوصى أن لا يبرأ على الواحد فزاد بعض الورثة آخر لم يضمن لان عليهم فى الواحد وصما واذا شخ الوارث أو الغريم ومنع الزائد على الثوب الواحد فلا يقضى عليه بذلك لان الزائد مستحب وهو لا يقضى به هذا هو المذهب وقول عيسى بأنه يجبر على ثلاثة أثواب ضعيف وان استظهره ابن عبيد السلام خلافا للمواق الا أن يوصى بالتكفين فى أزيد من واحد فى ثلثه الزائد اذ لم يكن دين مالم يوص بسرف كالأوصى بأكثر من سبعة فالسداد من رأس المال أى وتبطل الوصية كلها واختلف هل الواجب فى كفن الرجل ستر جميع بدنه بخلاف الحى وهو ظاهر كلام مهم وصحح ابن بشير نفي الخلاف فيه أو الواجب انما هو ستر عورته فقط كالحى وستر الباقي سنة قاله أبو عمر ابن عبد البر ونسبه فى توضيحه للتقييد والتقسيم قولان وكان اللائق التعبير بذلك للخلاف لانهم لم يشعروا وعلى كل حال يقضى بستر جميع الجسد كما نقله الشيخ كريم الدين وقيدنا الخلاف بالرجل لان المرأة يجب ستر جميع جسدها قولا واحدا يدل عليه قولهم كالحى (ص) ووتره (ش) أى ومما يستحب فى عدد الكفن أيضا الوتر اللخمى يستحب أن يكون وزرا ثلثا لى فوق سبع أو خمس ولا يكفى فى واحد الا أن لا يوجد غيره والاثنتان وان كانا شفعاً أولى من الواحد وان كان وتره لانه يصف والاثنتان استرو وثلاثة أولى من أربع وخمس أولى من ست ولا أرى أن يجاوز السبع لانه فى معنى السرف وهذا معنى قوله (والاثنتان على الواحد والثلاثة على الاربعه) أى والاثنتان مقدمتان ندبا على الواحد والثلاثة مقدمتان على الاربعه لحصول الستر والوتر فى الثلاثة وكذلك الخمسة على السبعة والسبعة على ما وقوله ووتره مكروه مع قوله سابقا وابتاره كالكفن وأعاده ليربط به قوله والاثنتان على الواحد الخ (ص) وتقميصه وتعميمه

ان الزائد على الواحد مندوب وهو لا يقضى به وقوله الا ترى وهل الواجب الخ لحمل المحلين المذكورين على حق الله وهل الواجب لحق الله ثوب يستتره الخ انظر عب واعتمد شيخنا الصغير كلام شارحنا وضعف كلام عب (قوله مالم يوص بسرف) أى فلا يكون فى ثلثه الزائد (قوله كما لو أوصى) ببيان للسرف أى بالنسبة للمرأة (قوله فالسداد من رأس المال) قال فى ك واطاهران هو ادهم بالسداد الواجب وهو الواحد لقولهم رأس ماله وتبطل الوصية كلها (قوله للتقييد والتقسيم) اسم كتاب لابن رشد (قوله وعلى كل حال يقضى بستر جميع الجسد) قال فى القول بستر الجميع هو المذهب فكان ينبغي الاختصار عليه لان القول الثانى لم يشعروا عليه يقضى وحمل قولهم السنة لا يقضى بها سنة لم تشعروا قضيتها وظاهر قوله ان شخ الوارث أى أو الغريم انه اذا لم يشعروا يقضى بالزائد وليس كذلك لانه

وعذبة

لا يقضى به مطلقا وأيضاً هو مستفاد من قوله ولا يقضى بالزائد لان القضاء لا يكون الا عند التشاخ فلو

أسقطه كان أخصر وأحسن لان مفهومه صار مشوشا وقوله فى ثلثه يستفاد من قوله الا أن يوصى اذ الوصية انما تكون فى الثلث اه (قوله بستر جميع جسدها) ظاهره ولو الوجه والتكفين (قوله سبع) بالنسبة الى المرأة وقوله أو خمس بالنسبة للرجل (قوله ولا يكفى فى واحد) بل صرح الجزولى بكراهة الاختصار على الواحد (قوله والثلاثة على الاربعه) فى كلامه اشعار بان الاربعه أفضل بالنسبة للثنتين وأولى الواحد وهل تفضل الثلاثة الستة أيضاً وهو مقتضى التعليل بأن فيها الوتر والزيادة على الواحد وهو الظاهر وألا هو المتبادر من قولهم الثلاثة على الاربعه والخمسة على الستة كذا فى بعض شروحه (قوله وتقميصه) أى يجعل له قميص من جملة أكفانه الخمسة (قوله وتعميمه) وموضعها للمرأة خمار وظاهر الرسالة ان هذين من قبيل الجائز ورسول الله تعالى عنه كيف



يعجم أى هل يلف من الجين أو اليسار فقال لا أدري إلا أنه من شأن الميت (قوله وعذبة فيها) وأكثرها ذراع وأوسطها شبر وأقلها أربعة أصابع قال بعضهم صارت اليوم شعار قوم يسمون الصوفية فلا ينبغي أن يتخذها إلا من كان على طريقهم والالكان كاذبا (قوله كما يفعل بالحى) أى كما هو موجود في بعض المغاربة الذين يقدمون مصر والحاصل أن العذبة مستحبة للحى فإن لم يكن عذبة فمكروه (قوله ذؤابة) الذؤابة بالضم مهموز يطلق على الضفيرة من الشعر وعلى طرف العمامة وهو المراد هنا فإذا كان الحال ماز كرفيكون قوله ذؤابة حالاً مؤكدة بخلافه قال في له وهل يخطط القميص ويجعل له أ كما أم لا والظاهر الأول لأنه محل السنة (قوله وازرة) تحت القميص ولو جعل بدل الازرة سراويل كان أسستر والمراد بالازرة هنا ما يستتر من حقوقه إلى نصف ساقه وكان ينبغي أن يقول ومئزر كما قاله ابن عرفة (قوله ما يؤترز به) قال في الازرة ما يستتر العورة والمراد به هنا ما يستتره من حقوقه إلى انصاف ساقه كمنزله الحى وفى عب وازرة تحت القميص أو سراويل وهو أسستر ويراد على الخمس والسبع (٣١) الحفاظ الذى يجعل على القطن المجهول بين الفخذين خيفة ما ينزل من أحد السبيلين

ويجعل أسفلها أى الموالى للأرض لا الجسد الميت أحسنها لأن أحسن ثياب الحى يكون ظاهرها ولا تخاط لفائفه أجماعاً أى خلافاً لابن شعبان أشهب يشدد الكفن من عنده رأسه ورجليه ثم يحل ذلك فى القبر وإن ترك عقده فلا بأس ما لم تنتشر أ كفافه اهـ تنبيهه قال ابن فرحون على ابن الحاجب هذا أى ما ذكر فى الأكفان فى الكبير أو المراهق وأما الصغير فالخرقة تجزئه قاله أشهب وسحقون قاله البدر (قوله وحنوط) ويقال حنوط بوزن كتاب (قوله والكافور الخ) معناه أنه ينسحب أن يكون كافورا وليس معناه كما هو المتبادر أن يجعل الكافور فى الحنوط وعليه فلو قال المؤلف وكونه كافورا لكان أحسن وجعل البدر ضمير فيه للقطن والحاصل أن الحنوط

وعذبة فيها (ش) أى أن كل واحد من هذه مستحب والضمير فيها للعمامة المستفاد من قوله وتعميمه قال فى المدونة والشأن فى الميت أن يعجم مطرف ويعجم تحت لحية كما يفعل بالحى ويترك منها قدر الذراع ذؤابة تطرح على وجهه وكذلك يترك من خمار الميت كذلك كذا نقله فى النوادر قاله الشارح والمراد بالشأن المستحب (ص) وازرة ولفافتان والسبع للمرأة (ش) الازرة بالضم والكسر ما يترز به كما هو المراد هنا لا الهيئة فانها بالكسر لا غير ولفافتان يدرج فيهما فهذه الخمسة عدة أكفان الرجل وتجعل العليا أوسع من السفلى وينتهى ككفن المرأة إلى السبع فتبذل العمامة بخمار وتراد لفاقتان ولا يحسب فى شئ من ذلك الخرق ولا العصائب التى تشد على الوجه والوسط وغيرهما (ص) وحنوط داخل كل لفافة وعلى قطن يلقى بمنافذه والكافور فيه وفى مساجده وحواسه ومراقة (ش) أى ونذب حنوط يجعل داخل كل لفافة من لفائف الكفن لأفوقه ويذر منه على قطن يلقى فى منافذ الميت عينيه وأذنيه وأنفه وفمه ومخرجه من غير إدخال فيها ويستحب الكافور قال فى التوضيح الحنوط ما يطيب به الميت ولا بأس فيه بالمسك والعنبر والكافور أولى لأنه مع كونه طيبا يشد الأعضاء كما يجعل الحنوط الذى أفضل الكافور داخل كل لفافة وعلى قطن يلقى بمنافذه يجعل أيضا فى مساجده جهته ويديه وركبتيه وأطراف قدميه فى قطن وحواسه الأذنين والعينين والفم والأنف ومراقه بفتح الميم وشدد اللقاف مارق من جلده كاطبيه ورفغيه وعكن بطنه ومراجع ركبتيه وجميع جسده أن كثر الحنوط فإن ضاق فالمساجد (ص) وإن محرم ما معتدة ولا يتولياه (ش) يعنى أنه يطلب تحنيط الميت بكل نوع من أنواع الطيب وإن مات محرما ومعتدة من وفاة للعمل ولا نقطاع التكليف بالموت ولذا لا يتولى المحرم ولا المعتدة تحنيط الميت لبقاء التكليف ولو كان الميت زوج المعتدة بل تغسله وتكفنه ولا تحنطه لأنها حادة إلا أن تكون وضعت بعد موته أو بموضع ليس فيه من يتولى تحنيطه فالتغسل وتحنط بعود أو غيره ولا تمسه بيدها فقوله ولا يتولياه أى حيث وجد غيرهما يتولى ذلك ولا يتولياه ويحتمل فى عدم مسه كما قاله

فى ذاته مستحب وكونه كافورا مستحب آخر (قوله وفى مساجده) ليس معطوفا على قوله فيه بل معطوف على قوله بمنافذه أى يلقى بمساجده وظاهره أنه بقطن وعليه حل شارحنا ولكن فى شرح عب وشب تبع العج أنه بدون قطن فى المساجد والمراق وبقطن فى المنافذ التى من جملتها الحواس وعبارة شب ثم أن الحنوط تارة يكون بدون قطن كالذى فى المراق وتارة يكون بقطن كالذى فى الحواس وباقي المنافذ كما يفيد كلام الخطاب اهـ وإنما اختصت هذه الأماكن بالحنوط على الوجه المذكور مع تعميم غسل جسده بالكافور لما فيها من اسراع التغيير بهادون غيرها من باقى الجسد فعلى كلاً هم هم معطوف على منافذه بحسب المعنى والتقدير وفى منافذه لكن على قطن وفى مساجده أى بدون قطن وقوله وحواسه أخص من المنافذ لشمول المنافذ للقبل والدبر وليس من الحواس حذف حواسه لكان أحسن والأصل ومحل حواسه ومن جملة محل الحواس حاسة اللبس ومحلها جميع البدن وهو غير مراد هنا (قوله ويذر) بالذال المعجمة يقال ذرت الریح التراب إذا فرقته (قوله وجميع جسده الخ) هذا كلام أبى عمر فلذا قال بعض الشراح أبو عمر وجميع جسده أن كثر الحنوط فإن ضاق الطيب فالمساجد اهـ (قوله لأنها حادة) أى مطلوبة بترك الزينة



(قوله وتقدمه) أي وشان الشافع ان يتقدم (قوله وتأخر راكب) أي ليخفف عن الناس (قوله وسترها بقبة) سئل بعضهم لم اختصت بذلك وهي في حياتها لا يلزم اخفاء شخصها بل يسترجع جسد ها فقال لما حلت على الاعناق وتعين شخصها زيد في سترها حتى لا يعلم طولها من قصرها ولا هزلها من سمها وهي في حياتها محتلمة فلم تتعين وقال غيره لانه لا تملك أمرها فجعل لها أتم الستر (قوله فأنما هو خير) حديث الموطأ أمر عوا بجنائزكم فأنما هو خير تقدمونه اليه أو ستر تضعونه عن رقابكم قال شارحنا بعد قوله اليه أي الخير باعتبار الثواب أو الأكرام الحاصل له في قبره فيسرع به ليلقاها قريبا ذكر بعد قوله أو ستر الخ مانصه فلا مصلحة لكم في مصاحبة لانه بعيدة من الرحمة وجوابه فأنما هو أي الاسراع سبب خير تقدمون الميت اليه ولا يخفى انه باعتبار هذا الحل لا مناسبة بين المتقابلين (أقول) اذا علمت ذلك فان كان شارحنا أراد ذلك الحديث فقد أسقط شيئا منه وهو قوله اليه وان لم يكن أراد ذلك فقد أراد حديثا آخر ورد على ذلك فاما ان يقال ان فيه حذفا والتقدير تقدمونه (٣٢) اليه لاجل الموافقة أو لا تقدير والمعنى فأنما هو أي ما ذكر من الجنائز خير باعتبار

ما يرتب على موتها من الثواب لان موتها مصيبة واما شراى الجنائز أي الاموات شر باعتبار شقوتها فلا خير لكم في صحبتها ولا يخفى ان فيه الثواب أيضا لكن لم ينظر له انما نظر لدفع الشر لان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (قوله وهو في المرأة آكد) يقتضى انه مطلوب في الرجل الا أنه في المرأة آكد فيكون قوله لا بأس لما هو خير من غيره مع انه يلبس على المصلى (قوله وما أكره الخ) أي فهو جائز مستوى الطرفين (قوله وابتداء بمحمد) أي بعد كل تكبيرة وهو ابتداء حقيق وقوله وصلاة الخ وهو ابتداء اضافي (قوله على المشهور) ومقابله مارواه ابن وهب من انه يجنبه الرفع في كل تكبيرة وروى عن ابن القاسم لا يرفع في الاولى ولا في غيرها وفي سماع أشهب ان شاء رفع بعد الاولى وان شاء لم يرفع فهي أقوال أربعة (قوله لا السورة المعهودة) أي

عبد الملك وابن الماحشون (ص) ومشى مشيع واسرعه وتقدمه وتأخر راكب وامرأة وسترها بقبة (ش) هذه مستحبات التشيع فيستحب ان يشيع الميت ماشيا في ذهابه للصلاة والدفن ويكره الركوب ولا بأس به بعد الدفن ويستحب اسراع المشيع حاملا أو غيره لخبر امر عوا بجنائزكم فأنما هو خير تقدمونه أو ستر تضعونه عن رقابكم وهذا لا ينافي ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال عليكم بالسكينة عليكم بالقصد في المشي بجنائزكم لان المراد بالا سراع ما فوق المشي المعتاد ودون الخجب وهذا هو المراد بالقصد فليس المراد بالا سراع ما يشمل الخجب لان في شموله للخجب منافاة لحديث عليكم بالسكينة ولان فيه اضراما بالميت واضراما بالمشيعين ويستحب تقدم المشيع ان كان غير راكب والا تأخر كما يستحب للنساء التأخير وراءها للستر ابن شعبان ويكن وراء الركبان فاذا مشى المشيع وأسرع وتقدم حصل له ثلاث فضائل وان تأخر الراكب حصل له فضيلتان وان تقدم حصل له فضيلة التشيع فقط ويستحب أن تجعل قبة على ظهر نعش المرأة للستر ولا بأس بذلك في نعش الرجل وهو في المرأة آكد أشهب وما أكره أن يسير القبر في دفن الرجال وأما في المرأة فهو الذي ينبغي (ص) ورفع اليدين بأولى التكبير وابتداء بمحمد وصلاة على نبيه عليه السلام واسرار دعاء (ش) يعني انه يستحب رفع اليدين في التكبيرة الاولى خاصة على المشهور اما ما أمأموما والرفع في غيرها خلاف الاولى وكذلك يستحب الابتداء بعد كل تكبيرة بالجد وهو الثناء على الله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام لا السورة المعهودة فان قراءتها مكروهة القراني بقروها ورواها للخروج من الخلاف ويستحب له الاسرار بالدعاء لانه أوقع في النفس من الجهر لانه محتوم على ثناء وصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم والا سراً بذلك أفضل (ص) ورفع صغير على أكف (ش) أي يندب حمله في الذهاب به الى المصلى والقبر على الايدي ولا يحمل على دابة أو نعش لان في ذلك ضربا من المخافة والمراد بالصغير من يمكن حمله على اليدين من غير مشقة فادحة ولو ذكر المؤلف هذا في مستحبات التشيع لكان أولى (ص) ووقوف امام بالوسط ومنه كبي المرأة (ش) أي وندب ووقوف امام عند وسط الرجل وعند منه كبي المرأة على المشهور ولثلا

يتذكر

التي هي الفاتحة (قوله من الخلاف) أي خلاف الشافعي القائل بوجوبها بعد

التكبيرة الاولى (قوله لانه أوقع في النفس) وينبغي أن يسمع بها نفسه للخروج من خلاف الشافعي لانه يقول اذا لم يسمع فيه نفسه كالعدم ابن عرفة يدعول للميت ولو كان ابن زنا لان أمور الآخرة تبنى على الحقائق وأمور الدنيا تبنى على الظواهر (قوله ولا يحمل على دابة أو نعش) أي فيكون ذلك مكروها فيما يظهر وكونه ضربا من المخافة انما ذلك بحسب المظنة (قوله ووقوف امام بالوسط) قال الطبراني أجمعوا على ان لا يلاصقها بل يكون بينهما فرجة اه زاد قيل قدر شبر وقيل قدر ذراع وليس بينهما كبير تفاوت لان المراد بالذراع عظم الذراع (قوله على المشهور) وقد حكاه في المدونة عن ابن مسعود ومقابله مارواه ابن غانم عن مالك انه يقف أيضا عند وسط المرأة كالرجل اللخمى وثبت في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قام في المرأة عند وسطها قال البدر ولا يرد على ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم على المرأة عند وسطها كافي الصحيح لانه معصوم فلا يتوهم في حق غيره اه وقال أبو هنيرة



لانه يسترها عن الناس وقال ابن شعبان حيث وقف الامام في الرجل والمرأة جاز (قوله والتعليل) أي المتقدم وهو التذكر (قوله جملة حالية) قال البساطي ولو أتى بالواو لكان أولى ليشعر بالمندوب (قوله مسنما) أي وسطه كهيئة السنام أي سنام البعير (قوله ليعرف به) فيه ان المعرفة تأتي بالتسطيح أيضا كما يأتي بيانه (قوله وان زيد على التسليم) أي من حيث كثرة التراب بحيث يكون جرما مسنما عظيما وقوله فلا بأس به أي أولى من غيره أو جازم مستوى الطرفين (قوله وعلى هذا) أي استحباب التسليم كما أفاده البساطي وغيره (قوله وهو أثبت من رواية تسطيحها) أي تسليم قبور هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أثبت من رواية تسطيحها أي فقروا بت قبور هؤلاء برأيتين التسطيح والتسليم ورواية التسليم أقوى (قوله وتؤولت على كراهته) أي كما تؤولت على عدم الكراهة وقال تمت وفهم بعضهم قول مالك في المدونة أكره تخصيص القبور والبناء على البناء الذي (٣٣) يكبرها لارتفاع ترابها عن الأرض كالشبر على هيئة السنام ومن تأولها

على هذا عياض إلى آخر ما ذكره وت وقوله وشعار الزى والشعار شيء واحد (قوله فيسطح) أي ولكن لا يسوى بالأرض وهل كثير أو قليلا قدر ما يعرف خلاف مستفاد مما ذكره المواق وحلوله ذكره عجب وتبعه شب وفي عب ولكن لا يسوى بالأرض بل بكثير أيضا على المذهب وقيل قليلا بقدر ما يعرف اه وعلى كل فالراجح التأويل باستحباب التسليم (قوله لا تارها) أي المنقولة عن السلف لقوله هاروي ابن وهب عن بكر بن سوادة ان القبور كانت تسوى بالأرض وقوله لا لاجوبتها أي أجوبة مالك عن الأسئلة التي قدمت له أو أجوبة ابن القاسم لسحنون أو هـ ما مع أي والمعول عليه الاجوبة لا إلا تار التي تنقل في المدونة وخلاصة ما يفيد عبارة الشارح للمدونة لفظ وقع فيه التأويل وهو غير اللفظ المصرح فيه بكراهة التسليم (قوله وحشو قريب) في النوادر من الشأن صب الماء على القبر ليشتمد وفعل

يتذكر ان وقف وسطها ما يشغله أو يفسد صلاته وانما حذف المؤلف الرجل استغناء عنه بذكر مقابله وهو المرأة وأما المنفرد فصحة وقوفه مثل الامام وأما المأموم فوقه على ما تقدم في صلاة الجماعة في قوله ووقوف ذكر عن يمينه وأما المرأة اذا صلت على امرأة تتقف حيث شئت وأما على الرجل فظاهر كلامهم انه كذلك والتعليل يقتضي انها تتقف عند منسكب الرجل (ص) ورأس الميت عن يمينه (ش) جملة حالية يعني ان المصلي يجعل رأس الميت عن يمينه وكلام المؤلف فيمن صلى عليه في غير الرضوخة الشريفة وأما فيها فيجعل الامام رأس الميت عن يساره لتكون رجلاه لغير جهة قبره عليه الصلاة والسلام وفي كلام أئمتنا ما يؤخذ منه ذلك (ص) ورفع قبر كثير مسنما (ش) أي يجعل وسطه كهيئة السنام وانما استحباب ذلك ليعرف به وان زيد على التسليم فلا بأس به وكراهة مالك لرفعه محمولة على رفعه بالبناء لا لرفع ترابه على الأرض مسنما وعلى هذا تأولها عياض لان قبره عليه الصلاة والسلام مسنم كافي البخاري وكذا قبر أبي بكر وعمر وهو أثبت من رواية تسطيحها لانه زى أهل الكتاب وشعار الروافض وفهم النخعي المدونة على كراهة التسليم واليه أشار بقوله (وتؤولت أيضا على كراهته فيسطح) وضعفه عياض لان كراهة التسليم المذكور فيها انما هو لا آثارها لاجوبتها فان المعروف من مذهبننا جواز التسليم بل هو سنة ولم ينص في الامهات على خلافه (ص) وحقوقه فيه ثلاثة (ش) يريد انه يستحب لمن كان قريبا من القبر بأن كان على شفيره ان يحثي فيه ثلاث حثيات من تراب باليدين جميعا ويقول في الاولى منها اخلفناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى ابن حبيب وقد فعله صلى الله عليه وسلم في قبر ابن مطعون مالك لا أعرف حثيات التراب عليها إلا ثلاثا ولا أقل ولا أكثر ولا سمعت من أمر به والذين يولون دفنها يولون ردا التراب عليها فانظر كيف اقتصر المؤلف على قول غير مالك لكن اقتصر عليه صاحب العمدة قال بعض وانما نفي مالك معرفته وسماعه فلو سمع لم ينكره (ص) وتيسر طعام لاهله (ش) ابن رشد ارسال الطعام إلى أهل الميت لاشتغالهم بيمينهم اذ لم يكونوا اجتماعا للنياحة من الفعل الحسن المرغب فيه المنسوب اليه (ص) وتعزية (ش) أي ونذب تعزية لخبر من عزى مصابا كان له مثل أجره قال الجوهري هي الجل على الصبر بعد الاجراء للميت والمصاب ابن حبيب في التعزية ثواب كثير ابن القاسم فيها ثلاثة أشياء أحدها تبرؤ المصيبة على

(٥ - خشي ثاني) ذلك بقبره عليه الصلاة والسلام قال بعض ويكره مس القبر بعد رش الماء عليه (قوله لكن اقتصر عليه صاحب العمدة) أي فالمصنف تبعه (قوله وانما نفي مالك معرفته) اعتذار عن المصنف وحاصله كيف يليق بالمصنف أن يقتصر على قول غير الامام وترك كلام الامام وحاصل الجواب أنه لا يأتي الاعتراض الا لو كان الامام أنكره رأسا وانما أنكر معرفته (قوله اذ لم يكونوا اجتماعا للنياحة) أي والافحرم لانهم عصاة رأوا جميع الناس على طعام بيت الميت فهو بدعة مكروهة لم ينقل فيه شيء وليس ذلك موضع ولا ثم وأما عقرب البهائم وذبحها على القبر فن أمر الجاهلية تخالفا لقوله صلى الله عليه وسلم لا عقرب في الاسلام قال العلماء العقرب الذبح على القبر (قوله كان له مثل أجره) أي مثله في مطلق الاجر لأن الاجرين متساويان ومما ورد في لفظها عظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك وأمدها ثلاثة أيام ولا يعزى بعد ذلك إلا أن يكون غائبا



(قوله وتسليته) عطف نفسه وير وقوله احتسابه معطوف على الصبر وكذا ما بعده ومعنى احتسابه الاجرائى ادخاره الاجر عند الله تعالى وتلك الاشياء ما لها شئ واحد وكذا الامور المذكورة في الثالث ترجع لامر واحد فلا يرد ما يقال كيف يقول ابن القاسم فيها فلا يناسب مع ان فيها أكثر (قوله مائة) يضم الميم موضع بالشام (قوله أى ومما يستحب عدم عمق) قال عمر بن عبد العزيز لا تعمقوا قبرى فان خيرا لارض أعلاها وشرها أسفلها وسماوى أن أقلها ما منع راحته وحرسه (قوله أضيقت من أعلاه) أى ثم يغطي فم الشق ثم يصب التراب (قوله اللحد لنا) معشر هذه الامة الحمديدية (قوله والشق لغيرنا) معشر أهل الكتاب (قوله في السليمانية) تأليف في الفقه لسليمان بن الكحلالة من تلامذة سحنون (قوله فعلى حسب الامكان) أى كوضعه على شقه الايسر مثلاً (قوله بسم الله) أى اضعه على بسم الله وملة رسول الله أى مصاحباً لذلك (ع س) (قوله اللهم تقبله) أى تقبل عمله أو تقبل ذاته بأن ترثها ما يسر تفضلاً بدون الالتفات للعمل (قوله بان لم يسوق عليه

التراب) كذا قال الشيخ سالم بنصره  
مقاله تليده اللقانى حيث قال والمراد بالحضرة أن لا يفرغ من تمام دفنه ابن عرفة سمع موسى ان ذكروا بعد أن القوا عليه يسير تراب ان وضعه على شقه الايسر لغير القبلة حول لها وبعد فراغ دفنه لم ينش ابن رشد لان وضعه للقبلة مطلوب غير واجب (قوله تنكيس رجليه) أى كنتكيس رجليه في دفنه بأن جعلت موضع رأسه وجعلت رأسه موضعاً فانه يتدارك ولو قال كنتكيس رأسه لكان أخصر (قوله فان سوى عليه) بأن فرغ من دفنه (قوله وفي ارجاعه للجميع الخ) هو الصواب أى أن الصواب ان قوله ان لم يخف التغيير راجع لقوله وكرت الغسل الخ وان من دفن بغير غسل يخرج ما لم يخف تغيره وعليه جملة المواق لانه قول سحنون وعيسى وروايته عن ابن القاسم ونص المواق ابن رشد ترك الغسل والصلاة معاً أو الغسل دون الصلاة أو الصلاة دون الغسل سواء

المعزى وتسليته عنها وحضه على التزام الصبر واحتسابه الاجر والرضا بالقدر والتسليم لامر الله الثاني الدعاء بأن يعوضه الله من مصابه خيل الثواب الثالث الدعاء للميت والترحم عليه والاستغفار له ويجوز أن يجلس الرجل للتغزية كما فعل عليه الصلاة والسلام حين جاءه خبر جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ومن قتل معهم بموتة وواسع كونهما قبل الدفن وبعده والادب عند رجوع الولي الى بيته (ص) وعدم عمقه والحد (ش) أى ومما يستحب عدم عمق القبر ومما يستحب اللحد دون الشق وهذا في الارض الصلبة التي لا يخاف تهيلها والا فالشق وهو أن يخفر في أسفل القبر أضيقت من أعلاه بقدر ما يسع الميت وانما فضل اللحد لخبر اللحد لنا والشق لغيرنا (ص) وضجع فيه على أيمن مقبلاً (ش) قال في السليمانية ويجعل الميت في قبره على شقه الايمن الى القبلة لانها أشرف المجالس وتحل عقده ككفنه وتقدم يده اليمنى على جسده وبعده رأسه بالتراب ورجلاه برفق ويجعل التراب خلفه وأمامه لئلا ينقلب فان لم يتمكن من جعله على شقه الايمن فعلى ظهره مستقبلاً القبلة بوجهه فان لم يمكن فعلى حسب الامكان ويقول واضع الميت بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وان دعا بغيره أوزرك فواسع (ص) وتدورك ان خولف بالحضرة كنتكيس رجليه وكرت الغسل ودفن من أسلم بمقبرة الكفار ان لم يخف التغيير (ش) يعنى ان الميت اذا خولف به الوجه المطلوب في دفنه ولم يطل ذلك بأن لم يسوق عليه التراب فانه يتدارك استحباباً ويحول عن تلك الحالة كما اذا وضعت رجلاه موضع رأسه ومثله ما اذا دفن من غير غسل أو صلاة فان سوى عليه التراب فات التدارك وأما دفن من أسلم بمقبرة الكفار فانه يخرج الا أن يخاف عليه التغيير والا فلا فقله وتدورك أى استحباباً ان خولف بالحضرة وهى عدم الفراغ من الدفن والطول يكون بالفراغ منه وقوله كنتكيس رجليه مثال للخالفه وقوله وكرت الغسل مشبهة ومثله ترك الصلاة واعاد الكاف لانها للتشبيه ولا يغنى عنها كاف التمثيل وعطف على ذلك قوله ودفن من أسلم الخ للتشارك بينهم ما في مطلق التدارك وان اختص هذا بما قبله بعود الشرط اليه من قوله ان لم يخف التغيير تحقيقاً وظناً فانه بشهادة النقل خاص به كما صرح به الشارح في الصغیر وفي ارجاعه للجميع كما في الكبير نظروا ذافات التدارك كمن دفن بغير صلاة فانه يصلى على القبر

كما

في الحكم ونقل ابن رشد ان القوات الذي يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة هو ان

يخشى عليه التغيير قال محشى نت والعجب من الخطاب كيف يجعل القيد خاصاً بالاخيرة وان بقية المسائل تفوت بالفراغ من الدفن الذي هو الحضرة وقال انظر ابن عرفة ولم ينتبه ان ذلك قول ابن وهب فقط وحمل عليه أيضاً قوله الا ان يدفن بغيرها وتبعه الشيخ سالم اه ثم قال محشى نت وبكلام ابن رشد ان حكم ترك الغسل حكم ترك الصلاة يعلم أنه اذا ذافات التدارك صلى على قبره اذ هو حكم ترك الصلاة خلافاً لاجهوري ومن تبعه انه اذا ذافات تدارك من لم يغسل لم يصل عليه محتجاً بتلازمهما فلما سقطت وفيه نظر لان المراد بتلازمهما طلباً أى من طلب غسله طلبت الصلاة عليه ومن لا فلا لانه مهم ما لم يفعل أحدهما لعدم امكانه لا يفعل الاخر اه ومن جملة من تبع عجم شارحنا في قوله وليس مثل الخ ومثل كلام محشى نت قرر بعض الاشباح أيضاً ذلك



(قوله وسده بلبن) وندب سد الخليل الذي بين اللبن (قوله ثم قمرود) ومنه قمرود البناء طينته بالقرمود بفتح القاف أي بالحص بجر  
على لاميه ابن مالك كذا كتب بعض شيوخنا وضبط نسخه بفتح القاف بالشكل مع ان المحفوظ انما هو الضم وقوله ثم أجرأى ثم حجر  
أي قربته بعد الأجر وقوله وسن التراب الخ كان الأولى ثم سن قال شيخنا رحمه الله تعالى والذي عليه جمهور الشارحين ان المرد بقوله  
ولبن مطلقا معمولا بالقالب أم لا والذي ليس معمولا بالقالب يكون قطعاً مكسبة وانما كان اللبن أولى مطلقاً من القرمود لأنه أقوى  
منه وقال عجم وانما قدم اللبن على القرمود وان كان كل منهما مصنوعاً لان السد باللبن أحكم (قوله وهو الطوب النى) ظاهره مطلقاً  
مصنوعاً بالقالب أم لا (قوله كما فعل به الخ) هذا توجيه لتقديم اللبن على غيره وقد علمت وجه تقديمه على القرمود وما وجه الترتيب في غير  
ذلك (قوله صبه بباب اللحد) وحينئذ لا يمتلي القبر تراباً إلا بعد ملء اللحد تراباً (قوله أولى من التابوت) الذي يجعل فيه الميت أي فقد قال  
ابن عات التابوت مكروه عند أهل العلم وليس هو من عادة العرب بل من زى الاعاجم وأهل السكاب ويكره جعل مضر به تحتة أو تحدة  
تحت رأسه لأنه لم ينقل عن السلف وما روى من جعل قطيفة جراً في قبره صلى الله عليه وسلم فلا ثبت انها أخرجت (قوله المغربي  
وثمان) هذا ما دخل تحت السكاف والمغربي هو أبو الحسن الصغير كما ذكره الخطاب (قوله ابن العربي ما لم يؤمر مثله بستر العورة) أي  
يجوز تغسيل الصبي ما لم يكن محرماً هاتقان الذي يؤمر مثله بستر العورة المراهق (٣٥) فاذن تغسل على هذا القول ابن اثني

عشرة سنة لأنه ليس بمراهق وأولى  
ما لم يصل إلى الاثني عشرة ولا  
تغسل ابن ثلاث عشرة سنة لأنه  
مراهق (قوله لأنه يجوز لها) أي  
انما جاز لها ان تغسله لأنها يجوز لها  
ان تنظر إلى بدن غير المراهق وفيه  
ان في التغسيل حساً فلا يلزم من  
جواز النظر التغسيل فكللام ابن  
العربي ضعيف كما هو ظاهر المصنف  
وظاهر كلام غيره وكذلك قرر  
شيخنا الصغير رحمه الله تعالى فقال  
وحاصل الفقه انه يجوز لها ان تنظر  
المراهق حياً وميتاً ولكن تمنع من  
الجنس لأنه أقوى ويحرم عليها انظر  
المراهق اه والاصل في ذلك قول  
القرطبي يجوز نظرها العورة غير  
المراهق أي في حياته ومنع في موته

كما يفيد قول المؤلف فيما يأتي ولا يصلى على قبر إلا أن يدفن بغيرها وليس مثل دفنه بغيرها  
دفنه بلا غسل كما يفيد ما تقدم في قوله ولا زماً (ص) وسده بلبن ثم لوح ثم قمرود ثم أجر ثم  
قصب وسن التراب أولى من التابوت (ش) أي وندب سد اللحد بلبن وهو الطوب النى كما فعل  
به عليه الصلاة والسلام وأبي بكر وعمر فان لم يوجد اللبن في الألواح فان لم يوجد قمرود وهو شئ  
يجعل من الطين على هيئة وجوه الخيل جمعه قراميد فان لم يوجد فان لم يوجد فاجزءاً جرمزة ممدودة فخيم  
الطوب المحروق فان لم يوجد فقصب فان لم يوجد فسد اللحد بالتراب أولى من دفن الميت بالتابوت  
أي في الخشبة المسماة بالسحلية في زمننا فقوله وسن بفتح السين مهملة ومججمة وشدة النون صبه  
بباب اللحد ليس به عند عدم ما تقدم أولى من التابوت الخشب الذي يجعل فيه الميت (ص)  
وجاز غسل امرأة ابن كسب مع رجل كرضيعة (ش) لما فرغ من ذكر المندوبات شرع في  
ذكر المباهات المتعلقة بتجهيز الميت فن ذلك جواز تغسيل المرأة الصبي كابن ست وسبغ  
سنتين المغربي وثمان ابن العربي ما لم يؤمر مثله بستر العورة وقال بعضهم لأنه يجوز لها ان تنظر  
إلى بدنه لقوله تعالى أو الظفل الذين لم يظهروا على عورات النساء اللخمي والمناهر ككبيرة  
وهذا يقتضي ان ما قبل المناهر للحلم لها نظره عورته وهو يصدق بن عمر نحو اثني عشرة سنة  
لأنه غير مناهز للحلم وأما نظره مناهز للمرأة فليس في كلامه ما يدل على عين الحكم فيه وفي  
كلام القرطبي ما يفيد ان له نظراً معاً الوجه والكفين منها اه ومن ذلك جواز غسل  
الرجل الرضيعة وما قاربها اتفاقاً والمطابقة يمنع من أن يغسلها اتفاقاً واختلاف فيما بينهما

بازيد من ثمان لان فيه حساً وهو أقوى من النظر اه (قوله لقوله تعالى) استدل بطريق اللزوم وذلك لان سياق الآية في جواز  
نظر الصبي لها لا في نظرها للصبي الذي الكلام فيه قال القرطبي في هذه الآية تطفل لم يراهق الحلم ويظهر وامعناه يطيقوا الوطء  
أي لم يكشفوا عن عوراتهن للجماع لصغرهن وقيل لم يبلغوا ان يطيقوا النساء (قوله والمناهر ككبيرة) أي ان المراهق حكمه  
حكم البالغ في وجوب الستر ومثله الشيخ الذي سقطت شهوته اختلف فيه أيضاً على القولين كافي الصبي والصحيح بقاء الحرمة قاله  
ابن العربي هذا ما أفاده شب والحاصل انه لا يجوز لها ان تغسل المراهق ولا تنظر لعورته وهو يمنع من النظر لعورتها أي يبرح  
و يضرب لأنه يحرم عليه (قوله وهذا يقتضي الخ) وبعضهم قال لا لأنه قد يشتمى وقد تشتمى أيضاً (قوله وفي كلام القرطبي  
ما يفيد) ظاهره شمول ما بين السرة والركبة كافي شرح عب (أقول) ولكن لا ينبغي ذلك اذا جاز له ان يرى من المرأة ذلك جاز  
للرأة ان ترى منه ذلك كافي شرح شب (قوله ومن ذلك جواز غسل الرجل الرضيعة الخ) أي وما قاربها أي كشهري زائدين اما على  
الحولين واما على الشهرين المحققين عدة الرضاع كافي شرح شب (قوله والمطابقة يمنع من ان يغسلها اتفاقاً) عبر في الرسالة مكان المطابقة  
عن تشتمى ل (قوله يمنع الخ) أي ويجوز له النظر والحاصل ان الرجل يجوز له نظره عورة الرضيعة وتغسلها ولا يجوز له نظره المطابقة  
ومن تشتمى وأولى التغسيل وأما غير الرضيعة وما أطلق بها ولم تبلغ حد الشهوة فيجوز له النظر لعورتها لا تغسلها الملزوم لجنسها ونظر



المراهق لعورة غير البالغة يجري على نظر البالغ لعورة غير البالغة (قوله ومذهب المدونة المنع) هذا العزو غير صحيح كما أفاده محشى ثب  
اذ لم يذكر في المدونة غسل الرجل الصغيرة وانما فيها ولا بأس بغسل النساء الصبي ابن سبع سنين وشبهه فقط ولم أر من عزاه للمدونة غير  
الفاكهاني ومن تبعه قال الفاكهاني في قول الرسالة المتقدم لا يغسل الرجل الصبية قيل هذه المسئلة زادت بها الرسالة على المدونة  
اذ ليست فيها اهـ تنبيه على علمت من ذلك حكم نظر المرأة البالغة لعورة الذكور مطلقا وحكم نظر الرجل لعورة الانثى مطلقا ومن المعلوم  
انه اذا جاز للرجل ان ينظر عورة من لا تشتهى يجوز لها ان تنظر لعورة أى لا تنع من ذلك وقد علمت انه لا ينظر عورة من تشتهى وهل  
تتبع هي من ان تنظر لعورة أى تزجرها ونكفها وان كان لاحرمه عليها وهو انظرها وأما نظر الرجل لعورة الذكر الغير البالغ الشامل  
للمراهق فيستفاد من كلام عجم جوازها وانظر في ذلك ومثله رؤية المرأة البالغة عورة الانثى التي ليست ببالغته من اهقه أم لا (قوله  
لانه يسكن الميت) يخالف قاعدة مذهبهم (٣٦) أن الارض التي تبلى أفضل الا أن يحبسوا بأن المراءى مسكة قبل الدفن وهو بعيد لان

ومذهب المدونة المنع والمستفاد من كلام الرسالة وشرحتها ان بنت ثلاث ليست كالرضيعة  
وانه يمنع تغسيلها مكن تشتهى (ص) والماء المسخن وعدم الدلك لكثرة الموتى (ش) أى ومما  
يجوز أيضا غسل الميت بالماء المسخن خلافا للشافعي القائل باحجية البارد لانه يسكن الميت  
وكذلك يجوز اذا كثرت الموتى ترك الدلك أو الغسل أى ويصلى عليه ويشكل عليه قوله فيما سبق  
وتلازمه فيقديم ما تقدم بما عدا الامور الحادثة كما قاله ق وفي شرح (هـ) انه اذا سقط الغسل  
لكثرة الموتى لا يصلى عليه وهذا حيث لم يمكن التيمم والاعمو اوصلى عليهم والمراد بالكثرة  
الموجبة للمشقة وهل تقيد بكونها فادحة أم لا (ص) ونكف بين بلبوس أو عفر أو مورس  
(ش) أى وكذلك يجوز تكفين الميت بلبوسه وان كان الجديد أفضل وهذا ان لم يشهد فيه  
مشاهد الخبر كالجمعة ونحوها والا كان تكفينه فيه مندوبا كما هو وكذلك يجوز التكفين  
بالمصبوغ بالزعفران والورس وهو ثبت باليمن اصفر يتخذ منه الحجر للوجه لانها من الطيب  
وسمى أنى انه يكره التكفين بكتا خضر ونحوه حيث امكن غيرهما اذ ليس في صبغهما طيب (ص)  
وحمل غير أربعة (ش) يعنى انه يجوز حمل النعش على ما أمكن ولا حرية لعدد على عدد قاله في  
المدونة وهو المشهور وقيل يستحب ان يحمله أربعة لثلاث غسل وقد شهره ابن الحاجب واعترض  
عليه (ص) وبه باى ناحية والمعين مبتدع (ش) أى وجاز في حمل النعش بد باى ناحية شاء  
الحامل من اليمن أو اليسار من مقدمه أو مؤخره داخل عموده أو خارجهما والمعين لجهة  
كقول ابن حبيب يبدأ بمقدم عين الميت وهو مقدم يسار السرير ويختتم بمقدم يسار الميت وهو  
مقدم عين السرير وقول أشهب يبدأ بمقدم عين السرير ثم بمؤخره ثم بمقدم يسار السرير ثم يختتم  
بمؤخره مبتدع بدعة مذمومة قاله مالك في المدونة وانظر هذا مع نقل ابن حبيب له عن غير واحد  
من الصحابة والتابعين فاعلم انه لم يبلغ ما نكا أو بلغه ولم يحبه عمل وقال في مبتدع لتخصيصه في  
حكم الشرع ما لا أصل له ولا نص فيه ولا اجماع وهذه سمه البدعة وما وقع لس في شرحه مما  
يخالف ما تقدم عن ابن حبيب وأشهب فيه نظر انظر شرحنا الكبير (ص) وخروج متجالة  
أو ان لم يخش منها الفتنة في كأب وزوج وابن وأخ (ش) يعنى انه يجوز للمتجالة وهى الى

الغالب عدم التغيير قبل الدفن كما  
هو العادة (قوله أى ويصلى عليه)  
هذا هو المعتمد خلافا لعجم ونص كلام  
محشى ثب قوله وعدم الدلك بل  
وعدم الغسل أصلا لكثرة الموتى  
جدانص عليه في الجواهر وابن عرفة  
وغيرهما ثم يصلى عليهم حسبما  
تقدم (قوله وهل تقيد بكونها  
فادحة) الظاهر انها تقيد بكونها  
فادحة والمراد بها الخارجة عن المعتاد  
كما أفاده عجم (أقول) وهذا معنى  
قول محشى ثب لكثرة الموتى جدا  
نص الخ فيكون التنظير قصورا  
(قوله بلبوس) غير واضح ولم يظن  
نجاسته وسالم من قطع يكشف العورة  
ولم يشهد فيه مشاهد الخبر والا كره  
في الاولين ومنع في الثالث ونذب  
في الرابع ولم يعلم من كلامه هل هو  
أفضل أم الجديد والمذهب ان  
الجديد أفضل (قوله وحمل غير  
أربعة) وظاهره جواز حمل النساء  
حيث انث العدد ولم يقل أربع وقضية  
قول المصنف فيما سبق واسراع

كراهة حملهن ونقل انورى في شرح مسلم عن مذهبه كراهته وانظر هل مذهبنا كذلك أولا ويكره حمله على الدواب قد عت  
(قوله واعترض عليه) قال في لـ وأجيب عما تمسك به المخالف بأن يحمل اثنان بقائمتيه المتقدمتين أو المتأخرتين ويحمل الثالث بين  
القائمتين وليس هناميلان اهـ (قوله وبه باى ناحية) أى بكل ناحية واستعمال أى يعنى كل البدلية لا الشمولية تجاز اذ ليس من  
معانيها الخمسة وهى الشرط والاستفهام والموصولة والموصوفة ووصلة لنداء ما فيه آل (قوله ويختتم الخ) قال عجم وليس في كلام ابن  
حبيب تعيين ما يبدأ به من جهتي المؤخر ولعل ذلك لجواز البداءة بأيهما عنده اهـ (قوله انظر شرحنا الكبير) ونصه بعد ما تقدم وبهذا  
يتبين لك ان قول س في شرحه انه يبدأ بمقدم عين الميت ثم بمؤخره الا بمن أى عين الميت ثم المقدم الا يسر ثم المؤخر الا يسر غير صواب  
(قوله أو ان لم يخش) في العبارة حذف أو بشابة ان لم يخش منها الفتنة (قوله كأب الخ) قال في لـ وجد عندى ما نصه أدخلت الكاف  
في كلام المؤلف الام والبنت اهـ (قوله وأخ) شقيق أولاب أو لام وفي شرح عجم ونسبه شب ولا يخرج لجنارة عم وان ورد انه كالاب



في الاحترام والتعظيم لافي الحنان والشفقة فلم يكن ذكر ورده محشى نت بان مفاد المدونة كما يفيد ابن عرفة نحو وجهها  
ثم اقول ولم يفصلوا هنا في المتجالة بين أن يكون فيها أرب للرجال أم لا واطاهر ان التي فيها أرب للرجال كالشابة وحرر (قوله وجلس  
قبل وضعها) قال في ك ويفهم من كلام المؤلف جواز ابقاء على القيام حتى توضع اه (قوله ولم يعول المؤلف رحمه الله تعالى على تقييد  
ذلك بالمائتي) قال نت ونقل الشارح عن ابن أبي زيد تقييد ذلك بالمائتي وأما الراكب فلا ينزل حتى توضع لم يعول عليه المصنف  
(قوله بل يستحب حينئذ) أي حيث كان بين أقاربه كذا صرح في ك ومثله ما اذا كان بين قوم صالحين (قوله ولا تنتهك حرمة) أي  
بحيث ينقلونه على وجه فيه تحقيره وعدم الانتهاك يتحقق بقرب المسافة واعتدال الزمن واتمام الحقائق مع اللطف في جملة (قوله  
ويحتمل بقاؤها يجعل من بمعنى الى) قال السكرماني وورود من بمعنى الى شاذ فلا يدخل في الفصح (قوله واستظهره نت) فيه أن نت  
يجزم حيث قال واطاهر كلامه ولو بعد الدفن وهو كذلك اه (قوله ما لم تدع حاجة لنقله) هو معنى قوله ويشترط أن يكون مصلحة الخ  
(قوله فهو من جملة ما يستثنى الخ) أي ما تقدم من قوله ونقل وان من بدو وقوله من جملة ما يستثنى لان الذي يستثنى أكثر من ذلك كما  
سيأتي في قول المصنف الا أن يشعرب كفن غصبه الخ (قوله وبكاء عند موته) (٣٧) قال في ك ثم ان بكى في كلام المؤلف

مقصود وما بعده كالصفة الكاشفة  
له لان ما كان برفع صوت لا يطلق  
عليه بكى بالقصر اه وعكس بعض  
الشرح فجعل المد بالاصوت قال  
البدرو المحفوظ في المصنف المد  
وظاهر القاموس الاطلاق (قوله  
ويحرم معه ٧) أي مع رفع الصوت  
وكذا في شب وعب وبعض  
فصل فقال ان رفع صوته فان  
كان عند الموت فجاز وأما بعده  
فلا يجوز قاله التادلي ويدل عليه  
قوله فيما يأتي وصياح خلفها فانه  
اذا كان الصياح خلفها مكروها  
فلا يكون ممنوعا عند الموت وأما  
ما يفعله النساء من الزغريت عند  
حمل جنازة الصالح أو فرح يكون  
فانه من معنى رفع الصوت وانه

فعدت عن المحيض الخروج لجنازة كل أحد وللصلاة عليها وتشيعها وللشابة التي لا يخشى منها  
القنينة لجنازة من عظمت مصيبتها كآب وما بعده ويكره في غيرهم ويحرم ان خشي منها  
القنينة (ص) وسبقها وجلس قبل وضعها (ش) يعني أنه يجوز سبق الجنازة الى القبر تخفيفا  
على المشيعين لا الى موضع الصلاة عليها لانه خلاف الاولى وكذلك يجوز لمن مع الجنازة من  
ماش وراكب جلوس قبل وضعها عن أعناق الرجال بالارض ولم يعول المؤلف على تقييد ذلك  
بالمائتي (ص) ونقل وان من بدو (ش) أي وجاز نقل الميت من مكان الى آخر قريب بحيث  
ترجي بركة الموضع المنقول اليه أو يكون بين أقاربه بل هو حينئذ مستحب وبحيث لا ينفجر ولا  
تنتهك حرمة اذا كان المنقول منه حضر البدو بل وان كان من بدو ولخصر ولعل قلب المبالغة  
أحسن ويحتمل بقاؤها يجعل من بمعنى الى واطلاق المؤلف يشمل ما قبل الدفن وبعده  
واستظهره نت ولا يقال يعارضه قوله ولا ينبش مادام به لانا نقول معنى قوله لا ينبش  
مادام به ما لم تدع حاجة لمصلحة لنقله فهو من جملة ما يستثنى (ص) وبكاء عند موته وبعده  
بالرفع صوت وقول قبيح (ش) يريد أنه يجوز البكى على الميت عند موته وبعده بالشرطين  
المذكورين ويحرم معهما أو مع أحدهما بالخبر ليس مناهن حلق وخرق وذلق وصداق الاول  
حلق الشعر والثاني خرق الثوب والثالث ضرب الحدود والرابع الصياح في البكاء وقبح  
القول وكلام المؤلف محله حيث لم يكن مع اجتماع نساء كما سيأتي في كلام المؤلف النص على  
كراهة اجتماع النساء للبكى فيقيد كلامه بما ذكره دليل ما يأتي (ص) وجع أموات بقبر  
الضرورة (ش) يعني أنه يجوز جمع أموات في أحد واحد بقبر وكفن واحد لضرورة من ضيق

بدعة يجب النهي عنها كما نقله س في شرحه ك ولبعض الاشياخ قوله بالرفع صوت أي عال وما يأتي في قوله وصياح خلفها هو  
في صوت متوسط فلا تعارض وذكر القاني ان القول القبيح أي كالقتل والنهب والظلم وغير ذلك حرام ورفع الصوت مكروه وسيأتي في  
قوله وصياح خلفها والحجج أن ضرب الحد حرام (قوله ليس من الخ) أي ليس على ستنناوطين بما ظن العوام ظاهره فزعموا  
أن من خرج من ثوبه بشقة خرج من دينه وهو ظن فاسد (قوله وذلق) في خطه في ك نقطة فوق صورة الدال فتكون ذالا معجمة الا أن  
الموجود في نسخة بعض شيوخنا بالدال المهملة وليس في القاموس ومختصر الصحاح والمصباح دل على معنى ضرب لافي مادة الدال المهملة  
ولامادة الدال المعجمة فليراجع شرح الحديث نعم في القاموس ناقة دالقة وديعة متكسرة الاسنان وذلك في باب الدال المهملة ولا يخفى  
انه معنى مناسب لقراءة الدال المهملة والحاصل أن يقرأ دلق بالدال المهملة (قوله وسلق) كذا في عب بالسين المهملة الا أن فيه  
الوجهين الصاد والسين وقال بعض شيوخنا ويفهم من قوله بالرفع صوت جواز صوت خفي وهو كذلك (قوله بقبر وكفن) أي بقبر أو  
بكفن ويلزم من وضعهم في كفن واحد وضعهم في قبر واحد لا العكس واعلم أنه اذا أمكن جعله بجانب الاصل وجب ذلك ولا يجوز لم  
عظامه متصلة أو منفصلة ولا تقطع العظام المتصلة ولها وقرر شيخنا أنه اذا أمكن أن يجعل بجانبه فلا يجوز وضعه عليه وأما اذا لم يمكن  
يجعل عليه اه تقرره وفي شرح شب وكذا يجوز جمعهم في كفن ٧ قول المحشي ويحرم معه كذا في نسخ بايد بناو لنسأمل معجم



واحد ضرورة وأما غيرهما فمكروه وان كانوا أجنب وأما غيرهما فمكروه وان كانوا أجنب  
 فيستثنى ذلك من حرمة التمسك به بدر (قوله ولا بد عند ابن القاسم) أي على جهة الندب أفاده شيخ شيوخنا (قوله كان يجمع بين  
 الرجلين) أي يأمر بالجمع (قوله أيهم) أي القتل كان أكثر أخذ القرآن أي حفظ القرآن أي من حيث كية المحفوظ (قوله فإذا أشير إلى  
 أحدهم الخ) لعله أراد بالاشارة ما يشمل القول كما إذا قيل له فلان أي أكثر أخذ القرآن (قوله قدمه في اللحد) أي قدمه النبي صلى  
 الله عليه وسلم في اللحد أي مما يلي القبلة أي أمر بتقديمه (قوله في تعدد قبورهم) أي فإذا وجد ناقبوراً متعددة في القبلة الأفضل  
 في القبر أي ان القبر إذا كان واحداً أو متعدداً أو أرد ناقبوراً بهم فيقدم (٣٨)

(قوله وفي قبورهم) أي ادخالهم  
 اقبار الأفضل أي ادخاله في  
 قبره على غيره (قوله فغشي الخ) أي  
 الخنثى المشكل وأما الخنثى المتضح  
 فان اتضح ذكوره فهو من  
 الذكور فهو أمد كغيره ولا  
 محبوب وأما كغيره ولا محبوب  
 وفي كل ما عبد أو حرك كبير أو صغير  
 فمرتبه اثنتا عشرة مرتبة وان  
 اتضح أنوثته من الاناث وحينئذ  
 فهو أمد كبير أو صغير حر أو عبد  
 ويبقى النظر في شيء وهو الخنثى  
 المتضح كورته وهو ليس بخصي  
 ولا محبوب هل يقدم على الحر  
 الصغير الذي ليس بخصي ولا خنثى  
 ولا محبوب وعليه فيكون بين  
 الحر الكبير الذي ليس بخصي ولا  
 محبوب وبين الحر الصغير كذلك أو  
 يكون بعد الحر الصغير ويجري  
 هذا في باقي المراتب وكذلك يجري  
 مثله في المتضح أنوثته (قوله فان  
 تفاضوا) أي أصحاب صنف واحد  
 (قوله في العلم والفضل) أما العلم  
 فظاهر وأما الفضل فبأن يكون  
 عنده تقوى وقال في لـ قوله فعبد  
 رجل ابن رشد فان تفاضوا أيضاً

أو تعدد حافر ونحو ذلك وان كانوا أجنب وأما غيرهما فمكروه وان كانوا أجنب  
 القاسم من جعل شيء من التراب بينهم وقال أشهب يكنى الكفن (ص) وولى القبلة الأفضل  
 (ش) يعني أنا إذا جمعنا أمواتنا في لحد واحد فانه يلي القبلة الرجل ثم الصبي ثم المرأة لخبر أن النبي  
 عليه الصلاة والسلام كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في قبر واحد ثم يقول أيهم كان أكثر  
 أخذ القرآن فإذا أشير إلى أحدهم قدمه في اللحد ويجري مثل قول المؤلف وولى القبلة  
 الأفضل في تعدد قبورهم في محل واحد وفي اقبارهم فيقدم قبر الأفضل إلى القبلة ويقدم اقبار  
 الأفضل ولو مؤخر (ص) أو صلاة (ش) عطف على بقوله لا بقيد الضرورة يعني أنه يجوز جمع  
 الجنائز في صلاة واحدة بل هو أفضل من افراد كل جنازة بصلاة (ص) يلي الامام رجل فطفل  
 فعبد خصي فخنثى كذلك (ش) ذكر المؤلف اثنتي عشرة مرتبة فيللي الامام الاحرار الذكور  
 البالغون ثم احرار الذكور الصغار ثم العبيد البالغون ثم العبيد الصغار ثم الخصى الحر  
 البالغ ثم الحر الصغير ثم الخصى العبد الكبير ثم الخصى العبد الصغير ثم الخنثى الاحرار  
 البالغون ثم الخنثى الاحرار الصغار ثم الخنثى العبيد الكبار ثم الخنثى العبيد الصغار  
 ولم يذكر مراتب النساء الاربع للعلم بتأخرهن عن الجميع وهي حرة بالغة فصغيرة فأمة بالغة  
 فصغيرة وزاد ابن محرز بعد الخصى وقبل الخنثى أربعاً للمحبوبين فقال فمحبوب حر رجل فطفل  
 فعبد رجل فطفل وعلى هذا فالمراتب عشرون حر كبير ثم حر صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير  
 ثم خصي حر كبير ثم خصي حر صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم محبوب حر كبير ثم صغير ثم  
 عبد كبير ثم عبد صغير ثم خنثى حر كبير ثم حر صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم حرة كبيرة  
 ثم حرة صغيرة ثم أمة كبيرة ثم أمة صغيرة فقول المؤلف رجل حر أده فيه وفيما بعده  
 الجنس ابن رشد فان تفاضوا في العلم والفضل والسن قدم الى الامام أعلمهم ثم أفضلهم ثم أسنهم  
 فمعنى قوله كذلك حر بالغ ثم صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير في كل من الخصى والخنثى ثم ان هذا  
 الترتيب مستحب فان حصل تساوى من كل وجه أقرع الآن يتراضى الاولياء على أمر (ص) وفي  
 الصنف أيضاً الصنف (ش) أي ويجوز في الصنف أي الجنس الواحد رجال فقط أو نساء  
 فقط أحراراً أو أرقاء المختلف بالصفات من العلم والفضل والسن أن يجعل من الامام إلى القبلة  
 على ما تقدم يلي الامام الأفضل فالأفضل ويجوز فيه أيضاً الصنف من المشرق الى المغرب  
 ويقف الامام عند أفضلهم وعن عيونه الذي يليه في الفضل رجالا المفصول عند رأس الفاضل

في العلم والفضل والسن فعلى ما تقدم في الاحرار وقال بعد ذلك لا تقدم مرتبة لاحقة على سابقة  
 كعبد على حر أو نبي على ذكرو ولو فضلها في العلم والعبادة والسن اه والحاصل ان أصناف الرجال الاحرار يقدم العلم على الفضل ثم  
 الفضل على الاسن وكذا يقال في صنف الاطفال الاحرار يقدم العلم على الفضل ثم الفضل على الاسن وكذا يقال فيما بعده  
 ويقدم كل واحد على من بعده وان كان من بعده أفضل فيقدم الرجل على الصغير ولو كان أعلم وأفضل من الرجال ويقدم الحر الصغير  
 على العبد ولو كان العبد أعلم وأفضل وأسن وهكذا (قوله أي الجنس الخ) لاجابة لما قبل الصنف بالجنس بل يبقى الصنف  
 على حقيقته ويمكن أن يجاب بأنه إنما اوله اشارة الى ان الصنف والجنس في عرفهم بمعنى خلاف الاصطلاح المناطق الفرق بين  
 الصنف والجنس



(قوله فان كان رابع دون الثالث الخ) زاد في ذلك ومقتضى كلام المؤلف أي ابن الحاجب كابن شاس والخمى اختصاص المصنف بالجنس الواحد ومقتضى كلامه في البيان عدم الاختصاص ومقتضى كلامه اختصاص عين الامام بفضول واحد وباقي المفضولين عن اليسار بقوله فان كان رابع جعله عن يساره ومقتضى كلام ابن رشد عدم الاختصاص بل يفرقون فعن يمينه فعن يساره أبدأ والراجح طريقة البيان وأفاد عجم أنها جارية في المصنف الواحد وفي الاصناف ويمكن حمل المصنف على الاصناف خلاف ما أفاده الشارح بأن يقال وفي جنس المصنف المتقدم فيشمل المراتب المتقدمة كلها وهي العشرة فيقف الامام عند أفضلهم ويجعل عند رأسه رجلا مفضوله وهو الحر الصغير ثم مفضوله عند رجلى الفضل وهكذا الى آخر المراتب عند ابن رشد وابن عبد السلام واستظهره الشيخ أحمد الفيشي دون ما ذكره الشارح (قوله من أتبع) بفتح الهمزة وسكون التاء (قوله إيماناً) أي مصداقاً بالاجر الموعود واحتساباً أي أجره على الله لارياؤه أو غيره من مكافأة أو خوف (قوله فانه يرجع من الاجر بقيراطين) قال في ذلك وقت استحقاق الاول وقت الفراغ من الصلاة ووقت استحقاق الثاني بالفراغ من الدفن وتوابعه من صب الماء وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام حتى تدفن فان ظاهره يقتضى الفراغ من الدفن وتوابعه من صب الماء وغيره والقيراط مثل جبل أحد جبل بالمدينة وانما يخص التمثيل به لانه أكبر الجبال فانه بلغ الى الارض السابعة وان كنت تراه صغيراً لان كل عرق منه يشعب منه عروق تتصل بكل جبل من جبال الدنيا فالمعنى انه لو كان هذا الجبل من ذهب أو فضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط وهذا ما عليه الاكثر ويحتمل (٣٩) انه لو جعل هذا الجبل في كفة والقيراط في كفة

لساواه قال الجوزولى وانظر هل يحصل للمصلى على الجماعة دفعة واحدة من القيراط بعددهم قال الفقيه أبو عمران يحصل بكل ميت قيراط واحد ونحوه للشيخ سليمان في شرح اللمع اه (قوله من صلى الخ) ظاهره بقيد الاتباع ولذلك قال القسطلاني ومقتضى التقييد بقوله في رواية أحمد وغيرهما فشى معها من أهلها ان القيراط يختص بمن حضر من أول الامر الى انقضاء الصلاة لكن ظاهر حديث ابن زرار السابق حصوله أيضاً لمن صلى فقط لكن يكون قيراطه

ومن دونهما في الفضل عن شماله رأسه عند رجلى الفضل فان كان رابع دون هذه الثلاثة جعل عن يساره رأسه عند رجلى الثالث الخ وفي صحيح البخارى قال الرسول عليه السلام من أتبع جنازة إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها ويرفع من دفنها فانه يرجع من الاجر بقيراطين كل قيراط مثل أحد ومن صلى ثم يرجع قبل أن تدفن فانه يرجع بقيراط من الاجر وقال الشيخ أحمد ذرورق عن التادلى ظاهر كلام الشيخ صاحب الرسالة ان القيراط في الدفن يحصل وان لم يتبعها في الطريق وهو ظاهر قول المدونة وجاز أن يسبق ويتأخر ثم ان حضور الجنازة امار غيبة أو رهبة أو مكافأة فالاول فيه الاجر والاخر ان لا أجر فيه ما يدل له حديث البخارى المتقدم لكن ذكر الشيخ سليمان في شرح اللمع عن ابن العماد في شرحه على عمدة الاحكام انه لا يصدق في نقص الاجر من القيراط كون الانسان يتبع الجنازة لاجل آقاربها لان ذلك مأثور به فلا يدخله الرياء كما توهمه بعضهم وقد وجد في الحديث لابي نعيم عن ابن سيرين أنه سئل عن ذلك فقال ان فيه صلة الحى والميت فيكون ذلك أعظم أجراً (ص) وزيارة القبور بلاحد (ش) يعنى أنه يجوز بل يشهد بزيارة القبور بلاحد في المقدار من الايام كيوم في الاسبوع أو أكثر أو في قدر المسكت عندها أو في التبعين كيوم الجمعة أو فيما يدعى به

دون قيراط من شيع مثلاً وصلى ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة حيث قال أصغرهما مثل أحد ففيه دلالة على أن القيراط متفاوت أيضاً وفي مسلم أيضاً من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط فظاهر حصول القيراط وان لم يقع اتباع لكن يمكن حمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث البراء ضعيف اه قلت ويجرى مثل هذا البحث في قيراط الدفن من حيث ان الحديث يفيد ان حصوله مقيد بالاتباع والظاهر يجري فيه ما جرى في قيراط الصلاة واستظهر الحافظ ابن حجر حصول القيراط بمجرد الصلاة لان ما قبل من المشى وسبيلها (قوله ظاهر كلام الشيخ الخ) أي مخالف لظاهر الحديث (قوله امار غيبة) أي في الاجر وقوله أو رهبة أي خوفاً وقوله ويدل له الحديث المتقدم أي يدل على أنه لا ثواب في المكافأة والخوف لانه لم يكن محتسباً (قوله لاجل آقاربها) أي لاجل مكافأتهم أو لاجل خاطرهم أو لاجل خوف آقاربها وقوله لان ذلك مأثور به أي في نفس الامر ولا يضر كون الباعث مذكراً (قوله فلا يدخله الرياء) أي بواحد مما ذكره ظاهر العبارة ان فعل كل مأثور به لا يدخله الرياء ولا يظهر ذلك والى يمكن للرياء حمل أصلاً لان كل ما يقع فيه الرياء مأثور به ولو ندبنا (قوله لابي نعيم) بضم النون (قوله فيكون ذلك أعظم أجراً) حاصله اذا تبع الجنازة للمكافأة أو غيرها مما ذكر يكون ثوابه أعظم من ثواب من كان الباعث له قصد وجه الله تعالى وحده ولا يتحقق بعده (قوله أو في التبعين كيوم الجمعة) انظره مع ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من زار أبويه بكل جمعة غفر له وكتب باراً عن بعضهم ان الموتى يعملون برؤسهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وعن بعضهم عشية الخميس ويوم الجمعة ويوم السبت الى طلوع الشمس قال القرطبي ولذلك يستحب زيارة القبور وليسلة الجمعة ويومها وبكرة يوم السبت فيما ذكره العلماء لكن ذكر في البيان قد جاء ان الارواح بافئسة القبور وانها تطلع برؤسها وان أكثر



اطلاعه يوم الخميس والجمعة وليلة السبت (أقول) ويمكن الجواب عن الشارح بأنه عبر بالتعيين فاصل كلامه أن يوم الجمعة لا يتعين للزيارة فيه إلا أنه وان كان لا يتعين إلا أنه أفضل من غيره وفي القرطبي من حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للموات أعطى من الأجر بعدد الاموات (قوله أو في الجميع) هذا هو الأول (قوله الدفن ليلاً) إلا أنه أفضل نهاراً فيكون دفن الصديق ومن ذكره معه ليلاً لا مراً عرض وقوله أيضاً راجع لكل من الصلاة والدفن كما أفاده بعض الشراح صريحاً (قوله وكره حلق شعره) أي وختنسه وذلك لأنها كالجزء من الميت وليس جزأ حقيقة كما هو الحق وقوله وهو بدعة كأنه يشير إلى تأكد تلك الكراهة (قوله مما يجوز حلقه الخ) احتراز بذلك عن اللحية والشارب فإنه يحرم حلقهما في حالة الحياة (قوله بقصد أن يكون على هذه الحالة ميتاً) في شرح عب وغيره وينبغي فهمه معاً على مسألة المصنف وانظر إذا لم يكن قصده شيئاً واطاهر أنه مثل ما إذا قصد أن يكون (ع) على هذه الحالة ميتاً لا طلاق المصنف (قوله جمع بينهما) أي ليفيد أنه مكروه

وبدعة قال عجب لكن الغرض انما يتعلق هنا ببيان حكمه لا ببيان بدعته (قوله لانه بفعل المكروه) أي في حق غيره وأما بالنسبة له فليس بمكروه بل اما واجب أو مندوب (قوله لانه جزء منه) لا يخفى انه ليس جزأ حقيقة كما لا يد والرجل فلا يعطى حكمهما فاطاهر كلام اللقاني (قوله وينهى أن تنسكا فروجه) أي على وجه الكراهة (قوله وبثرات) قال في لُب والبثرة بفتح الباء وسكون الراء وبفتحهما أيضاً خراج صغير اه (قوله وهو مكروه) أي خروج ما فيه اهـ هذا ظاهره إلا أن الماردي في الإخراج أي وإذا كان الإخراج مكروهاً يكون الاتسكاً مكروهاً وفيه أن الإخراج نفس الاتسك (قوله ما سال) أي غيرك كما هو الموافق لهرام من قوله ويؤخذ عفوها أي ما سال منها مما هو معفو عنه اهـ وقد اعترضه بعض أشياخ عجب بأنه

أو في الجميع وبق من الجائزات على المؤلف الصلاة والدفن ليلاً كما قاله مطرف عن ابن شهاب وابن أبي حازم وقد دفن الصديق وفاطمة وعائشة ليلاً وبق عليه تقييل الميت وهو جائز وقد فعله أبو بكر بالنبي والنبي عليه السلام بعثمان بن مطعم قاله ابن حبيب (ص) وكره حلق شعره وقلم ظفره وهو بدعة وضم معه ان فعل ولا تنسكا فروجه ويؤخذ عفوها (ش) هذا امر وع منه في مكروهاً هذا الباب بعد أن فرغ من جائزاته والمعنى أنه يكره حلق شعر الميت كراهة ونحوه مما يجوز حلقه في الحياة وتقليم أظفاره وتقي وسخها ولا يفعله هو وقبل موته بقصد أن يكون على هذه الحالة ميتاً وأما ان كان قصد راحة نفسه فلا يكره ولما لم يلزم من كراهة شيء بدعته ولا من بدعته كراهته جمع بينهما لانه عليه السلام يفعل المكروه للتشريع وإذا وقع فعل أو سقط بنفسه أو خرج في مشط بشرج لحيته أو رأسه ضم معه وجوباً لانه جزء منه وقال ق الضم على سبيل الاستحياء لان هذه الأجزاء لا يجب مواراتها وأيضاً لو كان الضم واجباً حرمت أزالها والمؤلف حكم بالكراهة وينهى أن تنسكا فروجه كدما مل وبثرات لانه سبب لخروج ما فيه وهو مكروه ولكن يؤخذ عفوها أي يزال منها ما سال من الدم والقيح مما يسهل أزالته وانما كان يزال عفوها وان عني عنه للحق قصد للنظافة وظاهره أنه يؤخذ عفوها ولو كان قبحاً دون درهم فهو مخالف للحق وقد اعترض على قول بعض الشراح لانه من النظافة وإزالة النجاسة بأنه يفيد أن المراد بقوله ويؤخذ عفوها أنه يغسل وهو خلاف ظاهر كلامهم (ص) وقراءة عند موته (ش) يعني أنه يكره أن يقرأ بسورة يس أو غيرها عند المحتضر إذا فعل ذلك استئماناً والأفلاو كذلك يكره أن يطاف في الدار بالبخور وهو المراد بقوله (كتجوير الدار) وأما عند خروج روحه وغسله فستحب كتجوير ثيابه وانما كره أن يطاف في الدار بالبخور لان فاعله يفعله بقصد زوال رائحة الموت غالباً ويفهم منه أنه لو قصد بفعله إزالة القبايح كرهه من الرائحة لم يكن مكروهاً وأشار بقوله (وبعدده وعلى قبره) إلى أن القراءة ليست أيضاً مشروعة بعد الموت ولا عند القبر لانه ليس من عمل السلف (ص) وصياح خلفها وقول استغفر والها

يقضي أن ما سال منها ينك، ليس حكمه كذلك مع انه كذلك أي وحينئذ فلا فرق سواء كان ينك وانصراف

أم لا وقوله مما يسهل أزالته مأخوذ من لفظ العفوخذ العفو أي ما يسهل على الناس من أموالهم والحاصل ان المعنى ان ما سال سواء كان ينك أم لا وكانت تسهل أزالته فانه يزال وانما لم يصمر لان الغسل انما يتبعاق بالظاهر كالجنب وانما عصر بطنه خشية خروج شيء منها في الأكفان وإذا أخذ عفو القروح لم يبق مادة بسرعة لضيق مجاري الدم بذهاب الحياة وظاهره ان أخذ العفو واجب والظاهر أنه يجري فيه ما جرى في إزالة النجاسة (قوله فهو مخالف للحق) أي فيكون زوال دون درهم واجباً على القول بأن إزالة النجاسة واجبة (قوله إذا فعل ذلك استئماناً) أي على ان قراءة سورة يس سنة عند الموت وقوله والأفلا أي وان لم يقصد أنها سنة بل قصد مجرد حصول البركة أو لا قصد له فلا كراهة بل ربما كان مندوباً عند قصد حصول البركة (قوله لان فاعله يقصد الخ) مفاد التعليق أنه يكره ولو لم يكن قصده شيئاً وهو كذلك (قوله رائحة الموت) أي بحسب ما يتخيل والا فالموت عرض لرائحة له إلا أن يقال رائحة الكبش على ما تقدم (قوله لانه ليس من عمل السلف) أي فهو مكروه وظاهره سواء فعله استئماناً أم لا فهو مخالف للقراءة عند موته وعبارة تت



هذه الامور مغيبة عنا وليس  
الخلاف في حكم شرعي انما هو في  
أمر هل يقع كذلك وكذا التهليل  
الذي عادة الناس يعملونه اليوم  
ويعتمد في ذلك على فضل الله تعالى  
اه أي الذي هو لا اله الا الله السبعين  
ألفا المعروفه قال في المدخل من  
أراد وصول ثواب انقراءه بلا نزاع  
فليجعل ذلك دعاء بأن يقول اللهم  
صل ثواب ذلك اه (قوله خلف  
الجنائزة) لا مفهوم له ولعله اغاذا كره  
لكون العادة جارية بذلك (قوله  
أي من غير قول قبيح الخ) لا يخفى  
انه مناف لمفهوم قوله سابقا وبكاء  
عند موته بالرفع صوت وقول قبيح  
وأجاب بعض الشراح اما بناء على  
ان ماها من الرجال وما تقدم من

وانصراف عنها بالصلاة أو بلاذن ان لم يطولوا (ش) يريد أنه يكره الصياح خلف الجنائزة  
أى من غير قول قبجج والاحرم وقول القائل استغفروا لها الخالفته فجعل السلف ومما يكره أيضا  
الانصراف عن الجنائزة بالصلاة عليها لانه مؤد للطنن في الميت أو بلاذن من أهلها بعد  
الصلاة عليها حتى تدفن لان لهم حق في حضوره ليدع علميتهم ويكثر عددهم ولان فيه ابطال  
العبادة وهى حضور دفنها الا أن يطول ذلك فينصرف قبل الاذن وأما الانصراف قبل  
الصلاة عليها فمكروه ولو باذن أهلها ولو لحاجة لما فيه من الطعن على الميت فقوله أو بلاذن  
أى بعد الصلاة وقوله ان لم يطولوا راجع للشأن فقط وأما الاول فيكره لهم الانصراف قبل  
حصوله ولو طولوا (ص) وجملا بالوضوء (ش) يعنى أنه يكره لمن على غير وضوء أن يحمل  
الجنائزة لينصرف اذا بلغت المصلى لانه مؤد للانصراف عنها بالصلاة لانه ليس من عمل الناس  
ومحل الكراهة ما لم يعلم أن موضع الجنائزة ما يتوضأ به والام يكره له جملا بالوضوء (ص)  
وادخاله بمسجد والصلاة عليه فيه (ش) يعنى أنه يكره ادخال الجنائزة المسجد والصلاة عليه  
فيه ولو كان الميت خارج المسجد الا أن يضيق خارجه بأهله فلا بأس أن يصلى عليه من بالمسجد  
بصلاة الامام فقوله فيه ظرف لغو متعلق بالصلاة أى ولو كان الميت خارجه لانه وسيلة  
لادخاله المسجد لاحال من الهاء في عليه (ص) ونكرارها (ش) يريد أن اعادة الصلاة على  
الميت مكروهه اذا صلى عليه أولا جماعة والاستحب اعادتها جماعة اتفاقا لان الجماعة فيها  
مستحبة يستحب تداركها ما لم تفت بالدفن كما قاله ابن رشد (ص) وتغسل جنب (ش) هو من  
باب اضافة المصدر الى الفاعل أى يكره لمن يكون جنبا أن يغسل ميتا لانه عكس طهره

(٦ - خرشي ثانی) النساء أو ان ما تقدم فی الصیاح مع البکاء وهذا فی صیاح لیس معه بکا (قوله الا أن یطول ذلك) ویكون ذلك عذرا فی ترک العبادة التي هی الحضور للدفن (قوله ولولو حاجة) ویذبحی ما لم یترب علی ترکها ضرر رأسه من خوف الطعن (قوله من الطعن) أي مظنة ذلك (قوله ان یحمل الجنائزة الخ) لا مفعول لهم بل والذهب معها كذلك للتعلیل المذکور (قوله وادخله بمسجد) ولولو غیر صلاة خوف انفجاره أو لحصول نجاسة منه ولو علی القول بطهارته وما ورد من انه صلی الله علیه وسلم صلی علی سهیل بالتصغیر كما ضبطه شارح الموطأ ابن بیضاء فی المسجد فلم یتخبه العمل (قوله بأهله الخ) أهل الخارج (قوله اذا صلی علیها أولا جماعة) أي فیکرمه تکرارها جماعة واذا افهذه ثلاثة (قوله والاستحب اعادة الجماعة) أي والابأن صلی علیها فاذا أو فاذا اذا استحب اعادة فها تان صورتان لا فذولا فاذا فاهسی أربعة فالجملة تسعة وانما کره تکرارها لانها فرض کفاية فاذا قام بها البعض سقط عن الباقین فیکانت الصلاة ثانیاً کانتفل وهو لا یتنفل علیه ولان المیت اذا غسل لا یعاد غسله فیکذا الصلاة ابن رشد اعلم انه اذا صلی علی الجنائزة واحد فقط فانه یصلی علیها باتفاق أي جماعة واختلاف هل ذلك علی طریق الوجوب ما لم تفت الصلاة علیه وهو قول ابن رشد القائل باشتراط الجماعة فیها أو علی طریق الاستحباب وهو قول اللخمی القائل باستحباب الجماعة فیها فاذا علمت ذلك فقول الشارح كما قاله ابن رشد المناسب أن یقول كما قاله اللخمی فقدر



(قوله ولذا لا يكره تغسيل الحائض الخ) وانظر هذا مع ما تقدم من قوله وتجنب حائض وتجنب له وقد يقال مفاد ما هنا ان تغسيل الحائض غير مكروه وهذا لا ينافي أنه خلاف الاولى فيوافق ما تقدم الا انه يقال ان ما تقدم في حالة النزح فلا يرد ما ذكر (قوله يغسل السقط) أي التغسيل الشرعي فلا ينافي ما يأتي من أن (٤٣) السقط يغسل دمه ويلف في خرقة ويواري ثم ان في سين السقط ثلاث لغات مشهورات ذكره في ك (قوله كانت كالجنب)

و ينبغي تقييد الكراهة بعدم خشية تغير الميت فان خشية يتساعلها ما بغسلها ما غسله قبل حيث لم يوجد غيرهما (قوله أو مظهر كبيرة) وكذا اذا اشترى بها ولم يظهرها (قوله تردد لابي عمران والخمي الخ) فاللخمي يقول بعدم الصلاة وهو الاظهر وأبو عمران يقول بها ومن مشمولات التردد ما اذا مات بالجنب للقتل المذكور خلافا للعب فقد جعله محل نظر تأمل (قوله بحري) أي وخزولو ببعض الاكفان (قوله ونجس) ولم يحرم لانه آيل للنجاسة ويقدم الحرير على النجس عند اجتماعهما (قوله لا تقطاع التكليف عنه) بالموت هذا التعليل لا يظهر لان الحكم منوط بالحي لا بالميت اذ الكراهة في حق من كفسه وهو مكلف (قوله وقرنه بكاف التشبيه الخ) فيه ان كاف التشبيه لا تدخل شيئا ويجب بأنه تغسل لمخدوف والتقدير وشئ كآخضر (قوله حسنت المبالغة) حاصله أنه اعترض بأن المبالغة لا تحسن لان المعنى هذا اذا كان الاجتماع للبيكاء جهرا بل ولو سرامع انه خلاف ما يدل عليه خبر لعن الله الصالقة وهي الرافعة لصوتها بالبيكاء هذا ما أفاده الشيخ سالم وحاصل الجواب أن عدم الحسن حيث علقت الكراهة بالاجتماع كما هو ظاهر المصنف وأما اذا علقت بالارادة فتحسن (وأقول) فيه شئ لانه ولو جعلت

ولذا لا يكره تغسيل الحائض لانها لا تملك طهرها كما يأتي (ص) كسقط وتجنبه وتسميته وصلاة عليه ودفنه بدار وليس عيبا بخلاف الكبير (ش) هذا مصدر مضاف الى مفعوله وهو تشبيه في الكراهة والمعنى أنه يكره أن يغسل السقط والمراد به من لم يستهل صارخا أعم من أن يكون ولد قبل تمام الحمل أو بعده أو يحنط أو يسمى أو يدفن في الدار لانه لا يؤمن عليه أن ينش مع انتقال الاملاك لكن ليس بعيب اذا وجد قبره في الدار المبيعة لانه ليس له حرمة الموتى وأما دفن الكبير والمراد به من استهل صارخا فلا يكره ووجود قبره في الدار المبيعة عيب يوجب للمشتري الرد واعتراض بأنه يسير وهو لا يوجب الرد واجب بأن ذلك العيب لم يمكن ازالته صار ضرورة كثيرة (ص) لا حائض (ش) بالجر عطف على جنب أي لا يكره أن تغسل الميت لعدم قدرتها على رفع ما عنها ولذا لو انقطع عنها كانت كالجنب (ص) وصلاة فاضل على بدعي أو مظهر كبيرة (ش) صلاة بالرفع عطف على المكروهات أي وكراهة صلاة فاضل من امام أو غيره كعالم وصالح على بدعي كحروري ونحوه أو مظهر كبيرة من زنا ونحوه رد عالمن هو بمثابتهم ما لم يخف ضيعتهم (ص) والامام على من حده القتل بقود أو حد (ش) يريد أنه يكره للامام أن يصلي على من حده القتل كالزاني المحصن والمحارب وتارك الصلاة أو بقود قتل مكافئ واحترز عن ليس حده القتل كالغاذي والزاني البكر ونحوهما اذا مات أحد منهم بسبب الحد فان الامام يصلي عليه قاله في المدونة ولا مفهوم للامام وكذا أهل الفضل وهذا النهي نهى كراهة وعلات بالردع والزجر لا مثاله وانما خص المؤلف الامام بالذكور ليعود الضمير عليه من قوله (وان تولاه الناس دونه) أي وان تولي القتل الناس دون الامام أي دون اذنه لانه نص في المدونة على أن المحارب اذا قتلته الناس دون الامام أنه لا يصلي عليه أي الامام (ص) وان مات قبله فتردد (ش) يعني ان من وجب عليه القتل فقات قبل اقامة الحد أو القصاص عليه فهل للامام أن يصلي عليه أو ليس له ولا لأهل الفضل الصلاة عليه ردعا لغيره تردد لابي عمران واللخمي (ص) وتكفين بحري ونجس وكأخضر ومعضفرا مكن غديره (ش) يعني أنه يكره التكفين بما ذكر حيث أمكن غديره والا فلا كراهة وكراهة الحرير ولو محضا للرجل لا تقطاع التكليف عنه وانما لم يبح للمرأة لظهور قصد الفخر والعظمة وانما قرن الاخضر بكاف التشبيه ليعم ما عدا الابيض من الالوان ويستثنى من العموم ما تقدم النص على جوازه وهو المزعف والمورس لانه من ناحية الطيب بخلاف المعصفر من ناحية الزينة وقوله أمكن غيره راجع للجميع أي أمكن غير ما ذكر (ص) وزيادة رجل على خمس (ش) يعني أنه يكره للرجل الزيادة على خمسة أثواب وهي العمامة والمنزرو القميص ويلف في ثوبين وصرح بالكراهة في الطراز وبهذا يسقط قول ابن غازي لم أر من صرح بكراهته وكذلك يكره الزيادة على السبع للمرأة لان سندا قال في الطراز والمرأة كالرجل (ص) واجتماع نساء لبيكاء وان سرا (ش) يعني أن ارادة الاجتماع للبيكاء مكروهة للنساء وان سراو بالغ على ذلك لئلا يتوهم جواز ارادة ما ذكر بقميد السر وحيث علقت الكراهة بالارادة حسنت المبالغة وفهم منه انهم لو أوردوا الاجتماع للبيكاء فعرض لهن ما يوجب فلاكراهة وهو كذلك والبيكاء بمدود العويل والصراخ ومقصود ارسال الدموع من غير صوت فان قيل اذا كان البيكاء مقصورا بالمد مع كان قوله

الكراهة متعلقة بالارادة الاعتراض يتوجه لان ارادة الشئ تعطي حكم ذلك الشئ فاذن لا فرق بين أن تكون وان

المبالغة في اجتماع أو ارادته فالمناسب جعلها للحال (قوله فان قيل) هذا لا يأتي الا اذا جعلت الواو للحال لا للمبالغة كما هو سبأفه



ولا يخفى أنها إذا جعلت للمباغة يكون قوله وبكبالقصر يستعمل في مطلق البكمان استعمال المقيد في المطلق (قوله بما فوق الحاجة) أي بحيث يكون مظنة المباهة أو عظم المصيبة فإن كانت زيادة ليست كذلك فلا كراهة (قوله وكذا يكره فرش النعش بحريز) ولو لمرة (قوله ان الستر لا يكره) أي إلا أن يكون أحمر ملوناً ولا كره ولو لامرأة قاله ابن حبيب (قوله بثوب ساج) الإضافة لليسان أو بدل والساج قال في المختار الساج طيلسان أخضر والظاهر أن المراد هنا مطلق طيلسان سواء كان أحمر أو أخضر أو نحو ذلك وظاهره ولو حرير فهو محترق فرش (قوله فكراهة ثانية للسرف) فيه نظر بل كراهة واحدة قرر شيخنا ويدل عليه شارح عبارة الموطأ (قوله فذلك جائز باجماع) أي الاستسكان من الصلاة عليه بل هذا (٣٤) التعليق يقتضي ندبه لأن وسيلة المطلوب مطلوبه

(قوله هذا) أي الموت أو الحالة القائمة به هذا وهي الموت (قوله ما وعدنا الله ورسوله) جعله وعداً لأنه خير باعتبار ما يترتب من نعم الآخرة (قوله وصدق الله ورسوله) أي في وعده لأنه قد تحقق (قوله إيماناً) أي تصديقاً بوعدك بالموت أو بما هو أعم وقوله وتسليماً أي وانقياداً للحكم بالموت أولاً حكماً كلياً بأن نقبلها بغاية الرضا ولا نتكدر بشئ منها (قوله من يوم قالها إلى يوم القيامة) أي يكتب لكل يوم عشر حسنات من يوم قالها إلى يوم القيامة أو أن الكتابة الآن وكل يوم من الأيام الآتية ظرف للإعطاء لا للكتابة وقوله إلى يوم القيامة يجوز أن يكون للتحديد ويجوز أن يكون كناية عن عدم الانقطاع ولو في يوم القيامة (قوله صادق بصور ثلاث الخ) قال ابن رشد كان القيام مأثوراً به في المواضع الثلاثة ثم نسخ (قوله وأما القيام عليها حتى تدفن) أي يكون قائماً معاً ينما يفعل بالميت من وضعه في قبره وسدلين وهذا فيه اعتناء بالميت ولذا قال على القول المذكور وقوله

وان سراج غير مفيد قلت فائدة التوكيد لدفع أن يراد به الصراح مجازاً (ص) وتكبير نعش وفرشه بحريز واتباعه بنار ونداء به بمسجد أو بابه لا يكتفى بصوت خفي (ش) يعني أنه يكره اعظام النعش بما فوق الحاجة وكذلك يكره فرش النعش بحريز ومفهوم فرش ان الستر لا يكره قال ابن حبيب ولا بأس أن يستر الكفن بثوب ساج ونحوه وينزع عند الحاجة وكذلك يكره اتباع الميت بنار للتفائل ولأنه من فعل النصراري وان كان فيه ما يطيّب فكراهة ثانية للسرف وكذلك يكره أن ينادى بالميت في المسجد أو على بابه أو ما لا إعلام به من غير نداء، فذلك جائز باجماع وهذا معنى قوله لا يكتفى بصوت خفي وحلق بكسر الحاء ففتح اللام جمع حلقه بفتح فسكون وقيل الجمع بفتحين وقيل بفتحين فيهما وعلى هذا فهو من أسماء الاجناس المفرق بين مفرداها وجمعها بالتاء فائدة أخرى من رأى جنازة فكبر ثلاثاً وقال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً كتب الله له عشر حسنات من يوم قالها إلى يوم القيامة (ص) وقيام لها (ش) أي يكره القيام للجنازة وهذا صادق بثلاث صور أحداها أنه يكره للجالس عز به جنازة أن يقوم لها الثانية أنه يكره لمن يتبعها أن يستقر قائماً حتى توضع الثالثة أنه يكره لمن سبقها للمقبرة أن يقوم إذا رآها حتى توضع وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به والقول بشنخه غير صحيح وفعله على رضى الله عنه وقال قليل لا خينا قيامنا على قبره وأما القيام للحى فقد أطال القرافي فيه في فروقه وحاصله أنه يحرم لمن يحبه ويحب به ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه ويجوز لمن لا يحبه ولا يحب به ويستحب للعالم والصالح والوالدين ومن نزل به هم فيعزى أو سرور فيهن أو للقادم من السفر وهذا كله ما لم يترتب على تركه فتنة والافحيج (ص) وتطيب بين قبري أو تبليغ به (ش) أي وكره تطيبين قبر بأن يلبس بالطيبين وكذا تبليغ به بالجهر وهو معنى التخصيص (ص) وبناء عليه أو تحويراً وبهى به حرم وجاز للتمييز كحجر أو خشبة بلا نقش (ش) يعني أنه يكره البناء على القبور بنفسها والتحوير لموضعها بالبناء حولها وهذا إذا عريت هذه الأمور عن قصد المباهة ولم يبلغ إلى حد يأوى إليه أهل الفساد فان قصد بما ذكر من التطيبين فما بعده المباهة أو رفع إلى ما يأوى إليه أهل الفساد حرم ولا تنفذ الوصية به قاله ابن عبد الحكم فيمن أوصى أن يبنى على قبره بيت ابن بشير وظاهر هذا التحريم والألو كان مكروهاً لانتفاء الوصية أي كما تنفذ وصيته بضرب خباء على قبره وضربه على قبر المرأة أجوز منه على قبر الرجل لما يستتر منها عند أقبارها وقد ضرب به عمر على قبر

قليل خبر مقدم أي شيء قابل بفعل لا جمل أخينا وقوله قياماً مبتدأ مؤخر (قوله ويحب به) قال في المصباح وأحب زيد بنفسه بالبناء للمفعول إذا ترفع وتكبر اه فعلى هذا يقر بالبناء للمفعول بمعنى البناء للفاعل أي يتكبر به وأما إذا كان يحبه ولا يحب به فيكره ويلزم من كونه يحب أن يكون يحبه (قوله ولا يحب به) أي ولا يتأذى منه (قوله ويستحب للعالم الخ) أي عند الخلو عن المانع الموجب للنهي عن القيام (قوله ولمن نزل به هم الخ) أي كان قدم عليك من قام به الهم أو السرور فيسندب أن تقوم له لتعزيه أو تهنيه وسئل مالك عن قيام المرأة لزوجها فقال لا تفعله قيل هي من أقوم الناس طريقة في أمرها قال تؤدي حقه في غير هذا ولا أحبه اه (قوله ما لم يترتب على تركه الخ) أي بأن غلب على ظنه حصول فتنة أن لم يقم له ولو كان المقوم له يحب به (قوله أجوز منه) لا يخفى أن تلك الاجوزية ترجع للندبة ويدل عليه التعليق المذكور



(قوله زينب بنت جحش) أم المؤمنين التي زوجها الله لرسوله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا تخ (قوله فأجيز وكره) ولذلك كتب بعض شيوخنا قال فرع في ضرب الخباء والقبعة على القبر قولان فيجعل بالوصية بذلك بخلاف الوصية بالصوم والصلاة اه زاد في ك على ما ذكره هنا فقال ومن كرهه أبو هريرة وأبو سعيد وابن المسيب وضر به محمد بن الحنفية على قبر ابن عباس وقام عليه ثلاثة أيام ابن حبيب لا بأس بالبقاء عليه اليوم واليومين ويأت فيه اذا خيف من بنش أو غيره ابن عتاب وتنفيذ الوصية كوصية القراءة على القبور واجارة الحج اه (قوله وهو الذي يفهم من كلام الخ) أي وشأن الذي للتمييز أن يكون يسيرا ثم نقول ذكر الخطاب ما حصله ان البناء حول القبر أي أو عليه اما في أرض مملوكة للباي أو لغيره وأذن في البناء فيها أو مباحة أو موقوفة للدفن مصر جاو قفيته اه أو مرسدة له من غير تصريح بوقفيته أو حكم الثلاثة الاول سوا وهو حرمة كثير البناء فيها كالقبعة والمدرسة والبيت بقصد المباحة اتفاقا وبغير قصد ها كما هو ظاهر كلام اللخمي والجواز لابن القصار والكراهة لصاحب المدخل وظاهر كلام المازري وابن رشد لقتوا بانها لا تهدم (٤٤) ويجوز اليسير للتمييز اتفاقا كالحائط الصغير وحكم الاخيرين حرمة البناء الكثير

كالبيت والمدرسة والحائط الكبير فيهما اتفاقا وان لم يقصد المباحة وجواز اليسير للتمييز كما ذكره عياض ولكن في المحبة اه بتنبية مج مابني في مقابر المسلمين ووقف فان وقفه باطل وأنقاضه باقية على ملك ربها ان كان حيا أو كان له ورثة ويؤمر بنقلها عن مقابر المسلمين وان لم يكن وارث فيستأجر القاضي على نقلها منها ثم يصرف الباقي في مصارف بيت المال (قوله ومفهوم بالانقش الكراهة) أي ان الكراهة مع النقش أي وان بوهي به حر (قوله بذكر أضافها) أراد بالاضد مطلق المنافي (قوله شهيد معتك) قال الشيخ سالم مراده المقتول بسبب ما هو مظنة عراك بدليل قوله ولو لم يقتل لكن لو قال معتك العدو كما قال ابن الحاجب ولا يصلي على شهيد قتال العدو ويخرج معتك اللصوص والبعاة وفتنة المسلمين والدفع عن الحرم والمال والاهل لكان أحسن ويكون مراده مظنة العراك لا حصوله بالفعل ليشمل من قتله متوجهة العدو في منزله من غير ملاقة ولا عراك وهو قول ابن وهب ونص المدونة مقابلة ما لابن القاسم من انه يغسل ولا يصلي عليه ثم ان ظاهر بعض الشراح جزم بالتحریم (قوله وهو قول ابن وهب ونص المدونة) مقابلة ما لابن القاسم من انه يغسل ولا يصلي عليه ثم ان ظاهر الشارح ان الخلاف جار في كل الصور المذكورة وليس بظاهر وبعد كتبى هذا رأيت الخطاب أفاد ان الخلاف فيما اذا قتل العدو المسلمين في منازل المسلمين من غير عراك ولا مقاتلة وكلام بهرام بن عبد صريحان ان الخلاف فيما اذا قتل العدو شخصا ناعما (قوله واليه أشار بقوله على الاحسن) ظاهره رجوع قوله على الاحسن للاخيرة التي هي قوله وان أجنب والذي يفهمه كلام ابن ناجي ان قوله على الاحسن راجع لقوله ولو بيلد الاسلام وما بعدها واعلم ان ظاهر كلام سندان الحائض كاجنب وأما ما عليه من نجاسة وروث فيزال بخلاف دمه خاصة لانه شهيد على خصمه وينزع ما عليه من جلد الميتة والخنزير اجاعا فائدة بمغالمة يصل على الشهيد لانه مغفور له أول كماله واعتراض بالانبياء فانهم كذلك وقد غسلوا وصلى عليهم وأجيب بان المزية لا تقتضي الافضلية اه وقال في ك وجد عندي

زينب بنت جحش وأما ضر به على قبر الرجل فأجيز وكره خوف الرياء والسعة فان قصد بالبناء والتحوير التمييز جاز وظاهره سواء كانت الارض مملوكة أو مباحة أو مسجلة للدفن وهو الذي يفهم من كلام اللخمي وغيره وكما جاز البناء والتحوير للتمييز وأولى التطيين والتبييض يجوز وضع حجر أو خشبة أو عود على القبر ليعرف به اذ لم ينقش في ذلك اسم أو تاريخ موت والا كره فقوله وجاز أي البناء ويحتمل التحوير وأفراد الضمير لان العطف بأو وغيرهما من التطيين والتبييض أخرى وقوله كجرح تشبيهه في الجواز ومفهوم بالانقش الكراهة وظاهره ولو قرأوا وينبغي الحرمة لانه يؤدى الى امتنانه ولما قدم الكلام على غسل الميت والصلاة عليه وكانا متلازمين كما ذكرنا كما مطلوب بين لكل مسلم حاضر تقدم له استقراء حياة غير شهيد ولا فقد أكثره شرع في الكلام على أضاف تلك الاوصاف استغناء بذكر أضافها عنها ونفى أحد المتلازمين وهو الغسل عن نفي الآخر وهو الصلاة وأطلق النفي من غير بيان لعين الحكم فقال (ص) ولا يغسل شهيد معتك فقط (ش) يعني أن شهيد المعتك بسبب الكفار سواء قاتل لاعلاء كلمة الله أو للغميمة لا يغسل ولا يصلى عليه قال بعض ينسب تحريما ولم أفق عليه وسواء غزا المسلمون العدو أو غزاهم وسواء المقتول في بلدنا أو في بلدته أو بينهما واليه أشار بقوله (ولو بيلد الاسلام) على المشهور ومقابلته يغسل ولا يصلى عليه لان درجته انحطت عن درجة الشهيد الذي دخل بلاد العدو وسواء قاتل العدو أو لم يقاتل بأن كان غافلا أو ناعما أو قتله مسلم نظنه كافرا أو داسته الخيل أو رجع سيفه عليه أو سقط عن دابته أو حمل على العدو فتردى في بئر أو سقط من شاطئ واليه أشار بقوله (أولم يقال) وهو قول ابن وهب ونص المدونة وأشار بقوله (وان أجنب) الى ما في النوادر عن أشهب من أن الشهيد اذا قتل في المعتك وهو جنب فانه لا يغسل ولا يصلى عليه وقاله ابن الماجشون وقال سحنون يغسل ويصلى عليه والاقل هو الاقرب واليه أشار بقوله (على الاحسن) ولان غسل الجنابة عبادة

والدفع عن الحرم والمال والاهل لكان أحسن ويكون مراده مظنة العراك لا حصوله بالفعل ليشمل من قتله متوجهة العدو في منزله من غير ملاقة ولا عراك وهو قول ابن وهب وأصبغ وسحنون وسواء كانوا رجالا أو نساء أو صبيانا (قوله ولم أفق عليه) بعض الشراح جزم بالتحریم (قوله وهو قول ابن وهب ونص المدونة) مقابلة ما لابن القاسم من انه يغسل ولا يصلي عليه ثم ان ظاهر الشارح ان الخلاف جار في كل الصور المذكورة وليس بظاهر وبعد كتبى هذا رأيت الخطاب أفاد ان الخلاف فيما اذا قتل العدو المسلمين في منازل المسلمين من غير عراك ولا مقاتلة وكلام بهرام بن عبد صريحان ان الخلاف فيما اذا قتل العدو شخصا ناعما (قوله واليه أشار بقوله على الاحسن) ظاهره رجوع قوله على الاحسن للاخيرة التي هي قوله وان أجنب والذي يفهمه كلام ابن ناجي ان قوله على الاحسن راجع لقوله ولو بيلد الاسلام وما بعدها واعلم ان ظاهر كلام سندان الحائض كاجنب وأما ما عليه من نجاسة وروث فيزال بخلاف دمه خاصة لانه شهيد على خصمه وينزع ما عليه من جلد الميتة والخنزير اجاعا فائدة بمغالمة يصل على الشهيد لانه مغفور له أول كماله واعتراض بالانبياء فانهم كذلك وقد غسلوا وصلى عليهم وأجيب بان المزية لا تقتضي الافضلية اه وقال في ك وجد عندي



مأنصه فرع نقل الشيخ نور الدين الزياي أن السؤال عام في كل مكلف ولو شهيداً أو شهيداً الحرب ويحمل ما ورد من عدم سؤال الشهيد ونحوه على عدم القنعة في القبر خلافاً للسيوطي (قوله ولو أنفذت مقاتله) المذهب أن من نفذ المقاتل لا يغسل رفع مغموراً أم لا وكذا غير من نفذها وهو مغمور اهـ (قوله الذي لم يأكل ولم يشرب) أي إلا ما كان من غمرة الموت ولم يأكل ولم يشرب فليس قوله الذي لم يأكل الخ تفسيراً فإنه لا يصبح تأمل (قوله يعني أن الشهيد ليس لولييه نزع ثيابه) أي ثيابه المباحة وغير المباحة تجري على قوله وتكفين بحريز (قوله ولا يزيد عليها) أي تمنع الزيادة وهذا أحد قولين أشار لهما الشيخ سالم بقوله وهل تمنع الزيادة أو لا بأس بها قولان حكاهما صاحب الطراز قال والأول أحق بالاتباع اهـ كلام الشيخ سالم واقتصار (٤٥) شارحنا على ما اقتصر عليه يفيد أنه الراجح (قوله كما أنه يكفن إذا وجد عرياناً)

ولذلك قال في كـ ولو عراه العدو وجب ستره بثوب ولا يجزى فيه الخلاف المتقدم في الكفن (قوله الباء للمصاحبة) أي دفن بثيابه محبوبة بخف ومن جعله كتبت بدلا من ثيابه يرد عليه أن دفن بها واجب وبخف ومأمعه مستحب أي دفن بثيابه وجوباً والباء في بثيابه بمعنى في وظاهر كلامهم أن المعتبر أن يسترجع جسد فلا يجزى فيه قوله وهل الواجب الخ (قوله الشاشية) أي الظربوش (قوله وليست هي البيضاء) أي التي هي الخود لأنها سلاح (قوله وخاتم) ولا بد في الخاتم من كونه على الوجه الشرعي والاتزاع ومفهومه أن الذهب لا يدفن معه ولا غيره أي كالنحاس والرصاص كافي شرح شب (قوله ولادون الجلل) قال في كـ والهي على سبيل الكراهة اهـ ولا يصح عطفه على شهيد لأن دون لا تصرف فيجعل المعطوف الموصول المحذوف أي ولا مادون الجلل لكن رأيت في بعض مقدمات ابن هشام أنها تصرف قليلاً

متوجهة على الأحياء عند القيام للصلاة وقد ارتفعت بالموت (ص) لأن رفع حيا (ش) يعني أن من رفع حياً من المعتكف ثم مات في أهله أو في أيدي الرجال فإنه يغسل ويصلى عليه ولو كان حين الرفع من نفذ المقاتل واليه أشار بقوله (ولو أنفذت مقاتله) وقوله (إلا المغمور) الذي لم يأكل ولم يشرب إلى أن مات فله حكم الشهيد وسواء أنفذت مقاتله أم لا مستثنى من قوله لأن رفع حياً (ص) ودفن بثيابه أن سترته والازيد (ش) يعني أن الشهيد ليس لولييه نزع ثيابه التي مات فيها ولو نفيسة وتكفينه بغيرها ولا يزيد عليها شيئاً أن سترت جميع جسده والازيد عليها ما ستره كما أنه يكفن إذا وجد عرياناً (ص) بخف وقلنسوة ومنطقة قل عنها وخاتم قل فصه لادرع وسلاح (ش) الباء للمصاحبة متعلقة بـ دفن أي دفن بثيابه محبوبة بخف وقلنسوة وهي التي تقول لها العامة الشاشية وليست هي البيضاء كما توهمه بعضهم فقد ذكر في الجواهر أنها تنزع ومنطقة قل عنها وأن تكون مباحة وخاتم قل عن فصه وهل القلة في هذا وفي عن المنطقة بالنسبة للمال في نفسه أو بالنسبة للمالك والأول هو الموافق لما نقله أبو الحسن عن العتبية ولا يجوز دفن الدرع وهو اسم لما يتقى به السلاح وهو اسم لما يضرب به (ص) ولادون الجلل (ش) أي أن الإنسان إذا وجد منه دون الجلل من الجسد فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه والجسد ما عدا الرأس فإذا وجد نصف جسده ورأسه لم يغسل ولم يصل عليه وهذا موافق لظاهر المدونة والرسالة وليس مراده جل الذات لأنه يقتضي غسل ماذ كروكلام المؤلف يقتضي أنه يصلى على ما فوق نصف الجسد ودون ثلثيه ولكن نص ابن القاسم على ما نقله شارح الرسالة ابن عمر يفيد أنه اغتبا يصلى على ثلثي الجسد أو أكثر ولا يصلى على ما نقص عن ثلثي الجسد وزاد على نصفه ولو كان معه الرأس واغتصلى على ثلثيه ولم يصل على مادون ذلك لأن الصلاة لا تجوز على غائب عند مالك وأصحابه واستخفوا إذا غاب اليسير منه الثلث فدون الصلاة عليه أي لأنه تبع لثلثيه أو أكثر وفي تعليل نت نظير يعلم بالتأمل (ص) ولا يحكم بـ بكفره وان صغير ارتد (ش) يعني أن المحكوم بكفره من زنديق وساحر وساب لم يثب ومرد ولو صغير لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه ولا يتبع سايبه أو ماله في الإسلام واليه أشار بقوله (أو نوى به سايبه) أو ماله (الاسلام) إلا أن يسلم قال فيها ومن اشتري صغيراً من العدو أو وقع في سهمه فمات صغيراً لا يصلى عليه وإن نوى به مشرتبه الإسلام إلا أن يحيب إلى الإسلام بأمر يعرف اهـ ولما كان حكم المخرج بالآ أو إحدى أخواتها وإن كان من باب المفهوم على الأصح لكنه لقوته ينزل منزلة المنطوق حتى قيل أنه منطوق شبه بمفهوم قوله (إلا

قـ (قوله وفي تعليل نت نظير) عبارة نت ولادون الجلل من ميت غيره ولو رأساً ونصفاً لا يغسل ولا يصلى عليه على المشهور لاحتمال أن يكون غسل كله وصلى عليه أو لاحتمال كون صاحب ذلك العضو حياً فيصلى على حي اهـ ووجه النظر أن التعليل الثاني يقتضي أنه لو وجد الرأس وحده أو مع نصف الجسد أنه يصلى عليه وليس كذلك لا يقال كيف يترك واجب وهو الصلاة عليه خوف ارتكاب مكره وهو الصلاة على غائب إذ هي مكرهه لا نأقول ما هنا مشهور مبنى على ضعف وهو القول بسنيتها (قوله ارتد) أي لأن ردة معتبرة من تلك الحية لا من حيث قتله لعدم قتله قبل البلوغ كافي إسلام المميز فإنه معتبر من حيث ندب الصلاة له وجوب الزكاة في ماله وتغيبه إذا مات (قوله لم يثب) راجع لكل ماذ كرم من الزنديق وما بعده (قوله من العدو) أي اشتراه من العدو



(قوله أي فان أسلم الصغير الخ) هذا هو مفهوم الأن يسلم وكأن المصنف يقول ولا يحكم بغيره الخ عند عدم الإسلام أي وأما عند الإسلام الخ (قوله اذلو بقى في دار الحرب الخ) قال في ك بعد هذا وعلى هذا إذا أسلم أولاد اليهود والنصراني حكم بالإسلامهم في بيوت آبائهم (قوله وانظر الجواب) أي بأن هذا في الكتابي ولو غير مميز وما يأتي في باب الردة من أنه يحكم بالإسلام تبعاً للإسلام سابقه فهو في المجوسى مميزاً أم لا معه أبوه أم لا وذلك لأن الكتابي لا يجب به سابقه على الإسلام كاهور واية ابن القاسم عن مالك وأخذه وظاهر رواية ابن نافع عن مالك في كتاب التجارة إلى أرض الحرب من المدونة أنه يجب عليه فلذا فرغ المصنف على الأول أنه ان مات قبل النطق يغسل وأما على الثاني فلا يغسل كذلك ان مات قبل الجهر وعلم ان المجوسى يجب على الإسلام كبيراً كان أو صغيراً والكتابي الحر يجب لا يجبر مطلقاً (قوله والنفقة عليهم من بيت المال) أما تكفين المسلم من بيت المال فظاهر وأما الكافر فلا وإنما هو من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب أي فلا يتم الواجب الذي هو غسل المسلم الا بغسل الكافر فيصير غسل الكافر من بيت المال (قوله يجبره ما كفى به الاخر من بيت المال) (٤٦) هذا ظاهر اذا ثبت المال للذمي وأما اذا ثبت المال للمسلمين فهل تؤخذ حصة

الذمي من علماء أهل الذمة لانه لاحق له في بيت المال أي مال المسلمين (قوله لم يستهل) أي لم يصح عند ولادته وهو وصف كاشف موضح لان السقط هو الذي لم يستهل والا لم يكن سقطاً وحينئذ فقوله صار خا حال مؤكدة (قوله ولو تحرك) أي حركة قوية لانها محل الخلاف وأما الحركة الضعيفة فلا تعتبر اتفاقاً (قوله أو عطس) من باب ضرب وعلم (قوله الا أن تحقق الحياة) أي الا أن يأتي من تحركه أو عطاسه أو بوله أو رضاعه أو طول مدته ما يدل على تحقق الحياة فانه اللقائي وقال أيضاً لو قال المصنف الا أن تستمر الحياة لكان أولى لانها المعتبرة لا المستقرة (قوله يكون من الرج) أي من الهواء الخارجى لارجح منه عقد في الباطن (قوله استرخاء المواصل) جمع ماسكة أي التي تمسك البول عنده من الخروج

ان يسلم) أي فان أسلم الصغير المميز اعتبره إسلامه وحكم له بحكمه من الغسل وغيره (كان أسلم ونفر من أبويه) اليسا لئلا يفتى لافهم لقوله ونفر من أبويه اذلو بقى في دار الحرب فالحكم كذلك وانظر الجواب عن معارضة ما هنا في باب الردة من أنه يحكم بالإسلام الصغير بالإسلام سابقه في شرحنا الكبير (ص) وان اختلطوا وغسلوا وكفوا وميز المسلم بالنسبة في الصلاة (ش) يعني اذا مات مسلمون وكفار واختلطوا ولم يميز المسلمون من الكفار بان ما نفا في بقاء أو غرقوا مثلاً فانه يصلى عليهم بعد ما يغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المسلمين والنفقة عليهم من بيت المال من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب لكن يميز المسلم بالنسبة في الصلاة والدعاء ولو وجد معهم مال لا يعلم ماسكة أنفق عليهم منه ووقف باقيه فان استحقه ورثه أحدهم جبره ما كفى به الاخر من بيت المال وان ادعاه ورثتها ولا ينسب حلفاً وقسم بينهما (ص) ولا سقط لم يستهل ولو تحرك أو عطس أو بال أو رضع الا أن يتحقق الحياة (ش) هذا عطف على قوله ولا يغسل شهيداً أي ولا يغسل سقط ولا يصلى عليه أي يكره ذلك كما قدمه المؤلف وانما أعادها هنا ليرتب عليها باقي أحكام المنفوس وهو ان تحركه وعطاسه وبوله لغو لان حركته كركته في البطن لا يحكم له فيها بالحياة وقد يتحرك المقتول والعطاس يكون من الرج والبول من استرخاء المواصل وأما الرضاع فاليسير منه لغو والكثير معتبر وهو ما نقوله أهل المعرفة لانه لا يقع مثله الا بمن فيه حياة مستقرة (ص) وغسل دمه ولف بخزقة ووورى (ش) أي وحيث عدت علامات الحياة فيه غسل دمه عنه استحباباً ولف بخزقة ووورى وجوباً فيهما (ص) ولا يصلى على تبر (ش) أي لا يصلى على قبر من صلى عليه أي يحرم فان لم يكن صلى عليه أخرج له ما لم يفت بان فرغ من دفنه فيصلى على قبره واليه أشار بقوله (الا أن يدفن بغيرها) فيصلى على قبره وجوباً ما لم يطل حتى يذهب الميت بفناء أو غيره كما كل السبع الميت (ص) ولا غائب (ش) يعني انه يكره الصلاة على شخص غائب من غريق

بذهاب القوة التي جعلها الله فيها (قوله غسل دمه) استحباباً وبعضهم قال غسل دمه وجوباً واصله (قوله أي يحرم الخ) عبارة ك بعد هذا وجد عندى مناصه ولا يصلى على سبيل الكراهة لانه من واستظهره عجب والظاهر أنه مستحب (قوله أي يحرم الخ) عبارة ك بعد هذا وجد عندى مناصه ولا يصلى على سبيل الكراهة لانه من باب تكرار الصلاة وظاهر كلام ابن عرفة يقتضى المنع على قبر صلى على صاحبه أولاً جماعة الا أن يدفن بغير صلاة فيصلى عليه وجوباً ما لم يفت والظاهر ما قاله في ك من الكراهة وانه من قبيل التكرار وكون التكرار قبل الدفن مكروه وبعده حرام في غاية البعد ثم انه قد تقدم ان محل كراهة التكرار اذا صلى عليه أولاً جماعة لا فداً ولا فيستحب فيمكن أن يقال هنا والصلاة على القبر مكروهه اذا صلى عليه أولاً فداً ولا بان كان جماعة فيحرم كاهو مفاد ابن عرفة ويختلف حكم التكرار قبل الدفن وبعده وفيه بعد (قوله ما لم يفت بان فرغ من دفنه) الموافق للتحقيق المتقدم أن يقول ما لم يفت بان خيف التغير (قوله حتى يذهب الميت بفناء أو غيره) زاد في ك وهل يكفي الظن بذلك أم لا بد من العلم به اه ك (قوله يعني انه يكره الصلاة على شخص غائب) قال في ك وما ذكرناه من أن النهي للكراهة هو مقتضى كلام ز لكن تقدم عن (ه) في شرحه اعتراضه بان ابن رشد قال لا تجوز الصلاة على الغائب عند مالك وأحكامه اه وفي شرح



شب ولا يصلي على غائب على سبيل المنع الى أن قال والمعمد التحريم خلافا لقول عياض بالكراهة (قوله النجاشي) بفتح النون على المشهور وقيل بكسرهما وخفة الجيم وأخطأ من شدد ها وتشديد آخرها هو لقب لكل من ملك الخبشة واسمه أحممة أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجزاليه (قوله وذلك ان الارض رفته له) أي رفعت جنازته حتى شاهدها كما رفع له بيت المقدس حين سأله قريش عن صفته فيكون صلاته كصلاة الامام على ميت رآه ولم يره المؤمنون ولا خلاف في جوازها كذا قال شراح الموطأ وفيه انه حينئذ لا تكون صلاة على غائب (قوله ونعاه الخ) أي أخبرهم بموته (قوله ولا صلى أحد على النبي بعد ان ووري) حكى الواقدي لما كفن صلى الله عليه وسلم وضع على سريره ودخل أبو بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين بقدر ما يسع البيت فقالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار كما سلموا صفوا وصفوا لا يؤمهم أحد ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قيل انهم صلوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين الى مثله يوم الثلاثاء وقيل مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وصلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد جميع عليه واختلف فيه فقيل تعبد وقيل لیسما شر كل واحد من الصلاة عليه منه اليه ولتكرار صلاة المسلمين عليه مرة بعد مرة من كل فرد فرد من آحاد الصحابة رجالهم ونسائهم وصبيانهم حتى (٤٧) العبيد والاماء قال عياض الذي عليه الجمهور أن الصلاة على النبي صلى الله عليه

وسلم كانت صلاة حقيقة لا مجرد الدعاء فقط اه نعم لا خلاف انه لم يؤمهم عليه أحد (قوله وذلك فيمن قبر) أقول فيه نظروا ذلك انه حكم على التكرار بأنه مكروه وحكم في الصلاة على القبر بالحرم (قوله أو هذا) فيه انه يفهم من الذي تقدم بطريق الاولى وما ذكره أحد قولين في الفرق بين التكرار والتكرير والقول الثاني عكس ذلك (قوله والا حق) أي ويقضى له وليس المراد انه مندوب كالوصى ان يدفن بمكان فيجب أن يتبع فلو دفن في غيره ينقل ما لم تنته حرمة على ما تقدم قاله في ل (قوله تعلق الحكم) مفاده ان الحكم هو الايصاء والذي يظهر انه الاولى (قوله والا قدم الوصى)

واكيل سبع وميت في محل أو بلد وصلاته عليه الصلاة والسلام على النجاشي من خصوصياته وذلك ان الارض رفته له وعلم يوم موته ونعاه لا صحابه يوم موته وخرج بهم فأمرهم في الصلاة عليه قبل ان يوارى ولم يفعل ذلك بعده أحد ولا صلى أحد على النبي عليه السلام بعد ان ووري وفي الصلاة عليه أعظم رغبة فدل ذلك على الخصوص (ص) ولا تكرر (ش) يعني انه يكره تكرار الصلاة على الميت وهل هذا مكرم مع قوله وتكرارها أو هذا فيمن لم يقبر وذلك فيمن قبر أو هذا من التكرار وهو كون المصلي ثانيا عين المصلي أولا وذلك من التكرير وهو كونه غيره (ص) والاولى بالصلاة وصى (ش) أي والا حق بالصلاة اماما على الميت من وليه وصى أو صاه بالصلاة عليه لان ذلك من حق الميت وهو أعلم عن يشفع له هناك الا أن يعلم ان وصيته موجبة اعداوة بين الميت وبين الولي فلا تجوز وصيته والولى أولى واليه أشار بقوله (رجى خيره) وهذه الجملة صفة الوصى وتعلق الحكم بالوصف يشعر بالعلية فكانت له أو صاه لرجاء خيره فيفيد انه لو أو صاه لعداوة بينه وبين الولي لا يكون الحكم كذلك فيقدم الولي ان رجى خيره والا قدم الوصى ولو قال موصى كان أحسن (ص) ثم الخليفة لا فرع الا مع الخطبة (ش) أي ثم ان لم يكن أوصى الى أحد فالاولى والا حق الخليفة من الولي وأما نائبه على الحكم من اماره حكم أو حشد أو قضاء أو شرطة وهو المراد بالفرع اذا حضر مع الولي فانه لا يقدم على الولي اللهم الا أن يكون ولاه شيئا من ذلك مع الخطبة للجمعة وصلاته فيكون كالخليفة (ص) ثم أقرب العصبية (ش) أي ثم ان لم يكن خليفة ولا فرع المذكور فالاولى بالصلاة أقرب العصبية من ابن وابنه وان سفل وأب وأخ وابنه وان سفل وجد وعمر وابنه وان سفل كولا به النسكاح وميراث الولا فان استورا في العلم والفضل والسن فاحسنهم خلقا بضمين فان تساوا في ذلك

فيه ان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية بخلافه (قوله موصى) أي موصى له بالصلاة (قوله لكان أحسن الخ) أي لان المتبادر من وصى وصية على التركة أو اولاده مثلا (قوله اماره حكم) أي اماره منوطة بحكم كالا مير الذي يرسله السلطان لبلد يحكم فيه او قوله أو جند أي اماره منوطة بالجند أي كأن يجعله رئيس الجند يصل الارزاق اليهم ويتكلم عليهم وقوله أو قضاء أي اماره متعلقة بالقضاء وهو القاضي المعروف وقوله أو شرطة أي اماره متعلقة بشرطة في ملبسهم أي علامة يتميزون بها في ملبسهم عن غيرهم كالجاويز في مصر ولا يخفى ان الاربعه نائبون في الحكم الا أن كل واحد له حكم يخصه (قوله من ذلك) أي من اماره حكم أو جند أو غير ذلك (قوله للجمعة وصلاتها) أي لا لاحدهما فقط وحاصله انه يولييه على أن يخطب بنفسه ويصلي الجمعة كما كان في الزمن السابق بخلاف هذا الزمن فان الخطبة انما هي للسلطان والقضاء انما هم أن يقرروا في الوظائف المستحقها فقط وليس لهم صلاة فان وكله على حكم دون الصلاة أو على الخطبة مع الصلاة دون الحكم فلا حق له في الجنائز ذكره في ل (قوله ثم أقرب العصبية) وظاهره تقديم العاصب في موت الرقيق على سيده وظاهر قول ابن الحاجب ترتيب الولاية كالنسكاح ان السيد يقدم فانظره (قوله فان استورا في العلم) الاولى أن يقول فان تعدد الاولاد مثلا يقدم أعلمهم ثم أفضلهم ثم أسنهم



(قوله وهو مختار ابن محرز الخ) قال كما يؤمر رب المنزل العبد لمن غشبه فيه وفي السليمانية لا يتقدم الا اذا كان الذين كانوا معه عبيدا (قوله ثم ان كلام ابن رشد الخ) وانظر هل يجزيان ايضا في الخليفة أولا اه (قوله سواء باشر او اراد الخ) وانظر على هذا القول هل تقدمه اذ لم يباشر حيث كان يصلح للمباشرة أو مطلقا اه (قوله تنبيهه) يقول المصنف الاقرب أي وقت الصلاة (قوله الافضل بزيادة فقه الخ) فان تساوى فابني اجراءه على قوله وان تشاح متساوون الخ قال في ل (قوله ويندب تقديم أب وعم الخ) أي اذا كان جنبا نزل متعددة والاب والابن والابن والابن (٤٨) الاخر فيقدم الاب على الابن ولو كان الاب مفضولا وكذا يقال في العم فابنه وقوله

وهذا الخ راجع لقول المصنف وأفضل ولي الخ (قوله وقدم ابن المباحشون) ضعيف (قوله وصلى النساء دفعة الخ) ثم ان قدمت واحدة فيكره لها أن تصلي بعدهن قال في ل ويفهم من تعليل تمت في كسبه بقوله واذا فرغ من يجزى من فات منهن صلاة لانه قد صلى عليه أن الرجل المنفرد كالمرأة في الكراهة ويستحب اذا وجد الرجال اعادتها جماعة (قوله لا يتصرف فيه بغير الدفن) قال صاحب المدخل اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن فيه المسلم وقف عليه مادام شيء منه موجودا فيه حتى يقضى فان فني فيجوز حينئذ دفن غيره فيه فان بقي فيه شيء من عظامه فالحرمة باقية لجميعه ولا يجوز أن يحفر عنه ولا يدفن معه غيره ولا يكشف عنه اتفاقا اه فاذا علمت ذلك فقول الشارح لا يتصرف فيه بغير الدفن راجع لقوله أو فني وأما اذا كان باقيا فلا يجوز التصرف فيه بالدفن ولا بغيره (قوله لبناء قنطرة) قال بعضهم لا يجوز لا أحد أخذ حجارة المقابر الفانية ولا أن ترال عنها الا نأحق لاهلها ولا تنشأ منها قنطرة ولا مسجد (قوله فلا يجوز حرثها) المراد حرثها للزراعة

وتشاحوا أقرع بينهم وظاهر كلام المؤلف ان أقرب العصبية أحق ولو كان عبدا وهو مختار ابن محرز ثم ان كلام ابن رشد يقتضي ترجيح القول بأن أقرب العصبية يقدم على من بعده سواء باشر او اراد تقديم غيره وكلام ابن يونس يقتضي ترجيح القول بتقديم الاقرب على من بعده حيث باشر (ص) وأفضل ولي (ش) يعني اذا اجتمع أولياء الجنائز أو جنائز الاولياء بالصلاة من أولئك الاولياء الافضل بزيادة فقه أو حديث أو غيرهما من المرحمات السابقة في باب الامامة ويندب تقديم أب وعم على ابن وأخ ولو كانا مفضولين كما هو وهذا لا خلاف فيه حيث كان فيه وصف الافضية ولي الميت الذكرك حيث اجتمع ميتان ذكر وأنثى أموالو كان ولي الميت الانثى أفضل من ولي الميت الذكرك فالمتفق عن مالك انه يقدم الافضل على ولي الرجل المفضول اعتبارا بالفضل واليه أشار بقوله (ولو ولي المرأة) لان الناس يتحرون بجنائزهم أهل الفضل وقدم ابن المباحشون ولي الرجل اعتبارا بفضل الميت (ص) وصلى النساء دفعة وصحح ترتبين (ش) يعني اذا لم يوجد من يصلي على الميت الا النساء فانهن يصليهن عليه اذ اذا دفن دفعة ولا تفرق تفاوت تكبيرهن ولا سبق بعضهم بعضا بالتسليم وقيل تؤمهم واحدة منهم كما نقله اللخمي عن أشهب لانه محل ضرورة أو مرعاة لمن يرى جواز امامة المرأة النساء وصحح ابن الحاجب القول بحجة ترتب صلاة النساء واحدة بعد أخرى ورد بأن ذلك في معنى التكرار للصلاة وهو خلاف المذهب وأيضا فانه يؤدي الى تأخير الميت والسنة التحجيل وقال ق وقوله وصحح ترتبين أي يجوز ذلك وهو ضعيف (ص) والقبر حبس لا يعيش عليه ولا ينش (ش) أي قبر غير السقط أي من لم يستعمل صار خا ولوزل بعد عام أشهره ابن عرفة قبر غير السقط حبس على الدفن بمجرد وضع الميت فيه بقي أو فني لا يتصرف فيه بغير الدفن ولا يجوز أخذ أحجار المقابر العافية لبناء قنطرة أو مسجد وعليه فلا يجوز حرثها ولكن لو حرثت جعل كراؤها في مؤنة دفن الفقراء وقال ابن عبد الغفور تحرث المقبرة اذا ضاقت عن الدفن بعد عشر سنين ثم ان النهي الأول وهو المشي على القبر على سبيل الكراهة والثاني على التحريم أي الانتقال والافى الامور الآتية وقوله (مادام به) جزء محسوس مشاهد وعجب الذنب لا يحس ولا يشاهد قيد في الاخيرة كراهة المشي عليه ان كان مسننا والطريق دونه والاجاز (ص) الا أن يشعرب كفن غصبه أو قبر ملكه أو نسي معه مال (ش) استثنى المؤلف مواضع يجوز فيها نبش القبر منها اذا كفن الميت بكفن غصبه الميت أو غيره وثبت ذلك ببينه أو تصديق أهل الميت له وشعرب المغصوب منه في شبيهه فانه يخرج الا أن يطول بحيث يعلم منه فساد الكفن والا فلا يعطى رب الكفن قيمته فالضهير في قوله غصبه للكفن وأما غصب عنه أو مطلقه بثمنه فلا يسوغ ذلك وقوله غصبه بالبناء

(قوله تحرث المقبرة) أي للزرع كما قال عجب لا للدفن وان كنت قد سمعته من بعض الشيوخ فانه خطأ (قوله مادام به) للمجهول أي ظن دوام شيء من عظامه (قوله قيد في الاخيرة الخ) أي التي هي قوله ولا ينش والاحسن أن يكون قيد في الشئين لافي قوله حبس لانه حبس ولو لم يبق فيه الا عجب الذنب فلا يجوز بناء أو لآخرته للزراعة وأما يجوز نبشه للدفن حينئذ لعدم منافاته لكونه حيا ومن ذلك يعلم ان ما قاله عبد الغفور ضعيف (قوله والاجاز) ولو بالنعال النجسة كفي ل وشب وزاد ابن ناجي ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما ورد من النهي عن الجلوس عليه فمجهول على الجلوس لقضاء الحاجة كذا فسر مالك وكان يتوسدها على ويجلس عليها قاله الخطاب وانظر هل يقدم الجلوس عليها بغير المشي أم لا وانظر مشي الدواب على القبور (قوله غصبه) نائب الفاعل ضهير عائد على الكفن والتقدير غصب الكفن منه وهو من باب الحذف والايصال (قوله فالضهير في قوله غصبه) أي المستتر والتقدير



غصبه منه (قوله أخرج مطافاً الخ) محل اخراج الثوب ونحوه من العرض وغيره النفيس مطلقاً وغيره اذا كان للغير اذا لم يطول بحيث يتلف ولم يروح فيهما والا بدى بقيمة على الوارث ولم يخرج (قوله تعدياً) يفهم منه انه لا يجوز الدفن فيه ابتداءً وهو كذلك (قوله أمر عرفي فكأنه أوصى به) ومن ذلك القبيل ما جرى به العرف مما قبل بعد الموت من (٤٩) قراءة وفعل أطعمته ثلاث جمع كما عندنا بجمهر قال الشيخ سالم ويؤخذ من هذا

ان من أوصى بدفنه بمكان يعمل بوصيته كإذا أوصى لمن يصلي عليه (قوله وأقله) أى وأكثره لا أحده (قوله وهل نصاب الزكاة الخ) استحسّن بعض الأشياخ الاول وهو نصاب الزكاة (قوله صحيح) هكذا نسخة الشارح صحيح من الصحة (قوله وقيده ابن بشير) أى قيد الخلاف (قوله ولو بشاهد وعين) فان تبين بعد البقرة كذبته عز فقط ولا قصاص عليه (قوله لا عن جنين) ولكن لابد من تحقق موته قبل دفنها به ولو تغيرت قبل موته ارتكبا بالاخف الضررين (قوله يطلق على ظاهرها) ونص المدونة لا يقرر عن جنين الميتة اذا كان جنينها يضرب في بطنها اه اذ لا شك ان ظاهرها انها لا تبقر ولورجى (قوله تغليباً) لا حاجة له لان هذا أمر اصطلاح عليه ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله من خاصتها اليسرى) أى حيث كان الحمل أنثى أما اذا كان ذكر افانه يكون من خاصتها اليمنى لنص علماء الطب ان الذكر يكون من الجهة اليمنى والانثى من جهة اليسار قاله عياض (قوله وهذا مما لا استطاع) لانه لا بد له من القوة الدافعة وشرط وجودها الحياة الا لحرق العادة (قوله يريدان المنصوص) فيه اشارة الى أن المصدر بمعنى اسم المفعول أى المنصوص المفعول عليه (قوله

للمجهول ليعم غصب الميت وغيره ومنها أن يشعرب قبر حفرة بما يكرهه يرادنه ودفن فيه فانه يخرج ومنها اذا نسي معه مال نحو ثوب أو خاتم أو دنانير لكن ان كان للغير الميت أخرج مطلقاً وان كان له أخرج ان كان نفساً (ص) وان كان بما علك فيه الدفن بقى وعليهم قيمته (ش) يعنى فان حفر شخص قبر الميت في مكان غير ملك لا حد بل علك فيه الدفن كل أحد دفن فيه شخص ميتاً متعدياً فان الميت لا يخرج بل يبقى على حاله ويلزم المتعدي قيمة الحفرة الضمير في قوله قيمته عائد على الحفرة فقوله بما أى بمكان ولو تشاح الورثة في دفنه في ملكه أو مقابر المسلمين فالقول قول من طلب المقابر بخلاف تشاؤهم في تكفينه من تركته أو مال بعضهم فان القول لمن طلب تكفينه من تركته لان الدفن في المقابر المسبلة أمر عرفي فكأنه أوصى به وبقي على المؤلف من مسائل جواز اخراج الميت ما اذا اقتضت ذلك مصلحة للمسلمين كفعل معاوية في شهداء أحد لما أراد اجراء العيين بجانب أحد أمر مناديا فنادي في المدينة من كان له قتييل فليخرج اليه ولينبشه وليخرجه وليجوله قال جابر فأثيناهم فخرجناهم من قبورهم رطاباً (ص) وأقله ما منع راحته وحرسه (ش) أى وأقل القبر عمقاً ما يمنع راحته الميت وحرسه من السباع وغيرها (ص) وبقر عن مال أكثر (ش) البقرة عبارة عن شق جوف الميت يعنى ان من ابتلع مالا له أو لغيره ثم مات فانه يشق جوفه فيخرج منه ان كان له قدر وبال بان يكون نصاباً وهل نصاب الزكاة أو السرفة قولان وقال ابن حبيب بعدم البقرة قال في التوضيح قال شيخنا ينبغي أن يكون الخلاف اذا ابتلعه لقصد صحيح تكويف عليه أو لمداداة وأمان قصد صدقاً مضموماً محترماً وارثه فلا ينبغي أن يختلف في وجوب البقرة لانه كالغاصب وقيده ابن بشير بما اذا كان للميت مال يؤدى منه والا فلا ينبغي أن يختلف في استخراجيه ولا فرق بين أن يثبت الابتلاع بينه أو بشاهد ويختلف المدعى لذلك معه واليه أشار بقوله (ولو بشاهد وعين) (ص) لا عن جنين (ش) أى لا يقرر بطن أم الجنين عنه لاجل اخراجه عند ابن القاسم خلاف السكتون فيهما لا يقرر عن جنين الميتة اذا كان يضرب في بطنها وظاهرها ولورجى ولما كان المؤلف يطلق على ظاهرها مقرر وبالنسبة الى الذى هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح تأويله تغليباً قال (و) كما توارث المدونة على عدم البقرة مطلقاً (توالت أيضاً على البقرة) من خاصتها اليسرى لانه أقرب لجهة الجنين وهو قول سحنون وأصبغ تأولها عليه عبد الوهاب (ان رجى) خلاصه حيا ويكون في السابع أو التاسع أو العاشر وحسنه سند وأشار بقوله (وان قدر على اخراجه من محله فعل) الى ما وقع لما لك في المبسوط وذكره في النوادر وهو ان النساء اذا قدرن على اخراجه برفق من مخرج الولد كان حسناً اللخمى وهذا مما لا استطاع انتهى وانما بقر عن المال وجرى في الجنين خلاف لان المال محقق بقاؤه واخراجه على ما هو وينبغي ان محل الخلاف في جنين الأذى وان غيره من الانعام اذا رجاى الولدان يقرر عليه قولاً واحداً (ص) والنص عدم جواز أكله المضطر (ش) يريدان المنصوص لاهل المذهب أن المضطر لا يأكل من ميتة الأذى شيئاً ولو كافراً اذ لا تنتهك حرمة آدمى لا تحرق ويسل يأكل ابن عبد السلام وهو الظاهر واليه أشار بقوله (وصحح أكله) خرج الجواز على جواز القول بالبقر قال والجواز هنا أولى لان حياة

(٧ - خرشى ثانياً)

وصحح أكله وظاهره ولو كان الميت مسلماً والمضطر كافراً وانظر هل يطبخ وللشافعية يحرم طبخه لما فيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرورة (قوله قال) أى ابن عبد السلام وقوله لكن هذا ليس من كلام ابن عبد السلام تحقيقاً وقوله هل ذهاب الجزء مع تحقق الحياة يوازى أى فيجوز أو لا يوازى فلا يجوز



(قوله ودفت مشركة) أي كافرة وذلك لما قال النووي المشرك يطاق على كل كافر من عابدوثن وصنم وهودي ونصراني وعلى هذا فلا يحتاج إلى من قال لو قال المؤلف ودفت كافرة لكان أشمل (قوله وأسلم عنها) لا يخفى أن شمول المصنف لهذه الصورة أنما يكون بجعل قوله لمسلم مستعملا في حقيقةه ومجازه وذلك أنه مسلم ما لا في هذه الصورة وفيه تأمل (قوله وحق قوله الخ) ويمكن صحة ذلك في هذه المسئلة بأن كان يلزم ضياعها (٥٠) أن لم يوارها المسلم أي ولا يستقبل بالمذكور من المرأة (قوله غير منقل) استحسن

هذا بعض الشراح وهو الظاهر (قوله يوم القيامة) أراد قيامته قد دخل مدة القبر (قوله والا فلا يجب) أي بل يجوز قد ب (قوله وهو أولى ما يقال فيه) هذا مشكل إذا شئت أن النياحة حرام والا بصاء بالمحرم لا يكون الا محروما والمحرر يستحق به العذاب الحقيقي لا التألم قد ب (قوله ولا يترك مسلم الخ) لأنه لا يؤمن على غسله ودفنه الى مقابرهم أو تقيمه بقبائلهم (قوله أو المسلمون الخ) معناه أنه يليه وليه المسلم ان كان له ولي مسلم وأما إذا لم يكن له ولي فيليسه المسلمون (قوله وأما سيره الخ) مفاد ذلك أنه لا يحضر غسله ولا تكفينه وليس كذلك إذا لامانع من الحضور لغسله أو تكفينه كان يعاون بآتيان ماء أو نحو ذلك ولذلك قال اللقاني قوله لوليه الكافر أي فقط بل يشارك المسلم الكافر أي ان وليه المسلم يتولى تغسيله مثلا بحضرة وليه الكافر ولا يمكن الكافر من ذلك اه (قوله الآن يخاف ان يضيع) أشار الى أن قول المصنف الآن يضيع لا يؤخذ بظاهره لأنه لا يعقل مواراة بعد الضيعة بالفعل (قوله بل يقصد مواراة لجهة مخصوصة) فيه أنه يدخل في هذا قبليته وقبيلتنا وذلك لان فعل الفاعل اختياري (قوله وقال بعض يترك الخ) انظره فإنه لا فرق بين كافر وكافر

الآدمي محقة بخلاف الجنيين لكن هنا اذهب جزء من الآدمي وليس في البقرة الا الشق فينظر هل ذهاب الجزء مع تحقق الحياة يوازي الشق مع عدم تحقق الحياة والضمير في أكله عائد على الآدمي الميت المفهوم من سياق الكلام وهو من إضافة المصدر الى المفعول وأما الضمير في أكله الثاني فيحتمل أن يكون عائدا على ما عايناه الاول ويكون أيضا من باب إضافة المصدر الى المفعول أي وصحح أكل الميت للمضطر ويحتمل أن يكون عائدا على المضطر ويكون من باب إضافة المصدر الى الفاعل أي وصحح أكل المضطر الميت الآدمي (ص) ودفت مشركة حملت من مسلم بمقبرتهم (ش) يعني ان المشركة اذا حملت من مسلم زوج فقيامه تصور فيه كيمودية ونصرانية أو غيره كجوسية من وطء شبيهة أو أسلم عنها فانها تدفن بمقبرتهم اذا حرمة جنيين حتى يولد لأنه عضو منها حتى يرأبها وحق قوله (ولا يستقبل به قبلتنا ولا قبلتهم) ان يتصل بقوله الا أن يضيع فليواره لان هذا انما هو في المسلم يوارى أباه الكافر اذا خاف عليه الضيعة وهذه انما يلي دفنها أهل دينها بمقبرتهم ونحن لا نتعرض لهم فاعل ناسخ المبيضة خرج في غير موضعه (ص) ورعى ميت البحر به مكفنا ان لم يرج البر قبل غيره (ش) أي ورعى ميت البحر به مغسلا مكفنا مصلى عليه مستقبل القبلة على شقه الا عين غير منقل قوله أصبغ وابن المباحشون وعلى واجده دفنه بالبر وقال سحنون يشقل هذا ان لم يرج البر قبل غيره والاوجب التأخير حتى يدفنوه بالبر والاضافة في قوله ميت البحر على معنى في أي ميت في البحر أي على ظهر البحر وقوله به أي فيه (ص) ولا يعذب ببكاء لم يوص به (ش) يعني ان الميت لا يعذب ببكاء الحى عليه من رفع صوت أو نوح مثلا الا اذا أوصى بذلك فإنه يعذب بما نصح عليه يوم القيامة ومثل الا بصاء ما اذا علم من حالهم انهم يبكون ولم يوصهم بتركه ويجب عليه ان ينهأهم عن البكاء اذا علم انهم يمتثلون أمره والا فلا يجب عليه وقيل معنى تعذيبه سماع بكاء أهله عليه والرقعة لهم وقد جاء مفسرا بذلك في حديث وهو أولى ما يقال فيه (ص) ولا يترك مسلم لوليه الكافر (ش) أي لا يجوز ترك المسلم فيما يتعلق بمؤن تجهيزه لوليه الكافر من غسل أو غيره بل يليه وليه المسلم أو المسلمون ابن القاسم وأما سيره معه ودعاؤه فلا يمنع منه (ص) ولا يغسل مسلم أباه كافرا ولا يدخله قبره الا أن يضيع فليواره (ش) يعني أنه لا يجوز للمسلم أن يغسل أباه الكافر وأولى غيره من قريب أو أجنبي لان الغسل تطهير وتابيع للصلاة وهو ليس من أهلها ولا يتبعه ولا يدخله قبره بل يوكفه الى أهل دينه بلونه الا أن يخاف أن يضيع بترك أهل ملته له فليواره بالتكفين في شئ والدفن لكن لا يستقبل به قبلتنا لأنه ليس من أهلها ولا قبلتهم لاننا نعظم قبلتهم بل يقصد مواراة لجهة مخصوصة ولا خصوصية للاب مع خوف الضيعة بل كل كافر يجب أن يوارى وتسترعونه اذا خيف عليه الضيعة ولو حريا وقال بعض يترك الخ (ص) والصلاة أحب من النفل اذا قام بها الغير ان كان كيارا أو صالحا (ش) يعني ان الصلاة على الجنائز أحب الى مالك من صلاة النافلة والجلوس في المسجد بشرطين الاول ان يقومم الغير اذا فرض الكفاية تسقط فرضيته بقيام الغير به بناء على أنه

وكونه غير محترم في حال الحياة لا يوجب تركه بعد الموت ويحجب بانه لم يكن محترما حال الحياة فاستحب بعد الموت بحيث يتعين تأكله الكلاب (قوله تسقط فرضيته بقيام الغير به) أي بالشروع في القيام به وذلك لأنه حين الشروع لم يقيم به لكن لا يخفى ان القول يسقط فرض الكفاية عن الغير بالشروع ضعيف اذا المذهب لا يسقط بالاتمام فإذ كره المصنف مشهوره مبنى على ضعف وانما



بناءه على القول الضعيف ولم يفته على المشهور لانه لو بناء عليه بأن يكون المعنى قام بها أى فرغ منها بشكل كيف تستحب الصلاة مع ان تكرارها مكروه وبه يسقط ما يقال أيضا كيف يكون النفل أحب من فرض الكفاية أو سنها (قوله بالمسجد الجامع) أى الذى تصلى فيه الجمعة لان الشيخ سألما اقتصر على الاول فيفيد ترجيحه وقوله قال فى المدخل والاشتغال بالعلم أولى من الخروج ظاهره ولو جارا أوصا لماولعه فيما ذالم يكن جارا أوصا لماولد ذلك لان سياقه فيما اذا عدم الثانى بوجهيه **باب الزكاة** (قوله بعد الايمان) أى دال الايمان وهو الشهادتان (قوله اذا نما وطاب وحسن) عطف الطيب والحسن على النؤمن عطف الرديف على مرادفه فلا يقال الاولى للشارح أن يقول وهو النعم والطيب والحسن وأقول وأراد بالنعم ما يشمل العظم والحسن وقوله اذا بورك فيها أى وقعت البركة فيها ولا تقل من حيث ان الله أوقع البركة فيها وان كان الله فاعل ذلك لانه باعتباره لا تكون البركة فاعلا والبركة فى البقعة ترجع لكثرة الخير فيها فيكون من افراد النعم وكذا قوله وزيادة الخير (فان قلت) وعلى هذا لا يحتاج لقوله والبركة وزيادة الخير لما قلنا انهما من افراد النعم (قلت) لان النعم فى الاول من حيث النعمى الذات كنمو الزرع بخلاف النعمى فى الاخير من فليس كذلك فقد بر (قوله وسميت به) أى وسميت الزكاة بمعنى الجزء أو اخرج الجزء وقوله به أى بلفظ زكاة (قوله لنموه فى نفسه) أى بسببها عند الله تعالى وذكر العندية إشارة الى ان المراد بذاته ثوابه لاحقيقته فى العبارة تسامح وكما انه سبب فى الثواب سبب (٥١) فى عدم تلفه حسا ومعنى والحاصل ان زكاة

بمعنى من كية أى منية أى سبب فى النماء (قلت) وهذا لا يوجب أن يكون ذلك حقيقة فلد ذلك قال بعض الشراح فسمى المال المأخوذ زكاة وان كان منقضا حسا لنموه فى نفسه عند الله تعالى من مجاز التشبيه أى من التسمية بمجاز التشبيه أى مجاز هو التشبيه اه أى فالمعنى انها كالزكاة أى كالتنوع حسا وذلك لان تسميتها ترجع لما قلناه فهو يشير الى أن الحقيقة للفظ زكاة ماغنا حسا (قوله لغته وشرعا) أى فى اللغة والشرع (قوله اسما) منصوب على اسقاط الخافض قال شارح الحدود وهو أقرب الالاه قليل وقيل على التمييز وهو مردود

يتعين بالشروع ويبقى ندبه الثانى أن يكون الميت ممن له حق بخار وقرىب وصديق أو ممن ترجى بركة شهوده بان يكون صالحا فان عدم الاول بان لم يقم بها الغير تعينت أو عدم الثانى بوجهيه كان النفل والجلبوس فى المسجد أى مسجد كان أفضل وخصه ابن العزبى بالمسجد الجامع قال فى المدخل والاشتغال بالعلم أولى من الخروج مع الجنازة وقال ق أحب أى أفضل أى أكثر ثوابا ولم أذكره فى الكلام على أعظم أركان الاسلام بعد الايمان بالله تعالى وهو الصلاة شرع فيما يليه رتبة وهو الزكاة ولم يفصل بينهما بما يفصل بينهما لم يقم فى كتاب الله الا هكذا وهى لغة النعم يقال زك الزرع اذا نما وطاب وحسن والبركة زكمت البقعة اذا بورك فيها وزيادة الخير فلان زكاة أى كثير الخير وسميت به وان كانت تنقص المال حسا لنموه فى نفسه عند الله وشرعا اسمها جزء من المال بشرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصابا ومصدر اخراج جزء من المال بشرط وجوبه الخ قاله ابن عرفة ومتعلقات الزكاة شرعا تسمى الماشية والحارث والنقدان والتجارة والمعادن والفطرو قدّم المؤلف كابن شاس زكاة الماشية والحارث على النقد د عكس ترتيب المسدوتة وابن الحاجب لشرف ما ينمو بنفسه وقدّم الحيوان لشرفه على الجناد فقال

#### **باب تجب زكاة نصاب النعم**

(ش) هذا فى قوة قولنا كل نصاب من أنواع النعم تجب فيه الزكاة وزكاة يحتمل المعنى المصدري

واما ذلك لان اللفظ المشترك لا يصح نصب التمييز بعده للفرق بين الابهام الذاتى والابهام العرضى (قوله جزء من المال) هذا يناسب الاسمية لانه من مقولتها وجزء من المال يشمل الخمس فى الر كاز وغيره وقوله بشرط وجوبه الخ مخرج الخمس وما شابهه وقوله فى الحد الثانى اخراج مناسب للمصدرية وأراد الشرط اللغوى فلا ينافى ان النصاب سبب فى الوجوب لانه شرط فيه لان حد الشرط لا يصدق عليه وأورد على التعريف بان الحد غير مانع لدخول صورة ما اذا قال الله على اذا بلغ مالى عشر من دينار خمسة دنانير فان قلت النصاب غير معلوم لئلا ذرقت لما ذكر مقدره بعد تسامح فى ذكره فى الحد لا يقال يرد على حده ان الدين اذا قبض منه دون النصاب بعد قبض النصاب يصدق فى زكاة غير النصاب انها زكاة ولم يبلغ مالها نصابا لانا نقول المزكى مضاف للمقبوض تقدير اقاله شارح الحدود (قوله ستة الخ) هكذا قال ابن شاس والصواب اسقاطه أو يقول سبعة لان الر كاز يعلق به الزكاة فى بعض أحواله قاله محمى نت (قوله نصاب) هو لغة الاصل وشرعا ما فيه الزكاة وسمى النصاب بذلك لان الفقراء فيه نصيبا (قوله فى قوة قولنا كل نصاب الخ) أخذه من جعل اضافة نصاب الى النعم للعموم وأفاد هذا ان النعم اسم جنس تحته أنواع الابل والبقر والغنم أى أمر كل فى حد ذاته اسم جمع تحته أنواع هى جوع أى دال على جماعة الابل والبقر والغنم والابل اسم جمع كما صرح به فى المصباح وكذا الغنم كما يؤخذ من آخر عبارة المصباح وأما البقر فصريح فى المختار بأنه اسم جنس وجعل واحده بقرة وانما أطلق على الذكر والانثى أراد به اسم جنس جمعى



(قوله أولى الخ) لا يخفى ان تعديله ينتج التعيين لا الاولوية ويجاب بانه يشير الى انه يصح بالمعنى الاسمى لكن مع تقدير مضاف أى اخراج زكاة (قوله ولا تكليف الا بفعل اختياري) أى لا يتعلق تكليف الا بفعل اختياري (قوله بلاك وحول الخ) اتفقوا على ان الحول شرط واختلفوا في الملك فقيل سبب وقيل شرط وهو الراجح وقرن المؤلف له بالشرط يؤكده كونه شرطاً ولا يشك في جعل البناء للسبيبة لانها لا تتعين لجواز ان تكون للمعينة (قوله لعين النصاب) أى لذات النصاب (قوله أولاً صله كالا مهات الخ) لا يخفى انه في تلك الصورة يصدق عليه انه مالك لذات النصاب عند آخر الحول والمصنف أطلق في كمال الملك فيصدق بآخره (قوله والمودع) يفتح الدال (قوله عن ملك الدين) أى عن ملك ما كان ديناً وقوله ممن قبض دية الخ لا يخفى انه يصدق عليه انه ملك ذات النصاب تحقيقاً واستقباله انما هو ليكون له مير عليه الحول من يوم ملك ذات (٥٣) النصاب فالاولى ان يقول ممن له دية أو سلم عند انسان فانه في تلك الحالة يقال له

مالك للدين لا للعين (قوله عن ملك الغنمية) أى قبل قسمها على الجيش وبعد حوزها وقوله لعدم استقرارها أى لم يثبت له ما يخصه (قوله فلا تجب قبل مجيئ الساعي) الاولى ان يقول فلا تجب قبل مجيئ الساعي فيما فيه ساع ولا قبل مضي العام فيما لم يكن ساع (قوله لان ما قارب الشئ الخ) المناسب ان يقول ولان ما قارب الشئ يعطى حكمه (قوله وهى التى ترى) أى في السكلا والعشب النبات بنفسه (قوله اذا توفرت فيها الشروط) أى شروط الزكاة المتقدمة بقوله بلاك وحول كلاً (قوله لتنامحوم الخ) فيه نظر لان الاول مطلق ومفهوم الثانى مقيد والقاعدة رد المطلق الى المقيد (قوله في كل أربعين) كسدا في نسخته والمناسب اسقاط كل (قوله وفي أربع وعشرين) أى من الابل (قوله الغنم) مبتدأ مؤخر وقوله في أربع الخ خبر مقدم (قوله أو لخروجه مخرج الغالب) أى قول النبي صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم الزكاة يخرج مخرج الغالب لان الغالب في غنم أهل الجاز السوم (قوله

وهو الاخراج ويحتمل المعنى الاسمى وهو المال المخرج ولكن جملة على المعنى المصدرى أولى لان الوجوب من الاحكام التكميلية ولا تكليف الا بفعل اختياري (ص) بلاك وحول كلاً (ش) يعنى ان شرط وجوب الزكاة كمال الملك لعين النصاب أولاً صله كالا مهات المتكاملة بالنسبة والحول واحد ترز بقوله بلاك مالا ملكه كالغاصب والمودع وبلاك العين عن ملك الدين ممن قبض دية أو سلم بعد أعوام فيستقبل واحد ترز بكال الملك عن ملك الغنمية لعدم استقرارها وعن ملك العبد ومن فيه شاة رقة لعدم تمام تصرفه لا تسلط سيده عليه لانتقاضه بالمكاتب ومن في معناه ممن ليس للسيد انتزاع ماله واحد ترز بكال الحول عن عدم كماله فلا تجب قبل مجيئ الساعي وأما جواز اخراج الزكاة فيما لا ساعي فيه قبل الحول فخصه لان ما قارب الشئ يعطى حكمه كما سيأتى (ص) وان معلوفة وعاملة (ش) لا خلاف ان الزكاة تجب في السائمة وهى التى ترى اذا توفرت فيها الشروط واختلف في المعلوفة في الحول أو بعضه والعاملة في حرث أو حمل ونحوهما فذهبنا وجوب الزكاة فيهما أيضاً خلافاً لابي حنيفة والشافعى لنا عموم منطوق قوله عليه الصلاة والسلام في كل أربعين شاة شاة وفي أربع وعشرين فدونها الغنم في كل خمس شاة وهو مقدم على مفهوم قوله في سائمة الغنم الزكاة أو لخروجه مخرج الغالب قوله وان معلوفة أى وان كان النعم معلوفة وعاملة الخ وكان الاول التذكير فيقول وان معلوفاً وعاملاً لانه لكن في اسم الجمع لغة ضعيفة بتأنيث الضمير وعليها مشى المؤلف والعاملة يقابلها المهملة لا الهاملة والهاملة عبارة مهملة (ص) ونتاجا (ش) أى وان كانت كاهانها فان الزكاة تجب فيها لان هذا محجل الخلاف ولا يلزم من وجوب الزكاة في النتاج الا خدمته بل يكافئها ان يشتري ما يجزئه والنتاج بكسر النون ليس الا يقال نتجت الناقة والشاة بضم النون وكسر التاء نتج نتاجاً ولدت وقد نتجها أهلها بفتح النون نتاجاً وظاهر قوله ونتاجاً ولو كان النتاج من غير جنس الاصل كما لو نتجت الابل غنماً وعكسه فتزكى على حكم أصلها (ص) لانهما ومن الوحش (ش) أى لامن المتولد من الانعام ومن الوحش ومعنى ذلك اذا ضربت فحول الظباء في اناث الغنم أو العكس ان الزكاة لا تجب في النتاج المتولد منهما لعدم تحقق دخول هذا النوع تحت جنس بهيمة الانعام وظاهر قوله لانهما ومن الوحش يشمل ما كان منهما مباشرة أو بواسطة أو باكثر (ص) وضمت الفائدة له وان قيل حوله بيوم

لامنه) أى من النعم (قوله عبارة مهملة) فيه نظر بل وردت (قوله ونتاجاً) قال داود لازكاة في النتاج أصلاً (قوله تنتج) لا بالبناء للمفعول كما رأيت مضبوطاً بالقلم في نسخة يظن بها الحجة من المختار الا انه بمعنى المبني للفاعل فلذا قال الشارح ولدت (قوله نتجها أهلها) أى استولدوها (قوله فتزكى على حول أصلها) مثلاً لو كان عنده ناقة ولدت أربعين شاة فتزكى شاة عن الاربعين شاة نظر الحول الام وحاصله أنه يزكى زكاة الفرع ناظر الحول الاصل (قوله لانهما ومن الوحش) وقيل بالزكاة مطلقاً نالها الفرق بين كون الام وحشية فلا زكاة والا فالزكاة وشهره الجزولى في شرح الرسالة وهو الجارى على الاضحية (قوله وضمت الفائدة له) وهى هنا ما تجدد ولو بشراء أو دية لا ما يأتى في قوله واستقبل الخ (قوله حوله) يحتمل رجوع الضمير للمالك ويحتمل رجوعه للنصاب قال في لوجوده عندى مانصه المراد بالحول أعم من أن يكون بالاهلة فيما لا ساعى له أو مجيئ الساعي بالمعنى الآتى اه



(قوله لا اقل) معطوف على الضمير المحرور وروا عاده الخافض للزوم ذلك عند البصر بين (قوله لا اقل) ولو صارت اقل فبطل الحول بيوم  
 أو بعده وقبل ما يحى، والسامعي قاله محشى نت (قوله ولو لم يخطه) فيه اشارة الى أن المصنف أطلق اليوم على مطلق الزمن كما في قوله  
 تعالى كل يوم هو في شأن **تنبيه** ككلام المؤلف في فائدة الماشية بخلاف فائدة العين فانها لا تضم لما قبلها ولو نصابا بل تبقى على حالها  
 والفرق أن الماشية موكولة للسامعي فلو لم تضم فائدتها لم يخرج السامعي أكثر من مرة في السنة وهو مشقة والعين موكولة الى امانة  
 أو بابها فلا مشقة عليهم في تكرار الاخراج وهذا الفرق ذكره عبد الحق واعترضه اللخمي وغيره بان في العتية هذا الحكم جارفين  
 لاسعاة لهم أبو اسحق ولعله لما كان الحكم هكذا في السعاة صار أصلا وطردا وهذا هو المشهور وقيل حكم من لاسعاة لهم ان تبقى كل  
 فائدة على حولها كالعين اه محشى نت (قوله لا بل) لو قرنه بالفاء لكان أحسن وهذه الفاء هي الفاء الفصيحة وهي الواقعة في  
 جواب شرط مقدر أي اذا أردت تفصيل قولنا زكاة نصاب النعم فالابل (٥٣) فيها كذا الخ (قوله ضائنة) بتقديم الهمزة على النون  
 لانها من الضأن وهو مهموز وليس

لانها من الضأن وهو مهموز وليس  
 هناباء خلافا لبراهم ومن تبعه (قوله  
 وان خالفته) أي وان خالفت غنم  
 المالك جل غنم البلد ويصح  
 رجوع الضمير المستتر الى جل  
 غنم البلد لا كتسابه التأنيث من  
 المضاف اليه وهو مباغلة في المفهوم  
 أي فان كان جل غنم البلد المعز  
 أخذت منه وان خالفت غنم المالك  
 الجبل (قوله ذكر كرا كان أو أنثى)  
 يتبادر منه ان ضائنة تصدق  
 بالذكور والانثى وان التاء للوحدة  
 وليس كذلك بل ذلك انما هو جل  
 بحسب الفقه وكأنه يشير الى انه  
 لا مفهوم لقول المصنف ضائنة  
 الذي هو قاصر على الانثى وذلك  
 لان الانثى يقال لها ضائنة والذكر  
 يقال له ضائن ثم بعد كتيبه هذا رأيت  
 محشى نت صرح بان الفقههاء  
 يستعملون ضائنة في الذكور والانثى  
 بل وصحح لغة أيضا قال ابن الاثير في  
 النهاية الضائنة هي الشاة من الغنم

لا اقل (ش) الضمير في الموضعين عائد على النصاب يريد ان من كان له ماشية ثم أقاد ماشية  
 أخرى فان الثانية تضم الى الاولى ولو حصل استفادته لها قبل كمال حول الاولى بلحظة اذا كانت  
 الاولى نصابا وتركى على حول الاولى وان كانت اقل من النصاب فلا تضم الثانية لها يريد  
 ويستقبل بهما من يوم حصول الثانية الا ان حصلت الفائدة بولادة الامهات فحولها حولهن  
 وان كن اقل من نصاب اتفاقا ثم ان ضم الفائدة للنصاب مقيد بما اذا كانت من جنسه امالو  
 كانت بخلاف جنسه كابل وغنم لكان كل مال على حوله اتفاقا كما قاله في توضيحه فاذا كان عنده  
 أربعون من الغنم فدخل عليها الحول ثم قبل محى، السامعي ملك خمس من الابل يستقبل بها  
 حولاً من يومئذ وكلام المؤلف في فائدة الماشية بخلاف فائدة العين فانها لا تضم لما قبلها ولو نصابا  
 بل تبقى على حولها (ص) الابل في كل خمس ضائنة ان لم يكن جل غنم البلد المعز وان خالفته  
 (ش) بدء المؤلف من الحيوان بالابل كافي كتاب أبي بكر ولا تنها أشرف أموال العرب والمعنى  
 ان في كل خمس من الابل شاة ضائنة ولا شئ في أقل من خمسة وتتخذ الضائنة ذكراً أو أنثى  
 وجوبا اذا غلب ضأن البلد على معزها أو تساويا ولا يعتبر غنم المزكى أما اذا غلب معز البلد  
 تعين أخذها منه الا ان يتطوع بدفع الضأن ابن عرفة المازرى ان عدم عمله الصنفان طوبى  
 بكسب أقرب بلد اليه فقوله الابل مبتدأ وفي كل خمس خبر وضائنة معمول الظرف أوضائنة  
 مبتدأ ثان وفي كل خمس خبره والجملة خبر للاول وعلى كل حال فلا بد من تقدير العائد وقال ز في  
 كل خمس ضائنة مبتدأ وخبر والجملة خبر للمبتدأ والرابط محذوف أي في كل خمس منه ضائنة  
 (ص) والاصح اجزاء بعير (ش) يعني انه اذا دفع بعير عن خمس أبعة بدلا عن الشاة الواجبة  
 عليه أجزأه لأنه مواساة من جنس المال بأكثر مما وجب عليه وهو قول عبد المنعم القروى من  
 أصحابنا ابن عبد السلام وهو الاصح والبغير في اللغة يطلق على الذكور والانثى وتعبيره بالاجزاء  
 يفيد انه ليس بجائزا بتسداء وهو كذلك ولا بد في البعير ان تفي قيمته بقيمة الشاة قاله ابن عرفة  
 وظاهره ولو كان سنه أقل من عام خلافا لما عليه بعض الشراح ولا يجزئ بعير عما يجزئ فيه

خلاف المعز اه (قوله أو تساويا) يشير الى أن قول المصنف ان لم يكن الخ سالبة تصدق بنفي الموضوع فيصدق بما اذا لم يكن هناك جل  
 واعلم أن المصنف تبع في عبارته ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام بان ظاهره اذا تساويا يؤخذ من الضأن والا قرب في هذه تخيير  
 السامعي وكذا قال ابن هرون وزاد أو يخير رب المال وقد نقل في توضيحه هذا الاعتراض ثم ارتكبه هنا قاله محشى نت **تنبيه** لا بد  
 أن تكون تلك الضائنة بلغت السن المجزئ بان تكون جذعة أو جذعا ولعل المؤلف انما ترك ذلك اعتمادا على ما يأتي في زكاة الغنم  
**تنبيه** قال زروق وهل يلحق غنم الترك بالضأن أو المعز لم أقف على شئ فيه (قوله الا أن يتطوع) وأما عكسه وهو ما اذا وجب عليه  
 شاة من الضأن فانخرج عنها واحدة من المعز فانها لا تجزئ لانها مفضولة بالنسبة لمال زمه شيخنا عبد الله (قوله فالخير حينئذ جملة) هذا  
 اذا قدرت المتعلق فعلا فتكون ضائنة فاعلا وأما اذا قدرت اسماء أي وضائنة فاعل به فهو مفرد (قوله وقال ز الخ) هو داخل فيما قبله  
 (قوله لانه مواساة) أي اعانة هذا التعليل صادق حتى عند زيادة قيمة البعير اذا أخرج عن شاتين مع انه لا يجزئ (قوله من أصحابنا) أي  
 معشر المالكية وهل يتوهم خلافه (قوله خلافا لـ) كأنه قال وهو كذلك خلافا لـ







(قوله في كل عام أو تحقق عشر الخ) تنويع في التعبير والمعنى واحد (قوله خير الساعي على المشهور الخ) اختلف على أقوال أربعة قبل  
يرجح جانب الساعي وقيل يرجح جانب رب المال وثالثها ان وجد خير الساعي والا خير رب المال ورابعها هو المشهور وهو ما ذكره  
الشارح (قوله وتعين أحدهما منفردا) أي فان وجد أحدهما فقد الآخر أخذ (٥٥) ما وجد ولم يكف ما فقد (قوله هي الموفية سنة)

وتسمى قبل تمام السنة حوارا  
ولا يأخذها الساعي عن بنت  
المخاض مع زيادة ثمن ولا ما فوق  
الواجب ويؤدى الثمن قال ابن  
القاسم وأشهب وان نزل ذلك أجزأ  
(قوله مخض الجنين بطنها) أي  
تحرك كما يؤخذ من المصباح (قوله  
البقر) انما لم يعطفه فيقول والبقر  
والغنم لان هذه نصب مستقلة ليس  
فيها تابع ولا متبوع قال في لث  
ان النسخ هنا مختلفة في نسخة  
البقر في كل ثلاثين وهي فاسدة لانها  
تعطى أن هذا ضابط كلي وليس  
كذلك بل هو بيان لا قبل نصاب  
البقر وفي نسخة البقر كل ثلاثين  
بغير في ونصب كل على نزع الخافض  
وذلك مقصور على السماع التقدير  
في كل وهذه كالأولى وفي نسخة كل  
بالجر وذلك على حذف حرف الجر  
وابقاء عمله وذلك مقصور على  
السماع أيضا وفي نسخة البقر في  
ثلاثين وهذه أحسنها اه (قوله  
تيسع) وان أعطى تبعة كان أفضل  
لان الانثى أفضل من الذكر فيخير  
الساعي على قبولها ولا يجبر المالك  
عليها (قوله ذو سنتين) أي أكل  
سنتين ودخل في الثالثة وسمى  
تبعا لانه يتبع أمه أو يتبع قرناه  
أذنيه (قوله ذات ثلاث) أي أكلت  
الثلاث (قوله تبقر الارض) من  
باب قتل (قوله وهو اسم جنس) جمعي  
فدلوله جمع (قوله رعاتها) ضم الراء

أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة (ش) أي ثم في كل عام أو تحقق عشر بتعير الواجب في  
مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون فاذا زادت عشرة ففيها حقتان وبنت لبون فاذا زادت عشرة ففيها  
ثلاث حقات فاذا زادت عشرة ففيها أربع بنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث بنات لبون  
وحقة فاذا زادت عشرة ففيها حقتان وبنتا لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقات وبنت  
لبون فاذا زادت عشرة وصارت مائتين خير الساعي على المشهور بين أربع حقات أو خمس بنات  
لبون وتعين أحدهما منفردا فاذا زادت عشرة ففيها حقة وأربع بنات لبون فاذا زادت عشرة  
ففيها حقتان وثلاث بنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقات وبنتا لبون فاذا زادت  
عشرة ففيها ست بنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها خمس حقات فاذا زادت عشرة ففيها حقتان  
وأربع بنات لبون وهكذا على ضابط المؤلف ولا ينتقض بشئ مما أورد على ضابط ابن بشير  
وابن عرفة مع ما يعرف بالوقوف على كلامهما فخر اه الله عن المسلمين خيرا وقولنا في صدر المسئلة  
ثم في كل عام أو تحقق عشر الخ ليدخل في كلامه المائة والثلاثون فان الواجب بتعيرها لانها  
تمام عشر (ص) وبنت المخاض الموفية سنة ثم كذلك (ش) لما ذكر القدر المأخوذ في  
النصب شرع في بيان سنة فذكر ان بنت المخاض هي الموفية سنة ودخلت في الثانية وسميت  
بذلك لان الابل سنة تحمل وسنة تربي فأما حامل قد مخض الجنين بطنها ثم كذلك بقية  
الاسنان المرتبة فبنت لبون ما أوفت سنتين ودخلت في الثانية لان أمها صارت ترضع فهي  
لبون والحقة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لانها استحققت الحمل وان لم يحمل عليها  
والجدعة ما أوفت أربعة ودخلت في الخامسة والذكر جذع لانها تجذع سننها أي تسقط (ص)  
البقر في كل ثلاثين تبسع ذو سنتين وفي أربعين مسنة ذات ثلاث (ش) البقر مأخوذ من البقر  
وهو الشق لانها تبقر الارض أي تشقهأر هو اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى  
وانما دخلت الهاء لانها واحد من جنس والجمع البقرات والباقر جماعة البقر مع رعاتها  
والبيقر البقر وكتب النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقة لاهل اليمن في ثلاثين باقورة  
بقرة قاله الجوهرى والتبسع الذكور من البقر والانثى تبعة والجمع تباع وتبائع وقال الازهرى  
ابن السنة تبسع وفي الثانية جذع وجذعة وفي الثالثة ثنى وثنية وهي المسنة لانها ألفت ثنيتهما  
وفي الرابعة رباع لانها ألفت رباعيتها وفي الخامسة سدس وسدس لانها ألفت السدس المسنى  
سدسها وفي السادسة طالع ثم يقال طالع سنة وظالع سنتين الخ والمعنى ان البقر اذا بلغ ثلاثين  
ففيه تبسع ذو سنتين الى تسع وثلاثين فاذا بلغت أربعين ففيه بقرة مسنة ذات ثلاث سنين الى  
تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبسعان فاذا زادت عشرة ففيها مسنة وتبسع فاذا زادت عشرة  
ففيها مسنتان فاذا زادت عشرة ففيها ثلاثة أتبعه فاذا زادت عشرة ففيها تبسعان ومسنة فاذا  
زادت عشرة ففيها تبسع ومسنتان فاذا زادت عشرة ففيها خير الساعي بين أربعة أتبعه أو ثلاث  
مسنتان وجد أو فقد أو تعين أحدهما منفردا كما انه يخير في مائتي الابل في أربع حقات  
أو خمس بنات لبون واليسه أشار بقوله (وما تئع عشر من كائتي الابل) أي في التخيير وشبهه

جمع راع (قوله تباع وتبائع) أي كحاف وصحائف فتباع بكسر التاء (قوله رباع) بفتح الراء والا كثر على انه يعرب منقوصا فيقول هذا  
رباع ومررت برباع وركبت رباعيا وقد يعرب اعراب التام بالجر كات الثلاث في العين قاله في التسهيل (قوله سدس) بفتح السين والدال  
(قوله وسدس) بفتح السين في المصباح السدس الملقى سنة بعد الرباعية (قوله طالع سنة) يقال طلع البعير والرجل ظلمعا من باب نفع  
رمز في مشبه وهو شبهه بالعرج ولذا يقال هو عرج يسير أفاده المصباح (قوله تبسع ذو سنتين) يخالف كلام الازهرى فيأمل



(قوله جذع أوجذعة) الأولى ان يزيد او نفي كافي المدونة والرسالة والجواهر وابن عرفة وغيرهم وعليه يأتي هل الخيار للساعي  
أولمالك قال ابن عرفة وفي كون التخيير بين الجذع والثني (٥٦) للساعي أولر بها قولاً أشهب وابن نافع

قاله محشي تن (قوله ولو معزاً)  
راجع لقوله جذع أوجذعة لان  
الخلافاً موجوداً فيهما القول ابن  
حبيب لا يجوز الجذع ولا الجذعة  
من المعز (قوله الا ان يرى الساعي)  
نحوه في المدونة فقال أبو الحسن  
ظاهره وان لم يرض ربه ابن المواز  
ذلك بتراضيهما والقول بعدم  
اشتراط رضا ربه لابن القاسم  
وهو ظاهر الحديث الاما شاء المصدق  
فين رواه بالكسر وهو الساعي وأما  
من رواه بالفتح وهو اختيار ابن  
و شد فهو رب المال وهذا سبب  
الاختلاف وقوله الا ان يرى الساعي  
جار فيما فيه الوسط وما انفرد بالخيار  
أو الشرار وتخصيص ج بغير  
الأولى مخالف لاطلاق أهل المذهب  
وظواهر نصوصهم ونصوص  
الاحاديث قاله محشي تن (قوله  
كما خض الخ) أي التي ضرب بها الطلق  
كفي المختار والمصباح وأراد شارحنا  
التي دنت ولادتها لخصوص التي  
ضرب بها الطلق ثم بعد كتي هذا  
رأيت محشي تن فسرهما بالتى  
دنت ولادتهما للجد (قوله وتيس  
وهو الذي كرا الخ) أي الذي كرم من المعز  
فلا يجوز أن يرضى به الساعي لانه  
دون حقه وهو ظاهر المدونة لعهده  
مع ذوات العوار هكذا نقل  
الخطاب عن أبي الحسن عن ابن  
و شد وفي قوله لا يجوز ان يرضى به  
الساعي نظر مع قول المدونة واذا  
رأى المصدق أخذ التيس أو الهزيلة

بما أتى الابل وان لم يتقدم له ذكر التخيير فيها الا انه يؤخذ من ضابطه المتقدم له في قوله في كل  
أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فليس فيه حواله على مجهول (ص) الغنم في أربعين شاة  
جذع أوجذعة ذوسنة ولو معزاً وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث وفي  
أربع مائة أربع ثم لكل مائة شاة (ش) يعني ان الغنم اذا بلغ أربعين ففيه شاة ذكراً وأنثى ولا  
زكاة في أقل من ذلك الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت  
واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة وتسعة وتسعين فاذا زادت واحدة ففيها أربع شياه ثم بعد  
الأربع مائة لا يتغير الواجب الا بزيادة المئين فيجب لكل مائة شاة في الخمسمائة خمس وهكذا  
فقوله الغنم مبتدأ وفي أربعين خبر مقدم وشاة مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الأول ولم يقل في  
كل أربعين لفساده أي لما يلزم عليه ان في الثمانين شاتين وليس كذلك كما علمت والهاء في شاة  
للوحدة كآ بقرة لا للتأنيث فلذا ابدل منها المذكور والمؤنث بقوله جذع أوجذعة بالمجعة  
المفتوحة فيهما (ص) ولزم الوسط ولو انفرد الخيار أو الشرار الا ان يرى الساعي أخذ المعيبة  
لا الصغيرة (ش) يعني ان الانعام من نوع أو نوعين اذا كان فيها الوسط فلا اشكال في أخذه فان  
لم يكن فيها وسط بل كانت خياراً كلها كما خض وأكولة وهي شاة اللحم تسمن لتؤكل ذكراً  
أو أنثى أو شراراً كلها كسبخة أي صغيرة وتيس وهو الذي ليس معد للضرب وذات  
مرض وعيب فان الساعي لا يأخذ منها شيئاً ويلزم بها بالوسط الا ان يتطوع المالك بدفع  
الخيار الا ان يرى الساعي أخذ المعيبة أحظ للفقراء فله أخذها بلوغها سن الاجزاء وأما  
الصغيرة فليس له أخذها لنقصها عن السن (ص) وضم تحت لعرب جاموس بقرو ضأن المعز  
(ش) لما نكلم على زكاة النعم اجمالاً وكان تحت كل نوع منها صنفان شرع في الكلام على حكم  
اجتماعهما وكالانصاب منهما والمعنى انه يضم لتكميل النصاب تحت ابل ضخمة مائلة الى  
القصر لها سنامان أحدهما خلف الآخر تأتي من ناحية العراق لعرب بوزن جراب خلاف  
البحاني وكذلك يضم لتكميل النصاب جاموس دون نصاب خمسة عشر بقراً مثلها ويجب  
فيه تببيع والجاموس بقرو ضخام صغيرة العين طويلة الخراطيم فروعه الرأس الى قدام  
بطيئة الحركه قوية جدا لا تنكاد تغارق الماء بل ترقد فيه غالب أوقاتهما يقال اذا فارقت الماء يوماً  
فاكثر هزلت رأيناها بصمراً وعمها لها قاله زروق وكذلك يضم لتكميل النصاب ضأن كعشرين  
وهو الحيوان ذو الصوف لمعز مثلها وهو الحيوان ذو الشعر فيجب في المثال شاة وانما ضم ماذكر  
لتمقارب المنفعة كافي أنواع الثمار والذهب مع الفضة ثم ان ظاهر قوله وضم الخ يشعر بان  
المضموم فرع والثاني أصل وليس براد وانما كل منهما أصل (ص) وخير الساعي ان وجبت  
واحدة وتساوياً (ش) يعني اذا اجتمع صنفان من ضأن ومعز أو من تحت وعرب أو من  
جاموس وبقرو تساوياً كعشرين ضأنه ومثلها معزاً أو خمسة عشر بقراً ومثلها جاموساً فان  
الساعي يخير في أن يأخذ الواجب من أي الصنفين شاء مع مراعاة الاحتياط ابن رشد اتفاقاً لا  
مزية لأحدهما على الآخر وقوله وخير دليل الجواب وقوله وخير الخ مفرع على قوله وضم تحت  
لعرب أي واذا ضم أحد الصنفين للآخر فتارة تجب واحدة وتارة يجب أكثر (ص) والافن  
الاكثر (ش) أي وان لا يكونا متساويين كعشرين عرباً أو جاموساً أو ثلاثين ضأناً وعشرة من  
الصنف الآخر فيأخذ بنت الحماض والتببيع والشاة من الأكثر وهو العشرين من أحد







(قوله أو بقرائن الاحوال) كما اذا سمع الهارب يقول يريد الساعي ان يأخذ منى الزكاة في هذا العام هيئات ما بعده منها (قوله وان كانت زكاته افضل) أى لقوله في المدونة ومن باع بعد الحول نصاب ابل بنصاب غنم هر بامن الزكاة أخذ منه المصدق زكاة ما أعطى وان كانت زكاة التى أخذ افضل لان ما أخذ لم تجب فيه زكاة بعد اه (قوله أى بقریب) اشارة الى ان كلام المصنف فيه شئ لان قبل ظرف متسع فالاولى للمصنف ان يقول ولو قيل الحول (قوله على الارجح الخ) أى خلافا لابن الكاتب في قوله انما بعد هاربان كان بعد الحول وقبل محجى الساعى وأما بعدهما فلا فرق بين الفار وغيره في الاخذ بزكاة المبدل (قوله أى انه لا يكون الخ) لا يخفى ان هذا ينافي صدر عبارته المفيدة انه اذا كان قبل الحول بعد لا يؤخذ بزكاة المبدل ولو أقر بالهروب فاذا علمت هذا فنقول نص ابن يونس يفيد ان الابدال قبل الحول بقرب دال على الهروب (٥٨) في حد ذاته فكلام ابن يونس وابن الكاتب في مجرد التهمة العارى عن القرينة فضلا عن الاقرار بدليل قياس

ذلك على الخليطين ونصه ذكر عن ابن القاسم ان الكاتب القسروى انما بعد هارباً متى باع بعد الحول فان باع قبل الحول فلا بعد هارباً قرب الحول أو بعد ذلك بخلاف الخطاء عند الحول وقربه فان ذلك لا ينفعهما لان هؤلاء قد بقيت مواشيهم بايدهم حتى حل الحول والذي باع قبل الحول ليس في يده شئ ابن يونس وليس ذلك بصواب لان بيعها بعد الحول وقبل محجى الساعى مثل بيعها قبل الحول اذ حولها محجى الساعى فلا فرق ولان المتخاطبين انما لم يحكم الافتراق لانهما أراد ابدال ذلك اسقاط شئ من الزكاة والفار انما أراد اسقاط الزكاة فهذه العلة الجامعة بينهما كما أفاده محشى نت (قوله ولو كان البديل نصاباً) الاولى ان يقول وأما لو كان المبدل دون النصاب فلا زكاة فيها ان كانت للقيمة وأبدلها بنصاب فان كانت للتجارة وأبدلها بنصاب أخذ بزكاتها بالاولى من

وهى نصاب سواء كانت للتجارة أم لا بما شية أخرى من نوعها أو من غير نوعها كانت نصاباً أم لا أو عرض أو نقد هر بامن الزكاة يعلم ذلك باقراره أو بقرائن الاحوال فان ذلك لا يسقط عنه زكاة المبدل بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بنقيض قصده ولا يؤخذ بزكاة البديل وان كانت زكاته افضل لان الذى أخذ لم تجب فيه زكاة بعد وسواء وقع الابدال بعد الحول أو قبله بقرب بقوله (ولو قبل الحول) أى بقریب عند ابن يونس واليه اشارة بقوله (على الارجح) وكلام المؤلف لا يفيد تقييد الابدال قبل الحول بالقرب ولا بد منه فان قلت عزوه لابن يونس يدل على ذلك قلت انما يدل على ذلك للعالم بكلام ابن يونس فان وقع قبل الحول بكثير لم يعتبر أى انه لا يكون الابدال بمجرد دليلا على الهروب وسيأتى الخلاف في حد القرب في الخليطين وأما اذا كان المبدل دون نصاب فلا زكاة ولو كان البديل نصاباً على ما يظهر من كلامهم وأما لو لم يكن أبدلها هرو وبافسبى أى فيه التفصيل المشار اليه بقوله كمبدل ماشية تجارة الخ ثم ان المبالغه في الابدال وليست في الاخذ بالزكاة قبل الحول اذ لا يركى مال قبل الحول وقد اعترض قوله على الارجح بان فيه مجتاذ ليس ما ذكره ابن يونس هنا اختياره من الخلاف بل من نفسه مقابلاً به فكان الواجب ان يعبر بالفعل (ص) وبنى في راجعة بعيب أو فليس (ش) ضمير بنى راجع لمبدل الماشية بعين أو نفعها أو بخلافها سواء كان فاراً أو غير فار وما ذكره نت من أن فاعل بنى البائع الغير الفار وان وافق ما فى الشامل غير ظاهر اذ لاشئ ان الفار بنى فيما ذكر أيضاً بل لو قيل ان فاعل بنى ضمير المبدل الفار لكان مطابقاً لظاهر كلام المؤلف وبناء غير الفار مستفاد من بناء الفار بالاولى ولو قال بكعب وحذف الفليس لكان أحسن اذ يدخل هو والفساد تحت الكاف وقد يقال ان الفساد يفهم مما ذكره المؤلف بطريق الاولى لان الملك قد انتقل للمشتري في مسئلة العيب والفليس قطعاً بخلاف الفساد وسواء كان الفساد مختلفاً فيه أو متفقاً عليه والمعنى ان من باع ماشية بعد ان مكثت عنده نصف عام مثلاً ثم أقامت عند المشتري مدة ثم ردت عليه بفساد أو ردها البائع بفليس المشتري فان البائع يبنى على حولها الذى عنده فيزكيها عند تمام حول من يوم ملكها أو من يوم زكاه أو كانها لم تخرج من يده بناء على ان رجوعها له فيما ذكره نقض للبيع من أصله وهو المنصوص وعلى القول بأنه ابتداء ببيع

غير الفار الآتى في قوله كمبدل ماشية تجارة الخ بتسليمه قول المصنف ماشية مفهومه انه لو هرب بابدال عين الآن بعرض قيمه لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك فلا زكاة عليه ولو أقر على نفسه بالفرار لان عرض القيمة لازكاة فيه أفاده في ل و اعلم ان تلك العلة لا تظهر لوجودها في ابدال الماشية بعرض قيمية (قوله وبنى في راجعة بعيب الخ) فهم من قوله بنى انما رجعت قبل تمام الحول فان رجعت بعده زكاه حين الرجوع فان زكاه المشتري عنده ثم ردها رجعت على البائع بما أدى ان لم يكن دفع منها وكذا يقال فيما إذا أقامت عنده عامين أو أكثر حيث كان للمشتري رد فان لم يكن لردها لكون البيع فاسداً فزكاتها عليه لانها على ملكه من حين فوات الرد (قوله غير ظاهر) بل ظاهر وذلك لانه انما جعل الضمير هنا عائداً على غير الفار لان الفار تقدم الكلام عليه وان الكلام هنا في غيره لأن مراده ان الفار لا يبنى لانه يؤخذ بزكاة المبدل اذ لم يرجع اليه فاحرى ان يرجع (قوله مختلفاً فيه الخ) أى ولم يفت (قوله وعلى القول بأنه ابتداء ببيع) عبارة بهرام وعلى ان الرد بالعيب ببيع حادث فاذا ن يجب ان يستقبل به حولا



(قوله كبديل ماشية تجارة) قال في ك وجد عندى مانصه والمراد بالعين ما قابل الماشية فيشمل العروض ويشكل على دون نصاب ما تقدم من قوله وضمت الفائدة له لا لاقول والمشتراقة فائدة كما تقدم فالمناسب الاستقبال لا البناء حيث كانت الاولى أقل من نصاب اللهم الا أن يقال جعلوا هذه الفائدة كالشئ أو ان هنا خرجت من يده وهناك لم تخرج من يده تأمله ولو كان أصل ماشية التجارة عرضا فان كان عرض تجارة فقولها من يوم ملك العرض وان كان عرض قنية فن يوم اشترى الماشية به تأمل والقنية بكسر القاف وضمة وسكون النون الادخار اه (قوله كما يفيد قوله وبني) أى لانه شامل لما اذا أبدلها بخلاف لنوعها ولما اذا كان الابدال على وجهه الفرار أو غيره (قوله كما اذا أنلفها شخص وتقررت عليه القيمة) والحال ان ذلك بحسب دعواه ولم تقم عليها بينة فان قامت على دعواه بينة فانه يستقبل اتفاقا بما أخذ فيه من يوم أخذته ولا يبنى على حولها كما يفيد كلام ابن عرفة والشارح (قوله فقال ابن الحاجب يبنى اتفاقا) عبارة ابن الحاجب وأخذ الماشية عن استهلاك كالمبدل بها ابتداء قال شارحه يعنى ان من استهلك له ماشية فأخذ عنها ماشية كان حكمه حكم من أبدل ماشية بماشية فأجره على ما تقدم من أخذه النوع عن نوعه أو غير نوعه وفاقا وخلافًا ثم قال ابن الحاجب وأخذ العين كالمبادلة باتفاق قال المصنف وان أخذ عيننا عن الماشية المستهلكة فانه يكون كالأبدل ماشية بعين يبنى على قول ابن القاسم ولا يبنى على قول أشهب وقوله باتفاق أى ان الشيوخ انفقوا على (٥٩) اجراء خلاف ابن القاسم وأشهب فيها ولولا الاتفاق لا يمكن ان يقال ان المبادلة أمر

الا فانه يستقبل حولاً من يوم رجعت اليه (ص) كبديل ماشية تجارة وان دون نصاب بعين أو نوعها (ش) هـ اشروع في بيان الابدال على وجهه الفرار والتشبيه لفائدة البناء حيث لم يحصل فيها رجوع بعيب ونحوه ولا يصح أن يكون لفائدة البناء فيما اذا رجعت اليه بعيب ونحوه لانه يقتضى انه اذا أبدلها بمثلها ورجعت اليه بعيب ونحوه انه يستقبل وليس كذلك اذ يبنى في هذه أيضاً كما يفيد قوله وبني في راجعة بعيب الخ والمعنى ان من أبدل ماشية تجارة سواء كانت نصاباً أم لا فاما ان يبدلها بعين أو بنوعها فان أبدلها بعين بني على حول الاصل أى الثمن الذى اشترى به ان أبدلها قبل جريان الزكاة في عينها. كونه دون نصاب أو لم يحل عليه الحول وعلى حول زكاة عينها ان أبدلها بعد ان زكاه لان تركيبة عينها أبطلت حول الاصل وان أبدلها بنوعها كخبت بعرباب وبقريج جوامس ومعز بضأن بني على حول المبدلة مطلقاً سواء زكى عينها أم لا لا على حول الاصل فقد ظهر ان في كلام المؤلف اجالا لاختلاف كيفية بناء المبدل بعين وكيفية بناء المبدل بنوعها وقوله (ولولا استهلاك) مبالغة في قوله أو نوعها أى ولو كان الابدال بنوعها الاستهلاك كما اذا أنلفها شخص وتقررت عليه القيمة فأخذ عنها ماشية من نوعها فكانت ابدال ماشية بماشية أملاً أخذ عنها عيناً فقال ابن الحاجب يبنى اتفاقاً والمؤلف قال وبلوالى خلاف مذهبي انظر الطخني خلافاً في ترجيعه للنوع والعين (ص) كنصاب قنية (ش) يعنى ان من كان عنده نصاب ماشية للقنية فأبدلها بنصاب عين

اختيارى يوجب تهمة من وقعت منه في مكان التهم وذلك يقتضى البناء بخلاف الاستهلاك فانها تؤخذ كرها فينبغى الاستقبال اه ما قاله المصنف في التوضيح اذا علمت ذلك تعرف ان المعنى الذى فهمه شارحنا من كلام ابن الحاجب غير المعنى الذى أراد ابن الحاجب وذلك ان شارحنا فهم ان المراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب على البناء مع ان ذلك غير مراد كما علمته وكلام شارحنا من كلام الشيخ عب تأمل في تنبيه جعل شارحنا المبالغة على ماشية التجارة وعلى ذلك قرره الخطاب وأطلق في المدونة

والجواهر وابن الحاجب وابن عرفة قال في المدونة ومن استهلك غنمه بعد الحول وقبل مجيئ الساعي وهى أو بعون فأخذ في قيمتها دراهم زكاهما مكانه لان حولها قد تم ابن يونس يريد اذا كانت الدراهم التى أخذ فيها نصاباً وكانت الغنم للتجارة فان كانت للقنية فهل يزكيا مكانه أو يستقبل حولاً قولان اه وأما اذا أخذ النوع في البناء والاستقبال قولان ابن القاسم في المدونة ثم اختلف الشيوخ فطريق ابن أبي زيد وهو مذهب سحنون الخلف سواء ذهبت العين أو لا وقال سحنون القول بالاستقبال أحسن وطريق حمديس ان قول ابن القاسم اختلف في عيب يوجب الخيار في أخذ العين أو القيمة فتارة جعل المأخوذ عوضاً عن القيمة فلا زكاة كمن أبدل عيناً بماشية وتارة جعله عوضاً عن العين فيبني كمن أبدل ماشية بماشية وأما لو ذهبت العين حتى لا يكون له الا القيمة فلا يختلف انه لازكاة فيها وهذه طريقة ابن رشد قال في المقدمات ان فاتت أعيناهم لم يرك قولاً واحداً واستقبل بالمأخوذ حولاً وان فاتت فواتيوجب التغيير بالرضا أو تضمينه القيمة فهنا اختلف قول ابن القاسم وطريقة عبد الحق أيضاً وزاد هنا اذا ثبت الاستهلاك بينة والا زكى الغنم التى أخذت لانه ينهم ان يكون انما باع غنماً بغنم من التكت اذا علمت هذه فظهر لك ان المؤلف أطلق كابن الحاجب في الاستهلاك على طريق أبي محمد وسحنون واقتصر على قول ابن القاسم بالبناء تبعاً لقول ابن الحاجب وأخذ الماشية عند الاستهلاك كالمبادلة بها ابتداء مع ان القول بالاستقبال هو مختار سحنون ولذا تعقبه الموافق بانه لم يفصل تفصيل حمديس وابن رشد ولا اقتصر على مختار سحنون ولا أتى بقول ابن القاسم مع اه قاله محشى نت (قوله خلافاً للخطاب) الصواب ما للخطاب ومن تابعه كما قرره بعض شيوخنا



(قوله أي من يوم ملك رقابها) فمقتضاه أنه لا ينظر طول الأصل الذي هو ثمن الماشية المتخذة للقيمة وهو المنعني وذلك لأن اشتراط النصاب في الإبدال بالعين في القيمة يدل على الغاء الثمن الأصلي وأنه لا ينظر إلا حول المبدلة التي هي الماشية النصاب فيها بعض الشيوخ من البحث هنا والجواب معتمد على ظاهر كلام عجي لا يسلم وفي ك وفي شرح (ه) مانصه وحاصل إبدال غير الفارانه إذا كان المبدل من النوع وهو نصاب فانه يبنى سواء كان المبدل نصاب تجارة أو دونه أو نصاب قيمة أو دونه وإن كان البديل عينا فان كان المبدل منه نصابا ولو قيمة فيكذلك وإن كان المبدل دون نصاب فان كان من التجارة فيكذلك وإن كان للقيمة استقبل ويشير المؤلف لهذا الأخير بقوله كمن مقتنى وقد علمت ان (٦٠) فائدة البناء انما تظهر حيث كان البديل نصابا (قوله وهو تشبيهه) أي تشبيهه تام

أبدل بعين أو نوعه ولو كان الإبدال بوجهه لاستهلاكه كذا في محشى نت (قوله فلا اعتراض) لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به <sup>بشيء</sup> تشبيهه مفهوم قوله ماشية أنه لو كان نصاب عين ولو للقيمة فأبدله بعين فيبني أيضا على حول الأصل فان كان العين دون نصاب أبدلها بعين فكذلك أيضا ان كانت الأصلية للتجارة فان كانت للقيمة استقبل بالبديل (قوله وروايته عن مالك) ومقابله ما في الجلاب من روايته بانه يبنى على حول الأصل (قوله ان يضيف ذلك الى ماله) أي الموافق للبديل في النوع (قوله والبيع) الانسب الشراء بدل البيع لأن البيع اخراج والشراء ادخال ويكون المراد انها رجعت عليك مستأنف بخلاف ما يبنى فيه فانها رجعت بالملك السابق (قوله من المشتري نفسه) أي لا من غيره فلا يبنى فتمدبر (قوله فيجرب على ما تقدم) من كونها للقيمة (قوله اجتماع نصابي الخ) يفيد انه إذا كان المجتمع نصابا فقط وعند كل ما يوفي لا يكون خلطة مع انه خلطة عند سدد

أو بنصاب من نوعها فانه يبنى على حول الأصل أي من يوم ملك رقابها أو ز كاهافا التشبيه في الصورتين ولو أبدلها بدون نصاب من العين فانه لا زكاة عليه اتفاقا نقله في التوضيح وكذا إذا أبدلها بدون نصاب من نوعها ومفهوم نصاب أنه لو كان عنده دون النصاب للقيمة وأبدله بنصاب أنه لا يبنى ويستقبل وهذا بالنسبة الى العين صحيح وأما بالنسبة الى نوع الماشية فلا بل يبنى كعشرين بقرة للقيمة أبدلها بثلاثين جاموسا فيزكاه على حول من يوم ملك البقرة وبعبارة أخرى منطوق قوله كنصاب قيمة مسلم وهو تشبيهه في قوله كبديل ماشية تجارة بعين أو نوعها ولو لاستهلاكه يعني فانه يبنى إذا أبدلها بعين أو نوعها ولو لاستهلاكه والبديل في كل منهما نصاب وفي مفهومه تفصيل وهو انه ان أبدل دون النصاب بعين استقبل مطابقا وان أبدله بنوعه بني ان كان البديل نصابا وان كان دون نصاب استقبل فلا اعتراض (ص) لا يخالفها (ش) هذا مفهوم نوعها أي لان أبدل ماشية التجارة أو القيمة بنوع مخالفها كابل ببقرة أو غنم فانه يستأنف عند ابن القاسم وروايته عن مالك ابن رشد قياسا على الماشية تشتري بالدرهم والدنانير وهذا كله حيث كان في البديل نصاب والا فلا زكاة عليه اتفاقا وقال التونسي ينبغي إذا كانت نصابا فبا عها بدون النصاب ان يضيف ذلك الى ماله ويبنى (ص) أو راجعه باقالة (ش) قال ق قوله لا يخالفها مخرج من قوله وبنى لكن بالنظر لقوله أو نوعها وقوله أو راجعه باقالة معطوف على المخرج لكن بالنظر لقوله بعين فهو من باب اللف والنشر المشوش والتقدير وبنى في راجعة بعين لاني راجعة باقالة كبديلها بنوعها لان أبدلها بمخالفها والمعنى ان من رجعت له ماشية بعد ان باعها باقالة من مبتاعها فلا يبنى بل يستقبل لانها بيع سواء وقعت الاقالة بعد قبض الثمن أو قبله ومثل الاقالة الهبة والصدقة والبيع (ص) أو عينا بماشية (ش) يعني ان من أبدل عينا نصابا بماشية بعد ثلاثة أشهر مثلا فانه يستقبل بالماشية حولان يوم اشتراها سواء اشتراها للقيمة أو للتجارة فقوله أو عينا مفعول لفعل محذوف دل عليه ما قبله والتقدير أو أبدل عينا <sup>بشيء</sup> تشبيهه <sup>بشيء</sup> المراد بقوله أو عينا بماشية ان تكون العين عنده فيشتري بها ماشية كفي كلام ابن رشد أمالو كانت عنده ماشية باعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعده أخذه ماشية من المشتري نفسه فانه كبديل ماشية بماشية فيجرب على ما تقدم قاله ابن رشد ولما كانت زكاة الخلطة تشارك زكاة الانفراد في بعض شروط وتخالفها في بعض أفرد بها الكلام وهي كما قال ابن عرفة اجتماع نصابي نوع نعم ماله كين فاكثر فيما يوجب تركيتهما على ملك واحد فقال (ص) وخطأ الماشية كمالك فيما يوجب من قدر وسن وصنف (ش)

وغيره وهو الراجح خلاف ما يأتي عن التوضيح فانه خلاف الصواب كما أفاده محشى نت (قوله فأكثر) إشارة الى انه يصح يعني ان يكون الخلطاء أكثر من اثنين وفي كلام المصنف إشارة الى ذلك لانه جمع بقوله خلطاء وثني بقوله واجتماع إشارة الى ذلك (قوله فيما يوجب تركيتهما) الموجب هو المشاركة بقوله واجتماعك ومنفعة في الاكثر أي في حالة توجب تركيتهما الخ ولو قال فيما يوجب تركيته نعمه ما لكان أظهر ليشمل ما إذا كان كل منهما عنده نصابان فأكثر وخالط كل واحد صاحبه بنصاب فقط وهذا على ان الضمير في تركيتهما يعود على النصابين وأما على انه يعود على المالين فلا يحتاج اليه وعلى بمعنى في على الأول وعلى حاله على الثاني (قوله من قدر) لا ضرورة لذكره مع قوله فيما يوجب ولو قال المصنف عقب قوله كمالك في الزكاة لكان أظهر (قوله وسن) لا يخفى ان ما يوجب



من سن وصنف مستلزم للأول وهو ما وجب من قدر ويدل على ذلك قول الشارح تنقيص في القدر وتغيير في السن فيكون قوله من قدر رأى بدون سن وصنف ثم ان قوله وسن الواو بمعنى أو وكذا قوله وصنف (٦١) (قوله بل هو صادق الخ) قد يجاب عنه بأن قوله آخر

فيما يوجب الخيد فذلك (قوله ان نويت) كأن الخطاب لم يرتض ذلك وحاصل كلامه انه يقول المعتبر أن لا ينوى الفرار أو أحدهما نوى الخلطة أم لا على ان توجههما للخلطة نية لها حكم والنية الحكيمة تكفي على ان تلك النية لازمة لوجودها فلا معنى لاشتراطها (قوله ويسقط ما على العبد على المشهور) ومقابله انهما يريان زكاة الخلطة ويسقط ما على العبد (قوله واو الحال) وصاحبها الفاعل محذوف أى نوى كل الخلطة في حال كون كل حرا مسلما والمحذوف مرادى لا يقال شرط الحرية والنصاب والحول يفهم مما تقدم أول الباب لا نا نقول لما كان يحتل اذا تصف أحد المالكين بالشروط أن يكون الاخر تبعه له ويجب الزكاة تعرض للشروط (قوله وسر وما بعده خبر بعد خبر) أى المجموع محتو على خبر بعد خبر وزاد الخطاب شرطا أيضا فتصير سبعة وهو أن لا يقصد بالخلطة القرار من تكثير الواجب الى تقليله فان قصد ذلك فلا أثر للخلطة ويؤخذ ان بما كانا عليه ويثبت الفرار بالقرب والقرينة على المشهور انظر عجم (قوله لكن اقتصر س) في شرحه وهو المعتمد (قوله ما لم يقرب جدا) اختلف في حد القرب فقيل اذا انظر لهم السامعي كما قال ابن الموارز قيل الشهر وقيل أقل من الشهر والشهر فأكبر بعيد وقيل اقرب شهران (قوله فلوركي

يعنى ان الخلطاء في الماشية المتحدة النوع كابل أو بقرا وغنم فلا أثر لخلطة نوعين ككابل وغنم كالك واحد لكن لافي كل الوجوه التي يوجبها الملك من ضمان ونفقة وغيرهما فان حكم الخلطاء في ذلك حكم الانفراد بل كالك واحد فيما وجب من قدر ككثلاثة لكل واحد أربعون من الغنم فان الواجب عليهم مائة واحدة على كل واحد ثلثها وسن كائنين لكل واحد ست وثلاثون من الابل فان عليهم معا جذعة على كل واحد نصفها وكان على كل واحد ولم توجد الخلطة بنت لبون فحصل بها تنقيص في القدر وتغيير في السن وصنف كائنين لو احدهما غافون من المعز ولا آخر بعون من الضأن فان عليهم واحدة من المعز على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى الاخر ثلث وليس في تعريف ابن عرفة للخلطة دلالة على ان كل نصاب للمالك بل هو صادق بما اذا كان نصف النصاب مثلا لأحد المالكين وللآخر نصاب ونصف نصاب وانظر الكلام في ذلك في شرحنا الكبير (ص) ان نويت (ش) هذا مشروع منه رحمه الله في شروط الخلطة وذكرنا سبعة الأول أن يكون أربابها قد نوها أى قصدوا الخلطة وأصل ان نويت ان نواها كل واحد منهما فنية أحدهما دون الاخر لغو والضمير في نويت للخلطة المفهومة من خلطاء (ص) وكل حرم مسلم (ش) الثاني من الشروط أن يكون كل من الخلطاء حرا فلا أثر لخلطة عبد وحريزكي الحرز كاة الانفراد ويسقط ما على العبد على المشهور الثالث أن يكون كل مسلما فلا أثر لخلطة كافر ومسلم وزكي المسلم على حكم الانفراد ويسقط ما على الكافر ثم ان الواو في كل الخوا والحال وكل مبتدأ وسوغ الابتداء به العموم وحروما بعده خبر بعد خبر أى ان نويت في هذه الحالة أى في حالة كونها على هذه الاوصاف (ص) ملك نصابا (ش) الشرط الرابع أن يكون كل ملك نصابا ولولم يخاطب بجميعه فاذا كان عند أحدهما نصاب وخالف ببعضه صاحب نصاب ضم ما لم يخاطب به الى مال الخلطة وزكي الجميع وكذا لو كان عند كل نصاب وخط كل بعض نصابه ببعض نصاب الاخر بحيث صار ما وقع فيه الخلطة نصابا هذا ظاهر كلام المؤلف لانه قال ملك نصابا ولم يقل خالط بنصاب وهو موافق لظاهر تقرير ابن عبد السلام ولكنه خلاف ما يقتضيه كلام التوضيح من ان شرط الخلطة أن يكون لكل واحد نصاب وان يخاطب به لكن اقتصر س في شرحه على ما ظاهر كلام المؤلف وقواه ق بقوله قوله ملك نصابا ولو خالط ببعضه اذا حصل من مجموعهما نصاب ولولم يكن خالط بنصاب لان هذا لا يشترط وما أفهمه قول ابن عرفة اجتماع نصابي من ان الخلطة بجميع النصاب فليس شرطا (ص) بحول (ش) الباء لامجاوزة وهو الخامس أى ملكا مجاوز الحول ولولم يخاطب به الا في بعض الحول ما لم يقرب جسدا كاقبل من شهر على ما عند ابن حبيب فلا زكاة على من لم يجاوز ملكه حولا ويركي مجاوزة زكاة الانفراد فلوركي أحدهما غنمه ولبنت ستة أشهر ثم خالط رجلا قد تم حوله فأتى السامعي في شهر الخلطة زكي من تم حوله ولا زكاة على الاخر حتى يحول الحول على صاحبه من يوم ركي الا أن يخرج غنمه منها قبل ذلك وبعبارة أخرى الباء في يحول بمعنى مع وهى متعلقة بملك أى وكل واحد منهما ملك نصابا ملكا معجورا بعمود حول فالحول مصاحب للملك لا للخلطة فاذا ملك الماشية ثم مكث عنده ستة أشهر ثم خالط بها ومضى ستة أشهر من الخلطة زكي لان الحول مصاحب للملك لا للخلطة

أحدهما غنمه ولبنت ستة أشهر) قال في ك انظر كيف يتصور مجي السامعي بعد ستة أشهر من زكاة أحدهما وبعد حول الاخر لان السامعي لا يخرج في العام الواحد مرتين اه شرح من حاصله ان الزكاة لا تجب الا بمجي السامعي والسامعي لا يخرج في العام الا مرة واحدة فلا ينتم هذا الكلام



(قوله ذكره الخطاب والمواق) زاد في كُ فقال ابن رشد لا يكون الرجلان خليطين ويزكيان زكاة الخلطة حتى يكون الحول قد حال على ماشية كل منهما فلو كانت ماشية أحدهما مائة وقد حال عليها الحول وماشية الآخر خمسون لم يحل عليها الحول فأخذ الساعي منها شاتين فان أخذهما من صاحب المائة لم يكن على صاحب الخمسين شيء لان الواحدة واجبة عليه والثانية مظلمة وقعت وان أخذهما من صاحب الخمسين رجع بالواحدة على صاحب المائة وكانت الثانية مظلمة وقعت وان أخذوا واحدة من غنم صاحب المائة وواحدة من غنم صاحب الخمسين لم يكن لصاحب الخمسين على صاحب المائة رجوع بالاشاة التي أخذت منه لانها مظلمة وقعت عليه ولا تراد في هذا الاختلاف فيه بخلاف ما اذا زكاة الخلطة وماشية أحدهما أقل من نصاب اه وهو يفيد ان الاخذ من غنمهما في الفرض المذكور بتأويل كالاخذ من غير تأويل وليس كمسئلة تأويل الاخذ من نصاب لهما الخ الا ان أخذ الزكاة فيهما في هذه الحالة لم يقل به أحد كما أشار له بقوله ان الاختلاف فيه بخلاف مسئلة تأويل الساعي لان فعله فيها موافق لقول بعض العلماء اه كُ وفي عب الاعتراض على الخطاب بأنه يوهم أو يقتضى أنه اذا حال الحول على مال أحدهما ثم حال على مال الآخر ولم يأت الساعي الا بعد مرور الحول الثاني فانه ما لا يكونان خليطين (٦٣) وليس كذلك ولوقال يعنى ان يمر على كل حول اسلم من هذا ووافق ما نقله عن ابن

رشد اه وقد يقال ان الحول اتفق فيهما لان الحول هو محي الساعي فحصل اتفاق باعتبار العام الممار عليهم معا (قوله واجتماعا) أى المالكان أو الخليطان وفي الحقيقة المجتمع في الخمسة أو أكثرها انما هو الماشيتان ولا يدفعه قوله بأذنهما لعوده على ما يصلح له من مالك الغنمين (قوله ولولعموم الناس) أى كان يكون الماء مباحا للمراح في أرض الموات المباحة (قوله حيث تجمع الغنم للقائلة) القائلة وقت القيولة وهو النوم نصف النهار كذا في المصباح فاذا نكح اللام في القائلة زائدة وهذا التفسير هو الظاهر (قوله وقيل حيث تجمع للروح للمبيت) أى المحل الذي تجتمع فيه ثم تساق منه للمبيت كما أفصح به بعض الشراح (قوله أو يستأجر أحدهما من الآخر)

ولا بد من اتفاق حوليهما فلو لم يتفق لم تصح خلطتهما - ما ذكره ح والمواق (ص) واجتماعا بملك أو منفعة في الأكثر من مراح وماء ومبيت وراع بأذنهما - ما وقيل برفق (ش) هذا هو السادس من شروط الخلطة وهو ان يجتمع الخليطان بملك للرقبة أو منفعة بجارة أو اعادة أو اباحة ولولعموم الناس في الأكثر وهو ثلاثة فأكثر من خمسة أشياء الاول المراح بضم الميم وقيل بفتحها قيل هو حيث تجمع الغنم للقائلة وقيل حيث تجمع للروح للمبيت الثاني الماء ومعنى اجتماعهما في الماء بالمنفعة ان يستأجرا بئرا على أخذ قدر معلوم لكل يوم مائة دلو مثلا أو يستأجرا أحدهما من الآخر لانه يجوز الاستئجار على شرب يوم أو يومين الثالث المبيت وعبر عنه بالمسرح وموضع الحلاب الرابع الراعي بان يكون واحدا راعي الجميع أو لكل ماشية راع ويتعاونان بالنهار على جميعها باذن المالكين له أولهما في ذلك لكثرة الغنم ولو كانت من القلة بحيث يقوم كل راع بماشية دون عون غيره لم يكن اجتماع الرعاة على حفظها من صفات الخلطة وكذا لو كان تعاونه من غير اذن أو باهأقاله الباجي الخامس الفحل بان يكون واحدا مشتركا أو مختصا باحدهما يضرب في الجميع أو لكل ماشية فخلها ويضرب في الجميع أيضا يحصل الاجتماع فيه برفق بعضهم من بعض وقد علم مما مر ان المراد بالاكثر ثلاثة من الخمسة فان كان أحد الثلاثة الفحل فلا بد أن تكون الماشية كلها من صنف واحد كضأن أو معز ولا يجوز ان تكون من صنفين لانه يعتبر ضرب الفحل في جميعها وأما ان لم يكن أحدهما الفحل فيجوز ان تكون من صنفين كضأن ومعز وجاموس وبقروهم - ما يذكر فيهم من توهم أنه لا بد أن تكون الماشية في الخلطة من صنف واحد دائما وقوله برفق راجع للجميع كذا ذكره ح والمراد بالرفق بالنسبة للمبيت والمراح الحاجة اليه حيث تعدد وبالنسبة للماء الاشتراك في منفعة

ما هو

أى شرب يوم أو يومين أى بقربنة التعليل (قوله بالمسرح) موضع السروج أى الخروج للمرعى قال

في المصباح سرحت الابل سرحا من باب نفح وسرحا خرجت للرعى بالغداة وبعبارة أخرى السراح نفح السنين الارسل (قوله ولو كانت من القلة الخ) أى من أجل القلة المعتمدان المدار على تعاونهما وان لم يتحج لهما خلافا للباجي (قوله لم يكن اجتماعها) أى فلا يصح عدده من الثلاثة (قوله الحاجة اليه حيث تعدد) الظاهر أن يقول ارتفاق كل منهما بالموضعين حيث تعدد كما قيل في الراعين قال عجم وانظر هل تجرى الاباحة في المبيت والمراح لكون كل منهما بأرض موات ليست بيد واحد وهو الذي قدمناه أولا بد من الاشتراك بالاجارة أو الاعارة والظاهر ان الاشتراك في منفعة الرعى يتبرع بها لهما كما لا اشتراك فيها بالاجارة أو الاعارة وعلى هذا وما استظهرناه في الروح والمبيت يكفي اجتماعهما في السقي من البحر وكون مراحهما ومبيتها بأرض موات ليست بيد أحد ومنفعة راع يتبرع لهما شخص بمنفعة الفحل التي تحتاج اليه الماشية سواء اتحد أو تعدد اه وقوله واجتماعا معطوف على قوله ان نوبت أى هما كما لا شك الواحدان فثبت الخلطة واجتماعا في الأكثر في الخمسة المذكورة بشرط أن يكون كل منهما حرا مسلما الخ (قوله الاشتراك الخ) لا يخفى انه لا معنى لاجتماعهما في الماء الا اشتراكهما فيه سواء كان الماء مباحا أو نحو ذلك وقوله وفي الفحل لا يخفى انه لا معنى لاجتماعهما في



الفعل الا كونه يضرب في الجميع باذن مالكه (قوله ما أثرنا اليه من التعاون الخ) لا يخفى أنه لا معنى للاشتراك في الراعي الا التعاون فيه عند التعدد و يدل على ما قلنا قوله سابقا برفق بعضهم من بعض (قوله وراجع الخ) فاعل بمعنى فعل اذ هو قد يأتي بمعنى فعل وعبر به روما للاختصار لانه لو عبر به لاحتاج الى أنه يريد على فيقول ورجع على شريكه وقوله في القيمة متعلق براجع وقوله شريكه أي خليفته المشارك له فيما أخذ ولو عبر بالخليط يدل الشريك لكان أولى وقوله بنسبة عدديهما يؤخذ منه اشتراط اتحاد جنس الماشية لان هذا انما يكون مع اتحادهما (قوله وفي كلام الشارح نظر) لانه قال فلوا أخذ من كل واحد شاة رجع (٦٣) صاحب الخمسة عليه باربعة اتساع اذا الشاة التي

أخرجهما صاحب التسعة عن خمسة و يبقى معه أربعة غير من كاة مع خمسة الآخر فأخذت الشاة عن التسع رجع عليه بنسبة ما بقي من ماشيته (قوله لكن باتفاق ان كان الواجب جزء شاة) كما اذا كان لواحد تسعة والآخر خمسة فان الواجب على صاحب الخمسة جزء شاة وكذا على صاحب التسعة باعتبار الزائد على خمسة وقوله وعلى المشهور ان كان الواجب شاة كاملة فكما اذا كان لسلك واحد خمسة فقط وأخذ شاتين من واحد (قوله فالقيمة يوم الاخذ) هو مذهب ابن القاسم أي بناء على ان المرجوع عليه كالمستهلك وقوله بناء الخ راجع لقول أشهب وذلك ان من تسلف شيئا ثم عند الاجل أراد ان يرد قيمته فانه يعتبر قيمته يوم التراجع بخلاف من استهلك شيئا يعتبر قيمته يوم الاستهلاك (قوله وزاد للخلطة) مفهومه انه لو لم يرد لها فالا تراجع كأن يكون لاحدهما سبعون من الغنم وللآخر ثلاثون فأخذ شاة زائدة محض ظلم (قوله رجع الخ) أي عند من يرى تأثير الخلطة بهادون النصاب اذا

ما هو مباح لجميع الناس وفي الفعل جعل مالكه اياه يضرب في الجميع وفي الراعي ما أثرنا اليه من التعاون حيث تعدد وقوله واجتمعا الخ معطوف على قوله ان فويت أي هما كالمالك الواحد ان فو بالخلطة واجتمعا في الاكثر من الخمسة المذكورة بشرط أن يكون كل منهما حراما مسلما مالكا لاصاب حل حوله وأتى بالجمع أولا وبضمير التثنية ثانيا لاشارة الى أنه لا فرق بين الاثنين والاكثر من ذلك (ص) وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عدديهما ولو انفرد وقص لاحدهما في القيمة (ش) هذا اثر الخلطة والمعنى ان الساعي اذا أخذ من أحد الخليطين ما واجب عليه ما فان المأخوذ منه يرجع على صاحبه بنسبة عددي ماشيتهما ان كان لكل وقص اتفاقا كان يكون لاحدهما تسع من الابل وللاخر ست فتقسم الثلاث شيئا على خمسة عشر لكل ثلاثة خمس فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة خمسها وكذا ان انفرد أحدهما بالوقص على المشهور من ان الاوقاص من كاة كأن يكون لاحدهما تسع وللآخر خمس فان أخذ الشاتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بخمسة أسباع من أربعة عشر سبعة من قيمة الشاتين أو من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بتسعة أسباع من قيمة الشاتين بعد جعلهما أربعة عشر سبعة أو من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين من قيمة الشاة التي دفعها وفي كلام الشارح نظر وعلى القول بان الاوقاص غير من كاة يكون على كل شاة والمراجعة تكون في القيمة لكن باتفاق ان كان الواجب جزء شاة وعلى المشهور ان كان الواجب شاة كاملة لانه بمعنى الاستهلاك فالواجب القيمة لا العين وعليه فالقيمة يوم الاخذ لا يوم التراجع خلافا لأشهب بناء على ان المرجوع عليه كالمستهلك (ص) كتأول الساعي الاخذ من نصاب لهما أولا واحدهما وزاد للخلطة (ش) تشبيهه في التراجع بنسبة العددين والمعنى ان الساعي اذا أخذ من نصاب لهما ان كانا اثنين أو أكثر كأربعة نفر لكل عشرة فأخذ من الاربعين من أحدهم شاة قومت باربعة دراهم رجع على كل من خاطئه بدرهم ابن القاسم فان أخذ الساعي من أحدهم شاتين كانت احدهما مظلمة وترادوا في الثانية بينهم ان استوت قيمتهما وان اختلفت فنصف قيمة كل شاة مظلمة وترادوا بالنصفين الاخرين أو كان لاحدهما نصاب وللآخر دون النصاب كالأول كان لاحدهما مائة من الغنم وللآخر خمسة وعشرون وزاد الساعي على شاة للخلطة فأخذ شاتين وقد علمت ان المذهب لزوم شاة واحدة لصاحب المائة لكن لما كان أخذه بالتأويل أشبه حكم الخا كفي مسائل الخلاف لم ينقض ويتراجعان في الشاتين على صاحب المائة أربعة أخماسهما وعلى الآخر خمسهما وهو قول محمد وسحنون وقيل على صاحب المائة شاة وتقسيم الثانية على مائة وخمسة وعشرين وهو مذهب ابن عبد الحكم اه وذكر نحو هذا انت لانه وقع في كلامه في بيان القول الاول تحريف

كلمت نصابا وقد نسب به بمرام لابن وهب (قوله وقد علمت ان المذهب) مقابله مقالة ربيعة من انه يلزمه اثنتان الخ وأراد بالمذهب مذهب مالك والقائل بالزائد خارج المذهب وهو ربيعة فليحذر (قوله على صاحب المائة أربعة أخماسهما) وذلك لان الشاتين أخذتا عن المجموع وينبغي أن يكون هذا القول هو الراجح ولذا قدمه (قوله وقيل على صاحب الخ) أي لان اجتماعهما انما أوجب الخلطة في الاخرى (قوله الا أنه وقع له في بيان الاول تحريف) فقد قال انت في بيان القول الاول مانصه وفي الثانية على خمسة على صاحب المائة أربعة أخماسها وعلى الآخر خمسها



(قوله لا بد من القصد) أي لاجل ما في ذلك من الخلاف (قوله ذوى ثمانين الخ) لوقال ذوى أربعين لكان أظهر لان كلامه يقتضى ان كل واحد بيده ثمانون على حد قوله تعالى ذوى عدل منكم وليس كذلك لكن قوله وعلى غيره نصف بالقيمة يدل على ان لكل واحد أربعين واحد ترز بقوله بنصفها بما لو خالط أحد الطرفين باقل من نصفها كثلثين وآخر باكثر من نصفها كخمسين فان خلطة الاول كاعد م على ما تقدم (قوله الاول الخ) ولم يذكر بقيمة الاقوال القول الثانى ان كل واحد من الطرفين لا خلطة بينهما وبين الطرف الآخر بناء على ان خليط الخليط ليس بخليط فيكون على صاحب الثمانين أيضا شاة لان كل ثمانين فيها شاة عليه نصفها وعلى كل من الطرفين نصف شاة القول الثالث ان صاحب الثمانين يعد خليط الكل واحد من الطرفين بجميع الثمانين وكل واحد من الطرفين خليط لصاحب الثمانين بالاربعين فقط فالواجب شاة وثلثان على صاحب الاكثر ثلثا شاة وعلى كل نصف شاة لان صاحب الثمانين اذا عد خليط الكل واحد منهم ما بجميع ما كان هو صاحب الاكثر فعليه ثلثا شاة وعلى كل واحد نصف شاة لان كل واحد منهما انما يعد مخالط الصاحب الثمانين بالاربعين التى خالطته فقط والفرض (٦٤) ان له أربعين والقول الرابع ان صاحب الثمانين بقدر خليط الكل واحد من الطرفين بجميع ما شابه وان كل طرف لا خلطة بينهما وبين الآخر فالواجب شاة وثلث على صاحب الثمانين ثلثا شاة وعلى كل واحد ثلث ووجه ذلك ان اذا نظرنا الى الثمانين مع الاربعين مع قطع النظر عن الطرف الآخر كان الواجب شاة على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى صاحب الاربعين الثلث وكذا التقدير مع الاربعين الثانية ولكن صاحب الثمانين اغتار فى فرض واحد وهو واضح (قوله ان الخليطين كخليط) أى الخليطين أى صاحبى الاربعين أى المخالطين لصاحب الثمانين بمثابة المخالط الواحد لان خليط الذى هو أحد صاحبى الاربعين خليط أى صاحب الثمانين لانه مخالط لصاحب الاربعين الاخرى وقوله خليط أى لصاحب الاربعين الاخرى فكأنهما كخليط الواحد لصاحب

(ص) لا غضبا (ش) معطوف على معنى ما تقدم أى كاخذه أو يلا لا غضبا فكون مصيبته ممن أخذ من نعمه ولا رجوع له على صاحبه بشئ والجاهل حكمه حكم الغاصب وقوله (أولم يكمل لهما نصاب) المعطوف محذوف أى أو ممن لم يكمل لهما نصاب أى كاخذه غضبا أو أخذه ممن لم يكمل له نصاب كما لو كان لكل خمسة عشر من الغنم فان من أخذ من غنمه لا يرجع على صاحبه بشئ والاخذ ممن ذكر غضب محض والمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ظاهرة لان الغضب فى المعطوف عليه لا بد من القصد وأما فى المعطوف فهو حاصل من غير قصد وهذا مفهوم من كلام ابن بشير (ص) وذو ثمانين خالط بنصفها ذوى ثمانين أو بنصف فقط ذا أربعين كخليط الواحد عليه شاة وعلى غيره نصف بالقيمة (ش) اعلم انه ذكر مسئلتين الاولى اذا كان عند شخص ثمانون من الغنم خالط باربعين منها صاحب أربعين وبالاربعين الاخرى شخصا له أيضا أربعين من الغنم وهو معنى قوله خالط بنصفها أى بنصفى الثمانين وهو أربعون وأربعون ذوى ثمانين بفتح الواو أى صاحبى ثمانين وقد اختلف فى ذلك على أقوال أربعة الاول ما ذكره المؤلف وهو قول ابن القاسم وأشهب عند ابن شاس وابن راشد وغيرهما قال ابن بريز وهو الاصح ان الخليطين كخليط بناء على ان خليط الخليط خالط فالواجب شاتان على صاحب الثمانين شاة لان له نصف المشابهة وعلى كل واحد من خليطيه نصف شاة بالقيمة وكذا الحكم على القول ان خليط الخليط ليس بخليط لا يختلف اه نعم يظهر الفرق بين القولين فى رجل له خمسة عشر بعير خالط بخمسة منها رجلا صاحب خمسة وبالعشرة صاحب خمسة فعلى الاول المشهور فى مسألة المواقف على الجميع بنت مخاض وعلى الثانى عليهم خمس شياه على صاحب خمسة عشر ثلاث شياه وعلى كل واحد من الطرفين شاة المسئلة الثانية اذا خالط من الثمانين باربعين رجلا له أربعون شاة فقط وأبقى الاربعين الاخرى بيده ببلد واحد أو ببلدين وقد اختلف فيها أيضا على ثلاثة أقوال الاول وهو مذهب المدونة واختيار ابن المواز

الطرفين بجميع ما شابه وان كل طرف لا خلطة بينهما وبين الآخر فالواجب شاة وثلث على صاحب الثمانين ثلثا شاة وعلى كل واحد ثلث ووجه ذلك ان اذا نظرنا الى الثمانين مع الاربعين مع قطع النظر عن الطرف الآخر كان الواجب شاة على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى صاحب الاربعين الثلث وكذا التقدير مع الاربعين الثانية ولكن صاحب الثمانين اغتار فى فرض واحد وهو واضح (قوله ان الخليطين كخليط) أى الخليطين أى صاحبى الاربعين أى المخالطين لصاحب الثمانين بمثابة المخالط الواحد لان خليط الذى هو أحد صاحبى الاربعين خليط أى صاحب الثمانين لانه مخالط لصاحب الاربعين الاخرى وقوله خليط أى لصاحب الاربعين الاخرى فكأنهما كخليط الواحد لصاحب

الاربعين ثم أنت خير بان هذا اصح من المذهب بالخليط الواحد هما الخليطان والمصنف مخالفه لانه أسند الخبر الذى هو قوله كخليط الواحد لصاحب الثمانين ولا يخفى انه على كلام المصنف يقتضى ان صاحب الثمانين خليط متعدد حقيقة الا أنه كالأحد حكما ولا ظهور له فالاحسن ما فى الشارح (قوله نعم يظهر) بل يظهر الفرق فى أخذ الساعى فان قلنا ان خليط الخليط يأخذ من الثمانين منها شاتين وان قلنا لا ليس له ذلك بل يأخذ من كل ثمانين شاة على حدتها (قوله ببلد واحد) أى كان ذلك أى ما ذكر من كونه خالط باربعين ذاء أربعين وأبقى الاخرى وقوله أو ببلدين أى بان تكون الاربعون التى لم يخالط بها ببلد والتى حصل فيها المخالطة ببلد أخرى وقد وجد شروط الخلطة من اتحاد الراعى والمراح وغير ذلك فى الجزء الذى فيه الخلطة (قوله على ثلاثة أقوال) القول الثانى ان على صاحب الثمانين شاة وعلى صاحب الاربعين نصف شاة لان الساعى يأخذ منهما شاة عن الثمانين المختلطة ثم يأخذ عن الاربعين التى لا خلطة فيها نصف شاة لانه يضيفها الى الاربعين التى قدرها مع خليطه وهو قول عبد الملك وسحنون وقال ابن الماجشون على صاحب الاربعين نصف شاة وعلى الآخر ثلثا شاة فالواجب شاة وسدس سحنون وهو أحب الى



(قوله ان الجميع) أى الذى هو مجموع الاربعين التى خالط بها واتى لم يخاطبها (قوله وهو جواب عن المسئلةين) قال فى ك والمرا  
بكونه جوابا الجواب الحكيمى لا الاصطلاحى اذ لا شرط هنا يكون جوابا عنه (قوله لانه خليط حكما) فى العبارة حذف والتقدير انما قلنا  
كانخليط الواحد الحقيقى ولم نقل مخالطا حقيقيا لانه خليط حكما باعتبار الاربعين التى لم يخاطب بها (قوله لانه خليط حكما) أى باعتبار  
التى لم يخاطب بها خليط حكما باعتبار صاحب الاربعين لا حقيقة وقوله لان معه خليطا أى حقيقيا باعتبار التى خالط بها وقوله وخليط  
خليط أى خليط المخالط لشيء والخليط الاول واقع على نفسه باعتبار التى لم يخاطب بها والمخالط واقع على نفسه باعتبار الاربعين التى خالط  
بها والشيء واقع على صاحب الاربعين والقاعدة ان المخالط للمخالط لشيء مخالط لذلك الشيء فنفسه باعتبار الاربعين التى لم يخاطب بها مخالط  
لنفسه حقيقة باعتبار الاربعين الاخرى من حيث انهم فى ملكه فعد ذاتين اعتبارا ونفسه باعتبار التى خالط بها خليط حقيقة لصاحب  
الاربعين فيكون باعتبار التى لم يخاطب بها خليطا حكما لصاحب الاربعين وخليط حقيقة لنفسه باعتبار الاربعين التى خالط بها من حيث  
انهم فى ملكه فقد خالط خمسة بخمسة من حيث الجميع فى ملك واحد وخمسة الثانية مخلوط بخمسة الغير وقوله وهى الاربعون أى  
باعتبار الاربعين التى لم يخاطب بها خليط خليط (قوله وخليط خليط) وهو الاربعون (٦٥) (قوله وان استصعبه البساطى) أى  
بقوله ان خليط الخليط لا يجرى

فى المسئلة الثانية لان معناه ان  
المخالط لشيء خالط آخر فيكون ذلك  
المخالط مخالطا لا يجرى كالمسئلة الاولى  
فان صاحب الثمانين مخالط لكل  
من صاحب الاربعين قطعا فيكون  
بين كل من صاحبي الاربعين خلطة  
بناء على ان مخالط الشخص  
مخالط لذلك الشخص ولا يأتى هذا  
فى المسئلة الثانية لانه ليس هناك  
الا مخالط واحد لا يجرى هذا بيان  
ما أشار اليه البساطى بقوله لان  
الثانية ليس فيها الا خليط واحد  
أى فليس فيها خليط خليط وحاصل  
الجواب ان فيها خليط خليط باعتبار  
الاربعين التى لم يخاطب بها والحق انه  
استصعب حق (قوله وحذف  
جواب الثانية) وأحسن منه ان  
فى كلامه حذف الواو وما عطف

ان الجميع خليط قالوا يجب شاة على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى الآخر ثلث الباقي وهو مذهب  
مالك بناء على ان الاوقاص من كاه وعلى عدمز كاتها يكون على كل نصف شاة فقوله كالخليط  
الواحد خبر الممتد وهو ذوو وجواب عن المسئلةين ومعناه بالنسبة للثانية كالخليط الواحد  
الحقيقى لانه خليط حكما لان معه خليطا وهو صاحب الاربعين وخليط خليط وهى الاربعون  
التى لم يخاطب بها فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه وان استصعبه البساطى وقوله عليه شاة الخ جواب  
الاولى وحذف جواب الثانية لتعلم به من جواب الاولى لانه لما علم منه ان المقاسمة على حكم  
التصف علم منه ان المقاسمة فى الثانية على حكم الثلث وقوله وعلى غيره أى كل واحد من غيره  
وانما صرح بحكم الاولى وهو قوله عليه شاة الخ مع علمه من قوله كالخليط الواحد لقوة الخلاف  
فيه وليس قوله بالقيمة تكرار مع قوله وراجع المأخوذ منه شريكه لان تلك فى تراجع الخطاء  
وهذه فى السامع يعنى أنه اذا وجب له جزء من شاة أو بعير يأخذ القيمة لا جزأ أو عليه به بقدرله  
عامل يتعلق به أى وان وجب للسامع جزء شاة أو جزء بعير على أحد الخليطين أخذ القيمة والباء  
زائدة على حد قول الشاعر \* ونأخذ بعده بذناب عيس \* (ص) وخرج السامع ولو يجذب طلوع  
النور بال فجر (ش) أى وخرج السامع لجباية الزكاة كل عام خصب أو جسد لان الضيق على  
الفقرء أشد فيحصل لهم ما يستغنون به وسنة خروجه طلوع الثريا مع الفجر فان الثريا عدة  
نجوم معروفة طلوعها يكون تارة مع الغروب وتارة عند ثلث الليل وتارة عند نصفه  
وتارة عند غير ذلك من أجزاء الليل بحسب الأزمنة من شتاء وصيف وخريف وريبع  
وتارة مع طلوع الفجر ولا يكون الا فى أول الصيف وعبارة أخرى وطلوع الثريا هو النجم  
المعروف بالفجر حين تسير الناس بمواشيهم الى مياههم وطلوعها بالفجر منتصف ايار

(٩ - نخرش ثاني) بدليل قوله كالخليط الواحد تقديره عليه شاة وثلثاها أى شاة فى الاولى وثلثاها فى الثانية وقوله وعلى غيره الخ  
أى نصف ما وجب على صاحب الثمانين وهو نصف شاة فى الاولى وثلث فى الثانية (قوله يعنى انه اذا وجب له جزء شاة) لا يتصور وجوب  
الجزء مع ما مر عليه المصنف من ان خليط الخليط خليط فلا يتصور الا على مقابله (قوله عامل يتعلق به) أى الذى هو أخذ الذى هو  
جواب عن شرط مقدر (قوله ولو يجذب) الباء للمعية أو الظرفية أى المصنف بذلك رد على أشهب القائل لا يخرج سنة الجماعة  
ثم فى سقوطها وأخذها سنة الخصب للعامين قولان (قوله طلوع الثريا الخ) ليس ظرفا وانما هو مصدر نائب عن الظرف أى وقت  
طلوع الفجر والمصدر ينبو عن ظرف الزمان بكثرة قال ابن مالك وقد ينبو الخ ونفقة السعاة من أموالهم بخلاف الاجرة فن الزكاة  
كفى ك (قوله خصب) بكسر الخاء المعجمة والجذب بالذال المهملة وأما بالذال المعجمة فهو ما تقدم فى قوله ولا يجذب أحدا (قوله وسنة  
خروجه) أى طريقة خروجه وليس المراد بالسنة حقيقة (قوله فان الثريا عدة نجوم) أى أحد عشر (قوله وتارة مع طلوع الفجر  
الخ) الحاصل ان الثريا موجودة دائما لا نحو شهر فى كل سنة فانها تغيب وتكون فى ذلك الزمن موجودة فى النهار وتسمى العامة ذلك  
بالخماسين (قوله هو النجم المعروف) جملة معترضة وقوله حين خبر قوله وطلوع وقوله بالفجر متعلق بطلوع



(قوله على حساب المتقدم) أراد اصطلاح أهل الروم (قوله وعلى حساب المغاربة والفلاحين) أنت خير بان هذا كما اشتهر اصطلاح قبطنى فكيف يستند للفلاحين والمغاربة ويمكن الجواب بأنه لعلة أراد فلاح مصر لانهم قبطنى فى الأصل وبفهم منه ان اصطلاحهم حادث وان اصطلاح الروم قديم ويعلم من ذلك ان المغاربة وافقت أهل مصر فى هذا الاستعمال (قوله ونيط الحكم به) هو طلب خروج الساعة (قوله فن أعوزه) أى احتاج اليه فى المختار أعوزه الشئ اذا احتاج اليه فلم يقدر عليه وفى المصباح أعوزه أعجزه وتأمل (قوله بحمل الخ) أى المشقة الحاصلة بسبب حمل الزكاة (قوله أو تعب) معطوف على المشقة (قوله واختاره ابن عبد السلام) وذلك لانه يلزم على تعليق الحكم بالسنين الشمسية اسقاط عام فى نحو ثلاثين عاما قال والصواب البعث أول المحرم لان الاحكام انما هى متعلقة بالعام القمري لا الشمسى ابن عرفة يرد بان البعث حينئذ لمصلحة الفريقين لاجتماع الناس بالمياه لانه حول لكل الناس بل كل على حوله القمري فاللزم فيمن بلغت أحواله الشمسية ما تريد عليه القمرية حولا لانه فى العام الزائد كمن تخلف ساعبه لاسقوطه ومن تخلف ساعبه وأخرج أجزأ على المختار وقال اللقاني قوله وخرج الساعى ولو أدى الى اسقاط عام فى نحو ثلاثين عاما أى ثلاثة وثلاثون كما قرره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وهذا هو الذى حرم به المصنف فى التوضيح ومثله للقرافى فى فروقه لان ما تكالما علق الحكم هنا بالسنين الشمسية علم انه يؤدى الى اسقاط عام فى نحو ثلاثين عاما وببحث ابن عبد السلام وابن عرفة ضعيف اه

\* (فائدة) اعلم ان كل سنة من السنين (٦٦) الشمسية تزيد على السنة القمرية بأحد عشر يوما (قوله فأصل خروجه الخ) أى لانه

وسيلة لواجب (قوله فيحتمل أن يكون الخ) ولا ينافيه قول المدونة سنة الساعة أن يخرجوا أول الصيف عند اجتماع أرباب المواشى بمواشيتهم على المياه للتخفيف عليهم وعلى الساعة لان معناه طريقتهم وقوله والتعليل يفيد أى تعليل المدونة بالتخفيف على أهل المواشى وعلى الساعة (قوله كالنصاب على المشهور) أى أن يحجى الساعى شرط فى وجوب الزكاة على المشهور مقابله لافرق بين الماشية وغيرها وان زكاتها تجب بمرور الحول سواء جاء الساعى أول يحجى وهو مقابل المشهور

على حساب المتقدم وعلى حساب المغاربة والفلاحين السابع والعشرون من بشنس والشمس فى عاشر درجة من برج الجوزاء وهو أول فصل الصيف وانما طلب خروج الساعة فى هذا الوقت ونيط الحكم به رفقا بالناس لاجتماع المواشى على الماء فن أعوزه سن يحده عند غيره وتخلف المشقة عنهم بحمل الزكاة الى الساعة أو تعب الساعة بالسير اليهم وهم متفرقون على المياه والمراعى لو خرجوا فى زمن الربيع وان كان الأصل اناطة الاحكام بالسنين القمرية وبه قال الشافعى هنا واختاره ابن عبد السلام وانظر نضاه واعتراض ابن عرفة عليه والرد على ابن عرفة فى شرحنا الكبير فأصل خروج الساعى واجب وأما خروجه فى الوقت الخاص فيحتمل أن يكون واجبا بحيث يمنع التقدم عليه والتأخر عنه ويحتمل انه سنة والتعليل يفيد (ص) وهو شرط وجوب ان كان وبلغ (ش) يعنى ان يحجى الساعى شرط فى وجوب الزكاة كالنصاب على المشهور لعمل أهل المدينة ان كان ثم ساعة ويمكنهم الوصول الى أرباب المواشى وعدوا أخذ أمان لم يكن أول يصل الى قوم فالزكاة مرور الحول اتفاقا أو وصل ولم يعد أو عد ولم يأخذ فزادت أو نقصت بموت أو زوج لم يقصد به الفرار فالتعذر بما وجد كما يأتى فى قوله وان سأل فنقصت أو زادت ولم يصدق أو صدق ونقصت فالموجود فالضمير فى قوله وهو راجع لحجى الساعى لا لخروجه فهو عائد على غير مذكور ولا للساعى لانه اسم

حكاة ابن بشير ثم ان كلامه صريح فى ان النصاب شرط مع انه سبب (قوله ويمكنهم الوصول) فيه اشارة الى ذات أن قول المصنف وبلغ معناه وأمكن بلوغه أى وصوله لانه لو أريد به حقيقة فهو المحجى لازم عليه أن يكون الشئ شرطاً فى نفسه لان الضمير فى وهو راجع لحجى الساعى (قوله وعدوا أخذ) فيه ثلاثة أمور وهى انه يقتضى ان أخذها أخذها قبل وجوبها لعدم امكان وجود المشروط قبل وجود شرطه وانه اذا مات المالك بعد بلوغه وقبل عده أو بعده وقبل أخذه يستقبل الوارث مع انه انما يستقبل كما يأتى بموته قبل تمام العام أو بعده وقبل بلوغ الساعى وانه اذا انقصت ولو بذبح فرار قبل الاخذ لا يحسب على ربه وليس كذلك اذا تلفه أو ضاع بتفريطه بعد تمام العام وقبل حجى الساعى بقصد الفرار يؤخذ به معاملة له بنقيض قصده باتفاق بخلاف ما تلف أو ضاع بغير صنعه ولو بعد بلوغ الساعى وعده فلازكاة فيه باتفاقهما وكذا اتفاقا على عدم الزكاة فيما تلف أو ضاع بصنعه بغير قصد فرار بعد العام وقبل بلوغ الساعى فان كان بعده وقبل أخذه فاختلفا فان عبد السلام لازكاة وابن عرفة تجب كذا فى عب الا ان قوله أوضاع بتفريطه بعد تمام العام يرد على المصنف فالأولى أن يقول أوضاع بتفريطه بعد حجى الساعى وبقي ما اذا خرج قبل العام بقرب فرار فاقبل بالوجوب وهو المعتمد وأجاب الشارح بان فائدة تلك الزيادة انما هى بالنظر لزيادة النقص كما أشار له الشارح بقوله أو وصل ولم يعد الخ والحق اسقاط تلك الزيادة أعنى عدوا وأخذوا لزيادة النقص فيها انما هى مسألة أخرى أشار لها المصنف بقوله وان سأل الخ (قوله فهو عائد على غير مذكور) أى لان المحجى لم يذكر المصنف بخلاف الخروج فانه فى كلامه معنى وذلك لانه قال



وخرج الساعي والفعل يدل على المصدر نحو اعدلوا هو أى العدل ثم أقول والمحجج لذلك انه حمل قوله وبلغ على معنى الامكان والتقدير وهو أى المحجج بشرط وجوب ان كان هنالك ساع وأمكنه المحجج وقد يقال لا داعي لذلك بل ابقاء المتن على ظاهره حسن والتقدير وخروج الساعي بشرط وجوب لكن لا مطلقا بل بعد وجوده ووصوله بالفعل (قوله أو العرض) عطف خاص على عام وذلك لان العرض لا يكون الا حاداً بخلاف المعنى يكون قد عدا (قوله وقبله) المناسب للتفريع أى قبله وقوله قبله ظرف لمقدر رأى ويستقبل الوارث اذا مات مورثه قبل بلوغ الساعي (قوله فلا يجب على الوارث الاخراج) زاد في ذلك لكن يستحب الاخراج في مسئلة موت مورثه (قوله بل تكون في مرتبة الوصايا بالمال) وعلى الورثة ان يفرقوها في المساكين الذين تحمل لهم (٦٧) الصدقة وليس للساعي قبضها لانها لم تجب على الميت وكأنه مات قبل حولها اذ

حولها محجج الساعي مع مضي عام والاولى في الحل أن يقول بعد قوله فمات رب الماشية بعد الحول وقبل محجج الساعي فانه لا يجب على الوارث الاخراج وعلى فرض انه يوصى فلا يجب من رأس المال نعم من الثلث لكن في مرتبة الوصية بالمال المعلوم (قوله ومحمل الخ) لا يحتاج لهذا التقييد لان كلامه هنا في استقبال هذا المال بخصوصه وأما الضم فقد تقدم ولا يصح أن يراد وقبل الوجوب الذي يتوقف على البلوغ والعد والاخذ يستقبل الوارث لانه يقتضى انه اذا مات بعد البلوغ وقبل العد او بعده وقبل الاخذ يستقبل الوارث بما ورثه وليس كذلك فلذا أفاد الشارح ان الضمير في قوله وقبله راجع لمحجج الساعي (قوله ولا تجزئ زكاة من أخرجها) اذا الاصل انه لا تجزئ تطوع عن واجب (قوله ولا يختص الخ) فيه ان المصنف لم يسقه نظرياً وانما ساقه حكماً مستقلاً لان التفريع لا يصح لانه لا يلزم من نفي الوجوب نفي العكس وقد يقال

ذات وهو لا يكون شرطاً وانما الذي يكون شرطاً اسم المعنى أو العرض مثلاً وقوله ان كان وبلغ فان لم يكن وجبت الزكاة عند الحول اتفاقاً وكذلك ان كان ولم يمكن بلوغه كما أفاده كلام الشارح فلو أمكن بلوغه ولم يبلغ فان الزكاة لا تجب بمرور الحول (ص) وقوله يستقبل الوارث ولا تبدأ ان أوصى بها (ش) أى واذا فرغنا على المشهور من أن محجج الساعي بشرط وجوب فمات رب الماشية بعد الحول وقبل محجج الساعي أو أوصى بها باخراجها فلا يجب على الوارث الاخراج لان المورث مات قبل الوجوب ويستقبل الوارث حولاً من الآن ولا تبدأ الوصية على ما يخرج قبله من الثلث من فلت أسير وصدق ميراث ونحوهما بل تكون في مرتبة الوصية بالمال المعلوم مما يأتي آخر الوصايا في قوله وقدم لضيق الثلث فلت أسير الخ لا يقال هذا يعارض ما يأتي من قوله كثر وماشية وان لم يوص أى فتخرج من رأس المال لان ما هنا محمول على ما اذا كان ساع وما يأتي على ما اذا لم يوجد ساع أو وجد ومات بعد محججه ومحل استقبال الوارث اذا لم يكن عند الوارث نصاب فان كان عنده فانه يضم له ويركب الجميع كما يفيد قوله وضمت الفائدة له الخ (ص) ولا تجزئ (ش) أى ولا تجزئ زكاة من أخرجها قبل محجج الساعي ولا يختص تفريع هذا على كون محجج الساعي بشرط وجوب بل وعلى انه شرط صحة لان ما فعل قبل حصول شرط الاداء لغو وما يأتي من قوله أو قدمت بكثرة في عين وماشية محمول على ما لا ساعي لهم أو لهم ولم يبلغ (ص) كمروره بها ناقصة (ش) تشبيهه في الاستقبال والضمير المجرور بالمصدر عائد على الساعي والمجرور بالحرف عائد على الماشية أى كمرور الساعي بالماشية ناقصة عن نصاب (ص) ثم رجع وقد كملت (ش) بولادة أو ابدال من نوعها فانه يستقبل ربه بها حولاً لان حولها انما هو ممره بها بعد ممرها حولاً عليها ولا ينبغي للساعي ان يرجع على الماشية ولا يرجع عليها في انعام الامرة ابن رشد لانه لو كان يرجع بعد ان يمر بها ثم كذلك لم يكن لذلك حدود ولا انضباطها حول وقيدنا كمالها بولادة أو ابدال لانه محل الخلاف أما لو كملت بفائدة من شراء أو هبة أو ارث فانه يستقبل قولاً واحداً لكن ليس في كلامه بيان الوقت الذي يستقبل منه وفيه تفصيل وهو انها ان كملت بولادة أو ابدالها بماشية من نوعها فانه يستقبل من يوم ممره لان ممر الساعي أولاً بمنزلة الحول وتقدم ان يحتاج حوله حول أمه وتقدم ان مبدل الماشية بماشية يبنى على حول المبدلة وان كملت بميراث أو شراء أو نحوهما فانه يستقبل من يوم كملت كما مر عند قوله وضمت الفائدة له (ص) فان تخلف وأخرجت

لا حاجة لذلك لان من المعلوم أن ما كان شرطاً في الصحة متى فقد فقدت الصحة (قوله أولهم ولم يبلغ) أى لم يمكن بلوغه (قوله لان حولها) تعميل لقوله يستقبل وكأنه قال وانما كان يستقبل لان حولها ممره بها أى وقد كانت ناقصة (قوله لانه محل الخلاف) وقد علمت أن الراجح انه يستقبل أى وما مر من ضم النتائج ولولا قل ففيما قبل الحول وما مر أيضاً من قوله كمبدل ماشية تجارة وان دون نصاب يعنى أو نوعها وان التشبيه في البناء لا يعارض ما هنا في الاستقبال في الابدال بنوعها لان ما هنا انما حصل ابدال بعد تمام الحول بمروره بها ناقصة وما مر فيه الابدال قبله (قوله فانه يستقبل من يوم كملت) كتب شيخنا بعض شيوخنا ما نصه قوله فانه يستقبل الخ ثم ان جاء الساعي في ثاني عام بعد ان مضى من يوم السكال اثنا عشر شهراً فلا اشكال وان جاء قبل ذلك بان جاء أو ان خرج وهو طالع الثريا بالفجر ثاني عام قبل تمام اثني عشر شهراً فالظاهر انه يأخذز كذا ويكون بمثابة ما اذا قدمت قبل الحول بشهر أو بشهرين لانه ان لم يأخذها في هذه



الحالة يلزم عليه اما خروجه عند ثمان اثنى عشر شهرا فيلزم عليه خروجه من ثين في العام وهو لا يجوز وان لم يخرج وأمرناه بالصبر لثاني عام فقيه ضياع على الفقراء وهو لا يجوز اه والذي أقول ان الظاهر الامر بالصبر واعتقر ضياع حق الفقراء في ذلك لمصلحة السعاة (قوله اجزا) أى الاخراج أى مع ثبوته بيمينه فلا يصدق بدونها قاله ابن ناجي ولعل المصنف انما عبر بالاجزاء لمقابلة قول عبد الملك بعده والافاروقية مصرحة بالجواز وقضيته أيضا (٦٨) انها لا تجب مرور الحول ولا يعارض هذا قوله ولا تجزئ ان أخرجهما قبله لانه فيما اذا

بلغ بعد ذلك في عامه وما هنا تخلف (قوله لشغل) أى الجهاد أو فتنه (قوله وعكس ابن راشد في المذهب) ضعيف كما قاله اللقاني (قوله على المشهور عرف عددها الخ) ومقابله ما قاله ابن المباحثون من انه اغما يأخذ كل عام مضي على ما قال صاحبها انها كانت عليه (قوله ابن عرفة ولا يضمن زكاة مدة تخلفه) أى لا يضمن رب الماشية فليس الفاعل الساعي ونص ابن عرفة ولا يضمن زكاة مدة تخلفه ولا ينقصها ولو بذبح أو بيع الباجي مالم يرد فرارا اه (قوله ولا يبدأ بعام مجيئه) أى فلو قلنا يبدأ بالعام الحاضر لاخذ جميع ما تقدم ولونقص الاخذ النصاب لانها ترتبت في ذمته فيما أخذ منه الكل (قوله وهذا بالخلاف) أى ما تقدم من كون التبدئة بالعام الاول أمر متفق عليه فيمن تخلف عنه السعاة وأما الهارب فقيه خلاف أفاد ذلك عبارة الخطاب والراجح ان الهارب يعتبر فيه تبدئة العام الاول (قوله ولو قال والاعمل على ما وجد في الماضي الخ) وفيه اشارة الى أنه لا ينظر لقول المالك ولو أقام بينة قاله في ل قال بعض الاشياخ والظاهر قبوله بيمينه بالاولى من قبول بينة الهارب (قوله هذا فائدة الخ) لا يخفى ان هذا يؤذن

أجر أعلى المختار (ش) يعنى اذا كان السعاة موجودين وشأنهم الخروج وتختلفوا في بعض الاعوام لشغل فخرج رجل زكاة ماشيته أجزأت رحلنا كلام المؤلف على ما اذا تخلف لعذر لانه محل الخلاف على ما قال الرجاسي وأما ان تخلف لانه ذرفانهم يخرجون زكاتهم ولا خلاف في هذا الوجه وعكس ابن راشد في المذهب فحكى أن المشهور عدم الاجزاء فيما اذا تخلف لا يعذر مع ان الرجاسي حكى فيه الاتفاق على الاجزاء (ص) والاعمال على الزيد والنقص للماضي بتبدئة العام الاول (ش) يعنى ان الساعي اذا تخلف والماشية نصاب ولم يخرج الزكاة في مدة تخلفه فانه يعمل على الزيد الموجود لعام مجيئه اتفاقا وللماضى من الاعوام على المشهور عرف عددها في كل سنة أولم يعرف وهو قول ابن القاسم وأشهب ومحمد وابن حبيب وسخنون وعليه عمل أهل المدينة فلو تخلف عن خمس من الابل أربعة أعوام فوجدها عشرين أخذ ست عشرة شاة ويعمل على النقص أيضا للماضى ولو بذبح أو بيع لم يقصد به فرارا كالتخلف عن عشرين أربعة أعوام فوجدها خمسا فليأخذ أربع شياه ابن عرفة ولا يضمن زكاة مدة تخلفه قال في المدونة وان رجعت الى مالاز كاه فيه فلا صدقة فيها وكل ذلك بتبدئة العام الاول في الاخذ ثم مابعد الى عام مجيئه ولا يبدأ بعام مجيئه ثم يطالب بزكاة ما قبله في ذمته اللخمى وهذا بالخلاف فيمن تخلف عنه الساعي واختلف قوله في الهارب ولو قال والاعمل على ما وجد في الماضي لكان أخصر وشمل ما اذا وجدها بجاهها (ص) الا ان ينقص الاخذ النصاب أو الصفة فيعتبر (ش) هذا فائدة القول بتبدئة العام الاول وهو مستثنى من قوله عمل على الزيد والنقص ولو أتى به بقاء التفريع فيقول فان نقص الاخذ النصاب أو الصفة اعتبر لكان أنسب والمعنى ان الساعي يأخذ الزكاة مما وجد له ماضى الاعوام مبتدئا بالاول الا ان ينقص الاخذ للاعوام الماضية النصاب كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعوام ثم وجدها اثنتين وأربعين أو ينقص الصفة كتخلفه عن ستين ابلا خمسة أعوام ثم وجدها سبعة وأربعين أو خمسة وعشرين فيعتبر ما بقي في الاول تسقط زكاة العام الرابع لنقص النصاب بعد أخذ ثلاث شياه للثلاثة الاعوام وفي الثاني يأخذ ثلاث بنات لبون عن العام الثالث والرابع والخامس لقصوره عن سن الحقائق بعد أخذ حقتين للعامين الاولين وفي الثالث ست عشرة شاة لقصوره عن بنت المحاض بعد أخذها للعام الاول وأوفى قوله أو الصفة مانعة خلولا مانعة جمع فيصدق بما اذا نقص الاخذ النصاب والصفة معا وأما على القول بأنه يبدأ بعام مجيئه المقابل لما ذكره المؤلف فانه يأخذ زكاتها على ما وجدها عليه في عام مجيئه ولا يراعى تنقص الاخذ النصاب أو الصفة فاذا كانت عام مجيئه ثلاثا وأربعين شاة وقد تخلف عنها أربعة أعوام فانه يأخذ عن كل عام شاة ولا يعتبر النقص الحاصل باخذ الثلاث شياه (ص)

بان المناسب التفريع فاما المناسب ان يقول فيما بعد فلو أتى بقاء التفريع (قوله وهو مستثنى من قوله عمل على الزيد) استثناء كتخلفه منقطع من محذوف وهو في الحقيقة مستغنى عنه بقوله بتبدئة العام الاول لانه لا فائدة في التبدئة بالعام الاول الا انه اذا نقص الاخذ النصاب أو الصفة اعتبر وانما جاء به لزيادة الايضاح والبيان (قوله فيصدق بما اذا نقص الاخذ النصاب والصفة) مثله بعض بقوله كما لو تخلف خمس سنين ثم جاء فوجدها خمسا وعشرين من الابل فانه يأخذ للاولى بنت مخاض ولغيرها ست عشرة شاة اه أقول لا يخفى ان هذا مما مثل به الشارح لتعقيب الاخذ الصفة ويكون معنى قوله تنقص النصاب في هذه الصورة أى النصاب التي تركى فيه من نفسها لا انها نقصت أصلا (قوله وقد تخلف عنها أربعة أعوام) أى وجاء في العام الخامس (قوله باخذ الثلاث شياه) الاولى ان يقول باخذ



أربع شبهة (قوله وصدق) أي من غير عين متهم أو غير متهم في عام الكمال فإذا أخبر أنها كملت في العام الأول منها أو الثاني صدق (قوله عند مالك وابن القاسم) ومقابله ما لا شبهة فانه الحقها في الاعوام كلها بالكمال (قوله ولكنه يعمل) الأولى الفاء وقوله ولكنه الاستدراك بالنظر لقوله إلا أن ينقص (قوله على ما وجد فيه) أي في وقت الكمال أي لو كان الكمال ولو حذف في لكان أحسن (قوله إلا أن ينقص الخ) مثال ذلك كئلائين شاة أربعة أعوام فكمل النصاب في خلفه وصارت مثلاً إحدى وأربعين وأخبر أنها كملت في العام الثاني أخذ منه للعام الثاني والثالث وسقط الأول لعدم كماله والرابع لنقصه عن النصاب فهو تشبيه في اعتبار وقت الكمال (قوله وهو المرتضى) خلافاً لما ذكره الشيخ ورت ونص الشيخ أي الشيخ عبد الرحمن قوله كخلفه الخ مشبه في مطلق الاعتبار فان هذه يعتبر في كل سنة ما فيها كما نقله الشارح وفي المشبه بها يعتبر ما بقي بعد النقص اهـ (قوله تشبيه بما تضمنه) أي فيما تضمنه وقوله وهو الكمال هنا بخلاف ما تقدم فان فيه كمالاً ونقصاً لقوله عمل على الزيد والنقص فالمشبه به المختلف عنه الساعي (٦٩) لا ما تضمنه بل هو وجه شبه وقوله بقوله الباء بمعنى من معطوف على قوله من العمل أو بما تضمنه قوله بتبدئه الخ وكوننا تبدأ بالعام الأول من أعوام الكمال وقوله لانه حينئذ تشبيهه عند كور أي في مذكور أي ان الجامع موجود وعلى كل حال فالمشبه به المختلف عنه الساعي (قوله بما تضمنه) أي فيما تضمنه لان هذا وجه شبه وأما المشبه به فهو من تخلف الساعي عنه وهي كاملة ونقصت قال عجب تنبيه قد علم مما ذكرنا ان مفاد التقريرين في التشبيه واحد وان كان الثاني أحسن لانه تشبيهه بما ذكر في كلام المصنف وأفاد المصنف تصديقه في تعيين عام الكمال على التقريرين بقوله وصدق أي وصدق في عام الكمال أي في تعيينه (قوله على ما وجد) أي على زكاة كل عام من يوم كملت على ما وجد إلا انه زكي كل عام ما فيه (قوله لانه حينئذ تشبيهه بما كور) أي بخلاف ما إذا جعل تشبيهاً في اعتبار وقت الكمال فانه لم يتقدم لوقت الكمال ذكر كذا قرر والمتبادر

كتخلفه عن أقل فكمل وصدق (ش) يعني ان الساعي اذا غاب مدة ثلاث سنين مثلاً عن أقل من نصاب كئلائين غنماً ثم وجدها كملت بولادة أو بدل من نوعها نصاباً وصارت خمس سنين مثلاً فان المعتبر وقت الكمال عند ابن القاسم ومالك ويسقط ما قبله وينكحها من حين كملت ويصدق ربحاً في وقت الكمال ولكنه يعمل على ما وجد فيه إلا ان ينقص الاخذ النصاب أو الصفة فيعتبر هكذا يفيد ما في ح وهو المرتضى ولو كملت بفائدة لم تجب الا من حين الكمال اتفاقاً وبعبارة أخرى التشبيه في اعتبار وقت الكمال ولو قيل انه تشبيه بما تضمنه قوله والاعمال على الزيد والنقص الخ من العمل على ما وجد وهو الكمال هنا وبقوله بتبدئه العام الأول من أعوام الكمال لكان أحسن لانه حينئذ تشبيهه بما كور (ص) لان نقصت هارباً (ش) هذا يخرج من قوله والنقص أي فانه لا يعمل على النقص وانما يعمل على ما فربه الا في عام القدرة فعلى ما وجد ولا يصدق في النقص وهذا هو حكمه تأخير هذه عن قوله وصدق بل لو لم يبق شيء أخذت منه لان الفارضا من لز كانه فاذا هرب بها وهي ثلثمائة ثم بعد ثلاثة أعوام قدرنا عليه ووجدناها أربعين فيؤخذ منه على حكم ما هرب به في الاعوام الماضية وأما في عام القدرة عليه فيؤخذ منه على ما وجد ويراعى هنا كون الاخذ ينقص النصاب أو الصفة بالنسبة للاعوام الماضية بالنسبة لعام الاطلاع لانه يعمل فيه على ما وجد قبل اخراج ما وجد للاعوام الماضية فلما طلعنا عليه في الفرض المذكور بعد خمس سنين فانا نأخذ عن الاعوام الماضية اثنتي عشرة شاة ونأخذ عن العام الخامس شاة وبما قررنا علم ان قوله بتبدئه العام الأول راجع لهذه أيضاً كما ذكره ح وانه بالنسبة لما مضى الاعوام لالعام الاطلاع <sup>بالتشبيه</sup> قولهم لا يصدق الهارب في النقص يريدون اذ لم تقم له بينة كما صرح به في النوادر وياضاً فقد قال ابن عبد السلام هذا بين ان قدرنا عليه واما ان جاء تأبياً أو قامت له بينة فينبغي ان لا يؤخذ منه الا على ما ادعاه من النقص واعترضه ابن عرفة في التائب ولم يعترضه فين قامت له اليه فقالت وفيها القدرة عليه كتوبته ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قدر عليه لا أعرفه الا في عقوبة شاهد الزور والزنديق والمال أشد من العقوبة لسقوط الحد بالشبهة ودونه انتهى

من كلام عجب ان خلاف الاحسن تقرير الشيخ عبد الرحمن وذلك لانه تشبيه في مطلق الاعتبار وهو لم يتقدم له ذكر (قوله هارباً) لا يشي على العربية الا يجعله حالاً سببية أي هارباً ربحاً وجعلها حالاً سببية يلزم عليه حذف الفاعل والفاعل لا يحذف الا في مواضع وليس هذا منها ولو مشى على العربية لقال لان نقصت ماشية الهارب (قوله هذا يخرج من قوله والنقص) الأولى انه يخرج من قوله صدق ليهفهم منه انه ان قامت بينة عمل عليها بخلاف اخراجه من النقص كذا ذكره محشي تب وحاصل مسألة الهارب انه لا يعمل على النقص وانما يعمل على ما هرب به في الاعوام الماضية وعام الحضور يعمل على ما فيه كان عام الحضور نصاباً أو أقل ويراعى تبدئه العام الأول (قوله ويراعى الخ) مثال ما اذا نقص الاخذ النصاب ان يهرب بها وهي مائتان وثمانون ثم قدر عليه في العام الخامس وهي أربعون فتؤخذ واحدة عن عام الاطلاع وثلاث عن أول عام من الاربع سنين قبله ثم عن كل سنة من الثلاث سنين شاتان لتنقص الاخذ لنصاب الثلاث شياه بالنسبة للماضى مع تبدئه الأول (قوله عقوبة الخ) عقوبة شاهد الزور التعزير بما يليق بجحالة وعقوبة الزنديق القتل وقوله والمال وهو الزكاة فيما نحن فيه وقوله لدرء الحد أراد بالحد التعزير بالنسبة لشاهد الزور والقتل بالنسبة للزنديق (قوله الا في عقوبة الخ)



أي ان شاهد الزور اذا جاء تأبى الا يعاقب والزنيق اذا جاء تأبى الا يقتل (قوله وهو) أي كلام الخطاب يفيد انه اذا جاء الخ أي رجحانا (قوله كما يصدق في الزيادة) أي أي كما يصدق في الزيادة فحذف لفظ أي (قوله على أحد القولين) هذا ظاهر في ان القولين الاثنين في التأنيب مع انه سيأتي له ان التأنيب بانفاق يصدق (قوله وان زادت له فذلك مافيه بتبدئه الخ) اعلم ان قوله بتبدئه راجع للهارب بوجهيه من نقص وزيادة (قوله أحسن حالا) لان الذي (٧٠) تخلف عنه السعاة لا يتهم ومع هذا عمل على الزيادة لماضي الاعوام فيكون هذا بالاولى منه

ويعمل بالزيادة على ماضي الاعوام (قوله أولا يصدق) أي ولا بد من اقامة بينة ويكفي الشاهد واليمين خلافا لتنظير الزرقاني والابن على السكال لماضي الاعوام الاعام الفوار شب (قوله بلايين) وهذا القول رأي الاكثر اللخمي وهو أحسن فكان ينبغي للمصنف ان يقتصر عليه لقائل ان يقول لم يسا والمصنف بين المتخلف عنه الساعي والفار في ذكر الخلاف في التصديق بل جعل الاول لا يصدق حيث قال عمل على الزيد أي ولا يلتفت لقوله وحكي في الثاني قولين وكان ينبغي العكس اه وفرق بان الهارب لما شدد عليه حال النقص تخفف عليه حال الزيد واستشكل الساطي الثاني قائلا لا أدري كيف لا يصدق والفرض انه لا بينة ولم يعلم حاله في تلك الاعوام الامنه (قوله كما يفيد ابن عبد السلام) فيه أن ما تقدم يفيد ان الخلاف اذا جاء تأبى (قوله أو ذبح لم يقصده الفرار) المصواب جله على ما اذا تلف بسماوى وقد تبع الشارح المصنف في التوضيح تبعا لابن عبد السلام ورده ابن عرفة فقال وقول ابن عبد السلام على تصديقه نقصها بذبح غير ناركوتها لا عرفه اغاذ كرا بن بشر نقصها بالموت انظر محشى نت فانه سوى مينها (قوله بولادة) أي أو ابدال

كلام ح وهو يفيد انه اذا جاء تأبى الا يصدق في النقص وكلام ابن عبد السلام يفيد انه يصدق في النقص كما يصدق في الزيادة على أحد القولين وقد ذكرنا الخي وت كرام الخي وت كرام ابن عبد السلام هذا في شرح قوله لان نقصت هاربا كما فعل ح وكذا فعل في التوضيح ولم يذكره في شرح وان زادت الخ ولعله لفهم التصديق في الزيادة حيث جاء تأبى اما بطريق المساواة أو بطريق الاولى (ص) وان زادت له فذلك مافيه بتبدئه العام الاول (ش) الضمير المجرور باللام عائد على الهارب بما شئته والمعنى ان الهارب اذا زادت ماشيته عن القدر الذي هرب به فانه يرثي لكل عام من الاعوام الماضية مافيه فاذا هرب وشأه ستون ثلاث سنين ثم أواد بعد ذلك مائتي شاة ضمها اليها ثم أقام كذلك سنين مثلاثم وجده الساعي فانه يأخذ عن كل عام زكاة ما كان فيه من قليل أو كثير ولا يأخذ زكاة ما أفاد آخر في العامين الاخيرين لما مضى من السنين وهو قول مالك اللخمي وهو قول جميع أصحابنا المدنيين والمصريين الا أشهب فانه قال يؤخذ للماضى على ما وجد ولا يكون الهارب أحسن حالا ممن تخلف عنه السعاة قال سنده ويكفي في رده اتفاق أهل الآفاق على خلافه وعلى المشهور فان قامت له بينة بان الزيادة انما حصلت في هذا العام مثلا فلا كلام انه يعمل عليها وان لم تقم له بينة بذلك وادعى ان الزيادة حصلت في عام كذا فهل يصدق وهو قول ابن القاسم وسخنون اللخمي وهو أحسن لان الزكاة لا تجب عليه الا بافراره أو بينة ثبتت عليه وليس فسقه بالذي يعصى عليه المعاوى دون بينة أولا يصدق وهو قول ابن الماجشون وتؤخذ منه زكاة سائر الاعوام على ما هي عليه الا ان الاعام انفرار فانه يؤخذ على ما فر به فقط بخلاف واليه أشار بقوله (وهل يصدق قولان) ويعتبر بتبدئه العام الاول على القولين كما يعتبر في مسئلة ما اذا نقصت هاربا فان نقص الاخذ النصاب أو الصفة اعتبر كاهم وظاهر كلامهم أن تصديقه على القول به بلايين ومحمل القولين بتصديقه وعدم تصديقه حيث لم يجز تأبى والا فيفتقن على تصديقه كما يفيد كلام ابن عبد السلام كما أمرنا باليه سابقا (ص) وان سأل فنقصت أو زادت فالموجود ان لم يصدق أو صدق ونقصت وفي الزيد تردد (ش) يعنى أن الساعي اذا سأل رب الماشية عن عددها فاخبره عنها ثم تغيرت عما كانت عليه لنقص بموت أو ذبح لم يقصده الفرار من الزكاة أول زيادة بولادة أو فائدة ثم رجوع الساعي فعد عليه الماشية فوجدتها قد تغيرت عما أخبره فان كان الساعي لم يصدق رب الماشية بما أخبره به أولا فالمعتبر ما وجد وان صدقه وتغيرت الى نقص فكذلك وان تغيرت الى زيادة ففي ذلك طريقتان الاولى ان المعتبر ما صدقه عليه والثانية أن المعتبر ما وجد وهو مراد المؤلف بالتردد ولعل منشأه هل تصديقه بعد حكم الحاكم أم لا والراجح منهما العمل بما وجد بغير فرع ولو عزل من ماشيته شيئا للساعي فولدت لم يلزمه دفع أولادها قاله سند قال ولو عين له طعاما تعين

(قوله والثانية ان المعتبر ما وجد) اعلم أن الطريقة الاولى ما ذكرها الشارح والثانية تحكي قولين أحدهما كالطريقة ولا الاولى والثاني العمل على ما وجد والشارح رحمه الله حذف شيئا من الطريقة الثانية (قوله هل تصديقه الخ) فان قلنا تصديقه بعد حكم الحاكم فيعتبر ما صدقه عليه ولا يعتبر ما وجد وان قلنا ليس حكم الحاكم فالعبرة بما وجد (قوله قاله سند) أي لان الواجب عليه الاصل لا الزائد ولانه لا يلزم الساعي اخذ ما عزله المالك بل له اخذ غيره أي ولا يلزم رب المال دفع ما عزله اذ له أن يعطى بدله (قوله ولو عين له طعاما) أي مما يجب عليه من الخمسة أو سقى ولا يقال لم تعين المثل كاطعام دون المقوم كالشاة والقياس العكس لانا نقول خلف ذلك



لزوم الوسط في المقوم لا بعينه ولزوم المعين في المثلي لقوله تعالى وآفاقه يوم حصاده هكذا في شرح عب ووجهه ان قوله حقه يدل على حقيقة شيء فاذا عين شيئا من الطعام فكانه حقيقة انحصرت فيه (قوله فجاز لمن هي في يده) أي كما اذا كان عليه خمسة أراد بجمعها من سلم فهيأ هال بها فيجوز له أن يتصرف فيها ويعطيه بدلها وانظر ذلك فإنه يسكد على قوله ولو عين طعاما معين (قوله كتسلف) أي كتسلف متسلف ثم لا يخفى ان تسلف الوديعة اذا كانت مقومة بحرم وبكره اذا كانت نقدا أو مثليا وهذا كله بدون اذن ربه والافلا فيجوز ولا توهم فيه وكأنه أراد بالجواز عدم الحرمة فيصدق بالكراهة ويحمل على ما اذا كانت الوديعة نقدا وتسلف بغير اذن وكان غير معدم (قوله وتسلف الوصي) انظره هل هو جائز أو مكروه (قوله وهم الذين يرون الخ) أي من النقص في التحكيم والتكفير بالذنب وانظر أي داع لذلك أي لخصوص هذا التفسير والظاهر ان المراد مطلق طائفة خارجة على الامام (قوله فانها تؤخذ منهم الخ) هذا من ثمرات العمل بحال الهارب (قوله وينبغي الخ) أي فتؤخذ منهم بتدنية الاول (٧١) الآن ينقص الاخذ بالنصاب أو الصفة بالنسبة للاعوام الماضية وأما عام القدرة

فتؤخذ منهم على ما فيه ولو قال أي فيعاملون معاملة الهارب لكان أحسن (قوله الآن أن يزعموا الاداء) أي يدعون الاداء (قوله الان يخرجوا المنعها) أي فقط أو مع غيره (قوله أي الطوائف) أي لا بمعنى الذوات الخارجات (قوله على معنى طائفة خارجة) أي لا ذات الخارجة وكان المانع من ذلك انه تعورف استعمال هذا الجمع في الطوائف (قوله وفي خمسة أو سق) جمع وسق يفتح الواو على الافصح مصدر بمعنى الجمع واصطلاحا ميكال معروف هو سقون صاعا وهو الذي أراد المصنف والصاع أربعة أمداد والمد ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مدسوطتين فالنصاب بالميكال ثلثمائة صاع وهي ألف مد ومائة مد وقد رذل يختلف باختلاف الامكنة والازمنة (قوله ألف الخ) هذا بيان للنصاب بالوزن الشرعي وأما مقداره بالرطل

ولا يبيعه فان باعه ضمنه بمثله ولا يفسخ البيع لان الزكاة في حكم الديون فجاز لمن هي في يده التصرف فيها بشرط الضمان كتسلف الوديعة وتسلف الوصي من مال محجوره (ص) وأخذ الخوارج بالماضى (ش) يعني ان الخوارج على المسلمين وهم الذين يرون ما رآه الخارجون على علي رضي الله عنه اذا امتنعوا من اعطاء الزكاة أو ما ثم قدر عليهم فانها تؤخذ منهم في تلك الاعوام الماضية عن العين والحرق والمباشية وينبغي أن يعاملوا فيها معاملة من تخلف عنه الساعي لمعاملة الهارب ولهذا قال (الآن يزعموا الاداء) لماعليهم فيصدقوا ولو في عام القدرة قال أشهب لانهم من أولون بخلاف الهارب فيقيد بعضهم تصديقهم بما اذا لم يكن خروجهم امتناعا من دفعها واليه أشار بقوله (الآن يخرجوا المنعها) أي الزكاة فلا يصدقون في الدفع وتؤخذ منهم لانهم لم يمتنعوا وينبغي أن يعاملوا حينئذ معاملة الهارب قوله الخوارج صفة لموصوف محذوف أي الطوائف الخوارج جمع خارجة على معنى طائفة خارجة (ص) وفي خمسة أو سق فاكثروا ن بارض خراجية ألف وستمائة رطل مائة ثمانية وعشرون درهما ميكال خمسون وخمسة اجبة من مطلق الشعير (ش) هذا معطوف على قوله أول الباب تجب الزكاة في كذا وكذا أي والواجب في خمسة أو سق فاكثروا ن لان لا وقص في الحبوب كالعين العشر ان سقى بلا آلة ونصفه ان سقى بالآلة على ما يأتي وسواء كانت الارض خراجية أو غير خراجية كما نص عليه ابن شاس وغيره ونحوه في المدونة ومبلغ الخمسة الاوسق بالميكال المصري ستة أرادب وثلاث أرادب وربع أرادب بارادب القاهرة ومصر قال المؤلف حرر كذلك سنة سبع أو ثمان وأربعين وسبع مائة بعد معبر على مد النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة شيخنا عبد الله المنوفي رحمه الله انتهى ولك أن تقول فوجدته أرادب ونصف ونصف وبيته ومبلغها بالوزن ألف رطل وستمائة رطل وكل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما ميكال وكل درهم خمسون وخمسة اجبة من الشعير المطاق أي ما يصدق عليه اسم الشعير من غير قيد من ولا ضمور وهو المتوسط وكان ينبغي أن يقول من متوسط الشعير والديناران ثمان وسبعون جبة على المعتمد ولما كان الميكال لا ينضب لانه يختلف باختلاف الازمنة والامكنة ضبط المؤلف النصاب بالوزن

المصري الآن فهو كما قال عجم ألف رطل وأربعمائة رطل وخمسة وثمانون رطلا وخمسة سق في الطراز انما للتقريب حتى لو نقصت اليسير وجمت الزكاة لان النقص اليسير كالعدم والرطل بكسر الراء وقفها قاله النووي وقوله ألف يحتمل كونه هو فوعا على انه خبر لمبتدأ محذوف ومحجور راعى أنه بدل من خمسة أو سق ومنصوب على انه معمول لعامل محذوف تقديره أعنى على لغة ربعة الذين يفتقون في المنصوب على السكون ولا يقال هو ليس محل وقف لا نأقول الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتدائها والوقف عليها وقوله مائة على حسب ما قبله من رفع فقط وقوله ثمانية حذف منه العاطف وهو جائز واعلم ان الدرهم المصري يزيد على الدرهم الشرعي بجمعة خروب وبعشرها ونصف عشرها (قوله القاهرة ومصر) القاهرة هي الموضع الذي فيه الازهر وأراد بمصر مصر العتيقة (قوله فوجدته أرادب ونصفا) والارادب بكسر الهمزة ميكال لاهل مصر وقال عياض يفتحها وظاهر القاموس ان فيه لغة بالضم (قوله وكان ينبغي له) أي لان مطاق الشعير معناه مطلق شعير كبير أو صغير اضاعى أم لا على حد مطلق الماء والماء المطلق



(قوله أن الكبيل الآن) هذا تخيير عجم فقد ذكر أنه حرر النصاب في أوائل سنة اثنتين وأربعين وألف بكيل مصر فوجده أربعة أرادب وويصة وذلك لأن المد كان قنر مملء اليدين المتوسطة اللتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين وقد وجدت القدح المصري يأخذ ملاءهما ثلاث مرات كما حرت ذلك بإحدى جماعة ومن المعلوم أن النصاب ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب بالقدح المصري أربعاً مائة قدح وهي أربعة أرادب وويصة (قوله الحص) حب معروف بكسر الحاء وتشديد الميم لكنهم مكسورة أيضاً عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين والترمس وزان بنديق الواحدة ترمسة وقوله والكزبرة بضم الباء وفتحها كل ذلك من المصباح والفلفل بضم الفاءين وقوله الحبسة السوداء هي الكمون الأسود (قوله الزيتون) أدخله في الحب قال ابن غازي كأنه أدرج فيه الزيت بطريق المقايضة لا بطريق النص (٧٣) وعن صريح بن الزيتون يطلق عليه أنه حب ابن يونس في أول كتاب الحبوب (قوله السمس) بكسر السين (قوله

لأنه لا يختلف ولذا قيل أن الكيل الآن كبر عما كان في زمن سيدي عبد الله المنوفي فالنصاب الآن أربعة أرادب وويصة فقط (ص) من حب وقر فقط (ش) هذا صفة خمسة الاوسق وأعلم أن الزكاة تجب في عشرين نوعاً فيدخل تحت قوله حب تسعة عشر القطاني السبعة الحص والفل واللوبيا والعدس والترمس والجلبان والبسيلة ويدخل أيضاً القمح والشعير والسلت والعسل والارز والذرة والدخن والزبيب ويدخل أيضاً الاربعه ذات الزيتون وهي الزيتون والجلجلان أي السمس وحب الفجل والقرطم فهذه تسعة عشر أدخله في قوله من حب وتجب أيضاً في التمر فهذه عشرين فلا تجب في التين على المعتمد ولا في قصب وبقول ولا في فاكهة كرمان ولا في حب الفجل ولا العصفور والحكان ولا في التوابل وهو الفلفل والكزبرة والانيسون والشمار والكهون والحبسة السوداء ونحو ذلك (ص) منق (ش) أي حال كون القدر المذكور منق من ثمنه وصوانه الذي لا يخزن به كقشر الفول الاعلى وأما قشره الذي لا يزال به فانه يحسب كما يأتي في قوله وحسب قشر الارز والعسل وهو راجع لقوله من حب (ص) مقدار الجفاف وان لم يجف (ش) فيقال ما ينقص العنب والتمر والزيتون اذا جف وفي السليمانية لا ينظر الى الزيتون في وقت رفعه حتى يجف ويتناهي حال جفافه فان كان فيه خمسة اوسق بعد التجفيف ففيه الزكاة وهذا اذا كان عادته ان يجف كالحبوب وتمر وعنب وزيتون غير مصر بل وان لم يجف كالثلاثة بمصر قال مالك فان كان رطب هذا النخل لا يكون تمر ولا هذا العنب زبيبا فيخرج من ان لو كان فيه ممكناً فان صح في التقدير خمسة اوسق اخذ من ثمنه كان ثمن ذلك عشرين ديناراً أو أكثر أو أقل ابن المواز وليس له ان يخرج زبيبا (ص) نصف عشره (ش) هذا مبتدأ خبره تقدم في قوله وفي خمسة اوسق وأخبر لمبتدأ المحذوف أي الواجب نصف عشره وهو بيان للقدر المخرج وصفته وذكرانه نصف العشر بشرطه الا ان يكثر من التمر والزبيب اللذين يجفان والحب الذي لازيت لجنسه وأما الذي لجنسه زيت كالزيتون فيخرج من زبته ان كان في بلادله فيها زيت وان كان في بلاد لا زيت له فيها فيخرج من ثمنه وكذلك ما لا يجف كرتب مصر وعنبها والفول الذي يباع أخضر وذكر الضمير في قوله نصف عشره باعتبار ان الخمسة اوسق قد رأى وفي قدر المذكور نصف عشره

حب الفجل) بضم الفاء وقوله أي الا حمر (٢) صفة للفجل أي احترازاً من الفجل الأبيض وهو ما يشير اليه آخر العبارة بقوله ولا في حب الفجل فان المراد به الأبيض (قوله من حب) وأما ما يبيس أو يجف بالفعل ولم يؤكل قبل يبيسه وجفافه فانما يركب بعد يبيسه وجفافه من غير تقدير وإلى هذا أشار (٣) صاحب السليمانية في قوله وفي السليمانية الخ (قوله في التمر) بالمشاة فوق وعليه لا يلتزم مع قوله مقدار الجفاف الا بارتكاب المجاز في قوله وتمر ولو حذف المصنف قوله وتمر واستغنى بشمول الحب له ماضيه وكذا لو أبدله بطلع اسلم من هذا وكلام المصنف يقتضي انه يقدر جفاف ما يجف بالفعل وان لم يؤكل قبل جفافه ومثله يقال فيما يبيس بالفعل وهو خلاف كلام أبي عمران ويجاب بانه يحتمل ما قبل المبالغة على ما اذا أريد أكل ما يجف بالفعل أو يبيس بالفعل

(قوله كقشر الخ) أي الا اليسير الذي لا ينفل عنه غالباً (قوله فيقال الخ)

(ص)

هذا فيما لم يكن شأنه ان يبيس أو يجف بالفعل كرتب مصر وعنبها أو يكون شأنه ذلك وأريد كله قبل جفافه كرتب غير مصر وعنبها وكقول وحص أخضرين وكشعيرين من مسغبة ونحوها فهو راجع لبعض ما يشمله (قوله ما ينقص العنب والتمر) لا شك ان التمر بالمشاة الفوقية لا يعقل فيه جفاف الا باعتبار ما كان (قوله في وقت رفعه) أي قطعه (قوله وهذا اذا كان الخ) أي قوله مقدار الجفاف عادته ان يجف أي وأكل قبل جفافه والا فلا تقدير بل ينظر له بعد يبيسه (قوله ان يجف) من باب ضرب وعلم (قوله ان لو كان فيه ممكناً) أي ان لو كان الجفاف فيه ممكناً (قوله تقدم في قوله وفي خمسة اوسق) لو قال وهو خمسة اوسق لكان أحسن (قوله بيان للقدر المخرج وصفته) فيه نظر بل بيان للقدر المخرج فقط (قوله والحب الذي لازيت لجنسه) كالقمح والشعير وبقية أنواع الحبوب ما عدا ذات الزيتون (قوله فيخرج من زبته ان كان في بلادله فيها زيت) ولا يجوز في الاخراج من حبسه الا السمس والقرطم فتجزي من حبسه وحب



الفعل الاجرماء الذين يقولون كذا في خط بعض الشيوخ اقلوه ان كان مما لا زيت له (أي الذي هو المشبه به) قوله اخرج نصف عشر زيته (أي وهو قول المصنف كزيت ماله زيت والمضاف المحذوف هو لفظ ذاته فالجامع هو المشابهة في مطلق أخذنا للنصف وان كان المأخوذ في المشبه به نصف ذات الحب وفي المشبه نصف زيته هذا اذا عصره أو أكله ويتحرى قدر ما يخرج منه ويخرج بحسبه فان لم يمكن تحريه سأل أهل المعرفة فان لم يمكن أخرج من قيمته وان باعه قبل ذلك لمن يعصره سأل المشتري عن قدر ما يخرج ان وثق به والا فاهل المعرفة فان اختلفوا أخذ بقول الاعرف والا فن كل جزء على الظاهر فان تعذر ذلك زكى غنمه وظاهر التثاني انه لا يتحرى وذ كر بعض شيوخ عجم انه يعمل بتحريه بل قدمه على سؤال المشتري وحكم ما وهبه لثواب حكم ما باعه وأما حكم ما وهبه لغير الثواب فان وهبه لمن يأكله فالظاهر ان حكمه حكم ما باعه لمن يعصره لكن اذا تعذر تحريه من كل وجه يخرج من قيمته بقى ما اذا باع الزيتون الذي له زيت لمن لا يعصره وفيه تردد عجم والظاهر انه مثل الذي يأكله لكن اذا تعذر التحري يخرج من غنمه <sup>بقره</sup> تنبيه <sup>بقره</sup> هذا كله اذا كان غير جليان فان باعه وهو جليان لمن يعصره فهل كذلك أو يجزئ اخراج زكاته من حبه ولو علم قدر ما فيه من زيت لانه يراد لغير الزيت من زراعتهم وأكله جبا خفف أمره قولان وهل له في ذلك الاخراج عنه من غنمه مع معرفة قدر ما يخرج منه من زيته من أهل المعرفة تردد عجم (قوله وثن غير ذي الزيت) هذا اذا بيع وكذا قيمته ان لم يبيع أو ان المراد (٧٣) بالثمن العوض فيشمل القيمة وهذا اذا بلغ حبه خمسة أو سبق بلغ غنمه نصا بالاول ولا

(ص) كزيت ماله زيت (ش) مشبه في نصف عشره لكن على حذف مضاف أي نصف عشر ذاته ان كان مما لا زيت له فان كان مما له زيت اخرج نصف عشر زيته ولا يجزئ الاخراج من حبه ولا من غنمه على المشهور ومذهب المدونة ومذهب الرسالة حيث قالت فان اخرج من غنمه أجزأ ان شاء الله ضعيف (ص) وثن غير ذي الزيت وما لا يحف وفول أخضر (ش) هذا معطوف على زيت لا على الهاء من عشره لان التشبيه يمنع منه أي ونصف عشر من غير ذي الزيت مما لجنسه زيت كزيتون مصر سواء بلغ الثمن عشرين ديناراً أم لا قاله في المدونة ونصف عشر من ما لا يحف كزيت مصر وغبها ولا يجزئ الاخراج من حبه أي بان يخرج ثمر أو زبياً وأما طبا أو غبها فلا يتوهم ونصف عشر من فول أخضر أو حص أو غنب حيث يتعذر بيعه ويبيع أخضر وان شاء أخرج يابساً من جنسه وظاهر كلام المؤلف انه يتعين الاخراج من غنمه كما في الذي قبله وليس يراد بل المراد ان له ان يخرج من غنمه ان شاء وان شاء أخرج عنه حباً يابساً كما في العتيقة ومفهوم ما لا يحف ان ما يحف لا يخرج من غنمه وهو كذلك ويخرج من حبه سواء أكله أو باعه وهذا اذا باعه لمن يحفقه وأما ان باعه لمن لا يحفقه فانه يجوز ان يزكى من غنمه كما يفيد كلام المواق وهذا في فول أخضر لا يترك حتى ييبس وهو الذي يسقى بالسواقي فان كان كذلك في حكمه حكم ثمر النخل والغنب الذي ييبس كل منهما فيخرج عنه حباً ولا يخرج من غنمه انظر (ز) فان قلت وجوب الزكاة في الفول

(١٠ - خرشي ثاني) من يابس ولو أكله أو باعه فان ترك المسقاوى حتى ييبس اخرج من حبه كذا في عب فان قلت ما الفرق بين الفول الأخضر الذي أشار له المصنف بقوله وفول أخضر وبين ما قبله في انه يخرج في الفول الأخضر دون ما قبله فيتعين الاخراج من غنمه قلت انه لما كان يمكن فيه اليبس جاز له النظر الى ما يشتري له من أكله أخضر بخلاف المستثنين قبله (قوله ان ما يحف) أي كغنب أو بلح الواحات (قوله وهذا اذا باعه لمن يحفقه) أي أو أريد أكله بعد التحفيف (قوله وأما اذا باعه لمن لا يحفقه) أي أو أريد أكله قبل التحفيف فيه نظر بل يتعين الاخراج منه ولا يصح من غنمه فقد قال محشي تب ما نصه ابن رشد قال مالك في الفول والحص يبيعه أخضر ان شاء اخرج من غنمه ولم يقل ذلك في النخل والكرم لان ثمر النخل والكرم انما يشتريه المشتري ليبسه فهو ينقص في غنمه لذلك والحص والفول لا يشتري كذلك فلا نقص في الثمن فاذا أعطى من الثمن لم يبخس المساكين اه وهذا الذي قاله ابن رشد باعتبار الغالب فلا يؤخذ منه ان الكرم والنخل اذا اشترى ثمرهما لا لليبس حكمهما كذلك خلافاً للمواق وتبعه الاجهوري وزاد الفريول وهو غير ظاهر بل يتعين فيما ذكر الاخراج من الحب على المشهور (قوله وهذا في فول أخضر الخ) أي قول المصنف وفول أخضر (قوله فان كان كذلك) أي شأنه ان يترك حتى ييبس وظاهره ولو أكله أخضر أو يبيع لالا كل فيخرج عنه حباً ولو أكل أو يبيع أخضر وتقدم ان المسقاوى اذا ترك حتى ييبس يخرج من حبه (قوله ولا يخرج من غنمه) غير انه تقدم انه ذكر في الذي شأنه ان يحف وباعه لمن لا يحفقه يجوز الاخراج من الثمن والظاهر ان الحكم واحد ثم ان بعض الاشباخ ذكر ان المنصوص في الذي شأنه ان يترك حتى ييبس انه يجوز الاخراج حباً وثناً كما

يجزئ الاخراج من حبه وقيمه تعتبر يوم طيبه أو أوزانها (قوله وثن مالا يحف) أي اذا بيع ونصف عشر قيمته ان أكله أخضر بلا بيع (قوله فلا يتوهم) أي جواز الاخراج أي بل يجزئ بعدمه (قوله حيث يتعذر بيعه) أي حيث جرت العادة بعدم بيعه وكان الاولى التعبير به (قوله وان شاء اخرج يابساً من جنسه) أي جنس ما ذكر من الفول والحص وكان الاولى حذف قوله أو غنب لانه داخل في قوله مالا يحف فهو لا يجزئ الاخراج من حبه الذي هو الزب ياب وان كان يحف فسيأتي انه يتعين الاخراج



انه جاري الذي شأنه عدم اليأس كالفول المسقاوي أي اذا أكله أخضر ثم وجدت في نص ابن رشد ما يقويه (قوله والا فالعشر)  
لقلة المؤنة ومما يجب فيه العشر ما يزرع من (٧٤) الذرة ويوضع عليه عند زرعه قليل ماء (قوله السج) جمعه سيج وهو الماء الجاري

على وجه الأرض (قوله وهل يغلب  
الاكثر) المراد بالاكثر اثنان فما  
فوقهما وهو الظاهر وقوله والاول  
ظاهر كلام المواق أي فيكون ذلك  
القول هو المعتمد فيقال بالنظر  
للمقابل يخرج ثلثا الزرع يخرج  
نصف عشره ويخرج ثلث الزرع  
ويخرج عشره وأما على القول  
الثاني فيخرج ثلثا الزرع فيخرج  
عشره والثلث الآخر نصف عشره  
(قوله وظاهر كلام ترجيحه فيه  
ان زانما قال ظاهرا لا كثيرا  
السقي وحينئذ فلا يعتبر مدة كل من  
الزرع والتمر (قوله وتضم القطاني)  
أي ويخرج من كل بحسبه وان لم  
يكن في كل واحد نصاب وليس معنى  
تضم تخاط وكذا قوله فيضم الوسط  
لهما بل المعنى تضم في الحساب  
ليكمل النصاب فعلى هذا لو كان  
في كل نصاب فلا حاجة الى الضم  
ويجزى اخراج الاعلى أو المساوي  
عن الأدنى أو المساوي لا الأدنى  
عن الاعلى قاله ح وظاهره القطاني  
وغيرها لكن في المقدمات ما يفيد  
تخصيص الاعلى والأدنى بالنصف  
الواحد لا يقع عن عدس والظاهر ان  
الأدنى والاعلى والمساوي يعتبر  
مما عند أهل محل الاخراج (قوله  
وبسبيله) بالياء وبدونها من لحن  
العامه كافي شرح شب (قوله  
والجلبان) المناسب التمس  
وقوله وحب الفجل أي الاجر  
والصواب اسقاطه لانه من ذرى  
الزيت (قوله والجلبان) يضم الجيم

الاخضر والحص الاخضر والفري لا يخالف قوله والوجوب بافراك الحب قلت لا نسلم أنه  
مخالف لانه حصل في كل الافراك والدليل على ان الافراك يكون قبل اليأس قول المؤلف  
في باب تناول البناء والشجر ومضى بيع حب افراك قبل يسه بقضه فان قلت الراجح ان  
الوجوب ببس الحب لا بالافراك قلت هذا مبني على القول بان الوجوب بافراك الحب (ص)  
ان سقى بالآلة (ش) هذا شرط في قوله نصف عشره أي ونصف العشر واجب في كل ما ذكر ان  
سقى بالآلة كالدوايب والأيدي ويدخل في الآلة النقالان من البحر (ص) والا فالعشر ولو  
اشترى السج أو أنفق عليه (ش) يعني ان الواجب فيما لم يسقى بالآلة العشر كاملا ولو اشترى  
السج ممن نزل بارضه أو أجزاه الى أرضه بنفقة لعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء  
والعينون العشر (ص) وان سقى بهما فعلى حكميهما (ش) معناه اذا تساوى أي تساوى مدة  
السقى بالآلة مع مدة السقى بغيرها أو تساوى عدد السقى بهما على ما ينبغي والمسقى بهما شئ  
واحد وما قارب التساوى وهو مادون الثلثين له حكم التساوى وقلنا كلامه على ما اذا لم يكن  
أحدهما أكثر دليل قوله وهل يغلب الخ والمراد بكونه على حكميهما ان يقسم الحث نصفين  
فيؤخذ من أحد النصفين العشر على حكم سقيه بالسج ومن النصف الآخر نصف العشر  
(ص) وهل يغلب الاكثر خلاف (ش) أي وهل يغلب الاكثر عند اجتماعهما فيخرج من  
الجميع وشهره في الجواهر أو لا يغلب الاكثر ويعطى كل على حكمه وشهره في الارشاد  
خلاف وهل المراد بالاكثر الاكثر مدة ولو كان السقي فيها كالسقي في الأقل أو دون أو أكثر أو  
الاكثر سقيا وان قلت مدته كالمدة السقى ستة أشهر منها شهران بالسج وأربعة بالآلة  
لكن سقيه بالسج مران وسقيه بالآلة مرة فانه يكون كله كاسقي بالسج دائما والاول  
ظاهر كلام المواق ترجيحه ودرج عليه بعض الشراح وعزاه لابن عرفة والثاني قول الباجي  
وظاهر كلام (ز) ترجيحه وعدم مما قررنا ان الموضوع ان المسقى بالآلة والسج زرع واحد  
سقى كله مدة بالسج ومدة بالآلة وعدد سقيه باحدهما أو مدة سقيه باحدهما الثلث فأقل  
(ص) وتضم القطاني (ش) يعني ان القطاني يضم في الزكاة بعضها البعض فاذا اجتمع من جميعها  
خمس أو سقز كما بناه على انها جنس واحد في الزكاة وهو المذهب بخلاف البيهقي فانه فيه  
أجناس يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا لا يبيد كياتي والقطاني كل ماله خلاف كالفول  
والحص واللوية والبسيلة والجلبان وحب الفجل والعدس والجلبان (ص) كقبح وشعير  
وسلت (ش) تشبيهه في الضم أي فتضم كاتضم القطاني فنرفع من جميعها خمسة أو سقز فليزك  
ويخرج من كل نصف بقدره ولسلت حب بين الشعير والقمح لا قشر له ويعرف عند المغاربة  
بشعير النبي عليه السلام (ص) وان ببلدان ان زرع أحدهما قبل حصاد الآخر (ش) يعني  
ان هذه الاشياء يضم بعضها الى بعض سواء كانت من روعة في بلد أو احداً من بلدان بشرط ان  
يزرع الثاني قبل حصاد الاول لان الحصد في الحبوب كالحول سواء كان في فصل أو فصلين  
وهذا الشرط لمطلق الضم أي حيث قلنا بالضم كان ببلد أو أكثر خلافت حيث خصه بما  
زرع ببلدان والضمير في أحدهما للمفهومين المفهومين من قوله وتضم القطاني لانه يقتضي  
مضموم ومضموم اليه أو الطرفين المفهومين من قوله لهما أي الطرفين وانما قال أحدهما

وسكون اللام كافي التشبيه (قوله قبل حصاد الآخر) أي ليجتمع في الحول وهو شرط في الضم وقوله لان الحصد في الحبوب حتى  
كالحول أي كتمام الحول من غير الحبوب فان زرع أحدهما بعد حصاد الآخر لم يجتمع في الحول فلا يضم أحدهما للآخر (قوله حيث  
نخصه ببلدان) ففاده انه اذا كان في بلدة واحدة لا يشترط ان يزرع أحدهما قبل حصاد الآخر مع انه يشترط قطعاً (قوله أو الطرفين الخ)



فيه نظراً ذيلزم عليه فساد يعلم بالتأمل (قوله ان يجامعه) أي في الحول بان يزرع الثاني (٧٥) قبل حصاد الاول والثالث قبل حصاد

الثاني (قوله ولو بالقرب) أي بان  
أفرق خلافاً للخمى القائل بأنه  
لا يكفي أن يكون زرع أحدهما قبل  
حصاد الآخر ولو بالقرب بل لا بد أن  
يكون ذلك ببعد (قوله قال بعض  
ينبغي الخ) عليه حمل القول  
الاول أي قوله إلى حصاد الثاني  
أي استحقاق حصاده والحصاد  
بفتح الحاء وكسر هاء رجع القولان  
إلى قول واحد (قوله الاجتماع في  
الارض) أي ليجتمع معاني الملك  
والحول (قوله ان كان فيه مع كل  
منهما نصاب) أي لا اجتماعهما في  
الملك (قوله ان بقي حب السابق  
لحصد الملاحق) أي بان يبقى الاول  
لثاني والثاني لثالث والظاهر ان  
مثله لو بقي حب الاول لثالث (قوله  
فالحول للثاني) أي لانه المضموم  
اليه والحاصل أن الحول للمضموم  
اليه مطلقاً لانه صار باعتبار كونه  
مضموماً اليه الاصل وقوله من كل  
منهما أو مع الاول هذا لا يظهر  
(قوله لانها أجناس على المشهور  
الخ) والحاصل ان المشهور انهما  
لا تقيم لما تقدم ولا يضم بعضها  
لبعض وحكي ابن الفاكهاني قولاً  
بضمهما لما تقدم من القمح وما  
بعده وقال ابن حبيب يضم العلس  
فقط لما تقدم وقيل انها تضم بعضها  
لبعض ان قلنا انها صنف واحد  
(قوله اذ معناه كضم) هذا ينافي  
مقتضى قوله أولاً يعني ان هذه  
الاربعة الخ (قوله الا أن يقال انه  
لما فات الخ) لا يخفى ان هذا يدل  
على ان السكاف داخله على المشبه  
لقصد افادة الحكم مع انه لا يوضح

حتى يفيد انه لا بد في الضم ان يجامعه ولو قال أحدها بالافراد لم يفد هذا المعنى بل لو قال كذلك  
لا فادان الثلاثة المضمومة يكفي في ضمها ان يزرع واحد منها قبل حصاد الآخر وقوله قبل  
حصاد الآخر أي ولو بالقرب وكلام اللخمى ضعيف ثم انه لا بد ان يبقى من حب الاول إلى  
حصاد الثاني ما يكمل به النصاب على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في الفائدتين انهما  
يزكيان اذا جمعهما الملك وكل الحول قال بعض ينبغي ان يعتبر ببقاء حب الاول إلى وجوب  
الزكاة في الثاني فقط لا إلى حصاده بالفعل (ص) فيضم الوسط لهما (ش) أي فيسبب اشتراط  
الاجتماع في الارض لو كانت الزروع ثلاثة زرع ثانياً قبل حصاد الاول وثالثاً بعده وقبل  
حصاد الثاني يضم الوسط لهما أي للطرفين على سبيل البدلية اذا كان فيه مع كل منهما نصاب  
مثل أن يكون فيه ثلاثة وفي كل منهما وسقان فيزكي الجميع ان بقي حب السابق لحصد الملاحق  
فان لم يكن في الوسط مع كلا الطرفين على البدلية نصاب وفيه معهما على المعية نصاب فقال  
اللخمى وابن رشد لازكاة في الجميع واليه أشار بقوله (لا أول لثالث) مثل أن يكون في كل  
وسقان فلو نزل النصاب من الوسط مع أحدهما وهو مع الآخر قاصر مثل أن يكون في الوسط  
ثلاثة وفي الاول اثنان والثالث واحد أو بالعكس فنص اللخمى لازكاة على القاصر وظاهر  
ابن بشير ونص ابن الحاجب تخطيط الخليط والذي استظهره ابن عرفة ان كل النصاب من  
الاول والوسط زكي الثالث معهما وان كمل من الثالث والوسط زكاهما دون الاول قال بعض  
ولعل الفرق انه اذا كمل من الاول والثاني فالاول مضموم للثاني فالحول للثاني وهو خليط  
الثالث واذا كمل من الثاني والثالث فالمضموم الثاني للثالث فالحول للثالث ولا خلطة للاول  
به وهو فرق جيد ويمكن أن يحمل قول المؤلف فيضم الوسط لهما على ما اذا كمل النصاب من  
الوسط مع كل منهما أو مع الاول وقوله لا أول لثالث على ما اذا لم يكمل مع واحد منهما أو كمل  
من الوسط والثالث فيدخل فيه ما قاله ابن عرفة في هذا الباب (ص) لا لعلس ودخن وذرة  
وأرز وهي أجناس (ش) يعني ان هذه الاربعة لا تضم لما سبق من القمح وما بعده وبعضها  
لا يضم إلى بعض لانها أجناس على المشهور لتباعد مراتبها فقوله لا لعلس الخ معطوف على  
معنى قوله كقمح الخ اذ معناه كضم قمح لشعير لا لعلس الخ وانما نبه على ذلك لانه لما كان يقرب  
من خالصة البر بما يتوهم انه كالساقب يضم للقمح كما قيل به فنفى ذلك وأما عدم ضمه للقطاني  
فغير متوهم (ص) والسهم وبرز الفجل والقرطم كالزيتون (ش) كان الاول ان يقول  
والسهم وبرز الفجل والقرطم أجناس ويسقط الزيتون أي فلا يضم واحداً منها للآخر لان  
هذا بحث الضم لا الاخراج لانه سبق في قوله كزيت ماله زيت اللهم الا أن يقال انه لما فات  
النص على الزيتون بالصراحة فيما سبق نص عليه هنا أي انه حب تجب فيه الزكاة وان كان  
الحكم وهو الاخراج ليس مراداً هنا الخ تقرير آخر يندفع الاعتراض به ولفظه وليس فيه  
تكرار مع ما تقدم لان قوله من حب بيان لما فيه الزكاة من الحبوب ودخل تحته الزيتون  
كما هو وقوله كزيت ماله زيت بين فيه صفة المخرج فقط وهنا تكلم على حكم الذي له زيت غير  
الزيتون فقال ان السهم وبرز الفجل يعني الاحمر والقرطم حكمهما كالزيتون لا السكاف فانه  
لا زكاة فيه وكلام الشارح بهرام خصوصاً في الشرح الصغير قريب من هذا الكلام والمعنى  
ان هذه الاشياء تكون كالزيتون في انه اذا بلغ حب كل واحد خمسة أو سق أخرج من زبته  
العشر أو نصفه قل الزيت أو أكثر ولا يريد انه كالجنس الواحد فيضم انتهى المراد منه (ص)

ذلك الا اذا كان المصنف قتم الحكم فيما تقدم والمصنف لم يتم الحكم بل المتبادر منه ان الزيتون مشبه به وان حكمه معلوم وحكم  
غيره من أجله (قوله حكمها كالزيتون) أي في وجوب الزكاة (أقول) في ذلك شيء وذلك انها كلها دخلت تحت قوله من حب



(قوله على المشهور) راجع للثكان وما بعده من السجيم والجوز كما علم بالاطلاع على أقوال أهل المذهب والسجيم بمصر والجوز بخراسان (قوله وحسب قشر الارز والعلس) أي اللذان يحترقان به فليس تكراراً مع قوله منقّي لان ذلك منقّي من تنه وصوانه الذي لا يختزن به (قوله وله ان يخرج الخ) أي وان كان دون نصاب اذا كان بقشره نصاب (قوله وما تصدق به) أي أو أهده أو وهبه لاحد وقوله بعد طيبه أي وأما ما كان قبل الطيب فلا يحسب فيسقط عنه زكاته (قوله المعطوف محذوف) أي معطوف على قشر لان المعطوفات بالواو تكون على الاول وقوله وقتاً منصوب بنزع الخافض لا يظهر لان ما استأجر به هو نفس الوقت الا ان تجعل الخافض بمعنى بقاء التصوير فالظاهر جعله حالاً على انه (٧٦) جامداً مشتقاً (قوله ويحسب لقط اللقاط الذي مع الحصاد) حاصله أن الصغير

اللقاط الذي يلقط السنبل من الارض لنفسه مما لا يتساح فيه لغيره يحسب ويخرج منه لانه من جملة أجرة الحصاد الذي يحصد بالكرء فهي اجارة بجزء مجهول فهي فاسدة فيها أجرة المثل لان رب الزرع ما تساح للصبي في ذلك اللقط الا يكون وليه يحصد عنده بخلاف ما ذكر به فلا يحسب الا ترى أنه لو أباح زرعه كله للفقراء من غير استيلاء عليه لم يطالب بزكاته هذا هو المتعين في تقريره كما يفيدده اللقاني فاذا رأيت خلاف ذلك لا تعول عليه (قوله لا أكل دابة في درسها) بضم الهمزة نسبة شيخنا عبد الله للشارح ولا يلزم تسكيما لانه يضر بها بفتح الخ قال البرزلي لازكاة فيما يعطيه للشرطة وخدمه السلطان وهو بمنزلة الجائحة (قوله وذهب) معطوف على قوله أن يبلغ (قوله وذلك انما يكون ببسه) أي فقول المصنف والوجوب بافراك الحب أي بتناهيه وبعد فالمعتمد أن المراد بالافراك حقيقة انظر محشى تب (قوله وهي قوله وحسب قشر الخ) أي لانه اذا كان الوجوب

لا الثكان (ش) أي ان بزرا الثكان لازكاة فيه ولا في زيته وليس واحد منهما بطعام ولا في زيت السجيم والجوز على المشهور (ص) وحسب قشر الارز والعلس (ش) أي حسب ليكمل النصاب فاذا كان الارز مثلاً أربعة أوسق وبقشره خمسة كانت الزكاة واجبة فيه فيخرج منه العشر أو نصفه بعد قشره أو عشرة أو نصفه بقشره ولا يتعين الاخراج منه من غير قشر كما قاله بعض شيوخ ز (ص) وما تصدق به (ش) أي ان ما تصدق به بعد طيبه ولم ينبو به الزكاة يحسب ويخرج عنه (ص) واستأجر قماً (ش) المعطوف محذوف أي وما استأجر واستأجر صفة أو صلته والمعطوف عليه قشر وقتاً منصوب بنزع الخافض أي بقت أو حال ولو أسقطه كان أخصراً وأحسن أي قماً أو أغماراً أو كيلاً ويحسب لقط اللقاط الذي مع الحصاد لانه في معنى الاجارة لا لقط اللقاط الذي تركه به على أن لا يعود اليه وهو حلال لمن أخذه قاله أبو الحسن (ص) لا أكل دابة في درسها (ش) يعني ان ما تأكله الدواب في حال درسها فلا يحسب لمشقة التمر من منة فنزل منزلة الآفات السماوية وأكل الوحوش والطيور وأما ما تأكله الدواب في حال استراحتها فانه يحسب ليزكي عنه وأكل بضم الهمزة بمعنى الماكول (ص) والوجوب بافراك الحب وطيب الثمر (ش) أي في الوجوب عوض عن المضاف اليه وأصله وجوب الزكاة كائن بافراك الحب والمراد بالافراك أن يبلغ حداً يستغنى معه عن السقي وذهب الرطوبة وعدم النقص وذلك انما يكون ببسه والمراد بطيب الثمر بلوغه الحد الذي يحل بيعه فيه وقد ذكره المؤلف في بابه بقوله وهو الزهوالخ فالمراد بالافراك اليبس وقوله والوجوب بافراك الحب الخ فائدة سبقت وهي قوله وحسب قشر الارز والعلس كما تقدم التنبيه على ذلك وفائدة تأتي وهي قوله (ص) فلا شيء على وارث قبله مما لم يصمر له نصاب (ش) الضمير في قبله ما عائد على افراك الحب وطيب الثمر والمعنى ان الانسان اذا مات قبل الافراك والطيب المذكورين فلا زكاة على وارثه اذ لم يصمر له في حصته نصاب ولو كان المتروك أكثر من نصاب لان الموت كان قبل الوجوب أمالومات بعد افراك الحب وطيب الثمر لو جبت الزكاة في المتروك ولو لم ينسب كل وارث نصاب اذا كان في المتروك نصاب وفي قوله على وارث إشارة الى أنه حصل للوارث أمالومات قبلهما وقد اغترق ذمته دين فليس بالحكم كذلك وهو كذلك فيزكي على ملك الميت لانه باق على ملكه لا ميراث للوارث فيه لكون الدين مقدماً وقوله على وارث خبر لا وقوله قبلهما متعلق بوارث وقوله لم يصمر له نصاب صفة لوارث ولو قال

منوطاً بالافراك وقشره متعلق به في حالة الافراك الذي هو سبب الوجوب صار الوجوب منوطاً بالحب وما كان سائر له كوارث في قشره وفيه ان ذلك موجود في قشره الذي لا يختزن به (قوله اذ لم يصمر في حصته نصاب) أي الآن يكون عنده زرع فيضمه له ويركي (قوله لان الموت الخ) لان الشمر كافي الزرع أو غيره لازكاة على من لم تبلغ حصته نصاباً (قوله لو جبت الزكاة في المتروك) أوصى بها أم لافان كان المجموع أقل من نصاب فلا زكاة على الوارث فيما ينبو به الا اذا كان عنده من الزرع أو التمر ما يكمل به النصاب وانظر لو اختلف زمن طيب زرع الوارث والموروث هل يضمن أو ان زرع أحدهما قبل حصاد الآخر أو قرب زمن طيبهما أو لا حرره نقلاً (قوله الى أنه حصل للوارث) أي ما ذكر من الحب والتمر (قوله حصل للوارث) أي ورثته وانتقل للملكة بمجرد موت الموروث على أحد الطريقين أو بعد التجهيز وذلك فيما اذا لم يكن عليه دين



(قوله وكذا اذا أعتق العبد الخ) تشبيهه باعتبار مفهوم قوله لم يصرف له نصاب أى فاذا صار فى حصته نصاب فيزكى أى ومثل ذلك ماذا أعتق العبد الخ ولو قال لشهوه كذا أو كذا كان أحسن (قوله أو وهب الزرع) لمعين وماذا كانت الهبة أو الصدقة بغير معين فترضى على ملك ربها على ما أتى فى الوصية (قوله أو تصدق به على معين) أى قبلها فإن زكاة على الموصى له المعين (قوله أو استحق النصف الخ) أى والحال أن الزوج كان أصدق زوجته حائطا وزراعا ثم طلقها قبل الدخول وأخذ الزوج نصفه قبل طيب الزرع فانه يزكيه اذا بلغ نصابا (قوله فتجب الزكاة) أى فى جميع ذلك ان كان فيه نصاب (قوله لم يتغير الحكم عما كان عليه) فلو كان عبدا أو كافرا فأعتق أو أسلم فلا زكاة عليه ما وفى الهبة والصدقة الزكاة على الواهب والمتصدق وفى صورة الانزعاج لازكاة على السيد وقس على ذلك مثلا العبد كان قبل عتقه لازكاة عليه بعد الطيب فكذا بعد عتقه والكافر بعد الطيب لازكاة عليه وكذا اذا أسلم بعد الطيب والمراد لازكاة عليه مع الصحة فلا يخالف ما تقر من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة والواهب كان تجب عليه الزكاة بعد الطيب اذا لم يهب وكذا اذا وهب بعده تجب عليه الزكاة وقس ك (قوله والزكاة على البائع) دل كلام المصنف صريحا على أنه لا يجب اخراج زكاة الزرع فى عينه ونص عليه ابن جماعة أيضا ويجوز اشتراطها على المشتري ان كان (٧٧) ثقة لا يتهم فى اخراجها (قوله اذا باع زرعه بعد افرأه أى وينبئ لانه وقت حل بيعه أو بعد الافراك وقبل اليبس ولم يفسخه حتى قبضه المشتري فانه يفوت والزكاة على البائع وأما لو يبيع بعد الافراك وقبل اليبس ولم يقبضه المشتري فان البيع يفسخ (قوله ويكون المشتري مأمونا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قيل كيف يخاطب بزكاة ما لم يعلم قدره (قوله يتحرى ذلك) زاد عج وينبئ أن يتحرى هنا ما سبق فيما يبيع من ذى الزيت من يتحرى البائع ثم سؤال المشتري ان وثق به ثم سؤال أهل المعرفة والاخرج الزكاة من الثمن وقال فى ك ويخرج البائع من نوع المبيع عنه ولو قد يباع عن جديد ولا يعطى شعيرا عن كقمح (قوله الا ان يعدم) يقال أعدم وعدم مجردا

كوارث كان أحسن ويصير المعنى فلا شئ على كوارث الخ لشهوه لما اذا أعتق العبد قبلهما أو أسلم الكافر أو وهب الزرع أو بعضه أو تصدق به على معين أو استحق النصف كفى الطلاق أو انزع السبب مال عبده فتجب الزكاة واذا وقع شئ من ذلك بعدهما لم يتغير الحكم عما كان عليه (ص) والزكاة على البائع بعدهما (ش) يعنى أنه اذا باع زرعه بعد افرأه أو شجره بعد طيبه فان الزكاة فى ذلك على البائع لتعديده لانه باعه بعد تعلق الزكاة فيه والفقراء شركاؤه فى ذلك بالعشر أو نصفه فهو كبيع الفضولى وسواء باع الذرع قائما أو لا جزافا ولا يكون المشتري مأمونا فى قدر ما يوجب فى الزرع فان لم يكن مأمونا فعلى البائع أن يتحرى قدر ذلك ويريد عليه ليسلم من الخطا فان باع ذلك من نصرانى فان البائع يتحرى ذلك حتى يعلم ما خرج منه ويركبه من عنده (ص) الا أن يعلم فعلى المشتري (ش) يعنى أن ما تقدم من أن الزكاة تؤخذ من البائع محله اذا لم يكن معدما ولا فعلى المشتري على مذهب ابن القاسم فى المدونة ان وجد عنده ذلك الطعام بعينه ويرجع على البائع بما ينوب ذلك من الثمن ابن رشد ويرجع بما ينوبه أيضا من النفقة التى أنفقها فى عمله انتهى أى لان السقي والعلاج على البائع فيرجع المشتري بما يخص ذلك من الثمن أى فان لم يوجد عنده ذلك الطعام بعينه اتبع بها البائع ان أسير يوما ما وترديد نت فاسد وبعبارة أخرى قوله فعلى المشتري أى ان كان المبيع باقيا بعينه عند المشتري أو أتلفه المشتري وأما ان تلف باهر سماوى فان الزكاة لا تؤخذ من المشتري قاله أبو الحسن وكذا لو أتلفه أجنبي ومافى نت مما يخالف ذلك لا يعول عليه (ص) والنفقة على الموصى له المعين بجزء لا المساكين أو بكيال فعلى الميت (ش) يعنى ان من أوصى لشخص معين بجزء معين من ثمره أو زرعه كالربيع ونحوه يريد قبل طيبه فان نفقة القدر الذى وقعت الوصية به من سقى

ومزيد افيتح أول مضارع المجرد ويضم فى المزيد ومعناه فيهما ما افتقر وللمجرد معنى آخر لا تصح ارادته هنا وهو الفقد أفاد ذلك الصحاح (قوله على المشهور الخ ٣) مقابله لابن القاسم لاشئ على المشتري بجواز بيعه سمخون هو عندى صواب (قوله أى لان السقي والعلاج) أى فيما اذا كان بعد الطيب يحتاج لسقي (قوله فان لم يوجد ذلك الطعام بعينه) ظاهره ولو أكله المشتري فيكون مخالفا للثمن بغير الثاني (قوله وترديد نت فاسد) حاصل ترديده أنه يقول هل اذا عدم تسقط عن المشتري ظاهره ولو أكله المشتري فيكون مخالفا للثمن بغير الثاني (قوله وترديد نت فاسد) حاصل ترديده أنه يقول هل اذا عدم تسقط عن المشتري قطعاً وتؤخذ من البائع وأما ان تلفت بأمر سماوى فان الزكاة لا تؤخذ من المشتري ظاهره وتؤخذ من البائع أى اذا تلفت بعد ما حازم وقوله وكذا لو أتلفه أجنبي والظاهر أن الرجوع يكون من البائع على الأجنبي (قوله فان الزكاة لا تؤخذ من المشتري) أى وتؤخذ من البائع بعد يسره (قوله وكذا لو أتلفه أجنبي) أى لا تؤخذ من المشتري (قوله ومافى نت الخ) تقدم حاصل مافى نت (قوله أو بكيال الخ) أى لان ذكر الكيل قرينة على القيام بالمؤنة من ماله وتسليمه للموصى له من غير نقص (قوله قبل طيبه) فى عجب خلافه ونصه ولا فرق بين كون الوصية فى الصور كلها قبل الطيب وقدمات الموصى قبله أو بعده وبين كونها بعد الطيب كما يفيد التوجيه المذكور فى المسائل كلها وصرح به بعض شيوخنا اه ٣ قول المحشى قوله على المشهور ليس ذلك فى نسخ الشرح التى بايد بنا



(قوله أي بمقدارها وقد تقدم ذلك) تقدم له في ك فقال مانصه قال فيه ما من مات وقد أوصى بركة زرعه الا خضر قبل طيبه أو بشر حائطه قبل طيبه فهو وصية من الثلث غير مبدأة ولا تسقط هذه الوصية عن الورثة زكاة ما بقي لهم لانه كرجل استثنى عشر زرع نفسه وما بقي فالورثة فان كان في حظ كل وارث وحده ما تجب فيه الزكاة زكى عليه والا فلا وان كان في العشر الذي أوصى به للمساكين خمسة أوسق فاكثرت زكاة المصدق وان لم يقع لكل مسكين الامداد ليسوا بأعيانهم وهم كالك واحد ولا ترجع المساكين على الورثة بما أخذ منهم المصدق وان حمل ذلك الثلث لانه كشيء يعينه أوصى لهم به فاستحق هو أو بعضه اه وهذه المسئلة يلغز بها لان المال قد زكى مرتين وزكى بعضه مرة ثالثة اه (قوله كانت الوصية بجزء الخ) المناسب أن يقصره على ما إذا كان بجزءه والالزم التكرار (قوله وسكت المصنف عن الزكاة على من) وكان الاولى بالباب ذكرها وهي فان كانت الوصية بعد الطبيب أو قبله وتأخر موته بعده فتكون من رأس مال الميت مطلقا بجزء أو بكيل لمعين أو غيره وان كانت الوصية قبل الطبيب ومات قبله ففي ماله أيضا بكيل لمساكين أول معينين فان كانت بجزء كربع لمعين زكاهما المعين ان كان نصا بآل ولو بانضمامه لماله ولمساكين زكيت على ذمتهم نصا بآل ولا ترجع على الورثة بما أخذ من الزكاة وقوله وان كانت قبله ففي ماله غير مشكل مع ما مر من أنه لا زكاة عليه بموته قبل الوجوب لان ما مر لم يتعلق به وصية (قوله وانما يخص التمر والعنب) قال في (٧٨) ك وجد عندى مانصه لاشك أن المناسب للعنب الرطب والتمر الزبيب

وكأنه أراد ما يصير تمرا لانه بعد صبر وورثة لا يخص لانه يقطع وينتفع به ففي تحريضه الا ان انتقال من معلوم مجهول وقد يمنع ضبطه بالمشاة فوق بل يضبط بالمشاة ويكون من اطلاق العام واردة الخاص وهو تمر الخل اذا كان رطبا اه ثم نقول أراد التمر الذي لو بقي تمر بالفعل والعنب الذي تربب بالفعل أن لو بقي نخرة لمصر وعنبها فانه لا بد من تخريضهما ولو لم تكن له حاجة أكل ونحوه لتوقفت زكاهما على تخريضهما مع حل بيعهما ورده محشى نت بان قال هذا غير صحيح اذ الذي لا بد منه تقدير جفافهما وفرق بين تقدير الجفاف والتخريض فالزيتون

وعلاج يلزمه لانه بمجرد الايصاء والموت يستحقه وله فيه النظر والتصرف العام فصار شريكا واحترز بالمعين من غيره كالمساكين فانه اذا أوصى للمساكين بجزء لانه لا نفقة عليهم لعدم التعيين ولا أنهم لم يستحقوه الا بعد الافراغ والطبيب بقوله بجزء مما لو أوصى بكيل تخمسه أوسق أو نحوها فان النفقة على الميت كالمساكين ويدخل في الجزء وصيته لزيد مثلا لا زكاة زرعه أي بمقدارها وقد تقدم ذلك فقوله لا المساكين كانت الوصية بجزء أو كيل وقوله أو بكيل عام في الموصى له سواء كان معيناً أو غير معين ولو قال والنفقة على الموصى له المعين بجزء والا فلي الميت لكان أنخصر وسكت المؤلف عن الزكاة على من انظر الحكم في شرحنا الكبير (ص) وانما يخص التمر والعنب (ش) الخرص بفتح الخاء وسكون الراء مصدر خرس تخريص بضم الراء وكسر ها وهو خرماعلى الخل من الرطب تمر أو بكسر الخاء الشئ المقدرفيه يقال خرس هذه الخلعة كذا وكذا وسقا والمعنى ان التخريص خاص بالتمر والعنب على المشهور وفي الحاق الزرع بهما عند عدم أمن أهله عليه أو جعل أمين عليهم قولان صحيح كل منهما واختلف في سبب مشروعية التخريص فيهما ف قيل لحاجة أهلهما اليهما وهو ظاهر قول مالك فيها لا يخص الا العنب والتمر بالحاجة الى أكلاهما رطبين انتهى وعلى هذا يلحق غيرهما بما ابن عبد السلام لا سيما في سنين الشدائد وقيل لتيسر خزرهما الشدة ظهورهما وقيل تعبد لوروده فيهما فبقية قصر عليهم كما تقتصر اقرعه على محالها وبنى ابن الحاجب القولين في تخريص غيرهما وعدمه على التعليم بالحاجة وامكان الخرز قال في توضيحه وفيه نظر لانه علل

ونحوه لا يخص ويقدر جفافه فعنب مصر ورطبها ان خرسا فعلى رؤس الاشجار وان لم يخرسا كيلا ثم قدر في

جفافهما واعترض حصر المصنف بالشعير الا خضر اذا أفرل وأكل أو بيع زمن المسغبة وبالقول الا خضر والخص الا خضر وبالبلغ الحضارى فان كلا يخص كما مر أكلت الثلاثة أو بيعت زمن مسغبة أولا على المشهور في كل وان كان قبل يبسها على ما مشى عليه المصنف من أن الوجوب بالافراغ واجب بان حصه من نصيب على أول شروطه اه ورده محشى نت بما حاصله ان تخريص الشعير زمن المسغبة أت على غير المشهور وان القول الا خضر والزرع لا تخريص فيهما لانه وان كان يحسب ما أكل منه لكن فرق بين ما أكل بالتخريص وبين خرس الشئ فانما على أصوله (قوله خرس الخ) خرس من باب قتل كافي المصباح ولكن قول الشارح وكسر ها يؤذن أيضا بانه من باب ضرب (قوله أو جعل الخ) معطوف على الحاق حاصله ان هذا التخريص ليس لاجل احتياج أهل الزرع لالا كل منه كما في التمر والعنب وانما هو للخوف من أكلهم من الزرع فيضيع حق الفقراء وظاهر كلام المصنف القول الثاني الذي هو جعل الامين (قوله وعلى هذا يلحق غيرهما بما) أي من الزيتون ونحوه (قوله لا سيما في سنين الشدائد) اشارة الى أن تخريص غيرهما على هذا القول لا يخص بسنين الشدائد (قوله لتيسر) أي لا يمكن خزرهما (قوله ببقية قصر الخ) تفريع على قوله لتيسر خزرهما وعلى التعبد



(قوله فيلزم على ما قال) أي على ما قاله ابن الحاجب البناء على أنه لا يلزم من كونه قال إذا علمنا بالحاجة بخبر غيرهما أن يكون ذلك مشهوراً لأن المشهور بصفة زائدة لا تثبت الابدليل كأن يثبت أنه قاله إلا كثيراً وما قوى دليله أو قول ابن القاسم في المدونة على ما تقدم من الشارح في أول الكتاب إلا أن يقال روايته أولى ونعم في روايته أي نصاً أو قياساً ثم إذا علمت هذا تعلم أن المشهور عدم تخريص الشعير من المسغبة وغير ذلك كما نبهنا عليه (قوله والذي ينبغي أن يقال انما اعتبر في المدونة الخ) أي فلم يعتبر مطلق الحاجة وفيه أن المدونة قالت للحاجة إلى أكلهم طيبين ويحجب بان الحاجة المنوطة بالعنب والتمر لا تكون الاشديدة أو أن أكل الكمال على أنه نص في التوضيح على أن علة التخريص فيها التوسعة على أهلها ما على مذهب المدونة والموطأ أي لأن الحاجة داعية إلى أكلهم طيبين اه فهم منه أن العلة هي التوسعة والحاجة علة للتوسعة (٧٩) وقال بعض الشراح والظاهر أن يقال العلة التوسعة على أهلها واختصت

المدونة بالاول فيلزم على ما قال أن يكون المشهور تخريص غيرهما إذا احتج اليه وليس كذلك والذي ينبغي أن يقال انما اعتبر في المدونة شدة الحاجة في غالب الاوقات والازمان والزيتون ونحوه ليس كذلك وفي التعليق الثاني نظر لان الزيتون والحب يجوز بيعهما اذ ذلك فلو لم يمكن الحزر فيه ما لم يجوز بيعهما اه (ص) اذا حل بيعهما واختلفت حاجة أهلها (ش) هذا بمان وقت الحارص وهو نحو قول المدونة ويخبرص الكرم عنبا اذا طاب وحل بيعه والنخل اذا زهت وطابت وحل بيعها أي لان حلية البيع عندها يحصل حل منفعة أرباب الشيء المخبرص من أكل ومعاوضه لا قبل وتقدم ان علة التخريص اختلاف الحاجة فتمهم مريد البيع ومريد الاكل ومريد التيميس وهو ظاهر قول مالك فيهما لا يخبرص الا التمر والعنب للحاجة إلى أكلهم طيبين اه وحينئذ فيرد على المؤلف حيث ذكر الاختلاف هنا شرطاً مع كونه علة والا قرب نصب قوله (نخلة نخلة) على الحال بتأويل مفصل المثل بابابا أي لا يجمع الحارص الحائظ في الحزر ولا يجوز به بل يجوز كل نخلة على حدة لان الجمع أقرب إلى الخطأ وأما أكثر من نخلة فان اتحدت في الجفاف جاز والا فلا في المفهوم تفصيل (ص) باسقاط نقصه الاسقطها (ش) يعني ان الحارص يسقط باجتهاده ما يعلم عادة أنه اذا جف التمر والزيتون ينقص منه بفعل ذلك في كل نخلة يقول مثلاً قدر ما على هذه كذا اذا جف ينقص كذا فيعمل على قوله ان كان عدلاً وأما ما يرميه الهواء أو يأكله الطير وما أشبه ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئاً لتغلب الجانب الفقراء وهذا مرامه بقوله لا يسقطها واذا لم يسقط عنه هذا فالعريه والصلة والا كل والغلف من باب أولى في عدم الاسقاط وسقطها بفتح القاف ويكون بمعنى مفعول ويسكونها ويكون بمعنى فاعل (ص) وكفي الواحد (ش) يعني أنه يكفي حارص واحد ان كان عدلاً عارفاً لانه كما فيجوز أن يكون واحداً وكان عليه السلام يبعث عبد الله بن رباحة وحده حارصاً إلى خيبر بخلاف حكمي الصيد فلا بد من التعدد والفرق أنهم لما كانوا يخرجون عن الشيء من غير جنسه أشبهوا المقومين والتقويم لا يكفي فيه واحد ولنص الآية (ص) وان اختلفوا فاعرف (ش) يعني اذا خرس ثلاثة في زمن واحد فان اتفقوا فلا كلام وان اختلفوا فقال أحدهم مثلاً سته وآخر ثمانية وآخر عشرة أخذ بقول

في المدونة بالاول فيلزم على ما قال أن يكون المشهور تخريص غيرهما إذا احتج اليه وليس كذلك والذي ينبغي أن يقال انما اعتبر في المدونة شدة الحاجة في غالب الاوقات والازمان والزيتون ونحوه ليس كذلك وفي التعليق الثاني نظر لان الزيتون والحب يجوز بيعهما اذ ذلك فلو لم يمكن الحزر فيه ما لم يجوز بيعهما اه (ص) اذا حل بيعهما واختلفت حاجة أهلها (ش) هذا بمان وقت الحارص وهو نحو قول المدونة ويخبرص الكرم عنبا اذا طاب وحل بيعه والنخل اذا زهت وطابت وحل بيعها أي لان حلية البيع عندها يحصل حل منفعة أرباب الشيء المخبرص من أكل ومعاوضه لا قبل وتقدم ان علة التخريص اختلاف الحاجة فتمهم مريد البيع ومريد الاكل ومريد التيميس وهو ظاهر قول مالك فيهما لا يخبرص الا التمر والعنب للحاجة إلى أكلهم طيبين اه وحينئذ فيرد على المؤلف حيث ذكر الاختلاف هنا شرطاً مع كونه علة والا قرب نصب قوله (نخلة نخلة) على الحال بتأويل مفصل المثل بابابا أي لا يجمع الحارص الحائظ في الحزر ولا يجوز به بل يجوز كل نخلة على حدة لان الجمع أقرب إلى الخطأ وأما أكثر من نخلة فان اتحدت في الجفاف جاز والا فلا في المفهوم تفصيل (ص) باسقاط نقصه الاسقطها (ش) يعني ان الحارص يسقط باجتهاده ما يعلم عادة أنه اذا جف التمر والزيتون ينقص منه بفعل ذلك في كل نخلة يقول مثلاً قدر ما على هذه كذا اذا جف ينقص كذا فيعمل على قوله ان كان عدلاً وأما ما يرميه الهواء أو يأكله الطير وما أشبه ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئاً لتغلب الجانب الفقراء وهذا مرامه بقوله لا يسقطها واذا لم يسقط عنه هذا فالعريه والصلة والا كل والغلف من باب أولى في عدم الاسقاط وسقطها بفتح القاف ويكون بمعنى مفعول ويسكونها ويكون بمعنى فاعل (ص) وكفي الواحد (ش) يعني أنه يكفي حارص واحد ان كان عدلاً عارفاً لانه كما فيجوز أن يكون واحداً وكان عليه السلام يبعث عبد الله بن رباحة وحده حارصاً إلى خيبر بخلاف حكمي الصيد فلا بد من التعدد والفرق أنهم لما كانوا يخرجون عن الشيء من غير جنسه أشبهوا المقومين والتقويم لا يكفي فيه واحد ولنص الآية (ص) وان اختلفوا فاعرف (ش) يعني اذا خرس ثلاثة في زمن واحد فان اتفقوا فلا كلام وان اختلفوا فقال أحدهم مثلاً سته وآخر ثمانية وآخر عشرة أخذ بقول

كافي نص المدونة وان لم يختلف اه فالتعين أن يقول واحتاج أهلها أو لا احتياج أهلها واجيب بأنه أطلق الملزوم وهو الاختلاف وأراد لازمه وهو الوجود لانه يلزم من الاختلاف الوجود فكانه قال لوجود حاجة أهلها ما على أن وجود الحاجة بالفعل ليس بشرط بل المراد المظنة أفاده محشى نت (قوله وحينئذ فيرد الخ) واجيب بان اطلاق الشرط عليها الاعتبار توقف المعول على علمه كتوقف المشروط على شرطه (قوله والا قرب الخ) فيه إشارة إلى أن هناك غيره وهو كذلك ففيل منصوب على التمييز من محل التمر وقيل بعامل محذوف أي ويكون التخريص وانما كان أقرب لافادته التفصيل المحفوظ في المقام (قوله بل يجوز) وكذا يجوز شجرة شجرة في العنب (قوله فان اتحدت في الجفاف) أي ولو اختلفت الاصناف (قوله والصلة) عطف عام على خاص (قوله ان كان عدلاً عارفاً) فهم من كلامه أنه لا بد من كونه مسلماً (قوله والفرق أنهم لما كانوا يخرجون عن الشيء من غير الخ) من بمعنى إلى ويخرجون من خرج أي يخرجون في حكمهما عن الشيء إلى غير جنسه



(قوله سواء رأى الأقل أو الأكثر) قيد ابن عبد السلام بما إذا رأى الأكثر وأما إذا رأى الأقل ففي هذا الأصل اختلاف في الشهادات قاله المنتافى والمذهب في الشهادات تقديم الناقلة على المستحبة وعليه فيقدم غير الاعرف لانه ناقل لان الأصل عدم الزكاة كذا قال اللقاني أو انظر هل يسلم كلام ابن عبد السلام (قوله والا فكل جزء) أي وان لم يكن أعرف (قوله وان استووا في المعرفة) لا يخفى أن المسألة تصدق بصورتين بنى المعرفة رأسا وبنى (٨٠) المفاضلة مع وجود المعرفة إلا أن الشارح أفاد أن المقصود الثانية فقط

(قوله على ما يبيع بعد الطيب) أي أنه إذا يبيع بعد الطيب ثم أصابته جائحة فإن كانت ثلثا فأكثر سقط من البائع ما أوجب لوجوب رجوع المشتري بحصته من الثمن على البائع ونظر لما بقي فإن كان نصيبا زكاه والا فلا وان كان دون الثلث زكى جميع مباح وظاهره ولو كان الباقي بعدها دون النصاب وقوله لوجوب رجوع المشتري ظاهره وان لم يرجع بها ووقع في إنشاء كلام الخطاب حتى يرجع المشتري ومقتضاها الرجوع بالفعل وانه ان لم يرجع بالفعل لم يسقط عن البائع زكاة ما أبيع فأنظره وانظر عب وقد يقال الأولى حمل كلام المصنف على العموم فيقال يحمل كلام المصنف على ما يبيع بعد الطيب وعلى ما يبيع قبل وعلى ما لم يبيع أصلا كما ذهب إليه شارحنا فان كان الباقي في القسمين الأخيرين نصابا زكى والا فلا وقد يقال حمله على غير ما ذكره الشيخ عبد الرحمن يؤدي الى نوع تكرار مع مفاد قوله وان تلف جزء نصاب ولم يمكن الاداء سقطت ولا يخفى ان اعتبار الجائحة وعدمه انما يظهر فيما خرص قبلها وعلى تفسير شارحنا لافرق بين أن تأخذ الجائحة الثلث أو أقل

الاعرف ان كان سواء رأى الأقل أو الأكثر وقولنا في زمن واحد احتراز عما اذا وقع التخريص منهم في أزمان فإنه يؤخذ بقول الاول (ص) والا فكل جزء (ش) أي وان استووا في المعرفة أخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم ان كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثلث وهكذا فلورأي أحدهم مائة وآخر تسعين وآخر ثمانين زكى عن تسعين وليس ذلك أخذنا بقول من رأى تسعين انما هو لموافقة ثلث مجموع ما قالوه وعبارة المؤلف تصدق بغير المراد اذ تصدق بأخذ الثلث من قول أحدهما ومن الآخر الثلثين مثلا فكان ينبغي أن يقول فن كل بنسبة قائله لمجموعهم (ص) وان أصابته جائحة اعتبرت (ش) الضمير في أصابته لما وقع فيه الخرص أي وان أصابت الجائحة ما وقع فيه التخريص أقبل جذاذه اعتبرت فان بقي بعدها ما تجب فيه الزكاة زكاه والا فلا وليس هذا ببيع وحمله الشيخ عبد الرحمن على ما يبيع بعد الطيب انظر نضه في شرحنا الكبير (ص) وان زادت على تخريص عارف فالأحب الانحراج وهل على ظاهره أو الوجوب تأويلان (ش) تقدم أنه يشترط في الخصاص أن يكون عدلا عارفا فاذا خرص الثمرة فوجدت أكثر مما خرص فإنه يأخذ زكاة الزائد قليل وجوبا وقيل استحبابا قال فيها ومن خرص عليه أربعة أو سقى فوجد خمسة فأحب الى أن يزكى لقلة أصابة الخصاص اليوم فقول الامام أحب الى أن يزكى حمله بعض الاشبيخ على الوجوب كالحاكم يحكم ثم يظهر أنه خطأ صراح وهذا حمل الأكثر وحمله بعض على الاستحباب كابن رشد وعباض لتعليقه بقلة أصابة الخصاص فلو كان على الوجوب لم يلتفت الى أصابة الخصاص ولا الى خطئهم ومفهوم زادت لو نقصت الثمرة عن تخريص العدل العارف فان ثبت النقص بالبينة العادلة عمل بها والا لم تنقص الزكاة ولا يقبل قول ربها في نقصها لاحتمال كون النقص منه قاله الجلال ومقتضى التعليق أنه لو تحقق أن النقص من خطأ المخرص لنقصت الزكاة وهذا الموضع أحد مواضع من المدونة حمل فيها أحب على الوجوب ومنها ولا يتوضأ بشئ من أبوال ابل وأبائها ولا بالعدل الممزوج ولا بالنبيذ والتيمم أحب الى من ذلك ومنها قولها في العبد ينظاها أحب الى أن يصوم ومنها قولها في السلم الثاني اذا باع الوكيل بغير العين أحب الى أن يضمن وفي السلم الثالث في النصراني يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشتراه من مثله أحب الى أن لا يشتريه مسلم حتى يقبضه من النصراني ومنها قوله في استبراء الامه الرائعة يغيب عليها غاصب أحب الى أن يستبرئها وفي الحج الثالث أحب الى أن يصوم مكان كسر المديوم ما وفي الصلاة وان صلى بقرقرة أو نحوها أو بشئ مما يشغل أحببت له الاعادة أبدا وفي الحجر ولا يتولى الحجر الا القاضي قيل فصاحب الشرطة قال القاضي أحب الى وفي السرقة أحب الى أن لا تقطع الا بآء والاجداد لانهم آباء ولان الدية تغلظ عليهم (ص) وأخذ من الحب كيف كان (ش) يعني أن الزكاة تؤخذ من كل نوع من أنواع الحب اذا اجتمع من الأنواع نصاب ويؤخذ من كل نوع بقدره فان كان

الحب لا ان الجميع على ملكه (قوله وان زادت على تخريص عارف) أي وعدل فان لم يكن عارفا أي أولم يكن عدلا وجب الانحراج باتفاق (قوله وهذا على حمل الأكثر) يعلم منه ترجيحه (قوله يبيع الطعام) أي يريد بعه قبل قبضه لقوله أحب الى أن لا يشتريه مسلم الخ (قوله حتى يقبضه) أي المشتري من النصراني يحتمل البائع الاول ويحتمل من بائعه أي بأن يقبضه من بائعه ثم يعطيه لمن يريد الشراء منه على أنه لا يتوقف الحال على قبض المشتري بل يكفي قبض بائعه من بائعه ويحتمل حتى يقبضه بائع المسلم وقوله من النصراني أي الذي هو البائع الاول وأولى لو كان مسلما



(قوله فانه يؤخذ منه جيداً كان أو ردياً الخ) أى فقول المصنف كيف كان سواء كان طيباً كله أو ردياً كله أو بعضه وبعضه نوعاً كان أو نوعين أو أنواعاً لكن ان كان نوعاً واحداً فواضح الآن تختلف صفته كقبح سمراء ومحمولة فيؤخذ من كل بحسبه من شرح شب (قوله اذا كان في الحائط صنف واحد) أى فالمصنف أطلق النوع على الصنف أى لان التمر نوع وتحتة أصناف (قوله وألحق به المؤلف النوعين) بمعنى الصنفين وقوله وان اختلف النوع الخ أطلقه على حقيقة سمته وقوله والابان اختلف على أكثر من نوعين أى صنفين وقوله أى الأنواع أى الأصناف (قوله أنواع أجناس الحائط) الاضافة للبيان أى أنواع هى أجناس الحائط وأراد من الحائط التمر وأراد بالانواع والاجناس الاصناف وانما قلنا ذلك لقول الشارح ولعل المؤلف الخ والاف يمكن أن يراد بالاجناس الجنس والاضافة على معنى اللام وأراد بالجنس النوع وبالنوع الصنف فتدبر ومحمل الاخراج من الوسط ان تساوت أو زاد بعضها على بعض زيادة يسيرة فان كثرت أخرجت الزكاة منه قال المصنف عن عيسى ظاهره ولو كان الكثير أدنى وانظره مع ما مر من أنه لا يجوز اخراج الادنى عن الأعلى (قوله لو أخذ من كل صنف) (٨١) وفي عب وشب ما حاصله أن النوع الواحد من التمر اذا اختلفت أصنافه يؤخذ

من كل بحسبه لانه يؤخذ من الوسط ومن يقرر بانظره عدم مناسبتة فيتمه الرجاء أن الزبيب كالتمر (قوله وفي مائتي درهم الخ) هى بدرهم مصر لكبرها عن الشرعية مائة وخمسة وعشرون درهما ونصف درهم وعنه قاله في الشامل (قوله فاكتر) أشار به الى أنه لا وقص في العين كالحرث بخلاف الماشية والفرق أن الماشية لما كانت تحتاج الى كثرة كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الحرث فكلفته بسيرة والعين كذلك (قوله فيكون خذفه من الثاني لدلالة الخ) انظره فانه يلزم عليه الفضل بين المتعاطفين باجنبي فالاحسن الثاني خصوصاً ويكون في الكلام احتساب حذف شرعية من الثاني لدلالة الاول وحذف فاكتر من الاول لدلالة

الحب نوعاً واحداً كالقمح مثلاً فانه يؤخذ منه جيداً كان أو ردياً أو وسطاً فان كان هناك قمح وشعير فنهما فان كان هناك قمح وشعير وسلت فن كل بقدره ولا يؤخذ من الوسط عن الطرفين وأشار بقوله (كالتمر نوعاً أو نوعين) لقوله اذا كان في الحائط صنف واحد من أعلى التمر أو أدناه أخذ منه وألحق المؤلف به النوعين لما فهم من قوله في الجواهر وان اختلف النوع على صنفين أخذ من كل صنف بقسطه (والا) أى بان اختلف النوع على أكثر من نوعين (فن أو وسطها) أى الأنواع لقوله اذا كان في الحائط أجناس من التمر أخذ من أو وسطها ولعل المؤلف حمل الاجناس على الأنواع لقول ابن رشد الآن تكثر أنواع أجناس الحائط من التخل فيؤخذ من وسطها قياساً على المواشى فقوله كالتمر الخ تشبيه فيما علم من قوله وأخذ من الحب كيف كان أى ويؤخذ من كل بقدره كالتمر نوعاً أو نوعين وقوله نوعاً حال أى حال كون التمر نوعاً أو نوعين وانما خالف التمر غيره لانه لو أخذ من كل صنف من التمر ما يتوبه لشق ذلك لاختلاف ما في الحائط فأخذ من الوسط (ص) وفي مائتي درهم شرعى أو عشرين ديناراً فاكتر أو جمع منهم ما بالجزء ربع العشر (ش) أى والواجب ربع العشر في مائتي درهم شرعى وقدر قدر الدرهم وهو المسمى خمسون وخمسة من مطلق الشعير أو عشرون ديناراً شرعياً وقدر الدينار اثنتان وسبعون حبة من مطلق الشعير وما زاد على ذلك أخرج واجبه لانه لا وقص في العين والحبوب أو جمع من الذهب والفضة عشرة دنانير ومائة درهم أو خمسة دنانير ومائة وخمسين درهماً أو خمسة عشر ديناراً وخمسين درهماً لان كل دينار يقابل عشرة دراهم وهو مراده بالجزء أى لا بالقيمة فلازكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم وقوله فاكتر عطف على مائتين فيكون خذفه من الثاني لدلالة الاول أو عطف على عشرين فيخذه من الاول لدلالة الثاني وقوله بالجزء أى بالتجزئة والمقابلة بان يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم أى لا بالقيمة ولا بالجودة والرداءة ثم ان ق ارتضى أن النصاب من دراهم مصر المسماة بالانصاف

(١١ - خرش ثانی) الثاني (قوله بان يجعل كل دينار الخ) أى كانت قيمته أقل أو أكثر فلذلك كانت عنده مائة درهم وخمسة وعشرون تساوى مائة درهم أخرى فلازكاة عليه وقوله ولا بالجودة الخ لا يخفى أن القيمة تابعة للجودة والرداءة فالالتفات لاحدهما الالتفات للاخر فهو كالعطف التفسيري في فائدة لا زكاة على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لان ما بيدهم ودائع لله تعالى وهذا على مذهبه كما قال بعضهم من أنهم لا يمكن كون وهو خلاف مذهب الشافعي قاله بعض شراح الرسالة (قوله ثم ان ق ارتضى الخ) وارتضى عجب خلافه فقال هى بالفضة العددية ستمائة نصف وتسعة وأربعون نصف فضة وخمسة جدد ودرهم نحاس ان كانت العشرة دراهم المصرية بخمسة وثلاثين نصفاً وان كانت باربعين فضة كما في زماننا ستمائة خمس وسبعين وألف وقبلة يسير فيكون النصاب سبع مائة بتقديم السنين واثنين وأربعين فضة وعثمانياً واظهار أن ذلك الاختلاف كالاختلاف في شهادة اذا المصار على وزن المائة وخمسة وعثمانين ونصف وعشرين درهماً فابعادها من فضة عديدة أو قروش تجب فيه الزكاة من غير نظر لبيع الدرهم هذا هو الذى يتعين المصير اليه في تنبيهه لا زكاة في الفلوس النحاس قال في الطراز وهو المذهب



(قوله ثلاثة دراهم) أي وزنا (قوله ومن القروش البنادقة) لم زها ولم يجمع عن رآها (قوله والابراهيمي) أو أو معطوف على الشرقي  
 كافي نسخهته وكذا في عبارة غيره فعليه يكون الشرقي اسم النوع مخصوص من الذهب والظاهر أن الابراهيمي وما بعده بيان لأصناف  
 الشرقي وانظره (قوله وان لطفل الخ) والعبرة بمذهب الوصي في الوجوب وعدمه لأن التصرف منوط به لا بمذهب أبي الطفل لمونه  
 وانتقال المال عنه ولا بمذهب الطفل لأنه غير مخاطب بها فلا يركبها الوصي أن كان مذهبها يرى سقوطها عن الطفل والآخرجهما  
 أن لم يكن حاكم أو كان مالكيها فقط أو مالكيها وحفيها وخفي أمر الصبي فانه يعمل بالمذهب الذي يقلده فان قلده من يرى الوجوب وجب عليه في الماضي  
 أن خفي أمر الصبي على الحنفى والترك فإذا بلغ الصبي فانه يعمل بالمذهب الذي يقلده فان قلده من يرى الوجوب وجب عليه في الماضي  
 وان قلده من يرى السقوط سقط عنه (٨٢) في الماضي وانظر إذا كان مذهب الوصي وجوبها ولم يخرجها حتى بلغ الصبي رشيدا

ومذهبه سقوطها وانفذ عنه الحجر  
 هل تؤخذ عن الاعوام الماضية  
 من المال أو الولي أو تسقط انظر  
 عجم في تنبيهه يقبل قول الوصي في  
 اخراجها حيث وجب عليه بلايين  
 ان لم يتهم والا فبمين (قوله بجماع  
 عدم التكليف) الاولى لان ذلك  
 من باب خطاب الوضع اذا لم يقس  
 عليه هنا اذ هما فيهما الخلاف (قوله  
 لا يحطها عن رتبة الكاملة) اشارة  
 الى أن قول المصنف وراجت  
 ككاملة راجع حتى لقوله أو نقصت  
 (قوله كعبة أو حبتين) أو ثلاثة  
 والمدار على الرواج كرواج الكاملة  
 كثر أو قل والمراد كعبة أو حبتين  
 من كل واحد كما هو المستفاد من  
 النص وخلاصته أن المراد نقصه  
 في الوزن كان التعامل وزنا أو عددا  
 فان راجت ككاملة تركي والافلا  
 فلونقصت في العدد وكملت في  
 الوزن زكيت كان التعامل  
 وزنا أو عددا والافلا فان نقصت  
 منهما فلا زكاة ان كان التعامل  
 عددا باتفاق وان كان التعامل

ستمائة وستة وستون نصفاً وثلاثاً نصف لان كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم ومن القروش  
 البنادقة عشرون قرشاً لان كل قرش وزنه عشرة دراهم ومن أبي طاقة اثنان وعشرون ومن  
 الريال والكلب اثنان وعشرون ورابع والنصاب من الذهب الشرقي والابراهيمي والبسدي  
 أربعة وعشرون ديناراً الا خمسة قرايط وثلاث قرايط وخمس ثلاث قرايط (ص) وان لطفل أو  
 مجنون (ش) هذه المباعدة في وجوب زكاة التقدين أي ولو كان المالك لهذا النصاب طفلاً أو  
 مجنوناً بجماع عدم التكليف رد الخلاف الخارج المذهب القائل بعدم وجوب الزكاة في مال  
 الطفل والمجنون وأما حرثهما وما شتبهما فالزكاة اتفاقاً فهوها بنفسهما (ص) أو نقصت أو  
 برداءة أصل أو اضافة وراجت ككاملة (ش) يعني ان الزكاة تجب في المائتي درهم أو في  
 العشرين ديناراً ولو كانت ناقصة في الوزن لان في العدد نقصاً لا يحطها عن رتبة الكاملة كعبة  
 أو حبتين في كل الموازين كما عند جمهور أصحابنا أو كانت وازنة الا أنهار دية من معدنها ونقص  
 في التصفيه أو كانت ناقصة بسبب اضافة كالغشوشة بنحاس ونحوه فقوله وراجت ككاملة  
 راجع للثلاثة لكن رجوعه للثانية مقيد بما اذا كانت ردائها بسبب أنها تنقص في التصفيه  
 وان كانت لا بسبب أنها تنقص في التصفيه فانها تركي ولو لم ترج رواج الكاملة ومفهوم قوله  
 وراجت ككاملة أنها لم ترج بان انحطت عن الكاملة حيث يكون في البلد ناقصة وكاملة  
 سقطت زكاة الاولى اتفاقاً وحسب في الاخيرتين الخالص فان بلغ النصاب زكاة واعتبر ما فيها  
 من خالص أو غيره اعتبار العروض من ادارة واحتسار واليه أشار بقوله (والاحسب  
 الخالص) أي وان لم ترج ككاملة حسب الخالص أي في الاخيرتين كما مر ثم انه أثبت الضمير في  
 قوله أو نقصت وفيما يأتي باعتبار العين المستفاد من قوله وما في مائتي درهم شرعي الخ ولو  
 ذكره باعتبار النصاب المذكور المستفاد من المقام كان أخد من مكان يقول أو نقص وراج  
 ككامل وتعدد بتعدد في مودع ومتجر فيه بأجر لا مغصوب الخ وقوله أو برداءة أصل أو اضافة  
 معطوفان على معنى نقصت أي لم تكمل بنقص وزن أو برداءة أصل أو اضافة فان قلت  
 الاضافة ليست سبباً في النقص بل في الكمال فالجواب أن الفرض كونها ناقصة في نفس الامر  
 أي ولم تكمل في نفس الامر بسبب كمالها في الظاهر (ص) ان تم الملك وحول غير المعدن

وزنا فكأنه ناقصة الوزن (قوله فقوله وراجت الخ) لا يصح التفريع بالانسيبة الاولى لأنه قال فيها ما يصح  
 التفريع نقصاً لا يحطها عن رتبة الكاملة قال شيخنا الصغیر رحمه الله تعالى ومعنى رواجها كرواج الكاملة أن السلعة التي تشتري  
 بعشرين ديناراً كاملة تشتري بعشرين ديناراً ناقصة وكذا يقال في الباقي لأن المراد أن كل ما يشتري به السلعة وان اختلف الصرف  
 ثم ان الكمال حقيق في الاولى التي هي قوله أو نقصت في الاخيرتين وهو ظاهر (قوله لكن رجوعه للثانية) رد ذلك بأنه لا يعقل (قوله  
 في الاخيرتين) المناسب الاخيرة لما تقدم (قوله اعتبار العروض من ادارة واحتسار) يحمل ذلك على ما اذا كان نوى به التجارة  
 يفيد عب فيما يأتي (قوله معطوفان على معنى نقصت) الافضل أن يقول معطوفان على معنى قوله لطفل الخ لان المعاطيف اذا  
 كانت بغير حرف مرتب يكون على الاول والتقدير هذا اذا كانت ملاسمة لمكفأ أو جيد بل وان كانت ملاسمة لطفل أو مجنون  
 أولرداءة أصل (قوله أي لم تكمل بنقص) أي بسبب نقص (قوله أي ولم تكمل في نفس الامر) أي بسبب نقص



\* (فائدة) \* ٢ لازكاة في الفلوس الخماس على المذهب كفي الطراز (قوله يعني ان شرط الزكاة الخ) هذا على طريقة ابن الحاجب من كون كمال الملك شرطاً وجعله القرافي سبباً قال بعضهم وهو الظاهر اصدق حده عليه قال بعضهم ويؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة حلي الكعبة والمساجد من قناديل وعلائق وصفائح أبواب وصوبه عبد الحق وهو الصواب عندى وقال ابن شعبان يزكيه الامام كوقوف الانعام والعين للقرض (قوله لان من ملك ان يملك) أى من كان فيه قدرة على الملك (قوله ولا في غنيمة الخ) ظاهراً ان ماله غير تام في الغنيمة والظاهر انه تام ولذلك زاد بعض على كلام المصنف ولا قراره وكان المصنف يقول ان تم الملك وحول غير المعدن وثبت قراره (قوله كصناد الزرع) أى استحقاق حصاهه أى من تعلق الوجوب به وقيل بالتصفية وبأى (قوله حيث احتاج الخ) وأما ان لم يتحقق ففيه الخمس \* (تنبيه) \* في بعض التقارير ان الاموال المجمعة تحت أيدي النظارات كانت للمستحقين فلا زكاة فيها وان كانت لمصلحة الوقف زكيت (قوله المشهور ان الزكاة تتعدد في العين المودعة الخ) ومقابلها ما روى عن مالك من تركها العام واحد لعدم النية وما رواه ابن نافع عن مالك من انه يستقبل بها حولاً بعد قبضها (قوله بتعدد الاعوام) أى فيزكيها بعد قبضها ولا يخفى أن كون كلامه في العين لا ينافي تعددها في الماشية المودعة (قوله ولا تأثير لما نوى من صرفها الخ) اعلم ان شيخنا الصغير قد قرر لنا ان مقاله الشارح هو الفقه وليكن الفرق خفي وقرر شيخنا عبد الله ان الفرق اختصاص الكسوة بالعيال دون الطعام يشاركهم فيه وقال شيخنا السيد محمد وليكن لو كان الطعام لعياله مجاء هذا التعليل ويمكن أن يقال ان الطعام يتيسر غالباً والكسوة تختلف فيها الاغراض فالتأخير فيها ليس فيه تفریط ثم بعد ذلك جملة تبين (٨٣) ان مسألة الطعام تسلك عليها أشهب فقال في سماعه

في الرجل يقطع قطعة من ماله قبل ان يحول عليها الحول فيبعث بها الى مصر يتباع له بها طعام يريد أكله لا يريد بيعاً قال ما أرى الزكاة الا عليه ابن رشد لان العين في عينه الزكاة ولا تأثير لما نواه من صرفه لقوته في اسقاط الزكاة ومسئلة الكسوة مذكورة في آخر سماع أصبغ فقال من بعث دنانير ليشترى بها لعياله كسوة فان كان يتسلها لم يكن عليه فيها زكاة أشهد أم لم يشهد لان ذلك فيما بينه وبين الله وان لم ينو تبتيها وجب عليه

(ش) يعني ان شرط الزكاة في العين وغيرها ان يكون المال مملوكاً مملوكاً تاماً فلا زكاة على غاصب ومودع ومليق لعدم الملك وعدم مدين لعدم تمامه ولا على السيد فيما يبدعه لان من ملك ان يملك لا يبعد ماله ولا في غنيمة قبل قبضها لعدم قراره ومن شرط الزكاة ان يحول على المال حول وهذا في غير المعدن وأما هي فسيأتي حكمها وان خرجها من الارض كصناد الزرع ومثل المعدن الركا حيث احتاج لكبير نفقة أو عمل فانه يزكى ولا يشترط مرور الحول فيه ولم ينه المؤلف عليه لاندوره (ص) وتعددت بتعدد في مودعة (ش) المشهور ان الزكاة تتعدد في العين المودعة بتعدد الاعوام ولو غاب المودع بها وكذا المبتضع بها كمن قطع من ماله قطعة وبعث بها الى مصر يتباع بها طعام لعياله فمرا الحول قبل صرفها ولا تأثير لما نوى من صرفها لقوته وان بعث بها لشراء كسوة لعياله أو زوجته فاذ لم ينو تبتيها وجب عليه زكاتها والا فلا (ص) ومتجر فيها بأجر (ش) يعني ان العين اذا دفعها ربه المان يتجر فيها بغير أجر أو باجر بان جعل له في كل يوم أجر معلوم فان الزكاة تجب فيها كل عام لان تجريكها كتحريك ربهها فهو وكيل فاذا كان ربهامدير اقوم ما يبدع العامل من البضاعة كل عام وزكاهما مع ماله وان

زكاتها لانها باقية على ملكه وان بعث بها ليشترى بها أثواباً لزوجته لان ذلك من ناحية العدة فله أن يرجع فيها ما لم يوجها على نفسه بالا شهادته وفي الشامل لو بعث مالا يشتري به أثواباً له أو لاهله فحال حوله قبل الشراء زكاه اه يعني اذا عرف قدره وانه باق والله أعلم اذا علم ذلك فنقول قد علمت اطلاق كلام صاحب الشامل في الكسوة فهو موافق لاطلاق سماع أشهب في الطعام فاعل المسئلة ذات قولين فيكون خلاصته ان مسألة الطعام عند أصبغ كالكسوة في التفصيل لوجود العلة الموجبة للحكم ومسئلة الكسوة كالطعام في سماع أشهب في اطلاق الزكاة ولا تفصيل هذا هو الظاهر وحرر ومعنى تبتيها صرفها ولا بد في الكسوة أو الطعام فان قلت بعثها ليشترى بها طعاماً تبتيها فلا يأتي هذا التفصيل قلت لان تسليم ذلك لجواز ان يرسلها مع تجويز ان يرسل ثانياً لمن أعطاها له انه لا يشتري بها والحاصل ان الاحتياج الى الطعام أشد من الاحتياج للكسوة فالتبتيها في مكان أولى لعدم الزكاة والله أعلم (قوله فاذا كان ربهامديراً) أى ولو احتسب كالعامل فلو كان ربهامحتسراً في العام واحد فقط (قوله قوم ما يبدع العامل) حاصله انه يزكيها وهي عند التاجر حيث علم قدرها ولو بالتخري وكان مديراً ولو احتسب كالعامل والفرق بينه وبين القراض انه كالكيل عن ربهامحتسباً فيها كتحريك ربه كما قاله الشارح وأما القراض فتارة يعتبر كونه شريكاً وتارة أجيراً وأما لو كان محتسباً فانه يزكى لعام واحد ومحل كلام المصنف ما لم يتدأبها المودع بالفتح أو يداينها لغيره تعدياً أو باذن ربه فانه انما يزكيها كالدين لعام واحد بعد



(قوله ولم يعلم قدرها) فيه اشارة الى انه لو علم قدرها ولو بالتعري فله حكم آخر وهو المشار له بكلام المصنف (قوله لا مفهوم له) في عب  
ويؤخذ من كلام عجم ان المتعبر فيها بدون اجر يتعد فيها لكن اغمايز كيهما بعد قبضها اه كذا في عب وفيه نظر اذا المفهوم من  
كلام عجم خلافة وانه يز كيهما قبل القبض سواء كان بأجر أو بغيره وهو ظاهر وكلام المواق شيخنا (قوله والظاهر انه يجري  
فيها) كذا في نسخه بصيغة افراد الضمير والظاهر جريانه في المودعة كذا كنت كتبت ثم رأيت عجم جزم به ثم بعد ذلك وجدت  
محشى تت جزم بخلافه ورد على عجم بقوله وفيه نظر لاقتضاءه اعتبار النقص ولو كان عنده ما يجعل في مقابلة الدين وليس كذلك  
لان المشهور الذي درج عليه المؤلف ان دين الزكاة كغيره من الديون يسقط الزكاة الا ان يكون عنده ما يجعل في مقابلة الدين  
وحينئذ اذا كان عنده ما يجعل في مقابلة الدين هنا فيز كى لماضى السنين ولا عبرة بالنقص لتعلق الزكاة بالذمة لابعين المال وهذا  
مذهب المدونة انظر محشى تت (قوله فالمشهور انه يز كيهما) ومقابله انه يستقبل بها كالفوائد كما أفاده بهرام (قوله لانها حينئذ) لتعيل  
لقوله فانه يز كيهما الخ (قوله حينئذ) أي حين ردها (٨٤) الغاصب مع رجحها (قوله لانه الخ) لتعيل ليكون شبيها بدين القرض (قوله

ويز كيهما الغاصب ان كان عنده  
الخ) أي ولا يرجع بعباده زكاة  
على ربه (قوله اذا رد الغاصب ذلك  
الخ) أي رد جميعها فان رد بعض  
ثمارها وكان حصل في كل سنة نصاب  
ولم يرد جميعه بل ردمنه قدر نصاب  
فأكثر وكان بحيث لو قسم على سنين  
الغصب لم يبلغ كل سنة نصابا في  
زكاته قولان ثانيهما لابن السكاك  
انظر عب (قوله اذا ضل ربه  
عنها) وأما لو كان عالما وتركها  
مدفونة اختار افيز كى لماضى  
الاعوام قال عجم وينبغي أن يكون  
حكم الماشية الضائعة حكم الماشية  
المغصوبة (قوله فالاصح ان يز كيهما  
لعام واحد) ومقابله يز كيهما لكل  
عام مضى (قوله ولا فرق الخ) انما  
أتى بذلك التعميم رداعلى قول  
محمد بن المواز ان دفنها في صحراء  
أوفى موضع لا يحاط بها فهي  
كالمغصوبة والضائعة يز كيهما

غاب ولم يعلم قدرها أخرز كاتها الى حضوره فيز كيهما لماضى بلا خلاف فقوله بأجر لا مفهوم له  
وقد يقال هو أولى بهذا الحكم والظاهر انه يجري فيها بتبدئه العام الاول (ص) لا مغصوبة  
(ش) يعني ان العين المغصوبة لا زكاة على ربهما العجزه عن تيممها فاذا أخذها من الغاصب  
فالمشهور انه يز كيهما العام واحد ساعية بقبضها يريدها الغاصب مع رجحها لانها حينئذ  
كدين القرض لانه يز كيهما غير المدين اذا قبضه زكاة واحدة لماضى من الاعوام ويز كيهما  
الغاصب ان كان عنده ما يجعله فيها الضمان لها وأما الماشية اذا غصبت ثم ردت بعد أعوام  
فالمشهور انه يز كيهما لكل عام مضى الا ان تكون السعاة قد زكاتها هذا ما رجع اليه مالك  
ورحمه ابن عبد السلام قال الشيخ عبد الرحمن وصوبه ابن يونس كذا كره المواق وذكر ابن  
عرفه انها ترسى لعام واحد وعزاه لها فقال والنعم المغصوبة فيها لابن القاسم تركى لعام فقط وله  
مع أشهب لكل عام انتهى وأما النخل اذا غصبت ثم ردت بعد أعوام مع غرتها فانها تركى لكل  
عام بلا خلاف ان لم تكن زكيت أي يز كى ما يخرج منها اذا رد الغاصب ذلك (ص) ومدفونة  
(ش) يعني ان العين المدفونة اذا ضل ربهما عنها ومضى عليها أعوام ثم وجدها بعد فالاصح انه  
يز كيهما العام واحد لكل عام مضى ولا فرق بين ان يدفنها في الصحراء أو في غيرها (ص) وضائعة  
(ش) يعني ان العين الضائعة اذا وجدها ربهما فانه يز كيهما العام واحد لماضى الاعوام وهو  
المشهور وسواء التقطت أم لا والتقييد بالالتقاط انما هو لئلا يتكرر مع قوله ومدفونة لان  
مدفونة لا مفهوم له بل المراد ان يضل ربهما عنها (ص) ومدفوعة على ان الرجوع للعامل بلا  
ضمان (ش) يعني ان العين اذا دفعها ربهما المن يتجر فيها والرجوع كله للعامل ولا ضمان عليه ان  
تلفت ثم قبضها ربهما بعد أعوام فانه يز كيهما العام واحد لماضى الاعوام على المشهور لانه  
لا يقدر على تحريكها لنفسه فأشبهت اللقطة الا ان يكون مديرا فيز كيهما مع ماله اذا علم انها على  
حالتها ولا زكاة على العامل فيها ولو كان عنده وفاء بها لانها ليست له ولا في ضمانه وان أفاد فيها  
نصابا باستقبال به فان كان على ان الرجوع لى بها فهو قوله ومتجر فيها بأجر وان كان على ان الرجوع

بينها  
لعام واحد وان دفنها في البيت والموضع الذي يحاط به زكاة لكل عام وعكس هذا لابن حبيب (قوله وهو  
المشهور) مقابل المشهور كما قاله مالك وسحنون والمغيرة يز كيهما لماضى الاعوام ومأقوله ابن حبيب من انه يستأنف لها حولا اذا كان  
صاحبها يقطع الرجاء منها (قوله بل المراد ان يضل ربهما عنها) أي ولم تلتقط والصواب ان المراد ظاهره من ان المراد المدفونة بالفعل لما  
فيها من الخلاف كما هو معلوم في بهرام وغيره ولا جلد دفع التكرار الحاصل على حله (قوله بالاضمان) لا مفهوم له بل مثله ما اذا كانت  
بضمان لانها خرجت عن القراض الى القرض وصارت سلفا في ذمته ودين القرض لا يختلف فيه المديروا والتكرار والحاصل انه  
لا مفهوم له في جانب ربهما لانه لا زكاة عليه مطلقا وانما له مفهوم في جانب العامل وهو انه ان لم يكن عليه ضمان استقبل بالرجوع وان  
كان عليه ضمان فان كان عنده ما يجعل في الدين زكى الاصل والرجوع والاستقبال (قوله فانه يز كيهما العام واحد لماضى الاعوام  
على المشهور) مقابله لابن شعبان يز كيهما لماضى الاعوام ولا شئ على العامل (قوله فيز كيهما مع ماله الخ) وأما ان لم يعلم بصبر حتى  
يعلم فيز كيهما لماضى الاعوام



(قوله أولم توقف) أو بمعنى الواو اذ لو بقيت على معناها لزم عليه خلل اذ منطوق الاول يخالف مفهوم الثاني ومنطوق الثاني يخالف مفهوم الاول كذا في عب (أقول) ولا حاجة لذلك لان أواذ وقعت في حين النفي تفيد النفي لكل واحد واحد (قوله اعلم ان المعتمد الخ) ومقابل ذلك ما روي عن مالك انه ان علم به زكاة لم يضمنه الا عوام وان لم يعلم به زكاة لم يضمنه هذا فيما يتعلق بقوله ان لم يعلم بها وأما ما يتعلق بقوله أولم توقف فمقابل المعتمد فيها ما قيل ان وقفه القاضي على يد عدل زكاة لا عوام كلها (قوله وبعد قسمها وقبضها الخ) الحق كما أفاده محشى نت نصاب الشركاء لا يشترط القسم في وجوب الزكاة بل (٨٥) القبض كاف (قوله فانه ما ين كان مطلقا الخ) أجل في العبارة ويبيانه ان المصنف قد

بينها فهو قوله والقراض الحاضر بركبه ربه ان أدارا أو العامل كما يأتي (ص) ولا زكاة في عين فقط ورثت ان لم يعلم بها أولم توقف الا بعد حول بعد قسمها وقبضها (ش) اعلم ان المعتمد في المذهب ان العين المورثة فائدة يستقبل بها حول لا بعد قبضها ان لم يكن له فيها شريك وبعد قسمها وقبضها ان كان له فيها شريك وسيصرح المؤلف بهذا بقوله واستقبل بفائدة تجدد لا عن مال الخ فبقيده مفهوم المؤلف هنا ضعيف فلا مفهوم للقيود المذكورة الا قوله فقط على المذهب فلو وصل قوله الا بعد حول بعد قسمها وقبضها بقوله ورثت وأسقط ما بينهما والوافق مذهب المدونة واحترز بقوله فقط عن الحرث والمماشية اذا ورثا فانهما يكتفيان بكونهما مطلقا أي من غير قيدى الايقاف والعلم لحصول النماء فيهما من غير كبير محالة وعبارة الشامل جارية على المذهب ونصابها وان ورثت عينا استقبل بها حول لا من قبضه أو قبض رسولها ولو أقام عواما أو علم به أو وقف له على المشهور اه ولا مفهوم للارث أي أو وهبت أو أوصى بها (ص) ولا موصى بتفرقتها (ش) يعني ان العين أو المماشية أو الحرث اذا أوصى بها انسان لفرق على معينين أو على غير معينين فأخذها الموصى له بتفرقتها وأقامت عنده عواما فانه لا زكاة فيها لخروجها عن ملكه بها بمجرد الموت والموضوع ان الموصى مات قبل ميراثه حول فان مات بعده وهى نصاب أو هى مع ماعنده نصاب فانه تركى على ملكه ذكره في شرح الشامل والتعليل الذى ذكره الشارح يفيد وسواء أوصى بها فى العحة أو فى المرض واذا فرقها فلا زكاة على من صارت اليه الا بعد حول من يوم قبضها اذا كان فى حصته نصاب لانها فائدة من جملة الفوائد فالمراد بالعين كما قاله ق اللغوية وهى الذات فيشمل العين والحرث والمماشية (ص) ولا مال رقيق (ش) يعني ان الرقيق ومن فيه شائبة رقة لا زكاة فى ماله عين أو ماشية أو حرث ولا فيما يريد للتجارة بخلاف لعدم تمام تصرفه ولا زكاة على سيده عنه فان انتزعه استقبل به حول وكذا لو عتق هو (ص) ومدين (ش) يعني ان المدين لا زكاة عليه فى ماله العيني الحولى لان الدين يسقط زكاتها وسواء كان الدين عينا أو عرضا حالا أو مؤجلا لعدم تمام الملك وأما المعدن والمماشية والحرث فان الزكاة فى أعينها فلا يسقطها الدين كما يأتي (ص) وسكة وصياغة وجودة (ش) هذا معطوف على ما قبله كما قاله الشارح وقال البساطى على عين على الصحيح من أن المعاطيف اذا انكرت تكون على الاول والمعنى ان الانسان اذا كان عنده من النقود والنصاب كائنه وغنائين درهمين لا اجل سكتته أو حسن صياغته أو وجوده يساوى نصابا فان قيمته ذلك لا تؤثر فى وجوب الزكاة وسواء كانت الصياغة محرمه أو جائزة فقولوه وسكة الخ أي ولا زكاة فى قيمة ما ذكر وكان يمكنه الاستغناء عن هذه بقوله فيما مر بالجزء

الكلام فيها (قوله والموضوع الخ) وكذا ان مات بعده وان كان فرقت قبل الحول (قوله والتعليل الخ) أي لان بهرام قال يعني ان العين الموصى بها لتفرق على الفقراء أو غيرهم لا زكاة فيها وان حال عليها الحول في يد من قبضها ليعرفها لانها خرجت عن ملك ربها بمجرد موته اذا علمت ذلك تعلم انه ذكر تعليل الشارح وقوله يفيد أي يفيد ما ذكره بقوله والموضوع الخ فيرد عليه ان يقال انك ذكرت تعليل الشارح ثم قيدت بقولك والموضوع فيعلم من ذلك ان التعليل لا يفيد فكيف تقول والتعليل الذى ذكره الشارح يفيد (قوله فى ماله العيني) أي وليس عنده ما يجعله فى نظيره ولم يبق بعد الدين ما تجب فيه الزكاة (قوله لاجل سكتته أو حسن الخ) لا يخفى ان السكة فى النقد والصياغة فى الحل فليس الموضوع واحدا (قوله أي ولا زكاة فى قيمة ما ذكر) أي فليس النفي مساطا على



المسكة والصياغة لان هذه الثلاثة عرض من الاعراض والزكاة في الذوات (قوله وأما بضم الحاء) زاد شب وقد تكسر الحاء أيضا لمكان الياء وقوله والالانث الفعل لانه مجازي التأنيث لان جمع التكسير له هذا الحكم قال في ك ويدخل في الحلي عصائب أهل الارياق اذا كانت مصوغه أما ما يجعل في العصائب من المسكوك من ذهب أو فضة ففيه الزكاة اه (قوله أولا) أي بان نوى عدم اصلاحه أو لم ينوشيا (قوله والافلاز كاة) أي بان نوى اصلاحه أو لم ينوشيا (قوله ان انتفى تهشمه) يشير اشرح الى ان قول المصنف ولم ينو عدم الخ معطوف على لم يتشم أي فان تشم بحيث لا يستطاع اصلاحه الا بسببه وجبت فيه لحول بعد تهشمه لانه به انتقل انتقالا بعيدا قرب به من العين والمعنى (٨٦) على العطف صحيح (قوله صادق بثلاث صور) بل صادق بأربعة الاصلاح نوى عدمه أو لم

ينوشيا ونية عدم الاصلاح مع التكسر (قوله هو المعقول عليه الخ) اعترض محشى نت ذلك بان الراجح الزكاة حيث عدت النية وهى صور التشم الثلاث نوى (قوله كزوجته وخادمه) أي الموجودات حالا وصلح كل التزين به ككبره فان اتخذها لمن يحدث أو يصلح بعد لا الاثن لصغره عن التزين به فالزكاة عند مالك وابن القاسم بخلاف اتخاذ المرأة ذلك لمن يحدث لها من بنت أو حتى تكبر فلازكاة عليها كافي الشامل (قوله الناصر اللقاني انتهى) كذا في نسخة لفظ انتهى الا انك خبير بان قوله الناصر اللقاني معناه قاله الناصر اللقاني فاذن يكون انتهى أي انتهى كلام الناقل عنه واطاها الفرق فان الاتخاذ من شأن الرجال للنساء لا النساء للرجال (قوله فلا يدخل في قوله أو كراء) أي حكما لا تناولا والافه ويدخل فيه تناولا (قوله من حلى النساء) أي لا من حليه أي فلازكاة وحاصله انه لازكاة فيما اتخذ الرجل للكراء فيما يباح له استعماله وفيما اتخذته المرأة فيما يباح لها استعماله

(ص) وحلى وان تكسر ان لم يتشم ولم ينو عدم اصلاحه (ش) الحلى بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء مفرد وأما بضم الحاء وبكسر اللام وتشديد الياء فجمع حلى والمراد الاول والالانث الفعل المشتمل على ضميره وحاصل النقل في هذه المسئلة ان الحلى اذا تكسر فلا يتحول اما ان يتشم أولا فان تشم وجبت زكاته لانه يتعدى اصلاحه ولا يعود الا بالاسم فهو كالتيتر وسواء نوى اصلاحه أم لا وان لم يتشم بان كان يمكن اصلاحه وعوده على ما كان عليه فلا يتحول اما أن ينوى عدم اصلاحه أولا فان نوى عدم اصلاحه فالزكاة والافلاز كاة فيه فعنى كلام المؤلف انه لازكاة في الحلى وان تكسر ان انتفى تهشمه ونية عدم اصلاحه بان نوى اصلاحه أو لم ينوشيا ومفهومه صادق بثلاث صور تجب فيها الزكاة احداها التشم ونية عدم اصلاحه ثانيها التشم مع نية اصلاحه ثالثها عدم التشم مع نية عدم اصلاحه وما تقدم من انه لازكاة حيث عدت النية مع عدم التشم هو المعقول عليه لان الاصل عدم الزكاة وان كان مفهوم المدونة وجوبها (ص) أو كان لرجل (ش) معطوف على تكسر والمعنى ان الحلى لازكاة فيه وان تكسر وان كان لرجل يريد اذا اتخذته لمن يجوز له استعماله كزوجته وخادمه ونحوهما أولنفسه من خاتم وأنف وأسنان وحلية معحف أو سيف اتصلت بالنصل كالقبضة أولا كالغمد وانظر لو كان السيف محلى واتخذته المرأة لزوجها هل لازكاة فيه كما اذا اتخذ الرجل الحلى لنفسه الناصر اللقاني اه فان اتخذته الرجل أو المرأة للتجارة ففيه الزكاة وانظر الدميري (ص) أو كراء (ش) أي لازكاة في الحلى المتخذ للكراء وكلامه يشمل ما اذا كان ماله كرجلا أو امرأة وانما نص على عدم الزكاة فيه لثلاثيهم انه كالمشترى به التجارة ثم ان كلام المؤلف هذا فيما اذا كان متخذ للكراء لا يحرم عليه استعماله وأما ما يحرم استعماله على ماله فلا يدخل في قوله أو كراء لقوله عقبه الا يحرم اللبس وحينئذ فاقضاه كلام الباسي من ان المشهور ان ما اتخذ الرجل من حلى النساء للكراء فيه الزكاة لا يخالف قول المؤلف أو كراء (ص) الا محرم (ش) يعنى ان الحلى اذا كان محرم اللبس فانه تجب زكاته بخلاف في ذلك سواء كان لرجل تكاتم ذهب وسوار أو لهما كسكحة ومرو من ذهب أو فضة أو لاقتناء كالاواني لهما ويقع في بعض النسخ زيادة اللبس وهى مضمرة لقصور الكلام معها وأجاب بعض بأن المراد باللبس ملابسه الانتفاع فيشمل الاواني وغيرها (ص) أو معد العاقبة (ش) أي ابتداء أو انتهاء والمعنى ان الحلى المتخذ للعاقبة أي حوادث الدهر المشهور وجوب الزكاة فيه سواء كان لرجل أو امرأة كالأواني كان متخذ للباسها فلما كبرت اتخذته لعاقبتها (ص)

لا كالسير ونحوه (قوله لا يخالف الخ) زاد في ك ويدخل أي ما اتخذ للكراء في قوله الا للباس أي الاستعمال الى آخر ما قال ثم ان محشى نت اعترض ذلك واعتمد ان المشهور لا يركى ماله للكراء مطلقا يحرم استعماله أم لا وان قوله الا يحرم اللبس أي في غير الكراء (قوله اذا كان محرم اللبس) ولا يدخل فيه حلى الصغير لانه ليس من المحرم على الراجح (قوله أو معدا لعاقبة) أي مع كونه مباحا كسيف الرجل وخالخل لامرأة معدين للعاقبة فتجب الزكاة وأما المحرم فهو داخل في قوله الا محرم (قوله أي حوادث الدهر المشهور الخ) ومقابلها سقوطها (قوله كالأواني كان الخ) تمثيل للمتخذ للعاقبة أو انتهاء (قوله فلما كبرت) في المصباح كبر الصبي وغيره من باب تعب وأفاذ شيخنا عبد الله ان ما على عصائب النساء من فضة عددية أو ذهب ففيه الزكاة مطلقا كان للعاقبة



أولاً زينة لأن هذا نقد مسكوك والتفصيل انما هو في الحلي وأما النقد العددي فلا تفصيل فيه في وجوب الزكاة (قوله وهو المشهور) ومقابله سقوطها (قوله أو منوبيا به التجارة) احترازاً عما لو كان نوى به القنية فإن لم ينو قنية ولا تجارة فالراجح وجوبها وهو قول ابن القاسم خلافاً للشهاب (قوله ولو كان أولاً للقنية) أي أو موردنا (قوله وان رصع) أي الرق ورصع يصح قراءته بالتشديد والتخفيف فقد قال الجوهرى الترصيع التركيب وقد يقال رصع بالكسر والترصيع مصدر رصع بالتشديد (قوله والا تحرى) بأن لم يمكن نزعه أو أمكن مع ضرر قال نت وظاهره ولو قل جداً (قوله تحرى) أي قدر ما فيه كل سنة أن كان يستعمل وينقصه الاستعمال والا اكتفى بأقل عام (قوله أو غرم) كذا في نسخة وهو معطوف على فساد أي يعطى عليه أجرة لمن ينزعه وأمانة خلوة فقبوز الجمع (قوله وسواء كان الجوهر تبعاً الخ) أي بأن كان قيمة الحلي سستين ديناراً مثلاً وقيمة الجوهر ثلاثين (قوله وأما ما فيه من المعادن) أي التي هي الجواهر (قوله على المشهور وهو مذهب المدونة أن بلغ نصاباً) أي سواء كان الحلي تبعاً للجوهر أو متبوعاً والعرض على حاله من إدارة واحتسار هذا القول المشهور ومقابله قولان قيل الجميع عرض وقيل (٨٧) الأقل تبع للاكثر قال في ك وعلى المشهور فلو كان

أو صدق (ش) أي وكذلك تجب الزكاة في الحلي إذا اتخذته الرجل ليصدقه لأمراً يتزوجهها أو يشتري به أمة يتسرى بها وهو المشهور (ص) أو منوبيا به التجارة (ش) يعني أن الحلي المتخذ بنفسه التجارة تجب زكاته باجماع سواء كان لرجل أو امرأة يريد ولو كان أولاً للقنية ثم نوى به التجارة ويركبه لعام من حين نوى به التجارة أي يركب وزنه كل عام إذا كان فيه نصاب أو عنده من الذهب والفضة ما يكمل النصاب (ص) وان رصع بجوهر وزكى الزينة أن نزع بالضرر والا تحرى (ش) يعني أن الحلي الذي تجب زكاته فأنما تؤخذ منه ولو كان من صعبا للجواهر أي من كان من الياقوت ونحوه لكن أن نزع ذلك منه بغير ضرر يحصل منه فساد ككسر بعض الجواهر أو غرم فانه ينزع منه ويركب زنته أي وزن ما فيه من العين كل عام أن كان نصاباً أو دونه وعنده من العين أو من عروض التجارة المدارة ما يكمل به النصاب وسواء كان الجوهر تبعاً للحلي أم غير تبع وأما ما فيه من المعادن فأنما تركب زكاة العروض إدارة واحتساراً وأما أن كان ذلك الجوهر لا ينزع من الحلي الا بضرر يحصل فيه فانه يتحرى ما فيه من العين ويركب زنته كل عام على المشهور وهو مذهب المدونة أن بلغ نصاباً كاملاً وزكاة العرض على حاله من إدارة واحتسار (ص) وضم الرجح لاصله (ش) الرجح كقال ابن عرفة زائد عن مبيع تجر على غنسه الأول ذهباً أو فضة انما قال زائد ولم يقل زيادة لأن الرجح المراد منه اصطلاحاً هو العدد الزائد لا الزيادة ولا يستعمل عادة في الزيادة عند الفقهاء فلذا لم يقل اسمها ومصدرها ككاهل تأمل واحتز بقوله ثمن مبيع من زيادة غير ثمن المبيع كمنو المبيع وبقوله تجر من اشترى سلعة بعشرة ثم باعها بخمسة عشر وكانت للقنية وبقوله على غنسه الأول من ثمن زيادة المبيع اذا غاله في نفسه من غير مراعاة الثمن الأول وتأمل لاى شئ قال عن مبيع تجر وظاهره أن زائد ثمن مبيع قنية لا يسمى رجحاً ولعله قصد الرجح المزكى

محتسراً ثم باع فض الثمن على قيمة الحلي وقيمة التجارة فأناب التجارة زكاه الا أن ولا يركب ما ناب الحلي لانه زكاه أولاً بعد الحق فتصير زكاته أولاً على تحرى الوزن وفض الثمن حين المبيع على القيمة لا على الوزن اه ويتضح ما قال بالمثل وهو أن يكون الحلي خواتم ذهب أو فضة اشترى للتجارة فيها فصوص يبعث بمائة دينار وزنة العين خمسون ديناراً فيقال كم تساوى هذه الخواتم على ما هي عليه من صياغتها وصفته ولو لم يكن فيها فصوص فاذا قيل ستون قيل فيكم تساوى الفصوص على ما هي عليه اذا كانت مفردة عن الخواتم فاذا قيل عشرون علمنا انها ربع الصنفقة فلها ربع الثمن خمسة وعشرون فيزكيها (قوله وزكاة العرض) أي الذي هو الجوهر أي

إذا نوى به التجارة وأما ما ذكرى لكونه معد العاقبة ونحوه فيكم عرضه حكم عرض القنية فلا يركبه كافي شرح عب (قوله ذهباً أو فضة) احتز بقوله ذهباً أو فضة عما لو كان الرجح عرضاً فانه يكون كعروض التجارة من إدارة واحتسار فالأول يقوم دون الثاني (قوله تأمل) لعله انما قال تأمل لأن الزيادة تستعمل بمعنى المزيد (قوله كمنو المبيع) أي في ذاته من غير بيع (قوله ثم باعها بخمسة عشر) يحتمل كل الثمن خمسة عشر فيكون الرجح خمسة ويحتمل زيادة على العشرة فيكون باعها بخمسة وعشرين والمتبادر الأول (قوله من ثمن زيادة المبيع) كذا في نسخة والأولى أن يقول من زيادة ثمن فيقدم زيادة على ثمن أي انه اذا زاد ثمن المبيع أي بأن لو ظنوا ثمن وزيادة أي كونه كثيراً في نفسه دون نظر لكونه زائداً على الثمن الأول والظاهر حذف ذلك المحترز ولا أثر لتلك الملاحظة وظهر لى تصويرها بما اذا أعطى سلعة قصد بها التجارة ثم باعها فلا يقال فيما اذا باعها بأزيد من قيمتها فيه انه رجح والسالبة في عبارة الشارح تصدق بنفى الموضوع فان قلت كيف يتصور في الموهوب انه يقصد به التجارة قلت يتصور ولذلك قرر في ك عند قول المتن أن كان أصله عينا بيده أو عرض تجارة فقال مانصه قوله أو عرض تجارة سواء لم يكن بهبة أو أوارث أو غيرها أو قصد به التجارة اه (قوله ولعله قصد الرجح) أو أن هذا اصطلاح فقهي



لا يسمى ربحاً الا اذا نمتن مبيع التجار اه (قوله على المشهور) ومقابلته ما روى عنه انه يستأنف به حولا كالفائدة فان كان الاصل اقل من نصاب استأنف حولا وان كان نصابا زكاه ولا يزكى ربحه حتى يتم له حول وحكى هذا القول عن اشهب وابن عبد الحكم وفي المسئلة قول ثالث ان الربح يضم الى الاصل بعد الشراء لا قبله لانه حصل بسببه فلا يضاف لما قبله (قوله ويجب تقييد كلام المؤلف) لاجابة له بل الاولى ادخاله في المتن والمعنى وضم الربح لاصله سواء كان الاصل فائدة أم لا أما غير الفائدة فالامر فيه ظاهر وأما الفائدة فعنى الضم فيها انه لا يستقبل حولا من يوم (٨٨) أتى له ذلك الربح بل يجعل ابتداء حوله فيها من يوم أتى له الاصل ولذلك قال في ل

بعد هذه العبارة مانصه تنبيهان الاول قوله وضم الربح لاصله أى طول أصله سواء كان حول أصله مستقبلا كما في الفائدة أم لا وفائدة الضم فيما اذا كان مستقبلا لانه لا يستدأله حول من يوم حصوله الثاني اذا حصل الربح بعد حول أصله فهل ينتقل حول الاصل لمن حصول الربح كما يأتي في ربح الفوائد حسب ما ذكره ح ويشير له قول المؤلف وبعد شهر فنه ل (قوله خلافا لاشهب) فانه يستقبل أى لانه يقول لا زكاة عليه في غلتها وان اكرها للتجارة كغلة ما اشترى للتجارة قال الناصر اللقاني في حاشيته على التوضيح ان قلت ما وجه الفرق بين غلة المشتري للتجارة والمكثري لها في ذلك قلت هو ما أشار اليه التونسي بقوله وقول ابن القاسم آيين لانه انما اشترى منافع الدار لقصد الربح والتجارة فاذا اكرها فقد باع ما اشتراه بخلاف غلة ما اشتراه اه (قوله متعلق بالربح) أى مرتبط بقوله وضم الربح لاصله وقوله أو من يوم الشراء معطوف على قوله من يوم السلف (قوله عشرين دينارا) فيه اشارة الى انه لا يزكى ربح الدين المذكور الا

في حده وهو الظاهر ومعنى كلام المؤلف ان من عنده دون النصاب من العين فاتجر فيه فصار نصبا قبل الحول ولو ليوم فانه يزكى لتمام حول من يوم ملكه كالنتاج على المشهور لا من يوم الشراء ولا من يوم حصول الربح فلو ملك ديناراً وأقام عنده احد عشر شهرا ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين فانه يزكى الا أن فقوله وضم الربح أى ان حول الربح مبنى على حول أصله ويجب تقييد كلام المؤلف بغير ربح الفوائد اذ هي يستقبل برحبها كما يستقبل بها وتضم لربحها على ما يأتي في قوله وان نقصت فربح فيها ما أو احداهما تمام النصاب الخ (ص) كغلة مكثري للتجارة (ش) يعنى ان من اشترى عقارا مثالا ليتجر فيه فاذا اكره وقبض من غلته ما فيه الزكاة فانه يزكىه طول من يوم ملك ما نقد في كرائه أو زكاه لان هذه الغلة ربح لا فائدة لا من يوم اكثري ولا يستقبل خلافا لاشهب فلو ملك ديناراً احد عشر شهرا واكثري به دار للسكرا فاكراها فحصل من كرائها بعد شهر وعشرون دينارا زكى ساعة اذ ولو زكى عشرين دينارا في رمضان ثم اشترى به دار للسكرا في ذى القعدة وحصل من كرائها نصاب في ذى الحجة فالحول رمضان واحترز بمكثري للتجارة عن غلة مشترى للتجارة أو مكثري للقنية فاكرها لامر حدث فانه يستقبل بها حولا بعد قبضها كما يأتي (ص) ولوربح دين لا عوض له عنده (ش) متعلق بالربح قبله وما بينهما كالا اعتراض أى ضم الربح لاصله ولو كان ربح دين لا عوض له عنده ومعنى ضمها هنا أنه يزكى الحول من يوم السلف حيث تسلف الثمن واشترى به أو من يوم الشراء حيث اشترى بدين فاذا تسلف قدرا كان نصبا بأم لا واشترى به سلعة ثم باعها بزيادة على ما تسلف عشرين دينارا مثالا بعد حول من يوم السلف وجبت عليه الزكاة وكذا لو اشترى سلعة بقدر ما في ذمته ثم باعها بعد حول من يوم الشراء بزيادة على ما تسلفه نصبا فانه يجب عليه الزكاة قاله في البيان ونسبه بقوله لا عوض له عنده على محل التوهم لانه اذا كان له عوض عنده كان آخرى بالحكم المذكور (ص) ولمنفق بعد حوله مع أصله وقت الشراء (ش) يعنى ان من بيده أقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم اشترى ببعضه سلعة وأنفق البعض بعد الشراء فانه اذا باع السلعة بما يتم به النصاب اذا ضم لما أنفقته تجب عليه الزكاة وسواء باع بقرب الشراء أم لا لان الفرض ان الحول قد تم قبيل الشراء أو ما اذا أنفق قبل مرور الحول فلا يضم لان المال المنفق والمشتري به لم يجمعهما الحول فقوله ولمنفق معطوف على لاصله وقوله بعد حوله متعلق بمنفق والضمير عائد على المال المنفق لان منفق صفة لمال محذوف وقوله مع أصله متعلق بحوله والضمير عائد على الربح وقوله رقت الشراء متعلق بمنفق وصوابه بعد الشراء ولا يقال ان وقت بمعنى بعد لانه لا يعرف

اذا كان نصبا فأكثر وان كان دونه في الاصل لم يرك ولو كان مع أصله نصبا كما هو ظاهر لان الفرض ان الاصل لا ملك له فيه ولا عوض له عنده ولا تجب الزكاة على أحد فيما دون النصاب كما في (قوله كان آخرى الخ) بل هي محل اتفاق بين من يقول يضم الربح لاصله وحاصل ما في ذلك ان المشهور كما عند ابن رشد ان الربح يضم لاصله سواء نقد الثمن أو بعضه أو لم ينقد شيئا وكان عنده ما يجعل ما في مقابلة الدين وعلى المشهور اختلف اذا لم يكن عنده شيء فأشار المؤلف له وبقي ما اذا كان ربح عرض تسلفه للتجارة أو عرض تسلفه للقنية ثم بداله بالتجرف فيه فالحول في الاول من يوم التجار والثاني من يوم مبيع ذلك العرض (قوله مع أصله متعلق بحوله) مشكلا اذ حوله اسم جامد فلا يتعلق به الظرف فالحسن انه متعلق بضم وأوجب بان يجوز في الظرف والجار والمجرور المتعلق بالإنسان



والقصصة وما أشبهها ومن جملة ذلك الحول (قوله فيحمل كلام ابن غازي الخ) أي القائل بان وقت بمعنى بعد (قوله أي وقت الخ) الأولى أن يقول والمراد وقت تقرر الشراء جواب آخر (قوله لا يوم الحصول) أي لانه لو كان المراد يوم الحصول لم يضم ما نفق بعد الشراء وقبل البيع ولو قلنا يوم الحصول يضم ما نفق قبل الشراء و بعد الحول مع انه لا يضم على المعتمد (قوله خلافا لاشهب) حاصله ان المعتمد كلام ابن القاسم وهو ان الربح موجود يوم الشراء والمغيرة قدره موجود احين الحول وأشهب قدره حين الحصول فالحاصل ان المعتمد انه لو أنفق الخمسة قبل مرور الحول أو بعده وقبل شراء السلعة ثم اشتراها بالخسة الباقية فباعها بخمسة عشر فلا يضم بغيره قد علمت تعرف ابن عرفة وأما الغلة فقال ابن عرفة ما غنا عن أصل قارن ملكه غوه حيوان أو نبات أو أرض فقولها ما غنا حسن في الجنسية لان المراد عرف بالغلة المال وهو أحسن من عبارة ابن الحاجب في قوله غنا لان النماء مصدر وقوله عن أصل أخرج به الفائدة وقوله قارن ملكه غوه أخرج به الربح لانه لم يقارن غوه الملك بل (٨٩) النمو بعد انتقال الملك ثم بين الأصل الذي غنا عنه ووضحه بقوله حيوان أو نبات الخ وقوله قارن أي بالقوة لانه نام عنه (قوله واستقبل الخ) ومنها فيما يظهر ما يقبض من وظائف وجوال لم يشترها والا فبن الاقتضات ويحتمل ولو اشترها لان المبذول فيها في مقابلة ورفع يد مالكه كالمعدن لاشراء حقيقي وهو المتعين ومن الفوائد ما يحصل للانسان من عمل كبحر كناية أو صنعة أو امامة أو نحو ذلك (قوله لاعن عوض ملك التجرة) يصدق بصورتين بأن لا يكون عن عوض أصلا أو عوض غير تجرة بان يكون عرض قنية (قوله وهو معنى قوله وهي التي تجددت الخ) فيه شيء بل أريد معنى الا أن يريد الخ (قوله أي وميراث) بيان لما دخل تحت الكاف (قوله أدخله الخ) أي أدخله في الفائدة من ادخال الجزئي في الكل بقوله (قوله فهو معطوف على معنى قوله لاعن مال) اذا المعنى تجددت عن غير مال أو عن مال غير ميراث

كما قاله ح أي لان الذي يأتي بمعنى بعد اغنا هو عند فيحمل كلام ابن غازي على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب أي وقت تقرر الشراء ومتى كان وقت تقرر الشراء كان بعد الشراء بالضرورة ولو أنفق قبل الشراء لم يضم على المشهور بناء على تقدير الربح موجود يوم الشراء وهو مذهب المدونة لا يوم الحصول ولا يوم الحول خلافا لاشهب والمغيرة فاذا مضى لعشرة دنائير عند شخص حول فاشترى بخمسة منها سلعة ثم أنفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بعد ذلك بايام أو سنة أو سنتين بخمسة عشر فانه يزكى عن عشرين فلوا أنفق الخمسة قبل شراء السلعة ثم اشتراها بالخسة الباقية فباعها بخمسة عشر فلا زكاة عليه حتى يبيعها بعشرين ولما فرغ من الكلام على حكم الربح شرع في بيان حكم الفائدة مقدما له على تصويرها لانه المقصود بالذات فقال (ص) واستقبل بفائدة تجددت لاعن مال (ش) عرف ابن عرفة الفائدة بقوله هي ممالك لاعن عوض ملك التجرة وهو معنى قوله وهي التي تجددت لاعن مال فخرج به الربح والغلة ومثلها بقوله (كهطية) أي وميراث ولما لم يكن ذلك شاملا لثمن عرض القنية وهو أحد نوعي الفائدة أدخله بقوله (أو غير ميري) أي أو تجددت عن مال غير ميري كي فهو معطوف على معنى قوله لاعن مال ومثله بما لا فرد له في الخارج غيره فقال (كثمن) عرض (مقتنى) واحتراز به عما تجددت عن مال ميري كي كمن سلعة التجارة فانه يزكى لحول أصله كالمير وما قررنا من جعل قوله تجددت صلة موصول حذف مع مبتدئه لصفة لفائدة المنحصرة الفائدة في النوعين وان دفع الاعتراض عنه بأنه يوجبهم ان الفائدة أعم مما ذكر ثم ان كلام المؤلف مقيد بما اذا كان المقتنى غير ماشية فان كان ماشية وأبدلها بعين أو نوعها بنى على حول الأصل وهو المبديل ان كان نصا باوان كان دون نصاب فان أبدله بعين استقبل وان أبدله بنوعه بنى على حول المبديل ثم انه يستقبل بثمن المقتنى حولاً من يوم قبضه سواء باعسه بنقد وقبضه فوراً أو باعوه وآخر قبضه ولو فراراً أو باعوه بمؤجل ولو آخر قبضه فراراً هذا هو ظاهر كلام المؤلف هنا وهو موافق لظاهر كلام المدونة وقوله بعد لاعن مشتري للقنية وباعه لاجل فكل إشارة لطريقة ابن رشد وهي مخالفة لظاهر المدونة (ص) وتضمن ناقصة وان بعد تمام

(١٢ - خرشي ثانی) ويجوز أن يكون قوله لاعن مال معطوفاً على محذوف والتقدير وهي التي تجددت عن غير مال لاعن مال أي لان تجددت عن مال فلا يستقبل والمعطوف عليه بلا يجوز حذفه اذا علم كقولك أعطيتك لا تنظم ويكون قوله أو غير ميري كي معطوفاً على المحذوف والمناسب وهو معطوف لانه لم يتقدم ما يتفرع عليه (قوله صلة موصول) أو صفة موصوف وانما حذف المبسدا والموصول أو الموصوف للعلم بما اذ ليس لثمة فائدة غير هذه وحذف ما يعلم جائز كما قال ابن مالك وهذه الجملة جواب سؤال مقدر كأن قائله لانه ما الفائدة فاجاب بقوله وهي الخ (قوله ثم ان كلام المؤلف مقيد بما اذا كان الخ) تأمله مع مقهور كلام المصنف وذلك لان الماشية ميري كاة أي الشأن فيها الزكاة والمصنف قد قال أو غير ميري كي فاذا لا حاجة لذلك التقييد (قوله بنى على حول المبديل الخ) والفرق ان الابدال من النوع شبيه بالنساج بخلاف العين افاده بعض شيوخنا (قوله وتضمن ناقصة) اعلم ان الناقصة لا تضم لما بعدها اذا حصل لها ربح كمل به النصاب قبل حول الثانية سواء حصل الربح قبل وجود الثانية أو بعده واعلم ان اقسام الفوائد أربعة



اما كملتان أو ناقصتان أو الاولى كاملة والثانية ناقصة أو عكسه الكامل لا يضم والناقص الذي بعده كامل يضم اليه والناقص  
بعد الكامل لا يضم لسبقه بالكامل والناقص يضم للناقص كما يضم للكامل (قوله لثانية أو ثالثة) المعنى تضم ناقصة وان بعد تمام لثانية  
فقط أو ثانية وثالثة (قوله ويصير لما بعده حول (٩٠) مؤتلف) ولو كان ناقصا من نصاب لانه بعد تمام النصاب يصير ما يحصل من

الفوائد على حوله ولا يضم لما قبله  
ولا يضم ما قبله له لانه لا يضم الا  
الناقص وأما الكامل فلا يضم لما  
بعده حيث استمر على كماله أو نقص  
بعد تمام حول وكان فيه مع ما بعده  
نصاب (قوله فعلى حولها) أى  
ولا تضم لثانية يكمل بها مع الاولى  
نصاب بل تسبق الاولى على حولها  
وأما التى لم يمر بها حول بل كانت  
ناقصة ابتداء أو عرض لها قبل مرور  
الحول فانها تضم لما بعدها رهى  
المتقدمة فى قوله وتضم ناقصة  
ولكن محل الضم مالم يتجرى الاولى  
ويرجع فيها ما يكملها والاقتبى على  
حولها ولا تضم لما بعدها لان الرجوع  
حوله حول الاصل قال ابن عرفة  
وبلغ احدهما نصابا يرجع قبل  
اجتماعهما فى حول ناقصتين  
كبلوغها اياه ابتداء ان كان قبل  
مضى حولها والاخولها من يوم  
بلغته اه (قوله يريد اذا كان فيها  
مع ما بعدها نصاب) ولا يضم كل  
منهما للآخرى (قوله والا فيضم  
لما بعدهما) هذا اذا مر عليهما  
الحول ناقصتين واما ان كملتا قبل  
مرور الحول بقيت كل على حولها  
(قوله مستثنى من قوله الخ) فى  
الحقيقة المستثنى منه محذوف  
والتقدير وان بعد تمام فى كل حالة  
من الحالات الا فى حالة نقصهما  
(قوله رعى الثانية قبل مرور) كان  
فى أصل نسخة تركية ثم صلحها  
للفظة رعى (قوله لانهما مستفادة)

لثانية أو ثالثة (ش) يعنى ان الفوائد يضم بعضها البعض فاذا استفاد فائدة بعد أخرى فان  
كانت الاولى ناقصة ابتداء كعشرة مثلاً أو كانت كاملة أو لا ثم رجعت الى عشرة مثلاً قبل  
جريان الزكاة فيها فانه اذا استفاد ما يكمل به النصاب فانها تضم الى الثانية ويصير حولها من  
حول الثانية فان نقصت الاولى والثانية عن النصاب بخمسة وخمسة فانها يضم الى ثالثة  
ناقصة مكملة لهما نصاباً أو كاملة كعشرين ويصير حول الكل من يوم أفاد الثالثة وهكذا  
تضم الثالثة والرابعة الى ما يكمل النصاب مما بعده فاذا كمل النصاب وقف عن الضم ويصير  
لما بعده حول مؤتلف فقوله وتضم ناقصة لثانية وقارب المال وقوله ناقصة حال من نائب  
فاعل تضم أى تضم الفائدة حال كونها ناقصة أو نائب فاعل تضم أى فائدة ناقصة وقوله وتضم  
أى يجب ضمها وقوله وان بعد تمام أى وقبل الحول بدليل الاستثناء أى وان بعد تمام النصاب  
لا الحول خلافاً للشارح ولو قال وتضم ناقصة لمت لكان أخصر وهذا كله بالنسبة للعين وأما  
الماشية فقد تقدم ان ما حصل من فائدتها بعد النصاب يضم كما مر فى قوله وضمت الفائدة له  
(ص) الا بعد حولها كاملة فعلى حولها (ش) يعنى ان الاولى اذ عرض لها النقص تضم للثانية  
محله اذ لم يحل عليها الحول وهى كاملة أما اذا كان النقص انما عرض لها بعد أن حال عليها  
الحول كاملة فانها حينئذ لا تضم لما بعدها بل تتركى على حولها يرد اذا كان فيها وفيما بعدها  
نصاب والا فيضم الى ما بعدهما فقوله الا بعد الخ مستثنى من قوله وان بعد تمام استثناء  
متصلاً لانه مستثنى من التمام وبعد متعلق بالمستثنى المقدر بعد الأعمى تنقص الذى دل عليه  
المستثنى منه ويركى الاولى عند حولها بالنظر للثانية والثالثة عن حولها بالنظر للاولى لكن  
يلزم على ما ذكر رعى الثانية قبل مرور الحول عليها حيث زكيت الاولى حيث لم تضم بالنظر لما  
بعدها الا أن يقال روى قول أشهب الذى يشترط الاجتماع فى الملك وبعض الحول وأشار  
بقوله (كالكاملة) أولاً الى أن الفائدة الاولى اذا كانت كاملة من أول الامر واستمرت على  
كمالها فانها لا تضاف الى ما بعدها ولا يضاف اليها وكان الاولى اسقاطها لانها مستفادة من قوله  
الا بعد حولها كاملة (ص) وان نقصتا فرجع فيهما أو فى احدهما تمام نصاب عند حول الاولى  
أو قبله فعلى حولهما وفض ربحهما وبعد شهر رغبته والثانية على حولها وعند حول الثانية  
أو شرفه لا يجمع بينهما كبعده (ش) يعنى انه اذا استفاد فائدة بعد أخرى ونقصت عن النصاب  
بعد جريان الزكاة فيهما كصيرورة الحرمية خمسة والرغبة مثلهما فان حال عليهما الحول  
ثانياً وهما ناقصتان بطل حولهما ورجعنا كمال واحد لازكاة فيه ثم أفاد من غيرهما ما يتم  
به معهما ما فيه الزكاة استقبل الجميع حولاً من يوم أفاد المال الثالث هذا مالم يتجر فيهما أو فى  
احدهما ما يكمل النصاب املو تجر فرجع فيهما أو فى احدهما تمام نصاب فلا يتحول وقت كمال  
النصاب من خمسة أوجه أشار اليها بقوله فان حصل السكال عند حول الاولى محرم أو قبله  
كذى الحجة فعلى حولها محرم ورجب وتحتص صاحبة الرجوع به ويركى معها وان تجر فيهما  
بعد خلطهما فاض ربحهما على حسب عدديهما فيزكى ربح كل واحدة على حولها وأما اذ لم  
يخلطهما زكى كل واحدة بربحها وان حصل بعد شهر مثلاً من حول الاولى كرجع ففى منه

أى بالاولى الآن يقال كفى الشيخ أحمد هذه كالدليل للاول (قوله فعلى حولهما) أى فهما باقيةتان على  
حولهما أو فيبقيان على حولهما لكن جعل الجواب جملة اسمية أكثر قاله البدر (قوله هذا) أى ما ذكرناه مالم يتجر فيهما أى قبل مضى  
الحول عليهما ناقصتين (قوله وأما ان لم يخلطهما الخ) فان رجع فى احدهما وعلمت اخفصت به فان جهل عينها جعل للثانية لا للاولى



لئلا يلزم زكاته قبل حول محقق (قوله أي وليس فيهما أي مع ما بعدهما) الأولى اسقاطها لأنها تفيد أن هناك شيئا بعد مع أنهما ليس بعدهما شيئا (قوله فإن ربح فيهما وفيما حدث) الواو بمعنى أو أي وفيما حدث بعدها أي على تقدير أن يكون هناك بعد وقوله ويفهم أنها نقصت بعد الكمال أي بعد الحول (قوله كما يفهم الخ) جواب عن سؤال وهو أنه لو حذف قوله وان نقصنا كما قلنا لم يعلم ذلك فاجاب بان ذلك يعلم من كذا (قوله ويضمن لما بعدهما) أي ويصير الحول من هذا البعد المتكتم (قوله وانظر تفصيل مسألة الشئ) حاصله ان اللام في قوله لايم ما يعني عند أي الشئ في الربح عند حول أي ما حصل هل عند حول (٩١) الأولى أو الثانية أو بينهما أو بعدهما فانهما

يركان عند حول الثانية وأما لو شئت هل حصل الربح في الأولى أو الثانية ففهمه تفصيل في الناقصتين ابتداء أو قبل جريان الزكاة في واحدة منهما ما يجعل للثانية ولو حصل عند حول الأولى أو قبله أو بين الحولين فتضم الأولى للثانية لأنها دون نصاب ولم يتحقق فيها أي الأولى ربح وأما الراجعتان بعد جريان الزكاة فيهما أو في أحدهما فإن الربح المشكوك فيه يضم للثانية أيضا لكن الأولى لا ينتقل حولها للثانية (قوله خلافا لما عليه المواق) عبارة لأن وأما ما حل به المواق من أنهم ما فائدتان تضم احدهما للآخرى فغير جيد لا تنفاه حول الثانية مع أن المؤلف صرح به ونص المواق للخصمى اختلف اذا جمع الفائدتين الملك ولم يجمعهما الحول مثل أن يستفيد عشرة فتبقى بيده ستة أشهر ثم أفاد عشرة فأقامت بيده ستة أشهر فخال الحول على الأولى فانفقها ثم أقامت الثانية ستة أشهر فتم حولها فقال ابن القاسم لازكاة عليه لأنه ما لم يجمعهما حول ثم أقول وقوله لا تنفاه حول الثانية الخ لعله لا تنفاه حول الأولى ويمكن ان يقال مراده وان مر عليها الحول

والثانية على حولها وان حصل عند حول الثانية رجب انتقلت الأولى اليه وزكيتا معا عند حول الثانية فقوله وان نقصتا أي وليس فيهما أي مع ما بعدهما نصاب بدليل قوله فربح تمام نصاب وأما لو كان فيهما مع ما بعدهما نصاب فكل على حوله حصل تجزؤ ربح أو لا وقوله وان نقصتا أي رجعنا للنقص بعد التمام وجريان الزكاة في كل منهما لان الكلام فيما اذا بقي كل مال على حوله ولا يكون ذلك في الناقصتين ابتداء لان الأولى تضم للثانية كما أشار اليه ابن غازي واعلم ان هذا التفصيل على الوجه الذي ذكره المؤلف ليس خاصا بهذه الحالة بل يجري أيضا فيما اذا نقصت الأولى فقط بعد جريان الزكاة فيها واستفاد بعدها فائدة ناقصة لتقرر الحول لكل واحدة فالمدار على تقرر الحول لكل منهما فلو قال المؤلف وان تقرر الحول لكل وربح فيهما الخ لشمل الصورتين المذكورتين وكذا لو حذف قوله كالكاملة أو لا وقال عقب قوله الا بعد حولها كاملة فعلى حولها ما نصه فان ربح فيهما وفيما حدث بعدهما أو في احدهما تمام نصاب الخ لا فاد ذلك مع الاختصار ويفهم أنها نقصت بعد الكمال من قوله الا بعد حولها كاملة كما يفهم من قوله فربح فيهما أو في احدهما تمام نصاب ان ما بعدها أخرى ناقصة وأما لو رجعنا للنقص بعد التمام واستمر تعالى نقصهما حولا كاملا فان حولها ما يبطل ويضمن لما بعدهما وكذا اذا حصل ذلك في أكثر من فائدتين وانظر تفصيل مسألة الشئ المشار اليها بقوله أو شئت فيه لايم ما فقه في شرحنا الكبير وقول المؤلف كعبه تشبيهه في مطلق النقل الى المتأخر أي اذا حصل الربح بعد حول الثانية فان حول الأولى والثانية يضم الى ذلك البعد (ص) وان حال حولها فانفقها ثم حال حول الثانية ناقصة فلازكاة (ش) يعني اذا كان لشخص فائدتان لا تضم احدهما للآخرى كالأول كان عنده عشرون محرمية حال حولها ثم صارت بعد الحول عشرة واستفاد بعد ذلك في رجب عشرة فانه اذا جاء المحرم وعند العشرون فانه يركبها أي العشرة المحرمية بالنظر الى العشرة الرجسية فاذا أنفقها بعد الزكاة وتلفت فلازكاة عليه للعشرة الرجسية لقصورها عن النصاب لانها اذا كانت تركبى نظر الأولى وحملنا كلامه على الفائدتين اللتين لا تضم احدهما للآخرى تبع البعض خلافا لما عليه المواق من أنهم ما فائدتان تضم احدهما للآخرى لا تنفاه حول الثانية والمؤلف أثبت لها حول ولا يمكن جعل كلام المؤلف شاملا للصورتين (ص) وبالتجديد عن سلع التجارة بلا يبيع كغلة عبد وكاتب وغرة مشترى (ش) هذا عطف على قوله واستقبل بفائدة تجددت الخ فيشهرانه غير فائدة لان العطف يقتضى المغايرة مع انه فائدة ولذلك قال بعضهم هذا غلة لاغن وحينئذ لا اعتراض والمعنى ان الغلة الناشئة عن سلع التجارة قبل يبيع رقابها كغلة العبد المشتري للتجارة فأكره وكبحوم كتابته لان المأخوذ من النجوم غلة لاغن عن رقبته والا لاخذ العبد اذا عجز وغلة

فأضافه الحول اليه باعتبار انه مر عليها الا انه حولها ثم عاود وقال ولو مر عليها الحول لسلم من هذا ويمكن أن يقال ما ذكره المؤلف بناء على الظاهر أي ان لكل واحدة منهما حول لا يحسب الظاهر وان لم يكن ذلك للأولى شرعا (قوله عن سلع التجارة) وأولى انه يستقبل بالتجديد عن سلع القنية أو السلع المكثرة للقنية وأما المكثرة للتجارة فان غلتها كالربح (قوله هذا عطف على قوله واستقبل الخ) فيه تسامح بل معطوف على قوله بفائدة (قوله ولذلك قال بعضهم) أي ولورود هذا الاعتراض قال بعضهم في دفعه هذا غلة فاذن لا حاجة لقوله وحينئذ فلا اعتراض فلو قال نعم قال بعضهم هذا غلة وحينئذ الخ امكن أحسن (قوله والا لاخذ العبد الخ) وجهه ان الكتابة لو كانت في



مفاد رقبته لرجعها ان يحجز لانه لم يحك رقبته نفسه بل رجع عبدا فعلم أنها ليست عوضا عن الرقبة وانما الكتابة عتق على مال (قوله المشتراة الخ) أى المشتري أصلها لان الشراء انما وقع على الشجر والشجر حصل عنده بعد الشراء أو حصل قبل الشراء الا أنه غير مأبور (قوله لانه من قبيل الفوائد) علة لقوله يستقبل (قوله لانه من قبيل الفوائد على المشهور) خلافا لمن قال انها ربح (قوله ولهذا) أى ومن أجل قوله على المشهور (قوله هل هي من قبيل الارباح) ويترب على كونه من قبيل الارباح ان حول الربح حول أصله وقوله أو من قبيل الفوائد أى يستقبل ثم هذا مخالف لما تقدم من أن الغلة مغايرة للفايدة الا أن يقال المغايرة طريقه ابن عرفة (قوله أى وعن كتابة) يخالف قوله الاول وكنجوم كتابة والمعنى صحيح على كل قال فى ك وقوله وكتابة وكذا الوبايعا على المذهب كما استظهره الخطاب بقوله والظاهر ان عنهما غلة بمنزلة ما فقوله وكتابتها أى وعن كتابته اه (قوله باعها مفردة) وحاصله أن موضوع المصنف كانت الثمرة اما غير موجودة أو موجودة غير مؤبرة ثم اذا جدها فنقول يستقبل بثمن تلك الثمرة باعها مفردة أو مع الاصول وسواء كانت مما يربح كى ثمرته كخل وعنب أولا لا يربح ورومان سواء وجبت زكاة (٩٣) فى عينها أولا وقوله فيما يأتى وان وجبت زكاة فى عينها زكى لا يرجع لهذه وانما

يرجع لما بعد الاستثناء وما ناب الاصل فيزكيه لحول الاصل وأما ان لم يجزده ولم يفارق الاصول فان باعها مفردة فكذلك وان باعها معها فهى تباع للاصول ان باعها قبل الطيب سواء كانت مما ترسى أولا ويكون ربحا يربح لحول الاصل وان باعها مع الاصول بعد الطيب فيستقبل بثمنها حولاً من يوم قبض الثمن لان يوم التزكية ان وجبت زكاة فى عينها لان قوله وان وجبت زكاة الخ لا يرجع لهذه وخلاصته انه يستقبل بالثمن حولاً مطلقاً وجبت زكاة فى عينها أولا والموضوع ان الثمرة يوم الشراء لم تكن موجودة أو موجودة غير مأبورة وأما ان كانت مأبورة فانه يربح كى الثمن لحول الاصل الا ان كانت مما يربح وزكاهها وباعها فالحول من يوم التزكية هذا ما اقتضاه لفظ المصنف

الدور وكن الثمرة المشتراة للتجارة وما أشبه ذلك يستقبل بذلك حولاً من يوم حصوله لانه من قبيل الفوائد على المشهور ولذا قيد المؤلف بغلة سلع التجارة للاختلاف فى غلتها هل هي من قبيل الارباح أو من قبيل الفوائد بخلاف غلة سلع الفقه فانه متفق على انها من قبيل الفوائد وقوله بلا يبيع أى للسدوات والافهور يربح بضم لا صله وقوله بلا يبيع أى حقيقى والكتابة يبيع حكمى لانها عتق وقوله وكتابة أى وعن كتابة وقوله وثمره مشتري أى وعن ثمره باعها مفردة أو مع الاصل لكن ان باعها مع الاصل فض الثمن على قيمة الاصل والثمره فناناب الاصل زكاه لحول الاصل وما ناب الثمرة يستقبل به حولاً من يوم قبضه فيصير حول الاصل على حدة والثمره على حدة (ص) الا المؤبرة والصوف التام (ش) هذا يخرج من قوله وبالتجدد عن سلع التجارة والمعنى انه اذا اشترى أصولاً للتجارة وعليها يوم عقد البيع ثمره مأبورة أو اشترى غنماً للتجارة وعليها يوم عقد البيع صوف قد تم أى استحق الجزاء فانه اذا باع ذلك لا يستقبل بثمنه حولاً بعد قبضه كالفوائد بل يربح كيه لحول أصله أى لحول من يوم زكى أصله الذى اشترى به الاصول لانه كسلعة ثانية اشترىها للتجارة نص على ذلك عبد الحق والنخعي وهذا فى الثمرة حيث لم تجز زكاة فى عينها ما لكونها مما لا تزكى كالخوخ أو مما ترسى وقصرت عن النصاب فان وجبت الزكاة فى عينها سياتى فى قوله وان وجبت زكاة على ما بينه (ص) وان اكرت وزرع للتجارة زكى (ش) يعنى انه اذا اكرت الارض بمال التجارة للتجارة وزرع فيها أيضاً للتجارة وكان الخارج منها دون النصاب يدل عليه قوله وان وجبت زكاة فى عينها زكى فاذا باع هذا الخارج بنصاب من العين فانه يربح كيه لحول من أصله وهو تر كيه السكراء ان كان زكاه والا ففى يوم ملكه فقوله زكى أى عن ما حصل من ذلك الربح الذى لم يبلغ النصاب لحول الاصل قال بعض ويفهم ان المرزكى الثمن من فرض ان الخارج لازكاه فيه بدليل قوله وان وجبت زكاة فى عينها

ورده محشى تبان هذا الاستثناء الذى هو قوله الا المؤبرة الخ يخرج لا يعول عليه وقال حالاً للمصنف ما نصه قوله ويفهم وثمره مشتري للتجارة ولا ثمرته فامر عنده أو فيه ثمر لم يربح سواء أبرأ ولا ثم جذه فى صورتين وباعه قبل الطيب أو بعده منفرداً أو مع الاصل سواء كان مما يربح كى ثمرته أولا فانه يستقبل بثمنها ولو زكى عينها على المنصوص وان لم تفارق الاصول فان باعها مفردة فكذلك وان باعها معها فهى تباع للاصول ان باعها قبل الطيب سواء كان مما يربح كى أو مما لا يربح كى وقصرت عن النصاب فان كان فيها النصاب فض الثمن على قيمتها وقيمة الاصول واستقبل بمائتها زكى ما ناب الاصول على حول الاصل وعليه الآن زكاة الثمرة العشر أو نصفه قاله فى كتاب محمد ففرق كاترى بين ما تجب فيه الزكاة وغيره فجعل غير ما تجب فيه الزكاة لا يكون غلة الا بالحد وقبله يكون تابعاً للاصول وان طاب ويس وما تجب فيه الزكاة يكون غلة بالطيب (قوله الا المؤبرة الخ) الاستثناء منقطع لان هذين لم يتجددا وانظر لولش فى كونها مؤبرة يوم الشراء وينبغى حملها على أنها غير مؤبرة (قوله وهذا فى الثمرة) أى فى زكاة الثمرة لا فى الكلام على زكاة عينها لان هذا يأتى (قوله وان اكرت الخ) يفيد أنه لو كان اكرت الارض للفقيه ثم بدله وزرعها للتجارة فانه يستقبل أيضاً حولاً من قبضه ثمن ما باعه (قوله بمال التجارة) الظاهر ان ذلك ليس بشرط بل ولو كان المال جاءه بهبة أو صدقة



(قوله انه لو اشترى الخ) الفرق بين الكراء والشراء وذلك لان ما اشترى للتجارة الغرض حصول الربح في ذاته حيث يبيعه وأما ما نشأ عنه فهو فائدة بخلاف ما اشترى للتجارة فان الغرض ما نشأ عنه ولذلك كان ما نشأ عنه ويجاوم مثل هذه المسئلة ما لو اشترى دار للتجارة واكرها من غيره فان الكراء الحاصل منه ارباح فاذا اشترى للتجارة فان ما يحصل من الكراء يكون فائدة (قوله المشتراة) أى أصولها (قوله وكلام المؤلف فيما سبق) يفيد هذا (أى قوله فيما تقدم كغلة مكترى للتجارة قال الشارح هناك) احتراز به عن غلة مشترى للتجارة (قوله وما فى ابن الحاجب معترض) هو انه اذا اشترى يكون الحكم كذلك (قوله وهل يشترط كون البذر الخ) هو بالذال المجعلة ما عزل للزراعة من الحبوب جمعه بذور و بذار (قوله لان الزرع مستهلك) أى لان بذر الزرع (٩٣) مستهلك أى ذاهب فلا ينظر له وبعد كتبى هذا رأيت عب قال مانصه لان

البذر مستهلك فلهذا الحد (قوله فى رجوع قولها الخ) عبارة المدونة ومن اشترى أرضا واشترى طعاما فزرعه فيها للتجارة فاذا حصد زرعه أخرج زكاته العشر أو نصف العشر الخ (قوله حيث كان أحدهما للفقنية الخ) لا يخفى أن مفاد المصنف لان انتفى كون واحد للتجارة ففاده وان كانا معا للفقنية فيفيد أنه اذا كان واحد للتجارة وواحد للفقنية لا يستقبل فيما فى مفاد قوله وان اشترى مع انه يستقبل (قوله وتخصيص الشارح بالغلة) أى المشار إليها بقول المصنف وان اشترى وزرع للتجارة كما هو معلوم من مراجعته بهرام (قوله وهذا خاص الخ) أى وأما المتجدد عن سلع التجارة فانه يستقبل به حولا من يوم قبض الثمن وسكت عنه لانه علم من قوله بالمتجدد عن سلع التجارة ولا فرق بين كونه مديرا أو محسكرا (قوله أى ان دين المحسك الخ) حل لقول المصنف أو عرض تجارة على عرض الاحتسك ثم قال بعد أو عرض من عروض التجارة من إدارة أو

و يفهم انه لحول الاصل لا لحول مستقبل من المخالفة بينهما وبين المتجدد عن سلع التجارة اه ومفهوم اشترى انه لو اشترى لم يكن الحكم كذلك بل حكم ذلك حكم الثمرة المشتراة يستقبل ثمن ذلك حولا من يوم القبض وكلام المؤلف فيما سبق يفيد هذا وما فى ابن الحاجب معترض (ص) وهل يشترط كون البذر لها تردد (ش) أى وهل يشترط في زكاة ما ذكر لحول الاصل أن يكون البذر أيضا أى المبدور للتجارة فان بذرها مما اتخذته للقوت فانه يستقبل ثمن ما حصل من زرعها حولا بعد قبضه واليه ذهب أكثر القرويين وابن شبلون وفهم عليه ابن يونس المدونة أولا يشترط ذلك في زكاة ما ذكر لحول الاصل ولو كان البذر مما اتخذته لقوته لان الزرع مستهلك فلا يضر كونه لقوته وهو رأى أبى عمران وفهم عليه المدونة تردد لهؤلاء المتأخرين في رجوع قولها للتجارة للجميع أولا لا ككراء الزرع فكان اللاتى باصطلاحه أن يقول تأويلان وقوله (لان لم يكن أحدهما للتجارة) أى فانه يستقبل ثمنه حولا حيث كان أحدهما للفقنية وأولى لو كانا للفقنية فان قلت ما لك تنسكه في التصريح بمفهوم الشرط هنا قلت لعله رفع توهم أن الواو بمعنى أو (ص) وان وجبت زكاة فى عينها زكى (ش) أى وان وجبت زكاة فى عينها يابو غ النصاب وهى من جنس ما يزكى أى فى عين المذكورات وهى الثمار المتجددة عن سلع التجارة والخارج من الزرع والاكثر للتجارة أو للفقنية أو غير ذلك زكى العشر أو نصفه فى جميع ما تقدم وتخصيص الشارح لهذا بالغلة وتبعه نت قصور وانما ذكر هذا وان علم بما تقدم ابرتب عليه قوله (ثم زكى الثمن لحول التزكية) وهذا خاص بقوله الا المؤثرة بقوله وان اشترى وزرع للتجارة أى ما كان من الثمر مؤثرا يوم الشراء ووجبت الزكاة فى عينه قبل بيعه فزكاه ثم باعه بنصاب فانه زكى الثمن اذا حمله حول من يوم زكى عينه وكذا يقال فيما اذا اشترى وزرع للتجارة وقد علمت مما قررنا ان قوله ثم زكى الثمن الخ لا يرجع لقوله وثمره مشترى وانما يرجع لما يزكى لحول الاصل وهو ما اشترى وزرع للتجارة وما اشترى مؤثرا وما فرغ من الكلام على زكاة الربح والفوائد والغلة أتبعه بالكلام على زكاة الدين فقال (ص) وانما يزكى دين ان كان أصله عينيا بيده أو عرض تجارة وقبض عينا (ش) أى ان دين المحسك سواء كان عرضا أو عينا وانما يزكى السنة من يوم زكى أصله أو ملكه ان لم تجب فيه الزكاة ولو أقام عند المدين أعواما بشرط منها أن يكون أصل هذا الدين عينيا بيده أو بيد وكيله فافترضه لا يبدغ غيره من ارث ونحوه أو عرضا من عروض التجارة من إدارة أو احتسك لا

احتسك راجل له على ما هو أعم وليكن على هذا التقرير ينبغى أن يقال قوله من إدارة أى على تفصيله الاتى وهما تقريران والمناسب الاول (قوله أى ان دين المحسك سواء كان عرضا أو عينا) فيه ان المزكى انما هو العين فقط كما يتبين (قوله لا يبدغ غيره من ارث الخ) فلا زكاة فيه الا بعد حول من قبضه ولو أخره فرار اولو بقيت العطية بيد مدعيها قبل القبول والقبض سنين فلا زكاة فيها لماضى الاعوام على واحد منهما لا على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر عند سجنون لانه بقبول المعطى بالفتح تبين أنها على ملكه من يوم الصدقة ولذا تكون له الغلة من يوم العطية خلافا لرواية سجنون عن ابن ابي قاسم لا تسقطز كلها لماضى الاعوام عن ربه لانها لا تخرج عن ملكه الا بالقبول ووجه قول سجنون ان الصدقة قبل القبول موقوفة فاذا قبل علم أنها خرجت عن ملك المنة صدق من يوم الصدقة فان لم تقبل فالزكاة على المعطى بالكسر لماضى السنين (قوله أو عرضا من عروض التجارة) قال الزرقانى أى سواء ملكه



بهية أو أوارث أو غيرهما وقصد به التجارة واحترز بذلك عن عروض القنية (قوله أو قبضه عرضا فان حوله الخ) ولو فرار من الزكاة وينبغي أن يجري فيه ما جرى في قبض عن عرض التجارة عرضا فرار من الزكاة وسيأتي فقال شب في شرح قول المصنف أو يبيع بعين وقوله بعين احتز به من البيع بالعرض فالمحتكرو والمديرا إذا كانوا يبيعان العروض بعضها ببعض فلازكاة عليهم ما لم يقصدوا بذلك الفرار من الزكاة والازكاة لماضى الاعوام اتفاقا (٩٤) (قوله ولو كان القبض بسبب هبة الخ) لا يخفى ان القبض الذي بسبب الهبة القبض

الحكمي مع انه لا بد من القبض الحسي فاحتاج الى أن يقول وقبضه الموهوب له (قوله اذا قال الواهب أردت ذلك) وهل مطلقا أو ان حلف وان لم يكن أراد ذلك فالزكاة على الواهب (قوله فقد قال ابن القاسم الخ) حاصله انه اذا لم يحصل شرط في مسألة البيع حكم بان الزكاة على البائع فكذا اذا لم تحصل ارادة هنا وفي مسألة الهبة يكون على الواهب والحاصل ان زكاة الموهوب منه ان نوى ذلك الواهب أو شرط على الموهوب أن يخرج زكاتها وان لم ينو ولا شرط فان الواهب يزكها من غير هاولا يعارض هذا ما يأتي في آخر العبارة في قوله وزكاتها على المعري بخلاف الواهب فانها على الموهوب له حيث نوى ذلك الواهب أو شرط والا فعلى الواهب كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله بخلاف الخ) والفرق بين الحوالة والهبة ان الهبة وان كانت قد تلزم بالقول قد يطرأ عليها ما يبطئها من فاس أو موت بخلاف الحوالة (قوله أحدها المحيل) لكن يزكها من ماله وهذا الذي قصد به المتن في شرح شب ولو شرط الواهب زكاته على الموهوب له أو المحيل على المحال اتبع شرطه وأخذت منه قبضه محمد خلافا لما يوهبه كلام نت من أنه مقابل

ان كان من عروض القنية والميراث وما أشبه ذلك فلازكاة في ذلك الا بعد حول من قبض عنه بعد بيعه ومنها أن يقبض دينه عينا الا ان لم يقبضه أو قبضه عرضا فان حوله من يوم قبض العرض فاذا باعه زكاة لسنة من يوم قبضه الا أن يكون مديرا فانه يقوم به كل عام ولا فرق في القبض بين الحسي والحكمي واليه أشار بقوله (ص) وان بهية (ش) أي ولو كان القبض بسبب هبة لغير المدين وقبضه الموهوب له فان صاحبه يؤدي زكاته منها الا من غيرها ابن محرز قال شيخنا أبو الحسن اذا قال الواهب أردت ذلك وان لم يكن أراد ذلك فقد قال ابن القاسم في بيع الزرع بعد وجوب الزكاة ان الزكاة على البائع اذا لم يشترط ذلك على المشتري اه وجعله اغيا للقبض يدل على انه موهوب لغير المدين فلو وهبه للمدين فلازكاة عليه لانه لا قبض فيه بل هو ابراء ولا على المدين الا أن يكون عنده ما يجعله فيه وكما ان الهبة قبض حكم كذلك الاحالة واليه أشار بقوله (أو احالة) لكن لا بد في زكاة الدين الموهوب من قبضه للموهوب له بخلاف ما وقعت فيه الحوالة فان الزكاة تجب بمجرد حصول الحوالة الشرعية وان لم يقبضه المحال فاذا كان لشخص على آخر مائة دينار قد حال عليها الحول وللشخص الاخر مائة دينار على شخص آخر قد حال أيضا حولها فاحال بالتي عليه على التي له فعلى المحيل زكاتها بمجرد الاحالة لان الاحالة قبض بخلاف الهبة لانها لا تتم الا بالقبض ثم ان الدين المحال به يزكاه ثلاثة أحدهم المحيل لكن يزكاه من ماله لا من الدين الثاني المحال ويركبه منه الثالث المحال عليه اذا كان عنده ما يجعله في الدين فانه يزكاه أيضا فالمراد من تركه الثلاثة انه يحاطب بزكاته ولو من غيره ثلاثة لان المراد يخرج زكاته منه ثلاثة وعلم مما قررنا ان مصعب الحصر قول المؤلف لسنة من أصله الا أن لان المحصور فيه باعنا غنايا يكون متأخرا والمحصور يزكي دين وأما قوله ان كان بيده الخ فهذه شروط ليست من المحصور ولا من المحصور فيه وجعلنا كلام المصنف على دين المحتكر هو الاولى وأما دين المدير فسيأتي في قوله والازكاة على عينه ودينه النقد الحال المرجو الخ وعلى جملة عليه ما يتكرر مع ما سيأتي (ص) كمل بنفسه ولو تلف المتم (ش) يعني ومن شروط وجوب زكاة الدين المذكور أن يكون المقبوض من الدين قد كمل بنفسه أي بذاته من غير انضمام شيء اليه كعشرين دينار دفعة أو دفعت كعشرة وعشرة وحيث قبض نصا بافاته يزكاه ولو تلف بعضه قبل كماله وهو مراده بالتم اسم مفعول كما اذا اقتضى من دينه عشرة فتلفت منه بضيا ع أو اتفاق ثم اقتضى منه أيضا عشرة فانه يزكي عن العشرين ولا يضرب ثلث عشرة الاولى لان العشرين جمع ممالك وحول وانما أخرت زكاة العشرة الاولى تخافة أن لا يقتضى بعدها فيكون قد خوطب بزكاة ما قصر عن النصاب ثم ان قوله ولو تلف المتم مقيما بما اذا تلف بعد امكان تركه ان لو كان نصا بافاته قبل ذلك لم يزك ما قبض بعده الا أن يكون ما قبضه بعده نصا با كآله ابن رشد ولا مفهوم لقوله ولو تلف المتم بالفتح أي أو المتم بالكسر أو ههما (ص) أو بقائه جمع ممالك وحول (ش).

(قوله ولو تلف الخ) أشار المصنف بلورد قول ابن الموزان أنه اذا تلف المتم من غير سببه تسقط زكاته وتسقط زكاة باقي عطف الدين ان لم يكن فيه نصاب (قوله أي بذاته) فيه إشارة الى أن المراد بالنفس الذات لا النفس التي هي توكيد (قوله مقيما بما اذا تلف بعد امكان تركه) اعلم ان اعتبار الاداء وعدمه غناها فيما اذا تلف بعد الحول وأما ما تلف فيه فانه لا يمكن فيه هذا (قوله ملك) لاجابة لقوله ملك لان الفائدة لا تكون فائدة الا اذا كانت مملوكة والدين لا يكون الاملو كقوله وحول أي وكل الحول وقوله جمع ممالك



وحول يفيد انه لو هو للفائدة عنده ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصبرها نصابا فاكتر فانه لا يزكى ما اقتضاه الا اذا بقي لتمام حول  
الفائدة وبقيت أيضا ليحصل جمع الحول للفائدة والاقتضاء وجمع الملك لهما في سنة فلو اقتضى عشرة فانفقها بعد حولها وقبل حول  
الفائدة أو استفاد فانفق بعد حولها ثم اقتضى من دينه قبل الحول ما يكمل النصاب فلا زكاة (قوله عطف على كمال بنفسه) المناسب  
أن يقول عطف على قوله بنفسه (قوله كما اذا أفاد عشرة الخ) لا يشترط تقدم الفائدة اذ لا فرق بين أن تكون تقدمت أو تأخرت لكن ان  
تأخرت يشترط بقاء الاقتضاء حتى يتم حولها (قوله أو معدن على المقول) عز ابن عرفة بمقابله للصقلي (قوله لان مراده الخ) أي فلا حاجة  
لقوله جمعها ملك الخ لانه خارج عن مراده نسلم له ذلك في قوله ملك وأما قوله (٩٥) وحول فيقال يحتاج اليه لثلاثة وهم الاكتفاء في

بعض الحول وأيضا بشرط المبالغة  
أن يكون ما بعدها داخل فيما قبلها  
ومن المعلوم ان قوله وان بفائدة  
لم يدخل تحت قوله بنفسه فلو قال  
الشارح وانظر لم لم يقل كمال بنفسه  
أو بفائدة جمعها حول أو بمعدن  
لسكان أولى على انه لا يظهر قوله  
كمال بنفسه وان بفائدة الخ لان  
ما بعد المبالغة لا بد أن يكون داخل  
فيما قبلها وهنا لا يدخل (قوله لسنة  
من أصله) حل الشارح يقتضي  
أنه متعلق بقوله يزكى وليس متعلقا  
بقبض وقول الشارح لان حين  
قبضه معطوف على قوله من أصله  
وجعله عب متعلقا بزكى وبقبض  
قائلا اذ ما قبض قبل مضى سنة  
من أصله لا يزكى ولا يضم لما قبض  
بعدها وظاهره ولو بقي أشهرها  
(أقول) الظاهر تقييده بما اذا لم  
يبق والا زكى (قوله ان لم تجزئيه  
الزكاة) فان وجبت قبل اقرضه  
ولم تجزئها زكاة لما مضى السنين  
التي قبل اقرضه ويراعى فيها  
تنقيص الاخذ النصاب كما ذكرنا  
عن ابن القاسم (قوله وهو الزكاة  
لكل عام على قول ابن القاسم)

عطف على كمال بنفسه أي كمال بنفسه أو بفائدة أي بعين من فائدة جمع الدين والفائدة ملك  
وحول كما اذا أفاد عشرة وحال عليها الحول عنده ثم اقتضى من دينه عشرة بعد حول فانه يزكى  
عن عشرين دينار نصف دينار يريد ولو تلفت الفائدة قبل أن يقبض العشرة من دينه كما يأتي  
للمؤلف حيث قال فان اقتضى خمسة بعد حول ثم استفاد عشرة وأنفقها بعد حولها ثم اقتضى  
عشرة زكى العشرين والاولى اذا اقتضى خمسة وليس المراد بالفائدة هنا ما تجددت لانه مال  
بل المراد بها هنا أعم من أن تكون عن مال أو غيره (ص) أو بمعدن على المقول (ش) أي  
وكذلك يضم ما اقتضى من دينه لما أخرج من المعدن مما يكمل به النصاب ويزكى حينئذ لان  
خروج العين من المعدن كمال حال حوله اذ لا يشترط مرور الحول في الخارج منه على  
ما استحسنه المازري وانظر ما الحكمة في عدوله عن أن يقول كمال بنفسه وان بفائدة أو بمعدن  
لان مراده أن شرط الزكاة كمال النصاب مع انه أخصر (ص) لسنة من أصله (ش) يعني ان  
الدين يزكى زكاة واحدة اذا قبضه صاحبه لسنة من أصله أي لسنة من حين زكى أصله أو ملك  
أصله ان لم تجزئيه الزكاة لان حين قبضه وسواء أقام عند المدين سنين أو سنة أو بعضها كما اذا  
أقام عنده أي عند مالكه بعد زكاته سنة أشهر ومثلها عند المدين (ص) ولو فر بتأخيرها ان كان  
عن كعبة أو أورش استقبل (ش) هكذا في بعض النسخ المصلحة اذ لم ينقلها أحد عن المؤلف  
والمعنى ان دين الميراث والعطية والارث وما أشبهه لازكاة فيه الا بعد حول من قبضه حالا  
كان أو مؤجلا ولو فر بتأخيرها وعلى اسقاط قوله استقبل يكون الكلام مستأنفا والشرط في  
مقدار أي ولو فر بتأخير الدين استقبل ان كان عماد كرو ومفهومه عدم الاستقبال ان لم يكن  
عن ذلك وهو الزكاة لكل عام على قول ابن القاسم ويحتمل ان يكون مبالغة في مفهوم الشرط  
المتقدم في قوله ان كان أصله عينا بيده أو عرض تجارة أي فان لم يكن أصله ذلك استقبل به ولو  
فر بتأخيرها به يستقيم قوله ان كان أصله عن كعبة أو أورش مما ليس أصله بيده قال في  
المقدمات الدين على أربعة أقسام من غصب وقرض وتجارة قال وحكمها سواء في الزكاة لعام  
واحد قال بعض وتؤخذ الثلاثة من كلام المؤلف فالغصب من قوله لا معصوبة ودين القرض  
والتجارة من قوله ان كان أصله عينا بيده أو عرض تجارة ثم قال ابن رشد ودين الفائدة وهو  
أربعة أقسام أولها الميراث والعطية والارث والمهر والخلع وما أشبهه فهذا لازكاة فيه الا بعد  
حول من قبضه حالا كان أو مؤجلا ولو فر بتأخيرها ثم قال ابن رشد الثالث أن يكون عن ثمن

حاصله ان رب الدين اذ لم يكن الدين عماد كرفر بتأخير قبضه سنين عند المدين لم يقبضه فانه يزكى له لعام واحد على رأي غير ابن  
القاسم وقال ابن القاسم يزكى له لمساوى الاعوام معاملة له بنقيض مقصوده وتعقب الشيوخ قول ابن القاسم بان ذلك لا يظن بعقل  
اذ لو قبضه وانجز به لم يج فيه مقدار الزكاة فاكثروا قرره بعض من تكلم على هذا المثل بانه خاص بالمحسرك قال ابن عرفة ولو أخره أي  
المحسرك فراراز كاه لعام واحد وسمع أصبغ ابن القاسم لكل عام ويسبقه من كلام ابن عرفة ترجيح القول بالزكاة لعام واحد (قوله  
من غصب الخ) هذه ثلاثة والرابع ما يشترط بقوله ودين الفائدة (قوله أولها الميراث الخ) أي ان الميراث وما أشبهه كله قسم واحد وقوله  
الثالث أي من الفائدة أما الثاني والرابع فهم ما أشار اليه المصنف بقوله وعن اجارة وعرض فالثاني هو ما أشار اليه بقوله وعرض مفاد  
والرابع ما أشار به بقوله وعن اجارة أفاد كل ذلك بهرام (قوله ان يكون عن ثمن عرض) المناسب أن يقول أن يكون عن عرض



(قوله اشتراه) أى اشترى العرض (قوله من هذه الوجوه) أى المشار لها بقوله ان باعه بالنقد وقوله أو بالتأخير وقوله فان ترك قبضه الخ (قوله والى آخر كلام) أى المشار له بقوله فان ترك قبضه فرار الخ (قوله مع ان ظاهر كلامه) أى لان قوله فان أخر قبضه فرار ارجع للنقد والتأخير (قوله فلو ملك عرضا الخ) وسكت عما اذا كان اشترى العرض المذكور بعرض فنية فالظاهر انه اذا كان اشترى الاصل بناس فحكمه حكم ما اذا اشترى العرض المذكور بناس وان كان اشتراه بعرض جاءه من عطية فحكمه حكم ما اذا كان العرض المذكور عطية (قوله وهو نص المدونة) ونصها (٩٦) قال مالك كل سلعة اشترها رجل لقنية دارا كانت أو غيرها من السلع ثم باعها

بنقد ومطله بالنقد أو بأعمال الاجل فلما حل الاجل مطله بالثمن سنتين أو آخره بعد الاجل ثم قبضه فيستقبل به حولا بعد قبضه ولا زكاة فيه فيها مضى كان مديرا أو غير مديرا نص المدونة ولم أر أحدا ممن تكلم عليها حملها على غير هذا الظاهر وقول التوضيح الا ان يحمل أى المدونة على غير فاصد الفرار اه لا يعول عليه مع ابقاء من تكلم عليها على ظاهرها اه (قوله وعن اجارة أو عرض مفاد قولان) محل القولين حيث أخر قبضه فرارا والاستقبال حولا بعد قبضه اتفاقا والمذهب من القولين فى الفرعين انه يستقبل به حولا من يوم قبضه ولو أخر قبضه فرارا بنبيه في قوله وعن اجارة الخ معطوف على مدخول لا وتقدير كلامه ولا عن اجارة أو عن عرض فلا يستقبل به فقط والثابت فى ذلك قولان فقوله قولان خبر لمبتدأ محذوف ثم ان قوله أو عرض مفاد غير قوله ان كان عن كهبة لان العرض كان مقبوضا بيده بخلاف ما كان عن كهبة اه والحاصل ان ما هنا باع الشيء الموهوب أو الموروث أو المأخوذ عن أرض جنباه وأخر قبض الثمن فرارا من الزكاة سنتين وما لم يحصل بيع للشيء

عرض اشتراه للقنية بناس عنده فهذا ان باعه بالنقد استقبل به حولا بعد القبض أو بالتأخير فقبضه بعد حوله زكاة فان ترك قبضه فرارا زكاة لماضى الاعوام ولا خلاف فى وجه من هذه الوجوه والى آخر كلام ابن رشد فى هذا القسم أشار المؤلف بقوله (ص) لا عن مشتري للقنية وباعه لاجل فلا كل (ش) أى لان ترتب الدين عن عرض مشتري للقنية بثمن ناس وباعه لاجل وأخر قبضه فرارا فيزكاه عند القبض لكل عام من الماضى لكن تقييد المؤلف بالاجل يؤهم انه فى كلام ابن رشد مع ان ظاهر كلامه انه يزكاه لماضى الاعوام حيث فر بناخيره سواء باعه بالنقد أو بالتأخير ولا بد من كون الثمن المشتري به العرض ناسا كما أشيرنا له كما هو فى كلام ابن رشد فلو ملك عرضا ميراث أو نحوه من وجوه العطية فاشترى به عرضا للقنية ثم باع ذلك العرض بدين مؤجل وأخر قبضه فرارا فانه يستقبل ثم مامشى عليه المؤلف طريقه لابن رشد والمعتمد خلافها وان ثمن المشتري للقنية بثمن ناس انما يزكاه اذا قبضه وهو عليه حول من يوم القبض سواء باعه بنقد أو مؤجل وسواء أخر قبضه فرارا أم لا كذا كره ابن يونس واقتصر عليه وهو نص المدونة وما فى التوضيح من حمل المدونة على غير ظاهرها لا يعول عليه انظر شرحنا الكبير (ص) وعن اجارة أو عرض مفاد قولان (ش) يعنى ان الدين اذا كان عن اجارة كاجارته لعبد له أو متاعه مثلا أو كان عن ثمن عرض أفاده بوجه من وجوه الفائدة وترك قبض ذلك فرارا من الزكاة بعد استيفاء منافع الاجارة ثم قبضه بعد أعوام فقبل يزكاه لكل عام مضى وقبل يستقبل به حولا من يوم قبضه ومن كون الكلام فى الزكاة لماضى السنين يعلم ان تلك الاجرة قدر ثبت وأيضاً من قوله فمن الزكاة بقبضه وذكر القولين بعد ذكر الاستقبال به والتعدد للسنتين يدل على ان الخلاف فى ذلك وبه يعلم ما فى قول الشارح وقيل لسنة واحدة وقوله أيضاً وليس فى كلام المؤلف ما يدل على قيد الاستيفاء ولا على معنى القول بعدم أخذه لماضى الاعوام (ص) وحول المتم من التمام (ش) يعنى أنه اذا اقتضى من دينه دون النصاب ثم اقتضى بعد ذلك ما يكمل به النصاب فان حول الاول وهو مراده بالمتم اسم مفعول من يوم اقتضى تمام النصاب فيزكاه جميعا حينئذ فاذا اقتضى عشرة فى محرم ثم أخرى فى ربيع فحول العشر من ربيع على المشهور وخلافا للشبه فى بقاء المحرمية على حولها (ص) لان نقص بعد الوجوب (ش) يريد انه اذا قبض من دينه عشر من دينار امثلا فزكاه ثم قبض عشرة أخرى فزكاهها ثم حال الحول الثانى وليس فى الاولى نصاب لكنهما مع الثانية نصاب فان الاولى تبقى على حولها ولا تنتقل ويزكاه عند حولها مادام النصاب فيهما فلو نقصت عنه بقى الاول على حوله ان بقى من الدين على المدين ما يكمل به النصاب (ص) ثم زكى المقبوض وان قل (ش) راجع لقوله وحول المتم من التمام ولقوله لان نقص بعد

الوجوب

المأخوذ من يخوارث أو أرش بل هى عين موهوبة أو موروثه وأخر قبضها

فرار من الزكاة فيستقبل قولاً واحداً (قوله وقوله أيضاً) معطوف على قوله فى قول الشارح (قوله ولا على معنى القول بعدم أخذه) أى الذى هو القول بالاستقبال ولفظ بهرام يعنى اذا كان الدين مترتباً من اجارة أو كراء أو عرض من عروض الفائدة فانه ان أخر قبضه فرارا من الزكاة أخذ بزكاة لماضى الاعوام وقيل لسنة واحدة (قوله فلو نقصت عنه بقى على حوله وزكاه ان بقى) أى وكان قبض ما يكمل النصاب وأما لو لم يقبض ما يكمله فلا زكاة (قوله ثم زكى المقبوض وان قل) راجع كما أفاده بعض شيوخنا أنه متى تلف قبل



امكان زكاة لا يرعى ما بعده الا اذا بلغ النصاب (قوله سواء زكى النصاب الخ) يرجع لقوله ثم زكى المقبوض وان قل أى زكى المقبوض ولو قل سواء زكى الخ (قوله على قول ابن القاسم وأشهب) ومقابلته ما لان الموازن أنه اذا تلف بغير تقريط لا يرعى حتى يقبض نصابا (قوله بعشرين) فرض مسألة والمراد باع بما فيه الزكاة وانما فرضها في أقل ما تجب فيه الزكاة ليسهل فهم ذلك على المبتدئ ولا مفهوم للترتيب المفهوم من قوله فأخر وكذا الحكم لواقضى الدينارين دفعة واحدة لا يختلف (٩٧) لكن لا يتأتى جميع الصور المذكورة وانظر ما التنكية في الايمان بالغناء

الوجوب ان كان فيه مع ما بعده نصاب أى ثم بعد تمام النصاب في مرة أو مرات زكى المقبوض ولو قل ويبقى كل اقتضاء على حوله سواء زكى النصاب أو لم يزكه سواء بقي أو نفقه أو تلف بتقريط أو بغير تقريط على قول ابن القاسم وأشهب (ص) وان اقتضى دينار فأخر فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين (ش) يعنى ان رب الدين الذى لا يملك غيره أو يملك ما لا يكمل به النصاب اذا اقتضى من دينه الذى حال حوله عنده أو عند المدين أو عندهما ديناراً فأخر فإفاء للتنقيب فاشترى بكل منهما ما سلعة أو بالدينار الاول ثم بالثاني أو بالعكس ثم بعد اجتماع السلعتين عنده في الصور الثلاث باع كلا منهما بعشرين ديناراً معاً أو سلعة الاول ثم سلعة الثاني أو بالعكس فصور البيع ثلاثة مضمومة وفي صور الشراء الثلاث بتسع أو اشترى بالاول وباع قبل الشراء بالثاني أو بالعكس وهما تمام الاحدى عشرة صورة التى صورها ابن عرفة وحرر عزوالاقوال فيها فعليه ان به واذا علمت شمول كلام المؤلف لها فخالص الحكم فيها عنده وهو مقتضى كلام ابن الحاجب وابن شاس والقرافى والخمى أنه في التسع يزكى أربعين وفي الباقيتين احدا وعشرين كما أشار اليه بقوله (فان باعها معاً) في وقت واحد وتحتته ثلاث صور لانه اما ان يكون قد اشتراها معاً وبالاول قبل الثاني أو بالعكس (أو باع) احداها بعد شراء الاخرى بحيث اجتماع في الملك وتحتته صورتان لان المبيعة اما سلعة الدينار الاول أو سلعة الثاني والشراء في كل من صورتين بهما معاً أو بالاول قبل الثاني أو بالعكس فهذه ست صور مع الثلاث أجاب عن التسع بقوله (زكى الاربعين) جملة ان باعها معاً ومتفرقة ان باع مفرقاً يزكى عند بيع الاولى عن أحد وعشرين عنهما مع ربحه وعن الدينار ثمن الاخرى ثم عند بيع الثانية يزكى عن تسعة عشر ربحها لان الربح يقدر وجوده يوم الشراء خلافاً لأشهب في تقديره يوم الحصول (ص) والاحدا وعشرين (ش) أى وان لم يبعهما في وقت واحد ولا باع احداها بعد شراء الاخرى بل باع الاولى منها قبل شراء الاخرى سواء كانت المبيعة مشتركة بالدينار الاول أو الثاني وهما الباقيتان من الاحدى عشرة زكى احدا وعشرين حين بيع الاولى عشرين عنهما والدينار الذى لم يشتر به ثم اذا اشترى به وباع سلعته بعشرين لا يزكى التسعة عشر الربح لانها ربح مال زكى نعم حولها حول أصلها وبعبارة أخرى زكى احدا وعشرين أى ويستقبل بالثانية حولاً من يوم زكى الاولى لانه ربح مال زكى فيعتبر حوله من يوم زكاته فاذا مضى له حول من يوم زكى الاولى وباع فانه يزكى عشرين ولا يزكىه قبل مضى حوله من يوم زكى الاولى (ص) وضم لاختلاط أحواله آخر الاول (ش) يعنى انه اذا اختلطت عليه أوقات الاقتضا آت فانه يضمها للاول يعنى اذا نسي أوقات الاقتضا آت ماعدا وقت الاول منها فانه يضمها له وسواء علم قدر ما اقتضى في كل واحد من الاقتضا آت أو لا واما ان علم من الاقتضا آت وجهل قدر ما اقتضى في كل واحد منها

دون ثم (قوله فإفاء للتنقيب) ليس بشرط وقوله معاً أى حالة كونهما مصطحبتين في الشراء (قوله فان باعها معاً الخ) ثم ان ما ذكره المؤلف من أنه يزكى الاربعين في تسع صور تبين فيه ابن الحاجب والقرافى والخمى وابن شاس لكن الذى لصاحب النوادر وابن يونس واختاره ابن عرفة معتزضه على ابن الحاجب ومن وافقه واستظهر الخطاب ما اختاره ابن عرفة انه انما يزكى الاربعين في ثلاث صور وهى ما اذا اشتراها معاً وباعها معاً امامها أو المحرمة قبل الرجسية أو الرجسية قبل المحرمة وما عداها انما يزكى احدا وعشرين لكن في الاولى وهى ما اذا باعها معاً امامها فاكاه الاربعين واضحه وأما الثانية والثالثة فالمراد بركاتها انه يزكى ربح ما يبيع ثانياً عند قبض عنه ولا يؤخر زكاته عما من يوم زكى أصله وهو يوم ما يبيع أولاً فاذا باع أولاً احدى السلعتين بتسعة عشر ديناراً فانه يزكىها والدينار الذى اشترى به السلعة الثانية وان باعها بعشرين يزكى احدا وعشرين ثم اذا باع الثانية زكى ربح ما فيها ولا يؤخر زكاته لمضى عام من يوم

(١٣ - خرشى ثاني) زكى أصله (قوله أو احداها) لا يخفى أنه يزكى حين يبيع الاولى احدا وعشرين وحين يبيع الثانية تسعة عشر فيصدق عليه أنه يزكى الاربعين ولكن لا في وقت واحد وحول الجميع من وقت بيع الاولى (قوله خلافاً لأشهب الخ) وعلى كلام أشهب فلا يزكى التسعة عشر (قوله أحواله) أى أعوامه التى تزكى فيها وليس المراد بها الحالات (قوله آخر الاول) ليس المراد بالاول والاخرى في كلامه الاول الحقيقى وهو الذى لم يسبقه شئ والاخر الحقيقى الذى ليس بعده شئ بل مطلق المتقدم والمتأخر الاعم من الحقيقى والاضافى وفى عب فان جهل الاول ضم لمابعد المعالم وقوله وأخر بالصرف قاله القافى



(قوله فحكم ما علم منه الخ) وجواب اما الا ان هذا الوجه لم يقدم في المفرع عليه وذلك لان مدلوله علم وقت جميع الاقتضاآت وان هذا بهذا وهكذا وقوله أو علم الخ معناه علم بعض أوقات الاقتضاآت وما فيه ثم لا يخفى أن الظهور وانما هو ظاهر في الاول واما الثاني فلم يظهر نعم يقال فيه انه يجعل الاكثر للاول وبه القموى كما يؤخذ من كلامه مثلا لو علم أن زمن الاقتضاآت القعدة ومحرم وربيع الاول وربيع الثاني وربيع وعلم بالاول والاخير والمحرم ولم يعلم هل لربيع الاول أو لربيع الثاني ثلاثون أو بالعكس فانه يجعل الاربعين لربيع الاول والثلاثين لربيع الثاني قد دبر في تنبيهه قد عرفت ماذا نسي ما عدا الاول فانها كلها تضم للاول فلو علم الاول والاخر دون المتوسط تضم أيضا للاول (قوله استويا) أي استوى كل وقوله اقتضى أي كل وهو بالبناء للمفعول وقوله في زمنه أي زمن نفسه ويجوز أن يقرأ بالبناء للفاعل أي اقتضاه (قوله فانظر هل يقدم ٣ الاكثر والاقبل) الظاهر تقديم الاقل (قوله عكس الفوائد) خبر لمبتدأ محذوف أي وهذا الحكم (٩٨) عكس الفوائد وبالنصب على الحال أي حالة كون هذا الحكم عكس الفوائد أي معكوسا فاذا نسي أوقات ما عدا

واختلف قدرها أو علم قدر ما اقتضى في بعضها دون بعض فحكم ما علم وقته أو علم قدر ما اقتضى في بعضها دون بعض ظاهرا وأما ما علم وقته وجهل قدر ما اقتضى فيه فينبغي أن يجعل أكثرها لاولها ومادونه لثانيها ومادون ثانيها لثالثها وهكذا في اقتضى في المحرم وفي ربيع الاول وفي جمادى الثانية واختلف قدر ما اقتضى كان يكون بعضها عشرين وبعضها عشرة وبعضها خمسة فانه يجعل العشرين لاولها والعشرة لثانيها والخمسة لثالثها اذ في تقديم الاكثر مراعاة جانب الفقراء مع احتمال أن يكون هو المقتضى في الزمن الذي جعل له وقت عدم غيره فيه عدم مراعاة جانب الفقراء وان احتمال أن يكون زمن اقتضائه فقد استويا في احتمال أن يكون اقتضى في زمانه أم لا واختص الاكثر بمراعاة جانب الفقراء دون الاقل فلذا قدم على الاقل فتأمل وقديقال يزكي الجميع لاول الاقتضاآت كما اذا جهل وقتها وعلم قدرها واذا التبت أوقات الفوائد أي نسيها ما عدا وقت الاخير منها فانه يجعل وقت الاخير للجميع وسواء علم قدر كل فائدة أم لا واما اذا علم أوقات الفوائد وجهل قدر ما حصل في كل وقت منها فانظر هل يقدم الاقل ٣ للاول أو يزكي الجميع لحول الاخير فقوله (عكس الفوائد) في الحكم لافي التصوير لان الاول والاخر معلومان في الفوائد والاقتضاآت والمنسي ما عدا ما فيضيف مانسي من الاقتضاآت للاول وفي الفوائد يضيف مانسي منها ما بعده بأن يجعل كل فائدة لا يدري حولها الشهر المتقدم أو المتأخر للمتأخر وان نسي الجميع الا الاخير ضم الكل للاخير وفي الاقتضاآت يجعل كل اقتضاء لا يدري حوله الشهر المتقدم أو المتأخر للمتقدم (ص) والاقتضاء لمشله مطبقا (ش) أي وضم الاقتضاء المناقص عن النصاب لمشله من الاقتضاآت المكتملة له مطبقا أي سواء بقيت الاقتضاآت السابقة أو انفتحت أو ضاعت فتخلت بينها ففوائد أم لا وفيه مع هذا النوع تكرار مع قوله ولو تلف المتم (ص) والفائدة للمتأخر منه (ش) أي وضمت الفائدة للمتأخر من الاقتضاآت سواء بقيت أو انفتحت قبل اقتضائه لا للمتقدم المنفق قبل حصولها أو بعده وقبل حصولها أم لا واستمر باقيا حتى حال حولها فانه يضم اليها (ص) فان اقتضى خمسة بعد حول ثم استفاد عشرة وأنفقها بعد حولها ثم اقتضى عشرة

الاول والاخر فانه يضم الكل أي المجهول للاخير والفرق بين الفوائد والاقتضاآت أن الفوائد لم تجر فيها الزكاة فلو ضم آخرها لاولها كان فيه الزكاة قبل الحول بخلاف الدين فان الاصل فيه الزكاة لانه مملوك وانما منع منها وهو على المدين خوف عدم القبض وانظر اذا نسي وقت آخر الفوائد أيضا وانظر انه يضم لما قبله المعلوم كما ذكره عيب في الاقتضاآت (قوله في الحكم لافي التصوير) أي خلافا للبساطي في قوله في التصوير والحكم (قوله لان الاول الخ) علة لقوله لا في التصوير لانه اذا كان الاول والاخر معلومين لا عكس الا في الحكم وهو انه في الاقتضاآت يجعل ما عدا الاول من المجهول مضموما اليه وفي الفوائد يجعل ما عدا الاخير مضموما اليه وأنت خبير بأن هذا يخالف ما تقدم من أن المعلوم في الاقتضاآت الاول

فقط وفي الفوائد الاخر فقط وعليه يأتي كلام البساطي والحاصل أن كلام المصنف يصور بما اذا كان عالما بالاول والاخير في كل أو عالما بالاول فقط في الاقتضاآت وبالاخير في الفوائد فليس كلام البساطي متعينا كما أن حل غيره ليس متعينا وعند التحقيق أن المراد انعكس في الحكم (قوله وفي الاقتضاآت الخ) لا يخفى أنه في سياق نسيان ما عدا الوقت الاخير فلا متقدم معلوم يضم ما بعده اليه قال عجب واذا قلنا بالتضم للاول والاخر فلا يضم الا المختلط فقط دون غيره فلو اختلفت عليه الاواسط فقط دون الاول والاخر فان كان في الاقتضاآت ضم الاواسط فقط للاول ويستمر الاخر على حوله وان كان في الفوائد ضم الاواسط فقط للاخر ويستمر الاول على حاله اه وهذا قد أثمرنا اليه واما اذا لم يعلم شيء أصلا فالظاهر أنه يحتاط لجانب الفقراء في الاقتضاآت ولنفسه في الفوائد (قوله نوع تكرار) انما عبر بنوع اشارة الى أن التكرار من جهة دون جهة والتكرار من حيث العموم في الاقتضاآت بقاء أو تلفا وعدمه من حيث العموم في الفوائد تخطا أو عدمه

زكي



(قوله زكي العشرين) أي بناء على أن خليط الخليط ليس بخليط والازكي خمسة وعشرين ولا يحتاج إلى اقتضاء خمسة أخرى لان العشرة الفائدة خليط لعشرة الاقتضاء وعشرة الاقتضاء خليط خمسة ولولم يحتج معالان الحول قد حال عليهم ما عند المدين ولا خلطة بين عشرة الفائدة وخمسة الاقتضاء لانها انفتقت قبل حولها (قوله والاولى اذا اقتضى خمسة) أي انه يزكي الاولى والاخرة فقط اذا كان زكي العشرين قبل اقتضاء الاخيرة والازكي الجميع لما علمت أنه يضم بعضها (٩٩) لبعض (قوله والمحصور فيه قوله فكالدين) سيأتي أنه

جواب لشرط مقدر فلا يكون المحصور فيه قوله فكالدين بل المحصور فيه الشروط (قوله وما دون النصاب الخ) فخرج ما في عينه زكاة كاشية وحرث وحلي يزكي ان بلغ كل نصاب فلا يقوم ولو كان ربه مديرا سواء جاء وقت التقويم قبل حوله أو بعده واذا باعه بعبد تركيبة عينه زكي الثمن لحول التركيبة وان باعه قبل جريان الزكاة فيه زكاة لحول الاصل كما في ابن الحاجب (قوله بهذه الشروط) أي المشار لها بقوله الآتي ملك بمعاوضة الخ (قوله أي ثمن عرض الخ) أي بقدر ثمن ان فرض الكلام في خصوص المحتكر ويقدر قيمة ان أريد ما هو أعم وقول المصنف الآتي ان رصد الخ يقصره على الاول وقوله فيها سيأتي ويسع بعين يفيد عدم تقدير شيء (قوله ملك بمعاوضة) ويشترط في المعاوضة أن تكون مالية فلا زكاة فيما أخذ من خلع أو صداق بل يستقبل بثمنه حولاً من يوم قبضه والباع في قوله بمعاوضة للسببية كما يفيد حل شارحنا وقوله بمعاوضة هذا هو المقصود وأما ملك فهو عام في كل ما يزكي لانه يشترط في كل ما يزكي أن يكون ملكاً الخ (قوله الآن يؤخره فراراً) فيه شيء بل ولو أخره فراراً (قوله

زكي العشرين والاولى اذا اقتضى خمسة) (ش) هذا توضيح لما تقدم والمعنى أنه اذا اقتضى من دينه خمسة دنانير بعد حول مضي من يوم زكي دينه أو من يوم ملكه وأنفقها كما قاله ابن القاسم ثم استفاد عشرة وأنفقها بعد مضي حولها وأولى لولأبقاها ثم اقتضى من دينه عشرة فانه يزكي العشرين أي العشرة التي اقتضاءها وحال حولها والعشرة التي استفادها وحال حولها لاجتماعهما في الملك حولاً كاملاً ولا يزكي الخمسة الاولى عند ابن القاسم اذا كان أنفقها قبل حصول الفائدة أو قبل حولها لعدم كمال النصاب من الاقتضاء من المذكورين ولذا لو اقتضى خمسة أخرى زكي الخمسة الاولى المنفقة قبل حول الفائدة لتمام النصاب بالاقتضاءات وقد علمت أن حول الماتم اسم مفعول من التمام ولا بد من قياسه انفاقها قبل حول الفائدة والاولى بقيت الى تمام حولها ضمت وربما يرشد للقياس المذكور قوله قبل أو بفائدة جمعها ملك وحول \* ولما فرغ من الكلام على زكاة الديون أعقبه بالكلام على زكاة العروض لان أحد قسمي زكاة العروض وهو المحتكر يقاس بزكاة الدين كما يأتي والى أقسام العرض أشار المؤلف بقوله (ص) وانما يزكي عرض لازكاة في عينه (ش) هذا هو المحصور والمحصور فيه قوله فكالدين ان رصده السوق أي انما يزكي عرض ليس في عينه زكاة كالعبيد والثياب وما دون النصاب من الماشية والحرث كالدين أي يزكي لسنة من أصله ان رصده السوق بهذه الشروط والمراد بالعرض هنا ما قبل الفضة والذهب فقوله وانما يزكي عرض أي ثمن عرض أو عوض عرض وهو قيمته في المديري حيث قوم وثمنه حيث يبيع كالمحتكر (ص) ملك بمعاوضة (ش) هذا من الشروط أي ومن شروط وجوب الزكاة في العرض المذكور ان يكون ملك بمعاوضة عليه فمالك يارث أو هبة أو نحوه ما من وجوه الفوائد فلا زكاة فيه ولو نوى به التجارة حين الملك حتى يبيعه ويستقبل بثمنه حولاً من يوم قبضه الا أن يؤخره فراراً كما مر (ص) بنية تجار مع نية غلة أو قنية على المختار والمرج (ش) هذا من الشروط أيضاً أي ومن شروط الزكاة أن يكون نوى التجارة بهذا العرض الذي عاوض عليه أي أن يكون ملكه بهذه النية احتراز بذلك مما اذا لم ينو شيئاً أو نوى به القنية لانها هي الاصل في العروض حتى ينو بها غير القنية وكذلك تجب الزكاة في هذا العرض اذا نوى به التجارة والغلة معاً كما اذا نوى عند شرائه أن يكرهه وان وجد ربحاً باع وكذلك تجب الزكاة في هذا العرض اذا نوى به عند المعاوضة عليه التجار والقنية معاً كنية الانتفاع بعينه من وطء أو خدمة وهذا هو القنية وان وجد ربحاً باع وهذا هو التجارة لان الغلة نوع من التجارة على المختار عند اللحنى فيهما والمرج عند ابن يونس في الثانية ويحتمل في الاولى أيضاً الا حرويتها بذلك لانه اذا لم تؤثر مصاحبة نية القنية في نية التجارة فأولى أن لا تؤثر نية الغلة في نية التجارة (ص) لا بلانية أو نية قنية أو غلة أو هبة (ش) لا اعم بمعنى غير ظاهراً فيها بعد ما لكونها على صورة الحرف ونية تجرور باضافة لا اليه والمعنى انه اذا ملك هذا العرض بلانية لشيء فانه لازكاة فيه لان الاصل في العروض القنية وكذلك اذا اشتراه

لان الغلة نوع الخ) هذا التعليل لا يظهر الا عند ذكر اجتماع التجارة والغلة (قوله ويحتمل في الاولى أيضاً) على ذلك الاحتمال يكون قول المصنف وبالترجيح لابن يونس نصاً أو قياساً أي بالنص أو بقياس الاخرية (قوله أو هبة) وأصله أو نيتها فخذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فان فصل الضمير حينئذ فهو في محل جر بطريق التنبية لا الاصل قاله الشيخ أحمد (قوله لكونها على صورة الحرف) هذا يقتضي أن نية تجرور بالبائعين في قوله بعد ونية تجرور الخ



(قوله لان الاشترا، اللغة هو معنى القنية) هذا التعميل يعكس على التعميل الاول المشار له بقوله لان الغلة نوع من التجارة (قوله وكان كاصله الخ) هذا من عكس التشبيه خفة ان يكون وكان اصله كهو (قوله اصله عرضا ملك معاوضة) لا يخفى أن أصل ذلك العرض اذا كان عرضا اشترط فيه أن يملك معاوضة وأما اذا كان عينا فاطلق فيها فهو شامل لما اذا جاءته من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فما الفرق قلت فرقا باب العين الاصل فيها التجارة وهو البيع والشراء بخلاف العرض فان الاصل فيه القنية (قوله سواء كان عرض قنية الخ) اشارة الى أن قوله وكان اصله كهو أى فى الجملة والجملة هو أن يكون ملك معاوضة (قوله على المشهور) راجع لقوله كان عنده عرض قنية أى خلافا لمن يقول انه يستقبل ويخص المصنف (١٠٠) يكون الاصل عرض تجارة (قوله لا عطاء الثمن حكم أصله الثاني) الاولى أن

يقول فانه يزكى عنه لحول أصله الثاني لا أصله الاول لانه لا يعطى عندهم الاحكم أصله الثاني وتظهر ثمرة ذلك فيما اذا مضى حول من أصله الاول ولم يمس حول من أصله الثاني فلازكاة (قوله لا يشترط فى العرض الخ) لا يخفى أنه يقتضى انه يعقل فى العرض أن يكون نصابا وليس كذلك (قوله والمدير ولو بدرهم) أى لا أقل فلازكاة عليه ثم المدير اذا نض له شئ ما ولو بدرهما يخرج عما قومه من العرض ثمناعلى المشهور لا عرضا بقيمة ويكون الحول من يوم تقويم الجميع وبلغى الزائد أى الوقت الاول (قوله ولا فرق بين أن تكون المعاوضة الخ) الاولى أن يقول ولا فرق بين أن يكون البيع الخ ويجوز أن يكون قوله وان لا يستعملان معاوضة فى قوله أيضا ملك معاوضة فقوله وبيع بعين أى عوض فالمراد البيع اللغوى والا فالاستعمال لا يقال له يبيع (قوله الا أن يفعل ذلك فرارا) حكى الربح اجماع الاتفاق على ذلك فى المدير وحكاها ابن جزى فى المحتكر (أقول) أى فرق بين ذلك وبين تأخير دين

بقيمة القنية فقط أو بية الغلة فقط كرائه أو بية الغلة والقنية معا لان الاشترا للغة هو معنى القنية فلو قال لا لانية تجر وحذف قوله أو بية قنية أو غلة أو هبما ماضره على ان يسه القنية تفهم مما بعد هابا الاولى (ص) وكان كاصله أو عينا (ش) أى ومن شروط وجوب الزكاة فى العرض المذكور أن يكون أصله عرضا ملك معاوضة سواء كان عرض قنية أو تجارة فاذا كان عنده عرض قنية فباعه بعرض ينوى به التجارة ثم باعه فانه يزكى عنه لحول أصله على المشهور لا عطاء حكم الثمن حكم أصله الثاني لا أصله الاول أو يكون أصله الذى اشترى به عينا وان كانت دون نصاب اذا باعه بنصاب من العين فأكثر واليه أشار بقوله (وان قل) وفيه رد لما عساه أن يتوهم ان أصله اذا كان عينا لا بد أن يكون نصابا والمبالغة راجعة للعين ورجوعها لقوله وكان أصله كهو ولا فائدة له لانه لا يشترط فى العرض أن يكون نصابا (ص) وبيع بعين (ش) أى ومن شروط وجوب الزكاة فى هذا العرض ان يبيعه بعين وهى نصاب باع به فى مرة أو مرتين كالشروط المتقدمة لكن المحتكر لا بد أن يبيع بعين وهى نصاب باع به فى مرة أو مرتين فأكثر وبعد كمال النصاب يزكى ما يبيع به ولو قل والمدير ولو بدرهم ولا فرق بين أن ينض له أول الحول أو وسطه أو آخره ولا فرق بين أن يبقى مانض أو يذهب ولا فرق بين أن تكون المعاوضة اختيارية أو اضطرارية كما اذا استهلك شخص للمدير أو المحتكر سلع من سلع التجارة ودفع قيمته اليه وأشار بقوله (وان لا يستهلك) واحترز به من البيع بعرض فن باع العرض بمثله لازكاة عليه الا أن يفعل ذلك فرارا من الزكاة وقوله (كالدین) كذا فى بعض النسخ باسقاط الفاء فيكون معمولا ليزكى أى وانما يزكى عرض بالشروط المتقدمة كالدين أى زكاة كزكاة الدين وفى بعضها بشبوتها فتكون واقعة فى جواب شرط مقدر أى واذا حصلت هذه الشروط فكالدین وقال ز جواب شرط مقدر ومدخل الفاء محذوف أى وان حصلت هذه الشروط فز كانه كالدین أى كزكاة الدين فيزكى لسنة من أصله وهذا بالنسبة للمسلم وأما الكافر فى أى الكلام عليه فيه ويستفاد من التشبيه مسئلة ماذا فر من الزكاة بتأخير البيع والفرار هنا وفيما سبق لا يعلم الا من جهته وقوله (ان رصده السوق) شرط فى قوله فكالدین ولذا آخره عنه لينطبق عليه ويكون محلا للخارج الآتى والحاصل أن الشروط السابقة شروط فى وجوب الزكاة سواء كان العرض عرض احتكار أو ادارة وأما هذا فشرط ليكون الزكاة كزكاة الدين لا لوجوب الزكاة اذا لافرق فى الوجوب كما قررنا بين عرض الاحتكار والادارة ومعنى كونه رصده السوق ان يمسكه الى أن يجد فيه ربحا جسيما قاله فى

التوضيح

المحتكر فرارا حيث جرى فيه الخلاف فان قلت يعارض هذا ما نقله الخطاب من ان من اشترى بماله

عرضا قبل الحول فاصدا به الفرار فلازكاة عليه اجماعا كما حكى ابن رشد (قلت) لعل الفرق ان مال ابن رشد فى نقد اشترى به عرض قنية وما هنا فى عرض تجار بدل بعرض تجر (قوله وأما الكافر) أى الكافر الذى أسلم ولا حاجة لقوله فيه ولا بد من تقدير مضاف أى وأما عرض الكافر الخ الا انك خبر بان الآتى فى كافر مسدير وما هنا فى مسلم محتكر فلا يظهر حينئذ ما قاله فالمحتكر يستقبل من غير خلاف (قوله والفرار هنا وفيما سبق) لا يخفى انه تقدم فى دين المحتكر انه اذا قصده الفرار بعدم القبض فيه قولان وتقدم ان الذى يفيد به ابن عرفة ترجيح القول بزكاة لعام واحد



(قوله فال في السوق للكمال) أي فقوله ارتفاع الثمن تفسير للسوق المعروف (قوله بحتز به عن المدير) فانه يرصد السوق الا أنه لا يقصد ارتفاع الثمن (قوله والازكي الخ) أي بان يبيع بالسعر الحاضر ويخلفه بغيره بل بربح باع بغير ربح خوف كساد (قوله فان كان عرضا مرجوا) حالا أو مؤجلا وقوله أو نقدا مؤجلا أي مرجوا (قوله ولو طعام سلم) كذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن وحكي عدم التقويم عن الأبياتي لانه رأى ان ذلك تقدير يبيع وهو ممنوع (قوله ولو يارت) مقابله ما ذهب اليه ابن نافع ومختون الى انه يبطل حكم الادارة لهذا البوار (قوله لان لم يرجه) أي بان كان على معدم أو ظالم فلا يقومه ليزكيه كل عام (١٠١) وينبغي أن تجب زكاة اذ قبضه لعام واحد كالعين الضائعة والمخصوصة قاله

التوضيح انتهى وقوله به أي بالعرض السوق أي ارتفاع الثمن فال في السوق للكمال بحتز به عن المدير الاتي (ص) والازكي عينه ودينه النقد الحال المرجو والا قومه (ش) هذا هو الضرب الثاني وهو عرض الادارة والمراد بالمدير من يبيع عرضه بالسعر الحاضر ثم يخلفها بغيرها ولا يرصد نفاق سوق ليبيع ولا كساده ليشترى فيه كما يفعله أرباب الحوانيت والجالبون للسلع من البلدان ولهذا قال والأي وان لم يرصد بسلعه الاسواق زكي ما عنده من العين ولو حليا ويركي وزنه ان رصع بجوهر كما هو رزكي عدد دينه النقد الحال المرجو المعتمد للنماء فان كان عرضا مرجوا أو نقدا مؤجلا مرجوا قومه بما يباع به على المفلس العرض بنقد والنقد بعرض ثم بنقد وزكي تلك القيمة لانها هي التي تملك لوقام غرماءه وسبأتي غير المرجو ودين القرض وانما نص المؤلف على زكاة العين ليستوفي الكلام على أموال المدير والا فلا خصوصية للمدير في زكاة العين وسبأتي مفهوم قولنا المعد للنماء في قوله أو كان قرضا (ص) ولو طعام سلم (ش) المشهور أن المدير يقوم طعام السلم ولا يلزم من ذلك بيعه قبل قبضه اذ لا يلزم بين التقويم والبيع وانما هذا مجرد تقويم فقط ألا ترى ان أم الولد وشبهها تقوم اذا قتلت ولا يكون ذلك بيعا لها (ص) كسلعة (ش) يعني ان المدير يقوم كل عام بسلعه التي للتجارة بعين ويركي عنها بالتبعية في التقويم وأشار بقوله (ولو يارت) الى أن المشهور أن المدير يقوم بسلعه ولو يارت سنين كلها أو بعضها ولا يبطل حكم الادارة بذلك أي لا ينقلها بوارها الى حكم القيمة ولا الى حكم الاحتكار بل تبقى على ادارتها والفرق بين الاحتكار والبوار وان كان في كل منهما انتظار السوق هو أن المنتظر في الاحتكار يرجع الذي له بال وفي البوار يرجع ما يبيع بالاختسار (ص) لان لم يرجه أو كان قرضا (ش) المشهور ان الدين النقد اذا كان غير مرجو فانه لا يزكيه وهو كالعدم وكذلك على المشهور اذا كان قرضا لعدم النافيه لانه خارج عن حكم التجارة ويركيه لعام واحد بعد قبضه مالم يؤخر قبضه فرار من الزكاة كما هو في زكاة الدين ولفظ المدونة ومن حال الحول على مال عنده فلم يزك حتى أقرضه ثم قبضه بعد سنين زكاة لعامين فاسقط زكاته عنه وهو على المقترض قال الباجي لا خلاف ان القرض لازكاة فيه وهذا تأويل منه عايم بالدين انما يقوم اذا كان للنماء وتأولها القاضي عياض على تقويم القرض لعموم قولها والمدير الذي لا يكاد يجتمع ماله كله عينا كالخناط والبراز والذي يجوز الامتنع الى البلدان فيجعل لنفسه في السنة ثم يبيع فيه عرضه التي للتجارة فيزكي ذلك مع ماله من عين وماله من دين يرتجى قضاءه واليه أشار بقوله (ص) وتوالت أيضا تقويم القرض وهل حوله للاصل أو وسط منه ومن الادارة تأويلان (ش) أي وهل حول المدير الذي يقوم فيه عينه ودينه وطعامه وسلعه اذا تقدم وقت ملكه المال الذي ادار به أو تركه

الشيخ سالم فان رجاء بنقص عن أصله زكي قدر ما ربحي ان كان فيه زكاة (قوله وهو كالعدم) أي خلافا لابن حبيب (قوله وكذلك على المشهور اذا كان قرضا) ومقابله من أن ظاهر المدونة أن المدير يزكي جميع دينه من قرض أو غيره (قوله مالم يؤخر قبضه فرارا) أي فيزكيه لكل سنة اتفاقا وانظر هل يزكيه حينئذ قبل القبض كذا في عب ولفظه أو كان قرضا ويركيه لعام واحد بعد قبضه الا أن يؤخر قبضه فرار من الزكاة فيزكيه لكل سنة اتفاقا قاله عبد الحق في تهذيبه نقله في توضيحه وانظر هل يزكيه قبل القبض كدين غير المدير قاله الشيخ أحمد وتظيره فيما اذا أخر قبضه فرار كما هو ظاهره وأما اذا لم يقصده فيزكيه بعد قبضه لعام واحد كفي الشيخ سالم وغيره اه (أول) وانظر ذلك مع ما تقدم من حكاية الخلاف في دين المحتكر (قوله زكاة لعامين) هذا آخر كلام المدونة (قوله فاسقط) من كلام الشارح وفاعل أسقط هو الامام أو ابن القاسم (قوله لازكاة فيه الخ) وهو على المقترض (قوله وهذا تأويل منه عليها) أي لانه لما في

الخلاف دل على ابقاء المدونة على ظاهرها (قوله لعموم قولها الخ) تعليل لقوله فتأولها القاضي عياض والظاهر أن التأويل هو نفس قولها المذكور رأى بان ابقاءه على ظاهره لا قولها الاول كما هو ظاهره فان ظاهر قولها الاول عدم التقويم فتدبر (قوله وتوالت أيضا) هذا ضعيف والمعتمد الاول (قوله وهل حوله للاصل) أي الحول المنسوب للاصل وهو الظاهر (قوله أو وسط الخ) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي حول المدير وسط من الاصل ومن ادارة أو معطوف على محل الاصل أي أو حوله وسط (قوله وقت ملكه) فاعل بتقدم والمال مفعول ملك وقوله أو تركه معطوف على ملكه وقوله بخلاف حلي التحري والفرق بين هذه وبين الزيادة على تحريض



عارف ان التخريص يحكم الحاكم  
(قوله كان بعد ذلك كالعرض) أى  
المتخذ للتجارة بركبته حلول من  
يوم التزكية (قوله كالعرض)  
الظاهر انه يقومه لسنة من يوم  
زكى الاصل (قوله لان ما كان  
للتجارة لعل الاولى أن يقول ولان  
ما كان للتجارة الخ تعليل ثان (قوله  
لاحد الاقوال الخ) هى أقوال  
ثلاثة قيل يرجع مأذونا وقيل يعود  
محجورا عليه وقيل يعود منتزع  
المال (قوله يعجز) يعجز عن الشئ من  
باب ضرب ضعف عنه مصباح  
وحكى عن الاصمعي يعجز بكسر الجيم  
يعجز بفتحها (قوله وانتقل المدار  
للاحتسار) الاولى جملة على عمومها  
أى المدار بالنية أو بالفعل لان  
الحكم فيهما واحد لآى الالقص  
فرار والافلا ينتقل عما هو عليه  
ويقوم كل عام على ما تقدم (قوله ثم  
نوى به الاحتسار الخ) ظاهره ولو  
قبل الحلول بقرب وهو ظاهر الشيخ  
سالم حيث لم يقيده بزمن وكتب  
بعض شيوخنا نحوه (قوله فى الفرع  
المذكور) وهو الانتقال من  
الاحتسار الى الادارة والذى قبله  
الانتقال من الادارة الى الاحتسار  
(قوله وهما للقيمة) هل يقيده بغير  
قصد فرار كما قصدت التى قبلها  
أولاً وهو ظاهر بعض الشراح (قوله  
فان ذلك ينتقل اليها على المشهور)  
مقابله مارواه الجلاب من عدم  
النقل وانه يركب الثمن (قوله وكذا  
مال الاحتسار لا ينتقل الخ) هذا  
هو الراجح كما يعلم من غيره (قوله فانه  
لا ينتقل اليها بمجرد النية على  
المشهور) ومقابله ما لا شوب من  
انه ينتقل للتجارة

على وقت ادارته كالملاك نصاباً أو زكاه في محرم وأدار به في رجب حلول الاصل الذى ملك فيه  
أوزكى وهو المحرم أو حوله وقت وسط من حول الاصل ومن حول الادارة فيكون على هذا  
ربيع اشانى ومحل الخلاف فى الحلول الذى يقوم عند تمامه وأما حول ناضه اذا بلغ نصاباً فانه  
حول الاصل قطعاً (ص) ثم زيادته ملغاة بخلاف حلى التخرى (ش) يعنى ان المدير اذا قوم سلعه  
وقت تقوى بها ثم باع بزيادة على ما قومت به فان زيادته ملغاة لا تتركى لاحتمال ارتفاع سوق  
أو رغبة مشتر فلذا لو كانت لتحقيق الخطا لا تلغى بخلاف حلى التخرى المرصع بالجواهر اذا زكى  
وزنه تخرى بالعدم يديره ثم تزع ووزن فزاد على ما تخرى فيه فان الزيادة تتركى لظهور الخطا  
قطعاً (ص) وانقمع والمجتمع من مفلس والمكاتب يعجز كغيره (ش) يعنى ان القمح وغيره من  
المعشرات يتركى زكاه العرض فيقومها المدير بركبته مضافاً لتمامه من النقد وهذا اذا  
لم يكن نصاباً والا فالزكاه تجب فى عينه فاذا زكاه كان بعد ذلك كالعرض وكذلك الماشية ان لم  
تكن نصاباً فانه يقومها وان كانت نصاباً فالمشهور بركبها من رقابها ثم اذا باعها فانه يتركى ثمنها  
لحلول من يوم زكى عنها وفى نسخة والفسخ بدل والقمح أى ما رجعت من سلع التجارة بالفسخ  
فانه يبقى على ما كان عليه من ادارة أو احتسار وكذا من باع سلعة لشخص ثم ان المشتري فليس  
فوجد البائع سلعته فانه يأخذها وهو أحق بها فيكون أخذها لها فسخ البيع وترجع لما  
كانت عليه قبل البيع من ادارة أو احتسار ولا ينقلها بيعها عما كانت عليه قبل البيع حتى  
تحتاج الى نية التجارة به نائماً لانها لا تبطل الابنية القنية وكذا من كاتب عبده ثم يعزفانه يرجع  
لما كان عليه قبل الكتابة وليس يعزفه عن الكتابة استئناف ملك لان الكتابة كالاعتقال لان  
ما كان للتجارة لا يبطل الابنية القنية ويؤخذ من هذا الوجه لآحد الاقوال فى العبد المأذون  
يكاتب ثم يعزفانه يرجع مأذونا كما كان ولو رجعت سلع التجارة باقالة أو صدقة أو هبة بطلت نية  
التجارة وكانت قنية الا أن ينوى بالمقال فيه التجارة نائماً فقوله كغيره يريد فى التقويم والضمير  
راجع لآحد الثلاثة المذكورة لا بعينه وهى القمح والمجتمع من مفلس والمكاتب يعجز (ص)  
وانتقل المدار للاحتسار (ش) يعنى انه اذا اشترى عرضاً بنية الادارة ثم نوى به الاحتسار فانه  
ينتقل بمجرد النية اليه وأما عكس هذه المسئلة وهونية الادارة بما للاحتسار فقال فى الشامل  
هو كذلك وأما فى الشرح الكبير فقال فيه لا يبعد أن يكون كالاول لان كلا منهما ضرب من  
التجارة وهذا القسم لم يذكره الشيخ انتهى وقد يقال فرق بين المسئلتين وذلك لان الاحتسار  
قريب من الاصل الذى هو القنية فينتقل اليه بالنية بخلاف الادارة فانه لا يبعد ما عنه  
لا ينتقل اليه بالنية وقد رأيت فى تكميل التقييد ما يرشد الى هذا ويفهم منه ان الحكم فى  
الفرع المذكور لا يوافق الحكم فيما قبله انظر نضه فى (ص) وهما للقنية (ش) يعنى انه اذا  
اشترى عرضاً بنية الادارة أو نية الاحتسار ثم نوى به القنية فان ذلك ينتقل اليها على المشهور  
وقوله (بالنية) متعلق بالانتقال (ص) لا العكس (ش) يعنى انه اذا كان عنده عرض للقنية ثم نوى  
به التجارة احتساراً أو ادارة فانه لا ينتقل بمجرد النية وكذا مال الاحتسار لا ينتقل للادارة بالنية  
وأشار بقوله (ولو كان أو لا للتجارة) الى المشهور وهو انه اذا كان عنده عرض للتجارة ثم نوى به  
القنية وقتل ينتقل اليها بالنية كما مر ثم نوى به التجارة أيضاً فانه لا ينتقل اليها بمجرد النية على  
المشهور وتصير كسلع القنية اصالة لان النية سبب ضعيف تنتقل للاصل ولا تنتقل عنه  
والاصل فى العرض والقنية والحكمة تشبهها دوام ذات العرض معها (ص) وان اجتمع ادارة  
واحتسار وتساويا أو احتساراً لا كتر فكل على حكمه (ش) يعنى انه اذا اشترى عرضاً للتجارة



(قوله فالمشهور أن كل واحد يبقى على حكمه) ومقابلته ما قاله ابن الماشحون من أنه يرضى الجميع على حكم الاحتسار (قوله فانه في جميع عروضة على حكم الادارة) ولعله لمراعاة جانب الفقهاء (قوله ويركبهام مع مامعه من النقد على المشهور) ومقابلته يبقى كل على حكمه قال في البيان وهو القياس (قوله ولا تقوم كتابة مكاتب) أي اذا كان عنده عبد من عبيد التجارة كاتبه فلا يقوم كتابته (قوله خدمة مخدوم) أي اذا أخدمه انسان عبدا يعاونونه فانها لا تقوم (قوله وفي تقويم الكافر) أي من كان كافرا رأى المدير كتابته الشارح وهذا يفهم من قوله تقويم أي حيث نض له ولو بدرهم كالمدير المسلم ابتداء (١٠٣) (قوله أو يستقبل بثمنها حولا) ولا بد أن تكون

نصابا لانه كالفايدة (قوله ان ادارا) قد تقدم ان المدير لا بد في وجوب الزكاة عليه من أن ينض له ولو بدرهم فهل اذا كان كل من العامل ورب المال مديرا يكتفي بالنضوض من أحدهما واذا ادار العامل فقط فلا بد ان ينض له شيء وهو ظاهر مما سياتي لأبن عبد السلام أم لا قاله ز وقال اللقاني وبشترط النضوض فيمن له الحكم (قوله أي ومال القراض) لا حاجة له لان القراض يطلق بالمعنى المصدري وبطلق بالمعنى الاسمي كذا كراين عرفة (قوله بل لا بد من تقييده) لا حاجة لذلك التقييد بل الصواب تمشية المتن على ظاهره وذلك لان المصنف قد قال والقراض الحاضر ولا يخفى انه صرح في ان التركة تتعلق بالقراض الحاضر فيتمتد التعميم صحيح سواء كان ما يبد رب المال أقل أو أكثر وذلك لان رب المال اذا كان مديرا كالعامل فالامر ظاهر وأما اذا كان محتسرا وتساوى فكل على حكمه وأما ان كان رب المال محتسرا وكان ما يبدده الأقل للادارة أو كان ما يبدده الاكثر فكل على حكمه وكان الشارح نظرا الى ان رب المال يركى جميع ماله مما كان عند العامل

ونوى ببعضها الادارة وبالبعض الآخر الاحتسار فانه يركى كل واحد على حكم نفسه فيقوم العرض المدار كل سنة والعرض المحتسركى كيه اذا باعه لعام واحد من أصله فلو كان العرض المحتسركى أكثر من العرض المدار فالمشهور ان كل واحد يبقى على حكمه أيضا فيركيه كاهم فلو كان العرض المدار أكثر من العرض المحتسركى فانه يركى جميع عروضة على حكم الادارة فيقومها كل عام ويركبهام مع مامعه من النقد على المشهور واليه أشار بقوله (والا فالجميع للادارة) \* (ص) ولا تقوم الا واني (ش) يعني ان المدير لا يقوم الا واني التي يدير فيها بضاعته كإواني العطار والزينة وبقراط لبقاء عينها فاشبهت القضية ولا تقوم كتابة مكاتب وخدمه مخدوم والمراد بالادارة غير الذهب والفضة والازكى زنتها والابل المعدة للعمل كالادارة لا تقوم ويركى عينها حيث كانت نصابا (ص) وفي تقويم الكافر لحول من اسلامه أو استقبله بالثمن قولان (ش) يعني ان الكافر اذا أسلم وكان مديرا هل يقوم عروضة وديونه فيركبهام ما يبدده من العين لحول من يوم أسلم أو يستقبل بثمنها حولا من يوم قبضه كالفايدة وأما المحتسركى اذا أسلم فانه يستقبل بثمن عروضة حولا من يوم قبضه قول واحد اعلم بما قررنا ان كلام المؤلف في الكافر الذي أسلم المدير (ص) والقراض الحاضر يركيه ربه ان ادارا أو العامل من غيره (ش) يعني ان مال القراض يركيه ربه من غيره وهو يبدد عمله اذا كان حاضرا أو مافى حكمه مما يعلم تلفه وخسره وبقاؤه ورجحه لكن ان كان العامل مديرا وره مديرا أيضا أو محتسرا فان ربه يركيه كل عام بان يقوم كل ما جاء شهر زكاته ما يبدده ويبدد عمله في الاولى وما يبدد عمله فقط في الثانية ويركى رأس ماله وقد حصته من الربح فقط ولا زكاة في حصة العامل على واحد منهم ما لا بعد المفاصلة فيركيهما العامل لسنة واحدة ولو كانا مديرين فقولاه والقراض أي ومال القراض وظاهر قوله ان ادارا أو العامل كان ما يبدد العامل أقل مما يبدد رب المال أو مساويا له أو أكثر وليس كذلك بل لا بد من تقييد قوله أو العامل بما اذا كان ما يبدده من مال رب المال أكثر مما يبدد المحتسركى أقل ومثله ما اذا كان ما يبدد رب المال أكثر وهو مدير وهذا التقييد بناء على القول بان ما هنا يجري على مسألة وان اجتمع ادارة واحتسار الخ وهو ماصدر به ابن محرز وقوله من غيره متعلق بركيه أي لانه لا ينقص مال القراض والربح يحبره ففيه نقص على العامل الا أن يرضى العامل بذلك وفي كلام الناصر ما يفيد أن له ان يركيه من غيره وله ان يركيه منه ويحسبه على نفسه الرجاء من عند ربه أو من المال مشكل اذ في اخراجها من عنده زيادة في القراض وفي اخراجها من مال القراض نقص منه قاله ح ويحاج بان هذا أمر يسير وربما يكون هذا أمر مدخولا عليه (ص) وصبر ان غاب (ش) يعني أن القراض اذا كان غائبا غيبة ينقطع خبره فيها من بقاء أو

أو عنده على وجه الادارة وليس ذلك بالازم لان المصنف في المال الذي يبدد العامل فقط فلا موجب للنظر في المال الذي يبدد رب المال (قوله وما صدر به ابن محرز) والذي لم يصد ربه ان كلا على حكمه مطبقا قال ابن عرفة وهو الصواب (قوله نقص منه) أي وكل من النقص والزيادة لا يجوز (قوله بان هذا) أي ما ذكرنا من كونه من عند ربه أو مما يبدد العامل وان كان المصنف ذهب الى أنه من عند ربه (قوله بان هذا أمر يسير) أي يحصل في آخر الامر فلا حكم له بل ربما كان مدخولا عليه أي أمر يجوز الدخول عليه شرعا (قوله وصبر) أي ايج له الصبر فلو أخرجها جاز فان تبين زيادة المال على ما روى عليه أخرجه وان تبين نقصه فالظاهر انه لا يرجع به



على من دفعه له ولو كان باقيا بيده لانه مفروض شرح شب ومن ذلك ما اذا تلف (قوله فلا ضمان) أي لا يضمن زكاة ذلك (قوله فيؤخذ بالزكاة) أي السلطان يأخذها بالزكاة (قوله وليس المراد بها سنة المفاصلة) أي انفصال أحدهما من الآخر (قوله فيزكى ذلك) أي عن ذلك (قوله فلا زكاة فيه بالنسبة الخ) فاذا زكى عن المال بعد اخراج سنة الفصل فانه يزكى عن العام الذي قبله عن مائتين الاستة دنائير وربع دينار رأى وعن العام الاول (١٠٤) عن مائتين وخمسين الاثني عشر دينار ونصف دينار كما يفيد الشرح أجد أي

تقريباً والا فاللزم له اثنا عشر ديناراً وربع وثلاث وربع وشئ يسير كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله أوزكى) أي من الآن حتى يحصل النقص كما هو قياس مسألة التوضيح بل مقتضى القياس عدم التنظير بل الجزم بأخذ سنة الانفصال ثم ينظر لما قبله حتى ينقص النصاب (قوله أول سنة الانفصال خاصة) أقول مقتضى كلام التوضيح سنة الانفصال خاصة \* (تنبيه) \* قد علمت انه يبدأ بزكاة سنة الانفصال ثم ما قبلها وتقدم في الماضي انه يبدأ بالعام الاول والفرق بينهما انه هنا معدود وهناك ظالم والظالم أحق بالحل عليه (قوله وفي مثال الشارح نظر) لانه مثله بقوله قال ابن سحنون عن أبيه وان أقام المال بيده ثلاث سنين فسكان في أول سنة مائة دينار وفي الثانية مائتين وفي الثالثة مائة لم يرك الأعتى مائة لكل سنة الامانقصت الزكاة ولا يضمن ما هلك من الربح وقال عجم كما اذا غاب ثلاث سنين وكان في الاول ثلاثين وفي الثانية خمسة وعشرين وفي الثالثة أربعين فانه يزكى عن خمسة وعشرين في سنتين وفي الثالثة عن أربعين الامانقصه جزء الزكاة وحيثئذ فالأحسن حل قوله وأزيد وأنقص الخ على ما يشمل ما اذا كان أزيد وأنقص عن سنة الانفصال

تلف أو ربح أو خسار فان ربه يصبر الى أن يرجع اليه ماله أو يعلم أمره فان تلف فلا ضمان ولا يزكىه العامل لاحتمال دين ربه أو موته الا أن يأمره به بذلك أو يؤخذ بالزكاة فيجزئه ويحسب عليه من رأس ماله وضمير صبر راجع الى رب القراض ثم بعد حضوره لا تخلو السنوات التي قبل سنة المفاصلة من وجوه اما أن يكون مافيه مساوياً لها أو زائداً أو ناقصاً وقد ذكر المؤلف هذه الاقسام بقوله (فزكى سنة الفصل مافيه) من قليل أو كثير والمراد بسنة الفصل سنة حضور جميع المال أي علمه وليس المراد بها سنة المفاصلة ولا سنة النضوض ثم لما يزكى سنة الفصل مافيه ينظر لما قبلها من السنين فان كان ما قبلها مساوياً لها يزكى ما قبلها على حكمها ولو ضوح هذا تركه وان كان أزيد منها فأشار اليه بقوله (ص) وسقط ما زاد قبلها (ش) يعني ان مازاد على سنة الفصل تسقط زكاته لان الزائد لم يصل الى يده فلم ينتفع به كأن يكون في العام الاول أربع مائة وفي الثاني ثلثمائة وفي الثالث مائتان وخمسون فانه يزكى لعام الانفصال عن مائتين وخمسين ثم يزكى ذلك عن السنتين الاولىين الامانقصه جزء الزكاة قاله في التوضيح انتهى ويظهر ان معنى ذلك الا الشئ الذي نقصه جزء الزكاة وهو سنة دنائير وربع دينار في المثال المذكور فلا زكاة فيه بالنسبة للعام الذي قبل عام الانفصال وأما لو كان الاخذ ينقص النصاب كما لو كان عنده أحد وعشرون ديناراً وغاب عليها خمس سنين فانظر هل يزكى عن الخمس سنين أو يزكى حتى يحصل النقص ومن هذا أيضاً ما لو كان بيده عشرون وغاب عليها المدة المذكورة وما أشبهها هل يزكى بالسنين الماضية أو سنة الانفصال خاصة انتهى الاميري (ص) وان نقص فليسكل مافيه (ش) يعني ان مال القراض اذا نقص عن سنة الانفصال فانه يزكى لكل سنة ما كان فيها كما اذا كان مال القراض في السنة الاولى ثلاثين وفي الثانية أربعين أو بعين وفي الثالثة خمسين فانه يزكى لسنة الانفصال خمسين وفي السنة التي قبلها أربعين ويزكى في السنة الاولى ثلاثين (ص) وأزيد وأنقص قضى بالنقص على ما قبله (ش) يعني ان مال القراض اذا كان في بعض السنين أزيد من سنة الانفصال وفي بعضها أنقص منها فانه يقضى بالنقص على ما قبله كما اذا كان مال القراض في السنة الاولى خمسين وفي الثانية ثلاثين وفي الثالثة أربعين فانه يزكى لسنة الانفصال أربعين ويزكى عن السنة الثانية ثلاثين وعن الاولى ثلاثين أيضاً لان الزائد لم يصل لرب المال ولا انتفع به وفي مثال الشارح نظر وانما يصلح ان يكون مثلاً لا قوله وسقط ما زاد قبلها (ص) وان احتكر أو العامل فسكالدين (ش) يعني ان عامل القراض اذا كان محتكراً في مال القراض ورب المال محتكراً فيما بقي من المال بيده أيضاً وكان العامل فقط محتكراً ورب المال مديراً وما يبدى العامل مساوياً لما يبدى رب المال أو أكثر كما مر التنبيه عليه فان ربه لا يزكىه الا لسنة واحدة بعد قبضه له ولو طال بيد العامل أما اذا كان ما يبدى العامل هو الاقل فلا يكون كالدين ويكون الاقل تبعا للأكثر فقد نص ابن رشد على ان الحكم فيه حيثئذ كالحكم فيما اذا كانا مديرين أي فالجميع للادارة على مقدمه

المؤلف

وعلى ما اذا كان قبل سنة الانفصال فيه أزيد وأنقص وهو متأخر عن الازيد وسنة الانفصال زائدة على

الجميع فان قالت هذا يخالف قوله وان نقص فليسكل مافيه اقلت يحتمل على ما اذا كان قبل سنة الانفصال مستويا في السنتين فاكثر أو مختلفا وليس الناقص متأخر عن الزائد \* (تنبيه) \* استظهر الشيخ سالم انه يعمل على قول العامل كان المال كذا في سنة كذا وهكذا اذا سبيل لذلك الا كذلك (قوله فان ربه لا يزكىه الا لسنة واحدة) أي ما يبدى العامل أي فاذا بقوله فسكالدين فائدين احدهما انه



لا يرعى قبل رجوعه ليدبره بالانفصال ولو نض بيد العامل والثانية (١٠٥) انما يرعى بعد الانفصال لسنة واحدة (قوله فالرجع على

المشهور الخ) وعلى مقابله الرجع  
عشرون ويجوز رأس المال ويبقى  
على حاله الاول أربعين ويلزم  
على الاول زيادة في مال القراض  
وعلى الثاني النقص منه وكلاهما  
لا يجوز ذكره في ك (قوله على  
المشهور) ومقابله مالا يشهد من  
انه يلغى كالمسألة (قوله كزكاة  
فطر عبيده) أي انها من عند  
ربهم ان حضر وان غاب أخرجهما  
العامل وحسبهما على ربهم ذكره شب  
(قوله على المشهور) راجع لقوله  
يعني ان العامل ومقابله ما سيأتي  
في قول الشارح وقد علمت ضعفه  
وراجع لقوله وعام واحد على المشهور  
ردا على من يقول انه اذا كان هو  
ورب المال مديرا يركبه لكل  
عام أي بعد القبض (قوله والشارح  
يقرأ الخ) لانه قال يعني ان ما يخص  
العامل من ربح يركبه رب المال  
(قوله وكذا نحن الخ) اشتراط هذه  
الثلاثة في رب المال بناء على ان  
العامل أجير وفي العامل بناء على  
انه شريك (قوله ولو بالضم الخ)  
فيه تسامح حيث جعل الحصة  
شاملة لما عنده فلان نقص منابه  
عن النصاب لم يركب العامل وان  
نابه نصاب فاكثرو يستقبل حولا  
كالقاعدة بناء على انه أجير (قوله  
وهو نض) أي يسع بنقد (قوله واغما  
الخلاف الخ) هذا لا يتم الا لو كانت  
تلك الاحكام وقع فيها خلاف شهر  
ولم يكن ذلك ببل انما ذكر ما ينبغي  
على كل قول وانه معمول فيه الا ان  
يجاب بان المراد بالخلاف في التشهير  
أي ان بعضهم شهر ما ينبغي على  
ذلك القول وبعضهم شهر ما ينبغي  
على الآخر وهذا بالبحث قوى

المؤلف واغما يعتبر ما يسدب المال حيث كان يتجر به والا فالمعتبر ما يسدب العامل فقط (ص)  
وعلمت زكاة ماشية القراض مطلقا وحسبت على ربه (ش) لا خلاف ان زكاة ماشية القراض  
المشتركة به أو منه تجل ولا ينتظر بها المفاصلة لتعلق الزكاة بعينها وليس كالعين وحكم الثمرة  
والزرع كالماشية وسواء كان العامل مديرا أو محتكرا وسواء كان رب المال حاضرا أو غائبا  
مديرا أو محتكرا واذا علمت زكاة الماشية فالمشهور انها تحسب على رب المال وحده من  
رأس ماله لان العامل أجير على المشهور ولا تلغى كالمسألة فلو كان رأس المال أربعين ديناراً  
اشترى بها العامل أربعين شاة أخذ الساعي منها شاة تساوي ديناراً ثم باع الباقي بستين ديناراً  
فالرجع على المشهور أحد وعشرون ديناراً ورأس المال تسعة وثلاثون (ص) وهل عبيده  
كذلك أو تلغى كالمسألة تأويلان (ش) يعني ان زكاة فطر عبيد القراض تحسب على ربه ولا  
تجبر بالرجع وهو معنى قوله كذلك وقيل تلغى كالمسألة والخسر وتجبر بالرجع هذا تقرير كلامه  
وهو غير صحيح لقول المدونة وزكاة الفطر عن عبيد القراض على ربهما خاصة وأما نفقتهم فن  
مال القراض فهو وصري لا يقبل التأويل واغما التأويلان في زكاة ماشية القراض الحاضر  
هل يركبها ربهما منها أو من ماله وعلى هذا فصوص عبارة المؤلف ان يقال وعلمت زكاة ماشية  
القراض مطلقا وأخذت من رقابها ان غاب وحسبت على ربه وهل كذلك ان حضر أو من عند  
ربه كزكاة فطر عبيده تأويلان (ص) وزكى ربح العامل وان قل ان أقام بيده حولا  
(ش) يعني ان العامل هو الذي يركب ما نابه من الربح الحاصل في مال القراض عند المقاسمة  
لسنة واحدة على المشهور ولو أقام بيده أعواما وسواء كان العامل مديرا أو محتكرا  
وسواء كان في حصته نصاب أو أقل بناء على انه أجير لا يركب بشرط أن يقيم المال بيد العامل  
حولا كاملا من يوم أخذه فقوله وزكى بالبناء للمفعول ومعلوم ان فاعله العامل لان المال  
انما يركبه ربه وهو هنا العامل والشارح يقرأ زكى مبنيا للفعل وضمير له رب المال وقد  
علمت ضعفه وقوله ان أقام أي مال القراض فالضمير عائد عليه لا على الربح والمعنى يدل على  
المراد ولو قال المؤلف وزكى العامل لعام واحد ولو أقام أعواما ربحه وان قل لكان أظهر  
(ص) وكذا نحن من مسلمين بلا دين (ش) يعني ان من شروط وجوب الزكاة في حصة العامل ان  
يكون أي العامل ورب المال حريين مسلمين بلا دين على واحد منهما الا انهما لا يكونان من أهل  
الزكاة عند فقد شرط من هذه فقوله وان قل بناء على انه أجير وقوله ان أقام الخ بناء على انه  
شريك (ص) وحصة ربه بربحه نصاب (ش) الواو والحاء أي وزكى ربح العامل وان قل  
ان أقام بيده حولا والحال ان حصته ربه بربحه ولو بالضم لما عنده نصاب وهو شرط في زكاة  
ربح العامل والمراد بالحصة هنا رأس المال وظاهره انه اذا لم تكن حصته ربه بربحه نصابا  
لا زكاة على العامل ولو كان عند ربه ما يكمل به النصاب وليس كذلك بل يعتبر النصاب ولو  
بالضم كما شرنا اليه وبقي شرط سادس وهو نض وقبض ولا بد من هذا (ص) وفي كونه شريكا  
أو أجيرا خلاف (ش) اعترض بان ظاهره ان الخلاف في التشهير في كونه شريكا أو أجيرا  
وليس كذلك واغما الخلاف في المبنى عليه ما ينبغي على كونه شريكا انه لا بد من كمال حول لمال  
القراض بيد العامل من يوم التجار وانه يضمن حصته من الربح لو تلف ولا يرجع على رب المال  
بشيء ولو اشترى من يعتق عليه عتق ولا حد عليه ان وطئ أمه للقراض ويلحقه الولد وتقوم  
عليه وبشرط فيه أهلية الزكاة بالنسبة لزكاة حصته وهذا مشهور وينبغي على كونه أجيرا  
انه لا يشترط في حظه من الربح ان يكون نصابا اذا كانت حصته ربه بربحه نصابا وان ربح المال



(قوله وليس لك الخ) قال اللقاني في الذخيرة ما يشهد لظاهره فلا حاجة الى جعل الخلاف في المسائل المبينة عليه (قوله لتعلق حق الزكاة) اضافته حق لمابعد بياينة وقوله ولان الحرث الخ هذه العلة كالمنشأ للعلة التي قبلها (قوله أو فقد أو أسر) انظروا خرجت زكاة ماشيته أو حرثه وهو مفقود أو مأسور هل تجزئه (١٠٦) أم لا لفقدية الزكاة فيه والظاهر الاجزاء كما هو المفهوم من قول الشارح فحمل

أمرهم على الحياة (قوله بل ولوزاد الخ) هذا يدل على ان المراد بالمساواة أن يكون عليه قدر ما يبيده وليس بمسراد وانما المراد بالمساواة كونه من صفته قال ابن الحاجب بخلاف المعدن والحرث والماشية ولو كان الدين مثل صفتها انما قال بل الخ لانه يفهم من المصنف ان الزيادة ليست كذلك (قوله ففهوم المساواة) أي ففهوم هو المساواة مفهومة بطريق الاحروية أي من الزيادة فورد أن يقال اذن لا ينبغي المبالغة عليها فأجاب بقوله انما بالغ على المساواة لتلاي توهم ان المساواة الخ (قوله ولهذا ينبغي أن يزكى بعد زوال المانع لسنة واحدة) خالفه غيره حيث قال وظاهره ولو جاء المفقود وتخلص الاسير فلا يطالب بمدة فقده أو أسره ولا يزكيها بعد زوال المانع لسنة وان كان تعليل سقوطها مدة بان ربها مغلوب على عدم تنقيتها فهي كالضائقة يقتضى زكاتها لسنة بعد زوال المانع لانه خلاف ظاهر كلامهم وقد يفرق بينها وبين الضائقة ونحوها بان رب الضائقة ونحوها عنده من التقريط ما ليس عند المفقود والمأسور وكله غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كما أفاده محشيت التزكية لكل عام ذا كرا للنص المفيد لذلك وانظروا أعطيت زكاة

حوله حول أصله وهذا مشهور أيضا وليس لك ان تقول يلزم من تشهير المبني تشهير المبني عليه لانه كثير ما يبنى مشهور على ضعيف كافي المحرمية والرجسية الاتية (ص) ولا تسقط زكاة حرث وماشية ومعدن دين (ش) يعني ان الدين باطلا فله أي سواء كان عيناً أو عرضاً أو ماشية أو طعاماً لا يسقط زكاة الحرث ولا المعدن ومنه الركاز اذا وجبت فيه الزكاة ولا الماشية لتعلق حق الزكاة بعينها ولان الحرث والماشية من الاموال الظاهرة فهي موكولة الى الامام لا الى أربابها فلم تؤخذ عليها بخلاف العين فهي موكولة الى أربابها فيقبل قولهم ان عليهم ديناً كما يقبل قولهم في دفع زكاتها فكان الدين يسقط زكاتها كإياي وأما زكاة الفطرة فلا تسقط بدين ولا فقد ولا أسر لقول المؤلف وان يتسلف وأشار بقوله (أو فقد أو أسر) لقول ابن القاسم ان الاسر أو المفقود لرب الماشية أو لرب المعدن أو لرب الحرث لا يسقط شيئاً من زكاة ذلك فيحمل أمرهم على الحياة لا على الوفاة والمراد بالحرث الجبوب والثمار حرثت أم لا (ص) وان ساوى ما يبيده (ش) المبالغة في عدم سقوط الزكاة والمعنى ان رب الماشية أو الحرث لو كان عليه دين يساوى ما يبيده من الماشية أو الحرث فان ذلك لا يسقط شيئاً من الزكاة لتعلقها بعين ذلك بل ولوزاد الدين على ما يبيده مما ذكرنا فان ذلك لا يسقط شيئاً من زكاة ذلك ففهوم المساواة مفهومة موافقة وانما يبالغ على الزيادة لتسكون المساواة مفهومة بطريق الاحروية لتلاي توهم ان المساواة متفق عليها مع أن اللخمي قال فيها القياس سقوط الزكاة لانه فقير أو غارم (ص) الا زكاة فطر عن عبده عليه مثله (ش) هذا استثناء منقطع ابن القاسم لو كان عنده عبده وعليه مثله من قرض أو سلم وليس له ما يقابل له فانه لا تجب عليه زكاة فطره (ص) بخلاف العين (ش) يعني أن الدين مطلقاً أو المفقود أو الاسر يسقط زكاة العين أي يسقط زكاة القدر المساوي له منها لان المدين ليس كامل المالك اذ هو بصدد الانتزاع كالعبد والمفقود والاسير مغلوبان على عدم التهمة فاشبه ما لهم الاموال الضائقة ولهذا ينبغي أن يزكى بعد زوال المانع لسنة واحدة ودخل في العين عرض التجارة لان المزكى انما هو ثمنه أو قيمته وكلها عين كما هو مستفاد من التوضيح (ص) ولو دين زكاة أو مؤجلاً (ش) يعني ان دين الزكاة يسقط زكاة العين فاذا تجدد عليه دين من الزكاة فانه يسقط زكاة العين سواء كان الدين من عين أو حرث أو ماشية وان كان الدين يسقط زكاة العين فلا فرق في الدين بين كونه حالاً أو مؤجلاً ولو كان لا يطالب به عند وجوبها عليه لتعلقه بالذمة لانه لو مات أو فليس حل المؤجل ابن عرفة الدين ولو مؤجلاً يسقط زكاة مقداره من العين والمعتبر عدده لا قيمته فلو كان يسده أحد وعشرون ديناراً وعليه ديناران مؤجلاً فان الزكاة تسقط عنه ولو كانت قيمته ما ديناراً واحداً (ص) أو مكهر (ش) المشهور وهو قول مالك وابن القاسم ان مهر الزوجة يسقط زكاة العين عن زوجها فان كان عنده عشرون ديناراً تم حولها وعليه لامرأته ديناراً فلا زكاة عليه وظاهر قوله أو مكهر ولو مؤجلاً لموت

عين المفقود والمأسور هل يرجع بها على الدافع أو لا تخدان كانت بيده (قوله لانه لو مات) الاولى أن يقول ولانه لو مات أو (قوله المشهور الخ) ومقابلته ما لابن حبيب فانه قال تسقط الزكاة بكل دين الامهور والنساء اذ ليس شأنهن القيام الا في موت أو فراق أو عند ما يتزوج عليها فلم يكن في القوة كغيره (قوله ولو مؤجلاً الخ) قد يقال هذه بصدد الحلول فهي أقرب للاستقاط فالاولى المبالغة على غيرها ويوجب بان الاصل عدم الفراق وشأن ابن آدم امل الحياة (أقول) أول من هي في عصمته قد يقال المعطوف عليه الدين لمن هي في عصمته ويوجب بالتغاير باعتبار الوصف العنواني والتأجيل لموت أو فراق مذهب أبي حنيفة لا مذهبا



(قوله وهو كذلك) أي ان ما ذهب اليه مالك وابن القاسم من سقوطها بذلك مطلقا (قوله اتفق ابن القاسم) بل عبارة تنفذ اتفاق أئمة المذهب لخصوص الشيخين (قوله سواء حكم بها حكم) أي حكم بالمتجدة لاحكام بالمستقبلة ولا فرض كما يأتي (قوله ان حكم بها) ولو غير ما لكي متجدة لان الحكم صيرها كالدين تقدم للوليد سر أم لا باتفاق ابن القاسم وأشهب وحاصلها انه ليس المراد انه حكم بها في المستقبل لان حكم الحاكم لا يدخل (١٠٧) المستقبليات كما قاله القرافي ولا فرضها وقد رها

لان فرضه وتقديره ليس احكاما فلا يسقطان فقول الشارح قد فرضها عليه فيه نظر وانما صورتها انها تجمعت عليه فيما مضى ثم حكم بها احكام يرى انها لا تسقط بمضي الزمن قال القرافي ولا يصح فرضها الاعلى هذه الصورة اذ حكم الحاكم لا يدخل المستقبليات فلو حكم فيه فحكمه باطل واذا مضى زمنها لا يلزمه المسالكى بها لانها حينئذ مواساة تسقط بمضي زمنها كذا قاله اللقاني (قوله سواء قلنا ان تقدم) أي على تأويل الوفاق وقوله أو قلنا ان لم يتقدم أي على تأويل الخلاف والاولى ان يريد الواو فيقول أو قلنا وان لم يتقدم (قوله فعند ابن القاسم لا تسقط وعند أشهب تسقط) هذا صريح في ان ابن القاسم صرح بعدم الاسقاط وأشهب قال بالاسقاط وأطلق وهل يقوم مقام الحكم ما اذا اتفق على الولد شخص غير متبرع وانظر هل حكم المحكم يقوم مقام حكم الحاكم في ذلك أم لا فان قلت ما وجه أن تقدم السر موجب لعدم الاسقاط وتقدم العمر موجب للاسقاط قلت لانه اذا تقدم للولد السر تسقط نفقته بخلاف ما اذا تقدم عمره لا تسقط نفقته (قوله مخرج الخ) لا يخفى ان الانحراج فرع الادخال فالاحسن انه معطوف

أوفراق أول من هي في عصمته وهو كذلك عند مالك وابن القاسم (ص) أو نفقة زوجة مطلقا (ش) اتفق ابن القاسم وأشهب على ان نفقة الزوجة تسقط الزكاة عن زوجها سواء حكم بها قاض أم لا لانها عوض عن الاستمتاع وهو مراده بالاطلاق لانه في مقابلة التقييد الاتي (ص) أو ولدان حكم بها (ش) يعني ان نفقة الولد تسقط الزكاة عن والده ان حكم بها على الولد اذا كان معه عشرون دينار احل حوالها وعليه نفقة شهر عشرة دراهم لولده قد فرضها الحاكم عليه قبل الحلول بشهر مثلا فيجعل النفقة فيما بيده فتسقط عنه الزكاة وقوله (وهل ان لم يتقدم سر تأويلان) راجع لمفهوم قوله ان حكم بها على كل حال أي سواء قلنا ان تقدم أو قلنا ان لم يتقدم وشراحه مطبقون على ذلك أي وان لم يحكم بها فعند ابن القاسم لا تسقط وعند أشهب تسقط فخلا على الوفاق والخلاف فعلى الوفاق صواب كلامه وهل ان تقدم يسر باسقاط لم وجعل الفعل ماضيا فحل قول ابن القاسم بعدم الاسقاط ان تقدم يسرفان تقدم عسر رجوع لقول أشهب بالاسقاط ومحل قول أشهب بالاسقاط ان لم يتقدم يسر أمالو تقدم يسرف رجوع لقول ابن القاسم بعدم الاسقاط وعلى الخلاف فصوص العبارة وان لم يتقدم يسر زيادة واقبل ان أي فابن القاسم يقول بعدم الاسقاط مطلقا تقدم يسر أم لا وأشهب عكسه ولو قال المؤاف أو ولدان حكم بها والا فلا وهل ان تقدم يسر أم مطلقا تأويلان لوفى بالمسئلة مع الايضاح (ص) أو ولدان حكم بها (ش) يعني ان نفقة الابوين أو أحدهما تسقط زكاة العين بشرطين الاول أن يحكم حاكم بها لانها صارت حينئذ كالدين على الولد في ذمته الثاني ان يسلفا ما ينفقان حتى يأخذ ابدا له من ولدهما فلو أنفقاه من عند أنفسهما لم تسقط ولو حكم بها حاكم وانما كانت نفقة الوالدين أخف من نفقة الولد لان الوالد يساعده أكثر من مساحمة الولد الولد (ص) لا بد من كفارة أو هدى (ش) مخرج من قوله ولودين زكاة لامن قوله بخلاف العين يعني ان دين الكفارة التي وجبت عليه ودين الهدي الذي وجب عليه في حج أو عمرة لا يسقط أحدهما زكاة العين والفرق بينهما وما بين دين الزكاة ان دينها تتوجه المطالبة به من الامام العادل ويأخذها كرها من مانعي الزكاة بخلاف دين الكفارة والهدي فانه لا يتوجه فيه ما ذلك (ص) الا أن يكون عنده معشر زكي (ش) أي محل سقوط الزكاة بالدين اذ لم يكن عند المدين معشر زكاة ومن باب أولى اذ لم يكن فان كان عنده فان الزكاة لا تسقط عنه لجعله المعشر في مقابلة ما عليه من الدين (ص) أو معدن أو قيمة كتابة (ش) يعني ان الدين يسقط زكاة العين الا أن يكون عنده ما يزكي بالعشر أو بنصفه سواء وجبت فيه تكسية أو سق أو لم تجب كأربعة أو سق من حب ونحوه كما مر أو يكون معه معدن من العين فانه يجعل ما ذكر في مقابلة الدين ويركي مامعه من النصاب والمشهور انه يجعل قيمة كتابة مكاتبه فيما عليه من الدين ويركي مامعه من العين فان كانت عروضاً قومت بعين وان كانت عينا قومت بعرض ثم قومت بعين فان عجز المكاتب وفي رقبته فضل

على معنى ولودين زكاة لانه في معنى كل دين يقضى به أي يسقط زكاة العين بكل دين يقضى به لا بد من كفارة أو هدى (قوله معشر) أي أو نعم ويكون قوله الا أن يكون الخ مستثنى مما أفهمته المخالفة من قوله بخلاف العين وانظر المعشر والنعم غير المزكي هل يشترط فيها ما يشترط في العرض قاله في ك (قوله قيمة الخ) لاقية مكاتب ولا عبدا (قوله فان عجز المكاتب الخ) صورتها كان عليه ستون ديناراً ومعه ستون وقومت كتابته بأربعين ديناراً فيزكي عن أربعين فقط ولا يزكي العشرين فلو عجز فبين ان قيمة رقبته ستون



فإنه في عن العشر من الباقيسة وقوله لأنه كعرض أفاده أي الجزء الذي من رقبته يساوي عشرين كعرض أفاده أي حال عليه الحول  
(قوله على مذهب ابن القاسم) مقابله ماقاله أشهب من أنه يجعل الدين في قيمته مكاتباً وماقاله أصبغ من أنه في قيمته رقيقاً (قوله سواء  
كان الخ) هذا ظاهر أن كان الدين سابقاً (١٠٨) على التدبير وأما لو كان التدبير سابقاً فيقال هذا امر أعاده لمن يقول ببيع المدبر كالقن

(قوله لمن مر جمعها له) أي بشراء  
أو اخدام أي وذلك لمن مر جمعها له  
وفي نت وانما يجعل في الدين من  
ملك رقبته ان مضى لرقبته حول في  
ملكه (قوله على ان يأخذها المبتاع)  
أي أو الموهوب له فان قلت فيه  
يسع معين يتأخر قبضه قلت يمكن  
أن ينزل قبض الخدم قبض المشتري  
(قوله قومه بعرض) أي ثم قوم  
العرض بعين (قوله ويمكن الخ) قال  
محشي نت فيه نظر لاحتال الحول  
في كلام الأئمة على غير مرادهم  
لان الخلاف بين ابن القاسم وأشهب  
في العرض هل يشترط فيه الحول  
وهو مورد السنة أم لا ولا حالته  
التصوير أيضاً لان الحول مذکور  
في كلام المؤلف وغيره على سبيل  
الشرط ولم يذكر والطيب في المعشر  
شرط بل فرض مسئلة ولذا اخرج  
المأزري الزرع قبل بدو صلاحه  
على خدمة المدبر وأقره ابن عرفة  
وغيره ولو كان على سبيل الشرط  
ما أتاني تخريجه (قوله وحول كل  
شيء بحسبه) أي وهو في خدمة  
المعتق لاجل وخدمة الخدم  
ونحوهما ان يمر حول للعبد المعتق  
لاجل أو الخدم في ملك مالكة  
وهو جمعه له أو غيره فإذا كان الجاعل  
له في الدين الخدم بكسر الدال فلا  
بد أن يمر له حول في ملكه سواء كان  
قبل الاخد ام أو قبل رجوع ملكه  
لغيره وان كان غير ربه فلا بد من

فعلى مذهب ابن القاسم القائل بجعل قيمة السكابة فيما عليه فذكر عن أبي عمران انه يرى من  
ماله مقصد اذن ذلك الفضل ابن يونس صواب لانه كعرض أفاده ولا خلاف في ذلك (ص) أو رقبته  
مدبر (ش) المشهور أيضاً انه يجعل قيمة مدبره على انه رقيق لا تدبير فيه فيما عليه ويرى من  
من العين وسواء كان التدبير سابقاً على الدين أو لاحقاً بعده (ص) أو خدمة معتق لاجل (ش)  
يعني انه اذا اعتق عبده لاجل فانه يجعل قيمة خدمته الى ذلك الاجل على غرها فيما عليه من  
الدين ويرى من مامعه من العين (ص) أو خدم أو رقبته لمن مر جمعها له (ش) يعني انه اذا اخذ منه  
شخص عبداً سنين معلومة أو حياته فانه يجعل قيمة ذلك الخدمة فيما عليه من الدين ويرى من مامعه  
من العين فقوله أو خدم أي أو قيمة خدمة مخدم وقوله أو رقبته أي أو قيمة رقبته لمن مر جمعها له  
يقال ما تساوى هذه الرقبة على أن يأخذها المبتاع بعد استيفاء الخدمة (ص) أو عدد دين  
حل أو قيمة مر جو (ش) يعني ان دينه الحال المرجو بأن كان على ملي بدليل ما بعده يجعل  
عددته فيما عليه من الدين ويرى من مامعه من العين فان كان على معدوم فهو كالعدم فان كان  
دينه المرجو مؤجلاً بان كان على ملي سواء كان عيناً أو عرضاً فيجعل قيمته فيما عليه من  
الدين ويرى من مامعه من العين لكن ان كان عرضاً قومه بعين وان كان عيناً قومه بعرض  
(ص) أو عرض حل حوله (ش) بالرفع أي أو يكون له عرض وبالحذف بتقدير مضاف محذوف  
أي أو قيمة عرض والمعنى انه يجعل قيمة عرضه الذي حال حوله عنده فيما عليه من الدين ويرى من  
مامعه من العين بشرط أن يكون هذا المجعول في الدين مما يباع على المفلس ثم ان كلام المؤلف  
يقضي أنه لا يعتبر مرور الحول فيما يجعل في الدين من غير العرض وليس كذلك اذ كل  
ما يجعل في الدين عيناً أو غيرها لا بد من مرور الحول عليه في ملكه قبل جعله في الدين ويمكن  
عود الضمير في قوله حل حوله لجميع ما سبق وأفراد الضمير وذكروا إعادة ما ذكر وحول كل شيء  
بحسبه فحول المعشر طيبه والمعدن خروجه واشترط مرور الحول فيما يجعل في الدين  
يخالفه قوله رمدين مائة الخ ويأتي الجواب عنه (ص) ان يسع وقوم وقت الوجوب على  
مفلس (ش) الجار والمجرور يتعلق ببيع وقوله وقوم وقت الوجوب جملة اعتراضية بين يسع  
ومعموله وأفاد بهذا أن ما يجعل في الدين لا بد أن يكون مما يباع على المفلس وان قيمته التي  
تجعل في الدين تعتبر وقت وجوب الزكاة وماذا كرمها لا يجعل فيه مما  
فيه مانع شرعي بقوله (لا أتق وان رجي) لعدم جواز بيعه بحال فلا يرده عليه المدبر لانه يباع  
في بعض الاحوال وقوله (أو دين لم يرج) لانه حينئذ كعدمه بأن كان على معدوم أو ظالم  
(ص) وان وهب الدين (ش) يعني ان رب الدين اذا وهب لمالك نصاب الدين الذي تسقط  
زكاة العين بسببه فلا زكاة على المدين فيما عنده لان هبة الدين منشأ الملك النصاب الا ان  
فلا بد من استتقبال حول من يوم الهبة (ص) أو ما يجعل فيه ولم يجعل حوله (ش) أي وكذلك  
اذا وهب للمدين عرض يجعل الدين فيه ولم يجعل له حول عنده فانه لا زكاة على المدين على  
المشهور وهو قول ابن القاسم لانه يشترط في العرض المجعول في الدين أن يحول عليه حول

مرور حول من وقت جعله له في ملكه قبل جعله في الدين وان لم يصل اليه حال الجعل (قوله ان يسع الخ) أي كعرض ودار وسلاح عند  
وثاب جمعه ان كان لها قيمة لا ثياب جسده (قوله وقت الوجوب) أي وجوب الزكاة وهو آخر الحول نقصت قيمتها أو زادت (قوله لا أتق)  
أي ومثله البعير الشارد فلو قال لا كأتق لكان أشمل (قوله لانه يباع في بعض الاحوال) وذلك بأن يكون بعد موت السيد مطلقاً أو في  
حياته والدين سابق على التدبير (قوله ولم يجعل) بكسر الحاء (قوله لا زكاة على المدين على المشهور الخ) ومقابله قول أشهب يرى من



(قوله أو مؤجر نفسه) مفهومه لو أجرة عبده أو داره لكان له ما يجعله في الدين أو بعضه فيزكي ما ينوب العام الأول وهل بمجرده مضيه أو بعض شهر من العام الثاني يزكي مناب الشهر الأول من العام الأول وهكذا إلى تمام العام الثاني فيتم عشر الأول وهكذا يفعل في العام الثاني في دخول العام الثالث طريقان ثم على الطريق الثاني إذا تمت زكاة العام الأول بفراغ العام الثاني فإنه يصير حوله في المستقبل بجملة من يومئذ وما ذكره المصنف من سقوط الزكاة عن الستين مشهور وقال مالك يزكي العشر من التي حل حولها إلا الغيب كشف أنه كان مال كالهان من أول الحول وفي المواق ما يفيد أنه الذي (١٠٩) تجب به الفتوى لا ما اقتصر عليه المصنف الخ

مافي عب ورد ذلك محشى تب بالنص

وحاصل مافي البيان والمقدمات ترجيح كلام المؤلف (قوله لانه وان كان مضى لها حول الخ) ظاهر تلك العبارة ان ملك العشر من آخر الحول تجب معه الزكاة ولا يسقطها الا الدين أى باعتبار ما مضى مع أن ملكها آخر الحول لا يلوجب زكاتها بل يوجب الاستقبال فالمناسب أن يقول لان العشر من لا يملكها الا آخر الحول وزيادة على ذلك ان عليه ديناً (قوله وليس عنده الخ) فيه ان عنده ما يجعله فيها وهى الاربعون التى عنده ثم أقول مقتضى كون العشر من ملكها آخر الحول انها كانت عنده وديعة في العام ومقتضى كون الاربعين ديناً أن يكون مال كالهان من أول الحول لا آخر الحول فهذا الكلام مشكل فالاحسن أن يقال وانما يزكى العشر من آخر الحول لانها عنده بمثابة الوديعة فلا يملكها الا آخر الحول وكذا العشرون الثانية عنده وديعة فلا يملكها الا آخر الحول الثاني وهكذا (قوله هذا هو المشهور) ومقابل زكاة المائتين (قوله فالجواب ان ما هنا مشهور) قد تقدم ان حول

عند المدين فقوله ولم يحل حوله منطبق على هبة الدين وهبة ما يجعل فيه وانما أفرد له لان العطف بأو (ص) أو مؤجر نفسه بستين ديناراً ثلاث سنين حول (ش) يعنى ان من أجرة نفسه ثلاث سنين بستين ديناراً وقبضها بمجلا ولا يملك غير ما فخر عليه حول من يوم أجرة نفسه فانه لازكاة عليه في شئ من الستين ديناراً لانها وان كان مضى لها حول واستحق فيه عشرين ديناراً من الستين وملكها الا أن أى آخر الحول فان الباقي من الستين وهو أربعون ديناراً دين عليه وليس عنده ما يجعله عنها وقوله (فلا زكاة) جواب الشرط راجع للمساائل الثلاث فاذا مر الحول الثاني زكى عشرين واذا مر الثالث زكى أربعين الا ما نقصته الزكاة واذا مر الرابع زكى الستين ولا مفهوم لقوله ستين ولا ثلاث سنين (ص) ومدين مائة له مائة محرمة ومائة رجعية يزكى الاولى (ش) صورتها شخص عليه دين مائة دينار ومعه مائة دينار وابتداء حول احدها ما المحرم وابتداء حول الاخرى رجح فاجاء المحرم الثاني جعل المائة الرجعية في دينه وزكى المائة الاولى فقط وهى المحرمة ولا يزكى المائة الثانية وهى الرجعية عند حولها يتعلق الدين بها هذا هو المشهور فان قيل تقدم انه يشترط فيما يجعل في الدين مهور الحول وهنا جعل ما لم يحل حوله في الدين وهى المائة الرجعية فالجواب أن ما هنا مشهور مبنى على ضعيف (ص) وزكى عشرين وقفت للسلف (ش) أى سواء وقفت على معينين أو على غيرهم وترزكى حيث لم يتسلفها أحد مر لها حول من يوم ملكها الواقف أو من يوم زكاه وان تسلفها انسان فانها تزكى اذا قبضت حول واحد ولو أقامت أعواما بيد المقترض وزكىها من تسلفها ان كان عنده ما يجعل في الدين وزكى المتسلف لها رجحاً أيضاً اذا أقام بيده حولاً من يوم صار اليه بخلاف رجح القراض اذا رد رأس المال قبل السنة قاله أبو الحسن وقوله ان أقام بيده حولاً الخ أى مر حول من يوم تسلف أصل الرجح ولورد أصله قبل أن يتم له حول عنده وهذا مستفاد من قول المؤلف فيما سبق وضم الرجح لصله ولوررجح دين لا عوض له عنده وهذا يتضح قوله بخلاف رجح القراض الخ أى فانه يستقبل به حولاً من يوم المفصلة واحترز المؤلف بقوله وقفت أى حبست عن الموصى بتفرقتها فانه لازكاة فيها على ما مر في قوله ولا موصى بتفرقتها وبقوله للسلف عما لو وقفت أى حبست لتفرق أعيانها في سبيل الله أو على المساكين فانه لازكاة فيها كفى المدونة وقوله وزكى عشرين أى زكى منها وقوله وزكى عشرين أى ان كان فيها انصاف والا فلا الا ان كان عند ربه ما يضمه اليها ان كان من أهل الزكاة وقوله وزكى الخ أى زكاهما المتولى عليهما على ملك الواقف فاذا مر لها حول من حين ملكت

الحول انما يشترط في العرض (قوله وزكى عشرين وقفت للسلف) قال اللقاني الوقف ما ينتفع به مع بقاء عينه حقيقة أو حكماً كالداراهم والدينانير (قوله اذا أقام) أى الرجح (قوله أى مر حول من يوم تسلف أصل الرجح ولورد الخ) فخالصه انه لو مكث المال عنده نصف عام ثم رجح ورد الاصل ثم بقي الرجح عنده النصف الثاني فانه يزكى عند انقضاء النصف الثاني فصديق عليه انه عند النصف الثاني مر حول من يوم تسلف أصل الرجح وان كان الاصل ما مكث الا نصف عام وكذا ما مكث الرجح الا نصف عام وهذا تفسير معنى وأما العبارة فهى مشككة لان الضمير في أقام سواء رجح الرجح أو لا اصل لا يصح لانه لا يشترط اقامة الاصل حولاً ولا الرجح حولاً (قوله حبست لتفرق الخ) هو في معنى الموصى بتفرقتها (قوله صرح في ضعف التردد الخ) فيه شئ وهو انهم كثيراً ما يبنون مشهوراً على ضعف



(قوله كنبات) أي وقف الحب تحت يد شخص ليزرعه ويفرق ما يخرج كل سنة وتبقى الزريعة فقط فيجب على المتولي أن يرزق الخارج كل عام وأما وقف الحب لمن يتسلف منه فلا زكاة كما يفهم من قوله وزكيت عين وقفه للسلف ذكره في ل عن نقرير وقوله رتبني الزريعة أي والأرض مستأجرة له أو زكاة للوقف مثلاً (قوله أوجب يعطى للفقراء) أي يعطى بعضه للفقراء ويعطى بعضه لكونه بذراً للسنة القابلة وليس المراد أنه يعطى جميعه للفقراء لأنه يذهب عينه (قوله أولاهم بمجد الخ) لأن قوله لا حتى على مساجد أو غير معينين راجع لهذه ولقوله أو نسله (قوله وسواء كان الخ) قال في المقدمات وإذا كان المواتى محبوساً لانتفاع بغلاتها في وجهه من وجوه البر فلا اختلاف أن الزكاة تجب في جميع ذلك كل سنة على ملك الحبس كانت موقوفة لمعينين أو في المساكين وابن السبيل فإن وقفه للانتفاع بنسلهما وغلاتها كان الحكم في زكاة أولادها أن ترزق مع الامهات على حولها وملك الحبس لها أن كانت على غير معينين قولاً واحداً وكذا أن كانت على معينين على مافي المدونة وأما على مافي كتاب محمد فيزكى على ملك الحبس عليه إذا حال الحول على ما يملك واحد منهم من يوم الولادة وفيه ما تجب الزكاة انتهى إذا علمت ذلك يظهر أنه لا يطرأ في سياق وقف الحيوان لينتفع بغلته والحمل عليه إنما يناسب ذكره في وقفه لتفرقة نسله (قوله أولاهم بفرقة نسله) معطوف على محذوف (قوله كعلهم) فيه إدخال حرف جر على حرف جر للاختصار على قول في العربية كما قاله المحلى في شرح جمع الجوامع عن بعض العلماء (قوله والا الخ) أي وإن لم يتول تفرقة النبات ولا سقيه ولا علاجه بل قولاً لها الموقوف عليهم (١١٠) المعينون وحازوا الحبس اعتبر ما ينوب كل واحد فيزكى أن حصل لكل نصاب

والألم تجب وانظر لوقول المالك بعض هذه الثلاثة والموقوف عليه بعضها هل يغلب الأكثران كان والأفهل يجعل في الزكاة نصفين كل نصف وقوله وحازوا الحبس احترازاً عما إذا قولها ولم يحوزوه بأن كانت تحت يد مالكه فيزكى على ملك ربه من غير تفصيل فإن قيل إذا كان على معينين وتولى تفرقة وسقيه وعلاجه فإنه لا يكون إلا محوزاً ولا يتصور أن يكون غير محوز فالجواب لا نسلم ذلك إذ يمكن توليتهم ما ذكر تحت يد الحبس ثم ما ذكره المصنف من قوله على مساجد الخ من التفصيل ضعيف والمذهب

أوزكيت فانما ترزق حينئذ وقفها لا يسقط زكاتها (ص) كنبات (ش) تشبيهه في الحكم والمراد بالنبات الزرع والحوائط كأن يوقف حوائطه أو زروعه على أن ما يخرج منها من ثمر أو حب يعطى للفقراء وللمسجد مثلاً ويرزق النباتات من عينه وحيث لم يكن في جملة نصاب ضمه الواقف لما يملكه أن كان عنده ما يكمله (ص) وحيوان (ش) أي وقف حيواناً أي أنعاماً ينتفع بلبنها وصفوها والحمل عليها وأولادها تتبع لها ولو سكنت عنها وسواء كان الحيوان على هذه الصورة موقوفاً على مجهولين اتفاقاً أو معينين على مافي المدونة وحول أولادها حولها (ص) أو نسله (ش) أي وقف الحيوان لينتفع بغلته أو به من حمل عليه في السبيل ونحوه أو لتفرقة نسله وقوله (على مساجد أو غير معينين كعلهم) أن تولي المالك تفرقة والا أن حصل لكل نصاب) راجع لقوله كنبات ولقوله أو نسله فهو راجع إلى الطرفين لا إلى الوسط الذي هو الحيوان إذ ليس في شيء من الانتقال ما يدل له والحاصل أن النبات ونسل الحيوان الموقوف ليعرف أن كان على مسجد أو مساجد أو على غير معينين كان فقراء أو بني زهرة أو بني عجم فالزكاة في جملة على ملك الحبس أن بلغ نصاباً وإن لم يملك كل مسكين أو مسجد إلا وسط واحد بل لو نقص عن النصاب ضمه الحبس أن كان حياً إلى بقية ماله وإن كان على معينين كزيد وعمر وفقولان الأول قول ابن القاسم عند ابن شاس ونسبه للخمى لابن المواز وابن رشد للموازية المعتبر

ان النباتات كالحیوان یزکی جملة على ملك الواقف ان بلغ نصاباً أو كان دونه والواقف حي وعنده ما يصير نصاباً الانصاباً سواء تولي تفرقة أم لا وقف على معينين أو على غيرهم فان مات زكيت أيضاً على ملكه إذا الملك للواقف حيث بلغت نصاباً (قوله والا أن حصل الخ) جواب الشرط محذوف أي وإن لم يتول المالك تفرقة زكى أن حصل لكل نصاب (قوله لا إلى الوسط الذي هو الحيوان الخ) لا يخفى أن الوسط هذا هو المشار إليه في آخر العبارة بقوله وأما الحيوان فان وقف الخوسياً أي مافي ذلك (قوله الموقوف) صفة للحيوان فالموقوف بالموقوفية الحيوان الأصل ويوافق قول الشارح وألا وقف لكذا وكذا أو لتفرقة نسله وصرح أيضاً في ذلك بقوله ما ذكره المؤلف على مساجد أو غير معينين من التفصيل في ذات الحيوان الذي وقف ليعرف نسله وبعض الأشياخ أفاد أن ذلك على وجهين الأول أن يوقف نفس الامهات ليعرف نسلها مع بقائها الثاني أن يوقف نفس النسل الحاصل من الحيوان ليعرف مع كون مأمته النسل غير وقف لكنه حينئذ ليس له التصرف في الأصل لأنه يؤدي إلى ابطال الوقف وانظر هل تصير الرقبة حينئذ وقفاً أم لا قلت كلام المصنف في الزكاة يقتضي صحة وقف نسل الحيوان مع كون أصله ملكاً هذا محصل مافي عجب في باب العارية بتنبية

لنسله التصرف في الامهات يبيع أو هبة إلا عند اليأس من نسله وهذا لا يستلزم وقفها لأنه لا يلزم من منع التصرف الوقف كذا في بعض الشراح وكان هذا عند جعل الموقوف للنسل لا الامهات (قوله عند ابن شاس) أي إنما هو قوله عند ابن شاس وأما غير ابن شاس لا ينسبه لابن القاسم ولذلك قال ونسبه للخمى لابن المواز لا لابن شاس ٣



(قوله وشهره ابن الحاجب) قال المصنف في التوضيح لم أر من صرح بمشهوريته كما فعل المصنف مع انه ينبع ابن الحاجب هنا (قوله أي وسقيه وعلاجه) أي فليس المراد ان المالك تولى خصوص التفرقة بل تولى التفرقة وغيرها ولذا قال في ك كان ينبغي ان يقول ان تولى المالك القيام به والفرق ان المالك اذا تولى تفرقة وعلاجه فكان المالك لم يخرج عنه فلذلك اعتبر بالجملة وان لم يتول المالك ما ذكر كانه يخرج عن ملكه فصار كالصدقة المسبلة فلذلك اعتبر نصيب كل واحد فلا يقال للمالك للواقف مطلقا ولا زكاة على من لم يحصل له نصاب مالم يكن عنده ما يكمل النصاب وهذا كله في الحبس المحوز والا فالمعتبر في كمال النصاب جملة اتفاقا اه ك (قوله والثاني قول سحنون والمدنيين الزكاة في جملة مطلقا) وهذا هو الراجح كما تقدم (قوله والنسل) بالرفع أي وقيس النسل على النبات بجامع التولد والحاصل ان اللخمي لم يقع تقييده الا في النبات وقاس بعض الاشياخ النسل (١١١) عليه للجامع المذكور الا ان الشيخ سالم قد قال انه صرح العوفي عن اللخمي بذلك

في النسل كما في النبات وما تقرر في تفرقة النسل على كلام المصنف من انه اذا كان الوقف على معينين فالمعتبر الانصبا فان بلغ حصه كل نصابا زكي والافلاوا اذا كان على غير معينين ففي جملة الزكاة ان بلغ ذلك نصابا اذا تم للدولاد حول من وقت الولادة في الوجهين والافلا (قوله فان كان على غير معينين فلا زكاة الخ) يوافقه قول الجواهر اذا وقفت المواشي لتفرق أعيانها في سبيل الله أو على المساكين فحول قبل تفرقها فلا زكاة فيها ثم ان هذا ليس متفقاً عليه فقد قيل ان الزكاة تجب في جملة ما كانت تفرق على غير معينين وفي حظ كل واحد منهم ان كانوا معينين فاذا كان كذلك فيمكن شمول المصنف له ويكون ذاهبا لذلك القول فكيف يقول الشارح لم تجب من الانتقال ما يدل له الا ان يقال لم تجب من الانتقال بالنظر الى الشرط

الانصبا فن بلغ حصته على انفراد نصابا زكاه والافلا وشهره ابن الحاجب قال في توضيحه وقيده اللخمي بما اذا كانوا يسبقون ويولون النظر لاهما طابت على أملاكهم وسواء كان الحبس شائعاً أو لكل واحد نخلة بعينها وان كان زكاه يسبق ويولي ويقسم الثمرة زكيت بجملة ما انتهى أي ولو لم ينب كل واحد الاوسق واحد واليه أشار بقوله ان تولى المالك تفرقة أي وسقيه وعلاجه والا أي وان لم يتول المالك ما ذكر بل هم يتولونه فلا تعتبر جملة بل يعتبر الحاصل لكل فن حصل له نصاب زكاه والافلا فقوله ان تولى الخ قاصر على ما بعد الكاف وهم المعينون ومثله تقييد اللخمي للرجاجي في شرحه على المدونة قاله بعضهم والثاني قول سحنون والمدنيين الزكاة في جملة مطلقا وهو مقابل المشهور عند ابن الحاجب وتقييد اللخمي انما هو في النبات والنسل بجامع التولد والنماء عن الغير وأما الحيوان فان وقف لتفرق أعيانه فان كان على غير معينين فلا زكاة في جملة ولا في كله لا على المالك لانه خرج عن ملكه لانه أوصى بتفرقة أعيانه ولا على المساكين لانهم غير معينين وان كان على معينين فن بلغت حصته نصابا زكي والافلا وان وقف ليفرق أعيانه فلا زكاة كان على معينين أم لا وكأنه أوصى بالثلث وان وقف لينتفع بقلته فالزكاة في جملة كان على معينين أو غيرهم (ص) وفي الحاق ولد فلان بالمعينين أو غيرهم قولان (ش) أي وفي الحاق الحبس على ولد فلان كولد زيد وعمرو بالحبس على معينين لان ولد المعين وان كان مجهولا لا انحصاره في المعينين كالمعينين في فصل فيه تفصيله من تولى المالك العلاج وعدمه أو لحاقه بالحبس على غير المعينين فيمكن في جملة من غير تفصيل لجهلهم وان انحصروا في معينين قولان وأما الوقف على بنى زهرة أو عقيم فهو من قبيل غير المعينين اتفاقا كالقراء ولذا قال المؤلف ولولم يقل بنى (ص) وانما يرخص معدن عين (ش) أشار بأداة الحصر الى ان الزكاة انما تجب في معدن الذهب والفضة لا غيرهما من المعادن فان حصل من أحدهما أو منهما نصاب زكي وزكاته ربع العشر كالزكاة فالحصر منصب على قوله عين أي وانما يرخص من المعادن معدن عين دون معادن النحاس والحديد والبرص كما قاله اللخمي وفهم من قوله يرخصي اشتراط ما يشترط في الزكاة ونفي ما ينفي (ص) وحكمه للامام (ش) الضمير في قوله وحكمه يرجع للمعدن عينا

المشار له بقوله ان تولى المالك الخ (قوله فن بلغت حصته نصابا زكي) أي والموضوع انه مضى حول قبل التفرقة بعد الموت (قوله وان وقف ليفرق غنمه) هذا ليس وقفا في الحقيقة كافي شب (قوله وان وقف لينتفع بقلته فالزكاة) فان تطرق أحد باخراج الزكاة عنها أو كان في اجارة الابل ما يشترى منه شاة ويشترى بباقي الثمن بعير دون البعير أو يشارك فيه ووجه زكاته في هذا القسم انه باق يخرج عنها يبيع منها واحد واشترى منه شاة ويشترى بباقي الثمن بعير دون البعير أو يشارك فيه ووجه زكاته في هذا القسم انه باق على ملك صاحبه قال الشيخ سالم وأما الحيوان فان وقف لينتفع بقلته فالزكاة في جملة مطلقا وحول النسل حول الامهات اه (قوله وفي الحاق ولد فلان بالمعينين) وهو الظاهر (قوله أو غيرهم) تولى المالك تفرقة أم لا (قوله في فصل فيه تفصيله الخ) أي في زكي عليه ان تولا وان لم يخص كل واحد نصابا وان لم يتول فان نأب كل واحد نصابا زكي والافلا (قوله كالزكاة) أي في غيره (قوله وحكمه للامام) أي أو نائبه



(قوله وجه الاجتهاد) أى وجهه هو الاجتهاد أى يقطع على قدر قوته (قوله المقطع) بفتح الطاء (قوله فلا يسقط ملكهم عن أراضيهم) أى فيكون ما فيها لهم إلا أنه يشكك عليه (١١٢) قوله ولو بأرض معين لأنه لا فرق في المعين بين أن يكون مسلماً أو كافراً قال محشى

تت ومراة العلماء والله أعلم بما  
انجلى عنه أهله وانقرضوا لانهم  
مثلوبه بغير المملوك لا حلو حينئذ  
فلا فرق بين المسلمين وغيرهم (قوله  
في أرض عنوة) لا يخفى أن أرض  
الغنوة وقف فيجاب بأن المراد بالملك  
في ذلك ملك الامتاع لا ملك الذات  
(قوله لان المعادن) علة لقوله  
وحكمه للامام (قوله ولو بأرض  
معين) سواء كان المعين مسلماً  
أو من أهل الغنوة (قوله الاراضى  
الثلاثة الباقية) التى هى أرض  
القيافي والمملوكة لغير معينين  
وما انجلى عنه الكفار بغير قتال  
(قوله وقيل بالفرق بين معدن  
العين وغيره) أى فان كانت عيناً  
فلا امام وان كانت غيره فلا ملك  
هكذا رأيت (قوله لمصالح) بفتح  
اللام وكسر هاء قال فى ك ومفهوم  
مملوكة ان ما وجد في غير المملوكة  
من أرض الصلح كالموات لا يكون  
حكمه كذلك وحكمه للامام اه  
(قوله أشار للدول والثالث) أى والى  
الاخيرين بقوله ولا عرق لا آخر  
(قوله من جنس أو جنسين على  
المذهب) أى ولوى في وقت واحد  
على المذهب وذكر ابن الحاجب فيه  
قولين قال فى التوضيح والقول بعدم  
الضم لسمخون قال فى الذخيرة  
وهو المذهب (قوله ولا عرق  
لا آخر) وظاهر المصنف عدم  
الضم ولو وجدته قبل فراغ الاول  
وفى المواق ما يفيد أنه يضم حيث

أو غيرها أى وحكم المعدن لا بقصد العين للامام فله أن يقطعه لمن يعمل فيه بوجه الاجتهاد  
حياة المقطع أو مدة من الزمان أو يوكل من يعمل فيه للمسلمين وانظر هل تقتصر عطية الامام  
الى الخوز كسائر العطايا وهو المشهور وقال ابن الهندي لا تقتصر وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا  
حصل للامام مانع قبل الخوز كموتة فانها تبطل على الاول لا على الثانى ثم ان الارض اذا كانت  
غير مملوكة لا حد كالقيافي أو ما انجلى عنه أهله فحكمه للامام اتفاقاً قال بعض يريده أهل  
المذهب ما انجلى عنه أهله الكفار وأما المسلمون فلا يسقط ملكهم عن أراضيهم بانجلائهم  
انتهى وهو واضح وان كانت مملوكة لغير معين كارض الغنوة فالمشهور للامام وقيل للحيث ثم  
لورثتهم وان كانت مملوكة لرجل معين فى أرض عنوة أو اسلام فقال مالك الامر فيه للامام  
يقطعه لمن رآه قال لان المعادن يجمع اليها سرار الناس أى فلو لم يكن حكمه للامام لادى للفتن  
والهرج واليه أشار بقوله (ص) ولو بأرض معين (ش) فاحرى الاراضى الثلاثة الباقية  
وقيل للمالك وقيل بالفرق بين معدن العين وغيره (ص) الا مملوكة لمصالح فله (ش) هذا مستثنى  
من قوله تركى ومن قوله وحكمه للامام أى من الامرين جميعاً أى الا الارض المملوكة لمصالح  
معين أو غيره فلا مصالح أولورثته وليس للامام فيها حكم فان قلت ما معنى قوله ان المالك غير  
معين مع الحكم لورثته والوارث لا بد أن يكون مورثه معصفاً فالجواب ان المراد بعدم التعيين  
كونه ليس لشخص معين ولا لاشخاص قليلين بل لجماعة كثيرة كاهل الصلح والحيث فلا  
منافاة بين عدم تعيينهم وبين الحكم لورثتهم بالمعدن وربما أشعر قوله لمصالح بزوال ملكه عنها  
باسلامه ويرجع حكمه للامام وهذا مذهب المدونة وقال سمخون تبقى له ولا ترجع للامام قاله  
تت وبيان الاشعار المذكوران المؤلف جعل العلة الصلح وقد زال بالاسلام (ص) وضم بقيقه  
عرقه (ش) يعنى ان العرق الواحد من معدن واحد ضماً كان أو فوضه يضم بعضه الى بعض اذا  
كان ذلك العرق متصلاً ببعضه ببعض ولما كانت الاقسام أربعة بالنظر الى العرق والعمل وهو  
اتصالهما وانقطاعهما واتصال العرق دون العمل وعكسه أشار الى الاول والثالث بقوله  
(ص) وان تراخى العمل (ش) بانقطاعه والنيل أى والعرق متصل وأخرى لوانتصلاً والمراد  
بالعمل الاشتغال بالخراج من المعدن وسواء حصل انقطاعه اختياراً أو اضطراراً كفساد آلة  
ومرض العامل (ص) لامعادن (ش) يعنى ان المعادن لا يضم بعضها الى بعض ولوى في وقت  
واحد من جنس أو جنسين على المذهب وقوله (ولا عرق لا آخر) أى فى معدن واحد ويعتبر كل  
عرق بانفراده فان حصل منه نصاب تركى ثم تركى ما يخرج منه بعد ذلك وان قل ولا شك ان  
هذا يغنى عما قبله لأنه اذا كان لا يضم عرق من معدن واحد فأولى أن لا يضم معدن لمعدن  
آخر والمراد بالتراخى الانقطاع لا العمل على الهيئة فان هذا ليس فيه انقطاع (ص) وفى ضم  
فائدة حال حولها (ش) يعنى لو كان عنده مال دون النصاب من فائدة حال عليها حول عنده  
ثم أخرج من المعدن ما يكمل به النصاب هل يضم ذلك بعضه لبعض وجوباً وتركى أولاً فى  
ذلك قولان فالقول بالضم للقاضى عبد الوهاب البغدادى والقول بعدمه لسمخون قياساً  
على المعدنين فقوله وفى ضم الخ أى وفى وجوب ضم الخ (ص) وتعلق الوجوب باخراجه  
أو تصفيته تردد (ش) يعنى أنه اذا أخرج من المعدن ما تجب فيه الزكاة هل يتعلق وجوب الزكاة

به  
بد أقبل انقطاع الاول وترك العمل فيه حتى أتم الاول وفى بهرام ما يقتضى أنه المعتمد (قوله وفى ضم  
الخ) أراد بها هنا عمهم مسمى فأراد به مال بيده نصاباً أولاً وفى التعبير يضم اشعاراً ببقائه بيده حتى يخرج من المعدن ما تكمل به والقول  
بالضم هو المعتمد (قوله أو تصفيته) المراد بالتصفية الحاصلة بسببه كذا فى ك نقلاً عن عجم



(قوله فعلى الاول الخ) وكذا التالف بعضه حيث كان التالف بعد امكن الاداء فان كان قبله لم يرك على الاول ايضا (قوله وسواء كانت الاجرة الخ) أى فلا مفهوم لقول المصنف غير نقد (قوله وما يخرج منه يكون للعامل) لا يخفى أن هذا هو الذى يناسب محل المصنف من حيث التقييد بقوله غير نقد ولذلك جملة عليه عب فقال وجاز لب معدن نقد دفعه بأجرة معلومة يأخذها من العامل أى وما يخرج يكون للعامل بشرط كون العمل مضبوطا بمن أو بشئ يتفقان عليه كحفر قامة أو قامتين نفيها للجهالة فى الاجارة وأما معدن غير النقد كخماس فيجوز دفعه بأجرة نقد ويكون فى اسقاط حقه من اختصاصه به لافى مقابلة ما يخرج لجهله فان قيل اذا كان الدفع كذلك فلم امتنع حيث كان العوض نقدا قلت نظر الى وقوعه مدفوعا فى الخارج بحسب الصورة ولذا لم يعبر بعوض بل بأجرة لأنها ليست فى مقابلة ذات بل فى مقابلة الاستحقاق والاختصاص وأما دفع معدن غير العين (١١٣) بنوعه فيمتنع لما فيه من بيع معلوم مجهول من جنسه (قوله الى التفاضل فى

النقدين) أى اذا كانت الاجرة من نوع المعدن وقوله الى الصرف الخ اذا كان من غير نوعه (قوله فيغنى عما قبله) أى لكونه أعم منه والعام يغنى عن الخاص الا انك خير بأن هذا لا يتأتى الا على حل عب ولا يتأتى على حله هو فانه على حله من عطف المباين (قوله وكذا فى مسألة كرائه) أى التى يكون فيها الخارج لب المعدن (قوله فان نابه نصاب زكى الخ) فاذا كان رب المعدن واحدا وما يخرج يكون له ان جاء فيه نصاب ز والافلا وان كان متعددا ان خص كل واحد نصابا زكى والافلا (قوله ويجزئه قل أو كثر) أى كسدس ونصف (قوله أولا يجوز الخ) والفرق بينه وبين القراض ان ما فى القراض رأس مال وهو هنا منتف (قوله لانه غرر) لا يخفى ان هذه العلة جارية فى القراض والمساقاة الا أن يجاب بانها وان كانت موجودة فى القراض والمساقاة الا أنهم ما رخص

به بمجرد اخراجه من المعدن قاله الباجي ويتوقف الاخراج على التصفية وقال بعض الشيوخ انما يتعلق وجوب الزكاة به بعد تصفيته من ترابه لا قبله وفائدة هذا التردد لو اتفق شيأ من ذلك بعد الاخراج وقبل التصفية هل يحسب أم لا فعلى الاول يحسب لا على الثانى (ص) وجاز دفعه بأجرة غير نقد (ش) يعنى أنه يجوز لب المعدن دفعه بأجرة معلومة للعامل فى كل يوم مثلا وسواء كانت هذه الاجرة من النقد أو من غيره حيث كان ما يخرج منه لب المعدن وكذلك يجوز كراء المعدن بأجرة معلومة غير نقد وما يخرج منه يكون للعامل أما اجارته بنقد فانه لا يجوز بأن يقول له مثلا اخذ هذا المعدن وادفع لى عشرة دراهم لانه يؤدى الى التفاضل فى النقدين الى الصرف المتأخر وأما وجه الجواز اذا كانت الاجرة غير نقد فانه هبة للثواب وهى تجوز مع الجهالة (ص) وعلى ان المخرج للمدفع له (ش) أى وجاز دفعه أيضا لمن يعمل فيه على ان المخرج للمدفع له أعم من أن يدفعه مجانا أو بعوض فيغنى عما قبله الا أن المقصود منه قوله (واعبر ملك كل) يعنى اذا قلتم بجواز دفع المعدن لمن يعمل فيه وما يخرج منه يكون للمدفع له ولا شئ عليه لب المعدن وكان العامل متعددا فان اعتبر فى زكاة ما يخرج من المعدن حينئذ ملك العامل فان ناب كل واحد نصاب وهو من أهل الزكاة زكى والافلا وكذلك فى مسألة كرائه فان المعتبر ملك المكترى لانه يزكى على ملكه فان نابه نصاب زكى والافلا (ص) ويجزئه كالقراض قولان (ش) يعنى انه اختلف هل يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه بجزئه قل أو كثر لان المعدن لم يجر بيعها جازت المعاملة عليها بجزئه كالمساقاة والقراض وهذا قول مالك أولا يجوز لانه غرر ولانه كراء الارض بما يخرج منها وهذا قول أصبغ وتشبيهه بالقراض يقتضى ان العامل يزكى ما ينوبه وان كان دون نصاب حيث كانت حصته به مع ربحه نصابا وليس كذلك لان العامل هنا كشرى فلا يزكى الا اذا بلغت حصته نصابا وان كانت حصته به نصابا فليس كالقراض من هذه الجهة (ص) وفى ندرته الخمس (ش) النذرة القطعة الخالصة التى لا تحتاج الى تخليص والمعنى ان نذرة معدن العين تخمس على المشهور وسواء وجدها حرا وعبد مسلم أو كافر بلغت نصابا أم لا كالركاز وحكم الخمس للامام يصرفه فى مصرفه كفى خمس الغنمية وأفاد بقوله (كالركاز) القياس عليه وعدم اشتراط شئ من شروط الزكاة ثم فسر الركاز بقوله

(١٥ - خرشى ثانى) فيها ما للشارع فبقى ما عداها على الاصل وهو المنع (قوله لانه كراء الارض بما يخرج منها) فيه شئ اذ ليس هنا كراء الارض بما يخرج منها (قوله حيث كانت حصته به مع ربحه نصابا) فيه انه لا ربح هنا فالاولى أن يقول حيث كان ما ناب ربه نصابا الا أن يجاب على بعد أن المراد بالحصصة ما عساه من المال والربح ما خرج من المعدن (قوله وان كانت حصته به نصابا) مبالغة فى محذوف والتقدير اذا بلغت حصته نصابا أى لا أقل وان كانت حصته به نصابا (قوله ندرته) بنون مفتوحة فدل مهمة ساكنة (قوله القطعة الخالصة) كانت جامدة أو مبروثة أى مفرقة (قوله تخمس على المشهور) ومقابلة ما رواه ابن نافع عن مالك ليس فيها الا الزكاة وانما الخمس فى الركاز (قوله وحكم الخمس للامام الخ) الخمس خمس الركاز تخمس الغنائم هما حلال للاغنياء أى لا يختص به الفقراء فهو لمصالح المسلمين ولا يختصان بالاصناف الثمانية ذكره فى ل (قوله كالركاز) ذكر الركاز عقب الزكاة لانه فى بعض صورده تؤخذ منه الزكاة (قوله القياس عليه) ظاهره ان الكاف داخل على المشبه به مع ان قاعدة الفقهاء دخولها على المشبه



(قوله وبالفتح المصدر ولا يراد هنا) (أقول) جوز فيه ابن حجر الفتح بمعنى المدفون كالدهرم ضرب الامير بمعنى المضروب (قوله ماعدا الاسلام) أي فيشمل أهل الكتاب (قوله ومن لا كتاب لهم) الظاهر انه عطف مرادف لا عطف مغاير لانهم اذا لم يكونوا أهل فترة لا خلاف بينهم وبين أهل الكتاب (قوله وأما أهل الكتاب) أي الذين هم اليهود والنصارى فلا يقال لهم جاهلية على هذا وأما على كلام التوضيح فيقتضى أنه يقال لهم جاهلية والظاهر ان الحكم واحد وان كان لا يقال لهم جاهلية ولذلك قال الشيخ سالم ولوقال وهو مال كافر غير ذي لسان أحسن لشموله ما قبل الاسلام وما بعده من مال كل كافر كتابي وغيره بدليل قوله ودفن مسلم أو ذي لقطه اه وكذا في شرح شب حيث قال والمراد بالجاهلي ماعدا المسلم والذي بدليل ما سيأتي (قوله ولوقال الخ) اعترضه محشي نت بما حاصله ان تفسير الركاز هكذا أي بكونه دفن جاهلي تفسير أهل المذهب وغيره لا يقال له ركاز وان كان فيه الخمس (قوله أو بساحل البحر) معطوف على قوله على وجه الارض (قوله من تصاوير الذهب والفضة) جمع تصوير بمعنى صورة هذا ما يظهر في تقريره وإذا كان الحال ما ذكرته تكون تلك التصاوير من أموال الجاهلية (١١٤) وانظر لاي شئ خصصها بكونها فوجد بساحل البحر ولعله ان الشأن وجودها

بساحل البحر لانه يقدفها من الارض فيكون من عطف الخاص على العام الا أنه بأو (قوله هو من دفن الجاهلية) زاد عب ويحتمل في أرضه فلا يدرى أصلية أو عنوية فلو واجده ويخمسه كما قال سبحانه (قوله لعدم علامة) أي بان لا يكون عليه علامة أو انطمت أو عليه العلامتان كما قاله سنده (قوله لان الغالب الخ) أي وأما غير المدفون فلا يكون عند الشك ركازا كما يدل عليه التعليل عند كور كذا في شرح عب الا أن حكمه حكم الركاز حيث لم يكن لمسلم أو ذي وانظر هل المراد مطلق التردد أو المستوى الطرفين (قوله المشهور ان الركاز الخ) وعن ابن سحنون ان اليسير لا يخمس (قوله وسواء كان عرضا) وعن مالك لا يخمس فيه (قوله أو عيننا) الاولى حذفه

(ص) وهو دفن جاهلي (ش) دفن كسر فسكون المدفون وبالفتح المصدر ولا يراد هنا والجاهلية ما قبل الاسلام والكثير يقع عليه وعلى دفن الاسلام قاله في توضيحه قال بعض وهو يقتضى ان الجاهلية ماعدا الاسلام وهو مخالف لما قال أبو الحسن في كتاب الولاء اصطلاحهم ان الجاهلية أهل الفترة ومن لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب فلا يقال لهم جاهلية ولوقال مال جاهلي لشمل المدفون وغيره لقوله فيها ما وجد على وجه الارض من مال جاهلي أو بساحل البحر من تصاوير الذهب والفضة فلو واجده يخمس اه لكنه جرى على الغالب ومحاذاة لكلام البخاري وغيره (ص) وان بشك (ش) يعني ان الركاز يكون لو واجده وعليه الخمس ولو لم يعلم هل هو من دفن الجاهلية أو من دفن الاسلام لعدم علامة تدل على ذلك لان الغالب في الدفن أن يكون من أهل الجاهلية فهو ركاز (ص) أو قل أو عرضا (ش) المشهور ان الركاز يخمس ولو كان دون النصاب وسواء كان عرضا أو عيننا كالجواهر والنحاس والرياص ونحو ذلك وهو مراده بالعرض وشمل العمد والرخام والصخور ما لم تكن مبنية والا فحكمها حكم جدرانها وأما المدفونة من غيرها فيأتى ان الارض لا تنسأ له ويكون لبايعه أو لوارثه ان ادعاه وأشبهه والافه ولقطه (ص) أو وجده عبدا أو كافر (ش) المشهور ان الركاز لا يشترط في واجده أن يكون حرا مسلما بل يخمس وان وجده عبدا أو كافر غني أو فقير أو مدين ويجرى هذا في النذرة أيضا (ص) الا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فقط فالزكاة (ش) يعني ان ما تقدم من ان في الركاز الخمس محله اذا لم يتحج لكبير نفقة في تخليصه حيث لم يعمل بنفسه أو لكبير عمل بنفسه أو عبيده في تخليصه من الارض بالحفر فان احتاج الى ذلك ففيه حينئذ الزكاة بشرطها وبطل حكم الركاز عنه وأما كبير نفقة أو عمل في السفر فلا يخرج عنه الركاز بل فيه الخمس وهذا محترز لقوله فقط (ص) وكره حفرة قبره والطالب فيه (ش) المشهور ان حفرة قبره

لانه ما قبل المبالغة (قوله والصخور) جمع صخرة بمعنى الحجر (قوله والا فحكمها حكم جدرانها) وجدرانها ما أن تكون الجاهلي موقوفة كافي أرض العنوة فتكون تلك الاجار موقوفة وان كانت مملوكة لاحد فاجارها كذلك (قوله وأما المدفونة من غيرها) أي من غير أموال الجاهلية أي بان كان من أموال أهل الاسلام وأهل الذمة (قوله غني أو فقير) أي سواء كان العبد أو الكافر غنيا أو فقيرا وأولى غيرهما (قوله في تخليصه) أي اخراجه من الارض لا تصفيته فلا يشترط في الزكاة (قوله يعني ان ما تقدم الخ) وأما النذرة ففيها الخمس لخفة الحفر عليها عادة دون الركاز فلذا فيه الخمس الا في الحالتين المذكورتين والحاصل ان النذرة فيها الخمس مطلقا والمعدن فيه الزكاة مطلقا والركاز فيه الخمس الا في هاتين الحالتين وهذا ما ذكرنا ثم محشي نت رد ذلك لان المدار على كبير نفقة أو عمل بدون التقييد بقوله في تخليصه هذا هو الموافق للمنقول وان المناسب ترجيعه للنذرة والمراد بالتخليص التصفية وليست النذرة خاصة بالقطعة من الذهب والفضة لانه وان فسرها عياض وغيره بذلك فقد فسرها أبو عمران الفاسي بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وليس بينهم اختلاف في ذلك ولا بعضهم يرد تفسير بعض بل يستفاد من جميع ما قالوه وظاهر المدونة ان جميع ما نيل من المعدن بسهولة ففيه الخمس وبشكل الزكاة وعلى هذا فقول الشارح وأما كبير نفقة أو عمل في السفر لا يعول عليه (قوله المشهور الخ) ومقابلته



مالا شهب من جوارز بنشه وأخذ ما فيه من مال أوحز أو ثوب وفيه الخس (قوله لان تراهم نجس) أي من الصديد بل وكذا تراب غيرهم نجس من الصديد (قوله وخوف ان يصادف الخ) فيه ان تلك العلة تقتضي الحرمة فيجب بان هذا خوف ضعيف فهو مجرد احتمال (قوله تتابع المطالب) جمع مطلب بمعنى الموضع الذي توضع فيه الدنيا وقوله فيها أي قبور المفهومة من ذكر مفرد ها الذي هو قبر (قوله من المسلمين الخ) أي هل هو من المسلمين أو من أهل الذمة أي الكفر وكذا قبر الذي تحقيقا فقوله وأما قبر المسلمين فخرام أي المسلمين تحقيقا وما عد ذلك مكروه (قوله وحكم ما وجد فيه الخ) ومثله أهل الذمة أي من كان تحت ذمتنا أو شرف في كونه ذميا أو مسلما (قوله والطالب فيه بلا حفر) ويحمل الاول على حفر شيء يعلم وجوده والثاني على حفر طالب ما لا يعلم وجوده وعلم من ذلك الكراهة في كل بانفراد (قوله وباقيه لمالك الارض) أي باحيائه وأما المشتري فليس هو له قال بهرام فرغ اختلاف اذا اشترى رجل أرضا من أهل العنوة أو الصلح فوجد فيها ركا زاهل يكون له اوله ثم خشي الخس عن مالك انها تكون للبايع دون المشتري وحكي عن ابن القاسم أن ما في داخلها بمنزلة ما في خارجها يريد فيكون للمشتري ثم قال وقول مالك (١١٥) أصوب (قوله أو ما في حكمها) وهو ما كان مبثوثا

الجاهلي لا أخذ ما فيه مكروه لان تراهم نجس وخوف ان يصادف قبر نبي أو ولي وكذلك يكره تتابع المطالب فيها لاجل الدنيا لان ذلك مخل بالمرءة ويحتمس ما وجد كالركاز ومثل قبر الجاهلي قبر من لا يعرف من المسلمين وأهل الذمة وأما قبر المسلمين فخرام وحكم ما وجد فيه حكم اللقطة فقوله والطالب فيه بلا حفر كقول مجزور أو عزيمة (ص) وباقيه لمالك الارض (ش) أي باقي الركاز سواء وجب فيه الخس أو الزكاة وهو الاربعه الاخماس في الاول والباقي بعد ربع العشر في الثاني لمالك الارض وأما باقي النشرة أو ما في حكمها فحكمه حكم المعدن كما هو ظاهر كلامه مع كلامه في باب الشركة وما ذكره مع من تكلم عليها أو أراد بالمالك حقيقة أو حكما بدليل قوله ولو جيشا فان الارض لا تملك للجيش لانها مجرد الاستيلاء تصير وقفًا فان لم يوجد مالك الارض سواء كان جيشا أو معينا فانه يكون لوارثه فان لم يوجد فهو مال جهلت أربابه قال مطرف وابن الماجشون وابن نافع لو اجدته وحكي ابن شاس عن سحنون انه كاللقطة وبعبارة أخرى قوله ولو جيشا مبني على ضعف لان الجيش لا يملك لقوله فيما يأتي ووقفت الارض فما هنا مبني على ان الارض كالغنيمة تقسم على الجيش (ص) والافلوا جده (ش) يعني ان الركاز اذا وجد في أرض لا مالك لها كموات أرض الاسلام أو فيافي العرب التي لم تفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها فانه يكون لواجده ومعلوم انه بلا تخميس لان فرض المسئلة أنه خمس لان الكلام في الباقي فلا يحتاج الى تقييده بلا تخميس (ص) والادفن المصالحين فلهم (ش) هذا معطوف على قوله لا لكبير نفقة والمعنى ان ما وجد من الركاز مدفون في أرض الصلح وسواء كانوا هم الذين دفنوه أو دفنهم غيرهم فهو للذين صالحوا على تلك الارض والمشهور لا يخمس فان وجد أحد المصالحين في داره فهو له بفردته واليه أشار بقوله (ص) الا أن يجده رب دار بها فله (ش) أي رب دار من المصالحين فان لم يكن رب الدار منهم فهو لهم لاله فقوله والادفن

(قوله فخيمه كالمعدن) يكون لمن أعطاه الامام وقوله وما ذكره معطوف على كلامه أي مع كلامه في باب الشركة ومع الكلام الذي ذكره من تكلم عليها أي على الشركة (قوله ولو جيشا الخ) قال في ل وجد عندى مانصه وأرض الزراعة وان كانت وقفًا مجرد الفسخ الا أن المعدن الموجوده فيها للجيش ونسبة الملكية باعتبار احيائهم لزراعهم فيها (قوله فهو مال جهلت أربابه) أي فوضعه بيت المال (قوله قال مطرف وابن الماجشون) ظاهر العبارة أنه مرتب على قوله مال جهلت أربابه وليس كذلك بل هذا القول مقابل قول المصنف ولو جيشا خلافا لما يظهر من كلام الشارح (قوله انه كاللقطة) مقابل قوله مال جهلت أربابه والحاصل انه اذا لم يوجد الوارث فقولان الاول كمال جهلت أربابه في موضع في

بيت المال والثاني تصدق بها على المساكين كجاء النص به صريحاً عن سحنون وعمل بقوله لان الذي غنمه لم يعرفوا قال ابن رشد معناه لم يبق من ورثتهم أحد يعرف بعينه ولو كانوا قد بادوا ولم يبق منهم أحد ما كان حكمه حكم اللقطة وانما يجعل في بيت مال المسلمين اه وحكي ابن عرفة القولان ولم يعرج على تأويل ابن رشد (قوله كموات أرض الاسلام) وسكت عن أرض الاسلام أي أرض أسلم عليها أهلها ولم تفتح عنوة فحكمها للامام كما يؤخذ مما يأتي عن الشيخ سالم (قوله التي لم تفتح عنوة ولا أسلم) وصف موضع لفيافي العرب أي ان الفيافي التي تحل فيها العرب وتنتقل من موضع لموضع ولم تنصف بالفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها كما بين اسكندرية وبرقة (قوله والمشهور لا يخمس) مقابله ما لابن الجلاب من انه يخمس فان انقضوا كمال جهل ربه كافي شرح عب أي في موضع في بيت المال (قوله الا أن يجده رب دار) فان أسلم رب الدار حكمه للامام كما تقدم في المعدن كذا ينبغي لان بابهم ما واحد قاله الشيخ سالم (قوله فان لم يكن رب الدار منهم) بان كان اشتراها منهم أو وهبت له (قوله فهو لهم لاله) وكذا في شرح شب وصوبه بهرام وفي شرح عب ان المشهور خلافه وانه لو اجدته ولا يخالف ما يأتي في تناول البناء والشجر من أن من اشترى أرضا أو دارا فوجد بها فينا فانه يكون لبايعها أو لوارثه ان ادعاه وأشيءه والافلقة لان ما يأتي فيما اذا كان الدفن لمسلم أو ذمي وما هنا في كافر غير ذمي



(قوله فان الذي تجب به الفتوى) رد ذلك محشى تت بما حاصله ان المصنف تبع الشيخ وأبا سعيد وقوله الذي تجب به الفتوى هو تأويل ابن محرز وعبد الحق قال محشى تت وبهذا يعلم ان اعتراض ح على المؤلف بهذا التعقب وجعل كلامه خلاف ما تجب به الفتوى غير ظاهر لان كلام الامم محتمل كما قال أبو الحسن فليس تأويل ابن محرز وعبد الحق باولى من تأويل الشيخ وأبي سعيد حتى يجب المصير اليه اه (قوله تعرف على سنتها) لكن القياس انها اذا غلب على الظن انقراض صاحبها أو ورثته أن تكون كمال جهات أربابه فوضعه بيت المال (قوله وما لفظه البحر) بفتح الفاء (قوله كعبر) قال الشافعي حدثني بعضهم انه ركب البحر فوقع الى جزيرة فنظر الى شجرة مثل عنق الشاة واذا غرها عنبر قال فتركها حتى يكبر فنأخذها فهبت ريح فالتفت في البحر قال الشافعي ودراب البحر بتبعه أول ما يقع لانه لين فاذا ابتلعه قلما (١١٦) تسلم الاقتله لفرط الحرارة التي فيه فاذا أخذ الصياد السمكة وجده في بطنها

فيظن انه منها وانما هو ثمرة نبت قاله القسطلاني في شرح البخاري (قوله فلوا جده) أى أخذه لارائه قال الشارح لان الرؤية لا أثر لها في باب الاستحقاق بخلاف اليد (قوله من أجزاء الزكاة الخ) أى من أنواع الزكاة من ربع العشر والعشر ونصفه واطلاق الأجزاء على الجزئيات مجاز استعارة (قوله وما تجب فيه) أى القدر الذي تجب فيه أى وهو أربعون في الغنم وخمسة في الإبل (قوله وهو أحوج) أحوج أفعل تفضيل من احتاج فهو شاذ قياسا لا استعمالا لانه لا يبنى الا من ثلاثي فكان ينبغى أن يتوصل الى بناءه من المزيد باشدو يقول وهو أشد حاجة (قوله لا مصدر) أى ولا اسم زمان (قوله والا لكان الخ) ظاهر في الملك دون الاستحقاق لانه لا يلزم من الاستحقاق الاعطاء بالفعل (قوله بلغه) بضم الباء ما يبلغ به من العيش ولا يفضل (قوله والمسكين من لاشئ له بالسكنية) أى وأما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم

المصالحين فيه حذف مضاف أى دفن أرض المصالحين ولو كان الدفن غيرهم ثم ظاهر كلام المؤلف انه انما يكون لب الدار حيث كان هو الواجد لا ان كان غيره وليس كذلك فان الذي تجب به الفتوى انه لم بها اذا كان من أهل الصلح سواء وجده هو أو غيره (ص) ودفن مسلم أودى لقطعة (ش) يعنى ان مادفته المسلمون وأهل الذمة لعلامة تدل على ذلك يكون حكمه حكم اللقطة تعرف على سنتها ولا مفهوم لقوله دفن فلو قال ومال مسلم الخ لشميل غير المدفون وقد يقال انما اقتصر على المدفون لدفع توهم انه ركاز (ص) وما لفظه البحر كعبر فلوا جده بلا تخميس (ش) يعنى ان كل ما لفظه البحر مما لم يتقدم عليه ملك لا أحد كالعنبر واللؤلؤ وما أشبه ذلك فانه يكون لوا جده ولا يخمس فلوراء جماعة فبادر اليه أحدهم فانه يكون له كاصيد ملكه المبادر له فالجوار والمجور وفي محل الحال أى حال كونه كعبر مما ليس أصله ملك أحد والا فان كان لجاهلي أو شئ فيه فهو ركاز وان كان لمسلم أودى فهو لقطعة \* ولما انتهى الكلام على ما قصد من أجزاء الزكاة الواجبة وما تجب فيه ومن تجب عليه شرع في الكلام على من تجب له وما يتعلق بذلك فقال

فصل في مصروفها فقير ومسكين وهو أحوج (ش) مصرف اسم مكان لا مصدر لان الاصناف اسم محل الزكاة بدليل قوله فقير الخ وفي كلامه لطيفة وهى الإشارة الى ان اللام الواقعة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الخ لبيان المصرف عند المالكية لا للاستحقاق والملك والا لكان يشترط تعميم الاصناف وانما كان المسكين أحوج من الفقير لان الفقير من له بلغة لا تكفيه لعيش عامه والمسكين من لاشئ له بالسكنية وهذا هو المشهور ابن عرفة ظاهر نقل اللخمي والصقلي عن المغيرة عكسه قال أبو عمران وكل أصحاب مالك مع الجلاب على ترادفهما ابن العربي ليس المقصود بطلب الفرق بينهما فلا تضيق زمانا في ذلك اذ كلاهما يحل له الصدقة اه ولا يشكل على المشهور قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين حيث أثبت للمساكين شيئا لان المراد بهم مساكين القهر والغلبة فلا طاقة لهم بدفع الملك عن غضب سفينة ثم وهذا لا ينافي الغنى أو المراد انهم كانوا اجراء في السفينة (ص) وصدق الاربعة (ش) يعنى ان الانسان اذا ادعى الفقر والمسكنة فانه يصدق الاربعة بأن يكون ظاهرا وكل منهما يخالف ما يدعيه فانه لا يصدق وان ادعى أن له عيالا فأراد الاخذ بهم فان كان من أهل الموضع

أحبني مسكينا وأمتني مسكينا واحترني في زمرة المساكين فمعناه انه عليه الصلاة والسلام انما سأل المسكنة التي وقدر يرجع معناها الى التواضع والى استكانة القلب ولا يكون من الجبابرة لان المسكنة التي هى نوع من الفقر قال في التوضيح وتظهر ثمرة الخلاف اذا وصي للفقراء لا للمساكين اه (قوله والصقلي) هو ابن يونس (قوله ترادفهما) أى بان يراد بكل منهما المحتاج مطلقا (قوله ولا يشكل الخ) قد استدل بالآية من قال بعكس المشهور (قوله لان المراد بهم مساكين الخ) ومن جملة الأجوبة انه محتمل ان تكون مستأجرة لهم كما يقال هذه دار فلان اذا كان ساكنها وان كانت لغيره الثالث انه يجوز أن يسمى مساكينا على جهة الرحمة والاستعطاف وينبغي للشخص أن يختار لصدقته أهل الفضل والصلاح فان سدخلتهم أولى من سدخلة غيرهم (قوله والمسكنة) أى أو المسكنة (قوله فانه لا يصدق) أى بل لا بد من بينة وهل يكفي فيها الشاهد واليمين أو لا بد من شاهدين كما ذكره في دعوى المدعي العدم



ودعوى الولد الدم لئلا يلزمه نفقة أبويه وانظر هل يخالف معهما كما في المسئلة الاولى أولا كما في المسئلة الثانية (قوله والا صدق) ظاهره بلايين وكذا قوله صدق (قوله كلف ببيان ذهاب ماله) وهل يكتفى فيه بشاهد وعين أو لابد من شاهدين (قوله فادعى كسادهما صدق) ويستحسن أن يكشف عن ذلك وان لم يعلم هل فيها كفاية أولا صدق هذا تمام كلام النخعي قال عجب وظاهره ولو كانت الصنعة تزرى به وتعيبره بصدق أو لا وثانياً يقتضى انه بغير عيب كما هو القاعده (قوله اثباته الخ) اثباته يحصل ولو بشاهد وعين واثبات عجزه انما يكون بشاهدين عدلين (قوله عن مبايعه لا عن طعام) أى لان شأنها أن تظهر وقوله لا عن طعام أكله لان شأنه أن يخفى كذا أفاده شيخنا عبد الله أى فلا يكلف اثباته فحاصله أن هذا الطعام لم يكن اشتراؤه فان تعدى عليه وأكله فلزمه أو اقترضه ثم يقال رأى فرق بين الطعام وغيره في التعدى والقرض حتى قال لا عن طعام أكله وبعد فأقول لعل العبارة عن مبايعه في غير طعام لا عن طعام مختللاً لا كل ويكون الفرق ان الطعام المختللاً كل ضروري لا يستغنى الانسان عنه كل وقت فلا يتعرض فيه للشهاده المشقة بخلاف غيره (قوله ان أسلم وتحرر) الاولى ذكر هذين الشرطين بعد الاصناف الثمانية ليعود لجميع الاصناف ما عدا المؤلفه كما فعل في الجواهر في شرط الاسلام فانه بعد الفراغ من ذكره الاصناف قال فهو لا هم المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بهذه الصفات كافراً ولا يسهى من ذلك الا ما ذكر في قسم المؤلفه فلو بهم اه لكن المؤلف تبع ابن الحاجب على ان ابن الحاجب أعاد هذين الشرطين بعد الفراغ من الاصناف وكذا يؤخر قوله وعدم بنوة كما أخره ابن الحاجب وابن شاس قال في الجواهر ويشترط خروجهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم أى والضمير في خروجهم لقوله فهو لا هم المستحقون محشى نت (قوله كالزوجه بزوجه) قال في النوادر عن مالك والمرأة يغيب عنها زوجها غيبة بعيدة ولا تجدها مسلماً تعطى ما تحتاج أى من الزكاة قال بعض (١١٧)

معناه زوجها وموسر ولو كان معسراً أعطيت ولو وجدت مسلماً لانها لا ينفق عليها ولا يعطى منها في شواريتها لعدم شدة الحاجة الى ذلك ولانه ليس من مصرف الزكاة وقوله والولد بالدمه مالم يكن الولد فقيراً ويجوز عن الانفاق عنه كذا ظهر لي (قوله ولا يرد المسكاتب) أى على قوله لانه غنى بسيدته أى بان يقال ان المسكاتب نفقته على نفسه وحاصل الجواب ان نفقته في الحقيقة على سيده لانه ما كتبه بثلاثين ديناراً امثلاً لا لكونه ينفق

وقدر على كشف ذلك كشف عنه والا صدق وان كان طارناً صدق وان كان معروفاً يسهل كلف ببيان ذهاب ماله وان كانت له صنعة فيها كفاية فادعى كسادهما صدق ويكلف مدعى دين اثباته والعجز عنه ان كان عن مبايعه لا عن طعام أكله (ص) ان أسلم وتحرر (ش) يعنى انه يشترط في كل من الفقير والمسكين أن يكون مسلماً احراً فلا يعطى كافراً الا أن يكون جاسوساً أو مؤلفاً ولا يعطى عبداً لانه غنى بسيدته كالزوجه بزوجه والولد بالدمه ولا فرق بين العبد القن ومن فيه شائبة حرة ولا يرد المسكاتب لان نفقته كما أنها اشترطت عليه بمكانته فهي في الحقيقة على سيده أسقط عنه في مقابلتها جانياً من الكتابة وتعطى لذى هو خفيف كفضل على على سائر الصحابة وتجزئ الخارجى والقدرى ونحوهما على القول بعدم تكفيرهم ويعطى أهل المعاصى ما يصرفونه في ضرورياتهم وان غلب على الظن انهم ينفقونها في المعاصى فلا يعطوا ولا تجزئ ان وقعت (ص) وعدم كفاية بقليل أو انفاق أو صنعة (ش) أى ومن الشروط أن يكون عادماً للكفاية اما بسبب مال قليل معه لا يكفيه لعمامة أو انفاق لا يكفيه أو صنعة لا تكفيه

على نفسه ولو لاها لكانت باربعين والعشرة التي أسقطها السيد في مقابلة النفقة تنبيهه قال نت فان عجز ساداتهم ببيع منهم من يباع ويحل عتق غيره اه وكذا لو امتنع ساداتهم وظاهر كلام نت انه لا يؤجر منهم من تجوز اجارته ولو كان في آخرته ما يفي بنفقته وان أم الولد تعتق ولا تزوج ذكر بعضهم انه يؤجر من يؤجر ان كان في آخرته ما يفي بنفقته وان أم الولد تزوج فان تعذر ذلك ببيع ما يباع وعتق أم الولد اه (قوله لذى هو خفيف) أى بدعة خفيفة لا تقتضى الكفر ولا يعطى اجساماً من يكفر بدعته اتفاقاً كالقائل بنبوة على رضى الله عنه وان جبريل عليه الصلاة والسلام غلط والقائل بان الأئمة والانبياء يعلمون ما كان وما يكون وهل الاعطاء لذى الهوى الخفيف خلاف الاولى أم مكروه وهو الظاهر وقوله وتجزئ الخارجى وقدرى وهل يحرم أو يكره (قوله في ضرورياتهم) أى في الامور التي يضطرون اليها أى يحتاجون اليها وهل المراد ما يليق بحالته التي هو عليها أو ما يدفع به الحاجة وان لم يكن لا ثابته والظاهر الثاني لذل المعصية (قوله وان غلب على الظن) أى زاد على الظن أنهم أى أدرك أنهم أى بان تقوى الظن ففهو منه عند الشك أو الظن الضعيف يعطون والظاهر أن الظن وحده كافى في عدم الاعطاء (قوله اما بسبب مال قليل) لا يخفى ان هذا صريح في كون الباء في قوله بقليل للسببية فيكون المعنى عدم الكفاية بسبب المال القليل فينأى في قوله بعد وقوله وعدم الكفاية بقليل فانه يفيد ان الباء ليست للسببية بل للتعديته متعلق بقوله كفاية فيصدق بصورتين بان لا يكون عنده شيء وهو المسكين أو عنده ما لا يكفيه لبقية عامه لان المعنى الكفاية بالقليل ليست موجودة فيصدق بالصورتين فاذا علمت هذا فنقول لا حاجة لذلك الشرط لانه يرجع بصورتيه حقيقة الفقير والمسكين لعدم وجود شيء أصلاً يرجع لحقيقة المسكين وعدم وجود ما يكفيه العام يرجع لحقيقة الفقير اذا الفقير من له شيء لا يكفيه العام والمسكين من لا شيء له أصلاً كما أفاده الشيخ أحمد فان قلت ما وجه صدقه بالصورتين قلت لان السالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله أو انفاق لا يكفيه)



كما لو كان له منفق يتفق عليه كل يوم مثلاً درهمين ولا يكفيه والمرا دبالا لنفاق ما يشمل الكسوة فمن لزمت نفقته مليلاً لا يعطى من الزكاة ولو لم يجرها عليه لانه قادر على أخذها منه بالحكم فلم بعدم الكفاية وينبغي أن يستثنى من هذا ما اذا كان الملى لا يمكن الدعوى عليه أو يتعذر الحكم عليه كفى الخطاب عن ابن فرحون لكن ذكر بعده عن المازرى خلافه وذكر الخطاب أيضاً مانصه ظاهر ما تقدم عن التوضيح ان من له من نفق عليه ويكسوه لا يعطى من الزكاة ولو احتاج الى ضروريات أخر لا يقوم بها المنفق والظاهر انه يعطى ما يسد ضرورياته الشرعية كذا في عيج فائدة بحجرت العادة بذهاب الناس للاسكندرية لاخذ الزكاة وفي ذلك خلاف فقيل لا يعطون وان أهل البلد آحق وقيل بالتفصيل ان أقاموا أربعة أيام فيعطون والا فلا والصواب الاعطاء مطلقاً كفى البرزلى وكل هذا اذا كانوا على مسافة القصر وأما اذا كانوا دون مسافة القصر حكمهم حكم البلد الواحد (قوله فمن لم يكن الخ) لا يخفى انه لا يتفرع على كون عبد المطلب ابن هاشم ان من لم يكن ولد العبد المطلب لم يكن ولد الهاشم لجواز ان يكون ابن الهاشم غير عبد المطلب الا ان يقال نظراً هو معلوم خارجاً انه لم يعقب من هاشم غيره (قوله لكن لما كان لونه السمرة) أى الحمرة أى ويرد فيه خلفه وبذلك ظهر عملة التسمية (قوله أولاد عبد مناف) فى شب خلافه ونصه وهاشم والمطلب ابنا عبد مناف وهما أخوان لاب وعبد شمس ونوفل اخوة لام وكان عبد شمس ونوفل فى كفالة عبد مناف وليسا بنيه وانما هما ابنا زوجته وأمهما من بنى عدى بن تميم بحمل عدى لام وهاشم بنى هاشم اذا اعطوا ما يستحقونه من بيت المال فان لم يعطوه (١١٨) وأضر بهم الفقراء عطاوا منها واعطوا وهم حينئذ أفضل من اعطاء غيرهم قاله ح فى

الخصائص وظاهره وان لم يصلوا الى اباحة أكل الميتة وقيد الباجى اعطاءهم بوصولهم لها ولعله الظاهر أو المتعين لان الانتقال من تحريم الصدقة عليهم الثابت بالخبر انما يكون بحمل الميتة كذا فى عب (أقول) قد ضعف اليقين فى هذه الاعصار المتأخرة فاعطاء الزكاة لهم أسهل من تعاطيهم خدمة الذى والقاهر والكافر وتجوز صدقة التطوع لآله مع الكراهة على المعتمد ثم بعد كنى هذا رأيت نصاً فى كتاب لبعض علماء المغرب يذكر فيه ما جرى به العمل عندهم مما

وقوله وعدم كفاية بقليل بصدق بعدم القليل من أصله وبوجوده مع عدم الكفاية لكن فى الأولى يعطى ما يكفيه وفى الثانية يعطى تمام ما يكفيه (ص) وعدم بنوة لهاشم لا المطلب (ش) هكذا الصواب بالنفى لان الصحيح ان آله من اجتمع معه عليه السلام فى هاشم والمطلب لم يجتمع معه عليه السلام فى هاشم لان المطلب أخوهاشم ولهما أيضاً أخوان عبد شمس ونوفل ففرع كل من عبد شمس ونوفل ليس بآل قطعاً وفرع هاشم آل قطعاً وفرع المطلب المشهور انه ليس بآل وأما عبد المطلب فابن هاشم فمن لم يكن ولد العبد المطلب لم يكن ولد الهاشم وبه يعلم ان كلام الشارح غير ظاهر لانه فهم ان المطلب عبد المطلب وليس كذلك وعبد المطلب اسمه شيبه وهو ابن أخى المطلب لا عبده لكن لما كان فى لونه السمرة سمى عبد المطلب وهاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل أولاد عبد مناف والاربعة أخوة لاب والمطلب وهاشم شقيقان وأمهما من بنى مخزوم وعبد شمس ونوفل شقيقان وأمهما من بنى عدى والمراد بنوة هاشم من لهاشم عليه ولادة بلا واسطة أو بواسطة غير أنى فلا يدخل فى بنى هاشم ولد بناته لانهم أولاد الغير وقوله (كسب على عديم) مشبهة فى المفهوم أى فان فقد شرط من هذه الشروط لم تجز كسب لدينه الكائن على عديم من زكاته كأن يقول له أسقطته عنك من زكاة مالى واذا

قلنا

يوافق مقلته وأنه يقدم على المشهور ونصه هذا أيضاً مما شاع العمل به لضرورة

الوقت وهو التصديق على الشرفاء أهل البيت وأخذهم من صدقة الصالحين وغيرهم الى أن ذكر عن ابن غازى فى بعض أجوبته مانصه الرابح يحمل لهم التطوع والفريضة وبه القضاء فى هذا الزمان الفاسد الوضع خشية عليهم من الضيعة تمنعهم من حق ذى القربى فأما الفقراء منهم فحمل لهم على هذه القيا الصدقات وأما الغنى فلا تحمل له صدقة التطوع بوجه ولا تحمل له أيضاً صدقة الفريضة الا ان يكون فيه صفة من بقايا صفة الاصناف الثمانية المذكورة فى قوله تعالى انما الصدقات للفقراء ثم لا فرق بين القارئ والامى فى كل ما ذكرناه بلقطه فليته الحمد (قوله والمراد بنوة هاشم) تفسير للبنوة فى حد ذاتها لا البنوة بقيد هذا المقام لان من له عليه ولادة بلا واسطة لا أنى هنا (قوله كسب على عديم) لا مفهوم لقوله على عديم لان الدين ناولا قيمة له أو له قيمة دون ودائما الدين قيمته دون ولو على ملى وهو حال لانه انما يقوم بدون لان الدين لا يساوى النقد فقد يكون قيمة العشرة مثلاً خمسة فيكون قد أخرج أقل نبيه عليه أبو الحسن وكان ينبغي أن يقول كسب على مدين ولا يعارض هذا قوله فيما سبق والارضى دينه النقد حيث اعتبر عدده لان الدين هنالك مخرج عنه وهنا مخرج لى وفى شرح شب خلافه حيث قال وفهم من قوله عديم أنه لو كان على ملى أو كان للمدين دار أو خادم فانه يجزى حسب حبه عليه من الزكاة ان كان مما يسوغ له قبولها وكذا فى شرح عب الا انك قد علمت ان شارحنا قد نسب ما قاله لابي الحسن وقال أشهب بالاجزاء فى موضوع المصنف قال الخطاب ثم ان علم من حال من تجب عليه الزكاة أنه اذا لم يحسب ما على العديم من زكاته لم يرك فإنه ينبغي العمل بما قال أشهب لان اخراج الزكاة على قول أحسن من لزومها له على كل قول



(قوله كاذكروه الخ) أي فانه اذا اراد الرهن أن يرجع بقيمة رهنه فليرجع المرتهن بدينه لانه اغا وهب الدين ليسقط عنه الضمان هكذا قال أشهب وارضى الناس كلامه (قوله ولذا جع الضمير) أي ولورجع لها ثم لم يجمع بل لايتأتى (قوله قادر على الكسب) أي ولم يكتسب يؤخذ من قول الشارح لو تكلفه انه لا بد أن يكون في فعلها كلفة وهو ظاهر المواق وظاهر الخطاب ولو لم يكن عليه في فعلها كلفة ويمكن أن يقال ان الشأن في ذلك الكلفة فلا خلاف (قوله الاولى خلافه) أي الاولى ان لا يعطى لذلك (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله مارواه المغيرة عن مالك (قوله لكن بشرط الخ) أي فيعطى ما يكمل به السنة (قوله بشرط أن يكون كفاية سنة الخ) فيثبت لا يعطى ما زاد على كفاية سنة ولو بدون نصاب (قوله فان قيل فقله) إشارة الى ان هذا السؤال نشأ مما قبل (قوله فالجواب) انشغال لوجه آخر غير ما كان بصدده فتأمل (قوله ولا يرد هذا ما يأتي الخ) أي لا يرد هذا قول (١١٩) المصنف الا في مدين أي من انه يعطى من الزكاة لاجل قضاء دينه

قلنا بعدم الاجزاء فيما يحسبه على المعدم فهل يسقط ما حسبه على العديم من الدين عنه أم لا واستظهر في شرحه الثاني لانه معلق على شيء لم يحصل كإيدل عليه المقام كاذكروه في مسألة ما اذا وهب المرتهن الدين للرهن وتلف الرهن كإسباني (ص) وجاز لمولاهم (ش) أي لمولى بنى هاشم ولذا جع الضمير أي وجاز دفع الزكاة لعتيق بنى هاشم (ص) وقادر على الكسب (ش) أي وجاز دفع الزكاة لقادر على كسب ما يكفيه بصنعة أو غيره هالو تكلفه لوجود ما يحترف به بالموضع مع الراجح لكن الاولى خلافه (ص) ومالك نصاب (ش) يعني انه يجوز دفع الزكاة لمن ملك نصابا بالكثره عياله ولو كان له الخادم والدار التي تناسبه وهذا هو المشهور لكن بشرط أن لا يكفيه الذي معه حولا بدليل قوله بعده وكفاية سنة (ص) ودفع أكثر منه (ش) أي يجوز أيضا أن يدفع من زكاته للفقير الواحد أكثر من نصاب ولو صار به غنيا لانه دفعه له بوصف جائز وظاهر قوله ودفع أكثر منه ولو كان النصاب يكفيه سنين وظاهر قوله وكفاية سنة أنه لا يعطى أكثر من ذلك ففي كلامه تدافع والجواب انه يدفع له أكثر من نصاب بشرط أن يكون كفاية سنة لا أكثر فان قيل فقله وكفاية سنة يغنى عن قوله ودفع أكثر منه لما تقرر فلم يجمع بينهما فالجواب انه يمكن أن يقال دفع أكثر من نصاب لاجل وجود دين ونحوه ولا يرد هذا ما يأتي لاننا نقول انه لم يبين فيه قدر المعطى (ص) وكفاية سنة (ش) أي ويجوز دفع كفاية سنة من الزكاة للفقير في مرة واحدة من عين أو حرث أو ماشية ولو كان هذا المدفوع فوق النصاب وهذا اذا كانت الزكاة لا تدفع في السنة الا مرة واحدة والا أعطى من كل واحدة ما يبلغه للآخرى (ص) وفي جواز دفعها المدين ثم أخذها منه تردد (ش) يعني ان من دفع زكاته لمدينه المعدم ثم أخذها منه في دينه من غير قواطع على ذلك هل يجوز له ذلك أم لا تردد للاشباح المتأخرين لعدم نص المتقدمين أمام مع التواطى فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لانه كن لم يعطها كالجزم به ابن عرفة والمؤلف في التوضيح ثم ان ابن المؤلف بنى المقتضية للترخي برشد الى انه لو لم يكن تراخى بان أخذها عقب دفعها لايكون الحكم كذلك أي والحكم المنع من غير تردد لحملها حينئذ على التواطى (ص) وجاب ومفرق (ش) مرفوعان عطف على فقير والاول مرفوع بضمه مقدرة على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الباء والتنوين والثاني بضمه ظاهرة والمراد بالجاني من له مداخلية في الزكاة فدخل السكاك والحاشى وأما القاسم فيدخل

قلنا بعدم الاجزاء فيما يحسبه على المعدم فهل يسقط ما حسبه على العديم من الدين عنه أم لا واستظهر في شرحه الثاني لانه معلق على شيء لم يحصل كإيدل عليه المقام كاذكروه في مسألة ما اذا وهب المرتهن الدين للرهن وتلف الرهن كإسباني (ص) وجاز لمولاهم (ش) أي لمولى بنى هاشم ولذا جع الضمير أي وجاز دفع الزكاة لعتيق بنى هاشم (ص) وقادر على الكسب (ش) أي وجاز دفع الزكاة لقادر على كسب ما يكفيه بصنعة أو غيره هالو تكلفه لوجود ما يحترف به بالموضع مع الراجح لكن الاولى خلافه (ص) ومالك نصاب (ش) يعني انه يجوز دفع الزكاة لمن ملك نصابا بالكثره عياله ولو كان له الخادم والدار التي تناسبه وهذا هو المشهور لكن بشرط أن لا يكفيه الذي معه حولا بدليل قوله بعده وكفاية سنة (ص) ودفع أكثر منه (ش) أي يجوز أيضا أن يدفع من زكاته للفقير الواحد أكثر من نصاب ولو صار به غنيا لانه دفعه له بوصف جائز وظاهر قوله ودفع أكثر منه ولو كان النصاب يكفيه سنين وظاهر قوله وكفاية سنة أنه لا يعطى أكثر من ذلك ففي كلامه تدافع والجواب انه يدفع له أكثر من نصاب بشرط أن يكون كفاية سنة لا أكثر فان قيل فقله وكفاية سنة يغنى عن قوله ودفع أكثر منه لما تقرر فلم يجمع بينهما فالجواب انه يمكن أن يقال دفع أكثر من نصاب لاجل وجود دين ونحوه ولا يرد هذا ما يأتي لاننا نقول انه لم يبين فيه قدر المعطى (ص) وكفاية سنة (ش) أي ويجوز دفع كفاية سنة من الزكاة للفقير في مرة واحدة من عين أو حرث أو ماشية ولو كان هذا المدفوع فوق النصاب وهذا اذا كانت الزكاة لا تدفع في السنة الا مرة واحدة والا أعطى من كل واحدة ما يبلغه للآخرى (ص) وفي جواز دفعها المدين ثم أخذها منه تردد (ش) يعني ان من دفع زكاته لمدينه المعدم ثم أخذها منه في دينه من غير قواطع على ذلك هل يجوز له ذلك أم لا تردد للاشباح المتأخرين لعدم نص المتقدمين أمام مع التواطى فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لانه كن لم يعطها كالجزم به ابن عرفة والمؤلف في التوضيح ثم ان ابن المؤلف بنى المقتضية للترخي برشد الى انه لو لم يكن تراخى بان أخذها عقب دفعها لايكون الحكم كذلك أي والحكم المنع من غير تردد لحملها حينئذ على التواطى (ص) وجاب ومفرق (ش) مرفوعان عطف على فقير والاول مرفوع بضمه مقدرة على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الباء والتنوين والثاني بضمه ظاهرة والمراد بالجاني من له مداخلية في الزكاة فدخل السكاك والحاشى وأما القاسم فيدخل

الى ان المراد بعدم الجواز الذي هو أحد الشقين أي مع عدم الاجزاء (قوله كالجزم به ابن عرفة الخ) أي قال ابن عرفة الاظهر ان أخذها بعد اعطائه بطوع الفقير دون تقدم شرط أجزاءه وبشرط كمن لم يعطه اه أي الجزم مع تعبيره بالاظهر وأما المصنف فتردد ونصه في توضيحه ابن عبد السلام لانه لو دفع اليه الزكاة جاز له أن يأخذها من دينه فانظر قوله لو دفع هل هو على التواطى على ذلك أم لا وهو الظاهر وأما على التواطى فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لانه كن لم يعط شيئا فهو قد تردد ولم يجزم بشيء قال محشى نت وتعبير المؤلف بنى فيصد انه لو أخذ من حينه لايكون الحكم كذلك مع ان الظاهر من كلامهم انه كذلك ولم أر من شرط التراخي انتهى محشى نت (قوله والمراد بالجاني الخ) لا يخفى انه على هذا التفسير لا يحتاج لقوله ومفرق (قوله والحاشى) هو الذي يجمع أرباب الاموال لاخذ ما عليهم (قوله وأما القاسم فيدخل



في المفرق) ظاهر العبارة ان المفرق كلّي والقاسم من افراده مع أنه هو (قوله ويخرج الراعي) ومثله الحارس الخ ولعل الفرق ان شأن الزكاة الاحتياج الى الجانبى والسكاتب والحاشى والمفرق بخلاف الراعي والساقى والحارس فالشأن عدم الاحتياج اليهم لكونها تفرق عند أخذها غالباً (قوله والساقى) من السقى كما قاله محشى تن (قوله والقاضى والعالم الخ) أى قاضى المسلمين وعالمهم ومفتيهم وليس المراد القاضى فى الزكاة والعالم فيها لانه لا حاجة لذلك بعد قول المصنف فى شروط الساعى عدل عالم (قوله ولذا اذا لم يعطوا منه) ظاهره ولو أغنياً وهو مانص عليه ابن رشد والخصم فقد أجاب سيدي محمد الصالح بن سليم الا وجلي حين سئل عن اعطاء الزكاة للعالم الغنى والقاضى والمدرس ومن فى معناهم ممن نفعه عام للمسلمين بما نصه الحمد لله يجوز اعطاء الزكاة للقارئ والعالم والمعلم ومن فيه منفعة للمسلمين ولو كانوا أغنياء لعموم نفعهم ولبقاء الدين كما نص على جوازها ابن رشد والخصم وقد عدهم الله سبحانه وتعالى فى الاصناف الثمانية التى تعطى لهم الزكاة حيث (١٢٠) قال وفى سبيل الله يعنى المجاهد لاعلاء كلمة الله وانما ذلك لعموم نفعهم

فى المفرق ويخرج الراعي والساقى والقاضى والعالم والمفتى لانهم يعطون من بيت المال ولذا لو لم يعطوا منه اعطوا (ص) حر عدل عالم بحكمها (ش) أى وكل حراً يشترط فى الجانبى والمفرق ومن الحق بهما الحرية والاسلام والعدالة والعلم بحكم الزكاة فيمن تدفع له ومن تؤخذ منه وقدر ما يؤخذ ويؤخذ منه ويشترط أيضاً الذكورية كما يؤخذ من تذكير الاوصاف والبلوغ كما استفاد من كلامه فى باب المفقود فى الساعى اذ جعله حاكماً والمراد بالعدالة كل واحد فيما يفعله فعدالة المفرق فى تفرقتها والجانبى فى جبايتها وهكذا وليس المراد عدل الشهادة والالكان قوله حراً وغير كافر مكرراً واقتضى أنه يعتبر فيه أن يكون ذاهراً وبتراً غير لائق الى آخر ما يعتبر فيه أى مع ان ذالاي يعتبر ولا عدل رواية والالكان قوله وغير كافر مكرراً أيضاً ولم يصح قوله حر لان العبد عدل رواية (ص) غير هاشمى (ش) يعنى انه لا يجوز استعمال أحد من آل النبي عليه السلام على الزكاة وهم بنو هاشم وبنوهم لان أخذها على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن كونها أوساخ الناس وعن الازلال فى الخدمة لها وفى سبيلها قاله الخصم وهذا يفيد انه لا بد فى المجاهد أن يكون غير هاشمى وكذا فى الجاسوس حيث كان مسلماً وأما الكافر فانه يعطى ولو هاشمياً لحسبته بالكفر (ص) وكافر (ش) يعنى ان الكافر لا يستعمل على جباية الزكاة وتفرقتها ويعطى العامل ولو لم يكن فقيراً واليه أشار بقوله (وان غنياً) لانها أجرة فلا تنافى الغنى وكونها أوساخاً ينافى نفاسة آل عليه السلام (ص) وبدى به (ش) أى بالعامل قبل كل الاصناف لانه المحصل حتى لو حصلت له مشقة وجاء يسير لا يساوى مقدار أجرته أخذ جميعه ثم الفقراء والمساكين وفى عبارة وبدى به أى حتى على العتق لان سد الخلة أفضل وتقدم المؤلفة ان وجدوا لان الصوت عن النار مقدم على الصوت عن الجوع كما يبدأ بالغزو اذا خشى على الناس ويقدم ابن السبيل اذا لحقه الضرر على الفقير لانه فى وطنه اه قوله تقدم المؤلفة ان وجدوا أى على الفقراء بدليل التعليل وقوله كما يبدأ بالغزو الخ الظاهر حينئذ يبدأ حتى على العامل (ص) وأخذ الفقير بوصفيه (ش) وصف الفقر

للمسلمين فيعطى المجاهد ولو كان غنياً كما ذكرناه فى عموم النفع وفى هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمسؤولون لان فى ذلك بقاء الاسلام وشهرته وتعظيمه وراحة القلوب عليه فينخرط ذلك فى سلك قوله تعالى وفى سبيل الله قاله محمد الصالح بن سليم الا وجلي وقال الله صلى الله عليه وآلى بالزكاة ولو كانوا أغنياء ذكره الشيخ محمد الفاسى فى حاشيته على المختصر قال شيخنا السيد محمد هذا كله ما لم يكن لهم راتب فى بيت المال وفى أسئلة محمد بن سلام لمحمد بن سحنون ان الزكاة تجوز للعلماء الفقراء وهى رواية ابن وهب عن مالك اه أى فقير بالفقراء وربحه بعض شيوخنا فانظره (قوله عدل) فى تفرقتها لا يخفى انه اذا لم يكن المراد عدل الشهادة ولا عدل الرواية بل المراد العدالة فى التفرقة يشمل الفاسق فلو قال غير

هاشمى وفاسق لكان أولى لخروج الكافر من باب أخرى قال السهورى ولا يستعمل عليها فاسق اذا لامانة له قال فى والعمل لئلا يستعمل عليها العبد ولا الكافر ولا المرأة ولا الصبي ولا الفاسق فان استعملوا اعطوا أجر مثلهم من غيرها أى من حيث يعطى العمال والولاة وذلك من النى قال بعض والذى ينبغى أن يفهم الكلام عليه ان هذه شروط لمحبة اعطاء الجانبى من الزكاة وان كان بعضها شرطاً فى محبة كونه جانبياً كالعالم والعدالة والحرية وعدم الهاشمية شرطان فى محبة اعطائه منها لئ (قوله غير هاشمى) فلا يستعمل جانبياً أو مفرقاً ونحوهما بما يعده عاملاً عليها أما فى غير ذلك فيجوز الباسحى يجوز أن يستعمل فى الحراسة والسوق الهاشمى والذى لانها اجارة محضة اه (قوله وفى سبيلها) عين قوله لها (لا يساوى مقدار أجرته) بل وكذلك اذا كان قدر أجرته (قوله وفى عبارة وبدى) ظاهر العبارة بدى العامل مع انه لا يناسب قوله لان سد الخلة أفضل لان هذا لا يناسب الا تقدم الفقير والمساكين على العتق (قوله وتقدم المؤلفة) أى على الفقراء (قوله على الفقير) أراد به ما يشمل المسكين والخلة بفتح الخاء الفقر والحاجة (قوله وأخذ الفقير بوصفيه) لكن لا يأخذ الا باعطاء الامام وكذا لا يأخذ بوصف الغرم اذا كان مديناً لا باعطاء امام لانه يقسمها فلا يحكم لنفسه



وقوله وكذا كل من جمع بين وصفين كأن يكون فقيرا ومديانا (قوله وكذا جباها) أي يعطون بوصف الفقر (قوله فلا مفهوم للضرورة) بل كذلك حارس الزكاة لا يعطى منها (قوله ومؤلف كافر الخ) وقيل المؤلف مسلم حديث عهد بالاسلام يعطى ليمكن اسلامه وبه صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه انه راجح (قوله وحكمه باق) تبسع قول ابن الحاجب والصحيح بقاء حكمهم لانه نصره في توضيحه وابن الحاجب تبسع ابن بشير في تعبيره بالصحيح وهو قول القاضي عبد الوهاب والراجح خلافه على ما أفاده ابن عرفة (قوله الا وقت الحاجة اليهم) أي الا وقت الاحتياج اليهم أي أن المؤلف الكافر لا يعطى لعلة الاسلام الا وقت الاحتياج اليه وقوله الحاجة الى دخولهم الاسلام أي احتياجنا الى دخولهم في الاسلام أي اتصافنا بالاحتياج (١٢١) الى ذلك وقوله وأولى اعانتهم لنا أو المراد بالحاجة اليهم احتياجنا اليهم في الخدمة وقوله

والعمل ان لم يغنه حظ العمل وكذا كل من جمع بين وصفين أو أوصاف ان كان في المال سعة ولم يكن فيما يأخذه بأحد الوصفين أو الاوصاف ما يكفيه ولا يقصر كلام المؤلف على العامل (ص) ولا يعطى حارس الفطرة منها (ش) بل يعطى من بيت المال لانه لا مدخل له فيها أما بوصف الفقر فيعطى منها وكذا جباها أي ولا يعطى أجرة ذلك منها فلا مفهوم للفطرة (ص) ومؤلف كافر ليسلم وحكمه باق (ش) المصنف الرابع من الاصناف الثمانية المؤلفات فلو بهم وهم كفار يعطون ليمتثلوا على الاسلام والصحيح ان حكم ذلك باق قال أبو محمد لكن لا يعطون الا وقت الحاجة اليهم اه وانظر هل المراد بالحاجة الحاجة الى دخولهم الاسلام لانقاذهم من الكفر وأولى اعانتهم لنا فعلى الثاني لا يعطون الا ان الاحتياج لا عانتهم في الخدمة وعلى الاول يعطون ان علم من حال المعطى التألف للاسلام بالا عطاء وهذا الثاني هو الذي يقتضيه كلام الشارح وهو الملائم لجعله شرطا (ص) ورقيق مؤمن ولو يعيب يعتق منها (ش) هذا هو المصنف الخامس من الاصناف الثمانية وهو الرقيق المؤمن الذي يشتري من الزكاة لاجل العتق وهو المشهور بالمعنى بقوله تعالى وفي الرقاب ولا يشترط فيه السلامة بل يجوز ان يعتق منها ولو كان معيبا عيبا خفيفا أو ثقيلا كالعمى والزمانة وما أشبه ذلك لانه أحوج الى الاعانة بخلاف الرقاب الواجبة وفي عبارة التنوين في عيب التعظيم اذ هو في محل الخلاف وبأثر للمعية وفي كلامه ثم نظر حيث عمم في العيب فان الخفيف لا يناسب المبالغة وغاير المؤلف في التعبير حيث عبر هنا بمؤمن وفيما تقدم بقوله ان أسلم نفقنا لان مراده بالمسلم المؤمن وبني يعتق للمجهول اشارة الى انه لا فرق بين أن يعتقه الامام أو المتصدق كما في المدونة والظاهر انه لا يشترط فيه ان يكون غير هاشمي (ص) لا عقد حرية فيه ولاؤه للمسلمين (ش) يشير الى ان الرقبة التي تعتق من الزكاة يشترط فيها أن تكون خالية من شوائب الحرية ويكون ولاء ذلك العبد المعتق للمسلمين فلا يصح عتق مدبره ولا مكاتبه ونحوهما فان فعل ذلك فانه يرد على قول مالك الاول وعلى الاخير لا يرد ولا يجوز (ص) وان اشترطه له (ش) ان جعل مبالغة فيما قبله كان الضمير عائدا على الولاء وان جعل مستأنفا وجوابه لم يجزئه الا أن كان الضمير عائدا على العتق بان قال أنت حر عني ولأولئك للمسلمين لان الولاء لمن أعنت فقله (أو فلأسيروا) على

وعلى الاول يعطون ان علم أي أو غلب على الظن وقوله وهذا الثاني أي في التفريع الذي أشار له بقوله وعلى الاول وقوله وهو الملائم أي المناسب لجعله شرطا أي لجعل الاحتياج شرطا في الاعطاء للمؤلف لعلة الاسلام كأنه قال لا يعطون الا بشرط الحاجة وانما كان ذلك مناسبا لانه اذا كان اعطاء المؤلف لعلة الاسلام لا يناسب أن يكون الشرط فيه الاتصافنا باحتياجنا لدخوله في الاسلام لعلمنا بتأليفه فاذا لم نعلم بالتأليف فلا نتصاف بالاحتياج لدخوله في الاسلام فصار المنظور له العلم بالتأليف وكان المعنى ان المؤلف الكافر لا يعطى لعلة الاسلام الا لعلمنا اننا اذا أعطيناه يسلم فاذا لم نعلم بذلك فلا يعطى ولا يناسب ان يكون الشرط فيه احتياجنا له في الخدمة لان الاحتياج للخدمة لا ينظر فيه لاسلام ولا عدمه (ثم أقول) وبعد ذلك كله فالظاهر

(١٦ - خرشي ثاني) ان المراد بالحاجة الى الاسلام ليس من حيث الانقاذ بل من حيث كثرة سواد المسلمين وأما لو نظر للانقاذ فهو أمر دائم لا يعقل لجعله شرطا (قوله يعتق منها) أي يعتق ثمن يشتري منها فلا يجوز ان يعتقه مالكه بغير شرائه منها الا ان اللعني سوى بين شرائه منها وعتق المسالك له بقيمة عن زكاته وارتضاه محشي نت واستظهر الاجزاء اذا قال ان اشتري بثلث فأت حر عن زكاتي واستظهر بعضهم خلافه وانه لا يجزئ وان اشتري من يعتق عليه بنفس الشراء فلا يجزئ وان دفعها للعاكم فاشتري بها من يعتق على الدافع بالشراء أعنته الحالكم جازو يعتق في المصنف صفة أو حال منتظرة وأصله ان يعتق لحذف الناصب فارتفع الفعل والشاذ هو بقاء الناصب مع حذف الناصب قاله البدر (قوله وهو المشهور) ومقابلته لمالك في المجموعة من ان المراد به اعانة المكاتبين في آخر كتابهم بما يعتقدون به (قوله لانه أحوج) أي ان ذا العيب أشد احتياجا الى العتق من غيره من حيث انه اذا صار حرا يعطى من الزكاة ومن غيره ولا يلو كل أمره الى سيده (قوله لا يرد ولا يجزئه) وينبغي أن يكون هو المعتقد (قوله كان الضمير عائدا على العتق) وكأنه قال ولان اشترط العتق له وقوله ولأولئك الخ ذكره ليس بالزعم قال محشي نت والحاصل ان أعنته عن نفسه لا يجزئ سواء



اطلاق أو قال ولاؤه للمسلمين خلافاً للشبه فيهما وإن أعققه عن المسلمين واشترط ولاؤه له فالشرط باطل ويجزئه (قوله أي أو أن فذل  
 الخ) لا يخفى أن الاتيان بأو يبعد جعله مستأنفاً وجعل وإن مبالغته بل الصواب أن قوله وإن أي شرطية وقوله أو فذل معطوف عليه  
 وأشعر قوله فذل أسيراً أنه لو دفعها لمن اشتراه من الكفار بشئ على أن يكون في ذمة الأسير واشترى نفسه بدين في ذمته لأجزأ المراد  
 فذل أسير من العدو بالزكاة وظاهره أن الفلأ لغيره وبه قرره الشيخ سالم وأما فك بركة نفسه فأنها تجزئ كما ذكره ابن يونس (قوله يحبس  
 فيه) أي شأنه أن يحبس فيه فدخل دين الولد على والده فيدفع الزكاة للوالد يقضى به دين ابنه وفي القشبي على العزية لا يعطى والراجح  
 الأول ودخل أيضاً الدين على المعدم فإن شأن كل الحبس فيه وعرض على الحبس عارض الأبوة في الأول والعدم في الثاني (قوله بل قال  
 بعضهم دين الميت الخ) أي لأنه لا يرجي قضاؤه (١٢٣) بخلاف الحي (قوله وعنده كفايته الخ) أي أو لم يكن عنده كفايته إلا أنه

استدان زيادة على ما به الحاجة  
 فالزائد لا يعطى لأجل قضاؤه وكذا  
 لا يعطى منها من أنفق ماله فيها  
 لا يجوز لأنه يصرفه في مثل الأول  
 إلا أن يتوب أو يخاف عليه (قوله  
 لضرورة ناوياً الخ) في ك وجوه  
 ذلك بين وهو أن الأول غنى واحتمل  
 ليكون مدياناً فهذا قصد مذموم فيعامل  
 بنقيضه والثاني مقصده صحيح  
 فيوفى له بقصده والظاهر أنه إذا  
 كان في الأصل من الأغنياء  
 ويصرفه أكل اللحم الخشن أنه إذا  
 استدان لأكل الضأن لكونه هو  
 الذي يصلح به لا غيره أنه يعطى  
 من الزكاة (قوله رجعه الشارح  
 وغيره) قال الشيخ أحمد وانظر هل  
 يجزئ في الثانية أو يقال التدين  
 لاخذها ليس محرماً حتى يحتاج  
 للتوبة أه وعليه فن تدين لأجل  
 أخذها على الوجه المذكور لا يعطى  
 بحال كذا في عب (أقول) والظاهر  
 الجريان وذلك لأن التوبة واجبة  
 في المحرم ومنه دونه في غيره وهو  
 ظاهر وإن لم أره مصرحاً بعد كتبني  
 هذا رأيت فيما نقل عن اللقاني أنه

الأول بقدر له عامل أي أو أن فذل أسير أو على الثاني يكون معطوفاً على اشتراطه وقوله (لم يجزئه)  
 أي والعق والفسق ماض فيهما (ص) ومدين ولومات يحبس فيه (ش) هذا هو الصنف  
 السادس من الأصناف الثمانية المفهوم من قوله تعالى والغارمين والمراد بالمدين هنا الذي  
 عليه دين للغرماء من الأدميين الذين يتحاصون فيه في الفليس نخرج حق الله تعالى كالزكاة  
 والكفارات ولا فرق في المدين بين كونه حياً أو ميتاً فمأخذها منها السلطان يقضى به دين  
 الميت بل قال بعضهم دين الميت أحق من دين الحي في أخذه من الزكاة وبعبارة أخرى  
 وبشترط في هذا المدين الذي يأخذ من الزكاة أن يكون دينه مما يحبس فيه كحقوق  
 الأدميين فإن كان الدين مما لا يحبس فيه كزكاة والكفارات فإنه لا يعطى من الزكاة  
 شيئاً لوفاء ذلك وعلى هذا فلا يحتاج أن يقيد كلام المؤلف بدين الأدميين (ص) لافي فساد  
 (ش) معطوف على مقدر أي قد استداناه وضعه في مصالحه لافي فساد كزناوخر وقمار  
 وغصب فلا يعطى من الزكاة (ص) ولا لاخذها (ش) الجار والمجرور متعلق بمقدر معطوف  
 على ما تقدم أي ولا أن استدان لاخذها ومعنى ذلك أن من تدين لاخذ الزكاة وعنده كفايته  
 فأتسع في الانفاق لاخذ الزكاة فلا يعطى وأما إذا استدان لضرورة ناوياً أو ذلك من الزكاة  
 فلا منع وقوله (الآن يتوب على الأحسن) رجعه الشارح وغيره لقوله لافي فساد (ص) أن  
 أعطى ما يبيده من عين (ش) يعني أن المدين لا يعطى شيئاً من الزكاة لوفاء ما عليه إلا بعد دفع  
 ماله من العين للغرماء مثلاً لو كان عليه أربعون ديناراً وبه عشرة دينارات فإنه لا يعطى  
 شيئاً من الزكاة إلا بعد إعطاء العشرين التي يبيده للغرماء فيبقى عليه عشرة فحينئذ يعطى  
 ويكون من الغارمين (ص) وفضل غيرها (ش) الضمير يرجع للعين والمعنى أن المديان  
 لا يعطى من الزكاة شيئاً إلا بعد دفع الفاضل مما يبيده غير العين للغرماء مثلاً لو كان له دار تساوى  
 خمسين ديناراً ويناسبه دار بثلاثين فإن تلك الدار تباع عليه ويشتري له دار تناسبه ويدفع  
 الفاضل وهو عشرة دينارات للغرماء ثم يوفى ما بقى عليه من الدين فلو كان هذا الفاضل  
 يساوى ما عليه من الدين فإنه يدفع للغرماء ولا يعطى من الزكاة شيئاً إذ لم يبق عليه شيء من  
 الدين قال ابن عرفة ويصير فقيراً لا غارماً (ص) ومجاهد وآله ولو غنياً (ش) هذا هو الصنف  
 السابع من الأصناف الثمانية وهو المجاهد في سبيل الله وهو المفهوم من قوله تعالى وفي سبيل

يمكن رجوعه للثانية أيضاً لأنه لما دأب عنده كفايته كان سفيهاً والسفه حرام أه (قوله أن أعطى ما يبيده) الله  
 في ك وجد عندي مانعه ليس إعطاء العين وفضل غيرها بالفعل شرطاً لأن الدين قد يكون مؤجلاً بل يكفي أن يقدر أن لو أعطى ما يبيده  
 من العين وفضل غيرها من دار ونحوه يوفى ما عليه فلا يعطى إلا من حيث الفقر وإن لم يوف فيعطى تمام ما بقى عليه لأنه غارم (قوله  
 يشتري له دار تناسبه) في عب ويكفي الاستبدال بما يصلح للسكنى والخدمة وكذا المر كواب وان لم يناسب حاله كما هو ظاهر كلامهم  
 وكذا عبارة غيره حيث قال ويكفيه دار الخ حيث عبر بالكفاية ولم يعبر بالمناسبة وهو أظهر مما قاله شارحنا وفي شرح شب والظاهر  
 أن المدين يعطى منها ولو كان هاشمياً إذ لم تدل عليه في ذلك ولأن مدلة الدين أعظم من مدلة إعطاء الزكاة في دينه ونظر في كلام الشيخ  
 أحمد ومن المدين المصادر من ظالم أن فكاً منه شخص بدين في ذمة المصادر بالفتح



(قوله أي المتلبس به) أي فكان المتلبس به استغنى عن التقييد بذلك لكونه أي باسم الفاعل لانه حقيقة في الحال والظاهر ان التلبس به يحصل بالشرع وفيه أوفى السفر له حيث احتيج له ويدخل فيه المراط المتلبس بالباط (قوله ولو كان غنيا على المشهور الخ) ومقابلته ما نقل عن عيسى بن دينار انه اذا كان معه في غزوه ما يغنيه وهو غني ببلده انه لا يأخذ من الزكاة (قوله وغير ذلك من آياته) كالخيل الخ ويبقى ذلك للمجاهدين (قوله ولو كان كافرا الخ) أي ولو من بني هاشم بخلاف ما اذا كان مسلما جاسوسا (قوله لا سور) يحفظ به من الكفار ولا مركب بقا لفرسهم فيه لان منفعتهم ما أعظم مما هو المقصود الا ان (قوله على المشهور) ومقابلته ما نقله محمد بن عبد الحكم من انه ينشأ منها المراكب للغزو ويعطى منها كراء النواتية ويبنى منها حصن (١٣٣) على المسلمين (قوله الفقيه) أي

يدرس أو يفنى أي اذا كانوا يعطون من بيت المال والا فيعطون ويعطى الفقيه ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية وان لم تكن فيه قابلية لم يعط الا ان تكون كتبه على قدر فهمه وقوله والا امام أي امام مسجد أي حيث أجرى رزقهم من بيت المال والا أعطوها كما في عب (قوله وغريب) مسلم غير هاشمي (قوله لما يوصله) أفهم انه غير محتاج لما ينفقه فان احتاج لما ينفقه أعطى له أيضا وهل مطلقا أو يجري فيه قوله ولم يجسد مسلفا (قوله في غير معصية) متعلق بغريب لما فيه من راحة الفعل وقوله وهو مولى بجملة حالية من ضمير يجسد وهو جزء شرط لا شرط (قوله والمشهور الخ) ومقابلته ما نقله ابن عبد البر المشهور ما روى عن مالك انه الغازى وضعف بعطف أحدهما على الآخر في الآية (قوله لان القصد الارهاب) أي وبدفع الزكاة يتقوى بأسه فيحصل للعدو ارهاب (قوله أمالو كان سفره في معصية) أي بان كان عاصيا بسفره وأما العاصي فيه فلا ينبغي أن يمنع اعطاؤه كافي التيمم

الله والمعنى ان المجاهد في سبيل الله أي المتلبس به يعطى من الزكاة ولو كان غنيا على المشهور ويعطى أيضا لاجل آلة الجهاد من سلاح ورمح وغير ذلك من آياته والمراد بالمجاهد هنا من يجب عليه الجهاد بان يكون حرا ذا كرام مسلما مكلفا قادرا كما يأتي في بابيه ولا بد أن لا يكون هاشميا كما يفيد كلام اللخمي (ص) كجاسوس (ش) يعني ان الجاسوس يعطى من الزكاة ولو كان كافرا لانه ساع في مصالح المسلمين وهو شخص يرسله الامام ليطلع على عورات العدو ويعلم حالهم ثم يعلمنا بذلك لنكون على بصيرة (ص) لا سور وهو مركب (ش) يعني ان الزكاة لا يجوز عمل سور منها ولا مركب على المشهور ومثل السور والمركب الفقيه والقاضي والامام قال في الجلاب ولا يجوز صرف شيء من الصدقات في غير الوجوه المبينة من عمارة المساجد أو بناء القناطر أو تكفين الموتى أو فكاك الاسارى أو غير ذلك من المصالح (ص) وغريب محتاج لما يوصله في غير معصية ولم يجسد مسلفا وهو مولى ببلده (ش) أشار بهذا الى الصنف الثامن من الاصناف الثمانية المذكورة في الآية وهو آخرها والمشهور ان ابن السبيل الغريب المنقطع يدفع اليه من الزكاة قدر كفايته وان كان غنيا ببلده لكن بشروط ثلاثة الاول أن يكون محتاجا في ذلك الموضع الذي هو به الى ما يوصله الى وطنه فان كان غنيا بما يوصله فلا يعطى لان المقصود انما هو إيصاله الى بلده بخلاف المجاهد فانه يأخذ منها وان كان غنيا في الموضع المقيم فيه لان القصد منه الارهاب الثاني أن يكون سفره في غير معصية أمالو كان سفره في معصية كن خرج لقتل نفس وما أشبه ذلك فانه لا يعطى من الزكاة شيئا الا أن يحاف عليه الموت الثالث أن لا يجسد مسلفا بذلك الموضع الذي هو فيه وهو شرط عديم مشروط بوجوده يعني انما يعطى اذا لم يجسد من سلفه بشرط أن يكون غنيا في بلده فان وجد وهو غني انتفى أحدهما فان بقي له الحكم وهو أخذ من الزكاة فان وجد وهو فقير كان وجوده كعدمه فينتفى الحكم لانقاء شرط ضده فان لم يجسد وهو فقير فهو مفهوم موافقة ولو قال ولم يجسد مسلفا مطلقا أو وجد وهو عديم ببلده لكان أظهر في افادة المعنى وأشار بقوله (وصدق) الى ان الغريب اذا ادعى انه ابن سبيل فانه يصدق اذا كان على هيئة الفقراء اذا لا يجسد من يعرفه بذلك الموضع قال مالك وابن جبريد من يعرفه وظاهره بغير عيب (ص) وان جلس زعت منه كغاز (ش) يعني ان كلا من ابن السبيل والغازى اذا أخذ من الزكاة لم يغزوه أو ليسا فرائى ببلده فلم يفعل ذلك بل جلس فانها تؤخذ منه وترد الى محلها الا أن يسوغ له الاخذ من الزكاة بوصف الفقر أو غيره فلا تؤخذ منه وأما المديان اذا أخذ من الزكاة لاجل ما عليه من الدين فاستغنى عن ذلك

والقصر في الصلاة (قوله الا أن يحاف عليه الموت) أي والا أن يتوب فقد قال بعضهم ان حصول التوبة منه مسوغ لا عطاءه وان لم يخف عليه الموت كذا ينبغي والاحسن ما في شرح شب من انه اذا خيف عليه الموت فقط ولم يحصل منه توبة لا يعطى حيث خرج لقتل أو هتك حرمة (قوله فينتفى الحكم) المراد به عدم الاخذ واذا انتفى عدم الاخذ ثبت الاخذ فالحكم هنا غير الحكم المتقدم ولو قال فيثبت الحكم وهو الاخذ لوجود شرطه وهو الفقر لكان أحسن (قوله لا تنفقاء شرط ضده) الاولى أن يقول لوجود شرط ضده أي لوجود شرط الاخذ وهو الفقر وحاصله ان الصور أربع أن لا يجسد مسلفا مطلقا أو وجد وهو عديم ببلده فلو وجد وهو مولى به لم يعط (قوله اذا ادعى انه ابن السبيل) أي محتاج لما يوصله ببلده وقوله كغاز أعطى برسم الغزو ولو قبل الشرع وان لم يجز ابتداء



(قوله تردد للخمي وحده) فانه قال وفي الغارم يأخذ ما يقضي به دينه ثم يستغنى قبل ادائه اشكال ولو قيل ينزع منه المكان وجهها وتقدم في الخطبة ان المراد جنس المتأخرين فيصدق بالواحد كما هنا وتبين من كلامه انه اختار انها تنزع فلا وجه لحكاية التردد فلما قال ولا وجه لحكاية التردد لانه مال بعد ذلك الى النزاع (قوله على بعضها) بان يقدم بعضها بان يقدم هذه البلدان على هذه البلدان ولو كانا من صنف واحد فقراء أو مساكين ويقدم صنف المساكين على صنف الفقراء والمراد بالا ضطرار شدة الاحتياج وقوله وافراد كل صنف الخ فان المسكنة مقولة بالتشكيك وكذا الفقر وقوله وافراد معطوف على قوله البلدان وقوله على بقيتها متعلق بمحذوف بان يقدم بعضها على بقيتها (قوله ولا يندب أيضا الخ) الا أن يقصد ربحي خلاف الشافعي فيعم لندب مراعاه كذا كره غير واحد (قوله الذي لا يساوي تعبها) ظاهره أنه لو كان يساوي (١٣٤) تعبها انه لا يأخذها قال في لئلا نأخذها قال الخطاب والحاصل انها لو دفعت لصنف

واحد آخر أي ويجوز الا العامل فلا يدفع اليه الا اذا كانت قدر عمله اه قات الذي في كلام التوضيح والشارح وغيرهما انها لا يدفع الا اذا كانت شيئا يسيرا لا يساوي عمله اه المراد منه هذا ما في ل و الظاهر ما للخطاب من أنه يأخذ ما كان قدر أجره عمله ولو لم يكن يسيرا (قوله لئلا يندرس العلم) أي يذهب العلم باستحقاقهم انظر هذا مع آية القرآن ناطقة بالمصارف فكيف يأتي النسيان ويجاب بان المراد ينسى ولو باعتبار بعض المكلفين وان كان لا ينسى باعتبار أهل القرآن أو من في معناهم (قوله خوف المحمدة) أي الحمد وقوله والثناء عطف نفسير أي خوف حب المحمدة (قوله وعمل السر أفضل) أي ولان عمل السر أفضل والاستئابة نوع من السر وان كان النسائب قد يجهر بها لكن سياأتي يقول ومن آدابها سترها عن الناس (٣) (قوله اذا جزم بقصد المحمدة)

قبل أن يدفعه للغرماء في دينه فهل ينزع منه ذلك أولا لانه يأخذها بوجه جائز فيه تردد للخمي وحده وهذا معنى قوله (ص) وفي غارم يستغنى تردد (ش) ولا وجه لحكاية التردد والمناسب لاصطلاحه أن يقول واختار أخذها من غارم استغنى ثم ان التعبير بنزع يقتضي انها باقية فلما ذهبت لم يرجع عليه بها وهذا بخلاف الغازي فانها تنزع منه ان كانت موجودة وتكون عليه ان تلفت ولما فرغ من ذكر الاصناف شرع يشكم على كيفية الدفع اليهم بقوله (ص) وندب ايثار المضطردون عموم الاصناف (ش) يعني أنه يندب لمن تولى تفرقة الزكاة اماما أو مالكا ايثار المضطرد على غيره من البلدان والاصناف على بعضها وافراد كل صنف على بقيتها بان يراذ في اعطائه وأما عموم الاصناف الثمانية المذكورة في الآية فلا يجب أن يعمها عند وجودها خلافا للشافعية ولا يندب أيضا فيجوز دفع جميعها للصنف واحد مع امكان تعميمهم ولو العامل اذا أتى بالشئ اليسير الذي لا يساوي تعبها وشخص واحد من صنف عند مالك وأبي حنيفة لان اللام في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ليسان بالمصرف والاستحقاق أي انما الصدقات مستحقة للفقراء الخ ولا يلزم من الاستحقاق الاعطاء بالفعل لالام لا اما ان لم يوجد الا صنف واحد أو شخص منه أجزاء الاعطاء له اجماعا وأوجب الشافعي تعميم الاصناف اذا وجدوا ولا يجب تعميم أحادهم اجماعا لعدم الامكان واستحب أصبغ مذهب الشافعي قال لئلا يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح من سد الخلة والغزو ووفاء الدين وغير ذلك ولما يوجب من دعاء الجميع ومصادفة ولي فيه (ص) والاستئابة وقد تجب (ش) يعني ان الاستئابة في تفرقة الزكاة تستحب ويكره ان يليها بنفسه خوف المحمدة والثناء وعمل السر أفضل وقد تجب الاستئابة على من تحقق وقوع الرياء منه ومثله الجاهل بأحكامها ومصرفها وكذا لو كان الامام عدلا مالكا وابن القاسم ان طلب فقال قد أخرجتها فان كان الامام عدلا فلا يقبل منه انتهى ومن آدابها دفعها باليمين ودعاء المصدق والامام لدفعها والصلاة عليه وأوجه داود وقد قال عياض في قواعده من آداب الزكاة ان يسترها عن أعين الناس وقد قيل الاظهار في الفضائل أفضل ونحوه لسيدي زروق قال الا أن يكون الغالب تركها فيستحب

الاطهار أي جزم الا أن بانه متى قولها بنفسه يقصد مدح الناس له أي يحب مدح الناس له وانما أولنا قصده بحجب لان القصد لا يتعلق الا بفعله لا بفعل غيره أي جزم بحب حمد الناس له بحيث يصرفه عن العمل لوجه الله تعالى وأما لو كان العمل لوجه الله تعالى الا أنه يفرح بالمدح لذلك فانه لا يمنع لمفهوم قوله تعالى ويحبون ان يحمدا وعلموا فان مفهوما انه ان أحب أن يمدح بما فعله أنه يجوز والباعث له على ذلك زيادة الايمان في قلبه للحدث اذا مدح المؤمن في وجهه وبالايمنان في قلبه ويفهم بالطريق الاولى الجواز اذا جزم بانه اذا قولها بنفسه لا يقصد مدح الناس له (قوله المصدق) هو الساعي (قوله والصلاة) عطف على الدعاء مرادف (قوله وأوجه داود) أي أوجب دعاء الساعي ومن معه لدفعها (قوله وقد قيل الاظهار الخ) الفضائل مقابل القرائن كأنه

(٣) قول المحشى قوله اذا جزم بقصد المحمدة ليست هذه العبارة في نسخ الشارح التي بأيدينا والتي معنا وقد تجب الاستئابة على من تحقق وقوع الرياء منه كآري اه صحيح



يردانه اذا كان اظهار الفضائل أولى فليكن اظهار الفرائض أولى وأولى وقوله ونحو ما قاله عياض (قوله ان يخصص قرابة رب المال) وأما تخصيص النائب قريب نفسه فالظاهر انه ممنوع لانه خلاف ما استنبه عليه كما في شرح عب والذي في الدرر انه يكره مثل قريب رب المال (قوله واليه ذهب ابن القصار) وهو الظاهر (قوله خلاف السخنون الخ) أي القائل بان اخراج الورق عن الذهب أجوز من عكسه لان الورق أسير على الفقراء بخلاف العكس أي لان نفعه متعدد كما هو ظاهر (قوله فالمشهور الاجزاء مع الكراهة) ومقابلها عدم الاجزاء بناء على انه من باب اخراج القيمة (قوله الباء متعلقة باخراج) وهي باء الملازمة أي متلبسا بصرف وقته (قوله بقيمة السكة) أي في المخرج عنه وأما قيمة السكة في المخرج فلا يعتبر فيما اذا أخرج (١٣٥) عن غير مسكوك قال في ك وعلم من قوله بقيمة

السكة ان السكة لها قيمة ولو كانت من السكك القديمة التي لا قيمة لها لا تعتبر قيمتها اوقته اه وأعلم ان قوله بقيمة السكة متعلق بمحذوف ليس من تبطابق قوله وجاز الخ والتقدير ويكون الاخراج مطابقا بقيمة السكة وانما قلنا ذلك لاجل قوله ولو في نوع (قوله فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة) لاجابة لقوله مع قيمة السكة لان صرف الدينار المسكوك من حيث كونه كذلك يستلزم اعتبار قيمة السكة \* (تنبيه) \* الباء في قوله بقيمة السكة بمعنى مع لئلا يلزم تعلق حرفي بحر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ولو في نوع) أي خلافا لابن حبيب (قوله أي ولو كان المخرج في نوعه) أي من نوعه (قوله كما اذا أخرج الورق المسكوك الخ) المدار على اخراج صرفه مسكوكا أم لا وحينئذ فيكون صرفه بغير المسكوك أكثر من المسكوك وليس المراد انه اذا أخرج الدراهم المسكوكة عن الدينار المسكوك انه يخرج قيمة غير ذلك زيادة على صرفها كما هو المفهوم من العبارة والحاصل ان قوله مع قيمة السكة

الاطهار لا اقتداء به (ص) وكره له حينئذ تخصيص قريبه (ش) الضمير المجرور باللام يرجع للنائب والضمير المجرور بالمضاف يرجع لرب المال والمعنى ان النائب يكره له حين الاستنباط أن يخصص قرابة رب المال بالزكاة وكذا اثاره وأما اعطاؤهم مثل غيرهم فلا كراهة في ذلك ان كانوا من أهلها وللنائب أن يأخذ منها ان كان من أهلها بالمعروف وكذلك يكره لرب المال أن يخصص قريبه الذي لا تزمه نفقته بالزكاة فان أعطاه مثل غيره فلا كراهة (ص) وهل يمنع اعطاء زوجته أو يكره تأويلان (ش) قال في المسدونة ولا تعطى المرأة زوجها من زكاتها اختلف الاشياخ في ذلك فمنهم من حله على المنع وعليه فلا يجزئها وعلى هذا التأويل حملها ابن زرقون ومن وافقه ومنهم من حله على الكراهة واليه ذهب ابن القصار وعليه فلا فرق بين أن يرجع لها في نفقتها أولا وأما اعطاء الزوج زكاته لزوجه أو لمن يلزمه نفقته فانه لا يجزئه بلا اشكال اللهم الا أن يكون على أحد منهم دين فيكون من الغارمين (ص) وجاز اخراج ذهب عن ورق وعكسه (ش) يعني انه يجوز اخراج الذهب زكاة عن الورق وكذلك عكسه أي من غير أولوية لاحدهما على الآخر على ظاهر المسدونة خلافا لسخنون وقوله وجاز الخ وجد مسكوك أم لا وأما اخراج الفلوس عن أحد النقدين فالمشهور الاجزاء مع الكراهة (ص) بصرف وقته مطابقا (ش) الباء متعلقة باخراج أي الاخراج مقدر بصرف وقته وفاق الصرف الشرعي وهو عن كل عشرة دراهم دينار وأخالفه بنقص أو زيادة فاذا وجب عليه دينار فأراد أن يخرج عنه فضة فيخرج صرفه في ذلك الوقت سواء زاد عن الصرف الشرعي أو نقص (ص) بقيمة السكة (ش) يعني انه اذا أخرج الورق عن الذهب أو عكسه فانه يراعى السكة فيخرج قيمتها فاذا وجب عليه نصف دينار مثالا في عشرين دينارا مسكوكة فان وجدته كذلك فواضح وان لم يجده مسكوكا أو أراد أن يخرج عنه ورقا فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة وأشار بقوله (ولو في نوع) الى ان السكة تعتبر ويخرج قيمتها ولو في نوع (واحد) أي ولو كان المخرج في نوعه فالتنوين عوض عن الضمير كما اذا أخرج تبر ذهب عن جزء دينار مسكوك ومن باب أولى اذا كانت السكة في نوعين انها تعتبر ويخرج قيمتها كما اذا أخرج الورق المسكوك عن جزء الدينار المسكوك مثالا (ص) لاصباغة فيه (ش) صياغة بالجرمنون عطف على السكة أي لابقية الصياغة في النوع الواحد كما اذا كان عنده مصوغ وزنه مائة دينار ولصياغته بساوي مائة وعشرة فانه يخرج عن المائة فقط وفي كتابة بجر صياغة وتوينسه عطف على لفظ السكة

لا حاجة لذلك مع قوله بصرف وقته لانه حيث أريد صرف الدينار المسكوك بوصف سكوته فيلزم من ذلك ان ذلك الصرف متضمنا لاعتبار قيمة السكة وبعبارة أخرى فعلم مما مر انه ان اتحد نوع المخرج والمخرج عنه صنفا كان يكون كل منهما مسكوكا فالامر بظاهر وان كان المسكوك هو المخرج عنه اعتبر قيمة سكوته وان كان بالعكس اعتبر وزن المخرج عنه كمن وجب عليه مثقال تبر فلا يخرج عنه دينار مسكوكا وان كانت قيمته تزيد على قيمة مثقال التبر لان وزن الدينار أقل من وزن مثقال التبر بل يخرج عنه وزنه من المسكوك ولا يعتبر زيادة قيمة سكوته وكذا من وجب عليه ربع عشر قطع فضة عنده وزن مائتي درهم شرعية فيخرج عنها من الفضة المسكوكة وزنها ولا يعتبر زيادة قيمة سكوته اه والظاهر والله أعلم ان معنى قوله بل يخرج عنه وزنه من المسكوك أي اذا أراد أن يخرج مسكوكا فلا بد من الوزن وهذا لا ينافي انه ان أخرج غير مسكوك لصح (قوله فانه يخرج عن المائة فقط) ولو ذهب ما كسورا أي



له ان يخرج ربع العشر ذهبا مكسورا والفرق بين المصوغ والمسكوك بعد ان نقول ان كلا منهما زيادة ان المصوغ لصاحبه كسره واعطاء الجزء الواجب بعد الكسر فلم يكن للفقر حق في الصيغة والسكة ليس له كسرهما فلم يأخذ الفقير ما نابله بل دونه قاله في توضيحه فان قلت قدم المؤلف ان السكة والصياغة والجودة لازكاة فيها وقد ذكرهنا انه يخرج عن قيمة السكة مطلقا وقيمة الصياغة فيما اذا أخرج ذهبا عن ورق وعكسه على أحد القولين وهو خلاف ما قبله قلت مراد من تقدم بزكاة ما ذكر أنه لا يكمل بقيمتها النصاب ولا يزداد ربع العشر بها فن عنده وزن عشرة دنانير من الذهب وقيمتها بما فيه من السكة عشرون دينار فانه لا يجب عليه زكاة فان المعبر في النصاب والزكاة عليه الوزن لا القيمة ومن عنده من الذهب عشرون دينار وزنا والسكة تساهل أو بعين دينار فانه يخرج ربع عشر عشرين مثلا وهو نصف دينار لاربع عشر قيمتها وهو دينار وحاصله ان الواجب في المسكوك وغيره اخراج ربع عشر وزنه لا اخراج ربع عشر قيمته والفقراء وغيرهم ممن يستحق الزكاة شركاء بالمسالك ربع العشر المذكور على ما هو عليه ان يرافقه وان مسكوكا فمسكوكا يأخذونه بصنعتهم (١٢٦) أو يأخذون قيمته بصنعتهم وحينئذ لا مخالفة (قوله اذالم يكن فيه صياغة

فأى شئ بقي يعتبر الخ) أى ان الاعتبار وعدمه في الشئ فرع وجوده والفرض ان الصياغة منتفية (أقول) على هذه النسخة ليس الاعتبار متعلقا بالصياغة بل بالسكة نعم فيه شئ من حيث انه يقتضى ان السكة تتجامع الصياغة وليس كذلك (قوله وفي غيره تردد) يعنى اذا كان له حلى وزنه عشرون دينارا وقيمته مصوغا ثلاثون دينارا أو اراد ان يخرج عن ذلك ورعا فاختلف فيه فقيل يخرج عن الوزن لاعن القيمة وهو قول ابن الكاتب وقيل المعبر القيمة وهو قول أبي عمران (قوله بان يجعله حليا) ليس بشرط كفى ببل يجوز جعلها سبيكة ويدل على ذلك قوله بعد ولا يشترط شئ زائد على السبك قال في المصباح سبكت

والمعطوف محذوف أى لا بقيمة الصياغة في النوع الواحد فهو من باب العطف لا من باب التنافية للجنس وصياغة اسمها والجار والمجرور خبرها والجملة صفة خلافا للشارح أى ولو في نوع موصوف بأنه لا صياغة فيه أو يكونه لا صياغة فيه وهذا اعراب فاسد لانه اذا لم يكن فيه صياغة فأى شئ بقي يعتبر أو لا يعتبر (ص) وفي غيره تردد (ش) أى وفي المصوغ غيره أى غير النوع الواحد أى وفي اعتبار قيمة الصياغة الجائزة كالحلى أو المحرمة كالأواني في غيره أى في غير النوع الواحد كاخراج فضة عن ذهب مصوغ جائز أو حرام أو ذهب عن فضة مصوغة كذلك وعدم اعتبارها وانما يراعى الوزن كما في النوع الواحد تردد بن ابن الكاتب وأبى عمران (ص) لا كسر مسكوك الاسبك (ش) هذا معطوف على اخراج أى وجاز اخراج ذهب عن ورق وعكسه لا كذا والمعنى ان المسكوك ذهبا أو فضة كاملا أو غير كامل لا يجوز كسره لانه من فساد سكة المسلمين نعم يجوز كسر المسكوك بان يجعله حليا المن يجوز له لبسه كزوجته وهذا معنى السبك الجوهرى سبكت الفضة وغيرها أسبكها سبكا أذبتها والفضة سبيكة والجمع سبائك وقوله الاسبك أى فيجوز ولا يشترط شئ زائد على السبك فقول الشارح أى فيجوز للحاجة الى ذلك بيان للعللة لا للاحتراز كانه قال الالعة (ص) ووجب نيتها (ش) أى عند عزلها أو تفرقتها فاحدهما كاف ولو جمع بينهما كان أتم سند ينوى اخراج ما وجب عليه في ماله ولو نوى زكاة ماله أجزأت وتجب بالتعيين فلو تلفت بعد عزلها أى حال كونه ناويا أجزأت ولو عزلها ناويا لم يحتج لنية عند دفعها وان لم يعزلها أى أو عزلها غير ناو وجبت النية عند تسليمها اه وانما احتاجت الى نية لانها عبادة مشتملة على واجب وغيره فاحتاجت اليها وينوى عن المجنون والصغير وليسه ونقل الشيخ كريم الدين الاجزاء فمن نسي النية أو جهلها تأمل فان المؤلف لم يقيد بالذكور والقدرة (ص) وتفرقتها بموضع الوجوب (ش) تقدم ان نية الزكاة واجبة

وكذلك

الفضة من باب قتل والسبيكة القطعة المستطيلة (قوله عند عزلها) لا يخفى ان

عزلها بوصف أنها زكاة مستلزمة للنية لان النية الحكيمية تكفى (قوله ولو لو نوى زكاة ماله) أى لاحظ الزكاة بعنوان زكاة ولم يخطر بباله الوجوب فان ذلك يجوز بمرجوحية (قوله وتجب بالتعيين) فاذا عين للفقر ادرهم فان تلك الدراهم يجب اخراجها بحيث لو أخرج غيرها أتم هذا ظاهره وليس بمراد بل اراد بالوجوب التحقق ونمرة ذلك ما فرعه عليه بقوله فلو تلفت الخ (قوله أى حالة كونه ناويا) فيه ما تقدم (قوله لانها عبادة مشتملة على واجب) أى لان الزكاة التى هى واجبة مشتملة على واجب وغيره كدفعها بالمدين ولا يخفى ان في ذلك اشتمال الشئ على نفسه وغيره ويحاج بان الضمير عائد على الزكاة الكاملة ويجعل الاشتمال من اشتمال الكل على أجزائه وبلا حظ في المشتل عليه التفصيل وفي المشتل الاجمال (قوله نسي النية) أى بان أخرج جزءا من المال قدر ما عليه من الزكاة ولم يتذكر ما عليه من الزكاة حتى دفع ذلك الجزء لفقره فمن هو من أهلها أو مالو عزلها ملاحظا كون هذا زكاة فهو نية وذكى ولو نسي النية عند الدفع والمعنى ان من ترك النية للنسيان أو جهل ونقل مبتدأ أو قوله تأمل خبر أى وهذا النقل تأمله وقوله فاحتاجت تفرع على قوله عبادة وقوله والقدرة الاولى أن يقول



والعلم (قوله على الفور) يؤخذ منه ما قالوا من انه لا يجوز لادسان ان يبقى زكاته عنده يعطيه على التدرج لمن يجمع به ممن كان مستحقا (قوله يجي فيه المال وفيه المالك والمستحقون) لا يخفى ان هذا ظاهرياً لاجتماع هذه الثلاثة في موضع واحد وأما اذا اختلف الموضوع كأن يكون المال في موضع والمالك في موضع آخر فسيأتي (قوله وبعبارة أخرى) هذه أحسن من العبارة التي قبلها (قوله فالعبارة بموضعها) أي التي جئنا فيها وهذه العبارة موافقة لعبارة عب (قوله وكلام الارشاد ضعيف الخ) عبارة الارشاد ولا تنقل عن بلد هامة وجود المستحق فان فعل كره وأجزأت والاحرة عليه أي لان عبارته عامة والحاصل ان المصنف فصل بين موضع الوجوب وقر به والبعيد وأن موضع الوجوب وقر به حكمهما واحد دون البعيد وكلام الارشاد (١٢٧) جعل حكم الكل واحداً (قوله أو أعدم أو مثل أي أو كان القريب أعدم

وكذلك يجب تفرقتها بموضع الوجوب على الفور وهو الموضع الذي يجي فيه المال وفيه المالك والمستحقون وأشار بقوله (أو قر به) الى قوله في توضيحه واذا قلنا انه لا يجوز نقلها من بلد الى بلد الا لعدم ذلك بأس ان تنقل الى ما يقرب مما هو في حكم موضع وجوبها لانه لا يلزمه أن يخص أهل محله وجيرانه بل يجوز ايشار أهل الحاجة من بلده فكذلك ما قرب منها اه وبعبارة أخرى المراد بموضع الوجوب موضع المالك وهذا في العين كالحرث والمشايخية ان لم يكن ساع والا فالعبارة بموضعها وكلام الارشاد ضعيف وأوفي أو قر به تنويجه أي ان تفرقتها على نوعين نوع هو موضع الوجوب ونوع هو قر به والمراد بقر به مادون مسافة القصر سواء لم يكن في موضع الوجوب مستحق أو كان وفضل عنه أو أعدم أو مثل أو دون لان هذا في حكم موضع الوجوب فان كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها اليه ولا تجزئ الا اذا لم يكن بموضع الوجوب أو قر به مستحق أو كان أعدم فان كان مساوياً أو دون لا يجوز نقلها عنه لكن في المساوي تجزئ وفي دون لا تجزئ وانظر رد تأويل الناصر اللقاني لكلام مضمون في شرحنا الكبير (ص) الا لا أعدم فاكثرهاله (ش) هذا الاستثناء من مقدار فهم من الكلام السابق أي بموضع الوجوب أو قر به لا في غير ذلك الا لا أعدم فينقل أكثرهاله الاقرب فالاقرب بعد صرف أقلها في محلها فهو استثناء منقطع وقوله أعدم له مفهوم مان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة وسيأتي بيان الثاني هو قوله أو نقلت لدونهم والاول هو قوله أو نقلت لمثلهم وفهم من قوله فأكثرهاله انه لا بد من تفرقة الاقل بموضع الوجوب (ص) باجرة من النبي، والايعة واشترى مثلها (ش) يعني أنا اذا قلنا بنقل الزكاة الى البلد المحتاج واحتاجت الى كراء يكون من النبي أي من بيت المال لان عند مخزجها فان لم يكن في أو كان ولا أمكن نقلها فانما يتابع الآن أي في بلد الوجوب ويشترى بثمنها مثلها في الموضع الذي تنقل اليه ان كان خيراً ولا يضمن ان تلفت وان شاء فرق ثمنها (ص) كعدم مستحق (ش) تشبيهاً في النقل باجرة من النبي، والايعة واشترى مثلها (ص) وقدم ليصل عند الحول (ش) المشهور ان الزكاة اذا نقلت فانما تقدم وجوبها قبل مرور الحول أي يقدمها الامام بحيث انها تصل الى تلك الناحية التي نقلت اليها في آخر حولها فقوله وقدم أي وجوبها وهذا في العين والمشايخية ان لم يكن ساع وأما الحرث فهو قوله وان قدم معشرا الخ وقوله وقدم بالبناء للفاعل أي المزكى أو الامام وبالبناء للمفعول أي المال المنقول للزكاة وقوله وان قدم معشرا أي دفعه لمستحقه وقوله أو قدمت بكشهر في عين ومشايخية أي

من موضع الوجوب أو مثل أو دون (الخ) قوله وانظر رد تأويل راجعت لـ فوجدت عبارة من موفية بالمراد ونصه أو قر به وهو مادون مسافة القصر على الراجح وقال الناصر اللقاني في قول مضمون ان القريب مقدار ما لا تقصر فيه الصلاة وأما ما تقصر فيه الصلاة فلا تنقل اليه اه المراد ما لا يقصر المسافر حتى يجاوزه كالبيوت والبساتين المسكونة اه وهو مردود بانه تأويل للعبارة من غير احتياج اليه وفي كلامهم ما ينافيه (قوله الا لا أعدم) بغير تنوين أي من غيره فن مقدرة قاله البدر (قوله فينقل أكثرها) وجوباً كما هو ظاهر المدونة وانظر هل قوله الاقرب فالاقرب شرط لا بد منه وفي الجاوي فأكثرها ينقل جوازها اه فان نقل كلها له أو فرق الكل بموضع وجوبها مع وجوب نقل أكثرها فالظاهر الاجزاء فيهما عب (قوله باجرة من النبي) هذا اذا نقلت لمسافة القصر أو ثلاثة

أميال أو ما ان نقلت من موضع الوجوب الى قر به باجرة منها اه وتأمل (قوله مثلها) ليس المراد بها حقيقة بل المراد بالمشايخية الجنسية (قوله وان شاء فرق ثمنها) هذا اذا استوت المصلحة فيهما والاتعين فعل ما فيه المصلحة واعلم انه اذا كانت المصلحة في نقلها أو شراءها أو بيعها وتفرقت ثمنها تعين والظاهر انه عند استواء المصلحة في النقل بالاجرة وفي البيع بوجهيه يخير فيهما كما يخير عند استواء المصلحة في تفرقة الثمن وفي شراء مثلها وظهر من ذلك التقصير ان قوله وان شاء فرق ثمنها أي ان كان خيراً (قوله المشهور الخ) مقابله وهو قول الباكي لا تقدم قبل الحول ولا يرسلها الا بعد وجوبها (قوله اذا نقلت) أي أريد نقلها (قوله أي تقدم وجوباً) وهو للعلمي وقال اللقاني جوازاً (قوله وأما الحرث فهو قوله الخ) هذا ظاهر اذا اتحد التقديم والا فالقديم هنا تقديم نقل وقوله وان قدم معشرا تقديم اخراج (قوله المنقول) أي الذي أريد نقله



(قوله قال تقدم هنا) أي في قوله أو قدمت بكشهر الخ لا يخفى أن أو قدمت بكشهر يأتي فلا يناسب التعبير بلفظه هنا (قوله قبل القبض) أي قبض الدين وقبض عن العرض أي وبعد البيع وانما لم يجز التقدم فيها لا احتمال أن يطول فيكون مما قدم على الحول بكثير (قوله وتعذر ردها الخ) لا يخفى أنه لا يجزى مطلقا (١٣٨) تعذر ردها أم لا أعلم أنه تارة تنلف بسماوى وتارة بأكلهم أو صر فهم فيما

دفعتم مستحقها ومفهوم في عين وماشية أنه لو كان حراً فهو قوله وإن قدم معشراً قال تقدم هنا وفي قوله وإن قدم معشراً تقدم إخراج وفي قوله وقدم لبصل عند الحول تقدم نقل (ص) وإن قدم معشراً أو ديناً أو عرضاً قبل القبض أو نقلت لدونهم أو دفعت باجتهاد لغير مستحق وتعذر ردها إلا بالإمام أو طاع بدفعها لجائز في صرفها أو بغيره لم تجز (ش) ذكر المؤلف سبع مسائل وأجاب عنها بجواب واحد وهو قوله لم تجز منها إذا قدم زكاة حبه وشره قبل إفراكه وطيبه بكثير أو قليل ولو أخرجهما بعد الإفراغ وقبل التصفية أجزأت ومنها إذا قدم زكاة الدين قبل قبضه ممن هو عليه وبعد حوله وهذا في دين المحتكر لأنه الذي لا يزكى حتى يقبض ومثل المحتكر دين المدير على المعسر وكذلك دين القرض وأما دين المدير إذا لم يكن قرضاً وهو مر جو فانه يدخل في قوله أو قدمت بكشهر في عين وماشية وسواء كان يزكى عينه أو قيمته وهذا مستفاد من قوله قبل القبض وذلك لأنه يدل على أنه في دين يتوقف زكاته على القبض اه ومنها إذا قدم زكاة عرض الاحتكار قبل بيعه وأما المدير فيدخل في قوله وقدمت بكشهر في عين وماشية ومنها إذا نقلت الزكاة لدون بلد الوجوب أو قربه في الحاجة ومثلهم سياتى أنها تجزى وهذا إذا نقلها لمسافة القصر وأما دونها فهو في حكم البلد الواحد ومنها إذا اجتهد ودفع زكاته لشخص من أهلها ثم تبين أنه غير مستحقها كعبد أو كافر أو غنى وتعذر ردها ممن أخذها أما أن لم يتعذر ردها فانه تؤخذ وتصرف في أهلها وأما الإمام إذا اجتهد فدفعها لمن يظنه من أهلها ثم تبين أنه ليس من أهلها فانه تجزى عن ربه إلا أن اجتهد الإمام نافذ لأنه حكم لا يتعقب وظاهر هذا التعليل ولو أمكن ردها وهو ظاهر كلام س في شرحه تبعاً لمت ومنها إذا طاع في دفعها لإمام جائز في صرفها أى وجار ولم يعدل فيه لأنه من التعاون على الإثم والواجب بحمد الله والهروب بها ما أمكن وأما الجائر في أخذها بأن يأخذ أكثر من الواجب ولكن بصرفها في مصرفها فانه تجزى كالمالك الجائر في صرفها لكن قدر الله أنه عدل فيه ومنها إذا طاع بدفع القيمة عما وجب عليه من حب أو ماشية أو عين وما مشى عليه المؤلف موافق لما شهروه ابن الحاجب وقد اعترضه في التوضيح بأن غير واحد قال إن المشهور اجزاء إخراج العين عن الحرث والماشية مع الكراهة وصوبه ابن يونس انتهى وقوله لم تجز جواب عن السبع مسائل ويمكن تشبيه كلام المؤلف على المشهور بأن يجعل قوله لم تجز جواباً عن المجموع وهو لا ينافي أن بعض أفراد المجموع لا يجوز ويجزى (ص) لأن أكره أو نقلت لمثلهم (ش) الأول مفهوم قوله أو طاع بدفعها لجائز أو بغيره أى فإن أكره في الحالتين أجزأه ولا فرق في الإكراه بين الحقيقي والحكمي يخوف أن يحلفه الإمام عليها والثاني مفهوم قوله فيما تقدم لدونهم فهو تصريح بمفهوم ما تقدم مع أنه مفهوم شرط فكان المناسب أن يستغنى عما تقدم عن هذا وأما كونه ذكراً فوطئة كما قاله بعض الشراح فغير ظاهر لما قلناه (ص) أو قدمت في عين وماشية (ش) يعنى أن زكاة العين والماشية إذا لم يكن هنالك سعة إذا قدمت قبل الحول لا رباها أو وكيل فانها تجزى بخلاف الحرث كما أشاره قبل بقوله وإن قدم معشراً الخ ومما يدخل في قوله عين وماشية زكاة عرض التجارة وزكاة الدين العين كما تقدم التنبيه على ذلك

يتعلق بهم فيردوا عوضها إن فانت بأكلهم أو صر فهم فيما يتعلق بهم وكذا أن تلفت بسماوى إن غروا فتؤخذ وتصرف في مستحقها إلا أن لم يغروا وهل يغرمها ربه الفقراء أم لا خلاف وأما عكس المصنف وهو ما إذا دفعت لمن ظن أنه غنى أو عبد فقين أنه فقير أو حر فانه تجزى ويأثم (قوله إلا الإمام) والوصى ومقدم القاضي تجزى أن تعذر ردها والإمام تجزى فأقسام الدافع ثلاثة المزكى لا تجزى تعذر ردها أم لا والإمام تجزى مطلقاً ومقدم القاضي فيه التفصيل (قوله ومنها إذا قدم زكاة عرض الاحتكار) أى زكاة عن عرض الاحتكار وقوله قبل بيعه هذا يقتضى أن يكون كلام المصنف على حذف عاطف ومعطوف أى وقبل البيع مع أن البيع لا يكفي بل لابد من قبض عن العرض (قوله العين الخ) وأما إعطاء العرض عن عين أو حرث أو ماشية فلا يجزى وكذا حرث أو أرنعام عن عين ولا حرث عن أرنعام أو عكسه فتأمل (قوله ويمكن تشبيه كلام المؤلف) ولعل الأولى أن يقول إن قوله لم تجز راجع للكل لكن على تفصيل وجواب الشارح بعيد وذلك لأنه يلزم عليه جعل قوله أو بغيره لا معنى له (قوله فغير ظاهر لما قلناه) فيه أن من قال بالتوطئة يقول يستغنى عنه بما تقدم فلا معنى

لقوله لما قلناه (قوله أو قدمت في عين وماشية) كذا في خط الشارح (قوله أو وكيل) معطوف على لارباها وفي أى وكيل يفرضها قبل الحول (قوله فانها تجزى) أى مع كراهة التقدم خلافًا لتهشير ابن هرون جوازها بخلاف ما لها ساع فكما حرث لا تجزى تنبيهه انما أتى المؤلف بهذه المسئلة مع أنها مفهوم قوله وإن قدم معشراً لأنه مفهوم لقب وهو لا يعتبره



(قوله سببيه) لا تظهر السببيه (قوله أو ظرفية) من ظرفية الكل في الجزئي والمقصود ذلك الجزئي وكأنه قال أو قدمت زكاة العين والماشية (قوله على ما في رواية عيسى الخ) لا يوافق رواية عيسى عن ابن القاسم في العتبية من اجزاء التقديم بالشهر فامان تسقط الكاف أو هذه النسخة بالكلية ويصير مجملًا محتملًا لكل قول والاولى جملة على قول ابن القاسم وقال في ك والخلاف في اجزاء التقديم والافلاش ان المطلوب تركه ابتداء في سماع عيسى وأرى الشهر قريباً على زحف وكره وزحف بالزء والحاء المهملة أى استشق قال بعض ولا أعلم خلافاً في عدم الاجزاء اذا قدمت قبل الحول بكثير (قوله من أقوال ستة) بقيمة الاقوال وهى الشهران ونحوهما أو اليوم أو اليومان أو العشرة أيام ونحوها أو خمسة أيام أو ثلاثة أيام والخلاف في اجزاء التقديم والافلاش الخ (قوله اذا ضاع من يد الرسول الذي يحمله لا لعدم) فيه انه فعل واجب فقطضاه أنه لا يخرج عن الباقي (١٣٩) فهذا التقرير غير مرضى كما افاده عجم وقوله أو الساعى معطوف على قوله

للاعدم لانه معطوف على الرسول لانها اذا ضاعت من يد الساعى لا يلزم رهباشى وقوله أو الوكيل معطوف على قوله من يد الرسول أى الوكيل في التفرقة وقوله بالزمن اليسير وهو الشهر على ما تقدم وقوله أو الكثير وهو ما زاد عن الشهر على ما تقدم (قوله والوقت الذي الخ) وهو ثلاثة أيام لا أكثر وهذا على نقل ابن رشد عنه وأما على نقل اللغوى عنه فليس الا اليومان كذا قال عجم (قوله لم يمكن الاداء) لعدم مستحق أوله عدم امكان الوصول اليه أو لغلبة المال (قوله مما يجزئ الخ) بيان لما والمعنى من الزكاة التى يحكم عليها بانها يجزئ اخراجها قبل الحول ولا يخفى أن تلك القلبية مجمة لفظاً بالغ على أحد فرديها بقوله ولو تلف في الزمن الخ وكأنه قال هذا اذا تلفت قبل الزمن الذي يجزئ اخراجها فيه بل ولو تلفت في الزمن

وفي من قوله في عين وماشية سببيه أو ظرفية وعبارة أخرى في معنى عن أو ظرفية بتقدير مضاف أى في زكاة عين وفي بعض النسخ بكشهور وهى حسنة لان بها يعلم التقييد باليسير وحده وهو الشهر ونحوه على ما في رواية عيسى عن ابن القاسم وهى المشهور من أقوال ستة (ص) فان ضاع المقدم فعن الباقي (ش) يعنى أن المقدم على حوله اذا ضاع من يد الرسول الذي يحمله لا لعدم أو الساعى أو الوكيل الذي دفعته له قبل الحول بالزمن اليسير أو الكثير الممنوع تقديمها به قبل انفاذها لاهلها فيخرج عن الباقي ان كان نصاباً وضماناً ضاع ساقط عنه قال ابن رشد لان تقديمها توسعة ورخصة فاذا اهلكت ولم تصل الى أربابها ولا بلغت محلها زكى ما بقى عند حوله وقيد ابن المواز ذلك بما اذا كان التقديم بالامد الكثير قال وأما لو قدمها باليوم واليومين والوقت الذي لو أخرجهافيه لاجزأته فانها تجزئته ولا يلزمه غير هالكين قال من وتقييد ابن المواز ضعيف (ص) وان تلف جزء نصاب ولم يمكن الاداء سقطت (ش) أى وان تلف جزء نصاب بعد الحول بدليل قوله ولم يمكن الاداء سقطت اذ هو يشعر بانه قد خوطب وتلف المال كله كتلف جزئيه في التفصيل المذكور وهو ظاهر وأما ما تلف قبل الحول فلا تفصيل فيه بين امكان الاداء وعدمه وهو بمنزلة العدم وينظر لما بقى فان كان نصاباً وحال عليه الحول زكاه والافلا ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ اخراجها فيه حكم ما تلف بعده ولو تلف في الزمن الذي يجزئ اخراجها فيه كان بعد طلبه بها أو قبله اذ هو غير مطلوب بالاجراء قبله فلا يكون حكمه حكم ما هو مطلوب باخراجه الا أن يكون اخراجها قبله باليومين ونحوهما وكلام المؤلف مقيد بما اذا تلف جزء النصاب أو ما عزل من الزكاة بغير تفریط ومفهوم قوله ولم يمكن الاداء انه لو تلف مع الامكان ضمنها وهو كذلك ومثله ما اذا تلف بتفریط حيث لم يمكن الاداء (ص) كعزلها فضاغت (ش) أى عزلها بعد الحول نوابها الزكاة فضاغت أى فانها تسقط أيضاً حيث لم يمكن الاداء وضاعت بغير تقصير في حفظها والا ضمنها ولو قال قتلت كفى النقل لكان أحسن لان الضياع لا يطلق على التلف وربما يطلق التلف على الضياع فان وجدها بعد ذلك لزمه اخراجها ولو كان حينئذ فقير امدين قاله ابن عرفة وأما لو عزلها قبل الحول فضاغت ضمنها قاله مالك وقيد ابن المواز بما سبق له بما اذا عزلها قبل الحول بكثير وأما لو عزلها قبل

(١٧ - خرشى ثانى) الذى يجزئ اخراجها فيه وبهذا التقرير لا يقال ان المبالغة عين قوله ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ (قوله الا أن يكون اخراجها الخ) الاولى حذف ذلك الاستثناء (قوله انه لو تلف مع الامكان ضمنها) الحاصل انه ان تلف جزء النصاب قبل الحول فلا ضمان ولا زكاة مطلقاً أى فرط أم لا سواء كان قبل الحول بكثير أو يسير ولو كان في زمان بحيث لو أخرج يجزئته الاجراء وينظر لما بقى فان كان نصاباً زكاه والافلا وأما لو كان التلف بعد الحول فان كان بتفریط ضمن مطلقاً ويطلب بالزكاة سواء تمكن من الاجراء أم لا وأما لو كان من غير تفریط فان كان مع امكان الاداء ضمن والافلا وتسقط عنه الزكاة (قوله أى عزلها بعد الحول) أى أو قبله حيث يطلب بالتقديم (قوله وأما لو عزلها قبل الحول فضاغت ضمنها) قال فى ك مراده أنها لا تجزئ وتنزل منزلة العدم وينظر لما بقى بعد الضياع هل هو نصاب أو لا كما تقدم فى قوله فان ضاع المقدم ولا ينظر لامكان الاداء ولا لعدم امكانه حيث كان ضياعها فى الوقت الذى لا يجزئ اخراجها فيه ولا فى الوقت الذى يجزئ اخراجها فيه



(قوله لاجزائه) أي ولا يطالب بركاة الباقي لكن تقدم أنه ضعيف (قوله وسواء ضاع الأصل بتقصير في حفظها) كلام غير مناسب لان المناسب لقوله ضاع الأصل أن يقول بتقصير في حفظه فالكلام في ضياع الأصل وهذا لا يناسب الاضياعها (قوله أو في عدم اخراجها) ظاهره ضاع الأصل بتقصير (١٣٠) في عدم اخراجها مع أن المناسب له انما هو ضياعها الاضياع أصلها وعلى ذلك فالمناسب أن يقول في اخراجها لا في عدم

الخارجها وعبارة عب أحسن ونصه ضاع أصلها بتقصير أم لا أمكن أدائها قبل ضياعه أم لا فلا تسقط ويجب انفاذا (قوله بأن آخرها) الباء سببية متعلقة بضم (قوله وما في حكمه) هذه عبارة عجم وقد قال أردت به العزل قبل الحول باليومين ونحوهما (قوله أو أدخل عشره) وأما لو ضاع في الجرين فلا يضمه (قوله مفراطا) بان يمكنه الاداء قبل ادخاله أو لا يمكنه وقصر في حفظه حتى تلف (قوله لا محصنا) بان لم يمكن الاداء وتلف بغير تقصير في حفظه فلا ضمان (قوله والا فتردد) والظاهر عدم الضمان لانه حيث انتفت القرائن على التحصين والتفريط لا يعلم حينئذ كون الادخال للتحصين أو عدمه الامن جهته (قوله وأخذت من تركه الميث) هذا كلام مجمل يأتي تفصيله في باب الوصية بقوله ثم زكاة أوصى بها الخ (قوله وكرها) قال في ل وجد عندي مانصه أي اكرها معطوف على محل الجار والمجرور وهو من تركه الميث لان محله نصب لان النائب ضمير لكن لا يظهر نصبه في الفصح ولا يصح أن يعرب حالاً لانه ظرف لغو تأمل وظاهر قوله وان بقتال انه لا يجوز قتله والاقبال وان بقتل اه الا ان نصب كرها اما مفعول مطلق أي أخذها كرها أو حال فلم يحصل تناسب بين المعطوف والمعطوف عليه لان المعطوف عليه ظرف لغو الا أن يقال منصوب على نزع الخافض كان وفيه ما فيه (قوله وأدب) أي اذا امتنع وأخذت منه بغير قتال وأما اذا أخذت بالقتال كفي بالقتال أدبا قاله اللقاني ولذلك أشار الشارح بقوله متعلق بكرها أي مرتبط به لا مرتبط بقوله وان بقتال تأمل (قوله ودفع للامام العدل) طلبها أولاً أي المحقق عدلته (قوله في أخذها وصرها) كذا قال الشيخ سالم وان جازي غيرها (قوله لا في ذمته) ومقابل هذا القول أنها في ذمته

الحول بيوم أو يومين وفي الوقت الذي لو أخرجهما فيه لاجزائه فلا ضمان قاله في التوضيح (ص) لان ضاع أصلها (ش) يعني انه اذا عزل زكاة ماله بعد الحول مستحقها وقبل أن يخرجها ضاع الأصل وهو المال المزمع فان الزكاة لا تسقط عنه ويخرجها الاربابها وسواء ضاع الأصل لتقصير في حفظها أو في عدم اخراجها بان يمكنه الاداء ولم يفعل أو بغير ذلك كان لم يمكنه الاداء وتلفت بغير تقصير في حفظها وأما لو عزلها قبل الحول وتلف أصلها فانه لا يلزمه اخراجها كما يفيد ما تقدم عن الجوهر وان كان بعد ما أخرجهما فليس له أن يستردا لانها زكاة وقعت موقعها (ص) وضمن ان آخرها عن الحول (ش) أي وضمن الزكاة اذا ضاعت بعد عزلها أو قبله مع المال بغير تفريط بأن آخرها عن الحول مع التمكن من اخراجها عنده فهذا تصرف بمفهوم قوله ولم يمكن الاداء ثم ان قوله وضمن ان آخرها الخ محله اذا كان التأخير أياماً فان كان يوماً ونحوه لم يضمن الا أن يقصر في حفظها فلتخص من هذا أنه اذا تلف جزء النصاب بعد الحول أو تلف ما عزله من الزكاة بعد الحول وما في حكمه فان كان بتفريط في حفظها ضمن مطلقاً وان كان بسبب تأخيرها مع امكان الاداء ضمن أيضاً لكن فيما اذا أخرها أياماً لا فيما اذا أخرها أقل من ذلك (ص) أو أدخل عشره مفراطاً لا محصناً (ش) يعني اذا عزل عشره أو نصفه وأدخله في بيته مفراطاً في عدم دفعه مستحقه ثم ضاع فانه يضمه وان أدخله محصناً حتى يفرقه على مستحقه فضايع فلا ضمان عليه فيه وان لم يعلم الوجه الذي أدخل عشره فيه الى بيته ثم ضاع فهل يصدق في دعواه التحصين لانه الغالب من ادخال البيت أو لا يصدق لان الأصل بقاء الضمان فيه تردد واليه أشار بقوله (والا فتردد) أي وان لم يعلم قصده في الادخال وادعى التحصين فهل يصدق أو لا تردد ولا فرق بين ادخال عشره منفرداً أو في جملة زرع بعد حصده وذروه (ص) وأخذت من تركه الميث (ش) أي وأخذت الزكاة من تركه الميث على تفصيل ذكره في باب الوصية بقوله ثم زكاة أوصى بها الا أن يعترف بحولها ويوصى فمن رأس المال كالحرث والماشية وان لم يوص (ص) وكرها وان بقتال (ش) أي وأخذت كرها من الممتنع عناداً أو تأوياً ولا وان بقتال سند وان لم يظهر للمتنع مال وهو معروف بالمال فلا مام سبحانه حتى يظهر ماله لانه من حق الفقراء والامام ناظر فيه فان ظهر له بعض المال واتهم باخفاء غيره فظاهر المذهب لا يحلف مالك أخطأ من يحلف الناس من السعاة وليصدقوا بغير بين اه ونية الامام نائبة عن نيته وقوله (وأدب) متعلق بكرها وهو بضم الكاف وفتحها (ص) ودفع للامام العدل وان عيناً (ش) يعني أن صاحب الزكاة يلزمه اذا كان الامام عدلاً في أخذها وصرها ان يدفعها له سواء كانت عيناً أو ماشية أو حرثاً (ص) وان غر عبد بحرية فجنابة (ش) يعني ان العبد اذا غر مفرقها اماماً أو غيره بحرية وأخذها ثم ظهر رقه وهي معه أخذت أو ما بقي منها وان تلفها أو بعضها فجنابه في رقبته لا في ذمته على ما صوبه ابن يونس كما أشار اليه بقوله (على الارجح) فلا سيد حينئذ ان يفسديه أو يسلمه لربها ويبيع فيها وأما غير العبد مما لا يستحق الزكاة لقيام مانع من غنى أو كفر أو كونه من بني هاشم أو لم يوجد شرط استحقاقه فان

فلم يحصل تناسب بين المعطوف والمعطوف عليه لان المعطوف عليه ظرف لغو الا أن يقال منصوب على نزع الخافض كان وفيه ما فيه (قوله وأدب) أي اذا امتنع وأخذت منه بغير قتال وأما اذا أخذت بالقتال كفي بالقتال أدبا قاله اللقاني ولذلك أشار الشارح بقوله متعلق بكرها أي مرتبط به لا مرتبط بقوله وان بقتال تأمل (قوله ودفع للامام العدل) طلبها أولاً أي المحقق عدلته (قوله في أخذها وصرها) كذا قال الشيخ سالم وان جازي غيرها (قوله لا في ذمته) ومقابل هذا القول أنها في ذمته



(قوله فان أكله أو أنلفه فكذلك) أي يضمه وقوله والا انتزعت منه أي في صورة الغرور وعدمه (قوله ولو قائمة ولا تجزئه) ولعل وجهه انه لما علم بحاله وانه لا يجزئ الدفع له كأنه دفع له ما وهبه له (قوله وزكى مسافر مامعه وماغاب) يشمل الماشية وظاهره ولو لم يعلم ما بقي منها ولعج فتوى بصره حيث لم يعلم قدرها في غيبته عب (قوله مامعه في بلده) كذا في نسخة والمناسبات في بلده (قوله فالذي في اجوبة ابن رشد) واما ان لم يستوطن بلده سلطان والحال انه مات بغيره (١٣١) فهل يعتبر البلد الذي مات به أو الذي به المال

قولا نخرج ان مقتضى ان يرشد على الاول (قوله من وكيل الخ) تقدم ان من له عادة بالاخراج يجزئ على ما في الاضحية وعليه فالمراد بالوكيل ولو حكما (قوله ولا ضرورة) ضرورة اسم لا وخبرها محذوف أي حاصلة أو موجودة (قوله فان كان محتاجا الخ) وإذا وجدت الضرورة فهل يؤخر الى أن يجد من يسلفه ما يحتاج اليه ويركي أو الى بلده ومقتضى كلام المواق عنها ترجيح الثاني وفي اللغوى ترجيح الاول (قوله والمراد بالضرورة الخ) لا يخفى ان الضرورة أخص من الحاجة والمناسبات أن يقول والمراد بالضرورة الحاجة (قوله فقبل الخ) في العبارة تقديم وتأخير والتقدير فقيل لعلها بالابدان وذلك لان فطر مأخوذ من الفطرة وهي الخلقة ظهرت العلة باعتبار كون المضاف اليه مشتقا اشتقاقا أكبر من الفطرة وهي الخلقة وفي ك والفطرة بالكسر لفظة مولدة لا عريضة ولا معرفة حيث كانت بمعنى زكاة الفطر أما إذا كانت بمعنى الخلقة فهي عربية اه (قوله وأركانها أربعة) يتأمل وجه ذلك فان زكاة الفطر اما اسم للمخرج بناء على ان المراد المعنى الاسمي أو اخرج به بناء على ان

كان الدافع لهم الامام فام تجزئ وان كان الدافع لهم الوصى أو مقدم القاضى فان تعذر ردّها أجزاء ولا رجوع عليهم واما ان كان الدافع لهما بها أو وكيله فانها لا تجزئ وحينئذ فان غر واحد منهم فانه يضمن ما أخذه ولو تلف سهاوى وان لم يعرف ان أكله أو أنلفه فكذلك والا فلا ضمان عليه حيث لم تكن قائمة والا انتزعت منه وهذا حيث لم يعلم بها بحاله ويدفع والا فلا رجوع له بها ولو قائمة ولا تجزئه (ص) وزكى مسافر مامعه وماغاب (ش) يعنى ان المسافر اذا حال على ماله حول وبعضه معه وبعضه الاخر في بلده فانه يركب مامعه بكل حال اتفاقا لاجتماع المال وره ويركي أيضا ماغاب عنه في بلده في الموضوع الذى هو فيه أيضا ولا يؤخر الاخراج الى ان يرجع اعتبارا بموضع المالك قال مالك وهو أحب الى وقال أيضا يؤخر اعتبارا بموضع المال ويتفرع على الخلاف في اعتبار المالك أو المال لومات شخص لا وارث له الا السلطان ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر فالذي في اجوبة ابن رشد ماله لمن مات ببلده والخلاف في تركية الغائب مقيد بقيد من أحدهما خاص أشار اليه بقوله (ان لم يكن مخرج) عنه من وكيل أو امام يخرج عما ببلده والا فلا لئلا يركب ممرتين ويخرج عما معه فقط والثاني عام أشار اليه بقوله (ولا ضرورة) أي ان محل اخراج المسافر عما معه وماغاب عنه ان لم تدعه الضرورة الى عدم الاخراج في ذلك الموضوع الذى هو فيه فان كان محتاجا لما يوصله في عوده الى وطنه فانه لا يخرج حينئذ لا عما معه ولا عماغاب عنه ويؤخر الاخراج عن ذلك جميعه حتى يرجع الى وطنه الا أن يجد من يسلفه في الموضوع الذى هو فيه فانه يلزمه أن يخرج الزكاة من غير تأخير لوطنه فقوله ان لم يكن مخرج راجع لقوله وماغاب وقوله ولا ضرورة راجع لماغاب وماحضر والمراد بالضرورة ما يشمل حاجته لما ينفقه <sup>تسبيه</sup> أراد المؤلف بماغاب المال الذى خلفه عنده ببلده وامام دفعه قراضا أو بضاعة أو ودعيه فيجزي على ما تقدم في قوله وتعددت بتعدده في مودعة ومتجر فيها بأجر وفي قوله ومدفوعة على ان الربح للعامل بلا ضمان وفي قوله والقراض الحاضر تركيه ربه ان أدار الى أن قال وصبر ان غاب الخ فلا يدخل في كلام المؤلف هنا ولما أنهى الكلام على زكاة الاموال اتبعه بالكلام على زكاة الابدان وهي زكاة الفطر وبعبارة أخرى واختلفت في وجه اضافتها للفطر فقيل من الفطرة وهي الخلقة لعلها بالابدان وقيل لوجوبها بالفطر فقيل الفطر الجائز من آخر رمضان وقيل الواجب بفجر يوم العيد أشار الى ذلك ابن العربي وبنى عليه الخلاف الا في وقت الخطاب بها وحكمة مشروعيها الرقي بالفقراء عن اغنائهم عن السؤال وأركانها أربعة المخرج بكسر الزاء والمخرج بالفتح والوقت المخرج فيه والمدفوعة اليه والمؤلف أشار الى هذه فأشار الى الاول بقوله عنه الخ والى الثاني بقوله من معشر الخ والى الثالث بقوله باول يسلة العيد الخ والى الرابع بقوله وانما تدفع لمسلم الخ ولا يقال أهل بلد على منع زكاة الفطر وانما تقدم المؤلف زكاة الاموال

المراد المعنى المصدري وقد جعل المخرج ركنا من أركانها ويمكن الجواب بان المراد بالزكاة هنا المعنى المصدري وأراد بالاركان ما يتوقف عليه ذلك الشيء بمعنى ان هذا الاخراج الموصوف بالوجوب لا يتحقق الا مع هذه الامور الاربعة (قوله ولا يقال الخ) زاد في ك وانظر الفرق بينها وبين بعض السنن التى يقال على تركها وانظر هل يكفر جاحداها أولا وينبغي التفصيل بين ان يجحد مشروعيها فيكفروا وبين من يجحد وجوبها فلا يكفر لانه قيل قول بالسنية اه وكذا لا يقالون على صلاة العيد بخلاف الاذان والجماعة فيقالون على تركها وقيل في الاذان اغنا قول على تركه لانه يتكرر ويتوقف الاعلام بدخول الوقت عليه



(قوله دعامة) أي ركن من أركان الاسلام (قوله على المعروف) أي صاع من جميع الأنواع على المعروف ومقابلته ما لا ين حبيب يؤدي من البرمدين وهو نصف صاع كما يفهم من شرح بهرام الكبير (قوله أوصاعا الخ) اقتصر على هذين مع أنها تجب في غيرهما لتكون الموجودة ذلك (قوله على العبد والحر) أي حالة كون الصاع كائنا على العبد والحر (قوله كل مدرطل وثلاث) كل مدمل واليسدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين (١٣٢) وقد حرر الصاع فوجد أربع حفنات بحفنة الرجل الذي ليس بعظيم الكفين

ولا صغيرهما وذلك قدح وثلاث (قوله ان جل على مسئلة سند) هي انه اذا لم يقدر على كل الصاع بل على جزئه قال سند في الطراز من قدر على بعض الزكاة أخرجه على ظاهر المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بامر فأقوا منه ما استطعتم (قوله في بيان الوجوب) فيه نظر بل في بيان الوجوب مع بيان كونه بقدر الحصة (قوله ولو خشى الجوع فيما بعده على المشهور الخ) ومقابلته ما قاله عبد الوهاب يخرجها اذا كان لا يلحقه في آخرها مضرة من فساد معاشه أو جوعه أو جوع عياله يريد ولو فضل عنه أكثر من صاع اذا خشى من ذلك لا يخرج (قوله وهو يرجو قضاءه أو يعلم الخ) أي أو كان لا يرجو قضاءه لكن يعلم من أعلم من يتسلف منه أي يعلم بأنه يخرجها زكاة فاذا بين له أنه يخرجها زكاة فيجب السلف وان لم يرج القضاء انظر الخطاب فان ذلك فيه والظاهر ان الاعلام واجب والظاهر ان يقال مثل ذلك في الديون (قوله فلو أتى بلوا الخ) وأجاب عنه تبانه قد يشير بان للمذهب على انه يقال ان المصنف قد قال وبلوا الخ أي اني اذا أتيت بلو يكون اشارة الى الخلاف المذهبي لانه متى كان خلافا مذهبيا أشير له بلو (قوله وهو المذهب) ومقابلته ما لا ي الحسن

على زكاة الفطر وان كان متعلقها أشرف من متعلق زكاة الاموال وهو الا بدن فانها أشرف من الاموال لان زكاة الاموال دعامة من دعائم الاسلام ولما وقع الخلاف في وجوبها وسنيتها والمشهور الوجوب أشار إليه بقوله  
 فصل يجب بالسنة صاع (ش) أي يجب على المكلف وجوبا ثابتا بالسنة صاع من جميع الأنواع على المعروف لخبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذي كروا لاثني والصغير والكبير من المسلمين اه وهو أربعة امداد كل مدرطل وثلاث بالبعدي وتقدم ان الرطل المذكور مائة وثمانية وعشرون درهما ميكا (ص) أو جزؤه (ش) ان جل على مسئلة سند فانه الكلام على مسئلة الرقيق وان جل على مسئلة الرقيق فانه الكلام على مسئلة سند والاولى كلام الخطاب لانه جل الكلام على ما هو أعم ولفظه يعني ان الواجب في زكاة الفطر قدر صاع بصاعه عليه السلام أو جزء صاع ولا يجب أكثر من ذلك أما الصاع في حق المسلم الحر القادر عليه عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته بسبب من الاسباب الآتية وأما جزء الصاع في العبد المشترك والمعتق بعضه وفي حق من لم يجد الأجزاء صاع وعلى جملة على مسئلة الرقيق لا يتكرر قوله فيما سيأتي والمشارك والمبعض بقدر الملك معه لان كلامه هنا في الوجوب وفيما سيأتي في القدر الخارج أي هل هو على الرأس أو على الحصة فبين أنه على الحصة وعلى جملة على مسئلة سند يكون قوله فيما يأتي والمشارك والمبعض بقدر الملك في بيان الوجوب أي يجب الاخراج بقدر الملك (ص) عنه فضل عن قوته وقوت عياله (ش) الضمير في قوله عنه يرجع للحر المسلم المكلف المفهوم من السياق كما قررنا اذ لا بد للوجوب من مكلف يتعلق به وقوله فضل صاع ومعطوفه أي انها تجب على من فضل عنده ماذ كرم من الصاع أو جزئه عن قوته في ذلك اليوم ولو خشى الجوع فيما بعده على المشهور أو عن قوته وقوت عياله اللازم له ان لم يكن وحده (ص) وان يتسلف (ش) راجع لقوله صاع أو جزؤه أي وان كان الصاع أو جزؤه الفاضل عن قوته أو قوت عياله حاصلا يتسلف أي وهو يرجو قضاءه أو يعلم من يتسلف منه وقيل لا يجب التسلف فلو أتى بلو المشيرة للخلاف المذهبي لكان أجود ويؤخذ مما هنا عدم سقوطها بالدين لا اذا كنا نتسلف لها فلا يكون الدين السابق عليها مسقطا لها من باب الاولى وهو المذهب (ص) وهل باول ليلة العيد أو بفجره خلاف (ش) التثاني أي وهل يتعلق الخطاب بزكاة الفطر على من كان من أهلها بأول ليلة العيد وهو غروب الشمس من آخر يوم من رمضان ولا يعتمد بعده أصلا ابن يونس وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وشهره ابن الحاجب بناء على ان الفطر الذي أضيفت اليه هو الفطر الجائز وهو الذي يدخل وقته بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان أو بفجر يوم العيد ورواه ابن القاسم والاخوان عن مالك وشهره الابهرى وصححه ابن العربي بناء على ان الفطر الذي أضيفت اليه هو الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطولوع الفجر خلاف ولا يعتمد

من سقوطها بالدين (قوله وهل بأول ليلة العيد) أي عند غروب الشمس اذ به تحصل فرحة الفطر فناسب الوقت الصدقة أو بفجره خبر أغنوهم في هذا اليوم عن السؤال والظاهر ان من قارنت ولادته وقت الغروب أو طلوع الفجر ومات حينئذ بمنزلة من ولد وقتها ومات بعده لا بمنزلة من ولد بعدهما وان من فقد وقتها ما كمن فقد قبل (قوله الفطر الجائز) انظر ما وجه كون الفطر عند الغروب جائزا وبعد الفجر واجبا فان أريد الفطر بالفعل فهو ليس بواجب في الموضعين وان أريد بالنية فهو واجب في الموضعين



(قوله من أغلب القوت الخ) نقل ابن ناجي عن بعض أشياعه والمعتبر في الغالب فيما يخرج من شهر رمضان لا فيما قبله اه  
(قوله من أغلب القوت) لان الذي يغلب اقيميته انما يكون من الاصناف الثمانية وأما القواني فلا تقتات الا في أوقات الضرورة  
واعلم انه قد أفتى الشيبيني بانه يخرج من اللحم واللبن مقدار عيش الصاع أي غداؤهم وعشاؤهم في ذلك اليوم ولم يرتض البرزلي كلام  
الشيبيني وقال الصواب انه يكال أي يوزن قال الخطاب ومقالة الشيبيني ظاهر وهو الموافق لما يأتي في كفاية الظهار (قوله وقيل تفننا)  
هذا هو الظاهر دون الاول وذلك لان الاغلبية والغلبة مضافة للقوت (١٣٣) الغالب فلا تعلق لها بتكرار الصاع كل عام وعدده

(قوله لكنه في معنى المشتق) الذي  
يظهر انه ظرف مستقر متعلق  
بمحذوف صفة لصاع على ما تقرر  
من أن المجزورات بعد النكرات  
المحضة صفات (قوله اقط) جمعه  
اقطان الخ حاصله يخرج من واحد  
من التسعة ان انفرد ومن غالبه  
ان تعدد وغلب واحد من أي  
واحد ان لم يغلب شيء (قوله خاثر  
اللبن) جامده (قوله والقمح  
أفضلها) أشهب في المجموعة أحب الى

أن يؤدي في البلدان من الحنطة  
وأداء السلت أحب الى من الشعير  
والشعير أحب الى من الزبيب  
والزبيب أحب الى من الاقط اه  
ك (قوله فلا يجزئ الاخراج منه  
متى وجدت الخ) فيه نظير بل ظاهر  
النصوص كما يعلم بالاطلاع على  
محشى نت انهم متى اقتاتوا غير  
التسعة يعطى منه اذا كان عيشهم  
ولو كانت موجودة أو بعضها  
والشارح وغيره تبعوا الخطاب (قوله  
وفي كلام المؤلف أمور الخ) عبارته  
في ك ثم ان كلام المؤلف ظاهره  
مشكل من وجوه منها انه عبر  
بالمعشر الشامل للقطاني وغير  
ذلك فيفهم منه انه يؤدي من  
جميع ذلك اذا غلب اقيميته ولو

الوقت على القولين فن قدر في تقرير كلام المؤلف وهل مبدأ الوجوب بأول ليلة العيد أو بفجره  
خلاف في كلامه نظر لايام المبدأ بالامتداد وتظهر فائدة الخلاف فيمن كان من أهلها وقت  
الغروب وصار من غير أهلها وقت الفجر كازوجه تطلق والعبد يباع أو يعق وعكسه كن  
تزوجه أو ملكها بعد الغروب وقبل الفجر أي بقيت للفجر اذ لو طلعت أو بيعت قبله لم تجب  
زكاته على القولين وبعبارة أخرى فن ليس من أهلها وقت الغروب على الاول أو وقت الفجر  
على الثاني سقطت عنه ولو صار من أهلها بعد فن مات أو بيع أو طلعت بانثاء أو اعتق قبل  
الغروب سقطت الزكاة عنه وعن البائع والمطلق والمعتق اتفاقا وبعد الفجر وجبت على من ذكر  
اتفاقا وفيما بينهما القولان فجب في تركه المبت وعلى المالك والمعتق والبائع على الاول وعلى  
المشتري والعتيق والمطلقة وتسقط عن الميت على الثاني وان ولدا أو أسلم قبل الغروب وجبت  
اتفاقا وبعد الفجر سقطت اتفاقا وفيما بينهما القولان الوجوب على الثاني لا على الاول (ص)  
من أغلب القوت (ش) يعني ان زكاة الفطر تخرج من أغلب قوت أهل البلد في جميع العام  
من غير نظري قوت المخرج \* ولما كان الصاع هنا يتكرر في كل عام أتى بأغلب بالهمز بخلاف  
الصاع المخرج عن المصراة انما يقع لافراد الناس فعبءه في باب الخيار بغالب وقيل تفننا في  
العبارة ثم ان قوله من أغلب القوت يصح تعلقه بيجب وبصاع لانه وان كان جامدا لكنه في  
معنى المشتق لانه في معنى مقدارا وميكال ولما لم يكن الاعتبار بالأغلب مطلقا بل بكونه من  
اصناف مخصوصة تسعة اذا وجدت لا يجزئ غيرها ولو كان الغير أغلب أشار الى غنائه بقوله  
(من معشر) ولا يريد كل ما يجب فيه العشر بل القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والذرة  
والارز والدخن والى التساع بقوله (أو اقط) بفتح الهمزة وكسر هاء ونكسر القاف على الاول  
وتسكن على الثاني خاثر اللب المخرج زبده والقمح أفضلها \* ولما أراد بالمعشر الثمانية المذكورة  
وعم التساع فهذا المراد خرج غيرها فلا يجزئ الاخراج منه متى وجدت ولو غلب اقيميته ذلك  
الغير وخالف ابن حبيب في العلس خاصة فاجاز الاخراج منه اذا غلب اقيميته ولو وجدت التسعة  
رواه في مختصر الواضحة عن مالك خصه المؤلف بالرد فقال (غير علس) وقوله (الا أن يقتات  
غيره) أي غير المعشر والاقط من علس ولحم ولبن وغيرهم فيخرج من ذلك الغير حيث لم يوجد  
شي من الانواع التسع والحاصل انه اذا كان القوت واحدا من التسعة فانه يخرج مما غلب  
اقيميته فان لم يقتت شي من التسعة واقيت غيرها فانه يخرج مما غلب اقيميته من غير  
التسعة أو مما انفرد بالاقيميته من غيرها وهذا حيث لم يوجد شي من التسعة في المسئلتين فان  
وجد شي منها أخرج منه ان كان الموجود منها واحدا فان تعدد فانه يخرج في الاخراج من أي  
صنف منها وفي كلام المؤلف أمور نهى عليها في الشرح الكبير (ص) وعن كل مسلم يمونه (ش)

وجدت الاصناف التسعة أو أحدها وليس كذلك وقد خصصناه بالمراد وهو في تقييده بذلك تابع لصاحب الحاروي ومنها انه  
أخرج العلس ولا خصوصية له بالاخراج عما سواه وقد التمسنا له وجوها وهو الردي ابن حبيب ومنها الاستثناء بقوله الا ان يقتاتوا غيره  
فظاهره الاخراج من ذلك الغير ولو وجد شي من المعشر وليس كذلك اه ثم ان عب جعل الصور حسانا على ما تقدم مما اعترضه  
محشى نت فقال فعلم ان هنا خمس صور احدها وجود التسعة مع اقيميته جميعها سوية فيخرج في الاخراج من أي شاء ثانيا وجودها  
مع غلبة اقيميته واحدها فيقتن الاخراج منه ثالثها وجودها أو بعضها مع غلبة اقيميته غيرهما فيجب منها تخيير ان تعدد ولا ينظر  
لما كان غالب قبل تركها واحدا ان انفرد ولو اقتت نادرا رابعها فقد جميعها مع غلبة اقيميته غيرهما فاما غلب خامسها فقد جميعها مع



اقتبسات غير هامة متعددة من غير غلبة شيء منه فيختير في واحد منه وقد يقال يدل على المراد بالمعشر خصه صوص الثمانية (قوله عن كل مسلم) من باب النكل الجمعي أي عن كل فرد فرد لا من باب النكل المجموعي لان هذا لا بقوله أحد (قوله يعمونه) صفة لمسلم أي مسلم يعمون له وكان الواجب ابراز الضمير على مذهب البصري فلهذا مشى على قول الكوفيين واللبس مأمون لان من المعلوم ان الذي يعمون أي يقوم بالانفاق انما هو المخرج لا المخرج عنه (قوله قال سند ومقتضى المذهب عدم وجوبها) أي بالنظر لعبارتهم وان كان مقتضى خطاب الكفار بفروع الشريعة انها تجب عليه وظاهره ان عدمه هو المقصد وان كان مقتضى ما ذكره الوجوب (قوله لكن ظاهر كلام المؤلف) كيف هذا مع قوله ولا ينافيه قول المصنف يجب بالسنة صاع عنه وعن كل مسلم يعمونه وذلك لان هذا قال يجب بالسنة صاع عنه وعن كل مسلم يعمونه الخ كان ظاهره عدم (١٣٤) الوجوب كما هو مقتضى قوله ولا ينافيه الخ وذلك لان ذلك فرع توهم المنافاة وأين توهم

المنافاة مع انضمام الكلام بعضه ببعضه (قوله ولا ينافيه الخ) كانه توهم المنافاة من كون الكافر ليس من أهل السنة فتأمل (قوله بقراءة الخ) كالاولاد والاباء الفقراء وخروج المستأجر بنفقة ومن يعمونه بالتزام أو يحمله كمن طلق بئنا وهي حامل فانه لا يلزمه فطرتها وهو كذلك (قوله أو زوجية) وكلامه يشمل الزوجة الامة وهو كذلك لان المشهور ان نفقتها على الزوج وظاهره شموله للزوج العبد ففطرة زوجته ولو حره عليه لوجوب انفاقه عليها من غير خراج وكسب وليست على سيده (قوله ولهذا) أي ولهذا التعميم وهو قوله وسواء كانت غنية الخ (قوله فيشمل القرابة الخ) أي فيشمل كلامه خادم الاولاد والاب والام وخادم زوجة الاب وعليه يتفرع قوله في التبصرة لو كان لكل من أبيه خادم لا يستغنى عنهم ما وهم اقرب ان أدى عنهم ما وعن خادمها اذا لم تكن الام في عصمة الاب فان كانت في عصمة وكان

هذا عطف على الجار والمجرور من قوله عنه أي يجب على المكلف صاع عن نفسه وصاع عن كل مسلم يعمونه أي تلزمه مؤنته ثم عابجه من الجهات الثلاث الآية ويكون المراد بالصاع الجنس لا يرد ان كلامه يوهم ان الصاع الواحد يخرج عنه وعن غيره واحترز بالمسلم عن يعمونه من الكفار بسبب من الاسباب كزوجته أو أب أو ولد أو عبيد كفار وانظر هل يجب على الكافر عن يعمونه من المسلمين مثل أن يملك عبدا مسلما فيل شوال قبل نزعه منه أو تسلم أم ولده أو يكون له قرابة مسلمون في نفقته كما بويه قال سند ومقتضى المذهب عدم وجوبها على الكفار وهو قول أبي حنيفة وقال أحمد يجب والشافعي قولان لكن ظاهر كلام المؤلف يوافق ما لا جد ولا ينافيه قوله يجب بالسنة صاع الخ لان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ثم عدد جهات النفقة الثلاث لاخراج ما عداها مشير الاولها بقوله (بقراءة) والباء سببية متعلقة بعمونه فدخل الابوان والاولاد الذكور حتى يحتلوا قادرين على الكسب والانات حتى يدخل بهن الزوجات أو يدعوا الى الدخول ولثانيها بقوله (أو زوجية) أي ولو أمة دخل بها أو دعي الى الدخول وسواء كانت غنية أو فقيرة أو مطلقة رجعية لا بائنا ولو حاملا ولهذا جعلها سببا مستقلا ولم يلحقها بالقرابة والالسقطت بيسرها ثم ان المؤلف بالغ في الزوجية فقال (وان لا ب) يعني انه يلزمه أن يخرج زكاة الفطرة عن زوجته أيمه يريد اذا كان الاب فقيرا أو فقيرا أو فقيرا (وخادمها) للجهة التي وجبت بها النفقة فيشمل القرابة والزوجة ولا تعدد نفقة خادم الزوجة وكذا فطرتها الا أن تكون ذات قدر ولثالثها بقوله (أو ورق ولو مكاتب) يعني انه يلزمه ان يخرج زكاة الفطرة عن عبيده وامائه ولا فرق بين القن ومن فيه شائبة كالمذبر وأم الولد والمعنى الى أجل وكذلك المكاتب على المشهور لانه اذا عجز رجوع رقا لسيده ولا بين الذكور والانات للفتنة أو للتجارة كانت قيمتهن نصايبا أو دونها أعمها أو مرضى أو زوى شائبة وخص المكاتب بالذكور للخلاف فيه قال فيها ولا زكاة على عبيد العبيد أي لا يرثي عنهم سيدهم لان ملكه غير مستقر ولا سيدهم سيدهم لانهم ليسوا عبيدا لله وانما يملكهم بالانتزاع ولا يلزمهم ان يخرجوا عن أنفسهم لان نفقتهم على سيدهم (ص) وآبقارجي (ش) هذا عطف على ما في خبر لو مشاركه في الخلاف فان لم يرج لم تجب وحكم المغصوب كذلك أي فيفريق فيه بين من يرجي ومن لا يرجي قاله ابن القصار قال عبيد الحق أمان في حالة كونه في يد الغاصب

فكما

يستغنيان بخادم الاب عن خادم الام أو اذاها عن الجميع لا خادم الام وان استغنيا بخادم الام لم يود

عن واحد منهم ليسر الاب بخادمه فعليه بيعها ويؤدى من ثمنها عنه وعن زوجته وعن خادمها والولد يكون له الخادم كذلك اه  
 ونبيه يخرج الاب عن ابنه وان لم يعلم بها ان صغر فان بلغ أي قادر فلا بد من اعلامه لانه لا بد في الزكاة من النية على المذهب قاله ابن فرحون واعلامه قائم مقامها (قوله ولا تعدد نفقة الخ) يوافق قول غيره ويخرج عن خادم واحد زوجته اذا كان لا بد لها منه فان كان لا بد لها من اثنين فأكثر أخرج عن ذلك اه ولا خصوصية لذلك بخادم الزوجة بل خادم القرابة كذلك (قوله ولو مكاتب) اسم كان عاندا على الرقيق لا بقيد كونه يعمونه وفي كاتبة أخرى فان النفقة وان سقطت عنه حاله في متوقعة ما لا قلت والى ذلك يشير الشارح بقوله لانه اذا عجز رجوع رقيقا (قوله لان نفقتهم على سيدهم) أي مباشرة



(قوله فكما قال) أي ابن القصار (قوله في ذلك نظر) أي اعتبار التفرقة بين من ربحي ومن لا ربحي بعد القبض فيه نظر وقوله فقد تقدم أي لانه قد تقدم زكاة أي تقدم الكلام في زكاة الماشية اذا قبضت بعد أعوام وهو أنها تركي كل عام أو عاماً على ما في ذلك من الخلاف والذي رجح إليه مالك ورجح ابن عبد السلام ووصو به ابن يونس ان النعم المغصوبة تركي لكل عام ولا بن القاسم تركي لعام واحد فلم تكن زكاة فطرة الا سبق اذا قبض كذلك (قوله صح تهذيب) انظر هذا التركيب فهل فاعل صح ضمير عائذ على ما ذكر والمعنى صحه. ثم ان تهذيب الطالب لعبد الحق ويكون قوله انتهى أي انتهى كلام الناقل لكلام ابن القصار وعبد الحق فتدبر (قوله وأقر البائع بوطئها) فان لم يقرب بوطئها فيقال لها مستبارة فنفتقها (١٣٥) وزكاة فطرها على مشتريها (قوله على المشهور)

والخلاف جارفي المبيع بخيار كما يفيد بهرام في وسطه ومقابله يقول بأن الملك ينتقل بالمعقد فيجعل الزكاة على المشتري (قوله حتى تخرج من الاستبراء) المراد حتى ترى الدم لان المراد الاستبراء الحقيقي لانها فيه من ضمان المشتري بخلاف المتواضعة (قوله على المشهور) ومقابله ما قاله محمد من ان ذلك على من له الخدمة وما قاله عبد الملك ان طالت فهي على من له الخدمة والا فلي من له الرقبة نقله الباجي (قوله الا أن يقال مفهومه الخ) فيه شيء وذلك لان هذا منطوق لا مفهوم وذلك لان الذي من باب المفهوم الاستثناء ولو قلنا انه من باب المنطوق ففي الكلام منطوقان وأقول ولا حاجة لذلك لان السيد في صورة ما اذا كان المرجع لشخص آخر يملك الرقبة هو الذي يملك الرقبة لا المخدم بكسر الدال الا ان فيه شيئاً من جهة أخرى لان هذا الذي المرجع له لا يقال له الا أن يعمونه فتدبر (قوله المشهور ان العبد المشترك الخ) ومقابله ما روي عن مالك ان على كل واحد منهما زكاة كاملة وقيل

فكما قال وأما ان قبضه بعد سنين ففي ذلك نظر فقد تقدم زكاة الماشية المغصوبة اذا قبضها بعد سنين من الغاصب فتدبر ذلك صح تهذيب انتهى (ص) ومبيعا بمواضعة أو خيار (ش) يعني ان من باع أمة فيها مواضعة بأن كانت من على الرقيق أو من وضعه وأقر البائع بوطئها فان نفقتها وزكاة فطرها على بائعها على المشهور لان الضمان منه حتى تخرج من الاستبراء وكذلك من باع رقيقا على الخيار لهما أو لأحدهما فان نفقتهم وزكاة فطرهم على بائعه لان بيع الخيار منحل (ص) أو مخدما (ش) يعني ان من أخذ من عبده لشخص مدة معلومة طويلة أو قصيرة فان زكاة فطره على مالك الرقبة لا على مالك منفقته كنفقته وأشار بقوله (الاحرية فعلى مخدمه) الى ان من أخذ من عبده مدة معلومة وقال له أنت حر بعد فان نفقته وزكاة فطره على من له خدمته على المشهور اذ لم يبق لسيده فيه شيء ثم ان ظاهره ان زكاة الفطر على المخدم بالكسر كان مرجع الرقبة له أولاً وهو له بها بدليل الاستثناء وهو أحد قولين في الموصى له بها والراجح انها على الموصى له بها فالاستثناء مشكل الا أن يقال مفهومه ان لم يكن طرية فلا يكون على مخدمه ويفصل فان كان مرجع الرقبة للمخدم بالكسر فعليه وان كان مرجعها للموصى له بها فعليه (ص) والمشتري والمبعض بقدر الملك ولا شيء على العبد (ش) المشهور ان العبد المشترك زكاة فطره على قدر الحصص فيه فيخرج كل واحد من المشتركين على قدر حصته وهذا معنى قوله بقدر الملك وكذلك العبد المبعض وهو الذي بعضه حر وبعضه رقيق يخرج زكاة فطره على قدر الملك بمعنى ان صاحب الجزء الرقيق يخرج عن ذلك الجزء وأما الجزء الحر فلا شيء فيه أو كان العبد مشتركين حر وعبداً فان الحر يلزمه ان يخرج زكاة الفطر عن حصته ولا شيء على العبد في حصته وهذا معنى قوله ولا شيء على العبد وكذا لا يلزم العبد زكاة فطر زوجته لان العبد لا ينفق على زوجته من خراجه وكسبه لانها لسيده ولنا عبيد لازكاة عليه ولا على أحد عنه وهو العبد الموقوف على مسجد (ص) والمشتري فاسداً على مشتريه (ش) يعني ان العبد المشتري شراء فاسداً زكاة فطره ونفقته على مشتريه حيث قبضه لان الضمان منه وأخرى منه المغيب (ص) وتندب اخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة (ش) يعني ان زكاة الفطر يشدب للمزكي ان يخرجها يوم العيد بعد طلوع فجره قبل صلاة العيد ولو بعد الغدو الى المصلي أبو الحسن محل الاستحباب انما هو قبل الصلاة فلماذا قبل الصلاة بعد الغدو الى المصلي فهو من المستحب انتهى فانظره مع قولها المستحب اخراجها قبل الغدو الى المصلي وبعد الفجر فان لم يدفعها حتى طلعت الشمس

على العدد (قوله لان العبد لا ينفق الخ) هذا لا ينتج عدم لزوم زكاة فطر زوجته فالاولى ان يقول وكذا لا يلزم العبد زكاة فطر زوجته الا أن يفضل عن قوته من غير خراجه وكسبه فضلة فيخرج (قوله من خراجه الخ) كأنه أراد بالخراج ما يجعل عليه كل يوم من درهمين أو ثلاثة وبالكسب ما يحصل من ربح في تجارة كأن يعطيه السيد دراهم يتجر بها ويربحها السيد (قوله ولنا عبد الخ) قال عجم ما معناه هذا مبني على ضعيف وهوان الملك ليس للواقف والمعتد ان الملك في الشيء الموقوف للواقف فزكاة العبد المذكور حينئذ على واقفه هذا هو الذي تجب به الفتوى فيحتمل يقال ذلك في عبيد العبد لما تقدم (قوله فانظره مع قولها الخ) المناسب ان يقول مع قوله لان هذا الكلام انما هو كلام أبي الحسن فالتناقض انما هو في كلام أبي الحسن وأما قولها فلم يقع فيه تناقض ونصها واستحب



أن يؤدي بعد الفجر من يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلي فإن أداها بعد الصلاة فواسع اه والموعول عليه كلام المدونة فقد روي أشهب  
أنه عليه الصلاة والسلام أمر بآدابها قبل (١٣٦) الغدو إلى المصلي ويوافق نص المواق ونصه فيها استحباب مالك أن يؤدي زكاة الفطر

بعد الفجر من يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلي لقوله قد أفلح من تركي  
إلى فصلي أي من آخر ج زكاة  
الفطر ثم غدا إذا كر الله إلى المصلي  
فصلي اه (قوله وانما استحباب  
إخراجها الخ) هذا مما يقوى ما في  
المدونة وكذا قوله أي يخرج زكاة  
الفطر في تنبيهه فان لم يوجد  
مستحق في الوقت المنسوب فعزلها  
كإخراجها (قوله فإقار به يسير)  
لم يبين قدره وقوله كافي باب القسمة  
أي أريد أن يقسم شيء من القمح  
فيه غلت فيجوز فيه ما هنا (قوله  
كافي بيده النقل) أي فالحامل  
على هذا المقرر بأنه موافق للنقل  
والافتقار قرر المصنف بتقرير آخر  
ونصه أي ونوب غربة القمح الذي  
يخرج زكاة عن الفطر إلا أن  
يكون القمح غلتا فيجب غر بلته  
حيث كان غلته ينقصه من التصاب  
ولا يتقيد بذلك بالثلث ولا غيره  
اه (قوله زوال فقر) ويجب على  
سيده إخراجها عنه وبلغزها فيقال  
زكاة فطر - أخرجت عن واحد  
مرتين في عام واحد (قوله وجبت  
عليه) بناء على أنها تجب بالفقر  
(قوله وجبت على المعتق بالفقر)  
أي بناء على أنها تجب بالفقر (قوله  
أي الزائد بدعه مكروهه) أي  
حيث تحقق الزائد لا أن شئ (قوله  
أي يؤدي بالسد الأكبر) الذي هو  
مد هشام وهو مد وثلاثان (قوله  
إخراج المسافر) في الحالة التي يخرج  
عنه أهله والواجب عليه الإخراج  
وانما ندب الإخراج للاحتياط لاحتمال  
أن لا يخرج أهله عنه (قوله إذا ترك

فقد فعل مكروها فان بينهما تنافيا وانما استحباب إخراجها قبل أن يروح إلى المصلي لئلا يأكل منها  
الفقير في ذلك الوقت قبل غدوه إلى صلاة العيد لقوله عليه الصلاة والسلام اغنوهم في مثل  
هذا اليوم عن السؤال وقال الله تعالى قد أفلح من تركي وذ كراسم ربه فصلي أي يخرج زكاة  
الفطر ثم يغدو إذا كر الله تعالى إلى المصلي فصلي (ص) ومن قوته الاحسن (ش) يعني أن من  
كان يقتات أحسن غالب قوت البلد فانه يستحب له أن يخرج من قوته الاحسن فإذا كان  
غالب القوت الشعيرو وهو يقتات القمح فالمستحب أن يخرج من قوته فقوله الاحسن أي من  
قوت أهل البلد أو من غالب قوته (ص) وغربة القمح الا الغلت (ش) أي ونوب غربة  
القمح الذي يخرج زكاة عن الفطر إلا أن يكون القمح غلتا فيجب غر بلته حيث كان غلته  
يزيد على الثلث ويستحب حيث كان غلته الثلث فإقار به يسير كافي باب القسمة كما يفيد  
النقل ثم أنه لا مفهوم للقمح بل كل يخرج كذلك قال القرافي ولا يجوز المسوس الفارغ بخلاف  
القديم المتغير الطعم عندنا وعند الشافعية (ص) ودفعها الزوال فقر ورق يومه (ش) يعني أنه  
يستحب لمن زال فقره يوم العيد أن يخرج الفطرة وأن زال فقره قبل الفجر من ذلك اليوم  
وجبت عليه ومثله من زال رقه بأن عتق العبد فقوله ودفعها الخ عطف على فاعل ندب وقوله  
زوال أي لا جـل زوال فقره أو رقه فان عتق بعد غروب الشمس من آخر يوم من رمضان  
وجبت على المعتق بالفقر ونوب على سيده (ص) وللإمام العدل (ش) أي ونوب دفعها للإمام  
العدل وظاهر المدونة الوجوب ولعل المؤلف جملها على الاستحباب ولعل الفرق بينها وبين  
زكاة الاموال من أنه يجب دفعها للإمام العدل مشقة دفع المال على النفس بخلاف الفطر  
ولو أخذها الفقير ثم استغنى بها فله أن يخرجها عن نفسه لأنه ملكها لكن أن ملكها قبل  
الغروب يجب عليه الإخراج وأن ملكها بعده يستحب له الإخراج (ص) وعدم زيادة (ش)  
يعني أنه يستحب عدم الزيادة على الواجب وهو الأصح فان زاد على ذلك فهو بدعه أي الزائد  
بدعه مكروهه لا ثواب فيه قيل لمالك أي يؤدي بالمدا الأكبر قال لا بل بد النبي عليه الصلاة  
والسلام فان أراد خير افعلى حدة القرافي سد التغير المقادير الشرعية (ص) وإخراج المسافر  
(ش) أي ونوب إخراج المسافر أي يتولى إخراجها عن نفسه حيث كان من غالب قوت محله  
ولا يولكه إلى أهله لقولها ويؤديها المسافر حيث هو وان أداها عنه أهله أجزاءه وألبه أشار  
بقوله (وجاز إخراج أهله عنه) إذا ترك عنهم ما يخرج منه ووثق بهم وأوصاهم زاد في  
التوضيح أو كانت عادتهم والأفاظا هو عدم الأجزاء لفقد النسبة في تنبيهه وقال اللخمي وان  
أخرج عن أهله أخرج من الصنف الذي يأكلونه وان أخرجوا عنه أخرجوا من الصنف  
الذي يأكله انتهى (ص) ودفع صاع لمساكين وأصع لواحد (ش) يعني أنه يجوز دفع  
صاع واحد من زكاة الفطرة لجماعة مساكين وكذلك يجوز دفع أصع منها لمسكين واحد  
وان كان خلاف الافضل (ص) ومن قوته الادون (ش) عطف على صاع من قوله ودفع  
صاع أي وجاز دفع قوته الادون أي من قوته الآخرو وهو مساو لقوت البلد كما إذا كان له قوتان  
أحدهما مساو لقوت البلد والآخرا أحسن لا الادون من قوت البلد لأنه يجب عليه  
الإخراج من الأغلب وليس له الإخراج من قوته الادون إلا ليجز عن الإخراج من الأغلب

عندهم ما يخرج منه) ليس بشرط بل حيث أوصاهم ووثق بهم يكفي (قوله أخرج من الصنف الخ) وإذا لم يعلم المخرج بالكسر وفي  
صنف ما يأكله المخرج عنه أخر الإخراج حتى يعلم كذا ينبغي (قوله يعني أنه يجوز الخ) بمعنى خلاف الأولى (قوله أي وجاز دفع قوته الادون)  
كذا في نسخة إذا كان كذلك ففي العبارة حذف أي وجاز الدفع من قوته الادون (قوله وليس له الإخراج من قوته الادون إلا ليجز)



لا يخفى ان هذا هو المطابق لقول المصنف سابقا من أغلب القوت (قوله وفي كلام الشارح وح نظر) عبارة بهرام أي اذا كان يفتات أدنى من قوت أهل بلده فلا يجوز أن يكون لشح أو لافان كان يفعل ذلك لضيق وعدم قدرة على اقتنيات غيره فانه يجوز له ان يخرج من قوته وذلك لانه لو كلف ان يخرج من غيره لكان من باب الخرج والمشقة وان كان يفعله شحاً على نفسه وعياله وهو يقدر على اقتنيات الاعلى فانه يكلف ان يخرج من غالب قوت أهل البلد اه الا انك خبير بان مقاله الشارح هو المتعين قال محشي نت اذا المسئلة مفروضة هكذا في كلام الائمة ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان هذا مفرع على اعتبار الغالب أي اذا قلنا باعتبار غالب القوت فان أعطى الادون لشح فلا يجوز ولعسر أو عادة أجزأ أو على هذا شرحه شراره وأقرره وتبع المؤلف في هذا التفريع على قول ابن الحاجب ويخرج من غالب قوت البلد وان كان قوته دونهم لا لشح فقولان وهو غير صحيح (١٣٧) اذ من اعتبر الغالب لا يجوز الاخراج من الادون

الا لجز كافي ابن يونس وابن رشد وغيرهما فالقول باجزاء الادون غير شح مقابل للقول باعتبار الغالب لا مفرع عليه اه (قوله وبعبارة أخرى وجاز الخ) هذه العبارة مغايرة للعبارة الاولى وهي موافقة للفظ المصنف ولا يخفى ان قول المصنف الاشع مما يؤدي هذه العبارة (قوله وأولعادة كالبدي الخ) ضعيف والمعتدل لا يجوز (قوله وانظر لواقته انكسر نفسه) في ك الجزم بعدم الاجزاء نقلا عن عجم (قوله تأويلان) والراجح الاول (قوله باليوم واليومين) كذا نص المدونة وهو الراجح خلافا لزيادة الجلاب الثالث فانه لم يعول عليه كما قرره شيخنا الصغير (قوله وعن لزمته) قصر الكلام على حالة الوجوب في شرح عب التعميم فقال أي لا يسقط طلبها وجوباً فيما يجب وندباً فيما يندب سند ولا يأثم مادام يوم الفطر باقياً فان آخرها عنه أي من وجبت عليه أثم مع القدرة (قوله والفرق الخ) ولا يقدح

وفي كلام الشارح والخطاب نظر انظر شرحنا الكبير وبعبارة أخرى وجاز اخراجها من قوته الادون من قوت البلدان كان يفتات ذلك لفقره انفاً أو لعادة كالبدي يأكل الشح غير بالضرورة وهو ملي على أحد قولين حكاهما في توضيحه للشح واليه أشار بقوله (الاشع) على نفسه مع قدرته على قوت البلد فلا يجوز به وانظر لواقته انكسر نفسه (ص) واخرجه قبله بكاليومين وهل مطلقاً أو لمفرقاً أو يلا (ش) يعني انه يجوز للمكلف ان يخرج زكاة فطره قبل يوم العيد باليوم واليومين والثلاثة كفي الجلاب وهل هذا الجواز مطلقاً أي سواء كان المتولى لفرقتها صاحبها أو الامام أو غيرهما وهو فهم النخعي وشهر وعليه الاكثر أو الجواز المذكور انما هو اذا دفعها لمن يتولى فرقتها كما فعل عمر بن الخطاب وهو فهم ابن يونس وعليه لو تولى صاحبها فرقتها فانه لا يجوز له ولا تجزئه تأويلان ومحلها ما اذا أنفها الفقير قبل وقت الوجوب وأما ان بقيت عنده الى الوقت الذي تجب فيه لاجزأت قولاً واحداً لان لدفعها ان كانت لا تجزئ أن يتزعمها فاذا تركها كان كمن ابتدأ دفعها حينئذ (ص) ولا تسقط بعضي زمنها (ش) أي ولا تسقط زكاة الفطر عن لزمته بعضي زمن وجوبها وهو أول ليلة العيد أو غيره بل يخرجها لماضي السنين عنه وعن تلمه عنه وأما لمضي زمن وجوبها وهو معسر فانها تسقط عنه وهذا بحالاف الاضحية فلا يحاطب بها بعد مضي زمنها والفرق ان الفطر لسد الخلة وهو حاصل كل وقت والاضحية للتظافر على اظهار الشعائر وقدمات (ص) وانما تدفع لحر مسلم فقير (ش) يعني ان زكاة الفطر تدفع للحر لا للقرن ولو مكاتباً المسلم لا للكافر ولو مؤلفاً أو جاسوساً الفقير اذا لم يكن من بني هاشم وظاهر كلام المؤلف انها لا تدفع لغريم من ذكر وهو كذلك فلا تدفع لمن يملكه ولا لمن يحرسها ولا تعطى لمجاهداً أيضاً ولا يشتري له بها آلة ولا للمؤلفة ولا لابن السبيل الا اذا كان فقيراً بالموضع الذي هو به فيعطى منها بوصف الفقر ولا يعطى منها ما يوصله لبلده ولا يشتري منها رقيق يعتق ولا غارم \* ولما أنهى الكلام على الصلاة والزكاة اللذين لم يقع في القرآن الا مقرونين شرع في الكلام على الثالث من أركان الاسلام فقال

### باب الصوم

وهو لغة الامساك وشرعاً الامساك عن شهوتي الفم والفرج أو ما يقوم مقامهما

(١٨ - خري ثاني)

في الفرق خبر أغنوههم عن السؤال في ذلك اليوم لاحتمال ان الخطاب بها يعد جبراً لما حصل لهم أو لبعضهم من ذل السؤال يومها بعدم دفعه عليه فيه (قوله لسد الخلة) بفتح الخاء أي الحاجة (قوله للتظافر) أي للتعاون وقوله وقدمات أي الشعائر (قوله فقير) أي فقير الزكاة على المشهور فقد دفع مالك نصاب لا يكفيه لعامة وقال النخعي لا تدفع له ويؤيده خبر أغنوههم عن طواف هذا اليوم وتدفع للمساكين بالاولى أي بالخصر باعتبار انها لا تدفع لمن يملكها وغيره مما عدا المساكين تنبيه \* ليس للامام ان يطلبها كما يطلب غيرها ولا يأخذها كرها وان بقتال (قوله الامقرونين) هنا صفة محذوفة والتقدير أي اللذين هما الركنان الاقوان من أركان الاسلام بدليل قوله شرع في الكلام على الثالث الخ باب الصوم \* شرع الصوم في السنة الثانية من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام كزكاة الفطر (قوله الامساك) أي مطلق الامساك والكف عن الشيء ومنه قوله تعالى اني نذرت للرجن صوماً أي صوماً وامساكاً عن الكلام (قوله وشرعاً هو الامساك) فيه إشارة الى أن الصوم عبادة فعلية



لا عدمية لان الله تعبد نابه كالصلاة وأمر ناهم فافهو عبادة فعلية كهي وقد علم بالقاعدة الاصولية ان المكلف به فعل أمر اكان  
 بالاخلاق أو نهى على المختار فبطل قول من قال عبادة عدمية اه الا ان يقال من قال عدمية أراد أنه لا صورة له في الخارج حسبة  
 كالصلاة (قوله مخالفة) أى حالة كون الامساك مخالفة للهوى وأراد بذلك ما ينبغى أن يكون مراد الصائم لان الصوم يتوقف  
 على ذلك اذ لو خلا عن ذلك لصح صومه (قوله اللبس الموجب للفطر) لا يخفى انه لا يوجب الفطر على ما سياتى الا المذى أو المنى فلم يكن  
 اللبس هو الموجب لذاته ولم يكن قائما مقام الفرج الا أن يكون ذاهبا لقول ضعيف (قوله أى تنقرر حقيقة وتوجد) أى وليس المراد  
 الثبوت عند الحالك نعم الثبوت عند الحالك كمسهل لتعميمه كذا قرر ثم أقول لا يخفى ان قوله تنقرر حقيقة في الخارج أى بحسبنا  
 لا بحسب ما عند الله والا فعد الله قد يكون الامر على خلاف ذلك لجواز أن لا يكون هناك قروا اذا كان الامر كذلك فلا حاجة لقوله  
 تنقرر حقيقة في الخارج بل يراد ثبت عندنا أى يتحقق وجوب الصوم عندنا (قوله بكال شعبان) ظاهره ولو تولى الغيم شهر ومعددة  
 وهو كذلك قاله نت و ذكر عجم انه يفتد قوله بكال شعبان بما اذا لم يتوال قبله أربعة على السكال والا جعل شعبان ناقصا لانه لا يتوالى  
 خمسة أشهر على السكال كمالا يتوالى أربعة على النقص عند معظم أهل الميقات وردّه شيخنا رحمه الله تعالى بانه لا يلتفت لسكلام أهل  
 الميقات وانه لا بد من كمال شعبان ولو تولى الغيم شهرا وكذا محشى نت اعترض على عجم (قوله ويكذبان) أى الشاهدان بهلال  
 شعبان (قوله لما قيل) تعليل للقولين عدم (١٣٨) الجواز مطلقا والتفصيل فقد حذف القول بعدم الجواز مطلقا والمراد الكراهة  
 قطع الدلالة القول بالتفصيل عليه

الا انه دليل ظاهر للقول بالاطلاق  
 وأما وجه دلالة القول بالتفصيل  
 فذلك لانه وان كان اسما من أسماء  
 الله الا أن القرينة تفيد عدم  
 ارادة الذات العلية وارادة الشهر  
 فلا ضرر في عدم ذكر الشهر (قوله  
 ولا يصح أن يكون من أسمائه)  
 قال في ك ورمضان ان صح أنه اسم  
 من أسماء الله فغير مشتق وراجع  
 الى معنى الغافر أى يحو الذنوب  
 ويعفوها ولا يخفى ان هذا في قوة  
 التعليل لقوله والمذهبان فاسدان  
 والتقدير لانه لا يصح ان يكون من  
 أسماء الله تعالى (قوله من اضافة

مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه ان أمكن فيما عدا  
 زمن الحيض والنفاس وأيام الاعياد قاله في الذخيرة وقوله أو ما يقوم مقامهما أى الفهم والفرج  
 فيقوم مقام الفهم الانف ونحوه فان الواصل منه للجوف أو للحلق مفطور يقوم مقام الفرج  
 اللبس الموجب للفطر (ص) يثبت رمضان بكال شعبان (ش) أى تنقرر حقيقة وتوجد في  
 الخارج بكال شعبان أى مع الغيم أى اذا كانت السماء ليلة الحادى والثلاثين مغيرة وأما  
 لو كانت معجمة فلا يثبت بكال شعبان ويكذبان كما يأتى في كلامه وقوله بكال شعبان أى اذا  
 ثبت أوله وفي كلام المؤلف جواز استعمال رمضان غير مضاف الى شهر وهو الصحيح ومذهب  
 البخارى والمحققين لحبر اذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وثالثها يجوز بقرينة كصعنا  
 رمضان ويكره بدونها تكلم رمضان لما قيل انه اسم من أسماء الله تعالى والمذهبان فاسدان  
 قال النووي ولا يصح ان يكون من أسمائه تعالى فقد صنف جماعة لا يحصون في أسماء الله  
 تعالى فلم يثبتوه وماروى فيه من الحديث ضعيف (ص) أو برؤية عدلين (ش) من اضافة  
 المصدر لفاعله وحذف مفعوله أى أو برؤية عدلين هلاله وهما الذكران المكلفان الحران  
 المسلمين فلا يصام برؤية عدل ولا عدل واحد ولا عدل واحد ولا عدل واحد ولا عدل واحد ولا عدل واحد  
 بين رمضان وغيره من المواسم وعرفة وعاشوراء ونصف شعبان وكل ما يتعلق برؤيته

المصدر للفاعل الخ) جواب عما يقال كان ينبغى له ان يذ كر مفعول رؤية ليميز بين الرؤية البصرية والعينية حكم  
 وهذا الجواب للثبات فاجاب بقوله اضافة المصدر لفاعله وحذف مفعوله وهو الهلال لوضوحه وأراد بالعدلين ما قابل المستقيمة وان  
 كانوا ثلاثة فأكثروا في العبارة وحذف والتقدير الحران المسلمين الى آخر ما يذ كر في تعريفه في باب الشهادة من كونه غير فاسق تاركا  
 ما لا يليق به الخ (قوله أى أو برؤية عدلين هلاله) أى لصوب واحد أولا ولكنهما متقاربان ولو اذ عيارؤيته في الجهة التى وقع الطلب  
 فيها من غيرهما ولم ير رؤيتهما (قوله فلا يصام لرؤية عدل) أى لا يصوم الناس برؤية عدل أى خلافا لابن الماجشون وأما هو  
 فيلزمه الصوم (قوله ولا عدل واحد) أى خلافا لاشبه (قوله ولا عدل واحد) أى خلافا لابن مسleme قال بهرام وهو بعيد لان  
 شهادتهم اغما يعمل بها في الحقوق المالية أو ما لا يطلع عليه الرجال (قوله وعرفة وعاشوراء) هذه المواسم المشار لها بقوله وغيره من  
 المواسم وعاشوراء ونصف شعبان موسم من حيث الصوم وغيره مما يطلب فيه والمواسم جمع موسم الزمن المتعلقة به الحكم الشرعى ولم  
 يرد بعرفة موضع الوقوف بل أراد به زمنه وهو اليوم التاسع من ذى الحجة وأراد بعاشوراء اليوم العاشر من المحرم وقوله لكلول دين أى  
 كزمن حلول دين وقوله الكمال العدة أى زمن الكمال العدة فزمن حلول الدين يتعلق به وجوب قضاء الدين وزمن الكمال العدة يتعلق به  
 حلية النكاح وقوله وأما اذا أريد به الهلال علم التواريخ أى هذا اذا أريد به الهلال الزمان المتقدم وأما اذا أريد به الزمان المتعلق بحلول  
 حادثة كولادة أو موت أو غير ذلك مما يبحث عنه في علم التواريخ وهذا يظهر لك المسامحة في عبارة الشارح لانه لم يرد به الهلال نفس  
 العلم المذكور وعلم التواريخ هو العلم المبين فيه حدوث ما يحدث في الازمنة كما قلنا وقال بعضهم التاريخ تعريف الوقت من حيث



هو وقت وفي الاصطلاح هو توقيت الفعل بالزمان لم يعلم مقدار ما بين ابتداءه وبين أي غاية فرضت له فاذا قلت كتبت من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وقرئ بعدما كتبت بعد ذلك بسنة علم ان ما بين الكتابة وقرائه سنة واخصت العرب بانها تؤرخ السنة القمرية دون الشمسية فلذلك تقدم الليالي في التاريخ على الايام لان الهلال انما يظهر في الليل (قوله فانه يقبل فيه الواحد) أي العدل الذي ليس بفاسق الذي هو عدل الرواية (قوله لانه خبر) أي لان الهلال خبر أي ذو خبر أي كلام خبري يحتمل الصدق والكذب أي لانه ليس المتعلق به حكما شرعيا بل المتعلق به كلام خبري كات فلان في الشهر الفلاني والحاصل ان مراده انه يعتمد في ذلك على ما ذكر من العبد والمرأة (قوله ابن فرحون) بفتح الفاء (قوله خلافا لسخنون) فيه حمل لقول المصنف بمصر على الكبيرة وان خلافا لسخنون انما هو في الكبيرة فان قلت أي قرينة تدل على ان المراد مصر الكبيرة قلت ان العادة قاضية بان المصر انما يكون كبير فاستغنى عن التصريح به وبان التمييز للتعظيم والمصر ما احتوت على قاض وحوادث كما هو معروف والفرق بين ثبوت الاذان بواحد والهلال لا بد فيه من اثنين ان المؤذن يشاركه في معرفة الزوال غيره بحيث لو أذن في غير الوقت لقيم عليه بخلاف مدعى رؤية الهلال لـ (قوله ويعم) أي كل من تحقق عنده كمال شعبان وقوله ولا يعم أي ولا يعم كل من تحقق عنده رؤية العدلين أي بدون سماع منهما وقوله الا اذا نقل عنهما أي وحكم كما بمقتضى ذلك والحاصل ان الاشخاص ثلاثة اماراء أو سامع من الرائي أو سامع من (١٣٩) السامع من الرائي فالاولان لا يجب عليهما

حكم شرعي كقول دين أو كمال عدة وأما ان أريد بالهلال علم التواريخ فانه يقبل فيه الواحد والعبد والمرأة لانه خبر قاله ابن فرحون في الغار وهو يشهد بالعدل في الغيم والبلد الصغير انصافا وفي الصحوة في مصر الكبير على الظاهر من قول مالك وأصحابه واليه أشار بقوله (ولو يحو بمصر) خلافا لسخنون وبعبارة أخرى قوله بكامل شعبان ويعم وقوله أو برؤية عدلين ولا يعم الا اذا نقل عنهما وقوله أو برؤية عدلين فكل من أخبره عدلان برؤية الهلال أو سمعهما يخبران برؤيته وصدقهما ما وجب عليه الصوم لا أو بالحكم برؤية عدلين لان هذا انما يشترط في النقل عنهما كما يأتي (ص) فان لم ير بعد ثلاثين سمعا كذبا (ش) يعني اذا شهد عدلان برؤية هلال رمضان فضى ثلاثون يوما بعد ذلك ولم ير غيره ما الهلال ليلة الحادى والثلاثين فقد بطلت شهادتهما لتبين كذبهما وهذا الحكم أعم من شهادة العدلين في المصر مع الصحوة وغير ذلك واذا كذبا فلا يصوم الناس ان شهدا على هلال شعبان ولا يفطروا ان شهدا على هلال رمضان فقوله فان لم ير الخ مفرع على رؤية العدلين ومثلهما ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة وأما الجماعة المستفيضة فلا تكذب وقوله فان لم ير أي يره غيرهما وأماهما فلا يقبلان لانهما هما على ترويج شهادتهما (ص) أو مستفيضة (ش) يعني ان رمضان يتحقق صومه أيضا بالرؤية المستفيضة أي المنتشرة الحاصلة من خبر من يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة ولو كان فيهم العبيد والصبيان (ص)

حكم ما كم (قوله وصدقهما) المعتمد انه لا يشترط التصديق حيث كانت عدالتهما ثابتة (قوله لا أو بالحكم) معطوف على محذوف والتقدير نقول في معنى كلام المصنف أو بنفس رؤية عدلين لا نقول أو بالحكم برؤية عدلين (قوله سمعا) حال من بعد أي حال كون البعد سمعا أي ذاك ولو لان المصدر لا يقع حالا الابتداء بل لاحالا من ثلاثين لانه يوههم ان يعتبر في الثلاثين ان تكون صحيحة وليس كذلك فان قلت بقدر صحيحة آخرها قلت لا يصح فان المحصى انما هو المجاور للآخر وهو الحادى والثلاثون لا الآخر وهو الثلاثون

(قوله كذبا) أي بالنسبة لغيرهما وأماهما فيعملان على اعتقادهما قال الزرقاني انظر لوقوع الصوم في أول الشهر برؤية واحدة وحكمنا بتكذيبهما هل يجزئ الصوم الواقع بالنسبة المذكورة أو لا يجزئ لان النسبة وقعت في غير محلها أو اجاب بعض شيوخنا بالاجزاء للمشقة فائدة كذا في جواب سؤال مانصه أما الهلال اذ ارى ليلة احدى وثلاثين كبير أو لم يغيب الا عند العشاء وقد كان لم ليلة الثلاثين فهو ولد ليلة واحدة ولا يعتبر كبره ولا صغره اه (قوله لتبين كذبهما) قال في الجواهر لان الهلال لا يخفى مع كمال العدة لانها ليلة احدى وثلاثين وانما يخفى ويدركه بعض الناس دون بعض نقصان الاشهر اه ابن عبد السلام وعلى هذا يجب ان يقضى الناس يوما اذا كانت شهادة الشاهد على رؤية هلال شوال وعد الناس ثلاثين يوما لم ير هلال ذي القعدة وكذلك يفسد الحج اذا شهد بهلال ذي الحجة من لـ (قوله واذا كذبا) أي حكم بتكذيبهما أي الشاهد من أي لا يقيد كونهما شهدا على هلال رمضان كما هو الموضوع (قوله أي يره غيرهما) هذا القيد يحتاج له لان من المعلوم ان الشهادة اذا جرت للشاهد نفعاً أو دفعت عنه ضرراً منعت (قوله الحاصلة من خبر الخ) الظاهر ان يقول الحاصلة من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وذلك لان المصنف لما جعل الاستفاضة صفة للرؤية أفاد ان الاستفاضة بالاخبار بان يقولوا سمعنا انه رأى الهلال ليست مراده لانه يحتمل ان يكون أصل الخبر خبر واحد (قوله من خبر من يستحيل الخ) لا يخفى ان الخبر الذي يتركب من الخبر المتواتر وهو ما لا ينسب لعبد الحكم وأفاد المصنف في التوضيح وابن عبد السلام ان المستفيض هو الخبر المقتد للعلم أو الظن القريب منه وهو المعتمد وشهود المستفيضة ليس لهم عدد محصور لكنهم لا ينقصون عن خمسة فقد تكون الخمسة مستفيضة اذا أفاد خبرهم العلم الضرورى وقد لا يكون اذ لم يفد ذلك (قوله ولو كان فيهم العبيد والصبيان)



أى فلو كافوا كلهم عبيدا ونساء فلا يكتفى بهم كفى الخطاب (قوله وعم الحكم) أى وعم الحكم بوجوب الصوم كل منقول اليه أى من سائر البلاد قريبا أو بعيدا ولا يراعى في ذلك اتفاق المطالع ولا عدمه ولا مسافة القصر (قوله عن الاستفاضة) والحكم برؤية العدلين ومثله الثبوت عند الحاكم سواء كان الحاكم عاما كالخليفة أو خاصا بناحية وهو كذلك (قوله يشترط فيه شروط النقل) أى لصحة الحكم في البلد المنقول اليها فإذا نقل عن العدلين فينقل عنهما اثنان ليس أحدهما أصلا ويكتفى بنقل اثنين عن واحد ثم هما عن الآخر (قوله ولا يعم) أى قبل الحكم فإذا نقل اثنان لقاضى بلد آخر وحكم فيهم وليس في نسخة الشيخ ولا يعم وحاصله انه لو رأى الهلال اثنان ولم يثبت عند الحاكم ولا حكم بمقتضى الشهادة ثبوت ثم انه نقل عن الاثنين المذكورين اثنان آخران لبلد أخرى وأخبر بشهادة الشاهدين فلا يجب على أهل تلك البلدة الصيام نعم إذا أخبر الحاكم بتلك الرؤية التى نقل فيها عن الشاهدين الرئيسين وحكم الحاكم بذلك فيعم فكل من سمع ذلك يجب عليه (١٤٠) الصوم (قوله الا كاهله) المراد بالاهل الزوجة وأدخلت الكاف ابنته البكر والظاهر

وعم ان نقل بهما عنهما (ش) أى وعم الحكم بوجوب الصوم ان نقل بالعدلين أو بالاستفاضة عن الاستفاضة والحكم برؤية العدلين لا عن رؤيتهما والا كان نقل شهادة يشترط فيه شروط النقل ولا يعم (ص) لا ينفرد الا كاهله ومن لا اعتناء لهم بأمره (ش) مخرج من الرؤية وان كان مستغنى عنه بفهوم قوله أو برؤية عدلين وانما صرح به ليرتب عليه قوله الا كاهله أى لا برؤية منفرد فلا يثبت الا كاهله فيلزمهم اذالم يكن معتن وقوله ومن لا اعتناء لهم بأمره عطف تفسير وعلى جعله مخرجاً من النقل يكون ماشياً على ضعيف فان المذهب ما قاله ابن ميسر وهو ان نقل المنفرد يعم سائر الناس أهله وغيرهم (ص) وعلى عدل أو مرجوع رفع رؤيته والمختار وغيرهما (ش) يعنى ان العدل الواحد الذى يرحى قبول شهادته أو يرحى ان غيره يزكيه ولو كان يعلم جرحه نفسه اذ رأى أحدهم الهلال فانه يجب عليه ان يرفع شهادته الى الحاكم ويشهد عنده لعل ان يرفع غيره فتكمل الشهادة فيثبت الحكم الشرعى والمراد بالمرجوع من حاله مستور ليس منه كشف الفسق وأما من حاله متكشف فاختر اللخمى قول أشهب باستحباب رفعه فعلى المؤلف مؤاخذه من جهة اهتمامه وجوب الرفع على غيرهما عند اللخمى وليس كذلك وبعبارة أخرى يصح في غيرهما الجراى وعلى غيرهما الرفع أى وغيرهما كذلك وقوله وغيرهما أى والمختار طلب عدل أو مرجوع وغيرهما والطلب فى الاول على سبيل الوجوب وفى الثانى على سبيل الاستحباب فهو من باب صرف الكلام لما يصح له وأنه استعمل على فى حقيقة مجازها وهو الاستحباب أى وعلى عدل أو مرجوع وجوباً وعلى غيرهما استحباباً وبهذا يندفع الاعتراض (ص) وان أفطر واقضاء والكفارة الابتأويل فتأويلان (ش) أى وان أفطر العدل والمرجوع وغيرهما المنفردون برؤية الهلال فانه يجب عليهم القضاء والكفارة ولو تأويلان تأويلهم بعيد كما جزم به المؤلف عند عدده لا أصحاب التأويل البعيد حيث قال كراء ولم يقبل فذكر هنا التأويل بعدم الكفارة مع التأويل ضعيف وبعبارة أخرى هذا غير ما أتى لان ذلك رفع ولم يقبل وورده الحاكم وهو موجب لان يكون تأويله بعيداً وهذا لم يرفع فلذلك جرى فيه قول بعدم الكفارة (ص) لا ينجيم (ش) يعنى

ان ريبته كابتة البكر وبعبارة أخرى وانما أتى بالكاف وذلك ليدخل من فى حكمهم كالخادم والاحير ومن فى عياله (قوله اذالم يكن معتن) الاولى ان يقول اذالم يكن الاهل معتنياً (قوله عطف تفسير) أى فالمراد بكاهله من لا اعتناء لهم بأمره كافوا أهله أم لا هذا هو المعتمد وخلاصته انه لا يثبت الا بالنسبة لمن ليس له اعتناء كان من أهله أم لا ولا يثبت فى حق من له اعتناء كان من أهله أم لا ولا يخفى انه يصير قوله كاهله لا فائدة له ولا معنى للتقييده به فلو قال المصنف الامن لا اعتناء له لكان أحسن والحاصل ان رؤية الواحد كافية فى محصل لا اعتناء فيه بأمر الهلال ولو امر أهله أو عبد لكن بشرط أن يكون ممن تتق النفس بخبرهما وتسكن به لعدالة المرأة وحسن سيرة العبد كما أفاده عجم (قوله ابن ميسر) بفتح السين واسمه أحد اسكنسدرى (قوله وهو ان نقل

المنفرد يعم) أى سواء كان المحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال اتفاقاً أو يعتنى على ما عليه جزم غير لكن بشرط ان ينقل عن جماعة مستفيضة أو عن الثبوت عند الحاكم أو عن حكم الحاكم ولا يعتبر نقله عن الشاهدين أنفسهم (قوله الجرح) أى عطف على قوله عدل أى فهو من عطف المفردات وقوله والرفع أى فيكون مبتدأ والخبر محذوف أى ويكون من عطف الجمل أفاد ذلك القرافى (قوله أى والمختار طلب الخ) أى فقد استعمل على فى مطابق الطلب فهو من عموم المجاز وأما قوله بعد وأنه استعمل الخ فقد استعمل اللفظ فى حقيقة مجازه وعبر بالاسم لان اللخمى اختار ما لا شهب من ندب الرفع ولم يختار ما لابن عبد الحكم من وجوبه فان قلت أى ثمرة فى رفع الغير مع ان شهادته لا تقبل قطعاً لجواب انه ربما كان سبباً فى نشيط من تقبل شهادته للرفع للحاكم (قوله أى وان أفطر العدل الخ) أى وأما ان أفطر أهل المنفرد ومن لا اعتناء لهم بأمره فعليهم الكفارة ولو تأويلان العدل فى حقهم بمنزلة عدلين فى حق غيرهم (قوله لان ذلك رفع ولم يقبل) أى وما رفع الا لكونه عنده شدة جزم (قوله فلهذا جرى فيه قول) أى وان كان ضعيفاً (قوله لا ينجيم)



هو الحاسب الذي يحسب قوس الهلال ونوره والكاهن هو الذي يخبر عن الامور المستقبلية والعراف هو الذي يخبر عن الامور الماضية أو المسمروق أو الضال أو نحو ذلك (قوله لا يباح له أن يفطر في الظاهر) قال في المراد بالظاهر ما قابل النية فيشمل ما لو اختلف عن الناس بدليل المبالغة (قوله عند الله كذلك) أي بحسب ما يقدر من الظهور عند الناس (قوله وصوم العيد حرام) أي تبييت النية فيه حرام (قوله لا يبيع استثناء منقطع) لأن هذا لم يدخل فيما قبله أي ولا بد أن تقبل دعواه في ذلك المبيع وقوله أو سفر أي ولو أنشأه لقصد السفر في هذه الحالة بخلاف غير الرائي فلا يجوز له أنشأه لقصد فطره فان تلبس به أبيع له (قوله ولا واجب الا فطر ظاهرا) فيه نظر فقد قرر بعض الشيوخ أن صوابه الجواز قائلا لان الفطر لا يجب بل لو أمسك عن الاكل يوم العيد فلا يحرم ان كان قد بيت الفطر وعلى كلام الشارح فتكون هذه مستثناة من جواز الاكل يوم العيد (١٤١) لا وجوبه في تنبيهه على مثل المبيع فطر الرائي في وقت يلبس بالغروب أو الفجر بحيث لو

ان الصوم يثبت بما تقدم لا بقول منجم فلا يثبت به لا في حق غيره ولا في حقه هو لان صاحب الشريعة حصر الثبوت في الرؤية أو الشهادة أو كمال العدد فلم يخبر بزيادة على ذلك فاذا فال المنجم مثالا الشهر ناقص أو زائد لم ينفقت الى قوله ولا الى حسابه وقع في القلب صدقه أم لا (ص) ولا يفطر منفرد بشوال ولو آمن الظهور (ش) يعني ان من انفرد برؤية هلال شوال لا يباح له أن يفطر في الظاهر ولو آمن الظهور على نفسه على المشهور لتسلي عرض نفسه للاذى لانه لا يلزم من اعتقاده في نفسه عدم الظهور أن يكون عند الله كذلك لاحتمال الظهور وأما الفطر بالنية فهو واجب لانه يوم عيد وصوم العيد حرام (ص) الا ببيع (ش) يعني أن محل منع الفطر للمنفرد برؤية هلال شوال اذا لم يكن هناك مبيع للفطر من مرض أو حيض أو سفر ولا واجب الا فطر ظاهرا كما يجب بالنية عند عدم العذر لان له حينئذ أن يعتذر بانه اغما فطر للعذر (ص) وفي تليفق شاهد أوله لا آخره (ش) يعني انه اذا شهد عدل برؤية هلال رمضان في أول الشهر وشهد عدل آخر برؤية هلال شوال فهل تليفق الشهادة في الافعال فان كان رؤية الثاني بعد تسعة وعشرين يوما من رؤية الاول فشهادته مصدقة للاول اذا لم يكن رؤية الهلال بعد ثمانية وعشرين يوما فان كان ذلك في رمضان فقد انقضت شهادتهما على ان اليوم الاول منه فيلزم قضاؤه ولا يفطرون لان شهادة الاول لا توجب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا وان شهد الثاني بعد ثلاثين من رؤية الاول فقد انقضا على ان هذا اليوم من الشهر الثاني فيجب الفطر ان كان ذلك في شوال ولا يلزم قضاء اليوم الاول لأنهم لم يتفقا على أنه من رمضان لان الشهر يكون تسعة وعشرين أو ثلاثين وعليه فلا يجب الصوم برؤية الاول واغما يجب بما ثبت به الصوم شرعا اذ الشهادة الواحدة في الرؤية كالعدم والصحيح عدم التليفق (ص) ولزومه بحكم المخالف بشاهد تردد (ش) يعني ان المخالف اذا حكم بوجوب صوم رمضان بشهادة شاهد فهل يلزم المسالك الصوم بهذا الحكم لانه حكم صادق محل الاجتهاد وهذا قول ابن راشد أو لا يلزمه صومه لانه افتاء لا حكم لانه لا يدخل العبادات من صلاة ونحوها فليس لحاكم أن يحكم بحكمة صلاة ولا بطلانها واغما يدخل حقوق العباد وجرم به تليذه القراني وترد فيه ابن عطاء الله وسند وقوله تردد في المسئلةين (ص) ورؤيته نهارا للقبالة (ش) يعني ان الهلال اذا رآه الناس في النهار فانه يكون

ادعى ان فطره لظن ذلك لقبول منه وانظر هل يجوز له الفطر ويدعى انه نسي لانه يقبل قوله ولا اذ قبول قوله لا يسوغ له الاقدام على الفطر (قوله أوله الخ) أوله وآخره كل منهما منصوب بنزع الخافض أي بأوله وآخره واطلاق الاخر على مجاوره وهو هلال شوال فهو مجاز علاقته المجاورة (قوله شاهد) ظاهره ولو كان غير مقبول الشهادة عندنا كامة وعبد مقبولة عند حنبلي على ان الحكم يدخل العبادات ويحتمل أن يتفق عندنا على عدم لزوم الصوم بحكمه بغير مقبول الشهادة (قوله صادق محل الاجتهاد) أي محلا يجوز فيه الاجتهاد (قوله لانه افتاء لا حكم) قال اللقاني والراجح عند الاصوليين ان حكم الحاكم لا يدخل العبادات من صلاة وصوم فليس لنا أن نحكم فيها بحكمة ولا بطلان وانظر اذا قيل يلزم الصوم في الثانية فصاموا ثلاثين يوما ولم ير الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر انه

لا يجوز لما انكى الفطر في تنبيهه على أن يقر في قوله الحكم لا يدخل العبادات القضاء بتغسيل أحد الزوجين صاحبه لان غسل الميت تعبد وقد قال الرصاع في شرح حد ابن عرفة للصوم ان كل ما تعبدنا الله به كان عبادة وأورد عليه أيضا اذا تنازع الزوج مع عصبه الميتة في محل الدفن قال في الطراز يقتضى لاهلها (أقول) وأيضا هذا يعكروا على قوله فيما تقدم من قوله وعم ان نقل جماعهم ماى عن الحكم بشهادة العدلين وقوله فليس لحاكم الخ فيه ان الحاكم حكم بثبوت الشهر لا بوجوب الصوم وان لم من ثبوت الشهر وجوب الصوم وظاهر قوله ولزومه حكم المخالف بشاهد ان حكم المخالف بأكثر من شاهد ليس كذلك فيلزم اتباعه وظاهر تليد القراني بأن حكم الحاكم هنا خرج مخرج الافتاء لانه لا يدخل في العبادات يقتضى أنه لا فرق بين الواحد والمئة عددان قيل كيف يكون الحكم فتابع ان المخالف يجوز بانه حكم معتبر فالجواب أن مدر هذا الحكم لما كان ضعيفا لكونه حكما في العبادات لم يعتبر حكمه (قوله تردد في المسئلةين)



أى خذف من احداهما دلالة الاخر عليه أو حذف من أولهما دلالة الثاني وهذا أظهر (قوله لعدم الجزم بالنية) انظر هذا التعليل فانه لا موقع له فلو قال ولو بيت النية لعدم الجزم بها لكان أحسن بقى ان فى العبارة تسامحا وذلك لان النية القصد والجزم لا يتعلق به وانما متعلقه الامر المجزوم به ويحجب بان مراده بالنية المنوى أى لعدم جزمه بالمنوى أى والجزم به يرجع الى النية فكأنه قال لعدم النية (قوله فصبيحته يوم الشك) وعند الشافعى بعكس ذلك يوم الشك صبيحة الاثنين اذا كان صحوا حيث تحدث فيها بالرؤية من لا تثبت به كعبد واهرأة لا صبيحة الغيم ومال اليه ابن (١٤٢) عبد السلام وينبغى اعتماد تفسير الشافعى للشك (قوله من باب تسمية الخ)

لا تسمية انما ذلك من باب الحكم على البعض بالكل والكل غير التسمية نعم لو قال من باب تسمية الكل باسم البعض اصح (قوله والاولى) وجهها كون ذلك أوضح معنى (قوله وصيم) أى اذن فى صومه أعم من أن يكون على جهة الشك كفى قوله عادة وتطوعا أو الوجوب كفى قوله وقضاء (قوله وتطوعا) أى لا لعادة ولا لسرد (قوله وقضاء) ولو نذر كفى انشاءه انه قضاء فقال ابن القاسم لم يحجز الفطر فان أفطر فهل يقضيه أولا قولان لابن القاسم أو أشبه وصوب الثانى لانه انما التزمه ظنا انه عليه (قوله وتطوعا على المشهور) مقابله ما لابن مسلمة من الكراهة (قوله وكفارة عن هدى الخ) الاولى أن يقول وكفارة عن ظهار أو قتل أو فدية وذلك لان الصيام من جزئيات الفدية والهدى لانه كفارة عنهم (قوله لا يلزم بكونه نذر معصية) هذا ضعيف والمعتمد أنه يجوز نذره مع العلم بكونه يوم الشك حيث لم يكن على وجه الاحتياط أى انه من رمضان وله الفطر ان نذر صيامه من حيث كونه يوم الشك لاحتياط به أى على انه ان كان من رمضان احتسب به منه وان كان من شعبان كان تطوعا كفى شرح

لليلة المقبلة لليلة الماضية ولا فرق فى رؤيته قبل الزوال أو بعده فيستمر على الفطر ان وقع ذلك فى آخر شعبان وعلى الصوم ان وقع فى آخر رمضان وقوله ورؤيته أى فى رمضان أو غيره خلافا لمن خصصه به لال شوال (ص) وان ثبت نهارا أمسا أو الا كفرا انتهك (ش) يعنى ان رمضان اذا ثبت فى أثناء النهار بوجه من الوجوه السابقة انه رؤى فى الليلة الماضية فانه يجب الامساك وهو المنع والكف عن الاكل فى حق من أكل فى ذلك اليوم وفى حق من لم يأكل فيه ثم يجب عليهم القضاء لعدم الجزم بالنية فان لم يمسك وأفطر متعمدا بأكل أو جماع فانه يكفران انتهك الحرمة بعلمه بالحكم وان كان غير متنهك بان تأول جواز الفطر لعدم صحة الصوم فلا كفارة (ص) وان غيمت ولم يرفصبيحته يوم الشك (ش) غيمت بالبناء للفعل يقال غيمت السماء تغيمها وأعامت السماء تغيم اغيا ما اذا عاهاها الغيم وقوله غيمت أى ليسلة ثلاثين لاليلة الحادى والثلاثين لان العدة كملت وقوله فصبيحته يوم الشك من باب تسمية البعض وهو الصبيحة باسم الكل وهو اليوم وهذا لا يحتاج اليه والاولى كونه على تقدير مضاف أى فصبيحته صبيحة يوم الشك أى اليوم المسمى بيوم الشك خذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ولما كان صوم يوم الشك منهياعنه على وجه دون وجه بين وجوه الجواز بقوله (ص) وصيم عادة وتطوعا وقضاء وكفارة ولنذر صا د (ش) أى جاز صومه عادة لمن عادته سرد الصوم أو صوم يوم بعينه فواقفه وتطوعا على المشهور وقضاء عما فى الذمة من رمضان أو غيره وكفارة عن هدى وفدية ونذر غير معين فان ثبت كونه من رمضان لم يحجزه عنهما على المشهور وقضى يوما عما فى ذمته ويوما عن رمضان الحاضر ويجب صومه لنذر صا د كمن نذر يوم الخميس أو يوم قدوم زيد فوافق يوم الشك فيجوز له صومه ويجزئه ان لم يثبت كونه من رمضان والا فلا يجوز عنهما وعليه قضاء يوم لم رمضان الحاضر ولا قضاء عليه للنذر لكونه معيناً وفات قاله فى التلقين وأفهم قوله صا د انه لو نذره من حيث انه يوم الشك لا يلزم لكونه نذر معصية ويؤخذ من قوله وتطوعا جواز صوم النصف الثانى من شعبان على انفراده كما لا يخفى ولا يرد حديث لا تقدم موا رمضان بصوم يوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما فيصله لان القاضى عياضا قال النهى فيه محمول على تحرى التقديم تعظيما للشهر وقد أشار الى ذلك بقوله الا رجل كان يصوم قبله عادة أو كانت عادته صوم يوم الاثنين ونحوها فواقفه وقوله (لا احتياط) أى لا يصام يوم الشك لاجل الاحتياط فن صامه كذلك فلا يجوز نذره اذا صا د انه من رمضان لتزلزل النية لخبر أبى داود وغيره من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم فظاهره التحريم وعليه جل أبو الحسن وأبو اسحق قول المدونة ولا ينبغى صيام يوم الشك وفى الجلاب يكره ابن عطاء الله الكافة مجمعون على الكراهة (ص) ونذب امساك ليتحقق

(ش)

شب قلنا بالكراهة أو بالتحريم لان نذره من غير هذه الحيثية بل بجواز التطوع به فيلزمه نذره (قوله)

لا تقدموا) فى نسخة بعض شيوخنا بالشكل بضمه على التاء (قوله الا رجل) كذا فى نسخة بدل من الواو فى تقدموا (قوله فليصله) كذا فى نسخة أى فليصل ذلك الصوم (قوله الكافة مجمعون الخ) أى وهو المعتمد وقول النبي صلى الله عليه وسلم فقد عصى الخ غير مراد ظاهره بل كنى به عن شدة الكراهة (قوله امساك) ظاهر عبارة الشارح ان الضمير عائذ على مر يد الصوم ويحتمل أن يعود على يوم الشك والمصدر مضاف للمفعول واستقر به بعض



(قوله لاجل أن يتحقق) أفاد أن اللام في ليتحقق للتعليل وهو البناء للفاعل أي ثبت من حق ثبت وبالبناء للمفعول أي بتصور أي يدرك ويحتمل أن تكون للغاية وهو ظاهر قول ابن الحاجب حتى يستبرئ أمره (قوله شهدا عند القاضي فخارا) ظاهره أنه لو شهد عدلان عند القاضي لبالوتر كنه ما تناخرا إلى النهار لا يكون الحكم كذلك بل يبيت الصوم مع أن ظاهر المصنف العموم المفيد أنه لا يبيت الصوم حينئذ (قوله أي لا يستحب امساك زائد الخ) في كلقائل أن يقول بل يستحب الامساك في هذا الفرع ويتأكد لاجل أن يتحقق الأمر فيه دون الذي قبله لأن الشهادة أثرت فيه ربيبة في الجملة (قوله عطف (١٤٣)) على قوله تركية (لكن ظاهره أنه في الشك لان تركية معطوف على قوله

ليتحقق مع أنه ليس مختصا بذلك (قوله كمضطر الخ) في كذا وجد عندى مانصه ويجوز للمضطر أن يعطى أولا ما لم ينج له الفطر لاجله كمضطر لشرب فله أن يأكل أو يطأ زوجته لكن قال المواق أنه اذا بدأ بغير ما هو مضطر إليه أنه يكفر كما هو منقول تأمل (قوله تشبها الخ) من تشبيه الخاص بالعام بملاحظة كونه فردا مغايرا للعام (قوله وصبي بلغ) أي بيت الفطر أو الصوم وأفطر عمدا قبل بلوغه أو لم ينوص وما ولا فطرا وأما لو بيت الصوم واستمر صائما حتى بلغ أو أفطر ناسيا قبل بلوغه فيجب عليه بعده الامساك ولا قضاء عليه في هاتين كالصور الثلاث المتقدمة (قوله ومجنون ومغنى عليه الخ) هذان يردان على مفهومه ويرد على منطوقه المكروه فان من أفطر لا كراه يجب عليه الامساك مع زوال عذره مع إباحة فيه الفطر مع العلم برضا وأما الكافر اذا أسلم فيندب له الامساك ببقية يومه وأجيب بأن المكروه غير مكلف ففعله لا يتصف باباحة ولا غيرها وكذا فعل المجنون والمغنى عليه

(ش) يعني أن المكلف يستحب له أن يسلك عن الإفطار في يوم الشك لاجل أن يتحقق الأمر فيه بارتفاع النهار وخبر المسافرين ونحوهم فان ثبت أنه من رمضان وجب الامساك والقضاء وان لم يثبت أنه من رمضان فإنه يفطر فقوله امساك أي يوم الشك أي امساك أوله بدليل قوله ليتحقق فان التحقق يحصل ببعض (ص) لان تركية شاهدين (ش) يعني لو شهدا ثمان برؤية الهلال واحتاج الأمر فيهما إلى التركية لهما وفي ذلك تأخير فانه لا يستحب الامساك حينئذ أي امساك زائد على ما يتحقق الأمر فيه فلا ينافي استحباب الامساك فيه وبعبارة أخرى لاجل تركية شاهدين شهدا عند القاضي فخارا برؤيته واحتاج إلى الكشف عنهما وذلك يتأخر فليس على الناس صيام في ذلك اليوم فان زكيا بعد ذلك أمر الناس بالقضاء وان كان في الفطر فلا شيء عليهم فيما صاموا ومن تعدى اللام للتعليل في كلام المؤلف يفهم التقييد بان في التركية تأخيرا وزيادة على الامساك السابق للتحقق أي لا يستحب امساك زائد على ذلك لتركية الشهود فلم يعمل المؤلف ذلك القيد كما قيل (ص) أو زوال عذر مباح له الفطر مع العلم برضا (ش) عطف على تركية أي لا يستحب الامساك لتركية شاهدين ولا لزوال عذرا إذا كان عذرا يباح معه الفطر مع العلم برضا كالحيض يزول في أثناء نهار رمضان أو السفر أو الصباو يباح لهم التمادي على الفطر وقوله (كمضطر) يحتمل أن يكون تشبها ويحتمل أن يكون تمثيلا للعذر المتقدم أي كمضطر لجوع أو لعطش زال بالاكل أو الشرب وحائض ونفساء طهرا ومريض معات ولداه ومريض قوى وصبي بلغ ومجنون ومغنى عليه افاقا فان هؤلاء يتعادون على الفطر ولو بالجماع واحترز بقوله مع العلم برضا عن إباحة الفطر لأمع العلم به كالاكل ناسيا حينئذ كرا في يوم شك ثم تبين فيجب الامساك وفي كلام المؤلف أمور انظرها في شرحنا الكبير (ص) فلقد ادم وطء زوجة طهرت (ش) هذا متفرع على ما قبله من جواز التمادي على الفطر أي فبسبب ذلك يباح لمن قدم نهارا من سفر يبيع الفطر وقد بينته فيه وطء زوجة أو أمة طهرت من حيضها ذلك اليوم واغتسلت أو كانت صغيرة لم يبيت الصوم أو مجنونة أو قادمة مثله أو كابية ولو غير معذورة على ظاهر المذهب لانها غير صائغة قاله في توضيحه (ص) وكف لسان (ش) هذا معطوف على قوله وندب امساك ليتحقق والمعنى ان الصائم يستحب له أن يكف لسانه عن الاكثار من الكلام غير ذكر الله تعالى أما عن الغيبة ونحوها من المحرمات فواجب في غير الصوم ويتأكد في الصوم ولا يبيطه ولا يظهر حمل كلام الرسالة وينبغي للصائم ان يحفظ لسانه عن الكذب الخ على الوجوب كما جله ابن ناجي وحله على الندب كما ذكره ابن عمر عن بعضهم غير ظاهر (ص) وتجمل فطر (ش) أي يستحب تجمیل

لا يتصف بالاباحة وفي شب التصريح بأن فعل الصبي لا يتصف بالاباحة (قوله لم يبيت الصوم) أي أو يبيت وأفطرت قبل البلوغ في شرح عب وانظر لو يبيت هل له ابطاله نقله الشيخ عن بعضهم (قوله ولو غير معذورة) أي هذا اذا كانت معذورة بان حاضت ثم طهرت بل وان لم تكن كذلك (قوله لانها غير صائغة) هذا يقتضي انها اذا كانت صائغة لا يباح له مجامعتها وفي شرح شب ولو صائغة في دينها على ظاهر المذهب بان كانت ملتزمة بالصوم المطلوب في دينهم اه ولا يعارض هذا عدم منعه لها من كنيسته أو شرب خمر أو طعم خنزير لان ترك الوطء مظنة الضرر ثم وجدت الخطاب ذكر في آخر الباب ما يوافق شارحنا فاقاله عن أصبغ من سماع ابن القاسم فراجع (قوله وتجمل فطر) قال مالك قبل صلاة المغرب وفي الحديث بعدها وجع بينهما مجمل كلام مالك على الفطر الخفيف كالثلاث



ثمرات أوزيبيات أو حسابات من الماء والحديث على العشاء (قوله فلا منافاة) أي لأن الطريقة تشمل المستحب (قوله وتعيين الحكم) أي الحكم الظاهري الذي هو السنة مقابلة المندوب يحتاج لدليل وكأنه قال ولا دليل عليه إلا أن المذهب أنه مستحب <sup>بالتبيين</sup> بذكره تأخير الفطر إذا كان على وجه التشديد كاليمود المؤخرين وقت فطرهم على وجه التشديد وأما من أخره لأمراض أو اختصار مع اعتقاد كمال صومه فلا يكره كذا قالوا وأما ظاهر أن المراد في الكراهة فقط فلا ينافي أنه خلاف الأولى (قوله والمذهب أنه يستحب) يطلق المذهب ويراد به الراجح وهو المراد ومقابله ظاهر الرسالة ونص عياض في قواعد عدده وقرر الجزولي كلام الرسالة على ظاهره من أن تجهيل الفطر وتأخير السحور ستمتان ومثله للقباب (قوله على رطبات) بضم الراء وفتح الطاء جمع رطبة كذلك كما أفاده في المختار (قوله فإن لم يجد ثمرات الخ) الأولى أن يقول فإن لم يوجد شيء بعد التمر من الحلوى والاستعمله بدليل قول الشارح وإنما استحب التمر وما في معناه والمناسب لتقديم الرطب أن يقول وإنما استحب الرطب وما في معناه (قوله حسا حسوات من ماء) في المصباح الحسوة بالضم ملء الفم مما يحسب والجمع حسا وحسوات مثل مدية ومدى ومديات (١٤٤) والحسوة بالفتح قيل لغة وقيل مصدر اه إذا علمت ذلك فقوله حسوات يجوز

قراءته بفتح الحاء وضمها والمسموع الفتح وتحرر الرواية (قوله ما زاغ منه بالصوم) أي ما كل وضعف منه بسبب الصوم (قوله لا بد من ثلاث ثمرات) في شرح عب ولعل الرطب كذلك ولم ينقل عندنا خلافة في علمي (أقول) قضية ذلك أن أقل من ذلك لا يحصل به التنب والظاهر الحصول بالأقل والأولى الثلاث وكلام عب ربما يفيد (قوله ومن كان بمكة الخ) ظاهره أنه أولى من التمر والرطب فيقدم عليهما ولكن الجمع أحسن والظاهر خلافة لأنه على الأول يلزم عليه الاستثناء ولم يظهر (قوله وتأخير سحور) هو بالفتح ما يتسحر به وبالضم الفعل وهو المراد هنا بدليل قرنه بالفطر الذي هو الفعل وهو الأكل وقت السحور ويدخل وقت السحور بنصف الليل الأخير وكلما تأخر كان أفضل وأشعر كلام

الفطر بعد تحقق غروب الشمس والأوجب الامسالك والمراد بالسنة في قول الرسالة السنة تجهيل الفطر وتأخير السحور الطريقة فلا منافاة وتعيين الحكم يحتاج إلى دليل والمذهب أنه يستحب وفي خبر أبي داود عن أنس كان الرسول عليه السلام يفطر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم يجد رطبات فتمر فإن لم يجد تمرات حسا حسوات من ماء وإنما استحب التمر وما في معناه من الحلوات لأنه يرد للبصر ما زاغ منه بالصوم كما حدث به ابن وهب فإن لم يكن فالماء لأنه لا يظهور قال الدميري من الشافعية في شرح المنهاج ظاهر الحديث أنه لا بد من ثلاث ثمرات وبذلك صرح القاضي أبو الطيب ومن كان بمكة استحب فطره على ماء زمزم لبركته فإن جمع بينه وبين التمر فحسن (ص) وتأخير سحور (ش) أي يستحب ذلك وقد كان المصطفى عليه الصلاة والسلام يؤخر بحيث يكون بين فراغه من السحور والفجر مقداً ما يقرأ القاري خسين آية كافي البخاري (ص) وصوم بسفر (ش) أي ونوب للشخص المسافر أن يصوم في سفره المبيح للفطر وسيأتي شروطه لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم أي ويكره الفطر وأما قصر الصلاة فهو أفضل من إتمامها لبراءة الذمة بالقصر ولسهولة الصوم مع الناس غالباً وأشار بقوله (وإن علم دخوله بعد الفجر) إلى أنه يستحب الصوم للمسافر ولو علم أنه يدخل بينه أول النهار وإنما بالغ عليه لئلا يتوهم أنه لو علم بذلك يجب عليه الصوم لكونه دخل وطنه أول النهار فلا رخصة له فدفع ذلك التوهم (ص) وصوم يوم عرفة أن لم يحج وعشر ذي الحجة (ش) يريد أن صوم يوم عرفة مستحب في حق غير الحاج وأما هو فيستحب فطره ليمتقوى على الدعاء وقد أفطر النبي صلى الله عليه وسلم في الحج وأن صيام عشر ذي الحجة مستحب واختلف في صيام كل يوم من العشر المذكور هل يعدل شهراً أو شهرين أو سنة وهذا ما عدا الثامن والتاسع أما الأول فيعدل سنة وأما الثاني فيعدل سنتين ثم أن قوله وعشر ذي الحجة من باب تغليب الجزء على الكل إذا المراد بالعشر التسعة الأيام من أوله وعطفه على ما قبله من عطف الكل على الجزء

المصنف بنسب أصل السحور وهو كذلك في خبر تسحروا ولو بجرعة ماء قال ابن العربي كما أن السنة تجهيل الفطر مخالفة أهل الكتاب كذلك السنة تقديم الامسالك إذا قرب الفجر عن محظورات الصيام (قوله خسين آية) انظر فإن الآيات فيها القصير وفيها الطويل ولكن القصير أقرب (قوله لبراءة الذمة بالقصر) أي ولم تبرأ الذمة بالفطر وهذا فرق وقوله ولسهولة الخ فرق آخر وصعوبة الإتمام في السفر وقرئ آخر من حيث النقل وهو أن الله تعالى قال في الصوم وإن تصوموا خير لكم وجاءت السنة بالقصر (قوله وصوم يوم عرفة) ويوم التروية وكره الحاج صوم كل منهما والفطر في حقه أفضل ونسب صوم غير عرفة والتروية ولو لحاج (قوله هل يعدل شهراً) وهو للشارح هرام (قوله أو شهرين) وهو للخطاب (قوله أو سنة) أي كما قال في الذخيرة (قوله وأما الثاني فيعدل سنتين الخ) قال الرسول صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده قال الأقفهسي معناه أن وجد شيئاً في التوبة يكفره والأصل الثواب وقال في لظاهره حصول ما تقدم من الثواب ولو صام ما ذكر قضاء لكن وقع في عبارة بعضهم يعني تطوعاً أو أمقضاء فلا لفوات المندوب وإن لم يناف الواجب (قوله من تغلب الجزء على الكل) المناسب

(ص)



أن يقول من اطلاق اسم الكل على الجزء كما هو ظاهر (قوله ممدودان) خبر عاشوراء وناسوعاء فحينئذ لا حاجة لقوله أيضاً وقوله لانه يكفر سنة لقوله عليه الصلاة والسلام صوم يوم عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله رواه مسلم وغيره وقال عليه الصلاة والسلام ان عشت الى قابل لا صوم من التاسع والعاشر فلم يأت القابل حتى توفي فلم يصم التاسع قط كما قاله القرطبي في تفسيره لكن حديث ابن عباس ان الرسول عليه الصلاة والسلام كان يصومه فالاحتياط صومه له (قوله العاشر من المحرم) أي ان المراد بعاشوراء العاشر من المحرم والمعتمد ان عرفه أفضل من عاشوراء لان عرفه محمد بن عيسى وعاشوراء موسى (قوله الاهدل والاقارب) أي الاخوان (قوله لا بد منها) أي طريقة لا بد منها أي كالا م الواجب أو سنة اصطلاحية مؤكدة فان لم يكن بتلك المثابة فلا هذا ظاهره والظاهر ان مثله اعتقادنا حسنة ولم تكن مؤكدة (قوله والاكتحال) هذا يأتي على أحد القولين من جوازه الذي مشى عليه في الرسالة الحرمه اذا كان غير ضرورة (قوله ومسح رأس اليتيم) ذكر بعض ان رأس اليتيم مسح من وسطه الى ناصيته ومن له أب مسح من ناصيته الى وسطه كما قال عليه الصلاة والسلام (قوله لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة اه وصح انه صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء وأمر بصومه وقال اذا كان العام القابل صمنا التاسع اه أي وما عد ذلك فاستحسن من العلماء (قوله دعاز كريا) أي بأن يرزقه الله غلاما كافي الآية (قوله فيه أنزلت الكعبة على آدم) اعلم ان آدم لما وصل الى مكان البيت نزل اليه جبريل بياقوته (١٤٥) حراء من ياقوت الجنة تلتب فور الها باب شرقي وباب غربي مقابله من ذهب

من تبر الجنة وفيها ثلاثة قناديل من تبر الجنة تلتب فور بابها منظوم من ياقوت أبيض والجحرفي الركن ياقوته بيضاء من ياقوت الجنة فوضها على البيت بقدره ولم تزل عليه الى ان مات وله من العمر ألف سنة وصلى عليه جبريل والملائكة ودفن بخيف مني كما قيل ورفعت الصخرة بعده وقيل انه بنى البيت على حدودها ثم رفعت وقيل استمرت من غير بناء حتى رفعت في زمن طوفان نوح صلى الله عليه وسلم من النبذة اللطيفة للشخ شهاب الدين القليوبي وقوله فوضها

(ص) وعاشوراء وناسوعاء (ش) عاشوراء وناسوعاء أيضا ممدودان اليوم العاشر من المحرم والمعنى ان صيام يوم عاشوراء ويوم ناسوعاء مستحب وانما قدم المؤلف عاشوراء لانه أفضل من ناسوعاء لانه يكفر سنة ويستحب فيه التوسعة على الاهدل والاقارب واليتامى من غير تكلف ولا اتحاد ذلك سنة لا بد منها والا كره لاسيما لمن يقتدى به واعلم ان جملة الخصال التي ذكرناها تفعل في يوم عاشوراء اثنتا عشرة خصلة الصلاة والصوم والصدقة والاكتحال والغتسال وزيارة عالم وعبادة مريض ومسح رأس اليتيم والتوسعة على العيال أي ومن في حكمهم وتقليم الاظافر وقراءة سورة الاخلاص ألف مرة وصلة الرحم لكن لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة وبقي من الايام المرغب في صومها يوم ثالث المحرم فيه دعاز كريا فاستحب له وسابع عشر رجب فيه بعث محمد عليه الصلاة والسلام وخامس عشر ذي القعدة فيه أنزلت الكعبة على آدم ومعها الرحمة ونصف شعبان لنسخ الاجال والخميس والاثنين للترغيب في ذلك بحديث عرض الاعمال فيها وعد عياض من المرغب فيه صوم العشر الاول من المحرم وكره بعض صوم يوم المولد أي لانه من اعياد المسلمين (ص) والمحرم ورجب وشعبان (ش) يعني انه يستحب صوم شهر المحرم وهو أول الشهور الحرم ورجب وهو الشهر الفرد عن الاشهر الحرم وشعبان خبر عائشة مارأيت المصطفى أكثر صياما منه في شعبان وعنه امارأيت الرسول في شهر أكثر صياما منه في

(١٩ - خشي ثاني) على البيت أي مكانه وعلى هذا فقوله أنزلت الكعبة أي صورتها في تقرر بمعنى أنزلت اهدى الى بناءها في الموضع الذي هو فيه (قوله ومعها الرحمة) المعية تجازيه أي ومعها الوعد بالرحمة لزاؤها قوله ونصف شعبان لنسخ الاجال) أي فيكتب الملك الموكل بذلك من اللوح الوقت الذي يموت فيه الشخص والعام الذي يموت فيه ويسلمه ملك الموت (قوله بحديث عرض الاعمال) قال في المقدمات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس وقال ان الاعمال تعرض على الله سبحانه وتعالى فيهما وأنا أحب أن تعرض عملي على الله سبحانه وتعالى فيهما وأنا صائم (فائدة) \* قال البدر انظر لوصام يوم عرفه عن قضاء عليه ونوى به القضاء وعرفه معا فظاهر انه يجزى عنهما معا قياسا على من نوى بنفسه الجنبات والجمعة فانه يجزى عنهما معا قياسا على من صلى الفرض ونوى التحية وانظر النقل في المسئلة وكذلك يقال عاشوراء وناسوعاء ونحوهما تأمل اه كلام البدر (قوله لانه من اعياد المسلمين) يتفرض يوم الجمعة (قوله والمحرم) مذهب سيبويه جواز اضافة جميع اعلام الشهور الى شهر قاله السيوطي وقال بعضهم تجرد كلها الارضان والربيعين أمارضان فلما تقدم وأمالر يبعان فلا تلباسه بفصل الربيع لان العرب كانت تسميه ربيعاً أولاً والخريف ربيعاً ثانياً (قوله وجب) بل يستحب صوم بقية الحرم الاربعة وأفضلها المحرم فوجب فذوالقعدة فالجمعة (ان قلت) هو صلى الله عليه وسلم صام شهر امثل شعبان بل كان يصومه كله أو الاقل على روايتين فالجواب لاحتمال اشتغاله في محرم أو قبل علمه بفضل محرم (قوله مارأيت المصطفى الخ) في العبارة حذف والتقدير مارأيت المصطفى اذا كان في غير شعبان أكثر صياما من نفسه اذا



كان في شعبان وكذا يقال فيما بعد أي فهو في شعبان أكثر صياماً (قوله كان يصومه الا قليلاً) منه فلا يصومه وخالصته أنه يصوم أغلبه (قوله زاد في رواية لمسلم الخ) قدرى أبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان أحب الشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوم شعبان كان يصومه الا قليلاً بل كان يصومه كله (قوله تأكيده) أي زائد وعبر به درن زائد تأد بالانك خبير بان قوله زاد في رواية لمسلم بل كان يصومه كله يقتضي أنها ليست زائدة وعلى تسليم أنها زائدة فلا وجه لذلك وهو الا الحسن ان المراد بل كان يصومه كله في بعض السنين وهو اضرب انتقال قال في المصابيح ويمكن الجمع بطريق أخرى وهي أن يكون قوله هاو كان يصوم شعبان كله محمولاً على حذف أداة الاستثناء والمستثنى أي الا قليلاً منه ويدل عليه حديث عبد الرزاق بلفظ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياماً منه في شعبان فإنه كان يصومه كله الا قليلاً (قوله أو يصومه كله) كذا بأوفي نسخة جمع ثان ثم لا يخفى ان هذا متنافي لقوله كان يصومه الا قليلاً (١٤٦) (قوله ويستحب له أيضاً قضاؤه) وهل هو خاص بما إذا أمسك بقيته أم اذا لم يمسك فيجب

القضاء أو فيه وفيما اذا أفطر ببقية اليوم وهو الظاهر وانما يجب عليه الامساك أي مع ان الوجوب مقتضى القاعدة السابقة في قوله أو زوال عذر مباح لانه لا يباح له الفطر مع العلم بربطه بربطه لان الصحيح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وكذا يقال في قوله ونوب قضاؤه (قوله وبئس ما فعل الخ) لا يخفى انها صيغة ذم وهو انما يكون في المحرم لافي خلاف المندوب الذي هو مكروه أو خلاف الاولى (قلت) لعله كنى بذلك عن الكراهة أي انه مكروه لا خلاف الاولى (قوله وأما الصوم الذي يلزم تتابعه) محترز قول المصنف لم يلزم تتابعه وقوله يلزم تتابع قضاؤه صحيح الا أنه لا يناسب مقتضى الاحتراز (قوله وان كان) الواو للعال (قوله جزئي) أي فرع وذلك لان الجزئيات انما تناسب للكل (قوله أي في كلام المؤلف في ذلك)

شعبان كان يصومه الا قليلاً زاد في رواية لمسلم بل كان يصومه كله وخبر أم سلمة رضي الله عنها ما رأيت الرسول يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وجمع بعض بين رواية كان يصومه الا قليلاً وكان يصومه كله بان لفظ كله تأكيده أو يصومه كله في سنين بان يصوم في سنة من أوله وفي أخرى من وسطه وفي أخرى من آخره (ص) وامساك ببقية اليوم لمن أسلم وقضاؤه (ش) يريد ان الكافر اذا أسلم في نهار رمضان فإنه يستحب له الامساك في بقية ذلك اليوم لظهور عليه صفات الاسلام بسرعة وانما يجب عليه الامساك ترغيباً للاسلام ويستحب له أيضاً قضاؤه (ص) وتجييل القضاء (ش) أي ونوب تجييل القضاء لما ترتب في الذمة من كل صوم موسع في قضاءه رمضان أو غيره لمبادرته لاطاعة في أول وقتها كالصلاة المؤداة في الوقت الموسع أما ما مضى في وقته كقضاء ما فات لعذر من كفارة متتابعة كظهار فواجب تجييله ووصله وأشار بقوله (وتتابعه) الى أنه يستحب أن يكون القضاء متتابعاً لان في القضاء متفرقاً خلاف ما ندبنا اليه من المبادرة الى القضاء لترخي الآخر عن الاول (ص) كسكل صوم لم يلزم تتابعه (ش) يريد أن الصوم الذي لم يلزم تتابعه يستحب تتابعه كصيام كفارة اليمين ثلاثة أيام وقضاء رمضان وصيام الجزاء والمتعة فان فرقها أجزاء وبئس ما فعل وأما الصوم الذي يلزم تتابعه فإنه يلزم تتابع قضاؤه أيضاً وقوله كسكل الخ قاعدة كلية وان كان المؤلف قد نص في باب اليمين في بحث الكفارة على استحباب التتابع في الثلاثة الايام اذا كفر بها فهو جزئي من جزئيات هذه القاعدة فليس هنا أي في كلام المؤلف تكرار لان هذا أعم من ذلك (ص) وبدء بكصوم تمتع ان لم يضق الوقت (ش) معطوف على مرفوع ندب أي انه يندب لمن عليه كصوم تمتع وقضاء رمضان أن يبدأ بفعل صوم التمتع ونحوه قبل صوم القضاء ان لم يضق الوقت عن صوم القضاء فان ضاق الوقت عنه وجب تقديمه (ص) وفدية لهرم وعطش (ش) يعني أن من لا يستطيع الصوم بوجه لهرم أو عطش يندب له أن يخرج عن كل يوم بفطره مداو هذه الكفارة الصغرى وقول المدونة لافدية حمله أبو الحسن انه لافدية واجبة

الموضع تكرار) أراد بالتكرار لازمه من الاستغناء أي لا يستغنى بما يأتي عما هنا لان ما هنا أعم ولا يستغنى بالخاص عن العام فاذا علمت هذا اندفع ما يقال ان التكرار انما ينسب للثاني لا للاول واعلم انه لا حاجة لقوله أي في كلام المؤلف لان المعنى عليه لانه لا يتوهم خلافاً وحاصله كما قلنا انه لا يستغنى بالآتي عما هنا فليس هذا تكراراً مع ما يأتي لانه لا يستغنى بالخاص وهو الآتي عن العام وهو ما هنا (قوله وبدء بكصوم تمتع) أي أو قرآن وكل نقص في حج أو ظهارة أصاب فيه فالكاف داخلة على تمتع وانما تقدم التمتع لانه مضيق والقضاء موسع الى رمضان الثاني والقاعدة تقديم المضيق على الموسع (قوله وجب تقديمه) لا يخفى ان هذا وان كان مراد الا يفهم من المصنف ان كلام المصنف في الاستحباب وعدمه وان كان كلام المصنف مقيداً بما اذا لم يؤخر صوم قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر فان أخر ذلك فإنه يندب له أن يبدأ به على صوم التمتع ذكره المواق (قوله لهرم أو عطش) ظاهره بفتح الراء والطاء والاحسن بكسر الراء والطاء لانه مشعر بان الهمم والعطش ملازم له (قوله وقول المدونة لافدية) كلام المدونة في الهمم لافي الهمم والعطش كما هو ظاهر العبارة والحاصل انه نص في الرسالة والجلاب على استحباب الفدية لهرم وحمل



أبو الحسن المدونة عليه وقال زروق في شرح الرسالة هو المشهور وأما قول اللخمي لا اطعام عليه وهذا هو الصواب من المذهب فهو اختبار لا يقول عليه خلافا للمواق وأما العطش فنص ابن حبيب على استحباب الفدية له قال الشارح وهو معنى ما رواه ابن وهب وابن نافع عن مالك لا اطعام عليه واجب وحكي في النوادر عن ابن وهب عن مالك أنه لا شيء عليه إلا القضاء اه فسقط ثبوت المواق على المؤلف بان اللخمي قال لا شيء عليه إلا القضاء ولم يذكر غيره واعتمده الاجهوزي فقال مقتضى كلام الاشباح وكلام المواق ان الراجح لا فدية على المتعطر بحال اه (قوله خليلي) أي الذي امتلأ قلبي من حبه (قوله وان أو تر قبل ان أنام) أي لكون أبي هريرة رضي الله تعالى عنه كان مشغولا بدرس العلم (قوله وكان صيام مالك الخ) انما كان مالك يصوم تلك الايام لان اليوم الاول بحسنة وهي بعشرة أيام والحادي عشر أول العشرة الثانية والحادي والعشرون أول الثالثة والحكم للغالب فلا يرد النقض بأول يوم من شوال ثم يقال لا يخفى ان في ذلك تحديد افئودي الى اعتقاد العامى الوجوب وهو امام (قوله صيام أيام الليالي البيض) أي فقد حذف المضاف الى الموصوف والموصوف (قوله كسنة من شوال) في خبر أبي أيوب من صام (١٤٧) رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فكانت مائة

الدهر الحسنة بعشر فشهرو رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة القرافي المراد بالدهر عمره وانما قال الشارح من شوال للتخفيف باعتماد الصوم لا تخصيص حكمها بذلك الوقت فلا جرم ان فعلها في عشر ذي الحجة مع ما روى في فضل الصيام فيه أحسن لحصول المقصود مع حيازة فضل الايام المذكورة بسل فعلها في القعدة حسن أيضا والحاصل ان كل ما بعد زمنه كثرت اوابه لشدة المشقة (قوله خوف اعتقاده وجوبها) أي أو كان مقتدى به فتدبر (قوله والا الخ) أي والابان انتفي كلها أو بعضها فلا كراهة والظاهر انه اذا اعتقد سنة اتصالها بكره وان لم تكن متواليمة وان لم يكن مظهر لها فتدبر (قوله والدخول على الاهل الخ) أراد به الزوجة والسرية

أما لو قدر على الصوم في زمن آخر اليه ولا فدية عليه لا وجوب بالولاديا (ص) وصوم ثلاثة من كل شهر (ش) أي زيادة على الخمس والاثنتين لانهما مستحبان مستقلان أي يستحب صيام ثلاثة أيام غير معينة من كل شهر لخبر أبي هريرة أو صاني خليلي بثلاثة لا ادعهن بالسواك عند كل صلاة وصيام ثلاثة أيام من كل شهر وان أو تر قبل ان أنام وكان صيام مالك أول يوم من الشهر وحادي عشره وحادي عشره (ص) وكره كونها البيض (ش) يعني انه يكره صيام أيام الليالي البيض ثالث عشر الشهر وتالياها وصفت الليالي بذلك ليساها بالقمر وانما كره صيامها مخافة اعتقاد وجوبها وفرار من التحديد وهذا اذا قصد تعيينها أمالو كان على سبيل الاتفاق فلا ثم شبه في الكراهة قوله (كسنة من شوال) خوف اعتقاد وجوبها وهذا اذا صامها متصلة برمضان متواليمة مظهر لها معتقد اسنيصة اتصالها والا فلا كراهة ويكره للضيف أن يصوم الا باذن رب المنزل ومن مكروهات الصوم الوصال والدخول على الاهل والنظر اليهن وفضول القول والعمل وادخال الفم كل رطب له طعم واكثر النوم نهارا قاله عياض وابن جزي (ص) وذوق ملح وعلك ثم عجمه (ش) ذوق الطعام اختبار طيبه والعلك اسم يعم كل صمغ يصفى بجمعه علوك وبأنه علالك وقد علك بعلك بضم اللام علكا بفتح العين أي مضغه ولا كدح الرجل الشراب من فيه اذا رمى به والمعنى انه يكره للصائم فرضا أو نفلا أن يذوق الملح للطعام ثم عجمه خوف السبق وكذلك يكره ذوق العسل والخل أو مضغ الطعام للصبي أو مضغ اللبان أو العلك وما أشبه ذلك ثم عجمه فقوله وذوق ملح أي وتناول ملح ليصح تسلطه على علك لانه لا يذاق وانما يصفى على حد قوله \* علفتها بنسأ وما باردا \* أي انتهت وتقدير مضغ لا قرينة عليه (ص) ومداداة حفرة زمنه (ش) الحفرة بفتح الفاء عرض بالاسنان وهو فساد أصولها يعني انه يكره مداداة الحفرة زمن الصوم وهو النهار أشبه اذا كان في صبره الى الليل ضرر كما أشار

ظاهره انه لو لم يعتقد السنية وانما اعتقد التنب لا يكره وأقل ما هناك أن يكون خلاف الاولى الا أن يكون مراده مطلق الطلب وحرر (قوله ثم عجمه) من تمة تصوير المسئلة أي فيقرأ بالنصب كما هو مفاد الشارح ويحتمل أن يكون مسنة نفا فيقرأ بالرفع أي عجمه وجوبها فيما يظهر وعليه فان أمسكه بفيه ولم يتلع منه شيئا حتى دخل وقت الغروب هل يأثم لانه مظنة وصول شيء منه الى حلقه أم لا وعلك من باب قتل مصباح (قوله كل صمغ يصفى) عبارة المصباح والعلك وزان حل كل صمغ بعلك من لبان وغيره فلا يسيل والجمع علوك وعلالك اه والحاصل انه أراد بالعلك كل شيء وضع تحت الاضراس لا يذوب بل يتصل بعضه ببعض (قوله اذا رمى به) أي رماه اذا تقرر ذلك علمت أن لا يعترض على الشارح في تعبيره بصمغ لان الصمغ لا يتناول اللبان ونحوه (قوله والمعنى انه يكره للصائم فرضا أو نفلا أن يذوق الملح للطعام ثم عجمه) أي ولولصانع يحتاج لذوقه (قوله أو العلك) تقدم ان العلك عام فلا يناسب عطفه على اللبان (قوله وما أشبه ذلك) لا حاجة له لان العلك يعم ذلك (قوله وتقدير مضغ لا قرينة عليه) أي بخصوصه قد يقال عدم صحة التسلط قرينة على تقدير مضغ (قوله زمنه) مفهوم زمنه جواز مداداة ليلالافان وصل منه شيء الى حلقه نهارا فهل يكون كهبوط السكحل نهارا أم لا وهو ظاهر لان هبوط السكحل ليس فيه وصول شيء من الخارج الى الجوف بخلاف دواء الحفرة (قوله بفتح الفاء) أي وسكونها



(قوله ومنه) أي ومن الزيادة بمعنى المزيد التألم بالمرض وان لم يحدث في ذلك المرض زيادة غيره أي غير ذلك المرض (قوله فلا بأس به نهارا) الظاهر ان المراد السدب قال في ك فان قلت سيد كفي الجمامة انها تكره وظاهره وان خاف ضرر راع انه ذكرها ان مداواة الحفر جائزة مع خوف الضرر قلت الفرق ان حجامه المريض مظنة الفطر لانه يحصل بهامن الوهن مالا يحصل من مداواة الحفر بخلاف مداواة الحفر هذا ما لم يخف بترك الجمامة هلا كأوشديد أذى فتجب اه فلذا كره هناك ولو مع خوف الضرر (قوله ولا مفهوم ليوم) المصنف يفيد لانه اقتصر على أقل القليل فكما كثر المكرر كان أولى بالكراهة (قوله أو أسبوع) أي كان يقول على صوم كل أسبوع من أول كل شهر وقوله أو شهر كان يقول على صوم كل شهر رجب (قوله أو عام) كأن يقول كل عام فيه خصب فعلى صومه (قوله ان علمت السلامة) أراد بالعلم ما يشمل الظن (قوله والشخ) أي الشخص الشيخ بدليل قوله رجل أو امرأة (قوله أن يقبل زوجته) أي لقصد لذة أو وجودها للوداع أو رجعة أي بدون قصد أو وجود فلا كراهة ولكن الظاهر عدم قيد الاعتبار المتقدم في الوضوء كما أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى ووجهه ظاهر لان الصوم الامساك عن هذه المذكورات فلو لم يسكن لم يكن صائما (قوله أو يباشر) قال أشهب لمس اليد أخف من القبلة والقبلة أخف من المباشرة والمباشرة أخف من العبت بالفرج على شيء من الجسد وترك ذلك كله أحب اليه منافعهم منه ان (١٤٨) المباشرة كونه يحضنها مثلا والملاعبة أعم من أن تكون مع لمس أو حضن (قوله

أو ينظر أو يفكر على المشهور) إليه بقوله (الأنحوف ضرر) في الصبر فلا بأس به نهارا ثم لاشئ عليه ان سلم فان ابتلع الدواء غلبة قضى وفي العمدة الكفارة والمراد بالضرر خوف حدوث مرض أو زيادته ومنه التألم به وان لم يحدث فيه زيادة غيره وماتقدم من انه اذا خاف الضرر فلا بأس به نهارا محله ما لم يخف هلا كأوشديد أذى والارجب كما يفيد ما يأتي (ص) ونذريوم مكرر (ش) أي ومن المكرهات أيضا نذر صوم يوم مكرر كأنه ليس وغيره يوقته على نفسه كالقارض لانه يأتي به على كسل فيكون غير الطاعة أقرب وأيضا التكرار مظنة الترك ولا مفهوم ليوم أي أو أسبوع أو شهر أو عام وأما يوم أو أسبوع أو عام معين فلا كراهة (ص) ومقدمة جماع كقبلة وفكر ان علمت السلامة (ش) يعني انه يكره للشاب والشيخ رجل أو امرأة ان يقبل زوجته أو أمته وهو صائم أو يباشر أو يلاعب أو ينظر أو يفكر على المشهور اذا علم من نفسه السلامة من مذني ومنى وانعاظ على قول ابن القاسم وجمع المؤلفين المتأين لانه لو اقتصر على القبلة لتوهم ان الفكر لاشئ عليه فيه أو على الفكر لتوهم ان القبلة حرام لانها أشد (ص) والاحرم (ش) أي بان علم عدم السلامة أو شئ فيه احرم ونحوه في الشارح وكلام اللغوي يفيد انه لا حرمة مع الشئ ولا شئ عليه ان لم يحصل شيء مما تقدم فان حصل فالكفارة في المني والقضاء فقط في المذني ادام أم لا على قول ابن القاسم خلاف ابن الحاجب (ص) وحجامة مريض فقط (ش) أي ومما يكره أيضا الجمامة والفصادة في حق الصائم المريض مخافة التغرير فيؤدي ذلك الى فطره وهذا اذا شئ في السلامة وان علمت جازت وان علم الفطر حرمت وهذا التفصيل هو المشهور (ص)

السلامة من ذلك وانه لا يكون عنه ازال ولا مدى كان ذلك مباحا اه انظره فانه يفيد الحرمة مع الشئ وتطوع فالاولى أن يقول كلامه يفيد الاباحة مع علمه السلامة وأما الحج فسيأتي في قوله كبدء مستطيع به عن غيره وأما الصلاة فقد قدمها في قوله وجب قضاء فائتة مطابقا اه (قوله خلاف ابن الحاجب) ونص ابن الحاجب في فكر أو نظر ولم يستدع فلاقضاء انظر أو أمدى للمشفقة اه أي وأما اذا استدع فلاقضاء (قوله وحجامة مريض فقط) احتراز عن الصحيح فلا يكره له ان شئ في السلامة وأولى ان علمها فان علم عدمها حرمت فيتفق مع المريض في حالتي علم السلامة وعلم عدمها ويختلفان في حالة الشئ فيكره للمريض دون الصحيح كذا يفيد الخطاب وتبعه الشيخ سالم ثم محل المنع فيها ان لم يخش تأخيرها هلا كأوشديد أذى والواجب فعلها وان أدت الى الفطر ولا كفارة عليه حينئذ والفصادة كالجمامة فتكره للمريض دون الصحيح كافي الخطاب عن الارشاد ويحتمل أن يقال انها أشد لانها تسحب من جميع البدن بخلاف الجمامة فن الرأس فقط (قوله وهذا التفصيل هو المشهور) ويبحث عجم بما حاصله المريض لا يتأتى أن يعلم من نفسه سلامة فهو ممن يجهل حاله فيكره له ومقابل المشهور كراهة الجمامة علمت السلامة أم لا وفي شرح شيب خلافة وحاصله انها تكره للمريض في حالة الشئ وعلم السلامة وتحرم في حالة علم عدم السلامة وأما الصحيح فتكره له في حالة الشئ وتحرم في حالة علم عدم السلامة وتحوز في علم السلامة وهو ظاهر



(قوله التطوع بعبادة من صوم) أي صيام غير مؤكد وأما المؤكد كما شورا في ابن عرفة ابن رشد في ترجيح صوم يوم عاشوراء تطوعاً أو قضاءً ثالثاً سواء والراجح الأول (قوله أو صلاة) أي مندورة وأما إذا كان عليه قضاء صلاوات فيحرم عليه التنفل وفي شرح شب ان قول المصنف أو قضاؤه خاص بالصوم وأما الذي قبله فهو عام في الصوم والصلاة (قوله فلا يجوز في زمنه غيره وان فعل الخ) عبارة شب تفيد جريان ذلك في الصوم والصلاة (قوله أم لا) وهو اظهر (قوله تخير شهر أو صامه) هذا اذا اتسأت جميع الشهور عنده في الشك فيها فلو شئت في شهر قبل صومه هل هو شعبان أو رمضان وقطع فيما عداهما (١٤٩) أنه غير رمضان صام شهرين وكذا لو شئت هل هو شعبان أو رمضان أو شوال

فانه يصوم شهرين أيضاً ولو شئت هل هو رمضان أو شوال وقطع فيما عداهما أنه غير رمضان صام شهراً واحداً لانه اذا كان رمضان فلا اشكال وان كان شوالاً كان قضاء قاله ح الظن شرح وانظر لو شئت هل هو رجب أو شعبان أو رمضان هل يطالب بالثلاثة وكذا يقال في أكثر (قوله اللهم إلا أن يريد بالالتباس) أي والمراد يدفع الأيراد على التحقيق (فان قلت) هذا مجاز والمجاز لا بد له من قرينة ولا قرينة (قلت) هذا على مذهب من لا يشترط وجود القرينة (فان قلت) ما علاقة المجاز (قلت) مجاز امر سلا علاقته التقييد لان الالتباس هو التردد على حد سواء أطلق وأريد به مطلق التردد (قوله لاقبله) أي ولو تعدد السنون فلا يجزئ شعبان الثانية عن رمضان الاولى ولا شعبان الثالثة عن رمضان الثانية وهكذا وظاهر الشارح انه من عطف الجمل حيث قدر تبين والاولى ان المعطوف محذوف أي لا ما قبله موصولة أو موصوفة (قوله عطفاً على متعلق الظرف المنسقي) وهو لان تبين ومراده مطلق الارتباط

وتطوع قبل نذراً وقضاء (ش) أي ومما هو مكروه التطوع بعبادة من صوم أو صلاة أو غيرهما قبل براءة الذمة من واجب عليه من تلك العبادة من نذر غير معين أو قضاء لما عليه منها لا رتمان الذمة بذلك فيسمى في براءتها فان فعل صح تطوعه لعدم تعيين الزمن لشيء منها ثم يأتي بماء عليه وخرج بغير المعين المعين فلا يجوز في زمنه غيره وان فعل لزمه قضاء وانظر هل تطوعه صحيح أم لا لتعيين الزمن لغيره ولا كراهية في التطوع قبله لعدم اشتغال الذمة به قبل زمنه (ص) ومن لا تمكنه رؤية ولا غيرها كاسير كل الشهور (ش) يعني ان الذي لا تمكنه رؤية الهلال في أول شهر رمضان ولا يمكنه أن يسأل عنه غيره كاسير ومحبوس ونحوهما قالوا واجب في حقه أن يكمل الشهور ثلاثين يوماً كالتوغم الهلال أشهراً كثيرة فانه يكمل كل شهر ثلاثين يوماً وهذا اذا علم الا شهر بدليل قوله بعد وان التبت ووطن شهر أو صامه واحترز بقوله لا تمكنه رؤية ولا غيرها من الذي يمكنه ذلك فانه كغيره من المطوقين فيعمل على ما ثبت عنده (ص) وان التبت ووطن شهر أو صامه والتخير (ش) يعني فان أشكل أمر الشهر وعليه بان لم يعرف رمضان من غيره مع معرفة الأهلة أو التباسها فان ترجع عنده شهر أنه رمضان بنى على ظنه وصامه وان استوت عنده الاحتمالات تخير شهر أو صامه فان قلت كيف يحصل له الظن مع ان المؤلف فرض المسئلة في الالتباس وهو التردد على حد سواء ولا لبس مع الظن اللهم إلا أن يريد بالالتباس عدم التحقق أي فان لم يتحقق شهر من الشهور وعدم التحقق شامل للظن (ص) وأجزأ ما بعده (ش) يعني انه اذا عمل على ظنه أو تخير ثم زال الالتباس بوجه فله أحوال أربعة أشار الى أولها بهذا أي وأجزأ الشهر الذي تبين انه صامه بعد رمضان انفاً أو يكون قضاء عنه وأشار بقوله (بالعدد) الى انه اذا صام شهر امتأخر عن رمضان لا بد وان يكون ايامه كايام رمضان في العدد فلو صام شوالاً وهما كمالان أو ناقصان قضى يوماً والكامل رمضان فيومين وبالعكس لا قضاء وكذلك ان تبين انه صام ذا الحجة لا يعتد بيوم العيد ولا بايام التشريق ويعتبر ما بقي وانما أتى بقوله هنا بالعدد مع الاستغناء عنه بما أتى من قوله والقضاء بالعدد لا يتوهم ان لهذا حكماً يخصه غير ما أتى فيجزئ ما تبين ولو ناقص العذر وعدم تعمده ولنا فيها بقوله (لاقبله) أي لان تبين ان الذي صامه قبل رمضان فلا يجوز له وقوعه قبل وقته ولنا فيها بقوله عطفاً على متعلق الظرف المنسقي (ص) أو بقي على شكه (ش) أي أو لم تبين له شيء بل بقي على شكه ولا طراً عليه شك غيره فلا يجزئ عند ابن القاسم لا احتمال وقوعه قبله ولا تبرأ الذمة الا بيقين ويجزئه عند أشهب وابن الماجشون وسحنون ورجحه ابن يونس لان فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وحل كلام المؤلف عليه بجعله معطوفاً على المثبت بعيداً ولا ريبها

فلا ينافي انه بحسب تقديره الذي قدره متعلق محذوف وهو كائن لان التقدير لان تبين ان الذي صامه كائن قبل رمضان (قوله أو بقي على شكه) أي في الظان والمختار لان الظان شاك كما ان قوله أجزأ ما بعده لا ما قبله جار فيهما كما يفيد ابن رشد ثم هل فيما اذا بقي على شكه يطالب بالصوم أو يصبر حتى يتحقق الامر ومال اليه البدر لانه لم يطلع على نقل ومن جملة ما يتحقق به الامر أن قضى مدة يجزئ بعض شهر رمضان فيها (فان قلت) هو في الشك فعل ما أمر به شرعاً ولم تبين خلافه (قلت) انما طلب منه مع الشك لانه مادام قائماً عند لم يتحقق ذهاب وقته قطعاً فطالب منه أولاً لا احتمال وجود وقته وثانياً لا احتمال تأخر وقته عن الفعل الاول ولم ينسلسل للعرج (قوله فهو على الجواز) الاولى أن يقول فهو على الاجزاء (قوله معطوفاً على المثبت) أي المقدري قوله وأجزأ ما بعده والتقدير وأجزأ



ما ثبت انه بعده أو ما بقي على الشك (قوله وفي مصادفته) أي وفي عدم اجزائه عند مصادفته له وهو الذي حكاه ابن رشد عن ابن القاسم  
 ووجه عدم الاجزاء مع انه اذا تبين انه بعده يجزئ أجاب بت بان مصادف من الاداء وما بعده من القضاء ويعتفر في باب القضاء  
 ما لا يعتفر في باب الاداء واجزائه وهو الذي جزم به اللخمي وفي النوادر الاجزاء عن ابن القاسم كذا البعض الشراح ولبعض وفي اجزاء الخ  
 وهو المتبادر من تقرير شارحنا والاول اقرب لمناسبته للقريب الذي هو قوله لا قبله (قوله وحملت الخ) المناسب العموم من الظن  
 والشك كما هو مفاد البيان وان كان وجهه ظاهرا (قوله وعلى اجزاء المصادفة) أي وعلى القول باجزاء المصادفة أي أحدا القولين المشار  
 لهما بقوله وفي مصادفته (قوله ان حدث له شك الخ) ليس المراد ان حدث شك في مسألة المصادفة بل المراد ان حدث شك لمن كان شك  
 وصورة المسئلة انه شك وصام ثم بعد ان خرج من السجن مثلا طرأ له شك آخر فيه التفصيل الذي قاله وأما على القول بعدم اجزاء المصادفة  
 فلا يجزئه في كل صورة من الصورتين وأما على القول باجزاء المصادفة فيجزئه في الصورة الاولى كما صرح به الشارح (قوله وعن هذا  
 احتزرت) ووجه تغير الشك ان الشك الاول (١٥٠) كان عاما في جميع السنة وهذا في بعضها (قوله مطلقا) يجوز بعضهم نصبه

على التمييز ويجوز نصبه على  
 الحال لكن مجيء المصدر حالا سماحي  
 (قوله نية) أي نية الصوم هذه  
 أصل النية وأما النية الكاملة فإن  
 ينوي القربة الى الله بآداء ما افترض  
 عليه من استغراق طرفي النهار  
 للأمساك عن الطعام والشراب  
 والجماع ومثل ذلك يقال في نية  
 الصلاة قاله ابن رشد ولا يظهر كما قال  
 البدر فرق بين الصلاة والصوم في  
 أن الاولى ترك التلطف (قوله بخلاف  
 الانغماء والجنون الخ) في عب  
 بخلاف الانغماء والجنون في بطلان  
 النية السابقة عليه ما ان استمر  
 لطلوع الفجر والالم يضر كإسياني  
 اه وسياي ما يثبت حكمته (قوله  
 وقصد الماضي) أي وقصد صوم  
 الماضي وهو الجزء الذي مضى  
 من اليوم وفي الحقيقة المحال ليس  
 المقصد بل المقصود (قوله أو مع  
 الفجر) أي وقت مصاحبته

بقوله (وفي مصادفته تردد) يعني انه اذا تخير شهر أو صامه ثم علم بعد ذلك انه رمضان فهل يجزئه  
 أم لا تردد للمتأخرين وحملنا كلامه على المتخير وأما الظان فلا ينبغي أن يجزئ فيه التردد بل  
 يقطع فيه بالاجزاء تبعاً لبعض وعلى اجزاء المصادفة قال اللخمي ان حدث له شك هل كان  
 ماصامه رمضان أو بعده أجزاء وان شك هل كان هو أو ما قبله قضاء اه وعن هذا احتزرت  
 بقولي ولا طرأ عليه شك (ص) وحكمته مطلقا بنية مبيتة (ش) يعني ان شرط صحة الصوم فرضا  
 كان أو غيره النية المبيتة وأول وقتها الغروب حتى الفجر ولا يضر ما حدث بعده من الاكل  
 والجماع والنوم بخلاف الانغماء والجنون والحض والنفاس كما يأتي فلا تكفي النية قبل  
 الغروب عند الكفاية ولا بعد الفجر لان النية المقصد وقصد الماضي محال عقلا ونص القاضي  
 عبد الوهاب على أنه يصح ان تكون النية مقارنة للفجر وعليه نية بقوله (أو مع الفجر)  
 وصححه ابن رشد وهو القياس لان الاصل في النية أن تقارن أول العبادة وانما جوزا لشرع  
 تقديم المشقة فخر بالاقتران ولا بد أن تكون النية جازمة لا تردد فيها فلا تصح نية صوم  
 غدا ان كان من رمضان ولا يضر التردد بعد حصول الظن بشهادة أو استحباب كآخر يوم  
 من رمضان أو باجتهاد كاسير وليس عليه استحباب ذكرها الى الفجر بل ان لا يحدث  
 ما يقطعها قبله فاذا طلع الفجر اعتبر ما هو عليه من صوم أو فطر (ص) وكفت نية ما يجب  
 تنابعه (ش) المشهور ان النية الواحدة في حق الحاضر تكفي في الصوم الذي يجب تنابعه  
 كصوم رمضان وكفارة وهي صيام شهرين في حق من أبطل صومه متعمدا كما يأتي وكفارة  
 القتل وكفارة الظهار والنذر المتتابع مكن نذر صوم شهرين بعينه لان كل عبادة يجب تنابعها  
 يكفي فيها النية الواحدة كركعات الصلاة وأفعال الحج وأشعر قوله كفت أنه ينسب التيميم  
 كل ليلة وهو كذلك أما ما كان من الصيام يجوز تقريره كقضاء رمضان وصيامه في السفر  
 وكفارة اليمين وفدية الاذى فلا يكفي في ذلك النية الواحدة ولا بد من التيميم في كل ليلة فقوله

لطواع الفجر وليس المراد وقته في الجزء من الليل الذي اتصل به الفجر بل المراد وقت مقارنته لطلوعه  
 ويقال مثله في قوله كنزع مأ كول الفجر أو مشروب طلوع الفجر قاله عجم عند قوله ووجب ان ظهرت (قوله وانما جوزا لشرع الخ)  
 نصح بان تقدم النية جازما وأما المقارنة فلم يتبين من المصنف الجواز وكذا لم يتبين من الثقل الا الاجزاء (قوله جازمة) أي مجزوم بها  
 أي بعملة هاهنا من الصوم (قوله شهادة) أي لان الشهادة بهلال الشهر توجب الظن بمصولة (قوله ليس عليه الخ) ظاهره لا وجوب ولا ندبا  
 (قوله المشهور ان النية الواحدة الخ) خلافا لابن عبد الحكم ومنشأ الخلاف هل هو كالعبادة الواحدة اعتبارا بركعات الصلاة وأفعال  
 الحج أو كالعبادات المتعددة لعدم فساد ما مضى منه (قوله كركعات الصلاة) ولا يقال حيث كان الصيام كالصلاة يلزم عليه بطلان  
 جميعه ببطلان يوم منه لا نأقول انما يلزم ذلك في العبادة التي يتوقف آخرها على أولها وأما التي لا يتوقف أولها على آخرها فلا تبطل  
 ببطلان بعضها لان ذلك ان تصوم بعضا من رمضان وتفطر بعضه ولا يلزم قضاء ما صمته ولو مع تعمد الفطر في الباقي وأما الصلاة  
 فيتوقف آخرها على أولها ولا يقال يرد على هذا الجواب كفارة نحو الظهار فانها تبطل ببطلان بعضها لانها شرعت للزجر فشدورها  
 ما لم يشد في غيرها



(قوله وقيدنا كلامه بالحاضر) لاجابة لهذا التقييد لان كلام المصنف صريح في اخراجه (قوله لا مسرود) أي لا مسرود غير واجب المتتابع وهو معطوف على ما من قوله لما يجب تنابعه وانما قدرنا هذا التبع لان شرط العطف بلا أن لا يصدق أحدهما طمعا على الآخر فلا يصح جازم لزيد قاله السبكي في نيل الغلافي العطف بلا والمسرود يصدق بواجب المتتابع فلولم يقدر هذا التبع صدق أحدهما طمعا على الآخر (قوله أو نذر يوم الخ) أي أو فواه (قوله الابهرى) بفتح الالف وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء هذه النسبة الى أبهر بلدة بالقرب من زنجبان (قوله فلو جوبه وتكرره) أي فأشبهه رمضان (قوله لا انقطع) معطوف على مقدر بعده قوله وكفت أي وكفت نية لما يجب تنابعه واستمر لان انقطع وبهذا سقط ما يقال كان المناسب أن يقال ولا ان انقطع لو او العطف ثم ان التحقيق في هذا ونظائره أن يقال ان المعطوف محذوف وان شرط فيه (قوله لاجل مرض) اشارة الى أن الماء في بكم مرض سببية وقوله أو سفر الخ اشارة لما دخل تحت الكاف ودخل تحت الكاف أيضا الفطر (١٥١) ناسيا أي تبييت فطرا أثناء صوم ناسيا

فيقطع المتتابع على المشهور لا فطر ناسيا مع تبييت فلا يقطع تنابعه على المعتمد ومن أفطر عمدا سقط به وجوب المتتابع كما يقتضيه كلام الخطاب (قوله فلو عمداي على صومه) لا يخفى ان هذا بعده قوله وذكره الخ ان الشارح حمل قول المصنف لان انقطع تنابعه على الانقطاع بالفعل فيقتضي الذهاب لكلام المبسوط مع انه ضعيف فان حمل المصنف على أن المراد لان انقطع وجوب المتتابع صح بل يدل عليه قول المصنف أولا لما يجب تنابعه وقوله سابقا في الحيض وجوبها جعل الحيض يمنع وجوب الصوم الا انك خير بانه اذا تبييت الفطر ناسيا في أثناء الصوم ظانا منه تمامه ينقطع المتتابع مع ان وجوب المتتابع لم ينقطع (قوله وفي العتبية) هذا هو المعتمد وكلام المبسوط ضعيف وأما المكروه فحكمه عند اللغوي حكم من أفطر ناسيا وعند ابن يونس حكم المرض

لما أي صوم أو الذي وقوله يجب تنابعه صفة أو صلة وقيدنا كلامه بالحاضر ليخرج المسافر فلا بدله من التبييت في كل ليلة قاله في العتبية والمريض يلحق بالمسافر (ص) لا مسرود ويوم معين (ش) يعني ان من كان يسرد الصوم دائما أو نذر يوما معينا يصومه في بقية عمره كالاثنتين أو الخمس دائما لا بد لهما من التبييت في كل ليلة قاله الابهرى وهو القياس وحكى ذلك في البيان عن ابن القاسم قال وهو الصحيح وهو مذهب مالك في المدونة وقبل لا يحتاج الى التبييت في كل ليلة بل تكفي النية الواحدة من أوله في المسرود واليوم المعين واليه أشار بقوله (ورويت على الاكتفاء فيهما) أما المسرود فلان بالمتتابع يحصل له الشبه بمرضان لدوامه وأما المنذور المعين فلو جوبه وتكرره وتعين زمانه (ص) لان انقطع تنابعه بكم مرض أو سفر (ش) تقدم ان الصيام اذا كان يجب تنابعه فانه تكفي فيه النية الواحدة وذكره الخ انه اذا انقطع المتتابع بالفطر لاجل مرض أو سفر أو حيض أو نفاس فانه لا بد من تجديد النية لبقية ذلك الصوم لعدم تواليه فلو عمداي على صومه في سفره أو مرضه أجزاء ذلك من غير احتياج الى تبييت نية كافي المبسوط وفي العتبية لا بد من التبييت في كل ليلة ولو استمر على الصوم (ص) وبقاء (ش) عطفه على النية التي هي شرط صحة لا ينافي انه شرط صحة وجوب لان المؤلف قدم ان كلا من الحيض والنفاس مانع من الوجوب والصحة فالنقاء شرط فيها فالاعتراض غفلة عما مر في باب الحيض (ص) ووجب ان طهرت قبل الفجر وان لحظة (ش) أي انه يجب الصوم على من رأت علامة الطهر قبل الفجر وان كان ذلك بلحظة ولولم تغسل الا بعد الفجر بل ولولم تغسل أصلا فقول المدونة فاغتسلت لا مفهوم له لان الظاهرة ليست شرط فيه بخلاف الصلاة فلا مفهوم لقوله قبل الفجر بل مثله ما اذا رأت العلامة مع الفجر فانه يجب عليها الصوم كما استظهره الشيخ كريم الدين (ص) ومع القضاء ان شككت (ش) يعني ان من شككت هل رأت الطهر قبل الفجر أو بعده فانه يجب عليها الصوم لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده ولا يزال فرض بغير يقين وسواء شككت حال النية أو طرأ الشك ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فانها لا تؤمر بقضاء ما شككت في وقته هل كان الطهر فيه أم لا فاذا شككت هل طهرت قبل الفجر

(قوله فالنقاء شرط) عده شرطاً تسامح لانه في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد الا أن الفقهاء يستعملون الشرط في عدم المانع (قوله فالاعتراض غفلة عما مر في باب الحيض) حاصل الاعتراض ان كلام المصنف يفيد انه يجب على الحائض الصوم الا انه لا يصح الا اذا حصل النقاء وحاصل الجواب ان عطفه على شروط الصحة لا ينافي انه شرط وجوب كما انه شرط صحة والدليل على انه شرط في الوجوب كما انه شرط في الصحة ان كلا من الحيض والنفاس مانع من الوجوب والصحة فيكون النقاء شرطاً فيهما (قوله ان طهرت) أي رأت علامة الطهر ومعتادة القصة لا تنتظرها هنا بل من رأت العلامة سواء كانت معتادة الجفوف أو القصة وجب عليها الصوم (قوله ومع القضاء ان شككت) المراد من الشك مطلق التردد وهل ترك اللفظ بالنية المعينة أولى من اللفظ كالصلاة والظاهر لا فرق بين الصلاة والصوم اهـ (قوله وسواء شككت حال) أي وسواء كان هذا الشك المذكور حال النية فيكون المعنى انه يجب عليها نية الصوم وقوله أو بعدهما يعني انها أولاً ونوت الصوم معتادة انها طهرت قبل الفجر ثم شككت فانه يجب عليها الصوم بمعنى الامساك لانها نوبة قبل



(قوله فلا يجب عليه صلاة الصبح) تقدم ان النص انما هو بالنسبة لعدم وجوب صلاة الليل لاصلاة النهار فلا حاجة لقوله بحيث لم يبق الخ وقوله وهو حاصل أى استحباب وقوله وأما في الصوم أى وأما الحيض بالنسبة للصوم (فان قلت) قد اشترى كافى حصول مانع الاداء فلم وجب أداء الصوم دون الصلاة فالجواب ان الصلاة متوقفة على الطهارة المائية أو ما يقوم مقامها بخلاف الصوم (قوله وان جن الخ) فالتضاء بأمر جديد فلا ينافى عد العقل من شروط الوجوب والصحة (قوله سنين كثيرة) هذا مذهب المدونة وقيل ان قلت السنون فعليه القضاء وذلك كالخمس الاعوام وان كثرت فلا قضاء ذكره اللخمي عن ابن حبيب (قوله ولو أبدل الواو الخ) قد يقال ما فعله المصنف أحسن لانه لا يتفرع على ما ذكره الا عدم الصحة لا القضاء (قوله ست حالات) في أربع القضاء وثلاثان لا قضاء فيهما الاولى قوله يوما الثانية قوله وأجله الثالثة قوله وأقله (١٥٢) تحته اثنتان ما كان دون النصف وما كان النصف وكذا قوله لا ان سلم ولو نصفه فيه صورتان في أربع القضاء

وأثنتان لا قضاء فيهما وهما المشار لهما بقوله ولو نصفه هذا ما أفاده تب (قوله وأغنى الخ) والسكر بحرام كالانغماء في تفصيله بل أولى والحلال كالنوم كافى شب (قوله فالتضاء) ولو تقدمت منه في المسئلة الاخيرة نية الصوم اما بخصوص اليوم أو باندراجها في نية الشهر لبطئها باغتمائه قبل الفجر واستمراره لطلوعه (قوله لا ان سلم) أى من الانغماء وقت النية ولو كان قبلها مغمى عليه ولو نصفه فلا قضاء ولو أغنى عليه فيما قبل وقت النية من الليل لبقائها حيث سلم قبل الفجر بمقدار ايقاعها وان لم يوقعها على المعتمد حيث تقدمت له نية تلك الليلة قبله أو باندراجها في نية الشهر والا فلا بد منها لعدم صحتها بدون نية ثم الراجح ان الجنون في يوم واحد يفصل فيه كالانغماء (قوله وهو وسكران بالاولى) أى بحرام وأما بالحلال فكما للجنون والمغمى عليه فيفصل فيه تفصيلهما وليس السكران بحلال كالنائم كما قد

أو بعده بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الظهر فلا يجب عليه صلاة الصبح ابن عبد السلام ومأقوله بين لان الحيض مانع من أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الظهر في الوقت مشكوك فيه وأما في الصوم فانه يمنع الاداء خاصة ولا يمنع القضاء فلهذا وجب عليه قضاء الصوم دون الصلاة (ص) وبه قل (ش) هذا شرط في الصحة والوجوب باتفاق فلا يصح الصوم من مجنون ولا مغمى عليه ولا يجب عليه ما على تفصيل يأتى في الانغماء ولما أفهم قوله ومع القضاء ان شكت وجوب القضاء على الخائض أو أفاض القضاء المجنون والمغمى عليه في بعض أحواله نصا بقوله (ص) وان جن ولو سنين كثيرة (ش) يعنى ان صحة الصوم تتوقف على العقل فلا يصح الصوم من مجنون وعليه قضاء ما جن فيه ولو سنين كثيرة كعشرة ولو أبدل الواو بالفاء لكان أولى ولما كان للانغماء ست حالات أشار إليها بقوله (ص) وأغنى يوما أو جل له أو أقله ولم يسلم أوله فالتضاء لا ان سلم ولو نصفه (ش) والمعنى انه اذا أغنى عليه اليوم كله من فجره لغروبه فالتضاء وكذا الواو أغنى عليه جل اليوم سلم أوله أم لا وأما لو أغنى عليه أقل اليوم وهو ما دون الجبل الشامل للنصف فان لم يسلم أوله بأن طلع عليه الفجر مغمى عليه بحيث لو كان صحيحا وفوى لما صحت نيته فالتضاء أيضا وان سلم قبل الفجر حتى طلع بحيث لو فوى لصحت نيته فالتضاء عليه وأشعر وجوب القضاء على من طلع عليه الفجر وهو مغمى عليه بوجوبه على من طلع عليه وهو سكران بالاولى لتسببه نص عليه اللخمي ولم يجزله فطر بقيمة يومه كما قال تب وفهم من كلام المؤلف عدم وجوب القضاء على النائم مطلقا لانه مكلف ولو نية لا تنبه كما قاله ابن يونس وفيه اشارة للفرق بينه وبين الانغماء وانما قال المؤلف كثيرة بعد قوله سنين لان جمع التحكيك مع التنكير للقلّة فلا يصدق على أكثر من ثلاثة ولو عرف سنين لا بطلت الالف واللام معنى الجمعية (ص) وترك جماع واخراج منى ومسذى وقى (ش) أى شرط الصوم ترك الجماع أى مغيب الحشفة أو قدرها من بالغ لامن غيره فلا يفسد ذلك صومه ولا صوم موطأته البالغة حيث لا يوجد منها منى أو مسذى واحترز بقوله اخراج عن الاحتلام والمنى والمسذى المستنكح والبقى الغالب ما لم يرجع منه شئ بعد امكن طهره وفي المستدعى القضاء الا أن يرجع فالكفارة وتبع ابن الحاجب في عد ترك ما ذكره بعبده شرطا وصرح في الشامل بأنه ركن فقال وركنه امسك من طلوع الفجر الصادق للغروب عن ايلاج

يتوهم من كلام عجم ومن جعله للجنون والمغمى عليه عجم في باب الاعتكاف عند قول المصنف وسكره ليدل على ظهور من ذلك حشفة تساوى حالى السكر (قوله لانه مكلف) أى بصدد التنكيف وقوله ولو نية كالتعليل وقوله للفرق أى لوجه الفرق (قوله لان جمع الخ) أى فيكون استعمال لفظ سنين في معناه المجازى (قوله فلا يصدق على أكثر من ثلاث) فيه انه يصدق على ما فوق العشرة (قوله لا بطلت الالف واللام الخ) أى ويستغنى عن قوله كثيرة هذا ظاهرا اذا جعلت للاستغراق وانما اذا جعلت للجنس فيحتاج لقوله كثيرة (قوله وترك جماع) أى بغير سائر وانظر لوجام ليدل على انزل بعد الفجر منية والظاهر انه لا شئ عليه كمن اكتحل ليلا ثم هبط نهارا (قوله مسذى) عن فكر أو نظر ولو غير مستدام (قوله ما لم يرجع الخ) فان رجع فالتضاء ما لم يتعمدوا والكفارة (قوله الا أن يرجع فالكفارة) ولو غلبه (قوله وصح في الشامل بأنه ركن) يمكن الجمع بأنه أراد بالركن ما يتوقف عليه الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية كافي قوله وركنه



ولي الخ (أقول) ان الصوم هو الامساك عن شهوتي البطن والفرج مع النية فهو ركن (قوله ايصال الخ) المراد بالايصال الوصول  
 لاحقيقته المقضية لفعل ذلك عمدا فيقتضى ان وصوله نسيانا لا بصر مع انه يضر عند اللغمي الذي نسب المصنف له ذلك (قوله أو حلق  
 الخ) ظاهره شهوة لمخارجه كلها أذناها وأوسطها لم ترق في ذلك تفصيلا أي أو وصل المحتل فقط الى حلق وأما وصول غيره له ورده فلا يجب  
 الفطر والحاصل أن ما وصل للحلق ورجع لا يوجب القضاء الا ان كان ما نعا لا جامدا وورد بعد وصوله لحلقه فلا شيء فيه (قوله وهو كل ما ينفع  
 الخ) ولو في المعدة (قوله غير ما بين الاسنان) من نحو حبة فلا توجب قضاء لانه أمر غالب وان كان متعمدا لانه أخذه في وقت يجوز له وهو  
 بعيد قاله ابن رشد (قوله على ما اختاره اللغمي) عبارة اللغمي اختلاف في الحصة والدرهم فذهب ابن المباحشون في المبسوطه ان له في  
 الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو والقضاء وفي العمد القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه الا ان  
 يكون متعمدا فيقتضى انها وبصومه فجعل القضاء مع العمد من باب العقوبة والاول أشبه لان الحصة تشغل المعدة اشغالا ما تنقص  
 كلب الجوع واليه أشار المصنف بالاحتار (قوله ما تخسف) أي ما كان تحت (١٥٣) المتخسف لان المعدة بمنزلة الكرش للحيوان

(قوله بسبب حقنة) فيه إشارة الى  
 أن الحقنة تفسر بصب الدواء  
 فقوله بعد ما يعالج به الريح أي  
 صب دواء وقوله بمعنى من لا يظهر  
 والاحسن ان تكون للملابسة  
 أي وصب ملتبس بمائع وفي العبارة  
 تجريد وقوله من دبر من بمعنى في  
 وحينئذ في عبارة المصنف حذف  
 أي وايصال محتل الخ بسبب  
 حقنة أي أو غيرها ولما كان قوله  
 بحقنة شاملا لا لتباس بالمائع  
 أو غيره والمراد الاول قال بمائع  
 وكأنه قال لكن لا بكل ما ذكر بل بمائع  
 (قوله أو دواء) معطوف على الريح  
 ويدل على ما قلناه قول شب بحقنة  
 الباء سببية أو باء الالة وهي صب  
 الدواء من الدبر بمائع بالالة مخصوصة  
 لمن به أريح أو دواء في الامعاء اه  
 (قوله الامعاء) أي المصارين (قوله  
 ولو فتائل عليها دهن) أي لطفها كما  
 ذكر مالك وعبارته في ل ولو فتائل

حشفة ومثلها من مقطوعها ولو دب أو فرج ميتة أو بهيمة وأخرج مني ولا أثر لمستسكح منه  
 ومن المذني (ص) وايصال محتل أو غيره على المحتار لمعدة بحقنة بمائع أو حلق (ش) أي  
 وصحته بترك ايصال محتل وهو كل ما ينفع من منفذ عال أو سافل غير ما بين الاسنان أو غير  
 محتل كدرهم من منفذ عال كما يأتي على ما اختاره اللغمي وقوله لمعدة متعلق بقوله وايصال أي  
 وايصال محتل أو غيره لمعدته والباء في بحقنة للسببية وفي بمائع معنى من والتقدير وايصال  
 محتل لمعدته وهي ما تخسف من الصدر الى السرة بسبب حقنة من دبر أو فرج امرأة لا احليل  
 من مائع فان فعل شيئا من ذلك فالمشهور وجوب القضاء والحقنة ما يعالج به الريح الغلاظ  
 أو داء في الامعاء يصب اليه الدواء من الدبر بالالة مخصوصة فيصل الدواء للامعاء وما وصل  
 للامعاء من طعام حصل به فائدة الغذاء فان الكبدة يجذب من المعدة ومن سائر الامعاء عند  
 الاطباء فصار ذلك من معنى الاكل قاله سند واحترز بالمائع من الجامد فلا قضاء فيه ولو فتائل  
 عليها دهن وانظر هل مثله ما يصل من ثقبه تحت المعدة أو فوقها للمعدة أو يجري على مامر  
 في الوضوء وقوله أو حلق معطوف على معدة وعطفه على حقنة يقتضى ان الواصل من الاعلى  
 يشترط فيه ان يجاوز الحلق وهو قول لكنه ضعيف والمذهب ان ذلك لا يشترط (ص) وان  
 من أنف وأذن وعين (ش) يعني انه لا فرق فيما يصل الى المنفذ الاعلى بين ان يكون قد وصل  
 من منفذ واسع كالنم أو غير واسع كالانف والاذن والعين بخلاف ما يصل الى المنفذ الاسفل  
 يشترط كونه واسعا كالدبر لا كاحليل أو جائفة فلا شيء فيه ونقل ابن الحاجب فيه القضاء  
 منكسر (ص) ويجوز (ش) كصبور ما يتجر به وهو معطوف على محتل والتقدير وترك ايصال  
 محتل ويجوز قال في السليمانية من يتجر بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقه قضى صومه انتهى  
 فقول ابن لبابة يكره استنشاقه ولا يطرخه لاف أو يحمل على من لم يجد طعمه واستنشاق  
 قدر الطعام بمثابة الجور لان رجح الطعام له جسم يتقوى به الدماغ فيحصل به ما يحصل بالاكل

(٢٠ - خرشي ثانی) عليها دهن فانه لا يحصل به غذاء اغما يفعل لجذب ثم يتجر بها المشهور وجوب القضاء ومقابل ذلك ما في الجلاب  
 من انه يستحب القضاء (قوله وانظر هل مثله الخ) الظاهر انه مثله وقرره الشيخ أحمد نفاوى ولا يجري على ما مر في الوضوء لان المداير هنا  
 على الوصول للجوف (قوله وان من أنف وأذن وعين) مقتضى المصنف ان من نكش الاذن بعود لا شيء فيه وهو خروج خرشها لانه لم  
 يصل به شيء للاذن ولا للحلق والذي يصل من كل نهار قال أبو الحسن ان تحقق انه يصل الى حلقه لم يكن له ان يفعل وان شئ كره  
 وليتماد عليه القضاء فان علم انه لا يصل فلا شيء عليه وهذا أصل في كل ما يعمل من حناء أو دهن الشيخ ويختبر نفسه في غير الصوم  
 ومحل وجوب القضاء فيما يصل من هذه المنافذ ان فعله نهارا فان فعله ليلا فلا شيء عليه في هبوط ذلك نهارا للحلق لانه خاص في أعماق  
 البدن فكان بمنزلة ما يتجر من الرأس الى الجفن (قوله أو جائفة) هو الخرق الواصل للجوف (قوله من يتجر الخ) قال في ل بعد ذلك فلو  
 وصل بغير اختياره لم يطر وفهم منه ان رائحة غير الجور كالسك والعنبر وماله رائحة طيبة لا تضر وهو كذلك اتفاقا اه بخلافه يكره  
 شم الريحان بدبر (قوله يكره استنشاقه ولا يطرخه) أي استنشاق الدخان (قوله لان رجح الخ) وأما ما لا يحصل به غذاء للجوف كدخان



الحطب فلا قضاء في وصوله لحلقه كذا في قنأوى عجم وظاهره ولو استثنى شقها لانه لا يتكيف فالدهان الذي يشرب مفطر اذ هو متكيف ويصل الى الحلق بل الى الجوف احيانا ويقتصد عب (قوله وقي، وبلغم الخ) بـ تنبيه على لا شيء عليه في ابتلاعه ريقه ولو بعد اجتماعه خلافا لعب (قوله معطوف على قوله وايصال متحمل) أي على متحمل من قوله وايصال متحمل (قوله وهو صحيح حكما الخ) لا حاجة لذلك لان الحديث في الرجوع والامكان صفة انظر ح نعم قوله رجع عمدا أو سهوا انما يتم في الفرض وأما الرجوع سهوا في النفل فلا يوجب شيئا كما أفاده في ك (قوله أو اللهوات) في المصباح واللهاء اللجمة المشرفة على الحلق في أقصى القم والجمع لهي ولهيات مثل حصاة وحصى وحصيات ولهوات أيضا على الأصل (قوله لكن ١٥٤) المختار انه لا قضاء في البلغم بأن يبلغ الخامة ابن رشد روى اصبع عن ابن القاسم في الخامة انه لا شيء عليه في ابتلاعه اياها عامدا اه (قوله وبلغم غير مشارك له في شرطه) أي الذي هو قوله أمكن طرحه وقوله واطلاقه أي المشاركة بقوله مطلقا (قوله خاص بالفرض) أي وأما النفل اذا وصل شيء من ذلك غلبة فيه فلا قضاء (قوله فلا بعد في الادلال به) أي بالمزيد على المجرد (قوله والقرينة ظاهرة) وهوان الغلبة تنافي الاختيار (قوله على أي وجه من عمدا أو سهوا) هذا تفسير ثلاث طلاق (قوله ولا فرق في الفرض بين كونه الخ) لا يخفى ان هذا عين قوله رمضان أو غيره (قوله وما أشبه ذلك) وهو التطوع على أحد قولين وأنكر ابن عرفة ذلك القول والثاني لا يجب الامساك

أي وهو الصحيح (قوله وان كان مضمونا لم يكن عليه امساك) أي لانه عليه بدله لا وجوب بالولادبا أي لا يجب الامساك ولا يندب وان كانت على لا تقضى الابتنى الوجوب فقط (قوله فان كان في رمضان أمساك) أي لحرمته وان كان يقضى ومثله النذر المعين والتطوع اتفاقا (قوله وان كان في

وقوله ويجزئ ويفرق بين صانعه وغيره (ص) وقي، وبلغم ان أمكن طرحه (ش) هو معطوف على قوله وايصال متحمل يعني ان صحة الصوم بترك ايصال في، وبلغم أو قل ان أمكن طرحه أي طرح ما ذكره وقوله (مطلقا) يرجع لكل منهما فنعناه في التي، كان من علة أو امتلاء تغيير عن الطعام أم لا رجع عمدا أو سهوا زاد بعض أو غلبة وهو صحيح حكما لا لفظا اذ لا إمكان مع الغلبة ومعناه في البلغم كان من الصدر أم من الرأس وسواء وصل لطرف اللسان أو اللهوات أم لا لكن المختار انه لا قضاء في البلغم ولو أمكن طرحه ولو بعد وصوله الى طرف لسانه (ص) أو غالب من مضمضة أو سواك (ش) هذا عطف على قي، وبلغم غير مشارك له في شرطه واطلاقه وبعبارة أخرى ولما طلب الشارع المضمضة والسواك من الصائم فقد يتوهم اغتفارا ما سبق للعاق منهم ما رفع ذلك بقوله أو وصول غالب لحلقه من أثر ماء مضمضة أو مجتمع في فيه من سواك وهذا خاص بالفرض وتقدير المضاف وصول لا ايصال المذكور أو لاني الغلبة تنافي الايصال المشعر بالاختيار والمصدر المزيد فرع المجرد فلا بعد في الادلال به عليه والقرينة ظاهرة (ص) وقضى في الفرض مطلقا (ش) يعني انه يقضى في الصوم الواجب رمضان أو غيره بكل مفطر من كل منفذ على أي وجه من عمدا أو سهوا أو غلبة وجبت عليه الكفارة أم لا ولا فرق في الفرض بين كونه أصلا أو عروضا بدليل قوله الا المعين لمرض الخ ثم ان كان عامدا فيه فترق الجواب في امساك بقية ذلك اليوم فان كان معينا كرمضان والنذر المعين وما أشبه ذلك مما ليس مضمونا في الذمة كان عليه امساك بقية اليوم وان كان مضمونا لم يكن عليه امساك وان كان غير عامدا فان كان في رمضان أمساك وان كان في قضاءه كان بالخيار في امساكه والاستحسان الامساك وان كان كالظهار وقتل النفس مما يجب تنابعه فافطر أول يوم فيستحب له الامساك بقية يومه ثم يستأنف العدة شهرين وان أفطر في اثنا عشر قال الفطر بسقط حكم الماضي فله ان يفطر وان كان بجزاء الصيد وفدية الاذى وكفارة الايمان مما لا يجب تنابعه فهو بالخيار بين الامساك وعدمه قاله الخمي (ص) وان بصب في حلقه نائما (ش) يعني ان الصائم اذا صب انسان في حلقه ماء أي سكبها لان الصب هو السكب فوصل الى جوفه أو الى حلقه فعليه القضاء ولا كفارة عليه ولا على فاعله (ص) كجماعة نائمة (ش) يعني ان المرأة النائمة اذا جومت في نهار رمضان والقضاء في ذلك فقط بلا كفارة عليها ولا على فاعله عنها لانها غير مخاطبة بخلاف من أكره زوجته على الوطء فانها لما كانت عالمة بتركها التكفير عنها (ص) وكأكله شا كافي الفجر (ش) أي فانه يقضى مع

قضائه) أي والفرض ان الفطر نسيان (قوله وان كان كالظهار) أي والفرض أنه ناس (قوله فن قال الفطر يسقط حكم الماضي حرمة فله ان يفطر) التعبير به يقتضي أن الاولى الامساك وهو ظاهر وأما على القول الآخر بأن الفطر نسيانا لا يقطع المتتابع وهو الراجح فيجب الامساك كالفطر نسيانا في النفل والحاصل أنه لا يجب الامساك بعد الفطر العمد بغير عذر الا اذا كان الزمان معينا كرمضان الحاضر والنذر المعين والتطوع على أحد القولين وماعدا هذين لا يجب (قوله وان كان بجزاء الصيد) أي والفرض ان الفطر نسيانا (قوله مما لا يجب تنابعه) في العبارة حذف والتقدير وغير ذلك مما لا يجب تنابعه وقوله فهو بالخيار والظاهر ندب الامساك فينا ساعلى ما تقدم (قوله فلا كفارة عليها ولا على فاعله عنها الخ) المعتمدان على الجامع للنائمة الكفارة وأما ما هي فاعلم عليها القضاء فقط (قوله وكأكله شا كافي الفجر)



المراد بالشك عدم التيقن فيدخل فيه ما لو قال له رجل أكلت بعد الفجر وقال له آخر أكلت قبله (قوله مع حرمة ذلك عليه على المشهور) ومقابلته الكراهة (قوله وأولى في الحرمة الخ) بل الحرمة اتفاقاً كما أفاده بهرام (قوله ولا كفارة على المشهور) ومقابلته الكفارة والحاصل أن الحرمة في الفجر تختلف فيها وفي الغروب متفق عليها وعدم الكفارة في الفجر متفق عليه كافي كونه مختلف فيه في الغروب والفرق أن الأصل بقاء الليل (قوله عطف على قوله شاكا) والتقدير وكأكله في حال كونه شاكا في الفجر وكأكله في حال كونه طارئاً له الشك فهي حال منتظرة (قوله أي وإن كان أكل الخ) المناسب للمتن أن يقول وكان أكل شاكا أو طارئاً الشك تنبيهه على المنفل مخالف للفرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر (قوله أول الصوم وهو أولى) أي لأنه لا يجوز أن يتكلف بخلاف الأول فإنه يجوز إلى اعتبار ما ذكره والالكان الواجب دليلهما (قوله فإنه يقتدى بمن) أي بشخص يستدل بذلك الشخص أي يستند عليه في ذلك وقوله حيث كان أي الشخص الذي استند عليه وهو شامل لما إذا كان مقلداً (١٥٥) أو مجتهداً فصح قوله حيث الخ فإذا علمت ذلك تجد ذلك أعم من كلام المصنف لأن

المستدل في كلام المصنف المجتهد (قوله على ذلك) أي الصوم والدليل هو الفجر والغروب (قوله بخلاف ما قالوه في القبلة) أي أن من كان قادراً على الاستدلال لا يقلد غيره والفرق كثرة الخطأ في القبلة لخلافها دون دليل الصوم فتقليد المجتهد فيه بمنزلة تقليد محراب مصر (قوله لأنه لا يلزمه النظر بنفسه ولذلك قال الخ) لا يخفى أن قضية ذلك أنه أراد بالنظر حقيقة فتعريفه فيخالف تفسيره نظر يعرف فاذن الأولى أن يبقى المتن على ظاهره أن من كان عازماً بالدليل ولم ينظر مع القدرة استدلالاً وأولى من لم يعرف فتدبر (قوله ولم يقل ومن لم يقدر) أي ومن لم يعرف ينافي كلامه الأول (قوله ففهوم كلام المؤلف مفهوم موافقة) تفريع على قوله وكذا لو عرف

حرمة ذلك عليه على المشهور ولا كفارة عليه اتفاقاً وأولى في الحرمة وجوب القضاء من أكل شاكا في الغروب ولا كفارة على المشهور وهذا ما لم يبين أنه أكل قبل الفجر وبعد الغروب والأفلا قضاء عليه ولا كفارة وقوله (أو طارئاً الشك) عطف على قوله شاكا ويحتمل عطفه على معنى أكله أي وإن كان أكل شاكا أو طارئاً الشك (ص) ومن لم ينظر دليله اقتدى بالمستدل والاحتياط (ش) الضمير في دليله يرجع للفجر والغروب والصوم وهو أولى والمعنى أن من لم ينظر دليل الفجر أو الغروب أو دليل الصوم أي الدليل المتعلق بالصوم من فجر وغروب لجزمه عن ذلك فإنه يقتدى بمن يستدل به على ذلك أي بقلده حيث كان عدلاً عارفاً ومستنداً إلى عارف عدل ابن عبد السلام وظاهر كلامهم وإن كان قادراً على الاستدلال بخلاف ما قالوه في القبلة ويمكن أن يتأول كلامهم على العاجز انتهى فإن لم يجد المستدل أو وجدته فاقد بعض ما يعتبر فيه احتياط بتأخير الفطر وتقديم السجود وقال ق ينظر من يعرف أي ومن لم يعرف دليله وكذا لو عرف لأنه لا يلزمه النظر بنفسه ولذلك قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر على الدليل ففهوم كلام المصنف مفهوم موافقة لأن من في كلامه موصولة لا شرطية وهو لا يعتبر غير مفهوم الشرط وحينئذ يوافق ظاهر كلامهم (ص) إلا المعين لمرض أو حيض أو نسيان (ش) هذا مستثنى من قوله وقضى في الفرض مطلقاً والاستثناء متصل والمعنى أن النذر المعين إذا أفطر فيه لعذر كمرض أو حيض أو انغماء أو أكره فإنه يفوت بفوات زمنه ولا قضاء عليه وأما لو أفطر فيه ناسياً فإنه يقضيه على مذهب المدونة مع وجوب الامسك ببقية يومه والشخ تبيع ابن الحاجب في النسيان والفرق على مذهبي بين النسيان والمرض أن الناسي معه ضرب من التفريط وجعل سبب خطأ الوقت كالنسيان ويجب القضاء بفطر السفر اتفاقاً قاله ابن هرون (ص) وفي المنفل بالعمد الحرام (ش) يعني أن الصوم المنفل إذا أفطر فيه عمداً حراماً فإنه يلزمه قضاءه وخرج بالعمد النسيان وبالحرمان غيره كأن فطر لحيض أو نفاس أو نحوهما ثم بالغ في القضاء بقوله (ولو بطلاق) أي ولو كان فطره مستنداً بالطلاق

فتدبر (قوله يوافق ظاهر كلامهم) من أن له أن يقلد غيره وإن كان قادراً على الاستدلال (قوله النذر المعين) احتزبه عن النذر المضمون إذا أفطر فيه لمرض ونحوه فيجب فعله بعد زوال المانع لعدم تعيين وقته ولا يجب عليه امسك ببقية اليوم (قوله أو أكره) ربح الخطأ وتبعه عجب أن الأكره كالنسيان (قوله فإنه يقضيه على مذهب المدونة) ظاهر العبارة أنه يبييت الصوم فيكون حمل المصنف على صورة واحدة وفي شرح عب مانعه وشمل المصنف ناسي يبييت الصوم في المعين ثم تذكر أثنائه والمفطر فيه ناسياً بعد يبييت الصوم وتارك التبييت فيه عمداً معتقداً أنه الذي قبله أو بعده ثم تبين في أثنائه أنه المعين فيجب عليه الامسك وعدم القضاء على كلام المصنف والراجح وجوب القضاء في هذه الصور الثلاث انظر عب (قوله كالنسيان) أي في وجوب القضاء (قوله فإنه يلزمه قضاؤه) وهل يجب فيه الامسك أو لا قولان (قوله وخرج بالعمد النسيان) ويجب عليه امسك ببقية يومه لأن صومه لم يطل وكذا من أفطر في المنفل أشد جوعاً أو عطشاً أو لا كراهة لأن كان عمداً فهو غير حرام (قوله ولو كان فطره الخ) إشارة إلى أن الباء في قول المصنف بطلاق بمعنى اللام ويحتمل أن تكون اللام لipse وهذا محل بحسب المعنى



(قوله المقدر) صفه لفطر لان قول المصنف بالعمد الحرام معناه بالفطر العمد الحرام وفي الحقيقة مخرج من محذوف والتقدير بالعمد الحرام في كل حالة الا لوجه (قوله لان هذا ليس بفطر حرام) فيه ان عياض السلم تلك العلة (قوله وشيخ الخ) المراد به الذي أخذ على نفسه العهد ان لا يخالفه قاله ابن علاق ويبحث فيه البدر بأنه انما أخذ عليه العهد في فعل العبادة لا في تركها اهـ ويجب ان ترك الصوم عبادة حيث كان ذلك على وجه الحنفان والشفقة ابن ناجي وظاهر المذهب انه لا ينزل منزلة الاب شيخه المعلم للعلم وألحقه به بعض من لقيناه وظاهر العلم الشرعي كذا في عب و الظاهر ان آتته كذلك (قوله ثم يحتمل ان يكون قوله كوالد) أي كأمر والدان الوجه ليس نفس الوالد بل أمر الوالد (قوله والكاف لادخال الخ) لا حاجة لذلك لدخول السيد تحت الكاف (قوله والام كالاب) أي ويراد بالوالد ما يشملهما فلذلك قال أي كشخص والد (قوله ١٥٦) والمراد به المسلم الخ هذا يخالف ما سياتي من قوله والكافر كغيره في غيره (قوله

ولترك الخ) هذا خلاف ما تقدم له من قوله مخرج من تحريم والحاصل ان هذا الكلام بناء على الظاهر من غير تقدير (قوله ليكون حسنا الخ) أي قظاهر المصنف غير مناسب الا أن الشارح أجاب بأنه مستثنى من تحريم الفطر الخ (قوله ويحتمل ان يكون تشبيها) هذا هو المتعين لانه الذي يقيد به النقل كما يعلم من محشى تن (قوله وثانيها الاختيار مفاده ان هذا لم يذكره المصنف لانه لم يكن متعمدا وفي بعض الشروح ان قيد التعمد محرز للاختيار فقال فلا كفارة على ناس ولا على غير مختار كن فعل شيئا من موجباتها مكرها أو غلبة لعدم وصف هذه الثلاثة بالتعمد حقيقة الامن استاك بجوزاء نهارا عمدا واتباعها غلبة عليه الكفارة (قوله الانتهاك للحرمة) أي عدم المبالاة بها (قوله كحديث عهد بالاسلام) أي قسرب اتصاف بالاسلام أو قريب علم بالاسلام من حيث الاتصاف به (قوله

بت وقوله (الالوجه) مخرج من تحريم الفطر في النفل المقدر في الكلام ويكون ساكتا عن القضاء قال ابن غازي ولا بد من القضاء على ما قاله عياض وخالفه الخطاب وبقاه على ظاهره مستند الماصرح به التادلي من نفي القضاء لان هذا ليس بفطر حرام وكلام عياض ضعيف (ص) كوالد وشيخ وان لم يخلفا (ش) هنا حذف مضاف أي كأمر شيخه والدان له ان يفطر وان لم يخلفا بشرط ان يكون على وجه الحنفان والشفقة عليه من الصوم لادامته ومثل الوالد السيد في عبده والمراد بالوالد دنية لا الجد والجدة ثم يحتمل ان يكون قوله كوالد الخ تمثيلا للوجه والكاف لادخال الافراد الذمسية وان انحصرت في الخارج فيما ذكر كشمس والام كالاب فقوله كوالد أي كشخص والد والمراد به المسلم كما قاله ق ولترك المؤلف قوله الالوجه الخ ليكون حسنا لان الفطر مع الوجه غير حرام ويحتمل ان يكون تشبيها يكون المراد بالوجه بأن يخلف شخص بطلاق زوجته أو عتق أمته وهو متعلق بحجها فيباح له الفطر ولما قدم ان القضاء واجب في كل واجب بين ان الكفارة واجبة في بعضه بقوله (ص) وكفران نعمد بلا تأويل قريب وجهل في رمضان فقط (ش) يعني ان الكفارة الكبرى تجب بشروط خمسة أولها العمد وثانيها الاختيار فلا كفارة على ناس ولا على مكره وثالثها الانتهاك للحرمة فالمتأول تأويل اقربا لا كفارة عليه ورابعها ان يكون عالما بجرمه الموجب الذي فعله فلا كفارة على جاهل وهو من لم يستند لشيء كحديث عهد بالاسلام يظن ان الصوم لا يحرم الجماعة وجامع فانه لا كفارة عليه فالمراد بالجهل جهل حرمة الموجب الذي فعله وأما جهل وجوب الكفارة فيه مع علم حرمة فلا يسقط عنه الكفارة وأما جهل رمضان فيسقط عنه الكفارة اتفاقا كما اذا أفطر يوم الشك قبل ثبوت الصوم وخامسها كونه صوم رمضان فلا كفارة في غيره من قضاائه أو كفارة أو ظهار ونحوهم اما لان القياس لا يدخل باب الكفارات أو يدخله ولكن لم رمضان حرمة ليست لغيره وتعدد الكفارة بتعدد الايام ولا بتعدد تعدد الاكلات أو الوطآت وسواء أخرج كفارة الاولى أم لا (ص) جماعا أو رفع نية نهارا أو كلاً أو شربا (ش) هذا معمول تعمداً أي وكفران نعمد جماعا لوجب الغسل أو رفع نية نهارا أو أولى ليسا حيث طلع عليه الفجر رافعا لها وسواء نوى الصوم بعد ذلك أم لا أو كلاً لما يقع به الافطار ولو حصة

ودرها

لا يدخل باب الخ) أي لا يصح دخوله وقوله أو يدخله أي يصح دخوله (قوله ولكن لرمضان حرمة)

أي فلو قسنا لكان قياسا مع الفارق (قوله هذا معمول تعمداً) فيه اشارة الى أن أوقف معطوف على جماعها هو يقرأ اسمها ولا يراد عليه ان الرفع متعمداً لان الرفع قد يكون سهواً اهـ والظاهر ان رفع النية نهارا لا يكون الا عمداً (قوله جماعا لوجب الغسل) أي لا من غير بالغ فلا كفارة على موطوءة البالغة حيث لم تنزل ولا فيمن لا تطيقه فلا كفارة على البالغ الذي وطئها ثم يعتبر الانتهاك حالة الفعل حيث لم يتبين خلافه فن تعمداً الفطر في يوم الاثنين ثم تبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء (قوله أو رفع نية نهارا) هذا اذا رفع رفعاً مطلقاً أو معلقاً على أكل أو شرب وحصل نهار الا في معلق عليه ولم يوجد فلا كفارة وكذا لا قضاء كما صوبه اللخمي (قوله وأولى لبلا) انما كان أولى لانه لما رفعها في محلها فكأنها لم توجد أي فالمصنف انما نص على المتوهم لانه ربما يتوهم انه لما أوقعها في محلها وهو اللبل وأصبح صائماً انه لا أثر لرفعها في النهار في تنبيه يفهم من المصنف انه اذا قصد الاكل والشرب ولم يفعل فلا نية عليه



(قوله فانه لا يكفر على المشهور) ومقابلها ما قاله أبو مصعب من انه يكفر وكانه يراها معاملة بالعمد أو يرى هذا انتهاها كقول الذي  
أخص من العمد) فيه ان الانتهاك عدم المبالاة بالحرمة وهي موجودة (قوله قضى) أى ان ابتلاعها ولا كفارة إلا أن يتعمد الابتلاع  
(قوله قضى وكفر) أى اذا ابتلعها ولو غلبت مخالفاً ما اذا استعملها لئلا يبتلعها ثم اراغلبة فلا كفارة وأما اذا ابتلعها عمدافى هذا  
الموضوع فانه يكفر (قوله كررها أم لا على مذهب الخ) ومقابلها ما لا يشهد من انه لا كفارة عليه إلا ان تابع القبلة والمباشرة والحاصل  
ان القبلة والمباشرة واللمس والملاعبة فيها الكفارة ولو مرة على المذهب فقوله إلا ان يخالف عادة راجع للمبالغة عليه وأما ما قبل  
المبالغة ففيه الكفارة وان خالف عادة (قوله أو نظر) سكنت المصنف عنها (١٥٧) أخذها من مفهوم قوله وان أمتنى بتعمد نظرة

فتأويلان فان التاء فى نظرة للوحدة  
فیفهم منه انه اذا أدام النظر  
كان عليه الكفارة من غير تأويلين  
ولا تؤخذ ادامة النظر مما قبل  
المبالغة لان ما قبلها ان لم يكن  
بادامة فكفر فيصدق بعدم ادامة  
الفكر فقط وبعدم ادامته وادامة  
غيره فهو أعم (قوله وفى الانعاط  
الخ) أى الانعاط من غير مسمى  
ولا مسمى (قوله والا قرب عدمه)  
لانه قول مالك فى المدونة وهو المعتمد  
(قوله وهما اعتراض على المؤلف  
الخ) هو ان الصواب أن المصنف  
يقول على الاحسن لانه لا بن عبد  
السلام وليس للخمى فى هذين اختيار  
وانما اختياره سقوط الكفارة فى  
القبلة والمباشرة حيث خالف  
ففيما عاداته والمعتمد خلافه وقول  
الشارح وهو أظهر غير مسلم  
والجواب انه اذا قال ذلك فى القبلة  
والمباشرة يقول ذلك فى غيرهما  
بطريق الاولى  $\frac{1}{2}$  فرع فى الردة مبطله  
ولا يلزمه قضاء ما فطر اذا رجع  
للاسلام (قوله فكان ينبغى أن  
يقول الخ) هذا غير مناسب  
والاولى أن يقول فكان ينبغى

ودرهما وقله طعام تلتقط من الارض أو شرباً واخترز بقوله (بم فقط) مما يصل من نحو  
الانف والاذن فانه لا يكفر فيه على المشهور لان الكفارة كما علمت معاملة بالانتهاك الذى  
أخص من العمد وأيضاً فان هذا لا تشوق اليه النفوس (ص) وان باستيناك (ش)  
أى وان حصل شئ من ذلك بسبب استيناك برطب مغير للريق على ما صوبه الباجى أى فى تعمد  
ابتلاعه القضاء والكفارة فلا خصوصية لقوله (بجزاء) وهو قشر يتخذ من أصول الجوز  
وأكثر من يستعمله أهل المغرب والهند نعم هى أشد من غيرهما لنقل بعض عن ابن لبابة أو  
غيره ان من استنك به لئلا وأضحت على فيه نهاراً قضى وان استنك به نهاراً قضى وكفر  
(ص) أو منياً (ش) يعنى ان من تعمد اخراج المتى بالجماع فى الفرج بل بقبلة لالوداع ونحوه  
وان فى غير الفهم فى زوجة أو امرأة أو غيرهما كان من عادته الانعاط أم لا قصد الالتذاذ أم لا  
كررها أم لا على مذهب ابن القاسم فى المدونة فان عليه القضاء والكفارة ومثل القبلة واللمس  
والمباشرة وأما النظر والفكر فيشترط ادايتهما كما أشار اليه بقوله (وان بادامة فكر) أو نظر  
ممن عادته الاتزال منه أو السلامة منه تارة دون أخرى أمان كانت عادته السلامة وان  
أدامها فقد رخصها فلا كفارة قاله اللخمى واليه أشار بقوله (ص) إلا أن يخالف عادته على  
المختار (ش) من قولين حكاهما ابن الحاجب لكنه فى النظر والفكر خاصة كما قررنا كلام  
المؤلف ونقل بعض كلام اللخمى عامى جميع مقدمات الجماع وهو أظهر وتقدم ان فى المذى  
القضاء فقط وان لم يستدم سببه على المشهور وفى الانعاط قولان الاشهر القضاء والا قرب  
عدمه ومفهوم قوله بادامة فكرانه لا كفارة مع عدم الاستدامة بل القضاء فقط إلا أن يعسر  
فلا قضاء أيضاً للمشقة وهما اعتراض على المؤلف وجواب عنه انظره فى شرحنا الكبير (ص)  
وان أمتنى بتعمد نظرة فتأويلان (ش) ظاهر كلامه ان التأويلين فى الكفارة وعدمها وهو  
مخالف للنقل لان المدونة صرحت بأنه ان أمتنى بتعمد نظرة واحدة لا كفارة عليه لانها قالت  
وان لم يتابع النظر فأمتنى أو أمدى فليقض فقط وقال القاسمى اذا قصد بالنظرة الاولى اللذة  
فأمتنى فعليه القضاء والكفارة واختلف هل كلام القاسمى وفاقاً للمدونة أو خلاف فكان  
ينبغى أن يقول وان أمتنى بتعمد نظرة فلا كفارة وهل إلا أن يمتد تأويلان ليوافق النقل  
وبعبارة أخرى ومعنى كلام المؤلف ان من تعمد النظر فأمتنى بمجرد فليل عليه الكفارة  
بناء على أن كلام القاسمى وفاقاً للمدونة وانها محمولة على من لم يتعمد كما قاله عبد الحق وقيل

ان يقول وان أمتنى بنظرة واحدة فلا كفارة وهل إلا أن يقصد بها اللذة أو مطلقاً وتأويلان فالاول على الوفاق والثانى على الخلاف وانما  
كان أولى لان المدونة لم تصرح بالتعمد والقاسمى لم يقل التذلل قال قصد اللذة ولا يلزم من قصد الوجود (قوله محمولة على من لم  
يتعمد) مفاده ان القاسمى انط الكفارة بالتعمد مع أن القاسمى لم ينظها به بل اغماً ناطها بقصد اللذة كما قاله نعم هذا الكلام صحيح على  
هقل آخر عن القاسمى انه قال اذا نظر الصائم نظرة متعمداً فارتل ان عليه القضاء والكفارة والحاصل ان العبارتين غير ظاهرتين  
على ما نقل الشارح عن القاسمى وأما على نقل غيره وهو صاحب النكت فتصح العبارة الثانية  $\frac{1}{2}$  تنبيه  $\frac{1}{2}$  التأويل بالكفارة ضعيف  
والراجح عدمها والحاصل انه اذا أمتنى بتعمد نظرة واحدة للذة ولولا التذم من غير متابعة فلا كفارة عليه وانما عليه القضاء إلا أن تكثر  
منه بمجرد حتى يصير مائة كذا فلا قضاء عليه للمشقة كذا قال ابن الحاجب ومن أمتنى لقبلة وداع أو رجعة فلا كفارة عليه وعليه



القضاء ويحمل لأقضاء لانه مستسكح (قوله والمعروف انها على التخيير) ومقابلها على الترتيب ذكره هرام (قوله ولو عبر به لكان أولى) أى لانه ليس المراد ان يطعمهم بمعنى يقدم الطعام لهم لئلا يكونوا في حاجة تتعدد الكفارة بتعدد الايام ولا تتعدد بالنسبة للفاعل في اليوم الواحد ولو حصل موجبها الثاني بعد اخراج الاول سواء كان الموجب الثاني من جنس الموجب الاول أم لا بطلان صومه في ذلك اليوم بالاول وأما بالنسبة للمفعول فتعدد (قوله وتحريرها للكفارة) احتراز به عما اذا اشترى أمة اشترط بائعها على مشتريها العتق (قوله شهرين متتابعين) ان لم يبدأ (١٥٨) بالهلال أو النية الواحدة كافية (قوله وان ينوي بهما الكفارة) كذا في نسخته بالثنية

والجمله حالية والتقدير ويشترط أن ينوي بهما الكفارة وظاهر أن النية لا بد منها في الثلاثة لا في صوم الشهرين فقط كما هو ظاهره (قوله لتعديده) أى لتعديده شهرين متتابعين مسكينا بخلاف العتق فانه متعددا ولو اختلف الصوم فلا تعدى فيه والحاصل ان التعدى موجود في كل من العتق والاطعام الا أن الاطعام أكثر تعديا وقوله وقطعه أى التتابع بما أى بشئ يقطع التتابع في الظهار (قوله بعد قوله لكل مد) أى لان كفارة الظهار قال فيها لكل مد وثلاثان (قوله أى قيمة العتق) أى فان كانت قيمة الرقيق أقل كقر عنه بالعتق واذا كانت قيمة الطعام أقل كقر عنه بالاطعام قال عبد الحق ويحتمل بقاؤها في ذمته ان أبى الصوم وهو أبى قاله في توضيحه وهو يفيد انه لا يجبره على الصوم وأما الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يأتي فيه ما ذكر (قوله وعن أمة الخ) معطوف على مقدر أى وكفر عن نفسه اصاله وعن أمة وزوجه نيابة فعن أمة معطوف على قوله على نفسه ونيابة على اصاله وهذا من النوع المسمى عند أهل البديع بالاكتفاء (قوله

لا كفارة عليه بناء على انه خلاف كما عند ابن يونس كذا في التوضيح ومحملها اذا كانت عادة الامناء مجرد النظر \* ولما كانت أنواع الكفارة ثلاثة والمعروف انها على التخيير قال (ص) باطعام ستين مسكينا لكل مد وهو الافضل أو صيام شهرين أو عتق رقبة (ش) فقوله باطعام متعلق بكفر والمراد بالاطعام التمليل ولو عبر به لكان أولى والمعنى ان كفارة الفطر في رمضان على التخيير فان شاء ملك ستين مسكينا والمراد به ما يشمل الفقير لكل واحد مد مد عليه الصلاة والسلام فلا يجوزى عدا وعشاء خلافا للشهيب وان شاء اعتمق رقبة مؤمنة بشرط كمالها وتحريرها للكفارة وسلامتها من عيوب لا تجزى معها وان شاء صام شهرين متتابعين وأن ينوي بهما الكفارة لكن أفضل هذه الأنواع الاطعام لانه أشد نفعا لتعديده والذي يظهر ان العتق أفضل من الصوم لانه متعد للغير وقيل الصوم أفضل وقوله (كالتظهار) التشبيه في شرط التتابع ونيته وقطعه بما يقطع فيه وفي إيمان الرقبة وكمالها وتحريرها وسلامتها من عيوب لا تجزى معها وغير ذلك لا في المقدار في الاطعام والترتيب بين الأنواع فلا تنوهم ارادتهما بعد قوله لكل مد والعطف باو وصح التشبيه بالظهار وان لم يتقدم شهرته ثم ان التخيير المذكور بين الثلاثة في حق الحر الرشيد وأما العبد فاما يكفر بالصوم فان عجز بقيت ديناً عليه في ذمته ان لم يأذن له في الاطعام وأما السفينة فيأمره وليه بالصوم فان لم يقدر عليه أو أبى كفر عنه بأدى النوعين أى قيمة العتق أو الاطعام (ص) وعن أمة وطئها أو زوجه أكرهها نيابة (ش) يعنى ان من وطئ أمة في نهار رمضان كرها أو طوعا فانه يكفر عنها نيابة وجوباً عليه لان طوعها أكرهه لا جمل الرق وكذلك يكفر عن زوجته اذا أكرهها ولو عدا أكرهه زوجته وظاهر النوادر أوصى بحها أو أمة ابن شعبان وهي جناية ان شاء السيد أسلمه أو أفككه بأقل القيمتين أى قيمة الرقبة التى تكفر بها والطعام وليس لها ان تأخذه وتكفر بالصوم اذ لا ثمن له ولا بد من كون الزوجة عاقلة بالغة مسلمة فان كانت صغيرة أو كافرة أو غير عاقلة لم تجب الكفارة عليه عنها لانه يكفر عنها نيابة وهي اذا كانت بصفة من هذه الصفات لا كفارة عليها ولا كفارة على مكرها عنها وكذا يقال في الامه ولا فرق في الزوجة بين الحرية والامه (ص) فلا يصوم ولا يعتق عن أمة (ش) يعنى ان الزوج أو السيد ليس له ان يكفر نيابة بالصوم عمن ذكر لان الصوم لا يقبل النيابة وكذلك ليس للسيد ان يكفر عن أمة بالعتق اذ لا ولا لها يتحقق استمراه بل يكفر عنها بالاطعام فقط ويكفر عن زوجته بالاطعام أو بالعتق وأما قلنا يتحقق استمراه لثلاثين عاماً الولد والمدبرة اذا كان السيد مريضاً فان الولاء لهما ثابت في هذه الحالة اذ ليس للسيد انتزاع مالهما لان الولاء وان ثبت لهما في هذه

نيابة) مفعول مطلق أو حال معناه انه يخاطب بذلك بدلا عنها لا النيابة المعروفة المقضية انها مخاطبة بها وقد قام الحالة عنها (قوله طوعاً أو كرها) أى الا أن يطلبه أو تزين (قوله أو أمة) أى لا يقيد الا كراهه والمراد طوعاً أو كرهاً وعبارة عب ولو عيدا أكرهه زوجته وهي حرة وظاهر النوادر أوصى بحها أو أمة (قوله ان شاء السيد أسلمه) أى للزوجة فان أسلمه لها فقد ملكته وانفسخ نكاحها وهل تعتقه حينئذ فيصير معتقاً عما لم يمه في الاصل أو لا قولان نقلهما تت (قوله وليس لها ان تأخذه وتكفر بالصوم) أى فتكفر بالاطعام أو العتق (قوله وكذا يقال في الامه) أى فلا بد أن تكون عاقلة بالغة مسلمة (قوله فان الولاء لهما ثابت في هذه الحالة اذ ليس للسيد الخ) ظاهره انه متى انتفى الانتزاع ثبت الولاء وسبب ما يبرده وقوله لان الولاء الخ المناسب الا أن الولاء وقوله فان الولاء



علة لقوله وانما قلنا بتحقيق مع عائلته وقوله وان ثبت واول الحال والخبر غير محقق ولكن زائدة أو ان الخبر محذوف والتقدير الا ان الولاء في تلك الحالة معتقد دوامه لكنه غير محقق الاستمرار واتي به دفعا لما يتوهم من اعتقاد دوامه تحقيق دوامه (قوله ولا يرد على ذلك المعقولة لاجل) أي على التعاميل المشار له بقوله لانه وان ثبت لكنه غير محقق الخ فانه يقتضي ان المعقولة لاجل اذا قرب الاجل والمبعضة يكفر عنها بالعق لانه اذا قرب الاجل لا ترجع بحيث تكون بعيدة الاجل بحيث ينزع مالها بعد أن كان لا يمكن النزع لقرب الاجل بخلاف أم الولد والمدبر اذا مرض السيد لا ينزع مالهما لانه يمكن العكة فاذا حصلت أمكن انتزاع مالهما والمبعضة لا يمكن انتزاع مالها أصلا وخلاصته أنه يقال ان مقتضى تلك العلة أن الولاء لهما مستمر لعدم طر وما يضافه فقطضاه صحة العقق مع انه لا يصح وحاصل الجواب أن الكلام فيما يحتمل وطؤه من الاماء والمعقولة لاجل والمبعضة لا يصح وطؤها الا أنك تخبر بان قضية ذلك تسليم استمرار ثبوت الولاء لهما وليس كذلك (قوله كانتا كالا جنيتين) أي ومن أكره أجنبية على أن يجامعها كفر عنها نيا به كما قال نت والحاصل ان التشبيه من حيث التكفير بالطعام عند الاكراه لا عند الطوع وليس المراد التكفير بالعق كما هو ظاهر العبارة وأما لو طوعته فلا يكفر عنها وأما عكس ذلك وهو ما لو أكرهت زوجة أو أمة زوجها أو سيدها على الوطء أو أجنبية أجنبية على وطئها لم تكفر المكروهة عنه فيما يظهر نظر الاشارة فانه يخرج عن الاكراه وانظرا كراه أحد الزوجين (١٥٩) يكون بماذا (قوله وكيل الطعام) المناسب

وقية الطعام لان الاقلية بين القيمتين والرجوع بنفس الطعام (قوله والا فلا رجوع لهما) أي صامت فقط أو ضمت له اطعاما أو عقبا بغير اذنه وكذا باذن لهما في أحدهما فصامت ثم فعلته نظر التقدم الصوم ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه باقلهما كما اذا فعلته ثم صامت ك (قوله التي أعققتها) أي حقها ان تعقها في الكفارة (قوله التي كفرت به) الحاصل ان التكفير مابا بالطعام أو بالعق وفي كل اما أن تشتري ذلك أو يكون من عندها فاذا كفرت بالطعام وكان من عندها وكانت قيمته أقل ترجع بمكيالة الطعام فان اشترته وكان ثمنه أقل

الحالة لكنه غير محقق الاستمرار لانه قد يصح السيد ولا يرد على ذلك المعقولة لاجل والمبعضة اذ ليس للسيد وطؤها فان تعدى وطئها كانتا كالا جنيتين (ص) فان أعسر كفرت ورجعت ان لم تصم بالاقل من الرقبة وكيل الطعام (ش) يعني ان الزوج اذا أكره زوجته على الوطء في نهار رمضان فانه يلزمه الكفارة عنها ان كان موسرا فان أعسر فان الزوجة يلزمها الكفارة عنها بالا صالة باحد النوع الثلاثة ان كانت موسرة وترجع بذلك على زوجها ولو عدا وهي جنسية في رقبته فلسيده أن يفديه أو يسلمه لهما هذا ان لم تصم والا فلا رجوع لهما واذا كفرت بغير الصوم ورجعت فانها ترجع على زوجها بالاقل من قيمة الرقبة التي أعققتها ومن مكيلة الطعام التي كفرت به يريد بعد تقوية أي ترجع بالاقل منها فان كانت قيمة وكيل الطعام أقل من قيمة الرقبة رجعت بمثل الطعام وان كانت قيمة الرقبة أقل من قيمة وكيل الطعام بقيت الرقبة فقوله وكيل الطعام معطوف على الرقبة أي الاقل من قيمة الرقبة وكيل الطعام فالأقل بين القيمتين والرجوع بكيال الطعام لانه مثلي وهذا اذا أخرجه من عندها فان اشترته رجعت بالاقل من الثلاثة قيمة الرقبة وكيل الطعام وثمانه الذي اشترته به ولا مفهوم لقوله فان أعسر بل لهما الرجوع اذا كفرت عن نفسها مع يسره أيضا (ص) وفي تكفيره عنها ان أكرهها على القبلة حتى أنزلت أو يلا ن (ش) يعني لو أكره زوجته في نهار رمضان على القبلة حتى أنزلت أو أنزلت فقط فهل يلزمه أن يكفر عنها ذهب الى هذا ابن أبي زيد وتأول المدونة عليه

من قيمة الرقبة وقيمة الطعام رجعت بثمنه فان كانت قيمة الرقبة أقل منهما رجعت بقيمة الرقبة فان كانت قيمة الطعام أقل من قيمة الرقبة ثمن الطعام رجعت بمكيالة الطعام وأما اذا كفرت بانعق وكانت المعقولة عندها وقيمتها أقل من قيمة الطعام رجعت بقيمتها فان كانت قيمة الطعام أقل رجعت بتلك القيمة اشترت الرقبة وكان ثمنها أقل من قيمتها وقيمة الطعام رجعت بالثمن وكانت قيمة الطعام أقل من ثمنها ومن قيمتها رجعت بقيمة الطعام قال بعض الشيوخ والمراد عن معتاد اذا علمت ذلك تعلم ان الباء في قول المصنف بالاقل ليست للتعدي بل للملازمة والتقدير رجعت رجوعا ملتبس بالنظر للاقل من قيمة الرقبة وقيمة وكيل الطعام ويكون ساكتا عن المرجوع به فتدبر (قوله رجعت بمثل الطعام) هذا ظاهر ان كفرت به بالفعل وأما ان لم تكفر به بالفعل بان كانت كفرت برقبة وقيمتها تريد على قيمة الطعام فانها في تلك الحالة لم تعط طعاما فالذي يظهر أن ترجع حينئذ بقيمة الطعام (قوله لانه مثلي) والمثليات يرجع فيها بالمثل ظاهر كما قلنا اذا دفعت طعاما وبديل عليه قوله وهذا اذا أخرجه (قوله رجعت بالاقل) أي فاذا اشترت طعاما بعشرة دراهم وقيمتها خمسة عشر درهما وقيمتها الرقبة عشر ودرهما فيرجع بعشرة دراهم فلو كانت القيمة عشرة والثمن خمسة عشر رجعت بمثل الطعام فلو كانت قيمة الرقبة خمسة دراهم في القرض المذكور رجعت بقيمة الرقبة بخلافه تعتبر قيمة أقل الا من يوم اذنها لانها مسلفة لا يوم الرجوع واعلم ان ظاهر كلام المصنف اعتبار تكفير السيد والزوجة على الوجه المذكور وان لم يأذنا بل ظاهره ولو منعاه من ذلك وهو يخالف مقتضى كون تكفيرهما عنها نيا به ك (أقول) قد تقدم ما يفيد الجواب وانما رجعت بالاقل ولم تكن كالحليل يرجع بما أدى لانها غير مضطرة الى أن تكفر



عن نفسها وغير مأخوذة بذلك وانما هي كالأجنبي (قوله أولا يلزمه أن يكفر عنها) أي ولا كفارة عليها أيضا على هذا الثاني (قوله لان انزالها دليل على اختيارها بوجه) أي بوجه من الوجوه وهو الانزال أي لابعثها بالاراء فانه غير مختارة وظاهر العبارة ان الوجهه غير الانزال وليس كذلك فتدبر فان قبل الخلاف لا يتقيد بانزالها معا كما قررنا بل انزالها فقط كما زعمنا فلا شيء لم يقتصر عليها أوجب بانه ربما يتوهم انه لو تعلقت به الكفارة لاشئ عليه عنها فخص على المتوهم وعلى القول الاول يأتي هنا فحوما تقدم من قوله وان أعسر كفر الخ (قوله مطلقا) أي سواء كان رجلا أو امرأة (قوله وكذا لا كفارة على المكروه بالكسر الخ) هذا أحد القولين المشار لهما بقول المصنف وفي تكفير مكروه رجل على قراءة كسر الراء كما هو مفاد شارحنا والحاصل ان مفاد شارحنا قراءة مكروه بكسر الراء وان المعتمد عدم التكفير فقول الشارح لانه يفهم (١٦٠) من قوله ليجمع أنه لو أكره الخ أن المصنف يقرأ بالكسر وحله عب على فتح الراء

فانه قال وفي تكفير مكروه رجل أي رجل مكروه بالفتح ليجمع أي هل يكفر عن نفسه نظرا لانتشاره أو لا نظرا لكونه مكروها في الجملة قولان المعتمد منهما الثاني ثم قال وضبطناه بفتح الراء لانه الذي فيه القولان في الجملة وأما المكروه بالكسر فلا كفارة عليه للمكروه بالفتح اتفاقا اه وهو تابع للحطاب في ذلك وفيه نظربل في المكروه بالكسر قولان حكاهما ابن عبد السلام قائلا والاقرب سقوطها بفتح الراء ان أكره امرأه كفر عنها ان أكرهها لنفسه فان أكرهها غيره ولم يكره الرجل كفر ذلك الغير عنها فقط ولو أكره الواطئ أيضا نظرا لانتشاره (قوله والفرق) أي بين من أكره غيره على الاكل والشرب عليه الكفارة واذا أكرهه على الجوع لا كفارة (قوله وتقدم عن ابن عرفة) أي قريبا جدا حيث قال كما ذكره المواق وابن عرفة (قوله لاتي بالمشهور) أي من أن من أكره رجلا على الجوع لا كفارة على المكروه بالكسر وقوله مع كونه

أولا يلزمه أن يكفر عنها بل يكفر عن نفسه حيث أنزل والى هذا ذهب أبو الحسن القاسبي قال عياض وهو ظاهر المدونة لان انزالها دليل على اختيارها بوجه تأويلان على ظاهر المدونة وعليها القضاء على كل حال اتفاقا ولا مفهوم للقبلة والمراد أكرهها على ما عدا الجوع وأما لو أكرهها على الجوع هو ما مر في قوله أو زوجه أكرهها (ص) وفي تكفير مكروه رجل ليجمع قولان (ش) اعلم ان من أكره غيره على مجامعة شخص آخر فانه لا كفارة على المكروه بفتح الراء مطلقا وكذا لا كفارة على المكروه بالكسر ان كان المكروه بالفتح رجلا وان كان امرأه كفر عنها اتفاقا وانما لم يلزم الكفارة للمكروه بالكسر فيما اذا كان المكروه بالفتح رجلا نظرا لانتشاره وسقطت عن المكروه بالفتح نظرا لأكراهه في الجملة وفهم من قوله ليجمع انه لو أكره شخصا على الاكل والشرب لا يكفر عنه وهو كذلك ذكره س في شرحه تبعه بعضهم لان الجوع أشد وفيه نظرفان المنقول فيمن أكره رجلا على الشرب ان عليه الكفارة كما ذكره المواق وابن عرفة والاكل مثله فيما يظهر والفرق ان الانتشار دليل على الاختيار في الجملة وتقدم عن ابن عرفة ان المكروه بفتح الراء على الاكل والشرب لا يكفر فلو حذف المؤلف قوله وفي تكفير الخ وقال وعن أمة وطئ نيا بة كسره امرأه عليه فلا يصوم الخ لاتي بالمشهور ومع كونه أشمل مما ذكره كما أشار له (ه) في شرحه (ص) لان أفطر ناسيا (ش) الاولى عطفه على قوله بل أتأويل قريب فهو مختار به وجرى عاداته انه يذكر الاحكام ويعطف عليها مختار بها كقوله وشروط للمعقود عليه طهارة لا كزبل وزيت نجس وعدم نجس لا ككلب صيد أي وكفر ان تعمد بالاتأويل قريب لان استند الى تأويل قريب كما لو أفطر ناسيا ثم أفطر متعمدا طائفا الاباحة فلا كفارة عليه وهذا ما عطف عليه الى قوله فظنوا الاباحة أمثلة للتأويل القريب وان كان شبهة بعض أضعف من الآخر كما سنينه والحاصل انه ذكر ستة أمثلة منها ما تقدم ومنها من كان جنبا أو أفاض قبل الفجر ولم يغتسل من ذلك الا بعد الفجر فاعتقد ان صوم ذلك اليوم لا يلزمه فافطر عامدا فلا كفارة عليه واليه الإشارة بقوله (أول يغتسل الا بعد الفجر) ولم يحكم المؤلف ولا ابن عبد السلام ولا ابن عرفة فيه خلافا الا أن ابن عبد السلام قال عذر هذا أضعف مما قبله ولهذا يمكن جريان الخلاف فيه ومنها ان من سحر قرب الفجر فظن ان صوم ذلك اليوم لا يلزمه فافطر بعد ذلك عامدا لا كفارة عليه واليه الإشارة بقوله

أشمل لان قوله امرأه أعم من أن تكون زوجه (قوله لان أفطر ناسيا) الحاصل ان من أفطر ناسيا فعندنا يجب انقضاء (او) وعند الشافعي لا يجب القضاء وصومه صحيح ومن اغتسل بعد الفجر فصومه صحيح عندنا وعند الشافعي والذي يقول بعدم صحة صومه أبو هريرة خارج عن الائمة الاربعة فعذر من أفطر ناسيا في الفطر فيه توبة من حيث ان الفطر ناسيا يوجب القضاء فيكون الصوم باطلا وأما من أصبح جنبا عذره أضعف من حيث ان صومه صحيح عندنا وعند الائمة وما هو باطل الا عند أبي هريرة (قوله الاولى عطفه على قوله بل أتأويل الخ) نظاره انه يصح أن يكون المعطوف عليه شيئا آخر غير ذلك وهو كذلك لانه يصح عطفه على قوله ان تعمدوا غما كان هذا أولى لان هذا مع ما عطف عليه من التأويل القريب الذي هو مختار بل أتأويل قريب بخلاف عطفه على تعمد فلا تظهر مقابلاته الا لقوله لان أفطر ناسيا لا لما بعده فتدبر (قوله ولهذا يمكن جريان الخلاف) أي الجاري في المسئلة الاولى لان فيها أقوالا ثلاثة



القضاء بدون كفارة وقيل بوجوب الكفارة وثالثها أن أفطر لجماع كفر وغيره لا كفارة (قوله والمفاعلة على بابها) فيه شيء ولو جعلنا المفاعلة على بابها لوافق سماع أبي زيد (قوله ويؤيد هذا الخ) أي كونه من البعيد وان كان الخطاب أبقاه على ظاهره والحاصل أن حمل المتن على ظاهره ضعيف (قوله أذلم يقل أحدان من تسحر قرب به يبطل صومه) بخلاف الفطر ناسيا فيبطل الصوم عندنا والمصحيح جنبنا يبطل صومه عند أبي هريرة (قوله أضعف من المسئلتين الأوليين) أذلم يذهب (١٦١) أحد إلى أن من أفطر ناسيا في رمضان

أباح له الفطر وكذا من أصبح جنباً ولم ينقذ على ذلك (قوله لأن بعضهم قال بذلك) أي باباحة الفطر وقوله بخلاف ما قبله من الاعتذار هذا يناقض مقتضى قوله أذلم يذهب أحد إلى ما توهمه (قوله فالظاهر لا اثم عليهم) هكذا نقل الخطاب عن ابن رشد وفيه عند قوله وجهل عن الجزولي ما يفيد خلافه وهو ظاهر إذ لا يحمل لاحد أن يقدم على شيء دون أن يعلم حكم الله فيه وزيد على ذلك من أكل يوم الشك بعد ثبوت الصوم ظاناً بالإباحة والظاهر أنه يلزم الكفارة من أكره على الفطر وقلنا يلزمه الامتناع فافطر متعمداً معتقداً جواز الإفطار كذا استظهر والظاهر أنه لا يلزمه وحرره (قوله ان شئت أخرجه مما قبله) أي الذي هو قوله لأن أفطر الخ ثم فيه مسامحة لأن مثل هذا لا يقال فيه إخراج (قوله مما قبله) هو قوله لأن أفطر ناسياً الخ (قوله خلافاً لا شهب) يقول بسقوط الكفارة ابن عبيد السلام وهو أقرب تأويلاً من القادم لبلال ومن تسحر قرب الفجر قال عجب وهو في هذا أقداً استند في فطره لموجود فلا يكون تأويله بعيداً أه أي فانه هنا استند لسبب موجود وهو عدم قبوله (قوله ومثله

(أو تسحر قرب به) أي مقاربه والمفاعلة على بابها لوافق سماع ابن أبي زيد إذ فيه تسحر في الفجر أي وأما التسحر قرب به فن التأويل البعيد ويؤيد هذا قول الخطاب والعذر في هذا أضعف منه في المسئلتين قبله أذلم يقل أحدان من تسحر قرب الفجر يبطل صومه ومنهما من قدم من سفره في رمضان ليلاً فاعتقد أن صبيحة تلك الليلة لا يلزمه فيه صوم وإن من شرط لزوم الصوم أن يقدم من سفره قبل غروب الشمس فأصبح مفطراً فلا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله (أو قدم ليلاً) وعذره في هذا أضعف من المسئلتين الأوليين قال ابن عبد السلام أذلم يذهب أحد إلى ما توهمه أه ومنهما من سافروا مسافة القصير لم يمسحوا مثلاً فظن أن مثل هذا السفر يبيح الفطر فيبت الفطر وأصبح في ذلك السفر مفطراً فلا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله (أو سافروا القصير) وهذا عذره قريب لأن بعضهم قال بذلك بخلاف ما قبله من الاعتذار فلم يقل بها أحد ومنهم من رأى هلال شوال هاراً صبيحة ثلاثين فاعتقد أن ذلك اليوم يوم فطر لظنه أن الهلال الليلة الماضية فافطر عامداً فلا كفارة عليه وسواء رآه قبل الزوال أو بعده وإليه الإشارة بقوله (أو رأى شوالاً هاراً) فهو على حدق مضاف أي رأى هلال شوال وقوله (فظنوا بالإباحة) راجع لجميع من تقدم من السنة فان علموا الحرمة أو ظنوها أو شكوا فيها أو فوهوها كفروا وكفوا آثمين بخلاف من ظن الإباحة ممن سبق فالظاهر لا اثم عليهم أه ذكره بعضهم وفي قوله أو فوهوها ظن الإباحة فوهم الحرمة (ص) بخلاف بعيد التأويل (ش) ان شئت أخرجه مما قبله وان شئت أخرجه من قوله بل تأويل قريب وقوله بعيد التأويل من إضافة الصفة إلى الموصوف والحاصل أن المؤلف ذكر للتأويل البعيد خمسة أمثلة منها من رأى هلال رمضان فشهد بذلك فلم يقبل الأمر فظن برد شهادته أنه لا يلزمه الصوم في صبيحة تلك الليلة فأصبح مفطراً فانه لا يعذر بذلك وتلزمه الكفارة على المشهور وإليه الإشارة بقوله (ص) كراء ولم يقبل (ش) أي والحال أنه لم يقبل وهو قول ابن القاسم خلافاً لا شهب ومنها من عاده أن تأتبه الحمى في كل ثلاثة أيام أو في كل أربعة أيام مثلاً فأصبح في اليوم الذي تأتبه فيه مفطراً ثم ان الحمى أتته في ذلك اليوم الذي أفطر فيه فالمشهور أن عليه الكفارة ولا يعذر بذلك ومثله من عاده ما الحيض في يوم معين فأصبحت في ذلك اليوم طاهرة فأفطرته ثم جاءها الحيض في بقية ذلك اليوم وإليه الإشارة بقوله (أو الحمى ثم حم أو الحيض ثم حصل) وأخرى أن لم يحم أو لم يحصل حيض ومنها من احتجم أو حجم غيره فأفطر ظاناً بالإباحة لاجل ذلك فان عليه القضاء والكفارة لأنه تأويل بعيد وهو قول ابن حبيب وعليه مشي المؤلف بقوله (أو حجامه) خلافاً لابن القاسم أنه من التأويل القريب فلا كفارة على الحجام ولا على المحتجم كما ذكره الخطاب والمواق ومنها من اغتتاب شخصاً في رمضان وظن أن ذلك أبطل صومه لأنه أكل لحم أخيه فافطر عامداً فانه يلزمه الكفارة ولا يعذر بهذا التأويل وإليه الإشارة بقوله (أو غيبة) ولما لم يكن

(٢١ - خرشي ثاني) الخ وقال ابن عبد الحكم لا كفارة في المسئلتين ورآه من التأويل القريب (قوله خلافاً لابن القاسم الخ) والمعتمد كلام ابن القاسم لأن التأويل القريب ما كان مستنداً لسبب موجود أو البعيد بخلافه والاستناد في مسألة الحجامه لسبب موجود وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم أفطر الحجام والمحتجم كما ذكره الخطاب والمواق له الفطر ولكن ليس المراد ذلك إنما المراد فعلا سبب الفطر أما الحجام فلمصه الدم وأما المحتجم فلما لم يحقه من المرض (قوله أو غيبة)



قال الخطاب ولو جرى في هذا من الخلاف ما جرى في الجملة ما بعد لكن لم أر فيها الا قول ابن حبيب بوجوب الكفارة (قوله وكان قد قدم) لانه قال وفي النفل بالعمد الحرام لان المعنى وكل فطر عمدا احرام في النفل يجب فيه القضاء وقوله مطرد الخ أي الا اذا كان الفطر بوجهه (قوله أي غلبه الخ) تبع في ذلك عجم وهو مخالف للنص اذ ذكر في التوضيح المسئلة وان كلام ابن القاسم محمول على العمدة أي زلت في حلقه عمدا وان ابن القاسم (١٦٣) خالف أصله في ذلك والحاصل ان كل ما أوجب الكفارة في الفرض أو جب القضاء

في النفل الا في تلك الصورة فحينئذ لم يصح قوله وايجاب الكفارة والحاصل انها اذا زلت في حلقه عمدا فالكفارة في الفرض ولا قضاء في النفل وأولى في النفل اذا كان غلبة وأما في الفرض والقضاء فقط أي في حالة الغلبة (قوله ويرد على ذلك) أي ولا يرد مسائل التأويل القريب لان الحق ان مسائل التأويل القريب لا قضاء فيها كما ذكره محشي نت (قوله وبعض) أي التاموسة وقوله والذباب يطير أي ومثله البعوض (قوله وغبار طريق) وان لم يكسر الغبار واما غبار غير الطريق فالقضاء في دخوله في حلقه فيما يظهر وانظر اذا كثر غبار الطريق وأمكن التحرز منه بوضع حائل على فيه هل يلزم بوضعه أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد كذا في بعض الشراح وانظر اذا احتيج لكس البت هل يغفر ما وصل للحلق من غبار أو لا (قوله أو دباغ أو كان) ظاهر العبارة أو غبار دباغ أو كان وهو ظاهر وفي عبارة وجعل بعضهم طعم الدباغ كغبار الدقيق اه فهذا ان حل كلام الشارح عليه بقدر وطعم دباغ وكذا يقال في كان أي طعم كان لمن يغزله الا ان ابن قدامح أفتى بأن غزالة المكان اذا وجدت طعم ملوحتة

بين الكفارة ولزوم القضاء تلازم بينهما بقوله (ولزم معها القضاء ان كانت له) يعني ان من لازم الكفارة القضاء حيث كانت الكفارة للمكفر لا لغيره من زوجة أو أمة أو غيرهما على ما مر والقضاء على ذلك الغير لا على المكفر اذ لا يقبل النيابة واللام بمعنى عن والضمير عائدا على المكفر لا لصوم رمضان ولما أنهى الكلام على الكفارة وشروطها وكان قد قدم ضابطا لقضاء التطوع مطردا منعكسا ذكره هنا ضابطا بالكفارة بقوله (ص) والقضاء في التطوع بموجبها (ش) والمعنى ان كل ما أوجب الكفارة في رمضان أوجب القضاء في التطوع وتقدم ان الذي يوجب الكفارة هو الفطر عمدا بالاجهول ولا تأويل قريب لكن يرد عليه قول ابن القاسم من عمت بنوأة في فيه فتزلت في حلقه ان عليه القضاء والكفارة في الفرض ولا يقضى في النفل قاله نت قوله فتزلت في حلقه نواة أي غلبة وأما عمدا فهو يوجب القضاء في النفل وايجاب الكفارة في هذا بالغلبة كما يجابها في مسئلة الاستيلاء بالجوزاء ويرد على منطوق المؤلف أيضا من أفطر في الفرض لوجه كوالدوشخ أي فانه يلزمه الكفارة ولا يلزمه القضاء في النفل وكلام المؤلف بحسب مفهومه يفيد ان ما لا يوجب الكفارة في الفرض لا يوجب القضاء في النفل ويرد عليه من أصبح صائما في الحضر ثم أفطر بعد ما شرع في الصيام فانه لا كفارة عليه في الفرض ويقضى في النفل (ص) ولا قضاء في غالب في ذباب (ش) يعني ان التي اذا غلب على الصائم فلا قضاء عليه حيث لم يرجع منه شيء خرج متغيرا أم لا من علة أو امتلاء وتقدم مفهوم غالب وكذا القضاء في دخول غالب ذباب وبعوض للمشفقة والاضافة في قوله غالب في من اضافة الصفة الى الموصوف أي التي الغالب وغير الذباب والبعوض ليس مثلها كما يفيد التعليل من ان الصائم لا بد له من حديث والذباب يطير فيسبق الى حلقه فلا يمكن الامتناع منه فأشبهه ريق الفم (ص) وغبار طريق (ش) يعني ان غبار الطريق اذا دخل في حلق الصائم فلا قضاء عليه فيه للمشفقة ولا خلاف في ذلك (ص) أو دقيق أو كيل أو جبس لصانعه (ش) أي وكذلك لا قضاء في غبار دقيق أو جبس أو دباغ أو كان لصانعه ماذ كروا همال ابن الحاجب قيد الصناعة في الدقيق اعترضه المؤلف وقوله أو كيل أي مكبل من جميع الحبوب وبعبارة أخرى ودخل في قوله أو جبس من يكيله ومن يطعمه ومن يرفعه من محل لا خرو هذا ان خص قوله أو كيل بالحبوب كما صنعه بعضهم والا فيدخل فيه كيل الجبس (ص) وحقنة من اخليل ودهن جائفة (ش) يعني ان الحقنة ولو بمائع من الاخليل والمراد به عين الذكرك لا قضاء فيها على المشهور ولا يشمل فرج المرأة لما تقدم في الحقنة ان فيها القضاء من دبر أو فرج امرأة وكذلك لا قضاء في دهن الجائفة لان ذلك لم يصل الى امعائه أي لم يصل الى مدخل الطعام والشراب اذ لو وصل لمات من ساعته (ص) ومنى مستنكح أو مذي (ش) يعني ان المنى المستنكح أي الكثير والمذي المستنكح أي الكثير لا قضاء فيه من اللجرج والمشفقة ثم انه يصح قراءة قوله ومنى بالتشوين أي ومنى مستنكح من رجل أو امرأة وبالاضافة أي ومنى شخص

في حلقها بطل صومها ذكره الخطاب واعتمده بعض الشيوخ (قوله في دهن الجائفة) الجائفة في اصطلاح الفقهاء ما أفضى من الجراحات الى الجوف ولا يكون الا في الظهر والبطن (قوله أي الكثير) أي بأن يكثر مجيئه بمجرد نظر أو فكر من غير تتابع فان قل مجيئه أو تساوى هو وعدمه فغير مستنكح وعلى ذلك فيقرأ المصنف بكسر الكاف (قوله وبالاضافة) وعليها فالكاف مقسوحة



(قوله وزرع ما كول) وظاهره عدم القضاء ولو خرج منه منى أو مذى بعده وهو كذلك ان لم يخرج عن فكر مستدام بعده والا فالكفارة في الاول والقضاء في الثاني (قوله في الجزء الملاق الخ) لا يخفى ان هذا الجزء من الليل فلا يتوهم فيه شيء فالصواب ان المراد في حال طلوع الفجر لا قبله قال في تكميل التقييد في حل قول المدعي وأما بالربط فيكره ما نصه تفريع ظاهر اطلاقهم في زرع المأكول عند رؤية الفجر انه لا يحتاج معه الى مضمضة وقال ابن حبيب ان طلع عليه الفجر وهو يأكل فليلق ما في فيه وينزل عن امره ان كان يظأ ويجزئه الصوم الا ان يحضض الواطئ بعد ذلك قاله ابن القاسم وغير ذلك فهي ظاهرة في رد حل الشارح التابع فيه لغيره (قوله كان نازعا في النهار) لا يسلم له لانه لا يكون نازعا في النهار الا اذا كان بعد طلوع الفجر وليس مراد او انما المراد حال طلوع الفجر والحاصل ان المراد بقوله طلوع الفجر نفس الطلوع ولا يحتاج لكلام تب (قوله لا امرتهم بالسواك) أي امر وجوب والا فامر الندب حاصل (قوله بضم الخاء) وأما فتحها فهو خطأ وقيل لغه (قوله وذلك لا يذهب السواك) (١٦٣) لان العلة موجودة وهي خلو المعدة (قوله وهو

أثر عبادة) لانه أثر الصوم المناسب أن ينظر لكونه أطيب عند الله من ريح المسك فيكون الفم طيبا لانه لا يصح ان يكون خبيثا مع كونه أطيب عند الله من ريح المسك (قوله كدم الشهداء) أثر عبادة وهي الجهاد (قوله لا نأقول المصلي يناجي ربه) أي يحاطب ربه فيستحب له تطيب فمه فيه انه اذا كان أطيب عند الله من ريح المسك فيكون الفم طيبا لانه لا يصح أن يكون خبيثا مع كونه أطيب عند الله من ريح المسك (قوله ومعنى طيبه الخ) جواب عما يقال كيف يكون ذلك مع انه سبحانه وتعالى منزه عن استنابة الروائح وحاصل الجواب انه ليس المراد استنابته بحيث يحصل له سرور بذلك بل المراد به رضاه ورضاء الله عبارة عن انعامه أو ارادته انعامه فهو صفة فعل أو ذات هذا عند الخلف وأما عند السلف فيفوض

مستحب كرجل أو امرأة ولا يحتاج الى تقييد المذى بمستنكح لانه معطوف على المقييد والمعطوف على المقييد بقيد يعتبر فيه القيد أيضا فهو جار على القاعدة الاصولية (ص) وزرع مأكول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر (ش) يعني ان من أكل قتيين انه فعل ما ذكر عند طلوع الفجر فانه يمسك عن الاكل والشرب ولا شيء عليه على المشهور ولو لم يتمضمض كما هو ظاهر كلام غيره وهو كذلك وكذلك لا شيء على من طلع عليه الفجر وهو يجامع فترجعه من فرج موطأته على المشهور وبعبارة أخرى قوله طلوع الفجر أي مع طلوع الفجر أي في الجزء الملاق للفجر سواء قلنا النزاع طء أم لا لانه واقع في الليل ولا يتأتى قول تب وهو مبني على ان النزاع ليس بوطء الا اذا كان المراد بقوله طلوع الفجر في طلوع الفجر مع انه لا يصح لانه اذا نزع في طلوع الفجر كان نازعا في النهار فلا يتأتى البناء المذكور (ص) وجاز سوال كل النهار (ش) يعني ان الصائم يجوز له أن يتسوك كل النهار وفاقا لابي حنيفة لخبر لولان أشق على أمتي لا امرتهم بالسواك عند كل صلاة فم الصائم وغيره وكرهه الشافعي وأحمد بعد الزوال لخبر الخوف فم الصائم بضم الخاء أطيب عند الله من ريح المسك قال في توضيحه ولا دليل على كراهته لان الخوف هو ما يحدث من خلو المعدة وذلك لا يذهب السواك انتهى لا يقال وان لم يذهب فيخففه وهو أثر عبادة فلا ينبغي ازالته ولا تخفيفها كدم الشهداء لا نأقول المصلي يناجي ربه فيستحب تطيب فمه بخلاف الشهيد ومعنى طيبه عند الله رضاه به وثناؤه على الصائم والرضا بفعله قال ابن الحاجب والسواك يباح كل النهار بما لا يتخلل منه شيء ويكره بالربط لما يتخلل فان تخلل ووصل الى حلقة فكالمضمضة انتهى وأراد المؤلف بالجواز ما قبل المحرم لان بعض ما ذكره من الجائزات مستحب كالسواك في بعض أحواله وصوم الدهر وبعضه مكروه كالغطف في السفر وبعضه خلاف الاولى كالاصباح بالجنازة وبعضه جائز جوازا مستوى الطرفين كالمضمضة للغطف وبعبارة أخرى مصب الجواز في كلام المؤلف قوله كل النهار أي وجاز سوال لغير مقتض شرعي وأما المقتض شرعي كالوضوء والصلاة والقراءة

الامر الى الله تعالى في معناه مع تنزيه المولى عن استنابة الروائح وقوله وثناؤه على الصائم أي بكلامه القديم وقوله والرضا بفعله أي فعل السواك براد بالسواك المعنى الحاصل بالمصدر ويراد بالفعل المضاف اليه المعنى المصدرى على انه يقال ان مدحه يدل على فضيلته لا أفضليته على غيره ألا ترى ان الوتر أفضل من الفجر وقد قال عليه الصلاة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وكم من عبادة أثنى الشرع عليها مع فضل غيرها (قوله والسواك مباح) بمعنى الفعل (قوله بما لا يتخلل) أي بالة لا يتخلل (قوله لما يتخلل) أي للحصول الذي يتخلل (قوله فكالمضمضة) ان وصل للعلق عمدا كفر وغلبه قضى فقط (قوله كالسواك في بعض أحواله) كصومه قبل الزوال الا أنه يشا كد بوقت صلاة ووضوء وأما بعد الزوال بخلافه ولو لصلاة ووضوء قرره عجم وحاصله انه قبل الزوال يندب ولكن يتأكد بوقت صلاة أو وضوء وأما بعد الزوال فهو مباح مطلقا بوقت صلاة أو وضوء أو غيرهما (قوله مصب الجواز قوله كل النهار) أي أن المصب متعلق بالكلية باعتبار ما بعد الزوال وأما ما قبله فهو جائز (قوله وأما المقتض شرعي الخ) ظاهره ولو بعد الزوال فبما في ما تقدم ولكن هذا العموم هو الذي قاله التاجوري وظاهر الموطأ وشارحها كما أفاده بعض شيوخنا <sup>بفائدة</sup> يجب السواك



إذا توقف زوال مبيح مختلف عن جمعة عليه (قوله فهو مندوب) أي متأكد (قوله فلا يرد الخ) حاصله أنه اعترض على المصنف بأنه يقتضي أن السواك بجميع جزئياته جائز مع أن بعض الجزئيات مكروه فأجاب بأن هذا الوارد بابا بالسواك إلا أنه إذا أراد به الفعل فلا يرد (أقول) وهذا لا يظهر فالاعتراض باق فالمناسب أنه إنما أراد به الفعل لأنه لا تكليف إلا بفعل (قوله لأن فيه تغيرا) أي وقوعا في الغرر باحتمال سبق شيء منه إلى الحلق (قوله ليس على بابه) بل المراد خلاف الأولى (قوله أفضل من الصوم والفطر) ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما لجهل على أنه بالنسبة لبعض يناسبه ذلك (قوله فإن ضعف فالفطر والصوم) فتارة يفطر وتارة يصوم ولم يذهب أحد إلى جوازه مستويا وإنما الخلاف في كراهته وندهبه (قوله وما سمعت من ينكر صيامه) كيف هذا مع حديث لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو بعده والجواب أن هذا من تقديم العمل على الحديث كما قاله بعض الشراح (قوله وفطر بسفر قصر) قال الشراح أي تبييته فيه بدليل قوله شرع فيه وأشار إلى أن للفطر بالسفر شروطا أربعة ثم أن الشرط الرابع (١٦٤) منها ما يعي يوم السفر وما بعده وهما قوله سفر قصر وقوله ولم ينوه فيه ومنها ما يخصه

دون ما بعده وهما الأول وساطن المشار إليهما بقوله شرع فيه وبقوله قبل الفجر ولا يغني عن الرابع قوله قبله شرع فيه لأنه ذكره ليرجع له أيضا (قوله والاقضى) ومعنى كون الأول شرطاً في يوم السفر وما بعده أنه لا يبيت الفطر في يوم السفر ولا في غيره إلا إذا كان السفر تقصر فيه الصلاة ومعنى كون الرابع شرطاً في يوم السفر وما بعده أنه متى بيت الصوم امتنع فطره في اليوم الأول وما بعده وبقى عليه شرط تركه لفهمه من السياق وهو كونه في رمضان فلا يجوز في نحو كفارة ظهار كذا ذكروا (أقول) إذا كان معنى قوله وفطر بسفر قصر بمعنى تبييت الفطر فيه صار نفس قوله ولم ينوه فيه فلا معنى لعهده شرطا فلعلم الأحسن أن يراد بالفطر

والذكر فهو مندوب والسواك يطلق على الأقل والفعل وهو المراد هنا فلا يرد أنه يكره الاستيلاء ببعض الآلات وأما الاستيلاء المحرم وهو الاستيلاء بالجوزاء فقد قدمه فليس في كلامه إطلاق (ص) ومضمضة لعطش (ش) أي وكذلك تجوز المضمضة للصائم لأجل عطش أو حر أصابه أو نحوهما ولغير العطش مكروه لأن فيه تغيرا (ص) وأصبح يجنبه (ش) يعني أنه يجوز للإنسان أن يتعمد ترك الغسل من الجنابة في رمضان إلى أن يطلع الفجر ويصح صومه والجواز هنا ليس على بابه (ص) وصوم دهر (ش) الجواز هنا ليس على بابه إذ صوم الدهر مستحب قال مالك سرد الصوم أفضل من الصوم والفطر إذا لم يضعف بسببه عن شيء من أعمال البر فإن ضعف بالفطر والصوم اهـ (ص) وجمعة فقط (ش) يعني وكذلك يجوز صيام يوم الجمعة مفردا لا قبله ولا بعده ~~هـ~~ كذا روى عن مالك قال ورأيت بعض العلماء يصوم يوم الجمعة وأراه يتحراه وما سمعت من ينكر صيامه مفردا اهـ والمراد بالجواز هنا أنه مندوب إذ ليس لنا صيام جائز جواز مستوي الطرفين (ص) وفطر بسفر قصر شرع فيه قبل الفجر ولم ينوه فيه والاقضى ولو تطوعا ولا كفارة إلا أن ينويه بسفر كفطره بعد دخوله (ش) الصبر المجزئ في الموضوعين عائد على السفر والصبر المنصوب بالفعل في الموضوعين عائد على الصيام المفهوم من كلامه والصبر المجزئ بإضافته إلى المصدر في الموضوعين عائد على المسكاف ومعنى كلامه أنه يجوز الفطر في سفر تقصر فيه الصلاة إذا شرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم ينو الصوم في السفر فإن شرع بعد الفجر أفوى الصوم في السفر قضي ولو كان الصوم تطوعا ولا كفارة إلا أن ينو الصوم يريد صوم رمضان في السفر كما لو أفطر بعد أن دخل محل إقامته ولا خلاف أن الفطر يجوز في السفر لكن جواز غير مستوي الطرفين إذ الصوم أفضل والفطر مكروه ثم أن كلام المؤلف هذا خاص بربط رمضان

ولا

ما يشمل الفطر بالفعل بعد نية الصوم وما يشمل التبييت فأشار للثاني بقوله وفطر بسفر قصر وأشار

للاول بقوله ولم ينوه فيه فصار الحاصل أن الفطر بمعنى الفعل مشروط بعدم تبييت نية الصوم ومعنى النية مشروط بكونه شرع فيه قبل الفجر والحاصل أنه إذا بيت الفطر في الحضر ولم يشرع في السفر إلا بعد الفجر فكفارة عليه في ثمانية صوراً فطر بالفعل أولاً متأولاً أولاً عزم على السفر قبل الفجر أولاً وأما إذا بيت الصوم في الحضر وأفطر بعد أن شرع في السفر بعد الفجر فلا كفارة متأولاً أولاً عزم على السفر قبل الفجر أولاً فهذه أربعة وتارة يبيت الصوم في الحضر ولكن أفطر بعد أن عزم على السفر وقبل الشرع فيه فإن كان متأولاً فلا كفارة عليه عزم على السفر قبل الفجر أولاً ولكن بشرط أن يسافر من يومه والا فلا كفارة وإن لم يكن متأولاً كعزمه في هذه أربعة ولو بيت الصوم في الحضر وأفطر قبل العزم على السفر فعليه الكفارة مطلقاً متأولاً أولاً شرع في السفر بعد ذلك أم لا وأما لو بيت الصوم في الحضر وشرع في السفر قبل الفجر فهذا أن أفطر في السفر كفر مطلقاً تأول أولاً كما إذا كان في أثناء السفر وبيت الصوم فيه ثم أفطر فعليه الكفارة مطلقاً تأول أم لا فهذه أربع وبقى معنا ما أشار له المتن بقوله كفطره بعد دخوله أي نوى الصوم في السفر ثم أفطر بعد دخوله فعليه الكفارة مطلقاً تأول أم لا وهي مفهومه مما تقدم بالطريق الأولى



(قوله والا) بان تخلفت الشروط أو بعضها قضى وهذا مستغنى عنه لان القضاء لازم على كل حال تخلفت الشروط أو بعضها وقد قال المصنف يوقضى في الفرض مطلقا لكن أتى به ليرتب عليه قوله ولو تطوعا وفيه بحث اذ المبالغ عليه لا بد أن يكون ما قبل المبالغة صادقا عليه ولا شك ان قوله وفطر المراد به الفطر في رمضان كما يشعر به (١٦٥) قوله ولا كفارة وهذا لا يصدق على التطوع

(قوله فهم منه الخ) فيه ان هذا في الفطر بالفعل فلا ينسحق أن يقال الفطر في الكفارة بمعنى التبييت جائز وقوله وأيضا فطر رمضان الخ هذا يظهر في الفطر بمعنى التبييت (قوله خاف زيادته) اما بقول طبيب عارف ولو زدما عند الضرورة كما قاله البدر أو علم ذلك في نفسه بتجربة أو ممن هو موافق له في المزاج كما تقدم واعلم أن الصحيح اذا خاف بصومه الهلاك أو شدة الازى يجب عليه الفطر ويرجع في ذلك لاهل المعرفة والجهديين الفطر ولو للصحيح كما هو ظاهر الخطاب وصرح به بعض الشراح لكن مقتضى ما في المجموعة وما ذكره اللخمي أنه اغما يبيع ذلك للمريض (ثم أقول) ولم أر فيما يبيد من المواد ما المراد بالخوف هل ما يشمل الشد والظن أو الظن فما فوقه والظاهر أن المراد به الظن فما فوقه (قوله زيادته) أي صنف من نوعه وأقول وليس ذلك بلازم بل يراد به ما يشمل ذلك حتى يشمل اشتداد ذلك الضعف أو حدوث صنف آخر من نوعه \* (تنبيه) \* أفهم قوله بمرض ان خوف أصل الممرض ليس حكمه كذلك وهو كذلك على أحد قولين اذ لعلة لا ينزل به ولا تحريج جواراه (أقول) حيث كان يرجع لاهل المعرفة أو غير ذلك فيظهر أن الراجح أنه كذلك (قوله حدوث علة) كرمانة

ولا يجري في غيره من نحو كفارة ظهار أو قتل ويدل عليه قوله والاقضى ولو تطوعا وذلك لانهم لما أوجبوا القضاء في التطوع على من طرأ له السفر وهو صائم متطوع فأفطر فهم منه أنه لا يجوز له التطوع أن يفطر لأجل السفر فغيره مما ليس بمرضان أولى وأيضا فطر المسافر في رمضان رخصة والمراد بالشروع فيه أن يصل الى محل بدء القصر المشار اليه بقوله ان عدى البلدى البسائين المسكونة الخ فاذا عزم على السفر ولم يسافر بالفعل أو سافر لكنه لم يصل لمحل بدء القصر الا بعد الفجر فهذا المشرع فيه قبل الفجر في الصورتين (ص) وبمرض خاف زيادته أو تماديه (ش) وهذا معطوف على قوله بسفر قصر والباء السببية أي وجاز الفطر بسبب مرض خاف زيادته ومنه حدوث علة أو تماديه بالصوم وبعبارة أخرى أي زيادة نوعه بأن تحدث له علة أخرى فان خاف على نفسه الهلاك أو أن يلحقه مشقة عظيمة فانه يجب عليه الاططار لان حفظ النفوس واجب ما أمكن واليه أشار بقوله (ص) ووجب ان خاف هلاكا أو شديدا (ش) أي مشقة عظيمة لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فجرد الخوف كاف في وجوب الفطر ولا يشترط وجود الخوف منه وهو الهلاك أو شدة الازى (ص) كحامل ومريض لم يمكنها استئجار أو غيره خافتا على ولديهما (ش) تشبيه في الجواز والوجوب والمعنى أن الحامل اذا خافت على ولدها هلاكا أو شديدا أذى وجب عليها الفطر وان خافت حدوث علة أو مرض جاز لها الفطر على المعتمد وقيل يجب عليها الفطر حيث خشيت حدوث علة وكذلك المرضع ان خافت على ولدها هلاكا أو شديدا أذى وجب عليها الفطر وان خشيت عليه مريضاً أو حدوث علة جاز لها الفطر وهذا بشرط أن لا يقبل الولد غيرها أو يقبل ولكن لا تجرد من تستأجره أو تجرد ولكن لا مال هناك ولا تجرد من رضعه مجانا ولا اوجب عليها الصوم ونسبه بقوله على ولديهما ان خوفهما على أنفسهما داخل في عموم قوله سابقا وبمرض لان الحمل مريض والرضاع في حكمه وقوله لم يمكنها صفة لمرض وقوله أو غيره أي غير الاستئجار وهو رضاعها بنفسها أو مجانا أي لا يمكنها واحد منهما على حد قوله تعالى ولا تطعم منهم أعثما أو كفورا أي لا تطعم واحدا منهما وقوله خافتا الخ صفة لهما وظاهر كلام المؤلف أنه لا يباح لهما الفطر بمجرد الجهد من غير خوف وقد صرح اللخمي بجوازه لهما والمشهور أن الحامل لا اطعم عليها بخلاف المرضع (ص) والابرة في مال الولد ثم هل مال الاب أو مالها تأويلان (ش) هذا مفهوماً قوله سابقا لم يمكنها استئجار وهي الحالة التي يجب عليها فيها الصوم والمعنى أن الابرة في مال الولد ان كان له مال لانه بمنزلة نفقته حيث سقط رضاعه عن أمه بلزوم الصوم لهما وظاهره ولو كان الرضاع واجبا عليها لولا الصوم ثم ان عدم ماله ووجبه مال الابوين فهل تكون في مال الاب قاله اللخمي ومال اليه التواصي أو مالها حيث يجب رضاعه عليها وهذا بدله قاله سندنا وبلان ويفهم من النقل هنا أن محل التأويلين حيث يجب الرضاع على الام والاب فيفق على أنه في مال الاب (ص) والقضاء بالعدد (ش) معطوف على فاعل وجب المسترطول الفصل ومصب الوجوب قوله بالعدد أي ووجب الفطر ان خاف هلاكا أو الخ ووجب عليه قضاء ما أفطر من رمضان بالعدد سواء صام بالهلال أو غيره على المشهور لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وروى ابن وهب ذلك ان صام بالعدد وان صام

فهى غير الممرض بهذا الاعتبار (قوله والمشهور ان الحامل لا اطعم عليها بخلاف المرضع) وذلك لان الحامل مريضة بخلاف المرضع فانما ذلك لغيرها (قوله تأويلان) اعترض المواق على المصنف في ذكر التأويلين بان اللخمي قد قال اذا كان الحكم الاجارة فيبدأ بمال الولد فان لم يكن فقال الاب فان لم يكن فقال الام ولم يذكر ابن عرفة غيره ولذا قال بعض شيوخنا والراجح أن مال الاب مقدم الذي هو



القول الاول (قوله وقدمه لبيان الحكم) أي بيانه في تلك المسئلة بخصوصها لانه يحتاج اليه في ذلك المقام (قوله يباح صومه) أي تطوعا هذا معناه وفيه شيء لانه لا يباح صومه تطوعا فالاولى للشارح أن يحذف قوله تطوعا ويفسر اباحه الصوم بعدم وجوبه وعدم التمس عنه (قوله ولا فيما كره صومه) أي فلا يجوز فيه القضاء لكن قال في الشامل فان وقع في يوم عيد لم يجزه كالايام المعدودات على المشهور وصرح في التوضيح بشهر ما شهره في الشامل وصرح ابن بشير بتحكيجه (قوله ولا يجزيه عن واحد منهما على الصحيح) ذكره صعب في آخر الباب أنه يجزيه عن رمضان الحاضر على ما ينبغي أن يكون به الفتوى لانه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في النسكت كافي المواق وعليه للخارج اطعام حيث فرط اه أي وقوله الاخر أنه يقضى وعليه مالك وأشهب ومسنون وابن حبيب وابن المواز وصححه ابن رشد ورجح بعض شيوخنا ما صوبه (١٦٦) صاحب النسكت (قوله قال ابن المواز الخ) قد اقتصر ابن عرفة عليه فيفيد

بالهلال أخره ذلك الشهر وسواء وافقت عدة أيامه عدة رمضان أو نقص عدد القضاء عنه ويجب تكميله ان كانت أيام شهر القضاء أكثر وليس قوله والقضاء بالعدد تكرار مع قوله وأجزأ ما بعده بالعدد لان هذا أعم لان ذلك خاص بمسئلة الالتباس ولا يقال للعام انه تكرار مع الخاص ولو اقتصر على هذا كفي لانه يغني عن ذلك بخلاف العكس وقدمه لبيان الحكم (ص) بمن أبيع صومه (ش) يعني أنه يشترط في قضاء رمضان أن يكون في زمن يباح صومه تطوعا فلا يجوز في الايام المنهية عن صومها كبومى العيد وتالي النحر ولا فيما كره صومه كرايع النحر على المشهور وأوجب كنهذوره بعينه ورمضان كما قاله س ولا يجزي عن واحد منهما على الصحيح وعليه للماضى كفارة صغرى قال ابن المواز مع الكفارة الكبرى عن كل يوم للثاني لفطره فيه عمدا الا أن يعذر بجهل أو تأويل وقال أشهب لا كفارة أى كبرى لانه صامه ولم يفطره أبو محمد وهو الصواب ولما كان ذلك شاملا لرمضان في السفر لانه مباح أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى مسافر رمضان الماضى فيه لانه لا يقبل غيره ولا ينتقض قوله أبيع صومه بيوم الشك فان صومه حرام أو مكروه مع أنه يصام قضاء كما هو لا ناقول هو مباح والحكمة أو الكراهة أغما عرضت له من حيث الاحتياط (ص) وتعامه ان ذكر قضاءه (ش) أى ولو ظن ان في ذمته صوما فشرع فيه وجب بالشرع عند ابن القاسم تمامه ان ذكر قضاءه قبل ذلك أو سقوطه بوجه وجب قضاؤه ان أفطر وكلام المؤلف شامل لما اذا كان ما ذكر قضاؤه فرضا أو نفلا وهو ظاهر حل الشارح وحل تبرمضان لا يدفع العموم اذ هو فرض مسئلة (ص) وفي وجوب قضاء القضاء خلاف (ش) يعني انه اذا أفطر في القضاء عمدا أو سهوا وسواء كان الاصل فرضا أو نفلا فان في وجوب قضاؤه وشهر فيلزمه صيام يومين اليوم الذى كان ترتب في ذمته بالفطر في رمضان أو بالفطر في التطوع ويوم لفطره في القضاء ولو تسلسل وعدم وجوب قضاؤه وشهر خلاف فان قيل التطوع اذا أفطر فيه ناسيا لا يقضى فلم يكن قضاؤه كهو بل جرى فيه الخلاف فالجواب أن قضاء التطوع واجب ابتداء بخلافه فلذلك قوى (ص) وأدب المفطر عمدا الا أن يجزى، تأبى (ش) أدب بضم الباء فيكون معطوفا على فاعل وجب المتقدم بخلاف لو قرى بالفعل فلا يكون صرى يحافى الوجوب بل يشعر به والمعنى أن من أفطر في رمضان أو نافلة عمدا بأكل أو نحوه فانه يلزمه القضاء والكفارة ان كان في رمضان ويلزمه

اعتماده (قوله الا أن يعذر بجهل أو تأويل) أما التأويل فهو ظاهر وأما الجهل كأن يكون حديث عهد بالاسلام وذكر الخطاب أن ابن عرفة اقتصر على كلام ابن المواز فيفقد أنه أخرج من كلام أشهب (قوله وتعامه ان ذكر قضاءه) ومثل ذلك من شرع في الظهور بطنها عليه ثم تبين له صلاتها فانه يخرج عن شفع ولو لم يكن عقد ركعة وفي العصر يخرج عن شفع ان عقد ركعة والا فلا والفرق ان العصر لا يتنقل بعدها فان لم يشفع فيه فلا شيء عليه وكذلك من اعتقد أن عليه الحج أو العمرة فشرع فيه ما ثم تبين فعلهما فانه يتعدهما لانهم ما لا يرتفعان (قوله وجب بالشرع عليه تمامه) فلو خالف ما وجب عليه وأفطر لزمه قضاؤه عند ابن شبلون وابن أبي زيد وقال أشهب لا يجب وعليه ما فيد حل في قوله وفي وجوب قضاء الحج (قوله عمدا أو سهوا) المعتمد قصره على العمد كما يفيد القرأى (فان قلت) القول بعدم وجوب قضاء القضاء

فمن تعمد فطره والاتفاق على عدم وجوب قضاؤه بفطره ناسيا كل منهما مشكل على قوله وقضى في الفرض ايضا مطلقا ثم ان صوم القضاء فرض (قلت) لما وجب قضاء الاصل بغيره وألغى اعتباره لحصول الفطر فيه عمدا أو سهوا في كونه قضاء عن الاصل وناثبا عنه لم يطلب قضاؤه وفارق النفل في وجوب قضاؤه بالفطر عمدا لانه لم يأت به ناثبا عن شيء وانما قصد لذاته بخلاف فطره عمدا في قضاؤه فانه غير مقصود لذاته بل للثابة عن غيره اه (قوله عمدا) أى المفطر في حال تعمده يؤدب تأمل (قوله الا ان يجزى تأبى) يفيد انه لا يجب تأديبه وصار محتملا لان يجوز تأديبه مع أنه لا يجوز تأديبه فالاولى قرأته بالفعل ويصح الاستثناء نظر الظاهر اللفظ (قوله فلا يكون صرى يحافى الوجوب بل يشعر به) فيه شيء لانه وان كان صرى يحافى الوجوب يفرض في قوله الا أن يجزى تأبى لانه يفيد أنه لا يجب تأديبه وصار محتملا لان يجوز تأديبه مع أنه لا يجوز تأديبه فالاولى قرأته بالفعل ويصح الاستثناء نظر الظاهر اللفظ



(قوله يقام عليه مع الادب) الا انه ان كان غير رجم فيقدم الحد قال في المدونة وان شرب الخمر في رمضان جلد للخمرة ثمانين ثم يضرب للافطار في رمضان يعني للافطار في نهار رمضان وان كان رجا قدم الادب عليه فيما يظهر (قوله لمفرط) اللام بمعنى على أى وجب الاطعام على مفروط واللام في مثله بمعنى الى التي لانتهاء الغاية من تبط بمفرط والتقدير لمفرط تفريطا منتهيا فيه الى دخول مثله وقوله عن كل يوم متعلق باطعام أو بوجوب وكل للجميع أى عن كل فرد فرد من أفراد الايام وقوله لمسكين الذي يظهر انه صفة لمد متعلق باطعام ومملووظ فيه اضافته لمد ولو عبدا أو سفيها كان التفريط حقيقة (١٦٧) أو حكما ككاسي القضاء لا المكروه على تركه والجاهل

بتقديمه على رمضان الثاني له فليس با بمفرطين كسافر ومريض واعلم ان التفريط الموجب للاطعام انما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التي تسلي سنة رمضان المقضى خاصة فالولم يفريط فيه لا اطعام ولو فريط فيما بعد (قوله فلو اطعم مدين من كفارة واحدة لمسكين واحد) أى فلا يجزيه أن يعطيه مدين عن يومين ولو كان أعطاه كل واحد في يومه حيث كان التفريط بهام واحد فأراد بالكفارة الواحدة ما كان التفريط عن عام واحد فاذا كان عن عامين جاز وكذا ان تغاير السبب كوضع أفطرت وفطرت لمكن مع الكراهة فالمرضع طعم دون الحامل والحامل مريضة مادامت حاملا فلا كفارة عليها بحيث استمر لرمضان الثاني (قوله ان أمكن قضاؤه بشعبان) قال الشيخ أحمد انظر فيمن عليه ثلاثون يوما ثم صام من أول شعبان وكان تسعة وعشرين هل عليه الاطعام أى ليوم أولا والظاهر الثاني لان هذا لم يفريط في القضاء لشعبان (قوله أو نفست) بفتح النون وكسر الفاء (قوله يحتمل أن يكون معناه الخ) أى ويحتمل

أيضا الادب بما يراه الامام من ضرب أو سجن أو جها ولو كان فطره بما يوجب حدا كزنا أو شرب خمر فانه يقام عليه مع الادب الا أن يأتي تابعا قبل الظهور عليه فلا أدب عليه (ص) واطعام مده عليه السلام لمفرط في قضاء رمضان لمثله عن كل يوم لمسكين ولا يعتد بالزائد (ش) هو معطوف أيضا على فاعل وجب المتقدم وهذا شروع منه في أحكام الكفارة الصغرى والمعنى أن من فريط في قضاء رمضان الى أن دخل عليه رمضان آخر فانه يجب عليه أن يكفر بأن يطعم عن كل يوم بقضيه مدينين ويأتى معنى التفريط فلو اطعم مدين من كفارة واحدة لمسكين واحد أو اطعم مدا واحد الاكثر من مسكين لم يجزه ولا يعتد بالزائد على المد وينبغي أن ينزعه منه ان بقي يده وبين (ص) ان أمكن قضاؤه بشعبان (ش) هذا شرط في وجوب الاطعام المتقدم يعنى انما يلزمه اطعام قدر المد لكل مسكين عن كل يوم اذا أمكنه القضاء في آخر أيام شعبان بقدر ما عليه فاذا قدر ما عليه من آخر شعبان وهو صحيح مقيم خال من العذار وجب الاطعام وان بقي من شعبان بقدر ما عليه فرض أو سافرا أو نفست أو حاضت لم يجب عليه اطعام ولو كان فيما قبله من الايام متمكنا لا عذر له وقوله (لان ان اتصل مرضه) مفهوم قوله ان أمكن قضاؤه بشعبان صرح به لزيادة الايضاح أى لان ان اتصل مرضه من مبدأ القدر الواجب عليه الى تمام شعبان لا من رمضان الى رمضان كما هو ظاهره ولا جميع شعبان (ص) مع القضاء (ش) متعلق باطعام أى انه مخير في اطعام مده عن كل يوم لمسكين مع القضاء فكلما أخذ في قضاء يوم أطعم فيه أو أطعم بعده هذا وقوله (أو بعده) يحتمل أن يكون معناه بعد مضي كل يوم أو بعد فراغ أيام القضاء فيخرج جميع الامداد بعد فراغ أيام القضاء وظاهر المدونة أنها لا تفرق قبل الشروع في القضاء ولو بعد وجوبها بمضى رمضان الثاني وذكر ابن حبيب أنه ان فرقها قبل القضاء أجزأه وخالف المستحب وكلام المواق يقتضى أنه وفائق (ص) ومنذوره (ش) معطوف على فاعل وجب والضمير عائذ على الصوم أو المكلف أى ولزم المكلف الوفاء بمنذوره من أى نوع من أنواع الطاعات من صوم أو صدقة أو حج أو نحو ذلك وعلى كل فهذه تأتي في باب النذر وانما ذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها (ص) والاكثر ان احتمله لفظه بلانية (ش) أى ويجب الاكثر احتمالا ان احتمل لفظه الاكثر والاقول بلانية لشيء والا فيعمل عليها ومثل لما يحتمل الكثير والقليل بقوله (كشهر فثلاثين ان لم يبدأ بالهلال) فاذا نذر صوم شهر الصادق بثلاثين وتسع وعشرين فيصوم ثلاثين على مذهب المدونة أما لو بدأ بالهلال لزمه تمامه كاملا أو ناقصا اتفاقا بقوله فثلاثين معمول لفعل مقدر كترى والا فالقياس ثلاثون أى فاللزم ثلاثون وعروض ما هنا بما في كتاب الحج من أن من قال لله على هدى أجزأه شاة وقياس ما هنا أن يلزمه بدنة وفرق بعضهم بان الاصل في الشهر ثلاثون وأما الهدى

أن يكون المراد ماهو أعم وهو أظهر (قوله ان فرقها قبل القضاء) أى وبعد وجوبها كما قال عجم فانه قال واعلم ان تقديمها قبل وجوبها يمنع اجزاءها ووجوبها يحصل بدخول رمضان الثاني ولم يبق من شعبان ما يفعل فيه ما عليه من القضاء (قوله بلانية) حال أى حالة كون لفظه ملتبسا بعدم النية ومن ذلك القبيل من نذر أن يصوم نصف شهر ولا نية له لزمه خمسة عشر يوما فان نذره بعد مضي نصفه كله خمسة عشر ولو جاء الشهر ناقصا على المشهور لاحتمال كون نصف الشهر خمسة عشر يوما أو أربعة عشر ونصفا ومن نذر نصف يوم لزمه تمامه



(قوله وابتدأ سنة) أي ومما صامه بالالهة احتسب به ويكمل ما انكسر (قوله ويلزمه أن يقضى أيام العيدين الخ) وكذا يقضى عن نذره ما وجب صومه منها بالنذر كما (١٦٨) اذ انذر صوم يوم كل خميس مثلاً (قوله في أنه لا يصوم الرابع) مع صحته أن لو صامه

(قوله وهذا بين) لانه سنة لم يعينها فصار اليوم الرابع لم ينذر به يعينه ولا دخل في ضمن نذره ليكون السنة مبهمة واعتمد ذلك محشى تت وبعض شيوخنا اعتمد كلام ابن عرفة وظاهر المصنف صومه لانه قال وقضى ما لا يصح صومه والرابع يصح صومه الا أن يريد صحة كاملة (قوله ما يفيد أنه يصام) أي لانه لما صح صومه تناوله النذر ويكون من أفراد ورابع النحر لناذره في الجملة (قوله وينوي باقيةا) وأما أن لم ينو الباقي فيكون كمنذر سنة مبهمة (قوله وكأنيام الحيض والنفاس) وكذلك ما وجب كرمضان (قوله حيث كان في أسماء السنة) أي أولها (قوله ان قدم ليلة غير عيد) فلو قدم ليلة حيض فلا يلزم الناذرة صيام فلو كانت تلك الليلة ليلة الجمعة مثلاً وكانت نذرتة دواماً وأصبحت في ذلك اليوم حائضاً فانه يلزمها الايام الخالية من الحيض من شرح عب (قوله ولا يلزمه ذلك في الثانية) أي ولا يلزمه ما مثله في الثانية أي التي هي قوله أول ليلة لا تصام صبيحتها فاذا كان ليلة عيد وكان يوم الاثنين فلا يلزمه ما بعد ذلك من كل يوم اثنين فالمراد بالمماثل يوم الاثنين مثلاً لا يوم عيد كما أفاده بعض شيوخنا ثم وجدته عن سند فقال ولو قدم ليلة الاثنين وهي ليلة عيد فلا يصوم صبيحتها ولا كل اثنين يوافق ما لا يحل مما يستقبل

فلم يتقرر فيه أصل فاجزأ ذناه وبأن المال يشق فلزمه الاقل ولذا لم ينذر من قال ما في سبيل الله ثلث ماله تخفيفاً (ص) وابتدأ سنة وقضاء ما لا يصح صومه في سنة (ش) يصح قراءة ابتداء فعلاً أو اسماً وهو الاولى لتناسب المعطوفات والمراد بالابتداء الاستئناف والاستقبال لا الشروع من حين النذر أو الحث أي واستأنف واستقبل سنة أي عليه ان يصوم سنة كاملة في قوله لله على صوم سنة أو ان فعلت أو ان لم أفعل كذا فعلى صوم سنة وحث ولا يجتري بباقيها ويلزمه أن يقضى أيام العيدين وأيام التشريق ورمضان وفي اطلاق القضاء تجوز لان ما لا يصح صومه ليست أياماً ما يعينها فانت تقضى انما هي شيء في الذمة وبعبارة أخرى أي ان من نذر صوم سنة فانه يلزمه سنة كاملة ولكن لا يلزمه الشرع وفيها من حين نذره أو من حين ختمه ولا يلزمه تنابها وقولنا وأيام التشريق يشمل رابع النحر وهو ما في الشارح وت الخطاب مع ان صومه مكروه لغير الناذر ولا يلزمه على المشهور وظاهر المدونة أنه يصومه ولا قضاء عليه كما يفيد نقل المواق عنها وذكر عن المختصر ما يوافق ما ذكره الخطاب والشارح وت في أنه لا يصوم الرابع ويقضيه قال المواق وهذا بين ولكن في كلام ابن عرفة ما يفيد أنه يصام على المعتمد (ص) الا أن يسميها أو يقول هذه وينوي باقيةا فهو ولا يلزم القضاء (ش) هذا مستثنى مما قبله يعني أن من نذر صوم سنة بعينها كسنة ثمانين مثلاً فانه يلزمه أن يصومها من حيث نذره ولا يلزمه أن يقضى ما لا يصح صومه كيوم العيد وتاليه وكأنيام الحيض والنفاس وما مضى منها في مرضه الا أن ينوي قضاء ذلك وكذا لا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه ولا ما مضى اذا أشار الى سنة بأن يقول هذه السنة وقد مضى بعضها حيث نوى باقيةا فقله فهو ولا يلزم القضاء راجع للمسئلتين وقوله وينوي باقيةا راجع للثانية فقط فهو بالاولى وأوكاذ كره ابن غازي أي فاللازم له حيث كان في أثناء السنة وسميها أوقال هذه ونوى باقيةا صوم ما بقي ولا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه ثم انه يلزمه في هاتين صوم الرابع لانه مندور بعينه بخلاف الاولى لانها غير معينة على ما ذكره الخطاب ومن وافقه لا على ما ذكره ابن عرفة أنه المعتمد وانما صرح بقوله ولا يلزم القضاء مع أن الاستثناء يفيد لانه دلالة الاستثناء دلالة مفهوم ودلالة المنطوق أقوى وقوله (بخلاف فطره لسفر) مخرج من قوله ولا يلزم القضاء أي ولا يلزم قضاء ما لا يصح صومه بخلاف ما يصح كفطره لسفر أو نسيان أو كراه فان عليه قضاءه (ص) وصبيحة القدوم في يوم قدومه ان قدم ليلة غير عيد (ش) هذا أيضاً معطوف على فاعل وجب وما بعده وفيه حذف مضاف والتقدير ووجب صيام صبيحة القدوم فيمن نذر صوم يوم قدومه ان قدم ليلة غير عيد ونحوه مما لا يصام شرعاً كحيض أو ماتعين لغير النذر كرمضان وأشار بقوله (والافلا) الى أنه ان قدم نهاراً أو ليلة لا يصام صبيحتها فلا يلزمه شيء وسواء في الثانية نذر يوم القدوم فقط أو نذره أبداً أشهب لو نذر يوم قدومه أبداً لزمه الا أن يوافق يوماً لا يحل صومه فلا يصوم ولا يقضيه والحاصل أن من نذر صوم يوم قدوم زيد أبداً فان قدم نهاراً أو ليلة لا يصح صوم يوم صبيحتها فانه لا يلزمه صوم يوم القدوم فيه ما لم يكنه يلزمه صوم ما مثله في المستقبل أبداً فيما اذا قدم نهاراً ولا يلزمه ذلك في الثانية وقوله عيد لو قال عذر كان أولى أي ان قدم ليلة عذر وقوله والافلا

مالم

صومه

صبيحتها فلذا لم يلزمه ما قبل يوم العيد بخلاف ما اذا قدم نهاراً فعدم صحة صومه انما هو لفوات وقت النية فلذا يلزمه ما مائل وحينئذ اذا كان يوم حيض وكان يوم الجمعة مثلاً فلا يلزمه صيام كل يوم جمعة بعد ذلك وليس المراد اليوم الذي يأتي فيه الحيض في المستقبل



(قوله ما لم ينو مطلق الزمن) أي بأن قصد بقوله يوم قدوم زيد أصوم يوم ما من الأيام (قوله والظاهر اللزوم لولم يعلم) أي بان كان أخبر بأن زيد أقدم من نحو يومين ولم يذكر هل قدم ليلاً أو نهاراً فإنه يطالب بصوم يوم وأما لو تبين أنه قدم نهاراً فلا يطالب بصوم (قوله هل يلزمه الصوم أم لا) الظاهر أنه لا يلزمه صوم إن كان الحامل له على النذر السرور بقدمه (قوله أن يصوم جميع أيام الجمعة) أي التي أولها يوم السبت وآخرها يوم الجمعة كما أفاده محشى نت ومقابل المختار قولان أولهما يصوم يوم الجمعة لأنه آخر أيام الأسبوع ثانيهما يصوم أي يوم شاء (قوله ومثله ما إذا نسي اليوم) أي بان أخبر بقدمه (١٦٩) زيدو بليلة القدوم ثم نسي هل قدم زيد ليلة الأحد أو غيره فإنه يلزمه صوم الجمعة

بتمامها الظاهر أنه لا يلزمه اليوم واحد لأنه بمثابة من نذر يوم معيناً وفاته فإنه يلزمه يوم واحد وعلى كلام الشارح يلزمه الأبد إذا نذر الأبد (قوله وان تعيننا) هذا متفق عليه وما قبل المبالغة يختلف فيه فكان حقه أن يبالي على ما إذا لم يكن تعيننا وأجيب بأنه لا يأتي ذلك إلا لو عبر بلومع أنه انما عبر بان (قوله لكان أشمل) يشمل القران وكل من لزمه هدى لنقص في شعائر الحج ولم يجده ورجع استفاد من نت أن جزاء الصيد كذلك وكلام غيره يفيد أنه والفدية ليس كذلك كذا في شرح عب وكلامه في الفدية غير ظاهر لنص المؤلف على أنه يصومها في أيام منى (قوله لا تتابع سنة أو شهراً أو أيام) أي ولو نواه على المشهور كذا ذكره عجم ورد عليه محشى نت بأن المعتمد أنه يلزمه التتابع إذا نواه كما يعلم بالوقوف عليه وتتابع بالرفع عطف على فاعل وجب (قوله أو قضاء الخارج) لو حذفه لكان أولى لأنه داخل في الغبر وفي شرح عب أنه لو نوى الحاضر بمرضاة قضاء الخارج الذي في ذمته قبله

ما لم ينو مطلق الزمن فيلزمه صوم يوم والظاهر اللزوم لولم يعلم هل قدم ليلاً أو نهاراً احتياطاً وانظر ما الحكم لو قدم به ميتاً ليلاً هل يلزمه الصوم أم لا (ص) وصيام الجمعة أن نسي اليوم على المختار (ش) هذا معطوف أيضاً على ما تقدم يريد أن من نذر صيام يوم من أيام الأسبوع فسيببه فإنه يجب عليه أن يصوم جميع أيام الجمعة ومثله ما إذا نسي اليوم الذي قدم ليلته زيد المنذور صوم يوم قدومه فيما سبق فلا يدرى أي يوم هو منها (ص) ورابع النحر لناذره (ش) هو أيضاً معطوف على فاعل وجب أي ووجب صيام اليوم الرابع من أيام التشريق وهو مراده رابع النحر على من نذره إن لم يكن نذره تعيننا كأن نذر صوم شهر الحجة أو كل اثنين أو يوم قدوم زيد فقدم ليلة الرابع بل (وان) نذره (تعيننا) له كعلى صوم رابع النحر أعملاً للنذر ما أمكن ويكره صومه تطوعاً (ص) لا سابقه الالتماع (ش) يعني أن سابق الرابع وهو الثاني والثالث من أيام النحر يحرم صومهما إلا من وجب عليه هدى لنقص في أحراره ولم يجده فلا يحرم صوم سابق الرابع ولو أدخل السكاف على متمتع لكان أشمل وكلام المؤلف لا يفيد الإعدام وجوب صوم سابق الرابع مع أن الحكم الحرمة وقوله لا تتابع سنة أو شهراً أو أيام) فلا يجب شيء من ذلك ولكنه مندوب (ص) وإن نوى بمرضاة سبغ في غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذر لم يجزه عن واحد منهما (ش) يعني أنه إذا سافر في رمضان سافراً يباح له فيه الفطر فصام في سفره ذلك ونوى به التطوع أو النذر أو الكفارة أو نوى به قضاء رمضان الذي خرج وقته أو نوى بصومه فرضه ونذراً أو كفارة أو قضاء أو تطوعاً لم يجز في الجميع عن واحد منهما أي لا عن رمضان عامه ولا عن غيره منفرداً أو مجتمعة فقوله غيره اندرج فيه النذر والكفارة والتطوع فهذه ثلاث صور وقوله أو قضاء الخارج صورة وقوله أو نواه ونذراً أي أو نواه وكفارة أو نواه وتطوعاً أو نواه وقضاء الخارج فهذه ثمان صور في السفر ومثلهما في الحضر وهو مفهوم سفر وانما خص السفر بالحكم لا حرورية الحضر (ص) وليس لأمره أن يحتاج لها زوجاً تطوعاً بلا إذن (ش) يعني أن الزوجة وأم الولد والسرية ليس لواحدة منهن أن تتطوع بالصوم أو غيره وزوجها أو سيدة ما يحتاج إليها فان فعلت فله أن يفطرها بالجماع لا بالاكل أو الشرب فان استأذنته فقال لا تصومى فأصبحت صائمه فله جماعها إن أراد وكذا لو دعاها لفراشه فأحرمت بصلاته نافلة أو فريضة متسعة الوقت فله قطعها وضمها إليه بخلاف ما ضاق وقته فله أبو الحسن قال وفي قطع الفريضة إذا اتسع وقتها نظر لان الصلاة أمرها يسير وقد تلبست بها وترديد براءة ذمتها اه ومثل الزوجة في ذلك السرية وأم الولد كما مر بخلاف أمه الخادمة والعبيد الذكور فيتطوعون بلا إذن إلا أن يضعفهم ذلك عن العمل فقوله وليس لأمره الخ أي حيث علمت

(٢٢ - خرى ثانی) فإنه يجزيه عن رمضان الحاضر على ما ينبتني أن يكون به الفتوى لأنه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في النسك كافي (قوله وليس لأمره) أي يحرم عليهم ذلك والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا يحمل لأمره أن يصوم وزوجها شاهد اه أي حاضر (قوله تطوع) أي فلا تستأذنه في قضاء رمضان كان زوجاً أو سيدة أو ليس له أن يجبر الزوجة على تأخير القضاء لشعبان (قوله بلا إذن) ومثله ما إذا استأذنته فنع ومثله ما أوجبته على نفسها أو وجب عليها الكفارة أو فدية أو جزاء صيد (قوله لا بالاكل أو الشرب) أي فلا يجوز أن يفطرها بالاكل أو الشرب لان المراد بالاحتياج من جهة الوطء (قوله وفي قطع الخ) قال أبو الحسن وفيه شيء لأنه لا يناسب أن الإنسان يذكر حكماً ثم يناقش فيه إلا أن يحمل قوله فله أبو الحسن عن غيره فيصح رأيت



في بعض الشراح نسبة هذا البحث لابن ناجي فله سقط من نسخة الشارح لفظه ابن ناجي بعد قوله قاله (قوله تصفيه من آة العقل) أي تصفيه العقل الشبيه بالمرآة وفي الحقيقة المصنف هو النفس إلا أن العقل آلة وقوله التام التشبيه بهم أي صاحبه (قوله في استغراق) متعلق بقوله التشبيه باب الاعتكاف (قوله خص شرعاً بالعكوف على الخير) ليس المراد مطاق الخير بل الخير المعهود (قوله قصر اللفظ المشترك) أي المشترك اللفظي الذي هو اللفظ الموضوع بأوضاع متعددة لمعان متعددة فالمتناولات هي المعاني المتعددة كالباصرة والجارية في لفظ عين وقوله أو تخصيص العام ببعض محتملاته أراد بالعام المطلق والتخصيص التقييد والمطلق هو اللفظ الدال على معنى كلي وأراد بمحتملاته جزئيات مدلوله وإنما عبر عنها بمحتملات لأنه يحتمل تحقيق مدلوله في هذا أو في هذا ولما كانت معاني المشترك دالاً عليها اللفظ ابتداءً عبر عنها بمتناولات لأن اللفظ متناول لها (١٧٠) أي أخذ لها أي دال عليها دلالة من غير واسطة والاعتكاف من قبيل المطلق لأنه

لغز لزوم الشيء من خير أو شر فقول الشارح وخص شرعاً أي وقيد شرعاً (قوله قاصرة) خرج المتعدية كتهريس العلم والحكم بين الناس ومن لازم ذلك لا يكون معتكفاً قاله الرصاع ولا يعارض هذا أن اشتغاله بالعلم ونحوه مكروه كإبائي واعتكافه صحيح وهو معتكف للفرق بين من لازم مجرد العبادة المتعددية ومن فعلها مع غيرها فالاول لا يكون معتكفاً دون الثاني كما أفاده ابن عرفة (قوله بصوم) أي مع صوم أو ملابس الصوم من ملابسة المشروط للشرط أو الكل للجزء إذا اختلف هل الصوم ركن أو شرط وينبغي على أنه ركن أنه لا يصح في رمضان لأن نأذره نأذره بجميع أجزائه وإن قلنا شرط يصح (قوله يوماً وليس) متعلق بدوامه وهو أدنى الاعتكاف ويصح تعلقه بالزوم على تقدير لزوم المسجد يوماً وليس معزوماً على ذلك الزوم (قوله أو لمعنيته الخ) يصح أن يقرأ المعنيته بنون ثم

أن زوجها يحتاج لها إلا أن علمت عدم الحاجة فلا بأس قال ابن عرفة الأقرب الجواز أن جهلت لأنه الأصل اهـ والمراد بالعلم الظن كما استظهره المؤلف \* ولما أنهى الكلام على ما أراد من فروع الصوم وكان من حكمة مشروعيته تصفيه من آة العقل والتشبيه بالملائكة الكرام في وقته أتبعه بالكلام على الاعتكاف التام الشبه بهم في استغراق الاوقات في العبادات وحبس النفس عن الشهوات وكف اللسان عما لا ينبغي وهو لغة لزوم الشيء من خير أو شر وخص شرعاً بالعكوف على الخير ابن العربي جرت الشريعة على عاداتها في قصر اللفظ المشترك على بعض متناولاته أو تخصيص العام ببعض محتملاته اهـ يقال عكف يعكف بالضم والكسر عكفاً وعكفاً أو عكفاً على الشيء مواظباً واعتكف واعتكف بمعنى واحد وقيل اعتكف على الخير واعتكف على الشر وعرفه ابن عرفة بقوله لزوم مسجد مباح لقربة قاصرة بصوم معزوم على دوامه يوماً وليس سوى وقت خروجه لجمعة أو لمعنيته الممنوع فيه والمراد بالزوم هنا الإقامة وخارج بقوله مباح مسجد البيت وبقوله لقربة ما كان ملازماً للقربة وبقوله قاصرة المتعددية لأنها لا تكون في الاعتكاف وقوله معزوم وصفه للزوم لأن الزوم بمعنى الإقامة وهي أعم من أن تكون بنيتها العزم على الدوام أولاً فلذا اخصص الزوم قاله شارح الحدود وفيه نظر لما يلزم عليه من وصف المعرفة بالنسبة لقوله لبيت مسجد الخ ليس من ذلك وسلم من حمل الزوم على الإقامة التي هي خلاف ما يتبادر منه وقوله سوى وقت الخ فيه نظر فإن خروجه للجمعة يبطل اعتكافه فتعريفه للاعتكاف إنما يجري على الشاذ لا على المشهور وقوله أو لمعنيته الممنوع فيه أي الذي يتعين عليه فيه الخروج ويضطر إليه مما هو ممنوع في المسجد كالبول والجنابة إذا احتلم فيجب الخروج للغسل والمرض ونحوه حتى يزول المانع من المسجد ويخرج لشراء طعامه الضروري ولا يبطل اعتكافه لأن ذلك كله لا يجوز في المسجد ولم يعرج المؤلف إلا على ذكر حكم الاعتكاف وأركانه وشروطه ومفسداته وآدابه وأعداره الطارئة وحكمها من بناء أو قضاء واستثناء فقال

باب يشتمل على ما ذكر مبتدئاً ببيان حكمه فقال

(ص) الاعتكاف نافلة (ش) أي مستحب على المشهور وليس سنة لأنه وإن فعله عليه الصلاة

يأهوا لاضافة للمعتكف فعنيه ما يعنيه أي ما ندعوضه ورته إليه كقضاء الحاجة ويحتمل تقديم الياء على النون والضمير والسلام عائد على الخروج بصيغة اسم الفاعل والمراد الذي يتعين عليه الخروج فيه ويصح أن يقرأ اسم مفعول على حذف والضمير أيضاً للخروج أي معين فيه الخروج فان قلت قد ذكر شارحه أن تعريفه هذا شامل للصحيح والفاصل فاجواب أن شمله لذلك إنما هو من جهة تركه في التعريف كاف عن الجماع ومقدماته (قوله من وصف المعرفة بالنسبة) لا يخفى أن لزوم ليس معرفة لأنه وإن كان مضافاً إلا أنه مضاف لنسبة والمضاف للنسبة نكرة (قوله لأن ذلك كله لا يجوز في المسجد) أراد لا يباح فيشمل المحرم كالبول في المسجد والمكروه كاشراء في المسجد زاد في ك وأما الأكل الخفيف فلا يخرج له وكذا النوم اهـ (أقول) ويحمل المرض على ما إذا كان يلزم منه تقدير المسجد (قوله ولم يعرج المؤلف إلا على أركانه) أي ولم يعرج على تعريفه لأنه باقن الأركان يدرك التعريف لأنه ما احتوى على الأركان (قوله مستحب على المشهور) ومقابله ما قاله ابن العربي من أنه سنة وما قاله ابن عبد البر في الكافي من أنه في



رمضان سنة وفي غيره جائز (قوله شرط في صحة كل عبادة) مفاد كلامه ان القرية والعبادة شيء واحد بدليل قوله لان الكافر ليس من أهل القرب وبعض ذكر ان القرية أعم لانه يشترط في العبادة النية ومعرفته المعبود ولا يشترط في القرية الا معرفة المتقرب اليه وان لم يشترط النية كالعق (قوله المميز) راجع للرفيق والصبي (قوله لا أنه اذا دعي أجاب) لانه يوجد في بعض الحيوانات (قوله واعراب الشارح الخ) لا يخفى ان قوله في أول الحبل يعني ان صحة الاعتكاف يشير الى حل الشارح وهو ان صحة مبتدأ وقوله لمسلم خبر (قوله الاخبار عن الموصول) أي الموصول الحرفي لان قوله وصحته في قوة قوله ان يصح لان المصدر لا يعمل في كل موضع الا اذا كان مؤولا بان والفعل (قوله الصوم على المشهور) مقابله ما لا ينسب اليه من أنه يصح من غير صوم (قوله وانما لم يقل الخ) أي لان مطلق الصوم يفيد ان المراد المساهية سواء قيدت أولا والصوم المطلق يفيد (١٧١) ان المراد المساهية بقيد الاطلاق والا اول اعم من الثاني وهذا شبيه بقوله لم يوافق الماء والماء المطلق واذا علمت ذلك فن

لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكافه كالرجل الضعيف البنية والشخ الكبير (قوله يخصه) أي يخصه في نذره أيضا كذا في عب ولم يكن في غيره فظاهره أنه لا بد أن يكون منه ذورا كالا اعتكاف فلا يصح في تطوع وليس كذلك بل المراد من قوله يخصه انه لا يصح في كفارة ورمضان بل نذر الاعتكاف نذر للصوم فلا يصح بصوم رمضان ونحوه كصوم كفارة والصوم الذي نذره قبل الاعتكاف وصوم التطوع يصير مندورا بنذر الاعتكاف كذا أفاده عجم فعلت صحته في أربعة أقسام اعتكاف وصوم مندوران ومتطوع بهما الاول مندور الثاني متطوع به الرابع عكسه ومعنى نذر الصوم أي قبل الاعتكاف ومعنى تطوعه نية قبل نية الاعتكاف فلا ينافي كون صحته بصوم فكانه صار فرضا لغيره من حيث توقفه عليه (قوله أي وصحته بمطلق مسجد) فيه

والسلام لكنه لم يوافق عليه لانه تارة يعتكف وتارة يترك فلا يصدق ضابط السنة عليه (ص) وصحته لمسلم مميز (ش) يعني ان صحة الاعتكاف ثابتة لمسلم فالكافر لا يصح اعتكافه لانه ليس من أهل القرب وان خوطب بها لان الايمان شرط في صحة كل عبادة وكذا لا يصح اعتكاف غير المميز من مجنون وصبي ويصح اعتكاف الرفيق والصبي المميز وهو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسن بل يختلف باختلاف الافهام والظاهر ان المراد بفهم الخطاب ويرد الجواب انه اذا كلم بشئ من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لانه اذا دعي أجاب وقوله لمسلم ظرف لغو متعلق بصحة ومطلق صوم خبر أي وصحته كائنه أو حاصلة بمطلق صوم واعراب الشارح يلزم عليه الاخبار عن الموصول قبل كمال صلته (ص) بمطلق صوم (ش) يعني ان من شرط صحة الاعتكاف الصوم على المشهور سواء قيد الصوم بزمان كرمضان أو بسببه كنذر وكفارة أو أطلق كتطوع وانما لم يقل بصوم مطلق لئلا يخرج ما قيد بزمانه كرمضان وما قيد بسببه كنذر وكفارة وأشار بقوله (ولونذرا) الى ان الاعتكاف المندور لا يتعين له أيضا صوم يخصه بل يجوز ان يفعل في رمضان وغيره كغير المندور وهو قول مالك وابن عبد الحكم وقال عبد الملك وسمنون لا بد للاعتكاف المندور من صوم يخصه فلا يجوز في رمضان (ص) ومسجد (ش) أي وصحته بمطلق مسجد لا بقيد كونه جامعاً بدليل الاستثناء لكن بشرط الاباحة كما مر في حدابن عرفة فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت ولو لا مرأة لكن اذا أطلق المسجد فأنما ينصرف للمسجد المباح فيؤخذ منه قيدابن عرفة ونبه بقوله (ص) الا ان فرضه الجمعة وتجب به فالجامع مما تصح فيه الجمعة (ش) على ان من فرضه الجمعة من ذكر بالغ عاقل على دون ثلاثة أميال من المنار حرم مقيم بلا عذر اذا نذر اعتكافا يدرك فيه الجمعة قبل خروجه منه لا يجوز له ان يعتكف الا في الجامع فقوله وتجب به أي وهى تجب به أي في زمن الاعتكاف الذي يريده الا أن سواء كان ابتداء كل نذر أو نوى اعتكاف عشرة أيام أو انتهاء كل نذر أو أربعة أيام أولهن السبت فرض بعد يومين وصح يوم الخميس فالواجب لذلك الابتداء والانهاء الجامع الذي تصح فيه الجمعة دائماً لا العكس في الجملة فتخرج رخصته لانها لا تصح فيها الجمعة دائماً وانما تصح فيها مع ضيق الجامع واتصال الصفوف وما في المدونة من انه يعتكف في رخصة المسجد فالمراد بالرجعة فيه صحته (ص) والاخرج وبطل (ش)

اشارة الى أن ومسجد معطوف على صوم والبناء تجوز ان تكون للمساكن أي ملتبساً بمطلق صوم وملتبساً بمطلق مسجد وان تكون للمعينة ويصح ان تكون في مسجد للظرفية ويكون من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت) أي ولا في الكعبة خلافاً لابن الحاج وان جازله دخولها (قوله مما تصح) أي فيما تصح فيه الجمعة وانما عبر عن دون في مع ان في أوضح اختصار ابادغام النون في الميم فسقط حرف في الخط بخلاف في فان ياءها لا تدغم في الميم (قوله فالمراد بالرجعة فيه صحته) لا يخفى انه قد تقدم ان المعتد صحة الجمعة في الزقاق والطرق المتصلة بدون عذر فهل تجزى صحة الاعتكاف على ذلك أولا ويكون ما هنا مشهوراً مبنيّاً على ضعفه وهو الصواب لانه موافق للنقل (قوله خرج وبطل) فان لم يخرج حرم عليه ذلك وهل يبطل اعتكافه لارتكابه الذنب أم لا والظاهر عدم البطلان لانه لم يرتكب كبيرة الا على قول من يبطله بالذنب مطلقاً



(قوله الا ان يعذر مجهول) أي مجهول وجوب الاعتكاف في محل نصحه فيه الجمعة وهذا التقيد للفتيشي ولم يذكره عجم ولعل قوله قالوا للتبري (قوله ثم رجع يتم الخ) ظاهر ذلك أنه يرجع للجامع الاول فاذا جاءت الجمعة يخرج ويطلب اعتكافه مع أنه تقدم له ان هذه قوله وانتهاء فالواجب عليه الرجوع الى المحل الذي نصحه فيه الجمعة (قوله تأمل) أمر بالتأمل اشارة الى ضعف هذا القول وان الراجح البطلان كما هو مفاد أول العبارة فتدبر (قوله كمرض أبيه) وظاهره الوجوب ولو كان مشدورا والمرض خفيفا فان لم يخرج بطل على أحد التأويلين (قوله المراد الخ) انما قال ذلك لان ظاهر عبارة المؤلف تقتضي انه لا يطلب بالخروج لجنازتهما وهو خلاف المراد افاده في ك (قوله معا) فيه تجوز وهو انه ليس المراد بها المقارنة بل المراد بها تمام موتهما تامعا ومات أحدهما بعد الآخر بان مات أحدهما ودفن ثم مات الآخر (قوله وهو المشهور) وهما قبله يخرج لجنازتهما كما يخرج لزيارتها ما هكذا ذكره الجزولي وحكي في مثله قولين هل يبنى على اعتكافه أو يندى (١٧٢) (قوله لا يجوز له الخروج) وان خرج بطل اعتكافه (قوله لاداء الشهادة) أي أو

تحميها الا ان التحمل كالاداء اقتصر اللغوي على الاداء وكذا الكافي والحاصل ان ظاهر كلامهم انه مقصور على الاداء قال البدرازي قول المصنف لا يخرج وان وجب اشعار بان في الاداء وأما التحمل فلا يحتاج فيه الى الخروج (قوله معطوف الخ) هذا على ما في بعض النسخ من العاطف وفي بعض النسخ بدون عطف راجع للنسخ في قوله لا جنازتهما أي لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة يدل عليه قوله وتؤد بالمسجد والحاصل ان قوله كشهادة اما بغير عطف راجع للنسخ في قوله لا جنازتهما معا أي لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة يدل عليه قوله وتؤد بالمسجد وعلى العطف والمعطوف عليه اما قوله جنازتهما كما قال الشارح واما قوله كمرض أبيه والمشاركة في أحد حكميه وهو البطلان لا في مجموع الحكمين من وجوب الخروج والبطلان وقوله

يعني انه اذا كان فرضه الجمعة ونذر اعتكاف أيام تأخذه فيها الجمعة واعتكف في غير الجامع فانه يلزمه أن يخرج الى الجمعة لتعينها عليه واذا خرج بطل اعتكافه على المشهور ويقضيه قالوا الا ان مجهول ذلك كحديث الاسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه فلو نذر أياما لاجمة فيها أو أراد اعتكافها فرض بعد ان شرع ثم خرج ثم رجع يتم فصادف الجمعة فلا خلاف في هذا انه يخرج اليها ولا يبطل اعتكافه تأمل ثم شبه في وجوب الخروج والبطلان قوله (ص) كمرض أبيه (ش) فيه حذف مضاف أي أحد أبيه وأخرى هما فيجب أن يخرج لبرهما لوجوبه بالشرع فهو فوق وجوب الاعتكاف بالنذر ويطلب اعتكافه لان خروجه لذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من الخواص الاصلية التي لا انفكاك عنها فهو عارض كالخروج لتخلص الغرق والهسي وفي شرح (ه) تنبيه هذا وما بعده يخرج في الايوين الكافرين أيضا ومرواه بابويه أبواه دنية كذا ينبغي (ص) لا جنازتهما معا (ش) المراد انه لا يجوز له أن يخرج لجنازة أبيه معا فان خرج بطل اعتكافه كافي الموطأ وهو المشهور وأما جنازة أحدهما فيخرج وجوب الماني عدم الخروج من عقوق الحى أي انه مظنة لذلك ولا كذلك في موتهما معا ويطلب اعتكافه (ص) وكشهادة وان وجبت وتؤد بالمسجد أو تنقل عنه (ش) يعني ان المعتكف لا يجوز له الخروج من معتكفه لاداء الشهادة وان تعين عليه ولكن يؤد وهو في المسجد بأن يأتيه القاضي لسماعها أو تنقل عنه وان لم تتوفر شروط النقل من غيبة بعيدة أو مرض اضرورة وقوله وكشهادة معطوف على جنازتهما أي ولا كشهادة فالكاف للتمثيل وهي مدخلة للدين فاذا كان عليه دين يوفيه في المسجد ولا يخرج للتشبيه لانه لا فائدة له مع العطف وأشار بقوله (وكردة) الى بطلان الاعتكاف بالردة لان الاسلام شرط فيه والردة تحبط العمل ولا يجب استثنائه اذا تاب وظاهره بطلانه بالردة ولو كانت أيامه معينة ورجع للاسلام قبل مضيه فانها لا يلزمه اتمامها ثم ان قوله وكردة يغني عنه ما بعده (ص) وكبطل صومه (ش) مبطل اسم فاعل منون وفاعله مستتر يعود على المعتكف وصومه مفعوله أي ان المعتكف اذا أبطل صومه بفطر الغداء أفسد اعتكافه واستأنفه

وان وجبت مبالغة في عدم الخروج على نسخة عدم العاطف أو على العاطف والمعطوف عليه قوله جنازتهما اما وأما على ان المعطوف عليه قوله كمرض أبيه فالمبالغة في البطلان وقوله وكردة اما ان يعطف على قوله كمرض أبيه أو على جنازتهما (قوله فالكاف للتمثيل) أي التمثيل مثنى محذوف والتقدير ولا شيء مثل شهادة (قوله وأشار بقوله وكردة الى بطلان الاعتكاف) لا يخفى انه اذا كان قوله وكشهادة معطوفا على قوله لا جنازتهما معا يكون المعنى لا يخرج للشهادة وان خرج بطل فاذا عطف قوله وكردة على جنازتهما تكون المشاركة في البطلان فن حيث انه يحصل عند الخروج لجنازتهما البطلان كذلك يحصل عند الردة البطلان (قوله ولا يجب استثنائه اذا تاب الخ) فيه نظر قال في الجواهر الردة والسكر المكتسب مانعان من صحة الاعتكاف فانما الابتداء أو طرأ ويجب استثنائه بطرأ أحدهما اه (قوله مبطل اسم فاعل منون) أي وكبطل مبطل صومه لان الكلام في بيان المطلات للصوم (قوله أفسد اعتكافه واستأنفه) ولو كان تطوعا في الاصل لان من أفسد عبادة لزمه قضاءها ومن باب أولى لو كان مشدورا ولو أياما معينة وفاتت لانه غير معذور أي أو شر به متعمدا (قوله واستأنفه) أي من أوله لأنه يبنى لان الذي يبنى هو المغلوب على البطلان



كالخائض والنفساء يبينان بعد زوال المانع لقول المصنف وبنى بزوال انغماء أو جنون لانهما وان خرجا من المعتكف عليهما حرمة الاعتكاف فلذا يرجع بعد زوال المانع من غير فصل (قوله أما لو أبط صومه) أشار لهذا عجب فقال ويقضى اليوم الذى حصل له فيه ذلك واصلا به باعتكافه وهذا اذا كان الصوم فرضا بحسب الاصل أو بالنذر ولو تعيننا وأما اذا كان تطوعا فإنه ان أفطر فيه ناسيا فكذلك وان أفطر فيه بمرض أو حيض لم يقضه فان قلت ماذا كرته من قضاء النذر المعين اذا أفطر فيه بمرض أو حيض مخالف لما تقدم في الصوم قلت الصوم هنا لما انضم له اعتكاف وهو مشبه للصح فانه انما يكون في محل معين وفي منع الجماع ومقدما فيه ليل تقوى جانب الصوم فلهذا واجب قضاؤه وهذا الجواب يحرى مشله في وجوب القضاء على من أفطر في التطوع ناسيا ويحجب أيضا بأن الصوم لما كان شرطا في الاعتكاف تقوى جانبه فان قيل لم أوجبتم القضاء على من أفطر ناسيا في التطوع دون من أفطر فيه لحيض أو نفاس مع أنه في كل غير متسبب في حصول المانع قلت النامى معه نوع تفريط مع ما انضم له من الاعتكاف الموجب لقضائه كما أشرنا اليه انظر عجب والحاصل ان مفاد عجب ان من اعتكف في رمضان تطوعا وحصل له المرض أو الحيض أو النفاس فانه بقضيه متصلا معتكفا لا أن محشى تت قال مانصه وقال في الجواهر قال سمعون اذا اعتكف (١٧٣) في رمضان فرض ثم خرج رمضان ثم أفان

فعليه قضاء الصوم وليعتكف فيه اه و مراده المنذور لان كلامه فيه كلام محشى تت (قوله كان الصوم نذرا معينا) أى وطورا الحيض أو النفاس أو المرض بعد التلبس والا فلا يقضى كما بأتى عند قوله وبنى بزوال انغماء أو جنون (قوله فان كان تطوعا) أى والفرض انه أفطر ناسيا والحاصل انه اذا أفطر باكل أو شرب متعمدا فيبطل اعتكافه كان الصوم مندورا معينا أو غير معين أو واجبا غيرهما كرمضان مثلا أو تطوعا وأما اذا أفطر ناسيا أو كان ذلك لمرض أو حيض أو نفاس فلا يبطل الاعتكاف ويبنى مع القضاء لكن ذلك في الصوم المنذور مطلقا معينا أو غير معين

أما لو بطل صومه بما ليس بسببه كالناسيا أو غيره مما عدا الوطء ومقدما فيه كحيض أو نفاس أو مرض قضى متصلا كان الصوم نذرا معينا أو مبرها أو واجبا غيرهما فان كان تطوعا في قضاؤه وعدمه قولنا عبد الملك مع ظاهرها وعبد الملك أيضا مع ابن حبيب ولو قرئ مبطل صومه بغير تنوين عائد اضميره على غير المعتكف دخل فيه الخائض والمرضى والمفطر ناسيا وهو فاسد أما الوطء ومقدما فيه فعمدها وسهوها سواء في الافساد كما بأتى والفرق بينها وبين الاكل انها من محظورات الاعتكاف بخلافه ولهذا يأكل في غير زمن الصوم (ص) وكسكوه ليل (ش) يريدان المعتكف اذا سكر بشئ حرام ليل أو لى نهارا فان اعتكافه يبطل وان صحا قبل الفجر وما انحلال فيبطل اعتكافه يومه ان حصل السكر نهارا كالجنون والانغماء فيجبرى فيه ما جرى فيه ما من التفصيل الذى أشار له المؤلف بقوله في الانغماء أو انغمى يوما أو جله أو أقله ولم يسلم أوله فالقضاء ويدل على ان المؤلف جرى على تقييد كون السكر حراما قوله (وفي الخاق البكائر) غير المفسدة للصوم كقذف وغيبة وغصب وسرقة (به) أى بالسكر الحرام بجماع الذنب وهو فهم العراقيين وعدم الخاقها به لزيادته عليها بتعطيل الزمن وهو فهم المغاربة (تأويلان) وفهم منه عدم ابطاله بالصغائر وهو كذلك اتفاقا في نقل الاكثر (ص) وعدم وطء وقبله شهوة ولمس ومباشرة (ش) هذا معطوف على قوله وصحته بمطلق صوم والمعنى ان صحة الاعتكاف كائنه بعدم وطء وعدم قبله شهوة فان قصد اللذة أو وجدها بطل اعتكافه فلو قبل صغيرة لا تشتمى أو قبل زوجته لوداع أو رجعة ولا قصد اللذة ولا وجدها فان ذلك لا يبطل

أو واجبا غيرهما كرمضان وأما ان كان في التطوع في المرض والحيض والنفاس لا قضاء وفي النسيان قولان والمعتد القضاء (قوله قولنا عبد الملك) أى فقد قال عبد الملك عليه القضاء وهو ظاهر المدونة لقولها من أكل يوما من اعتكافه ناسيا يقضى يوما مكانه وكذا قال بعضهم ان مذهب المدونة القضاء مطلقا وحل بعضهم المدونة على النذر المعين وأما التطوع فلا يقضى فيه بالنسيان وهو قول عبد الملك وابن حبيب وقد تقدم ان الاول هو المعتد (قوله عائد اضميره الخ) والمعنى وكالشيء العارض الذى ابطل صومه من حيض أو نفاس أو فطر ناسيا (قوله وهو فاسد) وانما كان فاسدا لانه ينتقض بالحيض والنفاس والمرض والعيد فانها لا تبطل الاعتكاف كما سيأتى وكلامه هنا في البطلان وأما البناء وعدمه فسيأتيان (قوله أما الوطء ومقدما فيه) محترز قوله بقطر الغداء (قوله وكسكوه ليل) قال بعض وكل مخدر فلو شرب كل ما هتريه منه تعيب فسد اعتكافه (قوله غير المفسدة للصوم) لا يحصى انه دخل تحت المفسدة للصوم موالاة النظر للاجنبيه حتى امذى فينبغي بطلان اعتكافه (قوله في نقل الاكثر) أى لا في نقل الاقل ففهم الخلاف (قوله وعدم وطء) بينه وبين قوله وبطل صومه العموم والخصوص الوجهى فتأمل (قوله وقبله شهوة) من باب اضافة السبب الى المسبب (قوله فلو قبل صغيرة الخ) وأما الوطء ليل فلا يبطل وظاهره ولو في غير مطبقة وهو كذلك لان أدناه ان يكون كقبله شهوة ولمس فهو كالوضوء لا كالعصيام المتقدم انه لا يوجب كفارة الاجماع يوجب الفصل



(قوله وطء النائة ٢ والمكرهه الخ) أى فيبطل اعتكافهما فى كُ عن الحطاب وان الموطوءة نائمة والمكرهه يبطل اعتكافهما وأما تقييدها باللمس بها مكرهه فيجب ان يراعى وجود اللذة فيها والا فلا شئ عليها كفى كُ وبهذا المعنى وهو ان وطء المكرهه والنائة يبطل اعتكافهما يظهر من قول المصنف وبعدم وطء الخ مع قوله ولمس وقبلة شهوة فلا يقال يستغنى بذلك عن قوله وبعدم وطء (قوله فقد دخل الخ) لا يظهر ذلك فى غير المباح ليلا (قوله ينبغى فى غير الفم) والا فلا تشترط الشهوة زادنى كُ ولا يصدق فى انه لم يرد الشهوة لانها مظنة الشهوة هذا بحث للزرقانى رده عج وجعله مخالفا لظاهر النقل (قوله المانعة من الصوم) أى كالعبد وقوله أو الاعتكاف كالجنون (قوله أى وان كانت الملايسة لحائض (١٧٤) كانت فاعلا أو مفعولا) أى وقوله ناسية لا يعين انها فاعلة لا مكان كون المقبل

اعتكافه أبو عمران وطء المكرهه والنائة كغيرهما بخلاف الاحتمال قوله وبعدم وطء أى مباح ليلا فان كان غير مباح أو نهرا فقد دخل فى قوله وكبطل صومه وقوله شهوة ينبغى فى غير الفم والا فلا تشترط الشهوة وقوله ولمس ومباشرة أى لمس شهوة ومباشرة شهوة فقد حذف شهوة من هذا الدلالة لما مر عليه انزل أم لا عمد أو نسيما ناوهذه ترد على قول ابن الحاجب وهو غير الاكل كالاكل (ص) وان لحائض ناسية (ش) مبالغة فى المفهوم أى وان حصل شئ مما ذكر لحائض ناسية لعكوفها الذى خرجت منه ولا مفهوم للحيض بل المرض وغيره من الاعذار المانعة من الصوم أو الاعتكاف كذلك ومفهوم ناسية أخرى ثم ان اللام لام الملايسة أى وان كانت الملايسة لحائض كانت فاعلا أو مفعولا وهذا أولى من جعل اللام بمعنى من (ص) وان أذن لعبد أو امرأه فى نذر فلا منع (ش) يعنى ان السيد أو الزوج اذا أذن لعبد الذى تضرع بعبادته بعمله أو امرأته التى يحتاج زوجهالها فى نذر عبادة من اعتكاف أو صيام أو احرام فى زمن معين فنذرهما فليس له بعد ذلك منع الوفاء بها وان لم يدخلا فيها الا أن يكون النذر مطبقا فله المنع ولو دخلا لانه ليس على الفور أو ما لو أذن السيد أو الزوج لعبد أو امرأته فى الفعل خاصة دون نذر فلا يقطعها عليهما ان دخلا فيه وهذا معنى قوله (كغيره ان دخلا) أى كاذنه فى غير النذر بل فى الفعل خاصة ان دخلا أى فى النذر فى الاول وفى الاعتكاف فى الثانى ولو منعه من النذر فى الاول فقال العبد وقع منى النذر وخالف السيد فالقول قول العبد كفى شرح (ه) بلفظ ينبغى وكذا الزوجه (ص) وأتمت ما سبق منه أو عدة (ش) يعنى ان المرأة اذا كانت معتكفة أو محرمة ثم طلقها زوجها أو مات عنها فاتها تضي على اعتكافها أو احرامها رالا تخاطب بالمكث بمنزل العدة فلو كانت معتدة من طلاق أو وفاة ثم نذرت الاعتكاف فاتها تضي على عدتها فاذا أتمتها اعتكفت ان كان مضى أو باق منه ان كان معيناً وان فات فلا قضاء عليها فيه فقوله ما سبق أى الشئ الذى سبق منه أى من الاعتكاف أو الاحرام وقوله أو عدة مجرور عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار على حد قوله تعالى واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام أى أو ما سبق من عدة وأشار بقوله (ص) الا ان تحرم وان بعدة موت فينفذ ويبطل (ش) الى ان المرأة اذا كانت معتدة من طلاق أو من وفاة ثم أحرمت بالحج فان أحرماها بالحج ينفذ وتذهب اليه ويبطل ان كان بالتحية فضميره للمبيت أى ويبطل حقها فى المبيت وان كان بالفوقية فضميره يرجع للعدة على حذف مضاف أى يبطل مبيت عدتها ومن تقييد

أو اللامس أو المباشرة لها غيرها وهى ناسية وبالغ المصنف لئلا يتوهم انها لما كانت ناسية كانت معدومة لان الفرض انها التذرت (قوله ولو منعه من النذر الخ) الحاصل ان الاقسام ثلاثة الاذن فى المعين فلا يمنع مطلقا الاذن فى غير المعين له المنع مطلقا الاذن فى الفعل فقط له ان لم يدخلا والا فلا ولو تنازعا فى أصل الاذن فالقول قول السيد والزوجه (قوله وأتمت ما سبق الخ) أى فعلا لا نذرا فيدخل فى ذلك ما اذا نذرت اعتكاف شهر بعينه فطلعت أو مات زوجها قبل أن يأتى الشهر فاتها تستمر على عدتها ولا تقضى الاعتكاف لانه لم يسبق فى الفعل لكن تصوم الشهر عند مجيئه (قوله أو عدة) فاذا أتمتها فان كان نذرها مطبقا فعلته وان كان معيناً ومضى وقته لم تقضه عند سجنون قاله فى التكت (قوله الا ان تحرم) الاستثناء منقطع (قوله وان بعدة موت) بالغ عليها لما فيها من الشدة على عدة الطلاق بالاحداد (قوله فينفذ) أى مع العصيان واعلم انه علم من الشارح

تقدم الاحرام على العدة والحاصل ان الصور ست طر و احرام على عدة وعكسه وطروا اعتكاف على احرام وعكسه فتم السابق الا فى طر و احرام على عدة واذا طرأ احرام على اعتكاف فتم الاعتكاف الا ان تحشى فوات الحج فتقدمه ان كانا فرضين أو نفلين أو الاحرام فرضا والاعتكاف نفلا فان كان الاعتكاف فرضا والاحرام نفلا تمنت الاعتكاف هذا ما استظهر عجم ولكن اطلاق أبي الحسن وأبي عمران كما قال محشى تت يتاقيه فان ظاهر اطلاقهما انها تمت الاعتكاف مطلقا أى خشيت فوات الحج أو لا ذلك أن يجعل الصور ستة عشر لان العدة مامان طلاق أو وفاة وطرأ عليها اعتكاف أو عكسه فهذه أربعة والاحرام ما يحج أو عمرة وطرأ على عدة بصورتها أو طرأ على بصورتها عليه أو طرأ اعتكاف على احرام بصورتها أو عكسه وقد علم حكم كل وانظر لو تقارن أمران مما تقدم انه يقدم السابق لو ترتبا كما اذا قارنت العدة أو الاحرام

النفوذ

تقدم الاحرام على العدة والحاصل ان الصور ست طر و احرام على عدة وعكسه وطروا اعتكاف



الاعتكاف أيهما يغلب ويقدم كذا انظر عجم (قوله وان منع عبده نذرا الخ) وليس للسيد أن يسقطه عنه مطلقا بخلاف الدين لان بقاءه عيب يخس من غنمه بخلاف النذر كذا قال في التوضيح (قوله وأطاع العبد) وأما لو لم يطعه فانه يستمر لانه اذا أذن له في النذر وكان معيناً ونذره ليس له منعه (قوله وهو المذهب) أي فيكون ظاهر صنيع التوضيح ضعيفا (قوله وأيضا) مر تبط بقوله ويفهم الثاني الخ وكأنه قال ولك ان تجعله خاصا بالاول لسنتين كونه يفهم في الثاني بطريق الاولى (١٧٥) وأيضا الخ (قوله فلو أخرجه الحاكم) هذا انما

يكون في الكثير ثم أقول ان اخراج الحاكم فرع عن منع السيد لان منع السيد منفرج عليه (قوله لانها محمل الخلاف) لان هناك من يقول اذا نذر ليلة لا يلزمه شيء لانه نذر ما لا يصح فيه الصوم زاد في كمال الليلة التي يلزمه من هذا انما هي ليلة اليوم الذي نذره لا التي بعدها كذا هو ظاهر ما لابن يونس وغيره ويلزم في هذه الدخول قبل الغروب أو معه وكذا في مسألة المؤلف وسيأتي الكلام على ذلك (قوله لا بعض يوم) معطوف على ليلة أي فلا يلزمه يوم واذ انتفى لزوم اليوم مع ان أقل الاعتكاف يوم وليلة علم انه لا يلزمه ما نذره وهو بعض اليوم فعلم ان قول الشارح فلا يلزمه شيء أي لا اليوم ولا بعض اليوم الا ان في لزوم اليوم بطريق الصراحة وفي لزوم البعض بطريق اللزوم (قوله سهل للاعتكاف خصوصية) وهو كذلك فقد قال بعض وقد يفرق بان الصوم والصلاة لما كانا من دعائم الاسلام كان لهما منزلة على الاعتكاف وقوله انظر شرحنا الكبير المناسب امثال كلامه فنقول قال في كذا يفرق بين الصلاة والاعتكاف بأن الركعة تقع بها التنفل في الجملة وهذا الفرق لا يتجس في ما اذا نذر بعض

التفوذ في الاحرام الظاري بالمعتدة يفهم ان المعتكفة لا ينفذ اذا أحرمت بل تبقى على اعتكافها حتى تمه اذ لو قيل انها تخرج للحج اذا أحرمت لبطل اعتكافها لكونه لا يصح الا في المسجد بخلاف الاحرام فانه انما يبطل المبيت لأصل العدة وهنما مسائل ذكرناها في الشرح الكبير وفيما كتمناه على نت (ص) وان منع عبده نذرا فعليه ان عتق (ش) أي وان منع السيد عبده الوفاء بنذره بغير اذنه فعليه وفاءه ان عتق حيث كان مضمونا عند سجنون وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ولو معيناً مضى زمنه ويقضيه وظاهر صنيع التوضيح ان قول سجنون خلاف لا تقييد وقلنا كلام المؤلف على ما اذا نذره بغير اذن سيده تبعاً (هـ) في شرحه ونصه كلام المؤلف شامل لما اذا منعه من فعل ما نذره من غير اذنه ولما اذا منعه من فعل ما نذره باذنه وأطاع العبد سيده بان ترك الدخول في نذره ولك ان تجعله خاصا بالاول ويفهم الثاني بطريق الاولى والظاهر انه في الثاني عليه بدل ما منعه منه ولو كان معيناً ولا يجزى فيه الخلاف الجاري في الاول وهو ما اذا كان نذره بغير اذن سيده وكان معيناً انه هل عليه بدله وهو ظاهر قول ابن القاسم وأليس عليه بدله وهو ظاهر قول سجنون وهو المذهب كما يفهمه كلام أبي الحسن وعليه اقتصر ابن عبدوس في المواق وز وأيضاً فانه عليه في الثاني ولو لم يعتق وأما ان منعه من نذر ما أذن له في نذره أو من فعل ما تطوع به قبل شروعه في كل منهما فلا شيء عليه (ص) ولا يمنع مكاتب يسيره (ش) أي ليس للسيد منع المكاتب ومثله المرأة يسير الاعتكاف ينبغي والصوم وبقية العبادات وهو ما لا ضرر فيه على سيده في عمله ووفاء بنحوه ويمنع من كثير يضر بذلك فلو أخرجه الحاكم عند حلول أجلها أو عجزه فليس سيده ان يمنعه من الاعتكاف ويبقى ديناً في ذمته ولو اعتكف باذنه لم يكن له اخراجه ومن بعضه حر يعتكف في يوم خدمة نفسه وان لم يكن بينه وبين سيده مهابة لم يعتكف الا باذنه (ص) ولزم يوم ان نذر ليلة (ش) أي وكذا تلزمه ليلة ان نذر يوماً وانما نصوص المؤلف على الاولى لانها محمل الخلاف (ص) لا بعض يوم (ش) يعني ان من نذر بعض يوم فلا يلزمه شيء الا أن ينوي الجوار فيلزمه ما نوى وانظر قول المؤلف لا بعض يوم مع نقل نت عن ابن القاسم من نذر طاعة ناقصة كصلاة ركعة أو صوم بعض يوم لزمه كمالها عند خلاف السجنون هل للاعتكاف خصوصية أو هو خلاف وانظر شرحنا الكبير (ص) وتتابعه في مطلقه (ش) أن ولزم تتابع الاعتكاف المنذور فيما اذا كان مطلقاً أي غير مقيد بتتابع ولا عدمه قال فيها ومن نذر اعتكاف شهر أو ثلاثين يوماً فلا يفرق ذلك انتهى وهذا بخلاف من نذر أن يصوم شهراً أو أياماً فانه لا يلزمه تتابع ذلك والفرق ان الصوم انما يفعل في النهار دون الليل فكيف ما أصابه مستبعا أو مفرقا اذا أوفى العدة فقد جاء بنذره والاعتكاف يستغرق الزمانين الليل والنهار فكان حكمه يقتضي التتابع اعتباراً بأجل الاجارة والخدمة والديون والایمان لما كانت تستغرق الزمانين جميعاً فوجب

ركعة ان قلنا انه يلزمه ان يأتي بركتين ولا يتم بين الصوم والاعتكاف وقد يفرق بأن الصوم لما كان من دعائم الاسلام كان له منزلة على الاعتكاف وأيضاً هو مثل الصلاة في ان كلا منهما من الدعائم ولحقها وهذا الجواب يأتي في بعض ركعة (قوله اعتباراً بأجل الاجارة) فاذا استأجر سكني الدار شهر فهو شامل لليل والنهار وقوله والخدمة أي وأجل الخدمة وهو من عطف الخاص على العام فاذا استأجر شخصاً للخدمة فيشمل الليل والنهار (قوله والديون) فاذا باعه سلعة بثمن اشهر رجب مثلاً فليس له الطلب لاني الليل ولا في النهار وقوله والایمان بفتح الهمزة كما اذا حلف انه لا يكلم زيداً شهر فهو يستغرق الليل والنهار (قوله لما كانت) أي تلك الاشياء



أى لانها لما كانت (قوله لم يحصل فيه نية تتابع ولا عدمه) فان نوى أحدهما عمل به (قوله وهذا في النذر الملقوف) الملقوف وصف كاشف وقوله بدليل ما بعده الذى هو قوله ومنويه الخ فراده الاحتراز عن الاعتكاف المنوى (قوله من تتابع وتفریق) فان لم ينو واحدا منهم ما ينبغي لزوم تتابعه والحاصل ان كلام المصنف في مجرد النية من غير نذر فالمعنى ان الاعتكاف المنوى من غير نذر لا يلزم الاتيان به الا ان دخل المعتكف فيلزمه ويأتى بهما متتابعان نوى التتابع أو دخل المسجد بنية الاعتكاف غير نوا التتابع أو التفریق فيلزمه التتابع أيضا ونية الاعتكاف المجردة عن النذر تؤثر الزوم بسبب الدخول بخلاف نية الجوار لا يلزم بسببها شئ الا في يوم الدخول ففيه تأويلان هذا ما ارتضاه بعض الشيوخ خلاف ما حل به الشارع من ان النية متعلقة بالتتابع أو عدمه لا بأصل الاعتكاف وقوله لان النية بمجرد أى نية (١٧٦) الاعتكاف بمجرد الا نوجب شيئا هذا هو المناسب لما قلنا (قوله لان كل واحد

يتابعها والشروع فيها عقب عقد هافا لما راد بالطلق الذى لم يحصل فيه نية التتابع ولا نية عدمه فان حصل فيه نية أحدهما عمل بها ولا شئ ان ما فيه نية التتابع يفهم بما ذكره المؤلف بالاولى وهذا في النذر الملقوف به بدليل ما بعده (ص) ومنويه حين دخوله (ش) أى ولزم المعتكف منويه من تتابع وتفریق وقت الشروع وهو حين دخوله فيه ولا يلزمه بنية فقط لان النية بمجرد الا نوجب شيئا فقوله حين دخوله متعلق بلزمه لا بمنويه لان هذا لا يتوهم لان كل واحد يلزمه منويه حين دخوله أى ولزم المكلف حين دخوله في الاعتكاف منويه من جمع أو تفریق أو عدد أو بعارة أخرى مقصوده ان الدخول سبب للزوم وعبارته لا تؤدى ذلك فلو قال بدخوله أو لدخوله لكان أخصر مع تأدية المعنى المراد (ص) كطلق الجوار (ش) الجوار بالضم وقد تكسر والمراد بالطلق ما لم يقيد بليل ولا نهار وهذا تشبيه في كل أحكام الاعتكاف السابقة قال فيها الجوار كالا اعتكاف فيلزم فيه الصوم لكن في كلام أبى الحسن ما لم ينو في الجوار المطلق الفطر وأما ان نواه فله ذلك ويلزم باللفظ لا بالنية كالمقيد ويلزم في مطلق الجوار التتابع في مطلقة والمنوى حين دخوله ويفسده ما فسده الى آخر ما سبق سند من قال لله على ان أجاور المسجد ليس لا ونهار اعدة أيام فهذا نذر اعتكاف بلفظ الجوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكاف عشرة أيام أو أجاور عشرة أيام فيلزم في ذلك ما يلزم في الاعتكاف ويمتنع فيه ما يمتنع في الاعتكاف واللفظ لا يراد بعينه وانما يراد المعناه ولو لم يسم اعتكافا ولا جوارا الا أنه نوى ملازمة المسجد للعبادة أياما متوالية وشرع في ذلك فانه يلزمه سنة الاعتكاف (ص) لا النهار فقط (ش) أى لا الجوار بمسجد بقيد النهار فقط دون الليل فليس في أحكامه كالا اعتكاف ولا يلزم بالنية بل باللفظ لنذره واليه أشار بقوله (فباللفظ) وكذا يقال في الجوار المقيد بالليل فقط وفي الجوار المطلق الذى نوى فيه الفطر ولعل المؤلف اغما اقتصر على المقيد بالنهار لقوله (ولا يلزم فيه حينئذ صوم) اذا المقيد بالليل أو المطلق الذى نوى فيه الفطر لا يتوهم فيه الصوم حتى يحتاج للنص على نفيه أى ولا يلزم فيه أى في الجوار المقيد بالنهار حينئذ أى حين لفظ بنذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج لعبادة المرضى ونحوها لان ذلك مناف لنذره المجاورة في المسجد نهاره ويخرج لما يخرج له المعتكف ولا يخرج لما لا يخرج له المعتكف هذا هو الظاهر (ص) وفي يوم دخوله تأويلان (ش) راجع لمفهوم قوله

يلزمه) أى يعرف انه يلزمه الخ وهو غير مسلم (قوله مقصوده ان الدخول سبب للزوم) هذا على سنن ما تقدم له (قوله سبب للزوم) أى لزوم الاعتكاف على ما قررنا وذلك كما قرر بعض ان التطوعات بعد الشروع فيها تتعين ولا يجوز قطعها أو ما بعد نيتها وقبل الدخول فيها الا يلزمه شئ لانه لم ينذرها وانما نوى فقط فلا يلزم الا بالشروع (قوله وقد تكسر) وفي القاموس ما يفيد ان الضم هو الكثير فانه قال والجوار أى بالضم وقد تكسر والحاصل ان قول المصنف كطلق الجوار تشبيه تام في جميع ما سبق من أحكام الاعتكاف كإلى المدونة فيلزمه تتابعه ان نوى ذلك أو لم ينو ولا عدمه وان نوى عدم التتابع عمل عليه وسواء كان منذورا أو منويا ويلزم فيه الصوم ويفعل فيه ما يفعله في الاعتكاف ويمتنع فيه ما يمتنع منه ويبتطه ما يبتطه ويبني فيه ما يبني في الاعتكاف (قوله والمراد بالطلق الخ) أى فالمناسب للمصنف أن يقول

كالجوار المطلق لما تقدم من الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق (قوله لا بالنية) المناسب لا بالدخول وذلك لان النية لا توجب ولو في الجوار المطلق وحاصله ان الجوار المطلق اذا نوى فيه الفطر لا يلزمه الا اذا نذر باللفظ لا بالدخول كما ان المقيد اغما يلزم اذا نذر باللفظ بان قال نذر على ان أجاور المسجد نهارا أى أوليلة وأما اذا نوى مجاورة المسجد أياما ونوى الفطر أو نوى المسجد نهارا أو ليلة فانه لا يلزمه بالدخول (قوله كالمقيد) أى ان المقيد اغما يلزم باللفظ أى بنذره باللفظ لا بالنية (قوله وانما يراد المعناه) أى وهذا في معنى الاعتكاف (قوله ولو لم يسم اعتكافا الخ) حاصله انه نارة يسمى اعتكافا ونارة يسمى جوارا ونارة لا يسمى شيئا وانما ينوى ملازمة المسجد للعبادة فهذه الثلاثة حكمها واحد في انه يطالب بنية الاعتكاف (قوله الا انه نوى) أى ولم ينذر أى وأما لو نذر فيكون كالا اعتكاف والجوار المنذور ين (قوله ولا يلزم بالنية) المناسب ولا يلزم بالدخول على ما سبق (قوله وفي يوم دخوله الخ)



قال اللقاني المراد باليوم الزمن الذي يدخل فيه لانه قد يدخل الظهر مثلا وقوله تأويلان ذكر عجم ان الاظهر من القولين انه لا يلزمه وله أن يخرج متى شاء من يومه ذلك اذ لم يتثبت بعمل يبطل عليه بقطعه (قوله فهم في الجوار المقيد) أي بلبيل فقط أو بنهار فقط لكن بالنية من غير لفظ وأما ما لفظ فيه بالنذر فانه يلزمه مكنته اتفاقا لكن نهارا فقط ان قيد بانهار فقط وبلا فقط ان قيد بالليل (قوله انما هو في نوى مجاورة أيام) حاصله أن نأري الجوار المقيد لا يلزمه ما بعد يوم دخوله وفي يوم الدخول تأويلان ومحملهما كما قرر الشارح حيث نوى أياما متعددة وهذا بخلاف نأوي الاعتكاف من غير نذر لا يلزمه شيء قبل الدخول في المعتكف وأما ان دخل فيلزمه وهو ما أشار له المصنف بقوله ومنه لکن يلزم التسابع ان فواه أو أطلق (١٧٧) وان نوى التفريق لا يلزم التسابع

فالا اعتكاف المنوى من غير نذر يلزمه ما فواه بمجرد دخوله وأما الجوار المقيد فلا يلزمه بالنية حتى يتلفظ الا يوم الدخول ففيه تأويلان هل يلزمه أن يتم لدخول المعتكف أو لا يلزمه لانه لم يشبه الاعتكاف (قوله دمياط) بالبال المهملة وحكى العجماء قاله السيوطي في اللب (قوله وانما سمي ما ذكر ساحلا الخ) الساحل في الاصل شاطئ البحر الذي يلي فيه البحر رمله أي فاراد به هنا الثغر من تسمية الحال باسم المحل قال ابن دريد هو مقابوب وانما الماء سمحله أي فقياسه مسحولا (قوله وسواء كان الصوم الخ) هذا تفسير الاطلاق في المصنف وفسر بت الاطلاق بقوله سواء كان موضعه الذي هو به أفضل كنادره باحد المواضع الثلاثة وهي المدينة أو بلياء أو مكة أو الذي نذر الايمان اليه أفضل بخلافه هل يحصل فضل الرباط لمن يسكن في الثغور باهله أو لا بد أن يكون خرج بنية الرباط هكذا نظر بعض الشيوخ وهل الرباط أفضل من الجهاد أو العكس قولان

فباللفظ أي فباللفظ لا بالنية فلا يلزم ولما كان هذا يومهم عدم اللزوم مطلقا أي في يوم الدخول وفي غيره قال وفي يوم دخوله تأويلان فهم في الجوار المقيد اذا كان بمجرد النية أي هل يلزمه اتمام اليوم الذي دخله أولا وأما اليوم الذي بعده فلا يلزمه اتفاقا وما ذكره ق من ان كلام المؤلف شامل لمن نوى مجاورة يوم واحد ولن نوى مجاورة أيام تسع فيه ش والشارح مع ان سند احكي الاتفاق في نوى مجاورة يوم انه لا يلزمه اتمامه بالدخول فيه ومقتضى كلام المواق ان الخلاف انما هو في نوى مجاورة أيام زاد (ه) في شرحه وهو الذي يجب حمل كلام المؤلف عليه (ص) وايمان ساحل لنذر صوم به مطلقا (ش) هذا معطوف على ما قبله وهو يوم من قوله ولزم يوم أي ولزم من نذر أن يصوم بساحل أي بشعر من الاثغار كعسقلان ودمياط وانما سمي ما ذكر ساحلا لان الغالب أن يكون الثغر على شاطئ البحر وأخرى في اللزوم الايمان الى أحد المساجد الثلاثة لنذر صوم بها وسواء كان الصوم الذي نذره فعله بها فرضا أو نفلا ومثل الصوم الصلاة كما ذكره ابن عمر والشاذلي في كفاية الطالب وتحقيق المباني (ص) والمساجد الثلاثة فقط لنذر عكوف بها (ش) هو معطوف على ساحل المجرور أي ولزم ايمان المساجد الخ يعني ان من نذر أن يعتكف في أحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس لزمه أن يأتيه وأشار بقوله فقط الى ان هذا الحكم خاص بها لا يتعدى الى غيرها فلا يأتي السواحل لنذر عكوف ويعتكف بموضعه وهذا معنى قوله (والا فهو موضعه) لان الصوم لا يمنع الجهاد والحرس والاعتكاف يمنع ذلك وظاهر كلام المؤلف لزوم الايمان لاحد المساجد الثلاثة للاعتكاف ولو كان الموضع الذي هو فيه أفضل كمن كان بالمدينة فنذر الاعتكاف بمسجد بيت المقدس أو مكة قال الشارح وينبغي أن لا يأتي من الفاضل الى المفصول كما قال أصحابنا في نادر الصلاة اذا لفرق بينهما انتهى والحاصل ان المنذور ما صوم أو صلاة أو اعتكاف والمحل الذي عينه لفعله فيه اما أحد المساجد الثلاثة واما ساحل من السواحل واما غير ذلك فان كان المحل أحد المساجد الثلاثة لزمه أن يفعل فيه ما نذره فعله فيه وهل الآن يكون محل النذر أفضل فيفعله محل النذر أو يفعله فيما نذره فعله فيه ولو كان محل النذر أفضل خلاف يأتي في محث النذر وان كان ساحلا لزمه أن يفعل فيه الصوم والصلاة لا الاعتكاف فيفعله بموضعه وان كان غير ما ذكر فان بعد فانه يفعل ما نذره منها بموضع نذره وان قرب جدا فان كان المنذور اعتكافا أو صلاة ففيه قولان وان كان صوما فهل كذلك

(٣٣ - خشي ثاني) (قوله كما قال أصحابنا في نادر الصلاة) لا يخفى ان ذلك أحد قولين ذكرهما المصنف في باب النذر في الصلاة فقد قال ومشي للمدينة أو بلياء ان لم ينو صلاة بمسجديهما أو يسهما فركب وهل وان كان يسهما أو لا لكونه بافضل خلاف فالشارح بهرام أجرى أحد القولين في الصلاة هنا أي في الاعتكاف وسيأتي للشارح انه يجري الخلاف في الثلاثة الصوم والصلاة والاعتكاف فيكأنه رأى الباب واحدا فافس الاعتكاف والصوم على الصلاة في أحد التأويلين (قوله لزمه ان يفعل فيه ما نذره فعله فيه) أي مطلقا سواء كان صلاة أو صوما أو اعتكافا وقوله وان كان غير ما ذكر أي غير المساجد الثلاثة والسواحل (قوله بموضع نذره) أي مطلقا سواء كان صوما أو صلاة فرضا أو نفلا (قوله ففيه قولان) أي هل يذهب بفعله فيه أم لا قولان محملهما ما لم يكن حين النذر في أحد المساجد الثلاثة أو في ساحل من السواحل والا ففعله في محله اتفاقا لان محل النذر أفضل من المنذور فيه (قوله فهل كذلك)



أي يجري فيه القولان كذا عند بعض أشياع عجم وقوله أو يفعله بموضعه أي من غير قولين كما عند الشيخ كرم الدين فان قلت لم جرى القولان مطلقاً في الصلاة والاعتكاف دون الصوم قلت لعل ذلك انه ورد ان في الخطا للمساجد للصلاة الحسنات والاعتكاف محتوم على الصلاة أي فلم يكن الصوم مثلها والله أعلم (قوله بل يأكل فيه أو في رحابه) المراد بالرحاب المحن لا الرحبة المعلومة والافهسي بين يديه كما أفاده ل (قوله أو في المنارة ويعلق عليه) في ل (وإنما يطلب بعلق المنارة عليه زيادة في الستر وحسنه) ان يتشاغل مع من يأتي بالتحدث ونحوه (قوله فان خرج عن ذلك بطل اعتكافه) أي عما يكره الاكل فيه بطل اعتكافه لانه لا يبطل بالمكروه فلو قال المصنف وكره أكله بفناء المسجد لم يعمد عليه لشموله للكل خارج الفناء أيضاً أي مع ان الاكل خارج الفناء ممنوع لابطال الاعتكاف والشرب (١٧٨) مثل الاكل في الكراهة وظاهر النص كالمصنف كراهة الاكل ولو خف (قوله

واعتكافه غير مكفي) فان اعتكف غير مكفي جاز خروجه لشراء طعامه ولا يقف يحدث أحداً ولا يطلب حد ولا لقضاء دين ولا يمكث بعد قضاء حاجته شيئاً ثم لا يخرج بذلك عن عمل الاعتكاف وحرمة الاعتكاف عليه فان فعل شيئاً من ذلك فسد اعتكافه ويستحب شراؤه من أقرب الاسواق وظاهره ان له الخروج لحاجته ولو وجد من يقوم مقامه في ذلك بغير عوض أو بعوض لا يشق مثله عليه (قوله ودخوله منزله) القريب وبه أهله والابطال في الاول ولم يكره في الثاني (قوله والمراد باهله زوجته) أي أو سريته (قوله لان المسجد وازع) أي مانع من الجماع ومقدماته ولا وازع في المنزل اه ثم انه اذا خرج لحاجته فلا يجاوز القريب الممكن فعله فيه فان جاوزه بطل اعتكافه (قوله وكاتبته) الواو بمعنى أو وينبغي ما لم يكن لمعاشه (قوله ان كثر الخ) فان قلت المحقق لا يكون الا كميّاً فائدة التقييد بالنسبة له (قلت) المحقق اسم مفعول من أخصفت اذا جمعت الخفف

أو يفعله بموضعه وهو المتبادر من كلام ح ولما تكلم على شروط الاعتكاف وأركانه ومفسداته شرع في مكروهاته ثم جائزاته ثم مندوباته (ص) وكره أكله خارج المسجد (ش) أي وكره للمعتكف أن يأكل خارج المسجد أي بين يديه بل يأكل فيه أو في رحابه أو في المنارة ويعلق عليه فان خرج عن ذلك بطل اعتكافه قاله البايجي لانه مشي في غير عمل الاعتكاف (ص) واعتكافه غير مكفي (ش) يعني انه يكره للانسان أن يعتكف غير مكفي حتى لا يخرج الحاجة الانسان من بول وغائط (ص) ودخوله منزله وان لغائط (ش) يعني أنه يكره للمعتكف أن يدخل منزله الساكن فيه أي الذي فيه أهله لقضاء حاجته البول أو الغائط مخافة أن يشتغل بهم عن اعتكافه نعم ان كان منزله خالياً عن أهله أو كان أهله في علو المنزل ودخل هو في أسفله فلا كراهة حينئذ والمراد باهله زوجته ولا ينافي تعليل الكراهة بما ذكره جواز محبي زوجته اليه وأكلها معه وحديثها لان المسجد وازع ولا وازع في المنزل (ص) واشتغاله بعلم وكتابته وان معصفان كثر (ش) يعني انه يكره للمعتكف أن يشتغل بالعلم تعليماً أو تعلماً وكذلك يكره له أن يشتغل بالكتابة ولو محققاً وهذا في الكثير أما اليسير من العلم والكتابة فلا بأس به لكن الاولى الترتك والبالغ على المحقق لئلا يتوهم ان كتابته كتلاوته والواو في كتابته بمعنى أو والمراد بالعلم ما لم يجب عينا فان قلت الاشتغال بالعلم أفضل من صلاة النافلة فلم يكره في هذا الموضع واستحب فيه صلاة النافلة قلت لعل ذلك لانه يحصل بالنافلة من رياضة النفس وخلوصها من صفاتها المذمومة غالباً المطلوبين في الاعتكاف ما لا يحصل بالعلم وقيد المكثرة يرجع لما ذكر من العلم والكتابة والضمير في كتابته للمعتكف بقربنية المبالغة ولو كان الضمير عائداً على العلم ما حتمت المبالغة فهو من اضافة المصدر لفاعله لا لمفعوله ثم أشار الى قانون عبادة المعتكف وكرهه غيرهما بما يدخل فيه ما تقدم بقوله (ص) وفعل غير ذكر وصلاة وتلاوة (ش) يعني انه يكره للمعتكف أن يفعل غير هذه الثلاثة من اشتغال بعلم وكتابة وغيرهما والذكر يشمل المسيح والمليد والدعاء والتفكير في آيات الله وفي معنى الصلاة الطواف لمن بالمسجد الحرام ودخول الكعبة فقوله ان الطواف يدخل في الذكر فيه نظر وقوله أيضاً انه لم يعلم من كلام المؤلف عين الحكم فيه نظر لان حكم المؤلف بالكراهة على فعل غير الثلاثة المذكورة يدل على أن فعلها ليس بواجب اذ لو كان واجباً لحرّم فعل غيرهما وقد حكم بكراهته ولو كان فعلها جائزاً لكان فعل مقابلاً كذلك فلم يبق الاستحباب فعلها ثم شبه في الكراهة

بعضها الى بعض فيصدق حينئذ بالقليل والكثير فلذلك احتاج الى التقييد (قوله اذ لو كان واجبا الخ) فيه نظر اذ قد يجوز ان يكون فعل الثلاثة واجباً وفعل غيرهما مكروهاً وقوله ولو كان فعلها جائزاً لكان فعل مقابلاً الخ فيه نظر اذ لا يلزم من كون فعلها جائزاً ان يكون فعل غيرهما كذلك اذ قد يكون حراماً ويحجب بأن المراد بقوله اذ لو كان واجباً أي ان الوجوب متعلق بفعلها بقيد الخصوص وعلى كل حال فالبحث متوجه من جهة ان ما قاله لا ينتج خصوص الاستحباب لانه يحتمل السنية فتدبر وقال في ل قال بعض ولا يعلم عين الحكم في هذه العبادات من كلام المؤلف هل هو الوجوب وهو ظاهر قوله اولي قبل على شأنه وقول اللغوي فعلى من دخل معتكفه أن يلتزم ذلك في نفسه ونهايه بقدر طاقته ولا يدع ذلك الاغلبية أو الاستحباب لقول التلمذين ينبغي له التشاغل بالذكر والعبادة والصلاة والدعاء



فُراد وقراءة القرآن دون أن يتصدى لغير ذلك من أفعال القرب اه (قوله ولو جارا أو صالحا) هذا تخصيص قول المصنف سابقا والصلاة أحب من النفل إذا قام بها الغير أي الآن يكون معتكفا (قوله وصعوده لتأذين) وقيدت الكراهة بما إذا لم يرصد الوقت واللم يكره هكذا قال عجي وهو وهم والحاصل أنه يجوز له الأذان بحسن المسجد كإص عليه اللخمى فقيدها الجواز بما إذا لم يكن المؤذن يرصد الاوقات فان كان يرصدها كره والمفيد هو عياض (قوله بخلاف الخ) وفرق بأن المنار أشد تعلقا بالمسجد من سطحه لانه بنى للاعلام لدخول وقت ما بنى المسجد لاجله فكان أكل المعتكف فيه أكلا في المسجد وهو مطلوب بذلك هذا لا يظهر إلا ترى أن الجمعة تصح في العجن لافي المنار ولعل وجهه ان الاكل يطالب فيه الاخفاء وهو موجود في المنارة (قوله لانه عيشى للامام وذلك عمل الخ) زاد شب في شرحه وحينئذ لا فرق بين أن يكون راتبا أم لا اه ومفاد التعليق أنه لا كراهة إذا لم يش وهو كذلك على ما أفاده للفقاني وعروض الكراهة بما تقدم من جواز الأذان بحسن المسجد وفرق بان شأن (١٧٩) الإقامة المشئ للامام دون الأذان بحسن المسجد

وفيه تكلف ولكن النص متبع كما في شرح عب (قوله وبفسد اعتكافه) هذا أحد قولين والحاصل ان ابن الحاجب صحيح بناءه اذا أخرجه الحاكم مكرها وظاهره كره اخراجه أولا ومفهومه لو خرج طائعا بطل اعتكافه واعترض ابن هرون بتحجج ابن الحاجب فان الحاجب صحيح رواية ابن نافع في المدونة من استحباب الاستتفاف ولا يبطل اعتكافه ورواية ابن القاسم بفسد اعتكافه وأما ان خرج للحكومة اختيارا فيبطل بلا إشكال قال في المدونة وان خرج يطلب حذله أو ديناً أو أخرجه فيما عليه من حد أو دين فسد اعتكافه وقال ابن نافع عن مالك ان أخرجه قاض لخصومة أو غيرها كارهها أحب الى أن يتدنى اعتكافه وان بنى أجره وقال ابن عرفة وخروجه اطلب حذيه بطله وفي ابتداء من أخرجه قاض لحق واستحبابه روايتان ابن القاسم وابن نافع فيها اه وظاهر إطلاقها

التي هي حكم غير ما ذكر ولم يعطف لايها العطف على ما ذكر فقال (ص) كعبادة وجنابة ولو لاصقت (ش) يعني انه يكره للمعتكف عبادة من يرض في المسجد الا أن يكون قريبا منه فلا بأس أن يسلم عليه ولا يقوم ليعزى أولي بنى وكذلك يكره صلته على الجنابة ولو جارا أو صالحا ولو قربت منه بأن لاصقت وانتهى زحامها اليه الا أن يتعين عليه الصلاة عليها أو غسلها ولو خرج لشي من ذلك بطل اعتكافه كما يؤخذ من خروجه لمرض أبيه فقله ولو لاصقت راجع للجنابة فقط (ص) وصعوده لتأذين بمنار أو سطح (ش) يعني ومما هو مكرهه في حق المعتكف أن يرقى المنار للأذان أو أن يؤذن فوق سطح المسجد لانه كالخروج من المسجد وكذا أكله فوق سطحه بخلاف صعوده للأكل بالمنار فلا كراهة فيه وأفهم قوله لتأذين أن تأذينه بحسن المسجد ليس بمكرهه وهو كذلك اذ هو جائز وكره مالك أن يقيم الصلاة لانه عيشى الى الامام وذلك عمل (ص) وترتبه للامامة (ش) أي ويكره ترتب المعتكف للامامة لكن قال ابن ناجي المشهور وجوازه اه بل استحبابه في كلام المؤلف نظر ولذا قال بعضهم وفي بعض النسخ وترتبه للأقامة وفيه نظر أيضا فان النص عن مالك أنه يكره له إقامة الصلاة (ص) واخرجه الحكومة (ش) معناه أنه يكره للحاكم أن يخرج المعتكف من معتكفه قبل تمام مدة الاعتكاف لاجل حكومة توجهت عليه ان لم تكن مدة الاعتكاف كثيرة والافلح كما أن يخرج له لان رب الحق يتضرر بذلك وكذلك له أن يخرجوه وبفسد اعتكافه اذا تبين له لدده وانه انما اعتكف فرارا من اعطاء الحق سواء كانت مدة الاعتكاف قليلة أو كثيرة واليه أشار بقوله (ان لم يلبده) ويلد بفتح الياء وضهما لانه سمع لدو (ص) وجاز اقراء قرآن (ش) أي جاز له قراءة القرآن على غيره وسماعه من الغير ولا يحمله على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره بموضعه كما في الجلاب فانه معترض انظر شرحنا الكبير (ص) وسلامه على من يقربه (ش) أي من صحيح أو مريض والمراد بالسلام هنا السؤال عن الاحوال كقوله كيف حالك وحال عيالك أم قوله السلام عليكم فقد دخل في الذكر والمراد بالقرب أن لا ينتقل اليه من محله (ص) وتطيبه وان ينسكح وينسكح (ش) المشهور أنه يجوز للمعتكف أن يتطيب بجميع أنواع الطيب نهارا لان المعتكف معه مانع يمنعه من أن

سواء ألبس اعتكافه أولا وقال القلشاني في شرح الرسالة ان أخرجه مكرها في حق وكان اعتكافه هربا من ذلك الحق فخروجه يبطل اعتكافه اتفاقا اه ونحوه في الجواهر فيقيد كلامه بذلك به يعلم قصور قول الاجهوري صحيح ابن الحاجب بناءه ان أخرجه الحاكم مكرها وظاهره سواء كان يكره للحاكم اخراجه أولا ويعلم ايضا ما تقدم ان قوله ومن تبعه لو خرج باختياره يبطل اعتكافه وانظره قصور محشى نت (قوله سواء كانت مدة الاعتكاف الخ) في شرح شب وعب الا أن يبقى يسير من عمل الاعتكاف لا يحصل لرب الدين ضرر يصبره اليه فيكره اخراجه حيث لم يحس خروجه ولم يأت بحميل فانظره مع كلام الشارح (قوله وجاز له قراءة القرآن على الغير) الجواز منصب على القراءة على الغير لا القراءة في ذاتها فانها مندوبة وكذا سماعها (قوله وسماعه من الغير) قال عب لا على وجه التعليم أو التعلم والا كره على المذهب وكذا في شرح شب فانه قال المراد بقوله اقراء قرآن أي قرأته على غيره أو سماعه من غيره لا على وجه التعليم أو التعلم (قوله فانه معترض) أي بانه تبع الجلاب وهو ضعيف (قوله المشهور أنه يجوز للمعتكف الخ)



ومقابلها ما جلد بس من أنه لا يتطيب (قوله ولذا كره الطيب للصائم) لان الطيب يحصل بسببه هيجان وثوران للشهوة **بنيته** قال في المدونة ولا بأس أن يتطيب وظاهره كان المعتكف رجلاً أو امرأة قال الفاكهاني لا خلاف أن للمعتكف أن يتطيب واختلاف في المعتكفة فقال عنه ابن وهب لا يكره للمعتكفة أن تتزين وتلبس الحلي وذكر أنهم لا تنطيب وفي المجموعة أن المعتكفة تتطيب (قوله أن يزوج ولده الصغير) وأما تزويج ولده الكبير فهو مكروه لانه من افراد قوله وفعل غير ذكر وصلاة وانظره (قوله من غير انتقال ولا طول الخ) أي فان وجد انتقال أي في المسجد أو طول بدون انتقال كره فلا يغني عنه قوله بجلسه والفرق بين جواز ذلك للمعتكف ومنعه للمحرم ان مفسدة الاحرام أعظم أو بان الاصل جوازه لهما خرج المحرم بالحديث أو ان مع المعتكف وازعا وهو الصوم والمسجد أو ان المحرم بعيد عن الاهل بالسفر غالباً فغند شدة الشوق والتفكير (قوله لغسل الجمعة) ووجهه أن الجمعة واجبة عليه وهو مخاطب بالغسل لها وذلك لا يمكنه في المسجد اهـ (١٨٠) (قوله أن يحلق شعر رأسه أو عاتقه) كذا في ك إلا أن المنقول عن أبي الحسن أنه

لا يجوز له حلق الرأس اذا خرج لانه يشغله فان أمكنه اخراج رأسه لمن يحلقه جاز وهذا المنقول عن أبي الحسن ظاهر المصنف فتدبر (قوله وتحرم حجامته وفصادته) عبارة الخطاب قال في الطراز ولا يجوز له الحجامه في المسجد ولا الفصاده وان جمعه كما لا يجوز له البول والتغوط فان اضطر الى ذلك خرج الى آخر ما في شارحنا فاذا كره حكاية بالمعنى وعبارة شب وتحرم حجامته وفصادته ولو أخذ الدم في اناء مثلاً وألقاه خارجه لكن قال اللقاني فعل الحجامه والفصاده في المسجد ليس بكبيرة وانما هو مكروه فقط وأما الدم فيجب طرحه خارج المسجد لانه مكث بنجس وما نقله التتافي عن سند غير محorro اهـ (أقول) قد علمت نص الخطاب (قوله فان اضطر الخ) في شرح شب والظاهر أن خروجه لذلك حيث اضطر لا يبطل اعتكافه لانه صار من الامور الحاجية ظاهراً انه لا يطالب

بفعل شيئاً يفسد عليه ما هو فيه وهو المسجد ولذا كره الطيب للصائم فقط ويجوز للمعتكف أيضاً أن يتكح بضم الياء أي يزوج وليته محجورة كانت أو غير محجورة وكذلك له أن يزوج ولده الصغير وكذلك له أن يتكح بفتح الياء أي يتزوج هو بأن يعقد لنفسه اذا كان ذلك كله (بجلسه) من غير انتقال ولا طول ومفهوم قوله بجلسه لو كان بغير مجلسه فان كان في المسجد كره وان كان خارجه بطل اعتكافه (ص) وأخذه اذا خرج لكف غسل جمعة ظفراً أو شارباً (ش) المراد بالاخذ الازاله والكاف في الحقيقة داخله على جمعة والمعنى أنه مما يجوز للمعتكف اذا خرج من معتكفه لغسل الجمعة أو لغسل الجنابة أو لغسل العيدين أو لحراصه وما أشبه ذلك أن يحلق شعر رأسه أو عاتقه وأن يقص أظفاره أو شاربه أو ينتف ابطه أو يستاك يفعل ذلك خارج المسجد لا داخله فانه مكروه لحرمه المسجد وان جمع ذلك في ثوبه وألقاه خارجه قاله في المدونة وتحرم حجامته وفصادته فيه كما لا يبول ولا يتغوط فيه فان اضطر للفصد والحجامه خرج فان فعلهما في المسجد فن أبطل اعتكافه بكل منهى عنه أبطله به هذا ومن راعى كون الذنب كبيرة فلا قاله سند (ص) وانتظار غسل ثوبه وتخفيفه (ش) هذا معطوف على الجائزات والمعنى أن المعتكف اذا خرج يغسل ثوبه من جنابة مثلاً فانه ينتظر غسله وتخفيفه اذ لم يكن له ثوب غيره ولا وجد من يستنيبه في ذلك كما قاله سند لانه حينئذ صار من الامور الضرورية فلا يعترض عليه بقوله فيها ولا ينتظر غسل ثوبه وتخفيفه أي يكره له ذلك لانه فين له غيره (ص) وندب اعداد ثوب ومكثه ليلة العيد (ش) يعني أنه يستحب للمعتكف أن يعد ثوباً آخر بأخذه اذا أصابته جنابة وكذلك يندب لمن كان آخر اعتكافه غروب آخر يوم من رمضان مكث ليلة العيد وأما اذا كانت ليلة العيد في أثناء اعتكافه فهل يجب عليه المكث وهو ظاهر المدونة على ما عند بعض الشيوخ أولاً لانه لا يصوم صبيحة تلك الليلة ولو قال المؤلف وندب له اعداد ثوب آخر اكان أولى اذ كلام المؤلف ظاهر في أنه يستحب للمعتكف اعداد ثوب للاعتكاف وأنه لا يعتكف في الثوب الذي كان عليه قبل الاعتكاف وليس بمراد وانما المراد ما حيلنا عليه أولاً (ص) ودخوله قبل الغروب (ش) أي وندب لمن أراد أن يعتكف أن يدخل معتكفه من الليلة التي

بكونه يخرج رأسه خارج المسجد ويحجمه بل منهى عنه والظاهر الكراهه لاحتمال وصول شيء من النجاسة في المسجد يريد فلذلك قال يخرج **بنيته** أشعر قول المصنف اذا خرج الخ أنه لا يخرج لمجرد قص الشارب والظفر ولا بأس أن يخرج يده أو يذني رأسه لمن هو خارج المسجد فبأخذ ذلك منه ويصلحه (قوله وانتظار غسل ثوبه) أي عند من يغسله (قوله اذ لم يكن له ثوب غيره) فان كان له غيره أو وجد من يستنيب كره له ذلك اهـ من شرح شب (قوله لمن كان آخر اعتكافه غروب آخر يوم) ظاهره كظاهر كلامهم قصر الندب على عيد الفطر لانه فعله عليه الصلاة والسلام لانه انما اعتكف العشر الاخير من رمضان لا عشر ذي الحجة **بنيته** أشعر قوله ليلة العيد انه لو كان اعتكافه العشر الاول أو الوسط من رمضان مثلاً لم يندب له مييت الليلة التي تليه وهو كذلك فيخرج اذا غربت الشمس آخر أيام اعتكافه وله انت (قوله ودخوله قبل الغروب) من الليلة التي يريد منها ابتداء اعتكافه قبل الغروب في اعتكاف منوي ولو يوماً فقط أو ليلة فقط اهـ (قلت) والظاهر أن مثل ذلك ما اذا دخل مع الغروب قياساً على صورة اللزوم كما تبين



(قوله بناء على ان أقل الاعتكاف يوم) أى أقل ماهيته لأقل كاله الآتى (قوله فانه يلزمه الدخول قبل الغروب) أى أو معه حاصله ان قول المصنف ودخوله فاصر على الاعتكاف المنوى وأما قوله وصح ان دخل قبل الفجر فشامل للمنوى والمنذور مع مخالفة النذب فى الاول والواجب فى الثانى كذا فى عب وفيه شئ وذلك ان قول المصنف وصح ان دخل قبل الفجر حرر ور على قول عبد الوهاب فى رواية المبسوط على أصلهم ان أقل الاعتكاف يوم وان من نذر يوم لا يلزمه يوم وليس له وهو خلاف ما تقدم للمصنف من ان من نذر ليلة يلزمه يومها ومن نذر يوم لا يلزمه يوم وليلة من باب أولى بل حتى بعضهم الاتفاق عليه وما قدمه المصنف هو مذهب المدونة وقول سحنون وعلى مذهب المدونة وقول سحنون لا بد من الدخول عند الغروب كما صرح بذلك والمؤلف درج على القول بالحكمة لقوله فى توضيحه تبعه ابن عبد السلام انه المشهور لان عادته متبعة المشهور متى وجده ولم يتنبه الى أنه خلاف ما قدمه وخلاف مذهب المدونة قال ابن فرحون فى قول ابن الحاجب وأقله يوم وقيل ليلة بدءته بهذا القول ليس بجيد لانه أضعف الاقوال قال ابن راشد ومعناه اذا نذر اعتكافا مطلقا أو نذرا اعتكاف يوم فهل يكتبنى باعتبار النهار أولا بد من اعتكاف ليلة قبله قولان والقول بالا كفاءة حكاه القاضى أبو محمد قال اذا دخل معتكفه قبل طلوع الفجر أجزأه وهو قول مالك فى المبسوط وحكاه سند عن ابن القاسم والقول الآخر حكاه صاحب اللباب عن سحنون قال يلزم يوم وليلة ويدخل معتكفه عند غروب الشمس اه كلام ابن فرحون (قوله فانه قال) لفظ ابن الحاجب أقله يوم وقيل وليلة وأكمله عشرة وفى كراهة مادونها قولان اه فاذا علمت ذلك تعلم ان ابن الحاجب لم يقل ويكره ما فوقها وإنما الكراهة من حيث ان الذى يقول أكمله عشرة مصرح به يكره ما فوقها وقوله (١٨١) وفى كراهة مادونها القول بالكراهة انما يأتى

على القول بأن أقله عشرة كما يؤخذ من التوضيح والقول بعدم كراهة الدون هو الذى يقول أقله يوم وليلة أو يوم أو ثلاثة أيام ويعلم من ذلك ان حكاية القول بالكراهة لا يناسب ما صدر به من أن أقله يوم وقيل يوم وليلة وأكمله عشرة المفيد لكل الدون لا كراهته وتعلم ان قول الشارح والقول الثانى ان أقل المستحب عشرة الذى هو الراجح هو القائل بكراهة الدون قال فيها بلغنى عن مالك انه قال أقل الاعتكاف يوم وليلة فسألت عنه فأنكر وقال

يريد أن يتبدى فيها اعتكافه قبل غروب الشمس فان دخل قبل الفجر صح واليه أشار بقوله (ص) وصح ان دخل قبل الفجر (ش) بناء على ان أقل الاعتكاف يوم وأما على ان أقله يوم وليلة فلا بد أن يدخل قبل الغروب وحملنا كلامه على من لم يندر الاعتكاف أما الناظر له فانه يلزمه الدخول قبل الغروب للزوم اليمالى له وعبر بالحكمة دون الجواز لصير مفهومه لا يصح بعد الفجر وأما مع الفجر فهو بمنزلة دخوله قبله (ص) واعتكاف عشرة أيام (ش) ظاهر كلامه أن ما زاد على العشرة ليس حكمه كذلك فيكره ونحوه لابن الحاجب فانه قال أكمله عشرة ويكره ما فوقها وفى كراهة مادونها قولان اه والقول الثانى أن أقل المستحب عشرة أيام لانه لم ينقص صلى الله عليه وسلم عنها وأكثره شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة كما قاله مالك فى المدونة وفائدة الخلاف فى الأقل تظهر فى نذر اعتكاف ودخل فيه ولم يعين فيلزمه الأقل على هذه الاقوال (ص) وبآخر المسجد (ش) يعنى أنه يستحب للمعتكف أن يعتكف فى عجز المسجد بسكون الجيم وهو مراده بآخر المسجد ولا يعتكف برحمته لانها دونه فى الفضل لاجل اخفاء العبادة ولبعده عن يشغله بالحديث (ص) ورمضان وبالعشر الاخير ليلة القدر

أقله عشرة أيام به أقول اه ولذا قال ابن عرفة اللخمي مادون العشرة كرهه فيها وقال فى غير هذا لا بأس به اه وتعلم انه لا يأتى على قول المصنف فيما سبق المفيد ان أقله يوم وليلة (قوله لانه لم ينقص) يقال أى ولم يزد فقد قال اللخمي أى ولا ينبغي أن يجاوز العشرة لان النبى صلى الله عليه وسلم كان أشد الناس عبادة وقام حتى تورمت قدماه ولم يجاوز اعتكافه عشرة أيام ولنا فيه اسوة حسنة اه فكيف يكون هذا هو الراجح (قلت) يمكن أنه استند لما ورد ان النبى صلى الله عليه وسلم اعتكف العشرة الاولى فأتى له جبريل فقال له ان الذى تطلب امامك فاعتكف العشر الوسط فأتى له جبريل فقال له ان الذى تطلب امامك فاعتكف العشر الاواخر وقد يقال ان الكلام فى الشهر بنية واحدة (قوله وتظهر فائدة الخلاف فى الأقل) أى الخلاف أى الذى هو أى القول بان أقله عشرة والقول بان أقله يوم أو يوم وليلة الداخلى تحت القول الثانى المحذوف فى قول ابن الحاجب فى كراهة مادونها لان معناه فى كراهة مادونها وعدم الكراهة والحاصل أنه اختلف فى الأقل فقيل يوم وقيل يوم وليلة وقيل ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام والمراد أقل مستحب كما صرح به بعض المحققين قال عجم فان قيل من نذر اعتكاف أكثر من شهر أو من عشرة أو أقل من عشرة ولو يوم فانه يلزمه مع انه نذر مكرها قلت انما يلزمه نظر الفعل بمجرد (قوله بسكون الجيم) غير متعين فقد قال فى القاموس الجوز مثله وكندس وكتف مؤخر الشئ اه واقتصر فى المختار على ضم الجيم (قوله لا خفاء العبادة) يفهم من هذا التعليل نذب تصديره عند انعكاس الامر بان يكون الصدر خاليا والجوز مشغولا وهو كذلك (قوله ورمضان) أى ونذب كونه رمضان أى نذب الاعتكاف وينذب كونه فى رمضان فن اعتكف فى رمضان فقد حصل مستحبين (قوله وبالعشر الاخير) فن اعتكف فى العشر الاواخر فقد أتى بثلاث مستحبات



(قوله وليلة القدر التي الخ) هذه العلة ليست هي المشار لها بقول المصنف ليلة القدر لان هذه العلة نظر لها من حيث نزول القرآن في رمضان والتي أشار لها المصنف من حيث حصول ليلة القدر وليلة القدر يسكون الدال وقبحها جائز ومجتمعت بذلك اما تقدير الكوائن فيهما من أرزاق وغيرها أي اظهارها للملائكة أو لعظم قدرها أو قدر القائم بها (قوله فالتاسعة ليلة احدى وعشرين الخ) هذا بناء على ان الشهر يعتبر ناقصا الخ والحاصل انه اختلف هل يعتبر الشهر ناقصا أو كاملا في اقرب به الشارح بناء على ان الشهر يعتبر ناقصا أو أما على اعتبار كونه كاملا فالتاسعة ليلة الثاني (١٨٣) والعشرين والسابعة ليلة الرابع والعشرين والخامسة ليلة السادس والعشرين وهو

ما عليه الانصار فانهم قالوا معنى قوله اطلبوها في تاسعة تبقى هي ليلة اثنتين وعشرين وعليه فتكون في الاشفاق لكنها أفراد بالنسبة لما بقي واختار ابن رشد اعتبارها ناقصا لان يوم الثلاثين غير متيقن كونه من الشهر ولموافقة الحديث طلب التسوية في الافراد فالتاسعة أن يبقى تسع والسابعة أن يبقى سبع والخامسة أن يبقى خمس وهذا القول تفسير مالك في المسدونة والاحتياط العمل بكل من القولين (قوله وانما خص المؤلف الخ) لا يخفى أن هذا الكلام انما يأتي على ان الواو ليست للترتيب وان السابعة ليلة سبع وعشرين (قوله وبني بزوال انغماء الخ) اعلم أن المانع اما انغماء أو جنون أو حيض أو نفاس أو مرض والاعتكاف اما نذر غير معين أو معين من رمضان أو غيره أو تطوع معين أو غير معين فهذه خمس وعشرون صورة وهذه الموانع اما تأخر قبل الاعتكاف أو مقارنته له أو بعد الدخول فيه فصارت خمسا وسبعين فان كانت تلك الموانع في الاعتكاف المنذور المطابق أو المعين من رمضان فلا بد من البناء بعد زوالها طرأت قبل الاعتكاف أو قارنت له أو بعد

الغالبية به (ش) يعني مما يستحب للمعتكف أن يكون اعتكافه في رمضان ليكون سيدا للشهر وتضاعف فيه الحسنات وليلة القدر التي أنزل فيها القرآن جملة الى سماء الدنيا ثم نزل مفردا على حسب الوقائع في عشرين أو ثلاث وعشرين سنة وكان عليه الصلاة والسلام اذا دخل العشر الاخير من رمضان يوقظ أهله كل ليلة لاجل طلب ليلة القدر الغالبة به (ص) وفي كونها بالعام أو برضان خلاف وانتقلت (ش) يعني ان ليلة القدر هل هي في جميع العام أي دائرة في جميع لياليه وهو مذهب مالك وابن مسعود وهي خاصة برضان كله لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وشهره ابن غلاب والى ذلك أشار بالخلاف وعلى كل فلا تختص بليلة لكن على الاول في جميع العام فتكون في عام ليلة احدى وعشرين من رجب مثلاً وفي عام آخر تكون ليلة احدى وعشرين من رمضان وعلى الثاني فتكون في رمضان فقط في عام ليلة احدى وعشرين من رمضان وفي آخر ليلة خمس وعشرين منه وفي عام ليلة تسع وعشرين منه وعبر بالفعل اشارة الى أن ذلك واقع ثم بين معتقده في الحديث على ما ذهب اليه مالك ومن وافقه من قوله عليه الصلاة والسلام التسوية في التاسعة والسابعة والخامسة أن الاظهر في الواو الترتيب فالعدد من آخر الشهر بدليل قوله في الرواية الاخرى لتاسعة تبقى والسابعة تبقى والخامسة تبقى (و) حينئذ (المراد) من الحديث (بكسابعه) وما ذكر معها (ما بقي) من العشر لا ماضى منه فالتاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقيل العدد من أول العشر والمراد التسوية في الخامسة والسابعة والتاسعة لان الواو لا ترتب فالتاسعة ليلة تسع وعشرين والسابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقوله ما بقي خبر المراد وما فيه واقعة على عدد أي والمراد بكسابعه عدد يبقى أي سبع بقيت في نحو التسوية في سابعة وهكذا وانما خص المؤلف السابعة بالذكر لان أكثر العلماء يقول الغالب أنها فيها بدليل أن كلمات قوله تعالى انا أنزلناه الى هي سبعة وعشرون كلمة (ص) وبني بزوال انغماء أو جنون (ش) يحتمل أن تكون الباء للسببية أي وبني بسبب زوال انغماء أو جنون وأن تكون للدلالة على ما يصح من ملاصق أو بني الانغماء والجنون وعليه يتفرع قوله بعد وان آخره بطل ويحتمل أن تكون بمعنى مع أي وبني مع هذه الاعذار أي لا مع غيرها من الاعذار المبطله للاعتكاف كالردة ونحوها والمعنى ان من نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان فحصل له في أثناء تلك المدة انغماء أو جنون أو مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد فانه اذا زال عذره بني على ما كان اعتكف وكل ما نذر ويصله والاستثناء وأشار بقوله (ص) كأن منع من الصوم لمرض أو حيض أو عيّد (ش) الى أنه لا فرق بين أن يكون العذر الذي يباح معه البناء مما يمنع من

الاعتكاف

الدخول كالمعين من غيره وحصل بعد الدخول لا قبل أو قارنت أو كان الاعتكاف تطوعا بغيره

والموانع الخمسة مضمومة في أحوال الطر والثلاثة فلا بناء هذا حاصل الخمسة والسبعين بقيت نجسة فيها البناء أيضا وهي الفطر ناسيا في الاعتكاف باقسامه الخمسة فالجمله ثمانون والمراد بالبناء كما قالوا الاتيان ببديل ما حصل فيه المانع سواء كان ما يأتي به قضاء عما منع صومه كان يأتي به بعد انقضاء زمنه كرمضان والنذر المعين أو لم يكن كالنذر الغير المعين (قوله أو معينة من رمضان) وكذا معينة من غير رمضان وطر المانع بعد الدخول في ذلك النذر



(قوله الذي ظهرت منه نهاراً) أي ولم يسترسل جميع النهار فاذا اغتسلت تجلس في المسجد مع أنها غير صائمة فصدق عليه أن يمنع الصوم فقط لا المكث في المسجد (قوله ألا ترى أنه يجب عليه الرجوع لمعتكفها) هذا اغتياي أني على الراجح من أن قوله وخرج وعليه حرمة فاصر على العذر المانع من الاعتكاف ومقاله الشارح من قوله جواز ضعيف (قوله فلايس المراد به مطلق الحيض) أي الشامل للمستترسل جميع النهار (قوله وخرج وعليه حرمة) الوجوب في الاغتناء والجنون متعلق بولييه (قوله وجواز الخ) رده عجب بأنه يجب البقاء ويمنع الخروج كما في الرجاء والمواقي وهو المعتمد ولا ينافيه قول (١٨٣) المصنف إلا ليلة العيد ويومه لأنه كلام على عدم بطلانه

بعد خروجه فلا ينافي قول الرجاء يجب بقاءه ليلته أي إذا كان قد بقي عليه أيام بعد العيد كما هو الموضوع فلا ينافي قوله فيما مر ومكثه ليلة العيد اه (أقول) قول المصنف إلا ليلة العيد يفرض في مانع الاعتكاف (قوله) فان اعتكافه يبطل لصحة صوم ذلك اليوم) بناء على أن قوله وخرج وعليه حرمة في العذر المانع من الاعتكاف (قوله وان اشترط الخ) أي قبل دخوله أو بعده وقوله لم يفده شرطه واعتكافه صحيح وممثل اشترط سقوط القضاء اشترط غيره كعدم صوم أو اعتكاف النهار دون الليل أو مباشرة النساء فالشرط باطل والحاصل أن الشرط يبطل ويصح الاعتكاف على المشهور وقيل يبطلان معا وقيل بالفرق أن اشترط قبل الشروع فيه بطلان معا وان اشترط بعد أن دخل بطل الشرط وصح الاعتكاف والله أعلم

### باب الحج

(قوله وهو القياس) لأن مصدر حج قياسه الفتح لأن الخبير بأن المراد بالحج هو الهيئة المخصوصة الموصوفة بأنها دعامة ولعله لاجل ذلك كان الكسر أكثر سماعاً

الاعتكاف جملة كالانغماء والجنون أو الصوم فقط كالمرض الخفيف والحيض والعيء أو فطر نسيان فان قلت الحيض مانع من الصوم والمسيء فكيف جعله ممانعاً للصوم فقط قلت مراده بالحيض هنا الحيض الذي ظهرت منه نهاراً وهو ممانع للصوم فقط ألا ترى أنه يجب عليها الرجوع لمعتكفها فلايس المراد به مطلق الحيض اذ هو مانع من الصوم والمسيء وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير (ص) وخرج وعليه حرمة (ش) أي وخرج من حصل له عذر من هذه الاعذار إلا المفطر نسياناً إلى زوالها لكن وجوباً في العذر المانع من الاعتكاف وجوازاً في العذر المانع من الصوم وعليه حرمة الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف رجلاً أو امرأة كما مر من قوله وان لحائض ناسية فستكلم المؤلف على زوالها بقوله وبني بزوال انغماء الخ وعلى طرقها بقوله وخرج الخ والواو في قوله وخرج إلى آخره للاستئناف لبيان الحكم وكان قائلاً قال له واذا حصل له عذر من هذه الاعذار ما الحكم فقال وخرج الخ (ص) وان آخره بطل (ش) أي وان آخر البناء بعدم رجوعه إلى المسجد عند زوال عذره فوراً ولو عذر من نسيان أو أكره بطل اعتكافه واستأنفه ما لم يكن التأخير ليكون الوقت وقت خوف كما قاله عبد الحقي عن بعض شيوخه وأشار المؤلف بقوله (الإيلة العيد ويومه) إلى أن المعتكف لو زال عذره ليلة العيد أو يومه وأخرجوه إلى المسجد حتى مضى يوم العيد وتالياه في عيئ الاضحى فان اعتكافه لا يبطل بخلاف ما لو ظهرت الحائض أو صبح المريض وأخر كل الرجوع إلى المسجد فان اعتكافه يبطل لصحة صوم ذلك اليوم لغيرهما بخلاف يوم العيد فان صومه لا يصح لاحد (ص) وان اشترط سقوط القضاء لم يفده (ش) يعني أن المعتكف اذا اشترط ما ينافي اعتكافه بان قال ان حصل له مانع يوجب القضاء لا أفضى فان شرطه لا يفده ويصح اعتكافه على مقتضى الاعتكاف المشروع ابن عرفة وشرط منافيه لغوا \* ولما أنهى الكلام على دعائم الاسلام الثلاث وهي الصلاة والزكاة والصوم وما يلحق بها شرع في الكلام على الدعامة الرابعة وهي الحج بفتح الحاء وهو القيام والكسر أكثر سماعاً وكذا اللغتان في الحجة وقيل الحج بفتح المصدر وبالكسر الاسم وقيل الاسم بهما الجوهرى الحج القصدير جيل محجوج أي مقصود وهذا الأصل ثم تعورف في استعماله في القصد إلى مكة المشرفة للنسك تقول حجبت البيت أحججه حجاً جافاً نأحاج وربما أظهرنا التضعيف في ضرورة الشعر قال الرازي \* بكل شيخ عامر أو حاجج \* وانما أضيف الحج والعمرة لله في قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولم تضاف بقية العبادات له لأنهما مما يكثر الرياء فيهما جداً ويدل على ذلك الاستقراء حتى ان كثير من الحاج لا يكاد يسمع حديثاً في شيء الا ذكره ما نقله في حجه فلما كانا مظنة الرياء قيل فيهما الله اعتناء بالاخلاص والحج في الشرع ما أشار

(قوله وقيل الحج بفتح المصدر) أي فيراد من الحج بفتح المعنى المصدرى أي الذي هو تعلق القدرة الحادثة بالحركات المخصوصة وقوله وبالكسر الاسم أي بالكسر اسم للأفعال المخصوصة أي الحركات والسكنات المخصوصة وهو المعنى الحاصل بالمصدر (قوله القصد) وقيل بقيد التكرار وعليه اقتصر صاحب المقدمات وسند ونقله القرافي عن الخليل وهو ظاهر الصحاح لتكرار الناس إليه في كل سنة أو لعودهم إلى البيت بعد التفريق ولتوديع أو لعودهم إليه في العمرة (قوله ثم تعورف) أي في عرف اللغة (قوله حجاً) الذي في صحاح الجوهرى أحججه حجاً بغير زيادة وهي ظاهرة فلما نسب اسقاط ما بعد حجاً وقوله عامر أي معتمر



(قوله ينافي ذلك) لان العطف يقتضي تسليط الملزومية على بقية الاركان والملزومية خارجة فلا يكون حـدا قال بعض وقد يقال انه جرى هنا على طريقة الفقهاء من أن الحد والرسم بمعنى واحد (قوله لا ينافي بالمقصود الخ) فيه شيء لان قوله ذات بمعنى صاحبه والصاحبية وصف خارج فلا يكون حدا فلم يأت بالمقصود (١٨٤) (قوله انه لما ذكره من عمر الحج) أي لما ذكره من عمره عن ابن عبد السلام من عمر الحج فقد قال هو

عمر ولذا تركه ابن الحاجب ابن عرفة يرد بعدم عمر حكم الفقيه بثبوته ونفيه وصحته وفساده ولازمه ادراك فصله أو خاصته كذلك أي دون عمر (قوله على ما فيه) أي من البحث السابق من أن كلامه لا يفيد انه حد بل رسم (قوله فني ذلك نوع من التأكيد على من عمر عليه) وهو ابن عبد السلام (قوله وفيه إشارة الى ان الحج عبادات) لا يخفى ان فيه إشارة الى انه لا بد من الاحرام في جميع أجزائه المذكورة لكونها متفرقة وأما كونها عبادات لا عبادة واحدة فلم يظهر إلا أن يقال يفهم من تفرقها انها عبادات لان شأن العبادة انضمام أجزائها (قوله لكان من طاف) أي للزم (قوله ويحتمل الخ) حاصله ان الاحتمال الاول المعنى على الشرطية فالمعنى أنه لا بد أن يكون الاحرام محكوما بالجميع وأما على الاحتمال الثاني فالمعنى على الاخبار أي وذلك الاحرام متعلق بجملة الأجزاء (قوله بعض أحكام الحج) أي الأحكام المتعلقة بالحج والعمرة أي باحرامهما وقوله وأفعالهما معطوف على الحج والعمرة أي أحكام أفعالهما أي أحكام أفعال تتعلق بهما كالأحكام المتعلقة بالأفعال التي تفعل في حالة الاحرام من قتل صيد وغير ذلك (قوله فرض الحج) ثم انه يقع في

اليه ابن عرفة بقوله ويمكن رسمه بانه عبادة يلزمها الوقوف بعرفة ليلة عاشور ذي الحجة وحده بزيادة وطواف ذي طهر أخص بالبيت عن يساره سبعة أبعدا فجر يوم النحر وسعي من الصفا الى المروة ومنها اليه سبعة أبعدا وطواف كذلك لا بقيد وقته باحرام في الجميع فقوله عبادة جنس يدخل فيه الصلاة وغيرها وقوله يلزمها الخ خاصة لأنها لا يلزمها ذلك ولا يفارقها فتمتاز عن كل عبادة شرعية بذلك وشمل الرسم الصحيح من الحج والفاسد ولا يخفى ان لزوم الوقوف ليس جزأ من ماهية الحج بل هو أمر خارج عنها والذي هو جزؤها فعل الوقوف لا لزومه وبهذا يتبين صحة جعل ما ذكر رسمه لكن قوله بعد وحده بزيادة وطواف الخ ينافي ذلك ولو حده بقوله عبادة ذات وقوف بعرفة ليلة عاشور ذي الحجة وطواف الخ لا ينافي ذلك ولو حده بقوله عبادة ما سبب كونه عرف الحج بتعريفين وذكر في الثاني جميع لوازمه شرعا وعرف الصلاة تعريفها واحدا قلت ويمكن الجواب بأنه لما ذكره من عمر الحج أراد أن يبين يسره بمحدثين برسم تام ويحد على ما فيه وأن الفقيه العارف بقواعد الشريعة لا يصعب عليه ذلك فني ذلك نوع من التأكيد على من عمر عليه وقوله ذي طهر أي شخص ذي طهر والمراد يكون الطهر أخص أن يكون من الحدث الا الصغير والا كبيرا وما ذكره من الخبث وبعبارة أخرى والطهر الاخص هو رفع الحدث الا الصغير لانه يلزم من ثبوته وجود الطهارة الكبرى ولا يلزم من وجود الكبرى ثبوت رفع الحدث الا الصغير فلا يقبل ذي طهر أخص لانه لو قال ذي طهر فقط لصدق بالطهارة الكبرى وقد أحدث حدثا أصغرا فيلزم أن يصح الطواف له وليس كذلك وقوله عن يساره بيان المحضة الطواف الشرعي ونصب سبعة أبعدا على المصدر وقوله بعد فجر يوم النحر أخرجه طواف القدوم فانه ليس من الاركان وقوله والسعي معطوف على طواف وقوله ومنها أي من المروة الى الصفا وقوله بعد طواف كذلك أي مثل الطواف المذكور بصفته وهو طواف ذي طهر أخص الخ وقوله لا بقيد وقته أخرجه بخصوص طواف الافاضة المذكور وان السعي انما يشترط فيه حصول طواف قبله صحيح شرعي لا خصوص طواف الافاضة ولا يشترط فيه أن يكون طوافا واجبا وقوله باحرام في الجميع صفة لعبادة أي عبادة محكومة باحرام في جميع ما ذكره وفيه إشارة الى أن الحج عبادات مجتمعة وان الاحرام محسوب بكل منها لانه لو لم يزد هذه الزيادة لكان من طاف بالبيت ثم أحرم بعده أن يكون ذلك الطواف جزأ من الحج ولا يصح ذلك وكذلك غيره ويحتمل أن يريد ان احرام الاركان لما كان مندرجا في احرام الحج فصارت تلك الاحرام للجميع وأما العمرة فنعناها لغة الزيارة يقال اعتمر فلان فلانا اذا زاروه يقال الاعتمار القصد وقيل انما قيل للمعتمر بالعمرة معتمرا لانه قصد أن يعمل في موضع عامر وشرعا عبادة يلزمها طواف وسعي فقط مع احرام ولما كانت أحكامهما أي الحج والعمرة لا تنحصر أشار الى ما ظهر له منها فقال

(بَاب) يذكر فيه بعض أحكام الحج والعمرة وأفعالهما

(ص) فرض الحج وسنة العمرة مرة (ش) يعني ان الحج فرض علينا كتابا وسنة واجبا

غالب النسخ بناء فرض وسنة للمفعول واقامة الحج والعمرة مقام الفاعل ونصب مرة على المفعول المطلق مبين للعدد مرة والعامل فيه العمرة ويقدر مثله للحج لان الحج والعمرة مصدران مقدران بأن والفعل والمعنى فرض أن يحج مرة وسن أن يعتمر مرة ولا يصح أن يعمل فيه فرض وسن لانه انما يفيد أن الفرض والسنة وقعما من الشارع مرة لان المفعول المطلق قيد في عامله وليس المراد



ذلك ويجوز نصب مرة على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل أى فرض المرة من الحج وسنت المرة من العمرة ثم حول ونصب على التمييز ويوجد في بعض النسخ فرض الحج مصدر مرفوع بالابتداء وعطف سنة العمرة عليه ورفع مرة على الخبر وعليه فالمصدر بمعنى اسم المفعول أى مفروض الحج ومسنون العمرة مرة وفيه إخراج مرة عما هو مختار المحققين من أنها جميع أخواتها من طوراً وفوراً وذات مرة منصوبة على المفعولية المطلقة فليكن هنا كذلك إذا التقدير فرض الحج بحجامة وسن العمرة اعتماداً مرة لا يقال المراد من الحج والعمرة الحقيقة المخصوصة فهما جامدان فلا يعملان لا نأقول عملهما نظر الأصلهما من المصدرية اه (قوله مرة في العمر) أى وما زاد عليها فهو مستحب لكن استحباب العمرة إنما هو في كل سنة مرة ويكره تكرارها في السنة على المشهور وأجاز تكرارها ابن المأجشون وأول السنة المحرم فيجوز لمن اعتمر في أوخر ذي الحجة أن يعتمر في المحرم الحاصل أن الحج أول مرة فرض وأما في غير المرة الأولى فينبغي له قصد إقامة الموسم ليقع فرض كفاية فإن لم يقصد إقامة وقعه منذ وباء الظاهر جريان مثل ذلك في العمرة فسنه عين مرة في العمر وكفاية إذا قصد بها القيام عن الناس والأشد وبكل عام انظر شرح عب <sup>في فائدة</sup> في مشروعية الحج قبل العمرة أو العكس قولان اه (قوله والله على الناس حج البيت) قيل نزل سنة تسع وقيل نزل سنة عشر (قوله وصححه الشافعي) أى صحح كونه سنة ست (قوله وصححه) أى صحح كونه سنة تسع (قوله حجة واحدة) أى عام عشرة من الهجرة ولم يحج من المدينة بعد أن نزل عليه فرض الحج غير هاهنا وحج بمكة قبل أن يفرض عليه الحج حجتين على ما روى وفي البخاري في المغازي أنه حج بمكة حجة واحدة قبل أن يهاجر فردّ عليه الشارح وقال المروى أنه لم يترك وهو بمكة الحج قط (قوله حجة الوداع) أى وداع الناس (١٨٥) بالوصايا قرب موته فقد وصاهم قبل موته بقوله

فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام بكم يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وأستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا لا ترجعوا بعدي ضلاً لا يضرب بعضكم رقاب بعض ألا يبلغ الشاهد منكم الغائب فاعمل بعض من يبلغه أن يكون أو عياله من بعض من سمعه اه وأراد باليوم يوم النحر والشهر شهر الحجة والبلد مكة <sup>في فائدة</sup> يختلف هل شرع الحج لغير هذه الامة أم لا فقال بعضهم

مرة في العمر فمن حجه كفر واستتيب ومن تركه مستطيعاً قاله حسيبه أى لا يتعرض له وأما العمرة فهي سنة في العمر مرة على المشهور وهي آكد من الوتر وقيل فرض كالحج وبه قال الشافعي وقيل فرض على غير أهل مكة وغير المؤلف هنا بفرض وعبر في باب الزكاة بقوله تجب لتكون الفرض غير مرادف للواجب في الحج لأن الواجب ينجر بالدم كطواف القدوم وأما في بقية العبادات فمرادف وهل فرض قبل الهجرة ونزل والله على الناس حج البيت نأكيده أو بعد هاتسنة خمس أو ست وصححه الشافعي أو ثمان أو تسع وصححه في الأكل أقوال وحج عليه الصلاة والسلام حجة واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة وسئل أنس كم اعتمر عليه الصلاة والسلام قال أربع عمرته التي صدّه عنها المشركون عن البيت في الحديبية في ذي القعدة وعمرته أيضاً من العام المقبل حين صالحوه في ذي القعدة وعمرته حين قسم غنم خنيس من الجعرانة في ذي القعدة وعمرته مع حجه وقدرى عن ابن عباس أن عمرة الجعرانة كانت للبتين بقيتا من شوال (ص) وفي فوريتيه وتاريخه لحرف الفوات خلاف (ش) أى وفي

(٢٤ - خرشي ثانی) كان واجبا من زمن آدم عليه الصلاة والسلام <sup>في فائدة</sup> أخرى حاصل ما قالوا أن الحج المبرور يسقط الصغار اتفاقاً وكذا الكبار على الاظهر وأما التبعات فقال القراني لا يسقطها الحج وظاهر كلام ابن حجر وغيره إسقاطه أياها للأحاديث الواردة في ذلك وأجمعوا على عدم سقوط ما ترتب عليه من الصلوات والكفارات وحقوق الأدميين من دين وغيره أى كوديعة ومواده بالتبعات التي قال ابن حجر بسقوطها أى التبعات الباطنة كالغيبة والقذف والقتل كما قال بعض شيوخنا ولذا قال الخطاب في شرح المناسك عقب قول القراني ما نصه وما قاله من عدم سقوط الصلوات المترتبة في الذمة والكفارات وحقوق الأدميين من ديون وغيرها أى كالودائع جمع عليه اذ لم يقل أحد من العلماء أن حج لا يجب عليه أن يقضى ما في ذمته من ذلك نعم يرجي أن الله يغفر ذلك في الآخرة لمن عجز عن أدائه في الدنيا ويرضى عنه الخصوم للأحاديث الواردة في ذلك والمبرور وهو المتقبل وعلامته أن يزداد بعده خيراً فإن قلت لم تأخر حجه صلى الله عليه وسلم إلى عام عشرة من الهجرة فالجواب أنه من أجل تنزيهه عما كن السنن والطواف عن فعل الجاهلية والطواف عرياني وبإبعاد الكفار عن ذلك ولذلك بعث الصديق حج بالناس وجهه كان ندباً وبعث خلفه ابن أبي طالب ينادي بالناس لا يبق مشرك إلى آخر ما هو معلوم وفي هذا دليل على أن الصديق هو الخليفة بعده (قوله عمرته التي صدّه عنها المشركون) فتحرر الهدى وحقاً هو وأصحابه ورجع إلى المدينة لا يخفى أنه إذا صدّه كيف يصح أن يقال اعتمر فالجواب أن المراد أحرم بالعمرة فلا ينافي أنه لم يكمل والاحسن أن المراد اعتمر حقيقة أى حصل ثواب العمرة حقيقة لأنه أفهر على عدم كمالها (قوله حين صالحوه الخ) ويقال لها عمرة القضاء والقضية لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاضي قريش في الأولى على أن يأتي من العام المقبل فيدخل مكة بعمرة ويقم ثلاثة أيام (قوله وفي فوريتيه) وهذا هو الراجح



(قوله ويعصى بتأخيره) أي مع كونه أداء (قوله لا زائد عليه) أي من تمييز أو غيره (قوله أو غيرهما) كوصي (قوله أي ادخاله في الاحرام) وليس المراد باحرام الولي عنه حقيقة وانما معناه ان يجزئه وينوي ادخاله في الاحرام أي فيكون احرامه عنه في حال تجزيده لان الحج انما ينعقد بنية مع قول أو فعل (١٨٦) تعليقه وكانهم جعلوا تجزيده كالتوجه في حق غيره ولا يشترط أن يكون الولي محرما

ولا ان يتساوى في الاحرام (قوله ويكون كل الحج) المراد بالحرم هنا مكة علم من ذلك انه يتجاوز به الميقات حد لا لارقابه وخوفه من الضرر عليه فاذا كان يحصل تجزيده قرب الحرم ماذ كرم من الضرر فالظاهر انه يؤخر الاحرام عنه والتجزيدي الى دخول الحرم كما ان الظاهر من كلامهم انه اذا كان يحصل تجزيده الضرر فانه يحرم عنه بغير تجزيده ويفدى كافي شرح شب (قوله لانه وقع لمالك) حاصله انه انما خصه للخلاف فيه (قوله لا مغمى عليه) ثم ان لم يفق الا بعذر من الحج فلا شيء عليه فان آفاق في زمن يدرك الوقوف فيه أحرم وأدركه ولا دم عليه في عدم رجوعه الى الميقات (قوله أي فيحرم الولي عن المطبق) ولا يجوزنه عن الفرض لانه اذا لم يكن الحج فرضا عليه فلو آفاق المطبق بعد ادخاله في الاحرام فالظاهر لزومه له وليس له رفضه وتجزيد احرام بالفرض لعدم رفضه بالنية ويحتمل أن ما أتى من عدم رفضه بالنية فيمن أحرم عن نفسه (قوله يرجي زواله بالقرب) أي الشأن ذلك فلا يتنقض بأنه قد يكون الاغناء طويلا (قوله فان آفاق) أي المغمى عليه لا المجنون لان المجنون العبرة باحرام الولي عنه فلا رفضه المجنون ان آفاق (قوله بمثل ما أحرم به) أي ان كانوا عدوا وأحرموا عنه لانهم ليس لهم أن يحرموا عن

وجوب الايمان بالحج في أول عام القدرة ويعصى بتأخيره عنه ولو ظن السلامة وهو الذي نقله العراقيون عن مالك وشهره القرافي وابن بريز أول لا يجب الايمان به على الفور بل وجوبه على التراخي لخوف الفوات وشهره الفاكهاني ورأي الباجي وابن رشد والتمساني وغيرهم من المغاربة انه ظاهر المذهب خلاف في التثنية أما عند خوف الفوات فيستفق على الفورية ويختلف الفوات باختلاف الناس من ضعف وقوة وكثرة أمراض وقتها وأمن طريقها وخوفها وجدان مال وعدمه وانظر هل يدخل هذا الخلاف في العمرة كالحج لم أر من تعرض له بنفي ولا اثبات كما قاله ح ولا خلاف في الفورية اذا فسد حجه سواء قلنا ان الحج على الفور أو على التراخي كما يأتي عند قوله ووجب اتمام المفسد وسواء كان الأول فرضا أو نفلا (ص) وصحته ما بالاسلام (ش) المشهور أن الاسلام شرط في صحة الحج والعمرة بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة سواء كان المحرم بهما ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا (ص) فيحرم ولي عن رضيع وجرد قرب الحرم (ش) أي فبسبب ان شرط العمرة الاسلام لا زائد عليه ينسب احرام الولي من أب أو كافل أو غيرهما قريب أو غيره عن الرضيع أي ادخاله في الاحرام بأن ينوي عنه ويجزئه الذكرك من الخيط ووجه الانثى وكفاها كالكبيرة ويكون كل من الاحرام والتجزيدي قرب الحرم اذا لم يكن محرما لا بالتجزيدي والنسب ولا يقدم الاحرام عند الميقات ويؤخر التجزيدي الى قرب الحرم كما فهمه بعض ولا مفهوم لرضيع وكذا غيره ممن لا يعزب دليلا بمقابلته بالميز وانما خص الرضيع بالذكرك لانه وقع لمالك لا يحج عن الرضيع (ص) ومطبق لا مغمى عليه (ش) معطوف على رضيع أي فيحرم الولي عن المطبق ويجزئ على ماذ كرفي الصبي من تأخير احرامه وتجزيده الى قرب الحرم وغيره والمطبق من لا يفهم الخطأ ولا يحسن رد الجواب ولوميز بين الانسان والفرس فان آفاق احيا نانتظرو ولا ينعقد عليه ولا على المغمى عليه احرام غيره فان خيف على الجنون خاصة الفوات فكالمطبق قال فيها والجنون في جميع أموره كالصبي لا مغمى عليه فلا يحرم عنه أحد ولو خيف الفوات ولا يصح ان فعل بفرض أو نقل والفرق بينه وبين الجنون ان الاغناء مرض يرجى زواله بالقرب غالباً بخلاف الجنون فانه شبيه بالصبي الدوام وضع الاحرام عن الصبي لانه يتبع غيره في أصل الدين فان آفاق فأحرم عن نفسه بمثل ما أحرم به عنه أصحابه أو بغيره فالاحرام ما أحرم به هو وليس ما أحرموا به عنه بشئ ولا دم عليه لتعدى الميقات وان لم يفق حتى طلع الفجر من ليلة التجر وقد وقف به أصحابه لم يجزئه (ص) والمميز بانه والا فله تحميلة ولا قضاء بخلاف العبد (ش) معطوف على ولي من قوله فيحرم ولي عن رضيع والمعنى ان المميز وهو من يفهم الخطأ ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ولا ينضبط بسن مخصوص بل يختلف باختلاف الافهام هو الذي يحرم عن نفسه من أول الميقات باذن وليه ويأشرك نفسه فان خالف وأحرم بغير اذن وليه فلولي تحميلة بحسب ما يراه مصلحة ويكون بالنسبة والحق ولا يكفي رفض النسبة وحدها واذا حله وليه لا قضاء عليه لما حله منه ومثله السفينة بخلاف العبد البالغ اذا أحرم بغير اذن وليه فله منه فانه يلزمه القضاء عن ذلك اذا أذن له سيده أو عتق ويقدمه على

الفرض

(قوله لم يجزئه) أي المغمى عليه وأما المجنون فحجه صحيح الا انه

لا يقع فرضا كما تقدم (قوله من أول الميقات) أطلق العبارة وفي عب نقلا عن المدونة أن هذا في المناهز وأما غيره فقرب الحرم كما تقدم في غير المميز تنبيهه اذا أذن للمميز الحر أو الرقيق بالغا أولا وأراد منه قبل احرامه في الشامل ليس لسيد منع عبد أذن له



وان لم يحرم على الاظهر ولا في الحسن على المدونة له منعه قبل احرامه لا بعده (أقول) هو الصواب الموافق لما تقدم في الاعتسكاف وانظر محشئ نت (قوله المرأة اذا حلها زوجها) أي من حج التطوع الخ (قوله فان لم يقدر على ذلك) أي المميز كما هو ظاهر فقيه اشارة الى أن قول المصنف والانا بعمه في خصوص المميز وفي عب وشب والا يمكن مقدوره بأن يجوز عن شيء أو لم يكن مميزا أو كان مطبقا ثم ان في كلام المصنف نظرا فان حقيقة الثبابة ان يأتي النائب بالفعل دون المنوب عنه (١٨٧) وليس كذلك اذا لم يقدر عليه ان

أمكن فعله به فعله به كطواف وسعي ووقوف بعرفة وغيره فهو مشارك له لا نائب عنه وان لم يمكن فعله به فعله الولي ان قبيل الثبابة كرمي وذبح كما قاله عجم (قوله لان ذلك من الاعمال البدنية) اعترض ذلك في حاشيته على تب بأن الصواب ان يقول العينية أي التي تظرفها لعين الفاعل وخصوصه والا فالكل أعمال بدنية يعني مقابلة القلب (قوله اذا طرأ اغماؤه) وأما قبل الاحرام فقد تقدم انه لا يحرم عنه الولي وعلى كل حال المغمى عليه لم يتقدم له ذكر (قوله وأما الولي فيجب عليه الوقوف) أي بعرفة أي بنفسه بخلاف من ذكره فان الوقوف بعرفة به واجب الا أنه ليس بالنفس (قوله وزيادة النفقة عليه) أي التي يحتاج لها المحجور صيبا أو غيره في السفر ولو لجله لا خصوص ما بأكله أو يلبسه (قوله عليه) أي المحجور جمع الصهير في أحضرهم وأفردها والمراد في المحلين المحجور الشامل تقنيا (قوله ان خيف ضيعه) انظر هل بناؤه للمفعول للاشارة الى أن محجور وخوف خائف ما كان الولي أو غيره حتى لو لم يخف الولي الضيعة وخاف غيره من الناس من أرباب المعرفة فالعبرة بخوف الغير ولا عبرة بخوفه أو بالعكس فالعبرة بخوف

الفرض فان قدم حج الفرض صحيح ومثل العبد في وجوب القضاء لما حلله منسه المرأة اذا حلها زوجها مما أحرمت به من غير اذنه والفرق ان الحجر على الصبي والسفيه طعنهما والحجر على المرأة والعبد لحق غيرهما (ص) وأمر مقدوره والانا بعمه ان قبلها كطواف لا كتلبية وركوع (ش) يعني ان الولي يأمر الصبي المميز بأن يأتى بجميع أفعال الحج وأقواله من طواف وسعي وركوع وتلبية وتجرد ورمي الى غير ذلك ان كان يقدر على ذلك فان لم يقدر على ذلك أو على بعضه فان الولي ينوب عنه فيما يجز عنه ان كان ذلك الذي يجز عنه الصبي يقبل الثبابة ولا يكون الا فعلا بطواف عنه ويسعى ويرمي الجمار وأما مثل ركعتي الطواف أو الاحرام أو التلبية أو التجرد وما أشبه ذلك فانه لا يصح الثبابة فيه لان ذلك من الاعمال البدنية (ص) وأحضرهم الموافق (ش) أي وأحضر الولي الرضيع والمطبق والصبي المميز والمغمى عليه اذا طرأ اغماؤه بعد الاحرام الموافق عرفه وعرفه دلفة ومنى وظاهره الوجوب وليس كذلك وانما هو على سبيل التنبه وهذا بالنسبة لغير عرفه والافهو واجب وأما الولي فيجب عليه الوقوف وانما كانت منى من الموافق لانه يطلب فيها الوقوف اثر رمي الجرة الاولى والثانية وبعبارة أخرى قوله الموافق فيه تغليب لان الموقف لا يتعدد ولو قال المشاهد كان أحسن أي المشاهد التي يطلب فيها الحضور كعرفة وعرفه دلفة ومنى (ص) وزيادة النفقة عليه ان خيف ضيعه (ش) يعني ان الولي اذا أخذ الصبي الذي في حجره معه الى الحجاز فان نفقة الصبي تكون في ماله فان كانت نفقة السفر مثل الحضر فلا كلام أي لاله ولا عليه وان زادت نفقة السفر على الحضر فالزائد في مال الصبي ان كان يحشئ الولي على الصبي الضياع لو تركه لان النفقة حينئذ من مصالحه فان كان لا يحشئ عليه الضياع اذا سافر وليه وتركه فزيادة نفقة الصبي حينئذ على الولي لانه أدخله في ذلك من غير ضرورة واليه أشار بقوله (والافولي) أي وان لم يخف عليه الضيعة اذا تركه وسافر به فزيادة النفقة على وليه ولا خصوصية للحج بهذا بل حيث سافر الولي بصبي أو مجنون فيفصل فيه هذا التفصيل وكان الاولى ان يقول في ماله ليسعرب أن هناك مالا والافعلي وليه ولا تكون في ذمته خلافا لما يعطيه ظاهر لفظه (ص) كجزاء الصيد وفدية بالضرورة (ش) التشبيه بما بعد الا والمعنى ان جزاء الصيد الذي صاده الصبي محرما في غير الحرم لازم لولييه سواء خاف الولي على الصغير الضيعة أو لم يخف عليه الضيعة على المشهور وكذا يلزم الولي غرم الفدية اللازمة للصبي للباس أو طيب أو غيره وسواء خاف عليه الضيعة أم لا على الاشهر عنه مالك من أقوال ثلاثة وصدر به ابن الحاجب ولا فرق بين كون الفدية لزمت الصبي بالضرورة أم لا لان الولي أدخله في عهدته باجباره كما هو ظاهرها وحينئذ فلا مفهوم لقول المؤلف بالضرورة وقولنا الذي صاده الصبي محرما في غير الحرم احترازا لما اذا صاده في الحرم فانه يفصل فيه تفصيل زيادة النفقة كما قاله اللخمي اذا تأثر للاحرام فيه (ص)

الولي ولا عبرة بخوف غيره من الناس أو الاشارة الى أن خوف الولي وحده لا يكفي ولا بد من موافقة الغير له على الخوف من الناس من أرباب المعرفة لم أر في ذلك نصا انظر للقاني (قوله ضيعه) المراد الهلاك أو ما يحتمل حاله به ومن ذلك معاشره أهل الفساد وفرض المسئلة انه لا كافل له سوى من سافر به وهذا يؤخذ من قوله ان خيف ضيعه (قوله على الاشهر عند مالك من أقوال ثلاثة) الاول التفصيل وهو انه ان خاف عليه الضيعة والفدية وجزاء الصيد على الصبي والافعلي الولي وقيل ذلك على الولي مطلعا لانه وان خاف عليه الضيعة في تركه فقد أدخله في الاحرام بالضرورة وقيل على الصبي مطلقا (قوله احترازا لما اذا صاده في الحرم) أي سواء كان محرما أم لا كما صرح به



في عبارة شب (قوله وشرط وجوبه حرية وتكليف) واستطاعة كما سبق قول وجوب باستطاعة فالاستطاعة انما هي شرط في الوجوب لاني الوقوع فرضا لانه لو تكلفه غير المستطيع لوقع فرضا (قوله حال من المضاف الخ) فيه انه حال من المضاف اليه والشرط ليس بموجود والجواب انه من قبيل أو مثل جزئه <sup>في تنبيهه</sup> قال محشي نت استفيد من كلام المؤلف ان شروط الوجوب ثلاثة فقط الحرية والتكليف والاستطاعة وهكذا عدها في الجواهر وابن الحاجب وزاد الاسلام ونوزع فيه وابن عرفة وغيرهم من أهل المذهب فيدخل في كلامه السفينة فيجب عليه وهو (١٨٨) كذلك ولم أر من اشترط في الوجوب الرشد وقد قال ابن جماعة اتفق الاربعة على

ان المحجور عليه لسفه كغيره من وجوب الحج عليه لكنه لا يدفع اليه المال بل يصحبه الولي لينفق عليه بالمعروف أو ينصب فيما ينفق عليه من مال السفينة من ينفق انظر محشي نت (قوله أو أطلق الخ) كذا في نسخة بأو المناسب الواو أي وأطلق أي والحال انه أطلق (قوله لم يقع عن الفرض) أي والفرض باق عليه (قوله يشراء أو كراء) لا يخفى ان هذا انما يكون في الرحلة فلا يكون قوله بامكان الوصول بدل كل من كل بل بدل بعض من كل فتدبر (قوله أي ثقبلة عظيمة) أي خرجت عن المعتاد في ذلك المحل بالنسبة للشخص (قوله ونحوه) أي كأن يحمله جان (قوله وحيث فسر الاستطاعة بامكان الوصول) هذا يقتضي ان الباء في قوله بامكان الوصول للتصوير فينا في قوله أو لا بدل كل من كل وقوله دخل فيه أي في قوله باستطاعة وقوله من عطف الخاص أي على قوله باستطاعة (قوله أو عشار) أي مكاس يأخذ العشر الا أنه لا يشترط كونه يأخذ العشر (قوله ويقف عند قوله) أي يقف عند قوله أخذ هذا المقدار لا غيره أي وعلم منه ذلك عادة كإنبه عليه

وشرط وجوبه كوقوعه فرضا حرية وتكليف (ش) قد علمت مما تقدم من قوله وصحتم بما بالاسلام ان الاسلام شرط في صحة الحج والعمره وذ ك المؤلف هنا ان الحرية والتكليف شرط في وجوب الحج فلا يجب على عبد ولا على من فيه بقية رق من مكاتب ومبعض ولو قل جزؤه ونحوه ما ولا على صبي ولو مر اهقا ومجنون وضعيف عقل وهو المراد بالمعتوه في كلام بعض ولا يقع منهم فرضا ولو فوه نعم يصح من جميعهم وقوله (وقت احرامه) وما بعده راجع لما بعد التكاف والمعنى ان الحرية والتكليف انما يعتبران في وقوعه فرضا وقت الاحرام فن لم يكن حرا أو غير مكلف وقته لم يصح منه الفرض ولو عتق العبد أو كف الصبي بعد ذلك قبل الوقوف وصح نفلا ولا ينقلب فرضا ولا يرتفع احرامه ولا يجزيهم ارداف احرام عليه وقوله (بلا نية نفل) قال بعض حال ولم يبين مما ذوا الظاهر انما من المضاف أي احرام أي شرط وقوع الحج فرضا حرية وتكليف وقت احرامه حال كون ذلك الاحرام خاليا من نية نفل بأن فوى الفرض أو الحج أو أطلق وينصرف للفرض قاله سنده فلو فوى النفل لم يقع عن الفرض خلافا للشافعي ويكره تقدم النفل هو كذا الشذري على الفرض قال بعض ولو قرن نية النفل بنية الفرض لم يجز أيضا قال آخرو وهو في عهدة هذه ولم أرها غيره (ص) وجوب باستطاعة (ش) تقدم ان الحرية والتكليف كل منهما شرط في وجوب الحج وكذلك الاستطاعة شرط في وجوبه ثم تبدل من الجار والمجرور وقوله (بامكان الوصول) بدل كل من كل راجلا أو راكباً يشراء أو كراء وقوله (بلا مشقة عظيمة) هو معنى قوله في منسكه من غير مشقة فادحه بالفاء والدال والهاء المهملتين أي ثقبلة عظيمة من فدحه الدين اذا أثقله ولا عبرة بطاق المشقة فان السفر لا يخلو عنها ولذلك رخص للمسافر القصر والفطر وانما لم يقل واستطاعة برفع عطفها على حرية لاقتضائه انه يشترط في وقوعه فرضا الاستطاعة كما انها شرط في الوجوب وهو فاسد اذ لو تكلفه غير المستطيع وقع فرضا وقوله بامكان الخ أي امكانا عاديان أمكنه الوصول بطيران ونحوه فلا يجب عليه لكن لو فعله أجزأه وحيث فسر الاستطاعة بامكان الوصول دخل فيه امكان السير وأمن الطريق فقوله (وأمن على نفس ومال) من عطف الخاص على العام من لصوص جمع لص مثلث اللام وهو في الاصل السارق لكن المراد به هنا المحارب أما السارق الذي ينسحق بالحراسة فلا يسقط به الحج قاله بعض (ص) الا لاخذ ظالم ما قل لا ينسكت (ش) مستثنى من مفهوم مال أي فان لم يأمن على المال سقط الا لاخذ ظالم لص أو عشار ما قل أي لا يحجب ويقف عند قوله ولا يعود الى الاخذ ثانيا فلا يسقط الحج على الاظهر من قولين حكاهما ابن الحاجب فقوله (على الاظهر) راجع الى ما أفهمه الاستثناء وهو عدم سقوط الحج كما في تقريره لا الى قيد عدم النسكت لما علمت من السقوط مع النسكت بالاخلاف وقوله لا ينسكت أي علم

الشارح واحتراز بقوله ظالم من أخذ الدال على الطريق أجرة من المسافرين فانه جائز وليس فيه تفصيل الظالم ويكون على عدد رؤس المسافرين دون أمتعتهم اذ من معه دواب ولو كثرت كالجرد منها في انتفاعهما به والظاهر اعتبار عدد رؤس التابعين لا المتبوعين فقط واذا جرى عرف بشئ عمل به لانه كالشرط انظر عب (قوله لما علمت الخ) لا يخفى انه لم يعلم ذلك ووجه ما قال انه لو كان راجعا لقيد عدم النسكت لكان المعنى أي ان أخذ الظالم القليل الذي لا ينسكت على الاظهر لا يسقط الحج بكون المعنى ان هنالك خلاف الاظهر يقول بانه وان كان ينسكت لا يسقط الحج مع أنه اذا كان ينسكت بسقط الحج اتفاقا



(قوله وأما لو علم أنه ينسكت) قال في ك ومثل النسكوث اذا تعدد الظالم (قوله أو جهل حاله أو شئ) لاشك أن جهل الحال في المقام يرجع للشيء (قوله ولو بلا زاد الخ) أشار بـ «لو» رد قول سحنون ومن وافقه باشتراط الزاد والراحلة (قوله وقدر على المشى) تحقيقاً وظناً (قوله كاعشى بقائد) أي ذكر ويكره المشى في حق المرأة (قوله ولا زاد معه) الأولى ان يقول فان لم يقدر على المشى ولا صنعه لان الكلام في سياق نيابة النائب والمناسب اعتبار العجز في النائبين أو المنوبين وقوله أو كان يقدر (١٨٩) على أحدهما أي المشى أو الزاد (قوله أي في جانب السقوط) أي

من حيث عجزه أي العجز عنه فان اعتبره من تلك الحيثية الا في جانب السقوط وذلك لان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمه مأمنه الاشتقاق (قوله وان كان المستحب خلافه) أي المستحب عدم عتقه في الرقاب الواجبة (قوله الامايبيع على المفلس) لا يخفى انه يدخل فيه ما تقدم من قوله أو بمن ولد زنا فيكون قوله أو امايبيع من عطف العام على الخاص وهو انما يكون بالواو كعكسه لا بأومع ان المؤلف عطفه بأو وقد يجاب بأن يقيس قوله أو امايبيع على المفلس بما عدا ولد الزنا لتقدمه فهو حينئذ من عطف المغاير كـ ولكن جوزه الاماميني بأو بخالفه في التصريح محتجاً على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم الى دنيا يصيبها أو امرأه ينسكها ومنه قوله تعالى ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا وقال أوحي الى (قوله أو بافتقاره) ان قيل قيدوا هنا بأن لا يخشى هلاك عليهم وقالوا في التفليس يزخر ماله ولا يترك له الامايعيشون به الايام وان خشي عليهم الضيعة والهالك فالجواب ان المال في التفليس مال لغرماء والغرماء لا يلزمهم من نفقة أولاده الا الموائسة كبقية المسلمين

منه بحسب العادة انه لا ينسكت وأما لو علم انه ينسكت أو جهل حاله أو شئ في ذلك سقط على أحد قولين في الشئ وهو المذهب وقوله ما قل أي بالنسبة للمأخوذ منه بكونه يحجب به وهو ما عليه الأكثر ويحتمل ان يريد أن يكون قليلا في نفسه وهو نحو ما للخمى انظر ح (ص) ولو بلا زاد وراحلة (ش) أي ان الحجيج يجب ولو كان المكلف لازاد معه اذا كان له حرفة تقوم به لا ترى بحاله ويعلم أو يظن عدم كسادها واليه أشار بقوله (لذي صنعة تقوم به) وكذلك يجب الحج عليه وان كان لا راحلة له اذا كان يقدر على المشى واليه أشار بقوله (وقدر على المشى) وظاهره كاللخمى ولو لم يكن معتاد له واشترط القاضي عياض والباجي اعتياده (ص) كاعشى بقائد (ش) أي وكذلك يجب على الاعشى القادر على المشى اذا وجد قائدا لانه كالبصير حيث كان له مال يوصله وبعبارة أخرى كقطع وأشل وأعرج في يد أو رجل أو فم أو أصم أو أعمى بقائد ولو بأجرة وكان له مال يوصله اللخمى أو كان ينسكف (ص) والا اعتبر المجوز عنه منهما (ش) تقدم أن الحجيج يجب ولو كان المكلف لازاد معه ولا راحلة اذا كان يقدر على المشى وله صنعة تقوم به في سفره لان قدرته على المشى تقوم مقام الراحلة وصنعة تقوم مقام الزاد فان لم يقدر على المشى ولا زاد معه أو كان يقدر على أحدهما دون الآخر فلا يجب عليه الحج حينئذ فقوله اعتبر أي في جانب السقوط والضمير المشى يرجع للزاد وما يقوم مقامه وللراحلة وما يقوم مقامها (ص) وان ثمن ولد زنا أو امايبيع على المفلس (ش) هذا متعلق بإمكان الوصول فهي مبالغة في وجوب الحج يعني ان المكلف اذا لم يجد معه ما يحج به الا ثمن ولد الزنا من أمته فانه يجب عليه الحج بذلك ويجوز عتقه في الرقاب الواجبة وان كان المستحب خلافه وكذلك يجب عليه الحج اذا لم يجد معه الامايبيع على المفلس عند التفليس من ربع وما شبيهة وثياب ولو لجمعة ان كثرت قيمتها وخدمه وكتب العلم ولو محتاجا اليها ومصحف وآلة الصانع على أحد الترددتين وكذلك يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أهله وأولاده الامقدار ما يحج به فقط ولا يرعى ما يؤل أمره وأمر أهله وأولاده اليه في المستقبل لان ذلك أمره الى الله واليه أشار بقوله (أو بافتقاره) أي يصير بعد الحج فقير الا على شيء (أو ترك ولده) أي ونحوه (للصدقة) وقوله (ان لم يخش هلاكا) قيد في المسئلتين وهذا على القول بأن الحج على الفور وأما على القول بالتراخي فلا اشكال في تبدئه نفقة الولد وحكم نفقة الابوين حكم نفقة الابن وأما نفقة الزوجة فتقدم على القول بالتراخي ويقدم الحج عليها على مقابلة ولو خشي التطليق عليه في غيبته حيث لم يخش العنت من فراقها فيها أو في غيرها (ص) لا بد من أو عطية أو سؤال مطلقا (ش) لما ذكر أسباب الاستطاعة ذكر مقابلهاتها والمعنى انه لا يجب الحج بالاستطاعة بدني أو بقبول عطية أو سؤال أما الدين فمحله اذا لم يكن عنده ما يقضيه به أو كان ولا يمكنه الوصول اليه لبعده والاوجب عليه الحج به وفي كلام نت نظروا ما العطية فلا ن فيها مائسة

وفي الحج المال ماله له وهو يلزمه نفقة أولاده من ماله (قوله ونحوه) أي كابويه الفقيرين ولو قال المؤلف أو ترك من تلزمه نفقته لكان أشمل (قوله ان لم يخش هلاكا) أي أو شديد ذي تنبيه لا يجب عليه التوفير والجمع حتى يصير مستطيعا (قوله أو عطية) أي بغير سؤال بدليل قوله بعد أو سؤال الخ أي أعطى لأجل الحج فان لم يحج لم يعط وظاهر المصنف ولو كانت له عادة بالاختدمن أعطاه وهو كذلك وهذا حيث لم يقبلها أو أمان أعطى وقبل فانه يجب عليه الحج سواء أعطى لأجل الحج كالموضوع أولا (قوله وفي كلام نت نظري) أي لانه لم يقيد فقد قال لان الدين يمنع وجوبه وظاهره سواء كانت له جهة أولا وهو كذلك باتفاق في الأولى وعلى المشهور في الثانية



(قوله وقطع سند الخ) ظاهر شب ترجيحه (قوله عاده السؤال أم لا الخ) هذا معنى الاطلاق الا انه اذا لم تكن العادة اعطاءه لا خلاف في عدم وجوب الحج عليه وحرمة كانت عادته السؤال أو لا لالقاء نفسه في التهلكة ويكره لمن العادة اعطاؤه ان لم تكن عادته السؤال اتفاقا وكذا لمن عادته ذلك على ما عند المؤلف في توضيحه وابن عبد السلام وقال في منسكه انه ظاهر المذهب وفي الشامل انه المشهور (قوله ولكن المذهب في هذه الحالة الخ) آقره (١٩٠) محشى نت وقواه خلافا لا يعول عليه (قوله واعتبر ما رده الخ) لا يخفى ان المصنف

انما اعتبر امكان الوصول فقط وسكت عن حالة الرد فتسكلم عليها هنا (قوله والبحر) أى في وجوب ركوبه لمن تعين طريقه وجوازه لمن له عنه مندوحة (قوله لا فائدة في قوله الخ) أى لان عدم غلبة العطب من افراد الامن على النفس والمال (قوله قلت فائدة الخ) حاصل الجواب تسليم ان عدم غلبة العطب من افراد الامن الا أن ذلك خفى فأفاد المصنف صريحان ذلك من افراد الامن على النفس والمال برا أو بحرا وهذا هو الجواب الاول (قوله ان ما تساوى فيه) أى السفر الذى تساوى فيه الخ لا فرق بين أن يكون برا أو بحرا وقوله أو نقول الخ حاصل الجواب الثانى ان عدم الغلبة الصادق باستواء الامر من افراد الامن في خصوص البحر لا في البر ولا يخفى ما في ذلك من البعد بل قد يتراعى العكس وذكر في ل أن الذى يفيد كلام ابن عرفة سقوط وجوب الحج في البحر حيث استوى السلامة والعطب وذكر ان عجم استظهره في شرحه فليتمأمل وهذا الجوابان لعجم (قوله وكذا اذا خاف تضيق شرط الخ) لا يخفى ان وجوب ازالة النجاسة مقيد بالذكور والقدرة وهو اذا لم يكن بقادر ويمكن

وظاهر كلام المؤلف عدم لزوم بالعطية ولو كانت من الابن لايه وهو الذى جزم به القرطبي في سورة آل عمران وابن العربي عن مالك وأبي حنيفة لان فيه سقوط حرمة الابوة اذ قد يقال قد جازاه وقد وفاه وقطع سند بلزوم ذلك للولد وهو مذهب الشافعى قال لان الولد من كسبه لا منه له عليه في ذلك قال بعض وفى كلام ابن رشد مبيل الى ذلك وأما السؤال فلا يلزمه سواء كانت عادته السؤال ببلده أو لم تكن كانت العادة الاعطاء أو لا وهو معنى الاطلاق وما مشى عليه المؤلف خلاف ما ارتضاه ابن عرفة ورجح ما لابن عرفة (هـ) في شرحه فقال ودخل في الاطلاق من عادته السؤال في الحضر ويعطى في السفر اذا سافر ما يكره ان علم بذلك أو ظنه ولكن المذهب في هذه الحالة الوجوب حيث قدر على الراحة أو ما يقوم مقامها على القول الراجح وقد اقتصر ابن عرفة عليه فقال وقدرة سائل بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة (ص) واعتبر ما رده ان خشى ضياعا (ش) يعنى انه يعتبر في استطاعة ما يصل به فقط ولا يعتبر ما يرجع به الا اذا خشى ان يبقى ضاع فيعتبر رجوعه الى حيث ينتهي ذلك عنه فقوله اعتبر ما رده أى الى أقرب مكان يمكنه التعمش فيه بما لا يزرى به من الحرف (ص) والبحر كالبر الا أن يغلب عطبه (ش) يعنى ان السفر الى بيت الله تعالى على مستطاعه لا فرق فيه بين البحر والبر في جميع ما تقدم الا أن يغلب على الظن عطبه في نفس أو مال ويرجع في ذلك لقول أهل الخبرة بهذا الشأن فاقالوا فيه يغلب العطب امتنع ركوبه فان قلت لا فائدة لقوله الا أن يغلب عطبه مع قوله سابقا وأمن على نفس ومال ثم قال والبحر كالبر قلت فائدة افادة بيان ان ما تساوى السلامة فيه مع العطب ليس خارجا عن قوله وأمن على نفس ومال بل هو من جملة ما يدل عليه أو نقول فائدة بيان ان المراد بالامن في البحر أن لا يغلب عطبه لان لم يحصل فيه عطب (ص) أو يضيق ركن صلاة لكميد (ش) معطوف على يغلب يعنى انه اذا خاف ان يضيق ركن صلاة بأن يخشى اذا قام أدركه الميذأة الدوخة فلا يركبها وكذا اذا خاف تضيق شرط كصلاته بالنجاسة لعدم الماء ويضيق بفتح أوله ثلاثيا مخفقا وبضمه وتشديد ثالثه فيرفع ركن الصلاة على الاول بالقاء عليه وينصب على الثانى بالمفعولية وقوله لكميد أوضح مكان لا يستطيع السجود فيه الا على ظهر أخيه (ص) والمرأة كالرجل الا في بعيد مشى وركوب بحرا الا أن يخص بمكان (ش) يعنى ان حكم المرأة في تعلقات الحج كحكم الرجل في جميع ما تقدم من وجوب الحج وسفينة العمرة حمرة والفورية والتراخي وشروط المحبة والوجوب وغير ذلك لدخولها في الناس في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واستثنى من ذلك أمور منها ان تكون بموضع بعيد عن مكة فلا يجب عليها المشى منه بخلاف الرجل واحترز بالبعيد عن القريب مكة وما حولها والخمى مثل مكة والمدينة قال بعض والظاهر اختلافه باختلاف الاشخاص فנסاء البادية لسن كنساء الحاضرة وأيضا

فنساء

كان عاجزا وقتها عن ازالتهما

تنبيه يقضى العالم بالميد ما خرج وقته في غيبة عقله كالسكران بجامع ادخال ذلك على نفسه ولا يقضى غيره لعذره ويؤمر بالرجوع في الوجه الممنوع من أى وجه أمكنه (قوله والمرأة) ولو متجالة (قوله الا في بعيد مشى) أى فيكره لها ذلك وقوله وركوب بحرا أى فيكره لها ذلك (قوله مثل مكة وما حولها) مما لا يكون مسافة قصر (قوله مثل مكة والمدينة) أى مثل مكة من المدينة (قوله والظاهر الخ) هذه طريقه الثالثة



(قوله التي تخص فيها موضع الخ) لا يخفى ان مثل اختصاصها بمكان اتساعها بحيث لا تحاط الرجال عند حاجة الانسان (قوله تزيد الخ) أي فأراد المصنف بقوله زيادة محرم أو زوج زيادته ما على ما قدمه في بيان معنى الاستطاعة وليس المراد أن يكون المحرم زائداً أي متعدداً (قوله لا يحمل لامرأة) نكرته في سياق النفي فتعم المجتالة والشابة وقد قالوا لكل ساقطة لافظة و الظاهر أيضاً انه لا يشترط أن تكون هي وإياه مترافقين فلو كان في أول الرفقة وهي في آخرها أو بالعكس بحيث اذا احتاجت اليه أمكنها الوصول بسرعة كفي ذكره في كـ (قوله فلشئ آخر) وهو خوف ضيعة المائنه من العداوة (قوله ويومين) الأولى ويومان لان المتبادر قراءة روى بالبناء للمفعول (قوله فعملوا الخ) أي لما هو مقرر اذا ورد مطلق ومقيدان فاكثري رجوع لرواية الاطلاق وما تقر من حمل المطلق على المقيد فانما هو اذا ورد مطلق ومقيد واحد (قوله والمراد) أي مراد المصطفى صلى الله عليه وسلم (١٩١) بقوله لا تسافروا وعرض بان ذلك

ليس من قبيل المطلق والمقيد بل من قبيل العام والخاص والراجح في الاصول ان العام لا يتخصص بذكر فرد من افراده ذكره القسطلاني على انه اذا كان التقييد وارداً على أسئلة كفي في الجواب فتأمل (قوله ما يسمى سفراً) أي لغة لا سفراً شرعياً ولا عرفياً (قوله وروايات التحديد) جواب عما يقال اذا كان العمل على رواية الاطلاق فما السرى في روايات التقييد وما الموجب لذكرها (قوله ومواطن) أي ومواقع هي المواضع المسئول عن سفرها كسيرة يوم أو يومين أو غير ذلك وهو كالعطف التفسيري اذ المراد بقوله اختلاف السائلين من حيث المواطن (قوله ولا يشترط بلوغ المحرم) أي ولا يشترط في المحرم البلوغ بل يكفي التمييز وجوب الكفاية وينبغي ان يجري مثل ذلك في الزوج (قوله لزمها) أي ان قدرت عليها وحرم عليها حينئذ الخروج مع الرفقة المأمونة فان امتنعاً بكل وجه أو طلباً ما لا تقدر عليه خرجت مع الرفقة المأمونة

ففسأ كل منهما ما يختلف بالقوة والضعف ومنها ركوب البحر حيث يباح للرجل فانها ليست كالرجل لما تحتاج اليه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة المبالغة في الستر ولهذا قيد ذلك عياض بالسفن الصغار لوجود هذه العلة وأما السكار التي تخص فيها موضع جميع حاجتها فيجب عليها كالرجل (ص) وزيادة محرم أو زوج (ش) معطوف على يعبد مشى والمعنى ان المرأة تزيد في تعلق الوجوب بها على الرجل أن تجد محرماً من محارمها يسافر معها أو زوجها لقوله عليه السلام لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر يوماً وليلة الا ومعها محرم وأطلق في المحرم يلعب القرابة والصهر والرضاع وان كان مالك نص على كراهة سفرها مع ابن زوجها فلشئ آخر وروى نصف يوم ويومين وثلاثة وليلة وبريد وروى لا تسافر امرأة الا مع ذي محرم فعملوا روايات التحديد على انه ليس بمارد الى رواية الاطلاق والمراد ما يسمى سفر الحرمة الاختلاء بالاجنبي وروايات التحديد انما هي واردة على اختلاف السائلين ومواطن بأن سئل عليه الصلاة والسلام مثلاً هل تسافر المرأة مسيرة يوم بغير محرم فقال لا تسافر مسيرة يوم بغير محرم وكذا باقي الروايات فلا مفهوم لها ولا يشترط بلوغ المحرم بل يكفي بما فيه كفاية وحكم الحنفى المشكل حكم المرأة وقد ورد الزوج في الصحيحين فقول التوضيح قاسه العلماء على المحرم فيه نظر فلو امتنع المحرم أو الزوج من الخروج معها الا بأجرة لزمها (ص) كرفقة أمنت بفرض (ش) الظاهر انه تشبيه في الوجوب المفهوم من الاستثناء وكانه قال الا أن تحتص بمكان أي فيجب عليها كرفقة أمنت الخ والمعنى ان الرفقة المأمونة يكفيها وتقوم مقام المحرم أو الزوج في الفرض لان النقل أي عند عدم الزوج والمحرم أو امتناعهما أو عجزهما ولا بد أن تكون هي مأمونة على نفسها فقوله بفرض متعلق بمحذوف أي فيجوز لها ان تسافر معها في فرض لا بأمنت لان الامن ثابت مطلقاً والفرض يشمل كل فرض كما اذا أسلمت ببلد الحرب أو اسرت وأمكنها الهروب وحج النذر والقضاء والحنث والرجوع الى المنزل لانعام العدة اذا خرجت ضرورة فئات أو طلقها أو خرجت للرباط أو زيارة كما يأتي ذلك كله في محله (ص) وفي الاكتفاء رجال أو نساء أو بالجموع تردد (ش) يعني هل يكفي في خروجها انفراد النساء أو انفراد الرجال أو لابد من المجموع تردد الشيوخ في فهم قول الامام تخرج مع رجال ونساء هل الواو على حالها فلا بد من المجموع أو هي للجمع التي يقصدها الحكم على النوعين وظهر لك من هذا ان في قوله أو

ذكره ابن جماعة عن المالكية وظاهره انه ما اذا طلب ما تقدر عليه فليس لها الخروج مع الرفقة المأمونة ولو كثر مطلوبهم ولا يتقيد بمطلبهم ما بالقلة كالنظم في مسألة يجوز للرجل اذا وجد امرأة في مفازة أنه يأخذها ويحتج بدليل قصة الافك (قوله كرفقة الخ) ان قلت هو مخالف لعموم الحديث المرفوع قلنا خصه القياس على وجوب هجرة المرأة من دار الحرب ولو مع غير محرم أو زوج (قوله الظاهر انه تشبيه في الوجوب) هذا بعيد ولا اقرب انه تشبيه بالمحرم والزوجة من حيث قيامها مقامها في الزيادة على ما تقدم ويفيده قوله والمعنى الخ (قوله لان الامن ثابت مطلقاً) أي لابد من ثبوت الفرض والنقل على تقدير جواز سفرها فيه (قوله وأمكنها الهروب) فانها تخرج منها مع رفقة مأمونة فان لم تجدها وكان يحصل بكل من بقائها وخروجها ضرر فان خف أحدهما ارتكبه وان تساوى ياخبرت كذا يفيد كلامهم (قوله التي يقصدها الحكم على النوعين) أي كل واحد من النوعين



(قوله فالخلاص الخ) والجواب انه لما جعل الاكتفاء بالمجموع مقابلاً للاكتفاء باحد النوعين أفاد بجهوده عدم الاكتفاء بذلك فهو بمثابة ما لو قال وفي الاكتفاء بنساء أو رجال أو لا اكتفاء بالمجموع لا أحدهما (قوله وضح بالحرام وعصى الخ) وانظر هل يكون عاصياً بسفره وهو الظاهر أو في سفره (قوله بمعنى سقوط الطلب) ان قيل العجة لا تستلزم السقوط لصحته من العبد والصبي فكلامه غير دال على ان الحج يسقط عنه والجواب ان العجة تستلزم السقوط حيث وجبت الشروط (قوله ودليل العموم الخ) انظر هذا مع قوله بمعنى سقوط الطلب فان بينهما تنافياً قتيلاً (قوله وأما حج الفرض فأفضل من الغزو) أي من الغزو والتطوع هذا هو الذي يفيد ما يأتي الا ان الاستدراك يبعده الا انه يمكن ان يقال المراد بفضل ندب أي من حيث التقديم لا من حيث الذات ثم بعد هذا وجدت الخطاب أفاده (قوله اذالم يكن خوف) فاذا كان خوف يكون فرض كفاية ان قل فانكثر كان فرض عين (قوله والا فلا شئ) أي بان كان خوف بحيث صار فرض كفاية ان قل الخوف فانكثر صار فرض عين (قوله ينظر الى كثرة الخوف) أي بحيث يصير فرض عين وقوله وقلته بحيث يصير فرض كفاية والحاصل ان الجهاد تارة يكون فرض عين وتارة يكون فرض كفاية وتارة مستحباً هذا ما أفاده عجم قال فتلخيص القول في هذه المسئلة انه اذا تعين الغزو فحج العبد أو بتعيين الامام أو كثرة الخوف من العبد وفانه يقدم على الحج من غير تفصيل فان لم يوجد واحد مما ذكر قدم تطوع (١٩٢) الحج على تطوع الغزو وقدم فرض الغزو على فرض الحج على القول بوجود

الحج على التراخي حيث لم يخف بالمجموع نظر الا انه لم يقل أحداً انه لا يكفي المجموع أي فليس من محل الخلاف فالخلاص ان يقول وفي تعيين المجموع أو يكتفي بنساء أو رجال تردد ثم المناسب لاصطلاحه ان يعبر بتأويلان (ص) وضح بالحرام وعصى (ش) يعني ان الحج سواء كان فرضاً أو نفلاً يصح بالمال الحرام بمعنى سقوط الطلب عنه لوجود الشروط والاركان ودليل العموم انه لم يقل وسقط بالحرام لتلايختص بالفرض ولكن يكون عاصياً في مشيئة الله تعالى ان شاء سماحه وان شاء عذبه (ص) وفصل حج على غزو والخوف (ش) يعني ان الحج التطوع أفضل من الغزو والتطوع ومن الصدقة في غير الجماعة وأما حج الفرض فانه أفضل من الغزو ولكن تفصيل ندب على القول بالتراخي وتفصيل وجوب على القول بالفور والصدقة أفضل من العتق وانما كان الحج أفضل من الغزو اذالم يكن خوف والا فلا شئ ان الغزو يقدم وجوباً على حج التطوع وأما حج الفرض قال بعض فان بيننا على تراخي الحج فيقدم الجهاد وعلى الفورية ينظر الى كثرة الخوف وقلته ولم أرفه نصاً انتهى ثم ان محل تفصيل الصدقة على العتق اذا كانت الصدقة تساوى العتق (ص) وركوب (ش) يعني ان من حج راكباً على الابل أو غيرها أفضل من الحج ماشياً لانه فعله عليه الصلاة والسلام على المعروف ولما فيه من مضاعفة النعمة ولانه أقرب الى الشكر وكذا العمرة والمناسك كلها حتى في الوقوف بعرفة ولا يعارض هذا ما رواه الطبراني عن ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام ان الحاج راكب بكل خطوة تحطوها راحلته سبعين حسنة ولما شئ بكل خطوة يحطوها سبع مائة حسنة انتهى لان المزية لا تقتضي الافضلية (ص) ومقرب (ش) أي ان

الحج على التراخي حيث لم يخف القوات فان خيف القوات قدم الحج على الغزو كما انه على القول بالفور كذلك انتهى فعلم ان الاقسام أربعة حج وغزو فرضان ومتطوع بهما حج فرض وغزو تطوع وعكسه ثم نقول والغزو الفرض اما فرض عين أو كفاية وقد علمت أحكامها وانظر ذلك مع ما يأتي في الجهاد (قوله وركوب) أي ان يكون الغالب عليه الركوب أو يكون مكروباً المركوب متى أراد فلا ينافي ان المشي في الحج فضيلة كما في كلام النخعي وغيره كما هو مصرح به في ح عند قول المتن وقد روى المشي وهذا يتأمل فيه فان المتبادر الركوب بالفعل وهو الذي يدل عليه فعله

صلى الله عليه وسلم فالصواب ابقاء المصنف على حاله وكلام النخعي مقابل (قوله على المعروف) ومقابله حج ماشياً ركوب وقوله ولما فيه معطوف على قوله لانه فعله وهو يدل على ان المقابل ما ذكر وقوله فعله أي تعلقت قدرته به فالركوب بمعنى الحاصل بالمصدر والفعل بالمعنى المصدرى الذي هو التعلق (قوله حتى في الوقوف بعرفة) لا يخفى ان الوقوف بعرفة أعظم المناسك التي يطلب فيها الركوب فلا يناسب الايمان بحج الغائبه ويمكن الجواب بانه انما أتى بذلك لقصد الرد على الشيخ سالم فانه قال وكذا سائر المناسك الا الوقوف بعرفة ورمي جرة العقبة انتهى وانما قلنا التي يطلب فيها الركوب لان الطواف والسعي يطلب فيهما المشي على ما يأتي تفصيله (قوله راكب الخ) باسناد فيه ضعف ويقال أين السبعون من السبع مائة وهل هناك الا الحسنات ولذلك ذهب النخعي وسند الى أن المشي أفضل وأما ركوبه صلى الله عليه وسلم فاما للتشريع والجواب الصواب كما في عجم ان خبره راكباً متواتراً وذلك آحاد والمتواتر مقدم على الآحاد (قوله خطوة) الخطوة بالضم وقد نفع ما بين القدمين والخطوة بالفتح المرة فاذا علمت ذلك فقضية قراءته بالضم على الافصح وان كان الفتح يصح ورأيت مضبوطاً به في نسخة صحيحة من الجامع (قوله لان المزية لا تقتضي الافضلية) هذا يدل على ان المراد الركوب بالفعل (قوله مقرب) بالتشديد والتحفيف على وزن مكرم يقرأ بكل وقد ورد ما يدل لذلك وان كان الذي في الصحاح والقاموس الثاني في النهاية لابن الاثير الاول ذكره



(قوله على ركوب الحمل) بكسر الميم الاولى وفتح الثانية والاكثر على كراهة الحمل والهواذج الاضرورة لانه من زى المتكبرين المترفهين ثم لا يخفى ان هذا أقرب للشكر وعظم النفقة الا انه عارض ذلك ما ورد انه صلى الله عليه وسلم قد حج على مقبب وفوق المقبب قطيفة وقال اللهم اجعله حجاً لاريا فيه ولا سمعة والقطيفة كساء من شعري ساوى أربعة دراهم والحمل ما يحمل على ظهر الدابة كحمل الخشب ونحو ذلك وأول من أحدث الحمل الحجاج وأول من أحدث المحفة الظاهر يسير شيخنا عبد الله عن شيخه محمد الزرقاني (قوله كصدقة ودعاء) في ك وانما كانت هذه الاشياء أولى لوصولها الى الميت من غير خلاف وبعبارة أخرى وانما كانت هذه أفضل لقبولها النيابة أى فوقوعها من النائب كوقوعها من المنوب عنه في حصول الثواب له بخلاف ما لا يقبل النيابة كالحج الا ترى انه لا يحصل للأصل أجر الحج بل أجر النفقة والدعاء فان قيل الحج من غير العكج يقبل النيابة لكن مع الكراهة كما سيأتى قلت ليس في قول المصنف في قوله فيما يأتى والاكره ما يفيد انه يقبل النيابة وان سلم فهو لا يقبلها على الوجه الذى يوجب حصول ثوابه للأصل لقوله فيما يأتى ولا يسقط فرض من حج عنه وله أجر النفقة والدعاء وقد ذكرت أن العكج (١٩٣) عدم قبوله النيابة انتهى (قوله على المذهب)

راجع للثلاثة الصوم والصلاة والقراءة فان فيها كلها الخلاف قال عجم وأما ثواب القراءة فيصل عند مالك وأبي حنيفة وابن حنبل لا عند الشافعي ذكره الشيخ عبد القادر اذا كرر ولا يكره ان مذهب مالك عدم الوصول ثم ان محل الخلاف حيث لم يخرج مخرج الدعاء كان يقول اجعل ثواب قراءتي لفلان فانه يكون له اجماعا كما ذكره صاحب المدخل وانظر هل يجري في ثواب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما جرى في ثواب القراءة وهو الظاهر أو يكون ثواب الصلاة (قوله ضمان مضمون بذمة الاجير) أى اجارة مضمونة أى متعلقة بذمة الاجير كأن يقول استأجر من يحج عني بكذا وقوله وضمان معين بذاته كأن يقول استأجر علي أن تحج أنت عني بكذا (قوله الى المضمون بقسميه) أى مضمون

ركوب المقبب مفضل على ركوب الحمل والمحفة والمقبب هو الذى جعل له قتب بفتح القاف والفوقية رحل صغير على قدر السنام (ص) وتطوع وليه عنه (ش) أى وفضل تطوع على من قريب أو أجنبي عن الميت وكذا عن الحى بغير الحج كصدقة ودعاء وهدى وعقق فراده بالغير غير مخصوص وهو ما يقبل النيابة كما ذكر لا كصوم وصلاة وقراءة على المذهب وبكره تطوعه عنه بالحج كما يأتى ولما أشعر كل ذمه بحجة الاستئجار على الحج من قوله وتطوع وليه عنه بغيره أخذ ذكراً أنواع الكراهة في الحج وهو أربعة ضمان مضمون بذمة الاجير وضمان معين بذاته وبلاغ وجعالة وعلى كل حال فتارة يكون مضموناً في السنة وتارة معيناً وبأتى في كلامه كل ذلك فأشار الى المضمون بقسميه بل بأقسامه بقوله (ص) واجارة ضمان على (ش) أى فضل اجارة ضمان على (ص) ومعنى الافضلية ان الضمان أحوط للمستأجر لو حوب المحاسبة للاجير فيما اذ لم يتم لصدا وغيره لا يعنى انها أكثر ثواباً اذ لا ثواب في كل لكراهة كل وسواء كانت اجارة الضمان مضمونة بذمته مثل من يأخذ كذا في حجة ويقوم وارثه مقامه وليس بالازم له أو متعلقة بعينه مثل استأجر علي أن يحج عني ويلزمه الحج بنفسه عين السنة فيهما أو اطلقها كما يأتى ذلك وقوله على (ش) أى بقسميه أى كانت بلاغ جعل بأن يجاعله على اتمامه أو بلاغ عمن وهى اعطاء ما ينفعه بد أو عودا بالعرف أى على بلاغ مالى أو بلاغ عملى أى على البلاغ فى مال أو بلاغ فى عمل (ص) فالمضمونة كغيره (ش) أى المضمونة فى الحج كغيره يحتمل فى الكراهة فغيره يرجع للمضمونة وذكره باعتبار النوع أى فالكراهة المضمون كغيره مما ليس بمضمون من بلاغ أو جعل فى الاسنواء فى الكراهة ويحتمل فى اللزوم وفى كون الفضل له والنقصان عليه والصفة وهو العقد على مال معلوم بملكه ويتصرف فيه بما شاء وغير ذلك وهذا هو ظاهر العبارة ولوقال فمضمونة كغيره كان أخصراً وأظهر (ص) وتعين فى الاطلاق (ش) يعنى أن الوصى يتعين عليه ان يؤاجر عن الميت اجارة ضمان اذا اطلق فى

(٢٥ - خرشى ثانى) بذمة الاجير ومضمون بعينه (قوله بل باقسامه) وهما القسمان مضمون وبان فى مضمون فى السنة ومضموناً معيناً فيها (قوله أحوط للمستأجر) ظاهر بالنسبة الى القسم الثانى من البلاغ وهو البلاغ المالى لا العملى وتفسير البلاغ هنا يخالف ما سيأتى فى تفسيره فى كلام المصنف (قوله وليس بالازم له) أى لانه ليس الخ وله ان يؤاجر غيره (قوله بان يجاعله على اتمامه) أى فان أتم العمل استحق الاجرة والا فلا (قوله فى مال) أى مع مال (قوله كغيره مما ليس بمضمون الخ) لا يخفى ان المشبه به مستوعب المشبه فى جهالة الحكم فلا وجه لجعل أحدهما مشبهاً والاخر مشبه به فنقدر (قوله من بلاغ أو جعل) أراد بالبلاغ هنا البلاغ المالى (قوله والصفة) أى الحقيقة وقوله ولوقال فمضمونة كغيره لان كان أخصراً وأظهر اما الاخصر فظاهر واما الاظهر فانه نص فى الاحتمال الثانى أى والمضمون فى غير الحج حاله معلوم خلاف المضمون فى الحج فخاله خفى فى ذاته فصح التشبيه (قوله وغير ذلك) أى من انه لا بد من الشروع أو تعجيل اليسير من الاجرة (قوله وتعين فى الاطلاق) قال بعض وتقدم أن المضمونة مضمونة بذمة الاجير ومتعلقة بعينه فان عين الوصى أحدهما تعين والا فلا حوط المضمون فى الذمة كما يفهم من كلام المتبسط ونقل عن بعض قضاة قرطبة انه كان



لا يدفع المال الاعلى انها مضمونة وان اوصى الميت بالاستتجار في عين الاجير وقال به ابن زرب (قوله لانه تغير بالمال) هذا ظاهر في  
 البلاغ المالي لا العملي (قوله كميات الميت) اصله موقات (قوله يعني ان الميت ان عين للاجير) أى عين بالنسبة للاجير فالمعين له الوصى  
 لا الاجير وقوله بل أطلق له أى أطلق بالنسبة للاجير فلا ينافي ان المطلق له الوصى ولومات في غير بلده الا أن يكون رفض سكنى بلده  
 والا اعتبر ميعات البلد الذي قوى فيه الإقامة على التأيد ولومات في غير بلده والا فن ميعات البلد الذي مات فيه قاله عجم ومفهوم  
 الميت ان ميعات المستأجر الحى لا يجب الاحرام منه وهو كذلك وانما يستحب فقط وذلك لان الحى سكوته يقتضى الرضا في الجملة بفعل  
 الاجير فائدة في الميعات الوقت المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميعات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (قوله وله بالحساب)  
 له جار مجرور خبر لمبتدأ محذوف أى واستحق الاجرة وهى ثابتة له بملازمة حساب ذلك لـ (قوله رد أربعة أخماس الاجرة الخ) أى  
 الواقعة بينهما قليلة أو كثيرة وهذه القيمة (١٩٤) انما هى ميزان للاخذ من الاجرة المعينة بينهما (قوله وأما في البلاغ الخ) أى اذ مات

الاجير وقوله فله بقدر ما أنفق لو  
 حذفت قدر لكان أحسن أى له  
 ما أنفق تأمل وعبارة لـ فله النفقة  
 الى مكان الصدوق في رجوعه منه ثم  
 نقول هذا يمكن دخوله في المصنف  
 أى لا اجير الضمان والبلاغ لكن  
 الحساب في اجير الضمان حقيقة  
 وفي اجير البلاغ مجاز لانه لا يحاسب  
 فيما مضى بحسب الصعوبة والسهولة  
 وانما له بقدر ما أنفق فاستعمل اللفظ  
 في حقيقته ومجازه انتهى (قوله أو  
 خطأ عدد) ظاهره انه معطوف  
 على قوله لمرض فيكون من افراد  
 الصدوق والظاهر ان جملة من افراده  
 تسمح فلذا ترى بعض الشراح قال  
 ومثله خطأ العدد (قوله كالموت) أى  
 في ان له من الاجرة بالحساب (قوله  
 أو صد) أى قبل الاحرام أو بعده  
 (قوله الا ان له هنا البقاء لقابل) أى  
 في الصدق في الموت ويحتمل أى في  
 باب الحج خاصة للضرورة اه وهذا  
 في اجير الضمان في السنة المعينة

وصيته بان قال ججوعنى ولم يعين ضمنا ولا بلاغا ولا يستأجر بلاغا لانه تغير بالمال (ص)  
 كميات الميت (ش) يعنى ان الميت ان عين للاجير موضع احرامه فلا كلام وان لم يعين له ذلك  
 بل أطلق له فانه يتعين على الاجير ان يحرم من ميعات الميت أى الذى كان يحرم منه كالحففة  
 للمصرى والمغربى والشامى ويلزم لاهل اليمن الى آخر ما باتى بيانه (ص) وله بالحساب ان مات  
 (ش) يعنى ان اجير الضمان اذ مات قبل استيفاء ما استؤجر عليه كان العقد متعلقا بعينه  
 أو بذمته وأبى وارثه من الاعام فانه يأخذ من الاجرة بحسب ما سار من المسافة وما بقى على  
 قدر صعويتها وسهولتها وأمنها وخوفها لا بحسب المسافة فقد يكون ربعها يساوى نصف  
 الكراء لصعوبته وعكسه فيقال بكم يحج مثله في زمن الاجارة من موضع الاستتجار فان قيل  
 بعشرة قيل وبكم يحج مثله من مكان الموت فان قيل بثمانية رد أربعة أخماس الاجرة ان كان  
 قبضها بقيت أو تلفت بسببه أو بغيره وأخذ وارثه خمسها ان لم يكن قبضها وأشار بقوله (ولو  
 بمكة) الى رد قول ابن حبيب يستحق جميع الاجرة ان مات بعد دخولها قال في توضيحه وضعف  
 انتهى وأما في البلاغ فله بقدر ما أنفق ولا شئ له في الجملة والصدوق عرض أو عدد أو خطأ عدد  
 كالموت واليه أشار بقوله (أو صد) الا ان له هنا البقاء كأفاده بقوله (وله البقاء لقابل) في  
 العام المعين وغيره ولا كلام لم يستأجره في غير المعين وانما الخيار له هو ان كان يشق عليه الصبر  
 وان كان لا مشقة عليه لم تنسخ قاله ابن راشد وان كان العام معيناً كان القول لمن طلب الفسخ  
 منهما فلو اتفقا على البقاء فقولان (ص) واستؤجر من الانتهاء (ش) أى واستؤجر بدل اجير  
 الضمان حيث مات أو مرض حتى فاته الحج أو صد واختار الفسخ على ما مر من محل الانتهاء  
 لعمل الاول من يكمله كما ذكره س في شرحه واعترض بل يتعدى الاجير الحج من حيث  
 استؤجر كما يفيد كلامه ح وغير واحد وهو الموافق لما باتى في قوله وقام وارثه مقامه الخ ولا  
 يكمل على ما سبق انظر شرحنا الكبير (ص) ولا يجوز اشتراط كهدي تمنع عليه (ش) يعنى ان  
 الاجير اذا الزمه هدى لم يؤذن له في سببه لتمتع أو قران لم يشترطه المستأجر أو فساد أو تعدى

فانه قيل يجوز البقاء لقابل فيهما مع وجود علة المنع واما اجير البلاغ فليس له البقاء وانظر لـ (قوله ان كان يشق عليه ميعات  
 الصبر) فان لم يشق تعين البقاء الا ان يتراضيا على الفسخ بتنبية كـ كلام المصنف اذا خشى فوات الحج والاتعين البقاء سواء كان العام  
 معيناً أم لا (قوله فقولان الخ) المنع لانه فسخ دين في دين أى فسخ الدراهم التي صارت في ذمة الاجير في منافع السنة التي تقع بدلا والجواز  
 لانهم لم يعملوا على ذلك ولان هذا النوع أخف من الاجارات الحقيقية ولانه قبض الاجرة على الحج وقد صار الامر اليه واختاره ابن  
 أبى زيد ومفاد بعضهم انه المعتمد (قوله واستؤجر بدل اجير الضمان الخ) هذا ما اقتضاه كلام المصنف وان كان الحكم واحداً من انه  
 مستأجر من الانتهاء في اجارة البلاغ (قوله من حيث استؤجر) أى من المكان الذي استؤجر فيه الاجير الثاني وعبارة الخطأ استؤجر  
 من الموضع الذي وصل الاجير الاول ويوافقه لفظ المصنف حيث قال من الانتهاء أى انتهاء سائر الاول الا انه مشكل لان انتهاء سائر الاول  
 يمكن أن يكون بعد الميعات فيقتضى انه يحرم من الذى بعدهم انه يحرم من الميعات فيقال قول المصنف واستؤجر من الانتهاء أى  
 انتهاء السفر أى اذا كان عند الميعات أو قبل الميعات فاحرص على هذا الكلام ولا تغير فيه ولا تبدل (قوله اذ الزمه هدى) أى اذا قدر



لزم هدى لان المراد اذ الزمه هدى بالفعل بل المراد ما قلنا (قوله والاجل) أى وهو أيام منى فى منى على ما ثبت أوفى مكة (قوله على أحد اجتماع البيوع والاجارة) أى فالمستأجر دفع الدراهم للاجير بعضهما فى مقابلة الهدى وهذا بيع أى فالاجير باع الهدى للمستأجر (قوله المشهور ان الاجارة على الحج الخ) أى خلافا لقول ابن العطار لا تصح للجهل (قوله على متعلق قوله وفضل الخ) أى الذى هو قوله على غزو وهذا بحسب الظاهر والأفنى الحقيقة المعطوف هو قوله تعين الخ والمعطوف عليه هو قوله حج (قوله على البلاغ) هى ما تقدم فى قوله على البلاغ لكن يلزم على ذلك الفصل بين المتعاطفين (قوله وعلى الجمالة) لا يخفى ان هذه اجارة بلاغ فيغنى عنها قوله واجارة ضمان على بلاغ قطعاً لان قوله على بلاغ أى بقسميهما أى بلاغ عن أو بلاغ حج لكن نص عليها لئلا يغفل عنها وعن تصويرها فى باب الحج لان دخولها فى البلاغ خفى (قوله للجهالة) أى التى فى الجمالة لانه لا يدري (١٩٥) هل يوفى أم لا لا يكون العمل ليس بالازم (قوله

وفضل عام معين على عام مطلق) أى انه أحوط من المطلق لاحتمال موت الاجير ونفاد المال من يده وعدم وجود تركته (قوله بجميعه) أنواعها أى اجارة الضمان بأنواعها الاربعة المتقدمة (قوله على الجمالة الخ) قال فى المتبعية ولا يجوز دفع الجعل بشرط للمجعول له ويجوز تطوعاً اهـ (قوله بمعنى انها أحسن للمستأجر الخ) فىه شئ وذلك لانه يدعى العكس لانه فى الجمالة لا يستحق الاجر الابتسام العمل وبجواب أن الاحوطية من حيث ان المستأجر يكون فى طمأنينة فى التوفية بخلاف الجعل فانه يحتمل التوفية ويحتمل عدمها (قوله وحج) بضم الحاء وفتحها أى وجوباً على الوجهين وقوله على ما فهمم بالبناء للمفعول أى فهم الناس وفهم الاجير لا عبرة به قاله اللقاني (قوله من ركوب حمل الخ) فان لم يكن قرينة شئ فينبغي له أن لا يركب الا ما كان يركب المستأجر (قوله والحكم انه مشى) ضعيف (قوله أى وجنى ان

ميتات أولزمه فدية أو جزاء صيد عمد أو خطأ فلا يجوز له اشتراطه على المستأجر لما فيه من الغرر ويحتمل ان المعنى ولا يجوز للمستأجر اشتراط هدى تمتع ونحوه على الاجير اذا استأجره على ان يحج متمتعاً أو فارنا بل الهدى فى ذلك على المستأجر لا يضم الى الاجارة لانه مجهول الصفة والجنس والاجل فهو كبيع مجهول ضم الى الاجارة قاله فى المطراز مالوا انضبط صفة وأجلها لزمه على حد اجتماع البيوع والاجارة فالضمير فى عليه على الاول يعود على المستأجر وعلى الثانى يعود على الاجير وكلام المؤلف فى اجارة الضمان وأما البلاغ فىأتى الكلام على ذمه عند قوله وفى هدى وفدية لم يتعمد وجهها (ص) وصح ان لم يعين العام وتعين الاول (ش) المشهور ان الاجارة على الحج صحيحة وان لم يعين المؤجر العام الذى يحج عنه فيه أجيره وحينئذ يتعين العام الاول فان لم يحج فيه ففيما بعده وأتم بالتأخير حيث تعمد ذلك (ص) وعلى عام مطلق (ش) أى وصح أيضاً على عام مطلق يوكل ايقاع الحج فيه الى الاجير وتسمى مقاطعة واجارة ضمان وعلى هذا فليس بتكرار مع قوله وصح ان لم يعين العام لان حاصل كلام ابن بشير ان السنة تكون معينة ومطلقة ومقاطعة الى مشيئة الاجير فالمطلقة هى قوله وصح ان لم يعين العام والمقاطعة هذه وعطفه الشارح فراراً من التكرار على متعلق قوله وفضل فقال أى وفضل تعين العام على عام مطلق وفعل فيما بعده كذلك فقال أى وفضل الضمان على البلاغ وعلى الجمالة للجهالة وهى ان يستأجر على انه ان وفى بالحج كان له جميع ما دخل عليه والأفلا شئ له وتبع الشارح (هـ) فى شرحه ونصه أى وفضل عام معين على عام مطلق وفضلت الاجارة بجميع أنواعها على الجمالة بمعنى انها أحسن للمستأجر وأحوط لا بمعنى ان ثوابها أكثر اذ لا ثواب له فيها كما علمت (ص) وحج على ما فهمم وجنى ان وفى دينه ومشى (ش) يعنى ان أجير الضمان أو البلاغ يجب عليه ان يحج على ما فهمم من حال الموصى من ركوب حمل ومقنب وجال وغيرها واذا وفى الاجير بما أخذه دينه فقد جنى على المال والحكم انه مشى بقوله ومشى اعطاء للحكم ويحتمل ان يعطف على وفى أى وجنى ان وفى دينه وجنى ان مشى وبعبارة أخرى جنى بالنون فيكون ضامناً له ونسخة جنى بالباء فاسدة لانه لا يلزمه ذلك ومشى معطوف على وفى أى ان وفى دينه ومشى فقد جنى فهو بيان لموضوع المسئلة لا بيان للحكم خلافاً للشارح لان مشيه لا يسقط الطلب عنه لانه على خلاف غرض الميت لان المؤلف

وفى دينه) أى اتم واثم ان مشى ظاهره انه يأثم اتمين اثمًا بمجرد وفاة الدين واثماً آخر ان مشى وان كان يمكن أن يكون قصد وجه العطف مع ان الظاهر انه اثم واحد هذا اذا تعذر أخذ المال من أبواب الديون والا فلا فيما يظهر (قوله فاسدة) لانه لا يلزمه ذلك فيه اشارة الى انه على قراءة جنى يكون بياناً للحكم ثم على هذه النسخة يكون قوله ومشى معطوفاً على قوله وفى دينه أى ان وفى دينه ومشى فيلزمه الجنابة لاجل أن يحج راكاً (قوله أى ان وفى دينه) مرتبطة بقوله جنى بالنون بياناً للمسئلة (قوله خلافاً للشارح) أى فى كلام الشارح المفيد انه اذا مشى أى بالمطلوب الذى هو معنى العبارة الاولى وفيه نظرو بعد اذا كان العام معيناً وفات انفسخت الاجارة ويرجع عليه بما أخذه ولو حج بعد ذلك راكياً وان كان غير معين تعين عليه ان يأتى بما يفهم من الحج عن الميت من ركوب مقنب أو غيره ولا يكتفى مشيه فان لم يرجع كذلك رجع عليه بما أخذه وأعطى لاهل الميت وكذا يبنى التفصيل المذكور فيما اذا اطلع عليه بعد الوفا وقبل



المشي حيث فهم من الميت خلاف المشي وانظر ما لحكم اذ لم يفهم من الميت شيء واحتمل ان يكون ما فعله مخالفا لما مراده أو موافقا والظاهر انه لا يرجع عليه شيء وهذا اذ لم يجز العرف بشيء والاعمال به لانه بمنزلة الشرط (قوله اعطاء) أي ذات اعطاء الخ ففهم منه انه لا بد من الاعطاء بالفعل وانه اذا دخل معه على ان ينفق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم يرجع بما أنفق أنه لا يكون بلا غايزا وهو كذلك اذ فيه سلف واجارة وسلف جرنفع فلا تصح تلك الاجارة ~~في تنبيهه~~ ظاهر كلامه انه يرعى فيما ينفقه العرف ابتداء وقال الخطاب قوله بالعرف هذا بعد الوقوع وأما أولا فينبغي ان يبين النفقة واليه يشير الشارح بقوله وتكون تلك النفقة الخ واعلم ان المراد بالعرف ما لا بد له منه مما يصلحه كما في الشارح وفي الخطاب انه ينفق نفقة مثله (قوله عرفا أي معروفا) أي احسانا وقوله والعرف أيضا الاسم أي وحيث كان مأخوذا (١٩٦) من الاعتراف فالمراد به ما اعترف به فهو عين قوله والعرف عرف الناس (قوله

قال ووجه على ما فهم في عام آخر أو يدفع المال (ص) والبلاغ اعطاء ما ينفقه (ش) يعني ان اجارة البلاغ هي ان يعطى المستأجر بكسر الجيم قدرا من المال للاجير ينفق منه على نفسه ذهابا وايابا واذ ارجع رد ما فضل من النفقة ويرد الثياب أيضا التي اشتراها من الاجرة وهذا معنى قوله (بد أو عودا) وهما منصوبان على الظرفية وتكون تلك النفقة بالعرف فلا يوسع كثيرا ولا يكثر قليلا بل بين ذلك قواما واليه أشار بقوله (بالعرف) وهو ضد النكر يقال قد أولا عرفا أي معروفا والعرف أيضا الاسم من الاعتراف والعرف عرف الناس (ص) وفي هدى وفدية لم يعتمد موجهما (ش) معطوفان على مقدر معمول لشرط مقدر رأى وان لم يكفه مأخذه يرجع بما أنفقه فيما يحتاج اليه وفي هدى وفدية لم يعتمد موجهما أي سببهما وتقدير الشرط لا بد منه فان هذا ليس من اجزاء اجارة البلاغ بل هو اعطاء ما ينفقه بد أو عودا بالعرف ولا يصح جعله عطفًا على مقدر متعلق بقوله ينفقه أي اعطاء ما ينفقه على نفسه وفي هدى وفدية لم يعتمد موجهما كما ذكره لت لا يقتضي ان من جملة مسمى البلاغ ما يصرفه في الهدى والفدية بالشرط المذكور وليس كذلك ومفهوم قوله لم يعتمد موجهما أي لم يفعلهما اختيارا بأن فعلهما ناسيا أو مضطرا أنه لو تعدد موجهما بان فعلهما مختارا لا يرجع بذلك (ص) ورجع عليه بالسرف (ش) يعني ان اجارة البلاغ هي اعطاء ما ينفقه الاجير في ذهابه الى بيت الله الحرام وفي ايا به منه بالمعروف فلو أنفق الاجير غير العرف فانه يرجع عليه بما زاد على العرف والمراد بالسرف ما لا يليق بحاله لا ما لا يليق بحال الموصى (ص) واستمران فرغ (ش) الضمير في استمر يرجع لاجير البلاغ والمعنى ان اجير البلاغ اذا فرغت نفقته قبل الاحرام أو بعده وسواء كان العام معينًا أم لا فانه يستمر على ما هو عليه الى تمام الحج ويرجع بما أنفق من عنده على من استأجره لا على الموصى لانه مفرط بترك اجارة الضمان الا أن يوصى بالبلاغ في بقية ثلثه (ص) أو أحرم ومرض (ش) أي أو أحرم أجير البلاغ ومرض أو صد أو فاته خطأ بعد احرامه فانه يستمر وهذا اذا كان العام غير معين في الامور الثلاثة والا فتتفسخ فيه الاجارة في الامور الثلاثة وتسقط أجرته عن مستأجره وفهم من كلام المؤلف انه لو مرض قبل الاحرام حتى فاته الحج يرجع وله النفقة في اقامته مرضا ورجوعه لا في ذهابه الى مكة قاله اللخمي نقله أبو الحسن (ص) وان ضاعت قبله رجوع (ش) أي وان ضاعت

معمول لشرط مقدر) أي لمتعلق جواب شرط مقدر (قوله ليس من اجزاء اجارة البلاغ) هذا هو المشار له بقوله بعد ولا يصلح جعله عطفًا على الخ (قوله لانه يقتضي الخ) ويقتضي انه اذا عين الرجوع بما يصرفه في الهدى والفدية انما ينفقه ذلك اذ لم يعتمد موجهما وليس كذلك اذ في هذه الحالة يرجع به وان تعدد موجهما والتفصيل انما هو عند عدم اشتراط الرجوع والمراد بتعدد موجهما فعله اختيارا ففعله عمدا لعذر كالإكراه كفعله ناسيا وهو محمول على عدمه حتى ثبت عليه التعمد قاله سنده (قوله وليس كذلك) نقول لا مانع من ذلك الا أن يكون الشارع نظر لما اصطالحوا عليه (قوله ويرجع بما أنفق الخ) قال الشيخ سالم اعطاء ما ينفقه بد أو عودا غالبا فلا يجوز أخذه أقل مما يكفيه (قوله وتسقط أجرته عن مستأجره) اما من صدق ظاهر لانه يمكنه التحلل حيث

النفقة

كان وأما المريض ومن فاته الحج فهم ما وان لم يمكنهما التحلل حتى يذهبا الى مكة لفعل

همزة فان العام الذي اشترطه عليه ذهب وانما تدايا لحق الله فيما يتحللان به من الاحرام فكان ذلك مصيبة وقعت بهما قال معناه اللخمي والظاهر ان حبسه لحق كالمريض وحيث وجبت النفقة في مال الميت فانما هي قدر ما كان يصرفه والزائد لدواء في مال نفسه صرح به سنده فمن مرض قبل الاحرام ولا فرق بينهما (قوله وفهم من المصنف انه لو مرض قبل الاحرام حتى فاته الحج) ولا فرق في ذلك بين العام المعين وغيره فالنفقة في المصنف الذي في المصنف انما هو فيما اذا مرض بعد الاحرام لا فرق بين المعين وغيره شيخنا (قوله وله النفقة في اقامته مرضا) أي اذا لم يمكنه الرجوع في تلك الحالة وأما لو أقام مرضا ويمكنه الرجوع في تلك الحالة فانه لا نفقة له في حالة المرض بل في حالة الرجوع (قوله وان ضاعت قبله رجوع) أي اذا علم بذلك قبله ومحل قوله رجوع الا أن لا يمكنه الرجوع فبستمر الى



أن يصل الى مكان مستعقب (قوله أي حيث لم يوص بالبلاغ) أي وان ضاعت قبله رجع وليس على الورثة أي حيث لم يوص بالبلاغ أي وفرض المسئلة انها اجارة بلاغ فكلام المصنف في اجارة بلاغ بدون وصية من الميت (قوله أي حيث لم يوص بالبلاغ) والى هذا القيد أشار المصنف بقوله الا ان يوصى بالبلاغ (قوله قال ابن القاسم) راجع لقوله وليس الخ أي وليس على الورثة أن يحجوا غيره اذا كان الخ قاله ابن القاسم خلافا لاشبه (قوله رواه ابن القاسم) ومقابلته انها على الاجير وهو لابن حبيب فقول الشارح وهو أحسن أي من كلام ابن حبيب المذكور (قوله الا أن تكون الخ) هذا القيد ذكره النخعي مرتباً بقول المصنف وان ضاعت قبله رجع أي وله النفقة في رجوعه الا أن تكون الاجارة على ان نفقته في الثالث فيرجع (١٩٧) في باقيه فان كان المدفوع اليه أو لاجميع

الثالث وعليه راضوه فلا شيء عليهم ومعنى هذا القيد الا أن يوصى بالبلاغ فهو مكرر مع قوله سابقاً أي حيث لم يوص بالبلاغ بقينا (قوله الا أن يوصى بالبلاغ) عما تقدم تعلم ان قوله الا أن يوصى بالبلاغ يرجع لقوله وان ضاعت قبله رجع ولقوله والافنفقة على آخره (قوله ففي بقیة ثلثه) فان لم يبق شيء منه فعلى العاقد وصى أو غيره مالم يقل في العقد هذا جميع ما أوصى به الميت ليس لك يا أجير غيره فهذه أجرة معلومة (قوله بل ولو قسم الخ) رداً على من يقول انه اذا قسم فليس على الورثة ان يحجوا غيره والحاصل ان محمل الرجوع قبل الاحرام والنفقة على الاجير بعد ان لم يوص بالبلاغ فاذا أوصى بالبلاغ ففي بقیة ثلثه هذا اذا لم يقسم بل ولو قسم رداً على من يقول انه اذا أوصى بالبلاغ ثم قسم الثلث وضاعت قبله فانه يرجع هذا ما يؤخذ من عبارة بهرام وأما اذا حصل الضياع بعد الاحرام وقتنا يتبادى وقد كان أوصى بالبلاغ وقد قسم الثلث فلم يظهر من النقل ما يقول ذلك القائل والخلاف

النفقة قبل الاحرام رجع ان لم يكن بينهم شرط والاعمال به ولا ضمان عليه والقول قوله بيمينه في الضياع لتعذر الاشهاد عليه وسواء أظهره في مكانه أو بعد رجوعه وليس على الورثة ان يحجوا غيره اذا كان في الثلث فضلة أي حيث لم يوص بالبلاغ قاله ابن القاسم فان تبادى بعد التلف فعليه نفقته في ذهابه ورجوعه الى موضع التلف وعلى المستأجر من موضع الضياع لانه أوقعه فيه رواه ابن القاسم ابن يونس وهو أحسن انتهى الا أن تكون الاجارة على ان نفقته من الثلث فيرجع في باقيه (ص) والافنفقة على آخره (ش) أي والا بان حصل الضياع لنفقة أجير البلاغ بعد احرامه بالحج أو الفراغ مطلقاً فانه يتبادى على احرامه اذا الحج لا يرتفع ونفقته في تباديه ورجوعه على الذي استأجره لانه مفرط في ترك اجارة الضمان ولو كان للميت مال على مذهب المدونة واذا ضاعت قبل الاحرام وتبين له الضياع بعده فهو بمنزلة ما اذا ضاعت بعده وهذا يظهر ان الفراغ ليس كالضياع لان الفراغ مدخول عليه وأشار بقوله (الا أن يوصى بالبلاغ) في بقیة ثلثه ولو قسم الى أن الميت اذا أوصى أن يحج عنه على البلاغ فان النفقة تكون في بقیة الثلث ان لم يقسم بل ولو قسم على المشهور (ص) وأجزأ ان قدم على عام الشرط (ش) يعني لو اشترط المستأجر بكسر الحيم على الاجير أن يحج عنه في عام بعينه فحج عنه في عام قبل ذلك العام فانه يجزئ عن المستأجر لانه من باب تجميل دين يجبر به على اقتضائه مع انه لا فائدة في تعيين الموسم الا ارادة التوسعة عليه أي في زمن فعل ما استؤجر عليه فتأخيره حتى فله تركه ويتجمل ان شاء وظاهر كلام المؤلف الاجزاء ولو كان العام الذي عينه له فيه غرض ككون وقفته بالجمعة فان قيل لاشك ان الفرض لا يسقط عن حج عنه فما معنى الاجزاء عن الميت قلنا معناه براءة ذمة الاجير مما انتمزه ليستحق الاجرة (ص) أو ترك الزيارة ورجع بقسطها (ش) يعني ان الاجير على الحج اذا ترك الزيارة أي زيارة النبي عليه الصلاة والسلام أو العمرة المشترطتين عليه بعد الحج أي أو المعتادين فان المستأجر يرجع على الاجير بقسطها من الاجرة ويصنع به ما شاء فقوله ورجع الخ بيان للحكم أي والحكم انه يرجع بقسطها أي الزيارة ومثلها العمرة (ص) أو خالف افراد غيره ان لم يشترطه الميت والا فلا (ش) عطف على قوله قدم أي ان الوارث اذا شرط على الاجير ان يحج عن الميت مفرداً خالف الاجير ورجع عن الميت قارناً ومتمتعاً فان الحج يجزئ عن الميت في المستثنين

في هذه المسئلة مخرج فقد قال ابن رشد في البيان فان كان قد قسم فعلى الاختلاف فيمن أوصى بشراء عبد من ثلثة فاشترى ولم يتعدله العتق حتى مات العبد وقد اقسمت الورثة المال فقد قيل يشترى عبد آخر من بقیة الثلث وهو ظاهر ما في المدونة وقيل لا قال بهرام وانظر كيف خرج الخلاف من مسئلة الوصية بالعتق وكلام الشيخ يوههم أن الخلاف منصوص انتهى (قوله الا ارادة الخ) لا يخفى ان هذا يقتضي انه يجوز التقديم على عام الشرط ابتداء وقرره بعض الشيوخ على الكراهة ابتداء أخذ من قول المصنف أجزأ ومفهوم تقدم عدم الاجزاء ان أخر عن عام الشرط كما يفيد قوله وفسخه ثم رد على قوله الا ارادة التوسعة بانه قد يكون غرضه الحج في وقفة الجمعة (قوله ككون وقفته بالجمعة) كيف يعلم كون الوقفة بالجمعة في سنة معينة من السنين المستقبلة (قوله بقسطها من الاجرة وصنعها ما شاء) سواء تركه العذراً لا وفهم من المصنف أنه لا يرجع لبأى بها



(قوله ان خالف الى قران في العام المعين وغيره الخ) الفرق ان عداءه في القران خفي اذ صورة القران وصوره الافراد واحدة بخلاف صورة التمتع فهي مغايرة لصوره الافراد فلذا كان الفسخ في صورة المخالفة لقران ثابتا مطلقا لانه يمكن أن يخالف أيضا بخلاف صورة التمتع لو خالف يظهر عدائه (قوله لتعلق غرضه به) فيه انه اذا كان المشترط المستأجر يقال انه انما اشترط لتعلق غرضه به والجواب ان هذا يتعلق كالعدم لان الثواب المترتب انما هو عائد على الميت فتدبر في تنبيهه فيقال في كذا ينظر ما الفرق بين من يخالف افراد الغيرة حيث أجزأ ان لم يشترطه الميت وبين ما اذا اشترط التمتع فقرن وعكسه أو اشترط افراد من غريمه مطلقا وانظر لونسى الاجير ما اشترط عليه وغاب المستأجر (١٩٨) وتعد رسؤاله فينبغي أن يأتي بالافضل وهو الافراد وبعد ذلك ينظر في الاجزاء

وعدمه على هذا التفصيل اه  
(قوله أوهما) ضمير الرفع استعير  
لضمير الجرو ولا يضمر ارتكاب القليل  
وهو دخول الكاف على الضمير  
(قوله لانه أتى بغير المعقود عليه)  
لا يخفى أن هذه التعاميل المذكورة  
جارية فيما اذا خالف افراد الغيرة  
ولم يكن المشترط الميت (قوله وفيه  
ضعف الخ) العلة تقتضي المنع  
لا الضعف (قوله ومثل الشرط ماذا  
تعين في حالة الاطلاق) أي فيكون  
قول المصنف شرط أي حقيقة أو  
حكما (قوله المسائل السابقة) وهي  
التمتع عن الافراد والقران عن  
الافراد والتمتع عن القران  
والقران عن التمتع الى آخر ما تقدم  
(قوله اذا حصلت المخالفة أو عدم)  
فعلى كل حال فالعام معين (قوله  
كانتا مسئلتين) والعام معين (قوله  
وبالواو فمسئلة واحدة) حل عليها  
عج بقوله وفسخت اجارة ان عين  
العام وعدم الخ في فيه بان لم يحج  
الاجير أو فاته الخ أو فسد بوجه أو  
أتى به على صورته لا تجزئ من  
الصور السبع السابقة لكن يرد  
على المصنف انه اذا ترك الخ لغير  
هذر أو أفسد فان الاجارة لا تنفسخ

وان كان المشترط للافراد على الاجير هو الميت فخالف الاجير وقرن أو تمتع فان ذلك لا يجزئ  
عن الميت ابن عبد السلام وتنفسخ الاجارة ان خالف الى قران في العام المعين وغيره وان  
خالف فتمتع أعاد ان لم يعين العام وانما أجزأ التمتع والقران عن الافراد حيث لم يشترطه الميت  
لا شتماله على الافراد وانما لم يحجز يا حيث اشترطه الميت لانه انما يشترطه لتعلق غرضه به  
ففعل غيره كفعل غير ما وقع عليه العقد (ص) كتمتع بقران أو عكسه أوهما بافراد (ش) أي  
وكذلك لا يجزئ الخج عن الميت اذا شرط على الاجير أن يحج عنه متمعا فخالف ورجح فارنا  
لانه أتى بغير المعقود عليه وكذلك لو شرط عليه القران فخالف ورجح متمعا لانيانه بغير المعقود  
عليه وكذلك لو شرط عليه أن يحج متمعا أو فارنا فخالف الاجير ورجح مفردا لانه أتى بغير  
المعقود عليه وسواء كان المشترط لذلك في هذه الاربع هو الميت أو الوصي فالتمشيه في قوله  
والافلا ولهذا صرح بمفهوم الشرط ليشبه به المسائل المذكورة فان قيل لاشئ ان الافراد  
عندنا أفضل من التمتع والقران فلم لم يحجز عنهما قلت الاجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته  
ولا ينظر الى كونه مفضولا بالنسبة لغيره أم لا ولذا لو استؤجر على العجرة أتى بالخج لم يحجزه  
(ص) أو ميقنا تا شرط (ش) معقول المصدر محذوف معطوف على تمتع أي أو كخالفته ميقنا  
شرط وفيه ضعف لان المصدر لا يعمل محذوف أي اذا شرط عليه الاحرام من ميقنا فخالف  
بان أحرم من ميقنا آخر أو تجاوزا لميقنا المشترط حلالا ثم أحرم بعده فانه لا يحجزه وأما اذا  
أحرم قبله فانه يحجزه كما قاله سند لانه لم يشترط عليه واذا لم يحجزه فان كان العام معيناً وفات رد المال  
والارجع وأحرم منه ومثل الشرط ماذا تعين في حالة الاطلاق كما استظهره بعض (ص)  
وفسخت ان عين العام (ش) أي اذا قلنا بعدم الاجزاء في المسائل السابقة فان الاجارة تنفسخ  
بشرط أن يكون العام معيناً وقوله (أو عدم) معطوف على مقدر أي اذا حصلت المخالفة  
أو عدم أي الخج بان لم يأت به لمرض أو غيره فان الاجارة تنفسخ ويحتمل أن يكون فاعل عدم  
الاجير أي أو عدم الاجير بعت أو كفر أو جنون وعلى كل حال فان قرئ بأو كانتا مسئلتين  
وبالواو فمسئلة واحدة وفي بعض النسخ وغرم أي واذا فسخت الاجارة غرم المال الذي أخذته  
(ص) كغيره وقرن (ش) الضمير في غيره يرجع للعام المعين والمعنى ان المستأجر بكسر الجيم اذا  
اشترط على الاجير الافراد في عام غير معين فخالف الاجير وأحرم فارنا فان الاجارة تنفسخ  
لانيانه بغير ما اشترط عليه وأما لو اشترط على الاجير القران مطلقاً واشترط عليه الميت الافراد  
فخالف وتمتع فانه يأتي بما شرط عليه في عام آخر ولا تنفسخ واليه أشار بقوله (وأعادان تمتع)

سواء كان العام معيناً أم لا بل بخير الوارث في الصبر لقابل وفي الفسخ وفيما عدا ذلك فان الاجارة تنفسخ ولعل وجه  
تخير الوارث في هاتين الصورتين قصد التشديد على الاجير بما أحترمه انظر عج ثم لا يخفى انها وان كانت مسئلة واحدة الا انها تحتها  
مسائل فؤدى الواو وفؤدى أو (قوله والمعنى أن المستأجر بكسر الجيم اذا اشترط الخ) الاولى أن يقول يعنى ان الميت اذا اشترط الافراد  
الخ كما هو ظاهر مما تقدم (قوله فان الاجارة تنفسخ لا يتيانه بغير ما اشترط عليه) وكذا اذا اشترط عليه الميت أو المستأجر فقرنه فان  
الاجارة تنفسخ لا يتيانه بغير ما اشترط عليه ومثله ما اذا اشترط عليه القران أو التمتع فافرد فانه يفسخ أيضا الا أن عج نظر في هذه  
المصورة لان من خالف التمتع فافرد عدائه ظاهر فلا وجه للفسخ (قوله وأعادان تمتع) تقدم الفرق بين القران والتمتع



(قوله أو صرفة لنفسه) معطوف على قوله وقرن أي والفرض أن العام غير معين أي فيفسخ إن كان العام غير معين وأولى إذا كان معيناً (قوله أو صرفة) أي صرف الأفعال والأقوال لا يرتفع (قوله لم يجز عن واحد منهما) أي وأما لو أحرم الأجير عن نفسه وفعل الحج عن نفسه فالظاهر أنه لا شك في الإجزاء وغايته أنه فعل أمر المحرم وقد قال المصنف وصح بالحرام ذكره شيخنا عبد الله (قوله كعداء من شرط عليه الأفراد أو التمتع فقرن) لا يخفى أن العداء إنما يظهر فيما إذا خالف من أفراد القرآن وأما من تمتع لقران فالعداء ظاهر لا اختلاف صورة الفعل ظاهر أو الحكم في الأصل ليس بمنصوص وإنما هو استظهار من الخطأ ووجه العداء في القرآن أن القرآن يخفى لأنه يرجع للنية ولا يمكن الإطلاع عليها فقد يعود له ثانية بخلاف الممتنع وقد تقدم ذلك (قوله مرتبط بقوله) ووجه ذلك أن كلاماً من المقامين متعلق بالخائفة (قوله يحرم من محله) أي بلده وقوله في القابل أي في العام القابل والمراد يحرم من الميقات في حال كونه آتياً من محله وليس المراد أنه يحرم من بلده ولو قال يحج (١٩٩) من بلده لكان أحسن وبدل على ما قلنا نص المدونة مع من تكلم عليه (قوله)

فن قال يحرم من محله في غير المعين أي يحرم من ميقاته حال كونه آتياً من بلده في غير المعين يقول يرجع للميقات في المعين وأعلم أن مقاله شارحنا عن ق المناسب خلافه وهو ما حل به الظن حتى كما أفاده نقله ونصه بعد أن ذكر النقل إذا علم هذا فالخاتمة أن التأويلين في كلام المصنف إنما هما إذا أحرم من الميقات بعد أن اعتمر عن نفسه فن اشترط رجوعه في غير المعين إلى موضع الاستنجاء ففسخ في المعين ومن لم يشترط رجوعه إليه أجزأه أحرامه من الميقات ولا تنفسخ أما إذا أحرم من مكة فیتفقان على الفسخ في المعين وعلى عدمه في غيره انتهى وهو وجهه في ذاته أيضاً أي بقطع النظر عن كون النقل يفيد (قوله انظر ح) زاد في ك وعلى الإجزاء فإن كان اعتماره عن نفسه في أشهر الحج فهو متمتع والدم في ماله

وأشار بقوله (أو صرفة لنفسه) لقول القراني في ذبح برته إذا أحرم الأجير عن الميت ثم صرفة لنفسه لم يجز عن واحد منهما انتهى ولا يستحق الأجرة وسواء كان العام معيناً أم لا لأن عداءه خفي كعداء من شرط عليه الأفراد أو التمتع فقرن ثم أن قوله وقرن أو صرفة لنفسه وأعاد أن تمتع مرتبط بقوله أو خاف أفراداً كغيره الخ والكلام هناك في الإجزاء وعدمه وهنا في الفسخ وعدمه أي حيث قلنا بالإجزاء فلا يستل عنه وحيث قلنا بعدم الإجزاء ففسخ إن عين العام وغرم أي في جميع الصور التي لا تجزئ أن عين العام الخ (ص) وهل تنفسخ إن اعتمر لنفسه في المعين أو الأمان يرجع للميقات فيحرم عن الميت فيجزئه تأويلان (ش) يعني أن المستأجر يكسر الجليم إذا شرط على أجزائه أن يحج عنه في عام معين فاعتمر الأجير عن نفسه من الميقات وحج عن الميت من مكة أو من الميقات فهل تنفسخ الإجارة في الحالتين لأنه باعتماره عن نفسه علم أن خروجه ليس بالنفس أو تنفسخ إلا أن يرجع للميقات فيحرم عن الميت فلا تنفسخ حينئذ لأن ذلك يجزئ عنه في ذلك تأويلان فالفاء في قوله فيجزئه للتعليل كما قررناه وقال اللقاني التأويلان إنما هما منصوصان في غير المعين لكن في الإجزاء وعدمه فيبقى لعام قابل وأما الفسخ فلا سبيل إليه قولاً واحداً فأما التأويلين يقول يرجع للميقات فيحرم منه والاخر يقول يحرم من محله أي في القابل وأما التأويلان في المعين فأنما هما مخرجان على التأويلين في غير المعين فن قال يحرم من محله في غير المعين يقول يرجع للميقات في المعين ومن قال يرجع للميقات يقول بالفسخ في المعين ومحلهما في المعين إذا رجع وأحرم بالحج من الميقات وأما لو أحرم به من مكة فاتفق فيه على الفسخ وظاهر كلام المؤلف أن التأويلين منصوصان في المعين وليس كذلك فكان ينبغي أن يذكر الأصل والمخرج جميعاً انظر (ص) ومنع استنباه صحيح في فرض (ش) يعني أن الشخص الصحيح البدن المستطيع الحج لا يجوز له أن يأذن لأحد أو يستنابه في أن يحج عنه حجة الاسلام فقوله استنباه صحيح مصدر مضاف لفاعله والفرق بين الاستنباه والنيابة أن النيابة وقوع الحج عن المحجوج عنه وسقوط الفرض عنه ومعنى الاستنباه جواز الفعل من الغير فقط يريد بالغیر المستناب والأصل فيما منع

لتمعه قال سنده وظاهر المذهب أنه لا يرجع عليه بشئ لما أدخل في ذلك من نقص التمتع وعن التوسى لوقيل يرجع عليه بمقدار ما نقص ما بعد انتهى (قوله يعني أن الشخص الصحيح البدن المستطيع) إشارة إلى أن في العبارة حذف صفة وهو الاستطاعة ولك أن تقول المراد بالصحيح المستطيع وإن كان من بضامير جواحه (قوله في أن يحج عنه حجة الاسلام) أي ولو على القول بالتراخي لحوف الفوات وتحمل المنع إذا وقع بأجرة أو لا فهو معروف وفعله حسن قاله في شرح العمدة ومحل كونه حسننا حيث لم يكن المتطوع مستطيعاً وبدأ به والاكره كما أشار له المصنف بقوله كبسء الخ ثم ان محشى نت ردها بقوله ولتعلم أن نقل الخطأ والشيخ سالم عن شرح العمدة وقوله أن هذا كله يعني المنع والكراهة حيث وقع العقد بأجرة وإن كان بغيره فحسن لأنه فعل معروف غير ظاهر لأن الخلاف في قبول النيابة وعدمه سواء وقع بأجرة أو لا فقامل انتهى (قوله وسقوط) الواو بمعنى مع (قوله وسقوط الفرض) فيه نظر أنه يقتضي تخصيص النيابة بالفرض وأيضاً المذهب أن الفرض لا يسقط عنه وقوله في الاستنباه أنها جواز الفعل عن



المستنبط فيه نظر أيضا إذا فعل منه وان أريد فعل اللسان وهو العقد فبعد مع أنها غير خاصة بالجواز إذ تكون ممنوعة كما قال المصنف اه الآن يقال من بمعنى عن والاحسن حذف الجواز ويقول صدور فعل عن آخر حيث لا يسقط الطلب عنه كما قلنا وتفسر النيابة بصدور فعل عن آخر حيث يسقط الطلب عنه واعتراضه بقوله وأيضا الفرض لا يصح هذا لا يتوجه لأن مراده تفسر النيابة في ذاتها بقطع النظر عن الواقع ثم إن قوله وسقوطه نصح قراءته بالنسخ مفعولا معه ونصح قراءته بالضم عطفًا على وقوعه وفي العبارة حذف والتقدير ذات وقوع الخ وذات سقوط الخ (قوله والاكره) ولوعلى الفورية وحمل المكراهة إذا كانت الاستنابة باجراً أو غيرها وبدأ بهما مستطيع عن غيره كما أشار له المصنف بقوله كبده مستطيع الخ وقد تقدم الكلام فيه (قوله بأن كان غير صحيح في فرض) اعترض بأن العاجز لا فرضية عليه وإذا كان كذلك فلا يدخل تحت والاما إذا كان غير صحيح في فرض الآن يراد بالفرض ما كان واجبا بطريق الاصله وان كان ساقطاً للضعف نعم لا يدخل تحت والاما إذا كان مريضاً جواحهته فانه يحرم في حقه لا يكرهه وتقدم جوابه والاولى أن يقول والابان كان غير صحيح في فرض أو نفل أو عمرة أو كان صحيحاً في نفل أو عمرة كره والمعتد أن غير الصحيح في الفرض حرام وبأنى بيانه (قوله كبده مستطيع) مفهوم بدء ان تطوع مستطيع عن شخص بعد سقوط الفرض عن ذلك المتطوع لا يكره حيث كان غير أجر ومفهوم مستطيع ان غير المستطيع حيث تكلفه لا يكره إذا كان غير أجر وقوله به متعلق ببدء عائداً على الحج وهو شامل لما إذا كان من حج عنه ضرورة (٢٠٠) أو غيرها ثم ان محشى نت قال قوله كبده مستطيع غير آت على المشهور ومن منع

النيابة وعدم صحتها الا عن الصحيح ولا عن المريض ولا على القول بجوازها اذ لم يرج عليه ولا على ما ذكره من المكراهة على ما فيه والاكره مطلقا وانما هذا متفرع على جواز الوصية فهو اشارة لقولها وان أوصى أن يحج عنه أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج أحب الى ونحوه لابن الحاجب انتهى (قوله واجارة نفسه) في ل هذا فيما عدا ما نص الشارع على جوازه كالإذان أو مع الصلاة وكنه تعليم القرآن انتهى (قوله مراعاة الخلاف) أى القول الشاذ والاحسن أن

أن لا يكون صحيحاً وقد صرح ابن عرفة بأنه لا يكون صحيحاً وكان الاولى أن يقول ولا يصح استنابة صحيح في فرض (ص) والاكره (ش) أى والابان كان غير صحيح في فرض أو كان في حج نفل أو في عمرة كره ولو صحيحاً في ما ثم شبه في المكراهة قوله (كبده مستطيع به عن غيره) أى يكره للمستطيع أن يبدأ بالحج عن غيره قبل أن يفعله هو أى غير أجره بدليل قوله (واجارة نفسه) أى وكره اجارة نفسه في عمل لله وهو أعم مما قبله كان مستطيعاً أو غيره لقول مالك لأن يؤاجر الرجل نفسه في عمل اللبن والخبز وسوق الابل أحب الى من أن يعمل عملاً لله باجراً وهذه دار الهجرة لم يبلغنا أن أحداً منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج عن أحد ولا أذن فيه والشاذ جوازه وكأثره رأى أن ذلك من التعاون على الطاعة وعلى كذا القولين تلزمه ان وقعت مراعاة للخلاف وأفهم جوازه للعاجز وهو كذلك وكلام المؤلف مبني على القول بأن الحج على التراخي والاحرم (ص) ونفذت الوصية به من الثالث (ش) يعنى ان من أوصى أن يحج عنه فان وصيته تنفذ من الثالث وان كانت مكروهة على المشهور وهو مذهب المدونة ضرورة أو غيره والضمير في به للحج المكروه ويفهم منه أنها لا تنفذ بالمنوع (ص) وحج عنه حجج ان وسع وقال يحج به لا منسه (ش) يعنى ان من أوصى أن يحج عنه

يقول وعلى الاول فيلزم مراعاة القول الثاني وأولى في لزوم على القول بالجواز يجتمع بل المكروه يصح الحكم فيه للزوم ولولم يراع القول بالجواز قد برر تنبيه محل كون اجارة النفس مكروهة اذا كان العقد من جانب المستأجر مكروها فان كان ممنوعاً فلا تكون اجارة نفسه مكروهة الا لا يتصور كون العقد من جانب مكروها ومن جانب حراما (قوله وأفهم جوازه للعاجز) هذا مفهوم مستطيع فالاولى تقديمه (قوله وهو مذهب المدونة) ظاهره أن الخلاف في الوصية المكروهة وقد تبسح الخطاب في ذلك فقد قال يعنى اذا قلنا ان الاستنابة في الحج مكروهة على المشهور فان الميت اذا أوصى أن يحج عنه فان الوصية تنفذ على المشهور وهو مذهب المدونة وقال ابن كنانة لا تنفذ الوصية به لان الوصية لا تبسح بالمنوع قال ويصرف القدر الموصى به في الهدايا انتهى فاذا علمت ذلك فانظر المقابل فانه يلعل بما ترى فيفيد أن الخلاف في الاستنابة المحرمة لا المكروهة فكلام الخطاب والشارح مشكل ولكن الاشكال انما جاء من المصنف وذلك ان ابن الحاجب قد قال ولا استنابة للعاجز على المشهور وثالثها يجوز في الولد انتهى والقول الثاني الجواز مطلقا كما صرح به في التوضيح والمؤلف حمل قوله ولا استنابة للعاجز على المشهور على المكراهة ولكن الصحيح أن المراد الحرمة ثم قال ابن الحاجب وتنفيذ الوصية به على المشهور قال المصنف واذا فرغنا على المشهور من عدم اجارة النيابة فأوصى بذلك فالمشهور تنفذ وصيته مراعاة للخلاف وقال ابن كنانة لا تنفذ وصيته لان الوصية لا تبسح بالمنوع انتهى (قوله وقال يحج به) الواو اما للحال أو للعطف وهذا اذا شبه أن يكون ما أوصى به يحج به أكثر من واحدة وأما اذا شبه أن يحج به واحدة فانه يرجع الباقي ميراثا ولو قدر أن يحج به أكثر من واحدة لوجود من يؤجره بأقل



(قوله أو عين مالا) الاولى حذف هذه العبارة لان هذه مستأنى في قوله كوجوده بأقل وهي محل التأويلين الاتيين وليس في هذا تأويلان (قوله كوجوده بأقل) رجعنا شارحنا كما ترى لما اذا سمى الموصى قدرا فوجد من يحج عنه بأقل ولما اذا قال ججوا عنى بلثي حجة واحدة وقصره غيره على الاول فقط وهو المناسب ليكون التأويلين قاصرين عليه (قوله أو تطوع غير) هذا في المسئلتين وصيته بثلته ووصيته بقدر معين من ماله (قوله وهل إلا أن يقول الخ) رجعنا شارحنا للمسئلتين والموافق للنقل ترجيعه للاولى وهي وجوده بأقل دون الثانية التي هي أو تطوع الخ فكان ينبغي تأخير قوله أو تطوع غير عنه ليمتصل التأويلان بمحلها وعلى كلام شارحنا من ترجيعه للمسئلتين فنقول أمافي الاولى فواضح وأما الثانية فنقول فالتأويل الاول منها أنه اذا وجد من يتطوع عنه بحجة فان جميع المال يرجع ميراثا والتأويل الثاني منه اذا وجد من يتطوع عنه بحجة حيث كان يسع المال حجة واحدة فان المال يرجع ميراثا أيضا فان كان يسع حجتين أو أكثر ووجد من يتطوع عنه بقدر ما يسع المال فانه يرجع جميع المال ميراثا أيضا وان وجد من يتطوع عنه ببعض ما يسع المال كما اذا كان يسع أن يحج به ثلاث حجات ووجد من يتطوع عنه بحجة منها فان ما يقابل تلك الحجة من المال يرجع ميراثا ويستأجر بباقيه من يحج عنه ما بقي وأما على الوجه الموافق للنقل (٢٠١) من ترجيع التأويلين لما اذا وجد بأقل دون التطوع انه في التطوع اذا وجد من

بجميع ثلثه أو عين مالا وقال يحج هذا عنى فانه يحج بذلك حجج متعددة حتى يستوعب جميع الثلث ان كان ذلك المال أو الثلث يحتمل حججا متعددة وأما لو قال ججوا عنى من ثلثي فانه يحج عنه حجة واحدة ولا يزداد عليها لان من للتبعيض (ص) والافيراث (ش) أى وان لم يسع الثلث أو المال المسمى واحدة أو قصر عن ثانية فافوقها أو قال منه ووسع أزيد فان القاصر والباقي يرجع ميراثا (ص) كوجوده بأقل أو تطوع غير وهل إلا أن يقول يحج عنى بكذا الخ جج تأويلان (ش) تشبيهه في رجوع الباقي ميراثا أى اذا سمى الموصى قدرا فوجد من يحج عنه بأقل منه سواء عين الشخص أم لا أو قال ججوا عنى ثلث مالى حجة واحدة فأججوا بدونه فانه يرجع الباقي ميراثا وكذلك يرجع الكل ميراثا فيما اذا تطوع عنه أحد وهل رجوع الباقي في الاولى والجميع في الثانية ميراثا مطلقا سواء قال ججوا عنى حجة أو يحج عنى رجل أو فلان أو يحج عنى بكذا أو ججوا عنى بكذا وهو ظاهر المدونة وهو مقيد بما اذا قال يحج عنى بكذا حجة وأما ان قال يحج عنى بكذا ولم يقل حجة فانه يحج عنه به حتى ينفذ تأويلان (ص) ودفع المسمى وان زاد على أجرته لمعين لا يرث فهم اعطأوه له (ش) يعنى ان الموصى اذا سمى قدرا معلوما وقال ادفعوه لفلان يحج به عنى وفلان غير وارث بانفعل للموصى فان ذلك القدر يدفع للموصى له ليحج به عن الموصى ولو كان ذلك القدر المسمى يزيد على أجرة المثل لذلك الشخص المعين اذا فهم من حال الموصى اعطاء ذلك القدر للموصى له وكان ثلث الموصى يحمله وهذا كله ما لم يرض بأقل والا فالباقي يرجع ميراثا والضمير في أجرته عائد على متأخر لفظا ورتبة فلو قال ودفع المسمى لمعين لا يرث وان زاد على أجرته لمسلم من هذا (ص) وان عين غير وارث ولم يسم زيد ان لم يرض بأجرة مثله ثلثها ثم تبص ثم أوجر للصمورة فقط (ش) تقدم انه اذا عين شخصا

يحبج عنه حجة تطوعا فان السكك يرجع ميراثا سواء قال يحج عنى بأربعين أو فلانا بأربعين أو ججوا عنى واحدة والفرق على الوجه الموافق للنقل ان جهل الموصى بحال الثلث حين موته هل يسع حجة أو أكثر أو لا يسع شيئا مما ذكره ذلك في عدم تعيين الحج ولا عذر له في عدم تعيين العدد فيما اذا أوصى بعدد سماه مع كون المتبادر من لفظه عدم التعدد فتركه التعيين المخالف للمتبادر من لفظه مع امكانه يقتضى أن مراده عدم التعدد (قوله وهل رجوع الخ) حاصله انه اذا لم يقل حجة فالعنى واحد سواء قال يحج عنى بكذا أو ججوا عنى بكذا أو يحج عنى فلان بكذا (قوله ودفع المسمى

(٢٦ - خرشي ثاني) الخ) يشمل ما اذا سمى عددا أو جزأ معينا كثلث مالى أو سدسه (قوله وان زاد على أجرته) الواو للعال (قوله لا يرث الخ) أى وأما اذا كان يرث فيدفع له قدر الاجرة ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت تنفيذ الوصية وخلاصته انه اذا أوصى أن يحج عنه وارث فقال العوفي لا يدفع له الا على البسلاخ اذا كان فيه أكثره لانه فيه يرث الفضل وفي الضمان لا يرث فيحقق الوصية للوارث وهو يخص قوله فيهما و اجارة ضمان على بلاغ وهذا كله ما لم يعلم ان اجارة الضمان لا يفضل منها شئ من الاجرة للوارث ويرضى بها الوارث فينذيق العقد عليها (قوله فهم اعطأوه له) فلوم يفهم اعطأوه الجميع فانما له أجرة مثله ولا يزداد عليها فان أبى فلا شئ له ويرجع ميراثا (قوله عائد على متأخر الخ) لا يظهر لان المعمولات كلها في مرتبة واحدة قررنا شيخنا أنه متقدم رتبة لانه متعلق بدفع (قوله ثلثها) يحتمل الرفع على أنه نائب فاعل زيد ويحتمل النصب على أنه مفعول ثان لزيد ومفعوله الاول ضمير مستتر في زيد نائب الفاعل وهو عائد على المعين المفهوم من قوله وان عين غير وارث أى زيد المعين غير الوارث لان زاد تستعمل لازما كزاد المال ومتعديا كزادتهم ايمانا (قوله ثم تبص) أى لعله يرضى وهل سنه أو بالاجتهاد قولان وزيادة الثلث والترتب عام في الصمورة وغيره ومحل الترتيب ان



فهم منه الطمع في الزيادة فان فهم منه الاباية بالكمية فلا فائدة في التبرص (قوله وليس خاصا بالصرورة قبله) فالصرورة في غير فرض المصنف لا يؤجر له العبد والصبي كما انه في فرض المصنف كذلك وانما يختلفان في غير الصرورة ففي فرض المصنف لا يؤجر له ويرجع المال ميراثا وفي غيره يؤجر له العبد والصبي واذا أوصى الصرورة أن يحج عنه عبد أو صبي نفذت وصيته فان كانت لم كان غير الصرورة في مسئلة المصنف لا يستأجر له ويرجع المال ميراثا وفي غير هاتين استأجر له عبد وصغير وأولى غيرهما قالت لما كان الموصي له معيناً ورد فهو بمنزلة رد الوصية من أصلها ولا كذلك غيره (قوله ولو في الجملة) الواو للجمال وهو مرتبط بقوله من يخاطب بالوجوب في الجملة أى في بعض الاحوال لما تقدم أن المرأة يشترط فيها (٣٠٣) زيادة على الرجل زيادة محرم أو زوج وخلاصته أن الرجل يخاطب بالحج في

جميع أحوال الاستطاعة والمرأة انما تخاطب به في بعض أحوالها وهو أن يصاحب الا من على النفس والمال محرم أو زوج ولا يكون مع ذلك بعد مشى (قوله يعنى ان الوصى اذا دفع المال) أى حيث كان لا يستأجر ان فيما اذا كان الموصى صرورة ولم يأذن في استئجارهما أو كان غير صرورة ومنع من استئجارهما (قوله ويكون جنابية في رقبته) والصبي ان غر في ماله لان القاعدة ان كل ما يتعلق برقبته العبد فهو في مال الصبي وكل ما يتعلق بذمته فهو ساقط عن الصبي (قوله من مكانه) متعلق بوجود أو يحج مصدره نائب فاعل يوجد لا يسمى لما فانه لقوله ولو سمي قال محشى نت المراد بمكانه محل موته (قوله فالمشهور الخ) ومقابله ما لابن القاسم في العتبية وروى مثله عن أصبغ انه يرجع ميراثا يريد ولو لم يتبين انه أراد أن يحج عنه الا من ذلك الموضع (قوله ولزمه الحج بنفسه) هذا اذا أطلق وأولى اذا وقع منه نص أو قرينة على ذلك فالنص كقولك استأجرتك

غير وارث ليحج عنه وسمى له قدر افانه يدفع له بتمامه وتكلم هنا على ما اذا عين أيضا شخصا غير وارث ليحج عنه الا انه لم يسم له قدر امع لوما فان رضى باجرة مثله فلا كلام وان لم يرض فانه يراى عليه امثل ثلثها ان كان الثلث يحج هل ذلك فان رضى فلا كلام والا تبرص به قليلا لعلة أن يرضى ثم بعد التبرص يرجع ميراثا كله ان كان الحج غير صرورة والا أو جرح غيره والصرورة من لم يحج ويطلق على من لم يتزوج لانهم ما قد صر ادراهم هما ولم ينفقاها واحترز بقوله غير وارث مما اذا عين وارثا فانه لا يراى على اجرة مثله شيئا كما مر واحترز بقوله ولم يسم عما اذا سمي له قدر امع لوما فانه لا يراى عليه شيء فان رضى به فلا كلام أو رضى بدونه يرجع الباقي ميراثا وقوله (غير عبد وصبي وان امرأة) شرط في كل أحد -يرحاج عن صرورة وليس خاصا بالصرورة قبله وانما كان الصرورة لا يستأجر له العبد والصبي بخلاف غيره لانه لما كان الحج واجبا عليه استأجر له من يخاطب بالوجوب لتتزل حجه منزلة حج الموصى ولو في الجملة كالمراة بخلاف غيره (ص) ولم يضمن وصى دفع لهما محجتها (ش) يعنى ان الوصى اذا دفع المال اجارة للعبد أو للصبي ظانا بلوغ الصبي وحرية العبد فجعان الصرورة أو لم يحجا وتلف المال ثم ظهرا - ما على خلاف ذلك فانه لا يضمن شيئا من ذلك المال لانه اجتهد حدد اجتهاده والمقصود حصول الثواب وهو يحصل مع العبد ومع الصبي وأما لو لم يتلف المال لتزع منه - ما اذا قلنا بعدم الضمان للوصى فان العبد يضمن ان غر ويكف جنباية في رقبته (ص) وان لم يوجد بما سمي من مكانه حج من الممكن ولو سماه الا أن يمنع فبيات (ش) صورته انه سمي اذا قدر ان المال وقال ججواعنى به فلم يوجد من يحج عنه به من بلده الذى أوصى فيه فانه يستأجر له من مكان ممكن ولا خلاف في ذلك اذا لم يسم مكانه الذى يحج عنه منه فان سماه بان قال ججواعنى بهذا القدر من المكان الفلاني فلم يوجد من يحج عنه منه فالمشهور انه يستأجر له من يحج عنه من مكان ممكن وهذا قول ابن القاسم ولا يرجع ميراثا الا ان يمنع بنص كلا فحججواعنى الا من موضع كذا أو قرينة فبيات انفا قال (ص) ولزمه الحج بنفسه (ش) أى ولزم الاجير بنفسه الحج ولا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم واثنه مقامه فقوله بنفسه تو كيد للهاء في لزمه والاولى ان تكون الباء للاستعانة أى ولزمه الحج مستعينا بنفسه لازادة كقولك جاء زيد بنفسه (ص) لا الاشهاد الا أن يعرف (ش) أى لا يلزمه ان يشهد عند الاحرام انه أحرم عن فلان وقيل قوله بغير يمين الا أن يكون العرف الاشهاد فلا بد منه وكلام المؤلف

هذا

الحج بنفسه والقربة ككونه من يرغب فيه لعلمه صلاحه ولا يجوز له استئجار غيره

ولا يقوم واثنه مقامه واعلم أنه يتعلق الفعل بعين الاجير في اجارة الحج عند الاطلاق وأما في اجارة غير الحج فيتعلق الفعل بذمته عند الاطلاق وذلك لان القصد من الاجارة على الحج حصول الثواب وشأنه ان يتعلق الغرض بحصوله من شخص دون آخر فحملت الاجارة فيه عند الاطلاق على قصد عين الاجير وأما الاجارة على غيره فالمقصود منه حصول الفعل وشأنه ان لا يتعلق الغرض بحصوله من شخص دون آخر فحملت الاجارة فيه على المضمونة (قوله تو كيد الخ) أى فتكون الباء لازادة ونفسه منصوبة بحركة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد وقوله والاولى الخ انما كان هذا أولى لما في الاول من التكلف كالتبين (قوله الا أن يكون العرف الاشهاد) أى فلا بد منه ولا يقبل قوله ولو حلف والحاصل انه اذا اشترط الاشهاد أو جرى به العرف فانه لا يصح ولا يستحق



الاجر ولو كان آمينا وحلف وان لم يشترط الاشهاد ولا جرى به العرف فان كان قبض الاجر فالألتعرض له الا اذا ائتمنته وان لم يكن قبض الاجرة فانه لا يصدق ان كان منهم ما ولو حلف ولا ينفعه الا الاشهاد واما ان كان آمينا فانه يصدق ولو غير أمين (قوله وقام وارثه مقامه) ثم اذا قام الخ فانه يشد الحج ولا يكمل على فعل مورثه ويحرم من الموضع المشترط الاحرام منه وامن من مقتات المستأجر حيث اتسع الوقت والافن موضع يدرك فيه (قوله ولا يسقط فرض من حج عنه) بل ولا نفل من حج عنه (قوله ويقع نفلا للاجر) قد قرر ان ذلك خلاف المشهور ولكن مقاله شارحا ذكره الخطاب فقال يقع الحج تطوعا عن النائب وفي شرح شب والظاهر بعد تسليم ان الحج لا يسقط ان للميت ثوابه كحج النفل انتهى فانظر هذا فانه ربما عارض مقاله الخطاب (قوله مع انه بلائيه) أى للاجر لانه يلزم للاجر أن ينوي بحججه حجة الاسلام عن المستأجر حيث كان ضرورة وانه يقع تطوعا للاجر شيخنا عبد الله (قوله فهو وارد الخ) المناسب العكس فيقول فالحديث وارد عليه ونسخة الشيخ بخطه هكذا (قوله على الاجير) متعلق بالنفقة وتسهيل الطريق معطوف على النفقة أى تسهيل الطريق على الحاجين من حيث انه ترتب على ذلك كثرة المسافرين (٢٠٣) فيسهل السير على الناس لوجود الامن بالكثرة المذكورة (قوله واما ان تطوع الخ) لا يخفى ان أجر الدعاء لا يختص بقسم التطوع بل أجر الدعاء أيضا في قسم النفقة أيضا (قوله فله أجر الدعاء) لا يخفى ان أجر الدعاء للداعي وانما له أجر البعث على الدعاء لكونه أذن له في الحج ثم بعد كتمى هذا رأيت شب قال مانصه وقوله والدعاء أى وبركة الدعاء لا ثواب الدعاء لان ثوابه للداعي اه وأراد ببركة الدعاء المدعوب به وهذا ظاهر اذا كان في دعائه يقول اللهم اغفر لفلان والافلاشي غير ثواب الدعاء والمدعوب به يقال له بركة وفى عب والمراد بأجر الدعاء في القسمين ثوابه ولو كان الدعاء لنفس الاجير بدى نوى فيحصل لمن حج عنه ثواب خضوعه ونصره لله تعالى ومتعلقه وهو مطلوب الاجير له اه وفيه شئ بل ثواب خضوعه له فتدبر (قوله اما صدقة) أى على الاجير أى صدقة

هذا حيث كان دفع له الاجرة والا فيلزمه الاشهاد وان لم يجز عرف حيث كان منهم ما والالم يلزمه لانه يقبل قوله وظاهر كلام سند غير عين الا أن يجري العرف بالاشهاد كيدل عليه أول كلام سند (ص) وقام وارثه مقامه فيمن يأخذه في حجة (ش) أى قام وارث الاجير مقامه في قول الموصى ادفعوا هذا القدر لمن يأخذه في حجة أى مضمونة في ذمة الاجير واستشكل قيام الوارث مقامه بان القاعدة ان تلف ما يستوفى منه المنفعة تنسخ به الاجارة ولا شك ان الاجير يستوفى منه وأجيب بان المنفعة هي الثواب وهو لا يستوفى من الاجير بل يستوفى بسببه (ص) ولا يسقط فرض من حج عنه (ش) يعنى ان الحج الفرض لا يسقط عن صاحبه بحج الغير عنه سواء كان ذلك المحجوج عنه حيا أو ميتا لان الحج لا يقبل النيابة على المذهب وقال اللقاني ويقع نفلا للاجر مع انه بلائيه فهو وارد على قوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات (ص) وله أجر النفقة والدعاء (ش) يعنى ان المحجوج عنه انما له أجر النفقة أى ثوابها على الاجير وتسهيل الطريق ان كان أوصى للاجر بشئ من ماله واما ان تطوع غيره عنه بالحج فله أجر الدعاء ويجب عن استشكل البساطى بان الاثابة كيف تجتمع المكروه بان هنا جنتين جهة معاقدة وجهة نفقة فالكرهية من حيث العقد والاجر من حيث النفقة لا تنفع الاجير بهادون أن ينتفع المستأجر فهو اما صدقة أو هبة ولما شاركت العمرة بالحج في أركان ثلاثة أتى بالضمير فيها مثنى للاختصار فقال فيما يأتي ثم الطواف له ما سبعا ثم قال ثم السعى وذكر هنا الركن الاول بقوله (ص) وركن ما الاحرام (ش) أى وركن الحج والعمرة المتقدم ذكره ما في قوله فرض الحج وسنة العمرة الاحرام ثم ذكر الركن الرابع المختص به الحج بقوله وللحج حضور جزء عرفه الخ والاحرام لغة مصدرا حرم اذا دخل الحرم واذا دخل في حرمة الحج والعمرة أو الصلاة وشرا عرفة المؤلف في منسكه بانه الدخول بالنية في أحد النسكين مع قول متعلق به أو فعل كالتوجه على الطريق وانظر تعريفه لابن عرفة مع شرحه في

قصدها وجه الله وقوله أو هبة أى قصدها وجهه الاجير وليست هبة ثواب لما تقدم انه لا يقع فضاء عنه ولا نفلا بل نفل للاجر (قوله اذا دخل الخ) الذى يظهر أنه مشترك اشتراكا لفظيا بين الدخول في الحرم والدخول في حرمة الحج وقوله بانه الدخول بالنية ظاهر عبارته ان الاحرام ليس نفس النية فلذا استشكل عز الدين معرفته وأبطل كونه التلبية بعدم ركنيتها أى وهو ركن وكونها النية بانها مشترط الحج أى فهي خارجة والاحرام داخل انتهى ثم لا يخفى الحال امانا بريد بالدخول في أحد النسكين الشروع في أحد النسكين فيقتضى أنه بعد ذلك غير محرم وهو باطل وان أريد بالدخول الاتصاف بأحد النسكين فيرد أن الاتصاف بالشئ غير ذلك الشئ كيف والاحرام جزء من أحد النسكين (قوله مع قول) أى كالتلبية وقوله كالتوجه أدخلت التكاف التقليد (قوله وانظر تعريفه لابن عرفة) عرفة بقوله صفة حكمية توجب لموصوفها حرمة مقدمات الطوطء مطلقا والقاء التفث والطبيب ولبس الخيط والصبيد بغير ضرورة ولا تبطل بما عنيته (فان قلت) هلا قال مقدمة الطوطء وهو مضاف الى محلى بالالف واللام فيم فيقوم مقام الجمع وهو أخصر (قلت) لعله رأى ان في ذلك زاعا فصريح بما يزيل الاشكال في الحد وقوله مطلقا أى في جميع الحالات لسلامتها من اسرارها وكان في أفعال الحج



أوفي غيرهما وقوله والقاء التفت عطف على المضاف اليه والطيب كذلك وليس الخيط كذلك ومما رده بالصيد الاصطياد لملك الصيد  
لانه اذا كان عنده صيد ثم أحرم ولم يكن حامله لا يسقط ملكه عنه ولما رأى ان الصيد المطلق لقب على صيد البر فلذا أطلق فيه وقوله  
بغير ضرورة راجع للاربعه وقوله لا تبطل بما يمنعها صفة للصفة وأحوال وزاد ذلك للفرق بين هذه الصفة وغيرها لان احرام غيرها يبطل  
بممنوعه كاحرام الصلاة واحرام الاعتكاف واحرام الصوم ومما رده بالبطلان قطعها أى لا يجب قطعها بحصول ممنوعها وان كان  
الممنوع مما يفسد الحج كالوطء انتهى (٢٠٤) مذكوره من تكلم عليه (قوله على المشهور) وقيل منتهاه عشر الحجة وقيل أيام

شرحنا الكبير (ص) ووقته للحج شوال لا تحرجة (ش) أى وقت الاحرام للحج الذى اذا تقدم  
عليه كان مكروها مفردا أو قارنا شوال ويمتد من الاحلال منه لا تحرجة على المشهور قال  
بعض يمكن أن يكون هذا مراه وفيه مع ذلك مسامحة لان المقصود بيان الوقت الذى يتبدأ  
فيه الاحرام بالحج لا وقت التحلل منه وليس ذوا الحجة بكاله وقتا للاحرام بالحج بل بعضه والذى  
لا تحرجة انما هي أشهر الحج لا وقت ابتداء احرامه فانه ينتهى بطول الفجر من ليلة النحر  
وانظر الكلام في ذلك في شرحنا الكبير ثم ان الافضل لاهل مكة الاحرام من أول الحجة على  
المعتد وقيل يوم التروية وهو قول مالك أيضا ونحوه للشافعي (ص) وكره قبله (ش) يعنى أنه  
يكراه أن يحرم مثلا في رمضان أو قبله فان فعل بان احرم قبل أشهر الحج فالمشهور أنه ينعقد كما  
يسكره قبل مكانه أى قبل ميقاته المسمى الا ترى للحج والعمرة وينعقد واليه أشار بقوله  
(مكانه) فان قيل ما الفرق بين الاحرام قبل أشهر الحج مع انها وقت الحج لقوله تعالى الحج  
أشهر معلومات والصلاة لا يصح الاحرام بها ولا ينعقد قبل دخول وقتها فالجواب ان الاحرام  
للحج لا يلزم اتصاله بافعال الحج بخلاف الاحرام بالصلاة فيجب اتصاله بافعالها لانه لو أحرم بها  
قبل وقتها وشرع فيها فقد يفعلها قبل وقتها بخلاف الحج (ص) وفي رابع تردد (ش) أى وفي  
كراهة الاحرام من رابع كما عند سيدي أبي عبد الله بن الحجاج لقوله في مدخله وليذكرهما  
يفعله أكثرهم من الاحرام من رابع وهو قبل الجحفة فيبتدئون الحج بفعل مكروه الخ وعدم  
كراهته لانه من أعمال الجحفة ومتصل ما وقوله (وصح) أى حيث وقع الاحرام قبل ميقاته  
الزمانى أو المسمى فانه يصح لكن الحكمة معلومة من كونه مكروها وانما صرح بها تبع الغيرة  
(ص) وللعمرة أبدا (ش) أى وقت الاحرام للعمرة مفردة أبدا في أى وقت من السنة ولوفى  
أشهر الحج ويوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ويعمل هو على العمرة والناس في الوقوف  
بعرفة لا ممر عمر رضى الله عنه لابي أيوب الانصارى وصبار بن الاسود لما قدم عليه يوم النحر  
وقد فاته ما الحج لاضلال الاول راحته ولخطا الثاني في العدة ان يتحلل من احرامهما بالحج  
ويقتضيهما قبل بل ويهدى كفى الموطأ وكره أبو حنيفة العمرة يوم عرفة وأيام منى لما روى عن  
عائشة السنة كلها للعمرة الا خمسة يوم عرفة والنحر وأيام التشريق ووافقه أبو يوسف على غير  
يوم عرفة قال سندوان صح ذلك عنها يحمل على المحرم بالحج كما أشار اليه بقوله (ص) المحرم  
بالحج (ش) مفرد أو قارنا فيمنع ويفسد احرامه بالعمرة (فلتحلل) من جميع أفعاله أى فراغه منها  
من طواف وسعى وجميع الرمي من آخر أيامه وفي بعض النسخ تحلله بالثنية ومراه الطواف  
والسعى لمن آخره والرى كله لارمى العقبة الذى هو التحلل الا صغيرا والافاضة الذى هو الاكبر

التشريق وفائدة الخلاف باعتبار  
آخره تعلق الدم أى دم الافاضة اذا  
آخره لا تحرجة فعلى المشهور  
لا يلزمه الا اذا آخره للمحرم (قوله  
وفيه مع ذلك مسامحة) أجاب  
اللقاني بقوله الجحفة متعلق بالضمير  
العائد على الاحرام على القول  
بجدة التعاقب بضمير المصدر ولعل  
في كلام المؤلف حذف عاطف  
ومعطوف معا أى وقت الاحرام  
وبقية أعمال الحج من أركان  
وغیرها المطلوب ايقاعها فيه شرعا  
شوال لا تحرجة وحينئذ فيكون  
قوله لا تحرجة لا تسمح فيه ولا  
تجوز دليل ذلك من علم النحوقول  
ابن مالك والواو اذا لا لبس بعد قوله  
\* والقاء قد تحذف مع ما عطف  
(قوله فالمشهور انه ينعقد) ومقابلته  
ما حكى اللخمي قولا انه لا ينعقد  
(قوله الحج أشهر معلومات) أى  
زمن الحج أشهر معلومات أو الحج  
ذو أشهر (قوله فالجواب ان الاحرام  
بالحج) أقول قضية ذلك أنه لو أحرم  
بالنحر قبل وقتها بشئ قليل بحيث  
لم يحصل له فصل أن ذلك يجزئ  
مع انه لا يجزئ ويرد أيضا أن يقال  
ان النية من جملة الصلاة وخبر  
من أجرائها فلون تقدمت النية

لتقدم بعض العبادة فقطضاء البطلان مع ان مقتضاه ان الاصل الحكمة فتدبر (قوله لانه الخ) في العبارة فقط  
حذف تقديره فيجب اتصاله بأفعالها أى فلم يسغ الاحرام بها قبل وقتها (قوله وعدم كراهته لانه من أعمال الجحفة) وهو للشيخ عبد  
الله المنوفي شيخ المصنف عن شيخه الزواوى وهو المذهب كما كتب بعض الشيوخ (قوله لانه من أعمال الجحفة ومتصل بها) العلة  
مجموع الامرين (قوله في أى وقت الخ) فيه انه يلزم أن يكون الوقت ظرفا للوقت ولا يصح فيجاب بأن الظرفية غير مرادة والكلام مجنى  
على التسامح وكأنه قال وقت الاحرام للعمرة أى وقت كان (قوله ان يتحلل) أى بفعل عمرة (قوله بحمل على المحرم بالحج) فيه ان المحرم  
بالحج لا يتعبد حاله بأيامها



(قوله كما هو المتبادر الخ) أي ان المتبادر من لفظ التحلل افراد أو ثني رعى حجرة العقبة وطواف الافاضة (قوله ويكون خارج الخ) وانظر لودخل في الحرم قبل الغروب ولم يعمل عملاً إلا بعد الغروب والظاهر على بحثه ان دخوله لغو ويؤمر بالعود الى الحل ليدخل منه بعد الغروب ولم أره منصوصاً قاله الخطاب (قوله وأتى فيه) أي في الزمان وقوله بما أي بحكم يشارك المسكن في الزمان فيه وقوله من المسكن متعلق بأتى ومن لا ابتداء الغاية (قوله ومكانه الخ) ظرف لغو وللمقيم حال (قوله للحج) (٢٠٥) فهو تفسير للضمير (قوله أو آفاق) كان مقيماً إقامة تقطع حكم السفر

أولاً (قوله ففيه إشارة الخ) أي من حيث العدول (قوله ان يحرم من جوف) في عب والظاهر ان المراد بجوفه ما قابل الباب بدليل المقابل (قوله ولا ان يتقدم الى جهة البيت) أي كما قال الشافعي (قوله تكروج ذي النفس الخ) أي الداخل مكة بعمره في أشهر الحج (قوله ولها وللقران الحل) أي ولا يجوز الاحرام من الحرم ولكن يتعقدان وقع ولادم عليه (قوله أي يشترط ذلك) لا يخفى ان نكتة التعبير بمكانه المتقدمة لا تأتي هنا الخ ثم لا يخفى ان الشرطية لا تظهر فيه وذلك لانه لو أحرم بالحرم فيه ما يصح غاية الامر انه لا بد في العمرة من ان يخرج الى الحل والا فلا يصح طوافه وسعيه وأما في القران فيطلب بالخروج الآه اذ لم يخرج يصح لان خروجه اعرفه يكفي فيجاب بأنه لما خرج الى الحل في كل من العمرة والقران كانه أوقع الاحرام في الحل (قوله والجعرانة الخ) أكثر عبارة المتأخرين أو التنعيم فهما متساويان فالمناسب للمصنف اتباعهم الا أنه خبير بأن تلك التعاليل تقوى كلام المصنف (قوله ثم التنعيم) سمي

فقط كما هو المتبادر من لفظ التحلل سواء أفراد أو ثني والا فهو مخالف للنصوص ثم لا مفهوم لقوله بحج فان الحرم بعمره لا يحرم بعمره أخرى الا بعد تحلله منها اذ لا تدخل عمرة على أخرى كما يأتي (ص) وكره بعدهما وقبل غروب الرابع (ش) الضمير المثنى يرجع الى تحللي الحج وهما جميع الرمي وطواف الافاضة فالاحرام بالعمره قبل فراغه منهما ممنوع ولا يتعقد ولا يلزمه قضاءؤها واحرامه بعد الفراغ منهما وقبل غروب الشمس من آخر أيام انزى مكروه وسواء كان قد تجمل في يومين أو لم يتجمل وتنقصد سند الا أنه يمنع من فعلها حتى يخرج وقت الحج محمد فان جهل فاحرم في آخر أيام الرمي قبل غروب الشمس وقد كان تجمل أو لم يتجمل وقد رمى في يومه فان احرامه يلزمه ولكن لا يحل حتى تغيب الشمس واحلاله قبل ذلك باطل بل يرد لا يطوف حتى تغرب الشمس انتهى فان وطئ بعد ذلك الاحلال أقصد عمرته وليقضها بعد تمامها ويهدى قال في التكت قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا و يكون خارج الحرم حتى تغيب الشمس ولا يدخل الحرم لان دخوله الحرم بسببها عمل لها وهو ممنوع من عملها قبل مغيب الشمس \* ولما انتهى الكلام على الميقات الزماني وأتى فيه من المسكن بما يشاركه من كراهة الاحرام قبله للاختصاص شرع في المقصود منه وقسمه باعتبار الناسكين فقال (ص) ومكانه له للمقيم مكة (ش) هـ اذا عطف على وقته أي مكان الاحرام الافضل لا الاوجب له للحج مفرد للمقيم بمكة من أهلها أو آفاق مقيم بها ليس عليه نفس من الوقت أو من منزله بالحرم كاهل منى وخزلفة ومكة وان تركها وأحرم من الحرم أو الحل خلف الاولى ولا اثم ولذا لم يقل وميقاته وانما قال ومكانه ففيه إشارة الى عدم وجوب الاحرام من مكة (ص) وندب بالمسجد (ش) أي وندب للمقيم بالحرم أن يحرم من جوف المسجد على مذهب المدونة وقال ابن حبيب من بابيه وعلى الاول فيحرم من موضع صلاته ويلبى وهو جالس في موضعه ولا يلزمه أن يقوم من مصلاه ولا ان يتقدم الى جهة البيت (ص) تكروج ذي النفس لميقاته (ش) يعني ان من أراد من أهل الآفاق ان يحرم بالحج فانه يستحب له أن يخرج الى ميقاته ليحرم منه حيث كان في سبعة من الوقت وهو المراد بذى النفس (ص) ولها وللقران الحل (ش) الضمير في لها للعمرة والمعنى ان العمرة لا يحرم بها المسكى والمقيم بمكة الا من الحل أي بشرط ذلك لان كل احرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم لفعل النبي عليه الصلاة والسلام والمراد بالحل ما جاوز الحرم ومثل العمرة القران لانه لو أحرم بالقران من مكة لم يجمع في احرامه بين الحل والحرم بالنسبة الى العمرة لان خروجه الى عرفه انما هو للحج فقط بخلاف احرامه بالحج من مكة فانه يخرج الى عرفه وهي في الحل فقد جمع في احرامه بالحج من مكة بين الحل والحرم (ص) والجعرانة أولى ثم التنعيم (ش) واجع للعمرة وأما القران فلا يطلب له مكان معين من الحل على سبيل الاولى ولا غيره والمعنى ان المعتمر اذا خرج للحل ليحرم بها منه فان الاولى أن يحرم من الجعرانة موضع بين

التنعيم لان على عينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم واسم الوادي نعمان (قوله هذا راجع للعمرة) أي فهو فمين اعتمر من الحرم وأمر بالخروج ليجمع في احرامه بين الحل والحرم فلم يخرج حتى طاف وأما من أحرم قارنا من الحرم فانه يلزمه أن يخرج للحل كما قال سند وابن عرفة وغيرهما لانه لا يطوف ويسعى بعده خروجه لان طواف الافاضة والسعي بعده يندرج فيهما طواف العمرة وسعيها فان لم يخرج الى الحل حتى خرج الى عرفه فطاف وسعى فالظاهر الاجزاء كما قاله الخطاب (قوله على سبيل الاولى ولا غيره) ولكن الافضل ان يبعد عن طرفه



(قوله هي مساجد عائشة) انما سمي التشيع بمساجد عائشة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عبد الرحمن بن أبي بكر ان يخرج بأخته عائشة له كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله وقرن) يسكون الراء (قوله ماء لبنى جشم) لعل المراد موضع ماء (قوله على عشر أو تسع) يحتمل ان تكون أول حكاية الخلاف ولعله الظاهر (٣٠٦) أول الشك (قوله على سبعة أو ستة الخ) أول حكاية الخلاف كما أفاده بهرام فهي

أقوال ثلاثة (قوله قائل بها الجن) أي قائل الجن فيها (قوله ومن وراءهم الخ) لا يخفى ان الاندلس محاذية للمغرب لا وراءهم الا ان يقال وراء باعتبار ما كان بالجنوب (قوله ان هذا الخ) أي ان الجحاف السبيل الباعث على التسمية وأجحفها أي أهلكها \* (تنبيه) \* ان أريد بيلم الجبل فنصرف وان أريد بها البقعة فغير منصرف بخلاف قرن فانه على تقدير ارادة البقعة يجوز صرفه لاجل سكون وسطه (قوله تمامه) بكسر التاء (قوله ويقال قرن المنازل) أي لاقرب الثعالب (قوله قالوا وهي اقرب المواقيت الخ) يناقضه قوله بعذرية خربت على مر حلتين الخ (قوله والمشرق الخ) المشرق يشمل السهل (قوله ومسكن دونها) أي كقديد وعسفان ومرا الظهر ان أي المسمى الآن بواي فاطمة أي فمسكنه أو مسجده ميقانه ان أكرم مفردا كان قرن أو اعتمر ان كان مسكنه بالحل فان كان بالحرم أكرم من الحل فان سافر قبل الاحرام من مسكنه دونها الى وراء الميقات ثم رجع مرى بالاحرام فكهم صرى عبر بذى الحليفة وله أن يؤخر لمنزله فيحرم منه ويفصل في احرامه منه حيثئذ كما سبق (قوله بالتثوين) أي ودونه الا انه بالتثوين صفة لمسكن وبعده يقدر مضاف أي ومسكن شخص دونها (قوله لانه

مكة والطائف ثم التشيع وهي مساجد عائشة تلي الجعرانة في الفضل وانما كانت الجعرانة أفضل من التشيع لبعدها عن مكة بينهما وبين مكة ثمانية عشر ميلا ولا عماره صلى الله عليه وسلم منها وكان في ذى القعدة كفى الصحيح حين قسم غنائم حنين وقد قيل انه اعتمر منها ثلثمائة نبي (ص) وان لم يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده (ش) يعني انه اذا أكرم للعمرة من الحرم ولم يخرج الى الحل فانه ينعقد احرامه فان طاف وسعى فانه يعيد طوافه وسعيه بعد ان يخرج الى الحل واليه يعود الضمير من قوله بعده وانما كان يعيدهما لانهما وقعا بغير شرطهما وهو الخروج الى الحل فلو أنه لما طاف وسعى حلق رأسه فانه يعيد طوافه وسعيه أيضا بعد خروجه الى الحل ويقتدى لانه كن حلق في عمرته قبل طوافه وسعيه واليه أشار بقوله (وأهدى ان حلق) وقد تسامح في اطلاق الهدى على القدية لان الحلاق لا هدى فيه لان القدية قيا يترفع به أو يزيل أذى والحلاق يترفع به وقد يزيل أذى (ص) والا فلهما ذوا الحليفة والجحفة ويلزم وقرن وذات عرق (ش) لما ذكر أن الميقات المسكن لمن بمكة وما في حكمهما في الحج مكة وفي العمرة الحل أشار بهذا الكلام الى أن من أراد الاحرام بحج أو عمرة من أهل الانفاق ميقانه فيهما ما ذكر أي وان لم يكن مقيما بمكة وما في حكمها فالحج والعمرة هذه المواقيت ذوا الحليفة لاهل المدينة ومن وراءها وهي بضم الحاء المهملة وفتح اللام والفاء تصغير حليفة ماء لبنى جشم بالجيم والشين المجهمة وهو بعد المواقيت من مكة على عشر أو تسع فراسا حل منها ومن المدينة على سبعة أو ستة أو أربعة أميال ويسمى مسجده بمسجد الشجرة وقد خرب وبها بئر يسمونها العوام بئر على ترعم أنه قائل بها الجن وهذه النسبة اليه غير معروفة ولا يرى بها حجر ولا غيره كما تفعله الجهلة والجحفة لاهل الشام ومصر والمغرب ومن وراءهم من أهل الاندلس وكذا الروم والتكرور وهي بضم الجيم واسكان الحاء المهملة وبالفاء قرية خربت بين مكة والمدينة على نحو خمس فراسا حل من مكة وثمان من المدينة وسميت بذلك لان السبيل أجحفها قال بعض وهذا لا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم سماها بذلك في زمانه وانما أجحفها السبيل سنة ثمانين من الهجرة قال آخر والظاهر ان هذا الجحاف قبل هذا ويلزم لاهل اليمن والهند وهو بفتح المشاة التحية واللام الاولى والثانية وبينهما ميم ساكنة وآخره ميم ويقال الميم همزة بدل الياء ابن عبد السلام وهو الاصل ويقال يرمر برأين بدل اللامين جبل من جبال تمامه على مر حلتين من مكة وقرن لاهل نجد اليمن ونجد الحجاز ويقال قرن المنازل بفتح القاف ويسكون الراء وهي نلقاء مكة على مر حلتين منها قالوا وهي اقرب المواقيت مكة وذات عرق لاهل العراق وفارس وخراسان والمشرق ومن وراءهم وهو بكسر العين قرية خربت على مر حلتين من مكة يقال ان بنائها تحول الى جهة مكة فيتحرى القرية القديمة عن الشافعي من علاماتها المقابر القديمة (ص) ومسكن دونها (ش) يعني ان من مسكنه بين مكة والمواقيت فيبقاه منزله والا فضل ان يحرم من الا بعد مكة من داره أو المسجد وتأخير احرامه منه كما تأخير الميقات في لزومه الدم كما يأتي ومسكن بالتثوين ودونها صفة له مبنى على الفتح في محل رفع لانه ظرف غير متصرف لا بالاضافة وقوله دونها أي لجهة مكة بأن يكون الميقات خلف مسكنه لا الى جهة الذهاب

ظرف الخ) لتعليل لقوله مبنى الخ وفيه ان هذا التعليل لا يتبع البناء على الفتح بل ينتج النصب على الظرفية ولذلك عبر بعض الشراح بقوله منصوب على الظرفية (قوله لا الى جهة الذهاب) معطوف على قوله أي لجهة الخلاف التي هي جهة الاقطار لا جهة مكة ولو قال لا الى جهة الاقطار لكان أوضح



(قوله وجبت حاذى واحد أو امر) وشمل كلامه المبكى اذا خرج الى وراء ميقاته ثم عاد اليها يريد نسكاً فربما عتقت أو حاذاه فان تعداه فدم وليس كالمصرى يمر بالخليفة يجوز تأخير ميقاته فيحرم على المبكى تأخير الاحرام لمكة لتلايد خالها حلالاً مع ارادته النسك (قوله ظرف متصرف) أى يقع فاعلاً ومفعولاً وغير ذلك والعجيج ان حيث لا تخرج عن الظرفية فيقدر له عامل والتقدير وان يحرم حيث حاذى الخ (قوله الذى حاذى فيه) أى سامت من بعد بقابلة أو ميامنة أو مياسرة وان لم يكن من أهله أو امر كان من أهلها أم لا (قوله اذا حاذى الميقات الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف ولو بحر بالغة على قوله حاذى واحداً فقط كما قاله الزرقاني (قوله عيذاب) بفتح العين وبعدها ياء ثم ذال معجمة ثم ألف ثم باء كذا فى بعض التقاريرونى خط الشارح رحمه الله عيذان بنون بعد الالف وليس فوق الدال نقطة ولكن فى البسدر بالدال المهملة فقال عيذاب بمهملة (قوله خلافاً لتفصيل سند) (٢٠٧) مقتضى كلام جمع منهم ابن عرفة ان المعتمد

كلام سندوهو تقييده بحر القلزم وهو من ناحية مصر حيث يحاذى الجحفة فيجب عليه الاحرام منه فان ترك الاحرام منه الى البرزمه الهدى وأما بحر عيذاب وهو من ناحية اليمن والهند فلا يلزمه الاحرام منه بمحاذاته الميقات أى الذى هو الجحفة لان فيه خوفاً وخطراً من أن ترده الرج بخلاف الاول فليس مثله ولا هدى عليه بتأخير الاحرام الى السبر فى البر قاله الخطاب (قوله هن لهن) فى خبر العجيجين عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولا لاهل الشام الجحفة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن يلم وقال هن لهن ولمن أتى عابدين من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة قال القاضى كذا جاءت الروايات فى العجيجين وغيرهما عند أكثر الرواة يعنى بالتأنيث فى لهن ووقع

الى مكة (ص) وحيث حاذى واحداً أو امر (ش) مدخول الواو معطوف على المبتدأ وهو ذو ومن قوله ذوا الحليفة وهذا بناء على انها ظرف متصرف كفى قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فانها مفعول وقوله حاذى أى سامت والمعنى ان مكان الاحرام ذوا الحليفة الخ والمكان الذى حاذى فيه واحداً من هذه المواقيت أو امر به ولا يلزمه ان يذهب الى الميقات الآن يكون منزلة قرباً منه فالاولى له ان يأتى الميقات فيحرم منه (ص) ولو بحر (ش) يعنى ان من سافر فى البحر فانه يحرم اذا حاذى الميقات ولا يؤخر الى البر وظاهره سواء كان بحر القلزم أو بحر عيذاب على ظاهر المذهب خلافاً لتفصيل سند ولما أوجب الجهور احرام من غير ميقاته منه عموم القوله صلى الله عليه وسلم هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهم واستثنى أهل المذهب من ميقاته الجحفة بحر بذى الحليفة فلا يجب احرامه منها لمروره على ميقاته بعد اشارة الى ذلك بقوله (ص) الا كمصرى يمر بذى الحليفة (ش) يعنى انه اذا كان ميقاته بين يديه كالشامى والمغربى والمصرى فانه اذا مر بذى الحليفة فالأفضل له أن يحرم منه لان النبى صلى الله عليه وسلم أحرم منه ويجوز له ان يؤخر احرامه الى ميقاته الذى هو الجحفة واليه أشار بقوله (فهو أولى) وبعبارة أخرى وانما اختص المصرى ونحوه بذلك لانه يمر بميقاته أو بمحاذيه ولهذا اذا لم يرد ان يمر به ولا ان يحاذيه فانه يجب عليه الاحرام من الحليفة كما يجب احرام الجبلى والعراقي واليمنى وسائر أهل البلدان سوى المصرى والمغربى والشامى اذا مر بالحليفة ان يحرم منها الا لا يتعدونها الى ميقات لهم (ص) وان لحيض رجبى رفعه (ش) بمبالغة فى قوله فهو أولى أى واحرام المصرى وشبهه من الحليفة أولى من التأخير وان لذات حيض أو نفاس رجبى رفعه عند الوصول الى الجحفة ولا تؤخر رجاء ان تغتسل لان الاحرام عند الحليفة أفضل اجماعاً لانها تقيم فى العبادة أياماً قبل الجحفة فلا ينفى غسلها بفضل تقديم احرامها من ميقاته عليه الصلاة والسلام (ص) كاحرامه أوله (ش) يعنى انه ينسب لمريد الاحرام من أى ميقات ان يحرم من أوله ولا يؤخره لا آخره لان المبادرة للطاعة أولى وكذلك الأفضل لمريد الاحرام رجلاً أو امرأة ازالة شعته كقلم ظفر ووسخ وحلق شعر ما ذون فيه والى هذا أشار بقوله (وازالة شعته) أى ما عدا الرأس فان الأفضل بقاء شعته فى الحج ابن بشير ويبلده بصمغ أو غاسول ليلتصق

فى بعض روايات العجيجين هن لهم يعنى بالتذكير وكذا رواه أبو داود وغيره وهو الوجه لان ضميره أهل هذه المواضع والاقطار المذكورة وهى المدينة والشام واليمن ونجد أى هذه المواقيت لهذه الاقطار والمراد لاهلها فندى المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فهو أولى) الاولى الواو لان قوله الا كمصرى معناه لا يجب الاحرام عليه وما وراء ذلك فالحكم شئ آخر بينه بقوله وهو أولى (قوله رجاء ان تغتسل الخ) فيه ان الحائض تغتسل غسل الاحرام فالأحسن أن يقول ولا تؤخر رجاء أن تركع ركعتى الاحرام الخ الا أن يقال أراد الغسل الواجب لانه أقوى (قوله من أى ميقات) أى الا ذوا الحليفة فان الأفضل الاحرام من مسجد هاء أو فناءه لا من أوله بخلاف غيره قال عجي ويدخل فى أوله الاحرام من رابع على ما حكاه المنوفى ويحتمل عدم دخوله للاختلاف فيه (قوله كقلم ظفر) أى واكتحاله وادهاناه بغير مطيب (قوله ويبلده بصمغ) قد ورد ان النبى صلى الله عليه وسلم لبدا رأسه بالغسل كفى أبى داود وقال الحافظ ابن حجر وبناه فى سبئ أبى داود بمهملتين انتهى قال فى القاموس الغسل صمغ العرظ بالضم شجر العضاة بالكسر أعظم شجر



أو شجر له شوك (قوله والوسخ) عطف تفسير (قوله والقشف) كذا في لُ قال في المصباح قشف الرجل قشفاً من باب تعب لم يتعهد النظافة انتهى والحاصل ان المراد منها واحد فلو آخر الوسخ بعد الدرن والقشف لكان أحسن لاجل أن يصير عطف تفسير لانه أظهر من الدرن والقشف فتأمل (قوله ولفظه واسع) في العبارة حذف والتقدير كما تقدم في قول المصنف ولفظه واسع وقوله لكن الأفضل الخ استدراك على قوله ولفظه واسع في حدوداته (٢٠٨) أي بقطع النظر عن ذكره هنا أي ان قول المصنف فيما تقدم ولفظه واسع

وبما يفهم منه التساوي لكن الاولى ترك اللفظه وقوله أيضاً أي كما قلنا في الحج الآن الكلام فيه ركنه من جهة أنه أولاً جعل الصلاة مشبهاً بالحج مشبهاً في الآخر العكس فتدبر (قوله إلى أربعة أقسام) هي خمسة لأربعة (قوله ترتيب الخ) الاولى تقسيم بدل ترتيب (قوله ومفهوم كلام المؤلف الخ) هذا لا يناسب من الشارح لان المصنف سيأتي بفضل في مفهوم الماروا اذا كان كذلك فلا يقال ومفهوم الخ وقوله وفي كلام ابن عرفة ما يفيد ذلك سيأتي ما يفيد قوته في كلامه (قوله أو كان كعبداً) في الحقيقة المعطوف هو ما أفاده أولاً بقوله أو أراداه وكان كعبداً (قوله ما هو) هل هو الشرط أو الجزاء أو هما وهو الراجح وفي ذلك نظر لان الخلاف المذكور فيما اذا كان اسم الشرط هو المبتدأ وهنالك كذلك أفاده شيخنا عبد الله (قوله الا الصرورة المستطيع الخ) وهما فيمن أحرم في أشهر الحج والأفلا دم عليه اتفاقاً وهما كما علمت فيمن أحرم بعد تعدية الميقات حللاً فأين شباهون تأولها على أن الصرورة يلزمه الدم وتأولها الشيخ ابن أبي زيد على أن الصرورة وغيره سواء وأنه لا يلزمه الدم الا اذا

بعضه ببعض ويقل دوابه والشعث الدرن والوسخ والقشف (ص) وترك اللفظ به (ش) أي بالاحرام أي والأفضل ترك اللفظ باحرام ما يحرم به والاقتصار على النية كالاحرام للصلاة كما تقدم ولفظه واسع لكن الأفضل ترك اللفظ به أيضاً ولما انتهى الكلام على الميقات وأهله شرع في تقسيم المار به من وجوب الاحرام وعدمه إلى أربعة أقسام لان المار بالميقات امان ان يكون مرئياً لمكة أولاً والمرئياً لها امان ان يتردد أولاً وعلى كل حال امان ان يكون مخاطباً بالحج أولاً وهو ترتيب يدعي لم يسبق به أشار إلى ذلك بقوله (ص) والمار به ان لم يرد مكة أو كعبداً فلا احرام عليه ولادم وان احرم (ش) يعني ان من مر بالميقات غير مرئياً لمكة بأن كانت حاجته دونها أو في جهة أخرى أي وهو ممن يلزمه الاحرام ان لو أرادها أو أرادها الا انه ممن لا يخاطب بالحج أو ممن لا يصح منه كعبداً وجارية وصبي ومجنون ومغمي عليه وكافر فلا احرام عليه في هذه الوجوه كلها ولادم لمجاوزه الميقات حللاً وان أحرم واحد منهم يفرض أو نفل بعد المجاوزة حللاً بأن بدله الدخول لمكة بعد مجاوزة الميقات أو اذن للعبد والصبي أو عتق العبد أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغمي أو أسلم الكافر لانهم جاوزوا الميقات قبل توجه الحج عليهم ومفهوم كلام المؤلف ان من أراد دخول مكة ممن يلزمه الاحرام وتركه فان عليه الدم وان لم يقصد النسك وفي كلام ابن عرفة ما يفيد ذلك وقوله أو كعبداً ز المعطوف محذوف فحذف العامل وابقى معموله أي أو كان كعبداً وهو معطوف على لم يرد وقوله فلا احرام عليه جواب ان وقرنه بالقاء لكونه جملة اسمية انتهى وعليه فيختلف في خبر المبتدأ وهو قوله والمار ما هو وقوله ولادم عطف عليه وقوله وان أحرم مبالغه في ولادم كما هو ظاهر (ص) الا الصرورة المستطيع فتأويلان (ش) هذا راجع للمبالغ عليه فعل الخلاف فيمن أحرم بعد الميقات وقد كان حال ضروره غير مخاطب لعدم ارادة دخول مكة وهو ضرورة مستطيع فان انتفى واحد من هذه فلا دم عليه قطعاً على ما لعبد الحق والتأويل بعدم لزوم الدم نظراً إلى حال ضروره والثاني القائل باللزوم نظراً إلى انه باحرامه صار بمنزلة المريد حال المرور اذ تبين به انه كان مرئياً دخول مكة أو النسك حال المرور بالميقات (ص) ومرئياً ان تردد أو عاودها الامر فكذلك (ش) هذا مفهوم قوله سابقاً ان لم يرد مكة وانما أتى به مع انه مفهوم شرط لان فيه تفصيلاً والمعنى ان من تردد إلى مكة كالمستبشرين بالقوا كدوا الطعام والحطب أو عاود لمكة من قريب بعد ان خرج منها لا يريد العود لاهراقه عن السفر أو يريد العود ورجع من مكان قريب ولم يقم فيه كثيراً فإنه لا احرام عليه ولادم وان أحرم وهذا لا يخالف ما ذكره اللخمي من استحباب الاحرام للمتريدين أول مرة فقوله كذلك أي كالمار الذي لا يريد هافانه لا احرام عليه ولادم وان أحرم وانظر هل يدخل في التشبيه والاشارة قوله في التي قبلها الا الصرورة المستطيع فتأويلان يتوقف على نقل يساعده لكنسه لازم لتأويل ابن شباهون لانه اذا

جاوز الميقات وهو مرئياً بالحج وقال ابن يونس وقول أبي محمد هو الصواب (قوله عليه) الاولى حذف عليه (قوله فان اوجب انتفى واحد من هذه) أي هذه الصفة أي جنس الصفة المتحقق في أمرين وهما الصرورية والاستطاعة (قوله القائل باللزوم الخ) هذا التعليل جاري غير الصرورة (قوله أو عاود لمكة من قريب) أقام فيه كثيراً أم لا (قوله ولم يقم فيه كثيراً) املوا أقام فيه كثيراً فعليه الاحرام والحاصل أنه ان بعد محرم مطاقاً وان قرب فان خرج لا يريد العود فإنه لا احرام عليه مطاقاً سواء أقام في ذلك الموضع كثيراً أو لا (قوله وهذا لا يخالف الخ) المشار له مضمون ما تقدم عن أن المتردد بالفعل لا احرام عليه (قوله لازم لتأويل ابن شباهون الخ) أي الذي هو



أحد التأويلين المشار إليهما بقول المصنف إلا الصلوة المستطبة قنوا بلان الذي هو الثاني منهما (قوله أي لا امر عاقه لفتنه ونحوها) أي وعاد عن قرب الخ هذا ذكره الخطاب في الذي خرج على أن لا يعود وحاصل ما أفاده الخطاب أنه ان رجوع عن بعد يرجع باحرام مطلقا أقام كثيرا أم لا أراد العود أم لا يرجع لامر عاقه عن السفر أم لا فلهذه ثمانية وأما اذا رجع عن قرب فان كان يريد العود فيرجع بغير احرام حيث لم يقم كثير اسواء يرجع لامر عاقه عن السفر أم لا وأما لو أقام كثير فيرجع باحرام مطلقا أي سواء يرجع لامر عاقه عن السفر أم لا فلهذه أربعة وأما ان كان لا يريد العود فانه ان رجع لامر عاقه عن السفر فانه يرجع بغير احرام أقام كثيرا أم لا وأما ان عاد لانه بدله رأى في ترك السفر فانه يرجع باحرام أقام كثيرا أم لا قال الخطاب بعد ان أفاد ما قلنا ويلحق بهذا في جواز الدخول بغير احرام من دخل لقتال بوجه جائز كما ذكره المصنف في مناسكه وذكره غيره ويلحق به أيضا على ما قاله صاحب الطراز من كان خائفا من سلطان ولا يمكنه ان يظهر أو خائفا من جور يلحقه بوجه قال فهذا لا يكره له (٢٠٩) دخولها خلا في ظاهر المذهب لان ذلك يجوز مع عذر التكرار فيكيف

بعذر المخافة وقاله الشافعي وغيره انتهى (قلت) وما قاله ظاهر والله أعلم بغيره إذا أجزأه الدخول بغير احرام كافي الرواية فان ذلك اذا لم يرد الدخول باحد النسكين وأما ان أراد ذلك فيتعين عليه الاحرام من موضعه الذي خرج اليه ان كان دون الميقات بكدة وعسقا وان جاوزه بغير احرام مع ارادته لاحد النسكين ثم أحرم من دونه لزمه الدم انتهى كلام الخطاب ويبقى النظر فيما اذا خرج ولا نية له بشئ فلم يقع نص عليه أي والفرض انه يرجع عن قرب وأما عن بعد فانه يرجع باحرام كما يعلم مما قررنا قوله وانظر حد القرب (الخ) حد القرب مسافة القصر على ما يظهر من الرواية (قوله بل أرادها حاجة الخ) أي ولا عاد عن قرب بل عن بعد بأن زاد على مسافة القصر سواء خرج منها بنية العود أو عدمه عادنا وبالإقامة وترك

أوجب الدم على الصلوة الذي لم يردّها فاحرى الذي يريدّها بقوله أو عاد لها الامر أي لا امر عاقه لفتنه ونحوها أي وعاد عن قرب وأما ان عاد لانه بدله رأى في ترك السفر فانه لا يدخل مكة الا محرما فيقيد قوله لا امر بما ذكرنا بأن يرجع عن قرب قاله ح وانظر حد القرب من البعد وحاصل المسئلة في شرحنا الكبير (ص) والواجب الاحرام وأساء تاركه ولادم ان لم يقصد نسكا (ش) يعني ان مر يد مكة اذ لم يكن من المترددين اليها ولا ممن عرض له امر أعاده اليها بل أرادها الحاجة من تجارة أو نسل أو لانها ببلده فانه اذ امر بميقات من المواقيت وجب عليه الاحرام منه ولا يجوز له دخول مكة بغير احرام لانه من خصائصه عليه الصلاة والسلام فان جاوز الميقات بلا احرام منه فقد أساء ولادم عليه الا ان يقصد نسكا وقت مجاوزته فظاهره ولو قصد النسك بعد ذلك وأحرم من الطريق أو من مكة وهو كذلك على مذهب المدونة قاله بعض وقيل بالدم مطلقا وقيل غير ذلك ثم ان قوله وأساء تاركه أي اثم ولا يغني عنه قوله وجب لان الوجوب قد يستعمل في التأكد كقوله الوتر واجب والاذان واجب أي متأكدا لا فيما يشاب على فعله ويعاقب على تركه فلما كان قوله وجب لا يلزم أن يستعمل فيما يعاقب على تركه بل يستعمل أيضا في التأكد صرح به فقال وأساء تاركه أي اثم (ص) والارجع وان شارفها ولادم ولو علم ما لم يخف فو تألدم (ش) هذا يخرج من قوله ان لم يقصد نسكا أي وأما ان قصد مر يد مكة أحد النسكين أي الحج أو العمرة ولم يكن مترددا وتعدي الميقات جاهلا به أو عالما به ولم يحرم منه فانه يلزمه ان يرجع اليه ويحرم منه ولو دخل مكة ما لم يحرم وأولى لو شارفها أي قاربها ولادم عليه في رجوعه الى الميقات لانه لما رجع اليه وأحرم منه فكانت أحرم منه ابتداء ولو علم أولانه لا يجوز له ان يتعدى الميقات بلا احرام ومحل رجوعه ما لم يغلب على ظنه انه اذا رجع بقوته الحج أو الرفقة التي لا يجدها غيرها والأحرم من موضعه الذي هو به ولا يرجع وعليه الدم أي الهدى لان محظورات الاحرام تستباح بالاعداء بالهدى والفوات والفوت بمعنى واحد وما في قوله ما لم يخف فو تألدم صديقه ظرفية متعلقة برجع أي ورجع للميقات ان جاوزه خلا لا امر يد الاحد النسكين أو لدخول مكة

(٢٧ - خرشي ثاني) السفر أو لا (قوله فظاهره الخ) أي وحيث قلنا لادم عند عدم قصد النسك وقت مجاوزته فنقول ظاهره ولو قصد النسك بعد ذلك وأحرم من الطريق (قوله وقيل بالدم مطلقا) تفسير الاطلاق يؤخذ من معرفة بقية الاقوال (قوله وقيل غير ذلك) هو ثالث الاقوال ورابعها الدم على الصلوة وان لم يحرم وخامسها ان أحرم فالدم مطلقا ضرورة أولها ولا فلا مطلقا الى هذه الاقوال أشار ابن الحاجب بقوله وان لم يقصد فتألتها المشهورات أحرم وكان ضرورة فدم ورابعها ان كان ضرورة وخامسها ان أحرم والمشهور ثالثها وهو لزوم الدم ان أحرم وكان ضرورة (قوله هذا يخرج) أي محترز لا حقيقة الاخراج (قوله أو عالما به) أي بالميقات اي بذاته (قوله ولو دخل مكة الخ) فيه إشارة الى الاعتراض على المؤلف بان الاولى ان يقول وان دخل الخ بدل وان شارف لان مبالغة المصنف تقتضي ان الدخول ليس كذلك (قوله وأولى لو شارفها) أي أولى من الدخول (قوله يفوته الحج) أي والفرض انه أدرك وأما لو خاف فواته وفاته بالفعل وتحلل منه فلا دم عليه كما أشار به بقوله لافات (قوله بالاعداء) أي بسبب الاعداء وقوله بالهدى أي مع الهدى (قوله أو لدخول مكة الخ)



لا يناسب هذا فالمناسب ان يقول واعلم ان ما أفاده المصنف من انه لا دم اذ لم يقصد نسكا أي والفرض انه ناود دخول مكة غير ما أفاده ابن عرفة لان مفاد ابن عرفة ان قصد دخول مكة كقصد أحد النسكين وقد تقدم هذا للشارح في قوله ومفهوم كلام المؤلف ان من أراد دخول مكة ممن يلزمه الاحرام وتركه فان عليه الدم وان لم يقصد النسك وفي كلام ابن عرفة ما يفيد ذلك خلاصته ان كلام المصنف ضعيف والمعتمد كلام ابن عرفة وصدق عجم التابع له شارحنا وعجب وشب في كون مفاد ابن عرفة ما ذكر (قوله واعترض الخ) وجه الاعتراض ان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية أي يجب الدم لرجوعه (قوله كحجرم) أي من حيث احرامه أو على تقدير مضاف أي احرام محرم (قوله ولو أفسد) قال عجم ليست هنالك للخلاف لان هذا الحكم متفق عليه نعم الخلاف فيما اذا فات (قوله وصورته الخ) أفاد انه مرتبط عن جاوز الميقات وأحرم (٢١٠) وليس المراد ظاهر العبارة من انه متعلق بالراجع وليس كذلك (قوله لرجوعه الى عمرة) أي فلا بد في سقوط الدم من كونه يتحلل بفعل عمرة فلو بقي على احرامه لقابل فعليه الدم لانه حينئذ بمنزلة من لم يقمته (قوله فقد انقلب حجه لعمرة) فهو بمنزلة من لم يحرم أصلا الحاصل ان قوله فقد انقلب حجه الخ في قوة تعليلين حاصل الاول انه لما انقلب حجه لعمرة صار بمنزلة من لم يقصد نسكا ثم بدله العمرة فلا دم عليه وحاصل الثاني انه لم يتسبب في الفوات حتى يكون كالافساد فيلزمه الدم وقوله أرا لا غير مريد العمرة الاولى ان يقول غير مريد نسكا أي ثم بدله الاحرام بالعمرة فيكون حاصله انه ترقى فذكر التعليلين بعد ان ذكر واحد فقط وبهذا التقرير ساوت عبارته عبارة عب حيث قال لان تحله صار بمنزلة من لم يحرم أصلا ولانه لم يتسبب فيه انتهى (قوله بشرطه) أي بشرطه الذي قلناه وهو كونه يتحلل بفعل عمرة وان كان المصنف لم يتكلم على الشرط لان كلامه عام (قوله ذكر ما ينعقد به) أي ما يتحقق به من تحقق المسبب بالسبب وهذا ما يفيد ابن عرفة حيث قال صفة حكمية توجب لموصوفها حرمة مقدمات الوطء مطلقا والقاء التفت والطيب

مدة كونه لم يخف برجوعه للميقات فوتا والا أحرم من مكانه وعليه هدى (ص) كراجع بعد احرامه (ش) التشبيه في وجوب الدم والمعنى ان من جاوز الميقات وهو حلال ثم أحرم فانه يلزمه الدم ولا يسقط عنه رجوعه الى الميقات لترتبه في ذمته لان الدم لم يجب لمجاوزة الميقات بانفراده وانما وجب لاحرامه بعد الميقات وهو لا يقدر على ازالته واعترض بعض كلام المؤلف بان ظاهره ان الموجب للدم رجوعه وانما هو احرامه بعد الميقات وأشار بعضهم لجوابه بان في الكلام حذف أي كحجرم بعد الميقات رجوع اليه بعد احرامه وانما قال المؤلف كراجع بعد احرامه لان غير الرافع أولى (ص) ولو أفسد لافات (ش) هذا ما بالغه في لزوم الدم وصورته انه جاوز الميقات وهو حلال ثم أحرم بالحج ثم أفسده بجماع مثلا فانه يلزمه الدم وهو باق على عمل حجه متمدد عليه فيلزمه جبرانه بالدم قاله أبو عمران لانه لما تسبب في افساد العبادة لزمه التماذي فيها لانها باقية بحالها لم تنفسد فوجب جبرانه بالدم أما اذا تعدى الميقات ثم أحرم ثم فاته الحج فانه لا يلزمه دم لرجوعه الى عمل عمرة فكأنه تعدى الميقات غير مريد العمرة ثم أحرم بها فقد انقلب حجه لعمرة ولم يتسبب في فواته فقد سقط عنه تمام العبادة التي نقصها بترك الميقات وانقلبت لغيرها ولا فائدة في جبرانه عبادة قد عدت من أصلها اذ لا بد من قضائها على السكال في تشبيهه بتكلم المؤلف على سقوط دم التعدى في الفوات بشرطه ولزومه في الفساد ولم يتكلم على دم الفوات والفساد مع ما يأتي في اثناء فصل محرمات الاحرام وفي فصل الحصر ولما قدم ان الاحرام ركن في النسكين ذكر ما ينعقد به فقال (ص) وانما ينعقد بالنية وان خالفها لفظه ولا دم (ش) يعني ان الاحرام لا ينعقد الا بالنية مع قول أو فعل تعلقا به وان خالف لفظه عقده والعبرة بالنية لا باللفظ فلو نوى الحج مفردا فغلط فلفظ بالقران أو بالنية لم يضره ذلك والعبرة بالنية ولا دم عليه لهذه المخالفة حيث تلفظ بما فيه دم ولو أراد العمرة أو القران فلفظ بالحج فقط فالمعتبر ما نواه وهو العمرة أو القران وحينئذ يترتب على ذلك مقتضاه فالحصر مصلبه قوله مع قول أو فعل تعلقا به كما هو القاعدة من تعلق الحصر بالخير والضمير في ينعقد راجع للاحرام لا للحج لئلا يكون ساكنا عن العمرة كما أشير لذلك وقوله (وان بجماع) مرتبط بقوله وانما ينعقد بالنية لا بقوله ولا دم أي وانما ينعقد بالنية وان مع جماع ويكون فاسدا يجب اتمامه فان قيل ما الفرق بين هذا وبين الصوم فانهم جعلوا التزاع عند طوع الفجر غير مضر فالجواب انه لما كان يمكنه التزاع والاحرام بعده لم يغفر له الاحرام معه بخلاف الصوم ولا يقال فعل الوطء له فيه اختيارا لانا نقول الاصل بقاء الليل بخوله ذلك ثم انه يمكن الجماع مع

وليس الذكور الخيطة والصيد لغير ضرورة لا تبطل بما عنيته وعدم نفضه باحرام الصلاة وحرمة الاعتكاف واضح انتهى قول (قوله فغلط) ظاهره انه لو تعمدا بضر في عب وان خالفها لفظه عمد القوته (قوله فالحصر مصلبه الخ) تفريع على قوله يعني ان الاحرام لا ينعقد الا بالنية مع قول الخ (قوله وان مع جماع) والظاهر انه يجب عليه التزاع كافي الصوم ولم أر من نص عليه قاله الخطاب (قوله فان قيل ما الفرق) هذا السؤال لا يرد الا لو اتحد الموضوع مع انه مختلف لان مسألة المصنف أحرم في حالة الجماع ومسألة الصوم حالة التزاع (قوله بخلاف الصوم) أي فلا يمكنه التزاع والنية بعد لكون الفجر طلع (قوله ولا يقال فعل الوطء الخ) حاصله انه يقول الباحث انه وان كان لا يمكنه التزاع والنية بعده فهو معذور من تلك الحثية الا انه غير معذور من حيثية أخرى وهي فعله الوطء اختيارا (قوله لانا نقول الخ)



حاصل الجواب انه انما لم يؤخذ بهذا الفعل الاختياري لكونه في الليل والاصل بقاء الليل (قوله وبهذا) التقرير الخ أي وهو ان مصب الحصر قوله مع قول أو فعمل حاصل الكلام ان ابن غازي اعترض على المصنف بأنه سلم هذا الفرع أعني قوله وان يجماع مع انه يقول لا ينعقد بمجرد النية انتهى كلامه اذا علمت ذلك فقول شارحنا بني كلامه على الطريقة المرجوحة أي في قوله وان يجماع مع انه يقول بعدم قول أو فعمل الخ وحاصل الجواب ان مصب الحصر قوله مع قول أو فعمل فالمعنى وانما ينعقد في حالة الجماع بالنية مع قول كالتلبية بان ينوي ويلبي وهو يجماع أو مع فعل كأي يكون في محففة وهو سائر متوجه الى مكة فينوي الاحرام في حالة الجماع وهو متوجه واذا تأملت تجد هذا التقرر بصورة المصنف لا غير فان غازي التفت الى قوله وان يجماع ولم ينظر لكون قول المصنف مع قول أو فعمل مصب الحصر (قوله حين الاحرام) ظرف لقوله يجماع أي وجامع بالفعل كذا في ل والمعنى نوى أن يجماع حين الاحرام أي نوى قبل الدخول فيه أنه يحدث نية الاحرام حال الجماع فانه لا ينعقد كما في طرر التلقين هذا اقصية ما أورد عيب من السؤال والجواب وبأني (قوله فان الاحرام لا ينعقد) أي لم يكن عليه من أفعال الحج والعمرة ولا من لوازم الاحرام مما شئت انتهى فان قلت قد قارن المانع الاحرام في المستثنين فلم انعقد في الاولى دون الاخرى قلت كان نية الدخول على المقارنة مع وجود الفعل عند استحباب نية أشد من حصول المقارنة بالفعل عن غير نية دخول لانه اجتمع فيما لا ينعقد (٢١١) شيان نية الاحرام في الجماع قبل دخوله فيه ونية الاحرام وقته وأولى منه

قول بان يجماع وهو يلبي أو فعمل بان يجماع على دابته وهي متوجهة وهو يلبي وبهذا يندفع اعتراض ابن غازي ان المؤلف بني كلامه على الطريقة المرجوحة وهي انعقاد الاحرام بمجرد النية وحملنا كلام المؤلف على أنه أحرم وهو يجماع احترازاً عما لو نوى حين الاحرام أن يجماع فان الاحرام لا ينعقد انظر ح (ص) مع قول أو فعمل تعلقا به (ش) أي انما ينعقد بالنية حال اقترانها بقول كالتلبية والتلهيل أو فعمل كالتوجه والتقليد والاشعار بالضمير في بدراجع للاحرام فقوله مع الخ حال من النية أي لا بمجرد اعمد النعمى وابن بشير وابن شاس قالوا وهو المنصوص وقال في منسكه على المشهور لكن قال صاحب التلقين وصاحب المعلم وسند وصاحب القبس ان النية كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة وبعبارة أخرى قوله مع قول أو فعمل الخ متعلق بالنية وان لم ينعقد منه الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي لانهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غير ها والضمير في به يرجع للحج والعمرة مقيمة عليه أولئسن لا للاحرام لان الفعل والقول لا يتعلقان بالاحرام أي لانه لا ينعقد الا بذلك وطابق التبع بقوله تعلقا به مع ان العطف باو واحتراز به من غير المتعلق بالاحرام كاليسع ونحوه (ص) بين أو أيهم وصرفه للحج والقياس لقرا (ش) يعني انه اذا أحرم مطلقا فانه يجوز ويصح ويخفى في التعيين ويندبه أن يصرفه للحج والقياس أن يصرفه للقرا لانه أحوط لاشتماله على النسكين وأما ما بين ما أحرم به من حج أو قرا أو عمرة فيفعل على ما بينه قوله بين الخ حال وهو على اضمار قد والواو جميعا أي والحال انه قد بين أو أيهم أي حالة كونه بين أو أيهم أي حالة كونه مبينا أو مبهما لكن صورة التبيين

هو المعتمد (قوله متعلق بالنية) فيه تسامح بل متعلق بمحذوف تقديره كاشته مع الخ كما أفاده أولا بقوله حال من النية (قوله كاليسع) تمثيل للقول الذي ليس بمتعلق ومثال الفعل الذي ليس بمتعلق كان يحرم وهو يكتب (قوله أو أيهم) أي كأن يقول أحرمت لله ولا يفعل شيأ الا بعد التعيين (قوله وصرفه للحج) وجوبا ان طاف قبل التعيين كان في أشهر الحج أولا ويقع هذا طواف القدوم وانما وجب صرفه للحج لان طواف العمرة ركن فيها فلا يصلح وقوعه بغير نية وهذا وقع بغير نية والقدوم ليس بركن تخف شأنه ويؤخر سعيه الى افاضته وانظر لو طاف وسعى قبل التعيين ثم صرفه للحج والذي للمذاكرين اعادة السعي احتياطاً هكذا أفاده سند قال الخطاب وتأمل قوله ويؤخر سعيه الى افاضته والذي يظهر انه لما كان السعي لا يصح الا بعد طواف ينوي به القدوم وهذا الطواف لم ينو به القدوم ولكنه لما كان أول طوافه جعلوه بمنزلة طواف القدوم فقات محل طواف القدوم أخر سعيه الى ذلك وهذا تكلف والله أعلم انتهى كلام الخطاب وأما ان لم يطف فان كان في أشهر الحج صرفه له استحبابا وان لم يكن فيها صرفه لعمرة ويكره له صرفه للحج قال الشيخ سالم ولما لم يكن نية من ما يحرم به من حج أو عمرة أو ههما شرطاً في الانعقاد بل مندوبا كما قال سند قال بين الخ (قوله مطلقا) بكسر اللام حال من فاعل أحرم (قوله لانه أحوط) ولو نوى الحج من غير نية فرض ولا نفصل انعقد وانصرف للفرض عند الجميع ان كان صرورة قاله سند (قوله على اضمار قد والواو الخ) فيه نظر اذا الجملة الماضية بالمتلوة بالواو لا ترتبط بالواو فخلاصر منه ذهب أو مكث (قوله أي حالة الخ) احتاج لها لان أصل الحال أن لا تقترن بالواو وقوله أي حالة كونه مبينا أو مبهما احتاج لذلك لان أصل الحال الافراد

هو المعتمد (قوله متعلق بالنية) فيه تسامح بل متعلق بمحذوف تقديره كاشته مع الخ كما أفاده أولا بقوله حال من النية (قوله كاليسع) تمثيل للقول الذي ليس بمتعلق ومثال الفعل الذي ليس بمتعلق كان يحرم وهو يكتب (قوله أو أيهم) أي كأن يقول أحرمت لله ولا يفعل شيأ الا بعد التعيين (قوله وصرفه للحج) وجوبا ان طاف قبل التعيين كان في أشهر الحج أولا ويقع هذا طواف القدوم وانما وجب صرفه للحج لان طواف العمرة ركن فيها فلا يصلح وقوعه بغير نية وهذا وقع بغير نية والقدوم ليس بركن تخف شأنه ويؤخر سعيه الى افاضته وانظر لو طاف وسعى قبل التعيين ثم صرفه للحج والذي للمذاكرين اعادة السعي احتياطاً هكذا أفاده سند قال الخطاب وتأمل قوله ويؤخر سعيه الى افاضته والذي يظهر انه لما كان السعي لا يصح الا بعد طواف ينوي به القدوم وهذا الطواف لم ينو به القدوم ولكنه لما كان أول طوافه جعلوه بمنزلة طواف القدوم فقات محل طواف القدوم أخر سعيه الى ذلك وهذا تكلف والله أعلم انتهى كلام الخطاب وأما ان لم يطف فان كان في أشهر الحج صرفه له استحبابا وان لم يكن فيها صرفه لعمرة ويكره له صرفه للحج قال الشيخ سالم ولما لم يكن نية من ما يحرم به من حج أو عمرة أو ههما شرطاً في الانعقاد بل مندوبا كما قال سند قال بين الخ (قوله مطلقا) بكسر اللام حال من فاعل أحرم (قوله لانه أحوط) ولو نوى الحج من غير نية فرض ولا نفصل انعقد وانصرف للفرض عند الجميع ان كان صرورة قاله سند (قوله على اضمار قد والواو الخ) فيه نظر اذا الجملة الماضية بالمتلوة بالواو لا ترتبط بالواو فخلاصر منه ذهب أو مكث (قوله أي حالة الخ) احتاج لها لان أصل الحال أن لا تقترن بالواو وقوله أي حالة كونه مبينا أو مبهما احتاج لذلك لان أصل الحال الافراد



(قوله فالاولى الخ) أى وتكون أو بمعنى الواو (قوله وقسم الشئ لا يكون قسماله) أى والمصنف جعله قسما للحج حيث قال الحج والقياس لقران (قوله ونوى الحج) أى وجوبا احتياطيا فان كان احرامه الاول حجا أو قرانا لم يضره ذلك وان كان عمرة ارتدف الحج عليها انتهى وقوله أى يحدث له الآن نية الحج أى ليتم القران ان كان الواقع في نفس الامر هو العمرة فيكون على هذا التقدير قد أردف الحج على العمرة قبل الطواف (قوله أو بعده وقبل الركوع) لان هذه الصور الثلاثة التى يصح فيها الارداف (قوله وكذا ان كان احرامه بعد السعي) المناسب وكذا ان كان شكه وانما فصلها بكذا لكونها ليست من كلام سنف ولا يخفى انها مفهومة بالاولوية (قوله لخوف تأخير الحلاق) وجه ذلك انه لم يتحقق ان ما أحرم به عمرة لانه يحتمل أن يكون الذى أحرم به حجا واذا كان حجا فلا تأخير في هذه الحالة لانه لكونه أردف حجا على حج (٢١٢) فالعبارة بالاول فلذا عبر بالخوف (قوله ولا يتوقف عليها) أى على نية الحج

لا تتوهم فهى ضائعة فالاولى انه على حذف همزة التسوية ولفظة سواء والجملة حال أى سواء أين أو أبهم أى ان الاحرام ينعقد ويستوى في انعقاده التبيين والابهام أى حالة كون التبيين والابهام مستويين في انعقاده والاولى أن يقول لا فردا بدل الحج لان القران لا يغير الحج لانه قسم منه لان الحج شامل للاقسام الثلاثة وقسم الشئ لا يكون قسما له (ص) وان نسي فقران ونوى الحج وبرئ منه فقط (ش) صورته أنه أحرم بشئ معين ثم نسي ذلك فلم يدر أهو حج مفرد او عمرة أو قران فانه ينوى الحج أى يحدث له الآن نية الحج ويعمل على القران للاحتياط فيطوف ويسعى ويهدى بناء على انه قارن وبرأ من الحج فقط وأما العمرة فلم يبرأ منها لاحتمال أنه أحرم أولا مفردا فيأتى بالعمرة بعد ذلك ونية الحج محلها اذا كان الشئ في زمن يصح فيه الارداف كالموقع قبل الطواف أو فى أثناءه أو بعده وقبل الركوع أو ما لو وقع بعد الركوع أو فى أثناء السعي فلا ينوى الحج اذ لا يصح اردافه على العمرة اذ ذلك بل يستمر على ما هو عليه فاذا فرغ من سعيه أحرم بالحج وكان متمعا ان كان في أشهر الحج وكذلك ان كان احرامه بعد السعي وينبغى أن يهدى احتياطيا لخوف تأخير الحلاق قاله سنف ثم ان مفاد النقل ان نية الحج للبراءة منه لا يتوقف عليها عمله عمل القران بل عمل القران لازم له سواء نوى الحج أم لا (ص) كشكة أفرد أو تمتع (ش) أى كشكة هل أحرم بعمرة أو أحرم بحج فانه ينوى الحج الا أن يعمل عمل القران وبرأ من الحج فقط لاحتمال أن يكون احرامه أو لا بحج فهو تشبيه لا تمثيل لانه في الاولى نسي ما أحرم به من كل الوجوه وفي هذه جزم بانه لم ينو قرانا وانما شئ في الحج المفرد والعمرة المفردة ولذا كان الاولى أن يقول كشكة أفرد أو اعتبر ولكنه تبع ابن الحاجب وانما سعى المحرم بعمرة متمعا لان الغالب أن المحرم بعمرة يحرم بعدها بحج (ص) ولغا عمرة عليه كالثاني في حجة بن أو عمرتين (ش) يعنى ان العمرة لا ترتد على الحج لضعفها وقوته وكذلك لا ترتد على العمرة على مثله او كذلك لا يرتد الحج على مثله لان المقصود من الثاني حاصل بالاول وأما ارداف الحج على العمرة فانه يصح لقوته وضعفها ولانه يحصل منه ما لا يحصل منها فالقسمة رباعية صح منها المسئلة الاخيرة ومعنى اللغو عدم الانعقاد ولغا فعل لازم فلذا يتعين رفع عمرة ولم يذكر الحسك ابتداء فيما ذكرانه يلغو وهو الكراهة في الجميع قاله

(قوله بل عمل القران الخ) أى وبراءته من الحج انما تكون اذا نوى الحج كفى لك (قوله هل أحرم بعمرة) أى فيكون في عبارة المصنف مجاز الاول أى فعل ما يصير متمعا وذلك الفعل هو الاعتبار (قوله فانه ينوى الحج) أى وجوبا على المذهب كقوله مالك وابن القاسم وجعل عب ذلك مندوبا وان كان فيما تقدم واجبا وجعل التشبيه في أصل نية الحج ومحل كونه ينوى الحج حيث كان يرتد على العمرة فان كان لا يرتد كان يكون شكه بعد ركوع الطواف فانه لا ينوى الحج وان نوى لم يعمل بنيته بل يصبر حتى يسعى ثم يحرم بالحج وانظر حينئذ هل يبرأ من العمرة أولا لانه لم يفعل الطواف على وجه الجزم بركنيته لها ولو شك هل أفرد أو قرن تمادى على نية القران وحده قال اللخمي ويرأ من الحج فقط للعلة المتقدمة وظاهر كلام اللخمي أنه يبرأ من الحج ومن العمرة ولعله لان

الشئ أمر ضعيف فاكفى بذلك لحصول العمرة في ضمن القران وانظر لو شك هل قرن أو تمتع أو اعتمر والظاهر ح انه يعضى على القران أيضا (قوله ويعمل عمل القران) أى لاحتمال أن يكون احرامه أولا بعمرة وهو الآن قد نوى حجا وصار قارنا (قوله ولغا عمرة عليه) أى بطل وأمامه فقارن (قوله كالثاني في حجتين) اجتماعا أو تعاقبا أى من حجتين فهى أربع لانها ما افرادان أو قرانا اجتماعا أو انفردا (قوله أو عمرتين) اجتماعا أو انفردا لكن ان أردف احداهما على الاخرى الثانية وان كانتا معا لغير احداهما لا بعينها فصور المصنف سبع ويبقى ارداف حج على عمرة أو تقارنا فهو صحيح وان اعتبرت كون الحجتين واجبتين كفرض ونذرأى معين وتطوعين وفرض وتطوع اجتماعا أو انفردا زادت الصور ولا يلزمه قضاء ما يلغى ثم اذا كانا فرضين أو تطوعين فظاهر وأما اذا كان أحدهما فرضا وآخر نذرا فقياس ما تقدم في الصوم الاجزاء عن واحد منهما ما هنا وما قلناه لا ينافى قول الشارح فالقسمة رباعية لانها باعتبار ما قسم



(قوله ولم يؤثف عامل لغا) كذا في نسخة والاولى فاعل لغا أي لم يؤثف الفاعل أي بان يلحق فعلة علامة التانيث وتجيحه يجعل  
 الاضافة للبيان وقوله لان تأنيثه أي تأنيث فاعله (قوله على المشهور) في الموضوعين ظاهره ان الخلاف جار كان في الاثناء أو بعد  
 الفراغ (قوله فهل يجزى ذلك هنا أم لا) حاصله ان قول المصنف ورفضه انه لا فرق بين أن يكون رفض بعد الفراغ أو في الاثناء ولكن  
 ان كان في الاثناء هل يجزى ذلك (أقول) الصواب انه لا يحتاج لنية تجديده في الحج ومثله العمرة فيما يظهر وذلك لان حاصل ما في المواق  
 انه اذا وقع من الانسان رفض لا يخلو من أن يكون ذلك واقعا في حال فعل من الافعال أولا فاذ لم يكن واقعا في حال فعل من الافعال  
 فلا يضر الرفض ولا يحتاج لنية وأما اذا كان واقعا في حال فعل من الافعال كالطواف ونحوه فيحتاج لنية التجديد ونص المواق ناقله  
 من النسكت فرفض احرامه ليس رفضه بمضار لما هو فيه لانه انما في مواضع بأنها فاذا رفض احرامه ثم عاد الى المواضع التي يخاطب بها  
 ففعلها لم يحصل لرفضه حكم وأما اذا كان في حين الافعال التي تجب عليه نوى الرفض وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فهو ارفض  
 بعد كالتارك لذلك انتهى (قوله ويصح) تصریح بما علم التزاما لان من لوازم الجواز الحكة (قوله ولا يصح) التصريح بعدم الحكة ظاهر  
 لانه لا يلزم من نفي الجواز عدم الحكة وان كان الاصل والمذهب الحكة (٢١٣) كما قاله اللقاني (قوله تردد في النقل عن المذهب)

أي عن أهل المذهب فيه شيء فان  
 المنقول عن أشهب الجواز وعن  
 مالك المنع فليس ههنا من تردد  
 المتأخرين في النقل عن المتقدمين  
 لان معنى ذلك ان اختلف المتأخرون  
 في النقل عن واحد أو أكثر فينقل  
 جماعة عنه الجواز وآخرون المنع  
 وما هنا ليس كذلك فان قيل ما هنا  
 وقع خلاف وفي الصلاة لم يقع قال  
 المصنف وجاز له دخول على ما أحرم  
 به الامام بناء على التعميم فالجواب  
 ان الابهام هنا أشد لاحتمال أن  
 يكون ما أحرم به حجاً وعمرة والحج  
 يحتمل الافراد والقران والتمتع  
 بخلاف الصلاة معلوم انها فرض  
 وانما الشك في عين الصلاة تخف  
 الابهام واشتد في الحج (قوله حج  
 وعمرة) المراد عمرة التمتع لان المحرم  
 بعمرة يقال له متمتع لان الغالب

ح ولم يؤثف عامل لغا لان تأنيثه مجازي فيجوز تأنيث عامله وعدمه (ص) ورفضه (ش) عطف  
 على عمرة أي لغا رفض الحج وقد مر ان رفض الموضوع والحج لا يضر على المشهور بخلاف الصوم  
 والصلاة على المشهور وتقدم انه اذا حصل الرفض في أثناء الوضوء فانه يجزى التنية للباقي على  
 المعتمد هل يجزى ذلك هنا أم لا والاولى انه يرجع الضمير في قوله ورفضه للأحرام لا للحج لئلا  
 يكون ساكناً عن العمرة (ص) وفي كاحرام زيد تردد (ش) يعني لو أحرم شخص بما أحرم به زيد  
 مثلاً والحال انه لم يعلم ما أحرم به زيد فهل يجوز له ذلك ابتداءً ويصح احرام ذلك الشخص أولاً  
 يجوز له ذلك ابتداءً ولا يصح احرامه لعدم الجزم في النية في ذلك تردد أي وفي حكمة احرام من  
 أحرم كاحرام زيد وعدمها تردد في النقل عن المذهب سند فان تبين عدم الاحرام لزيد وقع  
 احرامه مطلقاً ويجزى على ما مر انتهى قال بعض فلو مات زيد أو وجده محرماً بالاطلاق لم أر فيه  
 نصاً والظاهر انه يقع احرامه أيضاً مطلقاً ويخبر في تعيينه ولما كان أوجه الاحرام ثلاثة حج  
 وعمرة وقران والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع اليها بين الافضل منها بقوله (ص) ونسب  
 افراد (ش) يعني ان الافراد وهو أن يحرم بالحج مفرداً ثم اذا فرغ يسئل له أن يحرم بعمرة  
 أفضل على المنصوص من التمتع والقران كما قاله المؤلف في منسكه وظاهر جعله العمرة سنة  
 مستقلة ان الافراد أفضل ولو لم يعتمر بعده فاذا أحرم بالحج وترك العمرة فقد ترك سنة وليست  
 داخلة في حقيقة المحكوم لها بالفضلية وهو ظاهر كلام غيره من أهل المذهب كابن عرفة  
 واضرابه وانما كان الافراد أفضل من القران وان كان يسقط به عنه الطلب بالنسكين والافراد  
 انما يسقط به الطلب بالحج فقط لانه قد يكون في المفضل ما لا يكون في الفاضل (ص) ثم قران  
 (ش) أي ثم يلي الافراد في الفضل قران لانه في عمله كالمفرد والمفرد أفضل فاقارب فاعله كان

عليه أن يحرم بعدها بالحج الا انه يسكت على ذلك قوله والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع الخ لان هذين لا يختصان بعمرة التمتع  
 (قوله والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع اليها) أقول وان رجع اليها الا ان مرتبة الاطلاق مرتبة رابعة كما نص عليه المصنف  
 في مناسكه (قوله أفضل على المنصوص الخ) وخلاف المنصوص ما رواه أشهب عن مالك في المجموعة انه قال من قدم من اهتاف الافراد  
 أحب الى وأما من قدم وبينه وبين الحج طول زمان يشتد عليه فيه الاحرام ويخاف على صاحبه فله الصبر فالتمتع ومافاله للخصي من ان  
 التمتع أفضل من الافراد والقران ومافاله أشهب وأبو حنيفة القران أفضل من الافراد لان عبادتين أفضل من عبادة واحدة (قوله  
 ان الافراد أفضل ولو لم يعتمر بعده) لا يخفى ان صدر حله يقتضي أن لا يكون الافراد أفضل الا اذا اعتمر بعده وليس كذلك (قوله في  
 حقيقة المحكوم لها) بالاضافة التي للبيان (قوله وانما كان الافراد أفضل من القران الخ) لا يخفى ان هذا لا يثبت به أفضلية الافراد  
 فالمناسب أن يقول انما كان الافراد أفضل لانه لا هدى فيه اذ الهدى للنقص وعبادة لا تنقص فيها أفضل ولا ينقص ذلك بالصلاة  
 المرفوعة لان السجود فيها المقتضى لفضلها انما هو لترغيم الشيطان ولان المصلي يدخل عليه المهر ومن غير قصد بخلاف ما هنا فانه فعل  
 قصداً ما يوجب الهدى (قوله لانه) أي القارن وقوله والمفرد أفضل أي وعمل المفرد أفضل



(قوله ان صحت) وهو شرط في صحة الارداد في جميع صورته فان فسدت لم يصح الارداف ولم ينعقد احرامه ولا قضاء عليه فيه وهو باق على عمه رتبة انظر عب (قوله وجوبا) أراد بالوجوب ما توقف عليه صحة العبادة ولا شأن ان صحة العمرة متوقفة على تقديمها فان تأخرت فلا تصح واغافلنا ذلك لما تقدم ان اراد الارداف للعمرة على الحج مكروه (قوله وبصيرقارناو يلزمه الهدى لكن الخ) كذا في نسخة وفي بعض النسخ زيادة لم تكن موجودة في نسخته (قوله ان يقع بعد احرام العمرة) أراد ما عدا صورة الاحرام بهما متربتين مع تقديم العمرة وخلاصته ان صورة الاحرام بهما متربتين وتقدم العمرة لم يحصل فيها فاصل وصورة الارداف ما عداها (قوله أو بعد عمل شيء الخ) أراد بالعمل المشي لها وان لم يكن العمل من أركانها لان أركانها طواف وسعي واحرام (قوله خلافا لا شبه) فعند أشهب متى شرع في الطواف فات الارداف كما يعلم (٢١٤) من كلام غيره (قوله لكان أبين) أي لشموله الثلاث المذكورة (قوله وجوبا

على ظاهر المدونة) وهذا ما ذهب اليه الشيخ سالم وهذا هو المعتمد كما أفاده بعض المحققين ويوافقه ما نقرر من أن العبادة الغير الواجبة تجب بالشروع ومقابله قولان قيل مندوب وقيل جائز وهذا في العمرة الصحيحة ومقتضى التكميل انه يأتي بركني الطواف وهو كذلك وكذا لو أردف بعد الطواف وقبل الركوع فيركع له ويسعى بعد الافاضة (قوله وكان تطوعا) لانه خرج عن كونه للعمرة بآرداف الحج عليها ولا يطلب من أحرم من الحرم بطواف القدوم (قوله فلا يسبق لها فعل ظاهر) أي لا من طواف وسعي وحلاق (قوله ولا يلزم الحرم القارن الخ) أي فلا يستحضر الاستحضار المذكور ماض كما أفاده في ك وقوله ان يستحضر أي في مدرسته (قوله بل اذا نوى القدوم الواجب عليه) لا يخفى ان طواف القدوم لا اشتراك فيه لان الاشتراك انما يظهر فيما هو ركن وهو السعي

أفضل بعده وترك المؤلف تعريف الافراد لعدم غموضه ولغموض ذلك في القرآن والتتمتع تعرض لتعريفهما بقوله (ص) بان يحرم بهما معا وقدمهما أو يردفه بطوافها ان صحت (ش) أشار بهذا الى أن القرآن له كيفتان الاول أن يحرم بالحج والعمرة معا بنية واحدة بان يقصد القرآن أو النسكين أو بنية مرتبة ويقدم العمرة على نية الحج في هذه وجوب اليرداف الحج عليها وفي الاول يقدمها في التسمية استحبابا ولو عكس صح الثانية ان يحرم بالعمرة مفردة ثم يردف الحج عليها فيردف وبصيرقارناو يلزمه الهدى لادن في ارداف الحج على العمرة صور جواز وكراهة مع صحة وكراهة لا مع صحة فن الاول أن يقع بعد احرام العمرة وقبل أن يعمل من أعمالها شيئا أو بعد عمل شيء وقبل طوافها اتفاقا أو بطوافها قبل تمامه عند ابن القاسم خلافا لا شبه فلو قال المؤلف ولو بطوافها لكان أبين ولكان مشيرا الى الخلاف في الارداف في الطواف (ص) وكله ولا يسعي (ش) يعني انه اذا أردف الحج في أثناء طواف العمرة الصحيحة كمل الطواف وجوبا على ظاهر المدونة وكان تطوعا لان حكم من أنشأ الحج من مكة أو الحرم ان لا قدم عليه ولهذا الاسعي عليه بعد هذا الطواف بل بعد الافاضة لوجوب ايقاع السعي بعد طواف واجب وهذا الطواف تطوع كما قد علمته وأشار بقوله (ص) وتندرج (ش) أي العمرة في الحج فلا يبق لها فعل ظاهر يخصم للرد على مذهب أبي حنيفة في ايجابه على القارن طوافين وسعيين انتهى ولا يلزم الحرم القارن أن يستحضر عند اتيانه بالافعال التي يشترك فيها الحج والعمرة أنها لاحرامه بالحج والعمرة بل اذا نوى طواف القدر الواجب عليه أجزأه وكذلك السعي وغيره بل لو لم يستشعر العمرة أجزأه كما يأتي فمن طاف لعمرة بغير وضوء ثم أحرم بالحج انه يصيرقارنا (ص) وكره قبل الركوع (ش) يعني انه يكره له أن يردف الحج على العمرة بعد الفراغ من طوافها وقبل أن يركع ركعتي الطواف وبصيرقارنا وعليه دم القرآن ويركع ركعتي الطواف وعلة الكراهة كون الوقت مختصا للعمرة وقوله (لا بعده) راجع لقوله أو يردفه أي فلا يصح الارداف والكراهة ثابتة بالاحرى لانه اذا كره الارداف قبل الركوع فأحرى بعده وفي أثناء السعي وبعد السعي (ص) وضح بعد سعي (ش) يعني ان الاحرام يصح بعد سعي العمرة ولا يجوز الاقدام عليه لاستلزامه تأخير حلق العمرة أو سقوطه كما قال (وحرم الحلق) للعمرة حتى يفرغ

وطواف الافاضة (قوله لو لم يستشعر) أي بان لم يكن في حافظته (قوله مختصا للعمرة) كذا في نسخة

فاللام بمعنى الباء (قوله لا بعده) أي وأما في أثناء الركوع فهو بمثابة ما قبل الركوع (قوله راجع لقوله أو يردفه) أي راجع بحسب المعنى أي لا راجع لقوله وكره الخ ثم يحتمل بعد أن يكون مخرجا من مقدور بعد قوله قبل الركوع والتقدير وكره قبل الركوع وضح لا بعده ويدل على ذلك قوله وضح أي الاحرام لا الارداف بعد سعي ولا قضاء عليه فيما يصح أو معطوف على بطوافها والضمير عائدا على المذكور من الطواف والركوع أي ولا يردف بعد ما ذكر من الطواف والركوع وكذا لو أردف في أثناء السعي ولا دم عليه لانه كالعدم ووجب ابتداءه بعد ذلك ان كان ضرورة وسقط ان كان تطوعا (قوله ولا يجوز الاقدام عليه) وعبرة بوضوح لا به يجوز الاقدام عليه الخ وكذا في شرح شب والمتبادر منه الحرمة (قوله لا يستلزامه تأخير حلق العمرة أو سقوطه) كذا في نسخة بأو أي فالتأخير على تقدير ان يكون الحلق الذي يأتي به بعد جرة العقبة للحج والعمرة وقوله أو سقوطه أي على تقدير ان يكون للحج فقط الا ان التأخير بان قول المصنف وأهدى لما أخيره يعني الطرف الاول الذي هو قوله لا يستلزامه تأخير حلق العمرة لا الثاني الذي هو قوله أو سقوطه



فلا يظهر حينئذ قوله كما قال (قوله لوجوب تأخيره) بسبب احرامه بالحج ولولم يكن بين احرامه بالحج ويوم عرفة زمن طويل بل لو تأخر  
سعيها في يوم عرفة ثم أحرّم قبل حلالها بالحج لم يحاق حتى يصل الى منى وعليه دم (قوله ثم قطع) ظاهر المصنف ان بعد التمتع مرتبة أخرى  
وهو كذلك وهو الاطلاق فأوجه الاحرام أربعة افراد وقران وتمتع وإطلاق وهي على هذا الترتيب في الافضلية كما صرح بذلك في  
المناسك فلا حاجة لتكليف جعل ثم تمتع من عطف الجبل وظاهر ابن عرفة والمؤلف انه يحصل التمتع باحرامه بالحج بعد العمرة وان فسدت  
وهو كذلك بخلاف القران والفرق ان احرامه بالحج في التمتع بعد مضى النسك الفاسد ولذلك اوضح وأما في القران فهو في أثناء النسك  
الفاسد ففسري له الفساد فصار كالعدم كما أشار له ابن الحاجب (قوله على المشهور) أي خلافا للقاضي عبد الوهاب والنخعي من أن التمتع  
أفضل من القران (قوله بعد ايقاع ركن أو بعضه) أي من العمرة ولوقبل (٢١٥) الحلاق كانت العمرة صحيحة أو فاسدة بخلاف

الارداف ولعل الفرق ان احرامه  
بالحج في التمتع بعدم مضى النسك  
الفاسد فلذا اوضح وأما في القران  
فهو في أثناء النسك الفاسد فسري  
له الفساد فصار كالعدم (قوله لانه  
تمتع باسقاط أحد السفرين) أي  
لانه كان يسافر سفرين سفر الحج  
وسفر العمرة فلما تمتع أسقط عنه  
أحد السفرين ثم لا يخفى أن من  
أحرّم بالحج ثم فرغ منه ثم أتى  
بالعمرة يصدق عليه أنه تمتع بأحد  
السفرين مع أنه ليس بتمتع والجواب  
ان علة التسمية لا تقتضي التسمية  
وفي عبارة مانعه فان قيل لا يصح  
التعليل الاول لانه لو أحل منها  
في غير أشهر الحج ثم أقام بمكة من  
عامه يلزم عليه ان يكون متمتعاً لانه  
أسقط أحد السفرين مع أنه ليس  
بتمتعاً باجتماع الجسواب انه اغا  
راعي اسقاط أحد السفرين في  
أشهر الحج وكذا على التعليل  
الثاني (قوله وقيل لانه تمتع من  
عمرة بالنساء والطبيب) فيه ان كل  
معمّر يتمتع حين يحل منها بالنساء

من حجه ولم يكن قارناً اتفاقاً ولا متمتعاً إلا ان يحل من عمرته في أشهر الحج وأهدى لوجوب تأخير  
الحلق الحاصل باحرام الحج فلو فعله قبل زمه هدى وفدية معاً ولذا قال (وأهدى لتأخيره) أي  
لوجوب تأخيره وقوله (ولو فعله) مبالغة في أنه هدى اذا فعله من غير تأخير وعليه حيث فعله  
هدى ولا يسقط فعله هدى التأخير وعليه فدية أيضاً (ص) ثم تمتع بان يحج بعدها وان بقران  
(ش) أي ثم بلى القران في النسب على المشهور وتمتع وهو أن يحج من عامه بعد ايقاع ركن أو  
بعضه في أشهر الحج ولا فرق بين أن يحرم بعد العمرة بمحج فقط أو بقران ويصير متمتعاً قارناً  
وعليه دمان واحد للتمتع وآخر للقران ولونكر منه فعل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه  
فهدي واحد بجزئه قاله في النوادر وسعى المتمتع متمتعاً لانه تمتع باسقاط أحد السفرين وقيل لانه  
تمتع من عمرته بالنساء والطبيب وغير ذلك (ص) وشرط دمهما عدم اقامه بمكة أو ذي طوى (ش)  
أي شرط دم القران والتمتع أن لا يكون فاعلهما مقيماً بمكة أو ما في حكمها مما لا يقصر المسافر  
حتى يجاوزه والمراد بالاقامة الاستيطان وهو الاقامة بنية عدم الانتقال وقوله (وقت فعلهما)  
أي وقت الاحرام أي بالقران والتمتع والمراد وقت الاحرام بالعمرة فيهما فن كان مقيماً بمكة أو ما  
في حكمها وقت الاحرام هما فلا دم عليه وان كان غير مقيم وقت الاحرام هما أو بأحدهما  
فعليه دم ولا شأن أن الاحرام بالعمرة قد يكون مقدماً على الاحرام بالحج وذلك في التمتع دائماً وفي  
القران في بعض صورته وقد يكون الاحرام هما مقارناً للاحرام بالحج وذلك في بعض صور القران  
وقوله (وان بانقطاعهما) أي بمكة أو ذي طوى مبالغة في المفهوم والتقدير فان وجدت الاقامة  
المدكورة بأحد المكانين سقط الدم وان من غير أهلها بل بسبب انقطاعهما عن غيرهما أو رفض  
سكنا ونية عدم الانتقال منها والرجوع اليه وأنت المؤلف الضمير فيهما مع رجوعه الى ما ذكر  
باعتبار البقعة وأفرده مع رجوعه الى مكة أو ذي طوى لان العطف باو ويصح عوده بمكة  
خاصة تنبيهاً على أن حكمهما مع ذي طوى حكم البلد الواحد (ص) أو خرج الحاجة (ش) يعني  
ان من خرج من أهل مكة أو غيرهم ممن استوطنها قبل ذلك بأهله أو بغيرهم لحاجته من غزو  
أو تجارة أو أمر عرض له سواء طالت اقامته بغيرها أو قصرت ثم قدم مكة بعمرة في أشهر الحج  
فانه لا يكون متمتعاً ولا دم عليه لانه ليس على أهل مكة متعة فقوله خرج عطف على ما في  
حيزان والتقدير فلا دم على من أقام بمكة أو ذي طوى وان بانقطاعهما أو خرج منها الحاجة ثم

والطبيب والجواب ما تقدم (قوله أو ذي طوى) مثل الطاء موضع بين الطريق التي يهبط منها الى مقبرة مكة المسماة بالمعلاة والطريق  
الآخرى التي جهه الزاهر وتسمى عند أهل مكة بين الجوزين وأما التي في القرآن فبضم الطاء وكسرها وقرئ بهما في السبع (قوله وقت  
الاحرام هما) أي بالقران والتمتع أي وقت الاحرام بالعمرة فيهما فاذا قدم آفاق بعمرة في أشهر الحج أو نيته السكنى ثم حج في عامه  
فانه ليس كالمقيم بل يجب عليه دم التمتع على الاصح لانه لم يكن وقت فعل العمرة من الحاضرين (قوله وان كان غير مقيم وقت الاحرام  
هما أو بأحدهما) المناسب حذف أحدهما أو يقتصر على قوله وان كان غير مقيم وقت الاحرام بهما أي بالقران والتمتع أي وقت  
الاحرام بأي واحد منهما (قوله وأنت المؤلف الضمير فيهما مع رجوعه الى ما ذكر باعتبار البقعة) لاجابة لذلك لان الضمير عائداً على  
مكة أو ذي طوى فالمرجع مؤنث



(قوله وان وجدت منه نيها) أى الإقامة فقد بدوله عدمها الحاجة لذلك لانه حيث اشترط الإقامة بالفعل فعند عدمها يلزمه الدم ولو فوى الإقامة بداله عدمها أولا (٢١٦) الا أن يقال ان المعنى ولو فرض اننا أعطينا نية الإقامة منزلة الإقامة لان نية الإقامة يحجبها

الإقامة الا انه يبدو له عدم الإقامة فصارت نيها كالعدم (قوله أو القارن) أى أوفات القارن الحج أى بان يفوته بمصر أو مرض (قوله وللمتمتع) من عطف الجمل أى ويشترط للمتمتع أى لوجوب دمه مع ما تقدم عدم عوده لبلده أو مثله ولا يشترط ذلك فى القارن (قوله ولو كان مثل أفقه) إشارة الى أن قوله ولو بالجواز مبالغه فى المثل وأما لو عاد لبلده مطلقا ومثله بغير الجواز فلا خلاف فيه (قوله لا عدم العود متبسا بأقل) أى ان عدم العود ملتبسا بأقل لا نقول يشترط أى فى وجوب الدم أى بحيث اذا عاد لاقل لادم عليه لانه اذا عاد لاقل يلزمه الدم (قوله أى لا عدم العود ملتبسا بالخ) قضيته ان قول المصنف لا بأقل راجع لقوله عدم عوده لبلده أو مثله فيسلم عليه تكرار بالنظر للاول لانه فهم من قوله أو مثله أن رجوعه لاقل من بلده لا يكفي ووجه ما قاله الشارح أنه مفهوم غير شرط وهو لا يعتبره فلذلك صرح به (قوله ولم يعتبره المؤلف) قلت قد يقال بل اعتبره اذ قد اشترط فى الدم الحج من عامه (قوله وفعل بعض ركنها فى وقته) يدخل الوقت بغروب الشمس من آخر رمضان (قوله يشترط فى وجوب دم التمتع) إشارة الى أن هذا الشرط خاص بالتمتع ولا يتأتى فى القارن لقولها من دخل مكة قارنا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة فى غير أشهر الحج ثم حج من عامه فعليه دم القارن ولا يكون طوافه حين دخول مكة لعمرته لكن له ما جيعا ولا يحل من واحدة دون

عاد اليها العمرة (ص) لا انقطع بغيرها (ش) يعنى ان المسكى أو من استوطنها اذا انقطع بغير مكة ورفض سكناها فان حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة فيلزمه دم التمتع والقارن أما ان لم يرفض سكناها فهو قوله أو خرج لحاجة لان معنى أو خرج لحاجة بنية العود وقوله لا انقطع بغيرها أى ثم رجع اليها قارنا ومتمتع (ص) أو قدم بها ينوى الإقامة (ش) يعنى ان من قدم بالعمرة فى أشهر الحج ينوى الاستيطان فيلزمه الدم لانه ليس من الحاضرين للمسجد الحرام لان إقامته بالفعل معدومه وقت العمرة وان وجدت منه نيها فقد بدوله رفضها فقوله أو قدم أى المتمتع والضمير فى بها للعمرة أى فى أشهر الحج أو لاشهر الحج لكن الباء على الاول للملازمة أى ملتبسا بعمرة وعلى الثانى بمعنى فى أى فى أشهر الحج ومعلوم أنه لا يكون متمتع الا اذا قدم بعمرة وأما لو قدم بعمرة فى غير أشهر الحج فلا يكون متمتع (ص) وندب لذى أهلين وهل الا أن يقيم بأحدهما أكثر فيعتبر تأويلان (ش) أى وندب هدى القارن والتمتع لمن له أهل بمكة وأهل ببعض الآفاق وهل محل الندب اذا استوت إقامته بهما أما ان كانت إقامته بمكة أكثر فلا دم عليه لانه من أهل المسجد الحرام وان كانت إقامته فى غير مكة وما فى حكمها أكثر فيجب عليه الدم لانه ليس من أهله أو الندب مطلقا من غير اعتبار إقامته فى أحد المحلين وتأويلان والمذهب ما حزم به أولا بقوله وندب لذى أهلين أى مطلقا (ص) وحج من عامه (ش) أى وشرط دم القارن والتمتع حج من عامه فلو حل من عمرته فى أشهر الحج ثم لم يحج الامن قابل أوفات المتمتع الحج أو القارن وتحلل بعمرة كما هو الافضل فلا دم فلو بقى القارن على احرامه لقابل لم يسقط عنه الدم (ص) وللمتمتع عدم عود لبلده أو مثله ولو بالجواز لا بأقل (ش) يعنى ان ما تقدم من الشرطين السابقين يشترك فيهما القارن والمتمتع ويختص المتمتع بشرط آخر منها أن لا يعود الى بلده أو مثله فى البعد بعد أن يحل من عمرته بمكة فان عاد الى مثل ذلك بعد ان حل من عمرته بمكة ودخلها محرما يحج فى ذلك العام فانه لا يلزمه دم التمتع لانه لم يتمتع باسقاط أحد السفرين بخلاف لو رجع لاقل من أفقه أى بلده فيلزمه الدم لان رجوعه لما ذكر كالعدم وبخلاف لو أحرم بالحج قبل عوده لبلده أو مثله ثم عاد فعليه الدم لان سفره لم يكن للحج وحيث رجع الى مثل أفقه أى بلده فى البعد فلا دم عليه ولو كان مثل أفقه بالجواز على المشهور خلافا لابن المواز القائل بعدم سقوط الدم عن أفقه فى الجواز لا بالعود الى نفس أفقه لا الى مثله الا أن يخرج عن أرض الجواز بالسكينة وباء لا بأقل بقاء الملازمة والمعطوف محذوف أى لا عدم العود ملتبسا بأقل من بلده أو مثله أى يكون مسافته أقل مما ذكر بنبيه قال المؤلف أطلق المتقدمون فى هذا الشرط أعنى قوله وعدم عوده الخ وقيده أبو محمد بن كان أفقه اذا ذهب وعاد يدرك من عامه وأما من أفقه أفريقية فان رجوعه مصر بمنزلة رجوعه لبلده وقبله ابن عرفة وغيره انتهى ولم يعتبره المؤلف (ص) وفعل بعض ركنها فى وقته (ش) هذا الشرط الرابع مما يختص به المتمتع أيضا والمعنى انه يشترط فى وجوب دم المتمتع ان يفعل أركان العمرة أو بعضها ولو السعى فى أشهر الحج فلو سعى لعمرته فى رمضان مثلا وآخر بعض السعى الى أن دخل شوال فيكمله فيه ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع ولو حل من عمرته فى رمضان مثلا ثم حج من عامه فلا يكون متمتع ولا هدى عليه لانه لم يفعل بعض أركان العمرة فى أشهر الحج وذلك شرط فى وجوب دم التمتع ووقوع الحاق فى شوال لا يوجب شيئا لان الحلق ليس من أركان العمرة (ص) وفى شرط



(قوله لافي تسمية انفعال قرانا) لان تسميته قرا ناظاهرة من حيث كونه ترون بها حقيقة أو حكما (قوله انها شروط في وجوب الدم) أي لان المصنف قال وشروطهما عدم اقامة بمكة أو ذى طوى الخ وأما تسميته تمتعا فيحصل بأن يحج من عامه بعد ايقاع ركن أو بعضه في أشهر الحج (قوله شروط في تسميته تمتعا) أي والد لا لازم لذلك التمتع والظاهر أن ثمة الخلاف تظهر فيما اذا حلف لا يحج تمتعا فانفق انه حج من عامه بعد ايقاع ركن أو بعضه في أشهر الحج واختلف شرط من شروط وجوب الدم فان قلنا شروط في وجوب الدم بحث وان قلنا شروط في تسميته تمتعا فلا دم عليه (قوله ان رمى العقبة) أي أوفات وقتها أو طواف طواف الافاضة (قوله فلا اعتراض الخ) أي وذلك لانه اعترض بان قول المصنف ودم التمتع الخ بأنه مخالف لقوله فيما سيأتى (٢١٧) وان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رمى العقبة أي فان لم يرم العقبة فلا يلزمه هدى أصلا لان رأس ماله ولا من ثلثه وحاصل الجواب أنه لا مخالفة لان كلامه هنا في مبدأ وجوب الدم وثمره ذلك أنه اذا حج قبل احرامه بالحج لا يجزئ ولا يجوز كما صرح به في كذا واذا مات بعد احرامه بالحج وقبل الرمي لا يلزمه شيء وما سيأتى في بيان التقرر في الذمة فاذا رمى العقبة ومات فالهدى من رأس المال ولا يسقط هذا وقد اعترض ابن عرفة القول بأنه انما يجب برمي جرة العقبة بقوله قلت ظاهره لو مات يوم التخرق قبل رميه لا يجب وهو خلاف نقل النوادر عن كتاب محمد عن ابن القاسم وعن سماعة عيسى من مات يوم التخرق لم يرم فقد لزمه الدم انتهى (قوله أي أجزأ جعله هديا الخ) أي وقد ارتكب خلاف الاولى كافي كذا (قوله وانما أعادلهما الخ) جواب عن قوله لا يحتاج اليه (قوله للترتيب الذكري) أي في الذكروا الاخبار ثم لا يخفى أن الترتيب الذكري يكون في الجمل فانما أراد الترتيب الرتبي (قوله

كونهما عن واحد تردد) (ش) أي هل يشترط في وجوب دم التمتع كون العمرة والحج عن واحد بان يكونا وقع عن نفس الفاعل لهما أو عن شخص غيره بطريق النيابة عنه فلو كانا عن اثنين كل واحد عن واحد وذلك بأن يفعل أحدهما عن نفسه والاخر عن غيره بطريق النيابة أو يفعل أحدهما عن زيد والاخر عن عمرو بطريق النيابة عنهما لم يجب الدم أو لا يشترط فيجب الدم أي في فعلهما عن اثنين كل واحد عن واحد والفاعل لهما واحد والقول الثاني هو الراجح كما يفيد كلامه في التوضيح <sup>في تنبيهه</sup> لا شل ان شروط القران شروط في وجوب الدم لافي تسمية الفعل قرانا وأما شروط التمتع فظاهر كلام المؤلف وابن الحاجب انها شروط في وجوب الدم وصرح غيرهما <sup>كعبد الوهاب وعياض</sup> انها شروط في تسميته تمتعا قال القفال من الشافعية وهو نص الشافعي وبه جزم الرازي (ص) ودم التمتع يجب باحرام الحج (ش) يعني ان مبدأ وجوب دم التمتع انما هو باحرام الحج لا قبله ومنتهاه الذي يقرر به ويتخلل في الذمة هو رمي جرة العقبة فكلامه هنا في بيان مبدأ الوجوب وقوله أو اخر فصل حرم بالا حرام وان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رمى العقبة في بيان تقرر وتخلله في الذمة فلا اعتراض وانظر الكلام بأوسع من ذلك في شرحنا الكبير (ص) وأجزأ قبله (ش) ظاهره ان فاعل أجزأ دم التمتع ولا يكون دما الا اذا تخرجه ولم يقل أحدان تخرجه قبل الاحرام بالحج مجزئين أن يكون الفاعل التقليد والاشعار أي أجزأ جعله هديا وهو تقليده واشعاره قبل الاحرام بالحج ولو عند احرام العمرة بل ولو ساقه فيها تطوعا ثم حج من عامه كما سيأتى له (ص) ثم الطواف لهما سبعا (ش) هذا معطوف على الاحرام أي وركنهما الطواف وحينئذ لا يحتاج لقوله لهما قيل وانما أعادلهما طول الفصل فر بما يغفل عنه وأسقطه من السعي لقرب ذكره في الطواف وثم هنا للترتيب الذكري والترتيب جميعا والمراد ان رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الاحرام وأما الطواف في أي وقت فشي آخر سيأتى وقوله سبعا تميز موزع أي الطواف للحج سبعا وللعمرة سبعا فقوله لهما أي لكل واحد منهما سبعا والافظا هو العبارة ان لكل واحد منهما ثلاثة ونصفا فان نقص شوطا أو بعضه بقينا أو شكنا من الطواف الركني رجعه على تفصيل سيأتى في قوله ورجع ان لم يصح طواف عمرة الخ وفي قوله وابتدأ ان قطع لحنارة الى قوله أو نسي بعضه ان فرغ سبعا (ص) بالظهورين والستر (ش) الباء للمعربة أي ثم الطواف لهما بشروط أولها كونه أشواط سبعا وكونه مع الظهورين والستر للعمرة ولو قال بالظهارتين لكان أحسن أي من

(٢٨ - خرشي ثاني) أي لكل واحد منهما الخ لا يخفى انه اذا كان المعنى هكذا فليس فيه توزيع فالتوزيع بحسب ظاهر العبارة فان زاد على السبع فيه أوفى السعي عمدا ولو قلت كبعض شوط بطل وكذا زيادة مثله عليه سهوا أو جهلا هذا مقتضى قول تت والعدد شرط باتفاق كعدد ركعات الصلاة كان واجبا أو غيره <sup>في فائدة</sup> قال عجمي بمعالق رافي وأفضل أركان الحج الطواف لاشتماله على صلاة وطهارة قال اللقاني والظاهر ان أفضل أركان الحج عرفه لان الحج بقوت بقواته قال عجمي وأما السعي وعرفة فانظر أيهما أفضل وينبغي أن يكون السعي أفضل لانه تابع ومتوقف على طواف الافاضة الذي هو أعظم أركان الحج (قوله بالظهورين) فان شئت في أثناءه ثم بان الظهور لم يعد (قوله والستر) أي ستر العمرة على ما تقدم في الصلاة قال بعض والظاهر من المذهب صحة طواف الحرة اذا كانت بادية الاطراف وتعيدها استحبها ما دامت بمكة أو حيث يحكمها الاعادة وقال والظاهر لا يستحب اعادتها ولو كانت بمكة لان بالفراغ منه



خرج وقته (قوله فالطهارة) الاولى والطهارة بالواو (قوله للعهد المتقدم في الصلاة) أى المشاركة بقوله شرط الصلاة طهارة حدث وخبث (قوله وفي التعليل بان الطهر هو الفعل نظرا الخ) أى فكلام المصنف صحيح باعتبار ما ينشأ عنه (أقول) ان هذا المعترض سلم كلام المصنف بهذا الاعتبار لانه يقول الاولى الافصاح بثلث الصفة (قوله لان الفعل ينشأ عنه الصفة) أى والمخووظ ذلك الناشئ لان الفعل منقوض وزائل وانما عبر بأحسن لعمدة العبارة بالنظر لذلك الناشئ وتعبيره بالطهر أعم من الوضوء والتيمم أى أحد الطهرين والطهر الثانى من الخبث (قوله فهو كمن (٢١٨) لم يطف عند ابن القاسم) هو ما أشار اليه أولا بقوله على المشهور فيما يظهر

فيكون مقابله ما لابن حبيب فقد نقل عن مالك اذا أحدث في الطواف فليتوضأ وبين قال الخطاب وظاهر كلام ابن يونس ان له أن يفعل ذلك ابتداء على رواية ابن حبيب وظاهر كلام ابن الحاجب ان كلام ابن حبيب انما هو بعد الوقوع وهذا هو الظاهر اه (قوله ويعيد الطواف) أى وجوبا وذلك للزوم الدم على تركه (قوله وانما ظهران تعذر الرجوع الخ) اذا كان كذلك فقوله أقر بتمامها أى مما لا يتعذر الرجوع (قوله وجعل البيت عن يساره) حكمته ليكون قلبه الى جهته (قوله فلو جعله عن يمينه) أى ولا بد أن يمشى مستقبلا فلو مشى الفقهري لم يصح طوافه (قوله وهذا هو المشهور) أى كونه يرجع اليه من بلده هو المشهور ومقابله انه اذا رجع الى بلده لا يلزمه إعادة قال المصنف في التوضيح ولعل قائل ذلك لم يره شرطا في الجملة وهو بعيد انتهى وبعبارة أخرى وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد رضى الله عنهم أجمعين اطوافه صلى الله عليه وسلم هكذا وقوله خذوا عني مناسككم وقال أبو حنيفة رضى الله عنه التيامر سنة ففي

الحدث والخبث أى لان الطهر هو الفعل فالطهارة صفة قائمة بالفعل وتعبيره بالطهر أعم من الوضوء والتيمم ولا ماله للعهد المتقدم في الصلاة فان طاف محمدا عمدا أو جهلا أو نسيما لم يصح طوافه ويرجع له كاسيأتى وانما اشترط في الطواف ذلك لانه عند مالك كالصلاة لانه يباح فيه الكلام وبعبارة أخرى ولو قال بالطهارتين كان أحسن لانه كثرت في لسان الفقهاء استعمال الطهرين في الحدث الأصغر والا كبر في صير الخبث مسكوتا عنه وكثرت في لسانهم استعمال الطهارتين في الحدث والخبث وفي التعليل بان الطهر هو الفعل الخ نظرا لان الفعل ينشأ عنه الصفة (ص) وبطل بحدث بناء (ش) يعنى أنه اذا حصل في أثناء الطواف حدث عمدا أو سهوا أى ساهيا عن كونه في الطواف أو غلبة فانه يبطله وينع من البناء على ماضى من الاشواط على المشهور كان الطواف واجبا أو تطوعا وينتدى الواجب بعد الطهر دون التطوع إلا أن يتعمد الحدث فلو بنى كان كمن لم يطف عند ابن القاسم خلافا لابن حبيب ولو قال فان أحدث فلا بناء كان أحسن فان ظاهر العبارة ان هنا بناء بطل مع أنه لا بناء هنا لكن المراد بالبناء البناء الحاصل مع الخروج على تقديره ~~بنيته~~ كالمؤلف حكم من انتقض وضوءه قبل أن يصلى الركعتين والحكم فيه انه يتوضأ ويعيد الطواف فان توضأ وصلى الركعتين وسعى فانه يعيد الطواف والركعتين والسعى مادام بمكة أو قربا منها فان تباعد من مكة فليركعهما بوضعه وبعث بهدى ابن المواز ولا تجزئه الركعتان الا وليان انتهى من ابن يونس وظاهر كلامه سواء انتقض عمدا أم لا قوله فان تباعد الخ انظر ما حد التباعد والظاهر أن تعذر الرجوع مع القرب تباعد (ص) وجعل البيت عن يساره (ش) بالجر عطف على بالطهرين يعنى ان الطائف يجب عليه في طوافه أن يجعل البيت في دورانه عن يساره دائرا من جهة بابه ليصح طوافه فلو جعله عن يمينه أو قبله وجهه أو وراء ظهره فبطلت طوافه ويرجع اليه ولو من بلده ان كان ذلك الطواف ركنا وهذا هو المشهور وطوافه عليه الصلاة والسلام هكذا وقوله خذوا عني مناسككم وانما حل فعله عليه الصلاة والسلام هنا على الوجوب دون الوضوء مع ان كليهما عبادة فعلاهما ورتبها فكأن فعله بيا نال مجمل القرآن لثبوت الطواف كذلك اجماعا فلم ينقل عن واحد من الصحابة فن بعدهم جواز تنسيكه وورد عن علي وابن عباس في الوضوء لا يبالى بدأنا بأيماننا أو بأيسارنا (ص) وخروج كل البدن عن الشاذروان (ش) هذا وما بعده مجرور بالعطف على الطهرين والمعنى انه يجب على الطائف بالبيت أن يجعل بدنه في طوافه خارجا عن الشاذروان وهو البناء المحدود في أساس البيت وذلك شرط في صحة طوافه والمعمد عند المؤلف ان الشاذروان من البيت معتمدا على ما قال سند وابن شاس ومن تبعهما كابن الحاجب

تركة الدم ان خرج لبلده (قوله لثبوت الطواف كذلك) أى لثبوت الطواف عن اليسار اجماعا أى أجمعت الامة على انه لا يكون الا على اليسار بحيث لو كان على غير جهة اليسار كان باطلا وكانه قال وانما حل على الوجوب لاجماع الامة على انه لا يكون الا على اليسار ولم يحمل على الوجوب في الوضوء لان الامة لم تجمع على انه لا يكون الامر بنا (أقول) يرد أن يقال لم أجمعت الامة على ان الحج لا يكون الامر بنا والوضوء لم يكن كذلك مع ان كلا منهما عبادة فعلاهما ورتبها فاذا علمت ذلك تعلم انه لا يناسب لما تقدم من النقل عن أبي حنيفة ولما عرفت من مقابل المشهور (قوله وخروج كل البدن عن الشاذروان) وهو بفتح الذال المعجمة وسكون الراء على ما حكى النووي في تهذيب الاسماء واللغات وقال ابن رشيد هو لفظه معجمة مكسور الذال

والقراي



(قوله التونسي) يدل من ابن جماعة (قوله وسسته أذرع الخ) نبع المصنف في ذلك اللخمي قال الخطاب ولكن الظاهر من قول مالك في المدقونة ولا يعتد بطواف داخل الجمرانه لا بد من الخروج عن جميع الجمران ذلك شامل للسسته أذرع وما زاد عليهم وهو الذي يظهر من كلام أصحابنا انتهى وجعله بعض شيوخنا أنه المعتمد (قوله مدور) تفسير لمحيط (قوله وهو من وضع الخليل) أي الخليل إبراهيم أي من بنائه (قوله عريشان أراك تقفحه الغنم) أي ندخله الغنم (٢١٩) (قوله ونصب المقبل) يصح قراءته بالهم أي وينصب وبالفعل والاصل في الفعل الوجوب

(قوله لم يصح طوافه) أي وكثير من الناس يرجعون بلاج بسبب الجهل بذلك قاله ابن المعلى في منسكه ونازعه غيره في قوله يرجعون بلاج لكن قال بعض شيوخنا المنازعة بناء على أنه ليس من البيت وقد علمت ما فيه من مذهب الجماعة المتقدمة إلى أنه من البيت (قوله فلو طاف خارجه لم يحز) قال بعض ومثله والله أعلم من طاف على سطح المسجد ولم أره منصوباً وصرح الحنفية والشافعية بجوازه ولم يتعرض له الحنابلة (قوله ويستحب للطائف الدفون من البيت الخ) هذا في الرجال وأما النساء فقال الباجي السنة لهن خلف الرجال كالصلاة (قوله وولاء) أي ويكون ولاء فهو منصوب ويصح حره عطفاء على الجمرور (قوله إلا أن يكون التفريق يسيراً) أي فانه لا يضر ولو تغير عذر كذا قاله اللخمي واستند أيضاً بالتفريق اليسير لا يضر ولكنه انه ان كان تغير عذر كره وندب له أن يستدنه انتهى (أقول) وهو لا يخالف كلام اللخمي (قوله ولو قل الفصل) لأنها فعل آخر غير ما هو فيه ويتمنع القطع (قوله وأخرج من المسجد لنفقة نسياه) قال المصنف ولو قيل يجوز الخروج

والقراقي وابن جزي وابن جماعة التونسي وابن عبد السلام وابن هرون في شرح المدقونة وابن راشد في الباب وابن معلى والتادلي وابن فرحون ونقله ابن عرفة ولم يتبعه وتبعه الابي وهو المعتمد عند الشافعية وأما كونه من البيت جماعة من متأخري المالكية والشافعية ومن بالغ في إنكاره من المالكية الخطيب أبو عبد الله بن رشيد مصغر رشيد بالمعجمة انظر ح (ص) وسسته أذرع من الجمر (ش) أي منتهية إلى البيت أي ويشترط في صحة الطواف خروج كل البدن أيضاً عن مقدار سسته أذرع من الجمر بكسر فسكون سمي حجر الاستدارة وهو محيط مدور على صورة نصف دائرة خارج عن جدار الكعبة في جهة الشام ويقال له الجدر بفتح الجيم فسكون المهيمة وهو من وضع الخليل قال الأزرق عن ابن اسحق جعل إبراهيم الجمر إلى جنب البيت عريشان أراك تقفحه الغنم وكان زربالغنم اسم عيسى ثم ان قريشا أدخلت فيه أذرعاً من الكعبة انتهى وأثبت النافى سسته لان ذراع اليد كروبو ثوب (ص) ونصب المقبل قامته (ش) يعني ان الانسان اذا قبل الجمر الاسود أو استلم الباني فانه يثبت مكانه وجوبا حتى يعتدل قائماً على قدميه ثم يطوف لانه لو طاف طائفاً ورأسه أو يده في هواء الشاذروان أو وطئه برجله لم يصح طوافه (ص) داخل المسجد (ش) يعني ان شرط صحة الطواف أن يكون داخل المسجد ولو طاف خارجه لم يحز ويستحب للطائف الدفون من البيت كالصاف الاول في الصلاة وقوله داخل منصوب على الحال من الطواف (ص) وولاء (ش) يعني ان التوالت بين أشواط الطواف شرط فان فرقه لم يحز إلا أن يكون التفريق يسيراً أو يكون لعذر وهو على طهارته (ص) وابتداء أن قطع لجنازة أو نفقة (ش) يعني أن الطواف ولو تطوعاً اذا قطع لجنازة غير متعمية عليه ولو قل الفصل أو خرج من المسجد لنفقة نسياه فانه يبتدئه وفي كلام المؤلف اشعار بان القطع للجنازة غير مطلوب وهو كذلك والحكم منع القطع وأما ان قطع لنفقة ولم يخرج من المسجد فانه يبنى على طوافه فان تعينت عليه وخشى على الميت التغير فإظهار وجوب القطع كالقراض وفي كلام سند وأبي الحسن ما يفيد وأما ان تعينت ولم يحش تغيرها فلا يقطعها لها واذا قلنا يقطع فالظاهر حينئذ يبنى كالقريضة كافي شرح ه (ص) أو نسي بعضه ان فرغ سعيه (ش) أي وكذلك لا يبنى اذا نسي بعضاً من طوافه ولو بعض شوط حتى فرغ من سعيه وطال الامر أو انتقض وضوءه وأما ان ذكر ذلك بآثر سعيه ولم يتقضى وضوءه فانه يبنى كما هو مذهب المدقونة والجهل كالنسيان قاله سند ان قيل كيف يبنى بعد فراغ السعي وهذا تفريق كثير يمنع مثله البناء في الصلاة قلنا لما كان السعي مربطاً بالطواف حتى لا يصح دونه جرى معه مجرى الصلاة الواحدة فمن ترك سجدة من الاولى ثم قرأ في الثانية البقرة عاد إلى سجود الاولى وانما يراعى القرب من البعد للحالة التي فرغ فيها من السعي فان قرب منها باني وان بعد ابتداء يرجع في ذلك إلى العرف (ص) وقطعه للفرصة وندب

للتفقه لكن أظهر كما أجاز واقطع الصلاة لمن أخذ له مال له بال وهي أشد حرمة وأجيب بالفرق بان الصلاة لما لم يبع فيها الا يسير الكلام لا صلاحاً فقط لم يكن له مندوحة في القطع لحفظ ماله ولا كذلك الطواف فعدم حرمة الكلام فيه يقتضى انه لو نكس في عود نفقته بدون قطع فذلك بطل ان قطع لها وخرج من المسجد (قوله ان فرغ سعيه) أشعر قول المصنف ان فرغ سعيه ان ذلك في طواف قدوم وهو كذلك فان كان لا سعي بعده كطواف الافاضة والوداع والنطوع وروى القرب والبعد من فراغه من الطواف فان قرب باني وان بعد ابتداء (قوله وقطعه للفرصة) أي لا قامتها عليه ولزمه الدخول مع الامام الراتب إلى محل على رأي أو بمقام إبراهيم على آخره والراجح كما أفاده بعض شيوخنا وبعض الشراح ان لم يكن صلاها أصلاً أو صلاها منفرداً ببيتها أو بالمسجد الحرام أو جماعة



بغيره وأما وجب القطع لأن الطواف بالبيت صلاة ولا يجوز لمن في المسجد أن يصلي بغير صلاة الإمام المؤتم به إذا كان يصلي المكتوبة لأنه خلاف عليه فإن كان قد صلاها جماعة فيه وأقيمت للراتب فهل يقطعه ويخرج لأن في بقائه طعنا عليه كما مر في الصلاة أولا لأن تلبسه بالطواف يدفع الطعن (قلت) والظاهر الأول واستظهر بعض شيوخنا الثاني ومثل الفرق بضعة المقامة فريضة حاضرة تذكروها وخشى خروج وقتها ولو الضرورى لو أتم الطواف الفرض كذا كره الخطاب بحشا وأما طواف التطوع فلا إشكال في قطعه لأنه لا تذكر الفائتة فلا يقطعه لها وظاهره ولو كان ذلك الطواف مندوبا وانظر ما للفرق بينه وبين الصلاة وفرق بعض شيوخنا بان الترتيب بين يسير الفوائت مع الحاضرة مطلوب ومفهوم قوله للفرضة أنه لا يقطع ركعاً أو واجباً غيرهما كركعتي الفجر والوتر والصحي فإن كان مندوبا فله قطعه لركعتي الفجر إن خاف أن تقام (٢٢٠) الصلاة عليه فلا يقدر أن يركع ركعتي الفجر انظر عرب (قوله من عند الحجر) أى الحجر

الأسود (قوله وينبغي حمله على الوفاق) أى بان يحمل قوله يدخل من موضع خرج أى يؤذن له في ذلك لا أن المراد يطلب منه ذلك والأذن لا ينافي استحباب ابتداء الشوط (قوله بشرط أن لا يمشی على نجاسة) أى وبشرط أن لا يبعد المسكن جدا على ما يظهر كافي الخطاب وإن لا يبطأ نجسا (قوله ولا يتعدى موضعا) أى موضعا مكملا وأما استقبال القبلة وعدم الكلام فغير معتبرين لعدم اعتبارهما هنا (قوله أو علم نجس) بفتح الجيم المعتمد أنه لا ينبغي بل يتبدى (قوله فانه ينزعها) أى أن أمكن نزعها وقوله أو يغسلها أى أن لم يمكن نزعها (قوله لخروج الوقت بالفراغ منهما) مقتضى ذلك أن لا إعادة عليه أصلا (قوله وعلى الأقل الخ) معطوف على المعنى أى بنى على ما طاف قبل رعاfe أو علمه بالنجاسة وعلى الأقل (قوله ويعمل باخبار غيره) أى أن الشاك لا يقيد كونه مستسكحا كما أفاده بعض شيوخنا لكن بشرط أن يكون ذلك الواحد طائفا معه كافي سماع ابن القاسم نقله ابن عرفة

كمال الشوط (ش) أى وقطع الطواف وجوبا بفرضا أو نفلا لصلاة الفريضة أى لا قامتها ويبنى لكن يندب له قبل خروجه كمال الشوط بان يخرج من عند الحجر وان خرج من غيره فقال ابن حبيب يدخل من موضع خرج قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة والموازية واستحب ابن حبيب أن يتبدى ذلك الشوط قال بعض وينبغي حمله على الوفاق كما هو ظاهر الطراز اهـ وينبغي قبل تنفله قاله في الموازية ابن الحاجب فان تنفل قبل أن يتم طوافه ابتداءه قال بعض وكذلك ان جلس بعد الصلاة طويلا ذكر أو حديث ترك الموازية (ص) وبني أن رعى (ش) يعنى أن الطائف اذا حصل له رعاfe فانه يقطعه ليغسل الدم ثم يبنى بشرط أن لا يمشی على نجاسة ولا يتعدى موضعا كافي الصلاة ولو قال وبني كأن رعى لا فاد البناء في القطع للفرضة وهو المطابق للنقل ويكون التشبيه في قوله بنى لا في استحباب كمال الشوط لأن البانى في الرعاfe يخرج بمجرد حصوله (ص) أو علم نجس (ش) يعنى أن من طاف بنجاسة في بدنه أو ثوبه ولم يعلم بها إلا بعد فراغه من طوافه فلا إعادة عليه كالصلاة وان علم بها في أثناء طوافه أو سقطت عليه في طوافه فانه ينزعها أو يغسلها ويبنى على ما تقدم من طوافه ان لم يطل والابطل لعدم الموازية (ص) وأعاد ركعتيه بالقرب (ش) يعنى أنه اذا صلى ركعتي الطواف بالنجاسة ثم ذكر فانه يعيدهما استحبا بان كان الامر قريبا فان طال الامر بعد ذلك أو انتقض وضوءه فلا إعادة عليه لخروج الوقت بالفراغ منهما ويعتبر بالقرب بالعرف (ص) وعلى الأقل ان شئت (ش) معطوف على المعنى أى يبنى على ما طاف قبل رعاfe أو علمه بالنجاسة وعلى الأقل أى المحقق ان شئت في عدد الاشواط ما لم يكن مستسكحا والابنى على الأكثر ويعمل باخبار غيره ولو واحدا وانظر هل المراد بالاشك مطلق التردد حتى يشمل الوهم كافي الصلاة أو الوهم هنا لا يعتبر كافي الوضوء (ص) وجاز بسقائف لزمه والاعاد ولم يرجع له ولادم (ش) أى وجاز الطواف بسقائف ومن وراءه زم وقبة الشراب ولا يضر حيلولة الاسطوانة وزم وقبة القبة لاجل وجود زجته انتهت اليها لان الزحام بصيرا لجميع متصلا بالبيت كاتصال الزحام بالطرفات يوم الجمعة فان طاف فيما ذكر لالزجة بل لحرأو بردأ ونحوهما أعاد الطواف ولو توطعا على ما يظهر مادام بمكة وان خرج منها لم يرجع للطواف من بلده ولادم عليه وكانت السقائف في الصدر

وغیره (قوله هل المراد بالاشك مطلق التردد) وهو الظاهر كافي شرح عب وشب (قوله لالزجة) فان ذهبت أثناءه كله الاول بمكانه المعتاد ولا يجوز تجاوزه فيما بقي من اشواطه لانه كان اضرورة وقد زالت فان طاف في السقائف حين زوالها فانظر هل يعيد ما طافه بها ان كان قريبا والاعاد الجميع أو يعيد الجميع لفصله عما طافه بها حين الازدحام والظاهر أنه اذا كان قليلا لا يعيد الا ما طافه بها ولا يعيد الجميع (قوله ولادم) المعتمد لزوم الدم (قوله لان الزحام الخ) هذه العلة تقتضى ان الطواف لا يكتفى فيه بان يكون بالمسجد فقط بل لابد من اتصاله بالبيت وهو خلاف اطلاق قول المصنف داخل المسجد (قوله كاتصال الزحام بالطرفات) أى كاتصال الزحام الذى في المسجد بمن في الطرفات يوم الجمعة (قوله أو نحوهما) كطمر (أقول) الظاهر ان يكون الحرأوالبرد الشديد كالزجة (قوله ولو توطعا) وبعضهم قال أعاد في الواجب لا في غيره (قوله لم يرجع للطواف من بلده) مفهومه لو كان أقل من بلده يرجع له وهو يعارض مفهوم قوله مادام بمكة والجواب ان المراد مادام بمكة أو قريبا منها مما لا يتعذر فيه الرجوع (قوله وكانت السقائف في الصدر



الاول) أى فالمراد ما كان مسقوفاً في الزمن الاول وأما السقائف الموجودة الآن فلا يجوز الطواف فيها لرجة ولا غيرها وقال في لا وقوله وجاز بسقائف الخ محمول على غير زمانها فان السقائف كانت من المسجد الحرام وأما في زماننا فالسقائف خارجة عنه لانها مزينة فيه فالطواف فيها خارج المسجد وهو باطل سواء كان لرجة أو غيرها اهـ من كبره (أقول) اذا كانت السقائف من المسجد الحرام فلا شيء اشترط في الطواف فيها لرجة فهذا لا يظهر الا اذا كانت تلك السقائف التي في الازمنة السابقة بمثابة الرحاب والطرق المتصلة فتأمل (قوله واجب على المشهور) ومقابلته قولان قيل سنة وقيل ركن كطواف الافاضة (قوله واجب) فاعل واجب ضمير مستتر عائد على طواف القدوم فان قيل لم يتقدم للقدم ذكر فكيف يعود (٢٣١) الضمير عليه فالجواب ان ذلك معلوم من قوله قبل

عرفه لانه ليس هناك طواف للحج قبل عرفه الاطواف القدوم وأما طواف الافاضة فهو مؤخر عن عرفه كطواف الوداع (قوله وهذا يفيد وجوبه الخ) أى فافاد المصنف وجوب طواف القدوم في نفسه لاسنيته وجوب قبلته لعرفه الذي هو وجه الشبه هكذا قال بعضهم وفيه شيء اذا لما منع من ان يقال انه سنة كاقيل ويجب تقديمها الآن يقال لم يهتد ترتيب واجب بين واجب وسنة (قوله وليس تشبهاً تاماً) فيه ان غاية ما يفهم من التشبيه وجوب القبلة فلا يعقل تمام حتى يفتى بقدر تشبيهه الخ انما يجب طواف القدوم في حق غير حائض ونفساء ومجنون ومغصى عليه وناس الا ان يزول مانع كل ويتسع الزمن فيجب (قوله ان أحرم من الحل) أى أحرم منه بالفعل كان الاحرام منه واجباً كالآفاق القادم من بلده أو مندوباً كالقمم في مكة اذا كان معه نفس من الوقت وخرج للميقات وأحرم منه فانه يجب عليه طواف القدوم أو طاب منه الاحرام على سبيل الوجوب لكن اقتحم النهى وأحرم من الحرم (قوله فان أحرم من

الاول ثم بناءه الاروام عقوداً كما هو الآن \* ولما انتهى الكلام على شروط الطواف مطلقاً شرع في بقیه اقسامه وهى في الحج ثلاثة طواف قدوم وهو المذکور هنا وافاضة وقد تقدم ووداع وسيأتي فالاول واجب على المشهور كما قال (ص) ووجب كالسعي قبل عرفه (ش) أى انه يجب ان يكون طواف القدوم قبل عرفه وهذا يفيد وجوبه وكذا يجب كون السعي قبل عرفه فقوله كالسعي تشبيهه في وجوب القبلة فقط وليس تشبيهاً تاماً اذ طواف القدوم ليس بركن والسعي ركن (ص) ان أحرم من الحل ولم يراهق ولم يردف بحرم (ش) يعنى ان شرط تقديم طواف القدوم والسعي قبل عرفه ان يحرم من الحل وأن لا يراهق وأن لا يردف الحج على العمرة بحرم فان أحرم من الحرم أو أرفد فيه الحج على العمرة أو أراهق أى ضاق الزمن عليه بحيث يحشى القوان ان اشتغل بالطواف فلا طواف قدوم على من ذكره يسقط عنهم قبلية السعي أيضاً لوجوب ايقاعه عقب أحد طوافي الحج وقد سقط عنهم طواف القدوم واذا سقط عنهم قبلية السعي فانهم يسعون بعد طواف الافاضة لانه الواجب الباقي من طوافيه والى هذا أشار المؤلف بقوله (والاسعي بعد الافاضة) أى وان انخرم شرط مما تقدم فلا طواف قدوم عليه وحينئذ يسعي بعد الافاضة ولا دم قوله والاسعي بعد الافاضة فيه حذف الواو مع ما عطف أى والاسعي بعد الافاضة وترك الطواف والسعي حينئذ وقوله ان أحرم الخ شروط لما بعد السكاف ولما قبلها أى كما يجب طواف القدوم والسعي قبل الوقوف بعرفة بالشروط المذكورة ويصح في يراهق كسر الهاء وقتيها أى يقارب الوقت بحيث يحشى القوان ان اشتغل بالطواف أى ولم يضق زمانه (ص) والافدم ان قدم ولم يعد (ش) تقدم انه اذا اختل شرط مما أمر بأن أحرم بالحج من الحرم أو أرفد فيه فانه يؤخر السعي بعد طواف الافاضة وذكر هنا انه لو خالف وقدم السعي ولم يؤخره بل أوقعه بعد طواف تطوع أو فرض بان نذره والحال انه لم يعد بعد طواف الافاضة حتى يرجع الى بلده فان عليه دماً مخالفة لما وجب عليه من تأخيرها ثم انه لا يدخل في قوله والافدم الخ المزاحم اذا تحمّل المشقة وطاف وسعي قبل عرفه فان هذا لا اعادة ولا دم عليه لانه أتى بما هو الاصل في حقه بخلاف غيره ممن أحرم بالحرم أو أرفد به فانه لم يشرع له طواف القدوم \* ولما كان من شرط الركن الثالث تقدم طواف كما أتى عطفه عليه بما يفيد الترتيب من حروف العطف فقال (ص) ثم السعي سبعاً بين الصفا والمروة منه البدء مرة والعود أخرى (ش) أى ثم الركن الثالث السعي للحج والعمرة بشروط كونه سبعاً لا أنقص وكونه بين الصفا والمروة وكون البدء من الصفا الى المروة ومن المروة الى

الحرم) أى لكونه مقبلاً بمكة (قوله والاسعي بعد الافاضة) من ذلك ناس وحائض ونفساء ومجنون ومغصى عليه لم يرل عذرهم حتى حصل الوقوف أى وقبل الوقوف لكن لا يمكنهم الطواف والسعي قبله (قوله أى كما يجب الخ) لا يخفى انه لم يبق شيء يكون قبل السكاف (قوله أى يقارب الوقت) هذا راجع لقراءة الكسرة وأما على قراءة الفتح فتفسر بانه لم يراهج الوقت (قوله فان هذا لا اعادة الخ) ولعل المصنف لوح لهذا بقوله ان قدم اذ هذا لم يقدم بل أوقعه في محله الذي خوطب به في الاصل (قوله البدء مرة) حال فسكاته قال البدء في حال كونه مرة وقوله والعود أخرى العود مبتدأ وأخرى خبر كذا قيل والظاهر ان يكون أخرى حالاً والخبر محذوف أى والعود اليه في حال كونه مرة الوقوف أخرى كأنه يحوم بهذا على افادة حكمين أحدهما ان الابتداء من الصفا والثاني ان البدء شوط والعود شوط آخر وقال







(قوله وينبغي الخ) أي وأما لو تطوع بطواف بعد أن تبين له فساد الطواف الركني وسعي بعد ذلك الطواف التطوع فانه إذا بعد يلزمه الدم ولا يطالب بالرجوع (قوله وينبغي ان يقال مثل ذلك في القدوم) قال في ك فقوله فيما يأتي الا ان تطوع بعد غير خاص بالا فاضة أي انه اذا كان طواف القدوم غير صحيح ولكن قد سعي بعده ثم طاف تطوعا وسعي بعده فيجزي وعليه دم ان تباعد عن مكة كما تقدم (قوله وان أحرم بعد سعيه) مفهومه أخرى (قوله ويكون متمعا) أي ان حل من عرفه في أشهر الحج (قوله لكان تحلله من الثانية تحللا من الاولى) أي لان الثانية لم تنعقد لكن لا يخفى ان ظاهر العبارة ان الثانية انعقدت فيخالف ما تقدم (قوله تشبيهه في الرجوع لاني صفته) أي الرجوع لان الاول يرجع حرما وهنا يرجع حلالا (قوله بل أعاده بعد طواف الافاضة) أي قد رآه أو وقع به بعد طواف الافاضة مع اعتقاده انه أو وقع به بعد طواف القدوم وأولى اذا تذكر ان طواف القدوم فاسد فان لم يعبه بعد طواف الافاضة فانه يجب عليه أن يطوف طوافها ثم يسعي فيتم تحلله من الحج قال بعض وينوي بطوافه الذي يأتي به (٢٢٣) قبل السعي طواف الافاضة لان

طواف القدوم فان محله بالوقوف بعرفة ولزمه إعادة السعي بعد طواف الافاضة فلم يعبه بعد طوافها بطل طوافها قال أبو اسحق التوسلي وصار كمن فرق بين طواف الافاضة والسعي فيعيد طواف الافاضة ويسعي بعده (قوله الا أن تطوع بعده) ظاهره اجزاء التطوع عن الفرض سواء رجع لبلده أم لا وقيد بعضهم بالاول قال فان كان بمكة طلب بالاعادة كما يفهم من ابن يونس وغيره وظاهر المصنف أيضا ان اجزاء التطوع عن غيره خاص بالحج قال بعض الشراح وانظر هل ينوب طواف التطوع عن طواف العمرة اه (قوله ولادم لما ترك من النية) أي ان هذا التطوع هو في الحقيقة طواف الافاضة ولا يضر كونه لم يلاحظ أنه فرض بل لاحظ انه تطوع (قوله اذا طاف للدواع) أي ملاحظا أنه وداع (قوله ولادم راجع لقوله كطواف القدوم) هذا خلاف ما أفاده أولا من رجوعه لقوله والافاضة هذا غياظا فانه اذا

فانه يقتدى واليه أشار بقوله (وافتدى لحلقه) وأعاده ان لم يصادف محلا وان لم يكن حلق لم يلزمه شيء لتأخيره وان كان قد أصاب النساء فسدت فيتمها ثم يقضيها من الميقات الذي أحرم منه ويقتدى وعليه لكل صيد أصابه الجزاء قوله في المدونة وعليه فدية لبسه أو طيبه ويجزى الاتحاد والتعدد على ما يأتي في قوله واتحدت ان ظن الاباحه الخ وينبغي ان يقيس بقوله ورجع الخ بما اذا لم تطوع بطواف بعد طواف العمرة والافاضة ولا يرجع كما قيل في الافاضة كما يأتي ولكن عليه هنادم ان تباعد عن مكة لانه سعي بعد طواف غير فرض كما تقدم في قوله وصحته بتقدم طواف ونوى فرضيته والافادم وينبغي أن يقال مثل ذلك في القدوم (ص) وان أحرم بعد سعيه بجح ففارق (ش) أي وان أحرم بعد سعيه الواقع بعد الطواف غير الصحيح فهو فارق لان الطواف الفاسد كالعدم فالاحرام حينئذ واقع قبل الطواف وحيث وقع قبله يكون قارنا وهذا يظهر الفرق بين هذا وبين ما مر من انه يصح بعد السعي ويكون متمعا ومفهوم قوله بجح لو أحرم بعمرة لكان تحلله من الثانية تحللا من الاولى وقاله سند (ص) كطواف القدوم (ش) هذا تشبيه في الرجوع لاني صفته والمعنى ان طواف القدوم اذا تبين فساده وقد وقع السعي بعده ولم يعبه بعد الافاضة فانه يرجع حلالا لكن الرجوع هنا في الحقيقة ليس لطواف القدوم بل للسعي فلماذا قال (ان سعي بعده) واقتصر عليه ولم يعبه بعد طواف الافاضة فان لم يقتصر على السعي بل أعاده بعد طواف الافاضة أي أو بعد طواف تطوع لم يرجع للطواف على ما مر في قوله ونوى فرضيته (ص) والافاضة الا أن تطوع بعده (ش) يعني ان من طاف طواف الافاضة على غير وضوء أو نسيه أو بعضه حتى وصل الى بلده فانه يرجع له وجوب احلالا الا ان يكون طاف بعده تطوعا فانه يجزئه ولا يرجع له من بلده لان تطوعات الحج تجزئ عن واجب جنسها ولادم عليه واليه أشار بقوله (ولادم) لما ترك من النية لان أركان الحج لا تحتاج لنية وكذا بقية أفعاله لان الاحرام ينسحب عليها كما ينسحب احرام الصلاة على أفعالها وظاهر كلام المؤلف سواء وقع منه نسيانا أو عمدا وعليه حله واستظهر بعض حله على النسيان لقول الجزولي في باب جمل من الفرائض لا خلاف فيما اذا طاف للدواع وهوذا كراهة لافاضة انه لا يجزئه اه (قوله ولادم راجع لقوله كطواف القدوم ان سعي بعده واقتصر الخ) ولقوله والافاضة وكذا قوله (حلالا من نساء وصيد وكره الطيب) أي من طاف طواف القدوم على

أعاد السعي بعد طواف الافاضة لا بعد طواف تطوع (قوله حلالا) فيكمل ما بقي عليه باحرامه الاول ولا يجزئ داحراما لانه باق على احرامه الاول فيما بقي عليه ولا يلي في طريقه لان التلبية قد انقضت والحاصل ان الذي لم يصح طواف قدومه يعيد طواف الافاضة ان كان طافها ثم يسعي بعده والذي لم يصح طواف افاضته يطوف للافاضة فقط ولا يحلق واحدا منهما لانه حلق يعني فان قيل الرجوع حلالا يلزم عليه دخول مكة حلالا وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم والجواب ان هذا حل حكما لانه تحلل التحلل الاصغر ولم يتحلل الا كبر لان الافاضة عليه فهو حلالا وحكوا غير حل حقيقة بدليل انه لا يجوز له الوطء والصيد وكره الطيب (قوله الا من نساء وصيد) فانه يجتنب ما وجب لانه لا يحل لهما الا التحلل الا كبر الذي هو طواف الافاضة (قوله وكره الطيب) لانه حصل منه التحلل الاصغر وهو روي جرة العقبة وتحلله له لا يخرج عنه الاحرام بالكلية



(قوله أي رجوع المقدّر بعد السكاف) أي رجوع من فسد طواف قدومه وقد سعى بعده أو فسد طواف إفاضته وجوباً أي وليس راجعاً لقوله رجوع المصريح به لما فاته لقوله قبله حرماً <sup>بج</sup> تنبيهه <sup>بج</sup> ظاهر قوله ورجوع إلى هنا لأنه لا فرق في المسائل الثلاث بين من وقع منه ذلك عمداً أو سهواً وأنه لا قضاء للمسكة في العمدة (قوله زاد ويهدى الخ) أما إذا أصاب النساء كما هو مفروض في المدونة فالهدى ظاهر وإذا نصت على الهدى وإن لم يصب النساء فظاهر عديم الدم وفي الموازية عليه الهدى إلا أن يفعل ذلك وهو بمكة بعد فراغه من سعيه قبل دخول الحرم وهو ظاهر لأن تأخير الإفاضة للمعمر موجب للهدى وهذا من تضي الخطأ (قوله لأن العمرة لأجل الخلل) اعترض بأن العمرة توجب لنفسه طوافاً أيضاً فلا يقع الجبر لها وأوجب بانها لما كان الاثنان بها لأجل الخلل الواقع في طواف الحج فكانها لم توجب طوافاً لنفسها وفي مراعاة من هو خارج المذهب نظراً لا بالتحكم على من هو خارج (قوله وفي كلام المؤلف شيء) وجه الشيء أن الخلاف إنما هو إذا وطئ وأمان لم يطأ (٢٢٤) فليس هناك من يقول إنه يأتي بعمرة فقول المصنف واعتمر ظاهره أنه يأتي بعمرة سواء

وطئ أم لا وليس كذلك وقوله والاكثر أن وطئ ظاهره أن الأقل قال بعدمها وليس كذلك فلو قال واعتمر أن وطئ والاكثر عدمها لوافق المذهب قال الخطاب وجل الناس هم سعيدين المسبب والقاسم ابن محمد وعطاء كفاً له أبو الحسن فالمراد بالجلل خارج المذهب والحاصل كما قال محشي تن أن الخلاف في العمرة مع الوطء مذهب المدونة اثباتها وسعيدين المسبب ومن معه نفياً ما أمان لم يحصل وطء فلا موجب للعمرة ولا قائل به فيما نعلم (قوله أي والركن) فيه إشارة إلى تقدير مبتدأ والجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وهي وركنهما الإحرام أو مستأنفة (قوله وإنما أكثر استعمالهم الوقوف) أي وإن كان المراد منه مطلق الكونية (قوله فضل على غيره) أي مقتض لوجوب المسك فيه (قوله أي أي) جزء منها (قوله وإضافة حضور إلى جزء الخ) ولو لا جعلها بمعنى في لورد

غير وضوء فإنه يجب عليه أن يرجع حلالاً حتى يطوف بالبيت ويسعى لأنه لما بطل طوافه بطل سعيه وكذلك إذا طاف للإفاضة على غير وضوء فإنه يرجع وجوباً حلالاً حتى يطوف طواف الإفاضة الآمن النساء والصبي فيجب عليه أن يحتجب ذلك لأنه لا يحل له من ذلك إلا التحلل الأكبر وهو طواف الإفاضة كما يأتي عند قوله وحل به ما بقي وأما من الطيب فيكره ولا فدية عليه في مسه فقولته حلالاً من فاعل رجوع أي رجوع المقدّر بعد السكاف (ص) واعتمر والاكثر أن وطئ (ش) يعني أن من لم يصح طواف قدومه أو إفاضته ورجع حلالاً أو أكمل كل إحرامه فإنه يخرج ويأتي بعمرة سواء حصل منه وطء أم لا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب زاد ويهدى وقيل لا عمرة عليه إلا أن وطئ لأن العمرة لأجل الخلل الواقع في الطواف بتقديم الوطء فأمر أن يأتي بطواف صحيح لا وطء قبله وهو حاصل في العمرة بخلاف ما إذا لم يطأ وفي كلام المؤلف شيء انظر وجهه في شرحنا الكبير <sup>بج</sup> ولما انتهى الكلام على الأركان المشتركة بين الحج والعمرة شرع في الركن الرابع المختص بالحج فقال (ص) وللحج حضور جزء عرفة (ش) أي والركن الرابع المختص بالحج خاصة دون العمرة وقوف بعرفة ولما لم يكن المراد من الوقوف معناه لغة بل مطلق الظمانينة والكون بها سواء كان واقفاً أو جالساً أو مضطجعا وكيفما تصور عبر عن ذلك بقوله حضور وإنما أكثر استعمالهم الوقوف لأنه الأفضل في حق أكثر الناس ولما لم يكن لموضع منها فضل على غيره إذا وقف مع الناس عبر بما يشمل جميعها فقال جزء عرفة الدال على الاكتفاء بالحضور في أي كان منها وإضافة حضور إلى جزء على معنى في وإضافة جزء إلى عرفة على معنى من أي الكون في جزء من عرفة أي جزء منها لكن المستحب أن يقف مع الناس ويكره البعد عنهم وإن يقف على جبال عرفة والقرب من الهضاب حيث يقف الإمام أفضل والهضاب جمع هضبة بوزن مرة قال في القاموس هو الجبل المنبسط على الأرض أو جبل خلق من صخرة واحدة أو الجبل الطويل المتمتع المنفرد قال ابن معلى واستحب العلماء الوقوف حيث وقف الرسول عليه الصلاة والسلام وهو عند الصخرات البكار المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة ثم إن الواو في قوله وللحج للاستئناف وللحج

على المصنف أنه يقتضي أن الواقف في الهواء في عرفة غير متصل بالأرض أو ما اتصل بها أو شاهد عرفة وهو في الحرم يجوز له لأن الحضور ضد الغيبة فعنه المشاهدة وليس كذلك (قوله على معنى من) اعترض بأن الصواب أنها بمعنى اللام لا بمعنى من لعدم صحة الأخبار عن المضاف بالمضاف إليه كيد زيد (قوله ويكره البعد عنهم) لأن الشاة المنفردة أكيلة السبع (قوله وإن يقف على جبال عرفة) معطوف على قوله أن يقف مع الناس أي يقف على جبال عرفة لا في أرضها (قوله والقرب الخ) هذا يكون مستحباً ثالثاً (قوله قال في القاموس هو) أي الهضبة لا يخفى أن هذا معنى لغوي وظاهر أن أول الحكاية الخلاف وانظر ما الواقع هنا وآخره في بعض أهل مكة أنها كلها في مكة (قوله وهو عند الصخرات البكار) ظاهر العبارة أنه غير الهضبات فيستعارض الحال حيث أنه أولاً جعل القرب من الهضبات أفضل وهنا جعل المستحب القرب من الصخرات البكار لأنه المكان الذي وقف فيه الرسول ومن المعلوم أن الموضع الذي وقف عنده أفضل



(قوله ساعة ليلة النحر) القرطبي في سورة الفجر جعل الله لكل يوم ليلة قبله الا يوم النحر لم يجعل له ليلة قبله ولا بعده لان يوم عرفة له ليلتان ليلة قبله وليلة بعده فن أدرك الموقف ليلة بعد يوم عرفة فقد أدرك الحج اطلوع فجر يوم النحر (قوله التوبين) فيه شيء لانه يقتضى أن المراد بالساعة ليلة النحر بتمامه فلا يكتفى بعضها (قوله لكن السنة) أى الطريقة (قوله أخره) أى اذا عرفها وعليه الهدى لعدم الظمانية (قوله كالوقوف ليلة) أى فى الطلب المحتم (قوله لغير عذر) (٢٢٥) أى لا لعذر كراهق (قوله بخلاف من وقف) أى

ففعله يشبه فعل الحاج بل فعله فعل الحاج أى غيره والا فهو حاج أى فلا يحتاج لنية وقوله لان نية الاحرام تعليل للمعذوف الذى هو قولنا فلا يحتاج وقوله لان نية الاحرام اندرج فيها أى ولم يشدرج فيها ما لا يشبه فعله فعل الحاج (قوله أى ولو حصل) أى الحضور ومثل الانغماء النوم كذا فى الخطاب وقوله والنوم أى قبل الليل وانظر هل يقيد بما اذا كان يعلم انه لا يستغرق أو لا لانه نائم فى عرفة ويكتفى ذلك وهو الظاهر (قوله وانظر لو شرب مسكرا) كلام تت يفيد أن هذا النظر ولو فعل ذلك بعد الزوال (قوله أو أخطأ الجهم بعاشر) أى فى عاشر فالباء بمعنى فى لانها سببية لان الوقوف فى العاشر مسبب عن الخطا لاسبابه أى وتبين ذلك بعد الوقوف بالفعل لان تبين ذلك قبل الوقوف هذا هو الصواب كما يفيد نقل الشيخ أحمد لا كما قال عجم ومن تبعه أى وعلى كل الدم (قوله بان غم الخ) أى أو كانت السماء معجسة ولم ير فأكلوا عدة ذى القعدة ثلاثين ثم وقفوا فى التاسع فى ظنهم فتبين انه العاشر لرؤية الهلال ليلة ثلاثين فى عدهم املوا أخطوا فى العدد بان علموا اليوم الاول من

متعلق الخبر أى وحضور جزء عرفة ركن للحج (ص) ساعة ليلة النحر (ش) المراد بالساعة الزمانية أى لحظة من الزمان لا الساعة الفلكية ثم يصح فى ساعة التوبين والاضافة وهى على معنى اللام أى ساعة منسوبة ليلة النحر ولا فرق فى الاجزاء بين أن يدفع بعد دفع الامام أو قبله لكن السنة أن يدفع بعد دفعه ولو نفر شخص قبل الغروب فلم يخرج من عرفة حتى غابت عليه الشمس أخره وعليه الهدى وافهم قوله ليلة النحر ان من وقف نهارا دون الليل لم يجزه وهو مذهب مالك وبعبارة أخرى أما وقوفه نهارا مع الامام فواجب يجزى بالدم اذا تركه وفى عبارة لبعضهم والوقوف نهارا أى جزء منه كالوقوف ليللا وهو واجب فيجوز بالدم أى حيث تركه عمدا لغير عذر ووقته من الزوال للغروب (ص) ولو مر ان نواه (ش) هذا مباغلة فى حضور والظهير المستتر فى مر عائد على الحاضر المفهوم من حضور وبعبارة أخرى ضمير نواه المستتر عائد على الحاضر والبارز على الحضور أى اجزاء المار مشروط بأن ينوى المار الحضور وهنأشئ مقدر يدل عليه ما يأتى من قوله لا الجاهل أى ان نوى الحاضر العارف لا الجاهل فقوله لا الجاهل معطوف على هذا المقدر واغماطت النية من الماردون غيره ممن وقف لانه لما كان فعله لا يشبه فعل الحاج فى الوقوف احتاج الى نية بخلاف من وقف لان نية الاحرام اندرج فيها الوقوف كالطواف والسعى (ص) أو باغماء قبل الزوال (ش) معمول لمقدر معطوف على ما مر فهو داخل فى حيز المباغلة ولذلك قيده بكونه قبل الزوال وهو صادق بما بعد الاحرام الى الوقت المذكور أى ولو حصل مع انغماء قبل الزوال املوا حصل بعد الزوال فالاجزاء باتفاق قال بعض وانظر لو شرب مسكرا حتى غاب أو أطعمه له أحد وفاته الوقوف لم أرفيه نصا والظاهر انه ان لم يكن له فيه اختيار فهو كالغمى عليه والمجنون وان كان له فيه اختيار فلا يجزى كالجاهل بل أولى (ص) أو أخطأ الجهم بعاشر فقط (ش) أى وكذلك يجزى اذا أخطأ فى رؤية الهلال الجهم أى جماعة أهل الموسم بان غم عليهم ليلة ثلاثين من القعدة فأكلوا العدة ووقفوا فوق وقوفهم بعاشر من ذى الحجة وتنقلب جميع أفعال الحج ويكون كمن لم يحط وقوله فقط قيد فى المسئلتين أعنى قوله الجهم وقوله بعاشر فاحترز به فى الاولى عن خطأ الجماعة الكثيرة وأولى المنفرد فلا يجزئه ويلزمه اذا فاته الوقوف ما يلزم من فاته الحج واحترز به فى الثانية عن ان يقع وقوفهم فى الثامن فلا يجزئهم (ص) لا الجاهل (ش) يعنى ان من مر بعرفة جاهلا بها ولم يعرف فاته لا يجزئه أى ولو نوى الوقوف لعدم اشعاره بالقرينة والفرق بينه وبين الغمى عليه ان مع الجاهل ضربا من التفريط والانغماء أمر غالب واعلم ان الجهل بعرفة انما يضرب المار وأما من وقف بها فانه لا يضرب جهلا بها وهذا يفيد كلام ح وز (ص) كبطن عرنة (ش) تشبيهه فيما قبله فى بطلان الوقوف والمعنى ان من وقف فى بطن عرنة وهى بضم العين وفتح الراء على الصواب وهو واد بين العينين اللذين على حد عرفة والعلمين

(٢٩ - خرشى ثانى) الشهر ثم نسوه فوقوا فى العاشر فانه لا يجزئهم وأما من رأى الهلال وردت شهادته فانه يلزمه الوقوف فى وقته كالصوم فانه سندا وانظر هل يجزى فيه ما تقدم فى الصوم من قوله لا بمنفرد الا كاهله ومن لا اعتناء لهم بامرهم (قوله عن أن يقع وقوفهم فى الثامن الخ) ولم يذكروا خطأهم فى التاسع لبعيد واقفه (قوله لعدم اشعاره بالقرينة) أى عوضع القرينة لا يخفى ان هذا التعليل موجود فى صورة الاجزاء وهو ما اذا كان غير مار (قوله بضم العين وفتح الراء على الصواب) ومقابلها ماقاله عياض من ضمهما وما حكاه بعضهم من ضم العين وسكون الراء



(قوله على المشهور) ومقابلته انهما من الحرم (قوله للشك الخ) لا يخفى ان هذا التعليل ينتج عدم الاجزاء (قوله وهو الذي يقال له مسجد ابراهيم) قال القرافي اختلف في ابراهيم فقبيل هو الخليل وقيل ابراهيم الحياط (قوله يقال ان حائط الخ) هذا هو الموجب للشك (قوله لسقط في عرنة) بضم العين وبالنون وهكذا النقل عن محمد في الجواهر والتوضيح وان عرفة وغيرهم وقوله القبلي المراد القبلي بالنسبة لمكة والحاصل ان المسجد كله من عرفته وينتهي آخره لحد عرفة وأول عرنة كما أفاده بعض المحققين (قوله لاحتمال الخ) هذا بنا على انهما من الحرم الذي هو القول الضعيف (قوله ٢٢٦) (وصلى) العشاء أو المغرب اذا خشى عدم ادراك ركعة منها أو من الاخيرة بعد

صلاة المغرب قبل أن يذهب لعرفة (قوله وصلى) العشاء ولو فات لافرق في ذلك سواء قيل بالترخي أو قيل بالفور (قوله وجل أقوال أهل المذهب) أي أقواله المتساوية وجعلها باعتبار القائلين (قوله وأما الفائتة) اذا نذركها ووقتها وقت نذركها (قوله ولو كاحرام زيد) انظر وجهه المبالغة فانه لم يظهر (قوله من تمة السنة) الاولى أن يقول شرط في السنة (قوله وكذا لو اغتسل عدوة الخ) انظر ان العبرة في ذلك بالعرف فما يعده العرف فصلا كثيرا ضرر والا فلا (قوله وجعله بعض الخ) الصواب الاول دون هذا كما قال محشي نت وهذا البعض هو البساطي قال سسند ولو اشتغل بعد غسله بشد رحله واصلاح بعض جهازه أجزاءه ويجزئ عنه وعن الجنابة غسل واحد كما في غسل الجمعة وفهم من قوله غسل عدم التيمع عند فقد الماء وهو كذلك (قوله وأشار بقوله الخ) لا يخفى أن ترك السنة لادم عليه فلا حاجة لقوله ولادم الآن يقال ان بعض السنن لما كان فيه الدم كالتلبية نص على أن ذلك ليس فيه دم (قوله وندب بالمدينة)

الذين على حد الحرم فليست عرنة من عرفته ولا من الحرم على المشهور ولما كان بطن عرنة قد يفسر بالوادي كما هو وقد يفسر بالمسجد كما فسر في الجلاب وليس الحكم فيهما سواء أشار الى مغايرة حكمهما بقوله (ص) وأجزأ بمسجدها بكرة (ش) أي وأجزأ الوقوف بمسجد عرنة بكرة للشك هل هو من عرفته أم لا قال في منسكه وهو الذي يقال له مسجد ابراهيم عليه السلام محمد يقال ان حائط مسجد عرنة القبلي على حد بطنها ولو سقط لسقط في عرنة وبعبارة أخرى وانما كره الوقوف في مسجد عرنة مع أنه في الحيل لاحتمال ادخال جزء من الحرم فيه فان حائطه القبلي وهو الذي من جهة مكة اذا سقط سقط في عرنة بالنون وبالفاء تخفيف (ص) وصلى ولو فات (ش) يعني ان الحاج اذا كان من اهقاميكاً أو أفاقياً اذا قرب من عرفته وعليه عشاء ليلته ان ذهب الى عرفته لا يدرك مناركة قبل الفجر وان ترك الذهاب الى عرفته أدرك ركعة قبل الفجر صلى الركعة قبل الفجر لتقع العشاء أداء لان ما بعد الوقت تبع لما فيه ولو فات الوقوف على المشهور وصدر به ابن رشد والقرافي وصاحب المدخل وشهره واختار اللخمي تقديم الوقوف لان من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب أخف الضررين ولان ما لا يقضى الا من بعد ينبغي أن يقدم على ما يقضى بسرعة وبعبارة أخرى وما مشى عليه المؤلف قول الاقل وجل أقوال أهل المذهب تقديم الوقوف على الصلاة ولو فات ومحل الخلاف في الحاضرة وأما الفائتة فيقدم الوقوف عليها \* ولما انتهى الكلام على الاركان شرع فيما يسن للحج والعمرة وابتدأ بسنن أولها وهو الاحرام فقال (ص) والسنة غسل (ش) يعني ان السنة تكمل احرام بحج أو عمرة أو بهما أو مطلق ولو كاحرام زيد أربع أحداه غسل للرجل والمرأة والكبير والصغير والحائض والنفساء وجعل أكثر الشراح قوله (متصل) بالاحرام كغسل الجمعة في اتصاله بالروح من تمة السنة قبله وقيد فيها فلو اغتسل في أول النهار وأحرم من عشيته لم يجزه قاله في المدونة وكذا لو اغتسل غدوة وآخر الاحرام الى الظهر وجعله بعض سنة ثانية أي بسن الغسل ويسن اتصاله فلا يفضل بينهما بفعل لا تعلق له بالاحرام قال وجعله قيداً في الغسل يصير السنة منصفة على الاتصال فلا يفيد كلامه حكم الغسل من أصله اه وأشار بقوله (ولادم) الى أنه لو ترك الغسل عمداً ونسيماً أو أوجهاً لانه يغتسل بعد ذلك ولادم عليه (ص) وندب بالمدينة للعليفي (ش) يعني ان من يلزمه الاحرام من ذي الحليفة أو يستحب له الاحرام منها فانه يستحب له أن يقدم غسله من المدينة ثم يقضي ذهاباً على الفور لاسالتيابه الى أن يصل الى ذي الحليفة فاذا أحرم منها نزع ثيابه وتجرد منها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ص) ولدخول غير حائض مكة بطوى والوقوف (ش) يعني انه يندب الغسل لدخول مكة متصلاً بدخولها أو في حكم المتصل فلو اغتسل ثم بات خارجها لم يكتف بذلك ولمطلوبية اتصاله

بدخولها

هذا كالا ستثناء من قوله متصل وكانه قال ويسن غسل متصل الا في حق من يلزمه الاحرام

أو يندب من ذي الحليفة فلا يطلب في حقه الاتصال بل المستحب أن يغتسل في بيته قبل أن يخرج كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم (قوله فاذا أحرم منها الخ) أي اذا أراد أن يحرم الخ وذلك لان نزع الثياب والتجرد قبل الاحرام (قوله ولدخول الخ) ولا يتدلك في هذين بخلاف الاول كذا في عب وفيه نظر بل يتدلك الآن الدلك يكون خفيفاً كما أفاده شيخنا الصغير (قوله بطوى) بفتح الطاء (قوله لم يكتف بذلك) فان آخره واغتسل بعد دخوله لم يجزه (قوله ولمطلوبية الخ) حاصله أن ابقاعه بطوى يفيد اتصاله الذي هو مطلوب مع أنه



لا يلزم من ايقاعه بطوى اتصاله لجواز أن يغتسل بطوى ويجلس فيها ويجاب بأنهما كانت من أرباض مكة كفى بهرام الوسط أي البيوت التي خلف السور وشأن من كان فيها الدخول ظهر أن ايقاعه بطوى يقيد اتصاله (قوله على المشهور) ومقابله ماروى عن مالك أنهم ما يغتسلان لدخول مكة (قوله ورداء) يجعل على كتفيه ولا يضر المئزر الفلققان المحيط سواء وضعه على كتفه أو وسطه (قوله الهيئة الاجتماعية) أي فان فعل غيرها كاتخاذ برداء أو كساء أجزأ إلا أنه خالف السنة (قوله فلا ينافي أن التجرد من الخيط واجب) فيه ان المناسب لقوله الهيئة الاجتماعية أن يقول فلا ينافي أن بعضها واجب لكنك لا ترى بعضها واجبا فالمناسب أن يقول أي أن السنة ليس ما ذكر فلا ينافي أن التجرد واجب ثم انه نظري في كلام الشا ح بانها اصطلاحات اذ يعبرون عن هذه الخصال بثلاث عبارات فتمهم من يقول واجبة ومنهم من يقول وجوب السنن ومنهم من (٢٣٧) يقول سنة مؤكدة كذا في التوضيح وقوله والمداس بكسر الميم وهو عطف مرادف (قوله

بدخولها يستحب ايقاعه بطوى ان مر بها والا فمقدار ما بينهما ولما كان الغسل في الحقيقة للطواف على المشهور فلا يؤمر به الا من يصح منه الطواف لاحاض ونفساء ويندب أيضا الغسل للوقوف بعرفة متصل بوقوفه ووقته بعد الزوال مقدما على الصلاة ويطلب به كل واقف ولو حاضا ونفساء سند ولو اغتسل أول النهار لم يجزه وما قررنا به كلام المؤلف من أن كلام الغسل لدخول مكة وللوقوف مستحب هو الرابع على ما يظهر من كلام ح ودرج عليه ز في تقرير كلام المؤلف مقتصر عليه وقيل كل منهما سنة ودرج عليه الشارح وتوفي كلاهما شي ثم انه على كلاهما يكون قول المؤلف ولدخول مكة الخ عطفًا على مقدار أي والسنة غسل متصل للأحرام ولدخول مكة الخ وعلى الرابع فهو عطف على بالمدينة هذا ولا يفهم من كلام المؤلف على أن الغسل لدخول مكة مستحب أن وقوعه بطوى مستحب ثان فلو قال وبطوى بحرف العطف لا فاد هذا (ص) ولبس ازار ورداء وتعين (ش) معطوف على الخبر في قوله والسنة غسل أي والهيئة الاجتماعية سنة فلا ينافي أن التجرد من الخيط واجب والازار ما يشد بالوسط بدليل قوله ورداء لا ما قاله صاحب القاموس الا زار المخففة ويؤت والنعلين عياض في قواعده كنعال التكرور التي لها عقب يستربض القدم وقال المراد بالنعلين الحدوة والمداس وأما الزموجية والصراقة قال بعضهم وهي التاسومة فلا يجوز لبسها الا للضرورة وحينئذ يفقدى اه وينبغي أن يقيد بما اذا كان عرض الساتر فيها كالقبقاب كما يأتي (ص) وتقليد هدى ثم اشعاره (ش) أي ومن السنة لمن أراد الاحرام أن يقلد الهدى الذي معه تطوعا أو لما مضى وأما ما يجب بعد الاحرام فلا يقلد الا بعده كما قال ودم التمتع يجب باحرام الحج ثم اشعاره ولم يذكر التجليل لانه مستحب كما يأتي وليس شيء من ذلك من سنن الاحرام خلافا لبعضهم حيث جعله من سننه وقال ان هذ سنة من كبسة من ثلاثة أشياء تقليد واشعار وركوع بل انما ذكر ذلك المؤلف تنبيهًا على أن السنة للمحرم تقديم التقليد على الاشعار وتقديمهما على الركوع كما هو مذهب المدونة خلافا لما في المبسوط من تأخيرهما عند قوله وتقليد هدى أي ما شأنه التقليد وهو الابل والبقر لا الغنم كما يأتي فيحمل أول كلامه على ما يطابق آخره (ص) ثم ركعتان (ش) ظاهر كلامه أن السنة الاحرام عقب نفل ولذا قال (والفرض حيز) والذي يدل عليه ما في

بكسر الميم وهو عطف مرادف (قوله كالقبقاب) أي لان سيره عريض فان رق جاز لبسها والظاهر أن الرقيق ما كان قد درس سير النعل والكثير ما فوق ذلك (قوله وليس شيء من ذلك من سنن الاحرام) أي مطلقا بل من سنن الاحرام لمن معه هدى كما ذكره الزرقاني ويحتمل أن المعنى خلافا لبعضهم حيث جعله من سننه بل هـ ما من سنن الحج (قوله تنبيهها على أن السنة للمحرم الخ) ليس متافيا لصدر العبارة كما قد يتوهم ولذا قال محشى نت لا خفاء أنه ليس من اد المؤلف افادة حكم التقليد والاشعار بالسنة لان ذلك يأتي في محله وانما مراده كيف يفعل من أراد الاحرام وكيف يطلب في حقه ترتيب الامور الكائنة عند الاحرام فغنى كلامه كما قال الخطاب يسن لمن أراد الاحرام وكان معه هدى أن يقلده بعد غسله وتجريده ثم يشعره اه فالسنة منصبة بكونه بعد الغسل والتجريد وبكون التقليد

قبل الاشعار وبكونه ما قبل الاحرام وتبعه على ذلك س لكن يحتاج لمن نص على أن الترتيب المذكور سنة كما فعل المؤلف وقبله شرحه اه المراد منه والحاصل أن المعتمد أن الترتيب مستحب وان كلام المصنف فيه (قوله ولذا قال والفرض حيز) أي ولاجل كون السنة ايقاعه عقب نفل قال والفرض حيز أي في تحصيل المطلوب لكن لم يعلم المطلوب بل المراد من المصنف أن السنة ايقاعه عقب مطلق صلاة ولكن ايقاعه عقب نفل أفضل والفرض كاف في تحصيل السنة والحاصل أن الاحرام بعد صلاة النفل يحصل به سنة وفضيلة وبعد صلاة الفرض يحصل به السنة دون الفضيلة وانظر هل المراد بالفرض العيني أو ولو بالعروض بكتازة تعينت ونذر نفل وانظر السنن المؤكدة كالفرض الاصل أم لا وقوله ركعتان أي فأكثر فلا مفهوم لقوله ركعتان والاقطاره أن السنة ركعتان فقط وليس كذلك الا أن يقال هو اقتصار على الأقل والا فليس للأحرام صلاة تخصه كما قال سنة وما مشى عليه المؤلف مشى على ما فهمه من توضيحه والنص أن الركعتين مقدمتان على التقليد والاشعار



(قوله وأما بالنسبة إلى من قلد وأشعر فهي السنة الرابعة) مفاده أن التقليد والاشعار كلاهما سنة واحدة ومثل ذلك عبارة جهرام حيث قال وهذا هي السنة الثالثة ثم محل سنية ركعتي الاحرام ان كان وقت جواز ولا انتظره بالا حرام الا الخائف والمراهق فيحرم ولا يركعها وما وكذا غير الخائف والمراهق لا يركعها ما بوقت نهى حال احرامه به (قوله يحرم الراكب) أي مريد الركوب (قوله اذا استوى على دابته) أي استوى على دابته قائمة للسير (٢٣٨) (قوله والماشي) أي مريد المشي والمراد الراجل (قوله على المشهور) وقال

التوضيح ان أصل السنة يحصل بالا حرام عقب الفريضة والمستحب أن يكون اثر نافذة ليكون للا حرام صلاة تخصه وقال ز ثم ركعتان هذه السنة الثالثة بالنسبة إلى من لم يقلد ولم يشعر وأما بالنسبة إلى من قلد وأشعر فهي السنة الرابعة (ص) يحرم الراكب اذا استوى والماشي اذا مشى (ش) أي وبعد الفراغ من الصلاة يحرم الراكب اذا استوى على دابته ولا يتوقف على مشي راحلته على المشهور والماشي اذا مشى ولا ينتظر أن يخرج إلى اليسار ثم ان قوله يحرم اذا استوى بيان للوقوف الذي يحرم فيه وما تقدم بيان لما ينعقد به والظاهر أن هذا على جهة الاولوية وأنه لو أحرم الراكب قبل أن يستوى وأحرم الماشي قبل مشيه كفاه ذلك (ص) وتليمة (ش) السنة مقارنتها للا حرام أي وان كانت واجبة في نفسها والتجديد هامستحب ومعنى التليمة الاجابة أي اجابة بعد اجابة وذلك ان الله تعالى قال ألتب ربكم قالوا بلى فهذه اجابة واحدة والثانية اجابة قوله تعالى وأذن في الناس بالحج يقال ان ابراهيم عليه السلام لما أذن بالحج أجابه الناس في أصلاب آبائهم فن أجابه مرة حج مرة ومن زاد زاد فالمعنى أجبتك في هذا كما أجبتك في ذلك وأول من ابى الملائكة وكذلك أول من طاف بالبيت (ص) وجددت لتغير حال وخلف صلاة (ش) يحتمل أنه من تمام السنة قال بعض وهو الظاهر أو السنة التليمة ولو مرة وهو الذي تقدم لابن فرحون أي فيكون تجديدها مستحبا بعض البغداديين ويكني فيها مرة وما زاد على ذلك مستحب أو التجديد هو سنة كما قاله ابن شاس وعليه تكون التليمة من أصلها واجبة واللام في تغيير معنى عند كقيام وزول وملافاة رفاق ونحو ذلك ونكر الصلاة ليشمل النافذة ونكره الاجابة بالتليمة في غير الاحرام وأما اجابة الصحابة للنبى عليه الصلاة والسلام فن خصائصه (ص) وهل لمكة أو للطواف خلاف (ش) يعني ان من أحرم بحج مفردا أو قارنا هل يستمر يلبي حتى يدخل بيوت مكة فيقطع التليمة فاذا طاف وسعى عاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفه ويروح الى مصلاها هذا مذهب الرسالة وشهره ابن بشير أو لا يزال يلبي حتى يتبدى بالطواف وهو مذهب المدونة خلاف وحملنا كلامه على المحرم بحج احترزا بمن أحرم بعمرة وسيد كره المؤلف بعد بقوله ومعتبر الميقات الخ (ص) وان تركت أوله قدم ان طال (ش) يعني ان من ترك التليمة لما أحرم قليلا ناسيا لها ثم تذكر فانه يلبي ولا شيء عليه وان تطاول ذلك لزمه دم ولو رجع ولبي لا يسقط عنه خلافا لابن عتاب وابن لبابة ومفهوم أوله لو أتى بها أوله ولو مرة على ما لا يبي الحسن ثم ترك لادم عليه وقوله وان تركت أي عمدا أو نسيانا ومثل الطول ما اذا تركها جملة (ص) وتوسط في علوصوته وفيها (ش) يعني ان الملبى يسن له أن يتوسط في علوصوته فلا يرفعه جدا حتى يعقره ولا يخفضه حتى لا يسمعه من يلبه وكذلك يسن له أن يتوسط في التليمة فلا يكثرها جدا حتى يلحقه الضجر ولا يتركها جدا حتى يفوت المقصود منها وهو الشهيرة وهذا في حق الرجل وأما المرأة فانهما تسمع نفسها لان صوتها عورة يخاف منه الفتنه (ص) وعادها بعد سعي (ش) أي وعاد التليمة استحبابا بعد فراغ سعي أي وطواف

الائتمه عقب سلامه (قوله الى البيداء) موضع بعد الحليفة كافي محشى نت والفرق بين الراكب والماشي ان الراكب لا يركب دابته الا للسير بخلاف الراجل فديقوم لحوائجه فشروعه في المشي كاستوائه على دابته (قوله بيان للوقت الذي يحرم فيه) أي يقع الاحرام فيه وذلك لانه لا يتم الا بالفعل المتعلق به (قوله وما تقدم بيان لما ينعقد به) تقدم ان المراد بالفعل التوجه على الطريق (قوله السنة مقارنتها) أي اتصالها أي حقيقة فان فصلها لم يكن آتيا بالسنة ثم ان كان الفصل طويلا لزمه الدم لترك السنة وانضمام الطول له ان كان يسيرا فلا دم اذ لم يحصل منه سوى ترك السنة ويسير الفصل وهو لا يوجب دما واذا لزمه الدم في فصلها كثيرا فاولى في تركها بالتليمة فالتليمة واجبة كما أن قلة فصلها واجب بدليل لزوم الدم في تركها ويلي الاجمعي بلسانه الذي ينطق به (قوله أجبتك في هذا) أي في هذا الحج كما أجبتك في ذلك المشاركة الاجابتان المتقدمتان (قوله فن خصائصه) فيه نظر فليس من الخصوصيات كما أفاده بعض المحققين (قوله وهل لمكة) قال بعض انظر لو أقيمت عليه الصلاة وهو في أثناء الطواف فقطعه للصلاة وصلى هل يلبي بعد تلك الصلاة

أم لا لانه لم يكمل السعي وهو الظاهر (قوله على ما لا يبي الحسن) ومقابلته ما شهره ابن عرفه من وجوب الدم وأشار ومفاد بعض المحققين اعتماد ما لشارحناء وأما لو تركها أثناء فلا شيء عليه ((نبيه)) قال ابن الفاكهاني ولو أتى عوضها بتسبيح أو نحوه لم يكن عليه دم بخلاف ما اذا تركها جملة أما لو أتى عوضها بعنائه كما جابه فانه ظاهر أن ذلك كالعدم لانه لم يأت بها وانما أتى بلفظ أجنبي قاله بعض شيوخ الزرقاني (قوله يعني أن الملبى يسن له أن يتوسط) المعتمد الاستحباب كما أفاده محشى نت (قوله وعادها) استحبابا



المعتمد أن أعادتها واجبة (قوله لأن ذلك يكثر فيها) أي لكونها موضوعها في تنبيهه إذا أحرم بالحج من عرفه لبي حتى يرمي جمره العقبة قاله ابن الجلاب أي إذا أحرم منها بعد الزوال وأما من أحرم منها قبل الزوال فإنه يلبي للزوال بمنزلة من أحرم من غيرها (قوله على ما رجع إليه مالك) أي يرجع إلى أنه لا بد من الأمرين الخ وكان مالك يقول قبل ذلك يقطع إذا راح إلى الموقف وكان يقول يقطع إذا راح إلى الشمس (قوله ومعتزم الميقات مدرك الحج) حاصل كلامه أن من كان أحرم بحج سواء كان من الميقات أو من مكة ثم فاته الحج لمرض أو عدو فاته بحرم بعمره من الميقات يلبي للحرم ولكن ليس ذلك بلازم بل المراد (٢٢٩) أن من فاته الحج يخرج للحل من أي جهة

كانت ويحرم بعمره وفي بعض الحواشي قوله وفات الحج المعطوف محذوف وفات بالرفع صفة له أي ومعتز وفات الحج وسماه معتمرا لانه يحل بفعل عمره وفات على هذا صفة مشبهة وأما جره على أنه معطوف على الميقات فيستم على أن الإضافة بيانية ومعنى كلام المصنف أن من فاته الحج لمرض أو نحوه فانه يحل بفعل عمره ويقطع التلبية أوائل الحرم (قوله وان لفوات الحج) يقتضي أن فوات الحج علة للأحرام من الميقات وليس كذلك كما تقدم (قوله وشمل قوله الخ) هذا يقتضي أن قول المصنف فيما تقدم بتكروخ الخ في المحرم مطلقا كان محرما بحج أو بعمره وليس كذلك بل انما ذلك في المحرم بالحج فقط (قوله للبيوت الذي في المسدونة وهو الذي رجع إليه يقطع اذا دخل بيوت مكة أو المسجد كل ذلك واسع (قوله معطوف على المعنى أي والمعتزم الخ) الاولى أن يقول انه متعلق بمحذوف معطوف على معنى ما تقدم أي والمعتزم من الميقات يلبي للحرم والمعتزم من الجعرانة أو التنعيم يلبي للحرم (قوله أي من سنن الطواف)

وأشار بقوله (وان بالمسجد) إلى أنه يرفع صوته بالتلبية وان كان بالمسجد الحرام ومسجد منى لأن ذلك يكثر فيها فلا يلزم اشتهاار الملبي بذلك وأهل مكة في التلبية كغيرهم بخلاف غيرهما من المساجد فيسمع نفسه بها ومن يلبي لألا يشتهر بذلك (ص) لرواح مصلى عرفه (ش) أي ولا يزال يلبي بعد السعي لرواح مصلى عرفه بعد الزوال فيقطع ولا يعود إليها على ما رجع إليه مالك وثبت عليه وكان ينبغي أن يقول لو صوله أي لو صول مصلى عرفه وللزوال أيضا ولا بد من الأمرين فلو وصله قبل الزوال لبي للزوال أو زالت عليه الشمس قبل وصوله لبي لو صوله فيعتبر الاقصى منهما ومصلى عرفه هو الذي يقال له مسجد إبراهيم ومسجد عنة بالنون ومسجد غرة فهي أسماء للمسعى واحد وهو الذي على عين الذهاب إلى عرفه ولما بين مبدأ التلبية للحرم الميقات بحج ومنتهاه بين مبدأ المحرم به من مكة لمخالفته له دون منتهاه لموافقته له فقال (ومحرم مكة يلبي بالمسجد) أي ومحرم مكة سواء كان من أهلها أو مقبلا بها ولا يكون إلا بحج مفردا كما تقدم في قوله ومكانه له للمقيم مكة يلبي بالمسجد في ابتداء أمره ثم هو في انتهائه كما سبق في غيره وهو رواح مصلى عرفه قال فيها وحكم من أقسد الحج في قطع التلبية وغيرها حكم من لم يفسده ولما نوع محرم الحج المتماذي عليه إلى قسمين نوع محرم العمرة إلى قسمين أيضا بحسب طول المسافة وقصرها فقال (ص) ومعتزم الميقات وفات الحج للحرم (ش) الواو بمعنى أو وهو منصوب معطوف على مقدر أي ومعتزم الميقات مدرك الحج أو فوات الحج يلبي للحرم قاله في المدونة لا إلى رؤية البيوت خلافا لابن الحاجب وفي هذا من التكلف ما لا ينبغي فلو قال ومعتزم الميقات وان لفوات الحج للحرم لسلم من هذا وشمل قوله ومعتزم الميقات المقيم الذي معه نفس حيث فعل ما يندب له (ص) ومن الجعرانة والتنعيم للبيوت (ش) معطوف على المعنى أي والمعتزم من الميقات ومن الجعرانة والتنعيم فإنه يلبي إلى دخول بيوت مكة لقرب المسافة (ص) وللطواف المشي والافدم لقادر لم يعدده (ش) أي ومن سنن الطواف المشي فلوركب أو حمل في الطواف وهو قادر على المشي ولم يعدده فان عليه دما وأما العاجز لادم عليه قال مالك إلا أن يطبق فاجب إلى أن يعدد بخلاف المصلى جالسا فلا شيء عليه لانه باشر فرضه بنفسه بقدر طاقته والطائف محمولا انما طاف حمله ولكن اكتفى به لانه غاية مقدوره والسعي كالطواف في جميع ما ذكر فلو قال المؤلف وللطواف والسعي المشي الخ لوفى بالمسئلتين قال مالك في الموازية من سعى راكبا من غير عذر أعاد سعيه ان كان قريبا وان تباعد و طال أجزأه هدى نقله ابن يونس ونقله الباجي عن ابن القاسم (ص) وتقبيل حجر بقم أوله (ش) هذه هي السنة الثانية من سنن الطواف وهي تقبيل الحجر الأسود بالقم في الشوط الاول وتقبيله فيما عداه

الراجح انه واجب بخبر بالدم (قوله ولم يعدده) أي فان أعاده ماشيا بعد رجوعه لبلده فلا دم عليه وأما ان كان بمكة فيطلب باعادته ماشيا ولو مع البعد ولا يجزئه الدم وقوله وللطواف شامل للواجب وغيره خلافا للشيخ أحمد في تخصيص ذلك بالواجب وأما قوله والافدم فخاص بالواجب (قوله لوفى بالمسئلتين) فلوركب في السعي والطواف معا فالظاهر ان عليه هديا راكبا أو هديا ماشيا (قوله وتقبيل حجر بقم أوله) من سنته الطهارة لانه كالجزم من الطواف المشترط فيه الطهارة ويسن استلام البياض بيده أوله ويضعها على فيه من غير تقبيل ويندب تقبيل الحجر فيما بعد الاول ولمس البياض بيده بعد الاول والمس بالعود خاص بالحجر فان لم يقدر على استلام البياض بيده كبر فقط



(قوله ولا بأس باستلامه بغير طواف) أي بتقبيله بغير طواف (قوله ليس ذلك من شأن الناس) أي فهو خلاف الأولى (قوله والمعتمدان امتنانه مكرهه) ولو بوضع الرجل عليه (قوله وفي اباحته) ورجمه غير واحد ويمكن حمل كلام المصنف عليه بأن يقال قوله ثم كبر معطوف على قوله وتقبيل حجر أي والسنة تقبيل حجر أوله ثم كبر وهكذا يقال في قوله وللزجة لمس يده أي ثم كبر وقوله ثم عود أي ثم كبر فان لم يمكن العود كبر فقط فالتكبير مطلوب في حال القدرة وعدمها (قوله من غير تقبيل) أي من غير تصويت (قوله على مذهب المدونة) المعتمد أنه يكبر مع تقبيله بفيه أو بوضع يده أو العود ثم ماذكره المصنف من المراتب كما يجزى في الشوط الأول يجزى فيما عداه وإذا جتمع بين التكبير والاستلام فظاهر (٢٣٠) المدونة أو صريحها أن التكبير بعد التقبيل وهو ظاهر المصنف وظاهر ابن

فرحون أنه قبل التقبيل ويجزى ذلك في اللبس يده ثم عود (قوله بلاحد) أي في الدعاء والمدعوبه جميعا فلا يقصر دعاءه على دنياه ولا على آخرته ولا على لفظ خاص ولا على نفسه بل يعمم في الجميع (قوله ومثله الذكروا الصلاة على النبي الخ) ظاهره أن ذلك سنة كالدعاء وهل الدعاء والصلاة سنة واحدة أو كل واحد سنة أو الدعاء والذكر والصلاة كل ذلك سنة واحدة (قوله والمستحب) لا يجزى أنه جعل الذكروا سنة ثم ذكرهنا أن ذلك مستحب فهو تناف والظاهر أن خصوص الدعاء سنة وأما الذكر والصلاة فهو مستحب فقط وله ومثله أي في مطلق الطلب وهذه العبارة التي ذكرها الشارح نقلها عن عجم لأنها عبارته (قوله الباقيات) أي الباقيات ثوابها (قوله ولا يقصر الخ) لا يجزى أنه ذكر في التوضيح أن مما يستحب أن يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناع عذاب النار وأجيب بجوابين أن يراد بقوله ولا يقرأ أي غير هذه أو أن يأتي بذلك لا على أنه قرآن (قوله ورمل رجل) إذا طاف عن نفسه أو عن

مستحب ولا بأس باستلامه بغير طواف ولكنه ليس ذلك من شأن الناس وقوله بضم صفة كاشفة أن لا يكون التقبيل إلا بهويكره تقبيل المحض وكذا الخبر والمعتمدان امتنانه مكرهه (ص) وفي الصوت قولان (ش) أي وفي اباحته وكراهته قولان (ص) وللزجة لمس يده ثم عود ووضع على فيه ثم كبر (ش) أي فان لم يقدر على تقبيل الحجر فانه يمس يده ان قدر ثم يضعها على فيه من غير تقبيل على المشهور فان عجز فانه يمس يده ثم يضعها على فيه من غير تقبيل فلا يكفي العود مع إمكان اليد ولا اليد مع إمكان التقبيل بالفم ثم ان عجز عن اللبس بما ذكر كبر فقط ومضى بغير إشارة اليه يده ولا رفع لها على مذهب المدونة واختار عياض في قواعد الإشارة مع التقبيل والا كثرون على عدمها وما قررناه كلامه من أنه لا يأتي بالتكبير إلا بعد العجز عما قبله هو مانسبه في توضيحه لظاهر المدونة معترضا به على ظاهر كلام ابن الحاجب (ص) والدعاء بلاحد (ش) أشار بهذا إلى السنة الثالثة من سنن الطواف ومثله الذكروا والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك بلاحد قال في شرح العمدة والمستحب أن يطوف بالباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر أو بغير ذلك من الأذكار ولا يقرأ أو ان كان القرآن المجيد أفضل الذكروا لأنه لا يرد أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الطواف فان فعل فليس القراءة لتلايشغل غيره عن الذكروا انتهى (ص) ورمل رجل في الثلاثة الأولى (ش) هذه هي السنة الرابعة من سنن الطواف يعني أن من أحرم من الرجال من الميقات حج أو عمرة يسن في حقه الرمل في الأشواط الثلاثة من طواف القدوم أو من طواف العمرة الركني ولادم على تاركه ولو عمد ا على المشهور والرمل أن يثب في مشيه وثبا خفيفا يهز منكبيه وليس بالوثب الشديد ولا رمل على النساء في طوافهن ولا رولته في سبعين ولا فيما بعد الأشواط الثلاثة الأولى ولولا تاركه من الأولى عامدا أو ناسيا ولا يكون آتيا بالسنة أن فعل كمن قرأ بالسورة في آخر ركعته فلا يجزئه عن الأولين (ص) ولو رمى بضوا صيدا حلالا وللزجة الطاقه (ش) أي ويسن الرمل ولو كان الطائف مريضا أو صيدا حمل كل على دابة أو غير هافرمل الحامل ويحرك الدابة كما يحركها بطن محسر والمطلوب في الرمل للزجة الطاقه فلا يكلف فوقها ويكره الطواف مختلطاً بالنساء والسجود على الركن واستلام الركنين اللذين يليان الحجر وكثرة الكلام وقراءة القرآن وأنشاد الشعر الا ما خف كالبيتين اذا شتملا على وعظ والشرب والبيع والشراء وتغطية الرجل فيه وانتقاب المرأة والركوب لغير عذر وحسر المشركين والطواف عن الغير قبل الطواف عن نفسه ابن راشد وفي بعضها خلاف \* ولما أنهى الكلام

رجل لا عن امرأه واحترز برجل عن المرأة فلا ترمل ولو نابت عن رجل لا عنها عورة أي كالعورة لأن المعتمدان على ليست بعورة (قوله من طواف القدوم) وأما طواف الأفاضة فالرمل فيه مستحب قال ابن رشد الطائفون في الرمل ثلاثة أقسام فبرمل الرجل المحرم بحج أو عمرة من الميقات اتفاقا ولا ترمل المرأة والمتطوع والمودع اتفاقا وفي فعل محرم من مكة ومن الجعرانة ومن التمتع والمراهق والصبي والمرئض خلاف انتهى (قوله أن يثب) من وثب كوعده بعد أي يقفز (قوله ولا رمل على النساء في طوافهن) الظاهر أنه مكرهه (قوله والسجود على الركن) أي على الحجر (قوله يليان الحجر) بفتح الحاء (قوله والركوب لغير عذر) هذا ضعيف لما تقدم أن المشي واجب بخبر بالدم (قوله وفي بعضها خلاف) فقد قيل بأنه يقرأ بأنه يمس الركنين اللذين يليان الحجر



(قوله حكم الطواف فيه) أي فيما ذكر من الدم وعدمه (قوله الحجر) إذا كان على وضوء فلا يقبله الا متوض ويحجر فيه التفصيل المتقدم من انه للزجحة لمس يده ثم عود ووضعا على فيه ثم كبر وجعل هذه السنة للسعي مع تعلقها بالحجر لكونه بعد ركعتي الطواف (قوله ورقه عليهما) كل ما يصل لاحدهما الا عليهما مرة فقط ولا على أحدهما فانه بعض سنة والسنة تحصل بالركي ولو على سلم واحدة ولكن المستحب أن يصعد على أعلاهما كما في المدونة فالسنة تحصل بطريق الرقي (قوله ثم يبرز من) أي على جهة الاستحباب (قوله فيشرب منها الخ) أي وينوي بشربه ما أراد فان ماء زمزم لما شرب له وان لم يصح به الحديث فقد جرت بركته قاله سيدي زروق وسيأتي رده (قوله ان خلا الموضع من الرجال) أي من فزاجة الرجال فليس المراد (٢٣١) الخلو عن مطلق الرجال بل عن فزاجتهم (قوله ولو قال) لاحاجة لذلك لان القيام قدر زاد على السنة فقوله كما هو

المستحب مما يدل على دفع ذلك الاعتراض وذلك لان الكلام في السنن لا في المستحبات (قوله واسرع الخ) اعلم ان ظاهر ما ذكره سند وما ذكره المواق يقتضي ان الاسراع المذكور خاص بالذهاب الى المروة ولا يكون في العود منها الى الصفا وهو خلاف ظاهر كلام المصنف وحكمة الاسراع بينهما لانه محتمل الانصاب أي الاصنام وهذه الحكمة تقتضي سنية الاسراع ذهابا وايابا في جميع الاشواط وهو خلاف ما يفيد النقل (قوله ودعاء الخ) لو قدم المؤلف قوله ودعاء عند قوله ورقه كان أحسن لان هذه السنة انما هي مطالبة عند الرقي عليهما (قوله ولم يحمد مالك فيه حدا) أي لا في المدعوبه ولا في المدعوله ولا في صيغة من الصمغ (قوله خلافا لما ذكره بعضهم) أي من انه عند الرقي عليهما أي الذي هو مفاد العبارة الاولى (قوله وفي سنية ركعتي الطواف) والمشهور وجوب ركعتي الطواف ظاهره ان التردد

على سنن الطواف شرع في سنن السعي وهي على ما ذكرنا أربع ولادم في ركعتين وتقدم أن من سننه المشي وحكمه في الدم وعدمه حكم الطواف فيه فقال (ص) والسعي تقييل الحجر ورقه عليهما كمرأة ان خلا (ش) أي ومن سنن السعي تقييل الحجر الاسود حين فراغه من الطواف وركعتيه ثم يبرز من فزاجة ثم يخرج من أي باب شاء ويستحب من باب بني مخزوم وهو باب الصفا فالحق به ومن سننه الرقي على الصفا والمروة للرجل لاستيعابه ما بينهما والمرأة أيضا ان خلا الموضع أيضا من الرجال والاوقفت أسفلهما وقوله ان خلا أي كل منهما ما ولد لم يقل ان خليا وأتى بالكاف ليرجع الشرط لما بعدها ولئلا يلزم على العطف الجرمع عدم الجار ولو قال وقيامه عليهما كان أولى لانه لا يلزم من الرقي القيام كما هو المستحب (ص) واسراع بين الاخضرين فوق الرمل (ش) السنة الثالثة من سنن السعي الاسراع في حق الرجال فقط بين الميلين الاخضرين فوق الرمل في الطواف قال سند سعيها شديد اجيد او هما اللذان في جدار المسجد الحرام على يسار الذهاب الى المروة أو لهما في ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعده قبل الترياط العباس وثم ميلان آخران على عين الذهاب في مقابلة الميلين الاولين وما ذكره المؤلف من ان ابتداء الخيب من عند الميل في ركن المسجد فحوله في المواق وابن عرفة وبه يرد اعتراض من ان ابتداء قبل الميل الاخضر المعلق في ركن المسجد بخوم ستة أذرع الخ والميل في الاصل اسم للمروود وسما ميلين لانهما يشبهان المرودين (ص) ودعاء (ش) يعني ان السنة الرابعة من سنن السعي الدعاء عند الرقي على كل منهما وبعبارة أخرى والسنة الرابعة دعاء ولم يحمد مالك فيه حدا وهذه السنة عامة في حق من رقي عليهما ومن لا يرقى خلافا لما ذكره بعضهم (ص) وفي سنية ركعتي الطواف وجوبهما ترداد (ش) اتفق المذهب على عدم ركعتيهما ولا خلاف في مشرعتيهما واختلف في ذلك بالسنية والوجوب سواء كان الطواف واجبا أو تطوعا والقائل بالاول عبد الوهاب والثاني الباجي ولم يعتبر القول بتبعيتهما للطواف من وجوب وندب وهو قول الا بهري وابن رشد ولو اعتبره لقال وفي سنية ركعتي الطواف وجوبهما والتبعيه للطواف وكان انما لم يعول عليه لان غرضه الاشارة بالتردد والابهري ليس من المتأخرين أي فليس ممن يشير له بالتردد وجوبهما على القول به مع ندب الطواف انهما لما كانتا تابعيتين له فكانتاهما من تيممه وبالشروع فيه كانه شارع فيهما فلذلك وجب الايمان بهما (ص) وندبا كالا حرام بالكافرون والاخلاص (ش) يعني ان القراءة

على حد سواء في التطوع والظاهر أنه أراد بالواجب ما يشمل الركن وآخر الكلام على ركعتي الطواف الى فراغ سنن السعي مع تقدمهما عليه فعلا للاختلاف في حكمهما فقدم السنة قطعا المتعلقة بالطواف والسعي وآخر المختلف فيها وأفهم قوله ركعتي الطواف أنه لا يجزئ عنهما غيرهما \* (تنبيه) \* فان تكرر الركعتين حتى تباعد أو رجع لبلده فعلاهما مطلقا وأهدى ان كانتا من فرض فقط فان لم يتباعدولا رجع لبلده ركعهما فقط من فرض أو نفل ان لم تنتقض طهارته والأعاد الطواف ولو غير فرض وصلى ركعتيه وأعاد السعي ان تعمد النقض والأعاد الطواف الفرض وصلى ركعتيه وأعاد السعي فان كان نفلا صلى ركعتيه وخبر فيه قاله اللخمي وقوله ابن عرفة (قوله وندبا كالا حرام) أي وندب قراءتهما بخلاف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه واتصل بالفعل وليس لك أن تقول هذا ضمير والضمير لا يجوز ترك التأنيث منه وان كان غير حقيقي لان ذلك في الضمير المستتر وأما البارز فهو كالظاهر لا يمتنع حذف التأنيث معه في غير الحقيقي



(قوله اعتقاد عملي) الاولى توحيد عملي وكذا يقال فيما بعد (قوله ما بين الباب الخ) أي من حائط الكعبة وقوله وفي الموطأ الخ عليه يكون الخطيم اسم للفراغ (قوله والمتعوز) أي المتعوز به أو فيه (قوله فيحطم) بالبناء للمفعول من حطمه (قوله بقدر لقوله واستسلام الخ) كلام فيه تسامح فالاولى ان يقول استعمل (٢٣٢) استلام في حقيقته وبجازه بالنظر للعجز وهو التقييل (قوله والنعمة) المشهور في

النعمة النصب على العطف عياض يجوز فيها الرفع على الابتداء والخبر محذوف ابن الأنباري وان شئت جعلت المحذوف خبر ان كذا قيل وهو فاسد لان النصب متعين في النعمة على مذهب البصريين لان هذا ليس بعد استحكال عملها وصوابه والاشهر في الملك الخ (قوله وعنه كراهة الزيادة) مغاير للذي قبله وذلك لانه لا يلزم من مخالفة الأفضل الكراهة لجواز ان يكون ذلك خلاف الاولى فان قلت الزيادة المروية عن عمر وابنه كما قال الابي في شرح مسلم انها غير مرفوعة ولذا قال غيره ومتابعهم له صلى الله عليه وسلم والوقوف عند أقواله وأفعاله وشدة ورعهم معلومة فامعنى زيادتهم على المرفوع حتى كرهها مالك مرة وأباحتها أخرى قلت قال الابي لعلمهم فهموا عدم القصر على أولئك الكلمات وان الثواب ايضا عفى بكثرته العمل واقتصار الرسول صلى الله عليه وسلم ببيان لافل ما يمكن أو ان الزيادة على النص ليست نسخا له وان الشيء وحده هو كذلك مع غيره فالزيادة لاتنافي الايمان بتلبية الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله وعنه اباحتها) الظاهر ان المراد بها الاذن لان هذا ذكر ولا يعقل فيه استواء الطرفين فيكون القصد انها مندوبة (قوله ومروغوا بالين) أي فيسكن أي في احسانك وبركتك (قوله والروغاء) يقال بفتح الراء

تستحب في ركعتي كل طواف بسورة قل يا أيها الكافرون بعد أداء القرآن في الركعة الاولى وسورة الاخلاص مع الفاتحة في الثانية كما تستحب القراءة بذلك في ركعتي الاحرام وانما استحبت القراءة بهاتين السورتين لاشتمالهما على التوحيدين العملي والعلني فان السورة الاولى اعتقاد عملي فان معنى قوله لا أعبد الا الله كذا والاخلاص اعتقاد علمي فقوله كالا حرام تشبيهه في القراءة بالكافرون في الاولى وبالاخلاص في الثانية لافي مطلق القراءة وذكر الكافرون بالواو على الحكاية (ص) وبالمقام (ش) يعني انه يستحب ايقاع ركعتي الطواف في المقام وظاهره داخله أي البناء المحيط به وهو قول ضعيف وانما المراد خلف البناء الذي على المقام فان المقام هو الحجر بفتح الحاء والجيم أي الحجر الذي قام عليه سيدنا ابراهيم حين أمره الله أن يؤذن للناس بالحج وقال في التنبيه وفي سبب وقوف ابراهيم عليه السلام على الحجر قولان أحدهما انه وقف عليه حين غسأت له زوجته بأنه رأسه في قصة طويلة وهو مروى عن ابن مسعود وابن عباس والقول الثاني انه قام عليه لبناء البيت وكان اسمعيل يناوله الحجارة قاله سعيد بن جبير (ص) ودعاء بالملتزم (ش) أي ونادى دعاء بالاحتياط بالملتزم بعد الطواف وركعتيه وهو ما بين الباب والحجر الاسود وفي الموطأ ما بين الركن والمقام فيلزمه ويعتقه واضعاصدره ووجهه وذراعيه عليه باسطا كفيه كما كان ابن عمر يفعلوه ويقول رأيت المصطفى يفعل كذلك ابن حبيب سمعت مالكا يستحب ذلك مالك وهو المتعوز أيضا ابن عباس هو الملتزم والمدعى والمتعوز ابن فرحون ويسمى الخطيم لانه يدعى فيه على الظالم فيحطم (ص) واستسلام الحجر اليماني بعد الاول (ش) أي ونادى في كل طواف واجب أو تطوع استسلام الحجر الاسود أي تقييده ولمس الركن اليماني الذي يتوسط بينهما وبين الحجر بفتح الحاء ركنان في آخر كل شوط بعد الشوط الاول وهي الاطواف الستة واستلامهما في الشوط الاول سنة كما تقدم للمؤلف لكن في الحجر الاسود يؤخذ الحكم في اليماني من هنا لثبوت فيه عنه الاستحباب فيتعين السنية اذ لا يتوهم الوجوب ومن اقتصاره على الركنين يفهم عدم استسلام الشاميين والتكبير عندهما وقول ابن الحاجب يكبر اذا حاذها أي تكبره ابن عرفة قال بعض لكن نقله أبو الفرج في حاويه وبعبارة أخرى بقدر لقوله واستسلام الحجر عامل أي وتقييل الحجر الاسود واستسلام اليماني فيما عدا الاول مستحب وفي الشوط الاول سنة (ص) واقتصار على تلبية الرسول عليه السلام (ش) يعني انه يستحب الاقتصار على تلبية المصطفى وهي لبينك اللهم لبينك لا شريك لك لبينك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال مالك والاقتصار عليها أفضل وعنه كراهة الزيادة وعنه اباحتها فقد زاد عمر لبينك ذا النعماء والفضل الحسن لبينك لبينك هو بامنك ومروغوا بالينك وابن عمر لبينك لبينك لبينك وسعديك والخير كله يسديك لبينك والروغاء الينك وليبينك واخواته مصادر عن ديسيو به مشناه لفظا معناه التكثير والتكرير الدائم كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين أي ارجعه دائما فلا ترى في السماء شقوا لان التنبيه أول مرآة التكرار فدل بها عليه ومذهب يونس انه اسم مفرد قلبت ألفه ياء كعليك ولديك والمختار

مع المدد بقصرها مع الضم وحكى أبو علي الفتح والقصر وقوله وأخواته كسعديك ودوايلك (قوله معناها كسر ان التكثير) وأما على انه اسم مفرد فعني لبينك اجابة لك (قوله لان التنبيه أول مرآة التكرير) علة لقوله مشناه لفظا معناها التكثير (قوله ومذهب يونس الخ) رده عليه تليذه سيبويه لانه لو كان مثل لديك وعليك لم يقاب مع الظاهر كالم يقاب مع لذي وعلى اذا دخلا على الظاهر لانك تقول لذي زيد ودخلت على عمرو بخلاف ابي لانهم قالوا \* ابي قلبي يدي مسور \*



(قوله لانه ثناء) فالمعنى ان الحمد لك على كل حال وأما على الفتح فالمعنى ليميل لهذا المعنى (قوله أى اجابة بعد اجابة) أى بعد اجابة هذا على الاول وهو انها مشاة لفظا وقوله أى اجابة بعد اجابة قال عب فالاجابة الاولى اشارة الى قوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى والثانية لقوله تعالى وأذن في الناس انتهى وهو غير ظاهر والظاهر ان المعنى أجبتك اجابة بعد اجابة ان كان حج مرة واحدة وان كان حج مرتين وهو في ثابتهما فمعناه أجبتك اجابة وهى الآن بعد اجابة أى في الحجة الاول بعد اجابة في اجابة سيدنا ابراهيم بعد اجابة أى حين قيل ألست بربكم (قوله للزوم) فمعنى ليميل لزومنا طاعتك لزوما وقوله والاقامة فمعنى ليميل أقنعا على طاعتك (٢٣٣) (قوله ودخول مكة نهارا) أى ضحى

(قوله من الثنية العليا) أى الطريق العليا (قوله والبيت) ثم مقضى كونه سبعة أذرع من الحرم البيت ان من دخل في ذلك المقدار قد أتى بهذا المستحب قاله الجيزي (قوله ومن كداء المديني) أى ان لم يؤد زجسة أو ضيق أو أذية أحد والا تعين ترك الدخول منه كما قال ابن جماعة (قوله لمن أتى من طريق المدينة) أى ولا يندب لآت من غير هاوان مدينا (قوله كما أنت) أى على ما أنت أى على الحالة التي أنت عليها (قوله لانه الموضع الذي) أقول تلك العلة تقتضى الدخول لكل حاج وان لم يكن آتيا من طريق المدينة ولذلك قال الفاكهاني المشهور أنه يندب لكل حاج أن يدخل من كداء وان لم تكن طريقه لانه الموضع الذي دعا فيه ابراهيم به ومقاد عج اعتماد ما قاله الفاكهاني (قوله ألا ترى انه قال يأقوك) أى يأقوا الى موضعك ولم يقل يأقوني فلو قال يأقوني لكان المدار على الوصول للبيت من أى طريق كانت (قوله والمسجد) وان لم يكن في طريق الداخل (قوله ويعرف بباب بنى سهم) انظر ذلك فانه نسيبه أولا للمسجد ثم خالفه هنا فنسبه الى باب الحارة والظاهر ان

كسر ان على فتحها من ان الحمد لانه ثناء واخبار مستأنف والفتح لتعليل لما قبله ومعنى ليميل الاجابة أى اجابة بعد اجابة أو الزوم والاقامة على الطاعة من لب بالمكان أقام به (ص) ودخول مكة نهارا (ش) قال سيدى زروق يستحب للدآتى مكة أربع زولة بذى طوى وهو الوادى الذى تحت الثنية العليا ويسمى الزاهر واغتساله فيه وزولة مكة من الثنية العليا ومبيتة بالوادى المذكور فيأتى مكة ضحى (ص) والبيت (ش) معطوف على مكة أى ويستحب دخول البيت لا وأن يأتى البيت كما فهمه المواقى وظاهره جواز دخوله ولو ليلا واقرار النبي عليه السلام المتتابع بيد من هى معه حيث اعتذر للنبي بقوله بأنه لم يفتحها لئلا لا فى الجاهلية ولا فى الاسلام الخ جبر وتطبيق لطا طره فلا يكون فيه دليل على كراهة دخوله ليلا (ص) ومن كداء المديني (ش) أى ويستحب دخول مكة من كداء لمن أتى من طريق المدينة كان من أهلها أم لا وهو مراده بقوله المديني لا المديني فقط وكداء هى الثنية أى الطريق الصغرى التي بأعلى مكة التي يهبط منها الى الابطح والمقبرة تحتها عن يسارك وأنت نازل منها فاذا نزلت أخذت كما أنت الى المسجد قاله في توضيحه والمقبرة عن يسارك لعله في الزمن المتقدم وأما اليوم فبعضها على اليسار وبعضها على اليمين وكداء بالمدو فتح الكاف وانما يستحب لمن أتى من طريق المدينة أن يدخل من كداء لانه الموضع الذي دعا فيه ابراهيم به بأن يجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم فليل له أذن في الناس بالحج يأقوك رجالا الآية ألا ترى انه قال يأقوك ولم يقل يأقوني (ص) والمسجد من باب بنى شيبه (ش) أى ومما يستحب دخول المسجد الحرام من باب بنى شيبه وهو المعروف الآن بباب السلام ويستحب الخروج منه من باب بنى سهم (ص) وخروجه من كدى (ش) كدى بضم الكاف والقصر وهى الثنية التي بأسفل مكة أى ومما يستحب الخروج للمديني من مكة من كدى فقد خرج منها النبي عليه السلام الى المدينة ويعرف بباب بنى سهم وبعبارة أخرى وخروجه عن المديني أيضا وهو ظاهر كلا مهم ومن جهة المعنى أيضا من كدى وهى الثنية الوسطى التي بأسفل مكة مضموم الكاف منقوض كما ضبطه الجمهور (ص) وركوعه للطواف بعد المغرب قبل تنفله (ش) أى وندب لمن طاف بعد العصر أن يؤخر الركوع لحل النافلة بالمغرب فانه يستحب أن يركع ركعتي الطواف بعد صلاة المغرب قبل تنفله للمغرب فالاستحباب منصب على كون الركوع للطواف قبل التنفل وأما كونه بعد المغرب فاستحبابه معلوم من كراهة النافلة قبل صلاة المغرب وليس في كلام المؤلف انه يؤخر الطواف للمغرب وقد نص محمد ان الاحب لمن جاء بعد العصر أن يقيم بذى طوى حتى يمسى ليصل بين طوافه وركوعه وسعيه فان دخل فلا بأس أن يؤخر الطواف حتى تغرب الشمس أى ويصلى المغرب فيركع ويسعى الى آخر ما تقدم عند قوله ودخول مكة نهارا الخ وظاهر كلام المؤلف يشمل من

(٣٠ - خرشى ثاني) باب بنى سهم لباب الحارة فقط وهو باب شيكة ولذا قال بعض الشيوخ على قوله باب بنى سهم وهو المعروف بباب شيكة (قوله ومن جهة المعنى أيضا) أى لانها طريقه فكانها من جهة ظاهر كلا مهم ومن جهة المعنى أيضا (قوله كما ضبطه الجمهور) قال ابن عبد السلام كداء الاول مفتوح الكاف ممدود مهموز غير منصرف لانه علم والثاني مضموم الكاف منقوض مقصور وكذا ضبطه الجمهور وهو الصحيح وقال بعضهم العكس انتهى وفي بعض الشراح ان الاول بفتح الكاف والمد والال المهملة منقوض والثاني بضم الكاف منقوض مقصور (قوله وركوعه للطواف) بعد العصر حين دخول مكة مخالف الاول من اقامته للمغرب بذى طوى



(قوله ٣ وبالمقام) إشارة إلى أنهم مستحبان أي كونه في المسجد وخلف المقام إلا أن كونه خلف المقام عرف مما تقدم فلا حاجة لذكره  
(قوله من الجعرة أو التنعيم) ظاهر في العمرة وأما المحرم بالحج فهو اتفاق لأن الجعرة أو التنعيم ليسا ميقاتين معروفين للمحرم بالحج  
سواء كان مفرداً أو قارناً على أنه إذا كان محرمًا بعمرة فبأي شيء من الطواف لا يقال فيه أنه طواف القدوم بل طواف العمرة الركني  
(قوله أو بالأفاضة) معطوف على من (٣٣٤) كالتنعيم والتقدير ورمل محرم ملتبسًا بطواف الأفاضة أو المعطوف محذوف والتقدير

أو طائف ملتبس بالأفاضة ويكون المعطوف عليه قوله محرم وقوله لم راهق خبر مبتدأ محذوف أي وذلك بالنظر لم راهق (قوله فلو أدخل الكاف) أي بأن قال لكم راهق وقوله أو قال كمن الأولى حذف الكاف ويأتي بدلها باللام (قوله لا تطوع ووداع) في شرح عب وناظر كراهته في هذين انتهى (قوله وحديث الباذنجان بكسر الهمزة) أي الباذنجان لما أكل له (قوله ويستحب أن يتزود منه) أي يأخذه زاداً بأن يشربه في الطريق وإنما جعله يتزود به لأنه يغذى فيقوم مقام الزاد فهذه غير قوله قبل نقل ماء زمزم (قوله لعدم إمكانه) أي فقول المصنف شروط الصلاة أي الممكنة (قوله واحدة) يجوز رفع واحدة صفة لخطبة ونصبه على الحال منها وإن كان نكرة لوصفها بالظرف قاله البدر (قوله أي ونوب خطبة) هذا ضعيف والراجح أنها سنة (قوله بعد ظهر يوم السابع) فلو قعد قبل ظهر يوم السابع لم يكن آتياً بالمستحب (قوله ولا يجلس في وسطها) اعلم أن الوحدة تستلزم عدم الجلوس فمن رآها واحدة نفي الجلوس ومن رآها اثنتين أثبتة لا ما هو ظاهر العبارة من أنها واحدة والخلاف في الجلوس كما أشار له

طاف قبل الغروب ومن طاف بعده وإن كان المستحب لمن دخل قبل الغروب أن يؤخر الطواف حتى يصلي المغرب (ص) وبالمسجد (ش) أي ومما يستحب أن يوقع ركعتي الطواف بالمسجد الحرام وأن يكون ذلك خلف المقام (ص) ورمل محرم من كالتنعيم (ش) الكلام السابق في سنة الرمل فمن طاف للقدوم وقد أحرم من الميقات وهذا فيمن لم يحرم من الميقات أو لم يطف للقدوم فقوله من كالتنعيم متعلق بمحرم لا برمل والمعنى أن الرجل إذا أحرم بحج أو عمرة أو بهما من الجعرة أو من التنعيم فإنه يستحب له أن يرمل في طوافه للقدوم في الأشواط الثلاثة الأولى وكذلك يستحب لمن رآه أي أضافه الوقت ونحوه ممن لم يطف للقدوم كاس له ومحرم من مكة ميكاً أو آفاقاً أن يرمل إذا طاف طواف الأفاضة في الأشواط الثلاثة الأولى وإليه أشار بقوله (أو بالأفاضة لم راهق) أي ونحوه فلو أدخل الكاف أو قال كمن لم يطف للقدوم لكان أحسن لجمع من فقد شرطه أو نسيه أو نعمة ترك كما مالو طاف للقدوم وترك الرمل نسيماً أو عهداً فلا يرمل لأفاضته (ص) لا تطوع ووداع (ش) يعني أن من طاف طوافاً طوعاً أو طاف للوداع لا يستحب الرمل في حقه لعدم الوارد فيه أي يكره الرمل فيه ما وعطف الوداع على التطوع من عطف الخاص على العام (ص) وكثرة شرب ماء زمزم ونقله (ش) أي ومما يستحب لكل من بمكة أن يكثر من شرب ماء زمزم ويتوضأ ويغتسل به ما أقام بمكة ويكثر من الدعاء عند شربه وليلق الله في أسألك علماً نافعا وشفاء من كل داء وصحح ماء زمزم لما شرب له ابن عيينة من المتقدمين والحافظ الدمي طي من المتأخرين وقال فيه الحاكم صحيح الإسناد وقال الحافظ ابن حجر بعد ذلك طرقه أنه يصلح للاحتجاج به على ما عرف من قواعد الحديث وحديث الباذنجان باطل لأصل له ويستحب أيضاً نقل ماء زمزم من مكة لغيرها من بلاد الإسلام ويستحب أن يتزود منه إلى بلده لما في الترمذي عن عائشة أنها كانت تحمل ماء زمزم وتخبر أنه كان عليه السلام يحمله (ص) وللسعي شروط الصلاة (ش) هذا معطوف على المندوب قبله أي ونوب للسعي شروط الصلاة ما عدا الاستقبال لعدم إمكانه ولو انتقض وضوءه أو تذاكر حسداً أو أصابه حقن استحب له أن يتوضأ ويبنى فإن أتم سعيه كذلك أجزاء واستخف استغاله بالوضوء ولم يره بخلاف الموالاة الواجبة في السعي ليسارته (ص) وخطبة بعد ظهر السابع بمكة واحدة (ش) أي ونوب خطبة بعد ظهر يوم السابع بمكة واحدة ولا يجلس في وسطها على المشهور يفتتحها بالتلبية أن كان محرمًا وباقي الخطب يفتتحها بالكبير قاله بعضهم وقيل اثنتان ويجلس بينهما وهو أراج من القول الذي مشى عليه المؤلف انظر ح (ص) يخبر بالمناسك (ش) أي يخبر في الخطبة بالمناسك التي تفعل منها إلى الخطبة الثانية من خروجهم إلى منى وصلاتهم بها الظهور والعصر والمغرب والعشاء وميقاتهم ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبيحتهم إلى عرفة بعد طلوع الشمس وتحريمهم على النزول بغيره (ص) وخروجه لمنى قدر ما يدرك بها الظهر (ش) أي ونوب خروجه يوم الثامن ويسمى يوم التروية لمنى

محشى تت (قوله يفتتحها الخ) وفي الشارح وت اقتصار على افتتاحها بالكبير وذكرهما الخطاب قولين والظاهر أن ويكره محل الخلاف إذا كان الامام محرمًا أو الأفتعين التكبير كما في شرح شب (قوله وهو أراج) قال محشى تت ولم أر من شهره ففاده أن الراجح الأول (قوله يخبر بالمناسك) أي يذكر من كان عارفاً ويعلم الجاهل فهو شامل لهذين القسمين ثم إن أخباره بالمناسك يتوقف عليه تحقق هذه الخطبة فإن لم يخبر بذلك لم يكن آتياً بها (قوله ويسمى يوم التروية) أي ويوم النقلة لما كانوا يحملون فيه من الماء إلى عرفة



(قوله ويكره الخروج اليها) الى آخر يوم منى الثامن من ذي الحجة ويوم عرفة هو التاسع من ذي الحجة فيكره الخروج لئلا يسئل قبل يومه (قوله وأما المقيمون) الذين يريدون الحج (قوله ليلة عرفة) أراد بها الليلة التاسع (قوله على ثبير) بوزن أمير اسم جبل (قوله خباء) الخباء ما يعمل من وبر أو صوف وقد يكون من شعر والجمع أخبية بغير همز مثل كساء (٣٣٥) وأكسية ويكون على عمودين أو ثلاثة وما فوق ذلك فهو بيت قاله في المصباح (قوله

أوقبه) قال في المصباح القبة من البنين معروفة وتطلق على البيت المدور وهو معروف عند التركان والاكراد والجمع قباب مثل برمة وبرام أفاده في المصباح ولكنه المراد هنا ما قاله في النهاية من ان القبة من الخيام بيت صغير (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) راجع للقبة كما يعلم من مسلم (قوله وخطبتان بعد الزوال) الراجح السنية (قوله والمشهور يكون بعد الزوال) ومقابلها محكاها التوسى من الاجزاء ان وقعت الخطبة قبل الزوال والصلاة بعده وما في النوادر عن ابن حبيب من أنه يخطب بعد الزوال أو قبله بيسير (قوله ثم أذن) بالبناء للمفعول (قوله ولا قبلها) هو عين قوله عند جلوسه فقد نقل عن مالك ان الاذان قبل الخطبة في حال جلوس الامام على المنبر كالجمعة (قوله ولا فيها أو بعدها) أو للتخفيف أشار له في كتاب الحج من المسدود ان شاء أذن في الخطبة أو بعد فراغها وقوله ولا في آخرها إشارة الى ما حكى عن مالك من انه يؤذن في آخر الخطبة حتى يكون فراغه من الاذان مع فراغ الامام من الخطبة (قوله ويقوم والامام جالس) أى ويقوم والامام جالس على المنبر كالاذان بعد خطبته (قوله وجمع) جمع تقديم

ويكره الخروج اليها قبل يومها والى عرفة قبل يومها ولو بتقديم الاثقال والمستحب أن يخرج بعد زوال الثامن ومن به أو بدا بته ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار اذا خرج بعد الزوال يخرج قبل ذلك قدر ما يدرك بها الظهر في آخر المختار اذا لا يجوز له تأخيرها الى الضرورى وظاهر قوله قدر ما يدرك بها الظهر ولو وافق يوم جمعة وهو كذلك عند الجمهور فانه الافضل للمسافرين وأما المقيمون فتجب عليهم انتهى ابن الحاجب فيصلى الصلوات لوقتها قصر أو بييت بها ولا دم في تركه وهو معنى قوله (ويباته بها) ليلة عرفة وصلاة الصبح بها (ص) وسيره لعرفة بعد الطلوع ونزوله بتمرة (ش) أى ويندب سيره لعرفة بعد طلوع الشمس ولا يجاوز بطن محسر حتى تطلع الشمس على ثبير لان محسرا في حكم منى ولا بأس أن يقدم الضعيف ومن به علة قبل الطلوع ويندب للامام وغيره النزول بتمرة وهى بفتح النون وكسر الميم وهو مكان بعرفة فيضرب الامام خباء به أو قبة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ص) وخطبتان بعد الزوال (ش) هذا معطوف على المندوب قبله والمشهور ان الخطبة الثانية من خطب الحج وهى التى تقع يوم عرفة بمسجد هاتين تكون بعد الزوال لا قبله يجلس فى وسطها يعلم الناس فيها صلاتهم بعرفة ووقوفهم بها ومبيتهم عند دفقة وجمعهم بها بين المغرب والعشاء ووقوفهم بالمسعى والحرام واسراعهم بوادى محسرى جرة العقبة والحلق والتقصير والنحر والذبح وطواف الافاضة فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أجزأه ابن عرفة لو صلى بغير خطبة أجزأ أبو عمران اجماعا فقوله وخطبتان أى خطبتان يجلس بينهما والخطبة الثالثة لم يذكرها المؤلف ولعله ترك الناس اليوم لها فى الحادى عشر من ذي الحجة بعد الظهر واحدة يعلمهم فيها حكم مبيتهم معنى وكيفية الرمي وما يلزم تركه أو بعضه وحكم التججيل والتأخير وتجميل الافاضة والتوسعة فى تأخيرها وطواف الوداع ونحو ذلك (ص) ثم أذن (ش) أى ثم بعد الخطبتين أذن لا عند جلوسه ولا قبلها ولا فيها أو بعدها ولا فى آخرها بحيث يفرغ منه مع فراغ الخطبة خلافا لزامى ذلك ويقوم والامام جالس على المنبر (ص) وجمع بين الظهرين اثر الزوال (ش) أى ثم اذا أذن بعد الخطبة يوم عرفة يجمع بين الظهرين أى الظهر والعصر بعرفة جمع تقديم بأذان ثان واقامة للعصر كما هو مذهب المدونة قال فى الجلاب وهو الاشتهر وقيل بأذان واحد به قال ابن القاسم وابن المباحشون وابن المواز ابن حبيب لا ينبغي لاحد ترك جمع الصلاتين بعرفة ويصلى الظهر ولو وافق جمعة انتهى قال فى الذخيرة جمع الرشيد مالك وأبو يوسف فساءله أبو يوسف عن اقامة الجمعة بعرفة فقال مالك لا يجوز لانه عليه السلام لم يصلها فى حجة الوداع فقال أبو يوسف قد صلاها لانه خطب خطبتين وصلى بعدهما ركعتين وهذه جمعة فقال مالك أجهر بالقراءة كما يجهر بالجمعة فسكت أبو يوسف وسلم وفى عبارة أخرى وفى تغيير المؤلف الاسلوب بقوله ثم أذن وجمع الخ إشارة الى أن حكم الاذان والجمع مختلف لحكم ما قبله وما بعده وهو كذلك اذا لحكم فى كل منهما السنية لا الاستحباب (ص) ودعاء وتضرع للغروب (ش) يعنى أنه اذا فرغ من الجمع بين الظهرين بعرفة فانه يقف للدعاء بها راءا والمأشئ واقفا للتسبيح

من غير نفل بينهما ولم ينعه (قوله اثر الزوال) أى بعده والاثبات يتم يدل على تأخير الاذان مع الجمع على الخطبتين وأظهر منه أن لو قال اثر الزوال فان فاته الجمع مع الامام جمعها واحدة فان تركه جملة فعليه دم كافى الجامع قال البدر يستغرب ان الدم فى ترك سنة قلعه لضعيف (قوله وقيل بأذان واحد) أى والاقامة متعددة فى كل حال أى فلا خصوصية للدعاء (قوله وتضرع) أراد به اظهار شدة الرغبة فى طلب الاجابة بأن يدعو بتلهف ويظهر الكرب والحاجة والفاقة والذل والافتقار لاعلى وجه الترفه أو الكسل أو الانفة والعظمة



(قوله أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة) أي الدعاء في يوم عرفة أي دعاء كان أو الدعاء المنسوب ليوم عرفة وقد ذكره في شرح شب بقوله ويبدأ دعاءه بالحمد لله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بالفاظ القرآن وما جرى مجراها من ألفاظه عليه الصلاة والسلام كقوله تعالى ربنا ظلمنا أنفسنا (٣٣٦) وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

حسنة وقبنا عذاب النار رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري رب زدني علما رب أنزلي منزلا مباركا وأنزل خير المنزلين رب فلا تجعلني في القوم الظالمين الخ ما ذكره في شرح شب والاول أولى (قوله ووقوفه بوضوء) أي حضوره (قوله به) أي فيه أي الوقوف (قوله قيام) أي للرجال فقط وكره للنساء (قوله الاتعب) من قيام أولاد به أو من ركوبها أو من وضوء فيكون عدم ذلك أفضل في هذه الاربعة (قوله ويحمل النهي) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا ظهور الدواب كراسي (قوله بمزدلفة) سميت مزدلفة من الازدلاف وهو التقرب لان الحاج اذا أقاضوا من عرفات ازدلفوا اليها أي تقربوا ومضوا اليها قاله النووي وأيضا جمع لاجتماع آدم وحواء فيها وقيل لاجتماع الناس فيها بمجموع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله قال فيها ومن دفع الخ) هذه العبارة لا تفيد أن المكث بعرفة بعد غروب الشمس مطلوب مع أنه مطلوب فليحمل على أن المعنى ومن دفع من عرفة حين غربت الشمس أي ومكث بعض المكث (قوله وبياته بها) قال في القاموس هو الإقامة ليلًا سواء نام أم لا (قوله ولوجاء) مبالغة في قوله فلا شيء عليه وقوله عند ابن القاسم راجع

وللتحميد وللتهليل وللصلاة على النبي عليه السلام متضرعا الى الغروب ثم دفع الى المزدلفة هكذا فعل النبي عليه السلام وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة (ص) ووقوفه بوضوء وركوبه به ثم قيام الاتعب (ش) أي ومما يندب وقوفه على وضوء ليكون على أكمل الحالات وركوبه به لوقوفه عليه السلام كذلك وليكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة ويحمل النهي عن اتخاذ ظهور الدواب كراسي على ما اذا حصل للدابية مشقة ولذلك لو حصل لها ضرر أو عذمت استحباب القيام مع القدرة على الاقدام للرجال دون النساء (ص) وصلاته بمزدلفة العشاءين (ش) قال فيها ومن دفع من عرفة حين غربت الشمس ولم يكن به علة ولا بدأته وهو يسير بسير الناس فلا يصلي المغرب والعشاء الا بالمزدلفة فان صلى قبلها أعاد اذا أتاه الا لان النبي عليه السلام قال الصلاة أمامك قيل لما لك فان أتى المزدلفة قبل الشفق قال هذا مما لا أظنه يكون ولو كان ما أحبت له أن يصلي حتى يغيب الشفق انتهى وهكذا قال ابن القاسم وابن حبيب لا يصلي حتى يغيب الشفق انتهى ولا يشتغل قبل الصلاة بشئ ولو عشاء خفيفا ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان صلاة بمزدلفة مستحبة مع أنه خلاف المذهب من انه سنة لا يقال انما حكم بالنسب على صلاتهم بالمزدلفة غير محجوعين فلا ينافي ان جمعها سنة لا نأقول صلاتهم ما غير محجوعين بخلاف السنة فيكون مكرها ولا يكون مندوبا وهذا اذا وقف مع الامام وسار مع الناس أو لم يسر معهم لغير محجوع فان لم يقف معه بان لم يقف أصلا أو وقف وحده فانه لا يجمع بالمزدلفة ولا يغيرها ولا يصلي كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج بالكيفية وان وقف مع الامام وتأخر عن السير مع الناس لجزءه صلاهما بعد الشفق أي في أي محل أراد وسيأتي (ص) وبياته بها (ش) يعني ومما يستحب المبيت بالمزدلفة فان تركه فلا شيء عليه وأما النزول بها فهو واجب ان تركه لم يفسد الدم واليه أشار بقوله (وان لم ينزل فالدم) قال المؤلف في منسكه والظاهر لا يكفي في النزول ناخه البعير بل لابد من حط الرجال قال ح وهذا ظاهر اذا لم يحصل لبث امان حصل ولو لم تحط الرجال أي بالفعل فالظاهر أنه كاف كما يفعله كثير من أهل مكة وغيرهم فينزولون ويصلون ويتعشون ويلقطن الجمار وينامون ساعة وشقا فذهبهم على الدواب نعم لا يجوز ذلك لما فيه من تعذيب الحيوان انتهى ومن ترك النزول من غير عذر حتى طلع الفجر لم يمه الدم ومن تركه لعذر فلا شيء عليه ولوجاء بعد الشمس عند ابن القاسم فيها كما هو حاصل كلام سنده فقوله وبياته بها أي القدر الزائد على الواجب مستحب لان النزول بقدر ما يحط الرجال واجب سواء حطت بالفعل أم لا (ص) وجمع وقصر الالهة (ش) يعني أنه يسن لكل حال بمزدلفة أن يجمع بين صلاة المغرب وصلاة العشاء في أول وقت الثانية ولو من أهلها ويقصر العشاء فقط للسنة اذ ليس هناك مسافة القصر في حق المبكي ونحوه وقد قدم في باب قصر الصلاة أنه قال الا كمكي في خروجه لعرفة ورجوعه فها هنا تكرار معه والاستثناء في قول المؤلف الالهة راجع للقصر فقط أي وقصر الا أن يكون من أهل مزدلفة فانه يتم العشاء (ص) كني وعرفة (ش) أي كحال في مني

لقوله لم يمه دم ولقوله فلا شيء عليه (قوله وجمع وقصر) فعلا ماضيا لا يفيد أن كلا منهما بانفراد سنة وهذا كالتفسير يجمع لقوله وصلاته بمزدلفة العشاءين وان كان جعله كالتفسير يفيد أن يقرأ كل من اللفظين اسما ويعطف على المندوب كما فعلت وقد علمت أن كلا منهما سنة (قوله أي كحال في مني) حاصل كلامه أن من كان حالا يعني في سنة في حقه الجمع بين المغرب والعشاء وبين الظهريين مطلقا كان من أهلها أم لا والحال في عرفة كذلك والحال ان المراد بالجمع بين الظهريين هو الجمع يوم عرفة والجمع بين



العشاءين هو الجمع ليلة المزدلفة وهذا غير مردلانه لاصحة له فالمناسب أن يكون هذا تشبيها في قول المصنف وقصر الأهلها بمعنى أن كل حال في منى وعرفة يقصر الأهلها فالجاء حين يكونون بمنى في أيام التشريق يقصرون الامن كان من أهلها ولو كان حاجا (قوله أو ان قدم المغرب والعشاء على محل الجمع) هذا هو المتعين كما أفاده محشى نت (٢٣٧) (قوله ووقوفه الخ) المعتمد أنه سنة كما أفاده محشى نت

قال الاجهوري وهل الندب يحصل بالوقوف وان لم يكبر ويدع فهما مستحب آخر أو لا يحصل الا بالوقوف معهما أو مع أحدهما والثاني ظاهر كلام المؤلف لكن لا يتوقف الندب على التكبير والدعاء بل يكفي مقارنته لأحدهما انتهى (قوله للاستسقاء) باخراج الغاية (قوله والمشي عن يساره) ينافي التعبير بقوله أولا واقفا به ويجاب بان المراد واقفا بقربه وقوله وقزح هو جبل (قوله معالم الدين والطاعة) أي محل علم الدين أي ما يتدين به وهو الطاعة من التهليل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك أي محل الدين المعلوم (قوله أي الذي يحرم فيه الصيد) فهو يقرأ بكسر الراء ونسبة التحريم له مجاز أو يقرأ بالفتح أي الذي يحرم فيه الصيد (قوله على أحد الأقوال) أي لانه قيل بعضه من منى وبعضه من المزدلفة وقيل المشعر بين جبلي المزدلفة قاله ابن حبيب وبعبارة أخرى وهل بطن محسر وادبين مزدلفة وبين منى قدر رمية حجر ليس من واحد منهما قاله النووي والطبراني أو هو من منى وهو ما يدل عليه خبر العجيين عن ابن عباس أو بعضه من منى وبعضه من المزدلفة وهو ما نقله صاحب المطالع وصوبه أقوال (قوله لحسم فيل أصحاب الفيل فيه) الحق

يجمع الظهري والعشاءين مطلقا ويقصر الأهلها والحمد لله على ذلك يجمع مطلقا ويقصر الأهلها ولما كان الجمع بمزدلفة خاصا بمن دفع بدفع الامام من عرفة وهو يسير بسير الناس امامين به أو بدابته علة فأشار إليه بقوله (ص) وان عجز فبعد الشفق ان نفر مع الامام (ش) أي وان عجز عن لحاق الناس بالسير بعد وقوفه معهم فيجمع بعد الشفق في أي محل ان وقف ونفر مع الامام فقوله ان نفر عبارة ابن الحاجب ان وقف وكذا في المناسك وهو الصواب ومن لم يقف معه صلى كل صلاة لوقتها على المشهور وإليه أشار بقوله (ص) والا فكل لوقته (ش) أي وان لم يقف مع الامام بعرفة بل وقف بعده فانه لا يجمع بل يصلى كل صلاة في وقتها المختار لان الجمع انما شرع لمن وقف مع الامام (ص) وان قدم متاعليه أعادهما (ش) الضمير في عليه يرجع للشفق أو محل الجمع أي وان قدم المغرب والعشاء على الشفق كان عاجزا أم لا وقف مع الامام أم لا نفر معه أم لا أعاد المغرب والعشاء بعد الشفق لكن إعادة المغرب استحبابا في الوقت والعشاء وجوباً بآب الوقوفها قبل وقتها أو وان قدم المغرب والعشاء على محل الجمع وهو المزدلفة من يجمع فيه وهو من نفر مع الامام ولا عجز به أعادهما استحبابا فيهما لمخالفتة للسنة في حقه (ص) وارتحاله بعد الصبح مغسلا (ش) أي وندب ارتحاله من مزدلفة بعد صلاة الصبح أول وقتها فالمراد بالصبح صلاته ومغسلا حال منه وليس مفعل ارتحاله (ص) ووقوفه بالمشعر الحرام يكبر ويدعو للاستقبال (ش) أي يرتحل قبل الضوء ليأتي المشعر الحرام وهو في المزدلفة فيستمر واقفا به مستقبلا بالدعاء وبالتهليل والتحميد وبالصلاة على النبي عليه السلام بالتذلل والخضوع مثل ما فعل في عرفة الى الاسفار الا على وهو في ذلك كله مستقبلا للقبلة والمشعر عن يساره ويرفع يديه بالدعاء رفعا خفيفا والمشعر بفتح الميم أشهر من كسرها وهو ما بين جبل المزدلفة وقزح بفتح مضمومة فزاي مفتوحة فهملة سمي مشعرا لما فيه من الشعائر وهي معالم الدين والطاعة ومعنى الحرام المحرم أي الذي يحرم فيه الصيد وغيره فانه من الحرم (ص) ولا وقوف بعده (ش) أي ولا وقوف مشروع بعد الاسفار الا على كافي الجلاب لمخالفة المشركين فانهم كانوا يقفون لطلوع الشمس ابن القاسم فان أخر عنه فلا شيء عليه عند مالك ويحتمل كافي الشارح أن الضمير راجع للامام أي ولا وقوف بعد الامام وهو أحسن من الاول اذ في الوقوف بعد الاسفار استفاد من جعل الاسفار غاية للوقوف (ص) ولا قبل الصبح (ش) أي ولا وقوف قبل الصبح لمخالفة السنة فهو من لم يقف (ص) واسراع بطن محسر (ش) يعني أنه يستحب الاسراع في بطن وادي محسر للسنة وسواء كان راكبا أو ماشيا لان النبي فعل ذلك وهو وادبين المزدلفة ومنى قدر رمية حجر ليس من واحد منهما على أحد الأقوال وهو عجم مضمومة ثم جاء مفتوحة ثم سين مشددة مكسورة ثم راء مهملة سمي بذلك لحسم فيل أصحاب الفيل فيه أي اعيانه وقيل نزل فيه عليهم العذاب (ص) ورمية العقبة حين وصوله (ش) أي وندب حين وصوله الى منى قبل حط رحله رمي جرة العقبة فالاستحباب منصب على الرمي حين الوصول لانها تحية الحرم وأما رميها في نفسها فواجب وبالغ على تحييل رميها بقوله (وان راكبا) ويأتي أنه يستحب رميها

ان قضيه الفيل لم تكن بوادي محسر بل خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخنا (قوله ورمية العقبة) ولا يقف للدعاء بل يرجع من حيث شاء (قوله وبالغ على تحييلها بقوله وان راكبا) أي فيرميها على حالته التي هو عليها من ركوب أو مشي وصرح بذلك بعضهم وفي عبارة المصنف حذف والتقدير رميها ولو راكبا فليس من متعلقات الندب



(قوله غير نساء وصيد) أفهم أن الحاج رجل ومثله المرأة فيقال وحل برميها العقبة غير رجال وصيد (قوله وعقد نكاح) فإن عقد فهو فاسد كما في الطراز (قوله مع كل حصاة) أي لا قبل ولا بعد وبقوت المندوب بمفارقة الحصاة ليد قبل النطق به كما هو الظاهر ولو قبل وصولها لمحلها (قوله تكبيرة) اشعر بانه (٣٣٨) لا يسج بدلها وهو كذلك (قوله باصبعيه) ويكون الرمي باليد اليمنى إلا أن يكون

أعسر فباليسرى (قوله أن يوالى بين كل حصاتين) أي ويتبع الثانية بالاولى وهكذا من غير ترص الابعصار فيزيه كونهما رمتين وتصل الحصاة للجمرة لافي الارض من حولها (قوله ويستحب أن يكون لقطها من المزدلفة) ظاهر عبارته لقط جميع الجار وليس كذلك بل المراد لقط جمرة العقبة يوم النحر فقد قال الاشياخ وله أن يأخذها من منزلة بمعنى الارى جمرة العقبة فإن ابن القاسم وابن حبيب وغيرهما استحبوا أخذها من المزدلفة (قوله على المذهب) ومقابله ما ذكره ابن الحاج من أنه يستحب أخذها من وادى محسر (قوله وطلب بدنته) أي بان ضلت أو يشتري ان لم يكن عنده والبدنة تطلق على الابل والبقر وقال به عطاء وجابر وغيرهما في قوله تعالى والبدن الآية وقال النووي حيث أطلقت البدنة في كتب اللغة والحديث فالمراد به البعير ذكرًا كان أو أنثى (قوله ليخلق) أي قبل الزوال بعد نحرهما فكلهما مستحب قبل الزوال مكروه بعده (قوله ثم خلقه) الخلق انما هو أفضل في حق غير المتمتع وأما هو فالنقصير في حقه أفضل استبقاء للشعث في الحج واطلاق الخلاق يتناول الاقرع وهو كذلك فيجوز الموسى على رأسه لانه عبادة تتعلق

طلوع الشمس فإذا وصل قبل الطلوع أخر حتى تطلع ويأتى أن وقتها يدخل بطول الفجر ويمتد وقت أدائها إلى غروب الشمس والليل قضاء على المشهور (ص) والمشي في غيرها (ش) يعني أنه يستحب له أن يمشى في غير جمرة العقبة في يوم النحر فيشمل المشي في رمى الجمرات في الايام الثلاثة بعد يوم النحر العقبة وغيرها (ص) وحل برمي نساء وصيد وكره الطيب (ش) أي وحل برمي جمرة العقبة غير قربان نساء بجماع ومقدماته وعقد نكاح وغير صيد فخرمتها ما باقية وسيأتى الواجب فيهما ويكره الطيب فلا فدية فيه على المشهور ومثل رمى الجمرة فوات وقتها فإنه يحل به غير نساء وصيد وكره الطيب والمراد بوقتها وقت أدائها (ص) وتكبيره مع كل حصاة (ش) يعني أنه يستحب له أن يكبر مع رمي كل حصاة تكبيرة واحدة وظاهر المدونة أنه سنة ويستحب له أن يرمى الحصاة باصبعيه لا بقبضته (ص) وتتابعها لقطها (ش) أي ويستحب له أن يوالى بين كل حصاتين في رمي كل جمرة من الجمرات الثلاث وليس المراد أن يوالى بين الجمرات وكذلك يستحب لقط الحصيات التي يرمى بها ويكره أن يأخذ حجرًا ويكسره ويستحب أن يكون لقطها من المزدلفة على المذهب وأما الرمي بجرى به فسيأتى وسبب الرمي تعرض باليسر لا سحق في المواضع الثلاثة التي هي محل الرمي الآن وان الخليل أمره بحصيه في كل منها بسبع حصيات (ص) وذبح قبل الزوال وطاب بدنته له لخلق (ش) أي ونذبح ذبح قبل الزوال ولو قبل الشمس سجد بخلاف الاضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة عيد على أهل منى فلذلك جاز نحر الهدى قبل الشمس قال بعض ويؤخذ من قوله في التوضيح تأخير الخلق إلى بعد الزوال بلا عذر مكروه ان الذبح بعده مكروه لان الذبح مقدم على الخلق انتهى لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فلو فرضنا ان بدنته ضلت منه فإنه يندب له أن يطلبها إلى الزوال أي لقربه بحيث يسبق له قدر ما يخلق فان لم يصبرها وخشى الزوال خلق لئلا يفوته الفضيلتان فليس المراد حقيقة الزوال والالوقع حلقه بعد الزوال ولو قال الى أن يبقى له قدر حلقه اطابق المنقول (ص) ثم حلقه (ش) أي ثم بعد الذبح حلقه ولو بنورة ان عمر رأسه بكل هزيل فبعضه كالعدم والترتيب المفاد بتم امان ان يرجع الى تقديم الخلق على التقصير وسيأتى لذلك تنبيه في قوله والنقصير مجزئ أو الى ايقاع الخلق عقيب الذبح أما الخلق نفسه أو التقصير فواجب واعلم أن تأخير الخلق عن الرمي واجب بنجس بالدم كما أن تأخير الافاضة على الرمي كذلك وأما تأخير الذبح عن الرمي وتأخير الخلق عن الذبح فمستحب كتأخير الافاضة عن الذبح وسيأتى للمؤلف الاشارة لهذا ولما كان الخلق بالحديد أفضل اتفاقا أشار للحلاق بغيره بقوله (ولو بنورة) فهو مبالغة في الجواز لا في الافضل وقوله (ان عمر رأسه) قيد في الخلق أي ان عم الخلق رأسه ولو بنورة لا قيد في قوله ولو بنورة لئلا يوهوم أن الخلق مستحب ولو لم يعم الرأس (ص) والنقصير مجزئ (ش) أي والنقصير لمن له الخلق أفضل مجزئ عن الخلق لخبر اللهم ارحم الخلقين قالوا والمقصير من يارسول الله قال اللهم ارحم الخلقين ثم قال في الرابعة والمقصير من ويكره الجمع بين الخلق والنقصير لغير ضرورة ابن عرفة وحلق متعذرا للنقصير

لقلته

بالشعر فينتقل للبشرة عند فقد كالمسح في الوضوء ومن

برأسه وجع لا يقدر على الخلق أهدي قال بعض فان صح فالظاهر أنه يجب عليه الخلق (قوله والترتيب المفاد بتم امان ان يرجع الخ) هذا لا يظهر ولا يظهر الا الثاني المشار له بقوله أو الى ايقاع الخ (قوله ولو بنورة) بضم النون رد على أشهب القائل بانه لا يجوز به ذلك لان المحل محل تعبدية تقصر على ما ورد منه



(قوله أرض فراء وعقص) الضفران يضر شعراؤه إذا كان ذاجبة ليمنع من الشعث والعقص أن يعقص شعره في ففاه إذا كان ذاجبة لئلا يشعث (قوله فانه يحرم الخ) ظاهر بالنسبة للبالغ وأما غيرهما فالحرمة تتعاقب بولائها (قوله فان لبدت) أي بان جعلت الصمغ في الغاسول ثم ياطخ به الرأس عند الاحرام ليمنع ذلك من الشعث (قوله ما لم تصغر جدا) (٢٣٩) وهي بنت أقل من تسع (قوله ورواية

الطراز قدر الاغلة الخ) أي حيث اقتصرت على الاغلة (قوله وبه وفق) اعلم ان الموازية قد قالت خزل ذلك جزاوان أخذ من أطرافه أخطأ ويجزى به وقالت المدونة اذا قصر الرجل فلما أخذ من جميع رأسه وما أخذ من ذلك أجزأه غملتا على الخلاف والوافق بان المبالغة في الاخذ وقرب الاصل على الاستحباب قال الخطاب وهو الحق (قوله ثم يفيض) ويدخل وقته بطولع الفجر من يوم الترقاه البدر ولكن في تقديمه على ما يقدم عليه دم (قوله في ثوبي احرامه) ازاروردا أي ويفعله عقب حلقه (قوله يستثنى من قوله والا فهدى) أي وذلك لان قوله والا فهدى صادق بما اذا وقع بعد الافاضة وقبل رمي جرة العقبة فيقتضى ان عليه الدم ولو فات وقته افيستثنى ما اذا فات وقتها فانه ينزل منزلة فعلها (قوله بخلاف الصيد) وأولى الطيب فلا دم لحقها ما عن الوطاء وأما ان وطئ قبل السعي فيهدى أو صاد فعله الجزاء (قوله كتماخير الحلق لبلده) أي عامدا أو جاهلا أو ناسيا (قوله ويكفي الطول الخ) بان يحلق بعد ان يرمى الثلاث كما تفيد المدونة أي ان ذكره بالقرب فلا شيء عليه وهل يعيد الافاضة استحبابا أم لا قولان والحاصل انه اذا ذهب لبلده قبل الحلق

لقلته أو ذى تلبيد أو ضفر أو عقص متعين وحلق غيره أفضل من التقصير في الحج ابن حبيب ويستحب البداءة بالشق الا عين انتهى (ص) وهو سنة المرأة (ش) أي التقصير يتعين في حقهن ولو كانت بنت عشر سنين أو تسع وأما الصغيرة فيجوز لها أن تحلق بخلاف الكبيرة فانه يحرم عليها أن تحلق رأسها لانه مشبهة بنعم ان كان برأسها أذى فانها تحلق لانه صلاح لها قال في المدونة وليس على النساء الا التقصير انتهى فان لبدت شعرها فانها تقصره بعد زوال تلبيده بالامتناسط ونحوه وبعبارة أخرى معنى قوله وهو سنة المرأة أنه ليس للمرأة الا هو لا أنه في حقها سنة ولها أن تفعل غيره وقوله المرأة أي الانثى ما لم تصغر جدا ولما كانت صفة التقصير مختلفة بالنسبة للرجل والمرأة بينه بقوله (تأخذ) المرأة من أطراف شعرها (قدر الاغلة) من جميعه طوله وقصيره ولو أدخل الكاف على الاغلة لكان أحسن لقول ابن عرفة روى ابن حبيب قدر الاغلة أو فوقها يسير أو دونها به ورواية الطراز قدر الاغلة لا أعرفها وقوله (والرجل من قرب أصله) معطوف على الضمير في تأخذ أي وبأخذ الرجل في تقصيره من جميع شعره من قرب أصله وان أخذ من أطراف شعره أخطأ ويجزى به فقوله من قرب أصله استحبابا به وفق بين كلام الموازية والمدونة (ص) ثم يفيض (ش) أي يتم مقتضية للترتيب اشارة منه الى انه اذا فرغ من رمي جرة العقبة يوم النحر والذبح والحلق والتقصير فالأفضل له أن يأتي الى مكة في ذلك اليوم فيطوف بالبيت طواف الافاضة سبعاً غير تأخير الا بقدر ما يقضى حوائجه ويستحب طوافه في ثوبي احرامه وهذا هو التحلل الا كبر فيحل به كل ما كان حراما عليه أو مكرها فافطأ النساء ويصطاد ويستعمل الطيب ولا يضره بقاؤه ولا المبيت يعني بالخلاف والى هذا أشار بقوله (ص) وحل به ما بقى (ش) أي وحل بطواف الافاضة ما بقى وهو حرمة قربان النساء بطواف أو مقدماته أو عقده والصيد وكرهاه الطيب (ان حلق) أي ورمى جرة العقبة قبل الافاضة أو فات وقتها وقد كان قدم السعي فان لم يكن فعل السعي فلا يحل ما بقى الا بفعله وفعل الافاضة وقولنا ورمى جرة العقبة قبل الافاضة أو فات وقتها احترازا بما اذا أقاض قبل رميها فانه اذا وطئ حينئذ عليه هدى ان وطئ قبل فوات وقتها وأما ان وطئ بعد الافاضة وبعد فوات وقت رمي جرة العقبة فلا دم عليه كما لو وطئ بعد فعلها وتستثنى هذه مما يأتي في قوله ان وقع قبل افاضة وعقبه يوم النحر والا فهدى (ص) وان وطئ قبله فقدم بخلاف الصيد (ش) أي وان وطئ بعد افاضة وقبل الحلق وهو مرجع الضمير فعليه دم وأما ان صاد فيما بينهما فلا دم عليه لحقه الصيد عن الوطاء (ص) كتماخير الحلق لبلده (ش) التشبيه في لزوم الدم والمعنى أن من أخر الحلق الى أن رجع الى بلده فانه يلزمه الدم ولو كانت الحجلة باقية ويكفي الطول في لزوم الدم فبين بلاده بعيدة فلوزاد أو طولا بعد قوله لبلده لا فاد المسئلةين (ص) أو الافاضة للمحرم (ش) قد علمت ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة فلو أخر طواف الافاضة وحده أو مع السعي أو السعي وحده الى ان مضت هذه الاشهر ودخل المحرم فانه يأتي بالافاضة في الاولى وبه مع السعي أو بالسعي في الاخيرتين وعليه هدى واحدا في الجميع قاله سند

لزمه دم ولو كانت أيام منى باقية ومثل ذلك ما اذا ذهبت أيام منى (قوله أو بالسعي) أي فقط أي في الاخرة ان قرب السعي من الطواف وان بعد الامر يعيد طواف الافاضة لاجل السعي لان السعي يكون بعد تقدم طواف ويجب اتصالهما ولو فعل الطواف قبل غروب آخر يوم من ذى الحجة وفعل الركعتين بعد الغروب كان كمن فعلهما معه في الحجلة ولو أوقع السعي عقب الركعتين في الفرض المذكور فان سعيه صحيح لا اتصاله بطواف الافاضة وعليه الدم لفعل السعي في المحرم ثم ان فعل بعض السعي في المحرم كفعل كله فيه فلو



آخر الخلق ببلاده والافاضة للمعصوم فعليه (٢٤٠) دمان وهذا بخلاف ما اذا أخر الطواف والسعي مع الله محرم فان عليه دما واحدا

(قوله لصغير) أي من صغير أي من ولي صغير (قوله وأما المغمى عليه فكل المريض الخ) أي المشار له بقول المصنف أو عاجز الخ (قوله أو عاجز الخ) أي أو تأخير رمي عاجز بنفسه لكبر أو مرض ولو أنعماء طرأ أو نجا وجب عليه الدم دون الصغير ومن ألحق به لانه مخاطب بسائر الأركان بخلاف الصغير فان مخاطب بالرمي في الحقيقة هو الولي كذا فرق الباجي ولان الولي هو الذي أدخله في الإحرام قال عجم وما ذكرنا من أن المبالغة راجعة لمن أخر الرمي هو ظاهر كلام المؤلف ونحوه للشيخ عبد الرحمن ومن وافقه ويرد عليه أنه يقتضي أن لزوم الدم للعاجز الذي استتاب موجه التأخير للرمي وليس كذلك وأما موجه النيابة بشرطها وهو أن لا يصح المريض ويرمي قبل الغروب وان رمي النائب عن العاجز في غير وقته فدمان واحد للنيابة عن المستتيب وآخر للرمي في غير وقته على النائب الالعد في تأخير فعله المستتيب أيضا فيما يظهر ويجوز للعاجز الاستتابة في أيام الرمي الثلاث ولورجى الحكمة فيها وليس له ذلك يوم التخرجه حيث رجا الحكمة والفرق كونها يحصل بها التحال الاصغر (قوله لكان أولى) أقول فيه أنه لا يعرف منه هل الاستتابة مطلوبة أو لا مع أنها مطلوبة ويمكن توجيه كلام الشارح بان المباحث على الخلاف أن المعنى وتأخير من نائب عاجز موصوف بالاستتابة وحيث كان المعنى على ذلك فالمناسب حذف الواو (قوله والليل قضاء) لذلك اليوم يجب به الدم لا يقال هذا مستغنى عنه بقوله

في تأخيرهما أو أخرى أحدهما (ص) ورمي كل حصاة أو الجميع لليل (ش) عطف على الخلق أي وتأخير رمي كل حصاة واحدة من العقبة أو غير هافيه دم وكذلك تأخير حصيات جرة كاملة أو الجمار الجميع عن وقت الاداء وهو النهار لليل وهو وقت القضاء كما يأتي وأولى في وجوب الدم لوفات الوقتان (ص) وان لصغير لا يحسن الرمي (ش) هذا مبالغة في وجوب الدم والمعنى أن الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون رمي عنهما من أحدهما كما انه يطوف عنهما وتقدم ذلك أول الباب عند قوله والالاب عنه ان قبلها كطواف لاكتلبية وركوع فان لم يرم عنه وعن المجنون وليهما الى ان دخل الليل فالدم واجب على من أحجهما ولو رمي عنهما في وقت الرمي فلا دم عليه فرمى الولي كرميه بخلاف رمي النائب عن العاجز فان فيه الدم ولورمى عنه في وقت الرمي الا أن يصح قبل الغروب ويرمي عن نفسه فيسقط عنه الدم وأما الصغير الذي يحسن الرمي فانه يرمي عن نفسه فان لم يرم الى الليل فعليه الدم فعلم من هذا أن المجنون مثل الصغير فالوقال وان لك صغير لكان أحسن وأما المغمى عليه فكل المريض (ص) أو عاجز ويستتيب فيتحري وقت الرمي ويكبر (ش) هذا داخل في حيز المبالغة في وجوب الدم على العاجز وفي حكمه المغمى عليه والمعنى ان العاجز عن الرمي أو المغمى عليه يرمي عنهما غيرهما فان قدر المريض على الرمي فانه يحمله ويرمي عن نفسه فان لم يوجد من يحمله أو وجد من يحمله ولا قدر على الرمي فانه يرمي عنه غيره نيابة ويتحرى المريض وقت الرمي أي وقت رمي غيره عنه ويكبر لكل حصاة تكبيرة واحدة وليقف الرمي عنه عند الحجرتين للدعاء وحسن أن يتحرى المريض ذلك الوقوف ويدعو وجلة ويستتيب جلة مستأنفة ليسان الحكم أي وحكمه أن يستتيب ولو أسقط الواو لتكون الجملة صفة كان أولى وفائدة الاستتابة وعدمها الاثم وعدمه أي الاثم ان لم يرم عنه وليه وقت الاداء وعدمه ان رمى عنه وقت الاداء والافالدم عليه استتباب أم لا (ص) وأعاد ان صح قبل الفوات بالغروب من الرابع (ش) أي واذا صح المريض أو المغمى عليه فان كل واحد منهما يعيد وجوبا ما كان رمى عنه في الايام الثلاثة الماضية أو في بعضها ويكون ذلك قبل الفوات الحاصل بغروب الشمس من اليوم الرابع بالنسبة الى يوم التخر وعليه دم لانه لم يرم وانما رمى عنه غيره فلورمى عن المريض جرة العقبة ثم صح فانه يرميها لادم عليه اذا صح وأعادها نهارا وان صح ليلًا ورماها فعليه الدم فقوله وأعاد ان صح الخ لكن ان صح وأعاد مارمى عنه في وقته لادم عليه وان أعاد مارمى عنه في غير وقته فعليه الدم ونحوه في الشرح وح فالدم مترتب على النيابة وعلى عدم حصوله من المرمى عنه في الوقت (ص) وقضاء كل اليه والليل قضاء (ش) أشار بهذا وبما قدمه وما يأتي من كلامه الى أن الجمار لها أوقات ثلاثة وقت أداء ووقت فوات ووقت قضاء ووقت استدراك الرمي لحصول الترتيب وسيأتي آخر المسئلة عند قوله وأعاد ما حضر الخ فوق الفوات هو الذي لا يرمى فيه شيأ من الجمار أشار اليه فيما تقدم بقوله قبل الفوات بالغروب من الرابع ومعناه ان الشمس اذا غربت من اليوم الرابع من أيام منى فان الرمي بقوت بكل وجهه ووقت القضاء هو الذي لا يجوز التأخير اليه ومن رمى فيه يلزمه الدم أشار اليه بقوله هنا والليل قضاء أي والليل عقب كل يوم قضاء لذلك اليوم يجب به الدم على المشهور مع الرمي الى غروب الرابع ووقت الاداء هو الذي يجوز فيه التأخير ولا يلزمه فيه دم فوقت أداء جرة العقبة من طلوع فجر يوم التخر الى غروب الشمس منه لكن الافضل في ذلك أن يكون رميها من طلوع الشمس يوم التخر الى الزوال كما سيأتي عند قوله ورمي العقبة أول يوم

ذلك فالمناسب حذف الواو (قوله والليل قضاء) لذلك اليوم يجب به الدم لا يقال هذا مستغنى عنه بقوله طلوع وقضاء كل اليه ولا شئ في دخول الليل في هذا الوقت لانا نقول لما كان النهار وقت أداء الرمي فربما يتوهم أن لا يقضى الا في مثل



وقت الاداء وهو النهار فنبه على أنه يقضى ليلًا قاله البدر (قوله مع الاجزاء على المشهور) قال بعض وانظر هل يسقط عنه الهدى باعادة الافاضة بعد الرمي والظاهر لا يسقط انتهى ومقابل المشهور ما نقل (٢٤١) عن مالك من أنه لا تجزئ الافاضة قبل الرمي

وان وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فسد حججه كـ (قوله وعاد للمبيت بمعنى) ٣ ترسم بالياء لانها واوية بخلاف المنابض الميم فانه يرسم بالالف لانه يائي بدر (قوله ثلاثا) حذف التاء من ثلاثا لانها ليل كـ (قوله ويجوز له أن يتأخر) ينافي قوله يلزم والمعول عليه هو قوله ويجوز والا حسن عبارة بعض ونصه وعاد للمبيت بمعنى أي فيها فلا يجب فوراً بل يجوز التأخير ثم اربعد الافاضة والفور أفضل ولا يعضى من منى الى مكة في أيام منى بل يلزم مسجد الخيف للصلوات أفضل (قوله فانه يسن له أن يبيت فيها) هذا ينافي قوله يعنى أنه يلزم الحاج أن يعود الخ لان ذلك العود انما هو للبيات فيها ولكن هي عبارات فنفهم من يعبر بالسنية ومنهم من يعبر باللزوم فتأمل (قوله من ناحية) بيان لفوق العقبة وازافة ناحية الى منى للبيان (قوله وان ترك ليل ليله) أي أوليلة أو الثلاث الواجب دم فقط ولا ينعده وقوله فوق العقبة أي فوق جرة العقبة والصواب اسقاط جرة وقول فوق العقبة لان الجرة من منى كما أفاده بعض شيوخنا (قوله على المشهور) ومقابلها لا هدى عليه الا أن يبيت الليلة كلها وقد فهم من قوله جل ليله أنه لو بات بمنى نصف ليله فادون لا يجب عليه الدم وهو ظاهر المدونة انتهى

طلوع الشمس الى الزوال هذا هو الافضل فيها وقت اداء غبرها من الايام الثلاثة بعد يوم النحر من الزوال الى غروب الشمس كما سيأتى عند قوله ورعى كل يوم من الثلاث من الزوال للغروب فلورعى في واحد قبل الزوال لم يجزه والافضل في ذلك أن يكون الرمي في كل يوم من أيام منى بعد الزوال قبل صلاة الظهر كما يأتى عند قوله والا اثر الزوال أى والا بان كان في غير يوم النحر فلا يصح الرمي الا بعد الزوال الى الغروب والافضل فيه أن يكون قبل صلاة الظهر فقول المؤلف وقضاء كل اليه أى قضاء جميع الجمار العقبة وغيرها انتهى الى غروب الشمس من اليوم الرابع فان غربت منه فلا قضاء لفوات الوقت فعلى هذا القضاء لليوم الرابع لان غروب الشمس منه يخرج أيام التشريق وعليه دم واحد للجميع ما لم يكن أخرج أولاً ولا تكرار (ص) وحمل مطبق ورعى ولا يرمى في كف غيره (ش) تقدم عن المدونة أن المريض أو الصغير اذا كان يقدر على الرمي محمولاً ووجد من يحمله فانه يحمل ويرى عن نفسه ولا يرمى الحصة في كف غيره ليرى بها عنه لان ذلك لا يعد رمياً فقوله وحمل مطبق أى وجوباً وقوله ورعى أى بيده وقوله ولا يرمى الخ أى لا يجزئ ذلك (ص) وتقديم الحلق أو الافاضة على الرمي (ش) هذا بالجر معطوف على ما يوجب الدم وهو قوله فيما مر كتبنا خبر الحلق لبلده والمعنى أنه اذا قدم الحلق على رمى جرة العقبة فانه تلزمه الفدية لوقوعه قبل شئ من التحلل كفى المدونة لا هدى كما يعطيه كلام المؤلف لان الدم انما ينصرف للهدى فاذا رمى العقبة أمر الموسى على رأسه لان الحلق الاول وقع قبل محله وكذلك يلزمه الهدى اذا قدم طواف الافاضة على رمى جرة العقبة مع الاجزاء على المشهور وكلام المؤلف يصدق بتقديم الافاضة على يوم النحر وليس بمراد لان فعل الافاضة قبل يوم النحر كلافعل لانه فعل لها قبل وقتها ولو قدم كلا من الافاضة والحلق على الرمي لوجب فيهما فدية وهدى ثم ان الترتيب بين كل منهما وبين الرمي واجب اذ لو كان مستحباً لما وجب فيه شئ وهو ظاهر لان الرمي هو التحلل الاصغر (ص) لان خالف في غير (ش) أى لان خالف عمداً أو نسياناً أو جهلاً في غير ما تقدم بان حلق قبل أن يذبح أو نحر قبل أن يرمى أو قدم الافاضة على النحر أو على الحلق أو عليه ما فانه لادم (ص) وعاد للمبيت بمعنى فوق العقبة ثلاثاً (ش) يعنى أنه يلزم الحاج بعد طواف الافاضة أن يعود الى منى على الفور ويجوز له أن يتأخر في مكة بحيث يدرك المبيت بمنى فاذا عاد الى منى فانه يسن له أن يبيت فيها فوق العقبة من ناحية منى لا من أسفلها من ناحية مكة فانه لا يجوز له لانه ليس من منى ثلاث ليل ليل ان لم يتحل أول ليلة من ان تجل كما يأتى قال بعضهم لا خلاف ان من سنن الحج المبيت بمنى لى الى التشريق الا لرعاية أو من ولى السقاية أو المتجمل أو مخرج عياض بسنية ذلك فلو وقع أنه طاف للافاضة يوم الجمعة فالافضل له أن يرجع الى منى ولا يصلى الجمعة وقوله فوق العقبة أى فوق جرة العقبة بيان لقوله منى لا لقوله فى منى وانما قلنا ذلك ليفيد أن منى هو ما فوق العقبة لان فوق العقبة بعض منى وهو ظاهر ويدل عليه ما يأتى من أن العقبة هي حرم منى من جهة مكة (ص) وان ترك جل ليلة قدم (ش) أى وان ترك المبيت فوق العقبة وبات دونها جهة مكة جل ليلة فانه يلزمه الدم على المشهور وظاهره ولو كان الترتيب لضرورة فكيف على متاعه وهو الذى يقتضيه مذهب مالك على حسب ما روى عنه ابن نافع فيمن حبسه مرض فبات بمكة ان عليه هدياً (ص)

(٣١ - خرشى ثانی) ٣ قوله المحشى ترسم بالياء لانها واوية الخ فيه أن الواوى يكتب بالالف واليائي بالياء نعم جوز النورى

فى منى الصرّف فيكتب بالالف والمنع فيكتب بالياء اه معجم



(قوله ان تجعل) كان يعني أو غيرها كسكة لكن ان كان يعني فيشترط به التجمل والخروج منها قبل الغروب من الثاني وان كان من غيرها لا يشترط الخروج منها قبل الغروب من الثاني وانما يشترط به الخروج فقط قبل الغروب من الثاني ومن تجمل وأدركته الصلاة في الطريق فهل يتم أم لا لم أر من نص عليه والاعتماد أحوط ومن أدركته الصلاة من الحاج وهو في غير مواضع النسك كالرعاة اذ ارموا الجمرة وتوجهوا للرعي فالظاهر من كلامهم ان لهم حكم الحاج ك (قوله أو ميكاً) أي أو كان ميكاً معطوف على قوله بات أي ولو بات بمكة أو كان ميكاً فندبر (قوله ومن تأخر الخ) فان قيل عدم الاثم في التأخير لا يتوهم حتى ينفيه والجواب أنه رد على الجاهلية الذين كانوا يقولون بالاثم على التأخر مع تجمل (٣٤٣) غيره وجواب آخر انه انما نقاه لئلا يتوهم أنه يأثم بترك العمل بالرخصة التي هي التجمل

(قوله وكلام الشارح يفيد أنه) (مباح) أي مستوى الطرفين انظر كيف يكون ذلك مع كثرة العمل المقتضية لترجيح عدم التجمل فتدبر (قوله ورخص لراع) كالمستثنى من قوله وعاد للمبيت يعني الخ ومن قوله أوليبتين ان تجمل وهذه الرخصة جائزة كإذكره الشيخ عبيد الرحمن وتنت (قوله في حق رعاة الابل) أي لا غيرهم وأهل السقاية يرخص لهم في ترك المبيت يعني فقط لا في ترك اليوم الاول من أيام الرمي فيبيتون بمكة ويرمون الحجار نهاراً ويعودون لمكة قاله في الطراز فليسوا كالرعاة في تأخير الرمي يومابل في ترك المبيت وكلامه في مناسكته يقتضي أنهم سواء ولكنه معترض بقول الشارح وقوله لراع وصاحب سقاية فيه نظر فالمناسب أن يحذف قوله وصاحب سقاية بتنبية يجوز للرعاة أن يأثروا ليلاً فيرمون ما فاتهم رمية نهاراً وبه قال محمد قال الخطاب والظاهر أنه وافق لانه اذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني فريهم ليلاً أولى وردد ذلك بالاولى في الرخصة والاعتراض صواب لانهم يترعون

أوليبتين ان تجمل ولو بات بمكة أو ميكاً قبل الغروب من الثاني فيسقط عنه رعي الثالث (ش) يعني أنه اذا طاف للفاضة فانه يلزمه الرجوع الى منى لاجل أن يبيت بها ثلاث ليل ان لم تجمل أوليبتين ان تجمل فيسقط عنه رعي اليوم الثالث ومبيت ليلته ولا فرق في جواز التجمل بين أن يبيت بغير مكة أو بها على المشهور وسواء كان المتجمل آفاقاً أو ميكاً على الاصح لقوله تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه أي لفواته للرخصة ومن من صيغ العموم ومقابل المشهور أنه يلزم من يبيت بمكة أن يعود للرعي لخروجه عن سنة التجمل والدم ان لم يعد ومقابل الاصح أنه لا يتجمل أهل مكة وشروط التجمل مجاوزة جرة العقبة قبل غروب اليوم الثاني من أيام الرمي فان لم يجاوزها الا بعد الغروب لزمه المبيت يعني ورعي الثالث وكأنه التزم رمية ولانه لا يصدق عليه أنه تجمل في يومين وانظر هل عدم التجمل أفضل من التجمل لما فيه من كثرة العمل أم لا وكلام الشارح يفيد أنه مباح وكذا كلام الرسالة وهذا في غير الامام وأما هو فيذكره التجمل كما صرح به ابن عرفة (ص) ورخص لراع بعد العقبة أن ينصرف ويأتي الثالث فيرمي لليومين (ش) وردت الرخصة من قبل الشارع في حق رعاة الابل أنهم اذا رموا جرة العقبة يجوز لهم أن ينصرفوا الى رعي مواشيهم ثم يأثروا في اليوم الثالث بالنسبة ليوم النحر وهو صبيحة ثاني عشر الحجة وهو الثاني من أيام التشريق فيرمي اليوم الماضي وهو ثاني النحر لليوم الذي حضر واقبه وهو ثالث النحر ثم ان شاءوا تجملوا وان شاءوا أقاموا لليوم الرابع فيرمي مع الناس وقوله لراع وصاحب سقاية وقوله بعد العقبة متعلق بينصرف وهو ماش في تقديم معمول صلة الحرف المصدرى عليه على مذهب الشيخ سعد الدين القائل بجوازه اذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً لانهم يتوسعون في الظروف ولا يتوسعون في غيرها (ص) وتقديم الضعفة في الرد للمزدلفة (ش) متعلق الرد محذوف واللام من المزدلفة بمعنى من أي ورخص تقديم الضعفة كالمرضى والنساء والصبيان في الرد من المزدلفة لمنى ولا يصح حمل كلام المؤلف على ظاهره وان ورد لانه غير معروف عند أهل المذهب وكما رخص لهم في التقديم يرخص لهم في التأخير أيضاً وانما خص المؤلف الكلام بالتقديم قصد الموضوع النص ولو قال وتقديم الضعفة أو تأخيرهم من المزدلفة لمنى لكان أحسن لافادته المسئلتين وتأدية المعنى المراد ثم ان الرخصة في التقديم من المزدلفة لا بد أن تقيد بأن تكون بعد القدر الواجب من النزول بها ويكون وقوفهم بالمشعر ليلاً ومن أتى منى قبل الفجر أخرى جرة العقبة الى الفجر (ص) وترك التحصيص لغير مقتضى به (ش) أي ورخص في ترك النزول

الماء من زهم ليلاً ويفرغونه في الحياض محشئاً نت (قوله ولا يصح حمل كلام المؤلف على ظاهره) من أن الضعفة بالمحصب يردون من عرفه للمزدلفة قبل غروب الشمس ليلة العاشر (قوله أو تأخيرهم من المزدلفة) أي فلا يترحلون بعد الصبح من المزدلفة عقب صلاة الصبح ولا يقفون بالمشعر الحرام في ذلك الوقت فيكون ذلك بعد ولكن لم يبين حد التأخير ولعله الى وقت يسهل عليهم السير فيه (قوله ثم ان الرخصة الخ) أي فالرخصة لهم انما هي ترك ما زاد على النزول الواجب وهي هنا مستحبة فلا يقال انهم تركوا مستحباً وهو المبيت بل فعلوا مستحباً في حقهم قال عجم وانظر هل يحصل لهم ثواب المبيت كما ذكره في الجمع الصوري للمريض ونحوه من حصول فضيلة أول الوقت له دون الصحيح وهو الظاهر أم لا وقوله من ثواب المبيت أي زيادة على ثواب الرخصة (قوله أي ورخص في ترك النزول بالمحصب)



هذه الرخصة خلاف الاولى لما يأتي للمصنف من قوله عاطفا على المنسحب وتحصيص الرابع (قوله والابطح منه) انظره مع قول عياض وهو البطحاء انتهى أي فهو عينه لا بعضه (قوله فلا رخصة في تركه) أي (٣٤٣) فيكره له الترك بخلاف غيره بخلاف الاولى

(قوله الا أن يكون متجلا) تقدم معنى التجليل (قوله أو يوافق نفره يوم الجمعة) أي لان مالكا قال لا أحب للامام أن يقيم بالمحصب وليدخل مكة ليصلي الجمعة بأهل مكة انتهى (قوله ورمي كل يوم) عطف على عادفه وفعل ماض أي رمي بادنا بالتي تلي مسجد مني ثم الوسطى التي بالسوق وختم بالعقبة (قوله وفيه بحث الخ) أقول البحث ظاهر لكن الظاهر ان الحكم مسلم (قوله أو برام) كجبال جمع برمة بالضم قدر من الحجارة قال في القاموس وفي النهاية البرمة القدر مطلقا وجمعها برام وهي في الاصل المتخذة من الحجارة المعروفة بالحجاز واليمن محشيت (قوله وهل هو كالفول) بيان لاقول ما يجزئ (قوله والزلط) فيه نظر بل الزلط من الحجر (قوله استعمال الرمي في مطلق الايصال) الاولى في مطلق الوصول أي اللفظ الاول وأراد بالرمي الثاني الطرح فالعبارة الثانية تفسير هذه (قوله لكنه يكره) ونذب اعادته بظاهر (قوله وهي البناء وما تحتها) أي من موضع الحصباء وان كان المطلوب الرمي على الثاني كما يفيد قوله في منسكه ولا ترم في البناء بل ارم أسفله بموضع الحصباء أي وسيقول المصنف وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد فالمطلوب ابتداء انه لا يرمي في البناء فان رمي فيه ووقع الرمي أسفله في بطن الوادي أجزأه فان

بالمحصب ليلة الرابع عشر وهو ما بين الجبلين للمقبرة أي منتهيها سمي بذلك لكثرة الحصباء فيه من السيل والابطح منه حيث المقبرة التي بأعلى مكة تحت عقبة كداء بالفتح والمسد سمي بذلك لانبطاحه ومحل الرخصة لغیر المقمدي به فلا رخصة في تركه المقمدي به لا حيا نه السنة الا أن يكون متجلا أو يوافق نفره يوم الجمعة وانما كان النزول بالمحصب مشروعا لنزوله عليه الصلاة والسلام به وصلاته به الظهر والعصر والمغرب والعشاء (ص) ورمي كل يوم الثلاث وختم بالعقبة (ش) تقدم أن يوم النحر يختص برمي جرة العقبة فقط يرميها بسبع حصيات وأشار بهذا الى أن أيام منى وهي الايام المعدودات أي ثاني النحر وثالثه ورابعة برمي في كل يوم منها الثلاث جرات يرمي كل جرة بسبع حصيات وذلك ثلاث وستون حصاة ان لم يتجمل وتقدم أنه يرمي العقبة بسبع حصيات فالجملة سبعون حصاة (ص) من الزوال للغروب (ش) أي ووقت أداء كل يوم من الزوال منه للغروب قال الخطاب وتبعه بعضهم المختار من الزوال الى الاصفرار ومنه للغروب ضروري انتهى والظاهر كراهة الرمي فيه ولو كان حراما للزم فيه الدم وفيه بحث اذ وجوب الدم ليس بالازم لفعل كل محرم كما يفيد ما يأتي في محرمات الاحرام (ص) وصحته بجرح كحصى الخذف (ش) أي وشرط صحة الرمي مطلقا أمور أربعة كونه بجرح أي جنس ما يسمى بجرح من رخام أو برام وفي القدر كحصى الخذف بمجموعتين وفاء وهو الرمي بالحصباء بالا صابع وبالخاء المهملة الخذف بالحصباء ابن هرون هو بالخاء المهملة وكانت العرب ترمي بها في الصغر على وجه اللعب تجعلها بين السبابة والابهام من اليسرى ثم تقذفها بسبابة اليمنى أو تجعلها بين سبابة يمينه وهل هو كالفول أو النواة أو دون الاغلة طولا وعرضا أقوال فلا يصح الرمي بغير الحجارة كالطين والزلط كما يأتي ولا يجزئ الصغير جدا كالقمح لانه كالعدم ويجزئ الكبير عندا الجميع ويكره ثلاثا يؤذى الناس (ص) ورمي (ش) أي وصحة الرمي برمي فيه شيء اللهم الا أن يقال استعمال الرمي في مطلق الايصال وبعبارة أخرى الرمي المشروط هو الوصول الى الجرة والذي هو شرط فيه هو الرمي بمعنى الطرح فلا يرد ان الشيء لا يكون شرطا في نفسه وقوله ورمي أي لكل حصاة بانفرادها ولا بد من هذا ويشترط أن يكون الرمي بيده لا بقوسه أو رجله أو فيه كما هو الظاهر ويستحب كون الرمي بالا صابع لا بالقبضة وكونه باليد اليمنى الا أن يكون لا يحسن الرمي باليمنى (ص) وان بمنجس (ش) يعني انه يجزئ الرمي بالحجر النجس لكنه يكره وقوله (على الجرة) متعلق برمي أي ورمي على الجرة وهي البناء وما تحتها ولما أوهم قوله على الجرة انه لا بد من اصابتها أو لادفعه بقوله (ص) وان أصابت غيرها ان ذهبت بقوة (ش) أي وان أصابت الحصاة غير الجرة ابتداء من محمل وغيره فلا يمنع ذلك الاجزاء ان ذهبت اليها بقوة من الرمي لا اتصال الرمي بها وشمل كلامه ما لو وقعت دونها ثم تخرجت لانه من فعله أمانان تخرجت الى الجرة من عال غير بناء الجرة فلا سند لان رجوعها ليس من فعله وللشافعية فيه قولان وأمانان وقعت الحصاة دون الجرة ولم تذهب بقوة الرمية أو جاوزتها بالبعد منها فلا تجزئ لان رمية لم يتصل بالجرة وان أطارت الرمية غير هامها وقعت عليه للجرة واليه أشار بقوله (لا دونها وان أطارت غيرها لها) ولا يجزئ الرمي بالطين والمعادن بأنواعها متطرفة كالذهب والفضة والرصاص أو غير متطرفة كالزنيخ والكبريت والمائعات بأسرها واليه أشار بقوله

رمي فيه ووقف في شقوق البناء في اجزائه تردد ولا يجزئ ما وقع في ظهرها قطعا وقال ابن فرحون ليس المراد بالجرة البناء القائم فان ذلك البناء علامة على موضعها ونحوه قول الباجي وغيره الجرة اسم لموضع الرمي سميت بذلك باسم ما يرمي فيها والحجارة التي انتهى (قوله لانه من فعله) أي وان لم يبلغ الرأس كافي المدونة فان شئ في أصولها فافاسه تظهر الشيخ سالم عدم الاجزاء (قوله متطرفة) أي قابلة



(ولا طين ومعدن) وأجازوا هنا الرمي بالرصاص بخلاف التيمم عليه على ما فيه (ص) وفي أجزاء ما وقف بالبناء تردد (ش) يعني لورى الحصاة على الجرة وقعت في شقوقها ولم تنزل إلى أرض الجرة هل يجزئ الرمي وهو الذي كان يميل إليه سيدي عبد الله المنوفي شيخ المؤلف وهو المناسب للجره اسم للبناء وما تحتها أو لا يجزئ وهو الذي كان يقضي به سيدي خليل الذي بمكة شيخ المؤلف أيضا وبهرام ولعل الجرة عنده اسم للمكان المجتمع فيه الحصاة تردد لهذين الشيخين المتأخرين لعدم نص المتقدمين (ص) وبتريهين (ش) معطوف على قوله بجرح من قوله وصحته بجرح وبتريهين وفي بعض النسخ من غير باء فهو عطف على جرح يعني وبما يشترط أيضا في صحة الرمي فيما بعد يوم النحر أن يرب بين الجرات الثلاث في الرمي بأن يمسد أبا الجرة الكبرى التي تلي مسجد منى ثم يمشي بالوسطى وهي التي في السوق ثم يتحتم بجمرة العقبة فالأجل بالترتيب مبطل ولوسهوا وعليه يتفرع قوله (وأعاد ما حضر بعد المنسية وما بعدها في يومها فقط) مثال ذلك لو نسي الجرة الأولى من ثاني النحر ثم رمى ثالث النحر بتمامه ثم رمى رابع النحر بتمامه ثم ذكر فانه يرمى الجرة المنسية وما بعدها في يومها وجوبا وهي الجرة الوسطى ثم بجمرة العقبة لانه رمى باطل لعدم الترتيب ثم يرمى اليوم الرابع بتمامه استحبابا وهو مراده بقوله ما حضر فاموصلة محلها نصب وانما أعاد رمي الرابع لأجل الترتيب بين المنسي وما حضر وقته لانه واجب مع الذكر لا مع النسيان فلذا استحب اعادته بخلاف ترتيب المنسيات في اليوم الواحد لانه واجب ولو مع النسيان وأما اليوم الثالث فان رميه صحيح وقد خرج وقته ومثاله في الصلاة لو نسي الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم ذكر فانه يصلي الصبح والمغرب والعشاء لبقاء وقته ما ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقته ما وفي قوله في يومها فائدة لانه لو اقتصر على قوله وما بعدها لتوهم في المثال المفروض أن يعيد جرات اليوم الثالث فقوله وأعاد ما حضر وهو اليوم الرابع وقوله بعد المنسية أي بعد فعل المنسية وبعد فعل ما بعده في يومها فقط وفي معنى من وهو بيان لما وليس متعلقا باعاد لفساد المعنى اذ لا يتأتى الاعادة في يومها لانه فات (ص) وندب تنابعه (ش) أي تنابع رمي الجرات بأن يرمى الثانية عقب الأولى بكاملها والثالثة عقب الثانية بكاملها وهذا علمت أن هذا غير قوله وتنابعها فان معنى ذلك تنابع الحصيات في كل جرة ثم فرغ على قوله وصحته بتريهين وعلى قوله وندب تنابعه قوله (فان رمى بخمس خمس اعتمد بالخمس الأولى) أي فلاجل أن التنابع مندوب فقط لا تبطل الخمس الأولى ولاجل أن الترتيب واجب بطل ما بعدها لعدم الترتيب برمييه الثانية والثالثة قبل اكمال الأولى وكذا قوله وان لم يدر موضع حصاة الخ (ص) وان لم يدر موضع حصاة اعتد بست من الأولى (ش) أي وان رمى الجرات الثلاث ثم لم يدر موضع حصاة أو أكثر تركت من أيها يمين تركها أو شئ بقيت يمينه حصاة أم لا اعتد بست من الجرة الأولى لاحتمال كونها منها فيكملها بحصاة ثم يرمى الوسطى والعقبه بسبع سبع لعدم الترتيب ولا تبطل الأولى على احتمال كون المنسي من الثانية أو الثالثة ومفهوم قوله وان لم يدر مفهوم موافقة فكذلك الودرى أنها من الأولى أو ما بعدها كملها بحصاة ولا يستأنفها على المشهور واستأنف ما بعدها وما ذكره مبنى على ندب التنابع وعلى مقابلة لا يعتد بشئ ثم ان قوله اعتد بست من الأولى محله ما لم يتحقق تمام الأولى والاعتد بست من الثانية وان شئت مع ذلك في كونها من الجرة الأولى من اليوم الأول والثاني فانه يعتد بست من الأولى من كلا اليومين ويكمل عليها (ص) واجزا عنه وعن صبي (ش) صورته انه رمى الجرة بسبع حصيات عن نفسه ثم رمى بتلك الحصيات عن الصبي أو غيره ممن يرمى عنه أو رمى عن ذكر أو لا ثم رمى بتلك الحصيات عن نفسه فان ذلك يجزئ أما لورى

للتطريق بالمطرفة (قوله ولعل الجرة الخ) قال اللقاني مذهب الطرازان الجرة اسم للجميع البناء وما حوله وعليه فما وقف بالبناء مجزئ قال ح وهو القياس فكان ينبغي للمؤلف أن يقطع بالأجزاء فيقول وتجزئ ما وقعت بالبناء ويرى على الحكومة أو البناء (قوله في يومها) انما لم يستغن بمفهوم الظرف عن قوله فقط لانه ليس بمفهوم شرط بخلاف فقط لان الفاء داخلية في جواب شرط مقدر (قوله وعلى قوله وندب تنابعه) فيه نظرا لظاهر التفريع على قوله وتنابعها أي الحصيات لا تنابع الجرات (قوله اعتمد بالخمس الأولى) وسواء كان ذلك عمدا أو سهوا بناء على ان الفور ليس بواجب ولا هدى عليه ان ذكر في يومه وعليه الهدى ان ذكر من الغد (قوله ثم رمى بتلك الحصيات) ليس بشرط بل ولو بحصيات آخر



(قوله ولو حصة حصة) أى حصة بعد حصة أى حصة له وحصة عن الصبي وهذا حكمه تكرار الحصة وليس المراد حصة بعد حصة وكل من من مالهم ما فان ذلك كذا روى وأما لوروى عنه حصانين أو أكثر وعن الآخر مثله أو دون أو أكثر وعكس ذلك فظاهر الأجزاء وانظر هل هذا من محل الخلاف أيضاً ولا وما قبل المبالغه أن روى جرة كاملة عن نفسه ثم يرميها عن الصبي فهذا يجوز بلا كلام (قوله يستحب له أن يرميها بعد الزوال) أى قبل صلاة الظهر وهذه داخلة تحت قوله والاثار الزوال (قوله انه لا معنى الخ) أقول له معنى لان المستحبين بوجهين متغايرين (قوله وانظر الوجه الثاني) (٢٤٥) عبارته فى لـ والثانى ان ظاهر كلامهم انه ينتهى

وقت استحبابها بالزوال وبه صرح نت عقب قوله طلوع الشمس وان فعلها بعد الزوال ولو اثره فعل لها فى غير وقتها المستحب وجعل بعضهم قول المؤلف شاملاً للاحتمالين السابقين فقال والابان فات الرمى أى روى العقبة عند طلوع الشمس الى الزوال أو كان الرمى فى غير أول يوم فالمستحب الرمى اثر الزوال انتهى وفيه نظر اذ وقت أداء العقبة فى اليوم الاول من الفجر للغروب والمستحب منه من طلوع الشمس للزوال ويكره الرمى منه للغروب وأما من الفجر للطلوع فيحتمل أن يكون مكروهاً وخلاف الاولى وقد صرح الجزولى بالاول واقصر عليه وما وقع لابن القاسم من قوله اذا زالت الشمس فات وقت رميها محمول على وقت الفضل قاله فى التوضيح وقوله قبل الظهر أى قبل صلاته انتهى عبارة كـ بـ (أقول) يبقى ما ذا لم يكن الرمى قبل الزوال لعذر والظاهر أنه يندب بعد الزوال قبل الظهر قياساً على الجرات فى بقية الأيام ويحوم له ما قاله الشارح أولاً (قوله كما كان يفعل ابن القاسم) شيخ مالك أى عبد الرحمن بن

الحصة الواحدة عنه وعن غيره لم يجوز عن واحد منهم ما وأشار بقوله (ولو حصة حصة) الى المشهور وهو انه لوروى حصة عن نفسه ثم روى حصة عن معه ثم فعل كذلك فى جميع الجمار الثلاث فانه يجوز (ص) ورميه العقبة أول يوم طلوع الشمس (ش) تقدم أنه قال ورميه العقبة حين وصوله وان راكبا وأشار به الى وقت أدائها وتقدم انه من طلوع فجر يوم النحر الى غروب الشمس وأشار بما هنا الى وقتها الا فضل وانه يندب له أن يرميها من طلوع شمس يوم النحر الى الزوال منه يريد اذا كان لا عذره وأما ان كان له عذر من مرض أو نسيان فانه يستحب له أن يرميها بعد الزوال وقوله طلوع الشمس أى بعد الطلوع لانه يصدق بالمقارنة (ص) والاثار الزوال قبل الظهر (ش) أى والابان لم يكن الرمى أول يوم بل كان فى غير يوم النحر يندب اثر الزوال قبل صلاة الظهر فالتبى فى قوله والاراجع لقوله أول يوم لاله ولقوله طلوع الشمس وعلى هذا درج الشارح ولا يصح أن يكون المعنى والابان لم يرم العقبة أول يوم عند طلوع الشمس فيندب رميها اثر الزوال فى اليوم الاول قبل صلاة الظهر وان درج عليه نت تبعاً للبساطى لوجهين الاول انه لا معنى للابان اذا ما قبلها مستحب وما بعدها كذلك وانظر الوجه الثانى مع ما فى كلام المؤلف فى شرحنا الكبير (ص) ووقوفه اثر الاولين قد راى سراع البقرة (ش) معطوف على المندوب والمعنى انه يندب له أن يقف عند الجرة الاولى التى تلى مسجد منى وعند الجرة الوسطى اثر رميها للدعاء والتهليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة مقدار ما يقرأ القارئ المسرع سورة البقرة كما كان يفعل ابن القاسم وسالم وأما جرة العقبة فانه اذا رماها ينصرف عنها ولا يقف عندها لعدم الوارد فى ذلك أو لو سعى موضع الاولين دون جرة العقبة فقله اثر الاولين أى اثر روى كل واحدة لان الحكم على العام حكم على كل فرد (ص) وتيسره فى الثانية (ش) أى ومما يستحب له انه اذا روى الجرة الثانية وهى الوسطى أن يتيسر عنها أى يقف عنها ذات الشمال ووجهه الى البيت ولا يجعلها خلف ظهره وبعبارة أخرى والمراد انه يتقدم امامها بحيث تكون جهته يساره حال وقوفه للدعاء بعد رميها لانه يجعلها مقابلة يساره وأما الاولى وهى التى تلى مسجد منى فانه اذا رماها لا يستحب له أن يتيسر عنها للدعاء بل يجعلها خلف ظهره ويقف للدعاء مستقبلاً القبلة وأما جرة العقبة فانه يرميها من أسفلها فى بطن الوادى ومنى عن يمينه ومكة عن يساره ولا يقف عندها للدعاء (ص) وتحصيب الراجع ليصلى أربع صلوات (ش) يعنى ان الحاج غير المتجمل يستحب له ارجع من منى الى مكة أن ينزل بالمحصب وتقدم انه حيث المقبرة من مكة تحت كداء النبية ليصلى بها أربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء لفعل النبي

القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق (قوله وسالم) أى ابن عبد الله بن عمر (قوله دون جرة العقبة) أى فانه ضيق فليس فيه سعة للقيام لمن يرمى زادنى لـ ولهذا لا ينصرف الذى يرميها على طريقه لانه يمنع الذى يأتى للرمى وانما ينصرف من أعلى الجرة وضعف مالك رفع البلدين فى جميع المشاعر والاستسقاء وقد روى رافعا يديه فى الاستسقاء وقد جعل بطونهما الى الارض وقال ان كان الرفع فهكذا انتهى وبعبارة شب وفى رفع يديه قولان قال الموضع مذهب المدونة عدم الرفع انتهى (قوله ليصلى) اللام للعاقبة أى يؤل نزوله الى أن يصلى أربع صلوات لالام التعليل أى لان النزول انما هو لاجل الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لاجل الصلاة وسواء كان مكياً أو مقبياً بمكة أم لا ويقتصر الصلاة لانه من تمام المناسك



(قوله وتقدم ان النزول به ليس بنسك) أي ليس بمنى كد على وجه السنة أو الوجوب حتى يلزم فيه الدم بتركه انتهى محشى ث  
 والمحبص هو الموضع الذي تخالفت فيه قريش على أن لا يبايعوا بني هاشم ولا يأخذوا منهم ولا يعطوهم فنزل النبي صلى  
 الله عليه وسلم وذكر الله فيه شكره حيث ظفروا الله ونصره على أعدائه فكان مجلسا سويا جعله الله مجلسا لحبر (قوله قبل دخول وقت  
 الصلاة) أي قبل انتهاء وقتها بأن وصل قبل العصر بمقدار ما يفعل صلاة الظهر والابأن ضاق الوقت عليه جدا بحيث يدخل وقت  
 العصر قبل أن ينزل به فإنه يصلي الظهر حالا ولا يؤخر ولا تفهم ان المراد الدخول الحقيقي وهو ابتداء وقت الظهر لان فرض المسئلة انه  
 لا يخرج من منى الا بعد رمي الرابعم والرعى (٢٤٦) انما يكون بعد الزوال أو ان المراد وقت دخول الصلاة الثانية شيخنا عبد الله

(قوله بغير المتجمل) أي وأما المتجمل فلا ينسب له وظاهره ولو مقتدى  
 به من شرح عب (قوله الوداع)  
 بكسر الواو مصدر وادع وبفتحها  
 اسم مصدر (قوله قدم بنسك أو  
 تجارة) لا يخفى ان النسك اما الحج  
 أو العمرة والقادم بتجارة لا يدخل  
 مكة الا محرما وأقلها عمرة الا أن  
 يجاب بان المقصود له ابتداء اما  
 النسك أو التجارة فلا ينافي انه اذا  
 قصد التجارة لا يدخل مكة الا محرما  
 باحد النسكين (قوله حتى يكون  
 آخر عهده) آخراما اسمها رم فوع  
 والطواف خبرها منصوب أو  
 بالعكس (قوله آخر نسك يفعله  
 الحاج) أي آخر عبادة يفعلها الحاج  
 (قوله أولا حد النسكين) أي بان  
 كان آقيا وعليه نفس من الوقت  
 فاراد انه يذهب الى ميقاته يحرم  
 منه فبطاب حينئذ حين يتوجه  
 للخروج أن يطوف طواف الوداع  
 فهذا لا يتصور الا في الحج ولا  
 يتصور في عمرة لان من كان بمكة  
 وأراد أن يعتمر فخرج اما للعمرة  
 أو للتنعيم وقد ذكر المسواق ان  
 العسرى اذا أحرم من عرفه بالحج  
 فإنه يأتي بطواف الوداع اذ رجع

عليه الصلاة والسلام وتقدم ان النزول به ليس بنسك وهذا كله اذا وصل للمحبص قبل  
 دخول وقت الصلاة أما اذا أدركه وقت الصلاة وهو في غير المحبص فإنه يصليها حيث أدركه  
 الوقت ولا يؤخر للمحبص فيعيد كلام المؤلف بغير المتجمل وبما اذا لم يكن رجوعه يوم الجمعة  
 وتخصيب مصدر حبص كفتح مضعفا اذا نزل المحبص مثل غزب وشرق (ص) وطواف  
 الوداع ان خرج لك بالحفة لا للتنعيم وان صغيرا (ش) يعني انه ينسب لكل خارج من مكة  
 لموضع بعيد كالحفة وبقية المواقيت ميكا أو غيره قدم بنسك أو تجارة وان صغيرا أو عبدا أو  
 امرأة كانت بنته العود أم لأن يطوف طواف الوداع قبل خروجه لانه خرج الى مكان بعيد  
 في الحل وقوله عليه السلام لا يفترق أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف ولهذا كان  
 طواف الوداع هو آخر نسك يفعله الحاج وسواء خرج لحاجة أو لاحد النسكين ومحل كون  
 من خرج للتنعيم وهو المسمى بمساجد عائشة أو الجعرانة لا يطلب الوداع حيث لم يخرج ليقوم  
 بموضع آخر أو لمسكنه والاطلب منه ولو قرب ما خرج اليه ويستثنى من كلامه المنزلة لمكة  
 بالخطب ونحوه فلا وداع عليهم ولو خرجوا لمسكان بعيد وكذا يستثنى منه المتجمل وظاهر قوله  
 وان صغيرا ولو غير مميز ففعله عنه وليه ابن فرحون لطواف الوداع ركعتان ان تركهما حتى  
 تباعد أو بلغ بلد ركهما ولا شيء عليه وان قرب وهو على طهارته رجع لهما وان انتقض  
 وضوءه ابتداء الطواف وركهما وان كان بعد العصر ركهما اذا حلت النافلة في الحرم أو خارجه  
 ولم يذكروا انه يقبل الحجر بعد طواف الوداع قبل خروجه من المسجد كما قاله عند خروجه للسعي  
 وهو حسن انتهى (ص) وتأدى بالافاضة والعمرة (ش) يعني ان طواف الوداع ليس مقصودا  
 لذاته بل ليكون آخر عهده الطواف فلذلك تأدى بطواف الافاضة أو بطواف العمرة يعني  
 انه لا يستحب لمن طاف للافاضة أو للعمرة ثم خرج من فوره أن يطوف للوداع فعنى تأدى  
 سقط الطلب بما ذكر ويحصل له فضل طواف الوداع ان فاه بما ذكر قريبا ساعلى تحية المسجد  
 (ص) ولا يرجع القهقري (ش) يعني انه اذا طاف للوداع أو لغيره وخرج باثر ذلك فإنه لا يستحب  
 له ان يرجع ووجهه الى البيت وظهوره خلف كما تفعله الانعام لعدم الوارد في ذلك عن النبي عليه  
 السلام بل يرجع وظهره الى البيت والنهي عن ذلك نهى كراهة أو خلاف الاولى (ص) وبطل  
 باقامة بعض يوم لا بشغل خف (ش) يعني ان من طاف للوداع ثم أقام بعده بمكة أو بمحل دون  
 ذي طوى يوما أو بعضه فإنه يبطل كونه وداعا لا ثوابه لان الطواف صحيح في نفسه لان المقصود

لهامن مكة وهو واضح لانه رجع لمسكنه فبطل ولو قرب رأما المكي اذا خرج من مكة لعرفة فهل يطلب به أم لا  
 لانه ليس ببعيد ويستحب له اذا فرغ من طواف وداع أن يقف بالملتزم للدعاء (قوله رجع لهما) أي وفعلهما في المسجد (قوله في الحرم  
 أو خارجه) انظر هذا لم يؤمر بالكوع في الحرم فيوافق قوله رجع لهما وظاهره انه أراد بالحرم المسجد الحرام (قوله وهو حسن)  
 المفاد من نت ان الضمير عائد على عدم التقبيل فاقى عب غير مناسب ولعل وجه الحسن ان التقبيل من متعلقات السعي  
 ولا سعي هنا (قوله والعمرة) ولا يكون سعيه طولا حيث لم يقم بعدهما اقامة تبطل حكم التوديع (قوله ولا يرجع القهقري)  
 وكذا يقال في القهقري في زيارته عليه الصلاة والسلام (قوله نهى كراهة أو خلاف الاولى) الظاهر الكراهة قال في مناسكه ولا يرجع  
 في خروجه القهقري لانه خلاف السنة (قوله دون ذي طوى) فان أقام بذى طوى أو بالا بطح لم يبطل وداعه (قوله أو بعضه)



وهو ما فوق الساعة الفلكية (قوله ان لم يخف فوات أحجابه) أي أو منعاه من كرى (قوله قدره) سواء علم الكرى بحملها أم لا حملت عند الكراء أو بعده وليس عليها شيء من نفقته ولا نفقة دوابه قال ح ويستحب لها في النفاس أن تعينه بالعلف لافي الحيض أي لقصر زمنه (قوله أو نفست) قال المصباح نفست المرأة بالبناء للمفعول فهي نفست والجمع نفاس ومثله عشاء وعشار وبعض العرب يقول نفست تنفس من باب تعب فهي نافس مثل حائض والولد منفوس والنفاس بالكسر اسم (قوله مقدار حيضها واستظهارها) فيحبس في حيض المبتدأة خمسة عشر يوما (قوله وقيدان أمن الخ) فان لم يؤمن كافي هذا الزمن يفسخ الكراء اتفاقا كما لعباض ولا يحبس هو ولا ولي لأجل طوافها ومكثت وحدها للطواف ان أمكنها المقام بمكة والاربعين لبلدها وهي على حالها ثم تعود في القابل وهذا هو الظاهر وطواف العمرة كطواف الافاضة قاله والدعب ثم فسخ الكراء في عدم الامن يعارض ما سيأتي من انه لا يفسخ الجارة بتلف ما استوفى به الا في مسائل ليس هذا منها والقياس ان للكبرى جميع الاجرة ان لم تجرد من يركب مكانها وقال ت عن عياض انها في مثل هذا الزمن الذي لا يمكنها السير الا مع المركب تصير كالمحصن بالعهد وأي فلها التحمل بغير هدي أو ذبح يحزى ضحية وهذا كله حيث لم ينقطع عنها الدم أصلا أو انقطع بعض يوم وعلمت انه يأنيها قبل انقضاء وقت الصلاة لان حكمها حكم الحائض اذ هو يوم حيض فلا يصح طوافها بل تحلل وأما ان انقطع عنها يوما وعلمت انه لا يعود قبل (٢٤٧) انقضاء وقت الصلاة أو لم تعلم بعوده ولا بعده فيصح طوافها لان المذهب ان النقاء أيام

ان ينفر من البيت باثر طواف وأما ان فعل فعلا خفيفا بعد الوداع من يسع أو نحوه فان ذلك لا يضره وهو باق لم يبطل (ص) ورجعه ان لم يخف فوات أحجابه (ش) يعني انا اذا قلنا يبطلان طواف الوداع وان كان صحيحا في نفسه أو تركه فانه يرجع له فيفعله ما لم يخف فوات أحجابه الذين يسير بسيرهم والامضى ولا شيء عليه (ص) وحبس الكرى والولي الحيض أو نفاس قدره (ش) يعني ان المرأة اذا كانت مبتدأة أو معتادة فحاضت أو نفست قبل ان تطوف طواف الافاضة فان كرىها ووليها محرما كان أو زوجا يحبس أي يجبر على اقامته معها مقدار حيضها واستظهارها أو مقدار نفاسها الى زوال المانع قطوف فقوله وحبس الخ أي لطواف الافاضة لا للوداع لانه يسقط عن الحائض والنفساء (ص) وقيدان أمن (ش) أي قيد حبس الكرى ان أمن الطريق وأما الولي فذكر مس في شرحه بعد ان نقل نقولا مانصه قلت فهذه النقول كلها بالتقييد اغماهي في الكرى ولم أرهم يدكرونها في الولي الا أنه يؤخذ من قوله في التوضيح وعلى الحبس فيحبس عليها أيضا من كان معها اذا محرم الى أن يمكنها السفر قاله الباسجي وغيره اه (ص) والرفقة في كيومين (ش) أي وتحبس الرفقة مع كرىها ان كان عذرهما يزول في كيومين قال بعض ولعله مع الامن كما سبق ولا يجلسون فيما زاد على ذلك بل الكرى وحده (ص) وكره رمي بجرمي به (ش) أي انه يكره ان يرمى بما وقع الرمي به ويجزئه ذلك وسواء رمي به في يومه أو في غيره وسواء رمي به هو أو غيره وسواء رمي به في مثل ما رمي به أم لا في حج ورجع مفردا فيهما أو في أحدهما فقط أو غيره كحج وعمرة لانه أتيت به عبادة كما ترضى به ولا لانه لو جاز

ان ينفر من البيت باثر طواف وأما ان فعل فعلا خفيفا بعد الوداع من يسع أو نحوه فان ذلك لا يضره وهو باق لم يبطل (ص) ورجعه ان لم يخف فوات أحجابه (ش) يعني انا اذا قلنا يبطلان طواف الوداع وان كان صحيحا في نفسه أو تركه فانه يرجع له فيفعله ما لم يخف فوات أحجابه الذين يسير بسيرهم والامضى ولا شيء عليه (ص) وحبس الكرى والولي الحيض أو نفاس قدره (ش) يعني ان المرأة اذا كانت مبتدأة أو معتادة فحاضت أو نفست قبل ان تطوف طواف الافاضة فان كرىها ووليها محرما كان أو زوجا يحبس أي يجبر على اقامته معها مقدار حيضها واستظهارها أو مقدار نفاسها الى زوال المانع قطوف فقوله وحبس الخ أي لطواف الافاضة لا للوداع لانه يسقط عن الحائض والنفساء (ص) وقيدان أمن (ش) أي قيد حبس الكرى ان أمن الطريق وأما الولي فذكر مس في شرحه بعد ان نقل نقولا مانصه قلت فهذه النقول كلها بالتقييد اغماهي في الكرى ولم أرهم يدكرونها في الولي الا أنه يؤخذ من قوله في التوضيح وعلى الحبس فيحبس عليها أيضا من كان معها اذا محرم الى أن يمكنها السفر قاله الباسجي وغيره اه (ص) والرفقة في كيومين (ش) أي وتحبس الرفقة مع كرىها ان كان عذرهما يزول في كيومين قال بعض ولعله مع الامن كما سبق ولا يجلسون فيما زاد على ذلك بل الكرى وحده (ص) وكره رمي بجرمي به (ش) أي انه يكره ان يرمى بما وقع الرمي به ويجزئه ذلك وسواء رمي به في يومه أو في غيره وسواء رمي به هو أو غيره وسواء رمي به في مثل ما رمي به أم لا في حج ورجع مفردا فيهما أو في أحدهما فقط أو غيره كحج وعمرة لانه أتيت به عبادة كما ترضى به ولا لانه لو جاز

وسعى ورجع لبلده قبل طواف الافاضة جاهلا أو ناسيا أخرجه عن طواف الافاضة وهو خلاف ما رواه البغداديون عنه من عدم الاجزاء وهو المذهب ولا شأن عذر الحائض والنفساء أشد من عذر الجاهل وأما بأخينة القائل بأنه يصح الطواف من الحائض ولا يشترط عنده في الطواف طهارة الحدث والخبث وكذا هو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ويارزمها ذبح بدنة ويتم حجها للصحة طوافها وان كانت تأثم بدخول المسجد حائضا اه وقال بعض شيوخنا العمل بالراجح واجب فيقدم خارج المذهب على القول الضعيف (قوله ولم أرهم يدكرونها) أي التقييد (قوله لانه يؤخذ) أي التقييد في الولي يؤخذ بالاولى لان الكرى أخذ عوضا دون الولي (قوله من قوله في التوضيح) أي الذي هو قوله الى أن يمكنها السفر لان امكان السفر انما يكون مع الامن فيعلم ان الموضوع في الامن (قوله وعلى الحبس) أي وعلى القول بالحبس في الحائض والنفساء أما النفساء فانه نقل عن مالك في الموازية بعدم حبس الكرى في النفاس أصلا لانه يقول لم أعلم انها حامل بخلاف الحيض فن شأن النساء وأما الحائض فظاهر عبارة ابن عرفة والجواهر ان فيها خلافا أيضا (قوله في كيومين) مقتضى ما في الذخيرة عن مالك ان الكفاف تمثيل للغير فالصور ثلاث اما مفرد فيهما أو قارن فيهما أو مفرد في أحدهما وقارن في الآخر (قوله أو غيره كحج وعمرة) أي وهو القارن والكفاف تمثيل للغير فالصور ثلاث اما مفرد فيهما أو قارن فيهما أو مفرد في أحدهما وقارن في الآخر (قوله أو غيره كحج وعمرة) أي وهو القارن والكفاف تمثيل للغير فالصور ثلاث اما مفرد فيهما أو قارن فيهما أو مفرد في أحدهما وقارن في الآخر (قوله أو غيره كحج وعمرة) أي وهو القارن والكفاف تمثيل للغير فالصور ثلاث اما مفرد فيهما أو قارن فيهما أو مفرد في أحدهما وقارن في الآخر



قوله لانه أدت به عبادة (قوله أوزر ناقبره) (٢٤٨) عليه السلام) لا يقال استعمال لفظ الزيارة حيث قال أوزر الزيادة ورجع بنفسها

الرمي بالمرمى به لتنازع الناس الى الرمي بما رى به النبي عليه السلام ولم يقع ذلك (ص) كأن يقال للافاضة طواف الزيارة (ش) التشبيه في الكراهة يعني وكذلك يكره أن يسمى طواف الافاضة طواف الزيارة لان الزيارة لفظ يقتضي التخيير مع أن طواف الافاضة ركن فساكنه تكلم بالكذب وقد كره مالك أيضا أن تسمى أيام منى أيام التشريق والعشاء العتمة لان الله تعالى قال من بعد صلاة العشاء واذكروا لله في أيام معدودات (ص) أوزر ناقبره عليه السلام (ش) أى وكذلك يكره أن يقال زرن ناقبره عليه السلام أوزرنا النبي عليه السلام لان الزيارة تشعر بعدم ترجح الفعل مع أن زيارته من أعظم القرب التي يرجع فعلها على تركها بل انما يقال قصدناه أو حججنا الى قبره عليه السلام (ص) ورقى البيت أو عليه أو على منبره عليه السلام بفعل (ش) يعني انه يكره دخول البيت بفعل أو خوف محقق الطهارة وكذا الصعود على ظهره أو الرقي على منبره عليه السلام بذلك وكذلك جعل فعله في البيت اذا جلس للدعاء وليجعله في حجرته فالمراد برقي البيت دخوله لارقي درجه وسمى دخوله رقي لان بابها من نفع والاضافة لادنى ملابسة وقوله أو عليه أى على ظهر البيت وقوله بفعل متعلق بالمسائل الثلاث (ص) بخلاف الطواف والحجر (ش) يعني انه لا يكره الطواف بالنعلين الطاهرين وكذا بالخفين وكذلك لا يكره الدخول للحجر بذلك كافي المدونة وان كان بعضه من البيت لعدم تواتره على رأى وكرهه أشهب (ص) وان قصد بطوافه نفسه مع محموله لم يجز عن واحد منهما (ش) أى وان طاف حامل شخص طوافا واحدا وقصد الحامل بطوافه نفسه مع محموله صبي أو مجنون واحد أو متعدد أو مريض فالمشهور انه لا يجزئ عن الحامل ولا عن محموله لان الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين فان قلت يرد هذا اجزاء الطواف عن المحولين فأكثر قلت الفرق ان المحولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد (ص) وأجزأ السعي عنهما (ش) يعني انه اذا حمل مريضا أو صحيحا أو صبييا في ابتداء سعيه ونوى بذلك السعي عنه وعن محموله فانه يجزئ عنه ما خلفه أمر السعي اذا تشترط فيه الطهارة ولان الطواف بمنزلة الصلاة فلا يصح الاشتراك فيه (ص) كجهولين فيهما (ش) تشبيه في الاجزاء والمعنى ان من حمل صبيين أو مجنونين أو نحوهما فاكثرت في الطواف أو السعي ينوى ذلك عنهما أو عنهما فانه يجزئ عنه ما أو عنهما في العبادتين وسواء كان المحمول معذورا أم لا لكن الدم على غير المعذور في الطواف اذا لم يعبه كاهر في قوله والا قدم لقادر لم يعبه أى بان طاف غير ماش وكذا غير المعذور في السعي عليه دم ولما فرغ المؤلف من الكلام على أركان الحج والعمرة وما انضاف الى كل ركن من مسنون ومنسوب تكلم على محظورات الاحرام لانها طائفة على المساهية بعد كمالها وهي على قسمين مفسد وغير مفسد ومتعلقهما أفعال الرجل والمرأة فبدا بغير المفسد والمرأة عكس صنيع ابن الحجاب فيهما قبل ولعله انما بدأ بالمرأة وان كان الاولى البداء بالرجل كما ورد بذلك القرآن في أى كثيرة والسنة لقللة الكلام على ما يختص بها فقال

**فصل** (ص) حرم بالاحرام على المرأة لبس قفاز (ش) أى وحرم بسبب الاحرام بجمع أو عمرة أو في الاحرام على المرأة حرة أو أمة أو خنثى مشكك لبس مخيط يسديها نحو قفاز على وزن رمان شئ يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسها المرأة للبرد وخصه المؤلف بالذكر للخلاف فيه والافغيره مما تعده المرأة استر يديها مخيطا أو مريوطا كذلك وكذلك كل ما يعد استرا صبع من أصابعها ولبس مصدر قال في القاموس وهو يضم اللام انتهى ماضيه لبس

لانا نقول لم يذكره بصيغة التكلم ويرد بحديث من زار قبري وجبت له شفاعتي لانه لا دليل فيه لاطلاق لفظ زيارة من غيره (قوله بفعل أو خوف) ويحرم وضع المحضف على واحد منهما لحرمه القرآن (قوله في حجرته) الحجرة بالضم معقد الازار (قوله والاضافة لادنى ملابسة) لا يخفى انه بعد ان فسر الرقي بالدخول وعلل بما قاله لا يظهر قوله والاضافة لادنى ملابسة نعم لو قال بعد قوله من نفع فلما كان دخوله مستلزما للركي عبر به ليكون أحسن (قوله كجهولين فيهما) ثم ان المعتبر في طوافه عن المحمول طهارة الحامل وحده اذا كان المحمول غير مميز فان كان مميزا فالطهارة شرط في المحمول لافي الحامل (قوله على المساهية) أى ماهية الاحرام وظاهره ان ماهيته ذات أجزاء وليست كذلك (قوله ومتعلقهما أفعال الرجل) ظاهره انها خارجة عن أفعال الرجل والمرأة مع انها من جزئياتها الا أن يكون أراد بالمتعلق ذلك المعنى

**فصل** حرم بالاحرام (قوله على المرأة) ولو صغيرة وتعلق بوليها (قوله أى وحرم بسبب) إشارة الى أن الباء تصح أن تكون للسببية وان تكون بمعنى في لكن جعلها سببية أولى لفادته ان ذلك من أول الاحرام (قوله يسديها) المراد باللبدين الكفان كافي عبارة التوضيح (قوله للخلاف فيه) استند في هذا للحطاب والذي رأيته فيه الخلاف في القدية

ونصه فان لبست القفازين ففيهما القدية على المشهور وخلاف ابن حبيب (قوله مخيطا أو مريوطا) فان أدخلت يديها في قميصها فلا شئ عليها



(قوله وستر وجه) أى أو بعضه ولولم يلاصقه (قوله الالستر) أى الالقصد ستر أى حيث علمت أو ظنت انه ينظر لها بقصد لذة كذا قرر  
أى ولومع ملاصقة وانظر فى حالة الشئ والظاهر انه فى حالة الشئ يحرم الستر لان الحرمة محقة فلا يتقبل عنها الا بأمر قوى ولا يكون  
الاظن الفتنه أو تحققها الاشكها وانظر اذا خشى الفتنه من وجه الذكر هل يجب عليه ستره ان كان بالغاً وعلى وليه ان كان غير  
بالغ أولاً والظاهر الاول لان الذكر أشد (قوله أو سترته لحر أو برد) من خزيات قوله لغير ستر (قوله وان طال الخ) لان المصنف سيقول  
وشرطها فى اللبس انتفاع من حر أو برد ان طال (قوله فالاستثناء منقطع) أى بحسب ارادة المعنى المراد فلا ينافى انه متصل من حيث  
تناول المستثنى للمستثنى منه كما هو معلوم فتدبر وذكروا بعض شيوخنا انه (٢٤٩) انما كان منقطعاً لان المعنى على الاتصال الالستر

عن أعين الناس فلا يحرم وهو  
صادق بالجواز مع المراد الالستر  
فيجب وهذا انما يتم مع الانقطاع  
والانقطاع كما يكون بمباشرة  
المصادق يكون بمباشرة الحكم  
نحو جاء القوم الا زيدات كمالا امام  
القرافى (قوله وعلى الرجل الخ)  
حاصل ما فى المقام ان الاحرام  
يطبق بمعنى التعرية عن كل شئ  
ولاشك ان فى المرأة تعرية وجهها  
ويديها وفى الرجل تعرية وجهه  
ورأسه ويطبق بمعنى التعريد عن  
المحيط بعضو لاعتن التعرية  
المذكورة (قوله بسبب ٣ نسج)  
كدرع حديد فان العرب تسميه نسجاً  
أو لاصق لبس على صورته أو جلد  
حيوان سلخ غير شق لبدنه أو أعضائه  
(قوله ما أحاط بنسج) أى بسبب  
نسج (قوله وعليه بقدر لقوله)  
هذا لا ينفع وذلك لان موضوع  
المسئلة هو المحيط فلا تنأتى المبالغة  
فتدبر (قوله نكاح) ولو فضة ووزنه  
درهمان (قوله وان لم يدخل كما)  
فى كلام المصنف قلب أى وان  
لم يدخل يديه كما أو منصوب بنزع  
الخافض ومفعول يدخل محذوف  
أى وان لم يدخل يده فى كمه (قوله

بكسر الباء مضارعه يلبس بفتح الباء - هذا فى لبس الثياب وأما مصدر اللبس الذى هو من  
تخليط الامور فهو بفتح اللام ماضيه يلبس بفتح الباء مضارعه يلبس بكسر الباء قال تعالى  
وللبسنا عليهم ما يلبسون (ص) وستر وجه الالستر بلا غر زور بط (ش) هذا معطوف على لبس  
قفاً والمعنى انه يحرم على المرأة ان تستر وجهها فى احرامها كما يحرم عليها ان تستر يديها بالخبر  
احرام المرأة فى وجهها وكفيها معناه تكشفهما الا ان تريد بذلك الستر عن أعين الناس فانه  
يجوز لها ان تستر به أن تسدل على وجهها رداءً ولا تربطه ولا تعززه بآبرة فان فعلت المرأة شيئاً  
مما حرم عليها بأن لبست القفاً من أو سترت وجهها أو بعضه لغير ستر أو لستر وغرزت أو ربطت  
أو سترته لحر أو برد لم يمتها الفدية ان طال واليه أشار بقوله (والافدية) فهو راجع الى مسئلة  
القفاً من ومسئلة الوجه فقوله وستر وجهه أى ترفها بديل قوله الالستر فالاستثناء منقطع  
(ص) وعلى الرجل محيط بعضو وان بنسج أو زر أو عقد (ش) يعنى وكذلك يحرم على الرجل  
بسبب الاحرام ان يلبس المحيط فلوارتدى ثوب محيط أو بثوب مرقع براق أو بازار كذلك فلا  
شئ عليه وهو جائز ان لم يلبسه ولا فرق فى حرمة لبس المحيط بين أن يكون محيطاً بكل البدن  
أو ببعضه ولا فرق بين ما أحاط بنسج أو زر يقفله عليه أو عقد يربطه أو يخلله بعود والمراد  
بالرجل الذى كره ان كان أو عدا بالغاً كان أو غير بالغ وعلى وليه أن يجنبه المحيط محيطاً أو غيره  
وقوله محيط بالحاء المهملة بقرينة المبالغة بعده وعلى قراءة بالخاء المعجمة تنافيه المبالغة  
وعليها بقدر لقوله بعضو عامل يتعلق به أى محيط بعضو (ص) نكاح (ش) تشبيه فى المنع  
وجوب الفدية أى وكذلك يحرم على الرجل فى حال احرامه أن يلبس الخاتم بخلاف المرأة  
فيجوز لها لبس الخاتم ونحوه (ص) وقبا وان لم يدخل كما (ش) القبا بفتح القاف والمد والقصر  
ما كان مفرجاً مثل القفطان فيحرم على الرجل المحرم ان يلبسه وتجب عليه الفدية وان لم  
يدخل يديه فى كمينه ولا زرره عليه لانه فى معنى اللباس هذا هو المشهور فلو نكس القبا بأن  
جعل أسفله على منكبيه فانه لافدية عليه لانه لا يلبس على هذه الهيئة وظاهر كلام المؤلف  
حرمة لبس القبا وان لم يدخل يديه فى موضعهما من القبا وليس كذلك فيقيس كلامه بما اذا  
أدخل كفيه فى القبا (ص) وستر وجهه أو رأس (ش) يعنى وكذلك يحرم على الرجل ان يستر  
وجهه ورأسه فى حال احرامه كلاً أو بعضاً ولما كان وجهه الرجل ورأسه فى حال احرامه  
مخالفين لساناً يربده حرمة تغطيتهما مطابقة لافداً قال (بما بعد سائر اقطين) لانه يدفع الحر ودخل  
غيره من باب أولى كالعمامة وأما غيرهما من سائر البدن فانما يحرم تغطيته بنوع خاص وهو

(٣٢ - خرى ثانى) انه لا يلبس الخ) ظاهر تعليله عدم الفدية فى لبسه بجعل بطنه على ظهره وظهوره داخل جسده مع ادخال  
منكبيه ولعله غير مراد بل فيه الفدية أيضاً كما اذا جعل رجله فى كمينه حين جعل أعلاه فى أسفله ان ترفه بذلك أو أزال أذى والا فلا  
(قوله كطين) ومثل الطين ما لوجه على وجهه دقيقاً أو جيراً لانه جسم أى لان الطين يدفع الحر (قوله وما فى معناه) أى من كل محيط  
بالبدن أو بعضه فان قيل ما الفرق بين الوجه والرأس وغيرهما من الجسد فالجواب ان الوجه والرأس لما كانا غير عورة من الرجل  
كالوجه والكفين من المرأة والمحرم مأمور بالتجرد حرم سترهما بكل شئ وما عداهما من الجسد عورة فى الجملة فالوجه مناسبته بكل شئ  
كالرأس والوجه للزم عليه الوقوع فى معصية وربما توصل فى ذلك الى الفساد فلذا جاز ستره بغير المحيط والمحيط وحرم سترهما



فقط كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله بقرينة قوله كطين) والكاف للتشبيح (قوله وذلك لانه لا يعد ساترا) أي عرفا وان عد ساترا لغة  
 فيراد بقول المصنف بما يعد ساترا أي عرفا وقوله يحتمل أن يكون تشبيها لانه لا يعد ساترا في هذا الباب أي بأن يكون المراد  
 بالساتر في هذا الباب المعنى اللغوي (قوله ولا فدية في سيف) تقلد به في عنقه عربي أو رومي كما هو ظاهره والاولى قصره على الاول اذ  
 الرومي علاقته عربيه ومتعدده فهي حرام والظاهر ان السكين ليست كالسيف أي قصر الرخصة على مورد ها (قوله المشهور ان  
 المحرم الخ) المشهور به متوجهة على قوله وسواء تقلده لعذر أم لا ومقابلته لزوم الفدية لغير عذر وأما مع العذر فلا فدية اتفاقا كما في تن  
 (قوله وزاد) أي مالك (قوله وهو مفاد قول) وجه ذلك ان الخطاب حكم بانه ممنوع أي وما كان ممنوعا فيجب نزع (قوله يريد أن ما ذكر  
 جائز للمحرم الخ) لما كان ذلك غير مفاد من المصنف وذلك لان كلام المصنف في الفدية لا في الجواز عبر بقوله يريد الخ (قوله اذا  
 فعله للعامل) وأما غير العامل ففيه الفدية (قوله ومعنى الاحتزام شوبه) الاولى أن يقول وسواء كان الاحتزام بشوبه الخ (قوله  
 على ظاهرها) أي من العموم أي وبعضهم (٢٥٠) قيد ذلك بما اذا كان الاحتزام بالشوب فقط أي وأما الاحتزام بعمامة

الخيط وما في معناه وقوله بما يعد ساترا أي عرفا وأولغة بقرينة قوله كطين وقوله كطين جعله  
 الشارح في الصغير تشبيها وذلك لانه لا يعد ساترا ويحتمل أن يكون تشبيها ببناء على انه يعد ساترا  
 أي في هذا الباب (ص) ولا فدية في سيف ولو بلا عذر (ش) المشهور ان المحرم اذا تقلد  
 بسيف في حال احرامه فإنه لا تلزمه فدية لذلك وسواء تقلده لعذر أو لغيره وظاهر كلام المؤلف  
 سواء نزع مكانه أم لا وفي عبارة ولا فدية في سيف ولو بلا عذر ابن المواز نحوه لمالك وزاد  
 ولينزعه مكانه أي الآن يلبسه لا امر يجوز وظاهر المدونة وجوب نزعها حيث لبس لغير عذر  
 وهو مفاد قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع ففيه الفدية ما لم يصرح بان لا فدية  
 فيه كسئلة السيف لغير ضرورة اه (ص) واحتزام أو استنفار لعمل فقط (ش) يريد ان  
 ما ذكر جائز للمحرم اذا فعله للعامل ومعنى الاحتزام بشوبه أو بعمامة أو حبيل أو نحو ذلك كما هو  
 ظاهر المدونة وأبقاها أبو الحسن وصاحب التكميل التقييد على ظاهرها وكلام ابن عرفة  
 موافق لهما والاستنفار أن يدخل ازاره بين نخديه ملويا كما في القاموس أي لا معقودا والا  
 افتدى فإني تن مما يخالف ذلك فيه نظر وقوله لعمل فقط راجع لهما (ص) وجاز خف  
 قطع أسفل من كعب لفقد نعل أو غلوه فاحشا (ش) يعني ان المحرم اذا لم يجد النعلين عند  
 احرامه أو وجدتهما لكن بشن فاحش جدا أي زائد على الثلث فإنه يجوز له حينئذ أن يلبس  
 الخفين بشرط أن يقطعهما أسفل من الكعبين لورود الخبر بذلك فلم يفتقد النعل لكن احتاج  
 الى لبس الخفين لضرورة اقتضت ذلك وقطعهما أسفل من الكعبين فإنه تلزمه الفدية رواه ابن  
 القاسم عن مالك والمعتبر من الفقد والغلو عند الاحرام فلا يجب عليه اعداد النعلين قبله اذا  
 علم بفقدهما عنده وفي الطراز يجب عليه ذلك قبل الميقات اذا وجدتهما وظاهر قوله قطع  
 كان القاطع له هو أو غيره وهو رأي بعض شراح الرسالة والظاهر ان مثل القطع لوثنى أسفل  
 من كعب (ص) واتقاء شمس أو ريح يبد (ش) أي وكذلك يجوز للمحرم أن يتقي الشمس  
 أو الريح بيده لانه لا يعد ساترا في العتية لا بأس أن يجعل يديه فوق حاجبيه يستر بهما وجهه

أو حبيل أو خيط ففيه الفدية  
 ولو احتزم بما ذكر للعامل (قوله  
 ان يدخل ازاره) أي طرف ازاره  
 بين نخديه ملويا ظاهره بدون  
 وشق في سجته قال محشي تن  
 وقيد محتصر الوقار الاحتزام  
 بكونه بلا عقد واعتاده الخطاب  
 مقتصر عليه وتبعه الاجهوى  
 ولم يذكر ابن شاس ولا ابن الحاجب  
 ولا ابن عبد السلام ولا المؤلف  
 في توضيحه ولا ابن عرفة فانظر  
 هل يقيد كلام المؤلف به أو يطلق  
 كما أطلقوا وعلى التقييد فهل  
 يقيد الاستنفار بذلك أيضا وهو  
 الظاهر لان العقد له تأثير وأما  
 تفسير تن له بالعقد فتبع فيه  
 ابن غازي وفيه نظر اذ لم يفسره  
 صاحب الصحاح والقاموس ولا ابن  
 الاثير في نهايته بالعقد وانما قالوا  
 الاستنفار ان يدخل ازاره بين  
 نخديه ملويا وقول ح الاستنفار  
 لا يمكن وجوده بلا عقد غير ظاهر

الا ان يريد عادة فتأمل اه (قوله فإني تن مما يخالف ذلك) أي لان تن قال أن يجعل طرف  
 متزره بين نخديه ملويا معقودا في وسطه كالسراويل اه (قوله وجاز خف) ومثله جرموق وجورب والخف اسم للزوج والاقبال  
 خفان (قوله أو غلوه) أي النعل كان ينبغي أن يقول أو غلوه لان النعل مؤنثة ولكن أطلق النعل على الزوج (قوله لورود الخبر  
 بذلك) وهو قوله الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (قوله لضرورة اقتضت) أي كشق برجليه  
 (قوله رواه ابن القاسم عن مالك) وقد يقال وجود النعل حينئذ كعدمه ويجب عليه شراء النعل ولو مع حاجة لثمنه فليس كالوضوء  
 لان الوضوء له بدل وهو التيمم وأما الفرق بأن له هنا مندوحة وهو الحفاء فردود بأن الحفاء لا يطبقه أحد وعلى تقديره فمشمقة  
 وهما منفيان من الدين ويؤخذ من اضافة الغلو الى النعل عدم النظر الى قلة مال المشتري وكثرة أي أن يكون الغلو في حد ذاته (قوله  
 وهو رأي بعض شراح الرسالة) ومقابلته انه انما يغتفر لمن قطعه لامن اشتراه كذلك قاله د ولعله تعبد والاول هو الظاهر (قوله  
 أن يتقي الشمس أو الريح) واتقاء البرد كالحر عند مالك لا عند ابن القاسم



(قوله بطرف ثوبه) أي بان يقيم طرف الثوب على عصا (قوله ومثل المطر في ذلك البرد) يكون الرء أشار له ابن عرفة بقوله وفي رفع ما يقبه البرد رواية ابن أبي أويس وقول ابن القاسم فعلى هذا الحريش كالبرد ولو قال المصنف وانقاء شمس أوريح أو مطر يسد أو بناء أو خباء أو محارة لأنها كثوب بعصا الا المطر به لسلم من التثنية مع ما فيه من الاختصار والحاصل ان الافراد التي يتق بها المطر أكثر من الافراد التي يتق بها الشمس والريح (قوله وتقليم ظفر) الجواز مقيد (٢٥١) بان يتأذى بكسره ولا يلجئ فله فان قبله جرى فيه قوله لا حتى وفي الظفر الواحد

ولا لامطة الاذى حفنة (قوله وانظر ما زاد على الثلاث) عبارة التونسي وعلى هذا لو انكسر ظفران أو ثلاثة فقلعهما ما كان عليه شيء اه والظاهر ان المدار على الحاجة ولو أزيد من ثلاثة (قوله وارداء الخ) قال محشي نت فلوارتدي بقميص أو شتمه لا فدية فيه وهذا واضح (قوله واما لبس السراويل) أي فلا يجوز ولولم يجد ازارا (قوله بالبعير) أي بجانب البعير (قوله باعواد يرفعها) أي ويضع سائر اعليها (قوله وان لم يكشف ما على المحارة اقتدى) أي وهو الذي وضع على الاعواد (قوله ولا يستظل تحتها) محترز قوله أولا بجانب (قوله واختلف ان فعل ذلك) انظره فانه جمع له اذا كان نازلا وجلس تحتها فيه الفدية قطعاً وأما لو استظل تحتها وهي سائرة فجعل في ذلك خلافا وانظر الفرق وعبارة غيره تقتضي التساوي ونصه وأما التظل بظلمها الذي تحتها فلا يجوز سائرة أم لا وان فعل اقتدى كما يفيد كلام اللخمي ولكن المعول عليه انه يجوز الاستظلال بما تحتها أيضا وقوله ولا بأس أن يكون في ظلمها خارجا عنها هو عين قوله أولان يستظل بجانب المحارة هذا والمعتمد

وفي الموازية يورى وجهه بطرف ثوبه ولو وضع يديه جميعا على رأسه وأمكنهما بعض المكث كان خفية فاقوله بيد مقصوده الرد على ابن الموازي لان الاتقاء بالثوب سيأتي انه لا يجوز وقوله بيد أي ولا يصبغها على رأسه والافعية الفدية اذا طال (ص) أو مطر جرتفع (ش) أي وكذلك يجوز للمحرم أن يتق المطر بشيء مرتفع عن رأسه من ثوب ونحوه وأما الحجة بخائر الدخول تحتها من غير عندز كما يأتي ولا يصبغ المظلل برأسه ومثل المطر في ذلك البرد والظاهر أن مثل الشمس في جواز اتقائه بالبناء والخباء والمحارة والريح ويفهم من كلام المؤلف جواز اتقاء المطر باليد والبناء والخباء بالاولى لنصه على جوازه بالمرتفع مع انه يمنع اتقاء الشمس والريح به (ص) وتقليم ظفر انكسر (ش) هذا معطوف على الجائر قبله والمعنى ان المحرم اذا انكسر له ظفر واحد فقلعه فلا شيء عليه ومثل الواحد الاثنان والثلاثة سند ويقتصر على ما كسر منه عملا بقدر الضرورة فان أزال جميع ظفره كان ضامنا مكن أزال بعضه ابتداء من غير ضرورة فانه بعض جملة مضمونة فيكون مضمونا قال بعض ومأقوله ظاهر ومعه انه يقطع المنكسر ويساوي الباقي حتى لا يبقى عليه ضرورة فيما بقي في كونه يتعلق بما عير عليه اه وانظر ما زاد على الثلاثة ما حكمه هل في تقليمه الفدية أم لا وأما ان لم ينكسر فان قبله لامطة الاذى ففيه الفدية والاخفنة كما يأتي وهذا في الواحد وأما ما زاد عليه ففي تقليمه الفدية مطلقا وأما تقليم ظفر الغير فهو لغو (ص) وارداء بقميص (ش) يعني انه يجوز للمحرم أن يرتدي بالقميص والخباء ونحوهما مما لا يعدل بالمساخيطة له وان عدوا الارداء لبسافي باب الايمان لضيقها (ص) وفي كره السراويل روايتان (ش) يعني ان المحرم هل يكره له ان يرتدي بالسراويل لقع الزبي كما كره لغير المحرم لبس السراويل مع الرداء أولا يكره له ذلك بل يباح روايتان عن مالك وأما لبس السراويل فانه لا يجوز في كلام المؤلف حذف مضاق أي وفي كره ارتداء السراويل للمحرم وغيره وان ساقه المؤلف في المحرم وعدم الكراهة روايتان (ص) وتظلل ببناء وخباء (ش) الباء لا لآي وجاز تظلل ببناء من حائط وسقف وخباء خيمة ونحوها مما ثبت (ص) ومحارة (ش) أي وكذلك يجوز له ان يستظل بجانب المحارة وهي الحمل نازلة أو سائرة ومثل ذلك الاستظلال بالبعير كان نازلا أو سائرا أو باركا على المشهور وأما الاستظلال وهو في الحمل باعواد يرفعها فنعاه مالك قال في توضيحه وهو ظاهر المذهب وان فعل اقتدى وأجازه أبو حنيفة والشافعي وغيرهما اللخمي وان لم يكشف ما على المحارة اقتدى ولا يستظل تحتها ان كان نازلا فان فعل اقتدى ولا بأس أن يكون في ظلمها خارجا عنها ولا يمشي تحتها واختلف ان فعل ذلك ولهذا قال مالك اذا كان الرجل عديلا لا امرأة لا يستظل هو وتستظل هي وقاله ابن القاسم وروى ابن شعبان يجوز لمعاد امرأه أو مريض ابن الحاج عن مالك يقتدى المريض فعديله أخرى ابن الحاج وفي الاستظلال بشيء على الحمل وهو فيه باعواد قولان ابن فرحون احتراز بقوله باعواد عمالو كان المحمل مقبيا كالمحارة فانهما

أنه يجوز الاستظلال بما تحتها فقد قال عجم المعتمد جواز الاستظلال تحتها فليعمل عليه ثم انه لا فرق بين النازل والساير في الاستظلال ويعسر الفرق بين الاستظلال فيها نازلا وبين الخيمة (قوله ولهذا قال مالك) أي ولا جمل ما قلنا من انه اذا لم يكشف ما على المحارة يقتدى (قوله وروى ابن شعبان) مقابل لما قبله (قوله فعديله أخرى) أي ويحرم عليه (قوله ابن الحاج وفي الاستظلال) هو عين قوله فيما تقدم وأما الاستظلال وهو في الحمل باعواد الخ (قوله مقبيا) أي كالمقب



(قوله قال بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه ولذا قال المؤلف لا فيها) لا يخفى أنه على هذا يكون قوله لا فيها سواء كان مقبياً أم لا (قوله ولا يجلس تحتها) هذا تقدم فهو تكرار وقوله فلا يجوز راجع لقوله لا فيها (قوله وفي عبارة) هذه العبارة تختلف قوله قال بعض الخ (قوله على ما قاله ابن فرحون) أي ابن فرحون قال ولا يدخلها الخلاف وكلام ابن فرحون هو الراجح والحاصل على هذا أن تقول قول المصنف لا فيها أي لا التظلل بشئ زائد حال كونه فيها وأما لو كان يتظلل فيها مقتصر على ما سمر عليها فإنه يجوز وهو ما قال ابن فرحون ويجوز التظلل بالقبلاع (٢٥٢) ويستثنى من جواز التظلل للمعمر ما قاله في الشامل من أنه يكره التظلل

في يوم عرفه أي زمن الوقوف ولعله لتكثير الثواب كما استحب القيام به دون الجلوس (قوله كسب بعضا) الباء بمعنى على أي أن يجعل الثوب على العصا ويتظلل به أو على أعواد فلا يجوز سائراً اتفاقاً ولا نازلاً عند مالك لأنه لا يثبت بخلاف الخباء والبناء قال الخطاب وتعليقهم هذا يقتضي أنه إذا ربط الثوب بأوتاد وحبال حتى صار كالخباء الثابت أن الاستظلال به جائز (قوله كان لا يجزئ الخ) فينبذ لو كان غنيا وحمل بخلا باجرة فلا يجوز ذلك وانظر لو كان لا يخجل ليل لكسر نفسه وينبغي المنع كما في شرح عب ولكن كلام أبي الحسن يفيد أنه لا شيء عليه في حله لهضم نفسه مع قدرته على أن يحمله على غيره اه والحاصل كما ذكره بعضهم أنه إذا كان الحمل لمعاشه فإنه لا فدية فيه وإن لم يكن لمعاشه فإنه إن كان لعدم وجود ما يستأجر به فكذلك وإن وجد من يحمل مجاناً أو بأجرة يقدر عليهم عليه الفدية أن حل اه (قوله ولو لم يمل آذاه) وأما إذا نقل الهواء من ثوبه أو جسده الذي عليه إلى الثوب الذي يريد طرحه فيكون كطرحه (قوله ولا

كالبناء والاختية فيجوز قال بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه ولذا قال المؤلف لا فيها ولا يجلس تحتها إلا سائراً ولا نازلاً فلا يجوز حتى يكشفها كما قاله اللخمي وإظهار أن المراد كشف ما فوقها دون كشف جوانبها إلا أنه حينئذ من باب الاستظلال بجانب المحمل وهو جائز كما مر وفي عبارة مانصها وقوله لا فيها هذا في غير محار زماننا وهي المحار التي ليس لها سقف من خشب وأما محار زماننا فهي أثبت من الخيمة بل كالبيت ولا فدية فيها ولا يدخلها الخلاف على ما قاله ابن فرحون (ص) كسب بعضا في وجوب الفدية خلاف (ش) تشبيه بقوله لا فيها والبناء بمعنى على وهو أن يجعل الثوب على العصا ويتظلل به فإن استظلل داخل المحارة أو تحت الثوب المرتفع على الأعواد وقتلنا بعدم الجواز فهل تلزمه الفدية أو لا تلزمه ويستحب له إخراجها في ذلك خلاف (ص) وحمل الحاجة أو فقره بالتجريح (ش) يعني أن المحرم إذا كان ماشياً واحتاج إلى حمل شيء على رأسه لأجل الحاجة أي الضرورة كأن لا يجد من يحمل خرجه مثلاً لا باجرة ولا بغيرها جاز له ذلك وكذلك إذا كان فقيراً كأن يحمل خرجه حطب يبيعه أو يخرج أوجراب غيره ليتعش بما يأخذه من ثمن أو أجرة قالوا بمعنى أولاً للعطف التفسيري أي فأخذ الأمرين كاف وكل ذلك إذا كان لغير التجارة والأفلاو يفسد ماله بكن يعيشه كالعطار فقوله بالتجريح زائد على عيشه (ص) وأبدال ثوبه أو يبيعه (ش) يعني أن المحرم يجوز له في حال إحرامه أن يبدل ثوبه الذي أحرم فيه أزاراً أو غيره بغيره ولو لم يمل آذاه بمنابة من ارتحل من بيته وأبقاه ببقه حتى مات خفف أنفه وكذلك يجوز أن يبيع ثوبه الذي أحرم فيه ولو لا ذابة القمل له على المشهور (ص) بخلاف غسله إلا للنجس في الماء فقط (ش) أي أن غسل المحرم ثوبه بمكروه كما في الموازية إلا أن يكون فيه نجاسة جنابة أو غيرها أي أو وسخ فإنه يغسله بالماء من غير حرص وهو الغاسول ولا صابون ولا أشنان خشية قتل الدواب فقوله بخلاف غسله أي فإن فيه الفدية إذا لم يأمن قتل الدواب هذا هو المراد والأفان نقل في المسئلة الكراهة قال ح بعد ذلك لا يقال فتحصل من هذا أنه إذا تحقق أنه لا قتل في ثوبه جاز له غسله بما شاء وإن لم يتحقق ذلك جاز له غسله للنجاسة بالماء فقط ولا شيء عليه وإن قتل بعض قمل كما تقدم عن الموازية وقال في الطراز يطعم استحباً أو أماً غسله للوسخ فظاهر المدونة أنه مكروه وقال في الموازية جائز وأما غسله لغير النجاسة والوسخ فاتفق لفظ المدونة والموازية على كراهة ذلك وقال ابن عبد السلام والمؤلف انه على بابها وظاهر كلامه في الطراز أن غسله لغير النجاسة لا يجوز وهو الموافق لظاهر كلام المؤلف فتأمل والله أعلم اه ولم تسكلم على ما إذا غسله لنجاسة بصابون ونحوه حيث لم يتحقق نفي القمل وظاهر كلام المؤلف أنه لا يجوز والاصل فيما لا يجوز الفدية وصرح به (ص) وبطرحه (ش) يعني أنه يجوز للمعمر أن يبطرحه

أشنان) بضم الهمزة وكسر ها وظاهر عب أنه غير الغاسول وليس كذلك (قوله ولا) أي (قوله في المسئلة الكراهة) الحق أن الموازية والمدونة وإن عبرت بالكراهة إلا أن المراد بها التحريم فقد نص سنده على المنع قال الباغي في المنتقى ولو جهل فغسل رأسه أو ثوبه حتى ينتفع بذلك لمكان عليه الفدية فوجوب الفدية دليل على المنع ثم لا يخفى أن ما قاله المشرح هنا ينافي بصدور عبارته (قوله وإن لم يتحقق ذلك) أي بل شئ وحينئذ أن قتل بعض القمل أخرج ما فيه فان تحقق قتل لم يجز غسله لترفعه ولو لوسخ فان غسل وقتل به أخرج ما فيه أيضاً



(قوله اذا احتاج الى ذلك) وأما اذا لم يخرج فيكره كما يأتي في قوله وفصد من انه اذا كان لغير حاجة يكره (قوله ثم ان قوله وفصد الخ) المناسبات  
أن يقول ثم ان قوله ان لم يعصبه غير ضروري الذي كرم مع قوله كعصب (٢٥٣) جرحه فتأمل (قوله وشد منطقة) هي الهيمان

وهي مثل الكيس يجعل فيها الدراهم ولا فرق بين كونها من جلد أو خرق كما قاله الباجي (قوله واذافة نفقة) أي بان يودعه رجل نفقة بعد شد منطقة نفسه فيجعلها معها من غير مواطاة على الاضافة فيما يظهر كفي شرح عب (قوله فان شد نفقة الغير ابتداء) ودخل تحت الاما اذا شد منطقة فارغة أو للتجر ونفقة أو شدتها مجردة عن قصد وقوله أو شدتها للتجارة أي أو شد المنطقة للتجارة أي تجارته أو تجارة الغير (قوله لان العصب مظنة الكبر) علة لمحدوف والتقدير وانما وجبت في الخرق الصغيرة مع ان الشأن عدم الوجوب فيها لان العصب مظنة الكبر (قوله أولصق خرقه كدرهم) يعني بموضع أو مواضع لوجعت كانت درهمًا وظاهر التوضيح وابن الحاجب لا شيء عليه في جمعه مواضع وهو الموعول عليه واعلم أن العصب والربط أشد من اللصق اذا بد فيهما من حصول شيء على الجسم الصحيح بخلاف اللصق (قوله أولفها على ذكر) لا بقيد درهم فيما يظهر (قوله ويؤخذ العلم من قوله ترك) وذلك لانه لا يقال مات ترك الامع العلم (قوله عطفًا على ذي المضاف اليه) أي على القول المرجوح في المعاطيف اذا تكررت أي فلا يحتاج لتقدير مضاف وجعله ابن غازي معطوفًا على عصب وهو القول الراجح ويحتاج

أي يشقه اذا احتاج الى ذلك ويخرج ما فيه بعصر ونحوه أو ما في حكم ذلك كوضع لرقعة عليه ومثل الجرح الدم ونحوه (ص) وحل ما خفي برفق (ش) يعني ان المحرم يجوز له أن يحن ما خفي من بدنه مثل رأسه وظهوره وما أشبه ذلك برفق خشية قتل شيء من الدواب ومفهوم برفق انه لو كان بشدة فيكره وأما ما يراه فله حكه وان أدماه (ص) وفصد ان لم يعصبه (ش) يعني ان المحرم يجوز له أن يفصد اذا احتاج الى ذلك اذا لم يعصبه فان عصبه افتدى وان اضطر لتعصبيه كما يفيد كلام ابن عرفة وأما الفصد لغير حاجة فينبغي أن يكره كما في الجملة ثم ان قوله وفصد الخ ليس ضروري الذي كرم مع قوله كعصب جرحه (ص) وشد منطقة لنفسه على جلده (ش) يعني انه يجوز للمحرم شد منطقة بكسر الميم وفتح الطاء على جلده تحت ازاره لاجل نفقته والمراد بشدّها ادخال خيوطها في ثيابها أو في الكلاب أو الأبريم مثلًا سواء كان من جلد أو غيره وأما لو عقدتها على جلده افتدى (ص) واذافة نفقة غيره (ش) يعني ان المحرم يجوز له أن يضيف نفقة الغير الى نفقته التي شدّها أو لا على جلده لا ابتداء فان شد نفقة الغير ابتداء أو شدّها للتجارة أو كانت نفقته تبعًا أو فوق منزله فعليه الفدية والبسه الاشارة بقوله (والا ففدية) واحترز بقوله على جلده مما اذا شدّها فوق منزله ثم شبه في وجوب الفدية أمورًا جائزة فقال (ص) كعصب جرحه أو رأسه (ش) أي وكذلك تجب الفدية عليه في عصب جرحه لضرورة أو غير ما بخرقه كسيرة أو صغيرة لان العصب مظنة الكبر لو وقع على الجرح والصحيح وكذلك تجب الفدية في عصب رأسه من صداع أو غيره (ص) أولصق خرقه كدرهم (ش) أي على جرحه أو رأسه وظاهره انه لا فدية فيما اذا كانت الخرقه أقل من درهم وقوله أو قرطاس بصدغيه ظاهره ولو كان أقل من درهم ولعل نكتة ذكره كون الحكم فيه لا يتقيد به بخلاف الخرقه فان الحكم فيها مقيد بالدرهم فاكثر والمواد به البغلي (ص) أولفها على ذكر أو قطنه باذنيه (ش) يعني ان المحرم اذا لف ذكره بخرقه لاجل البول أو لاجل المنى أو المذى فانه يفتدى وهذا بخلاف ما لو جعله في خرقه من غير لف عند النوم فانه لا فدية عليه وكذلك تلزمه الفدية اذا جعل قطنه كبيرة أو صغيرة باذنيه لعله أو لغيرها مطيبة أو غير مطيبة وكذلك الاذن الواحدة (ص) أو قرطاس بصدغيه (ش) أي أو بصدغ واحد والمعنى ان المحرم اذا جعل على صدغيه قرطاسا لضرورة أو لغيرها فانه يفتدى لكن لا ثم عليه مع الضرورة (ص) أو ترك ذي نفقة ذهب أو ردّه (ش) ترك مصدّر مجرور معطوف على عصب من قوله كعصب رأسه مشارك له في الفدية أي تجب الفدية بترك ذي النفقة ذهب وهو عالم به وقد نفدت نفقته التي ضمها اليها فان لم يعلم به فلا شيء عليه ويبقى نفقة الغير معه ولا يخرجها الى غيره ويؤخذ العلم من قوله ترك وقوله أو ردّها مجرور عطفًا على ذي المضاف اليه ترك أي أو ترك ردّه (ش) المشهور أنه يجوز للمرأة ان تلبس في حال احرامها الخنز والحلي وجميع الثياب لان حكمها بعد الاحرام في اللباس حكمها قبله الا في ستر الوجه والكفين والخنز ماسداه حريرو لحته خلافه ويدخل في الحلي الخاتم (ص) وكره شد نفقته بعضه أو خذله (ش) يعني ان المحرم يكرهه أن يشد نفقته بعضه أو خذله أو ساقه ابن القاسم ولا فدية ولم يوسع مالك أن يشدّها الا في الوسط ابن عرفة وظاهر قول ابن الحاجب الفدية في العضد والفخذ لا أعرفه لتقدير مضاف أي ترك ردّها ولا يحن أي قوله أو ترك ذي نفقة ذهب يعني عن قوله أو ردّه (قوله المشهور أنه يجوز الخ) ومقابله انه لا يجوز وعليها الفدية (قوله وكره شد نفقته بعضه) أي ما لم يكن عادة قوم فلا يكره



(قوله وكب رأس) لا يختص بالمحرم لقول الجزولي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشياطين (قوله اسم للعضو بتمامه) أي اسم لما فوق العنق كما أفاده شرح شب (قوله من تسمية الكل باسم الجزء) المناسب أن يقول من تسمية الجزء باسم الكل (قوله لانه من أكب) والصواب كلام المصنف لان أكب متعد وكب لازم ٣ وهو من القليل كافي المصباح وغيره (قوله لمن يقتدى به) أي لا يغير فلا يكره (قوله وهو) أي المورد (قوله أو الذي صبغ بالورد) أي وليس كالورس لان الورس من الطيب المؤث بخلاف الورد الآن الظاهر ان الذي صبغ بالورد يفصل فيه كما فصل في المعصفر (قوله والمعصفر غير المقدم) بل والمفدم كذلك وعبرة عب وتقييدنا الكراهة بالا حرام مخرج لغير حالة الاحرام فيجوز له لبس المزعفر والمعصفر اه أي على نقل البرزلي عن ابن العربي عن مالك وأبي حنيفة جوازه وظاهر الطراز كراهته مطلقا ويؤيده حديث ابن عمر لما لبس المعصفر نهاه صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال ان ذلك من لباس الكفار وصرح الحطاب بكراهة المقدم دون غيره (٢٥٤) كما أفاده بعض شيوخنا والورس ثبت بالين صبغة بين الصفرة والحمرة

(قوله ومثلهما المعصفر) أي فانه يحرم على المشهور للرجال والنساء وفيه الفدية كالطيب ومقابله رواية أشهب عن مالك الكراهة من غير فدية ولم يره من الطيب المؤث (قوله هو القوى الصبغ) أي الذي صبغ في المعصفر حمرة بعد أخرى حتى صار ثخيناً (قوله فيجوز الاحرام به) بمعنى خلاف الاولى لانه يستحب للمحرم لبس البياض بل وغير المحرم لقوله عليه الصلاة والسلام البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفوا فيها موتا كم وفي الحديث الاتحار البسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب وكفوا فيها موتا كم (قوله ويحفي أثره) أي تعلقه بما مسه من جسد أو ثوب تعلقا غير شديد والمؤث ما يظهر لونه وأثره أي تعلقه بما مسه تعلقا شديدا وقيل المذكر ما ظهر لونه وخفيت رائحته والمؤث ما خفي لونه وظهرت رائحته (قوله ولا فدية فيه) أي

نصا (ص) وكب رأس على وسادة (ش) يعني انه يكره للمحرم أن يكب رأسه على وسادة لانه من باب الترفه وأما وضع خده عليها عند النوم فلا يكره ثم ان الرأس في اللغة اسم للعضو بتمامه فعلى هذا فهو من باب تسمية الكل باسم جزئه أي وكب وجهه وكان ينبغي أن يقول واكباب لانه من أكب (ص) ومصبوغ للمقتدى به (ش) أي انه يكره لمن يقتدى به أن يلبس في حال احرامه المصبوغ الذي لا طيب فيه اذا أشبه لونه لون المصبوغ بالطيب كالورد وهو المعصفر غير المقدم أو المفدم اذا غسل أو الذي صبغ بالورد أقوال في تفسيره وانما كره للمقتدى به امام وعالم ما ذكر سد الذريعة فلا يتطرق الجاهل بفعله الى لبس غير الجائز وتقييدنا الكراهة بالا حرام مخرج لغير حالة الاحرام فيجوز له لبس المزعفر والمعصفر غير المقدم وهو المورد وتقييدنا الكراهة بمصبوغ غير الطيب مخرج للمصبوغ الطيب فانه حرام في الاحرام كالزعفر والمورس ومثلهما المعصفر المقدم للرجال والنساء والمقدم بضم الميم وسكون الفاء وفتح الدال المهملة هو القوى الصبغ وتقييدنا بالمكروه بما يشبه لونه لون المصبوغ مخرج لغيره من الالوان فيجوز الاحرام فيه ولولم يقتدى به خلافا لظاهر كلام التلمساني والقرافي من كراهة ماسوى الابيض للمقتدى به (ص) وشم كريحان ومكث بمكان به طيب واستحبابه (ش) يعني انه يكره للمحرم أن يشم في حال احرامه الطيب المذكر وهو ما يظهر ريحه ويحفي أثره كالياسمين والريحان ونحوهما لما فيه من الترفه ولا فدية فيه ولا في مسه وكذا يكره شم الطيب المؤث كالمسك والورس ونحوهما ولا فدية أيضا بخلاف مسه ولا يكره شم ولا مس الشيخ والعصفر ونحوهما وكذا يكره للمحرم أن يمكث مع رجل متطيب أو بمكان غير البيت الشريف لان القرب منه قرينة وكذا يكره له أن يستحب الطيب معه أو مع رفقته ولا فدية (ص) وحجامة بلا عذر وغمس رأسه (ش) أي وعماسه ومكروه فعله للمحرم أن يحتجم لغير عذر خشية أن يقتل شيئا من الدواب حيث لم يزل يسميها شعر والأفلا يجوز الا أن يضطر اليها فيجوز ويقتدى على المعروف ومفهوم بلا عذر الا باحذر لعذر وهو كذلك وكذلك يكره للمحرم أن يغمس رأسه في الماء مخافة قتل شيء من الدواب زاد في المدونة فان فعل أطمع وقيد ذلك للخمى بما اذا كانت له وفرة

في شمه (قوله بخلاف مسه) أي مس المؤث والحاصل ان أقسام المؤث أربعة اثنتان مكروهان وهما مكنته بمكان والا به واستحبابه كذا كره المصنف هنا وواحد حرام وهو مسه وسيد كره وواحد مكروه وهو شمه ولم يذكره المصنف لانه لا فدية فيها يأتي ولكن نفهم الكراهة فيه من كراهة شم المذكر التي ذكرها المصنف بالا ولى وكذا أقسام المذكر أربعة واحد مكروه وهو شمه وثلاثة جائزة وهي مكنته بمكان به واستحبابه ومسسه بدون شم في الجميع (قوله خيفة أن يقتل شيئا من الدواب) فان تحقق نفيها لم يكره بلا عذر أي فليس تعليلا بالمظنة (قوله والا فلا يجوز) أي ويقتدى (قوله على المعروف) ومقابله ما قبل من سقوطها بحكام ابن بشر والفرض الاضطرار (قوله فان فعل أطمع) أي حفنة مل يد واحدة (قوله بما اذا كانت له وفرة) هي في الاصل الشعر الطويل ولكن المراد هنا مطابق شعر يمكن أن تخفى فيه القملة كما قرر شيخنا ٣ قول الحشى أكب متعد وكب لازم سهو والصواب العكس اه محصاه



(قوله لان فعله مكروه الخ) اعلم ان عبارة ابن الحاجب ولا يغمس رأسه في الماء وظاهره المنع وذ كره المؤلف بالكرهه أخذنا بظاهر قوله أو كره له غمس رأسه في الماء وقولها بأثره فان فعل أطعم شيئاً من طعام يدل على ان المراد بالكرهه المنع اذ لا طعام في كراهه التنزيه والظاهر ان الاطعام واجب وقول صاحب الطراز باستحبابه خلافها كما أفاده (٢٥٥) محشى نت (قوله لانه يصفهن) أى لان القفطان لما كان مفرداً نجس

والافلا كراهه والظاهر كما قاله (هـ) في شرحه ان الاطعام مستحب لان فعله مكروه لا محرم ولم يذكروا الاطعام المسد كور في الجملة ولا في تخفيف الرأس مع ان العلة فيهما خيفة قتل الدواب (ص) وتخفيفه بشدة ونظر عمراً ولبس امرأة قباء مطلقاً (ش) أى وكذلك يكره للمحرم أن يحفف رأسه بشدة بثوب أو بغيره اذا غسله خشية أن يقتل شيئاً من الدواب وليس المراد تخفيفه في الهواء وكذلك يكره للمحرم أن ينظر في المرأة حال احرامه والمرأة بكسر الميم بعدها را ساكنة ثم همزة ثم مدة التي ينظر فيها وانما كره ذلك مخافة أن يرى شعها فيزيله وكذا يكره في حق المرأة أن تلبس القباء بالمسد وهو ما كان مفتوحاً حرة أو أمه محرمة أو غير محرمة وهو مراده بالاطلاق لانه يصفهن أى مع غير زوجها (ص) وعليه ما دهن اللحية والرأس (ش) هذا معطوف على قوله حرم بالا حرام على المرأة الخ وعلى الرجل الخ والمعنى انه يحرم على الرجل وعلى المرأة في حال احرامهما ان يدهن شعرهما رأساً ولحية أو غيرهما بالدهن مطلقاً أى مطيباً أو غير مطيب لما فيه من الزينة وسواء كان لهما شعر أم لا ولهذا قال (وان صلحاً) وهى المنخسرة شعر المقدم وبعبارة أخرى وعليه ما دهن اللحية ان وجدت للمرأة وموضعها لها والرأس وان صلحاً جمع أصلع وحينئذ فلا يردن الرأس مذكر فكيف يصفه بصفة المؤنث والمراد شعر الرأس وشعر اللحية وأما دهن البشرة فهو من دهن الجسد (ص) وابانة ظفر أو شعر أو ومنخ (ش) يعنى وبما يحرم على المحرم في حال احرامه رجلاً كان أو امرأة ان يبين ظفره أى يقبله لغير عذر ويأتى ان فيه حفنة ان لم يكن لا ماطة الاذى والافدية وتقدم انه يجوز له اذا انكسر ظفره ان يقبله وأما ظفر غيره فقال ابن عرفة وابانة ظفر غيره لغو اه وكذلك يحرم عليهما ان يريلا شعرهما أو شيئاً منه لغير عذر بنفس أو خلق أو فورة أو فرض باسنان لكن ان كان شيئاً يسيراً فانه يطعم حفنة من الطعام وان كان كثير ابان زاد على العشرة فانه يفتدى كما يأتى وكذلك يحرم على المحرم رجلاً أو امرأة في حال احرامه أن يزيل الوسخ عنه لان المقصود من المحرم ان يكون شعها وفيه الفدية ولا بأس للمحرم أن ينقى ما تحت أظفاره من الوسخ ولا فدية رواه ابن نافع عن مالك كما قاله ابن الحاج فيفيد كلام المؤلف بما عدا ما تحت الاظفار (ص) الاغسل يديه بمنزله (ش) أى من غير طيب كغرض بضمين آخره ضد سندوهو الغاسول والاشنان والصابون وكل ما ينقى الزفر ويقطع ريحه أو خطمى وهو بز والخيزى سندوهو يجنب ما كان من قبيل الياحين والقواكه المطيبة التي تبقى في اليدرا تحتها ما فيه من التشبيه بالتطيب فان خط مع الاشنان وشبهه شئ مما له ريح فان كان مما لو استعمل مفرد لم يفتد منه فكذلك اذا خلطه اه وأخرج يديه رأسه فني غسله بماء كالفدية وافهم الغسل ان الازالة بغير الغسل أخرى وافهم المزبل ان الغسل بغيره أخرى أيضاً والضمير في بمنزله للوسخ (ص) وتساقط شعره لوضوء أو ركوب (ش) أى وكذلك لا شئ على المحرم اذا قوضاً فريديده على وجهه أو نحوه فسقط منه شعراً وركب دابته خلق ساقه الا كاف ونحوه فهو منصوب معطوف على المستثنى وانظر تفصيل المسئلة في الشرح الكبير (ص) ودهن الجسد ككف ورجل بطيب أو لغيره ولها قولان اختصرت

شعر فان قتل فيه كثير افتدى فان قل كالواحدة ونحوها فعليه قبضات بصاد مهملة جمع قبضة وهى تناول بأطراف الانامل وعلى هذا فيفيد قوله الاتى أو قلة أو قلات بغير ما قتل في غسل تبرد وأراد قبضات قبضة واحدة فليس الجمع على حقيقة كما قرره شيخنا (قوله بمطيب) أى بما فيه طيب وهو متعلق بمسحوف أى واقتدى بمطيب ولا يخالفه قوله الاتى ولم يأت ان فعل لهذ لان الكلام



هنا في الفدية وعدمها لا في الحرمة (٢٥٦) وعدمها وقوله أو لغير علة أي أو بغير مطيب لغير علة بل للتخسين والتزيين وقوله ولها

أي وللعلة من شقوق أو شكوى  
أو قوة على عمل (قوله بمطيب  
مطلقا) تحتها أربع صور وهي ما إذا  
افتدى بمطيب كان لعلة أو لا فعل  
بجسد كذا أو بعضا أو بطن كف  
أو رجل وقوله كبغيره أي كبغير  
مطيب لغير علة تحت ذلك صورتان  
هما ما إذا كان بجسد كذا أو بعضا  
أو بطن كف أو رجل وقوله لا لها  
ببطن كفيه هذه سابعة وقوله  
وفي جسده هي الثامنة (قوله ما  
يظهر ريحه وأثره) أي يظهر أثره  
فيما يتعلق به (قوله والعود) كون  
العود من المؤنث فيسه وقفه قوره  
شيخنا (أقول) وجعله من المؤنث  
لعلة باعتبار دخانه الذي يصعد منه  
بعد وضعه في النار (قوله مع كراهه  
تصاديه) أي بحيث يشبه باختباره  
(قوله ويخفي أثره) أي فيما يتعلق  
به (قوله أو لضرورة كحل)  
معطوف على ما تضمنته الحرمة  
من وجوب الفدية فيما قبل المبالغة  
أي حرمة ما سبق أي وافقدي  
ان فعلة لغير ضرورة أو لضرورة  
كل وليس معطوفا على ما قبله من  
المنوع إذ لا يمنع مع الضرورة  
والمال غير ضرورة فمحرم مع الفدية  
(قوله ولغير ما فيه الفدية) أي بان  
كان لازمه فقط أو لها ولداء معا  
فيجب (قوله الاقارورة) ومثل  
الاقارورة في عدم الفدية جل فأرة  
المسكن غير مشقوقه عند ابن  
الحاجب وابن عبد السلام  
واستبعده ابن عرفة لشدة ريحه  
فيها قريبا من المشقوقه (قوله أمانة  
الطبخ) والظاهر ان المراد بامانته

عليهما (ش) أي ومما يحرم على المحرم ولو امر أنه أن يدهن جسده لغير عذر والا فلا ثم بدليل  
قوله وأثم الاعتذر والمراد بالجسد ما عدا باطن الكفين والقدمين بدليل ما بعده ويفتدى في  
دهن الجسد أو بعض كفه أو رجله بمطيب لعلة أو لغير علة وكذلك في دهن ماذ كرا لعلة لغير  
مطيب وان دهن ماذ كرا بغير مطيب لعلة فيفصل فيه في دهن باطن الكفين والرجلين لا شيء  
عليه وفي دهن الجسد قولان فقوله ولها قولان في دهن الجسد بغير مطيب لعلة فلو قال وافقدي  
في دهن الجسد ولو بعضا كبعض بطن كف أو رجل بمطيب مطلقا كبغيره لغير علة لا لها ببطن  
كفيه ورجليه وفي جسده قولان اختصرت عليهما الوفي بالمقصود ثم ان ظاهر الكفين  
والرجلين من جملة الجسد (ص) وتطيب بكورس (ش) هذان إشارة إلى حرمة التطيب  
بالتطيب المؤنث وهو ما يظهر ريحه وأثره كالورس والزعفران والعود والمراد بالتطيب به  
استعماله أي الصاقه بالبدن أو ببعضه أو بالثوب فلو عبق على جالس بحافوت عطار من غير ان  
يمسه شيء منه فلا فدية مع كراهه تصاديه على ذلك واحتز بقوله بكورس عن الطيب المذ كرو هو  
ما يظهر ريحه ويخفي أثره فانه لا يحرم استعماله ولكنه يكره والورس ثبت كالمسسم طيب  
الرائحة صبعه بين الحرة والصفرة يبقى بنبته عشرين سنة (ص) وان ذهب ريحه أو لضرورة  
كل (ش) يعني ان المطيب لا يجوز استعماله وان ذهب ريحه لان حكمه المنع وقد ثبت له  
والاصل استعماله ولا فدية عليه وكذلك يفتدى اذا فعل السكحل المطيب لضرورة من غير اثم  
ولا فدية في السكحل الغير المطيب لضرورة حراً أو برداً وغيره ولغيرها فيه الفدية فقوله وتطيب  
بكورس تضمن حكمين الحرمة ووجوب الفدية فقوله وان ذهب ريحه مبالغة في الحكم الاول  
وقوله أو لضرورة كل مبالغة في الحكم الثاني فهو من الكلام الموزع وهذا يبطل قول من  
قال كل ما يحرم تجب فيه الفدية (ص) ولو في طعام أو لم يتعلق (ش) أي ويحرم التطيب  
ولو وقع ما يتطيب به في طعام أو كل من غير طبخ ولو قال في طعام لم يدخل الماء كان أحسن  
وكذلك لا يجوز للمحرم أن يمس الطيب المؤنث بيده ولو لم يتعلق منه شيء فيها فقوله أو لم يتعلق  
بفتح الياء واللام من علق بالكسر معطوف على الفعل المقدر بعد لودا خل في حيز المبالغة أي  
ان لمس الطيب يحرم ولو لم يتعلق به وقوله (الاقارورة سدت) استثناء منقطع ان قدر مس أي  
ويحرم مس الطيب لكن قارورة سدت أي لكن مصاحبا قارورة سدت ومتصل ان قدر  
ملاسه أي ويحرم ملاسه الطيب الا قارورة سدت لان الملاسة أعم من اللمس وغيره  
والمعنى أن المحرم اذا جل في حال احرامه قارورة أو خريطة أو نحوهما مسدودة وثيقا محكما  
بحيث لم تظهر منها رائحة فانه لا فدية عليه في ذلك اذا لا رائحة لها حينئذ ثم عطف على المستثنى  
قوله (ومطبوخا) أي والا طيبا مطبوخا مع طعام أمانته الطبخ فلا فدية ان لم يصيبخ الفم اتفاقا  
وكذا ان صبعه على المشهور قاله ابن بشير وقيدنا الطبخ بالامانة اذ لو لم يمتعه فالفدية (ص) أو باقيا  
مما قبل احرامه (ش) يعني لو استعمل الطيب قبل احرامه ثم أحرمه ورائحته عليه فانه لا فدية  
فيه مع الكراهة بناء على ان الدوام ليس كالاتداء وهذا في البسير وأما الكثير ففيه الفدية وان  
لم يتراخ في نزعه كما يفيد كلام ح (ص) ومصيبا من القاهر ريح أو غيره (ش) يعني ان المحرم اذا  
ألفق عليه الريح شيئا من الطيب فانه لا فدية فيه بشرط أن يطرحه بسرعة فان تراخى في  
طرحه لزمته الفدية كما سيأتي في قوله والا فتدى ان تراخى وكذلك لا فدية على المحرم فيما  
ألقاه عليه غيره من الطيب وهو اثم أو من غير عمله بشرطه السابق (ص) أو خلق كعبه (ش)



(قوله وخير في نزع يسيره) انظر ما حد اليسير والكثير (قوله ان تراخي) فان لم يترأخ فلا فدية مع وجوب نزع فور الكثير فان قدر على ازالته بمجرد صب الماء فحسن وان لم يقدر على نزعه الا بما شرته بيده فعل (٢٥٧) ولا فدية عليه مع الفور لانه فعل ما أمر به (قوله هذا

ما يفيد النقل) الصواب ان المصيب من القاء الرمح أو الغير يجب نزع قليله لا وكثيره وان تراخي افتدى والباقي مما قبل الاحرام فيه الفدية وان قل ولا يتأتى فيه والا افتدى ان تراخي لانه مهما بقي ما يجب باتلافه أو لمسه الفدية افتدى كما تقدم عن الباجي فجعل الزرقاني والخطاب رجوع التخيير في اليسير أيضا واستدل لهما بكلام الباجي غير ظاهر لان الباجي لم يقل ان بقي اليسير خير في نزعها وانما قال الا ان يكسر بحيث يمتد منه ما يجب الفدية باتلافه أو لمسه كما تقدم فتدبري ما يجب باتلافه أو لمسه افتدى فكيف يصح أن يفهم منه التخيير في نزع اليسير الذي يمكن اتلافه ولمسه بل النص في خلق الكعبة انه يخير في نزعها ان كان يسيرا وأما الكثير فانهما يومر بغسله على وجه الاحية فكلام المصنف غير مستقيم أفاده محشى نت (قوله كغضيه رأسه نائما) أي واذا كان من فعل غيره ولم يلزمه الفدية فانها تلزم المغطى لرأسه على الاظهر وعورضت بوجوب الفدية على من غطى رأسه ساهبا والجزاء على من انقلب في نومه على فراخ الصيد فقتلها واجيب بان الساهي منتفع دون النائم وان الصيد من باب الاتلاف لا من باب الترفه كما لو تدرج النائم على طيب ولو انقلب النائم على فورة فاختلق رأسه فانه يفقد لبقاء أثره بعد

أي وكذلك لا فدية على المحرم فيما أصابه من الطيب من خلوق الكعبة ولو كثير اذا نزع في الحال والا فتدى وخلوق بفتح أوله كصبر وضرب من الطيب ولا يقسم بما فسر به سندوهو العصف لانه ليس بطيب ويرده قوله (وخير في نزع يسيره) أي وخير في كل ما ذكر من الباقي قبل الاحرام وما بعده في نزع يسيره وتركه ولا شيء عليه (والا افتدى ان تراخي) أي والابان كثير بحيث يجب الفدية باتلافه أو لمسه فانه يفقد ان تراخي في نزعها وارجاع التفصيل لجميع ما ذكر أتم فائدة كما في شرح الشارح خلافا لمن خصه بالخلوق وبدل على العموم بقييد الباجي للباقي قبل احرامه باليسير وارتضى (هـ) في شرحه ان قوله وخير في نزع يسيره خاص بما أصابه من خلوق الكعبة ومثله يسير الباقي مما قبل الاحرام وأما يسير المصيب من القاء رمح أو غيره فيجب نزع يسيره ككثيره وان تراخي افتدى فيه ما فقهه وخير الخ شامل لما أصاب من خلوق الكعبة وللباقي من قبل احرامه وقوله والا افتدى الخ خاص بالاول والحاصل انه يجب نزع ما أصابه من القاء رمح أو غيره وان قل فورا فان تراخي في ذلك وجبت عليه الفدية ومثل ذلك ما أصابه من خلوق الكعبة ان كثروا ما الباقي مما قبل احرامه فان كثرت وجبت فيه الفدية ولو نزع بعد احرامه فورا وان قل خير في نزعها كما يخبر في نزع ما أصابه من خلوق الكعبة ان قل هذا ما يفيد النقل (ص) كغضيه رأسه نائما (ش) التشبيه لافادة الحكم المتقدم وهو انه اذا غطى انسان رأس المحرم وهو نائم شوب أو غيره فانه اذا انتبه من نومه حكمه حكم ما مر من القاء الطيب على المحرم فان نزعها عن رأسه في الحال فلا فدية عليه وان تراخي في نزعها لزمته الفدية (ص) ولا تخلق أيام الحج ويقام العطارون فيها من المسحى (ش) يعني ان الكعبة يكره أن تخلق أيام الحج لكثرة ازدحام الطائفين لئلا يؤدي الى أن الطائف يستعمله وكذلك يستحسن أن يقام العطارون في أيام الحج من المسحى من الصفا والمروة (ص) وافتدى الملقى الحل ان لم تلزمه (ش) يعني ان المحرم اذا ألقى عليه انسان ثوبا وهو نائم أو طيبا فانه اذا انتبه فنزعها في الحال فلا فدية عليه والفدية على الحل الملقى فقوله وافتدى وجوبه وقوله ان لم تلزمه أي لم تلزم الفدية المحرم الملقى عليه بأن نزع ما ألقى عليه بسرعة فالضحية البارز عائد على المحرم المفهوم من السياق فان لزمته بأن تراخي فلا شيء على الملقى الحل وقوله وافتدى الملقى الحل ان لم تلزمه هو وان صدق بوجوب الفدية على ملقى اليسير لان الفدية غير لازمة للمحرم لكن قوله وان لم يجد الملقى الحل ما يفقد به فليفقد المحرم بمنع هذا الصدق وقوله (بلاصوم) متعلق بافتدى والمعنى ان الحل الملقى اذا لزمته الفدية فانها تكون بغير الصوم لانه نائب عن المحرم ولا يصح الصوم عن أحد فهو مخير بين أن يذبح شاة تجزئ أضحية أو يطعم ستة مساكين يدفع لكل مسكين مدين وظاهر قوله (وان لم يجد) أي الحل ما يفقد به (فليفقد المحرم) ولو بالصوم وقوله فليفقد المحرم وجوبه باوقيل ندبا والاول هو الراجح (ص) كأن حلق رأسه (ش) يعني ان الحل اذا حلق رأس محرم بلاذنه فان على الحل الفدية فان لم يجد فليفقد المحرم واما اذا حلقه باذنه ولو حكما فبأن في كلامه (ص) ورجع بالاقول ان لم يفقد بصوم (ش) يعني أن المحرم اذا أخرج مع عمر الحلال الملقى أو يسره فانه يرجع على الحلال بالاقول من قيمة التسل أو كيل الطعام أو غننه كما مر في الصوم ومحل الرجوع ان لم يفقد بالصوم والا فلا رجوع وانما يرجع على الحلال الملقى لان المحرم انما افتدى بطريق النيابة عن الملقى لانها عليه بطريق الاصل

(٣٣- خروشي ثاني) البيضة بخلاف ما ينزل بازائه (قوله هو وان صدق على ملقى اليسير) أي بناء على أن قول المصنف أولا وخير في نزع يسيره راجع لقول المصنف أيضا ومصيبا من القاء رمح أو غيره وقد تقدم ان الصواب خلافه (قوله ورجع عليه بالاقول) ثم رجوعه



عليه بالاقول حيث أعسر الملقى أو الحائق الحلال أو أيسر واذن للمحرم وكذا ان لم ياذن (قوله وفي هذا التعليل) أي الذي هو قوله لان المحرم انما اقتدى بطريق النسيابة الخ ووجه النظر أنه لو كان بطريق الاصلية عن الملقى والنسيابة عن الملقى عليه لصح الصوم من الملقى دون الملقى عليه مع ان الواقع انعكس وحاصل ما يقال انها على الملقى عليه بحسب الاصلية وانما لزمت الملقى لتعديده فلزمهاله فرع فلذلك صح الصوم من الملقى عليه دون الملقى فالملقى نائب من حيث الاصلية والملقى عليه نائب لا بطريق الاصلية بل باعتبار لزومها للملقى باعتبار تعديده (قوله وعلى المحرم الملقى) أي وأما القاء محرم على حل فعل الملقى فذية ان مس والافلا (قوله على ما رجحه ابن يونس) ومقابلته فذية واحدة كالموطب نفسه (قوله فعلى المحرم) أي ولو أعسر ولا يلزم الحل (قوله والا فاعليه) مكرر مع قوله فيما مر كأن حلق رأسه وأعادها لكونها مفهومة قوله هنا باذن (قوله حفنة أو فدية) يجوز رفعهما ونصبهما أي وهل اطعماه حفنة أو عليه فدية أو هل يطعم حفنة أو يخرج فدية (قوله قال (٢٥٨) مالك اذا حلق محرم رأس حلال يقتدى) بهذا يعلم ان المناسب للمصنف ان يقول وان حلق محرم رأس حل اقتدى

لا بطريق التحمل عن المحرم وفي هذا التعليل نظرا لظهور وجهه في الشرح الكبير (ص) وعلى المحرم الملقى فديتان على الأرجح (ش) يعني ان المحرم اذا كان هو الملقى على محرم مثله طيبا أو نحو فانه يلزمه فديتان فذية لمس الطيب وفدية لتطيب المحرم هذا على ما رجحه ابن يونس وهذا حيث لا فدية على المفعول به بان لم يترأخ أما لو ترأخ المحرم المفعول به في نزع الطيب عن نفسه فانه يلزمه الفدية وليس على الفاعل حينئذ الا فدية واحدة لمس الطيب فقوله وعلى المحرم الخ هذا اذا لمس الطيب ولم يلزمه الفدية المحرم الملقى عليه وان لم لمس ولزمت الملقى عليه فلا شيء على الملقى وان مس ولزمت الملقى عليه فعلى الملقى فدية واحدة وكذا ان لم لمس ولم يلزم الملقى عليه بان لم يترأخ وانما لزمت الملقى في حالة عدم مسه وعدم لزومها للملقى عليه لانه كاللقاء الحل على محرم حيث لم يلزمه الفدية (ص) وان حلق حل محرم باذن فعلى المحرم والا فاعليه (ش) يعني ان الحلال اذا حلق رأس المحرم أو قلم اظفاره أو طيبه فاما أن يكون ذلك باذن المحرم أولا فان كان باذنه حقيقة أو حكما بأن رضى بفعله فالفدية عليه وان كان بغير اذنه بأن فعل له ما ذكر في حال فومه أو مكرها فالفدية على الفاعل لا على المفعول به وان لم يجد فليفتد المحرم ورجع عليه بالاقول الى آخر ما سبق (ص) وان حلق محرم رأس حل أطعم وهل حفنة أو فدية تأويلان (ش) تقدم اذا حلق الحلال رأس المحرم وهذه عكسها وهو ما اذا حلق محرم شعر حل من محل يتحقق نفي القمل عنه كساقه أو أزال عنه أذى كقلم ظفروه فلا شيء عليه قاله التونسي وان حلق رأس حل فانه يطعم اذا لم يتحقق نفي القمل كما قاله اللخمي قال مالك اذا حلق محرم رأس حلال يقتدى واختلف هل مراده بالفدية حفنة من طعام أو فدية حقيقة من صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسل بشاة فأعلى بن تميم يوجب مسكت المؤلف عما اذا حلق محرم رأس محرم والحكم أنه اذا حلقه برضا فالفدية على المحلق رأسه فان أعسر فهل تبقى في ذمته أو تكون على الخالق ويرجع بها على الآخر وأما ان حلق رأسه بغير رضاه فعلى الخالق (ص) وفي الظفر الواحد لا لاماطة الاذى حفنة (ش) يعني ان المحرم اذا قلم ظفرا من اظفاره فان كان فعل ذلك لغير اماطة الاذى ولغير كسر ففيه حفنة من الطعام وان كان فعل ذلك لاماطة الاذى

أي لاحتمال ان يكون قتل في حلقه له دواب (قوله حفنة من طعام) الحفنة لغة ملء الكفين ولكن المراد بها ههنا ملء يد واحدة وينبغي أن يرأى اليد المتوسطة (قوله هل مراده بالفدية حفنة) من طعام أي فيكون وفاقا لقول ابن القاسم أو حقيقة الفدية فيكون خالفا واختلاف في تعاملا فقال بعض البغداديين للحلاق وقال عبيد الحق للدواب والى الاول ذهب صاحب البيان ووجهه حل قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله على عمومته من رأسه أو رأس غيره وليعلم ان من علل بالحلاق لا فرق عنده بين أن يقتل قلا كثيرا أو قليلا أو يتحقق نفقهما كما قال س وهو المصواب فقول الخطاب أطعم يريد الا أن يتحقق نفي القمل قاله اللخمي فان قتل قلا كثيرا فاعليه الفدية واقصاره على ذلك كأنه المذهب

ففيه

بوجه خروجه من الخلاف وليس كذلك وقوله ح في ذلك فقال محل الخلاف في كلام المصنف اذا لم يتحقق نفي

القمل ولم يتحقق كثرته بحيث تجب فيه الفدية فان تحقق نفقه فلا شيء فيه على واحد منهما وان تحقق كثرته فعليه الفدية حينئذ اه وهو غير صحيح كيف واللخمي يقول فان لم يكن برأس الحلال قل فلا شيء عليه وان كان بسيرا أطعم شيئا من الطعام وان كان كثيرا فقال مالك يقتدى وقال ابن القاسم يصدق شيء من طعام هكذا في التوضيح وت في كبره عن اللخمي وانما قال اللخمي اذا تحقق نفي القمل لاشئ عليه فيه لانه علل الفدية بقتل الدواب وانما ذكر الخلاف في الكثير لان أصل ابن القاسم في القمل الكثير الاطعام فكللامه كله جار على تعليمه وتبعه سند اللخمي في تفصيله والله الموفق اه كلام محشى نت (قوله حفنة من طعام) وفيها ما تقدم قريبا (قوله فالفدية على المحلق رأسه) أي من حيث الحلق فلو حصل قتل قل من الخالق لجرى على تفصيله (قوله فعلى الخالق) فلو أعسر فهل تبقى في ذمته أو يخرجها المحلق رأسه يرجع بها على الخالق والظاهر أنها تكون على الخالق في الاولى وعلى المحلق في الثانية (قوله لا لاماطة الاذى) أي بل قلم ظفروه عينا أو ترافها كما هو ظاهر



(قوله ان قلم ظفروه) أى ظفر نفسه جاهلا أو ناسيا هذا هو المناسب خلافا لما فى عب وقوله أو قلم له بأمره أى قلم له الغير بأمره حقيقة وهو ظاهر أو حكما كما اذا رضى بنفسه (قوله والا فى كل واحد حفنة) أى ان أبان الثانى بعد ما أخرج ما وجب فى الاول والا ففدية هذا ما يفيد عج وينبغى أن يجرى مثل هذا فيما اذا قتل قلة وأخرى (٢٥٩) (قوله وما قاربها) وهو الا حد عشر والاثنا عشر كما قرر شيخنا رحمه الله (قوله

لا لاماطة الاذى) أى وأما لو كان لاماطة الاذى فيسليم الفدية كما اذا زاد على العشرة وما قاربها وكذا يقال فى القمل (قوله بالجحر) وجعله بعضهم مبتدأ محذوف الخبر أى وطرحها كذلك وهو مشى على جواز القطع عن العطف الى غيره وقد تعرض لهذه المسئلة الرضى وحاصل ما عنده فيها أنه يجوز القطع عن العطف الى غيره ان كان المعنى الاصلى يفهم مع ذلك من غير لبس ويتمتع ان حصل لبس (قوله وتقريده بغيره) ظاهره فى اليسير والكثير وهو قول ابن القاسم وكلام بعضهم يقتضى أنه الراجح وقال مالك يقتضى فى الكثير ويطعم فى اليسير وكلام البدر القرافى يقتضى اعتداده والنفس أميل لقول ابن القاسم قال بعض وانظر ما حدد الكثرة قلت الظاهر أن الكثرة هنا كالكثرة فيما تقدم فى القمل لافرق (قوله وأخرى بغير غيره) أى فالمصنف نص على المتوهم لانه ربما يتوهم أن بغيره لما كان يحتاج اليه والقراد بضعفه لا شئ عليه فى تقريره (قوله لا كطرح علقه) أى عنه أو عن بغيره لانها من دواب الارض وقوله أو برغوث أى طرح برغوث (قوله وفهم من قوله طرح الخ) وبعضهم صرح بأن قتل البرغوث فيه

ففيه فدية فان قلمه لكسره أو أزال وسخه أو قلم ظفر حلال غيره فلا شئ عليه وانظر لو قلم ظفر مثله لكن فى الذخيرة قال فى الكتاب ان قلم ظفره جاهلا أو ناسيا أو قلم له بأمره اقتدى وان فعل به مكرها أو ناسيا فالفدية على الفاعل من حلال أو حرام اه ومفهوم قوله الواحد أن ما زاد عليه ليس حكمه كذلك وهو كذلك اذا فيما زاد على الواحد الفدية سواء كان ذلك لاماطة الاذى أم لا ولو أبان واحدا بعد أبانة آخر فان كان فى فوروا حد ففهمها الفدية والا فى كل واحد حفنة (ص) كسعره أو شعرات أو قلة أو قلات (ش) التشبيه فى اطعام حفنة من طعام والمعنى ان المحرم اذا أزال من جسده شعرة واحدة أو شعرات الى عشرة وما قاربها لا لاماطة الاذى فانه يطعم حفنة من طعام وتقدم ما اذا سقط شئ من شعره ولو ضو أو ركوب أو غسل وما أشبه ذلك فانه لا شئ عليه ومثله ما اذا أزال وسخ نفسه أى الوسخ الذى على يديه للضرورة كما هو وكذلك يلزم المحرم حفنة اذا قتل قلة أو قلات كما تقدم فى الشعر ومثل قتل القمل طرحه لتأديته الى القتل بخلاف البرغوث ونحوه كما يأتى فقوله (وطرحها) بالجر عطف على قتل المقدر (ص) كخلق محرم لمشله موضع الحجامة الا أن يتحقق نفي القمل (ش) تشبيه فى وجوب الحفنة أى ان المحرم يجب عليه حفنة خلق موضع الحجامة لمحرم آخر وكلام المؤلف شامل لما اذا فعل ذلك لضرورة أم لا وهو كذلك وأعاد حرف التشبيه فى الحفنة وان أغنى عنه العطف على ما قبله ليرجع اليه الاستثناء فى قوله الا أن يتحقق الخلاق نفي القمل عن رأس المخلوق فلا حفنة على الخالق وعلى المخلوق فى الحالتين الفدية (ص) وتقريده بغيره (ش) يعنى وكذلك يطعم المحرم حفنة من طعام بيد واحدة اذا قريده بغيره أى أزال عنه القراد ولم يقتله لانه عرضه للقتل وأخرى بغير غيره وأما اذا قتله فعليه فدية فى كثيره وحفنة فى قليله ومثل القراد فيما ذكر سائر ما يتولد من جسد البعير ويعيش فيه كالخلم ونحوه (ص) لا كطرح علقه أو برغوث (ش) جرت عادته أنه يدخل الكاف على المضاف ومراحه المضاف اليه أى ولا شئ فى طرح ما لا يتولد من جسد غيره كعلقه وبرغوث وغل وذرو بعوض وذباب وسائر الحيوانات الا القمل عن جسده والقراد وما ذكره عن دابته وفهم من قوله طرح ان قتل ما ذكر ليس كذلك وهو كذلك فوجب فيه الفدية ان كثرت ذلك (ص) والفدية فيما يترفع به أو يزيل أى كقص الشارب أو ظفرا أو قتل قمل كثير (ش) يعنى ان الفدية المنصوص عليها فى قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك يكون سببها منصرف فى أمر من الترفه واماطة الاذى ومعنى كلام المؤلف ان كل شئ فعله المحرم مما يحصل له به الترفه أو يزيل به عن نفسه أذى فانه يلزمه فيه الفدية كما اذا خلق عاتقه أو قص أظفاره أو شارب أو أنف ابطه أو أنفه أو قتل قلا كثيرا أبان زاد على العشرة وما قاربها وكلام المؤلف مفيد بما اذا لم يقتله فى غسل الجنابة أو الفلا شئ عليه فيه ولو أكثر كما هو فقوله يترفع أى يتنعم به وفى بعض النسخ يزيل أى بالواو وهى بمعنى أو وأولى لواجتماعه وقوله كقص الشارب أو ظفر مثلا لان صاحبان اللامرين وكذا قوله وخضب بكعناء وانما عرف الشارب لا لتحاده ونكرا الظفر لتعدد (ص) وخضب بكعناء وان رقعة أن كبرت (ش) الحناء

قولان قيل يطعم وقيل لا شئ عليه (قوله يترفع به) أى يتنعم به (قوله مثلا لان الحناء الخ) فيه نظر لان الظفر اذا لم يكن لاماطة الاذى بل للترفه فليس فيه فدية وانما فيه حفنة (قوله لا لتحاده) أى فصار متعينا فى الاذهان فلذلك عرفه (قوله وخضب بكعناء) مثال صالح للامرين وأدخل بالكاف الوسمه بكسر السين وتسكينها كفى الصالح نبت من شجرة كالكربرة يدق ويخلط مع الحناء سميت وسمه من الوسامه وهى الحسن لانها تحسن الشعر



(قوله والمراد بالرقعة موضع الخناء) أى من العضو لا كل العضو (قوله صب الماء الخارج) وانظر لو صب الماء البارد فى الحمام والظاهر أنه لا شئ فيه (قوله وان يكون غسل) الاولى أن يقول وان يكون صب (قوله حتى يعرق) من باب تعب كفى المصباح قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع (قوله أو كان جاهلا بالحكم أو ناسيا) هذا الحل غير مرضى والمرضى حل الخطأ يحمل آخر وتبعه عب ونصه ان ظن الاباحية كالذى يطوف فى عمرته ثم سعى ويحمل أى أو لا فاضة ويظن أنه فيها على طهارة فيتبين خلافه أو يعتقد رفض احرامه واستباحة موانعه أو يفسده بوطء فتأول أو جهل ان الاحرام يسقط حرمة بالفساد فيفعل متعديا ويوجب كل واحد فدية من هذه الصور الثلاثة فتتحد عليه الفدية فى الثلاث (٢٦٠) وأما من ظن اباحية ما فعله على الحاج أى ظن أن الاحرام لا يمنع من محرمانه

أو ان كلاهما يوجب الفدية اذا انفرد وعند التعدد تجب الفدية بالاول فقط كما قررته الشارح فان هذا لا يوجب الاتحاد كما قررته عليه الشارح والبساطى أى ونت قال محشى نت فاقى لم أر من ذكر أن ذلك من صور الاتحاد فقول المصنف ان ظن الاباحية أى فى شئ خاص وهو المسائل الثلاثة المذكورة والاولى منها لا يتصور فيها شك الاباحية والثانية والثالثة يتصور فيهما ذلك وظاهر كلامهم أن الفدية تتعدد فيهما فى حالة الشك (قوله كما اذا البس وتطيب) محل ذلك اذا لم يخرج للاول قبل فعل الثانى والاتعداد وقوله بفور هو على حقيقة أى من غير فصل بان تكون تلك الافعال فى وقت واحد (قوله لكنه عند الفعل الاول) أى أو قبله كما يفيد الخطاب والمواق (قوله ونوى تكرار التداءى لها) أى كلما احتاج للدواء (قوله ونيته فعل جميعها) أى فى المستقبل اغما قال ذلك ليدفع التكرار (قوله أن يقدم مانفعه أعم) أى أعظم (قوله على السر اويل) راجع للثوب وقوله أو العمامة راجع للقلنسوة بفتح

بكسر الحاء والتشديد والمد والمعنى أن المحرم تلزمه الفدية اذا خضب بالحناء رأسه أو طبعته أو جسده وهى عند مالك من الطيب وسواء عم العضو أو لم يعمه بل كانت رقعة أن كبرت كدرهم فان صغرت فلا شئ عليه والمراد بالرقعة موضع الخناء وأفهم قوله خضب أنه لو جعله فى فم جرح واستعمله فى باطن الجسد كالتوشير به أو حشا شقوق رجله لا شئ عليه ولو كثر وان الفدية تجب ولو نزع مكانه وان الرجل والمرأة فى ذلك سواء وهو كذلك (ص) ومجرد حمام على المختار (ش) المشهور عند اللخمي من روايات ثلاث حكاهما أن الفدية تلزم المحرم بمجرد صب الماء الخارج على جسده بعد جلوسه فيه وعرقه لانه مظنة ازالة الوسخ سواء تذلك أم لا انقى الوسخ أم لا والثانية ان تذلك والثالثة وأنقى الوسخ وهو ظاهر المدونة وبما قررنا يكون فى كلام المؤلف أمور الاول قوله بمجرد حمام لا بد فيه من تقدير مضاف وهو يحتمل أن يكون دخول وان يكون غسل والمراد الثانى الثانى أنه لا بد عند اللخمي من جلوسه فيه حتى يعرق كما ذكره الشيخ كريم الدين ومن صب الماء الخارج عليه الثالث ما ذكره اللخمي خلاف مذهب المدونة من أنه انما تجب الفدية على من دخل الحمام اذا تذلك وأنقى الوسخ وحينئذ على المؤلف الاعتراض فى عدوله عن مذهب المدونة ومشبهه على ما لللخمي واعتذر الشارح عنه بانه اغما ذكر ما اختاره اللخمي لاختيار عدة من الاشياخ لمباختاره للمافيه (ص) واتحدت ان ظن الاباحية أو تعدد موجبها بفور ونوى التكرار أو قدم الثوب على السر اويل (ش) الاصل فى الفدية أنها تتعدد بتعدد موجبها الا فى هذه المسائل فانها اتحد وان تعدد موجبها الاول اذا ظن الاباحية أو كان جاهلا بالحكم أو ناسيا به وصورتها البس ثوبا مثلا فلزمته الفدية ثم لبس ثانيا ظانا أن فعله الثانى لا يوجب غير ما أوجبته الاول وسواء كان الفعل الثانى على الفور من الاول أو على التراخي منه فليس عليه فى ذلك كله الا فدية واحدة الثانية أن يتعدد موجب الفدية بفور كما اذا البس وتطيب وقلم وقل القمل وحلق الشعر دفعة من غير تراخ لانه كالفعل الواحد الثالثة أن يتراخى ما بين الفعلين لكنه عند الفعل الاول نوى التكرار من جنس أو أجناس ففدية واحدة ولا يضر بعد ما بينهما كالتدوى لقرحة بطيب ونوى تكرار التدوى لها أو لبس وتطيب وحلق وقلم ونيته فعل جميعها ففدية واحدة وان بعد ما بين تلك الافعال الرابعة أن يقدم مانفعه أعم على مانفعه أخص كان يقدم فى لبسه الثوب أو القلنسوة أو القميص على السر اويل أو العمامة أو الجبة ابن الحاجب ففدية وان تراخى ولو عكس الامر أى فى الثوب والسر اويل خاصة وتراخى تعددت قال فى توضيحه وينبغى أن يقبض الاول

القاف واللام وسكون النون وضم السين وفيها لغة ثانية وهى القلنسية بضم القاف وفتح اللام وكسر السين وفتح الباء وحاصله انك اذا فحمت القاف ضحمت السين وان ضحمت القاف كسرت السين وقلبت الواو ياء فاذا جمعت أو صغرت فأنت بالخيار لان فيه زيادتين الواو والنون ان شئت حذف الواو وقلت قلانس وان شئت حذف النون وقلت قلاس راجع صحاح الجوهري وقوله أو الجبة راجع للقميص وانما كانت القلنسوة أعظم من العمامة لانه بحسب العادة القلنسوة أعظم فى الاتساع على العضو من العمامة وكذا يقال فى الجبة مع القميص بأن يكون القميص أطول من الجبة (قوله وان تراخى) الواو أو الحال (قوله أى فى الثوب والسر اويل) لا داعى لهذا التقيد بل المناسب التعيين لما علمت أن القلنسوة أعظم من العمامة والقميص أعظم من الجبة



(قوله بما إذا لم تفضل السراويل على العمامة) أي وأما إذا فضلت السراويل على العمامة أي بكثير فتمت عدد القديس ومثل ذلك إذا حصل بالسراويل انتفاع من دفع برد فتمت عدد بلبسها (قوله في مسئلة القلنسوة والعمامة) أشار في تلك المسئلة إلى أنه إذا عظمت العمامة على القلنسوة بأن زلت تحت القلنسوة أي بكثير فإن القديس تعدد والى ما ذكرنا أشار في الشامل بقوله وان لبس قلنسوة ثم عمامة أو بالعكس فقديس واحدة إن لم يفضل أحدهما عن الآخر قال محمد بن ائزر بمئزر فوق مئزر فعليه فديتان إلا أن يبسطهما ويتزبهما وأما رداء فوق رداء فقديس واحدة اه قال شيخنا والحال أنه عقد كلا من تلك المئازر وطال ما بين المئزر الأول والثاني واستشكل ذلك بأنه لا يظهر فرق بين الرداء وغيره وانظر في ذلك بتيسره إذا تعدد موجب الحفنة جرى فيه مثل ذلك أيضا فتجد أن ظن الاباحة (قوله انتفاع من حر) أي باعتبار العادة العامة لا باعتبار الاشخاص (قوله أردوام كالיום) كالموليس ثوباً رقيقاً لا يقي حراً ولا برداً وتركه المصنف لأنه لا ينفذ عن الانتفاع غالباً ثم لا يخفى أن مسئلة الدوام يمكن (٢٦١) دخولها في كلام المصنف بأن يراد انتفاع ولو في الجملة فتدخل تلك الصور في

المصنف (قوله فراعى مرة حصول المنفعة في الصلاة) أي من حيث السعة في الصلاة (قوله ومرة نظر إلى الترفه) الذي مرجه إلى الانتفاع من الحر أو البرد (قوله حيث لم ينتفع) أي بالفعل (قوله وظاهر قوله في صلاة يشمل الركعة الواحدة) والظاهر خروج مسجد التلاوة أو مسجدتي السهول من القولين وظاهر المصنف جار في الحضر والسفر (قوله فان طول فيها طولاً زائداً على المعتاد) ولذلك قال الشارح لم يطول فيها أي وأما لو طول فيها فالقديس اتفاقاً وأقار الشارح أن المراد بالطول ما زاد على المعتاد أي بأن كان كالיום لا ما زاد على المطلوب فعلة في الصلاة وهذا كله ما لم يحصل انتفاع من حر أو برد والا فالقديس قطعاً وهذا أحسن من كلام عب (قوله ولم يأثم ان فعل لعذر) فان زال العذر واستمر تعددت لأن نيته كانت بلبسه حال العذر فقط (قوله وهو ظاهر نقل

بما إذا لم تفضل السراويل على العمامة والى ذلك أشار النجاشي في مسئلة القلنسوة والعمامة أما إذا نزل فتعدد القديس لأنه انتفع ثانياً بغير ما انتفع به أولاً اه قال بعض وخزم به في الشامل (ص) وشروطها في اللبس انتفاع من حر أو برد لا أن تزع مكانه (ش) يعني أن القديس لا يجب فيما لا ينتفع به إلا بعد طول أو الأبعد لا انتفاع به كما إذا لبس قيصة أو خفا وانتفع به من دفع أذية حر أو برد أو دام كالיום فلو لبسه وزعه مكانه لقياس ونحوه فلا تجب فيه فدية وأما ما لا يقع إلا من تنفع به كخلق الشعر والطيب فإن القديس فيه من غير تفصيل (ص) وفي صلاة قولان (ش) أي وفي انتفاعه بالملبوس في صلاة لم يطول فيها قولان من رواية ابن القاسم عن مالك سند فراعى مرة حصول المنفعة في الصلاة ونظر مرة إلى الترفه وهو لا يحصل إلا بالطول ابن القاسم وقوله في القديس ليس بالدين قال بعض ففيه ترجيح القول بعدمها وهو الظاهر وعليه ففهوم قوله مكانه غير معتبر بل ما تقدم عن الجواهر يفيد أن لبسه دون اليوم لا شيء فيه حيث لم ينتفع وظاهر قوله في صلاة يشمل الركعة الواحدة وهذا ما لم يطول فيها فان طول فيها طولاً زائداً على المعتاد فعليه القديس (ص) ولم يأثم ان فعل لعذر (ش) يعني أن المحرم لا يأثم عليه إذا فعل ما وجب القديس لاجل عذر من مرض أو حر أو برد أو أمان فعل ذلك لغير عذر فإنه يلزمه القديس ويأثم وظاهر كلام المؤلف أن جواز الأقدام على فعل الموجب انما يكون عند حصول العذر بالفعل وهو ظاهر فنقل المواق وقال التاجوري أن خوف وجود العذر كاف في ذلك ولما كانت دماء الحج على ضمير بين هدي وهو ما وجب لنقص في حج أو عمره كعدم التمتع والقران والفساد والقوات وجزاء صيد وما نوى به من النسك الهدى كما سيأتي ونسك وهو ما وجب لالقاء التفت وطلب الرفاهية ويعبر عنه بقديس الأذى كما أفاد التسميتين بقوله (ص) وهي نسك بشاة فأعلى أو أطعام ستة مساكين لكل مدان كالكفارة أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى (ش) يعني أن القديس هي النسك أي العبادة مخير فيها بين أحد أمر ثلاثة إما أن يذبح شاة فأكثر لحما منها من بقره أو يعبر لكن الشاة أفضل لأن طيب اللحم هنا أفضل كالضحايا وأما أن يطعم ستة مساكين لكل مسكين مدان بمدة عليه السلام ومن غاب عيش ذلك البلد وأما

المواق لا يخفى أن مثل هذه معناها ولم يأثم ان فعل لخوف عذرو بعد كتبها رأيت عب قال ما نصه ولم يأثم ان فعل لعذر حاصل بالفعل أو مترقب لخوف العذر كاف (قوله وجزاء صيد) معطوف على قوله كعدم التمتع وكذا قوله وما نوى به الخ وهو موافق لابن الحجاج في جعله جزاء الصيد من أفراد الهدى (قوله التفت الخ) هو ونحو قص الأظفار والشارب كافي المختار (قوله التسميتين) هي نسك وقديس الأذى (قوله نسك) مثلث النون مع سكون السين وبضمين العبادة وكل حق لله تعالى (قوله بشاة) حل الشارح يقتضي أن الباء للتصوير وإن المعنى وهي نسك مصوراً ما يشاء وأما أطعام ستة مساكين وأما بصيام (قوله شاة) ويشترط فيها من البسن ما يشترط في الغنمية والظاهر لا بد من ذبحها ولا يكفي آخرها غير مذبوحة وانظر هل يجري فيها ما يجري في الضحايا إلا في قوله وضأن مطلقاً ثم معز الخ وهو ظاهر قول الشارح لأن طيب اللحم هنا أفضل الخ ولكن المذهب أن الأبل أفضل ثم دونها البقر ثم دونها الغنم كما أفاد محشي نت (قوله لكل مدان) فان حصل لبعض أكثر من مدين ولبعض أقل منها ما كمل له بقيةتها وينبغي أن له نزع الأكثر من هو يسده إذا بين والظاهر أنه



لا يتبعه اذ لم يجده كالحكم الا في كفاة اليمين كافي بعض الشراح وقوله كالكفارة قال البدرواظهار ان المشبه بها كفارة اليمين (قوله ولو ايام مني) رده على القائل بالمنع (قوله لكن الشاة افضل) المذهب ان الابل افضل ثم دونها البقر ثم دونها الغنم كما افاده محشى تمت (قوله مدان بمده عليه السلام) اشار به الى ان هذا معنى قوله كالكفارة وسيأتى لذلك تيمنه (قوله ولم يختص) أى النسك اطلاق النسك على غير الشاة خروج عن الاصطلاح كما قال محشى تمت ولذلك قال بعض ومقتضاه اطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى الآية تخصيصه بالذبيحة والحاصل ان كلام هذا الشارح يقتضى ان قوله أو اطعام الخ عطف على شاة وان نسك مسلط على الثلاث وكلام غيره يقتضى ان أو اطعام عطف على نسك فلا يكون الاطعام والصيام من أفراد النسك ولذلك قال في حل قول المصنف ولم يختص أى ولم تختص الفدية بأنواعها الثلاثة من الذبيح والحر أو الاطعام أو الصيام اه وقال البدرواظهار ان الذبيح هنا افضل والاطعام أفضل أنواعها كالصوم (قوله أو اطعاما ٢٦٢) أو صياما انظر هل يتوهم تخصيص ذلك برمان أو مكان حتى ينفيه (قوله هذا

ان لم ينو بالمذبح (اشارة الى أن  
ذبح في المصنّف بقدر ألبكسر  
(قوله فان نوى به ذلك) بان يقلده  
أو يشعره فيما يقلد أو يشعر ولم  
ينو فقلده ما لا يقلد كالغنم كالعدم  
فيذبحها حيث شاء في أي زمن ولو  
نوى بها الهدى ونية الهدى فيما  
يقلد أو يشعر بدون تقليد وأشعار  
كالعدم كذا ذكر شرحه ورد ذلك  
محشى نت وان الحق ان التيممة  
كافية (قوله وترتبه) سيأتي ان  
الهدى مرتب (قوله دخول الصوم  
فيه نيابة) فيه نظر لانه لا يصح  
نصوره (قوله ولا يجزئ غداه  
وعشاء) لا يخفى ان الاجزاء مع بلوغ  
مدين لا ينافي ان الافضل خلافه  
كإيدل عليه قـ وله في الظاهر ولا  
أحب الغدا والعشاء كفدية  
الاذى والفرق بين اجزائـ ما في  
كفارة اليمين وعدم اجزائـ ما هنا  
وفي الظاهر ان لم يبلغ مدين ان  
كفارة اليمين لكل مد وهو الغالب  
في أكل كل شخص في يوم والكفارة

أن يصوم ثلاثة أيام ولو أيام منى (ص) ولم يختص بزمان أو مكان إلا أن ينوي بالذبح الهدى  
 فكذلكه (ش) أي لم يختص النسك ذبحاً أو فحراً أو طعاماً أو صياماً بزمان أو مكان كاختصاص  
 الهدى بأيام منى وبكفة أو منى هذا أن لم ينو بالمذبح الذي هو أحد أنواع النسك الهدى فإن  
 نوى به ذلك فكذلكه في الاختصاص بمنى إن وقف به بعرفة والافكة والجمع فيه بين الحل  
 والحرم وترتيبه ودخول الصوم فيه نيابة وأفضلية الاكثر فيه لحاول لا يدخل في قوله فكذلكه  
 الاكل فلا يأكل منها بعد الحل ولو جعلت هدياً كما يأتي وقوله كالكفارة أي أن حكم الاطعام  
 هنا مثل الحكم في كفارة اليمين ويأتي حكمها عند قوله في باب اليمين ولا تجزئ معلقة ولا مكرّر  
 لمسكين وناقص كعشرين لكل نصف وقد علمت أن العبرة في كفارة اليمين بغالب قوت أهل  
 البلد لا غالب قوته هو وإن المدي يعتبر بده عليه السلام اذ به تؤدى جميع الكفارات ما عدا  
 كفارة الظهار فإنها بدهشام على المشهور وهو مدوثلثان عده عليه السلام (ص) ولا يجزئ  
 غداء وعشاء (ش) تقدم أن من جلة أصناف فدية الأذى اطعام ستة مساكين يأخذ كل  
 مسكين مدين فلواطعهم غداء وعشاء لم يجز لا نه عليه السلام سمى مدين اللهم إلا أن يبلغ  
 اطعام كل مسكين مدين فإنه يجزئ والبسه أشار بقوله (ان لم يبلغ مدين) أي أن لم يتحقق أنه بلغ  
 مدين فإن تحقق أن كل واحد بلغ ما ذكر أجرأ ولو حصل لبعضهم مدين وأكثر أو أقل فإنه يكمل  
 لمن لم يحصل له مدين بقية منهما (ص) والجماع ومقدماته (ش) هذا معطوف على الممنوع وهو  
 قوله فيما روى عليهم ما رهن اللحية والرأس أي وحرم بالا حرام على الرجل والمرأة والجماع ومقدماته  
 ولا خلاف في ذلك ويستثنى من ذلك القبلة لوداع أو رجمة ما لم ينزل وظاهره حرمة المقدمات  
 ولو علمت السلامة وهو كذلك بخلاف الصوم فتذكره فقط مع علمها ليسارة الصوم (ص) وأفسد  
 مطلقاً (ش) يعني أن الوطء إذا وقع قبل التحلل فإنه يفسد مطلقاً أي سواء كان عمداً أو نسياناً  
 أو جهلاً في قبل أو دبر آدمي أو غيره أنزل أولاً مباح الأصل أولاً كان موجباً للمهر والحدا م لا  
 وسواء وقع من بالغ أم لا وقوله (كاستدعاء منى وإن بنظر) تشبيه في قوله والجماع أي كإفساد  
 الحج بالجماع كذلك يفسده استدعاء منى سواء كان ذلك بيده أو بنظره المستدام أو بتدكر

هناك لكل مدان وهما قدر أكل الشخص في يومين فلهذا لم يحذف فيهما الغداء والعشاء

لأنهم أكل يوم فقط (قوله أن لم يبلغ مدين) يؤهم أنه المذهب وليس كذلك وإنما هو كلام أشهب ونص المدونة ولا يجوز إغدا وعشاء وكان ينبغي له أن يقول ولا يجوز غدا وعشاء وقيد بما إذا لم يبلغ مدين وهمل وفاق تأويلان (قوله ما لم ينزل) في قوة الاستثناء المنقطع (قوله وأفسد مطلقا) في شرح عب وشب تبع العج وظاهر إطلاقهم أنه إذا جعل البالغ على ذكره خرقه كثيفة أو غيبة في هواه الفرج أنه يفسد وإن لم يوجب الغسل كوطء الصغير وهو الاحوط (قوله سواء كان ذلك بيده) أعلم أن استئناء الشخص بيده حرام خشى الزنا أم لا لكن إن لم يندفع عنه الزنا لا به قدمه عليه ارتكابا لا أخف المفسدين وفي استئناؤه بيد زوجته خلاف والراجح الجواز وهو ما دخل تحت قول المصنف وتمتع بغير دبر ولو أكرهه على الزنا محرم أو أجنبية قدم الأجنبية لأنهاباح في الجملة ولو أكرهه عليه في رمضان أو غيره وفي ليلة الجمعة أو غيرهما قدم الغير في تنبيهه بحمل كون الاستدعاء موجب الفساد وإن وقع قبل إفاضة محله حيث كان الغالب الإزالة عن



الاستدعاء أو تردد هل يكون أولاً

يكون وأما ان كان الغالب العدم فانزل فانه لا يفسد بذلك نسكه وعليه هدى ذكره نت عن التخمى وقال قبله وظاهر اطلاق المصنف خلافه اه ولم يذكر عن أهل المذهب ما يوافق ظاهر اطلاق المصنف (قوله قبل الوقوف) متعلق بمحذوف أى ان وقع ذلك قبل الوقوف وبعض جعله ظرفاً لافسد واستدعاء وقوله مطلقاً مفعول مطلق لافسد واستدعاء (قوله وهذا معنى الاطلاق) وهو في مقابلة التقييد الا تقي في الجملة لان الافاضة ركن وجرة العقبة واجب والسعي ركن وطواف الفرق بين وطئه قبلها يوم النحر أو قبله وبين وطئه قبلها بعده انه لما خرج يوم النحر صارت جرة العقبة قضاء وصار الطواف كالقضاء لخروجه عن وقته الفاضل المقدر له شرعاً والقضاء أضعف من المقضى (قوله كالزال ابتداء) سواء كان في محل يفسد الحج بمصولة فيه على غير هذا الوجه أم لا (قوله وإدامة كل) منصوب على انه مفعول معه التقدير اذا كان كل منهما للذة مع إدامة الحج وكذا قوله وخروج الحج (قوله وامدائه) سواء خرج في حالة لو خرج فيها المذنى لافساده أم لا لكن أوجب الهدى (قوله ان كانت بقم) أى على قم (قوله واما ان لم تكثر الخ) أى وأما النظر الطويل والفكر الطويل فلا شئ فيهما حيث لم يحصل مذى (قوله لان أمرها أخف) أى من حيث انها ليست فرضاً كالحج أو انها لم يشترط فيها وقوف (قوله ولان حكم الفساد فيه حكم الصحيح) فيه مصادرة (قوله ولا يكون الخ) وليس عليه قضاء ما حدد

حتى أنزل أو بلاعبة حتى أنزل وقوله كاستدعاء منى عمداً أو جهلاً أو نسيماً بالاحرام وقوله منى أى وحصل والافاهدى بان حصل مذى والافلا شئ عليه وقوله وان بنظر أى وان حصل منى بإدامة نظراً وفكره ان لم يدم فالهدى ندباً من غير افساد كما قاله المواق عن الابهري وفي ح ما يفيد ان كلام الابهري هذا خلاف الراجح وان الراجح وجوب الهدى وهو ظاهر كلام المؤلف وما عداهما من المباشرة والممس والقبلة لا تشترط الادامة أى حيث حصل انزال والافلا شئ عليه الا القبلة فالهدى ان كانت للذة لا لوداع أو رجعة (ص) قبل الوقوف مطلقاً أو بعده ان وقع قبل افاضة وعقبه يوم النحر أو قبله (ش) يعنى ان الوطء أو المنى المذكور يفسد الحج ان وقع قبل الوقوف بعرفة سواء فعل من أفعال الحج شيئاً كطواف القدوم والسعى أولاً وهذا معنى الاطلاق وان وقع ما ذكر بعد الوقوف بعرفة فانه يفسد أيضاً بشرط أن يقع قبل طواف الافاضة وقبل رمى جرة العقبة في يوم النحر أو قبل يوم النحر وهو يوم الوقوف فقط (ص) والافاهدى (ش) أى وان لم يقع ما ذكر قبل الوقوف بعرفة ولا بعده وقبل طواف الافاضة وقبل رمى جرة العقبة يوم النحر أو قبله بل وقع ما ذكر من الوطء أو الانزال بغيره بعد رمى جرة العقبة وقبل طواف الافاضة أو بعد طواف الافاضة وقبل رمى جرة العقبة أو بعدهما مع يوم النحر أى حيث لم يخلق والافاهدى عليه ولو كان ذلك يوم النحر أو قبلها ما بعد يوم النحر فان الحج لا يفسد على المشهور وعليه هدى (ص) كالزال ابتداء (ش) أى من غير استدامة في الفكر والنظر فان عليه هدياً ولو قصد اللذة بهما اذا الفساد انما يكون عنهما ان كان كل منهما للذة وإدامة كل منهما لها وخروج المنى عنه وأما ان خرج باللذة أو لذة غير معتادة فلا شئ فيه (ص) وامدائه (ش) أى فيه الهدى وسواء خرج ابتداءً أو بعد مداومة النظر أو الفكر أو القبلة أو المباشرة أو غيرها (ص) وقبلته (ش) أى فيها الهدى ان كانت بقم وأما ان كانت على الجسد فحكمها حكمها حكم الملاسة قاله ح وذ كر قبل ذلك ما يفيد ان الملاسة فيها الهدى اذا خرج معها مذى وكذلك ان لم يخرج بشرط أن تكثر وأما ان لم تكثر فلا شئ فيها ولو قصد اللذة أو وجدها (ص) ووقوعه بعد سعى في عمرته والافسدت (ش) أى وان وقع مفسد الحج بعد تمام سعى العمرة وقبل حلقها فانه يلزمه الهدى من غير فساد لا نقضاء أركانها وان وقع قبل اتمام سعيها ولو بشروط فانها تفسد ويجب قضاءها وعليه هدى وأما لو فعل في العمرة غير المفسد للحج مما يوجب الهدى في الحج ويمكن ان يأتي مثله في العمرة كالمذنى والقبلة وطول الملاسة والملاعبة فالظاهر كما قاله س في شرحه ان الحج والعمرة فيه سواء ولكن ظاهر كلام الشارح وغيره ان الذى يوجب الهدى في العمرة انما هو ما يوجب الفساد في الحج في بعض الاحوال من وطء وانزال وان ما يوجب الهدى في الحج لا يوجب الهدى في العمرة وهو واضح لان أمرها أخف (ص) ووجب اتمام المفسد والا فهو باق عليه وان أحرم (ش) لا خلاف بين العلماء الاداود ان المحرم اذا أفسد حجه أو عمرته انه يجب عليه اتمامه لمبقائه على احرامه قال تعالى راعوا الحج والعمرة لله ولان حكم الفساد فيه حكم الصحيح فان لم يمهظاً منه انه خرج منه بافساده وتعداى الى السنة الثانية وأحرم بحجة القضاء أو عمرته فانه لا يجوز له ذلك عن الفائب واحرامه الثانى لغو لم يصادف محلاً وهو على احرامه الفاسد ولا يكون ما أحرم به قضاء عنه ثم انه انما يجب اتمام المفسد اذا أدرك الوقوف بالعام الواقع فيه الفساد فان لم يدركه في وهران يتحلل منه بفعل عمرة وجوباً ولا يجوز له البقاء على احرامه اتفاقاً لان فيه تعداى على الفاسد مع تمكنه من الخلوص منه (ص) ولم يقع قضاؤه الا في ثالثة (ش) يعنى ان المحرم اذا أفسد حجه فلم يمهظاً به وأحرم لقضائه في العام الثانى فانه لا يجوز له ولا ينعقد هذا الثانى وهو على احرامه الاول الذى أفسده ولم يقع قضاؤه ان كان عمرة (قوله ولان حكم الفساد فيه حكم الصحيح) فيه مصادرة (قوله ولا يكون الخ) وليس عليه قضاء ما حدد



(قوله والا أمر وجوباً بالتحلل بفعل عمرة) لا يخفى انه تقدم له انه يجب اتمام المفسد وانما يكون اذا أدرك الوقوف في عام الفساد وحينئذ لا يظهر ذلك الحل وانما الذي يظهر ان يقال ولم يقع قضاؤه الا في الثالثة أي اذا كان لم يتم حجه الا بعد فوات الوقوف في العام الثاني ولا يجوز له تأخير فعل ما يخرج به من عهدة الاول عن زمن يمكنه فعله منه الا بعد زواماً اذا فاته الوقوف في عام الفساد فانه يؤمر بالتحلل بفعل عمرة فيفصل فيه فان كان لم يتحلل الا بعد ان (٢٦٤) فاته الوقوف في عام القضاء فانه لا يقع قضاؤه الا في ثالثة

وان تحلل قبل فوات الوقوف فانه يقع القضاء في العام الثاني فهو شبه بالذي أدرك الوقوف فتحصل ان قول المصنف ولم يقع قضاؤه الا في ثالثة يصدق بالصورتين بقطع النظر عن قول المصنف ووجب اتمام المفسد (قوله وقضاء القضاء) قال المصنف والفرق بين الحج والصوم ان الحج كلفته شديدة يشدد فيه بقضاء القضاء سدا للذريعة لئلا يتهاون فيه وأما من أفسد قضاء صلاة فليس عليه الا صلاة واحدة قولاً واحداً وهل له تقديم القضاء الثاني على الاول أم لا (قوله وهذا هو المشهور) مقابله انه ينحره في الحجة الفاسدة والعمرة الفاسدة (قوله ليمتفق له الجابر النسكي) الذي هو حجة القضاء والجابر المالبي الذي هو الهدى (قوله أي ينحر الهدى الفساد في القضاء) أي ينحر الهدى الفساد الذي يجب أن يكون في زمن القضاء (قوله نص الشيخ سالم في قوله كفرية) قبل الميقات على ان القضاء ينوب عن حجة الاسلام ونص عجم في قول المصنف كفرية قبل الميقات آخر الباب ان من حلل زوجته من جهها الفرض فليس عليها قضاء ما حلها منه بل حجة الاسلام بخلاف ما اذا أفسده عليها

أو حجا الا في العمرة الثالثة أو السنة الثالثة ان لم يطلع عليه حتى فات الوقوف والا أمر وجوباً بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة ولو دخلت أشهر الحج وقضاءه في العام الثاني (ص) وفورية القضاء وان تطوعا (ش) يعني ان المحرم اذا أفسد حجة الفرض أو التطوع أو أفسد عمرته فانه يجب عليه قضاء ذلك على الفور من غير تراخ فيقضي الحج في العام القابل ويقضي العمرة بعد التحلل من فاسدها فان أخر ذلك ولم يفعله فوراً فقد أثم قال بعض وظاهر كلام الموضع وابن عبد السلام ان قضاء فاسد التطوع قبل حجة الاسلام وفورية القضاء واجب ولو على القول بالترخي لانه بالدخول فيه وجب (ص) وقضاء القضاء (ش) يعني ان المشهور وهو قول ابن القاسم ان من أحرم قضاء عما أفسده ثم انه أفسد القضاء أيضاً فانه يحج حجة من احدهما عن الاصل والاخرى عن القضاء الذي أفسده لانه أفسد حجه أولاً وثانياً وعليه هديان وظاهر قوله وقضاء القضاء ولو تسلسل (ص) ونحر هدى في القضاء (ش) هذا معطوف على فاعل وجب أي وجب على من أفسد حجه أو عمرته ان ينحر هدياً في زمان قضاء حجه أو عمرته لا في زمان فسادهما وهذا هو المشهور ليمتفق له الجابر المالبي والجابر النسكي قاله المؤلف في مناسكه لان هدى الفساد جابر للفساد فيكون في القضاء الجابر للفساد أيضاً فالوجوب في كلام المؤلف منصب على كونه في القضاء ولذلك قال وأجز أن يحل أي ينحر هدى الفساد في القضاء وظاهر العبارة تعطى ان الهدى للقضاء فلوقال ونحر هديه فيه ويكون الضمير في هديه عائداً على الفساد وفي فيه عائداً على القضاء كان أحسن (ص) واتحدوا نكراً لنساء (ش) ضمير وان تكرر عائداً على موجب الهدى وطأ كان أو غيره والمعنى ان من أفسد حجه أو عمرته بغير الوطء أو بالوطء مرة في نساء أو في امرأة واحدة فانما عليه هدى واحد في ذلك كله لاجل الفساد الواقع بالوطء الاول لان الحكم له فقط (ص) بخلاف صيد وفدية (ش) المشهور ان الجزاء يتكرر بتكرار الصيد لان جزاءه عوض عما أتلف والاعواض تتكرر بحسب تكرار الاتلاف وسواء فعله جهلاً أو نسياناً أو عمداً كما يأتي عند قوله والجزاء بقتله وان لم يمتصه وجهل ونسيان وكذلك فدية الاذى تتعدد أيضاً بتعدد موجبها يريد اذا فعلها عمداً لانها عوض عن الترفه وهو يقبل التكرار الا في أحد الوجوه الاربعة السابقة في قوله واتحدت ان ظن الاباحة الخ (ص) وأجز أن يحل (ش) يعني ان هدى الفساد اذا عجل قبل حجة القضاء أي قبل قضاء المفسد فانه يجزئه ثم ان هذا مكرر مع ما سبق في الفصل الا في قوله ودم الفوات للقضاء وأجز أن قدم (ص) وثلاثة ان أفسد قارناً ثم فاته وقضى (ش) صورته انه أحرم بالحج والعمرة حال كونه قارناً ثم انه أفسد حجه هداياناً وطئاً ثم فاته ذلك الحج بان طلع الفجر ولم يقف بعرفة أو فاته الحج أولاً ثم أفسده كما يأتي عند قوله وان أفسد ثم فات أو بالعكس وانما أتى بتم للنص على الصورة المتوهم فيها عدم تعدد الهدى فانه يقضيه وجوباً وعليه ثلاثة هدايا هدى

للفساد

فيجب اتمامه وقضاؤه ويجب عليها أيضاً حجة الاسلام وهو يدل

على ان قضاء المفسد لا يسقط حجة الاسلام بخلاف الفات التحلل منه بفعل عمرة قضاؤه كاف عنها وجعل بعض شيوخنا كلام الشيخ سالم هو المتعين (قوله لنساء) اللام بمعنى في ونساء فرض مسئلة (قوله وفدية) المناسب لقوله وصيد الذي هو سبب في الجزاء ان يقول وموجب فدية فيجعل على حذف مضاف (قوله اذا فعلها عمداً) المناسب ان يقول اذا فعله عمداً (قوله ثم ان هذا مكرر الخ) لا تكرار لان ما يأتي في الفوات وهذا في القضاء على ان التكرار انما ينسب للثاني (قوله المتوهم فيها عدم تعدد الهدى) لا يخفى ان كلاماً من



الفساد والفوات أمر مغل بالعبادة فلا فرق فيهما في انه يتوهم من حصول أحدهما انه لا يترتب على الثاني منها شيء على انه يتوهم عدم التعدد في تقدم الفوات بالطريق الاولى لكون العبادة لم تتم بخلاف الفساد فان معه التمام (قوله لان شرط دمه الخ) فيه شيء لان قول المصنف وحج من عامه انما هو في التمتع (قوله وعمرة الخ) قال الخطاب وانظر اذا اراد ان يحرم بحجة قبل ان يأتي بهذه العمرة هل يصح احرامه أم لا اه قال عجب ومقتضى جعلها كالحز من النسك انه لا يصح (قوله ان وقع وطؤه قبل تمام سعي) بصورهما اذا كان آخر سعيه بعد الوقوف بعرفة وقوله أو بعده محمول على ما اذا قدم السعي على الوقوف بعرفة والحاصل ان قول المصنف قبل ركعتي الطواف يصدق بما اذا وقع في أثناء الطواف وبما اذا وقع قبل الطواف وبغير (٢٦٥) ذلك من الصور غير المفسدة وظاهر من ذلك

التقرير ان في مفهوم قوله قبل ركعتي الطواف تفصيلا واذا كان المفهوم فيه تفصيل لا اعتراض به (قوله واجحاج مكرهته) ولو صغيرة وقوله أو كرها أي مالم تنزل له أو تطلبه قال في ك وانظروا كره صيبا ولا طبه هل يلزمه اجحاجه أم لا ولومات المكره قبل ذلك تحاصص بأجرة الحج وبقية الهدى فلومات قبل الحج ترد الاجرة وينفذ الهدى اه وبقي ما اذا كان المكره بالفتح رجلا فلا يلزم المكره بالنكسر اجحاجه وانظر هل على المكره بالفتح قضاء أو هدى أولا وانظروا تعددت المكره ولم يكن عنده الا ما يكفي حجة واحدة ما الحكم (قوله ان أعدهم ورجعت) لامفهوم لقوله أعدهم كما تقدم في الصوم شيخنا عبد الله (قوله ترجع بالاقبل الخ) في العبارة اجحاف والاحسن عبارة غيره ورجعت عليه اذا أيسر في الكراهة بأقل من اكراه المشمل ومما اكترت به وفي النفقة ترجع بالاقبل مما أنفقته ومن نفقة مثلهما في السفر على غير وجهه السرف والاقبل في الفدية من النسك وكيل الطعام أو غنه

للفساد وهدي للفوات وهدي للقران الثاني وأما القران الاول فالمشهور انه لا شيء فيه لانه لم يتم بل آل أمره الى فعل عمرة لان شرط دمه ان يحج من عامه كما مر وكون عليه ثلاثة يرشدانه لاشي عليه في القران أو التمتع الاول اذ لو كان عليه فيه هدى لكان عليه أربعة هدايا (ص) وعمرة ان وقع قبل ركعتي الطواف (ش) هذا عطف على هدى أي من قوله والافهدى ولو وصله به لكان أحسن لئلا يتوهم وصله بما قبله كما فعل بعض وانما هو متعلق بالاقسام الثلاثة الداخلة تحت قوله والافهدى أي حيث قلنا لافساد فهدى ويجب مع الهدى عمرة بأنيها بعد أيام منى ان وقع وطؤه قبل تمام سعي أو بعده وقبل تمام الطواف أو بعده وقبل ركعتي الطواف لياتي بطواف وسعي لائتم فيه ما وان وقع وطؤه بعد السعي والطواف بركعتيه وقبل الرمي أو بعده وقبل الحلق فهدى فقط لسلامة السعي والطواف من التلم وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب المدونة (ص) واجحاج مكرهته وان نكحت غيره (ش) يعني ان من أكره زوجته المحرمة فحاجها فانه يلزمه ان يحج بها بعد ذلك ويهدى عنها وسواء كانت في عصمته أو طلقها وتزوجت غيره ويحجر الزوج الثاني على الاذن لها في الخروج الى الحج وان طأ وعنه فذلك عليها دونها وأما أمته اذا أذن لها في الحج فلما أحرمت وطأها طوعا أو كرها فانه يلزمه ان يحج بها بعد ذلك ويهدى عنها وقوله وان نكحت غيره أي أو باع الامه ويجوز بيعها ان بين والافعيب (ص) وعليها ان أعدهم ورجعت (ش) يعني ان المكره بالنكسر اذا أعدهم عن اجحاج مكرهته فانه يجب على المكره ان يحج وتهدي وتنفق من مالها ثم ان أيسر ترجع عليه بالاقبل من أجرة المثل وما أنفقت في سفرها على غير وجهه السرف والاقبل في الفدية من قيمة النسك وكيل الطعام أو غنه وفي الهدى بالاقبل من غنه أو قيمته وبعبارة أخرى وبالاقبل في الهدى من قيمته وغنه كما ذكره ابن عرفة وفي الفدية بالاقبل من النسك والاطعام أي حيث أطعمت وأما حيث افتدت بشاة فاعلى فهل ترجع بالاقبل من قيمتها وغنها كافي الهدى أو ترجع بالاقبل من قيمتها وقيمة الطعام كما اذا افتدت بالطعام وهل يراعى الاقل يوم الاخراج أو يوم الرجوع والظاهر الاول لانها كالمسلفة وأشار بقوله (كالمستقدم) في الحل يلقى طيبا على المحرم ولم يجسد الملقى فليفتد المحرم ويرجع بالاقبل ان لم يفتد بصوم المشار اليه بقول المؤلف هنالك ورجع بالاقبل ان لم يفتد بصوم (ص) وفارق من أفسد معه من احرامه لتحلله (ش) يعني ان من أكره زوجته أو أمته أو غيرههما على الجماع أو فعل ذلك طوعا حال الاحرام وقلنا يلزمه ان يحج بها من قابل فانه يجب عليه ان يفارق التي أفسد حجبها بالطوع من وقت الاحرام لحجة

(٣٤ - خريشي ثاني) وفي الهدى بالاقبل من غنه أو قيمته ان اشتريه وبقية منى ان لم تشتريه وان صامت لم ترجع بشي وقوله وكيل الطعام أو غنه اذا اشتريه وأما اذا لم تشتريه فبالاقبل من قيمة النسك وكيل الطعام وقوله أو ترجع الخ هذا هو الموافق لتلك العبارة وما تقدم ويمكن ان في العبارة احتيا كاحذف في الاولى الطرف الثاني وحذف في الثانية الطرف الاول والتقدير ترجع من جهة الاجرة بالاقبل من أجرة المشمل ومما اكترت به ومن جهة النفقة بالاقبل من نفقة المثل وما أنفقته في سفرها (قوله أو ترجع في الاول بالاقبل من قيمتها) هذا اذا لم تشتريه وأما اذا اشتريته فترجع بالاقبل من الثمن والقيمة وقيمة الطعام (قوله من وقت الاحرام) مفاده ان عام الفساد ليس كذلك كما هو ظاهر الطراز وهو ظاهر اذا الفساد حصل في عامه الا ان يقال وجوب الاتمام يوجب ان يكون صورة ليس فيها افساد ظاهرا



ولذلك ذكر ابن رشد ان عام الفساد كذلك وهو واضح بل ربما كان عام الفساد أولى لكثرة التهاون منه في الفساد الواجب اتمامه (قوله بطواف الافاضة) أي ورمي جرة العقبة والسعي والحلق (قوله لان المفارقة لا تكون لمن معه وغيره) أي مع ان المفارقة لا تكون الا لمن معه أي ولو علقناها بفارق (٢٦٦) لاقتضى ذلك مع انه لا يصح ثم أقول وهذا انما يتم لو أمكن تعلقه بفارق مع انه لا يصح تعلقه بفارق (قوله فالمعية الخ)

القضاء الى أن يحل منها بطواف الافاضة والسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم وانما وجب عليه المفارقة لئلا يعود الى ما كان منها ما أولا فقولوه معه متعلق بافسد لا بفارق لان المفارقة لا تكون لمن معه وغيره من معه وبعبارة أخرى لفظ معه معجول لا فسد أي فارق من وقع الفساد معه لا غيره فالمعية مفيدة لعدم وجوب مفارقتها من لم يفسد معها فلا تجب عليه مفارقتها (ص) ولا يراعى زمن احرامه (ش) يعني انه في حجة القضاء لا يراعى زمن الاحرام في الحجة الاولى أي لا يلزمه ان يحرم ثانية في زمن الاحرام الاول بل له في الثانية ان يحرم في زمن الاول وقبل ذلك أو بعده فلن أحرم من شوال مثلاً وافسد ان يحرم بالقضاء من ذي القعدة مثلاً (ص) بخلاف ميقات ان شرع فان تعاده قدم (ش) يعني ان الميقات المسكن في الذي أحرم منه في الحجة الاولى اذا كان مشروعا فانه يراعى ويلزمه أن يحرم منه فن أحرم مثلاً من الحجة أو غيرهما من المواقيت فليس له أن يحرم ثانياً من غيره فان تعدى ذلك الميقات المشروع وأحرم بعده بالقضاء فانه يلزمه الدم ولو تعاده بوجه جائز كالأقام بعد كمال المفسد بمكة الى قابل وأحرم منها بالقضاء قاله ابن فرحون في منسكه وهذا يفيد ان الاحرام من الميقات في هذه الحالة واجب اذا لا يجب الدم في ترك مندوب ولا سنة وهذا يخص قوله فيما هو ومكانه للمقيم مكة وندب المسجد يكره ذى النفس لميقاته واحترز بقوله شرع عمالو كان أحرم أولاً قبله قال فيها فليس عليه أن يحرم ثانياً الا من الميقات وعمالو كان تعاده أولاً فلا يتعده ثانياً الا محرمًا وظاهر قول مالك انه يحرم من المكان الذي كان أحرم منه وتأوله اللخمي على أنه كان أحرم منه بوجه جائز كالذي تجاوزه غير مريد دخول مكة وأما من تعاده أولاً لغير عذر فيؤمر الا أن لا يتعده الا محرمًا ونحوه للبايجي والتونسي ويصدق عليه قوله ان شرع لانه مع العذر مشروع (ص) وأجزأ تمتع عن افراد وعكسه (ش) يعني انه اذا أحرم مفردا بالحج فافسده ثم قضاء متمتعاً فانه يجزئه لان التمتع افراد وزيادة لان المطلوب في القضاء التساوي في الصفة وأما عكس هذه المسئلة وهو أن يحرم متمتعاً فيفسد أي وقع الافساد في الحج بعد ان فرغت العمرة ثم قضاؤه مفرداً فانه يجزئه أيضاً في الحقيقة اجزاء افراد وعليه هديان هدى للتمتع يجزئه وهدي للفساد يؤخره للقضاء (ص) لافران عن افراد أو تمتع (ش) يعني لو أحرم مفرداً فقضاؤه قارناً فانه لا يجزئه على المشهور لان حج القارن ناقص عن حج المفرد وكذلك لو أحرم متمتعاً فافسده فقضاؤه قارناً فانه لا يجزئه أيضاً لان القارن يأتي بفعل واحد للحج والعمرة والمتمتع يأتي لكل واحد منهما بعمل على حدته (ص) وعكسه ما (ش) معناه أنه أحرم قارناً فافسده ثم قضاؤه مفرداً أو متمتعاً فانه لا يجزئه وعليه دمان دم للقران ودم للتمتع ويقضى أيضاً قارناً وعليه هديان هدى للقران الثاني وهدي للفساد (ص) ولم ينب قضاء تطوع عن واجب (ش) أي وينوب عن القضاء قاله البساطي وهو ظاهر بمثابة من حج ناو ياندره وفرضه فانه يجزئه عن النذر كما يأتي وعبر بقوله واجب دون فرض الذي يتبادر منه الحج اللازم بالاصالة ليشمل النذر أيضاً فاذا نوى القضاء والنذر فلا ينوب عن النذر كما لا ينوب عن حجة الفرض (ص) وكره حملها للمحمل ولذلك اتحدت السلام ورؤية ذراعيها لاشعرها (ش)

قال اللخمي لافرق بينها وبين غيرها زوجه كانت أو سريّة لا يؤمن ان يفعل كفعله الاول قاله تن (قوله وتأوله اللخمي الخ) أي ويحمل ذلك على انه كان مقبلاً بمكة ولم يذهب لبلده والالزমে الاحرام من الميقات (قوله وأجزأ تمتع عن افراد) ويشعر بعدم الجواز ابتداء وهو كذلك (قوله لان المطلوب في القضاء التساوي في الصفة) أي وهذا زاد في الصفة فالاجزاء بالطريق الاولى (أقول) الا انه يعارض ذلك أفضلية الافراد (قوله والمتمتع الخ) فيه أن العمرة سالمة فالاحسن أن يقول فهو بمثابة قران عن افراد وهو لا يجزئ الا أن يقال لما أفسد الحج كان ذلك الفساد للعمرة المفعولة قبل (قوله فافسده) أي وقع الافساد في الحج بعد تمام العمرة (قوله ثم قضاؤه مفرداً) أي لنقصه من حيث الكمية وقوله أو متمتعاً أي لنقصه من حيث الكيفية أي الصفة لكونه مفصولاً بالنسبة للقران (قوله أي وينوب عن القضاء) أي ان من أحرم بتطوع قبل حجة الفرض ثم أفسد تطوعه ولزمه قضاء التطوع فحج ناويا الفرض وقضاء التطوع فانه يجزئ عن القضاء ولا يجزئ به عن الفرض فقول الشارح أي وينوب عن القضاء أي فاذا شرك فلا ينوب الا عن القضاء ولا ينوب عن الفرض

وقيل لا ينوب الا عن هذا ولا عن هذا أو ما لو نوى بما فعله الواجب فقط فانه يجزئ عنه ويكون قضاء التطوع باقياً في الحمل ذمته ثم انه يفهم من قوله قضاء التطوع ان قضاء الواجب بالنذر اذا نوى به الحج الواجب عليه بطريق الاصاله مع قضاء النذر المفسد انه يجزئ عن الواجب أصالة (قوله ورؤية ذراعيها) ظاهرهما وباطنهما ولا يلبس ذراعيها تلذذاً وينبغي الحرمة (قوله لاشعرها)



وأمامه كفتق على كراهته (قوله وهو الظاهر) مفاد النقل خلافه وأنه يجوز الفتوى في أمورهن (قوله أربعة الخ) الوجه  
رفعه وما بعده من الأعداد على تقدير مبتدأ محذوف أي وحده كذا فهي معترضة بين الفعل والفاعل ويجوز نصبها على الظرف  
لحرم وجرها على البدلية من الحرم وعليه يكون يدل بعض أو بدل اشتمال (٢٦٧) بناء على أن وجود الضمير على طريق الأولوية

(قوله للمقطع) ضبطه ابن خليل  
بضم الميم وفتح الطاء المشددة وفي  
خط الطبري بفتح الميم واسكان  
القاف وفتح الطاء وسمى بذلك  
لانهم قطعوا منه أحجار الكعبة في  
زمن سيدنا إبراهيم عليه السلام  
(قوله ثم قرئ الخ) هؤلاء أظهروا  
ما جدد سيدنا إبراهيم بعد درسه  
لانهم أحدثوا حدودا من عند  
أنفسهم ذكره شيخنا عن شيخه  
ابن عب (قوله وقيل خمسة)  
والخلاف في أن أقل الأميال  
أربعة أو خمسة مبني على الخلاف  
في قدر الميل وفي قدر الذراع هل  
ذراع الاتي أو ذراع البر المصري  
والتعظيم خارج عن الحرم قطعاً  
(قوله وأن حده من جهة عرفة من  
البيت) أي وينتهي للجعرانة ومن  
جهة اليمن سبعة بتقديم السين  
إلى موضع يسمى أضاعة على وزن  
نواة قاله في منسكه (قوله لا آخر  
الحديبية) المراد آخرها من جهة  
الحل والاقال حديبية من الحرم  
(قوله بينها وبين مكة مرحلة) فيه  
نظر لان المصنف قال عشر لا آخر  
الحديبية ومعلوم ان المرحلة أكثر  
من عشرة أميال اه لكن المشاهدة  
والعيان مع من قال بينها وبين مكة  
مرحلة شيخنا عبد الله (قوله  
والجدة ماوى البحر الخ) حاصله ان  
الجدة في الاصل ماوى البحر ولما  
كانت تلك القرية موالية للبحر جعل

الحمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية هو ما يحمل فيه على ظهور الابل أو غيرها وبالهمس  
علاقة السيف والمعنى انه يكره للرجل المحرم من محرم بفتح الميم أو زوج ان يحمل محرمه  
أو امرأته الى الحمل كما انه يكره له أن يرى ذراعها ولا يقبل أمة للشراء مخافة أن تعجبه  
فيتملذذ بها فربما آل لنقص أجر أو واجب هدياً أو فسد ولا حل كراهة الحمل المذكور اتخذت  
السلام لرق النساء عليها المحمل ولا كراهة في رؤية شعرا من المحرمات لحفنه ولم يحل في  
منسكه الا الكراهة وقولنا من محرم أو زوج مخرج للاجنبي فيحرم عليه ذلك وظاهره  
ولو محرم صهر أو رضاع وقوله (والفتوى في أمورهن) يحتمل أنه معطوف على المنفى والمعنى  
انه يجوز للمحرم ان يقضى في أمور النساء من أمر حيضهن ونفاسهن وما أشبههما ويحتمل انه  
معطوف على المكروه وهو الظاهر ولما أنهى الكلام على محرمات الاحرام خاصة شرع  
في محرماته مع الحرم على انه ما مر ادان من قوله تعالى لا تقبلوا الصبيد وأنتم تحرم وهو المعتمد  
عند الفقهاء بحجج أو عمره لا أحده ما دون الآخر كما قال بكل من الاقوال طائفة من  
المفسرين فقال (ص) وحرم به وبالحر من نحو المدينة أربعة أميال أو خمسة للتعميم ومن  
جهة العراق ثمانية للمقطع ومن عرفة تسعة ومن جدة عشرة لا آخر الحديبية (ش) الضمير في  
به للاحرام الصادق بأى فرد من أفرادها والباء في الحرم ظرفية أى وحرم بسبب الاحرام بحجة  
أو عمره وحرم في الحرم تعرض يرى الى آخر ما أتى ولما كان للحرم حدود حدده بها سيدنا  
إبراهيم عليه السلام ثم قرئ بعد قلعهم لها ثم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم  
معاوية ثم عبد الملك بن مروان وكان في بعضها اختلاف بين المؤلف المعتمد من ذلك بالأميال  
ومر كرها البيت فذكر ان حده من جهة المدينة المشرفة أربعة أميال وقيل خمسة وكل ينتهى  
للتعميم المسمى الا أن بمساجد عائشة فأول الإشارة للخلاف في قدر أميالها وان اتفق على  
ان الغاية التعميم وأن حده من جهة العراق ثمانية أميال وقيل سبعة للمقطع أى على ثنية  
جبل بمكان يسمى المقطع فهو اسم مكان وأن حده من جهة عرفة من البيت تسعة أميال  
وأن حده من جهة جدة بضم الجيم وتشديد المهملة موضع على ساحل البحر غربي مكة بينهما  
مرحلتان عشرة أميال لا آخر الحديبية سماه بعضهم مقطع الأعشاش جمع عش والحديبية  
بضم الحاء وفتح الدال المهملة بن وتشديد الياء عند أكثر المحققين وضبطها الشافعي بالتخفيف  
وهي في الحرم بينها وبين مكة مرحلة واحدة وسميت جدة لانها حاضرة البحر والجدة ماوى  
البحر والنهر ماوى البر قاله في التنبية وأصل الجدة الطريق الممتد قاله البكري في المعجم  
(ص) ويقف سبيل الحل دونه (ش) يعنى ان الحرم يعرف أيضاً بان سبيل الحل اذا جرى  
اليه لا يدخله وسيله اذا جرى يخرج الى الحل ويجرى فيه وهذا التحديد للحرم بالامارة والعلامة  
والاول تحديد له بالمسافة (ص) تعرض يرى (ش) هو فاعل حرم وما قبله جل اعتراض بينهما أى  
وبما يحرم على المحرم وان لم يكن في الحرم وعلى من في الحرم وان لم يكن محرمان يتعرض  
لحيوان يرى فيحرم اصطيداه والتسبب في اصطيداه يريد ما لم يكن صاد حلال للحلال في الحل

عليها هذا العلم (قوله والنهر ماوى البر) أى كنهر مصر فانه موال للبر لان البر أعظم منه فلا ينسب الى البحر بخلاف النهر لقلته أضعف اليه  
وقيل ماوى البر (قوله وأصل الجدة الطريق الممتد) يخالف ما تقدم الا أن يقال انها في الاصل السبيل أى الطريق الممتد ثم نقلت الى  
ماوى البحر ثم نقلت للقرية المعلومة (قوله ويقف سبيل الحل دونه) أى لان الحرم أعلى من الحل قررره شيخنا الصغير رحمه الله (قوله  
تعرض يرى) وانظر ما تولد من انسى ووحشى ومن يجرى ويرى والاحتياط الحرمه في جميع ذلك قياساً على ما تقدم في الزكاة



(قوله على ما فيه) أي من التفصيل أي لأن الحلال إذا اصطاد في الحل ودخل به المحرم فإن كان من أهل الألفاق وجب عليه إرساله ولو أقام بمكة أقامة تقطع حكم السفر فإن ذبحه حرم عليه سواء ذبحه وهو بمكة أو خرج به عن الحرم وإن كان من أهل مكة جاز له ذبحه وأكله ولو اشتراه من آفاق صادرة في الحل وفي تنان من أقام بمكة طويلاً كاهله والمراد بعد إحلاله من الأحرام بغير تنبيه بـ يعتبر التحريم وقت الإصابة لا وقت الرمي فلو رمى على صيده وهو حلال ثم أحرم قبل وصول الرمي إليه وأصابته الرمية بعد إحرامه فعليه جزاؤه نقله ابن عرفة رأياً الجزاء الذي يوجب به الحرم فيعتبر فيه كون (٢٦٨) الصيد بالحرم وقت الإصابة أو مرور السهم بالحرم (قوله ومنه الضفدع

وترس الماء) يوهم أنه لا يوجد منهما بري مع أنه يوجد منهما بري وهو مأمقره البر وإن كان يعيش في الماء بخلاف البحري فإنه مأمقره البحر وإن كان يعيش في البر (قوله وليس منه السكب الأنسي) أي لأنه يجوز قتله بل يندب قتله وهو المشهور وأيضاً السكلام في صيد الوحش (قوله أولم يؤكل) أي وفيه الجزاء على أن لو جاز بيعه فتدبر (قوله يلزم الماء) أي ويعيش في السبر وأما الطير الذي يألف الماء ولا يعيش في البر كالعظاس فلا يحرم التعرض له لأنه بحري وأما الطير الذي يتولد من الماء فهو سمك (قوله كله) أي بقتله وقوله لبعضه أي كقطع جناح (قوله جملة مستأنفة) لأنها معطوفة لأنها لا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهي جواب عن سؤال مقدر كأن قال له أنت قد ذكرت حرمة التعرض للحيوان البري إذا لم يكن معه فحاشكمه إذا كان معه فقال ولا يرسله الخ (قوله أي ولا يرسله حال كونه) هذا ينافي عطفه على الضمير كما هو ظاهر وعطفه على الضمير يناسب حل تن فإنه جعل قوله بيده شاملاً لما إذا كان بيده يقوده أو في قفص معه وقوله أو رفقة

فانه يجوز للحلال أن يذبحه في الحرم بدليل ما يأتي عند قوله وذبحه بحرم ما صيد محل على ما فيه وأما الحيوان البحري فلا يحرم على المحرم أن يصطاده لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ومنه الضفدع وترس الماء بخلاف السكفاة التي تكون في البراري والإضافة في قوله تعرض بري على معنى اللام أي تعرض لبري وليس منه السكب الأنسي ويدخل في البري الجراد (ص) وإن تأنس أولم يؤكل (ش) يعني أنه يحرم بالأحرام وبالحرمة التعرض للحيوان البري وإن تأنس أي صار كحيوان الأنسي قال في الجواهر وأما البري فإنه يحرم أن يذبحه جميعه ما أكل لحمه وما لم يؤكل كان ميتاً نساً أو متوحشاً مملوكاً أو مباحاً فقوله أولم يؤكل معطوف على ما في حيزان أي وإن لم يؤكل كفر وخزير وفيه رد على الشافعي القائل بأنه إنما يحرم التعرض للمأكول (ص) أو طير ما أو بيضه وجزئه (ش) طير بالنصب عطف على خبر كان المحذوفة المعطوفة على فعل الشرط قبله ويجوز حرمه عطفاً على بري كأنه غير داخل في مسماه والمعنى أن طير الماء مما يدخل في البري وهو حيوان بري يلزم الماء وليس المراد به ما يطير من حيوان البحر وكما يحرم التعرض لسكبه يحرم لبعضه وضبط ابن غازي لجروه بالراء والواو أي أولاده يغني عنه قوله وبيضه لأنه إذا حرم التعرض لبيضه فحرم جزؤه فدعواه أن نسخة جزئه بالزاي المجعولة والهمز تعجيف متنوعة ولا شيء على المحرم في شرب لبن الصيد حيث وجدته محمولاً كما يجزى من لحم قد ذكيت ولا يجوز له أن يملكه لأنه لا يملكه ولا يؤذيه فإن خلبه فلا ضمان عليه ولا يشبه البيض (ص) ولا يرسله بيده أو رفقة (ش) جملة مستأنفة وهي جواب عن سؤال مقدر كأن قال له أنت قد ذكرت حرمة التعرض للبري إذا لم يكن معه فحاشكمه إذا كان معه فقال ولا يرسله الخ والمعنى أنه يجب على المحرم أن يرسل الصيد الذي هو ملك له إذا كان بيده أو مع رفقة فضمير يرسل المستتر عائداً على المحرم كالضمير البارز في رفقته وملكه وقوله أو رفقة معطوف على الضمير المحرور بالمضاف أي ولا يرسله حال كونه كأنثى في يده أو في رفقة أي مرافقه ومصاحباً وهذا نحو قول المدونة ومن معه صيد بيده يقوده أو في قفص معه فلا يرسله (ص) وزال ملكه عنه (ش) الواو للاستئناف لا للاطفال لأن لا يلزم عطف الخبر على الانشاء والضمير في ملكه يرجع للمحرم أو الحلال في الحرم والمشهور وهو مذهب المدونة والمبسوط أن ملكه يزول عنه بنفس الأحرام وأنه يجب عليه إرساله فلو أرسله صاحبه فأخذه غيره قبل لحوقه بالوحش ولم يرسله بيده حتى حل صاحبه ليس له أخذه ممن أخذه وهو لا أخذه فلو لم يرسله صاحبه بل أبواه بيده حتى حل لوجب عليه أن يرسله فلو لم يرفع صاحبه بيده عنه حتى مات فإنه يلزمه جزاؤه وكذلك يلزمه جزاؤه إذا أبواه بيده حتى حل

أي بأن يكون مع الجماعة المرافقين له انتهى أي وهو ملكه وكان مراده بالمرافقين له أتباعه كافي لـ وهذا الحل هو الحل الأول للشارح الذي أشار به بقوله إذا كان بيده أو مع رفقة فكل كلام الشارح فيه تليق فإن قيل الأحرام مانع من الصيد ومانع من النكاح وأوجبتم إرسال الصيد ولم توجبوا إطلاق الزوجة السابقة على الأحرام فالجواب أن الصيد يحرم لذاته فهو مقصود بالتحريم والنكاح يحرم لأجل الوطء فلم ينسأوا في التحريم فافترا أي فامر النكاح أخف من أمر الصيد لأن ما حرم لذاته أشد مما حرم لشيء آخر وأقول جواباً آخر وهو أن النكاح اغتنم عن استحداثه لا عما سبق بخلاف الصيد فالنهي عنه عام بدليل حرم عليكم صيد البر وظواهره ولو كان مصيداً قبل الأحرام ثم



(قوله فيه نظر) أقول لا نظرا إذا ترددت في شيء فيه المغيرة بين المعنيين المتلازمين كما هنا (قوله وهل وان أحرم منه) أي من بيته أو ماله (قوله لانه لا معنى لكونه التأكيد) نقول بل هي للتأكيد ويرجع التأكيذ للتأني والمغني فينهى نهيما مؤكدا عن التجديد على حد قوله تعالى وما ريك بظلام للعبيد (قوله والمردود بعيب الخ) هذا إذا كان الصيد حاضرا وأما إذا كان غائبا فيجوز شراؤه وقبول هبته وصدقته (قوله ثبت عند الحالك) أي وأما لو لم يثبت العيب عند الحالك فليس له أن يقبله ولو قبله أرسله كما أفاده بعض الشيوخ (قوله أن يستودع صيدا) أي لا يقبله هذا على قراءة بالبناء للمفعول ولذا قال بعض من شرح قوله ولا يستودع بالبناء للمفعول أي لا يقبله من الغير ودعيته وبالبناء للفاعل أي لا يجعله عند الغير ودعيته وعليه فهو من غرات قوله وزال ملكه عنه وجعله اللقاني بالبناء للفاعل وفسره بقوله أي لا يقبل وهو غير ظاهر لان استودع كافي اللغة معناه استخفظه (٢٦٩) الغير عنه (قوله فان قبله رده له) أي الحلال

ان كان حاضرا وقوله ووجد من يحفظه أي حلالا يحفظه وقوله وضمن قيمته له به الحلال حين الايداع ولو طرأ احرامه بعدم مفارقتة المودع بالفتح لانه ليس الصيد حينئذ يرد فقمته وأما ان كان ربه حين الايداع محرما فان المودع بالفتح يرسله ولو لمع حضوره لزوال ملكه عنه ولا يطلب رده له يرسله بخلاف ما إذا أحرم بعد ايداعه وحضر مع المودع بالفتح وأبى من قبله فقول الشارح وأرسله بمحضته محمول على ما إذا كان ربه أحرم بعد الايداع وأما إذا كان حين الايداع محرما فيرسله أبى ربه من القبول أم لا (قوله أي ورد الصيد الى من أودعه له قبل احرامه) فان أبى من قبله حلالا أو محرما أرسله المودع بالفتح ولم يضمه لا ياتر به من أخذه له ولعله حيث تعذر جبره بما كره ونحوه على أخذه والحاصل ان من عنده صيد ودعيته ثم أحرم وهو معه بحيث لو كان ملكه لوجب عليه إرساله فانه يجب عليه رده له ان وجدته ويجب على ربه إرساله ان كان

ثم ذبحه (ص) لا يبيته (ش) عطف على قوله بيده أي ويرسله من يده لا من بيته ويحتمل عطفه على زال ملكه على تقدير الكون أي وزال ملكه عنه في حال كونه بيده لا في حال كونه ببيته وبعبارة أخرى هذا يخرج من قوله ويرسله ومن قوله وزال ملكه عنه فقول نت يحتمل انه يخرج من قوله بيده أو من زال ملكه الخ في نفسه نظر لان التردد انما هو بين أمرين متناقضين وهذا ان غير متناقضين وظاهر قوله فيها من أحرم وفي بيته صيد فلا شيء عليه ولا يرسله انتهى وسواء أحرم من منزله أو من ميقاته والفرق بين بيته وبين القفص ان القفص حامل له وينقل بانتقاله فهو كالذي بيده وما ببيته من تحمل عنه وغير مصاحب له والى هذا التأويل أشار بقوله (ص) وهل وان أحرم منه (ش) أي وهل عدم وجوب إرساله وعدم زوال ملكه مطلق وان أحرم منه أي من بيته أو ماله أو مقيد بغيره لا يحرم منه ولا يمر عليه والاوجب إرساله وزوال ملكه (تأويلان) على المدونة والمذهب الاول (ص) فلا يستجد ملكه (ش) مفرع على قوله حرم تعرض يرى لا على قوله ويرسله بيده ولا على قوله وزال ملكه عنه لانه لا فائدة فيه لان الارسال وزوال الملك كاف والسجين زائدة وليست للتوكيد لانه لا معنى لكونه للتوكيد وليست للطلب لانه لا معنى له لان المراد النهي عن تجديد ملكه والمغني انه لا يجوز للمحررم أنه يجدد ملك صيد فلا يقبله بشراء أو هبة أو صدقة أو اقالة يمين اشتراه منه قبل الاحرام وأما ما يدخل في ضمانه جبرا كالميراث والمردود عليه بعيب ثبت عند الحالك كما فانه يدخل في قوله ويرسله بيده وأما حمل كلام المؤلف على معنى فلا يستجد ملكه بعد احلاله فهذا يغني عنه قوله وزال ملكه عنه (ص) ولا يستودع (ش) يعني ان المحرم لا يجوز له أن يستودع صيدا من أحد فان قبله رده الى ربه ان كان حاضرا فان غاب ووجد من يحفظه استخفظه عليه وان لم يجد أرسله وضمن قيمته ولو أبى ربه من أخذه وهو محررم أرسله بمحضته ولا شيء عليه بخلاف ما لو أرسله بغيبته فانه يضمه لان الاحرام لا يزيل الملك عما غاب من الصيد قاله سبند ونحوه لابن عرفة عن اللخمي (ص) ورد ان وجد مودعه والابق (ش) أي ورد الصيد الى من أودعه له قبل احرامه ان وجد مودعه ويرسله ربه ان كان محرما وان كان حلالا جاز له حبسه فان لم يجد ربه ولا وجد حلالا يحفظه أبقاه في يده للضرورة ولا يرسله لانه قبله في وقت يجوز له وان أرسله ضمنه له به أو مات في يده أدى جزاءه لان المحرم يضمن الصيد باليد فليس قوله ورد الخ مفعرا على

محرما وان لم يجد ربه فانه يودعه له عند حلال يحفظه ان وجد ولا يصحبه ولا يرسله وان أبى ربه من قبله أرسله بمحضته ولا ضمان عليه ولو كان ربه حلالا لانه أبى قبله ولعل هذا حيث تعذر جبره على قبوله من الحالك أو من يقوم مقامه وحكم من قبل ودعيته بعدما أحرم كذلك الا فيما غاب ولم يجد حلالا حافظا له ودعيته عنده فانه يرسله ويضمن له به قيمته والحاصل ان المودع والمودع تارة يكونان محررين وتارة يكون المودع بالفتح محرما والمودع بالفتح محرما أو طرأ احرامه بعد قبوله في هاتين الصورتين يجب رده له به وان لم يجد أودعه عند حلال ان وجدته وان لم يجد ففي الصورة الاولى يجب إرساله ويؤدي الى صاحبه قيمته والصورة الثانية يبقى تحت يده فان مات أدى جزاءه ولا قيمة عليه لصاحبه وهذا كله ان كان صاحبه حلالا وقت الايداع وأما لو كان صاحبه محرما حين الايداع الخ وجب على المودع إرساله ولا ضمان عليه لزوال ملكه انتهى



(قوله اذا اشترى صيدا من حلال) أي بعد الوقوع لانه تقدم أنه يحرم استحداث ملك الصيد (قوله قاله سند) ويلغز بها فيقال يبيع صحيح  
عصى بالقيمة (قوله وقيل يغرم عنه واستظهر) أي استظهره الخطاب ووجهه ظاهر لان القيمة انما تلزم في الفاسد المنفق عليه كذا كتب  
بعض الشيوخ الا أن الاول قوى من جهة النقل وحل بعض الشراح يقتضي أنه الموعول عليه ولو ابتاعه بالخيار وهما حلالان ثم أحرمما  
قبل مضي أمد الخيار فان اخنار المبتاع الامضاء (٢٧٠) غرم الثمن وأرسله والا فلا ثمن عليه ووجب على البائع إرساله وان كان الخيار

للبياع وقف فان لم يختره فهو منه  
ويسرحه وان أمضى فهو من  
المشتري ويسرحه فان سرحه قبل  
ابقاف البائع ضمن قيمته لانه لا فاه  
في ملك البائع ولم يعض البيع كذا في  
شرح شب وانظر اذا كان الخيار  
لهما (قوله والحية) ويدخل فيها  
الافعى وهى حية رفساء دقيقة  
الغنى (قوله وحده) بكسر الحاء  
وفتح الدال وبعدها همزة كعنية  
(قوله بنت عرس) الاولى أن يقول  
ابن عرس والجمع بنات عرس (قوله  
والزنبور) يضم الزاى (قوله فلا يقع  
فرد لا يخصص) أي لانه غير منافع  
وشرط المخصص أن يكون منافيا  
(قوله أمالوقته بقصد الذكاة)  
المناسب أن يقول محل الجواز اذا  
قتله لا بقصد الاصطياد ليصدق  
الجواز بصورتين (قوله والظاهر  
أن عليه الجزاء) قال بعض وهو  
بين فانه اذا لم يحرم أكلها فهو صيد  
تؤثر فيها الذكاة ويظهر جلده والمحرم  
ممنوع من ذكاة الصيد ومن قتله  
انتهى (قوله لقوله عليه الصلاة  
والسلام) هذا الحديث حسنه  
الترمذى (قوله في عتيبة) بالتصغير  
كذا في نسخة شيخنا عبد الله وفي  
بعض النسخ عتيبة وصوابه عتيبة  
وأما عتيبة ومعتب المكبران فقد  
أسما وصحبا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان أبولهب له أولاد  
أربعة عتيبة ومعتب وقد أسما

ما قبله لتغاير التصوير لان ما قبله قبله وهو محرم ولما قدم منع استحداث ملكه ومربى  
الكلام على ما يتعلق بهيته ذكر حكم شرائه فقال (ص) وفي صحة استيرائه قولان (ش) يعنى  
ان المحرم اذا اشترى صيدا من حلال فهل هذا العقد صحيح وهو قول ابن حبيب أو هو فاسد كما في  
الموازية قولان وعلى القول الاول يجب على المشتري إرساله ويغرم قيمته لانه به دون عنه قاله  
سند وقيل يغرم عنه واستظهر وعلى القول بالحقه لو لم يرسله ورد له به فعلية جزاؤه وعلى القول  
الاخر برده لانه يبيع فاسدا لم يفت فان لم يجد به فقباس ما مر انه اذا لم يجد حلالا لا يودعه  
عنده أن يرسله ويضمن له به قيمته كما قاله الشيخ كريم الدين وقولنا من حلال احتراز اما اذا كان  
البائع محرما فانه لا يصح على كلا القولين لان البائع قد باع ما لا يصح ملكه ولما ذكر حرمة  
التعرض للبرى عموما أخرج منه افراد اورد بجواز قتلها الخبر فقال (ص) الا الفأرة والحية  
والعقرب مطلقا وغرابا وحده وفي صغيرهما خلاف (ش) يعنى ان هذه الامور تقتل في الحل  
والحرم منها الفأرة همزة ساكنة وقد تسهل ويلحق بها بنت عرس وما يقرض الثياب من  
الدواب والنساء في الفأرة للوحدة وكذلك في حية لالتأنيث ومنها الحية ولما ورد في الحديث  
باسقاط العقرب وذكرا الحية وبالعكس جمع بينهما بقوله والعقرب ويلحق بها الثيلا وهى دابة  
صغيرة سوداء ربما قتلت من لدغته والزنبور وهو ذكرا النحل ولا فرق في هذه الاجناس الثلاثة  
بين الصغير والكبير لان صغيرها يؤذى كما يؤذى كبيرها وسواء بدأت بالاذية أم لا ومنها  
الغراب ولم يبق منه الا بقع كفى بعض الروايات لقول ابن عبد السلام هل لفظ الغراب عام  
فلا يقع فرد لا يخصص أو مطلق فلا يقع مبين له والا لاول أقرب وعليه غالب أهل المذهب انتهى  
والا يقع هو الذى فيه بياض وسواد والبقع في الطير والكلاب بمنزلة البلق في الدواب كفى  
الصحيح ومنها الحدة وهذا اذا وصل كل من الغراب والحدة اذ اذعان لم يصل لذلك وهو  
المراد بالصغير فاختلف في جواز القتل نظر اللفظ غراب وحده وشهره ابن راشد وغيره ومنعه  
نظر للمعنى وهو الايداء وهو منتفح حالا وشهره ابن هرون خلاف وعلى القول بالمنع لاجزاء  
فيه مراعاة للقول الاخر وما استثنى من ان للمحرم قتله انما هو بقصد دفع الاذية أمالوقته  
بقصد الذكاة فلا يجوز ولا يؤكل والظاهر ان عليه الجزاء تأمل (ص) وعادى سبع (ش) يعنى  
ان المراد في الحديث بالكلب العقور هو عادى السباع من أسد وفهد وغر على المشهور لقوله  
عليه السلام في عتيبة بن أبى لهب اللهم سلط عليه كلبا من كلاب بل فعدا عليه السبع فقتله وقيل  
الانسى المتخذ وهو شاذ وقوله (كذنب) التمثيل للعادى ونبه به على المشهور من الروايتين بقتله  
وقوله (ان كبر) شرط في كل عادل لا بخصوص الذنب ولا برادان القاعدة في كلامه رجوع الشرط  
لما بعد الكاف لانها في كاف التشبيه لا فادة حكم في غير جنس المشبه به لا كاف التمثيل ببعض  
افراد فان صغر كرمه قتله ولا جزاء على المشهور (ص) كطير خيف الا بقتله (ش) يعنى وكذلك  
يقتل الطير اذا عدا عليه وخيف على نفسه أو ماله أو نفس للغير أو ماله ولا يندفع عما ذكر

أربعة عتيبة ومعتب وقد أسما بالتصغير ولهب وقد ماتا كافرين نقله شيخنا عن شيخه الزرقانى (قوله وقيل  
الانسى المتخذ) وذلك لانه يجوز قتله بل يندب (قوله كذنب) أى اذا قتله لاجل الايداء فان قتله بنسبة الذكاة فلا يجوز وفيه الجزاء  
(قوله ان كبر) بكسر الباء ومضارعه بفتحها لان المراد الكبر في السن وأما في الجسم والمعنى فالضم مضارعا ومن ذلك قوله تعالى  
كبر مقتا عند الله (قوله وخيف على نفسه الخ) أى خذف المتعلق للعموم (قوله أو ماله) ينبغى تقييده بأن يكون له بال كفى شرح عب



(قوله مستثنى من مقدر) ظاهر العبارة ان المقدر هو قوله ولا يندفع مع انه في الحقيقة ليس مستثنى مما ذكر بل من محذوف والتقدير ولا يندفع مما ذكر بأي شيء كان الا بقتله وقوله ويصح استثناءه من خيف أي من متعلق خيف والمعنى لا يؤمن معه بأي وجه الا بقتله (قوله ووزع الحل الخ) جمعه أوزاع ووزعان (قوله وأما المحرم فانه يكره له قتله) أي يحرم فالمراد بالكرهية الحرمة وقوله فليطعم شيئاً من الطعام الاوضح أن يقول فليطعم حفنة كسائر الهوام وهذا مع ان القاعدة ان ما جاز قتله في الحرم جاز قتله للمحرم في الحل الا ان مالكا رحمه الله رأى أنه لو تركها الحلال في الحرم لعلبت في البيوت وحصل منها الضرر بافساد ما اتصل اليه ومدة الاحرام قصيرة (قوله ثم شبه في عدم الجزاء) انما لم يجعله مشبهاً في الجواز كما هو السياق لان فعل المجتهد من القتل (٢٧١) انما يكون خطأ ولا يتصف ما كان خطأ

لا يجوز ولا يحرمه (قوله ولا مانع من عوده الخ) أقول بل فيه مانع وذلك لان الوزغ بالنسبة للمحرم انما فيه اطعام حفنة لا قيمة بدليل قوله قال مالك اذا قتله محرم أطعم كسائر الهوام (قوله كدود) ظاهره أو صريحه انه تشبيه في الحفنة كما هو مع ان الذي في الموازنة قبضة بضاد محجمة وهي دون الحفنة وأجيب بأنهما متقاربان كما أفاده محشى نت (قوله وذو) هو النمل الصغير فعطف النمل عليه من عطف العام على الخاص (قوله ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعل محذوف) فيه شيء لانه ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ثم ان تلك الجملة معطوفة على قوله وحرم به وبالحرمة تعرض لبري وكأنه جواب عن سؤال مقدر فان تعرض لجزء بقتله وبعبارة والجزاء بقتله جملة اسمية معطوفة على مثلها من قوله وفي الواحدة حفنة (قوله وان لمصلحة) في كذا ويجوز الاصطلاح للمصلحة وعليه الجزاء وحينئذ فلا منافاة بين الجواز والجزاء كما انه لا منافاة بين الحرمة ونفي الجزاء (قوله المشهور) اشارة للخلاف

الا بقتله فقوله الا بقتله مستثنى من مقدر كما ترى ويصح استثناءه من خيف لتضمنه معنى لا يؤمن منه أي لا يؤمن منه الا بقتله (ص) ووزع الحل يحرم (ش) يعني ان الوزغ يجوز قتله للحلال في الحرم لان شأنها الاذى وأما المحرم فانه يكره له قتله فان فعل فليطعم شيئاً من الطعام كسائر الهوام ثم شبه في عدم الجزاء المفهوم من الاستثناء فقال (ص) كأن عم الجراد واجتهد (ش) فكأنه قال ولا جزاء في هذه المستثنيات كأن عم الجراد بحيث لا يستطاع دفعه حيث اجتهد وتحفظ المحرم من قتله فأنما أصاب منه بعد هذا فهو ذوالواو وفي واجتهد ذوالواو الحال أي والحال انه اجتهد في عدم اصابته (ص) والافقيته (ش) راجع لمسئلة الجراد أي وان لم يعم الجراد أو عم ولم يجتهد في التحفظ من قتله فعليه قيمته ان قتله وكذا حل الشارح وغيره ولا مانع من عوده لمسئلة الوزغ أيضا أي وان كان قتل الوزغ لمحرم فقيته مالك اذا قتله محرم أطعم كسائر الهوام وقوله فقيته طعاما مما تقول أهل المعرفة ابن رشد وظاهر المدونة ان ذلك بغير حكومة وقال محمد بكمومه والا أعاد (ص) وفي الواحدة حفنة (ش) أي وفي الجرادة الواحدة حفنة من طعام بيد واحدة ونتمى الحفنة الى العشرة وما زاد عليها فيه القيمة (ص) وان في نوم (ش) يعني وكذلك الحكم اذا انقلب على الجراد في نوم أو نسيان فقتله وقوله (كدود) وذو وغل وذباب تشبيه في وجوب الحفنة من غير تفصيل بين الواحدة وغيرها (ص) والجزاء بقتله (ش) مبني وخبر أي كأنه وحاصل بقتله والجملة مستأنفة وهي جواب عن سؤال مقدر تقديره فان تعرض له فماتة بقتله ونارة لا يقتله ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعل محذوف أي ويجب الجزاء بقتله (ص) وان لمصلحة وجهل ونسيان وتكرر (ش) المشهور ان الجزاء يلزم في قتل الصيد وان وقع ذلك لاجل من خصه أي جماعة عامة أو خاصة تباع المينة وتقدم المينة عليه كما يأتي أو وقع لاجل جهل بحكم قتل الصيد أو وقع ذلك لاجل نسيان أو وقع ذلك لاجل تكرر فان الجزاء يتكرر عليه بتكرر قتل الصيد وسواء نوى التكرار أم لا فقوله وتكرر داخل في حيز المبالغة لقولها ومن قتل صيداً فعليه بعدد كفارات (ص) كسهم من الحرم (ش) التشبيه في لزوم الجزاء وصورة المسئلة رمى بالسهم وهو في الحل صيد في الحل الا أن السهم من بعض الحرم فقطعه وخرج الى الصيد في الحل فقتله فهو ميتة وفيه الجزاء ولا يؤكل عند ابن القاسم قرب أو بعد (ص) وكلب تعين طريقه (ش) يعني ان من أرسل كلباً من الحل على صيد في الحل الا أن الكلب ليس له طريق الا الحرم فدخل الكلب الحرم ثم خرج منه فقتل الصيد في الحل فهو ميتة وعليه جزاؤه وجوباً لانه حينئذ منتهل حرمة الحرم (ص) أو قصر في ربطه (ش)

في ذلك فقد حكى اللغوي في اصطباطه وقتله للضرورة ثلاثة أقوال قيل لا يجوز قتله وقيل يجوز وعليه الجزاء وقيل لاجزاء عليه وحكى في الجواهر عن ابن بشير انه حكى عن محمد بن عبد الحكم انه قال لاجزاء في غير العمدة ولا فيما تكرر (قوله عند ابن القاسم) اشارة للخلاف في ذلك فكلام ابن القاسم عرفته ومخالفه أشهب وعبد الملك فأشهب يقول يؤكل ولا جزاء عليه وعبد الملك يوافق أشهب بشرط البعد والمراد بالبعد أن يكون بين الرمي وبين الحرم مسافة لا يقطعها السهم غالباً يوافق من مقدور الله انه قطعها ومي بطرف الحرم لقوة حصلت للرأى (قوله تعين طريقه) مفهومه لو كان للكلب طريق غير الحرم لم يكن عليه جزاء لعدم انتهاك حرمة الحرم وهو كذلك نص عليه ابن الحاجب



(قوله صورته انسان محرم أوفى الحرم الخ) الدليل على هذا اللفظ قصر في ربطه لان الذي يطلب معه ربط الكلب أو الباز انما هو من يمنع من الصيد بخلاف قوله كسهم من الحرم وقوله وكب تعين طريقه وما بعدهما من قوله أو أرسل بقر به فانه حلال وانما لزمه الجزاء لانها كالحرمه (قوله ولو قتله خارج قبل (٢٧٢) أن يدخله الحرم الخ) أي مع القرب هكذا ترى الشارح حكى الخلاف ولم يذكر

عج قوله على المشهور والمقابل يقول ما قرب من الحرم فله حكم الحرم وهو قول ابن عبد الحكم (قوله وهو لا ينجو بنفسه) راجع للجميع من قوله فصاده الخ أي وأما لو كان ينجو بنفسه فلا جزاء على طارده ولو حصل له التلف بعد ذلك أو صيد لان طرده لا أثر له (قوله من عطف الخاص على العام) المناسب أن يقول من عطف العام على الخاص (قوله على المشهور) أي عند ابن القاسم خلافا للشهب وعبد الملك (قوله ارسال الكلب) أي من الحل على صيد في الحرم وفيه الجزاء ولا يؤكل (قوله وتعرضه للتلف) فاعل التعرض من يحرم عليه الصيد وهو المحرم أو من في الحرم ولو حلالا (قوله ولم يتحقق) راجع لقوله وطرده وما بعدهما من قوله ورعى منه أوله ولقوله وتعرضه للتلف (قوله كالأنتف ريشه) أي الذي لا يقدر معه على الطيران والافلا جزاء واذا انتف ريشه ثم أمسكه عنده حتى نبت وأطلقه فلا جزاء عليه قاله البدر (قوله ولو بنقص) فكذلك لا تجب الكفارة في أبعاض الانسان كذلك لا تجب في أبعاض الصيد (قوله لشئ) أي مطبق تردد مع وجوب الإخراج حينئذ فلو بقي على شك لم يكرر وكذا أن يتحقق بعد الإخراج موته قبل الإخراج لم يجب التكرار (قوله

صورته انسان محرم أوفى الحرم ومعه كلب أو جرح بصطابه فقصر في ربطه فان قلت منه فقتل صيدا في الحرم أوفى الحل فانه ميتة لا تؤكل وعليه جزاءه لتقصيره في ربطه فان لم يقصر في ربطه فلا شيء عليه (ص) أو أرسل بقر به فقتل خارج (ش) يعني انه إذا أرسل الكلب أو الباز على صيد في الحل قرب الحرم فأدخله الحرم فقتل الصيد فيه أو أخرجه منه وقتله خارجا فانه ميتة لا يؤكل وعليه جزاءه وأما لو أرسله من مكان بعيد بحيث يغلب على الظن ان الكلب يأخذ الصيد قبل وصوله الى الحرم أو يرجع عنه فدخل به الحرم وقتله فيه أو أخرجه منه فقتل الصيد خارجا في الحل فانه لا جزاء عليه الباسي ولا يؤكل في الوجهين يعني في القرب والبعده لانه محرم بجرمة الحرم ولو قتله خارجا قبل أن يدخله الحرم فلا جزاء ويؤكل على المشهور وظاهر قوله بقر به سواء تعين الحرم طريقه أم لا وظاهر لانه لما قرب الحرم جوز دخوله اياه (ص) وطرده من حرم (ش) تقدم انه قال والجزاء بقتله ثم عطف هذا عليه والمعنى ان الانسان اذا طرد الصيد من الحرم وأخرجته الى الحل فصاده صائدا في الحل أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم أو شئ في هلاكه وهو لا ينجو بنفسه فانه يلزم الطارد الجزاء لان هذا من التعريض للتلف فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (ص) ورعى منه أوله (ش) الضمير ان المجرور ان راجعان للحرمة أي ان من رعى من الحرم صيدا في الحل فقتله فعليه الجزاء ولا يؤكل على المشهور ونظرا لابتداء الرمية وكذلك لا يؤكل الصيد اتفاقا وعليه الجزاء فيها لو رعى شخص من الحل صيدا في الحرم لانه يصدق عليه أنه قتل صيدا في الحرم ولو أصابه في الحل فلا شيء عليه سواء قرب من الحرم أو بعد على المشهور ﴿تنبيه﴾ ومثل الرمي في أوله ارسال الكلب ثم انه يستغنى عما تقدم من قوله كسهم من الحرم عن قوله ورعى منه لان الرامى في هذا كله حلال (ص) وتعرضه للتلف وجرحه ولم يتحقق سلامته ولو بنقص (ش) عطف على بقتله أي وكذلك يجب الجزاء بتعرضه للتلف كالأنتف ريشه ولم يتحقق سلامته وكذلك لو جرحه ولم يتحقق سلامته فان تحققت سلامته فلا شيء عليه ولو بنقص على المشهور وهو مذهب المحدثين فقوله ولم الخ فيه ما أي ولم يغلب على الظن حتى يوافق كلام اللحنى انظر التوضيح وقوله ولو بنقص مبالغته في المفهوم والباء بمعنى مع أي فلو تحققت سلامته فلا جزاء ولو كان مع نقص خلافا لقول محمد يلزمه ما بين القيمتين كما لو كانت قيمته سلما ثلاثة أمداد ومعيبا مدين فيلزمه مد وهو ما بين القيمتين (ص) وكرران أخرج لشئ ثم تحقق موته (ش) قد علمت ان الجزاء لا يجب الا بعد تحقق موت الصيد فاذا جرح الصيد وغاب عنه ولم يعلم هل مات أم لا فأخرج جزاءه على شئ من موته ثم تحقق انه مات بعد الإخراج فانه يلزمه أن يخرج جزاءه ثانيا ولو كانت الرمية أنفذت مقاتله لانه أخرج قبل الوجوب ولا ملام لشئ متعلق بأخرج واللام بمعنى عن أو على للتعليل وليس تعليل الالكسر خلافا لبعضهم وقوله تحقق موته أي حصول موته لا الاخبار بموته لان الاخبار بموته قد يكون بموت متقدم وقد يكون بموت متأخر والمراد بالتحقق غلبه الظن كما قاله ق (ص) كمثل من المشتركين (ش) تشبيهه في قوله وكرر

لا يجب الا بعد تحقق موت الصيد) فيه نظر لما علمت من قول المصنف وتعرض للتلف وجرحه

يعنى ولم يتحقق سلامته (قوله لانه أخرج قبل الوجوب) أي بحسب نفس الامر لا بحسب الظاهر لما تقدم انه يجب عند الشئ أي انه كشف الغيب انه أخرج قبل الوجوب (قوله تحقق موته) أي حصول موته بعد الإخراج ولا بد من هذا التقدير واللام ينفع هذا بشئ (قوله قد يكون بموت متقدم) أي مع انه اذا تحقق موته قبل الإخراج لا يكرر



يقوله إلا أن تكون ضربة غيره هي  
 التي عاقته (أي بان يكون ضربه  
 أولاً عاقه عن كونه يجزى بنفسه ثم  
 ضربه إنسان بعد ذلك ضربة مات  
 بها في كل واحد منهم ما عليه جزاء  
 بمثابة المشتريين (قوله إن ظنه  
 الخ) هذا إشارة إلى حل آخر  
 غير ما أشار له أولاً بقوله فأصاب  
 صيدا غيره مما يحرم عليه وهذا  
 الذي أشار له أولاً هو الموافق للنقل  
 قال فيها ومن أرسل كلبه على ذئب  
 في الحرم فأخذ صيدا فعليه الجزاء  
 وقال أشهب لا جزاء فيه (قوله فانه  
 يلزمه جزاؤه على المشهور) ومقابله  
 لا جزاء عليه وهو قول سحنون  
 وقال أشهب إن كان موضعاً يتخوف  
 فيه على الصيد داه أو الافلاشي  
 عليه (قوله غلام) ومثله الولد  
 الصغير قاله والد عب (قوله أمر  
 بإفلاته) أي بالقول كما هو ظاهر قوله  
 أمر وكذا لو أشار له بما ظن فيه  
 القتل وإن كان ما أشار له به لا يظن  
 غيره منه القتل ك (قوله فظن  
 القتل) ومفهوم ظن القتل أنه  
 لو شئت في القتل لكان الجزاء على  
 العبد وحده كما يفيد الخ (قوله  
 فعليه جزاء آخر) أي على العبد  
 (قوله أمره السيد بالقتل) أي  
 أو بالأصطبياد (قوله تشديد الواو)  
 أي ويكون المعنى في حالة الصيد  
 (قوله وبسبب ولو اتفق) يؤخذ منه  
 ما لو فتح شخص باباً وكان مستنداً  
 عليه جرة عسل فأنكسرت أنه  
 يضمها لأن الفعل قارن الانلاف  
 على قول ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق  
 ناراً في محمل فأحرقت دار جاره فلا  
 ضمان على المطلق لأن الفعل لم  
 يقارن التلف

يعني إن الجماعة من المحرمين إذا اجتمعوا على قتل صيد ولم يكونوا في الحرم أو كانوا في الحرم ولو لم  
 يكونوا محرمين فانه يلزم كل واحد منهم جزاء كامل فقوله من المشتركين بالثنية وهو بيان لا قل  
 ما يتحقق به الاشتراك أو بالجمع وآل للجنس وهو يصدق بالانثيين فأكثر وفي شرح الأجهوري  
 مانصه ولو عملاً لجماعته على قتله فقتله واحد منهم جزاؤه على من قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم  
 وظاهر كلام المؤلف أنه لا ينظر لمن فعله أقوى في حصول الموت ويدل له قوله أو أمسكه ليرسله  
 فقتله محرم والأفعليه وأما لو تميزت ضرباته وعلم أو ظن أن موته عن ضربة معينة فالظاهر  
 أن عليه الجزاء وحده لانه اختص بقتله إلا أن تكون ضربة غيره هي التي عاقته عن النجاة  
 ولو اشترك حل ومحرم ليس بالحرم فعلى المحرم جزاؤه فقط (ص) وبارسال لسبع (ش) يعني  
 أن المحرم أو من بالحرم إذا أرسل كلبه أو بآؤه على سبع ونحوه مما يجوز للمحرم قتله مما مر  
 فأصاب صيدا غيره مما يحرم عليه فانه يلزمه جزاؤه ولو قال لك سبع لكان أحسن أي في ظنه  
 ثم بين أنه غيره من بقرو وحش أو طيئة مثلاً وليس المراد أنه أرسل على سبع فقتله كما هو ظاهر  
 لانه يمنع منه قوله فيما سبق وعادى سبع فماتت قرينة على المراد (ص) أو نصب شرك له  
 (ش) الضمير في يرجع لسبع والشرك بالتحريك حباله الصائد والمعنى أن المحرم إذا نصب  
 شركاً لما يجوز له قتله فوقع فيه صيد فانه يلزمه جزاؤه على المشهور (ص) وبقتل غلام أمر  
 بإفلاته فظن القتل (ش) يعني أن المحرم إذا كان معه صيد فأمر الغلام أن يرسله فظن الغلام  
 أنه أمره بقتله فقتله الغلام فعلى سيده جزاؤه ولا شيء على الغلام إلا أن يكون محرم ما فعله  
 جزاء آخر ولا ينفعه خطأ الغلام ويلزم السيد المحرم بقتل غلام محرم أمره السيد بالقتل فقتل  
 طائعا أو مكرها جزاء عنه وعن الغلام وواحدان كان المحرم أحدهما (ص) وهل إن تسبب  
 السيد فيه أو لا تأويلان (ش) يعني هل وجوب الجزاء على السيد مشروط بأن يكون تسبب  
 في الصيد أي بأن يكون هو الذي اصطاده ثم أمر العبد بإفلاته أو بأن يأذن للعبد في صيده  
 وعلى هذا لم يتسبب فيه بأن يكون العبد هو الذي اصطاده بغير إذن سيده فلا شيء على السيد  
 والجزاء على العبد أذ لم يفعل السيد الأخير إذا نهاه عما لا يحل له وهو تأويل ابن السكاتب  
 أو الجزاء لازم للسيد مطلقاً أي سواء تسبب في اصطاده أم لا وهو تأويل ابن محرز تأويلان  
 فقول المؤلف أولاً في راجع لقوله إن تسبب السيد أي أو لا يشترط تسبب السيد فيه وجوز  
 ابن غازي تشديد الواو فيه نصباً على الظرفية أي حالة الاصطيد وعليه فقد حذف التأويل  
 الثاني والمذهب هو التأويل بالاطلاق (ص) وبسبب ولو اتفق كفره فمات (ش) المشهور  
 وهو قول ابن القاسم في المدونة أن الجزاء يلزم المحرم بالتسبب الاتفاقي ومعناه أن المحرم لم  
 يقصد قتل الصيد بوجه وإنما اتفق أن الصيد راى ففرغ منه فعطب فمات فانه يلزمه جزاؤه  
 لانه نفر من رؤيته وكذلك يلزمه الجزاء إذا ركز رمحاً فعطب فيه صيد فقوله وبسبب عطف  
 على قوله بقتل أي والجزاء بسبب الخ يعني لا فرق بين المباشرة والتسبب وقوله وبسبب أي  
 إن كان مقصوداً كما إذا نصب له شركاً فوقع فيه بل ولو اتفق كفره فمات (ص) والظاهر  
 والأصح خلافه (ش) أي والأظهر عند ابن عبد السلام والمؤلف وابن فرحون لا ابن رشد كما  
 يوهمه كلامه والأصح عند التونسي وابن المواز خلاف قول ابن القاسم وأنه لا جزاء على  
 المحرم في التسبب الاتفاقي وهو قول أشهب والمذهب الأول وهو قول ابن القاسم وعلى الثاني  
 لا يؤكل وكذا يقال في قوله كفسطاطه وما بعده من قوله وبئر الماء ودلالة محرم أو حبل كما هو  
 ظاهر كلام ح في الفرع الثاني عند قوله ودلالة محرم (ص) كفسطاطه وبئر الماء (ش)  
 هذا معطوف على قوله والأظهر والأصح خلافه فالتشبيه في عدم لزوم الجزاء والمعنى أن



(قوله ولا على حافر البئر) ولو حفر البئر على الطريق فليس كالأدعى في هذا وأول الفرق ان الصيد شأنه أنه ليس له طريق معينة بخلاف الأدهى ثم رأيت أنه ذكر ذلك يعينه في كونه بعد ما قاله هنا (قوله فالصور ثمانية) لان الدال اما محرم أو حلال والمطلوب كذلك والصيد في الحل أو الحرم وهذه الثمانية حاصلة على اضافته للفاعل وعلى اضافته للمفعول (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تعين ان المصدر مضاف للفاعل أي لانه الاصل والمفعول محذوف والصور عليه ثمانية (قوله وبعبارة أخرى) هذه الثالثة أحسنها والصور أربعة فقط لان الدال عليها المحرم فقط (٢٧٤) الذي الكلام فيه قال في الاكمال اذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يؤكل الصيد

انتهى وهذا لم يكن المأمور عبدا أو ولد إلا أمر من يلزمه اطاعته فالجزاء على الأمر وليس على العبد ضمان بخلاف من أحرم ويده صيد فأمر عبده فذبحه فعليه الجزاء (قوله أصله بالحرم) أي وهو خارج عن جدار الحرم ويؤكل وأما لو كان الفرع مسامنا لجدار الحرم والطير فوقه فالظاهر ان فيه الجزاء كالمالك الطير على الجدار نفسه أو على غصن بالحرم وأصله في الحل وأولى في الحرمة والجزاء وعدم الاكل اذا كان الغصن والاصل في الحرم (قوله المشهور أيضا) ومقابله ما قاله عبد الملك من وجوب الجزاء (قوله وهو فاسد) انما كان فاسدا لانه يقتضي انه اذا كان الاصل في الحل والفرع في الحرم ورمى على الصيد الذي فوق الفرع انه لا جزاء عليه مع انه عليه الجزاء ~~فائدة~~ لو كان بعض الصيد في الحل وبعضه في الحرم ففيه الجزاء وقاله الشافعي انتهى قاله الأجهوري وظاهره كانت قوائمه في الحرم أو رأسه كان نائما في الحل ورأسه في الحرم أو لا (قوله وكذا ان لم ينفذ على المختار) ويؤكل في هذه أيضا اعتبارا بأصل الرمي

المحرم اذا نصب له خيمة وهي المراد بالفسطاط فتعلق بأحد أطرافها صيد فقات أو حفر بئرا للماء فهلك فيها صيد فانه لا جزاء على صاحب الخيمة ولا على حافر البئر قاله ابن القاسم وأشهب وذلك فعل الصيد بنفسه كمن حفر بئرا ووضع يجوز له فيه فقات فيه رجل فلا دية له على الحافر فلا مفهوم لبئر الماء (ص) ودلالة محرم أو حل (ش) أي فلا جزاء على المحرم وهو من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله والصيد المدلول عليه في الحل أو في الحرم فالصور ثمانية وبعبارة أخرى ودلالة محرم أو حل كان المدلول محرما أو حلالا وقوله أو حل كان المدلول محرما أو حلالا وبعبارة أخرى ودلالة محرم أو حل من إضافة المصدر لمفعوله وفاعله المحرم أي لا جزاء على المحرم بسبب دلالة على الصيد محرما أو حلالا اذا قتله المدلول على المشهور وكذا لو أعتان المحرم محرما أو حلالا على الصيد بمنزلة وسوط أو رمح لا جزاء على المعين بل على المدلول أو المعان اذا كان محرما (ص) ورميه على فرع أصله بالحرم (ش) المشهور أيضا انه لا جزاء في هذه الصورة وهي شجرة ثابتة أصلها بالحرم ومنه فرع في الحل وعليه طأ فرماه الحلال بسهمه فقط لانه في الحل وهو مذهب المدونة فقوله على فرع حال من المضاف اليه (ص) أو بجل وتحامل فقات به ان أنفذ مقتله (ش) معطوف على قوله على فرع وليس معطوفا على بالحرم والا لا يقتضي أن يكون المعنى على فرع أصله بجل وهو فاسد والمعنى انه اذا كان الصائد والمصيد في الحل وضربه فتخامل الصيد فقات في الحرم فلا جزاء عليه وسواء أنفذ مقتله أم لا لكن في حال انفادها يؤكل ولا جزاء على الضارب بخلاف وكذلك يؤكل ولا جزاء عليه اذا لم ينفذ مقتله على المشهور وروايه أشار بقوله (ص) وكذا ان لم ينفذ على المختار (ش) عند اللخمى (ص) أو أمسكه ليرسله فقط لانه محرم ولا فعلية وغرم الحل له الاقل (ش) يعني ان المحرم اذا أمسك صيدا ليرسله لانه يقتله فعليه عليه غيره فقط لانه فان كان القاتل له محرما أو حلالا في الحرم فجزأه على القاتل ولا شيء على المحرم الذي أمسكه وان كان القاتل له غير محرم في الحل فجزأه على المحرم الذي أمسكه لتلايخو الصيد عن الجزاء ولا شيء على القاتل لكن ان صام المحرم فلا شيء على الحلال وان أطمع أو أخرج المثل رجع على الحلال بالاقل من قيمة الصيد طعاما ومثله وينبغي على ما عر أو غن الطعام ان اشتراه كقائه س في شرحه (ص) وللقتل ثمريكان (ش) يعني ان المحرم اذا أمسك الصيد لا حل أن يقتله فقط لانه محرم آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كامل نظرا الى التسبب والمباشرة وأما ان قتله حلالا فاما أن يقتله في الحل أو الحرم فان قتله في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وان قتله في الحل فجزأه على المحرم الذي أمسكه ويغرم الحلال له قيمته (ص) وما صاده محرم أو صيده ميمته (ش) يعني ان المحرم اذا صاد صيدا ميمتا يحرم عليه

صيده

لا يوقت الا نفاذ بل اختيار اللخمى من الخلاف انما هو للقول بأكله

للا للقول بعدم الجزاء فان القولين اللذين اختار اللخمى أحدهما متفقان على عدم الجزاء (قوله ومثله) قال في كونه وجد عندى مانصه وغرم الاقل أي الاقل من القيمة طعاما ومن المثل بأن يقوم المثل كالشاة مثلا في الشعب وينظر الاقل منها ما وان لم يكن للصيد مثل فقيمة الصيد (قوله ويغرم الحلال له قيمته) أي قيمته طعاما أي اذا كانت أقل كما تقدم قريبا والخاصصل انهما اذا كانا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرما والاخر حلالا بالحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل كصورة المصنف فان كان أحدهما حلالا أو بالحرم والاخر ليس كذلك فالجزاء على المحرم أو من في الحرم ولا شيء على الآخر وان كان كل منهما غير محرم وليس بالحرم فلا شيء عليه



(قوله أو أعان على صيده بأشارة) هذا إذا كان المعان والمأمر غلاما للمعين أو الأمر فان الجزاء على الأمر والمعين والأمر كان على المعان والمأمر كما تقدم عند قوله ودلالة المحرم ان الاعانة لا توجب جزاء على المعين وكذا الأمر حيث لم يكن غلامه (قوله وذبح في حال إحرامه) أي أو ذبحه شخص لاجل أن يضيف به المحرم (قوله احتراز الخ) وأما ما صاده فهو ميتة ولو ذبح بعد إحلاله وهذا واضح ان ذبحه هو أو أذن في ذبحه كان الأذن في حال الإحرام أو بعد وأما إذا ذبحه غيره بغير إذنه فلا يكون ميتة عليه ولا على غيره وهذا وجه كون ما صاده محرم وذبحه بعد إحرامه ميتة أنه لما وجب عليه إرساله ولم يرسله وزال ملكه عنه كان بمنزلة ما ذبحه حال إحرامه ويبحث فيه بأن هذا يجري فيما إذا ذبحه غيره بغير إذنه فالقياس أنه لا يكون (٣٧٥) ميتة وان وجب عليه إرساله وبخاؤه ولكن قد تقرر أن المعقول لا يرد المنقول

فإذا علمت ذلك فتقول قول المصنف وما صاده محرم أى مات بصيده بسهمه أو بغير ذلك أو لم يمت بصيده ولكن ذبحه بعد ذلك أو أذن في ذبحه ولو بعد الإحلال (قوله ويرشح هذا) أى الوجه الثانى نقول لا ترشح لأن جعله فى البيض الدبة أمالكوهم جعلوا البيض بمنزلة الجنين أو لا احتمال أن يكون فيه جنين فإن قلت يرجع اسم الإشارة لأمرين قلت لا معنى للترشح (قوله حكما) لا حاجة له (قوله ومن هنا) أى من كوهم جعلوا البيض حكما الميتة (قوله أذو بمنزلة المذر) أى أذو حينئذ جعلوه حكم الميتة بمنزلة المذرا أو ما خرج بعد الموت (قوله صيد من أجله) أى مات الصيد من أجله أى بأن صاده حلال (قوله أو محرم آخر) بالجر معطوف على الضهير أى أو صيد من أجل محرم آخر (قوله إذا أكل من لحم صيد صاده) أى مات بصيده (قوله أو صيده) أى وكان عالما (قوله إذا أكل منه نابيا) لا حاجة لذلك فيها إذا مات بصيده لأنه إذا مات

صيد أي مات بصيده أو سهره أو كلبه أو ذبحه وإن لم يصبه أو أمر بدبحه أو أغان على صيده  
بشارة أو مناوله لسط أو نحوه فإنه يكون ميتة وعليه جزاؤه وكذا إذا صاده حلال في الحرم  
يكون ميتة لكل أحد وكذا إذا صاده حلال أو حرام لأجل محرم معين أو غير معين بأمره أو بغير  
أمره لبيع له أو يهدى له أو ذبح في حال إحرامه ولو لم يأكل منه المحرم فيكون ميتة على كل أحد  
عند الجمهور وقولنا وذبح في حال إحرامه احتراز عما إذا ذبح بعده فإنه يكره أكله ولا جزاء عليه  
إن فعل (ص) كبضه (ش) أي أن يبيض الطير غير الأوز والدجاج إذا كسره محرم أو شواه أو  
شوى له ميتة لا يأكله حرام ولا حلال لأنهم جعلوا البيض هنا بمنزلة الجنين لأنه لما كان يشأ عنه  
نزل منزله أولاً ولا احتمال أن يكون فيه جنين ويرشح هذا ما يأتي من أن من أفسد وكرطير فيه  
فراخ ويبيض عليه في هذا البيض الدية وبعبارة أخرى جعلوا البيض له حكم الميتة حكماً لا لفقد  
الذكاة بل لتعليقها على الحرم ومن هنا كان القشر نجساً ذوه بمنزلة المذر أو ما خرج بعد الموت  
فبحث سنده خلاف المذهب حيث قال أمامن الحرم من البيض فيمن وأما منع غيره ففيه نظر  
لأن البيض لا يقتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة ولا يزيد فعل المحرم فيه في حكم الغير  
على فعل الجوسي وهو إذا شوى البيض أو كسره لا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد  
فانه يقتقر إلى ذكاة مشروعة والحرم ليس من أهلها انتهى (ص) وفيه الجزاء إن علم وأكل  
(ش) الضمير في وفيه الجزاء يرجع لما سجد أو لما شوى لأجل الحرم لا لما صاده المحرم والمعنى  
أن الحرم إذا علم أن هذا الصيد صيد من أجله أو صيد من أجل محرم آخر أو أكل منه فإنه  
يلزمه جزاؤه ففاعل علم وأكل هو الذي صيد من أجله أو محرم آخر والضمير في قوله (لا في  
أكلها) يرجع للميتة والمعنى أن الحرم إذا أكل من لحم صيد صاده أو صيد له فأخرج جزاؤه  
فانه لا يلزمه جزاؤه ثانياً إذا أكل منه ثانياً لأنه ميتة ولا يلزمه شيء إلا لاكل الميتة على  
المشهور وبعبارة أخرى قوله وفيه الجزاء الخ فيما صيد له محرم فقط يعني أن ما صيد من أجل  
المحرم لا يأكل منه محرم ولا حلال لكن على الأصل منه الجزاء إذا كان محرمًا وعلم أنه صيد  
لمحرم سواء كان الحرم الأصل كل هو الذي صيد له أو غيره وعلى هذا فضمير علم راجع للمحرم  
الأصل مطلقاً وانما وجب الجزاء عليه من حيث أكله عالمًا لا من حيث كونه ميتة ومقتضى  
كلام المصنف أن ما صاده محرم وأكل منه محرم آخر مع علمه بأنه صاده محرم أنه لا جزاء على  
الأصل وهو ظاهر كلام ابن الحجاب وهو ظاهر قول المؤلف أيضاً في أكلها وذكر المواق

بصيده عليه الجزاء فاذا اكل منه فلا شيء عليه كان أول مرة أو ثانی مرة (قوله ما صيده من أجل المحرم) أي صاده حلال لاجل المحرم  
والحاصل كما قال شيخنا عبد الله ان الجزاء مقيد بقيدین ان يكون الاكل محرماً وأن يعلم أنه صيده المحرم وأما حرمة الاكل فلا تنقيد  
بمحرم بل الحلال كذلك ويتعدى في هذا الجزاء وقولهم لا يتعدى الجزاء معناه لا يتعدى على صائداً بأكمله صيده ولا أكمل محرم آخر منه  
لان صاده حلال محرم فانه في هذه الحالة يتعدى الجزاء على كل من أكل عالماً انتهى أي اذا أكلوا في زمن واحد أو ما اذا لزم الجزاء بأكل  
الاول فانه لا يلزمه الجزاء على الاكل ثانياً (قوله أن ما صاده محرم) أي مات بصيده (قوله وهو ظاهر قوله لا في أكلها) أقول اذا علمت  
ذلك تعلم أنه يدخل تحت قوله لا في أكلها صورته هي ما اذا صاده حلال لاجل المحرم أي مات بصيده الحلال المذكور وأكل منه محرم كان  
هو المصيد من أجله أم لا ولم يكن عالماً أو كان عالماً وأكل منه ثانياً فهاتان صورتان وأما اذا مات بصيده محرم ولزمه جزاءه فلا جزاء  
ثانياً على أكله كان هو الصائد أو محرم آخر فلهي صور أربع تدخل تحت قول المصنف لا في أكلها وقول الشارح وأكل منه محرم



آخر أقول وكذا لو أكل منه نفس الصائد فلا شيء عليه في ذلك الاكل للزوم الجزاء له بالاصطيد (قوله وجاز مصيد حل حل) قال اللقاني متعلق جاز محذوف أي جاز محرم أكل مصيد حل حل من حل (قوله وان سيجرم) اعترض عليه في اتيانه بالسين من وجهين الاول اقضاءها التوسعة في الزمن وعند اتساع الزمن بين الاحرام والاكل لا خلاف في جواز الاكل وانما الخلاف اذا ضاق الزمن بين الصيد والاحرام وكلام المصنف يقتضي أنه من محل الخلاف وليس كذلك والعذر للمصنف في الاتيان بالسين أنه لو لم يأت بها لصدق بالحال مع أنه لا يجوز الاكل بخلاف الاعتراض وان لم يرتفع الثاني أن لا تقتصر بعلم استقبال وأجاب هذا الشارح عن هذا الثاني بأن ان داخله على كان المحذوفة أي وان كان الصائد (قوله أي ويجوز للحلال المقيم بالحرم) يدخل فيه من كان من أهل مكة أو الآفاقي القائم بها بعد طوافه طواف الافاضة ورميه جرة العقبة ولذا قال شيخنا عبد الله قول المصنف وحل بطواف الافاضة ما بقي من صيد ونساء وطيب ظاهره جواز الاصطيد سواء أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر أم لا انتهى (قوله وأتى بصيده منه) أي سواء كان ذلك الصيد صاده حلال أو صاده محرم فان قلت مصاده المحرم لا يملكه ويجب عليه ارساله فاصورة وصوله لساكن الحرم منه فانه لا يصح بيعه ولا هبته قلت قد يتصور (٢٧٦) فيما اذا أسلمه له لاعلى وجه المعاوضة ولا على وجه العطية بل يرسله مثلا فذبحه

وفما اذا أخذ من المحرم من هو من أهل مكة من رحله بغير إذنه وهذا يعلم أن ما هنا لا يعارض ما مر من أن مصاده لمحرم فهو ميتة على كل أحد اذا مر مات بصيد المحرم وما هنا ذبحه كذا ذكروا (أقول) بل ولو كان قد تعدى المحرم ووهبه حل في الحرم فأخذه الحل وذبحه في الحرم وأما ما صيد بالحرم فلا يجوز ذبحه لساكن الحرم ولو كان الصائد حلالا (قوله وأما عابر السبيل) أراد ان الآفاقي الداخل في الحرم بصيد معه من الحل فلا يجوز ذبحه ولو أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر ويجب عليه ارساله بمجرد دخوله الحرم كان محرما أو حلالا (قوله فان أكله) أي فان ذبحه وأكله

ما يفيد (ص) وجاز مصيد حل حل (ش) يعني ان المحرم يجوز له أن يأكل من لحم صيد صاده حلال في الحل لنفسه أو لحلال آخر قال الباجي اتفاقا والضمير في قوله (وان سيجرم) يصح رجوعه للصائد وللحل المصاد له ولهما بتأويل من ذكر وهو مبالغة في جواز أكل المحرم من لحم الصيد المذكور أي وان كان الصائد أو المصيد من أجله سيجرم بعد أكله وهذا اذا تمت ذكاته قبل الاحرام والا فهو ميتة لا يحل أكله لا حد لانه صدق عليه أن الذي صيده محرم (ص) وذبحه بجرم ما صيد بحل (ش) أي ويجوز للحلال المقيم بالحرم اذا خرج للحل وأتى بصيد منه أن يذبحه في الحرم ويباح أكله لكل أحد وأما عابر السبيل فلا يذبحه فيه ويجب عليه ارساله فان أكله بعد خروجه من الحرم وداه كان محرما أو حلالا أما المحرم فواضح وأما الحلال فلا نهى لدخوله الحرم صار من صيد الحرم وبما قررنا يعلم ما في حل الشارح من النظر (ص) وليس الاوز والدجاج بصيد بخلاف الحمام (ش) يعني انه يجوز للمحرم أن يذبح الاوز والدجاج ويأكله لان أصله لا يطير والدجاج جمع دجاجة للدكروا لاني مثل الاول ويجوز له أيضا أن يأكل بيض الاوز والدجاج وكذلك يجوز للمحرم أن يذبح الغنم والبقر والابل لا البقر الوحشي لانها صيد وأما الحمام الوحشي وغير الوحشي والحمام الرومية التي لا تطير وانما اتخذ للفراخ لانها من أصل ما يطير قال في توضيحه هذه الكراهة يحتمل ان تكون على بابها فان فعل فلا جزاء وهو قول مالك في الواضحة ويحتمل المنع فيجب الجزاء وهو قوله في كتاب محمد ولما انتهى الكلام

(قوله وبما قررنا يعلم ما في حل الشارح) أي وذلك ان الشارح جعل قول المصنف وذبحه بجرم ما صيد على محل شاملا لما اذا كان الصائد حراما أو حلالا وليس كذلك بل يقصر على الحلال هذا معناه والله الموفق (قوله وليس الاوز) بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي والوز لغة في الاوز وهو اسم جنس الواحدة أوزة وقد يجمعونه بالواو والنون فقالوا وزون (قوله جمع دجاجة) هذا مذهب الفقهاء ومذهب سيديويه انه اسم جنس (قوله مثلث الاول) كذا قال في ك والدجاج جمع دجاجة للدكروا لاني مثلث الاول انتهى فهل قوله مثلث الاول راجع للجمع والمفرد أو خاص بالمفرد في القاموس الدجاجة معروف للدكروا لاني ويشمل ثم بعد ذلك ذكر في ك ما نصه والدجاج النورى بفتح الدال وكسرها وفتح أفصح والواحدة دجاجة تقع على الذكروا لاني قاله الجوهري واشتقاقه من الدج وهو المشى الرويد سميت بذلك لاقبالها وادبارها (قوله وأما الحمام الخ) قال أشهب لا بأس أن يأكل ما ذبحوا منه لانفسهم وهو محرم اه أي ما ذبحوا من الحمام قال سند ويختلف في دجاج الحبش فقال الشافعي في دجاج الحبشة الجزاء لانها وحشية وعن أحمد لا جزاء ومقتضى المذهب أن ينظر فان كانت مما يطير كانت حكم حمام الدور انتهى والحاصل أنها ان كانت مما يطير فهو صيد (قوله وحشيا أو روميا) حصر الحمام في اثنين وحشي ورومي وقوله بعد الوحشي وغير الوحشي والحمام الرومية يفيد عدم الاختصاص في الوحشي والرومي فحما من الذي في بيوتنا على الاول يكون من افراد الرومي وجرم المقام (قوله ويحتمل المنع فيجب الجزاء)



(المعتمد وأي وقوله وحرم به قطع ما ينبت) ولولا حشاش البهائم والسني أحد المحققات لما ورد في الحديث استثنائه وهو الاذخر بغير  
الهمزة وكسر الحاء فاقصر المصنف على السني لشدة الحاجة اليه والا فالحققات بالاذخر ستة السني والهش أي قطع ورق الشجر  
بالحجج وزان مقود والعصا والسوال وقطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه وقطعه لاصلاح الحوائط والبساتين وقولنا قطع الورق بالحجج  
وهو العصا المعوجة من الطرف وهو بكسر الميم وسكون الحاء وقع الجيم (٢٧٧) والجمع المحاجن بان يضعه على الغصن ويحركه ليقع  
الورق وأما خبط العصا على الشجر

ليقع ورقه فهو حرام (قوله لان  
الكفارة) أي والجزاء كفارة  
فلا يقاس الجزاء في صيد المدينة  
على الجزاء في صيد مكة (قوله بين  
الحرار الاربع) فيه شيء انما ذلك  
حران والجواب عن ذلك انه لما كان  
لكل حرة طرفان اعتبر كل طرف  
حرة وقوله المحيطة بها أي تقديرا  
لانهما ليستا محيطيتين بها لانهما في  
صوب واحد وحينئذ فالمعنى بقوله  
بين الحرار أي بين وسط البلد  
والحرار من كل جانب (قوله فيكون  
نصف بريد) قضية التفرع ان  
يكون ربع بريد من كل جانب (قوله  
والجزاء) مبتدأ ومثله خبر وقوله  
بحكم اما حال من المبتدأ ومن  
الخبر ويصح ان يكون الجزاء مبتدأ  
وخبره بحكم لان الجزاء اسم أي  
المجازي أو المكافئ مثله وعلى  
الاعراب الثاني يكون مثل بدلا  
وظاهر المصنف لا بد من لفظ الحكم  
في الكل من الثلاثة خلافا لابن  
عرفه من ان الصوم لا يشترط فيه  
حكم وانظر هل يشترط في العدلين  
ان لا يكونا متما كدى القرابة (قوله  
ومعرفة) معطوف على قوله حكم  
الا أن بعض الشيوخ قال ما يدل  
على خلاف ذلك حيث قال واشترط  
العدالة يستلزم الحرية والبلوغ  
ومعرفة ما يحكم به لان الحكم بغير  
علم مناف للعدالة (قوله والامر

على ما يتعلق بالصيد وكان بينه وبين النابت مشاركة لحرمته بالحرم على الحلال والمحرم شمع  
في ذلك فقال (ص) وحرم به قطع ما ينبت بنفسه الا الاذخر والسني (ش) الضمير المجرور  
بالباء ما ند على الحرم يعني انه يحرم بالحرم المتقدم ذكره على كل أحد ان يقطع ما جنسه ان  
ينبت بنفسه من غير علاج كالنقل البري وشجر الظرفاء وأم غيلان ولو استنبت نظر الجنبه كما  
يأتي في عكسه وسواء أخضره ويأبسه الا الاذخر والسني اشدة الحاجة اليه في الادوية والاذخر  
بالذال المجمة نبت معروف كالحلفاء طيب الريح واحده اذخرة وجع الاذخر اذخر كافاعل  
والسني بالقصر الذي يتداوى به ويطلق على البرق وأما بالسند فالرفعة قاله تت وفي القاموس  
السني ضوء البرق ونبت مسهل للصفرء والسوداء والبغم وعيد (ص) كما يستنبت (ش) أي  
كعدم حرمة قطع ما شأنه ان يستنبت من تكس وبقل وحنطة وبطيخ ونحو ذلك سواء استنبت  
أو نبت بنفسه ولذلك قال (وان لم يعالج) فيجوز قطعه نظر الى الجنس (ص) ولاجزاء (ش) أي  
لاجزاء في قطع جميع ما ذكرناه لا يجوز قطعه لانه قدر زائد على التحريم يحتاج الى دليل بل  
يستغفر الله (ص) كصيد المدينة (ش) التشبيه في تحريم قطع شجر حرم مكة وعدم الجزاء  
فيه والمعنى ان المدينة شرفها الله تعالى يحرم الصيد في حرمة ولاجزاء فيه ولا يؤكل حينئذ  
وكذلك لا يجوز قطع شجر حرم المدينة وما نبت فيه بنفسه كما في حرم مكة وما استثنى هناك يستثنى  
هنا وهل عدم جزاء الصيد بالمدينة لان الكفارة لا يقاس عليها أولان حرمة المدينة عندنا أشد  
كالعين الغموس قولان (ص) بين الحرار (ش) بين هنا تحديد حرم المدينة بالنسبة للصيد  
وبالنسبة لقطع الشجر وبين انه مختلف فهو بالنسبة للصيد ما بين الحرار الاربع المحيطة بها  
جميع لحرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والمدينة داخلية في حريم الصيد  
وبالنسبة لقطع الشجر بريد من كل جانب كما أشار اليه بقوله (وشجرها بريد بريد) من طرف  
المدينة وهي خارجة عن حريم الشجر فقطع الشجر الذي بها غير حرام ويعتبر طرف البيوت التي  
كانت في زمنه عليه السلام وسورها الا أن هوطرفها في زمنه عليه السلام وما كان خارجا  
عنه من البيوت يحرم قطع ما ينبت به وبعبارة أخرى في عبارة المؤلف قلق لان البريد في البريد  
بريد فيكون نصف بريد من كل جهة لان البريد ان تقاطعنا تقاطعنا صليبا نصفها هكذا  
يكون نصف بريد من كل جهة ففي معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم أي مع أمم أي بريد  
مصاحبا لبريد حتى تستوفي جميع جهاتها (ص) والجزاء بحكم عدلين فقيهي بذلك (ش) يعني ان  
جزاء الصيد ليس كالقدي والهدى بل لا بد فيه من حكم الحكامين كما قال تعالى يحكم به ذو العدل  
منكم واشترط العدالة يستلزم الحرية والبلوغ ومعرفة ما يحكم به ولا بد من لفظ الحكم والامر  
بالجزاء ولا تنكفي الفتوى ولا يحتاجان الى اذن الامام ولا يشترط ان يكونا علمين بجميع أبواب  
الفقه لان كل من ولي أمر يشترط في حقه ان يكون عالما بذلك الباب فقط ولا تنكفي الإشارة  
لان هذا حكم والحكم انشاء فلا بد فيه من اللفظ (ص) مثله من النعم أو اطعام بقيمة الصيد يوم

بالجزاء أي المحكوم عليه بأمرهما بالجزاء أي بالحكم عليه لا بخصوصية لفظ الجزاء ففي المدونة فان أمرهما بالحكم والجزاء من النعم  
ففيهما وأما بالخ وقال ابن كثة قال عمر لعثمان ونافع بن عبد الوارث احكما في حكمنا عليه اه (قوله مثله) أي في غير ما ورد فيه شيء  
معين مما سيذكره فلا يكون فيه ما ذكره نابل ماسيد كره قريبا ما يحكم أو بلا حكم كحماهم مكة والحرم ويمامه فقوله والجزاء قضية  
مهملة لا كلمة فالحكم فيها على بعض الافراد لا كلها (قوله اطعام بقيمة الصيد) مفهومه لو دفع قيمته دراهم أو عرضا لم يجز و يرجع



به ان كان باقيا ولو قوم الصيد بنقدوا واشترى به طعاما لاجزاء على المشهور ومحصل ذلك ان اخرج الجزاء هديا اختص بالحرم أو صيما  
 فحيث شاء أو طعاما اختص بمحل التقويم على ظاهر الكتاب والحاصل ان الصوم اذا نظرا اليه أولا لا بد فيه من الحكم وأما لو تقرر الحكم  
 بالاطعام ثم أراد ان يصوم فلا يحتاج لحكم هذا هو الصواب (قوله اخرج طعاما بعدل قيمته) ظاهر العبارة ان للصيد قيمة والاطعام  
 يكون بقدرها وليس ذلك مراد ابل المراد ان ذات الصيد يقوم بالاطعام (قوله لا يوم التعدي) أي لان التلف أي الموت قد يتأخر  
 عن يوم الضرب الذي هو يوم التعدي (قوله والمراد بالنعم واحد الانعام) أي فالنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه (قوله متعلق بقوله  
 اطعام) أي مرتبط به فلا ينافي انه متعلق بمحذوف والتقدير كائنه يوم التلف (قوله بقيمة الصيد) ولو كان غير مأكول تخزيرو ينظر  
 لقيمه على تقدير جواز بيعه والحاصل ان المطلوب ان يقوم الصيد من أول الامر بالاطعام ولو قوم بالدرهم ثم اشترى به طعاما أجزأ  
 (قوله من التقويم) أراد أثره وهو ما يقوم به والافذات التقويم ببلدنا (قوله بغير محل التلف) عبارة غيره أولى ونصه ولا يجوز  
 التقويم أو الاطعام بغيره أي بغير المحل الذي (٢٧٨) ذكرناه انه يقوم أو يطعم فيه مع الامكان الشامل لمحل التلف

أو قرب به وانظر آجرة نقوله ان  
 احتاج لاجر على من (قوله وهل  
 له نزع الزائد بالقرعة) لا تنافي هنا  
 قرعة نعم تنافي القرعة فيما اذا كان  
 أعطى العشرة الامداد لعشرين  
 مسكينا وأمرناه بان يكمل لعشرة  
 فان القرعة تمكن في هذه  
 (قوله وهل الا أن يساوى سعره  
 تأويلان) نسخة تأويلان وهي  
 ظاهرة ونسخة فتأويلان فالقاء  
 زائدة \* اعلم أنه قال في المدونة  
 ولا يجوز الاخراج بغير محل التلف  
 وقال ابن المواز ان أصاب الصيد  
 بمصر فاخرج الطعام بالمدينة أجزأه  
 لان سعرها أعلى وعكسه لم يجزه  
 الا ان يتفق سعرهما واختلاف  
 الشيوخ هل كلامه خلاف المدونة  
 أي لانه حق تقرر للمساكين مكان  
 اصابة الصيد وهو الظاهر أو وفاق  
 فهو تقييد لها انتهى وكان الأولى  
 للمصنف ان يقدم هذا عقب قوله

التلف بمحله (ش) قد علمت ان جزاء الصيد على التخير فان شاء الانسان اخرج مثله من النعم  
 وان شاء اخرج طعاما بعدل قيمة الصيد يوم تلقاه من جل عيش مكان التلف لا يوم التعدي  
 ولا يوم القضاء ولا الاكثر منه ما وان شاء صام عن كل مديوما فالضمير في مثله يعود على الصيد  
 أي مثل الصيد أو مقاربه في القدر والصورة فان لم يوجد فيها فالقدر كاف والمراد بالنعم واحد  
 الانعام كروث الابل والبقر والغنم والضمير في قوله بمحله للتلاف وهو متعلق بقوله  
 اطعام وبقيمة الصيد أي ويعتبر بكل من الاطعام والتقويم بمحله أي محل التلف فيقال كم  
 يساوي هذا الذي مثلا من طعام غالب عيش هذا المحل فيقال كذا فيلزمه (ص) والا فبقربه  
 (ش) أي وان لم تكن له قيمة في محل التلاف أو لم يجز به مساكين فيقوم أو يطعم بقرب محل  
 التلف من الاماكن فان لم يكن حكم عليه حتى يرجع لاهله فاراد الاطعام حكم اثنين ممن يجوز  
 تحكيمهما ووصف لهما الصيد وكره لهما سعر الطعام بموضع الصيد فان تعذر عليهما تقويمه  
 بالطعام قوماه بالدرهم وبيعت بالطعام الى موضع الصيد كما يبعث بالهدى الى مكة وقوله (ولا  
 يجوز بغيره) أي ولا يجوز شي من التقويم أو الاطعام بغير محل التلف مع الامكان به كافي  
 شرح (ص) ولا زائد عن مدلسكين (ش) قد علمت انه يدفع لكل مسكين مدا فقط فان  
 دفع له أكثر من ذلك فان الزائد على المد لا يعتد به ككفارة اليمين فاذا وجب مثلا خمسة أمداد  
 فأطعمها لاربعة أشخاص فقراء فلا بد من اطعام شخص آخر وهل له ترع الزائد بالقرعة ان  
 بين كافي كفارة اليمين أم لا ولا يجوز الزائد لا يجوز الناقص الا أن يكمل وهل بقيه سبعا  
 اذا بقي على أحد التأويلين أم لا (ص) وهل الا أن يساوى سعره فتأويلان (ش) هذا خاص  
 بمسئلة الاطعام بغير المحل الذي يقوم فيه ويخرج فيه ولا يجوز فيه وفي التقويم كالذي قبله  
 كما يفيد كلامهم والمعنى الا أن يساوى سعر الاطعام ببلد الاخراج سعره ببلد التلف أو قرب به  
 في اجزائه تأويلان وما قلناه من انهما لا يجريان في التقويم واضح اذ مع تساوى القيمة في  
 المحلين لا يصح القول بعدم الاجزاء (ص) أو لكل مدصوم يوم وكل لكسره (ش) يعني انه

ادا

ولا يجوز بغيره ثلاثا يتوهم رجوعه لقوله وزائد فيقول وهل مطلقا أو

الا ان يساوى سعره تأويلان وحاصل ايضاح المسئلة انه اذا كان الصيد يقوم بعشرة أمداد أو اراد ان يخرج الامداد بغير محل التلف  
 فان كانت قيمة الامداد في محل الاخراج مساوية لقيمتها في محل التلف كان تكون القيمة في المحل عشرة دراهم أي أو يكون قيمتها في  
 محل الاخراج أكثر أي والفرض انه أخرج العشرة الامداد فان الصورتان محل الخلاف وأما اذا كانت قيمة العشرة الامداد في  
 محل الاخراج أقل والفرض انه يريد ان يخرج العشرة الامداد فهذا باتفاق لا يجوز هذا هو الصواب خلافا لما في شرح عب وشب  
 تبع العج (قوله اذ مع تساوى القيمة) وحينئذ فلو قال المصنف وأجزأ التقويم بغيره ان يساوى سعره والا فلا كالاطعام الا ان يساوى سعره  
 فتأويلان لكان أظهر وكان يقدم هذا عقب قوله ولا يجوز بغيره ثلاثا يتوهم رجوعه لقوله وزائد فيقول وهل مطلقا أو الا أن يساوى  
 سعره فتأويلان (قوله أو لكل مدصوم يوم) لو قال أو صوم يوم أكل مد لكان أحسن اذ جعل كلامه على ما وافق هذا يجعل صوم يوم عطا



على مثله وقوله لكل الخ مقدم من تأخير متعلق بالمصدر فيه تكلف وفيه تقديم معمول المصدر لكن أجازه بعضهم إذا كان جاراً ومجروراً (قوله فالنعامة) يفتح النون تذكروا وتؤثرت النعام اسم جنس مثل حمامة وحمام كـ والفاء في قوله فالنعامة للسببية مسبب عن قوله مثله من النعم ولو قال الا لنعامة فبدنه والفيصل جزاءه بدنه ذات سنامين لقربه من خلقته المكان أحسن لئلا يتوهم أنه يخبر في النعامة وما بعدها بين إخراج البدنة التي هي مثلها وإخراج المماثل لما ساند كره وبين إطعام بقيمة الصيد أو عدله صيا ما مع ان النقل أنه يتعين ذكرها هنا في تلك الأشياء ولا يجوز فيها الإطعام (قوله وبهذا يندفع الخ) لا يخفى أن الاعتراض باق ولا اندفاع (قوله وانظر تفصيل ما يفيد النقل) والذي يفيد النقل أنه إذا لم يوجد ما ذكره المصنف في الفيل يخرج قيمته طعاماً فإن لم يجد فيصوم عدله وكذا يقال مثل ذلك في النعامة ولا نظري في قيمة الفيل لغلاء عظمه وإذا لم توجد البقرة في حمار الوحش وبقره فقيمة طعامها فإن عدم فصوم عدله وكذا يقال في قوله والضبع الخ والتاء في بقرة للوحدة لصدق (٢٧٩) البقرة على الذكر والأنثى وقوله فالقيمة طعاماً أي حين الأتلاف ليس ذلك متعيناً

إذا أراد أن يصوم في جزاء الصيد فإنه يصوم عن كل مد بعد النبي عليه السلام يوماً فلو كان في الأمداد كسر فإنه يصوم يوماً كاملاً فإذا قيل ما قيمة هذا الطير فإذا قيل خمسة أمداد من الحنطة ونصف مد فإنه يصوم ستة أيام (ص) فالنعامة بدنه والفيل بذات سنامين (ش) يعني أن المحرم ولو كان في غير الحرم أو كان في الحرم ولو كان غير محرم إذا قتل نعاماً أو فية لافاته يلزمه لكل واحد منهما بدنة من الأبل إلا أن بدنة الفيل تكون خراسانية ذات سنامين لقرب الفيل من خلقته فإن لم توجد فقيمة طعاماً ونحوه في التوضيح وفي الذخيرة فقيمتها وقوله فالنعامة بدنة مبدأ وخبر بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي جزاء النعامة بدنة وقوله الفيل الخ مبتدأ وخبر بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وحذف المتعلق أي وجزاء الفيل بدنة كائنة بذات سنامين وبهذا يندفع الاعتراض بأن الأولى إسقاط أحد أمرين أما الباء أو لفظة ذات لأن أحدهما كاف أي والفيل بدنة ذات سنامين أو والفيل بدنة بسنامين وفي كلام المؤلف أجمال انظر تفصيل ما يفيد النقل في الشرح الكبير (ص) وحمار الوحش وبقره بقرة (ش) يعني أن المحرم أو من بالحرم إذا قتل حماراً وحشاً أو بقرة وحش فإنه يلزم في كل منهما بقرة (ص) والضبع والثعلب شاة (ش) يعني أن المحرم أو من في الحرم إذا قتل ضبعاً أو ثعلباً فإنه يلزمه في كل واحدة منهما شاة لكن اتفاقاً في الأول وعلى المشهور في الثاني والشاة من الغنم تذكروا وتؤثرت وظاهر قوله والضبع والثعلب شاة ولو خيف منهما ما بحيث لا ينجو منهما إلا بقتلهما وحينئذ يشكل هذا على قوله كطير خفيف لا يقتله ويجب أن التحرز منهما إلا بعسر كعسره من الطير وقد يحصل منهما بصغور نخلة ولا يحصل بذلك التحرز من الطير (ص) كحمام مكة والحرم وتمامه بلا حكم (ش) يعني أن من قتل شيئاً من حمام مكة أي ما صيده منه بمكة وتمامها أو من حمام الحرم أو من تمامه فإنه يلزمه في كل واحدة من ذلك شاة بلا حكم فإن لم يجدها صام عشرة أيام لتزيله منزلة الهدى ولا يخرج طعاماً وإنما كان فيه شاة لأنه يألف الناس فشدد فيه لئلا يتسارع الناس إلى قتله والمراد بحمام

في الضب والارنب ونحوهما من الدواب التي لا مثل لها يجزئ ضحية بل يخبر بين القيمة طعاماً أو عدل الطعام صيا ما ويجوز أن يعوضها بدمى فالتخير بين ثلاثة أمور وأما في الطير غير حمام الحرم وما ألحق به فيتعين فيه القيمة طعاماً فإن لم يقدر عليها ولم يجدها فعدلها صيا ما هذا التفصيل هو الصواب وهذا كله فيما ورد فيه شيء وان لم يرد فيه شيء فحعل التخير الذي أشار له المصنف بقوله من النعم ورد ذلك محشئ بت بقوله حاصل المذهب أن ماله من الصيد مثل فالتخير فيه بين المثل والإطعام والصيام وما لا مثل له لصغره فقيمه طعاماً أو عدله صيا ما على التخير فقول المؤلف فالنعامة بدنة بيان للمثل الخير فيه وفي الإطعام أو الصيام نعم الفيل لا مثل له فلذا اختلفوا

فيه وقوله وللحجل وضرب بيان لما لا مثل له ثم قال فقول المصنف القيمة طعاماً يعني أو عدله صيا ما كما قاله س وهو الصواب قال في الجواهر والواجب في الصيد مثله من النعم أو مقاربه في الخلقة أو الصورة أو طعام بمثل قيمة الصيد أو صيا ما بعدل الطعام وهو على التخير فإن لم يكن له مثل كالعصافير وغيره فاعدل قيمته من الطعام أو عدل ذلك صيا ما إلى أن قال والواجب في المثل في النعامة بدنة ثم ذكر المثليات التي ذكرها المؤلف وقال الباجي في المنتقى والذي ذهب إليه مالك أن كل ما صغر عن أن يكون له نظير من النعم يهدي فليس فيه إلا الصيام أو صدقة وقال أيضاً لا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة أو الحرم غير الإطعام أو الصيام (قوله كحمام مكة) ولو حذف مكة لمكان أولى بمرامه من الاختصار (قوله بلا حكم) كالاستثناء من قوله والجزء بحكم عدلين وقرئ بينه وبين النعامة ونحوها بأنه لما كان بين الجزاء والأصل بون عظيم في القدر لم ينظر إلى التفاوت بين أفراد الأصل وليس ذلك موجوداً بين النعامة والبدنة فلذا اطلب الحكمان فيها وبأن التفاوت بين أفراد الحمام يسير فجعل كالعدم بخلاف النعامة ونحوها (قوله صام عشرة أيام) أي ولا يطعم خلافاً للصنع



(قوله لا ما تولد به - ما الخ) أى فقط أى فالمراد ما يصيد به ما سواه أو ما تولد به ما أم لا (قوله يعنى أن الصغير فيما واجب من مثل الخ) أى أن الصغير كالكبيرة فيما واجب من مثل أى الصغير الذى لم يأنل مما يصح ضحية كالكبيرة أى الذى يجزى ضحية أى بحيث أنه يجزى فيه أقل مما يصح ضحية وقوله وان المريض كالمسلم أى المريض الذى لا يصح أن يكون ضحية كالمسلم أى فانه لا بد أن يكون جزاؤه صحيحا يجزى ضحية (قوله وان الجليل فى منظره كالشنيع) المراد أنه يقطع النظر عن جمالته وقوله وان الانثى كالأذكر أى يقطع النظر عن أنوثته وقوله وان المعلم الخ المراد أنه يقطع النظر عن تعلمه وقوله فيقطع النظر عن ذكوريته أى وعن تعلمه وجمالته وقبحاته وقوله ولا يقوم الخ المراد أنه يقوم قاطعين النظر عن ذكوريته وأنوثته (قوله والالقال والانثى كالأذكر) أى لو كانت الانثى تقوم على أنها ذكر لقال والانثى كالأذكر مقتضى تلك العبارة أن قوله والجليل معناه أن الجليل يقوم على أنه قبيح مع أن المراد يقطع النظر عن جمالته (قوله يقوم على أنه قبيح) لا يخفى أن هذا ليس (٣٨٠) بما ردد بل المراد يقوم مقطوعا النظر عن جمالته وقبحاته (قوله والفراة) قال

فى المصباح فراه الدابة وغيره يفره من باب قرب وفى لغة من باب قتل وهو النشاط والخفة (قوله ولحق الله بالطعام كبيرا صحيحا) أى إذا كان صغيرا لم يصل لدرجة الأجزاء ضحية يقوم على أنه كبير يجزى ضحية فإذا كان الثعلب صغيرا لم يكمل سنة يخرج شاة كبيرة أى مكملت سنة فالكبير مقول بالتشكيك وإذا كان من أيضا أضناه المرض بحيث لا يجزى ضحية يجب اخراج شاة مثلا صحيحة بحيث تجزى ضحية (قوله كالمسلم والصغير) أى أن الاجتهاد يكون فى السن وسننه أى الضد الذى معه الأجزاء الذى لا أجزاء معه خارج عن الموضوع (قوله والصغير) فيه أنه قد تقدم أن الصغير كالكبيرة فكيف يكون الاجتهاد والجواب أن الصغير مقول بالتشكيك مثلا الثعلب الذى لم يكمل سنة يكون جزاؤه شاة مكملت سنة ودخلت فى الثانية

وعيام مكة والحرم ما يصاد به - ما لا ما تولد به - ما لا ما تولد به - ما (ص) وللحل وضرب وأرب ويربوع وجميع الطير القيمة طعاما (ش) اللام بمعنى فى خبر مقدم مبتدؤه القيمة بعده والمعنى أن المحرم إذا قتل حماما فى الحل فانه يلزمه قيمته طعاما وتقدم إذا قتله فى الحرم وأما إذا قتل ضبا فى الحل أو فى الحرم فانه يلزمه قيمته طعاما على المشهور وكذلك إذا قتل ربوعا فى الحل أو فى الحرم فانه يلزمه قيمته طعاما على المشهور وكذلك إذا قتل جميع الطير ولو بمكة والحرم خلاف ما مر فانه يلزمه قيمته طعاما (ص) والصغير والمريض والجليل كغيره (ش) يعنى أن الصغير من الصيد فيما واجب من مثل أو طعام أو صيامة كالكبيرة وان المريض فيما ذكر كالمسلم وان الجليل فى منظره كالشنيع وان الانثى كالأذكر وان المعلم ولو لمنفعة شرعية كغيره فتقوم ذات الصيد بقطع النظر عن ذكوريته وأنوثته ولا تقوم الانثى على أنها ذكورية ولا الذكور على أنها أنثى والالقال والانثى كالأذكر مثلا وانما يقبل والقبيل مع أنه مناسب لما قبله لاقتضائه خلاف المنصوص أن الجليل يقوم على أنه قبيح لا العكس القرأى والفراة والجلال لا تعتبر فى تقويم الصيد لأن التحريم كان للكل وانما يؤكل اللحم (ص) وقوم له بذلك معها (ش) أى قوم الصيد المملوك لشخص بذلك الوصف الذى هو عليه من صغير ومريض وغيرهما مع القيمة التى هى الأجزاء فتقوم له به بدراهم على الحالة التى هو عليها فإذا كان معلما قوم بذلك وكذلك إذا كان صغيرا أو مريضا ولحق الله بالطعام كبيرا صحيحا (ص) واجتهاد وان روى فيه فيه (ش) أى حيث كان للحكمين دخول فانهما يجتهدان وأما لا يحتاج إلى حكم فلا يدخلهما فيه فان قيل قد تقرر أن النعامة فيها بدنة والقبيل أيضا فيه شئ معين وكذلك غيرهما فالحل الاجتهاد فيمارى فيه فالجواب ما قاله الشيخ أبو الحسن أن الاجتهاد فيه بالنسبة للسمن والهزال فصب الحكم النبوى الجنس ومصب الاجتهاد الأعراض والجزئيات اللاحقة كالمسلم والصغرة والحجة والجمال وضدها بان يرى أن هذه النعامة بدنة سمينه أو هزيلة مثلا لسمن النعامة أو هزالها مثلا وهكذا فقله واجتهاد أى

لا أزيد وتعلب كل سنتين يخرج شاة مكملت سنتين وتعلب كل أربع سنين يكون الواجب شاة كذلك فراجع الاجتهاد وجوبا لما ذكرناه وقس وقوله والجلال لا يعتبر فهذا لا يسلم (قوله بان يرى أن هذه النعامة بدنة سمينه أو هزيلة) أى هذا لا يمنع الأجزاء وأما الهزال الذى يمنع الأجزاء عن الموضوع وقوله وهكذا أى بان يرى أن هذه النعامة بدنة صغيرة أو كبيرة تقدم توصيه وبان يرى أن هذه النعامة بدنة صحيحة أو ضعيفة لحجة النعامة وضعفها يراى ضعف مع الأجزاء وبان يرى أن هذه النعامة بدنة جميلة أو قبيحة لجمالة النعامة وقبحها تقدم رده ثم ذكر محشيت ما يرد ما قاله الشيخ أبو الحسن فقال قوله واجتهاد أمر الحكمين بالاجتهاد أن كانا من أهل هذه البلاد لمالك وزمانه زمن اجتهاد قال فى المدونة ولا يكتفيان فى الجزاء بما روى وليتدنا بالاجتهاد ولا يخرجنا باجتهادهما عن آثار من مضى انتهى ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى فى الأرب بعناق وفى الربوع بحفزة وهى دون العناق وخالفه مالك محتجا بان الله تعالى قال هديا بالغ الكعبة فلا يصح أن يخرج ما ليس بهدى لصغره وهومعنى قول المدونة وان روى فيه وشكوه قول ابن الحاجب باجتهادهما ما لا يمارى ابن عبد السلام يعنى عن السلف وما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم فلا يصح



العدول عنه كما في الضبع انه قضى فيه بكبس وقال الشافعي يكتفيان بحكم من حكم بذلك من السلف فان قلت قد تقرر في أصول الفقه ان مذهب مالك ان قول الصحابي حجة واذا كان كذلك فلم يكتف الحنكبان بما روى عن الصحابة في هذا الباب قلت لم يخرج عن أصله لان معنى قوله باجتهادهما لا بما روى انما هو اذا وقع بين الصحابة أو من بعدهم خلاف وأما اذا انفقوا على شيء فلا يحل العدول عنه في هذا الباب ولا في غيره ألا ترى الى قوله في المدونة ولا يكتفيان في الجزاء بما روى وليبتدئ الاجتهاد ولا يخرجان باجتهادهما عن أثر من مضى وكذلك في الموازية والعينية من رواه أشهب لا يكتفي في الجزاء ولا في غيره أو النعامة أو البقرة فادونها بالذي جاء في ذلك حتى يأتينها فيه الحكم ولا يخرجان عما مضى انتهى كلام ابن عبد السلام وبهذا تعلم ان اجتهادهما فيما يجب لافي السمن والهزال كقوله أبو الحسن ان ظاهر كلامهم ان الحكمين لا يتعرضان لذلك وانما عليهم ان يأتيا بما يحزى في الضحية وهما أمران أحدهما الحكم لا بد منه على مذهب مالك حتى في المروى فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو اتفق عليه كلام السلف خلافا للشافعي لان الله تعالى قال يحكم به فأتى بالمضارع الدال على الحال والاستقبال ووقع في الآية (٣٨١) جواب الشرط فيخلص للاستقبال ثانيهما اذا

حكم لا بد لهما من الاجتهاد في محله فقد قال الباغي في قول مالك في الموطأ ولم أزل أسمع في النعامة اذا قتلتها المحرم بدنه يريد ان ذلك شائع قديم قد تكرر حكم الأئمة به وفتوى العلماء به ومع ذلك فلا يجوز اخراجها الا بعد الحكم به وتكرار الاجتهاد في ذلك انتهى انظره فتبجد قوله ثانيهما يضارب ما تقدم له (قوله فان اختار أحدهما) قال فيها ان حكم عليه بالجزاء فاراد بعد حكمهما ان يرجع الى الطعام أو الصيام فحكم عليه بهما أو غيرهما فذلك له (قوله الا ان يعرفه ويلتزم به) قال بعض الشراح والظاهر ان الالتزام على القول بالاجزاء انما يكون باللفظ (قوله بجفرة) الا نبي من المعز التي بلغت أربعة أشهر (قوله حكمهما فيما) احتراز امالو حكم في الارنب بعناق وهي الا نبي من المعز التي لم تكمل سنة كما فعل عمر بن عبد

وجوبا وقوله فيه فيه لف ونشر مشوش ولو أسقط أحدهما كان أحسن ويكون من باب التنازع (ص) وله أن ينتقل الا أن يلتزم فتأويلان (ش) يعني ان الحكمين لا يحكمان عليه بالجزاء الا بعد تخيير في أحد الأنواع الثلاثة اما الممثل أو الاطعام أو الصيام فاذا اختار أحدهما حكم عليه به ثم بعد ذلك له ان ينتقل عما حكم به عليه الى غيره وليحكم عليه بهما أو غيرهما واذا كان ذلك له بعد الحكم فاحرى قبله واختلف هل له الانتقال مطلقا سواء عرف ما حكم عليه به أولا التزم أم لا وعليه الاكثر وهو المعتمد أوله الانتقال الا أن يعرفه ويلتزم به فلا ينتقل وهو تأويل ابن الكاتب وصوبه ابن محرز تأويلان للشيوخ على المدونة (ص) وان اختلفا ابتدئ (ش) أي وان اختلف الحكمان في قدر ما حكم به عليه بان قال أحدهما حكمنا عليه بجفرة مثلا وقال الآخر بعنزة كبيرة مثلا أو في نوعه فان الحكم يبتدئ ثانية وثالثة حتى يقع الاجتماع على أمر لا خلف فيه وسواء وقع الحكم ثانيًا وثالثًا منهما أو من غيرهما أو من أحدهما مع غير صاحبه ولذلك بنى المؤلف ابتداء للمجهول (ص) والاولى كونهما بمجلس (ش) يعني انه يستحب ان يكون الحكمان وقت الحكم في مجلس واحد ليطمع كل منهما على حكم صاحبه (ص) ونقض ان تبين الخطأ (ش) أي ونقض حكم الحكمين ان اتضح وظهر خطأهما فيما حكما فيه حكمهما في شيء فيسهل بدنه بشاة وبالعكس (ص) وفي الجنسين والبيض عشر دية الام ولو تحرل وديتها ان استهل (ش) تقدم انه قال فالنعامة بدنه وعطف هذا عليه والمعنى ان المحرم أو من في الحرم اذا ضرب بطن ظبية قالت جنينا ميتا لا حر كفيه أو تحرل ثم مات قبل ان يستهل صار خافا الواجب فيه عشر قيمه أمه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وكذلك في بيض الحيوان الواحد مطلقا نعم كان أو غيره كان فيه فرخ أم لا ولو خرج منه الفرخ ولم يتحرل أو تحرل ومات قبل ان يستهل صار خاعشر ثمن أمه والمراد بالبيض غير المذر وأما المذر فانه لا شيء فيه اذا كسره فقوله وفي الجنسين أي والواجب في كل فرد فرد من أفراد الجنين

(٣٦ - خرشي ثاني) العزيز لا أقول في شيء قضى به عمر انه يرد وقال مالك في غير موضع اذا قضى فاض بمختلف فيه مضى ولم يرد في البربوع بجفرة انتهى كـ ورده محشى تبعا حاصله ان المعتمد النقض لانه يشترط ان الجزاء لا بد ان يبلغ سن الاضحية انتهى (قوله وفي الجنين) أي ان في كل جنين عشر دية أمه ولو تعددت كالتواأمين بضر به أو ضربات في فور واحد (قوله والبيض) ولو أثلث اثنين معا فكثر في فور أو في ضرب ولو وصل لعشرة وهو قول أبي عمران لو كسر عشر بيضات في كل بيضة واجبها الاشاة عن جملتها لان الهدى لا يتبعض كمن قتل من البرابيع ما يبلغ قدر شاة فلا يجمع فيها (قوله ان استهل) والظاهر ان مثل الاستهلال سائر ما يتحقق به الحياة ككثرة الرضع فيمريض وظاهر قوله والبيض ان فيه العشر من غير حكومة كان بيض حمام حرم أو غيره وذكر سندانه لا بد من حكم عدلين قال لانه من باب الصيد انتهى والفرق بينه وبين أصله الذي هو حمام الحرم ان الأصل في الجزاء الحكومة لوروده في القرآن وانما خرج عنه حمام الحرم لقضاء عثمان فيه بالاشاة وبقي ما عداه ومنه البيض على حكم الأصل (قوله أما المذر) وكذا فيما يظهر ما اختلف صفاره بياضه أو وجد في صفاره نقطة دم لعدم تخلط فرخ في جميع ذلك ورد ما قاله شب في مسألة الاختلاط



(قوله أى عشر قيمتها من الطعام) فسر الدية بالقيمة الخ هذا ظاهر فيما إذا كانت الدية القيمة من الطعام كما أشار له المصنف بقوله وللحل وضرب وأرب وربع وجميع الطير القيمة طعاما وأما مثل حمام مكة مما كان الدية شاة فيقال فيه عشر قيمة جزاء الام طعاما وكذا يقال في النعامة والبدنة ولو وقع التقويم بالدراهم ثم اشترى بها طعاما جاز في طعم ذلك (قوله أو عدله من الصيام) أى إذا عجز عن الاطعام أى فاذا تعذر الاطعام في حمام مكة صام يوما من الجنين أو البيض وان تعذر في غيره من الطير صام يوما أيضا ان وجب في أمه مد أو أكثر الى عشرة فان وجب فيها أكثر من عشرة الى عشرين صام يومين وان وجب فيها أحد وعشرون الى ثلاثين صام في جنينها أو بيضها ثلاثة أيام وهكذا وأما ان وجب فيها دون مد (٢٨٢) كنهه وجب صوم يوم فيه لوجوب تكميل الكسر فيجب في جنينها أو بيضها

مثل ذلك فهو في هذين مساو لأمه في الصوم عند تعذر ما يجب فيه ابتداء وان تعذر في غير هذين سواء كان مما يحصر في أمه بين اطعام وصوم أو بينهما وما بين مثله فانه يصوم أيضا وان تعذر فيما يتعين في أمه المثل كالنعامة فالظاهر انه يجري فيه ما جرى في أمه على ما تقدم (قوله من طائر) أى كان البيض من أى طائر (قوله بشرط أن يزيلها وهي حية) الحاصل ان الصورة أربع وهي اما أن يستهل أولا وفي كل اما أن ينفصل عنها حية أو ميتة فان استهل وما تافدين فان استهل ومات أحدهما فدية الميت فقط كما إذا لم يستهل ومات هي فان لم تمت هي ففيه العشر (قوله ابل فيقر) أى فضأن فيقر ولو زاد فضأن لكان أولى لتقديمه على المعز فخذق المصنف مرتين (قوله وألقى العلماء بذلك) في العبارة اجحاف والمناسب أن يقول كما قال غيره وهذا وان جاء في التمتع إلا أن العلماء قاسوا عليه كل نقص حصل في الحج (قوله وصام أيام

عشر دية الام أى عشر قيمتها من الطعام أو عدله من الصيام بسبب ضرب محرم أو حلال في الحرم أمه فتلقبه مبتدأ فلا يؤخذ ان هات قبيل الالتقاء برائحة ونحوها فلا شيء فيه وفي كل فرد فرد من أفراد البيض اذا كسرهما من ذكر من طائر كان فيه فرخ وخرج مبتدأ بعد كسره أو لا عشر دية أمه وقوله وفي الجنين الخ بشرط أن يزيلها وهي حية وهو ميت كجنين الأدمية فلو ألقته ميتا وهي ميتة فلا شيء عليه فيه وانما وجب في البيض العشر كان فيه فرخ أم لا لا احتمال أن يفرخ وفي جنين حمام مكة يبيضه عشر قيمة الشاة أو عدل ذلك صيا ما لكن يحكمومة ورد بقوله ولو تحرك قول أشهب ان الواجب في المتحرك جزاء أمه ولو لم يستهل صار خا ويجب ديتها ان استهل الجنين أو الفرخ صار خا (ص) وغير الفدية والصبيدم تب هدى (ش) تقدم ان فدية الاذى على التخيير عند قوله وهي نسك بشاة الخ وتقدم ان جزاء الصبيدم على التخيير حيث قال مثله من النعم الخ على نفسه يمل بيناه في الشرح الكبير وغيرهما هو الهدى وذكره هنا انه على الترتيب هدى ثم صيام ان لم يقدر على الهدى ولا مدخل للطعام في ذلك والهدى ما وجب لنقص في حج أو عمرة ككدم القران والفوات والمنفعة وتعدية الميقات أو ترك الجمار أو ترك المبيت لبالي منى وما أشبه ذلك وآل في الفدية للهدى كما قاله تن أى لان الفقهاء قد يطلقون الفدية على الثلاثة أى على فدية الأذى وجزاء الصبيدم والهدى وقوله هدى خبر غير مرن تب خبر لم يستدل محذوف والخميلة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الحكم أى وغير الفدية والصبيدم هدى وهو مرن تب أى واجب ترتيبه (ص) ونسب ابل فيقر ثم صوم ثلاثة من احرامه (ش) قد علمت ان الهدى على الترتيب فاذا وجب فالأفضل فيه أن يكون من الابل لان النبي عليه السلام كان أكثر هداياه الابل وضحي بكبشين ثم البقر ثم الغنم لان الأفضل في باب الهدايا كثرة اللحم عكس باب الضحايا وانما سكت المؤلف عن ذكر الغنم لعدم تخصيص الهدى في الثلاثة بل يتعين حذفها اذا لا بد فيها لفقد الاعظمية منها فان عجز عن الهدى ولم يجد من يسلفه فانه يصوم ثلاثة أيام في الحج أى من حين احرامه به الى يوم النحر وينسب عدم تفرقتها وسبعة أيام اذا رجع من منى وألقى العلماء بذلك كل نقص وجب فيه هدى وهذا اذا تقدم النقص على وقوفه بعرفة ككدم التمتع والقران والفساد والفوات وتعدى الميقات فان أخر الصيام الى يوم النحر فانه يصوم أيام التشريق وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر وان شئى عن صيامها في غير هذا الى هذا أشار بقوله (وصام أيام منى بنقص يحج

منى) وجوبه ولا اثم عليه ان أخر الصوم اليه العذر وأما ان أخره لغير عذر فانه يأثم مع الاجزاء كما قال الشراح ان ولكن المعتمد جواز التأخير وان كان تقديمها أفضل وقد وقع تردد في صومها أيام منى هل هو قضاء أو أداء وجمع بان من قال بالأداء يحمله على من فاته الحج ويحمل من قال بالقضاء على من قرأ أو تمتع أو أفسد حجه أو تعدى الميقات حلالا أو نحو ذلك وان صام بعضها قبل يوم النحر كملها في أيام التشريق فان أخرها عن أيام التشريق صام متى شاء وصلها بالسبعة أم لا (قوله بنقص يحج) متعلق بصام فقط ليكون كلامه شاملا للحج والعمرة ويكون قوله من احرامه بيانا لبدء صيام الثلاثة الايام في الحج والعمرة ويكون قوله بنقص يحج بيانا للغاية المفصلة بين الحج والعمرة أى ان كان النقص في حج صام أيام منى وان كان في عمرة أخر صوم الثلاثة عنها والفرق بينهما ان الحج واجب والعمرة سنة وفعاله أقوى ثم نقول اما الحج فظاهر وأما العمرة فبان يكون قد أحرمت أو لا بعمرة وحصل فيها



نقص ثم أحرم بعدهما وان بقران (قوله ان تقدم على الوقوف) لا يغني عنه قوله بحج لان النقص المتقدم على الوقوف قد يكون في عمرة أيضا كما اذا كان متمعا وقارنا (قوله ومفهومه ان تأخر النقص) وسكت عما وجب في يوم الوقوف ولكن حكمه حكم ما وجب بعده (قوله وسبعة اذ ارجع) أي وان لم يصلها بالرجوع ويستحب تأخيرها الى الرجوع للاهل ليخرج من الخلاف في معنى قوله تعالى اذا رجعت لياثي بمجمع عليه فاذا ارجع لاهله استحب له التججيل (قوله وهل يجتري منها ثلاثة أيام) قال مالك التونسي الثلاثة حتى صام السبعة فان وجد هديا فاحب الي أن يهدي والا صام وقوله فيه كلام للتونسي أي لانه قال أي التونسي فيسركلام مالك بأنه لا يجتري منها بشئ وهو المعتمد وقوله وابن يونس يقول بكتفي (٢٨٣) منها ثلاثة كذا يفهم من الشيخ سالم وأما لوصام

العشرة قبل رجوعه فانه يجتري منها ثلاثة كما يفهم من كلام التوضيح والفرق بينهما وبين السبعة على المعتمدان الثلاثة جزء العشرة فتندرج فيها وقسيمة السبعة فلا تندرج فيها (قوله كصوم أيسر قبله) أي قبل الشروع فيه أي أو بعده وقبل كمال يومه فلا يجزيه الصوم بل يرجع للهدى لانه صار واجبا ولا يجوز له فطر ببقية يومه (قوله لمال) اللام بمعنى مع متعلق بوجود أي أو وجد مسلفا مع مال أو ان لمال متعلق بمسلف وقوله ببلده اما صفة لمال أي مال كان ببلده أو متعلق بمحذوف أي ويصبر لياخذه ببلده (قوله وانما لم يرجع) أي لم يطالب بالرجوع فلا ينافي انه لو رجع لصح ولذا قال ابن رشد لو وجد الهدى بعد صوم الثلاثة لم يجب عليه الا أن يشاء اه واعلم ان اتصال الثلاثة بعضها ببعض واتصال السبعة بعضها ببعض واتصال السبعة بالثلاثة مستحب (قوله ووقوفه به المواقف) هذا فيما ينجر أو يذبح بمني وأما ما ينجر أو يذبح بمكة فالشرط فيه أن يجمع

ان تقدم على الوقوف) ومفهومه ان تأخر النقص عن الوقوف بعرفة كترك هز دلفه أو رمي أو حلق أو مبيت منى أو وطئ قبل الافاضة لا يطلب بصوم ذلك وهو كذلك في المدونة أنه يصوم متى شاء (ص) وسبعة اذ ارجع من منى (ش) سبعة بجرور عطف على ثلاثة أي على العاخر عن الهدى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذ ارجع من منى وبه فسر مالك في المدونة قوله تعالى اذا رجعت وهو المشهور وفسره في الموازية بالرجوع الى الاهل الا أن يقسم بمكة واختاره اللخمي ابن عبد السلام والمشهور أظهر لان المذكور في الآية الحج لا السفر فالرجوع اذا من الحج لامن السفر فصول الشارح وتبعه في قوله وسبعة الخ ولو أقام بمكة الخ ولو لم يقم بمكة لانه اذا أقام بمكة فهو محل اتفاق وانما الخلاف اذا لم يقم بمكة والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى أو من أقام بها (ص) ولم تجز ان قدمت على وقوفه (ش) يعني ان السبعة الايام اذا صامها قبل الوقوف بعرفة لم تجزه لانه صامها قبل الوقت المقدر لها شرعا ولا تجزئ أيضا ان قدمت على رجوعه من منى وهل يجتري منها ثلاثة أيام أو لا فيه كلام للتونسي وابن يونس (ص) كصوم أيسر قبله أو وجد مسلفا لم يبلده (ش) التشبيه في عدم الاجزاء والمعنى ان الانسان اذا أيسر قبل الشروع في الصوم فانه لا يجزئه الصوم وكذا لو وجد من يسلفه ممن هدى وهو ملي ببلده فلو لم يجد مسلفا أو لمال له ببلده صام ولا يؤخر ببلده ولا لمال يرجوه بعد خروج أيام الحج لانه مخاطب بالصوم فيها فلا سعة له في التأخير (ص) ونذب الرجوع له بعد يومين (ش) ضمير له يرجع للهدى يعني انه اذا أيسر بعد أن صام يوما أو يومين من الثلاثة فانه يجزيه الصوم ولكن يستحب له أن يرجع الى الهدى ولو قال ونذب الرجوع له قبل كمال ثابته لكان أوضح لان كلامه بوجه انه بعد يوم يجب الرجوع ولو قال بعد يوم لاقتضى انه بعد أكثر لا يندب الرجوع وليس كذلك وانما لم يرجع بعد ان صام الثلاثة الايام لانها جمع فهي قسيمة السبعة في العشر فكانت كالنصف (ص) ووقوفه به المواقف (ش) تقدم انه قال ونذب ابل الخ وعطف هذا عليه والمعنى أنه يستحب للحاج أن يوقف هديه معه المواقف المتابعة لعرفة كالمزدلفة والمشعر الحرام وأما وقوفه بعرفة جزأ من الليل فواجب وان شئت حملت المواقف على معنى الجمعية أي ان الجمع بينهما مستحب فلا ينافي ان الوقوف بعرفة واجب وانما عدت منى من المواقف لانه يقف فيها عقب الجرتين الا ويسين كما مر (ص) والنحر يعني ان كان في حج ووقف به أو نأبته كهو بايامها (ش) النحر مبتدأ وبني متعلق الخبر أي والنحر مندوب يعني بشرط ثلاثة الاول أن يكون الهدى مسوقا في احرام حج سواء كان نقصه

بين الحل والحرم ويكتفي ووقوفه به في أي موضع من الحل وفي أي وقت (قوله كالمزدلفة) رده بعض الشراح بل المزدلفة ليست من المواقف وانما هي مبيت وشارحنا تبعهم واموت (قوله وأما وقوفه به جزأ من الليل فواجب) فيه نظر بل مستحب كما أفاده المحققون (قوله والنحر يعني) ويشترط كونه نهارا ولو عـبر بالذكاة لكان أشبهـل (قوله ان كان في حج) أي مع حج (قوله كهو) أي فهو كهو أو حالة كونه كائنا كهو وهو زيادة بيان وذلك لان المراد بالنائب النائب الشرعي ولا يكون نائباً شرعياً الا اذا وقف به جزأ من ليلة النحر ويجوز أن يراد به مطلق نائب ويكون المراد بقوله كهو ان يقف به جزأ من ليلة النحر فيحتاج له راحة ترز بقوله أو نأبته عن وقوف التجار لانهم ليسوا نائبين عنه الا أن يشترطه منهم وبأذن لهم في الوقوف به عنه (قوله أي والنحر مندوب) ذكرت ان الذبح يعني مع



استيفاء الشرط واجب وهو الراجح كذا كره محشييه ونص في واذا اجتمعت هذه الشروط لم يجز التعمرة بمكة الخ لم يجز بضم الجيم من الجواز واذا وقع أجزأ على المشهور وهو مذهب المدونة وما ذكره من عدم الجواز صرح به عياض في الاكمال وغيره كما نقله عنه الشارح فقول الخطاب يستحب التعمرة عند (٢٨٤) اجتماع الشروط الثلاثة غير ظاهر اهـ (قوله والافسكة) أي وجوبه بان لم يرد الذبح بها

الذي نشأ عنه في حج أو عمرة وبعبارة أخرى ان كان الهدي سيق في احرام حج سواء وجب لنقص فيه أو في عمرة أو تطوعاً أو جزءاً صعيداً فان سيق في احرام عمرة فحمله مكة الثاني أن يقف به صاحبه أو من أقامه صاحبه مقام نفسه بعرفة ساعة ليلة النحر الثالث أن يخرج أو يذبح بأيام منى وهي يوم النحر واليومان بعده فتجوز المؤلف في أيام منى فانها تشمل اليوم الرابع وليس محل للنحر ولا للذبح في الضحيا والهدى اياها فلو خرجت أيام منى وجب النحر بمكة ولا يجزى بمنى والافضل فيما ذبح بمنى أن يكون عند الجرة الاولى ولا يجوز النحر دون جرة العقبة مما يلي مكة لانه ليس من منى (ص) والافسكة (ش) أي والابان انخرمت الشروط الثلاثة أو بعضها بان لم يكن ساقه مع احرام حج بل باحرام عمرة سواء كان نذراً أو جزءاً صيداً أو تطوعاً أو ساقه مع احرام أو فاته الوقوف بعرفة أو خرجت أيام النحر فحمله مكة البلد وما يليها من منازل الناس وأفضلها المروة لقوله عليه السلام في المروة هذا المنحر وكل فحاج مكة وطرقها منخر فقله مكة محله لا غير هان نحر خارجا عن بيوتها الا انه من لواحقها فالمشهور عدم الاجزاء ونص ابن القاسم على انه لا يجزى به بذى طوى (ص) وأجزأ أن أخرج لحل (ش) قد علمت أنه لا بد أن يجمع في الهدي بين الحل والحرم فاذا فات الهدي الوقوف بعرفة فانه ينحره أو يذبح بمكة وحينئذ لا يخلو اما أن يكون اشتراه من الحل أو من الحرم فان كان اشتراه من الحل فلا بد أن يدخله الحرم وان كان اشتراه من الحرم فلا بد أن يخرج به الى الحل ثم يدخله الى الحرم ولا فرق فيما ذكر بين الهدي الواجب والتطوع ولا بين أن يكون الخارج به صاحبه أو نائبه ولا يشترط في المبعوث معه أن يكون حراماً ولذا بنى قوله أخرج للمجهول (ص) كأن وقف به فضل مقلدا ونحر (ش) تشبيهه في الاجزاء والمعنى ان من ضل هديه بعد ان وقف به هو أو نائبه بعرفة فوجده رجل فنحره بمنى لانه رآه هدياً ثم وجده ربه منخوراً أجزأه فقله كان وقف بالبناء للمجهول ليشمل ما وقفه ربه وغيره وقوله مقلدا حال من الضمير الرابع للهدي فيتنازع فيه الفعلان قبله ونحر معطوف على وقف أي وجده بمحل يجزى نحره فيه على ما مر فان وجده بمحل لا يجزى ذكاته فيه كان وجده ما يجب نحره بمكة بمنى فانه لا يجزى وأما ان لم يجده أصلاً مع تحقق نحره ولا يدري مع ذلك هل نحر في محل يجزى نحره فيه أم لا فظاهر كلام المؤلف انه يجزى ولو ضل قبل الوقوف به ووجده بمكة مذكى أجزأ حيث جمع فيه بين الحل والحرم (ص) وفي العمرة بمكة (ش) أي وفي الهدي المسوق في احرام العمرة سواء وجب لنقصها أو لنقص حج أو كان جزءاً صيداً أو نذر أو ساقه تطوعاً ينحر أو يذبح بمكة بعد سعيها فلا يجزى تقديمه على سعيها كما ان الهدي المسوق في الحج لا تجزى ذكاته الا بعد الوقوف وأعاد هذه المسئلة وان دخلت في قوله والافسكة لاجل قوله (بعد سعيها) وأشار بقوله (ثم حلق) الى ان الحلق يؤخر عن ذكاة الهدي المسوق في العمرة (ص) وان أردف لحوف فوات أو لحيض أجزأ التطوع لقراءته (ش) المشهور ان الهدي يجب بالتقليد أو الاشعار فاذا أحرم الانسان بعمرة وساق معه هدياً تطوعاً وقد قلده أو أشعره ثم خاف ان تشاغل بعمل العمرة فاته الحج أو حاضت وخافت فوات الحج فانهم ما يرد فان الحج على العمرة

صبر لقال بل وذبحه بمنى قاله الزرقاني (قوله وما يليها من منازل الناس) أي ما كان خارجاً عنها الا أنه متصل بها الا أنه ينافيه قوله بعد فان نحر خارجا عن بيوتها وكأنه هنا مشى على مقابل المشهور (قوله لقوله عليه السلام في المروة هذا المنحر) مفعول بفتح الميم والحاء وقوله وكل فحاج مكة بكسر الفاء جمع فحج وقوله وطرقها عطف نفسه على أي الطرق الداخلة فيها الا الموصلة اليها وهذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك يفيد أن قوله هذا المنحر أي الافضل (قوله أو نائبه) ظاهره أنه لو خرج به شخص آخر غير نائبه لا يجزى (قوله كان وقف به) بفتح ان أي كوقوفه به تشبيهه في الاجزاء فكاف التشبيه داخلة على اسم تأويلا والحاصل انها لا تدخل الاعلى اسم صريحاً أو تأويلاً وأما قرأته بكسر همزة ان على أنها شرطية والجواب ما في السكاف من معنى التشبيه فلا يظهر لما قلنا فلو لم يقف به بعرفة وضل مقلدا ثم وجده مذكى بمنى فلا يجزئه كما اذا ضل قبل الجمع فيه بين الحل والحرم ووجده مذكى بمكة فانه لا يجزى (قوله فانه لا يجزى) تقديمه على سعيها أي ولا يجوز تأخيرها عن سعيها (قوله أي وفي الهدي) المناسب أن يقول أي والهدي المسوق في احرام العمرة (قوله لاجل

قوله بعد سعيها) أي فهو محط الفائدة (قوله وأشار بقوله ثم حلق) أي ثم الترتيبية لان الحلق في العمرة يكون بعد الذبح (قوله ويصبر يؤخر عن ذكاة الهدي) أي استحباً باقاً لوقدمه على ذكاة الهدي لكان مكرهاً لا خلاف الاولى كما ذكرنا (قوله وقد قلده أو أشعره) أي ولو للعمرة وأولى ان لم يقلده لم يشعر خلافاً لقول البساطي ان الاجزاء ظاهراً لا لم يقلده أو يشعر للعمرة قبل الارداق ويستحب للمردفة لحيض ان تعمر بعد فراغها من القران (قوله أو حاضت الخ) أقول لو حذف المصنف أو لحيض لكان أنخصر له دخوله في الفوات



(قوله فيها) أي العمرة لا بالمعنى المتقدم ففيه استخدام وانما قلنا لا بالمعنى لقوله وتؤتأ أيضا (قوله وتؤتأ أيضا بما اذا سبق للتمتع) أي ساقه ليحمله عن تمتعه الا انه لما قلده وأشعره قبل الاحرام بالحج سماه تطوعا لذلك فهو تطوع حكما فانه يحجز عن تمتعه فان لم يسبق له لم يحجزه فان قلت لم أجزأ التطوع المحض عن القران ولم يحجز عن التمتع على التأويل الثاني اذ لم يسبق (٣٨٥) قلت لان القران لما كانت العمرة

فيه تدرج في الحج فتعلقها بالحج أقوى من تعلقها به في التمتع فكان الذي سبق فيها في الحج (قوله وما حولها من منازل الناس) أي مما لم يكن من بيوت مكة ولعل ذلك بناء على القول الضعيف والا فلا يجوز بذى طوى ولذلك قال عب والمراد القرية نفسها فلا يجوز النحر بذى طوى بل حتى يدخل مكة كما قاله ابن القاسم (قوله بالنظر للمكي) أي الاولى بالنظر للمكي (قوله وكره نحر غيره) تخصيص الكراهة بالنحر يفهم منه جواز استنابته في السليخ وتقطيع اللحم وهو كذلك قاله سنده (قوله اذا استنابه وكان النائب مسلما) قضيته أنه لو ذبح الغير بغير استنابه أنه لا يحجز مع أنه يحجز ولا كراهة قلدا قال بعض الشراح فان ذكى الغير بغير استنابه لم يكره لربه وسأني يقول المصنف آخر الباب وأجزأ ان ذبح غيره عنه مقلدا وقوله وكره مالك الخ فالخالف أنه يطلب منه ان يلبى ذلك بنفسه صاغرا متواضعا لله تعالى ولولم يمتد للذبح الا بموقف الا أن لا يحسنه جملة ويحضر ذلك رجاء الرجعة (قوله فالهدي من رأس ماله) أي ولم يوص (قوله وهو الوقوف) المناسب أن يقول وهو الوقوف بعرفة والسعي والاحرام أو يبدل أكثر باعظم بناء على ان الوقوف بعرفة أعظم الاركان (قوله فان مات قبل فعل شيء الخ)

ويصير كل منهما قارنا ويجزئه هذا الهدي الذي قلده أو أشعره قبل الارداد عن دم القران وهدي التطوع هو ما سبق لغير شيء وجب أو يجب في المستقبل ولو حذف المؤلف لخوف فوات لكان أشمل وأخصر اذ لو أرفد لا خوف فوات ولا لعدركان الحكم كذلك وكلام المؤلف يوهم خلافه (ص) كأن ساقه فيها ثم حج من عامه وتؤتأ أيضا بما اذا سبق للتمتع (ش) ضير فيها عا على العمرة والتشبيه في الاجزاء والمعنى ان المعتمر اذا ساق هدي التطوع في عمرته فلما حل من عمرته وجب نحره الا أن أخره ليوم النحر ثم بدله فأحرم بالحج وحج من عامه ذلك وصار متمتعان هدي التطوع يجزئه عن تمتعه كما أجزأ عن قرانه وهو احدث قول مالك في المدونة ابن القاسم هو أحب الى وتأولها عبد الحق ومن وافقه على ان الهدي ساقه بنية أن يجعله في تمتعه ولو كان قلده وأشعره قبل وجوبه الذي هو احرام الحج وعليه لو ساقه للتطوع فانه لا يجزئه وتأولها سنده بالاجزاء مطلقا ولذا قال أيضا وتأويل سنده هو ظاهر الكتاب وهو المذهب (ص) والمنسوبة بمكة المروية (ش) يعني أن الهدي الذي ينحر أو يذبح بمكة والمراد بها البلد وما حولها من منازل الناس لاجتماع الحرم يندب أن يكون ذلك في المروية وتقدم ان ما ينحر يندب أن يكون عند الجرة الاولى وهي جرة العقبة بالنظر للمكي (ص) وكره نحر غيره كالأضحية (ش) لا اشكال انه اذا ذبح أر نحر غيره عنه هديه أو أضحيته أنه يجزئه اذا استنابه وكان النائب مسلما لان الكافر ليس من أهل القرب وكره مالك للرجل أن ينحر هديه أو أضحيته غيره وان خالف مع القدرة أجزأه ولو قال المؤلف وكره ذكاه غيره لكان أشمل (ص) وان مات متمتع فالهدي من رأس ماله ان رمى العقبة (ش) يعني ان المتمتع اذا مات عن غيره هدي أو عن هدي غير مقلد فالهدي واجب اخراجه على الورثة من رأس ماله ولو لم يوص وهذا ان رمى العقبة لحصول أكثر الاركان وهو الوقوف بعرفة مع أحد التحلين وهو رمى جرة العقبة وان مات قبل ذلك لم يجب على ورثته شيء امان قلدا للهدي تعيين ذبحه ولو مات صاحبه قبل الوقوف وبعبارة أخرى ومثل رمى الجرة لومات بعد فوات وقتها أو بعد فعله طواف الافاضة فان مات قبل فعل شيء من ذلك فلا هدي عليه في ثلث ولا رأس مال والدليل على ما قررناه قولهم في تعليل وجوب الهدي من رأس المال لانه حصل له معظم الاركان مع حصول أحد التحلين فكان كمن أشرف على فراغ العبادة فيلزمه الهدي لذلك (ص) وسن الجميع وعيبه كالأضحية والمعتبر حين وجوبه وتقليده (ش) ونسخة المؤلف كالأضحية والمعنى ان سن جميع دماء الحج من ابل وبقر وغنم نسك أو جزأ أو هدي عن نقص أو نذر أو تطوع وعيبه مما يحجز معه وما لا يحجز كالأضحية الا بنية في بابها والمعتبر في مساواة الدماء بالضحايا في السن والعيب انما هو من حين وجوبه وتقليده لا يوم نحره على المشهور وليس المراد بالوجوب أحد الاحكام الخمسة وانما المراد تعيينه وتمييزه من غيره ليكون هديا والمراد بالتقليد هنا اعم منه فيما يأتي لان المراد به هنا انما هو تهنيئه للهدي واخراجه سائرا الى مكة ألا ترى ان التمتع بعمها هذا الحكم ما يقلد وما لا يقلد فالمراد بالوجوب

اعلم انه ذكر المواق عن ابن عرفة ما يفيد ان المعتمد ما نقله في النوادر من انه يجب الهدي من رأس المال اذا مات يوم الرمي ولا سئل ان موته بعد مضى وقتها أولى بهذا الحكم لانه بمنزلة رميها بالفعل كما صرحوا به فلو قال المصنف بدل قوله ان رمى العقبة مانصه ان مات يوم النحر لابق ما لا ين عرفه اه وأما اذا مات القارن فالهدي من رأس ماله حيث أحرم بالحج على وجه يندف على العمرة ثم مات اه (قوله واخراجه سائرا) أي سواء قلده وأشعره أو لا ظاهره أنه لو لم يقلده ولم يشعره ولم ينحره بل قصده ان يكون هديا بأن ذلك لا يكفي



والحاصل ان المستفاد من عباراتهم انه لا بد من تعيينه وتمييزه عن غيره ففاده ان مجرد النية ليس كافيا واذا قلنا لا يباع في الديون  
 اللاحقه وياع في الديون السابقة ما لم يذبح (قوله متقارب) المناسب ان يقول متحدا ان (قوله فلا يجوز مقلد بعيب الخ) التعبير بلا  
 يجوز يدل على انه من الهدى الواجب ومنه النذر المضمون اذا المتطوع به وما في حكمه كالنذر المعين لا يحسن التعبير فيه بالاجزاء  
 (قوله ولا فرق بين التطوع والواجب) أي خلافا لظاهر المصنف من ان قوله ان تطوع به شرط في قوله بخلاف عكسه المفيد انه لا يجوز  
 في الواجب (قوله وانما هو مستأنف) (٢٨٦) هذا جواب الثاني ان قوله ان تطوع به مقدم من تأخير الاصل وارشه وعنه في هدى

ان بلغ والا تصدق به ان تطوع به  
 وفي الفرض الخ (قوله وهذا القدر  
 الخ) استشكل ما ذكره في هدى  
 التطوع بقاعدة من تصدق بعين  
 ثم استحق فلا يلزمه بدله ولو اشترى  
 شيئا ووهبه ثم استحق فان الثمن  
 الذي يرجع به على بائعه يكون  
 للواهب وأجاب اللخمي بان ما هنا  
 نذر الثمن أو تطوع به ثم اشترى به  
 هديا ولو كان انما تطوع بالهدى  
 لم يلزمه البديل قال الغرياني وجوابه  
 ظاهر في الفقه بعيد في لفظ الكتاب  
 (قوله فيستعين به في غيره) أي  
 يجعله في البديل الواجب ان بلغ  
 ان يستعين به في ذلك البديل  
 الواجب (قوله واقتصر على  
 كلامه الخطاب) اقتصار الخطاب  
 يفيد ان ذلك هو الراجح (قوله  
 اشعار سنهها) جمع لتعدد  
 الهدايا (قوله من الايسر) أي في  
 الايسر هذا مستحب قطعاً كما  
 أفاده ابن عرفة (قوله وأشار  
 بقوله للرقبة) انما هو ان هذا  
 مندوب اذا علمت ذلك فلا حاجة  
 لتنظير عب حيث قال وانظر ما  
 حكم البدء من ناحية الرقبة وما  
 حكم كون الاشعار في الايسر وفي  
 تت انه يحتمل ان السنه تلك

والتقليد هنا متقارب ثم فرع المؤلف على ذلك قوله (ص) فلا يجوز مقلد بعيب ولو سلم بخلاف  
 عكسه (ش) يعني انه اذا قلنا الهدى معيباً أو صغيراً فلا يجوز له ولو سلم بان زال عيبه أو بلغ  
 السن بعد ذلك بخلاف ما اذا قلنا هدياً سليماً ثم تعيب فانه يجوز له ولا فرق بين التطوع والواجب على  
 المشهور وقوله (ان تطوع به) ليس شرطاً في قوله بخلاف عكسه وانما هو مستأنف راجع  
 لقوله فلا يجوز مقلد بعيب والواو في قوله (وارشه) مؤخره من تقديم وانما محلها قبل ان تطوع  
 ويؤتى قبل ارشه بفاء و يصير الكلام هكذا فلا يجوز مقلد بعيب ولو سلم وان تطوع به فارشه  
 (وعنه في هدى ان بلغ والا تصدق به وفي الفرض يستعين به في غير) وهذا يوافق قول ابن  
 الحاجب ولو قلنا هدياً سليماً ثم تعيب أجزأه وبالعكس لم يجزه على المشهور وفيه ما أقره في  
 توضيحه والحاصل ان ارش عيب الهدى وعنه ان استحق يجعل في هدى ان بلغ عن هدى وهذا  
 انقدر يشترك فيه هدى التطوع وما في حكمه والهدى الواجب وأما ان لم يبلغ عن هدى فانه  
 في التطوع وما في حكمه وهو النذر المعين يتصدق به وأما في الفرض فيستعين به في غيره والمراد  
 بالفرض ما هو فرض بطريق الاصله وما هو نذر مضمون ثم ان ما ذكرنا في حكم ارش هدى  
 التطوع وما في حكمه يجوز في ارش عيب يمنع الاجزاء وفي اوش عيب لا يمنع وأما ما ذكرنا في  
 حكم ارش الفرض بالمعنى الذي يشاهد فهو في ارش عيب يمنع الاجزاء وأما ما لا يمنع الاجزاء فانه  
 يجب جعده في هدى ان بلغ والا تصدق به كارش هدى التطوع كما هو ظاهر المدونة وقال  
 اللخمي يستحب له في هدى الفرض جعل ارش ما لا يمنع الاجزاء في عن هدى ان بلغ والا تصدق  
 به واقتصر على كلامه ح (ص) وسن اشعار سنهها (ش) يعني ان الهدى من سنه ان يقدر  
 ويشعر فان كان للابل اسمة فانما تشعر فيها وان لم يكن لها اسمة فالمشهور عدم الاشعار وظاهر  
 كلامهم ان ماله سنامان يشعر في سنام واحد وقوله (من الايسر) هو محل الاشعار أي ان  
 الاشعار يكون في الجانب الايسر وأشار بقوله (للقربة) الى أن الاشعار يسدأ به من جهة  
 الرقبة الى جهة المؤخر الى جهة الرقبة قال ابن رشد السنه ان يستقبل بها القبلة  
 ويشعر بيمينه وخظامه بعيره بشماله اه فاللام في للرقبة بمعنى عند أو بمعنى من ويشق الجلد  
 ويقطع قدر الاغلة والاعلتيين بحيث يسيل منه الدم ويفعل الاشعار من حين احرامه بالحج ان  
 كان الهدى معه أو من الموضع الذي اشتراه فيه بعد الميقات وليس فيه تعذيب لان السنام  
 لا يؤلمها شقه بخلاف سائر جسد ها ولذلك لم تشعر البقر ولا الغنم التي لا سنام لها لان فيه  
 تعذيباً لها ويشق السنام طولاً وقيل عرضاً وقيل لا خلاف بين القولين فاذا قيل طولاً فهو  
 بالنظر الى طول البدنة وهو من ذنبها الى رأسها وعرضاً من الارض الى أعلى سنامها واذا قيل

عرضاً

الكيفية أو مطلق الاشعار والكيفية مندوبة اه وهذا غير حكمه كونه في الايسر

ليكون يميني المشعر مستقبلاً ووجهها للقبلة أيضاً كما وجه به الاجري وغيره أخذه بيده اليسرى زمامها اه قال شيخنا الا ان تلك  
 المناسبة متأتية اذا كان في الايمن (قوله السنه) أي الطريقة فلا ينافي ان ذلك مندوب (قوله بمعنى عند أو بمعنى من) المناسب  
 الثاني وهو كونها بمعنى من لان المراد بيان المبدأ والدليل على انها تأتي بمعنى عند قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس أي عند  
 دلوكها وعلى كونها بمعنى من قول الراجز لنا الفضل في الدنيا وأنفل راغم \* ونحن لكم يوم القيامة أفضل (قوله والاعلتيين) الواو  
 بمعنى أو والظاهر ان المراد التخيير وفي كلام بعضهم انهما قولان ويحتمل ان تكون أو لحكاية الخلاف (قوله ويفعل الاشعار من حين الخ)



الظاهر ان هذا مندوب (قوله وعرض الخ) المناسب ان يقول وأما عرضه فن الأرض الى أعلى سنامها لكن حاصل ما في حدود ابن عرفة وشرحها ان الطول في الابل وفي الحيوان من ظهرها لاسفلها وان العرض فيها من رأسها لذنبها (قوله مسجيا) أي قائلاً باسم الله ويريد والله أكبر (قوله وندب نعلان) أي ويجزئ الواحد في تحصيل السنة (قوله نبات الارض) هذا مندوب آخر (قوله فان قلت قد قدم المؤلف) أقول لم يكن مفاد المصنف فيما تقدم ذلك بل افادة حكم الترتيب لاحكام ذات التقليد (قوله والجواب ان كلامه هنا الخ) أقول لا تفصيل هنا في كلام المصنف وسن اشعار سنخها وتفصيل التقليد يأتي بعد (قوله ان تجل الهدايا) مراده بالهدايا الابل خاصة ويندب تأخير تجليلها الى وقت الغد ومن منى الى عرفة قال في المبسوط والتجليل ان يجعل عليها شيئاً من الثياب بقدر وسعه والبياض أولى (قوله كالدرهمين) مفاد به ضمهم ان الكفاف استقصائية لا تدخل شيئاً وفي كلام آخر انها تدخل الثلاثة لانه قال ان لم يرتفع بان يكون الدرهمين ونحوهما وهو أظهر (قوله لا يشقها) أي ندبا وان (٢٨٧) كان مقتضى العلة التحريم (قوله ولان فيه) عطف علة على معلول (قوله وكل ذلك) أي من التقليد والاشعار والتجليل واسع أي ليس بواجب فلا ينافي ان التقليد والاشعار سنة والتجليل مندوب (قوله فقط) الاول ان قوله فقط راجع لكل من قوله قادت وقوله البقر وقوله الالباسنة راجع للاول أي قادت لا أشعرت الالباسنة وقوله لا الغنم راجع لقوله فقط باعتبار البقر أي البقر فقط لا الغنم (قوله وانظر هل تجل) النص لا تجل (قوله ولم يؤكل الخ) ولا يجوز دفع الهدى للمساكين حياً فان دفعه لهم وذبحوه اجزأ والا فلا وعليه بدله واجبا كان أو تطوعا اما الواجب فظاهر وأما التطوع فهو كمن أفسده بعد الدخول فيه فيجب قضاءه وعلم ان نذر المساكين المعين اذا مات أو سرق أو ضل قبل محله فانه لا يدل فيه على صاحبه لان حكمه حكم هدى التطوع اذا مات أو سرق أو ضل قبل محله فانه لا يدل على صاحبه (قوله مطلقاً) أي قبل

عرضها بالنظر الى السنام وهو الحدبة وطوله من أسفله في ظهرها الى أعلاه وقدره قدر امتداد أعلاه فهم ارجاعا الى شيء واحد (ص) مسجيا (ش) أي على جهة الاستحباب وكان الاولى تقديم قوله وتقليد لان السنة تقدمه في الفعل على الاشعار خوفاً من نفورها لو أشعرت أولاً وكأنه اعتمد على قوله في عامر وتقليد هدى ثم اشعاره (ص) وندب نعلان نبات الارض (ش) أي يستحب لمن قلده هدي ان يعلق في عنقه نعلان ويستحب أن يعلقا بجمل من نبات الارض فلا يجعل من الاوتار ولا من نحو الشعر ونحوهما مخافة ان تحبس في غصن شجرة عند رعيها فيؤدي ذلك الى اختناقها وما كان من نبات الارض يمكنها قطعه وفائدة التقليد ان يعلم بذلك المساكين فيجتمعون له وقيل لئلا تضيع فيعلم انها من الهدايا فترد ولم يكتف بالتقليد لانه يصدر الزوال فان قلت قد قدم المؤلف ان التقليد من سنن الاحرام حيث قال وتقليد هدى ثم اشعاره ثم ركعتان فما فائدة اعادته هنا والجواب بان كلامه هنا مفصل لما أجمله هناك اذ تكلم هنا على ان الهدى منه ما يقلد ويشعر ومنه ما يقلد فقط ومنه ما لا يقلد ولا يشعر (ص) وتجليلها وشقها ان لم ترتفع (ش) هذا معطوف على المندوب والمعنى انه يستحب ان تجل الهدايا لان ذلك أبهى لها ويكون ذلك كله للمساكين ويستحب له أيضاً ان يشق الجلال عن الاسنة مخافة السقوط ان لم ترتفع أعنانها بان قل غنمها كالدرهمين أما ان ارتفعت أعنانها فانه لا يشقها الا لفسدها على المساكين ولان فيه اضاعة لما لهم والتجليل بان يجعل عليها شيئاً من الثياب بقدر وسعه وفي المدونة وأما من أراد الاحرام ومعه هدى فليقلده ثم يشعره ثم يجله ان شاء وكل ذلك واسع وفي الموطأ والبياض أحب الى انتهى والتجليل خاص بالبدن (ص) وقادت البقر فقط الالباسنة لا الغنم (ش) تقدم ان الابل تقلد وتشعر وتجلل ويأتى ان الغنم لا تقلد ولا تشعر وأشار هنا الى أن البقر تقلد فقط الا أن يكون لها اسنة فانها تشعر أيضاً لشبهها بالابل وانظر هل تجل وحكم تقليد الغنم الكراهة واشعارها التحريم لانه تعذيب فاصله المنع في غير ما ورد النص فيه (ص) ولم يؤكل من نذر مساكين عين مطلقاً عكس الجميع فله اطعام الغني والقرىب وكره لذي الانذر الميعين والفدية والجزاء بعد المحل

المحل وبعده أما عدم آكله منه قبل المحل فلانه غير مضون وأما بعد المحل فلانه قد عين آكله وهم المساكين ومثله هدى التطوع اذا جعل للمساكين بالنية أو باللفظ عين أم لا والفدية ان لم تجعل هدياً كذا في شرح عب أقول اما هدى التطوع اذا جعل للمساكين فعدم الاكل منه مطلقاً ظاهر لانه قيد بالمساكين وان الفدية اذا لم تجعل هدياً فلا نهاعوض عن الترفة فالجميع بين الاكل منها والترفة كالجميع بين العوض والمعووض (قوله عكس الجميع) أي فجميع عكس الجميع أي فجميع يجوز منه الاكل قبل وبعد فقوله بعد الانذر الخ مستثنى من ذلك المحذوف الذي قدرناه لانه مستثنى من نفس قوله عكس الجميع (قوله بعد المحل) أي فلا يأكل بعد المحل فالا يأكل منها لا بعد المحل ولا قبله أما بعد فلا مر ظاهر وأما قبل فبان يرجع به مسافراً اما عدم الاكل في العطب بعد المحل في الفدية أي التي جعلت هدياً فلا نهاعوض عن الترفة كما قلنا وأما النذر الذي لم يكن معينا فانه للمساكين وأما جزاء الصبيد فلانه قيمة متلف فلا يستحق ان يأكل منه شيئاً لانه لا استحقاق له فيه لانه بذلك الاعتبار يكون لغيره



وأما إذا عطيت قبل المحل فيأكل منه بعد وقبل لأن عليه البذل فإن قلت الفدية التي لم تجعل هدياً قد قلت بأنه لا يأكل منها مطلقاً  
والتي جعلت هدياً يأكل قبل لا بعد قلت التي لم تجعل هدياً لا يتقيد بذبحها بموضع فأى موضع ذبحت فيه أجزأ وقد قلنا إنها عوض عن  
الترفة وأما التي جعلت هدياً فإنه صار لموضع ذبحها موضع معلوم وهو مكة أو منى فإذا عطيت قبل المحل يكون عليه البذل بخارجه لا قبل  
المحل لا بعد (قوله وهدي تطوع) أى والا هدى تطوع فلا يأكل منه أن عطب قبل محله فقوله قبل محله متعلق بعطب وأما عدم الأكل  
فهو مطلق (قوله عند ابن القاسم) في ثبوت ما يفيد أن مقابلته بالخمر القائل بالجواز (قوله فتطوع) أى في حكمه حكم هدى التطوع فإذا  
عطب بعد المحل يأكل منه وإذا عطب قبل لا يأكل منه وقوله وأما غير المعين لغير المسكين فمعكس الجميع المناسب أن يقول فهو من  
الجميع أى الذى يأكل منه قبل وبعد وإنما كان يأكل منه قبل لأن عليه بدله ويأكل منه بعده لأن آكله غير معين فهو على سنة  
الهديا (قوله ولم يجعلوه عاماً في كل ممنوع) (٢٨٨) لأن ما عداه مخصوص بالمسلم الفقير (قال عجي) هذا ما عليه جمهور الشارحين وهو

وهدى تطوع أن عطب قبل محله (ش) أشار بهذا إلى جواز الأكل من الهدى وعدم  
جوازه وجعله على أربعة أقسام قسم لا يؤكل منه مطلقاً أى قبل المحل وبعده وقسم يؤكل  
منه مطلقاً وقسم يؤكل منه قبل المحل لا بعده وقسم عكسه فالأول نذر المسكين المعين لهم  
باللفظ أو بالنية بان قال هذه البسطة نذر للمسكين كانوا معينين أم لا فيحرم على المتقرب  
به ورسوله ومأموره ما من ليس مستحقاً الأكل منه سواء بلغ المحل وهو مكة أو منى أم لا  
والثاني كهدى الفساد والمنفعة أو القرآن أو تعدى الميقات أو ترك النزول بعرفة نهاراً  
أو بمزدلفة ليلة أو بميت منى أو رمى الجمار أو طواف القدوم أو تأخير الحلاق أو تبعيض  
المشي فيأكل مما ذكر قبل المحل وبعده وإذا قلنا له ذلك فله أ طعام الغنى والقريب ممن  
تجوز له الزكاة أو لا ترضه نفقته أم لا والتصدق والاهداء بالكل والبعض بالاحد على  
المذهب قاله سنده ويكره له الأكل من الصدقة شئ منها للذى عند ابن القاسم والثالث  
نذر المسكين غير المعين لهم بل بلفظ ولا نية كعلى هدى أو بدنة للمسكين والفدية المنوى  
بها الهدى والجزاء للصبي فلا يأكل من هذه الثلاثة بعد المحل لبراءة ذمته منها وبأكل  
قبل محله لأن عليه البذل والرابع هدى التطوع وهو الذى لم يجب لشيء فيأكل منه بعد  
المحل لأن عطب قبله لأنه غير ضامن له إلا أن يمكنه ذبحه فتركه حتى يموت فيضمنه لأنه مأمور  
بذبحه مؤتمن عليه قاله سنده فنع من الأكل لأنهم على عطبه وقيل المنع تعبداً فقوله  
عين سياقاً مفهوماً صرح به لأنه مفهوم غير شرط وأما النذر المعين لا بقية للمسكين  
فتطوع وأما غير المعين لغير المسكين فمعكس الجميع (ص) فتلقى قلادته بدمه ويخلى للناس  
(ش) يعنى أن هدى التطوع إذا عطب قبل محله فإن صاحبه يخرجه ويلقى قلادته وخطامه  
وجلاله ويخلى بين الناس وبينه يأكلونه وإنما خص هدياً هدى التطوع لعدم قوله  
وبين الناس الشامل للفقير والمسلم وغيرهما ولم يجعلوه عاماً في كل ممنوع لأن ما عداه  
مخصوص بالمسلم الفقير وقوله بدمه هو مقصود وذلك علامة لكونها هدياً ولا باحة أكلها  
وللتأباع وقوله (كرسوله) تشبيهه في أنه يخرجه أو يذبحه ويلقى قلادته بدمه ويخلى بين  
الناس وبينه ولا يأكل منه ويحتمل التشبيه في جميع ما مر من الأفعال والأحكام وهو أظهر  
قال فيها والمبعوث معه الهدى يأكل منه إلا من الجزاء والفدية ونذر المسكين فلا يأكل منها

مالم يصنف في التوضيح وأما سنده  
نخص هدى التطوع بالمسلم الفقير  
وإذا مشيناه على كلامه فالمراد  
بالناس المسلم الفقير (قوله هو  
مقصود) أى ليس المقصود اللقاء  
القلادة فقط بل المقصود الأمران  
معاً (قوله وذلك علامة) أى الالتقاء  
بالدم علامة لكونه هدياً وقوله  
ولا باحة معطوق على قوله لكونها  
هدياً أى وعلامة لا باحة أكلها  
وقوله وللتأباع أى وعلامة لعدم  
البيع لها ولا يخفى أن عدم البيع  
مما يفرع على ما قبله من كونه هدياً  
(قوله تشبيهه في أنه يخرجه الخ) أى  
أن رسوله أى صاحب هدى التطوع  
الذى عطب قبل محله مثل صاحبه  
في أنه لا يأكل قبل المحل وبأكل  
بعد قال عب تشبيهه في أنه يخرجه  
ويلقى قلادته ويخلى بين الناس  
وبينه ولا يأكل منه قال في المدونة  
إلا أن يكون مسكيناً قاله ت قال  
محمديه هذا الاستثناء غير صحيح  
حكماء وعزواً أما الأول فلأن هدى  
التطوع إذا عطب قبل محله غير  
مختص بالفقير وقد صرحوا بأن

الرسول حكمه حكمكم به في منعه من الأكل فلا وجه لجوازه كله أن كان مسكيناً أو ليس للمسكين فقط  
وأما الثاني فلأن المدونة قالت ذلك فيما هو للمسكين فقط ونصها والمبعوث معه الهدى يأكل منه إلا من الجزاء أو الفدية أو نذر  
المسكين فلا يأكل منه شيئاً إلا أن يكون الرسول مسكيناً بخلاف أن يأكل منه أه وجهه حينئذ ظاهر وأما هدى التطوع فلم تقل  
فيه ذلك وإنما قالت وإن بعث بها مع رجل فعطبت فسيل الرسول سيل صاحبها ولو كان معها ولا يأكل منها الرسول وما ذكرناه من أن  
هدى التطوع غير مختص بالفقير صرح به المؤلف في توضيحه تعالى ابن عبد السلام وهو المعتمد (قوله قال فيها) دليل لما قال إلا أنه دليل  
للبعض فقط أى الذى هو قوله لا نذر المعين والفدية والجزاء بعد المحل (قوله والفدية) أى التى قصد بها الهدى وقوله ونذر المسكين



أى غير المعين (قوله إلا أن يكون الرسول مسكيناً) حاصل ذلك ما يستفاد من قوله ويحتمل الخ المفيد أن قوله قال فيها دليل لما قال من هذا الاحتمال أى دليل لبعضه لا كله اذ هذه الثلاثة لا يأكل منها الرسول بعد المحل كرهها إلا أن يكون الرسول مسكيناً فإنه يأكل منه بعد المحل ولكن المعنى ليس كذلك بل المعنى أن هذه الثلاثة وإن كان ربهياً يأكل منها قبل المحل إلا أن الرسول لا يأكل منها قبل المحل ويجزئ مثل ذلك فيما يجوز له الأكل منه مطلقاً والحاصل أن حكم الرسول في الأكل وعدمه حكم ربه الأفيما إذا عطف الواجب قبل محله فلا يأكل منه لتهمة أن يكون عطف بسببه ومثل ذلك من المستثنيات الثلاثة إذا عطف قبل المحل على ما ذكرنا فحينئذ لو قامت بينة على ذلك أو علم أن ربه لا يتهمة أو وطن نفسه على الغرم أن اتهمه جازله الأكل والحاصل أن أكله منه لا يمنع فيما بينه وبين الله تعالى حيث لم يكن العطف منه وأما بحسب الظاهر فقد علمته وكل هذا إذا كان إلا - كل غير مستحق وأما إذا كان مستحقاً فإنه يجوز له الأكل فقول الشارح إلا أن يكون الرسول مسكيناً راجع للثلاثة فإذا كان الرسول مسكيناً جازله الأكل قبل المحل (قوله وضمن الخ) هذه جملة مستأنفة استثنافاً لبيان إجاب لسؤال اقتضته الجملة الأولى لأنه قد علم أنه يمنع الأكل من الهدى على صاحبه وعلى رسوله ابتداءً وما لحكم لوقوعه وأكل رب الهدى أو رسوله أو امرؤ واحد منهما إنساناً يأخذ شيئاً أو بالاً كل (قوله ولو فقيراً يأخذ شيئاً من هدى تطوع) أى وأما غير هدى التطوع إذا أمر إنساناً يأخذ شيئاً فإنه يضمن بدله هدياً كاملاً إذا أمر غير مستحق وأما إن أمر مستحقاً فلا شيء عليه والحاصل أن رب الهدى إذا أمر في هدى التطوع فإنه يضمن بدله مطلقاً سواء أمر مستحق أم لا وأما إن أمر في غير التطوع فإن أمر مستحقاً فلا شيء عليه وإن أمر غير مستحق ضمن البديل (قوله بدله هدياً كاملاً) أى ويصير حكم البديل حكم مبدله من المنع فإن أكل أيضاً من ذلك البديل فأنظر هل يضمن بدله هدياً كاملاً أيضاً للتنزيله منزلة البديل منه أو قدراً كله فقط لأنه دونه في الرتبة اذ هو منزل فقط منزلة الأولى (قوله وضمنه للبديل في غير صورة) انما (٢٨٩) عبر بذلك دفع الاعتراض البساطى

من أن الصواب لو قال المصنف وضمن غير الرسول ويسقط لفظة في لأن كلام المصنف في رب الهدى لا في الرسول وحاصل الجواب أن المراد في غير مسألة الرسول وغير مسألة الرسول هي مسألة رب الهدى (قوله فلا ضمان عليه إذا أمر) أى سواء أمر مستحقاً أم لا وقوله وانما عليه الاثم فقط أى إذا

شيئاً إلا أن يكون الرسول مسكيناً فإثران يأكل (ص) وضمن في غير الرسول بأمره يأخذ شيئاً كله من ممنوع بدله (ش) أى وضمن رب الهدى بأمره واحد أمينا ولو فقيراً يأخذ شيئاً من هدى تطوع عطف قبل محله أو أكله منه بدله هدياً كاملاً لأن أكله منه أبطل إراقة الدم فيه فوجب أصل الهدى لأنه لا يتبعض إلا بثبت بعض هدى وضمنه للبديل في غير صورة الرسول وهي الصورة المتعلقة بصاحبه أى في غير موضع يستقل فيه الرسول بالتعدي وأما موضع يستقل فيه الرسول بالتعدي فلا ضمان على صاحبه وأما الرسول فلا ضمان عليه إذا أمر وانما عليه الاثم فقط وإن أكل ضمن قدراً كله فقط وعليه الاثم إلا أن يكون مستحقاً فلا ضمان ولا اثم وانظر أيضاً هذه المسئلة في شرحنا الكبير (ص)

(٣٧ - خرى ثاني) أمر غير مستحق وأما إذا أمر مستحقاً فلا اثم عليه وقوله وإن أكل ضمن كله فقط وعليه الاثم إلا إذا كان مستحقاً أى ففرق بين الأمر والأكل فالأمر لا ضمان عليه مطلقاً والأكل يضمن إذا كان غير مستحق وأما إذا كان مستحقاً فلا يضمن وهذا خلاف ما عليه عجب فإنه قال وأكله مما عليه حرماً \* يوجب هدياً كاملاً فلعلماً ومثله اطعام من لا يستحق \* وأمره بالأخذ منه يلتحق كأمره ولو لم يستحق \* بالأخذ من تطوع فاستحق ويغرم الرسول قدراً ما أكل \* كذا إذا أخذ بأمره حصل وكان كل ليس أهلاً فاعرفا \* وإن يكن أهلاً فغرمه انتفى (قوله إلا أن يكون الرسول مستحقاً فلا ضمان ولا اثم) فيه نظر وإن قاله عجب لأنه مخالف لنص المدونة فإنها قالت وإن بعث بهما مع رجل فعطبت فسييل الرسول فسييل صاحبهما ولو كان معها ولا يأكل منها الرسول أه ظاهراً الاطلاق وهو المعلوم عليه كما يفيد بعض المحققين (قوله وانظر أيضاً الخ) حاصله أن كل ما منع ربه من أكله قبل بلوغ محله وبعده أو قبله فقط أو بعده فقط إذا أكل منه شيئاً فإنه يضمن بدله هدياً كاملاً إلا في المنذور المعين للمساكين فهل هو كذلك أو يضمن قدراً كله وهو المعتمد وإذا أمر ربه غيره بأخذ شيئاً مما يمنع منه أو بأكله منه فأخذ أو أكل وكان المأمور غير مستحق فإن ربه يضمن هدياً كاملاً إلا في المنذور المعين للمساكين فينبغي أن يتفق على ضمان قدراً كله فقط لأن أمره المذكور أخف منه ويحتمل أن يجري فيه القولان الجاريان في أكله وأما إذا كان المأمور بالأكل أو بالأخذ مستحقاً بان كان مسلماً فقيراً لا يلزمه نفقته فإن كان ذلك من غير هدى التطوع فلا شيء عليه وأما إن كان من هدى التطوع فهل هو كذلك وهو ما عليه اللخمي وسندون واقفهما أو يلزمه بدله هدياً كاملاً وهو المرتضى عندهم وما ذكرناه من أن هدى التطوع الذي عطف قبل محله مخالف لباقي ما يمنع من أكله فيما إذا كان المأمور بالأكل منه أو منها مستحقاً فإنه يضمن في هدى التطوع ولا يضمن في غيره يحتاج للفرق بينهما على القول بأن منع الأكل من هدى التطوع مععل لا على القول بأنه تعبد وقد أشار ابن عرفة للقولين ولعل الفرق أن هدى التطوع متهم في عطبه لحصوله



قبل محله بخلاف النذر المضمون والفدية التي جعلت هديا والجزء لان العطب الحاصل في جميعها بعد المحل وقد جرى خلاف في المنع من الاكل أي علمته من هدى التطوع الذي عطب قبل محله هل هو بعد أو للتممة اهـ والخلاف المذكور كما يجري في المنع من الاكل يجري في أمر الممنوع بأكل شيء منه أو بأخذه (قوله هل الانذراخ) شمل ما قبل الاستثناء في كلام المؤلف النذر المعين الذي لم يجعله للمساكين وحينئذ فلا يجري فيه الخلاف بل يلزم في أكله هدى ويطلب الفرق بينه وبين ما جرى فيه الخلاف ولم يتعرض له أبو الحسن وإنما تعرض للفرق بين ما فيه الخلاف على القول بأنه يضمن قدراً كاله فقط وبين المضمون فقال قال أبو عمران ان قيل لم كان عليه في النذر المضمون البدل وفي المعين قدراً ما أكل وكلاهما حصل فيه تعدد على حق المساكين وظاهر الحال ان يكون عليه فيهما مثل ما أكل فالجواب أنه في المضمون انما يريد ان يطعم المساكين الحما من هدى جوزهم فاذا أكل منه شيئاً كان عليه أن يأتي بلحم مثله من هدى وجب لهم ولا سبيل الى ذلك الا من هدى (٢٩٠) آخر يخبرهم لهم وأما المعين فلما نذر هدياً وأوجب للمساكين فكانه أوجب لهم أكل لحم بعينه فاذا أكل منه شيئاً كان عليه مثله لانه أراق الدم الذي كان وجب عليه وماعدل به لهما عن وجهه فهو قد أتى به ولذلك أجزأ عنه **تبيينه** لو أخذ أو وكله قدراً مما يمنع الاكل منه أو أمر غيرهما بالاخذ منه ثم رد كل عين ما أخذوا ولو مطبوخاً لا ينبغي ان لا ضمان عليه في شيء من ذلك لانه رد الحماذج لهم قال ذلك كله عج (قوله ان المحطم الانف) علة لا تناسب وحاصل ما في المصباح خلاف ما قاله الشارح لان الذي فيه أن المحطم مقدم الانف والفهم ثم قال والمحطم الانف (قوله لا قبله) الفرق بين ما هنا وبين ما سبق من ان العيب بعد التقليد لا يضمر ان العيب من الله لا صنع لاحد فيه وأيضا لان العيب يتنفع به الفقراء بخلاف المسروق (قوله ووقع التعدي في خالص الخ) أي وله المطالبة بقيمة وصرها للمساكين لانه كان تحت يده (قوله ومن قول المؤلف أجزأ بفهم الخ) فيه شيء لقول المؤلف وأجزأ اذ كروا الله

وهل الانذر مساكين عين فقدراً كله خلاف (ش) أي وهل ضمان البدل عام في نذر المساكين المعين وغيره أو هو عام الا في نذر المساكين المعين فانما يضمن منه قدراً كله اذ هو الممنوع فقط وهو المعتمد وهو قول ابن القاسم في ذلك خلاف وعلى الثاني يضمن مثله ان علم وزنه والا فقيمته وظاهر قول المؤلف فقدراً كله عدم جريان الخلاف المذكور فيما اذا أمر بأخذه فلا يضمن هدياً كاملاً فيه باتفاق (ص) والخطام والجلال كاللحم (ش) الخطام الزمام وفي المصباح وخطام البعير معروف وجمعه خطم ككتاب وكتب سمي به لانه يقع على خطمه أي انفه اذ المحطم الانف والجمع مخاطم كسجد ومساجد اهـ والجلال قال الجوهرى الجلب بالضم واحد جلال الدواب وجمع الجلال أجلة والمعنى ان خطام الهدايا وجلالها حكم ذلك حكم لجهافي المنع والاباحة فالهدى الذي لا يجوز لصاحبه أن يأكل منه لا يجوز له أن يأخذ شيئاً من خطامه ولا من جلالة فان أخذ شيئاً من ذلك أو أمر ان يؤخذ شيء منه وأتلفه كلاً أو بعضاً لزمه قيمته للفقراء وان لم يتلفه كلاً ولا بعضاً رده لهم فعلم مما قررنا ان التشبيه ليس تاماً لان في اعطاء اللحم ربه الممنوع من أكله والا أمر بأخذ شيء هدياً كاملاً بخلاف الخطام والجلال كما عرقه (ص) وان سرق بعد ذبحه أجزأ قبله (ش) يعني ان الهدى الواجب الذي وجب لنقص في حج أو عمره كجزاء الصيد وفدية الاذى أو نذر مضمون اذ ذبحه صاحبه ثم سرقه انسان فانه يجوز له ولا بدل عليه لانه انما عليه هدى بالغ الكعبة وقد بلغ وقوع التعدي في خالص حق المساكين لان ضل قبل الذبح فلا يجري ومن قول المؤلف أجزأ بفهم ان الهدى واجب أما النذر المعين وهدى التطوع فلا بدل على صاحبه ولو سرق قبل الذبح ومثل ما سرق من هدى التطوع والنذر المعين ماضل منهما أو مات فلا بدل على صاحبه فيه وأما الواجب فعليه بدله (ص) وحمل الولد على غيره ثم عليها والا فان لم يمكن تركه ليشترك في التطوع (ش) يعني ان الانسان اذا أهدي بدنة وقلاها وأشعرها ثم ولدت فانه يلزمه أن يحمل ولدها وجوباً معها الى مكة اذ لا محل له دون البيت فان لم يجد غيرهما يحمله عليه فانه يحمله على أمه ان كان فيها قوة وان نحره دون البيت وهو قادر على تبليغه بوجه فعلية هدى بدله فان لم يمكن حمله عليها الجزها عن ذلك اما لضعفها أو لخوف موتها فانه يتركه عند من يحفظه حتى يشد فان لم يمكن تركه عند من يحفظه بان كان في قلاية من الارض مثلاً فانه يصير حكمه كهدى التطوع وان كانت من الهدى

لحم بعينه فاذا أكل منه شيئاً كان عليه مثله لانه أراق الدم الذي كان وجب عليه وماعدل به لهما عن وجهه فهو قد أتى به ولذلك أجزأ عنه **تبيينه** لو أخذ أو وكله قدراً مما يمنع الاكل منه أو أمر غيرهما بالاخذ منه ثم رد كل عين ما أخذوا ولو مطبوخاً لا ينبغي ان لا ضمان عليه في شيء من ذلك لانه رد الحماذج لهم قال ذلك كله عج (قوله ان المحطم الانف) علة لا تناسب وحاصل ما في المصباح خلاف ما قاله الشارح لان الذي فيه أن المحطم مقدم الانف والفهم ثم قال والمحطم الانف (قوله لا قبله) الفرق بين ما هنا وبين ما سبق من ان العيب بعد التقليد لا يضمر ان العيب من الله لا صنع لاحد فيه وأيضا لان العيب يتنفع به الفقراء بخلاف المسروق (قوله ووقع التعدي في خالص الخ) أي وله المطالبة بقيمة وصرها للمساكين لانه كان تحت يده (قوله ومن قول المؤلف أجزأ بفهم الخ) فيه شيء لقول المؤلف وأجزأ اذ كروا الله

يذكر كرم (قوله وحمل الولد على غيره) أي ولو بأجرة ان لم يمكن سوقه كما يحمله رحله ل (قوله فان لم يجد غيرها) الواجب الحاصل ان حمله الى مكة من حيث هو واجب وحمله على غير الام ولو بأجرة ان لم يمكن سوقه أفضل من حمله عليها (قوله فانه يصير الخ) في كلامه ان يخاف كما يدل عليه كلام عج وتبعه عب وشب ان قوله فكان التطوع أي يعطب قبل محله فان كان في مستعيب أي آمن نحره في أمره وخلي بينه وبين الناس ولا يأكل منه كانت أمه عن تطوع أو واجب فان أكل منه فعلية بدله وكذا ان أمر بأخذ شيء منه وان كان في محل غير مستعيب كطريق فانه يبده هدى كبير ولا يجوز له بقرة يريدي في نتاج البدنة كافي الخطاب فان لم يمكنه بدله ذكاه وتركه اهـ ولو قال المصنف بعد قوله ثم عليها والا تركه ليشدان أمكن والا فكان التطوع لكان أظهر



(قوله فلا يشرب من لبنها) أي يكره حيث لم يضر والامنع حمله بعضهم على الاطلاق وهو ظاهر كلام شارحنا وقيد به بعضهم بما منع من أكله وأما غير الممنوع من أكله فيجوز شربه وفضل بكسر الصاد وفتحها إلا أنه ان كان بمعنى زاد فهو من باب قتل فقط وان كان بمعنى بقي ففي مضارعه ثلاث لغات انظر عجم (قوله وان فضل عن رى فصيلة) فان لم يفضل أو أضر منع (قوله فانه يحلبه ويتصدق به) أي ندبا وقوله لان شربه نوع من الهبة أي وهو مكروه أي اذا عاذا اختيارا (قوله بشربه) أي أو حلبه وان لم يشربه أو بقاءه بضرعها (قوله واول الحال) أي لانها ان جعلت للمبالغة والحال ان معنى قول المصنف (٢٩١) ولا يشرب أي يكره لا تقتضي أنه ان

لم يفضل يكره مع أنه يحرم (قوله) وندب عدم ركوبها (الخ) أي بل يكره كافي النقل وعبارته لا تصيد لاحتمالها الكراهة وخلاف الاولى (قوله أي ويطلب به) أي ندبا كما صرح به (قوله أو معقولة) علم من تقرير الشارح ان قوله أو معقولة عطف على مقدر هو مقيدة وبه يسقط ما يقال اذا كانت معقولة هي قائمة فكيف يقابل قائمة بمعقولة وظاهره التخيير وهو معترض بانها تخير قائمة مقيدة إلا أن يخاف ضعفه عنها وامتناعها من الصبر في عقلها فاوجبه عند تكون للتخيير لا للتخيير ونقلت عن سندان البقر اذا تخورت فقامة أيضا ولم يذكر هل تقيده وهو الظاهر أو تعقل لعذر فيما يظهر ان أمكن عقلها (قوله ويرجحه) أي يرجح ما قلنا من أن الاولى التقديم (قوله) لان تعمد أي فلا يجوز شيء وكله صاحبها على ذبحه أم لا بخلاف الاضحية فيجزي عن ربها ولو ذبحها النائب عن نفسه عمدا مع انا بقرها له دون الهدى فهي تخالف الهدى في هذين الامرين والفرق في الامر الثاني أن الضحية

الواجب قاله عبد الملك اه وهدي التطوع اذا عطب قبل محله فانه يخره ويتركه للناس بأكلونه ولا يأكل هو منه فان أكل منه شيئا أبدله وكذلك هذا لانه غير مضمون عليه فلو وجد بالام عيبا لا تجزئ معه لم يكن له أن يتصرف في ولدها وكان معها في حكم الهدى قاله سندان وأما ذبح ولد الهدى قبل التقليد فيستحب كولد الاضحية قبل الذبح (ص) ولا يشرب من اللبن وان فضل (ش) يعني ان البدنة الهدى اذا قلدها صاحبها وأشعرها خرجت عن ملكه وخرجت منها فاعها أيضا فلا يشرب من لبنها وان فضل عن رى فصيلة لكن ان أضر بقائه فيها بها فانه يحلبه ويتصدق به لان شربه نوع من الهبة فان شرب لبن هديه وحصل للام أو الولد نقص فعليه الارش وان حصل لما ذكره لانه فعليه البسول واليه أشار بقوله (ص) وغرم ان أضر بشربه الام أو الولد موجب فعليه (ش) أي من أرش أو بدل كما هو موجب بفتح الجيم والواو في قوله وان فضل واول الحال وقوله الام معمول أضر وموجب فعليه معمول غرم أي ما أوجبه (ص) وندب عدم ركوبها بالاعذر (ش) يعني ان الهدى يندب لصاحبها عدم ركوبه اذا كان لاعذله ولا يحمل عليه ازاده ولا شيئا يتعبها وأما مع العذر فانه يجوز له أن يركبها فلو تلفت في هذه الحالة فانه لا شيء عليه وقوله (فلا يلزم النزول) مفرع على مفهوم بالاعذر كما يدل عليه قوله (بعد الراحة) والمراد بالاعذر الاضطرار كما يفيد كلام نت فانه قال فان اضطر وركب فلا يلزم النزول بعد الراحة أي ويطلب به كما يفيد كلام الجلاب وفسر المصحح الاضطرار بان لا يجد ما يكتري به أو لا يجد ما يكتريه اه واذار كرها لغير عذر وتلفت ضمنها وأما اذار كرها لغير عذر وتلفت فهل ضمنها أم لا وفي نت ما يفيد انه لا يضمن الا اذا حصل منه تعد عليها واذانزل بعد الراحة فلا يركبها انما اذا اضطر كالاول (ص) ونحوها قائمة أو معقولة (ش) أي يستحب له أن يخر بدنته قائمة على قوائمها الاربع مقيدة أو معقولة البسول اليسرى أي يثنى ذراعها اليسرى الى عضدها (ص) وأجزأ أن ذبح غيره عنه مقلدا (ش) يعني ان الهدى المقلد أو المشعر اذا خمره شخص عن صاحبه فانه يجوز له اذا كان الذي يخره مسلما لا كافرا لانه ليس من أهل القرب وعلى صاحبه بدله وقوله أخيرا يدل على انه في الواجب كما قاله البساطي وردت عليه في غير موضعه قوله عنه متعلق بأجزأ أو كان الاليق تقديمه فيقول وأجزأ عنه ان يخره غيره مقلدا أو مشعرا ولو بغير اذنه ويرجحه قوله (ولو فوى عن نفسه) أي ولو فوى النائب عن نفسه فانه يجوز عن ربه (ان غلط النائب) لانه فوى القربة لان تعمد فلا يجوز عن واحد منهما على المشهور ويضمن قيمته لربه (ص) ولا يشترك في هدى (ش) أي لا يجوز الاشتراك في الهدى لافي ثمنه ولا في أجره ولو كان تطوعا والاقارب والاجانب سواء ومثل الهدى في ذلك الجزاء والفدية فلو قال في دم لكان أشمل فهو مخالف للاضحية من انه يشترك فيها في الاجر

لما كان لربها أكاهادون وجوب تصديق وانما الممدار على اظهار شعبة الاسلام طاب فيها الاستنابة حيث لم يذبح ولم يجز مع عدمها والهدى لما منع هديه من أكله امام طلقا وفي بعض الحالات فكان كل أحد كانه مخاطب بذكاته لا يصاله للفقراء فلذا أجزأ فعل غيره بغير اذنه والفرق في الامر الاول منهما أن الضحية لما افتقرت لانا بة أجزأت عن ربها مع نية النائب عمدا عن نفسه لان نيته خلاف نية المنيب والهدى لما لم يفتقر لانا بة لم يجز عن ربه ان تعمد الغير ذبحه عن نفسه (قوله أي لا يجوز الاشتراك في الهدى) أي يحرم



(قوله نحران قلده) أي ويصير تطوعا لان البدل ناب عن الواجب الموجود أيضا (قوله ويتصرف في الاخراج) فلما مفهوم القول المصنف يبيع واحدا وما قال يبيع وان كان لا مفهوم له لانه أقوى في الدلالة على جواز التصرف بأي وجه بخلاف الاكل اذ الهدى يؤكل منه في بعض الحالات (قوله كالطاري) هو طاري وتأمل قوله على الماهية **فصل الحصر** (قوله أو حبس) يحتمل أن يكون اسما فهو معطوف على عدو ويحتمل أن يكون فعلا فهو معطوف على منعه والحبس يستلزم المنع غالبا فيفيد المنع والاول أحسن (قوله لا بحق) أي بل ظلما فان حبس في حق من دين أو قصاص فلا يتحمل اذ لا عذر له اذا كان يقدر على أدائه وان كان لا يقدر على أدائه فحكمه حكم المحبوس ظلما وما يأتي فيمن حبس بحق انما ذكره المصنف فيمن حبس بحق عن الوقوف وأما من حبس بحق عنه وعن الافاضة أو عن الافاضة فقط فليس في كلامه الا في ما يفيد أنه لا يتحمل أصلا كما يفيد كلامه هنا وهل يعتبر في كون الحبس ظلما في ظاهر الحال وان لم يكن ظلما في نفس الامر وهو ظاهر ما لا ينشده أو يعتبر كونه ظلما في نفس الامر وهو ما يحتمل ابن عبد السلام ذكر ذلك الشارح وقال اللقاني والمنقول ان العبرة بالحق وغيره في نفس الامر (قوله بحق أو عمرة) الباء للملابسة أي حالة كونه أي المحرم ملتبسا بحق أو عمرة واحتمال أن تكون (٢٩٢) الباء بمعنى عن أي عن الكل حج أو عمرة برده قول الرضى اذا أمكن بقاء

بالشروط الا تية في بابها والفرق ان الهدى خرج عن ملك ربه ولم يبق له فيه تصرف حتى في الاشتراك بالاجر بخلاف الضحية (ص) وان وجد بعد نحر بدله نحران قلده وقبل نحره نحران قلده والايبيع واحد (ش) يعني ان الانسان اذا ضل أو سرق هديه الواجب أو جزاء الصبيد فابده ونحر البدل ثم وجد هديه فانه يجب عليه نحره ان كان مقلدا لانه تعين بالتقليد ولا يرد في ماله فلو وجد قبل ان ينحر بدله فان كانا مقلدين وجب عليه نحرهما لانهما تعينان بالتقليد وان كانا غير مقلدين أو كان أحدهما مقلدا والآخر غير مقلد فانه يلزمه نحر واحد منهما في الاولى ونحر الذي قلده في الثانية ويتصرف في الآخر ببيع أو غيره والاشعار كالنقل والتقليد \* ولما أنهى الكلام على ما أراد من مسائل الحج والعمرة شرع في الكلام على موانعها ولما كان المانع كالطاري على الماهية والاصل عدمه حسن الفصل بينه وبين أفعال الحج وما يترتب عليها بقوله

**فصل** وان منعه عدو أو فتنه أو حبس لا بحق بحج أو عمرة فله التحلل ان لم يعلم به وأيس من زواله قبل فواته ولا دم (ش) يعني ان الانسان اذا أحرم بحج أو عمرة فحصر عن مواضع النسك الذي أحرم به بعد من الكفار أو فتنه بين المسلمين كفنته ابن الزبير والحجاج بان منع من الوصول الى البيت مثلاً أو منع بحبس ظلما ويأتي مفهومه فان له أن يتحلل بالنسيئة على المشهور مما هو محرم به حيث كان بشرطين وله البقاء لقابل ان كان على بعد ويكره ان قارب مكة أو دخلها كما يأتي الاول من الشرطين أن لا يعلم بالمنع بان طرأ العدو أو سبق ولم يعلمه أو علمه وطن عدم منعه والثاني ان يعلم أو يظن ان المنع لا يزول الا بعد فوات الحج

الحرف على معناه فالاولى أن يبقى على حاله بل هو الواجب ولما كان الحصر مطلقا لانه أقسام عن البيت وعرفة معا وعن البيت فقط وعن عرفة فقط بدأ بالاول والحبس المتعلق بالعمرة يكون عن البيت أو السعي (قوله من الكفار) انما قال من الكفار لاجل قوله أو فتنه ولو كان المراد بالعدو مطلق المانع ما احتاج لقوله أو فتنه لدخوله في مطلق المانع والرجح اذا عذر على استحباب السفن لا يكون تعذره كحصر العدو بل هو مثل المرض لانهم يقدرون على الخروج الى البر فيضون لجهنم (قوله مثلاً) أي أو عن الوقوف ثم ان في الكلام شيئا وذلك لان الموضوع أنه حصر فيهما معا (قوله فان له أن

يتحلل) بل هو في حقه أفضل من البقاء على احرامه قارب مكة أو دخلها ثم لا دخلت أشهر الحج أم لا كما هو ظاهر وكان اطلاقاً ثم كذا قال عجم ومحل كونه له التحلل اذا كان العذر قائماً أم لو تراخي حتى زال فلا يحله الا البيت وظاهر كلام المؤلف جواز تحلل الحصر له بعد افساد احرامه لكن يجب على هذا القضاء وهدي للفساد ولا هدى عليه للحصر (قوله ويكره الخ) فيه نظر لان هذا في الحصر عن الوقوف فقط لا عنهما معا (قوله أن لا يعلم بالمنع) شامل لصورة الشك والنقل أنه ليس له التحلل عند الشك اتفاقا لان الشك في المانع لغو قال ابن عرفة نعم له فيه ترك الاحرام ابتداء كافي كلام الحطاب والمناسب أن يرجع الضمير للعدو أي أن لا يعلم بالعدو فان علم به فليس له التحلل الا ان يظن أن لا يمنعه فتنه فله التحلل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به قال بعض ولكن الاولى هو دونه على المنع لانه أعم لانه يشمل العدو والفتنة والحبس لا بحق ولا ترصدورة الشك لانه يعلم حكمهما لان الاصل في الاحكام التيقن أي أو ما قرب منه كالظن (قوله ان يعلم أو يظن) لان شك (قوله أن المنع لا يزول الا بعد فوات الحج) هذا يدل على أن قول المصنف قبل فواته متعلق بقوله زواله أي أن الزوال قبل زمن الفوت مأنيوس منه وبعضهم جعله متعلقا بالتحلل أي له التحلل قبل فواته وأما بعد فواته فيتحلل فواته قبل عمرة وعليه الهدى والقضاء لا تحلل الا حصار لان تحلل الا حصار بالنسيئة ولا هدى فيه مالم يكن معه هدى في نحره ولا قضاء وبعضهم جعله متعلقا بآيس فقهه اشارة الى أنه يتحلل اذا آيس من زوال العدو وقبل فوات الحج ولو بقي من الوقت



ما لو زال العدو لادر ك فيه الحج وهو ظاهر قال البدرو الاحسن نعلقه بقوله فله التحلل قبل فواته ليهكون رد اعلى قول اشهب لا يتحلل  
 الا بعد الفوات (قوله وكان احرامه الحج) هذا الشرط يؤخذ من قول المصنف وأيس من زواله كما هو ظاهر (قوله وتأوله ابن القاسم  
 على المحصر بمرض) أى فان حصل له منع بسبب المرض لان أحصر الرباعى فى المرض وحصر فى العدو (قوله انما كان بعضهم ساقه  
 تطوعا) فيه شئ من وجهين الاول ان هذا على غير مساقهم لانه فهم أن المراد الحصر بمرض الثانى أنه رتب استيسار الهدى على  
 الاحصار وتعلق الحكم بمشقة يؤذن بعلمية المأخذ فكيف يأتى هذا القول مع تلك القاعدة خصوصا وقد قال فيما استيسر أى ما يتيسر  
 فدل على أنه غير معين (قوله والمحصر بعدو يخلق الحج) قد يقال التحلل فى كل شئ (٢٩٣) بحسبه (قوله بنحر هدى وحلقه) فى شرح عب  
 مثل حصره عن البيت وعرفة

الذى كلامه فيه هنا فى التحلل بنحر  
 هديه وحلقه من حصر عن أحدهما  
 فقط وكان حصره بمكان بعيد فيتحلل  
 بنحر هديه وحلقه كما يفيد الخطاب  
 فيستثنى هذا مما يأتى اه ويحمل  
 هذا والله أعلم على أنه لم يكن وقف  
 بعرفة بالفعل وسيأتى لذلك قمتة  
 (قوله ان كان ساقه عن شئ مضى)  
 أى بدليل قوله ولادم وبعد ذلك  
 فان كان غير مضمون فلا ضمان  
 وحكمه فى الاكل حكم ما بلغ  
 محله لا ما عظم من هدى التطوع  
 قبل محله وان كان مضمون ناجرى  
 على حكم المضمون فان قلنا يسقط  
 عنه الفرض أجزأ والا فلا يسقط  
 الهوى (قوله أو آخر الحلاق) أى  
 أو تحلل وأخر الحلاق الى أن يرجع  
 الى بلده كذا قال سنده فظهر أن  
 الرجوع للبلد فى تأخر الحلاق وأما  
 تأخر التحلل فليس له غاية معينة  
 وانما المراد آخره لكن لا لدخول  
 أشهر الحج بدليل قول المصنف  
 ولا يتحلل ان دخل وقته (قوله طريق  
 مخيفه) أى على نفسه أو ماله  
 الكثير كاليسير مع عدو بنكرت  
 ولم يبينوا ما المراد بالخوف هل هو

وكان احرامه فى وقت يدرك فيه الحج لولا الحصر اما ان حصر بعدما أحرم وكان لا يمكنه  
 الحج وان لم يكن حصر لم يتحلل ويبقى على احرامه الى قابل حتى يحج لان العدو ليس الذى  
 منعه من الحج ولا هدى على من تحلل للحصر لان المحصر لا هدى عليه عندنا خلافا للامة  
 الثلاثة وبعبارة أخرى ولادم لمساقة من الحج محصر العدو على المشهور وأوجه اشهب  
 لقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض ورده  
 اللحنى بان الآية نزلت فى الحديبية وكان حصرها بعدو ولقوله تعالى فاذا أمنتم والا من انما  
 يكون من عدو اه وأجاب التنوسى وابن يونس لابن القاسم بان الهدى فى الآية لم يكن  
 لأجل الحصر انما كان بعضهم ساقه تطوعا فاهم وابذبحه واستضعف قول اشهب بقوله  
 تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والمحصر بعدو يخلق أين كان (ص) بنحر هديه  
 وحلقه (ش) هذا متعلق بقوله فله التحلل لكن ظاهره أن التحلل لا يحصل الا باحق  
 رأسه وبنحر هديه ان كان معه ساقه عن شئ مضى أو تطوع حيث كان لم يتيسر له ارساله  
 لمكة وليس كذلك والمشهور أنه يكفى فى التحلل نيتة وصرح سند بأن الحلق من سنته وليس  
 بشرط وكذا بنحر الهدى ليس بشرط ولو على قول اشهب القائل بوجوب الهدى على المحصر  
 فأولى على المشهور بعدم وجوبه قال ولا خلاف أنه لو حلق أو نحر ولم يقصده التحلل لا يتحلل  
 (ص) ولادم ان آخره (ش) الضمير يرجع للحلاق أو التحلل والمعنى أن المحصر الذى يجوز له أن  
 يتحلل اذا أخر التحلل أو أخر الحلاق الى أن يرجع الى بلده فانه لا يلزمه دم بسبب ذلك لان الحلاق  
 لما لم يقع فى زمانه ومكانه لم يكن نسكابل تحللا (ص) ولا يلزمه طريق مخيفه (ش) يعنى ان العدو  
 اذا أحصر الحاج ومنعه من تمام النسك فليس عليه أن يسلك طريقا مخيفه لا يسلك فيها بالحريم  
 والاثقال وهو محصور حينئذ فان وجد طريقا مأمونة فانه يسلكها ولو كانت أبعد اذا كان  
 يدرك الحج قوله ولا يلزمه أى لا يجب عليه وما وراء ذلك شئ آخر وينبغى الحرمة لقوله تعالى ولا  
 تلقوا بأيدكم الى التهلكة وقوله ولا يلزمه الحج هو فى المحصر مطلقا لا فى المحصر عن الوقوف والبيت  
 فقط وقوله ولا يلزمه الحج أى وهو يدرك الحج منها والا فلا يلزمه اتفاقا القياس مخوفة بالو او  
 لان الطريق ليست مخيفه وانما الخيف قاطعها والحاصل أن الشئ الذى يخيف من نظره يقال  
 فيه مخيف والذى يحصل فيه الخوف يقال فيه مخوف فيقال جرح مخيف وطريق مخوف (ص)  
 وكره ابقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها (ش) هذا فى من يتحلل بفعل عمرة وهو من تمكن من  
 البيت وفاته الحج بأمر من الامور غير الحبس ظلمنا أى ان من يتحلل بفعل عمرة اذا دخل مكة أو

التحقق أو اظن مطلقا وهو الظاهر أو غلبته (قوله فانه يسلكها) اذا لم تعظم مشقتها والا لم يلزمه أيضا (قوله والا فلا يلزمه اتفاقا) ظاهره  
 أن مسألة المصنف فيها خلاف (قوله والقياس مخوفه) أى وحينئذ فقوله مخيفه فيه مجاز فى الاسناد والاصل مخيف الحال فيها من اسناد  
 ما للحال للمحل (قوله وكره ابقاء احرامه) أى لقابل أى وأما بقاؤه لدخول مكة وفعل العمرة فامر لازم اذا لا يتحلل الا بفعل عمرة وهو  
 انما يكون بالطواف والسعى عجم (قوله وفاته الحج بأمر الحج) أى الوقوف (قوله غير الحبس ظلمنا) أقول هذه العبارة التى ذكرها الشارح  
 عبارة عجم واتفق كلامه أولا وآخره على أن المحبوس عن الوقوف حسب الظلم يتحلل بالنية ولو تمكن من البيت (قوله أى ان من  
 يتحلل) أى ان من يطلب منه التحلل بفعل عمرة (قوله اذا دخل مكة) شرطية أو انها ظرفية متعلقة بقوله بكره وليس ظرفا لقوله يتحلل



(قوله كالحصر الذي لم يفته الحج) أي بان أدرك الوقوف وفيه ان هذا حجه ثم ولا يتم الا بالافاضة كما يقوله المصنف (قوله أو فاته بحبسه ظمًا) أي أو فاته الوقوف بحبسه ظمًا أي فانه يتخلل بالنية في أي موضع كان قارب مكة أو دخلها أم لا (قوله أو لم يتمكن من البيت) أي ولا من الوقوف هذا صحيح صريح في أنه يتخلل بالنية قارب مكة أم لا حاصل ما في محشى نت أن قول المؤلف وكروه بقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها انما يكون فيمن فاته الحج بخط اعد أو بمرض أو بحبس بحق ولا يتأتى فيمن حصر بعدد ولا بفتنة ولا بحبس ظمًا وان الثلاثة الاول يكره لهم البقاء على الاحرام ان قاربوا مكة أو دخلوها فيتحللون بفعل عمرة وأما اذا لم يقاربوا مكة ولم يدخلوها فان لهم أن يبقوا على الاحرام الى قابل وأما المحصر اذا زال المانع وتمكن من البيت أو لم يحصر عن البيت لم يحل الا بفعل عمرة ان قرب وان بعد تحلل بلا فعل عمرة وعزاهذا التفصيل للحمي ويظهر من محشى نت أن الفتنة من العدو ومثله المحبوس ظمًا (أقول) اذا علمت ذلك تعلم أن ما قاله عجم من ان المحبوس ظمًا اذا فاته الوقوف وتمكن من البيت فانه يتخلل بالنية ولا يتخلل بغيرها من العمرة بخلاف غيره من العدو والفتنة يتحللان بفعل عمرة (٢٩٤) غير مناسب لانه يقال له أي فرق وسيأتى حاصل ما ذكره عجم نذكره عند قول المؤلف وان حصر عن الافاضة

قاربها يكره له البقاء على احرامه للعام القابل لانه لا يأمن أن يدخل على نفسه فسادا من حاجته الى النساء أو يصيب صيدا فكان احلاله أولى وأسلم وأما من يتخلل بلا فعل عمرة كالحصر الذي لم يفته الحج أو فاته بحبسه ظمًا أو لم يتمكن من البيت فليس حكمه كذلك وتقدم أن التحلل في حقه أفضل سواء قارب مكة أم لا وانما ذكرنا ذلك لانه كان أخرى لئلا يتوهم تحريم بقاءه على احرامه ان دخل (ص) ولا يتخلل ان دخل وقته (ش) يعني انه اذا ارتكب المكروه ببقاءه على احرامه ولم يتخلل منه بل استمر مقيما عليه الى أن دخل وقت الحج من العام القابل فانه لا يجوز له حينئذ أن يتخلل ليسارة ما بقي وبعبارة أخرى ولا يتخلل من فاته الحج بأي مفوت غير الحبس ظمًا فهو فيمن يتخلل بفعل عمرة وهو مع المتمكن من البيت الذي فاته الحج بغير الحبس ظمًا أما من يتخلل بالنية قطا هرا من ان له التحلل في أي وقت كان كالذي فاته الحج بالحبس ظمًا وقوله ان دخل وقته أي من العام القابل (ص) والافاضة هي ما مضى وهو متمتع (ش) أي وان أحرم صحيح بعد دخول أشهر الحج وتحلل بفعل عمرة ففقيه ثلاثة أقوال لابن القاسم في المدونة فقيل بمضى تحلله أي يصح وقيل لا بمضى وقيل بمضى تحلله وهو متمتع بغيره دم المتعة بتحلله ولم يختلف قوله فيها ثلاثا الا انها ومحلها كما مر فيمن أحرم بالحج في العام الثاني بعد التحلل بفعل عمرة في أشهره ولا فليس بمتمتع قطعا ووجهه في توضيحه الاول بقوله بناء على أن الدوام ليس كالانشاء ولا يكون متمتعاً وهو الاقرب لان المتمتع من تمتع بالعمرة الى الحج وهذا تمتع من حج الى حج ووجه الثاني بناء على أن الدوام كالانشاء ولعل معنى قول التوضيح لان المتمتع الخ أن العمرة هنا ليست بعمرة حقيقة اذ من أركانها الاحرام وهو مفقود هنا لان المراد أنه لم يحصل منه التحلل بالعمرة لان احرامه بالحج غير منعقد (ص) ولا يسقط عنه الفرض (ش) يعني ان من أحصر عن الحج أو العمرة بعد الاحرام بما ذكره فلم يأت به وتحلل منه بغيره من حلاق أو عمرة لا تسقط عنه عمرة

قول المؤلف وان حصر عن الافاضة أو فاته الوقوف بعرفة لتتم الفائدة (قوله ولا يتخلل ان دخل وقته) ولا فرق بين بقاء المانع وعدمه خلافا لقول الزرقاني والمنايع باق (قوله اذا ارتكب المكروه الخ) ليس خاصا بارتكاب المكروه بل هو في كل باق على احرامه الى أن دخل وقت الحج نعم هذه أيضا كالتي قبلها فيمن فاته الحج لافي المحصر اذ المحصر يتخلل كما قال بعضهم في أي وقت وليست المسئلة مفروضة كما قال في التوضيح وتبعه الخطاب أنه أراد البقاء على احرامه ثم بدله قال في المدونة ولا ينبغي لمن فاته الحج فأقام على احرامه الى أشهر الحج من قابل أن يحل فيها بعمرة اه ثم ذكر الاقوال الثلاثة محشى نت (قوله فانه لا يجوز له حينئذ) ظاهره التحريم بل في شرح شب ولا يتخلل

تحريمًا ولفظ المدونة قد علمته ولذلك ذكره عجم في شرحه فقال أي يكره فيما يظهر (قوله أما من يتخلل بالنية) الاسلام حاصل كلام الشارح في ذلك أن المتخلل بالنية من حصر عنها معا أو عن الوقوف فقط ولكن بحبس ظمًا فيتحلل بالنية ولا يؤمر بفعل عمرة لكن يخالفه كلام الشارح قريبا لان حاصل المتن قريبا ان من لم يقف بعرفة بأي وجه كان ولو بالحبس ظمًا فانه يتحلل بفعل عمرة وهو الحق (قوله ولم يختلف قوله فيها ثلاثا الا هنا) أي وأما ما لك فقد اختلف قوله فيها ثلاثا في مواضع شتى (قوله ان الدوام ليس كالانشاء) أي ان دوام الاحرام لدخول أشهر الحج ليس كانشائه بعد دخول أشهر الحج ومن أنشأه بعد أشهر الحج لا يجوز له التحلل بفعل عمرة (قوله اذ من أركانها الاحرام) وهو مفقود هنا عبارة عجم اذ من أركانها نيتها وهي مفقودة هنا اه أقول كيف يعقل عدم النية مع أنه ينوي قطع التحلل من احرامه بالحج بفعل عمرة فهو ناو عمرة قطعا ولذلك لما قال المصنف فيما يأتي الا بفعل عمرة بلا احرام قال شارحنا وغيره أي بلا احرام بالمعنى السابق والا فلا بد من النية وقال عجم بلا احرام بالمعنى السابق فلا ينافي أنه لا بد من نية التحلل بها واعلم أنه تقدم أن المعتمد أن الاحرام بنعقد بالنية وحدها الا أن يقال ان هذا الكلام مبني على أن الاحرام لا بنعقد بالاننية مع القول أو الفعل المتعلق به



(قوله من حجة الاسلام أو من نذر مضمون) أى وأما التطوع من حج أو عمرة فلا قضاء على من صدق فيه ومثله المنذور المعين من حج أو عمرة لفوات وقته (قوله وهم لا يقولون به) حكى المازرى عن أبي بكر الشعالبي أن (٢٩٥) الفريضة تسقط وإن صدق قبل الإحرام وحكاه

القاضي عن ابن القرطبي وأبو بكر الشعالبي هو تلميذ ابن شعيبان فقيه مصر في وقته (قوله إلا أنه في هاتين لم يتحمل) هذا يظهر في الذي يتحمل بفعل عمرة ولا يأتي في الذي يتحمل بالنية (قوله فحجه تم) معنى تمامه أمنه من الفوات لأن ما بقي عليه لا يتقيد بزمن وحينئذ فلا يشكل على قوله تم قوله بعد ولا يحمل إلا بالإفاضة ويسقط عنه الفرض في هذه كإذ كره المواق (قوله أو حبس بحق) أى في نفس الأمر كالحاصل أن المنقول أن العبرة بالحق وغيره بما في نفس الأمر وهو ما يحتمل ابن عبد السلام خلافا لظاهر ابن رشد أن المعتبر في كون الحبس ظاهرياً في ظاهر الحال وإن لم يكن ظاهراً في نفس الأمر (قوله وهو مراده بالإفاضة) أى فسماه إفاضة لتكون طواف الإفاضة يأتي بعده ويترب عليه أو أن المعنى وإن حصر عن مبدأ الإفاضة (قوله أو أردفه في الحرم) أى أردفه على العمرة (قوله خلافاً لابن الحاجب) القائل بأنه إذا أنشأ الحج أو أردف الحج لا بد من تجديده الإحرام (قوله أو خطا عدد) صورتها ما قاله ابن عبد السلام أنهم علموا أول الشهر ثم نسوا فوقفوا الثامن (قوله وقد ذكر الخطاب الخلاف في هذا) قال في العتيقة عن ابن القاسم أن أتى عرفة بعد الفجر فليرجع إلى مكة ويطوف ويسعى ويقصر وينوي بها عمرة وهـل ينقلب عمرة من أول الإحرام أو من وقت ينوي بفعل

الإسلام ولا الفرض المتعلق بذمته من حجة الإسلام أذ لم يأت به أو نذر مضمون عند الأئمة الأربعة خلافاً لعبد الملك وأبي مصعب وابن مخنون قالوا لأنه فعل مقدوره وبذل وسعه واعترض بلزوم الإسقاط قبل الإحرام وهم لا يقولون به إلى آخر ما نقله الشارح وقوله واعترض الخ قد يفرق بأن المشقة التي تحصل بعد الإحرام أعظم من المشقة التي تحصل قبله أى أنها مظنة ذلك فيسقط بها الفرض دونها (ص) ولم يفسد بوطء أن لم ينو البقاء (ش) يعنى أنه إذا أحصر وقتنا يجوز له أن يتحمل فطرة ينوي البقاء على إحرامه إلى العام القابل وتارة لم ينو ذلك فان نوى البقاء ثم أنه أصاب النساء فقد أفسد حجه ويلزمه إتمامه ويلزمه قضاءؤه على الفور كما مر وإن لم ينو البقاء على إحرامه إلى العام القابل بأن نوى التحلل من إحرامه أو لم ينو شيئاً إلا أنه في هاتين لم يتحمل حتى أصاب النساء فإنه لا يكون حكمه حكم من أفسد حجه ولا قضاء عليه هكذا جملة تمت ولكن النقل أن من لانية له كن نوى البقاء لأنه محرم والأصل إبقاء ما كان على ما كان فلو قال المؤلف أن نوى عدم البقاء لمكان مطابقاً لهذا ولما أنسى الكلام على من أحصر عن جميع أماكن النسك من البيت وعرفة شرع في القسم الثاني وهو الحصر عن البيت فقط فقال (ص) وإن وقف وحصر عن البيت فحجه تم ولا يتحمل إلا بالإفاضة وعليه للرعى ومبيت منى ومن دلفه هدى كنسيان الجميع (ش) يعنى أن من وقف بعرفة وتمكن منها إلى غروب الشمس وحصر بعد وأمرض عن البيت فإن حجه تم أى أدركه لكن يتوقف كمال حله على طواف الإفاضة فيبقى محروماً ولو أقام سنين ويلزمه هدى واحد لتركه الرعى ومبيت ليل إلى منى ومن دلفه كما إذا نسي جميع ذلك حتى ذهب أيام منى فإنه يلزمه هدى واحد ولا مفهوم للنسيان بل التعمد كذلك عند ابن القاسم مع الائم وعند أشهب يتعدد عليه الهدى وهو المفهوم من كلام المؤلف هنا وفي مناسكه وتوضيحه ثم لا يخفى أن الهدى في المزدلفة إنما يكون بترك نزوله بما يحيط بالراح لا بترك مبيتة بها فقله ومن دلفه أى ونزول من دلفه فزدلفه يحتمل عطفه على مبيت بتقدير مضاف ويحتمل أن يكون المعطوف بالواو على مبيت مقدراً أى ونزول ولم يذكر مع هذا تأخير الحلق لبلده أو للمحرم لأنه قد يفعل ذلك قبل ما ذكره وظاهر قوله عن البيت أنه لم يمنع عن غيره وقوله وعليه للرعى الخ يدل على أنه منع من ذلك فلو قال وحصرهما بعده لا فاد المنع من ذلك فالجواب أن مراده بقوله وحصر عن البيت سواء حصرهما قبله بما بعد الوقوف أو لا وقوله وعليه للرعى الخ أى حيث منع من ذلك ولما أنهى الكلام على ثانی أقسام الحصر شرع في الثالث وهو الحصر عن عرفة فقال (ص) وإن حصر عن الإفاضة أو فوات الوقوف بغير كمرض أو خطا عدداً أو حبس بحق لم يحل إلا بفعل عمرة بالإحرام ولا يكفي قدومه (ش) يعنى أن من تمكن من البيت ثم حصر بما سبق من الأمور الثلاثة عن الوقوف بعرفة وهو مراده بالإفاضة لم يحل إلا بفعل عمرة بلا تجديده إحرام ولو أنشأ الحج أو أردفه في الحرم أجماعاً كما قاله ابن عرفة خلافاً لابن الحاجب وكذا لا يحل إلا بفعل عمرة من فاته الوقوف بعرفة بمرض أو خطا عدد ولو لجسيع أهل الموسم بعاشراً وخفاه هلال لغير الحزم بعاشراً أو حبس بحق ولا يكفي طواف القدوم والسعي بعده قبل الفوت عن طواف وسعى ينوي بها التحلل بعد الفوات ولعل هذا مبني على القول بأن إحرامه لا ينقلب عمرة من أصله بل من وقت ينوي بفعل العمرة وقد ذكر ح الخلاف في هذا ومفهوم قوله بحق أنه لو حبس ظمناً أنه يحل بالنية في أى موضع

العمرة مختلف فيه اه فقد ذكر الخلاف وإن محله حيث نوى العمرة وذكر الخطاب عن سند قبله الخلاف ولم يبين أن محله حيث نوى العمرة اه (قوله ومفهوم قوله بحق الخ) لا يخفى أن هذا يعارض قوله أولاً ثم حصر بما سبق من الأمور الثلاثة التي من جملتها الحبس



ظلمة الان عجم بعد ان قال مقاله الشارح قال مانصه ويشكل عليه قولهم ان من فاته الحج وهو متمكن من البيت انما يتحلل بفعل عمرة  
وهذا متمكن من البيت وقد فاته الحج فيخص قولهم بغير هذه ثم انه قد بان ان من فاته الوقوف والافاضة بعدوا وحبس ظلمة يتحلل بالنية  
ومن فاته الوقوف فقط ظلمة يتحلل بالنية ايضا وهذا لا يستفاد من قول المؤلف اولاً وحبس لا يحق كياومه كلام الشارح فتأمل وحاصله  
ان كل من فاته الحج وتمكن من البيت يتحلل بفعل عمرة الا من فاته الحج بالحبس ظلمة فانه يتحلل بما يتحلل به المحصر عن البيت والوقوف  
واعلم ان ح ذكر هنا ما حاصله ان المحصر على قسمين الاول ان يكون حصر قبل دخول مكة وفيه صورتان لانه تارة يحصر بمحل بعيد  
من مكة فهذا محل مكانه بنجر الهدى والحق كاذ كره المؤلف أو بالنية على المشهور كاذ كره الشامل وسواء حصر عن البيت والوقوف  
معاً أو عن أحدهما وتارة يكون بمحل قريب منها فان حصر عن البيت فقط أو عنه وعن عرفة حل مكانه أيضاً ما تقدم وان حصر به  
عن عرفة فقط فظاهر المدونة انه محل مكانه أيضاً بما تقدم ولكن ذكر اللخمى انه لا يحل الا بفعل عمرة كما اذا حصر وهو بمكة القسم  
الثاني ان يكون الحصر بعد ما خرج منها ولا يحلوا ما ان يحصر عن الوقوف خاصة فهذا محل بفعل عمرة عند اللخمى وغيره ولا يجزى  
فيه الخلاف فيمن حصر بمحل قريب قبل دخول مكة واما ان يحصر عن البيت خاصة بان لم يكن طاف قبل خروجه بحصر عنه أو عنه  
وعن عرفة فهل محل مكانه بنجر الهدى والحق أو بالنية على ما تقدم هذا ما ذكره الحطاب عن اللخمى على وجه يقتضى اعتقاده  
فقول المؤلف بنجر هديه وحلقه يجزى فيمن حصر (٢٩٦) بمكان بعيد من مكة قبل دخولها مطلقاً أو فيمن حصر بمكان قريب منها قبل

دخولها أيضاً عن البيت والوقوف  
معاً أو عن البيت فقط واما ان حصر  
به عن عرفة فقط فهل يتحلل بما تقدم  
وهو ظاهر المدونة أو بفعل عمرة  
وهو ما ذكره اللخمى ودرج عليه  
المؤلف واما ان حصر بعد الخروج  
من مكة فانه يتحلل بما تقدم ان  
حصر عن البيت وحده أو مع  
الوقوف واما ان حصر عن عرفة  
فقط فانه يتحلل بفعل عمرة عند  
اللخمى وغيره كما قدمناه وعلى  
هذا فقول من قال ان قول المؤلف  
اول الفصل وان منعه عدو الى  
قوله بنجر هديه وحلقه فيمن حصر

قوله بلا احرام أى احرام بالمعنى السابق والا فلا بد من النية أى نية التحلل وقوله لم يحل الا بفعل  
عمرة أى ان شاء التحلل وله ان يبقى على احرامه فيجزئه ولا دم وقيل ما لم يدخل مكة فان لم يحل  
في الهدى قولان ثم ان الابق للمؤلف تأخير قوله وكره ابقاء احرامه ان دخل مكة أو قاربها  
الح الى هنا لا تتعلق له بالحصر مادام حصره وانما هو فيمن فاته الوقوف وتمكن من البيت وقد  
تقدم منا محاولة لذلك في تقرير (هـ) \* (ص) وحبس هديه معه ان لم يخف عليه (ش) فاعل  
حبس المريض كفى المدونة رجاء أن يتخلص من المرض فينجر هديه اذا بلغ محله فان خاف عليه  
لطول زمان مرضه فانه يبعثه الى مكة ان أمكن لينجر بها فان لم يجد من يرسله معه ذكاه باى  
موضع كان واما غير المريض فيبعث هديه ان أمكن أى ولو لم يخف عليه اذا حبسه فان لم يمكن  
ارساله بنجره فى أى موضع (ص) ولم يجزه عن فوات (ش) يعنى ان المحصور اذا كان عنده  
هدى تطوع قلده وأشعره قبل فوات الحج فانه لا يجزيه عن دم الفوات سواء بعث به الى مكة  
أو تركه حتى أخذه بحكمته لان الهدى بالتقليد والاشعار وجب لغير الفوات فلا يجزى عنه بل  
يلزمه هدى للفوات مع حجة القضاء فان قلت تقدم وان أردف لحوف فوات أو لحيض اجزأ  
التطوع لقمرانه وظاهره ولو قلده وأشعره قبل الارداق وهو ظاهر كلام الشارح هناك وهو

عن البيت وعن عرفة غير ظاهر لما علمت من انه يجزى فيمن حصر عن

مخالف

أحدهما فيما اذا كان الحصر بمكان بعيد اتفاقاً أو بمكان قريب فيمن حصر عن الافاضة أو عنها وعن عرفة وكذا من حصر عن الوقوف  
فقط على ظاهر المدونة وذكر اللخمى في هذا انه انما يحل بفعل عمرة وكل هذا فيمن حصر قبل دخول مكة واما من حصر بعد ما دخلها  
أو قاربها فانه يتحلل بالنية أو بالنحر والحلاق اه لفظ عجم ذكرناه لان الفائدة لا تتم الا بالاطلاع عليه (قوله أى احرام بالمعنى  
السابق) أى المصاحب للقول أو الفعل المتعلق به (قوله وله ان يبقى على احرامه) أى مع المكراهة (قوله وقيل ما لم يدخل مكة) أى يبقى  
على احرامه ما لم يدخل مكة فاذا دخلها فلا يبقى على احرامه فان لم يحل في الهدى قولان (قوله اذا يتعلق له بالحصر) أى المحصر عن  
البيت والوقوف (قوله فاعل حبس المريض) أى ومن في حكمه كمن حبس بحق كذا فى عب وانظر ما وجه كون الحبس بحق كالمرض  
أقول وعلى قياسه الخطأ بعدد كذلك (قوله واما غير المريض) شامل للمحصور بعدد من الكفار أو فتنه أو حبس ظلماً وقال عجم فالذى  
يتحصل على هذا انه امان يمكن ارساله أو لا وفى كل امان يخاف عليه أم لا فان خيف عليه وأمكنه ارساله أرسله مطلقاً أى سواء كان  
المحصر بمريض أو غيره وان خيف عليه ولم يمكن ارساله فانه يذبح أو ينجر باى محل وان لم يخف عليه فهدى المريض بحبس معه ولو  
أمكن ارساله وهدى غير المريض يذبحه أو ينجره بمحله ان لم يمكن ارساله وكل من الحبس والارسال حيث قبل به فهو فى هدى التطوع  
مندوب كما يدل عليه ما ذكره الحطاب عن سند واما فى الهدى الواجب فواجب وجعل ز الحبس واجباً وأطلق فيحمل على الهدى  
الواجب فلا يخالف ما استند



(قوله أو كان محبوساً في حق الخ) لا يخفى أن المدار على كونه يخاطب بعمره (٢٩٧) التحلل (قوله أو أخطأ في العدد فوقف بعرفة)

هذا كلام ظاهر خلافاً لقول بعض الشراح وانظر لو وقف بعرفة في الثامن ولم يعلم حتى فاته الوقوف ووقف بها نهاراً ولم يعد لها حتى فاته والظاهر أنه يجوز به ذلك الخروج ولا يؤمر به ثانياً (أقول) أمالوا حرم من مكة ثم خرج للحل لحاجة ثم فاته الحج وهو بمكة فالظاهر أن خروجه ذلك لا يكفي له لأن المقصود أن يخرج للحل لأجل الحج وهذا كلام ظاهر فتدبر (قوله أو سعى الخ) تأمله فإنه لا يعقل سعى بدون تقدم طواف (قوله فيه نوع تكرار) انما عبر بقوله نوع لأن ما تقدم في العمرة الحقيقية ولما كانت العمرة هنا ليست حقيقية أي بالمعنى المتقدم إلا أنها لمحققة بما عبر بقوله نوع (قوله الجابر النسكي) هو وجه القضاء والمال هو الهدى (قوله لا يمكن يؤخذ من قول المؤلف) السابق أي بطريق القياس (قوله وعليه هديان) يقدم أحدهما وهو هدى الفساد ويؤخر الآخر وهو هدى الفوات (قوله أي بقي على تحلله) فيه إشارة إلى أن قوله تحلله لم يستعمل في حقيقته (وأقول) الصواب أنه مستعمل في حقيقته ومجازه معافوه باعتبار قوله وان أفسد ثم فاته اللفظ مستعمل في حقيقته وكذا في العكس إذا وطئ مثلاً قبل أن يشترع في عمرة التحلل وفي مجازه فيما إذا حصل الفساد في عمرة التحلل إذ معنى تحلل عليه بقي على تحلله (قوله وقد أشار الشارح إلى ما يفيد ذلك) أي فإنه

مخالف لما هنا وكذا قوله كان ساقه فيها ثم حج من عامه الخ فإنه يفيد أن مساقه في العمرة يجوز عن التمتع على ما صدر به هناك وظاهره ولو قلده وأشعره قبل الإحرام بالحج قلت قد يجاب بأن إحرام العمرة والحج لما كانا منسدرين تحت مطلق الإحرام لم يكن بينهما من المخالفة ما بين الحج وفواته فلذا أجزأ ما سبق في العمرة عن التمتع والقرآن ولم يجوز ما سبق في الحج عن فواته وبأن ما سبق في الحج حيث فات بمنزلة ما لم يسبق في نسك بخلاف ما سبق في العمرة فإنه سبق في نسك قطعاً (ص) وخرج للحل أن أحرم بحرم أو أوردف (ش) قد علمت أن كل إحرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم فالمحذور المتقدم ذكره وهو من أحصر بعرض أو كان محبوساً في حق أو أخطأ في العدد فوقف بعرفة في ثامن الحجة مثلاً رقتهم هذا المحذور لا يحل من إحرامه إلا بفعل عمرة فإنه بدلاً من خروجه إلى الحل من غير إنشاء إحرام أن كان أوردف الحج على العمرة في الحرم أو كان أحرم من الحرم لكونه مقيماً بمكة أو أفاقياً دخلها بعمرة وأحرم بالحج من الحرم سواء أوردفه على العمرة بحيث صار قارناً أو لا فلا بد من خروجه للحل قبل أن يفعل شيئاً من أفعال العمرة ليحصل له في إحرامه الجمع بين الحل والحرم وما فعله من طواف أو سعى أو هما قبل خروجه للحل لا يعتد به ويعيده بعد خروجه كما مر في قوله وان لم يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده وأهدى أن حلق وعليه فما هنا فيه نوع تكرار مع ما مر (ص) وأخر دم الفوات للقضاء وأجزأ أن قدم (ش) يعني أن من عليه هدى للفوات يجب عليه أن يؤخره لعام القضاء ليجتمع الجابر النسكي والمال ولا يقدمه في عام الفوات وان خاف الموت فلو قدم الهدى في عام الفوات أجزأه وتقدم ما قد يغني عن هذا عند قول المؤلف ونحر هدى في القضاء وأجزأ أن يغل لكن ذلك في المفسد وهذا في الفات لكن يؤخذ من قول المؤلف (ص) وان أفسد ثم فاته أو بالعكس وان بعمرة التحلل فحل وقضاه دونها وعليه هديان (ش) يعني أنه إذا اجتمع الفوات مع الفساد فإنه يغلب الفوات سواء كان الفساد سابقاً أو لاحقاً للفوات وسواء حصل الفساد قبل عمرة التحلل أو فيها بان شرع فيها وفعل بعضها فلم يتمها حتى أفسد ما فإنه يتحلل في الصورتين بفعل عمرة وجوبا ولا يجوز له البقاء على إحرامه اتفاقاً لأن فيه تعادياً على الفساد ويخرج إلى الحل أن أحرم بحرم أو أوردف فيه على ما مر ويقضى الحج من قابل دون العمرة الفاسدة في الصورة الثانية لأنها ليست عمرة في الحقيقة وانما هي تحلل بطواف وسعى بدليل ما مر من عدم تجديد إحرامها وعليه في صورتين هديان هدى للفساد وهدى للفوات وهذا الحكم واضح فيمن أحرم بالحج مفرداً وأفسد ثم فاته أو بالعكس قوله تحلل أي بقي على تحلله بالعمرة الصحيحة فيما إذا حصل موجب الفساد قبل فعلها وبالعمرة الفاسدة حيث حصل موجب الفساد في أثناءها فليس عليه إذا فسدت أن يفعل عمرة غيرها وقد أشار الشارح إلى ما يفيد ذلك فلو أحرم أو لا بقرآن أو تمتع ففاته وأفسده ثم قضاه قارناً أو تمتعاً فعليه هدى للفساد وهدى للفوات وهدى لقرآن القضاء أو تمتعه ولا شيء عليه في القرآن أو التمتع الفات وإليه أشار بقوله (لادم قرآن و تمتع للفات) سواء حصل مع الفوات فساد كما فيما نحن فيه أو انفرد الفوات عنه وانما يجب للقرآن الفات دم لأنه آله أمره إلى عمرة ولم يتم القرآن قاله اللخمي ويقال مثله في التمتع (ص) ولا يفيد لمرض أو غيره نية التحلل بحصوله (ش) يعني أن الإنسان إذا فوى عند إحرامه أنه متى حصل له مرض أو حبس أو حصر من عدو أو غيره مما يمنعه من تمام نسكه كان متحلاً من غير

(٣٨ - خرشي ثانياً) قال في تعليل قوله دونها لا ليست عمرة في الحقيقة وانما هي تحلل بطواف وسعى بدليل عدم تجديد الإحرام لها الخاصل في القضاء (قوله متى حصل له مرض) أي متى حدث له مرض أو متى زاد المرض أو اشتد ولا مفهوم لقوله نوى بل وكذا



لا يفيد اشتراط ذلك باللفظ قبل وجوده بالفعل (قوله وهذا هو المشهور) ومقابلته ما استظهره ابن عرفة من جواز الدفع له قائلًا وهذا الرجوع بصده أشد من اعطائه قال ح وقد لا يسلم له بجمته هذا قلت بل الظاهر ما ذكره ابن عرفة لأنه إذا اجتمع ضرران يرتكب أخفهما قاله عجم (قوله على التحريم عند ابن شاس وابن الحاجب وعلى الكراهة عند سند) أقول المتبادر من المصنف الحرمة وهو الظاهر والأمر بالرجوع يدل على أنه على التحريم (قوله وبه قال ابن هرون) وهو الظاهر ولا يرد عليه خبرنا إنما أحلت لي ساعة من نهار وما في معناه من الاخبار الدالة على المنع لأنها (٢٩٨) محمولة كما قال النووي عن الشافعي على القتل بما يعي كالمجنين إذا أمكن

اصلاح الحال بدونه والاجاز وجاز حمل السلاح بمكة حينئذ وبعبارة أخرى بعد قول المصنف تردد ابن عرفة والصواب الجواز ان كان الحاصر بغير مكة وان كان بها فالأظهر نقل ابن شاس أي المنع لخبرنا إنما أحلت لي ساعة من نهار قال الخطاب قوله والصواب الجواز ان كان الحاصر بغير مكة يرد وهو بالحرم وأما ان كان بغير الحرم فلا يختلف في جوار قتاله انتهى والساعة من أول النهار للزوال وفي ابن حجر في شرح البخاري ان الساعة مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر (قوله فلوليه أن يمنع من السفر) أي حيث كانت المصلحة في ذلك (قوله قاله ابن جماعة الشافعي) أي وقوا عدم مذهبنا لاتباه (قوله يعني أن المرأة إذا حرمت بالحلج) المناسب حذف ذلك لان التشبيه إنما هو في المنع قبل الدخول لافي التحلل (قوله وأما حجة الاسلام فليس لزوجها) أي إذا كانت رشيده (قوله وهو يحتمل الوفاق) أي بان يحمل قول مالك وابن القاسم على ما إذا لم تعلم وقوله وبه أي وبالفراق (قوله على أن يحج بها لم يحجز لانه فسح دين) أي فسح

فعل عمرة فان تلك التيمه لا تفيد ولو حصل له ذلك المانع وانما كان ذلك لا يفيد لانه شرط مخالف لسنة الاحرام وهذا هو المذهب ولا يحل الا بفعل عمرة فالباء في قوله بمصولة للسببية وقصر الشارح كلام المؤلف على المرض غير ظاهر وقوله بمصولة متعلق بتحلل (ص) ولا يجوز دفع مال الحاصر ان كفر (ش) يعني ان الحاصر عن الحلج اذا كان كافرا لا يجوز دفع المال اليه كثيرا كان أو قليلا لا اجل أن يمكن الحاج من الوصول الى مكة أو غيرهما المافية من المذلة للمسلمين وتقوية ما هو فيه وهذا هو المشهور ويجوز دفع المال للحاصر المسلم بل يجب ان كان قليلا كدفعه للظالم كما هو عند قوله الا لاخذ ظالم مائل لا ينكث والنهي في قوله ولا يجوز الحلج على التحريم عند ابن شاس وابن الحاجب وعلى الكراهة عند سند (ص) وفي جواز القتل مطلقا تردد (ش) أي وفي جواز القتل للحاصر سواء كان مسلما أو كافرا بمكة أو بالحرم وهو مراده بالاطلاق وبه قال ابن هرون ومنعه مطلقا وبه قال ابن شاس وتبعه ابن الحاجب تردد لهؤلاء المتأخرين ومحمل الخلاف اذا كان بالحرم ولم يفتحا الحاصر بالقتال والاجاز بلا خلاف (ص) وللولي منع سفيهه (ش) السفيه محجور عليه فلوليه أن يمنع من السفر الى الحلج فان أذن له وليه في السفر الى الحلج وكان نظرا ومصلحة في حق السفيه فان ذلك جائز وان لم يأذن له وخالف وأحرم فلوليه ان يحمله من احرامه وليس على السفيه بعد ذلك قضاء ما حله منه وليه واذا أذن له فلا يدفع له المال بل يحجبه لينفق عليه بالمعروف أو ينصب من ينفق عليه من مال السفيه قاله ابن جماعة الشافعي في منسكه (ص) كزوج في تطوع (ش) يعني أن المرأة إذا حرمت بالحلج التطوع بغير اذن زوجها فله أن يحلها لانها من جملة المحاجر كالسفيه وتحلل كالمحصر وهذا لم يكن الزوج محرما ولا فلا يحلها لانها لم تفوت عليه الاستمتاع وأما حجة الاسلام فليس لزوجها منعها من الخروج لها ان قلنا ان الحلج على الفور وكذا على القول بالتراخي ~~فخرج~~ لو ركت له المهر على أن يأذن لها في حجة الفرض فقال مالك وابن القاسم لها أن ترجع عليه به لانه يلزمه أن يدعها وابن القاسم في رواية أبي جعفر ان العطية لازمة ان كانت عالمه أن لها ان تحج وان كره زوجها وان كانت جاهلة رجعت واختاره يحيى بن عمر ابن يونس وهو يحتمل الوفاق وبه حزم ابن رشد قال ولو أعطته مهرها على أن يحج بها لم يحجز لانه فسح دين في دين قاله ابن القاسم في سماع أصبغ في كتاب السلم وفي سماع عيسى من كتاب الصدقات والهبات ما يخالف ذلك قاله الشارح (ص) وان لم يأذن فله التحلل وعليها القضاء (ش) أي وان أحرم السفيه والزوجة من غير اذن من الولي والزوجة فلولي والزوجة تحللها مما أحرمها به كتحلل المحصر وعلى الزوجة القضاء لما حله امانه اذا أذن لها أو تأميت بخلاف السفيه والصغير اذا حلها ما وليه ما فاقه لا قضاء عليها كما قدمه المؤلف أول

الصادق الذي في الذمة في دين وهو النفقة التي ينفقها عليها في السفر (قوله ما يخالف ذلك) أي من الجواز لكن الباب حمله ابن رشد على ما إذا أعطته مهرها ليخرج معها فكان ما دفعت له على دفع الخرج لخروجه معها لا تنقص مفردة دونه لا على أنه يحلها وينفق عليها من ماله سوى النفقة الواجبة عليه والحاصل ان محمل المنع اذا كان الصداق في الذمة وكانت نفقة السفر تزيد على نفقة الحضر وأما اذا كانت قد قبضت منه الصداق ثم بعد ذلك ردت له على السفر بها فلا منع أو كانت نفقة السفر مساوية لنفقة الحضر أو تنقص ~~فائدة~~ اذا أحرمت الزوجة بحجة الاسلام أو غيرها باذنه سقط من نفقتها ما زاد على نفقة الحضر على المذهب

#### الباب

حمله ابن رشد على ما إذا أعطته مهرها ليخرج معها فكان ما دفعت له على دفع الخرج لخروجه معها لا تنقص مفردة دونه لا على أنه يحلها وينفق عليها من ماله سوى النفقة الواجبة عليه والحاصل ان محمل المنع اذا كان الصداق في الذمة وكانت نفقة السفر تزيد على نفقة الحضر وأما اذا كانت قد قبضت منه الصداق ثم بعد ذلك ردت له على السفر بها فلا منع أو كانت نفقة السفر مساوية لنفقة الحضر أو تنقص ~~فائدة~~ اذا أحرمت الزوجة بحجة الاسلام أو غيرها باذنه سقط من نفقتها ما زاد على نفقة الحضر على المذهب



انتهى (قوله ولكنه خلاف ما في البيان) مفاد الموافق ترجيح كلام سنده لانه اقتصر عليه (قوله فانظر هذا مع لفظ خليل) أي لان خليل لا قال وعليها القضاء ظاهر ان هذه الحجة لو كانت حجة الاسلام تقضيها وحجة (٢٩٩) الاسلام باقية عليها مع أنه لا قضاء عليها انما

الذي عليها حجة الاسلام (قوله كالعبد) ولو بشأته ولو مكاتبان أضمر احرامه بنجوم الكتابة فليس به تحليل ولا يكون التحليل بالباسه المحيطة لكن بالاشهاد على أنه حلاله من هذا الاحرام فحلل بنيته أو بحلاق رأسه اه وظاهره ان التحليل انما يكون بهذين وانما هذان الاشهاد كاف سواء امتنع العبد من التحلل أم لا كما أن تحليله بالنية والحلق كاف من غير اشهاد (قوله فله تحليلها وافساد حجها) أي له التحليل بما تقدم وافساد حجها أي بالوطء الا أنه في التحليل عما تقدم لم يلزمها غير حجة الفرض وأما ان أقسده أي بوطء فانها تنبأ على نفسه وتقضيه ونجس حجة الاسلام على ما قاله عجم ولكن الشيخ سالم أفاد ان الحجة الثانية تكفي عن حجة الاسلام فليس عليها ثالثة (قوله والا فلا) ان دخل فلورجع السيد ولم يعلم العبد برجوعه حتى أحرم هل يملك تحليله يخرج على القولين في تصرف الوكيل بعد العزل وقبل العلم (قوله لان منافعه لمشتريه) أي لا لبائعه حتى يلزم بيع معين بتأخر قبضه وليس للعبد أن يحلل نفسه فيما يظهر فان تحلل فليس للمشتري رده كذلك ينبغي وظاهر قوله للمشتري سواء كان احرام الرقيق ذكرا أو أنثى باذن سيده البائع أو بغير اذنه ثم اذ ارده فالبائع تحليله ان لم يعلم به قبل بيعه

الباب وهو الموافق لما ذكره سنده كما نقله في التوضيح ولكنه خلاف ما في البيان من أن السفينة والزوجة عليهما القضاء اذا حللها من حج التطوع ولا قضاء عليهما اذا حللها من حج الفريضة حيث أنبأ به ومثل التطوع النذر المعين فيقضيه بعد أن يأتي بحجة الاسلام وكذا النذر المضمون ونص المراد من الموافق وأما المرأة فلا يتحلل الزوج زوجته من أربعة أوجه اما ان يحللها من حجة الاسلام أو من التطوع أو نذر معين أو نذر مضمون فاما حجة الاسلام فليس عليها ان تقضى ما حللها منها وحجة الاسلام عليها وأما التطوع فتقضى عليه على قول ابن القاسم وكذا تقضى أيضا النذر المعين عند ابن القاسم خلافا لاشبه وأما النذر المضمون فليقض قولاً واحداً انتهى من اللجج فانظر هذا كله مع لفظ خليل انتهى وعلى أن السفينة كالمرأة تجرى فيه هذه الاقسام الاربعة أيضاً فان قلت ما يفيد كلام البيان والموافق من أن للزوج أن يحللها من حجة الاسلام خلاف قول المؤلف كزوج في تطوع فانه يفيد أنه ليس له منعها في الفريضة فليس له تحليلها قلت يحمل كلامهما على الزوجة السفينة وهو واضح لانه اذا كان له تحليل الذي كره السفينة في الفريضة فزوجته السفينة كذلك أو أولى فقول المؤلف كزوج في تطوع أي لا في فرض محمول على ما اذا كانت رشيقة (ص) كالعبد (ش) أي في أنه يقضى ما حلل منه سيده اذا اعتق أو اذن له بخلاف السفينة ومثله المميز اذا حلل له وليه والفرق بين السفينة والزوجة ان السفينة انما سحر عليه حتى نفسه فلو أجزأ فاعله أدى ذلك لتضييع ماله كله والزوجة انما سحر عليها حتى غيرها وهو الزوج فكان عليها القضاء دونه (ص) وأنتم من لم يقبل وله مباشرتها (ش) يعني ان السفينة والعبد والزوجة اذا أحرروا وبعدهم الاحرام فالفوا وأحرروا فان الاثم عليهم لعدم قبولهم ما أحرروا به وللزوج أن يباشر زوجته ولو مكرهة والاثم عليها دونه لتعديها على حقها وينوي بمباشرتها التحليل ويكفي نية الزوج عنها وان لم ينو تحليلها بالمباشرة فسد عليها وعليها اتمامه وهدي ويجب على الزوج تمكينها من اتمام المفسد (ص) كفرية قبل الميقات (ش) تشبيه في أن للزوج تحليلها وله مباشرتها والمعنى ان المرأة اذا أحرمت من الميقات المسكن قبل أشهر الحج أو في أشهره قبل الميقات المسمى فله تحليلها وافساد حجها وهذا حيث كان معها ولم يحرم معها وكان يحتاج لها كما يفيد كلام الموافق ونت وقوله (والا فلا) راجع لفهوم قوله وان لم يأذن أي وان اذن السيد أو الزوج فيما له المنع منه ثم أراد الرجوع عن اذنه فلا يرجع لواحد منهما ان دخل المأذون له فيما اذن له فيه بالاحرام ان اذن له فيه من غير نذر وان دخل في النذر ان اذن له في النذر (ص) وللمشتري ان لم يعلم رده لتحليله (ش) اللجج ان اذن لعبد في الاحرام فاحرم ثم أراد بيعه فأجاز ذلك في المدونة لان منافعه لمشتريه قال وليس لمبتاعه تحليله وله رده به ان جهله ما لم يقرب احلاله انتهى أي وان قرب فليس له رده وانما ظاهرا المراد بالقرب ما لا ضرر فيه على المشتري (ص) وان اذن فأفسد لم يلزمه اذن للقضاء على الاصح (ش) ابن يونس وان أفسد حجه فلا يلزم سيده أن يأذن له زاد القرافي لانها عبادة ثانية محمد وهذا هو الصواب انتهى (ص) وما لزمه عن خطأ أو ضرورة فان اذن له السيد في الاخراج والاصام بلا منع وان تعمد فله منعه ان أضرب في عمله (ش) يعني ان مالزم العبد المأذون له في الحج من هدى صدر عن خطائه كأن فاته الحج خطأ العبد أو

وباعه ولو قرب زمن احلاله بخلاف المشتري كما مر لانه انما ثبت له رده بعيب وهو مع قرب زواله كالعيب وأما البائع فله رده لو وقع بغير اذنه (قوله على الاصح) أي خلافا لاصبح فأن لا يبيع فأن لا يبيع من آثار اذنه وظاهر الموازية أن الفوات كالافساد ثم ان مثل العبد السفينة اذا اذن له وليه فأفسد الزوج اذا اذن لها زوجها فافسدت



(قوله كما يفيد كلام أبي الحسن) أي من أن مال العبد يحتاج فيه لأذن أيضا خلافا لظاهر قول المدونة لا يحتاج في ماله لأذن من سيده في الإخراج (قوله فلا سيد منعه من الإخراج ومن الصوم) أي وله أن يأذن له في الإخراج أو الصوم وإن أضربه في عمله (قوله فإن اتهمه على عدم العود) أي والفرض أنه لا يحل في غيبته كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله وليس له تحليله) إشارة إلى أنه إن غلب المنع من السفر ولكن على تقدير إذا أحرمت ليس له أن يحلله ولا هو أن يحلل نفسه (قوله وهو يفيد المنع في التطوع لا في الفرض) أي وهذا هو المتعين (باب الذكاة) (قوله هي لغة التمام) قال ابن الجوزي في التفسير الذكاة في اللغة تمام الشيء وقال في المصباح ذكيت البعير ونحوه تذكية والاسم الذكاة (قوله والحلدة) هي ما يعتري الإنسان من الغضب كذا أفاده في المختار فعليه يكون العطف مغايرا والظاهر أن شارحنا أراد بها الإدراك فيكون العطف مرادفا والمناصب حذفها كما هي محذوفة في شرح شب (قوله هي السبب الخ) أي والسبب شامل للأصناف الأربعة (قوله ثبتت التاء لغلبة الاسم) أي للدلالة على أن الاسم غلبت أو أن الاسم غلبت في حقوق التاء أي على الوصفية أي أن الوصفية (٣٠٠) بمعنى ذات ثبت لها المذنب وجبة صارت غير مرادة وانما صار هذا اللفظ اسما للشاة المذنبه ويظهر الفرق بينهما أنك

عند الوصفية تذكر الموصوف لفظا أو تقديرا وعند الاسم لا تذكره أصلا ومن المعلوم أن فعلا بمعنى مفعول لا تحقه التاء أي إذا استمر على الوصفية لأن غلبت الاسم كما هنا (قوله وجعت باختلاف أنواعها) أي جعت باعتبار أنواعها المختلفة جواب عما يقال أن الذبيحة اسم جنس للمذبوب الصادق بأي فرد من أفراده فأوجبته الجمع فأجاب بأن الجمع باعتبار أنواعها لأنها تنوع إلى مذبوحه بالعقر ومذبوحه بالتحرقاذا كان كذلك فأراد الشارح بالذبيحة بمعنى المذكاة الشامل ولو قال باعتبار أفرادها لصح ويجوز أن المراد باعتبار أنواع متعلقها التي هي الذكاة (قوله جنسا) أي أفرادها والذبايح لقب لما يحرم بعض أفراده لعدم ذكاته أو سلبها عنه وما يباح مما مقدورا عليه فيخرج الصيد أي بقوله مقدورا عليه اه وقوله لعدم أي لكونه غير مدني أما لأنه ميتة وأما لأن لا خنق

### باب الذكاة

وهي لغة التمام يقال ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها والنار إذا أتممت إفادها ورجل ذكي تام الفهم والحدة وشرعا قال ابن وضاح هي السبب الذي يتوصل به إلى إباحة الحيوان البري والذبايح جمع ذبيحة والذبيحة ثبتت التاء لغلبة الاسم وجعت باختلاف أنواعها إلى آخره وانظر حسان عرفة وما يتعلق به في الشرح الكبير ولما كانت الذكاة جنسا تحتها ثلاثة أنواع ذبح ونحر في أنسي أو وحشي مقدور عليه وعقر في وحشي مجعوز عنه زائد في الذخيرة وتأثير من الإنسان في الجلبة كالرمي في الماء الحار أو قطع الأجنحة في الجراد ونحوه من غير ذى الدم بدأ المؤلف بالذبح لكثرة أفراده باختصاصه بالغنم والطيور وأفضليته على النحر فيما يشتركان فيه كالبقر مشير إلى أن صفه الذبح أمور أربعة أشار إليها بقوله (قطع) أي التذكية قطع

عليه فيخرج الصيد أي بقوله مقدورا عليه اه وقوله لعدم أي لكونه غير مدني أما لأنه ميتة وأما لأن لا خنق التذكية فاسدة وقوله أو سلبها عنه إشارة إلى ما كان محرما مما لا تنفع فيه ولا يقبلها كالتنزيه وقوله وما يباح بها عطف على ما يحرم ولما كان يقع في ترجمة بعضهم الذبايح أحب أن يذكر ذلك (قوله وتأثير من الإنسان في الجلبة) وإن لم يكن قويا وهو رابع واقصا بعض على الثلاثة الأول اقتصار على الغالب أو أن ما يموت به عقر حكما (قوله في الجراد) متعلق بكل من قوله كالرمي أو قطع (قوله من غير ذى الدم) أي من غير الذي له نفس سائلة (قوله بدأ المؤلف الخ) جواب لما أنت خبير بأن الجواب لم يكن متسببا عن الشرط بل سبب الجواب ما أشار إليه بقوله لكثرة أفراده (قوله باختصاصه) أي بسبب اختصاصه (قوله بالغنم والطيور) الباء داخل على المقصور أي بسبب كون الغنم والطيور مقصورين عليه لكثرة أفراد الذبح ويجوز أن يراد لكثرة أفراد متعلقه أي من غنم وطيور وغير ذلك (قوله مشيرا) حال من فاعل بدأ (قوله إلى أن صفه الذبح) أي حقيقة الذبح (قوله أمور أربعة) أولها قوله قطع الثاني قوله تمام الثالث قوله من المقدم الرابع قوله بالرفع الخ فيه تسميع والاختصاص انما هو القطع المتعلق بتلك المتعلقة



(قوله فالد كاة بمعنى التذكية) اشارة الى انه ليس المراد من الذ كاة معناها الاصل وهو الهيئة الحاصلة من فعل الفاعل فاذا قطع الحلقوم والودجين مثلا فبشيء هذه الهيئة ذ كاة وقطع الحلقوم والودجين تذ كية الا ان المراد هنا بالذ كاة التذكية هكذا قرر (قوله فشم الذبح) ظاهر العبارة ان شمول الذ كاة للامر ين اعجابا من تفسيرها بالتذكية ولو بقيت على ظاهرها لم تكن شاملة للامر ين بل قاصرة على أحد ههما وكانه يقول المتبادر ان المراد بها الذبح وبعد قضاها أنه لا تشمل العقرو وهو كذلك لان شرطه الاسلام فالمراد بالذ كاة التي في الذبح والنحر (قوله حال اطباقهما) أي وأما السكران الذي يخطئ ويصيب فذكر فيه ابن رشد خلافا والمذهب ان ذبيحته لا تؤكل لغيره وأما هو فهو موكول الى حاله في الباطن أي الى ما يعلمه من نفسه فان كان يعلم انه ذبح في حال افاقته أكلها والا فلا ثم لا يخفى ان الذي يخطئ ويصيب يقال له مشكوك في ذ كاته وقيل ان ادعى التمييز بكرة لنا أن نأكل ذبيحته وأمان لم يدعه يحرم وعول على هذا عجم (قوله لعدم النية منهم) أي لعدم صحة النية منهم (قوله وهو عابد النار الخ) لا يخفى ان الاولى ان يراد بالمجوس هنا معنى أعم شامل لعابد النار وعابد الملائكة وغيرهم فتدبر (قوله ولا جله يستديمون الخ) ظاهر تلك العبارة ان نور النار التي تقاد هو الاله ولا بن قاسم انه نور آخر (أقول) وكان هذا النور مشابه للنور (٣٠١) المدعى انه الاله (قوله لا نهم الخ) لتعليل لقوله وقيل

المجوسى في الاصل التجوسى (قوله لا لتدبهم) أي بأن يكون ذلك عبادة (قوله يحل لناوطه نسائه في الجملة) لا يخفى انه لما قسر النكاح بالوطه لا حاجة لقوله في الجملة (قوله على المشهور) أي خلافا للطرطوشى في اختصاصه بمن تقدم فان هؤلاء قد بدلوا فلا يؤمن أن تكون الذ كاة مما بدلوه ورد بأن ذلك لا يعلم الامنهم وهم مصدقون فيه اه (قوله أو يقال المفاعلة باعتبار العقد) لا يخفى ما في ذلك من التسامح وذلك لانه اذا كانت المفاعلة على باهيا يكون المعنى نكاحه ويعاقدنا أي يقع العقد مناله ويقع العقد منه لنا ومن المعلوم أنه لا يتصور الا بين اثنين مناله ومنه لنا فيعود المحذور من كوننا نزوج نسائه (قوله اذ لا يحل نكاحها) أي العقد

لا خنق ولا نهش فالد كاة بمعنى التذكية فتشمل الذبح والنحر وأشار بقوله (مميزنا كح) الى أن صفة الذابح أمر ان نخرج بالاول المجنون والسكران حال اطباقهما فلا تؤكل ذبيحتهما ومثلهما الصبي الغير المميز لعدم النية منهم وبعبارة أخرى قوله مميز صفة لموصوف محدثون أي شخص مميز فيشمل الذكرو الانثى والفعل والخثى والخصى والفاسق وان كان بعض هذه مكروها والمؤلف تنزل له بعد وخرج بالثاني المرتد ولولدين أهل الكتاب والمجوسى وهو عابد النار القائل بان العالم اصلين نور او ظلمة فالنور الاخير ولا جله يستديمون وقود النار والظلمة الاله الشر وقيل المجوسى في الاصل التجوسى والميم والنون يتعاقبان كك الغنم والغن لا نهم يرون ان التجاسة لا تصرف في دينهم أي ان دينهم يبيع استعملها لا لتدبهم باستعمال التجاسة ودخل في قوله بنا كح أي يحل لناوطه نسائه في الجملة المسلم والكتابى معا هذا أرحم بيسا حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى ولا فرق بين الكتابى الا ان ومن تقدم على المشهور واندفع بقولنا أي يحل لنا ما قد يتوهم من لفظ بنا كح من المفاعلة وهو أن يحل لنا وله فلا يشمل الا المسلم ويخرج الكتابى لانه لا يحل له وطه نسائه وهو معنى من قال ان المفاعلة على غير باهيا أو يقال المفاعلة باعتبار العقد على الكتابية لانه لا يكون الا من اثنين وبقولنا في الجملة ما قد يتوهم من خروج الامة الكتابية اذ لا يحل نكاحها وان أريد بالنكاح الوطه أحرز هذا المعنى (ص) تمام الحلقوم والودجين من المقدم بل ارفع قبل التمام (ش) اضافة تمام الى الحلقوم والودجين من اضافة الصفة الى الموصوف أي الحلقوم التام ولو قال جميع كان أبين أو بقدر مضاف أي محمل تمام لان تمام عرض لا يقطع والمعنى ان شرط صحة الذ كاة أن يكون القطع لجميع الحلقوم وهى القصبة التى هى مجرى النفس وجميع الودجين وهما عرقان في صفحتى العنق يتصل بهما أكثر عروق البدن

عليها وفيه أنه لا يلتم مع ما ذكره في تفسيره من أنه أراد بالنكاح الوطه (قوله وان أريد بالنكاح الوطه الخ) لا يخفى انه في حله ما قسر النكاح الا بالوطه وكلامه يقتضى خلاف ذلك فتدبر وقوله هذا المعنى أي المشار له بقوله وبقولنا في الجملة فيكون اشكال المفاعلة جاريا مطلقا أي أردنا بالنكاح العقد والوطه وهو ظاهر ويحتمل أن مراده بقوله هذا المعنى أي المعنى بتمامه من أن المراد يحل لناوطه نسائه الخ وان المفاعلة لا تعقل الا اذا أردنا بالنكاح العقد لكن ان أراد هذا فلا يسلم له لان المفاعلة تأتي مطلقا (قوله من اضافة الصفة) تسامح أي لان الصفة انما هى تمام (قوله كان أبين) أي لا يبغي عن ارتكاب اضافة الصفة للموصوف أو بقدر مضاف أي محمل تمام والمحمل هو نفس الحلقوم (قوله لان تمام عرض) فيه نظر لان المتبادر من تمام الجزء الاخير من الشئ (قوله أن يكون القطع لجميع الحلقوم الخ) اشتراط قطع الحلقوم مخرج للمصلحة بالغين المجبة والصادق والسين وهى التى تحار الجوزة للبدن فلا تؤكل وهو المشهور لانه لم يذبح في الحلقوم وانما ذبح في الرأس ولا فرق في منع الاكل بين غنى وفقير ولو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت ولو بقي قدر نصف الدائرة جرى على الخلاف في اعتبار نصف الحلقوم ولغوه (قوله وهى القصبة التى هى مجرى النفس) كذا في التوضيح والجواهر وفي الجوهرى هو الحلق







(قوله وتذكر المعاد الجسماني) أي كون الأجساد تعاد يوم القيامة أي وتعرف بالمعاد الروحاني أي كون الأرواح تعاد (قوله كاليهود) أي اليهود الخالص (قوله ويحرمون الخروج من جبال نابلس) انظار أن المراد أنه لا يجوز الانتقال من جبال نابلس بحيث يسكن غيرها (قوله بدلها أحبار اليهود) أي صلحوا فيها وأتقنوها وأزالوا ما فيها من التحريف (قوله قلت لعل أخذ الصابي بالنصرانية دون الخ) أي فهم بين النصرانية والمجوسية يعتقدون تأثير النجوم وانها فعالة انتهى ذكره الخطاب (قوله وليس التنصير قسدا في السامري) أي لأنه ولو لم ينصرتو كل ذبيحته قال الشيخ سالم قال فيها تزك كل ذبيحة الغلام أبوه نصراني وأمه مجوسية لأنه تبع لدين أبيه ولا ينافي هذا ما تقدم في الحرة بسببها العدو وقتلهم منهم أن أولادها الصغار تبع لها في الدين إذ ليس هنا حقيقة انتهى قلت فيؤخذ من هذا أن أولاد الكفار إذا زوا بالمسلمة على دين أمهم اذلا أب لهم (٣٠٣) كذلك العكس لأن الإسلام يعلو حيث

لا أب شرعا انتهى (قوله وذبح) أي الكباني أي ولور قيقا (قوله يعني أن الكباني أصالة الخ) إذا كان كذلك فليس قوله وذبح معطوفا على قول المصنف تنصير والا كان قاصرا بل معطوف على قوله بنا كح أي صحت منا كتحته ولا شأن أن قوله بنا كح شامل للمسلم والكافر إلا أن هذا المعطوف انما هو باعتبار ما يناسبه وهو الكافر (قوله لنفسه) أي ما يملكه لا ما يملكه مسلم أو مشرك بينه وبين كباني فيكره تمكنه من ذبحهما (قوله أن يذبح لنفسه) شرط أول وقوله ما يراه حلالا شرط ثان وشرط ثالث أن لا يذبحه لصنم (قوله وان أكل الميتة) أي وان اعتقد باحة أكل الميتة كما أفاده في ك (قوله ولو صغيرا مسلما مميزا) أي ولا يهتم على موافقته على الذكاة غير الشرعية (قوله لا صبي ارنه) وأولى كبير ارنه (قوله وهو تنكرار الخ) لا يخفى أن مثل هذا لا بعد تنكرار أو اذامات الصبي على رده لا يصلي عليه كما نص عليه في المدونة أفاده في ك (قوله فالإضافة

من اليهود من بني يعقوب عليه السلام تذكر ما عدا نبوة موسى وهرون ويوشع بن نون من أنبياء بني إسرائيل وتذكر المعاد الجسماني كالنصارى ولا يرون لبيت المقدس حرمة كاليهود ويحرمون الخروج من جبال نابلس ويرغمون أن يأبدهم ثم تورا بدلها أحبار اليهود ومباغة المؤلف على السامري فيه اشعار بأن الصابي ليس كذلك وهو كذلك فإن قلت السامري قد أخذ ببعض اليهودية والصابي أخذ ببعض النصرانية فما وجه الفرق قلت لعل أخذ الصابي بالنصرانية دون أخذ السامري باليهودية (ص) أو مجوسية تنصير (ش) يعني أن المجوسى وهو عابد النار إذا تنصرت أو تهود فانه يقر على الدين المنتقل اليه ويصير له حكم أهل الكتاب من أكل ذبيحته وغيره من الأحكام وليس التنصير قسدا في السامري كما زعم بل خاص بالمجوسى (ص) وذبح لنفسه مستحله (ش) يعني أن الكباني أصالة أو انتقال لا يشترط في أباحة مذبحه أن يذبح لنفسه ما يراه حلالا عنده واحترز بقوله لنفسه مما إذا ذبح الكباني للمسلم ويأتى في قول المؤلف وفي ذبح كباني لمسلم قولان واحترز بقوله مستحله بفتح الحاء مما إذا ذبح لنفسه ما يراه حلالا عنده وثبت تحريمه عليه بشرعنا كذنى الظفر فلا يجوز لنا أكله وان لم يثبت تحريمه عليه بشرعنا بل بأخبارهم كاطريقة فانه يكره كما يأتى عند قوله والا كره والمراد بقوله ذبح لنفسه أنه ذبح مملكه الذى هو حلال له سواء ذبحه لنفسه أو لضيف به غيره فلو ذبح مملكه الذى ليس بحلال له فان ذبحه لا يعتبر سواء ذبحه لضيفه غيره كذبح الأور لضيفه مسلم أولا (ص) وان أكل الميتة ان لم يغيب (ش) يعني أن الكباني نصحذ كانه ولو علمنا أو شككنا انه يأكل الميتة ويجوز لنا أكله بشرط أن لا يغيب عليها بأن يذبحها بحضرتنا فقله ان لم يغيب شرط في أكل الميتة من الكبانيين وأما غيره فلا يشترط فيه عدم الغيبة وانما يعتبر حضور من يعرف الذكاة الشرعية ولو صغيرا مسلما مميزا أو يغبى أن يكون من لا يعرفها إذا وصف ما حصل بحضرتة وكان ذكاة شرعية انما تؤكل (ص) لا صبي ارنه (ش) معطوف على مميز أى قطع مميز باق على دينه لا مميز ارنه وهو تنكراره مع لكتنه اغناص عليه لئلا يتوهم انه لم يمتل يقتل في رده كانت رده غير معتبرة (ص) وذبح لصنم (ش) معطوف على صبي فالعامل فيه قطع أى لا قطع مذبح لصنم فالإضافة فيما سبق للفاعل وهنا للمفعول واللام في لصنم للاستحقاق فالمعنى انه إذا ذبح للصنم ما يستحقه دون غيره فانه لا يؤكل لأنه مما أهل به لغير الله فان قلت ظاهر هذا

فيما سبق للفاعل الخ) الحاصل أن المصدر في المعطوف عليه مضاف لفاعله وفي المعطوف مضاف لمفعوله وهو جازئ وان كان قليلا وأشار الشارح الى أن ذبح بمعنى مذبح (قوله ما يستحقه) لأنه مما أهل به لغير الله فان قلت العلة تفنضى ان عدم الأكل عند الإهلال لغير الله والمدعى عام قلنا قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح للأصنام والوثان فإذا علمت ذلك ظهر لك أن ما قاله عب وشب لا يظهر أما عب فقد قال أى لا يؤكل ذبح الكباني لصنم ما يستحقه دون غيره في زعمه لأنه مما أهل به لغير الله أى بان قال باسم الصنم بدل بسم الله فان ذكر اسم الله عليه أيضا أكل تغليبا لا اسم الله مع انه يبعد ذكر اسمه تعالى مع قصده اختصاصه بالصنم الذى هو مفاد لام الاستحقاق وأما شب فقال وصوره المسئلة أنه ذكر اسم الله عليه أى لأنه قصد التقرب انتهى وتم لك العبارة المفصحة بالمقصود بما قاله ابن عطية في قوله تعالى وما أهل به لغير الله قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح للأصنام والوثان وأهل معناه صبيح ومنه استهلال المولود وجرحت عادة



العرب بالصياح باسم المقصود بالذبيحة وغالب ذلك في استعمالهم حتى عبر به عن النية التي هي علة التحريم انتهى الحاصل ان ذكر غير اسم الله لا يوجب التحريم عند مالك في المدونة الذي درج عليه المؤلف في قوله وذبح الصليب أو عيسى وانما هو مكروه فقط وعند ابن القاسم يحرم انتهى (قوله اذ ذكرا اسم الله عليه ينافي ذلك) والحاصل انه اذ ذكرا اسم الله عليه فقط أورد كرا اسم الله واسم غيره يؤكل وأما اذ ذكرا اسم الصنم فقط فلا يؤكل (قوله لان لام الاستحقاق الخ) لا يظهر انها تقييد الاختصاص على ان الاختصاص هنا لا يظهر منه عدم الاكل (قوله ولام التعليل لا تقييده) خلاصته ان لام الاستحقاق لما كانت تقييد الاختصاص لم يؤكل في مسئلتها ولما كانت لام التعليل لا تقيده أكل وحاصل مفاد الشارح هنا وفي قوله أورد ذبح الصليب الخ انه لم يؤكل في مسألة الصنم لكونه لم يذ كرا اسم الله عليه ولو ذكروه أو مع اسم الصنم أكل وأكل في مسألة الصليب وعيسى لكونه ذكرا اسم الله عليه وهذا تبع فيه الشارح غيره وهو لا يظهر بل الذي يظهر انه لم يؤكل هنا لكونه قصد التقرب في مسألة الصنم بان جعله الهاء أكل في مسألة الصليب وعيسى لانه لم يقصد التقرب بل قصد انتفاع الصليب أو عيسى (٣٠٤) بشوابه هذا ما يفيد ابن عرفة وقصد الانتفاع في الصليب اغما يظهر بالنسبة

للاذبح بخلاف عيسى فيظهر قصد انتفاعه والحاصل انه مع قصد التقرب لا فرق بين الصنم والصليب وعيسى في عدم الاكل ومع قصد الانتفاع لا فرق بين الثلاثة في الاكل وان لم يذ كرا اسم الله عليه لما سبأ في ان وجوب التسمية خاص بالمسلم وقال محشى تن مانصه ان المذبح للصنم ليس تحرمة لكونه ذكر عليه غير اسم الله بل لكونه لم يقصد ذكاته والا فلا فرق بينه وبين الصليب قاله التنوسي وقال ابن عطية في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذ كرا اسم الله عليه ذبايح أهل الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكرا اسم الله عليه من حيث لهم دين وشرع انتهى وقد أجاز مالك في المدونة أكل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة ابن عرفة وفيما ذكرا عليه اسم المسيح الكراهة والاباحة لابن حارث

ولو ذكرا اسم الله عليه قلت اذ ذكرا اسم الله عليه لا يصدق عليه انه ذبح للصنم ما يستحقه فقط اذ ذكرا اسم الله عليه ينافي ذلك لان لام الاستحقاق تقييد الاختصاص ولام التعليل لا تقيده ولذا كانت لام الصليب تعليمية (ص) أو غير حل له ان ثبت بشرعنا والا كره (ش) هذا تفصيل في مفهوم مسئلة والمعنى ان السكابي اذ ذبح لنفسه ما يراه غير حلال له وثبت تحرمة عليه بشرعنا كذى الظفر وهو الابل وحجر الوحش والنعام والاوز وكل ما ليس بمشقوق الظفر ولا منفرج القوائم فانه لا يحل أكله فان لم يثبت تحرمة بشرعنا بل أخبر هو بحرمة في شرعه كالظرفه وهي أن توجد الذبيحة فاسدة الرئة أى ملتصقة بظهر الحيوان كره أكله من غير تحریم وانما كانت الطريفة عندهم محرمة لان ذلك علامة على انها لا تعيش من ذلك فلا تعمل فيها الذكاة عندهم بمنزلة منفردة المقاتل عندنا وليس الدجاج من ذوى الظفر لانه مشقوق الاصابع ليس بينها اتصال وظاهر كلام المؤلف في السكابي مطلقا مع أن ذى الظفر انما حرم على اليهود فقط لكن قوله ان ثبت بشرعنا يبين المراد منه وقوله والا كره أى كره أكله وأما مشراؤه فلا يجوز ويفسخ اذا وقع وفي كلام بعضهم ان الفسخ في الطريفة ونحوها على جهة التندب (ص) بجزارتها (ش) أى المميز الذى يذبحه ومعنى كلامه أنه يكرهه للإمام أن يبقية جزا في أسواق المسلمين أى ذبايح ما يستحله ببيعته وكذلك يكرهه أن يكون جزا في البيوت وهذا الثانى مبنى على القول بأنه يصح استئنايته وبعبارة أخرى بجزارتها في أسواق المسلمين لعدم نجسهم والجزا الذى ذابح واللحم باع اللحم والقصاب كاسر العظم وينبغى أن يراد هنا ما يبيع الجميع وهو بكسر الجيم وأما بالضم فأطراف البعير يده ورجلاه ورأسه (ص) ويبيع واجارة لعبيده (ش) يعنى انه يكره للمسلم أن يبيع للكافر نعمائذ بها لعبيده وكذلك يكره للمسلم أن يواجر دابته أو سفينته السكابي لاجل عيبه وكذلك يكره للمسلم أن يعطى اليهودى ورق النخل لعبيده وما أشبهه مما يستعينون به على تعظيم شأنهم (ص) وشراء

ذبحه

عن رواية ابن القاسم مع رواية أشهب (قوله ان ثبت بشرعنا) المراد ان شرعنا أخبر

عن شرعهم بانه حرم عليهم كل ذى ظفر (قوله وحجر الوحش) فيه نظر لانه من ذوات الخوافر (قوله ولا منفرج القوائم) جمع فائمة أى ما يقام عليه وهو الظفر والعطف مرادف (قوله فاسدة الرئة) أى الفشة (قوله وأما مشراؤه فلا يجوز ويفسخ) ظاهره التحريم فقد قال في ك وجد عندى مانصه أى كره الاكل وأما مشراؤه فيحرم ويفسخ لانه تبين انه لا تعمل الذكاة فيها بحسب اعتقادهم ووجه حرمة الشراء مع كراهة الاكل فقط اعانتا لهم باطعامهم ما لا يحل لهم وهو الثمن والفرق بينهما وبين الشحم المحرم عليهم ان شراءه يكره ولا يفسخ ان فاسدة الرئة ليس لهم فيها عذر فهم متعدون في تحريمها فسادناهم بشرائنا اياهم على ضلالتهم وأما الشحم فهم معذورون فيه لتحريمه عليهم بنص القرآن فلسنا مصادرين لهم على ضلالتهم (قوله على جهة التندب) أى يجهل عدم الجواز على الكراهة وهذا خلاف ما قدمناه عن ك وفي شرح عب ما يفيد (قوله وكذلك يكره أن يكون الخ) بل يكره الشراء منه سواء كان المبيع ذبحه أم لا وكذا يكره أن يكون صبر فيا في الأسواق (قوله وأما بالضم الخ) قال بعض ولم أر من ذكر الفتح



(قوله فانه لا يجوز لنا شراؤه ويفسخ على مامر) أي يحرم على ما تقدم وفي عجم خلافة وتبعه عب فانه قال أي يكره الشراء مما ذبحه وان كان مما يباح له أكله كاللحم وعلى هذا فأكل ما يحرم عليه بشره بأشراء مكروه لنا من وجهين الشراء والاكل وأما ما لا يحرم عليه بشره فانه يكره شراؤه لا أكله وأما ما يحرم عليه بشرهنا كذبي الطفر لليهودي فيحرم أكله وشراؤه ويفسخ فالاقسام ثلاثة (قوله أن يتسلف عن الخمر) فلذا قال في ل وقد فرضها في المسدونة فيما اذا كان البائع ذميا وحينئذ فلو كان البائع مسلما فلا يجوز تسلفه ولا البيع به ولا أخذه قضاء (ش) يعني انه يكره للمسلم أن يتسلف عن الخمر من الكافر لغيره أو يشترط عليه غير عن الخمر وكذا له مندوحة في التسلف أي بأن يتسلف من غيره (قوله انه لا يفسخ) أي التسلف المذكور (قوله أو يقال يفسخ) أي ذلك التسلف (قوله بمنزلة من تباع الخ) أي (٣٠٥) فالمسلف المسلم بمثابة من تلزمه الجمعة والكافر المسلم بمثابة من لا تلزمه ويحتل

ذبحه (ش) أي ومما يكره لنا أن نشترى ذبحه الذي اتى ذبحها لنفسه مما يراه حلالا وأما ما يراه حلالا كالطريقه فانه لا يجوز لنا شراؤه ويفسخ ان وقع على مامر (ص) وتسلف عن خمر أو بيع به لا أخذه قضاء (ش) يعني انه يكره للمسلم أن يتسلف عن الخمر من الكافر أو يأكل منه طعاما اشتراه بثمن خمر أو يأخذ عن الخمر من هبة أو صدقة أو يبيعه به شيئا وأما ما أخذه من الذي قضاء عن دين للمسلم عليه فانه يباح له كما أباح الله الجزية منهم ولان لهم في البيع مندوحة دون القضاء وقوله وتسلف عن خمر بآء به الذي لدى أو مسلم إلا أن غشه من مسلم أشد كراهة كما قاله تظا هر قوله أشد كراهة أنه لا يفسخ ان وقع أو يقال يفسخ بمنزلة من تباع وقت نداء الجمعة مع من لا تلزمه تأمل (ص) وشعم يهودي (ش) أي ومما يكره للمسلم أن يأكل شعم اليهودي الذي هو محرم أي وكره أكل شعم ذبح يهودي من بقر وغنم بشراء أو هبة أو نحوه من الشعم الخالص كالثرب بالمشة المفتوحة شعم رقيق يغشى الكرش والامعاء فان قيل شعم اليهودي مما ثبت تحريمه بشرهنا فلم يكن حراما فالجواب أنه جزء مذكي والمذكي حل له فهو لم يذبح غير حل له لكن طهرته عليه كره أكله منه (ص) وذبح الصليب أو عيسى (ش) أي ومما يكره لنا أن نأكل ما ذبحه اليهودي للصليب أو للكنيسة أو نحو ذلك مما قصدوا به التقرب والتعظيم لشركهم فاللام في الصليب للتعليل فلا ينافي أنهم ذكروا اسم الله عليه (ص) وقبول متصدق به لذلك (ش) أي وكره قبول التصديق منهم لاجل الصليب أو عيسى وحكم المتصدق به عن موتاهم كذلك لان قبولها في هذه الحالة تعظيم لشركهم كما نقله ابن عبد السلام وكان المؤلف تركه مساواة حكمه لحكم ما ذكر ويصح أن تكون اللام بمعنى عن (ص) وذكاة خنثى وخصى وفاسق (ش) وانما كره ذكاة من ذكر لتفوق النفس عن فعل الاولين فلا ترد المرأة فان ذكاتها غير مكروهة ولتقص الثالث ولا يرد الكافر فان ذكاته غير مكروهة بل المكروه كونه جزارا في أسواق المسلمين على العموم لا ما جزمه لنفسه لان الفاسق فسقه لا يقر عليه في دينه بخلاف الكافر السكابي ويدخل في الفاسق البسدي على القول بعدم كفره والاغلف وتارك الصلاة ولا تترك ذكاة المرأة والصبي ولو لغير ضرورة على مذهب المدونة (ص) وفي ذبح كتابي لمسلم قولان (ش)

ذبحه (ش) أي ومما يكره لنا أن نشترى ذبحه الذي اتى ذبحها لنفسه مما يراه حلالا وأما ما يراه حلالا كالطريقه فانه لا يجوز لنا شراؤه ويفسخ ان وقع على مامر (ص) وتسلف عن خمر أو بيع به لا أخذه قضاء (ش) يعني انه يكره للمسلم أن يتسلف عن الخمر من الكافر أو يأكل منه طعاما اشتراه بثمن خمر أو يأخذ عن الخمر من هبة أو صدقة أو يبيعه به شيئا وأما ما أخذه من الذي قضاء عن دين للمسلم عليه فانه يباح له كما أباح الله الجزية منهم ولان لهم في البيع مندوحة دون القضاء وقوله وتسلف عن خمر بآء به الذي لدى أو مسلم إلا أن غشه من مسلم أشد كراهة كما قاله تظا هر قوله أشد كراهة أنه لا يفسخ ان وقع أو يقال يفسخ بمنزلة من تباع وقت نداء الجمعة مع من لا تلزمه تأمل (ص) وشعم يهودي (ش) أي ومما يكره للمسلم أن يأكل شعم اليهودي الذي هو محرم أي وكره أكل شعم ذبح يهودي من بقر وغنم بشراء أو هبة أو نحوه من الشعم الخالص كالثرب بالمشة المفتوحة شعم رقيق يغشى الكرش والامعاء فان قيل شعم اليهودي مما ثبت تحريمه بشرهنا فلم يكن حراما فالجواب أنه جزء مذكي والمذكي حل له فهو لم يذبح غير حل له لكن طهرته عليه كره أكله منه (ص) وذبح الصليب أو عيسى (ش) أي ومما يكره لنا أن نأكل ما ذبحه اليهودي للصليب أو للكنيسة أو نحو ذلك مما قصدوا به التقرب والتعظيم لشركهم فاللام في الصليب للتعليل فلا ينافي أنهم ذكروا اسم الله عليه (ص) وقبول متصدق به لذلك (ش) أي وكره قبول التصديق منهم لاجل الصليب أو عيسى وحكم المتصدق به عن موتاهم كذلك لان قبولها في هذه الحالة تعظيم لشركهم كما نقله ابن عبد السلام وكان المؤلف تركه مساواة حكمه لحكم ما ذكر ويصح أن تكون اللام بمعنى عن (ص) وذكاة خنثى وخصى وفاسق (ش) وانما كره ذكاة من ذكر لتفوق النفس عن فعل الاولين فلا ترد المرأة فان ذكاتها غير مكروهة ولتقص الثالث ولا يرد الكافر فان ذكاته غير مكروهة بل المكروه كونه جزارا في أسواق المسلمين على العموم لا ما جزمه لنفسه لان الفاسق فسقه لا يقر عليه في دينه بخلاف الكافر السكابي ويدخل في الفاسق البسدي على القول بعدم كفره والاغلف وتارك الصلاة ولا تترك ذكاة المرأة والصبي ولو لغير ضرورة على مذهب المدونة (ص) وفي ذبح كتابي لمسلم قولان (ش)

(٣٩ - خرشى ثاني)

يفيد انها اذا كانت من غيرهم لا يكره وقد ذكره الشيخ أحمد بقوله وظاهر كلامه أي صاحب الرسالة عدم الكراهة مما هو به أو اشتراه من له أكله انتهى وقوله من له أكله راجع لقوله مما هو به أيضا (قوله مما قصدوا به التقرب والتعظيم لشركهم) لا يخفى ان هذا ينافي ما تقدم عن مفاد ابن عرفة (قوله فلا ينافي أنهم الخ) لا يخفى ان هذا يفيد أنهم ذكروا اسم الله عليه وأنهم مطاويون وليس كذلك لما تقدم (قوله وذكاة خنثى) ان ذبح كل منهم لنفسه أو لغيره وهو ظاهر ومعنى الكراهة هنا أنه يكره أكل مذبوحه انتهى ل (قوله وخصى) أي ومحبوب (قوله فان ذكاتها غير مكروهة) أي لانها كاملة في نوعها (قوله والاغلف) هذا هو المعتمد خلافا لما في عب من عدم الكراهة إلا انك خير بأن عدم الاغلف فاسق مما شاكل لان الختان مندوب لا واجب (قوله على مذهب المدونة) راجع للمرأة والصبي أي خلافا لابن رشد ومثله المرأة في عدم كراهة الذكاة الجنب والحائض والاخرس والنفساء واعلم ان ما قاله المصنف هنا من قوله وذكاة خنثى هل يجوز في أنواع الذكاة أو الذبح والنحر



خاصة أشار له الخطاب عند قوله وجرح مسلم فقال وانظر حيثما الخنثى والخصى والفاسق ومن يكره ذلك كانه هل يكره صيده وهو اظاهر انتهى قال بعض الشراح لكن ظاهرا لاطلاق كلامهم هنا عدم كراهة صيدهم (قوله أى وفي صحة ذبح) أى مع الكراهة هذا تقرير نت في لـ والاحسن ما في صغيره لانه هو الموافق لكلام المصنف في توضيحه ونصه في صغيره وفي حل ذبح كلابي لمسلم ويجوز أكلها وعدم حله فيمنع قولان لمالك قال عجب وظاهره جريانها فيما ثبت تحريمه بشرعنا على الذابح كذا في الظفر وعلى هذا شيخنا فانه قال والقولان جاريان حتى لو كان ما استنبط على تذكيره حراما عليه بشرعنا انظر ابن عرفة وكلام ابن عرفة يفيد ان الراجح من القولين الحرمة كما ذكره شب (قوله بأمره) مفاده انه لو ذبح بغير أمره لا تؤكل قطعانص المواق ابن الموازي لا ينبغي لمسلم ان يمكن ذبحته من كتابي وان كان شريكه فيها فان فعل أكلت انتهى وكتب بعض شيوخنا مانصه مقتضى التقييد انه لو ذبح ملك المسلم بغير أمره لا تصح لانه لم يذبح ملكه وذبحه الكتابي لا تؤكل الا بشرط ذبح ملكه وفي ذبح ملك المسلم قولان لكن بأمره فيقتضى انه لو ذبح ملك غيره بغير أمره لا تؤكل لعدم صحة ذكاته على هذا الوجه والله أعلم والظاهر انها تؤكل لانها بالقدوم على ذبحها الموجب لغرمه تصير كالمملوكة له (قوله لتعلقهما) علة لانها الخ باعتبار ما تضمنه من تقدمهما على النوع الثالث (قوله المأفوس اليه) صفة مؤكدة (قوله دون الوحشي) محترز قوله بالانسي (قوله مقدما) (٣٠٦) كذا في نسخته بالميم أى مقدما كل منهما على النوع الثالث (قوله وهو الصيد)

أى وفي صحة ذبح كلابي لمسلم بأمره وعدمها قولان لمالك وينبني على ذلك الاكل وعدمه ومفهوم قوله لمسلم ان ذبحه لكافرا لا يكون حكمه كذلك وهو كذلك لانه ان ذبح ما لا يحل لكل منهما فيستفق على عدم صحة ذبحه وان ذبح ما يحل لكل منهما فيستفق على صحة ذبحه ومثل الذبح الحر ثم ان القولين جاريان في الضحية أيضا ولا يقال سبي أى اشتراط الاسلام فيقتضيه كلامه هنا بغير الضحية لانا نقول اشتراطه اغاها بالنسبة لكونها ضحية فقط وأما بالنسبة لحل الاكل وعدمه ففيه القولان \* ولما انتهى المؤلف الكلام على النوعين الاولين من أنواع الذكاة الثلاثة لتعلقهما بالانسي غالباً المأفوس اليه دون الوحشي مقدما على النوع الثالث وهو الصيد المتعلق به شرع في الكلام عليه ولم يعرفه ابن الحاجب قال ابن عبد السلام بخلافه ابن عرفة يرد بأن الجلاء المغني عن التعريف الضروري لا النظرى فان أراد لم يفده والاول ممنوع فالصيد مصدرا أخذ مباح أكله غير مقدور عليه من وحش طير أو برأحيوان بحر بقصد فلا يتوهم اضافته أخذ لفاعله واسما مأخذ الخ وهو من حيث ذاته جائز اجماعا وقوله بقصد أى بنية الاصطياد وهو راجع لما قبل أو حيوان بحر لان الحيوان البحري لا يشترط فيه القصد واغما أخره خشية اختلال النظام وانما قصده بذكرا البحري انه صيد لأنه يحتاج الى عقرب لا بد في العقر الذى هو الجرح من أركان ثلاثة صائد ومصيد ومصيد به فأشار الى الاخير بقوله فيما يأتي بسلاح محدوا الخ والى ما قبله بقوله وحشيا الخ والى الاول بقوله هنا (وجرح مسلم ميم) اعلم ان الجرح شرط في صحة أكل الصيد ولو كان الجرح في أى مكان من جسد الصيد وانظر هل

أى العقر (قوله به) أى بالوحشي (قوله شرع) جواب لما (قوله الضروري) خبر ان حاصله ان الجلاء قسمان جلاء ضرورى أى لا يتوقف على نظرو ولا استدلال وجلاء نظرى يتوقف فالاول كالجلاء في الواحد ونصف الاثنين والثاني كالجلاء في قولك العالم حادث فانه يتوقف على الدليل الذى هو قولك العالم متغير وكل متغير حادث فقوله ضرورى أى حاصل بسبب الضرورة وقوله النظرى أى الحاصل بالنظر وهو ترتيب أمور معلومة للتأدى الى مجهول (قوله فان أراد) أى فان أراد الجلاء النظرى لم يفده أى لانه لا ينافى التعريف وقوله الاول

ممنوع أى الجلاء الضرورى فان قلت لم يقل ابن عرفة من وحش أو حيوان بحر بقصد وهو أنخصر والوحش نعم ما ذكر قلت لان الوحشي غلب في وحش البر فذلك ذكر الطير لئلا يكون رسمه غير منعكس ولو قال مجوز عنه كما قال ابن الحاجب لكان أنخصر كذا أفاده شارح الحدود بقرى ان قوله وحش طير اضافته لمابعده بيانية وأما اضافته وحش الى بر فهو من اضافته الحال الى المحل (قوله فلا يتوهم) لا ظهور لهذا التفريع وقوله واسما مأخذ الخ أى بحيث يقول ما أخذ من مباح أكله غير مقدور عليه من وحش طير الخ (قوله من حيث ذاته جائز اجماعا) أى وتعتبره الاحكام الخمسة مباح وهو ما كان للمعاش اختيار الاكل وانتفاع بثمنه ولو في شهوة مباحة أو تنكح منعمة تزوجا أو شراء ومنسوب وهو ما صيد لسد الخلة وكف الوجه أو ليوسع به على عياله في ضيق أو يصرفه في مندوب من صدقة وممنوع اذا كان يريد قتل الصيد لاذكاته لانه من الفساد أو كان الاشتغال به يؤدى لتضييع الصلوات وواجب وهو ما كان لحياء نفسه أو غيره ولا يجده غيره ومكره لله وصيد الخنثى والخصى والفاسق (قوله خشية اختلال النظام) أى بين المعاطيف ثم انك خير بان النية اغماهى شرط في الاصطياد لا في أخذ الصيد وظاهر التعريف انه شرط في الاخذ فاعله تسميع فاراد بالاخذ الاصطياد لا ترى الى تنبيه الشارح حيث قال أى بنية الاصطياد الا انه يلزم على كلام الشارح ترك النكتة المعنوية للنكتة اللفظية مع ان المعنوية أولى (قوله ولو كان الجرح الخ) أى ولو في الاذن



(قوله ما يشمل شق الجلد) أي هل المراد تأثير صادق بشق الجلد والادماء أو قاصر على الادماء بالخصوص وهذه العبارة لعج وفي عيب المراد به الادماء مع شق جلد أم لا لاشق جلد بالآلة بدون ادماء في وحشي صحيح فلا يكفي بخلافه في مريض فيؤكل لكن هذا يخالف ما يأتي في قوله وسيل دم ان صحت لان مفهومه لو كانت مريضه لا يكفي فيها سيلان الدم فقط بل لابد من التحرك القوي فأولى الشق بلا ادماء ولا تحرك قوي الا ان هذا الآلة في الذبح وكلاهما الآلة في العقر وسبأتني عن عجب مانصه اعلم ان مقتضى كلام ابن عرفة من ان المعتمد في الصيد انه لا يؤكل بدون ادماء من الآلة حيث يكون يحصل منه دم عند شق الجلد وأما ما يحصل منه دم عند شقه فيمكن شق الجلد الذي هو الجرح ولا يعتبر سيلان الدم وأما لو حصل الادماء من غير الآلة وأجرح من غير الآلة الاصطيد فلا يؤكل وظاهر المصنف في قوله وصادم أو عض انه اذا حصل جرح من غير الآلة كعض الكلب أو صدمه ان ذلك يكفي (قوله ويدل له ما يأتي) لم يذ كر الشارح فيما سيأتي ما يتعلق بذلك نعم يأتي في كلام عجب الذي الكلام هذا له (قوله واحترز بالمسلم) أي مسلم حال الارسال وكذا ما بعده وانظر لو تخلفت تلك الشرط بعد الارسال وقبل الوصول كذا في عيب (أقول) اذا كان النص ان المراد الاسلام حال الارسال فلا يشترط اذن الاستمرار وفي عبارة ويعتبر الاسلام حال الرمي والاصابة فلوارتد بعد الرمي وقبل الوصول (٣٠٧) أو كان كافرا حال الرمي وأسلم حين الاصابة فلا يؤكل واشترط الاسلام في قوله

تعالى تناله أيديكم ورماحكم لان الخطاب للمسلمين وهو مبني على أن الاضافة تقيدها بالحصص (قوله ليكون الحيوان آله) أي فلا ينافي قول المصنف وجرح مسلم الخ بصلاح محدودي حيوان علم (قوله على المشهور) أي خلافا لابن حبيب (قوله لكن قوله وان تأنس) الاوضح ان يقول فقوله وان تأنس الخ (قوله فان بمعنى لو) أي وذلك لان ان تصرف الفعل للاستقبال والمعنى على الماضي ولويدل على الماضي فلهذا كانت ان بمعنى لو (قوله أو يقدر كان) لا يخفى ان تأنس فعل ماض وتصرفه ان للاستقبال وكذا كان فعل ماض فتصرفه ان للاستقبال ألا ترى ان الله قد قال في كتابه وان كان ذو عسرة

أراد بالجرح ما يشمل شق الجلد والمراد به ما يدعي وان لم يحصل شق جلد ويدل له ما يأتي عند قوله أو عض بالجرح انتهى واحترز بالمسلم من غيره كنايةا أو مجوسيا واحترز بالمميز من غيره فان صيده لا يصح لعدم النية كالسكران والمجنون والصبي الذي لا يعقل وأما المرأة والصبي الذي يميز فانه يصح صيدهما من غير كراهة كذا كاتهما وهو المشهور واصله جرح مسلم من اضافة المصدر لفاعله ونسبة الجرح للمسلم ليكون الحيوان آله كالسهم ولما فرغ من الكلام على الصائد أخذ يتكلم على المصيد فقال (وحشيا) والمعنى أنه يشترط في المصيد أن يكون وحشيا فلا يؤكل الا نسي بالجرح وأما البحري فلا يشترط فيه جرح ولا غيره ويؤكل ولو بصيد كافرا لا يريد على كونه ميتة وميتته حلال فقوله وحشيا معمول جرح وهو صفة لموصوف محذوف أي حيوانا وحشيا أي متوحشا لا انسيما من ابل أو غنم أو دجاج أو بقرة أو حمار أو أوز على المشهور وهذا ان لم يتأنس الوحش بل وان تأنس ثم فوحش أسكن قوله (وان تأنس) المعنى على الماضي فان بمعنى لو أو يقدر كان أي وان كان تأنس (ص) عجز عنه (ش) صفة لقوله وحشيا أي ولا بد أن يكون الوحش معجوزا عنه وان تأنس فكلام المؤلف غير محتاج للتقديم بالندود بعد التأنس وقوله (الاعسر) مستثنى من المنطوق أي عجز عن تحصيله في جميع الحالات الا في حالة العسر وأخرى اذا عجز عنه جملة والمراد بالعسر المشقة أصبغ ومن أرسل على وكر في شاهر جبل أو شجرة وكان لا يصل اليه الا بأمر يخاف منه العطب يجوز أكله بالصيد (ص) لانهم شرد أو تردى بكوة (ش) المراد بالنعم الابل والبقر والغنم ولو قال انسي أسكان أشمل وأنسب لانه مفهوم قوله وحشيا وانما عبر بالنعم لاجل قوله شرد والمعنى أن النعم اذا شرد شيء منها أي نفر ولحق بالوحش فانه لا يؤكل بالعقر أما الابل فلا خلاف وأما البقر فعلى المشهور ثم ان قوله

فليس المراد الماضي ويمكن الجواب بانه لما قدر كان مع وجود الماضي دل على ان الاستقبال الذي كان يصرفه الفعل اليه ليس مرادا بل المراد الماضي والامساح تقييد بمركان (قوله عجز عنه) بالبناء للمفعول ليشمل عجز كل أحد هو أو غيره عنه بدليل قوله وضمن ما أمكنته ذكاته وترك كذا في ك (قوله فكلام المؤلف غير محتاج الخ) أي لان المصنف لما قال عجز عنه دل على ان المراد تأنس ثم فوحش (أقول) لان سلم ان العجز يقتضي الندود لتحقيق العجز بسقوطه في كوة بحيث لا يمكن ذبحه فتدبر (قوله مستثنى من المنطوق) لا يخفى ان قوله في جميع الحالات يقتضي انه مستثنى من محذوف (قوله أصبغ الخ) ذكره دليله على ان مراده بالعسر المشقة الا أنه أخص من المدعى لانه قال يخاف منه العطب فيقتضي انه اذا كان مشقة بدون عطب لا يجوز وهو خلاف ظاهر المصنف الا ان مفاد نص أصبغ آخر ما يفيد ان المدار على المشقة (قوله في شاهر جبل) أي جبل شاهر أي مرتفع (قوله أو تردى) المعطوف محذوف وجلة تردى صفة له أي وحشي تردى بكوة وليست جملة تردى معطوفة على قوله شرد لاقتضاء ذلك ثبوت ذلك بالنسبة للنعم وليس كذلك (قوله أسكان أشمل) أي ليشمل الدجاج الانسي ونحوه (قوله وانما عبر بالنعم الخ) كانه جواب عن المصنف وذلك لان شرد لا يستلزم الا لنعم أي لغة قال البدر شرد يستعمل في النعم ونفي الصيد انتهى



(قوله عطفًا على مسلم الخ) فيه تسامح يدل عليه كلامه بل ذلك الجرائع هو بالمضاف المحذوف فغايتة انه حذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حره فالمعطوف هو المحذوف وقوله ونصبه الخ هذا هو الاولى لمقابله وحشيما (قوله وهو جائز الخ) أى والشرط موجود وهو كون المحذوف مما نال الماعطف عليه لفظا وان اختلفا في ان المعطوف عليه مضاف لفاعله وهذا مضاف لمفعوله (قوله لان الكوة هي الطاقة) يقال كوة بفتح الكاف وضمة (قوله بكهوة) بضم الهاء وتشديد الواو الجمع هو بضم الهاء (قوله وبعبارة أخرى) هذا جواب عن الاعتراض المذكور (قوله لامن التردى الذى هو السقوط) ويمكن ان يكون من ذلك وتجعل الباء بمعنى من (قوله وحيوان علم) ولومن نوع ما لا يقبل التعليم كاسد وغر ونفس وأولى ما يقبله من كلب أو باز ولو كان طبع المعلم الغدر كذب فانه لا يسلط الا لنفسه وعصيان المعلم مرة لا يخرج منه عن كونه معلما كما لا يكون معلما بطاعته مرة بل العرف في ذلك كاف (قوله كعراض) تفسير لقوله أم لا وهو بالعين المهملة على وزن مفتاح مهم (٣٠٨) لا ريش له دقيق الطرفين غليظ الوسط وقال عياض المعراض عصافى طرفها

لا نعم يصح جرحه عطفًا على مسلم بعد حذف مضاف أى لا جرح نعم وهو من عطف المصادر المضاف لمفعوله على المصدر المضاف لفاعله وهو جائز وان كان قليلا ورفع عطفًا على جرح بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه أى لا جرح نعم ونصبه عطفًا على وحشيا وترك الالف فى الرسم على لغة ربيعة فافهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الالف ثم ان قوله بكوة فيه نظر وذلك لان الكوة هي الطاقة وليس ذلك مراد ولذلك قال ابن غازى بكهوة وفى بعض النسخ بكهفرة وهما بمعنى وبعبارة أخرى ومعنى تردى أى من الردى وهو الهلاك أى أشرف على الهلاك بكوة لامن التردى الذى هو السقوط من أعلى الى أسفل كما فهم ابن غازى (ص) بسلاح محددة وحيوان علم (ش) الباء متعلقة بجرح وأشار به هذا الى ما يصاد به من سلاح أو حيوان والمعنى انه يشترط فى الآلة التى يصاد بها ان تكون ذات حد يجرح سواء كان فيه حديد أم لا كعراض أصاب بحده فلا يس المراد بالحد الحديد بخصوصه وانما اشترط فى الحيوان التعليم لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين ابن حبيب والتكليب التعليم وقيل التسليط وحده التعليم قال فيها المعلم هو الذى اذا أرسل أطاع واذا جرح انتمى واعتراض الاشياخ كلامها بأن الطير اذا جرح لا ينجرز كره فى الشامل بقيل فقال وفيها والمعلم من كلب أو باز هو الذى اذا جرح انجرز واذا أرسل أطاع وزيد واذا دعى أجاب وحل على الوفاق وقيل لا يشترط انجرز الطير انتهى وهذا يفيد انه يعتبر فيما عدا الطير الوصفان وكذلك فى الطير الا ان اعتراض الاشياخ المدونة يقتضى أن المعتمد فى الطير عدم اعتبار الانجرز وهو انه اذا أرسل أطاع (ص) بارسل من يده بلا ظهور ترك (ش) هذا صفة لحيوان أى وحيوان مرسل من يده ولم يظهر منه ترك والاولى اسقاط قوله من يده والمراد ان يكون بارسل كان من يده أو من يد غلامه أو من خذمه أو من تحت قدمه أو من نحو ذلك يحتز عن صورة واحدة وهى ان يكون مطلقا فيذهب بنفسه اشلاه بعد ذلك أم لا فانه لا يؤكل الا بذكاة ثم بالغ على جواز أكل المصيد بقوله

حديدة وقد تكون بغير حديدة انتهى (قوله والتكليب التعليم) لا يخفى أن قوله مكلبين حال مؤكدة وقيل التسليط فلا تكون مؤكدة بل مؤسسه (قوله قال فيها) يؤخذ من كلام المدونة حد التعليم بطريق اللزوم وذلك لان الذى فى المدونة حد المعلم فيؤخذ منه ان التعليم جعل التكليب بحيث اذا أرسل أطاع واذا جرح انجرز (قوله وذكره) أى ذكر الاعتراض (قوله وحل على الوفاق) أى ان زيادة من زاد وهو ابن حبيب واذا دعى أجاب ليست مخالفة لما فى المدونة أى لانه يرجع لقوله واذا جرح انجرز وفى ل زاد ابن حبيب واذا دعى أجاب قيل وهو تفسير لان فى الام واذا أشلى أطاع والاشلاء يطلق على الاغراء والدعاء انتهى فلا يخفى ان هذا يخالف لفظ الشامل عنها (قوله)

وهذا يفيد أى ما تقدم من كلام الشامل (قوله وهو انه الخ) الضمير عائد على المعتبر المفهوم من المقام (ص) والتقدير والمعتبر انه اذا أرسل أطاع قال بهرام واستقر اللخمى من المدونة أن شرط التعليم واحد وهو اذا أرسل أطاع ولا يشترط واذا جرح انجرز وقد كرم من يوثق به فى الصيد ان التكليب لا ينجرز بعدما أرسل على الصيد أو بعد رؤيته له فينبغى العمل فى زماننا باستقراء اللخمى من شرح شب (قوله بارسال) الباء بمعنى مع أو سببية (قوله بلا ظهور ترك) أى انه يشترط فى جواز أكل الصيد اذا قتله الخارج ان يكون منبعا من حين الارسال الى حين أخذ الصيد فلا يظهر منه ترك بتشغل الغير لصيده ثم انبعت ثانيا فلا يؤكل وظاهره كالمدونة لا فرق بين قليل التشاغل وكثيره ورأى اللخمى ان يسير التشاغل لا يضمر (قوله أن يكون مطلقا فيذهب بنفسه اشلاه بعد ذلك أم لا) ظاهره انه لو كان مطلقا فاشلاه ان ذلك يكفى لانه فى تلك الحالة لم يذهب بنفسه مع انه لا يؤكل ولو كان لا يذهب الا بأمره فالمراد بالبد حقيقة أو حكما كذا كره الشارح لا القدرة عليه أو الملك فقط هذا على ما رجع اليه مالك من انه لا بد أن يكون من يده أى حقيقة أو حكما وقال أولا اذا كان مطلقا ولكن ما ذهب اليه الا بارساله فانه يؤكل وقال ابن القاسم أنا أقول به وقول الشارح أو من يد غلامه لا يخفى انه اذا كان المسمى الناوى هو الخادم فالمرسل هو وان كان المصيد هو الناوى المسمى والخادم هو المرسل فليعل وجه اجرائه كونه



مأمورا له وقرىباً منه والظاهر عدم اشتراط اسلام الخادم لان النباوى المسمى هو صيده فالارسال منه حكماً (قوله ولو تعدد مصيده) افراد الصيهر يدل على رجوعه للحيوان وهو كذلك اذ هو محل الخلاف وأما السلاح اذا اصاب متعدد اذ ان الجميع يؤكل بالاخلاف أفاده الزرقاني (قوله أى ولا نية له) أى فى واحد معين بل نوى ما أخذه فيه الابن القاسم من أرسل كلبه على جماعة صيد ولم يردوا احدا منها دون الاخر فأخذها كلها أو بعضها أكل ما أخذ منها انتهى أى بأن نوى الجميع أو نوى كل ما يصيده ويأخذه هذا الجارح سواء كان واحداً أو أكثر كما أفاده بعض الاشباح (قوله أو لم ير) أى لم يعلم كما يفيد الشارح أى لم يعلم هو ولا غيره موقبل المبالغة علمه كان معه ابصار أم لا ويشترط أن لا يكون لها منفذ ثم انك خبير بأن المراد بالعلم أى من غير طريق الرؤية والافلائية تستلزم العلم (قوله كاللحيف فى الجبل) الكهف بيت متقور فى الجبل كما أفاده المصباح فالكهف للتمثيل فيدخل (٣٠٩) تحت الكاف الحفرة فى الارض التى لا تقرب فيها (قوله تل) يجمع على نلال

كسهم وسهام (قوله وقيل شرفه) على وزن غرغه أى شئ مرتفع (قوله كالرايسة) كأن الكاف للتمثيل (قوله وهى) أى الرايسة الخ وفى المصباح انها المكان المرتفع وفى القاموس والرايسة ما ارتفع من الارض (قوله وهو يعلم الخ) أى وأما لوطن أو شئ هل هو من المباح أم لا فلا يؤكل كإسيأتى عند قوله لان ظنه حراماً قالوا وكذلك اذا شئ أو توهم (قوله لم يظن جنسه) المراد الجنس اللغوى فيصدق بالنوع ليوافق لفظ المصنف (قوله لا مفعول ثان الخ) فان قلت وما المفعول الثانى على تقدير الشارح قلت المفعول الثانى محذوف والتقدير لم يظن نوعه أبقر وحشى أو جوار وحشى وهكذا أو يقال لا يحتاج الى مفعول ثان لان لا يفسر ويعرف والمعنى أولم يعرف نوعه وحل الشارح يشير الى الاول (قوله فانه يؤكل على المشهور) أى خلافاً لا صبح ومنشأ الخلاف

(ص) ولو تعدد مصيده (ش) أى ولا نية له (أو نوى الجميع) وأما لو نوى معينا فلا يؤكل الا ذلك المعين اذا قتله أولاً وعلم انه الاول فان لم يعلم انه الاول أو قتل غيره قبله فلا يؤكل هو ولا غيره وأما لو نوى واحداً لا بعينه فلا يؤكل الا الاول فقط ان علم انه الاول والا فلا يؤكل شئ وفاعل قوله (أو أكل) لما يصاد به المتقدم فى قوله وحيوان علم والمعنى ان الجارح اذا أرسله صاحبه على الصيد فأكل منه فان ذلك لا يضرو يؤكل على المشهور (ص) أو لم ير بغار أو غيضة (ش) يعنى ان المشهور وعدم اشتراط رؤية الصيد فاذا أرسل الكلب أو الجارح على صيد فى غار أو غيضة أو كان وراء أكمة ونوى ان وجد صيد ادخل ذلك فانه اذا وجدته وأخذه وقتله فانه يؤكل على المشهور لان ما فى ذلك كالمعين لانه محصور والغار كالكهف فى الجبل والغبيضة هى الاجرة وهى الشجر الملتف والا كمة تل وقيل شرفه كالرايسة وهى ما اجتمع من الجارحة فى مكان واحد ورعاً غلظ ورعاً غلظ والمراد بالرؤية العلمية لا البصرية (ص) أولم يظن نوعه من المباح (ش) صورتها أرسل كلبه أو جارحه أو سهمه على صيد وهو يعلم انه غير محرم الاكل الا انه لم يظن جنسه من أى الاجناس المباحة الاكل ولا يتحققه بل تردد فيه هل هو بقر أو جوار وحش أو نحو ذلك فاذا أخذ صيده وقتله فانه يجوز أكله اذا لا يشترط فى جواز أكله ان يعلم جنسه من المباح حين الارسال عليه وبعبارة أخرى قوله من المباح حال من الضمير فى نوعه أى حال كون المرئى نوعه من المباح لا مفعول ثان ليعلم لانه يقتضى انه ظنه غير المباح وليس كذلك لانه علم انه من المباح ولكن لم يظن من أى نوع هو من المباح (ص) أو ظهر خلافه (ش) صورتها ظن نوعه من المباح كارتب مثلاً فأرسل كلبه أو بازه أو سهمه عليه فاذا هو طبعى فانه يؤكل على المشهور لان الذكاة فى ذلك واحدة (ص) لان ظنه حراماً (ش) وهذا يخرج من معنى ما تقدم كانه قال ولو تعدد مصيده أكل لان ظنه حراماً يعنى ان الصائد اذا ظن الصيد حراماً أو شئ فيه ومن باب أولى اذا تحقق انه حرام فأرسل عليه فقتله الجارح فانه لا يؤكل ولو وجدته مباحاً لانه حين رماه لم يردصيده فلا يأكله فالمراد بان ما قبل التحقق فيشمل الظن والشك والتوهم فلو قال المؤلف لان لم يتيقن ابا حنيفة لشمل ظان الحرمة والشك فيها والمتوهم لها (ص) أو أخذ غير مرسل عليه (ش) يعنى انه اذا أرسل على صيد مباح فقتل

هل يسرى الخطأ فى الصفة للموصوف أم لا (قوله لان الذكاة فى كل ذلك واحدة) أى مبيحة للاكل (قوله لان ظنه حراماً) ولو قصدت ذكيتته (قوله من معنى ما تقدم) أى الذى هو قوله أكل وأنت خبير بأن الخروج فرع الادخال ولم يدخل فالاولى ان يقول معطوف على قوله ولو تعدد مصيده (قوله فقتله الجارح) مفهومه لو لم يقتله أى لم ينفذه مقتلاً وأردكه وذكاه معتقداً انه حلال فبأكله بخلاف اعتقاد حرمة وانها تعمل فى المحرم ثم ظهرت اباحتها فلا يؤكل (قوله لشمل) أى بدون تكلف فلا ينافى الشمول مع التكلف حيث قال فالمراد بان ما قبل التحقق أى تحقيق انه حرام ويكون صورة التحقق معلومة بطريق الاولى أو المراد ما قبل تحقق الاباحة فيكون تحقق الحرمة داخل فى منطوقه (تنبيه) \* مثل ظنه حراماً لو ظنه خشية أو جوار أو الحاصل انه اذا ظنه حراماً أو شئ انه حرام أو توهم انه حرام وظن انه حلال فلا يؤكل والظاهر ما لم يغلب على الظن انه حلال (قوله أو أخذ غير مرسل عليه) أى تحقيقاً أو شكاً أو توهماً أى بأن ظن انه أخذ المرسل عليه وتوهم انه أخذ غير المرسل عليه والظاهر انه ما لم يقرب الظن فهو كل كالمقدمة



(قوله نعم ان أرسله الخ) الحاصل ان المسائل الثلاثة اثنتان لا يؤكل فيهما وهو اذا أخذ الجارح مالم يرسله الصائد عليه ولم يقصده الثانية اذا قصد ما وجد من غير ان يرى شيئا معيناً والثالثة يؤكل فيها وهي ان يرسله على معين عنده وبنوى ويسمى عليه وعلى ما يأتي به معه مما لم يره وظاهر ما فيها ولو أتى به دون ما عينه وبه جزم بعضهم (قوله أولم يتحقق) أي المذكي صائداً أو غيره والمراد المذكي بسهمه أو حيوانه أي أولم يتحقق أثر المبيع والمراد بالتحقق (٣١٠) الاعتقاد الجازم وقوله في معنى بقاء السبيبة قال في ك وجد عندى مانصه ولا يرد على

قوله أولم يتحقق المبيع ما يأتي من قوله وأكل المذكي وان آيس من حياته لان المراد وان آيس من استمرار حياته مع تحقق أنه مات من الذكاة دون المرض (قوله كء) أي كاجتماع الذكاة مع غمر ماء في صيد كذا قدر عب ولا حاجة لتقدير اجتماع لان قوله كء مثالي للغير المشارك للمبيع (قوله ثم شارك) مفهومة أنه لو حصلت المشاركة في حال انفاذ المقاتل انه لا يؤكل (قوله أي أو شركة سهم مسموم) أي غيره الذي هو السهم وهذا الحل يؤذن بتغيير في عبارة المصنف ولو قال في الكلام حذف والتقدير أو شركة سهم غيره وهو السم بسبب ضرب مسموم لكان أولى بل الأولى أن يكون معطوفاً على ماء ولا يقدر شركة ويكون المحظوف في جانب المعطوف السم الذي هو الشريف كالمعطوف عليه الذي هو الماء (قوله خوفاً من أذى السم) ولم يحرم لكونه لم يغلب على الظن السراية بل شك أو توهم وانظر في حالة الظن والظاهر الحرم في حالة الظن وقال في ك ومفهومة ان سرى السم فيه لم يؤكل أي يحرم وهو واضح (قوله ولم يتحقق ان كلب المسلم أو سهمه هو القاتل) ظاهره أنه لو تحقق ان القاتل له كلب المسلم يؤكل ولو لم يعونه أمساك كلب الكافر وهو كذلك حيث لم يرسله المسلم بعد أمساك كلب الكافر فلو تحقق ان سهم المسلم

غيره من المباح فانه لا يأكله لعدم النية التي هي شرط في صحة أكل الصيد نعم ان أرسله على صيد بعينه ونوى ان يأخذه وان كان وراءه شيء آخر أخذه فأخذ غير الذي رآه فانه يأكله وما كان ينبغي للمؤلف أن يعبر بالاختلاف بما يعمله والرمي بالسهم فيقول أو وقع غير مقصود ليشمل ما لو أرسل كلباً أو رمى سهماً لان السهم لا يقال له مرمى بل مرمى (ص) أولم يتحقق المبيع في شركة غير (ش) يعني انه اذا اشترك في قتل الصيد بمبيع ومحرم والتبس الحال فانه لا يؤكل للقاعدة المذكورة في المذهب انه اذا اجتمع المحرم وغيره في شيء غلب جانب المحرم كاحد الوجوه الا تبينه أو غيرها كما اذا أرسل كلبه فيعينه كلب آخر مع لم أو غير مع لم انه لا يؤكل الا أن يكون الكلب الذي أعانه عليه معلماً قد أرسله صاحبه على الصيد بعينه اذا فياه فقتله كلباً بهما فهو حلال لا بأس به (ص) كء (ش) هو بالمديعني أن الصيد اذا وقع في ماء بعد ان جرحه الجارح ومات ولم يعلم هل موته بسبب الجرح أو غمر الماء فانه لا يؤكل وهذا حيث لم ينفذ شيئاً من المقاتل وأما اذا أنفذت المقاتل ثم شارك المبيع غيره فانه لا يضرب (ص) أو ضرب بمسموم (ش) في الكلام حذف أي أو شركة سهم مسموم ضرب به الصيد فقاتل فلا يؤكل لانا لا ندري هل مات من السهم أو من السم وبعبارة أخرى أي أو سلاح مسموم ولذا عابوا بالضرب الا عدم دون الرمي الخاص بالسهم أي ولم ينفذ السلاح مقاتله ولا أدرك ذكاته فهذا يحصل الشك فان أنفذ مقتله السلاح قبل ان يسرى السم فيه لم يحرم أكله الا انه يكره خوفاً من أذى السم (ص) أو كلب مجوسى (ش) صورتها أرسل مسلم كلبه أو يازه أو سهمه على صيد وأرسل المجوسى كلبه أو مسلم أو يازه أو سهمه على ذلك الصيد بعينه فقتله معاً ولم يتحقق ان كلب المسلم أو سهمه هو القاتل ولا أدرك ذكاته فانه لا يؤكل والمراد بالمجوسى هنا الكافر من حيث هو أما لو أرسل المسلم كلباً المجوسى فانه يؤكل ولا أثر لملك المجوسى له كالأذبح المسلم بالآلة المجوسى فانه يؤكل (ص) أو بنهش ما قدر على خلاصه منه (ش) يعني ان الصائد اذا ذبح الصيد مع نهش الجارح له والحال انه قادر على خلاصه منه أي على خلاص المصيد من الجارح فانه لا يؤكل لاحتمال موته من نهش الجارح فلو يتيقن موته من الذبح أكل واحترز بقوله ما قدر على خلاصه منه عما اذا لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من نهشه فانه يؤكل ان كان الجارح قد جرحه كالمرمى من ان الجرح شرط في صحة أكل الصيد (ص) أو أغرى في الوسط (ش) أغرى قوى وحض ان كان فعلاً ماضياً كما بعده فهو عطف على قوله لان ظنه حراماً فهو خارج عن نظائر الشركة وهو المطابق لما في توضيحه اذ لم يعده منها فالتقدير ولا يؤكل الصيد اذا ظنه الصائد حراماً أو أغرى الجارح بعد انبعائه بنفسه من غير ارسال من يده في الوسط أي أثناء الانبعاث وسواء زاده الاغراء قوة وانشلاء أم لا على المشهور وهو قول مالك وابن القاسم وان كان مصدراً مجروراً عطفاً على نظائر الشركة فهو مما يمكن انخراطه في سلكها وما فوقش به من ان الاغراء مبيح لا محذور تعسف اذا اغراء هو المثير للشك اذ لو لا ما

قتله دون سهم المجوسى مثل ان يوجد سهم المسلم في مقتله وسهم المجوسى في بعض أطرافه فانه يحل ويقسم بينهما حيث شك تساوا في الفعل والاقسم على حسب الفعل ومثل كلب المجوسى كلب المسلم الذي لا يدري هل أرسله صاحبه أم لا وكذا لو علم انه أرسله ولم يدري هل نوى أو لا (قوله أو بنهش) الباء زائدة معطوف على ما فقه من أمثلة لم يتحقق المبيع في شركة غيره والنهش أخذ اللحم بمقدم الاسنان (قوله ما) أي صيدا وقوله قدر رأى الصائد وقوله على خلاصه أي الصيد وقوله منه أي من الجارح (قوله تعسف الخ)



أقول لا تعسف لانه اذا اشترط الارسل من يده وكان شرطاً في حلية الصيد فيجزم بعد ذلك أنه اذا أغرى في الوسط لا تؤكل لا ختلان  
الشرط بل لا حاجة لقول المصنف أو اغراء في الوسط بعد قوله سابقاً بالارسل من يده فالعبرة بالارسل من اليد ولذلك قال الباجي لو أرسل  
مسلم كلباً على صيد فاغراه بجوسى ما منعه ذلك من أكله ولو أرسله بجوسى ثم اغراه مسلم ما أكل صيده (قوله الا أن يتحقق انه لا يلحقه)  
المراد بالتحقق غلبة الظن كذا في ل (قوله الا أن يعلم الخ) وكذا لو تحقق أنه يلحقه ثم تبين أنه لو اتبعه لم يلحقه فيؤكل والعبرة بما تبين ولا  
يؤكل اذا تبين أنه يلحقه ولو اعتقد انه لا يلحقه كما في عجب وقد يقال لا تؤكل في الانتهاء قياساً على من غسل دم الرعاف وفات الموضع  
وخالف ما أمر به فان صلاته تبطل ولو وافق فعله ما في نفس الامر (قوله الا أن يتحقق) أي الا أن يتبين أنه لا يدركه ولو كانت الآلة بيده  
قال في ل وينبغي ان بقيد عدم الاكل فيما اذا حمل الآلة مع الغير بما اذا لم يكن (٣١١) الصائد يجهل حكم التذكية والغير يعلمها

فيصير الصائد حينئذ كالعدم  
والعبرة بمن معه الآلة فيشرط فيه  
كل ما قيل في الصائد من التراخي  
وعدمه انتهى (قوله ثم وجده من  
الغد) سيأتي ان ذلك ليس شرطاً  
بل المدار على المدة الطويلة (قوله  
المدة الطويلة) أي من الليل وقوله  
لان الليل الخ مفاده كما قال عجب  
انه لو رماه وغاب عنه يوماً كاملاً  
وجده ميتاً أنه يؤكل حيث لم يترأخ  
في اتباعه وأشار الى ذلك الشيخ  
كريم الدين (قوله أو صدم) أي لطم  
(قوله بالاجرح) أي بالادماء أي  
ولو مع تنبيب عند ابن القاسم خلافاً  
لأشهب وابن وهب الا أن يكون  
المصيد مريضاً فشق جلده ولم ينزل  
منه دم فيكنى جرح الجارح له ويعلم  
كونه مريضاً فشق جلده دون نزول  
دم والحاصل ان مقتضى كلام ابن  
عرفة ان المعتمد في الصيد أنه لا يؤكل  
بدون ادماء من الآلة وهو واضح  
فما يحصل منه دم بشق الجلد وأما  
ملا يحصل وهو المريض منه دم  
بذلك فانه يؤكل بدون سيلان دم

شك في عدم أكله فهو شرط للمثبات الشك ولا يضر في مشاركته أن ما قبله لولاه لما شاك في  
أكله والاغراء بعكس ذلك اذ لولاه لما شاك في عدم أكله (ص) أو تراخي في اتباعه الا أن  
يتحقق أنه لا يلحقه (ش) هذا معطوف على ما قبله والمعنى ان الصائد اذا أرسل على الصيد  
كلباً أو سمماً وتراخي في اتباع ذلك فلم يدرك الصيد لا مقبولا فانه لا يؤكل اذ فعله لو حصد  
وأدركه كاه فيجب اتباعه والاسراع في طلبه الا أن يعلم من نفسه انه ولو أسرع في اتباعه  
لا يلحقه فانه حينئذ يأكله ولو تراخي في اتباعه حتى قتله الجوارح (ص) أو حمل الآلة مع غير  
أو يخرج (ش) هذا معطوف على ما لا يجوز أكله والمعنى ان الصائد اذا وضع الآلة الذبح مع  
غيره وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير أو يظن أو يشك أو وضع الآلة في خرج معه أو مع غيره  
بحيث لا يتناولها بسرعة فبات الصيد قبل تناول الآلة فانه لا يؤكل لعدم ذلك كانه لتفريط  
الصائد اذ يلزمه ان يجعل الآلة الذبح في يده أو خزائه وما أشبه ذلك مما لا يستدعي طولاً في  
تناولها الا أن يتحقق انه لو كانت الآلة بيده لم يدركه كانه فانه يؤكل وقولنا وهو يعلم الخ  
احترازاً عما اذا علم أو ظن ان الحامل للآلة يسبقه للصيد ثم خالف عليه أو ظنه وسبقه هو  
وأدركه حياً فانه يؤكل لعدم تقصيره (ص) أو بات (ش) المشهور ان الصيد اذا بات عن  
صاحبه ثم وجده من الغد فيه أثر كلبه أو وجد سممه في مكانه وعرفه والصيد ميت لم يؤكل  
ولو جحد في اتباعه لان الليل يخالف النهار في أن الهوام تظهر فيه فيجوز ان يكون قد أغان على  
قتله شيء منها بخلاف النهار لان الصيد يمنع نفسه فيه فالمراد بالبيات المدة الطويلة التي بحيث  
يعلم أنه لو عد عليه شيء لا ترفيه (ص) أو صدم أو عض بالاجرح (ش) المشهور ان الصيد اذا  
مات من صدم الكلب أو غير ذلك من غير جرح فانه لا يؤكل وكذلك لا يؤكل اذا مات من عض  
الجارح أو الكلب من غير أن يجرحه لما مر أن الجرح شرط في صحة أكل الصيد فقوله بالاجرح  
راجع الهماء وهذا مفهوم قوله فيما جرح مسلم وانما ذكره لدفع ما يتوهم ان الجرح لما استد  
هناك للصائد ان المراد الجرح حقيقة قد دفع ذلك التوهم بقوله أو صدم الخ فعلم ان المراد الجرح  
حقيقة بأن رماه بسهم أو حكا بأن جرحه الجارح أو لانه مفهوم غير شرط وهو لا يعتبره (ص)  
أو قصده ما وجد (ش) يعني ان الصائد اذا أرسل على صيد غير ممر في كلبه أو بازه أو سممه وليس

وما ذكرناه من انه لا يؤكل اذا حصل الادماء من غير الآلة هو ظاهر كلام ابن عرفة وظاهر كلام المؤلف انه اذا حصل جرح فانه يؤكل  
سواء كان الجرح من الآلة أو من صدم الصيد ويدل عليه قول تت عند قوله وجرح مسلم وخرج به مامات خوفاً أو من جرح دون جرح  
الجارح انتهى (قوله وهذا مفهوم) أي قول المصنف أو صدم أو عض بالاجرح (قوله لدفع ما يتوهم ان الجرح) حاصله انه انما ذكره لاجل  
مفهومه أي فانه اذا فاد بفهمه انه لو جرحه لا يكل دفعاً لما يتوهم انه لا يؤكل وان المراد جرح الصائد لا كلبه الا انك خبير بأن هذا يستغنى  
عنه بقوله بسلاح محدد وحيوان علم (قوله ان المراد الجرح حقيقة) الاولي ان يقول ان المراد جرح الصائد حقيقة أي بحيث لا يشمل  
جرح كلبه (قوله أولانه مفهوم غير شرط) أي ان قول المصنف جرح مسلم مفهومه لو لم يحصل جرح لا يؤكل وهو المراد من قول المصنف  
أو صدم الخ خلاصته ان الجواب الاول أتى به لاجل مفهومه وهذا الجواب نظريه لمنطوقه الا انه لما كان مفهوم غير شرط لم يعتبره  
(قوله غير ممر) أي غير معلوم فقد قال ابن غازي قاعدة الصيد اذا كان معيماً أي مريضاً أي معاً ولو مالو بغير الرؤية كان يسمع صوته



ونحو ذلك أكل كان المكان محصوراً لم يكن معيناً أي معلوماً وكان المكان محصوراً كالغار أكل الخ (قوله وقتل) أي الثاني وقتل جميعاً فلا يؤكل في صورتين (قوله لجازاً كله) قتله الثاني أو قتلاه معاً ومفهوم بعد أن له لو أرسل ثانياً قبل مسك أول وقتل الثاني أو قتلاه جميعاً فيؤكل في صورتين ومفهوم بعد مسكه لو أرسل ثانياً بعد قتل أول قبل وصول الثاني له فيؤكل أيضاً ومفهوم أنه أرسل ثانياً قبل مسك أول فمسك الأول قبل وصول الثاني ثم قتل الثاني فيؤكل ولا يخفى أن قوله وقتل معطوف على أرسل وكان عليه أن يبرز الضمير باتفاق البصريين والكوفيين فيقول وقتل هو لأن الضمير في قتل عائداً على الثاني وقتل وقع بعد قوله أول فقد جرى الضمير على غير من هوله في المعنى (قوله ولمالك) هذا مقابل لقول المصنف (قوله ومبناها على أن الغالب كالحق) أي فيؤكل وقوله أولاً أي فلا يؤكل (قوله من أجل هذه الرواية) أي ما أشار له المصنف بقوله أو اضطرب فأرسل ولم ير (قوله على الخلاف لما في المدونة) أي فإن مقتضى كلام المدونة المذكور أنه يؤكل في مسألة المصنف أي على تقدير إذا فوى المضطرب وغيره مع أن المصنف قد حكم بعدم الأكل وظاهره ولو فوى المضطرب عليه وغيره (قوله وليس بخلاف) أقول أي ما ذكره ليس بخلاف لأنه أكل في مسألة المدونة الذي لم يكن فوى مع من روى ولم يؤكل (٣١٢) في مسألة المصنف لا احتمال أنه أخذ غير ما اضطرب عليه فلو فوى ما اضطرب عليه

وغيره لا، كل (قوله الحذف  
والايصال) أى حذف الجار توسعا  
فاتصل الضمير واستتر فليس من  
باب حذف نائب الفاعل لانه  
لا يجوز حذفه (قوله على ما فيه)  
الذى فيه أن باب الحذف  
والايصال مقصور على السماع  
اجماعا ومع ذلك لا يدخل العمدة  
وانما يكون فى الفضلات كذا فى  
لأى فالمصنف مشكل (قوله  
بالا كل عند ابن رشد) أى لانه  
قوى المضطرب عليه وغيره ولم  
يؤكل فى مسألة المصنف لكونه  
ما نوى الا المضطرب عليه خاصة  
فالمصنف موافق للمدونة (قوله  
وعدمه عند غيره) أى لانه جعل  
كلام المصنف مخالفا لما فى المدونة  
فعنده لا يؤكل فى مسألة المصنف

سواء نوى المضطرب عليه خاصة أو فواه وغيره (قوله بناء على ان الغالب كالحقق الخ) هذا الى  
لا يناسب التوفيق بين كلام المصنف والمدونة والخلاف وانما يناسب الخلاف بين كلام المصنف وقول مالك الذي أشار له المشرح بقوله  
ولما لا جوازاً كله (قول بناء على ان الغالب كالحقق) أى فيؤكل فهو ناظر للتأويل بالاكل (قوله وان رؤية الجارح كروية ربه)  
أى فيؤكل (قوله ألا) أى ليس الغالب كالحقق وليس رؤية الجارح كروية ربه أى فلا يؤكل وهو راجع لقوله وعدمه (قوله وليس كمن رأى  
جماعة صمود) أى كما دعى ابن رشد فعند ذلك القائل لا يؤكل ولو نوى المضطرب عليه وغيره وليس كمن رأى جماعة صمود (ثم أقول)  
ظهر لك ان من يقول بالخلاف يسلم كلام المدونة ولا يقول بالقياس الذى يقول به ابن رشد فاذن بردان يقال فامعنى قوله من الناس  
من حمل هذه الرواية على الخلاف لمضى المدونة والجواب ان المراد بالخالفه من حيث يسلم كلام المدونة بالاكل وعدم الاكل  
فى مسئلتنا ولو نوى المضطرب عليه وغيره (قوله لان غير المرتضى تبع للمرتضى) أى وليس فى مسئلة المصنف مرتضى تنبيهه بالتأويل فى كلام  
المشرح تعلم ان فى كلامه تنافيا وذلك لان قوله والى هذين التأويلين أشار الخ فيفيد ان المراد بالتأويلين تأويلان بالخلاف كما قال غير  
ابن رشد والوفاق كما قال ابن رشد لا بالاكل وعدمه كما قال بعد حيث قال فتأويلان بالاكل نعم التأويلان بالخلاف والوفاق مستلزم  
للخلاف بالاكل وعدمه اذ نوى المضطرب علمه وغيره



(قوله باقسامها الاربعة) لا يخفى ان القسم الرابع لم يذكره المصنف فيما سبق فمراد المصنف نيتها أي الذكاة المعهودة عندهم (قوله ومعناها) أي الثانية التي هي نية التميز (قوله أي ينوي أنه يحلها ويبيحها) اعترض بأن ظاهر المدونة أنه لا يشترط ذلك وان المراد قصد الفعل وان ذهل عن قصد الحل به فنوى بالذبح قطع الخلقوم والودجين وذهل عن كون ذلك يبيح الذبح كفي ذلك كما هو ظاهر المدونة في الذبح والصيد والظاهر أنه يجري ذلك في بقية أنواع الذكاة انتهى والشارح تابع في ذلك اللقائي والحاصل ان عجم ارتضى أنه لا يشترط في الحكابي النية ولا التسمية فانهما شرطان في حق المسلم الا أن شيخنا قال أنه لا بد من النية في الكافر (قوله ان ذكر) فان لم يكن ذا كرا فلا شيء عليه \* (تنبيه) \* من ترك التسمية عامدا ابتداء ثم (٣١٣) قبل ان يقطع تمام الخلقوم والودجين وبعد قطع البعض سمي فينبغي الاجزاء ولو كان

الى الذكاة باقسامها الاربعة الذبح والنحر والعقر وما يجعل الموت كاللقاء في نار ونحوها أو قطع جناح الجراد ونحوه مما ميته طاهرة من البر لكن النية في العقر عند ارسال الجراح أو السهم والنية على قسمين نية تقرب ونية تمييز والذي يشترط فيه الاسلام الاولى لا الثانية ومعناها انه ينوي بهذا الفعل من ذبح ومما معه تذكيته لا يقتلها أي ينوي أنه يحلها ويبيحها لا يقتلها وهذا متأ من الحكابي فعلى هذا قول المؤلف ووجب نيتها أي من مسلم وكابي (ص) وتسمية ان ذكر (ش) يعني ان التسمية أيضا واجبة مع الذبح كفي الذكاة من حيث هي فيقول بسم الله والله أكبر عند الذبح وعند النحر وعند ارسال في العقر ابن حبيب ان قال بسم الله فقط أو الله أكبر أو لا حول ولا قوة الا بالله أو سبحان الله أو لا اله الا الله أخره وكل ذلك تسمية ومما مضى عليه الناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر انتهى وحله بعضهم على الوفاق وان المراد ذكر الله ثم لو قال المؤلف كتسمية ان ذكر لجري على عادته من رجوع القيد لما بعد السكاف وقال ز. قوله ان ذكر خاص بالتسمية وقد حذف من هنا الواو ومع ما عطف أي وقد حذف للعلم به من قرينه واحترز به عن غير القادر كالآخرس فان التسمية لا تجب عليه وأما اشتراط الذكر انه لو تركها معه لم تؤكل سواء كان جاهلا أو لا فلا يشبه في الجاهل انتهى (ص) ونحوه بل وذبح غيرها ان قدر (ش) يعني ان الابل يجنحها وعراها يجب نحرها فان ذبحت لغير ضرورة لم تؤكل على المشهور ومثل الابل الفيل وان الغنم والطير ولو نعامه يجب ذبحها فان نحر شيئا من ذلك اختيار لم يؤكل ولو ساهيا (ص) وجاز للضرورة (ش) أي وجاز وقوع الذبح محل النحر ووقوع النحر محل الذبح للضرورة من وقوع في مهواة وخزم في الشامل بضرورة عدم الآلة فقال فان عكس في الامر ين لعذر كعدم ما ينحر به صح ولا يعذر بنسيان وفي الجاهل قولان أي من غير ترجيح ولعل المراد بالجاهل عدم معرفة الذبح فيما يذبح والنحر فيما ينحر لاجل الحكم فانه لا يعذر به اتفاقا وانما عذر بالجاهل على الوجه المذكور دون النسيان لانه بمنزلة فقد آلة الذبح فيما يذبح وآلة النحر فيما ينحر كما أشار له (هـ) في شرحه (ص) الا البقر فينبذ الذبح (ش) هذا مستثنى من عموم قوله وذبح غيره فقد دخل في الغير كل حيوان أو من مفهوم قوله وجازا للضرورة والمعنى على الاول انه يتعين ذبح غير الابل الا البقر فلا يتعين الذبح فيه بل يجوز الامر ان أي الذبح والنحر وانما استحب مالك في البقر الذبح لقوله تعالى ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ومقتضاه جواز النحر فيها وهو واضح وقد أخذ من دليل آخر عدم وجوب ذبحها

الترك ابتداء نسياناً ثم ذكرها بعد ما قطع بعض الخلقوم والودجين فانه يأتي بها وجوباً فان تركها بعد الذبح عامدا كان كالترك لها ابتداء عامدا وانظر اذا لم يقدر على الاتيان بالتسمية أي ذكر الله الا بالعبية فهل يأتي بها أم لا والظاهر السقوط من ك (قوله عند الذبح الخ) أي وعند الالتقاء في الماء الخار (قوله وعند ارسال في العقر) الباجي لو سمي حين الرمي ثم قدر عليه سمي لذ كانه أيضا ولم أر فيه نصا (قوله وحله بعضهم الخ) حاصله ان ظاهر الحال ان كلام المصنف مخالف لكلام ابن حبيب لان المصنف قد قال وتسمية قطاها اشتراط التسمية رانه لا يكفي أي ذكر كان مع ابن حبيب يقول يكفي غير بسم الله وحاصل الجواب ان كلام المصنف ليس مخالفا لكلام ابن حبيب بأن يحمل كلام المصنف وتسمية أي ذكر بل لو قال الله ولم يلاحظ له خبر الكسبي وأما لو أتى بالصفة كالخالق أو الرزاق فانه لا يكفي

(٤٠ - تحريم ثاني)

وهذا يأتي في نحو الخالق والرزاق (قوله ومثل الابل الفيل) أي والزرافة كذا قال عجم والزرافة بضم الزاي وقتها (قوله والطير ولو نعامه الخ) بالغ عليه لعله لرد خلاف وعبارة التوضيح وذبح غيره حتى الطير الطويل العنق كالنعامه ابن الموزان نحره لم تؤكل انتهى (قوله ووقوع النحر محل الذبح) لكن في اللغة لا في غيرها لانه عقر (قوله مهواة) بفتح الميم الحفرة كما أفاده المصباح (قوله لقوله تعالى أن تذبحوا بقرة) الاولى ان يقول لقوله تعالى مع ما أفاد الصنف عن الوجوب من حديث البخاري فقول الشارح مقتضاه أي مقتضى استحباب الذبح وقوله جواز النحر المراد به عدم حرمة فلا ينافي انه مكروه أو خلاف الاولى ثم لا يخفى ان المقصود من قوله تذبحوا انذكوا الصادق بالذبح والنحر ولو كان لساعبر بصيغة الذبح أفاد رجحانه وليس المراد فيما يظهر ان الله يأمركم أن تذبحوا الا نحره فانه لا يكفيكم



تنبه من البقر الجاموس وبقر الوحش حيث قدر عليه وانظر ما يشبه البقر من جمار الوحش والتبذل ونحوهما قال الشارح الباجي والخيل أى على القول بحل أكلاها كالبقر أى فيجوز فيها الامران ويندب الذبح الطرطوشى وكذا البغال والجرار الانسية على القول بكراهتها انتهى (أقول) فليكن مثل الجرار الانسية الجر الوحشية اذا قدر عليها (قوله التى يذبح بها أو ينحر بها الخ) بل حتى العقر كما هو ظاهر تن (قوله اذا أفرى الاوداج) لا يخفى ان الذبح لا بد فيه من فرى الاوداج فامعنى هذا الاشتراط (قوله وليحد) بضم الياء (قوله شفرته) بفتح الشين هى السكين العريضة والجمع شفرات مثل سجدة وسجدات كذا فى المصباح وظاهر ان المراد هنا مطلق السكين ولولم تكن عريضة (قوله وضجع الخ) بفتح الضاد اذ هو الفعل الذى يتعلق به الندب وأما بكسر هاء الفهمية (قوله ذبح) بكسر الدال (قوله مقيدة أو معقولة) ظاهره التخيير وناقشه ابن عرفة بأن ينحرها معقولة انما هو عند تعذر ذبحها فاقامة مقيدة انتهى (قوله وبما يستحب ان يكون المذبح) أى وكراهة ما لك ذبحها على الايمن (قوله الا أن يكون الذابح أعسر الخ) فان كان أضبط جاز الوجهان لكن ينبغى التيامن (قوله السنة) أى الطريقة لان تلك الامور الاتية مندوبة بل بعضها واجب وهو عدم النخع قبل الذكاة والتسمية (قوله مشرف) بالقاء وفى خط بعض (٣١٤) العلماء صوابه بالقاف قال تن وقوله بالقاف أى من ناحية المشرق وهذا اذا

كانت القبلة فى الجنوب فاذا كانت فى غير جهته فلا يكون مشرق الرأس انتهى وعلى انه بالقاء فقد ضبط بفتح الشين وتشديد الراء المفتوحة وضبط بضم الميم وسكون الشين وانظره فالمعنى حينئذ رؤسها مشرف أى من فوعة الجهة العلو (قوله من اللحى الاسفل) أى من جهة اللحى الاسفل (قوله بالصوف أو غيره) أى كالریش فى الطير أو الشعر فى المعز أى تأخذ الجملدة فى حال كونها ملتبسة بالصوف أو غيره (قوله فمده) أى ما ذكر من الجملدة الملتبسة بالصوف أو غيره أو قد ما ذكر من الصوف ونحوه وهذا معنى قول المصنف وايضاح المحل (قوله البشرية) أى الجملدة (قوله فى المذبح) أى موضع الذبح (قوله حتى تكون الجوزة فى الرأس) أى لا جل أن تكون الجوزة فى

فى حديث البخارى فى كتاب الذابح ما يفيد ان البقرة تذبح وتغر والمعنى على الثانى فان لم تكن ضرورة بان ذبح ما ينحر أو عكسه اختيار لم يؤكل الا البقرة فانه يجوز فيه الامران من غير ضرورة (ص) كالحديد واحداه (ش) يعنى انه يستحب ان تكون الالة التى يذبح بها أو ينحر بها من الحديد فلوفعل بغيره مع وجوده أجزأ اذا أفرى الاوداج على المشهور ويستحب أيضا ان تكون الالة محدودة أى سرية القطع لان ذلك أهون على المذبح لخروج روحه بسرعه فتحصل له الراحة وبعبارة أخرى وقوله واحداه أى سنة خبر وليحد أحدكم شفرته (ص) وقيام ابل وضجع ذبح على اليسر (ش) يعنى انه يستحب أن ينحر الابل قائمة مقيدة أو معقولة البد اليسرى كما قاله ابن الحاجب ومن وافقه وانظر هل يطلب قيام غيرهما مما يتعين نحره أو مما يجوز حبس قصده نحره أم لا وما يستحب أن يكون المذبح وقت الذبح على شقه اليسرى لانه أعون للذابح الا أن يكون الذابح أعسر فيضجعه على شقه الايمن قال فيها السنة أخذ الشاة برفق وتضجع على شقها اليسرى وأسرها مشرف وتأخذ بيدك اليسرى جملدة حلقها من اللحى الاسفل بالصوف أو غيره فمده حتى تبين البشرة وتضع السكين فى المذبح حتى تكون الجوزة فى الرأس ثم تسمى الله وتغر السكين من المجهر من غير ترديد ثم ترفع ولا تنفع ولا تضرب بها الارض ولا تجمع على عنقها اه (ص) وتوجهه (ش) أى وما يستحب توجهه المذبح الى القبلة على شقه اليسرى والأساء وتوكل والفرق بين توجهه الذبيحة وعدم توجهه البائل الى القبلة خفة الدم بالعفون يسره وأكل الباقي منه فى العروق وفى البول كشف عورة أيضا والاولى أن لو قال توجهه وظاهر كلام غير واحد أن قوله وتوجهه فيما يذبح فقط وتقدم عند قوله ونحرها الخ ما يقتضى ندبه فى النحر أيضا (ص) وايضاح المحل (ش) أى وما يستحب أيضا أن يوضع الذابح المحل الذى يذبح فيه من صوف أو زغب الذى يستريح على المذبح

الرأس (قوله ولا تنفع) معطوف على قوله وقد أى ولا تقطع النخاع قبل الذبح وهو مخ أى يعض فى فقا والعنق وانظر والا كنت قتلها قبل ذكاتها فيكون قوله ولا تنفع تحريما فيكون قوله أولا السنة أى الطريقة الصادقة بالوجوب ويحتمل ولا تنفع أى بعد الذبح أى على طريق الكراهة أى ينهى عن كراهة عن قطع النخاع (قوله ولا تضرب الخ) أى على طريق الكراهة فى الامرين (قوله ولا تجمع على عنقها) زاد فى ك ومثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه ضحك بكبشين ووضع رجله على صفحاها لم يثبت اه (قوله وتوجهه) ظاهر كلام المؤلف أن المطلوب توجه الجميع للمحل الذبح خاصة ويفهم من توجهه الذبيحة توجهه الذبح لها كما ذكرنا (قوله والاساء) أى ارتكب مكروها كما هو الظاهر من تعبيره بأساء (قوله خفة الدم) أى وأما البول فتقبل لانه لا يعنى عن يسره ولا يتعاطى منه شئ أصلا (قوله كشف عورة أيضا) أى ان فى البول ثقلا وكشف عورة وليس ذلك فى الدم الا أنك خبير بان الحفة التى فى الدم لا تقتضى الاستقبال فالمقتضى للاستقبال كفى الخطاب أن الذبيحة لا بد لها من جهة فاخترت جهة القبلة لانها أفضل الجهات اه (قوله والاولى أن لو قال وتوجهه) لان الاحكام انما تتعلق بالافعال لانه لا تسكف الا بفعل



(قوله وانظر هل يجري) الظاهر الجريان (قوله ولولم يقطع الخ) رد بأن من لازم فريه ما قطع الحلقوم لبروزه عنهما كما قال ابن عرفة  
 أي اذا قطعها على الوجه المعتاد في الذبح (قوله أو ان انفصلا) معطوف على مقدر أي ان اتصلا أو ان انفصلا وأفاد بهذا القول عدم  
 الجواز ان اتصلا وذلك لانه نهش بالسن من التعديل عدم حلية المذبوح كذا في (قول المصنف أو بالعظم الخ) معطوف  
 على بالعظم أي وجوازه بالعظم اتصال أو انفصال بالاسن مطلقا ونفي الجواز ظاهر في التحريم مع أن المسقول هنا الكراهة قاله في  
 التوضيح (قوله التي هي مركبة) أي شأنها التركيب وان لم تكن مركبة بالفعل لاجل أن يأتي الاطلاق وكذا قوله الظفر المركب  
 (قوله هل تجوز التذكية) هذا الاول من الاقوال وقوله ولا تجوز هذا هو الاخير (قوله أو نكروه) ليس واحدا من الاقوال الاربعة  
 التي في المصنف ومفاد ذلك أن القول الاول مراده الجواز المستوي الطرفين لا المكروه الا أن مفاد كلامه هنا يخالفه ما في (قوله ونصه  
 وجد عندى مانصه وينبغي على القول الاول بالجواز مطلقا أن يكون مع الكراهة وليس المراد بالجواز المستوي الطرفين لقول المدونة  
 أساء وتوكل وانظر هل كذلك على القول الثاني والثالث أو الجواز (٣١٥) فيه ما من غير كراهة اه (أقول) كلام التوضيح  
 المتقدم يفيد الجواز من غير كراهة

فإنما مل غير أن الشارح لم يتم  
 الاقوال في صدر عبارته (قوله وقد  
 أساء) أي ارتكب مكرها وهذا  
 هو الراجح كما يفيدده حمل المواق  
 القول بالمنع على الكراهة (قوله  
 القول الثاني) هذا هو الاخير فلا  
 يؤكل ما ذبح بهما على هذا القول  
 كما في شرح شب وفي المواق  
 ما يقتضي الكراهة (قوله لا تجوز  
 الذكاة بهما) قضية العلة أن  
 المراد بعدم الجواز الحرمة التي  
 لا أكل معها وانظره (قوله وهو  
 حقيقة) أي الموافق للقواعد  
 (قوله من جهة المعنى) أي العلة  
 (قوله وعلى هذا يكره بالسن مطلقا)  
 هذا هو المقاد بالثقل وان كان ظاهر  
 المصنف التحريم وانظر ما الجواب  
 عن قوله صلى الله عليه وسلم ما أنهر  
 الدم ذكر اسم الله عليه فمكوا ليس  
 بالسن والظفر ولعل الجواب انه  
 صلى الله عليه وسلم اغما قال ذلك

وانظر هل يجري مثل ذلك في النحر أم لا (ص) وفري ودجى صيدا نفذ مقتله (ش) يعني أن  
 الصيد اذا أنفذت الجوارح مثلامقائه وأدركه الصائد وهو يضطرب فانه يستحب له أن يفري  
 أو داجه لترقيق روحه بسرعة والاستحباب يحصل بفري الودجين ولولم يقطع الحلقوم كما يفيدده  
 كلام ابن عرفة ولذا قال المؤلف فري ولم يقل ذبح أو نحر أو ذكاة (ص) وفي جواز الذبح بالعظم  
 والسن أو ان انفصلا أو بالعظم أو منعهما خلاف (ش) يعني أن الاسن التي هي مركبة في فم  
 الانسان والظفر المركب في الاصبع هل تجوز التذكية بهما أو لا تجوز أو نكروه في ذلك  
 أقوال القول الاول تجوز الذكاة بهما مطلقا وهو قول مالك واختيار ابن القصار وظاهره  
 الجواز للضرورة أو غيرها وهو خلاف ما في المدونة أنه مع الضرورة لقولها ومن احتاج ثم قال  
 فيها ولو ذبح بذلك ومعه سكين فانه تأوكل أبو محمد وقد أساء القول الثاني لا تجوز الذكاة بهما  
 مطلقا وهو قول مالك في كتاب ابن المواز قال ابن القصار وهو حقيقة مذهب مالك قال الباجي هو  
 الصحيح القول الثالث تجوز الذكاة بهما ان كانا منفصلين ولا تجوز بهما ان كانا متصلين لانه  
 خنق بالظفر ونهش بالسن رواه ابن حبيب عن مالك وقال ابن رشد انه الصحيح من جهة المعنى  
 وروى عن مالك جواز الذكاة بالعظم مطلقا وعلى هذا يكره بالسن مطلقا ومراده بالعظم نفيا  
 واثباتا في هذه الاقوال الظفر دليل قوله أو انفصلا لان العظم المتصل لا يتأتى به ذبح أصلا  
 ومراده بالاطلاق فيما تقدم سواء كانا متصلين أو منفصلين ومحل الخلاف حيث وجدت آلة  
 معها غير الحديد فان وجد الحديد تعين وان لم توجد آلة غيرهما تعين الذبح بهما (ص) وحرم  
 اصطباد ما كول لانيه الذكاة (ش) يعني أن الحيوان المأكول اللحم لا يجوز اصطباده بغير  
 نية الذكاة أي ولا نية تعليم بل بلانيه أصلا أو بنية قتله أو حبسه أو الفرجه عليه لانه من  
 العبث المنهي عنه ومن تعذيب الحيوان أمالوا اصطاده بنية الذكاة فلا يحرم ومثله نية التعليم  
 فلو قال المؤلف الا لغرض شرعي عوض قوله لانيه الذكاة لافاده (ص) الا بكنزير فيجوز (ش)  
 الباء داخله على محذوف لا على الكاف أي لا بحيوان بكنزير والباء ظرفية أي وحرم اصطباد

لكثرتهم الاكل بالنهش بالسن أو الظفر مع عدم احسان صفة الذكاة بهما الا أنه قاله للتخصيص كذا أجاب بعض الشيوخ (قوله لان  
 العظم المتصل) وأمالو ذكي بقطعة عظم فلا خلاف في الجواز (قوله فان وجد الحديد تعين) أي الحديد ظاهره الوجوب بحيث لو ارتكب  
 خلافه لمكان حرما واذا وقع وزل وذبح بهما مع وجوده فانه يجري وظاهر أن يراد بالتعين الذب المؤكدا للوجوب ثم وجدت  
 عندى ما يفيدده (قوله تعين الذبح بهما) أي انهما اذا أراد الذبح فیتعین الذبح بهما (قوله نية تعليم) أي كتعليمه لذهاب بلد بكتاب  
 يعلق بجنائه أوليينه على ما يقع في البيت من مفسدة (قوله فلو قال المؤلف الا لغرض شرعي) وكوننا نريد بالذكاة مطلقا منفعة بعيد  
 غاية البعد وهل يدخل في الغرض الشرعي تعيش صاحب الغراب الذي يقول الله حق والظاهر أن لا فيمنع حبسه لذلك لا مكان التعيش  
 بغيره من شرح عب وانظر هل يمنع شراء دابة أو قري معلمين ليجبهم ما لذكر الله كالاصطباد لذلك أم لا وحيثما يحرم عتقهما لانهما  
 من السائبة المحرمة بالقرآن والاجماع اه والظاهر المنع



(قوله الا ان يكون الاصطياد) هذا يفيد ان الاستثناء منقطع ويجوز ان يجعل متصلا ويحمل على ما اذا صيد الخنزير بنية ذكائه المضطرب فانه يستحب ذكائه قاله الوقار انظر شرح عب (قوله وادخلت الكاف الفواسق الخمس) أي بالنسبة للمحرم فقط وأما غيره فلا لانه مأكول بالنسبة اليه كذا في ل (قوله كذا ما لا يؤكل) المراد بالذبح لا بالمعنى الشرعي اذ الفرض انه غير مأكول ويخرج منه الا دعى لشرفه (قوله وكره ذبح بدور حفرة) قال الشيخ احمد المراد منه معلوم وهو الاجتماع للذبح لا مطلق الذبح كما لا يخفى ففي الكلام حذف أي وكره ذبح اجتماعه بدور حفرة اه (قوله لما فيها من عدم التوجه) أي بالنسبة للبعض لا للكل لان بعضهم متوجه فيها بلغ ما ساكن الجزارين يجتمعون على الحفرة ويدورون بها فيذبحون حولها فنهاهم عن ذلك وأمرهم بتوجيهها الى القبلة (قوله لرؤية بعضها بعضا) هذا في الكل (قوله فقد أساء) أي ارتكب مكروها (قوله فيجوز القاؤه) أي ويجوز قطعه والسلخ قبل الموت (قوله فكان ما وقع فيه الخ) أي ما تعلق به من (٣١٦) الالتقاء (قوله ومما معه) أي من القطع والسلخ قبل الموت (قوله بمنزلة ما وقع) أي

الالتقاء في غيره قال في ل بعد ذلك ما نصه وانظر هذا مع ما تقدم لس في شرحه عند قوله وايضاح المحل من كراهة اللقاء الحوت في النار اه ولعل ما تقدم عن س على غير قول ابن القاسم وانظر أيضا قوله بعد اتمام ذكائه فانه بعد الاعتمام تكون فيه الروح فيكره القاؤه في النار (قوله في حق من يراه من لوازم التسمية) أي بسن فعله مع التسمية وأما اذا لم يكن كذلك فلا كراهة بل فاعله مأجوران شاء الله كما قاله ابن رشد (قوله وتعمد ابانة) ظاهره ان مجرد تعمد الابانة مكروه وان لم يحصل وهو خلاف ما في المدونة ولو قال وابانة رأس عمدا السلم من هذا (قوله ولو تعمد ذلك أولا) أي قبل الذبح والحاصل انه على قول ابن القاسم يكره مطلقا أي سواء تعمد ذلك أولا أو لا (قوله مالم يتعمد ذلك) أي ان قول المدونة يؤكل أي مالم يتعمد ذلك فلا يؤكل هذا تأويل مطرف للفظ

مأكول الا ان يكون الاصطياد واقعا في حيوان لا يؤكل بخنزير فيجوز بنية قتله وليس من العيب لا بنية غيره كالفرجة عليه فلا يجوز وادخلت الكاف الفواسق الخمس التي اذن الشارع في قتلها (ص) كذا ما لا يؤكل ان آيس منه (ش) تشبيهه في الجواز أي انه يجوز بل يستحب ذكائه ما لا يؤكل من الحيوان غير الا دعى اراحته ان آيس منه لمرض أو عجز بمكان لا عاف فيه ولا يرجى أخذ أحد له فلو ترك المأبوس ربه فانفق عليه غيره حتى صح فربه أحق به ويدفع للمنفق ما أنفق على المأبوس (ص) وكره ذبح بدور حفرة (ش) يعني أن الذبح بدور الحفرة مكروه لعدم توجه القبلة لرؤية بعضها بعضا حال الذبح (ص) وسلخ أو قطع قبل الموت (ش) يعني أنه يكره للانسان اذا ذبح شاة مثلا أن يسلم منها شيئا أو يقطع منها شيئا قبل زهوق روحها بل يتركها حتى تبرد وتخرج روحها لانه عليه السلام فعله ومضى عليه العمل فان قطع أو سلخ منها شيئا قبل موته فقد أساء وتوكل مع ما قطع منها ومثل السلخ والقطع الحرق قبل الموت الا السمل فيجوز القاؤه في النار قبل موته عند ابن القاسم لانه لما كان غير محتاج لذكائه فكان ما وقع فيه من الالتقاء ومما معه بمنزلة ما وقع في غيره بعد اتمام ذكائه (ص) كقول مضج اللهم منك وابان (ش) هذا مشبه بالمكروه والمعنى انه يكره للمضج ان يقول عند ذبح أصحيته اللهم منك وابان كافي المدونة ومعناه أي من فضلك ونعمتك لا من حولي وقوتي وابان التقرب به لا الى شيء سواي ولا رياء ولا سمعة والكرهية في حق من يراه من لوازم التسمية (ص) وتعمد ابانة رأس (ش) يعني أنه يكره للذابح أن يتعمد ابانة رأس المذبوح بعد قطع الحلقوم والودجين لانه تعذيب وقطع قبل الموت وليكن تأويل كل ولو تعمد ذلك أولا وعند ابن القاسم قال لانها كذا بيحة ذكيت ثم عجل قطع رأسها قبل أن تموت وروى عن مالك انها لا تؤكل لانه كالعابث وتأويل مطرف وابن الماجشون والتوسعي عليه قوله فيها المالك من ذبح فترامت يده الى أن أبان الرأس أكلت مالم يتعمد ذلك وتأويله ابن القاسم على الكراهة ابن يونس وهو القياس والاول استحسان والي تأويل غير ابن القاسم أشار بقوله (وتوولت أيضا على عدم الاكل ان قصده أولا) ولم يقل تأويل بل ان رجحان الاول عنده وأفهم قوله تعمدان

المدونة أي للفظ مالك وأما ابن القاسم فانه يقول انه اذا تعمد ذلك أولا انما تلحقه الكراهة الا انك خير بان مطرفا الناسي وابن الماجشون ليسا من شيوخ المدونة فينسب لهما التأويل وانما قال بعدم الاكل مع العمد فافهمهما من تأويل المدونة على ذلك كما أفاده محشي نت والحاصل ان ابن القاسم يجعل مفهوم ترامت يده في كلام مالك معطلا أي ولو تعمد ذلك يؤكل وأما مطرف وابن الماجشون فلا يجعلانه معطلا وقد تقدم أنهما لا يجعلان مؤولين للمدونة لانهم ليسا من شيوخها على أن نسبة التأويل أيضا لابن القاسم صحيح لانه ليس من شيوخ المدونة (قوله وهو القياس) أي كلام ابن القاسم والاول وهو تأويل مطرف وابن الماجشون وأراد بالقياس قياس التعمد أولا على التعمد بعد قطع الحلقوم والودجين (قوله ان قصده أولا) أي وأما لو قصده ابتداء كان ثم حين أنعمها قصدا لابانة وفعلها فلا تكره على هذا التأويل بخلاف الاول ودل قول المصنف أيضا على ان الاول تأويل على المدونة مع أني لم أر من تأويلها عليه قاله البدر



(قوله ودون) استعمل دون في غير المكان فلا يكون ظرفا كافي بين من قوله تعالى لقد تقطع بينكم فانه استعمل في البعد وقتخته في قراءة الفتح لحكاية لما كان ظرفا فرفعه مقدر في النون وقد تفتح دون في كلام المصنف على هذا وهو مبتدأ وميته خبره هذا هو الظاهر لان القصد الاخبار عن الدون بأنه ميتة لا العكس وقال اللقاني ودون من باب حذف الموصول وابقاء صلته والموصول اذا علم يجوز حذفه أي مادون وهذا أولى ما يخرج عليه كلام المؤلف فيكون ما شيا على الصحيح وهو عدم تصرف دون (قوله ميتة) كان يحيا بعد هذا أولا بل بلغ الجوف أم لا فلو أن أبان أول مرة ثلثها مثلا ثم أبان ثانيا سدا سها فلا تؤكل نظر الما بق بعد كل أو يؤكل ما انفصل أولا وثانيا نظر الما بق ثانيا لانه بقي بعد الثانية النصف أو يقال الثلث المزال أولا لا يؤكل والسدس المزال ثانيا لا يؤكل ككل النصف الباقي (أقول) وهو الظاهر وحرر (قوله الا الرأس) أي وحده أو مع غيره ونصف (٣١٧) الرأس كذلك (قوله انفصل حقيقة أو حكما

كمتعلق بجملد) أي مما لا يعود له ميتة وأمالوا انفصل وكان يعود له ميتة أكل جميعه بالجرح وان لم ينفذ مقتل بسببه (قوله وأخذه) المراد بالأخذ ما يشمل ما اذا صار بمنزلة ما في يده كسكسر رجله أو قفله مطمورة أو سد بحجره عليه وذهب لباقي بما يحفر به فجاء آخر ففتحه وأخذه فهو لمن سده (قوله وأما بمملوك فله) قضية ما يدكره الشارح في حل قوله إلا أن لا يطرده الخ أن يحمل ذلك المملوك على أنه مسكون ولكن سيأتي ان النقل العموم (قوله فهو للثاني) أي دون ما عليه من حلي كقرط وقلاصه فيرده لربه ان عرف والا فلقطة وحكم المصنف بانه للثاني ظاهره مطلقا تطبع بطباع الوحش أم لا حيث لم يكن تأنس عند الاول والا لشرط في كونه للثاني حين ندوده ان يتطبع بطباع الوحش والا فلاول كما أشار له المصنف بقوله لا ان تأنس الخ فاذا علمت ذلك فقول الشارح وسواء طال مقامه الخ فيه شيء وذلك ان من المعلوم ان من طال

الناسي والجاهل بخلافه ابن عرفة ولو أبان رأسها بنجها جهلا كالت اتفاقا اه والضمير في قصده للإبانه لانها معني الانفصال ولذلك أعاد الضمير مكررا وقوله أولا أي ابتداء يريد وقد حصل ما قصد كما هو المتبادر من الكلام (ص) ودون نصف أبين ميتة الا الرأس (ش) يعني ان الكلب أو الباز اذا قطع من الصيد دون نصفه ولم يبلغ مقابلة ومات قبل أن تدرك ذاته فان ذلك الدون لا يؤكل لانه وصفه بأنه ميتة لان القاعدة أن المنفصل من الحلي كميته ويؤكل ما عداه اتفاقا فلو أبان الجراح من الصيد دون نصفه إلا أنه أنفذ مقابلة فانه يؤكل كل جميعه لان الصيد لا يعيش مع ذلك أبدا وله هذا الوابان الكلب أو الباز رأس الصيد فانه يؤكل مع رأسه وكذلك اذا ضرب به الجراح فقطعه نصفين وقوله أبين أي انفصل حقيقة أو حكما كمتعلق بجملد أو يسير لحم (ص) ومالك الصيد المبادر (ش) يعني أن الصيد اذا رآه جماعة وكل منهم قادر على أخذه فبادر أحدهم وأخذه أو بادر غيرهم وأخذه فهو له لمن سبقه رؤيته له فلو تدافعوا عنه ولم يدع بعضهم بعضا يصل اليه قضى به لهم خوف أن يقتلوا عليه والى هذا أشار بقوله (وان تنازع قادر ورفيقينهم) ابن عرفة قلت هذا ان كان يعمل غير مملوك وأما بمملوك فله لربه اه والمراد بالتنازع التدافع ولو قال وان تدافع قادرين كان أحسن والا فقد يكون هناك تنازع من غير تدافع وأشار بقوله (وان تد) الى أن الصيد اذا هرب من صاحبه ولحق بالوحش وسواء كان الذي هرب منه ملكه بصيد أو شراء من صانده أو من غيره وهذا معني المبالغة في قوله (ولو من مشتر) ثم اصطاده شخص آخر فهو للثاني الذي اصطاده لا لمن هرب منه وسواء طال مقامه عند الاول أم لا وظاهره طال زمن ندوده أم لا وأشار بلورد قول ابن السكاتب انه للاول قياسا على من أحيما ما درث ما أحيما غيره بعد ان اشتراه من مالكة باحياء فانه يكون للاول وأمالوا أحياء أرضا ودرث ما أحياءه من البناء فانه يكون للثاني اه بالمعنى وحينئذ فتتمت النفس للفرق بين هذو بين مسئلة الصيد على ما مشى عليه المؤلف ويمكن الفرق بان الصيد لما خرج من حوز صانده ولم يمكن عودته إلا بعسر فكانه لم يحصل فيه ملك بخلاف ما أحياء بالبناء ثم درث البناء (ص) لان تأنس ولم يتوحش (ش) يعني ان الصيد اذا كان قد تأنس عند الاول ولم يتوحش فاخذه الثاني فانه لا يكون له ويكون للاول ويعرم للثاني أجرة تعبته ونفقته في تحصيله والواو في ولم يتوحش واو الحال واعتراض اعطاء الأجرة للثاني بمسئلة

مقامه شأنه التأنس وقوله وظاهره الخ من المعلوم ان شأنه ان يتطبع بطباع الوحش وحينئذ فلا يلزم مع قوله بعد لان تأنس الخ (قوله أحياء بعد ان اشتراه الخ) أي فالذي اشتراه ثمر عنده ثم أحياء ثم درثا فحياء شخص فانه يكون للمشتري الذي كان اشتراه ومفاد هذا انه لا يكون للمشتري الا اذا أحياء بعد ان اشتراه والظاهر انه يكون للمشتري ولو لم يحميه (قوله باحياء) متعلق بقوله مالكة (قوله فانه يكون للاول) أي الاول بالنسبة للاخير الذي هو المشتري المتوسط بين الثالث والاول (قوله وأمالوا أحياء أرضا ودرث ما أحياءه من البناء) أي ثم أحياءه غيره فانها تكون له الذي أشار له الشارح بقوله فانه يكون للثاني (قوله بخلاف ما أحياء بالبناء ثم درث البناء) هذا موجود في الصورة التي حكم فيها بانه يكون للثاني وانظر لو ادعى الصائد الثاني أن هروبه هروب انقطاع وتوحش وادعى الاول ضمه ولم تظهر قرينة يعمل عليها ويقتسم بينهما كالتنازع اثبات



(قوله طلب الابق) على وزن كفار جمع كافر كما أفاده في المصباح (قوله أي لم يلحق بما كن الوحش) أي بحيث يتطبع بطباع الوحش (قوله مع ذى حباله) المراد بالحبال آلة مطلقا كان فيها حباله أم لا كالحفرة (قوله قصدها) أي بطرد الصيد اليها قال اللغاني لا مفهوم لقوله قصدها والمعول عليه قوله ولولاها لم يقع وانما ذكره لاجل قوله وان لم يقصد اه ونظر عجب في ذلك فقال وانظر اذا لم يقصد لها الطارد ولولاها لم يقع (قوله ولولاها) أي الطارد وذو الحباله بدليل قوله بحسب فعلهم ما يصح عوده على الطارد والحباله ويكون استعمال الفعل في حقيقته ومجازه وفيه خلاف والاول أولى ثم نقول ولولاها أي وثبت ذلك اما بعينه البينة أو بقول أهل المعرفة وكذا في جميع ما بعده وانظر لو لم يثبت شيء (٣١٨) من ذلك ولو قال لم يصعد لم يقع لكان أظهر (قوله يعني ان المشهور الخ) ومقابله

ان الصيد للطارد وعليه لصاحب الحباله أجزأها (قوله وعلى تحقيق بغيرها الخ) لا يخفى أن قوله وعلى اياس وقوله وعلى تحقيق بغيرها متعارض مفهومهما في الشك ففضية مفهوم الاول انه للطارد اذ مفهوم ايس تحقق عدم أخذه ففهمه ان ترد فيه فلا يكون لربها وقضية مفهوم الثاني انه لرب الحباله اذ مفهوم وعلى تحقيق فله ان تردد لا يكون له فانظر ما الحكم كذا في ك وعليه أجرة الحباله ان قصدا راحة نفسه بوقوعه فيها وفي ك وغلبة الظن كالتحقق به فيما يظهر وبعبارة أخرى والمراد على اياس كان هناك قصدا أم لا وقوله وعلى تحقيق كان هناك قصد أم لا أي فقول المصنف وان لم يقصد الاولى حذفه (قوله كالدار) وسواء أمكنه أخذه بدونها أم لا وليس لربها أجزأها فيما خففه داره عن الطارد من التعب خلافا لابن رشد لانها لم توضع للصيد ولا قصد بانها تحصيله بها (قوله الا أن لا يطرده لها فلربها) وهذا ما لم يتحقق أخذه بغير الدار والا فهو له

الابق حيث لم يجعلوا لمن أخذه جعلوا الا اذا أخذه من شأنه طلب الابق وقد يفرق بان الذي أخذ الا بيق متبرع لعلمه أنه ملك للغير بخلاف أخذ الصيد فانه دخل على غلبته ابتداء وأيضا ملك الثاني للصيد قوي بدليل كونه له على بعض الاقوال فقول لا ان تأنس أي التناقب لندوده ولم يتوحش بعد ندوده أي لم يلحق بما كن الوحش (ص) واشترك طارد مع ذى حباله قصدها ولولاها لم يقع بحسب فعلهم ما (ش) يعني أن المشهور من مذهب ابن القاسم اذا نصب شخص آلة الصيد من شبهة أو حفرة أو غير ذلك ثم طرد شخص آخر صيدا وقصدا يبقاه في الحباله بكسر الحاء فوقع فيها ولولا الطارد والحباله لم يقع الصيد في الحباله فانه يكون بينهما شركة وتكون الشركة بينهما فيه بحسب فعلهم ما بالتقويم فاذا قيل أحدهما يساوي درهما والاخر ثلاثة اشتركا أو ربا عا وقوله بحسب فعلهم ما أي بحسب أجرة فعلهم ما (ص) وان لم يقصد وأيس منه فلربها (ش) يعني أن الصيد اذا طرده شخص ولم يقصد ابقاعه في الحباله والحال أنه قد أيس من أخذ الصيد بان أعياءه وانقطع منه وهرب حيث شاء فسد في الحباله فلربها دون الطارد ولا شيء على ربها للطارد لانه لم يقصد لها (ص) وعلى تحقيق بغيرها فله (ش) يعني أن الطارد للصيد اذا كان على تحقيق من أخذه ولم يقصد ابقاعه في الحباله فوقع فيها فهو له دون صاحب الحباله فقله وعلى تحقيق الخ معطوف على معنى ما تقدم أي وان لم يقصد وهو على اياس منه فلربها وعلى تحقيق الخ وقوله (كالدار) مشبهة بقوله فله يعني أن الصائد اذا طرد الصيد للدار فانه يكون له (ص) الا أن لا يطرده لها فلربها (ش) مستثنى من أحوال الدار يعني أن صاحب الدار لا شيء له في كثير من الاحوال الا في حالة ما اذا لم يطرده الصائد للدار فغلبه ودخل الدار فانه حينئذ يكون لما لكها واليه أشار بقوله الا أن لا يطرده لها فلربها قال بعض وهو ظاهر اذا كانت مسكونة أما الخالية أو الخراب فما خرج منها من صيد أو وجد بها فظاهر انه لو وجد وكذا ما يوجد في البساتين المملوكة لانها لم يقصد بها ذلك (ص) وضمن مارا مكنته ذ كانه وترك (ش) يعني أن الصيد اذا عاقه السمسم أو السمك أو البازي فربيه شخص تصح ذ كانه فتركه حتى مات وهو قادر على ذ كانه فلم يذ كانه فانه يضمن قيمته لربه ويكون الصيد ميتة لا يحل لاحد اكله لان المار لما أمكنته ذ كانه نزل منزلة ربه وهو لو أمكنته ذ كانه وتركه حتى مات لم يؤكل وبعبارة أخرى وضمن مارا أي تعلق ضمانه بذمته ولو أكله ربه في هذه فان أكله غفلة عن كونه ميتة أو ضيافة لا يبنى الضمان على المار وكلام ز فيسه نظر وقوله وضمن

والمراد برها ما لثذاتها ولو حكم بالشمل الواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة على عمل انظر عب (قوله مار اما الخالية أو الخراب) لا يخفى انه ذكر في المجموعة عن ابن كنانة في الرجل يجرد النخل في شجرة أو صخرة لا بأس أن ينزع غسلها اذا لم يعلم انها لا حد ولا يحل له أن يأكل غسل حجج نصبه غيره في مفازة أو عمران واستدل به بعض شراح المسدونة على ان صاحب الدار الخربة يستحق ما فيها من الصيد وحيث يكون قوله وكذا ما يوجد في البساتين لا يسلم (قوله تصح ذ كانه) أي والصورة انه في مخالب البازي أو في فم السمك غير منفوذ المقاتل (قوله فان أكله غفلة عن كونه ميتة) أي بدون ضيافة أو ضيافة ولو اعتقد انه مذكي لانه اكل غير متمول بخلاف ما اذا اكل ماله المغصوب منه ضيافة فلا يضمنه الغاصب كما سيجد كره المصنف في الغصب لانه اكل متمولا والحاصل ان اكله لا يكون الا غفلة وكذلك لو تعدى واكله تعمد اذ لا يبنى الضمان عن المار (قوله وكلام ز فيه نظر) فانه نقل



عن بعض شيوخه انه لا ضمان لكونه لم يفوته على ربه اذ قد اكله (قوله وكلام ز فيه نظر) فانه يقول يضمن مالم يأكله ربه ضيافه او غفلة (قوله والمار بمن تصحذ كانه) ولو صيلا لانه من باب خطاب الوضع احتراز عن مرتد ومجوسى ومستحل ميتة فلا ضمان عليه بل لو ذكاه لا ينفى ضمانه وهو واضح لتفويته على ربه الا ان تقوم بينة على هلاكه ولو لم يذك (قوله لوجود آلة الذكاة) ولو سنا وظفرا (قوله واما غيره الخ) هذا فيماله فيه امانه لكونه يدعه او رهن وكذا مستعير ومستأجر وشريك أى فيضمنه بذبحه الاقرينة على صدقه وكذا مالا امانته فان ذكاه ضمنه ولا يقبل منه انه خاف عليه الموت مالم يقم دليل على صدقه فلورثك تذكيت مع وجود ما يصدق على دعواه من بينة او قرينة كان ضامنا له (قوله مالم يقم دليل على صدقه) قال اللخمي ولو هو بشاة يحشى عليها الموت فلم يذبحها حتى ماتت لم يضمن أيضا لانه يحشى ان لا يصدق ربه انه خيف عليها الموت فيضمنه وليس كالصيد لانه يراد للذبح اه (قلت) فيؤخذ منه انه لو أمكنه الاشهاد على خوف موته حتى يأمن عدم تصديق ربه كانت كالصيد (٣١٩) (قوله أى المار) ظاهره ان المار فاعل مع

ان هذا الضمير ليس ضمير رفع فالمناسب ان يقول امكن (قوله) ان امكن (أى احتمل) (قوله مستهلك) أى متوجه للهلاك (قوله بيده) متعلق بترك أى ترك تخليصه بسبب امساك يده عن تخليصه واما جعل بيده متعلقا بتخليص كما فعل الشارح فلا يصح عطف بامساك وثيقة عليه لان التخليص ليس بامساك الوثيقة بل ترك التخليص حصل بامساكها وقوله بيده أى قدرته ولو بلسانه أو جأه أو ماله واذا خلاص بمال ضمنه رب المتاع واتبع به اذا أعدم والحاصل كما أفاده بعض الشيوخ انه يجب عليه التخليص لما ذكر من نفس ومال ولو بدفع ماله ويرجع عليه به حيث توقف خلاصه على ذلك المال وانظر الفرق بينه وبين مسألة المواصاة الآتية ولعله ان ذلك مال خلاص به مستهلك فشمله قوله والا حسن في المفدى من لص أخذه بالفداء لا مال أنفق

مارأى ضمن قيمة الصيد مجروحاً والمار بمن تصحذ كانه وأمكنه ذكاه بوجود آلة الذكاة وعلمه بها وتركها حتى مات فلا يؤكل واليكابى كالمسلم لانها ذكاة لا عقر ولا بأتى الخلاف المتقدم في قوله وفي ذبح كبابي لمسلم قولان لانه هنا من باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه ضمن لتركه وهذا كاله في الصيد واما غيره فانه اذا ذكاه ضمنه لصاحبه ولا يقبل منه أنه خاف عليه من الموت مالم يقم دليل على صدقه وقوله أمكنه صفة للمارفان قيل لم يقبل المؤلف أمكنه أى ويكون الفعل مستندا الى الضمير المستتر العائد على المار وذكاه بالنصب ويكون مساقا هكذا وضمن ماراً أمكن ذكاه أى المار فالجواب أن القاعدة أن أمكن الاستناد الى المعنى والى الذات فالى المعنى متعين كاهنا (ص) كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال بيده أو بشهادته (ش) التشبيه في الضمان والمعنى أن من قدر على خلاص شئ مستهلك من نفس أو مال لغيره بيده كمن محارب أو سارق أو نحوهما أو شهادته لربه على جاحد أو واضح يده عليه بشراء أو ايداع أو نحو ذلك من غير مال كتهمة الشهادة أو اعلام به بما يعلم من ذلك حتى تعذر الوصول الى المال بكل وجه ضمن دية الحر وقيمة العبد والدية على العاقلة ان كان متأولا وان كان متعمدا لا هلاكه بترك تخليصه قتل كفى مسئلة منع الماء الآتية في احياء الموات ثم انه لا يضمن في مسئلة الشهادة وما بعد ها الا اذا طلب منه الشهادة أو الوثيقة أو علم بان ترك ذلك يؤدي لما ذكر وتركه والظاهر أنه محمول على عدم العلم (ص) أو بامساك وثيقة أو تقطيعها (ش) يعنى أن من أمسك وثيقة بحق عن صاحبها ولم يشهد شاهد ها الا به حتى تلف الحق بسبب ذلك فانه يضمن ما فيها صاحبها بخلاف قال الشيخ أبو الطاهر ولو قطع الوثيقة التى فيها الحق فهذا لا ينبغى أن يختلف في ضمانه وأيضا يضمن ثمن الوثيقة أى الورق (ص) وفي قتل شاهدى حق تردد (ش) يعنى أن من قتل شاهدى حق لا نسيان تعمد اعدوا نافضاع بذلك الحق فهل يضمن هذا القاتل الحق لربه لانه ضاع بسببه كمن قطع الوثيقة أو لا يضمن لانه قد لا يقصد ضياع الحق وانما فعل ذلك لعدوة بينه وبينهما فهو انما أعدى على السبب لاعلى الشهادة في ذلك تردد محله اذ لم يقصد بقتلهما ضياع الحق والا ضمن اتفاقا ومثل قتل شاهدى الحق قبل من عليه الحق

على نفس مستهلكة عاقلة والحاصل كإقال شيخنا عبد الله ان هذا ليس كفصل الطعام والشراب لحفسه أمرهما (قوله أو بشهادته) أى بأن رأى فاسقين شهدان بقتل أو دين زور افتركا التجريح (قوله وان كان متعمدا لا هلاكه الخ) هذا لا يصح لانه متخالف للنقل قال في الارشاد من أمكنه انقاذ نفس أو مال من مهلكة فلم يفعل ضمن كان اتلافه عمدا أو خطأ اه وهو يحتمل ان يكون اشار به الى انه ان ترك الانقاذ عمدا ضمن دية عمدا وان ترك خطأ ضمن دية خطأ ويحتمل ان يكون أشار به للخلاف في الدية التى يضمنها هل دية عمدا أو دية خطأ قاله شيخنا قلت وكلام الزرقاني يفيد انه دية خطا مطلقا ويجرى مثله في قوله أو شهادته انظر عجم نعم ذكره بعضهم استنظها رافقال ينبغى القتل مع العمد (قوله أو امساك وثيقة الخ) أى كعفو عن دم أو غيره وهذا حيث لا يسجل لها والالم يضمن الا ما يغرم على اخراجها منه (قوله تردد) ينبغى ان يكون الراجح من التردد ضمان المال ولو قتلها خطأ لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء (قوله تعمد اعدوا) عبارة غير أحسن حيث قال وفي قتل شاهدى حق لعدوة أو خطأ (قوله والا ضمن اتفاقا) المناسب ان يقول قطعاً لان التردد هنا واحد وهو بعض شيوخ ابن عرفة (قوله ومثل الخ) أى فى بيان الخلاف



(قوله عند ابن محرز) انظر ما عند غيره (قوله حيث كان لا يثبت الحق الا بشاهدين) انظره مع ما افاده المصنف سابقا ان اشتراط شهادة الشاهدين لا يكون في المال ولا فيما يؤل اليه ولا يفعل وامر آتان أو أحدهما يمين الا أن يكون الحاكم ممن يرى تعيين الشاهدين في المال أو بعض الاموال (قوله هو الموافق الخ) أي فسيأتي اذا ثبت الحق بشاهد ويمين وحكم القاضي ثم رجع الشاهد فهل يغرم جميع الحق للمقضى عليه وهو مذهب ابن القاسم أو يغرم النصف والا لاول مبنى على أن اليمين للاستظهار والثاني مبنى على أنها كالشاهد (قوله بخيط) متعلق بمواساة وقوله بجائفة متعلق بخيط لانه في معنى ما يحاط به (قوله فانه يضمن الخ) أي فيضمن دية خطأ أن تأول في منعه والا اقتص منه كياتي من قول المصنف (٣٢٠) ومنع طعام (قوله والضممان هنا أن تكون الدية على العاقلة) قال في لـ

ولو أجاف شخص شخصا ومنع شخص آخر الخيط عن المجنى عليه حتى مات فانه يقتص من الجيف وعلى المانع الخيط الدية وموضوع المسئلة أن الجاني لم ينفذ شيئا من مقائله والا فيقتص منه فقط وعلى المانع الخيط الادب (أقول) ظاهر قوله والضممان الخ ولو قصد قتله وكذا قال عجم ومن تبعه الا أن شيخنا عبد الله في ذلك بما اذا تأول والا اقتص وانظروا انه يجزى على قول المصنف كترك تخليص (قوله حيوانا أم لا) كذا في نسخه فقله بعد ذلك ناطقا أم لا ظاهر (قوله الى محل يوجد الخ) وينبغي أيضا أن المضطر ما لا كالمضطر حالا في وجوب دفع الفضل والضممان ان ترك حتى مات وانظر هل يشترط أن يعلم ان أهل المحل الذي يقدم عليه وفيه ذلك يعطونه أو ان لا يعلم أنهم يمنعونه وفي لـ وانظر هل لا بد في الضمان ان يسأل المضطر أو يكفي العلم بالاضطرار فقط وهو الظاهر (قوله فانه يضمن قيمته ما لا لاس) مثلا لو كانت قيمته قاعا عشرة وما لا خمسة

عند ابن محرز وقتل أحد الشاهدين كقتل الشاهدين حيث كان لا يثبت الحق الا بشاهدين وأما ان كان يثبت بالشاهد واليمين فهل هو كذلك لانه يقول أحوجتني لليمين وقد كنت غنيا عنها وأنا لا أحلف وانظر لو كان الحق مما يثبت بالشاهد واليمين وله به شاهد فقط وقتله هل يغرم جميع الحق بناء على أن اليمين استظهار أو لا يغرم نصف الحق بناء على أن اليمين جزء نصاب والا لاول هو الموافق لما يأتي في مسائل الرجوع عن الشهادة على المعتمد هناك (ص) وترك مواساة وجبت بخيط بجائفة (ش) تقدم انه قال كترك تخليص مستهلك الخ ثم انه عطف هذا عليه والمعنى أن ترك المواساة أي الاقالة الواجبة بأحد الامور الالية توجب الضمان ومعنى ذلك أن يكون بانسان جرح في جسده ويكون مع شخص آخر خيط أو خيط لم يوجد عند غيره وهو مستغنى عنه فيطلبه منه الجروح بخيط به جرحه فيمنعه منه حتى يموت فانه يضمن والضممان هنا أن تكون الدية على العاقلة (ص) أو فضل طعام أو شراب لمضطر (ش) أي وكذلك الضمان في هذه الصورة وهي ما اذا كان لشخص مكلف فضلة طعام أو شراب فنعها ممن اضطر اليها حتى هلك جوعا أو عطشا فانه يضمن وسواء كان المضطر حيوانا أم لا ناطقا أم لا ولا مفهوم لقوله طعام أو شراب وكذا فضل لباس أو ركوب بان كان اذا لم يدر فقه أو يركبه يموت والمراد بالفضل الفضل عما يضطر اليه لا مفضل عن عادته في الاكل والظاهر أنه يعتبر بما يملك الصحة حالا وما لا الى محل يوجد فيه الطعام كما أن الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن تلزمه نفقته ومن في عياله لا عنه فقط (ص) وعمد وخشب فيقع الجدار (ش) أي وكذلك عليه الضمان في هذه الصورة وهي ما اذا كان لشخص جدار مائل ولشخص آخر عمدة أو خشاب أو غير ذلك فطلب ذلك منه ليعلق به حائطه فنعها حتى يسقط الجدار فانه يضمن ما بين قيمته ما لا ومهدوما لانه يجب عليه أن يواسيه بذلك وبعبارة أخرى ثم اذا كان الجدار مائلا أو مكن تداركه وامتنع رب الخشب والعمد من دفعهما وحصل من ربه الانذار له عند حاكم فان ذلك الخشب والعمد يضمن ما أتلفه الجدار أيضا بسقوطه عليه كذا ينبغي وقوله فيقع منصوب عطف على المصدر وهو ترك لانه اسم خالص من التأويل بالفعل (ص) وله الثمن ان وجد (ش) قد علمت ان المواساة واجبة حفظ الاموال والانفس فن دفع شيئا مذكرا لا نخرم من ذكر فانه يقضى له أي لصاحب الخشب أو الاعمدة أو نحو ذلك بالثمن وقت الدفع ان كان الثمن موجودا مع المدفوع له وقت الدفع والا فلا شيء عليه ولا يتبع به ان أيسر أو كان مليا ببلده والمراد بالثمن ما يشمل الاجرة في العمد

فانه يغرم خمسة (قوله وحصل من ربه الانذار له عند حاكم) ظاهره أن المدار على الانذار وان لا يطلب من الحاكم أن والخشب يجبره على ذلك (قوله وله الثمن) أي القيمة لانه لم يكن يسع وقوله ان وجد أي ولم يحتج له فلو امتنع من دفعه وامتنع الاخر من دفع فضل الطعام والشراب حتى مات أو من دفع الخيط ونحوه حيث كان له ثمن أو من دفع العمد والخشب حتى يسقط الجدار فلا ضمان (قوله ما يشمل الاجرة في العمد) هذا فيه اشارة الى ان صاحب الجدار لا يملك ذات العمود وذات الخشب وحينئذ فانظر ان رب الجدار يؤمر بتصليح بناءه لاجل أن يأخذ رب الخشب خشبه ويبحث عجم بجائفة قضى أنه ملك الخشب بقوله ويدخل في ذلك أي في قول المصنف وله الثمن ان وجد المواساة بالعمد والخشب وقد بحث بأنه كيف يتبعه بثن متاعه القائم بعينه ولا يأخذه اه زاد عب فقال الآن يقال نظر لدخوله بوجه جائز نعم لو هدمه رب الجدار وبقيت قول المحشي قوله فانه يضمن قيمته ما لا الخ يتأمل فيه اه معجبه



العمد والخشب مفردة لم يكن له ادخالها في عمارته حيث أيسر ويأخذها ربه أفيما يظهر (قوله وما يشمل أيضا دفع مال) أي بدل مال مدفوع أي فقول المصنف وفضل طعام أي أو ثمنه ويكون له بدله ان وجد عنده وقت الدفع ولم يتيسر له التناول منه هكذا يفهم وحرر (قوله ولا ما لحق بها) أي وهي منقوضة المقاتل (قوله محقق الحياة الخ) الاولى أن يزيد أو مرضي جوها (قوله الخمسة) هي مرضية الحياة والمشكوك فيها والمأبوس منها وما اذا ماتت من ذلك الفعل والمنقوضة المقاتل (قوله كتحرك قوي) هي بمعنى اللام كافي بعض النسخ أو مثال لمقدر يدل عليه المقام أي وأكل المدسني وان أيس من حياته ان دل دليل على الحياة كتحرك (قوله أو طرف عينها) اللغمي ولغو حركة العين أحسن وحركة الرجل والذنب أقوى من حركة العين لان خروج (٣٢١) الروح من الاسفل قبل الاعلى ومثل التحرك القوى عند ابن حبيب استفاضة

والخشب وما يشمل أيضا دفع مال يشتري به طعام أو شراب لخلاص نفس ولما كانت الذكاة لا تنبع الميته ولا ما لحق بها وغير الميته صحيح ومرض محقق الحياة ومشكوك في حياته ومأبوس منها شرع فيما يباح بالذكاة من ذلك وما لا يباح مع ذكر ما هو من علامة الحياة وما ليس منها فقال (ص) وأكل المدسني وان أيس من حياته (ش) أي وأكل المدسني ذكاة شرعية من ذبح ونحر وعقر وتجيل بما عوت به وان أيس من حياته لمرض أو ضرر به لم تنفذ مقاتله أو تردى من شاهق ولم تنفذ مقاتله أو أكل عشبا فانتخ أو نحو ذلك ودخل فيما قبل المبالغة محقق الحياة ومرض جوها ومشكوكها وخرج بالمدسني ما اذا ماتت في ذلك الفعل وسبأ في المنقوضة المقاتل فاشتمل كلامه على الخمسة أحوال التي ذكرها الشارح (ص) كتحرك قوي مطلقا وسيل دم ان سحت (ش) يعني ان المدسني يؤكل لاجل وجود تحرك قوي كتحرك ذنبها أو رجلها أو طرف عينها سواء كان المدسني صحيحا أو مرضيا سال معه دم أم لا كانت الحركة من الاعلى أو الاسفل وجد التحرك قبل الذبح متصلا به أو بعده ولاجل سيل دم فقط من غير شخب ولا حركة ان سحت لان مرضى فلا يكفي فيها السيل لان المذكور فلا بد من وجود الحركة القوية وسيل الدم مع الشخب بمنزلة الحركة القوية والمراد بالصحة التي لم يضرها أي يضعفها المرض لا التي لم يضرها مرض واحترز بالتحرك القوى عن الضعيف كحركة الارتعاش والارتعاد ومديد أو رجل فان ذلك لغو (ص) الا الموقوذة وما معها المنقوضة المقاتل (ش) يعني ان الموقوذة بضره جرح ونحوه والمنقضة بجبل وشبهه والمتريدية من شاهق أو في ثرو ونحوه والنطيحة من أخرى وما أكل السبع بعضها فان الذكاة لا تعمل في شيء مما ذكر حيث أنفذ بعض المقاتل التي يذكرها أموالا أصابها شيء من ذلك بغير انفاذ شيء من المقاتل عملت فيها الذكاة ولو أيس من حياتها كما هو مذهب مالك ان الاستثناء في الآية متصل أي الا ما كانت ذكاةكم عاملة فيه والذي يعمل الذكاة فيه هو الذي لم تنفذ مقاتله وعند الشافعي منقطع فقوله الا ما ذكركم أي من غير ما فعند الشافعي لا تعمل الذكاة فيها مطلقا ثم ان الاخراج من قوله وأكل المدسني وان أيس من حياته ومحل الاستثناء من قوله المنقوضة المقاتل فكأنه قال الا المنقوضة المقاتل أو الا ما أنفذ مقتله من الموقوذة وما معها أو غيرهما فلا يؤكل وانما بدأ بالموقوذة ولم يبدئ بالمنقضة التي بدأ الله بها الشدة توهم انفاذ المقاتل في الموقوذة فاعتنى بشأنها بذكرها أولا (ص) بقطع نخاع ونزح دماغ أو حشوة وفري ووجع ونقب مصران وفي شق الودج قولان (ش) أشار بهذا الى بيان المقاتل منها قطع النخاع وهو مخمخ أبيض في فقار العنق أو الظهر

والخشب وما يشمل أيضا دفع مال يشتري به طعام أو شراب لخلاص نفس ولما كانت الذكاة لا تنبع الميته ولا ما لحق بها وغير الميته صحيح ومرض محقق الحياة ومشكوك في حياته ومأبوس منها شرع فيما يباح بالذكاة من ذلك وما لا يباح مع ذكر ما هو من علامة الحياة وما ليس منها فقال (ص) وأكل المدسني وان أيس من حياته (ش) أي وأكل المدسني ذكاة شرعية من ذبح ونحر وعقر وتجيل بما عوت به وان أيس من حياته لمرض أو ضرر به لم تنفذ مقاتله أو تردى من شاهق ولم تنفذ مقاتله أو أكل عشبا فانتخ أو نحو ذلك ودخل فيما قبل المبالغة محقق الحياة ومرض جوها ومشكوكها وخرج بالمدسني ما اذا ماتت في ذلك الفعل وسبأ في المنقوضة المقاتل فاشتمل كلامه على الخمسة أحوال التي ذكرها الشارح (ص) كتحرك قوي مطلقا وسيل دم ان سحت (ش) يعني ان المدسني يؤكل لاجل وجود تحرك قوي كتحرك ذنبها أو رجلها أو طرف عينها سواء كان المدسني صحيحا أو مرضيا سال معه دم أم لا كانت الحركة من الاعلى أو الاسفل وجد التحرك قبل الذبح متصلا به أو بعده ولاجل سيل دم فقط من غير شخب ولا حركة ان سحت لان مرضى فلا يكفي فيها السيل لان المذكور فلا بد من وجود الحركة القوية وسيل الدم مع الشخب بمنزلة الحركة القوية والمراد بالصحة التي لم يضرها أي يضعفها المرض لا التي لم يضرها مرض واحترز بالتحرك القوى عن الضعيف كحركة الارتعاش والارتعاد ومديد أو رجل فان ذلك لغو (ص) الا الموقوذة وما معها المنقوضة المقاتل (ش) يعني ان الموقوذة بضره جرح ونحوه والمنقضة بجبل وشبهه والمتريدية من شاهق أو في ثرو ونحوه والنطيحة من أخرى وما أكل السبع بعضها فان الذكاة لا تعمل في شيء مما ذكر حيث أنفذ بعض المقاتل التي يذكرها أموالا أصابها شيء من ذلك بغير انفاذ شيء من المقاتل عملت فيها الذكاة ولو أيس من حياتها كما هو مذهب مالك ان الاستثناء في الآية متصل أي الا ما كانت ذكاةكم عاملة فيه والذي يعمل الذكاة فيه هو الذي لم تنفذ مقاتله وعند الشافعي منقطع فقوله الا ما ذكركم أي من غير ما فعند الشافعي لا تعمل الذكاة فيها مطلقا ثم ان الاخراج من قوله وأكل المدسني وان أيس من حياته ومحل الاستثناء من قوله المنقوضة المقاتل فكأنه قال الا المنقوضة المقاتل أو الا ما أنفذ مقتله من الموقوذة وما معها أو غيرهما فلا يؤكل وانما بدأ بالموقوذة ولم يبدئ بالمنقضة التي بدأ الله بها الشدة توهم انفاذ المقاتل في الموقوذة فاعتنى بشأنها بذكرها أولا (ص) بقطع نخاع ونزح دماغ أو حشوة وفري ووجع ونقب مصران وفي شق الودج قولان (ش) أشار بهذا الى بيان المقاتل منها قطع النخاع وهو مخمخ أبيض في فقار العنق أو الظهر

(٤١ - خرشي ثانی) انه لا بد من تحقيق انفاذ المقاتل الا ان هذا الكلام يعارضه ما يأتي قريبا وبعد كتبني هذا رأيت الشيخ أحمد قال مانصه وانما لم يقل ان المنقضة وما معها الشدة توهم انفاذ المقاتل في الموقوذة بعضا ونحو ذلك فلذلك اعتنى بشأنها بذكرها الله الحد (قوله بقطع نخاع) ماث التون (قوله ونقب مصران) سواء تحقق ثقبه أو شق فيه أو توهمه وكذا يقال في قطع النخاع ونحوه مما قد يخفى كذا في بعض الشراح (أقول) ان كان الفقه هكذا قسم والا فالظاهر ان ذلك لا يضر الا اذا غلب على ظنه وأما عند الشن فلا وحرر واحترز المصنف عن ثقب الكرش فليس يقتل كما هو الصواب (قوله منها قطع النخاع) وأما كسر الصلب دون قطع النخاع فغير مقتبل (قوله في فقار العنق أو الظهر) الفقار بفتح الفاء جمع فقرة بفتح الفاء وكسر هاء يقال فيها فقارة بالفتح وتجمع أيضا على



فقرا مثلهما وقرر قاله في الصحاح وهي ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى العجب ومعنى انتضد وضع بعضه على بعض والكاهل ما بين الكتفين كذا في بعض الشراح الا ان ظاهر الشارح ان للرقبة فقرا وللظهر فقرا آخر مع ان الظاهر انه واحد مستطيل في تنبيهه ان اندق العنق من غير انقطاع نخاع فروى ابن القاسم ليس بمقتل (قوله بين فذلكه) أي الظاهر كأنه أراد بالفلك ناحية الظهر فله فذلك كان فتسكون الاضافة في فذلكه للجنس (قوله المصمران) جمع مصير كزغيف وزغفان وجمع مصمران مصارين كسلطان وسلاطين ولو قال وثقب مصير لكان أخصر وأظهر (قوله أي خرقه) سواء كان من أعلاه أو من أسفله لان الأول يمنع استحالة الطعام فيمتدذر الخلف فيحصل الموت والثاني يمنع الخروج (٣٢٢) من المخرج فيجتمع هناك ما يعفن أو يراحم الامعاء وخصه ابن رشد بما اذا خرق في

أعلاه في مجرى الطعام والشراب قبل أن يصير الى حالة الرجيع وأما اذا خرق أسفله حيث يكون الرجيع فليس بمقتل ورجحه عياض (قوله وأخرى قطعه) لا يخفى ان قطعه غير خرقه لان قطعه ابانة بعضه عن بعض وأما خرقه فهو وثقبه بدون أن يبين قطعه منه عن أخرى (قوله وابانة بعضه عن بعض) عطف تفسير (قوله والخلاف في حال) أي بسبب خلاف في حال (قوله هل الشق يستأصل الدم) أي لا يبقى شيأ منه فيكون مقتلا (قوله أو الباقي) أي أو الودج الباقي يحفظ بعض الدم والاولى أو الباقي من ذلك الودج أي الباقي بعد الشق كان الشق ازالة لبعضه (قوله يجري على شق الودج) أي فقدأفرد الودج (قوله ودعوى ان المراد الجنس) أي في كلام أبي الحسن والتوضيح المتحقق في واحد بحيث يفيدان الخلاف في واحد أيضا خلاف الظاهر اذا الظاهر من كلامهما ان الخلاف انما هو في الودجين والجمع في عبارة التوضيح

بين فذلكه يوصل أثر الدماغ للقلب وأثر القلب للدماغ لان قطعه يفاجئ الموت ومنها انتشار الدماغ وهو ما تحوزها المججمة وشدخ الرأس دون انتشار الدماغ ليس بمقتل ومنها انتشار الحشوة بكسر الحاء وضهوها هي كل ما حواه البطن من كبس وطحال وقلب ونحوهم والمراد بنثرها تفريق الامعاء الباطنة عن مقارها الاصلية لاخر وجهها من البطن فانه ليس من المقابل لانه يمكن ردها فتعيش وبعبارة أخرى والمراد ان نثر الحشوة يريد أو بعضها من الجوف بحيث لا يقدر على ردها على وجهه يعيش معه بمقتل ومنها فرى ووج أي ابانة بعضه عن بعض ومنها ثقب المصمران أي خرقه وأخرى قطعه بخلاف شقه وفي شق الودج من غير قطع وابانة بعضه عن بعض قولان في أنه مقتل كما عند أشهب وغيره من أصحاب مالك أو غير مقتل كما عند ابن عبد الحكم والخلاف في حال هل الشق يستأصل الدم أو الباقي يحفظ بعضه وظاهر كلام المؤلف جريان الخلاف في شق الودج الواحد ويشعر به قولهم ان شق النخاع يجري على شق الودج ومقتضى كلام التوضيح حيث جعل القولين في شق الودج وكلام أبي الحسن حيث جعلهما في شق الودجين ان شق الواحد ليس بمقتل ودعوى ان المراد الجنس خلاف الظاهر (ص) وفيها أكل المذكي وان أيس من حياته وعفهوم قوله ان لم ينزعها القولة المنفردة المقابل بقطع لقوله وأكل المذكي وان أيس من حياته وعفهوم قوله ان لم ينزعها القولة المنفردة المقابل بقطع نخاع قال فيها اذا تردت الشاة من جبل أو غيره فاندق عنقها أو أصابها من ذلك ما يعلم أنها لا تعيش منه فلا بأس باكلها ان لم يكن قد نزعها اه فقوله ان لم الخ راجع لهما أي ان لم يقطع نخاعها أي فان قطعه فلا علم منه ان قطع النخاع من المقابل وبعبارة أخرى فقوله وفيها الخ دليل لقوله وأكل المذكي وان أيس من حياته وقوله ان لم ينزعها دليل لقوله المنفردة المقابل فالاول دليل بمنطوقه للجواز والثاني دليل بفهموه للمنع ولما انتهى الكلام على الحيوان الذي تقدم له في الخارج استقر ارجاءه شرع في الكلام على ما لم يتقدم له ذلك وهو الجنين الخارج بعد ذبح أمه بقوله (ص) وذكاة الجنين بذكاة أمه ان تم بشعر (ش) يعني ان ذكاة الجنين الذي يخرج ميتا من بطن حيوان مأكول بعد ذكاة محصورة أو حاصلة في ذكاة أمه فيؤكل بذكاتها ولا يحتاج الى ذكاة بشرط كمال خلقه الذي أراد الله به فلا يمنع من الاكل لو خلق ناقص يد أو رجل ونبات شعر جسده ولا يعتبر شعر عينيه فقط وهذا اذا كان من جنس الام ولو من غير فوفوها فلو وجد خنزير بطن شاة أو بغل بطن بقرة لم يؤكل بخلاف شاة بطن بقرة

عبارة عن اثنين (قوله فالاول دليل الخ) هذا ما زادت به العبارة الثانية على الاولى (قوله بذكاة أمه) لانها

حل الشارح يقتضي ان الباء بمعنى في أي ان ذكاة أمه ظرفي لذكاته ويجوز ان تكون الباء للسببية ويجوز ان تكون بمعنى مع قال في ل وجد عندى ما نصه وحيث أكل الجنين بذكاة أمه فان مشيمته وهي وعاء الولد تؤكل معه (قوله بشعر) أي ان تم خلقه ملتصبا بشعر جسده ولو بعضه لا شعر عينه أو رأسه أو حاجبيه فلا يعتبر ذلك أو ان الباء في قوله بشعر بمعنى مع أي ان تم خلقه مع نبات شعره وجوز كونها سببية أي تمام خلقه بسبب نبات شعره ولعل المراد بان تمام خلقه بسبب تمام شعره وذلك لان تمام شعره دليل على تمام خلقه الذي أراد الله لانه سبب في نفس تمام خلقه الا أن محشى تت قال وهكذا قال أهل المذهب أن يتم خلقه وأن يثبت شعره ولا يكفي أحدهما اه (قوله وهذا اذا كان من جنس الام) أي بان كان يجوز أكله مع الام ولو اختلف النوع فلو وجد خنزير في بطن شاة فلا



يؤكل كما اذا وجدت شاة بطن خنزيرة فلوان تلك الشاة كبرت وولدت فتؤكل اولادها حيث حملت من جنس المأكول في نتيجه لا يلد  
 ان لا يعلم موت الجنين قبل ذكاه أمه بل نتحققنا الحياة أو شككنا فلولم يتم خلقه ولم ينبت شعره لم يؤكل ولولم يزل حياؤذ كي لان الذكاه  
 لا تعمل فيه (قوله حياة مخرج) أي حياة يرتجى عيشه معها أو يشك في ذلك وذلك لان الحياة في الجنين محققة ثم بعد ذلك اما ان يرتجى  
 عيشه معها أو يشك في ذلك أو يئأس منه ذكره محشى نت (قوله أشار بقوله الا أن يبادر الخ) حاصل حل الشارح ان قوله الا أن يبادر  
 مستثنى من محذوف والتقدير وأكل الا ان يبادر اليه بالذبح فيموت فيؤكل بغير ذكاه وان تلك المبادرة انما تكون في خصوص الصورة  
 الاخيرة وهو ضعيف الحياة فلذا قال في ك فقد كنى بقوله الا أن يبادر فيموت (٣٢٣) عن متوهم الحياة اه (قوله جعل الاستثناء

متصلا أو منقطعا) وفي كلام عجب  
 ما يخالفه فان حاصل كلامه ان  
 قوله الا أن يبادر يجري في الثلاثة  
 فاذامات بغير ذكاه عند المبادرة  
 فلا يؤكل في الاولين ويكره أكله  
 في الثالثة وان الاستثناء يجوز  
 أن يكون مستثنى من محذوف  
 والتقدير وأكل الا أن يبادر فلا  
 يؤكل وجوباً في الاولين وندباً في  
 الاخيرة أو مستثنى من ذكاه أي  
 وذكاه الا أن يبادر بالموت فلا يذكي  
 لان الذكاه لا تنفع في ميت ومن  
 المعلوم ان ما تندب ذكاه لا يمنع  
 الموت أكله فالخاصل ان شارحنا  
 يجعل المبادرة علامة على انها من  
 القسم الثالث ونص ابن رشد وكلام  
 مالك في المدونة يفيدان التحقيق  
 مع شارحنا وخلاصته ان شارحنا  
 يقول ان موته فوراً دل على انه في  
 نفس الامر متوهم الحياة وان كان  
 ترجيحاً حياته والعبرة بنفس الامر  
 (قوله بان تحقق حياته) أي أوظنت  
 أي ولا بد أن يكون تم خلقه ونبت  
 شعره (قوله وان كان مثله لا يحيا)  
 قال في ك والفرق بين المراق  
 والمريض في جواز ذكاهه وان

لانها من جنس ذوات الاربع فلولم يتم خلقه مع نبات شعره لم يؤكل لا بد ذكاه أمه ولا بغير ذكاه  
 أمه ولولم ينبت شعره لعارض اعتبر من نبات شعر مثله (ص) وان خرج حيأذ كي (ش) أي  
 وان خرج الجنين الذي تم خلقه ونبت شعره بعد ذكاه أمه حيا حياة مخرج أو مشكوكا فيها  
 أو ضعيفة ذكي استحبنا في الثالثة وفي الاولين وجوباً ولا يؤكل فيها الا بد ذكاه فخصه ولما  
 كانت ذكاه في الثالثة مستحبة ولا يضر عدمها أشار بقوله (ص) الا أن يبادر (ش) بفتح  
 الدال المهملة لانه كان أي يسارع اليها فيفوت أي يسبق المبادرة بالموت من غير تفریط فيؤكل  
 بذكاه أمه لان حاله هذا كمن أنفذت مقاتله بالصيد هذا ان جعل الاستثناء متصلا  
 وان قوله ذكي شاعل للاحوال الثلاثة فكأنه قال وان خرج حيأذ كي ولا يؤكل بدون  
 ذكاه في كل حال الا في حال ان يبادر فيفوت ويؤكل بدونها ويحتمل كونه منقطعاً وان قوله  
 وان خرج حيأذ كي أي وجوباً لكن ان يودر اليه ففات أكل من غير ذكاه وعلى كل حال  
 لا يفهم استحباب ذكاه في هذه الحالة وانما يفهم منه عدم اقتدار حله لذكاه (ص) وذكي المراق  
 ان حيا مثله (ش) يعني ان المراق وهو السقط الذي يراى لأمه قبل ذبحها وقبل تمام حمله بان  
 طرحه مثلاً وكثيراً ما يكون ذلك اذا شربت كثيراً أو عطشت كثيراً فانك تنظر امره فان كان  
 مثله يحيا بان تحققت حياته فانه يذكي ويؤكل وان كان مثله لا يحيا أو شك في امره هل مثله يحيا  
 أم لا فانه لا يؤكل ولوذكي لان موته يحتمل أن يكون من الازلاق ولما نهى الكلام على أنواع  
 الذكاه الثلاثة ذكر الرابع وهو فعل ما به الموت فقال (ص) واقترعوا الجراد لها بما يموت به  
 ولولم يجعل كقطع جناح (ش) والمعنى ان الجراد ونحوه من كل ما لا نفس له سائلة على ما يأتي في  
 الفصل بعده يحتاج للذكاه المشروطة بالنسيئة والتسمية على ما مر ولا يكفي مجرد أخذه على  
 المشهور بل لا بد ان يقصد الى اهلاك روحه بفعل شيء يموت بفعله سواء كان الفعل مما يجعل  
 الموت من قطع رأس والقاء في نار أو ماء حاراً ومما لا يجعل كقطع جناح أو رجل أو القاء في ماء بارد  
 فقوله كقطع جناح مثال لما لا يجعل ولا يؤكل الشيء المزال لانه دون نصف أبين الا أن يكون  
 الرأس وانما خص المؤلف الجراد بالذكاه لانه قد قل من قال بعدم اقتداره لها \* ولما كانت  
 المطعومات على ضربين أحدهما حيوان يحتاج لذكاه وقد مر وثانيها حيوان لا ذكاه فيه  
 اما الاستغناء عنها أو عدم تأثيرها فيه كالبحري والمحرم ونبات وغيره من جامد ومائع عقد لهذا  
 الضرب باباً مع ذكر ما يباح من الضرب الاول وما يكره منه فقال

علم انه لا يعيش ان المريض علمت حياته الى أن ذبحت والجنين لم يتحقق حياته لان حياته في بطن أمه لا تعتبر لانه كعضو من أعضائها  
 بدليل كون ذكاه في ذكاهها (قوله واقترعوا الخ) اللام للاستعراق أي واقترعوا جميع الجراد لها أي توقف حل الانتفاع به أكله كان  
 أو غيره على الذكاه توقف كل مسبب شرعي على سببه ففيه إشارة على هذا التقرير الى رد القول المفصل بين مامات بنفسه فيحل وما أخذ  
 مستجمع الحياة فلا يباح الا بها كما انه رد للقول المطلق عدم الاحتياج في اباحته اليها (قوله ولولم يجعل) ظاهره كالمدة سواء مات فوراً  
 أم لا وفيه أدب الحسن بما اذا مات فوراً وضعف (قوله ولا يكفي مجرد أخذه) أي خلافاً لابن وهب فانه قال اذا أخذت حية فماتت  
 أكلت بخلاف ما اذا وجدت ميتة (قوله لرد قول من قال الخ) من هذا مع ما نقرر تعرف ان الجراد فيه أقوال ثلاثة (قوله كالبحري)  
 مثال للمستغنى وقوله والمحرم مثال لعدم التأثير (قوله ونبات) معطوف على حيوان لان الكلام في المباح في ذاته



باب المباح (قوله ومكروهها الخ) عطف على المباح وقوله من حيوانات وغيرها ظاهرها ان المباح من الاطعمة والمكروه منها والمحرم منها يكون من الحيوانات ومن غيرها وان جتمع ما يأتي في الباب يقال له طعام فالبغل والطين والخنزير وشرب الخيلطين ونحو ذلك يقال له طعام وكأنه أراد بالطعام ما يمكن اساغته في الحلق فاشرب ظاهرا والخنزير ونحوه باعتبار انه يؤخذ منه قطعة لحم وتؤكل وقوله مما ذكر في الباب قبله لا يخفى ان المذكور في الباب قبله المباح والمكروه والمحرم من الاطعمة من خصوص الحيوانات وأما قوله وما لم يذكر فيه أى من الحيوانات وغيره مباحا ومكروها ومحرمها وقوله وبدأ بالاول أى الذى هو المباح من الاطعمة هذا ما يفاد منه الا أنه لم يظهر من كلام المصنف لانه قال المباح طعام طاهر وكذا وكذا فافطعام الطاهر من افراد المباح وليس بحيوان أصلا فافاد ان الذى بدأ به المباح الطاهر الذى ليس من الحيوانات وهذا قطعاً غير الاول لان الاول في كلامه المباح من الاطعمة الذى من الحيوانات وغيرها فقد بر (قوله طعام طاهر) (٣٢٤) أى لم يتعلق به حق للغير فخرج المغصوب كذا في عب ولا حاجة له لان الكلام في المباح في ذاته (قوله تناوله في حالة الاختيار) ويأتى ما يباح تناوله للضرورة وظاهره ان الميتة للمضطر ليست بطاهرة وسيأتى ما فيه (قوله ولا عكس) أى وليس كل طاهر مباحا كالسم أى والجراد الميت فالعكس باعتبار الصفة (قوله حتى اللحم انى) أى لقوله في توضيحه أى يجوز أكله والمراد بالمباح ما ليس محرم ما ولا مكروها (قوله والبحرى) لونه كركل كان أخضر وليناسب العطف واللاستغراق (قوله وان ميتا) رد على أبى حنيفة في فائدة (قوله اعلم ان ميتة البحر طاهرة ولو تغيرت وتنت كالموحة الا ان يتحقق ضررها فتحرّم لذلك لا لتجاسسها وكذلك المذكى ذكاة شرعية طاهر ولو تغير وتنت ويؤكل ما لم يتحقق ضرره ذكره عجم في جواب (قوله راسبا) بالباء وهو ما ينزل في قعر البحر مثلاً والطافي هو الذى يرتفع ويعلو على وجه الماء

باب يذكر فيه المباح من الاطعمة ومكروها ومحرمها من حيوانات وغيرها مما ذكر في الباب قبله وما لم يذكر فيه

وبدأ بالاول فقال (ص) المباح طعام طاهر (ش) يعنى ان المباح تناوله في حال الاختيار من غير الحيوان أكل أو شربا طعام طاهر ولا عكس فخرج الخس بنفسه كالبيض المذروا بمخاطبة غيره كالاطعمة المائية اذا خلطت بنجس والجامدة اذا أمكن السريان على ما مر في بابه ودخل كل طاهر من جامد ومائع حتى اللحم انى ودخل كل مشروب حتى البول من المباح (ص) والبحرى وان ميتا (ش) أى والمباح من الحيوان البحرى كله وان ميتا سواء وجد راسبا في الماء أو طافيا أو في بطن حوت أو طير وسواء ابتلعه ميتا أو حيوات في بطنه ويقبل ويؤكل وسواء صاده مسلم أو مجوسى وشمل قوله البحرى آدمى الماء وكلبه وخنزيره وهو المعتمد وما عداه لا يعمل عليه (ص) وطير (ش) يعنى ان الطير كله مباح الاكل سواء أكل الجيفة أولا ولهذا بالغ عليه بقوله (ولو جلاله) أى ذوات الحواصل من الطير التى تأكل الجيف والجلالة لغة البقرة التى تتبع النجاسات ابن عبد السلام والفقهاء يستعملون فى كل حيوان يستعمل النجاسة اه فالنوين في الطير وما بعده للاستغراق على حد قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ولو عرف الجميع كان أولى (ص) وذات الخب ونعم (ش) المشهور ان جميع الطير مباح أكله ولو كان ذات الخب كالبارز والعقاب والصقور والرخم والمخالب الطائر والسبع بمنزلة الظفر للانسان ومن المباح النعم وهى الابل والبقر والغنم ولو جلاله ولو تغير لحمه من ذلك وهو المشهور وعند النجسى وباتفاق عند ابن رشد (ص) ووحش لم يقتل (ش) يعنى ان الوحش الذى لم يقتل بشرى أى لم يعد حكمه الوحش والغزلان والضب مباح الاكل وسيأتى حكم المفترس كالأسد والافتراس ليس خاصا بمن يقتل الا آدمى بل هو عام والعداء خاص بمن يعد وعلى الا آدمى ثم يحتمل أن يكون قوله (ص) كبير نوع وولد وورث وقذف وضرب وحبس وحية آمن معها وخشاش أرض (ش) تمثيلا لا يفترس ويحتمل أن يكون تشبيها به ويكون المثال ما ذكرناه

آ نفا

الا أنه اذا باعه يبين لان النفوس تنفر منه وكذا يبين فيما اذا كان في بطن

طير (قوله وشمل الخ) لا يظهر الشمول لما سيأتى للمصنف من كراهة الاخيرين بل كلام المصنف مخصص لما يأتى هذا على تقدير جعلها للاستغراق وأما اذا جعلت للنجس فالامر ظاهر (قوله آدمى الماء) أى خلافت القائل بمنع أكله (قوله وما عداه) أى من كراهة كلب الماء وخنزيره وأتحرّمه (قوله وطير) أى الا الوطواط فيكره أكله على المشهور وجميعه نجس (قوله ولو عرف الجميع لكان أولى) لان المعهود للاستغراق أل وانظر ما قاله من ان التنوين للاستغراق هل يسلم (قوله المشهور الخ) ومقابله ما رواه ابن أبى أوس عن مالك انه قال لا يؤكل كل ذى مخلب وظاهر قوله لا يؤكل كل المنع وقاله في الاكمال وحكى عنه ابن أبى أوس كراهة أكل ذى مخلب (قوله كالبارز) بغير ياء في نسخة الا أنه يقال بارز وبارى وظاهر عبارته انه غير السقمر مع انه هو (قوله على المشهور عند النجسى) وقيل ان الحيوان الذى يصيب النجاسة لحمه وعرقه ولبنه وبوله نجس بهرام (قوله وولد) مثلث الاول مع فتح اللام وسكونها (قوله وخشاش أرض) ودخل فيه الوزغ والسحلية وشصمة الارض فانها من المباح وان كانت ميتة نجسة لا يباح أكلها الا بالذكاة لكن ذكر الخطاب عن ابن عرفة ان الوزغ لا يؤكل اه ولعله لما فيه من السم فان قلت قد تقدم ان خشاش الارض محتاج الى ذكاة ومن جملة ذلك الدود



وصرح ابن الحاجب بان دود الطعام لا يحرم أكله معه فهل بين ذلك تناقض فالجواب لا تناقض لان المراد بالدود الذي يحتاج لذ كاهو المنفرد عن الطعام لا الذي معه قال ابن المباحثون ويؤكل خشاش الارض وذ كانه كالجراد ودود الطعام لا يحرم أكله معه الشيخ فان انفرده عن الطعام فلا شئ انه من جملة الخشاش أى فيحتاج لتذكية (قوله الذى لا يصل الى النجاسة) أسقط الشارح من تفسيره شيئاً فكان يقول فأرأى يكون بالحماوى والاحنة لا يصل للنجاسة أعطى من الحس ما يغنى عن البصر (قوله فيكره أكله) أى ان تحقق أوطن وصوله أو استعماله لها فان شئ لم يكرهه وجميع المكره نجس (قوله وكذا الوطواط على المشهور) ومقابلته الحرمة (قوله السنور) هو الهر والاثني سنورة (قوله وجمعها وبر وبار) هى دابة من دواب الحجاز (قوله جمعها الخ) تأمله اذ قياس فعل أن يجمع على أفعل نحو كلب وأكل وفلس وأفلس هذا على سكون الباء وعلى فتحها يجمع على أوبار كعمل وأجمال ووقص وأوقاص ويحجب بأنه جمع سماعي (قوله والارنب) اسم جنس غير صفة كاسد فهو منصرف فان جعل صفة لرجل بمعنى ذليل صرف أيضاً العروض الوصفية وليس علم جنس حتى يكون غير منصرف (قوله لمن ينفعه ذلك) كصاحب جذام (قوله أهل (٣٢٥) الطب بالمارستان) المارستان بالفتح بيت المرضى

مغرب قاله في القاموس وقدمدح البوصيري صاحب المارستان بقوله أنشأت مدرسة ومارستانا لتصحح الاديان والابدان (قوله أن تكون في حلقها وفي قدر خاص الخ) قال القرافي وصفه ذ كانه التي يؤمن سمها معها كما قال القرافي في الذخيرة والقواعد ان يسلب برأسها وذنبا من غير عنف وتلقى على سمار مضروب في لوح ثم يضرب بالآلة حادة رزينة في حصد الرقيق من رقبته وذنبا من الغليظ الذي هو وسطها ويقطع جميع ذلك في فور واحد بضربة واحدة فتبقى بقيت جلدة يسيرة فسدت وقتلت أكلها بواسطة جريان السم من رأسها وذنبا في جسمها بسبب غضبها وهى الذكاة التي تفعل بالمارستان اه قال في ك وجد عندى على قوله وحصد الرقيق الخ مانصه

آنفا لا يقال يتعين الاحتمال الاول لان المشبه غير المشبه به مع ان هذه الامور من الوحش الذى لا يقترس فيلزم اتحاد المشبه والمشبه به لا نقول هذه الاشياء أخص من المشبه به ويكتفى في التباين بين المشبه والمشبه به باعتبار الاختصاص والاعمى والبر بوع دابة قدر بنت عرس رجالها أطول من يديها عكس الزرافة والخلد هو القار الذى لا يصل الى النجاسة وأما ما يصل اليها فيكره أكله وكذا الوطواط على المشهور وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن حرمة أكلها قال لان كل من أكلها عمى انتهى والوبر بفتح الواو وسكون الباء الموحدة آخره راء وقال ابن عبد السلام بفتح الباء ويبة فوق البر بوع ودون السنور طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياء لا ذنب لها فوجد في البيوت وجمعها وبر وبار بكسر الواو وطحلاء بالطاء المهملة وهو لون بين البياض والغبرة والارنب بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة وفتح النون فوق الهر ودون الثعلب في أذنيه طول والقنفذ بضم القاف والقاف بفتح الفاء أيضا بينهما فون ساكنة وذال محجمة والاثني قنفذة ويقال للذ كرشيم أكبر من الفأر كره شوك الرأس وبطنه ويديه ورجليه والضربوب بضاد محجمة مفتوحة وراء ساكنة فوجدت بينهما واو كلقنفذ في الشوك الا أنه يقرب من الشاة في الحلقة والتاء في الحية للوحدة لا التانيث فيشمل الذ كرو والاثني فيباح أكلها للحاجة كذا في المدونة وروى ابن القاسم في غيرها باحتما من غير قيد الحاجة قاله الشارح وهو ظاهر كلام المؤلف ويعتبر أمن سمها بالنسبة لمستهعملها فيجوز أكلها بسمها لمن ينفعه ذلك لمرضه وانما يؤمن سمها بالنسبة لمن يؤذيه السم بذ كانه على الصفة التي ذكرها أهل الطب بالمارستان ثم ان كلام أهل المذهب يفيد انه لا بد في الذكاة التي يؤمن بها السم ان تكون في حلقها وفي قدر خاص من ذنبها والالم تؤكل وان أمن سمها لعدم حصول الذكاة الشرعية فيها بعدم قطع الحلق وأما الذكاة التي تظهر بها فهى كذكاة غيرها كما يفيد قول أبي الحسن فوضع

حدده بعضهم من جهة الرأس بأربعة أصابع ومن جهة ذنبها كذلك اه أى لان السم لا يكون الا في رأسها وذنبا ولا يكون في جسدها شيخنا كتب للقافى على قول القرافي وتلقى على سمار مانصه انظر هل معناه تلقى على ظهرها وبطنها على كاهو صفة الذكاة في الحلق وحينئذ فيشير ذلك غضبها أو معناه ظهرها على وبطنها أسفل كاهو على هيئتها المعتادة في مشيتها مثلا ولكن يلزم عليه تذ كيتها من خلف أو من احدى صفحتي عنقه لا من المقدم ثم رأيت بعضهم صرح بأن تذ كيتها بالمارستان بمصر ليس من مقدمها وان بعضهم يربطها بخيط وقال انه مانع من مريان غضبها فيها وفيه نظر فليحذر فان جعل من مقدمها وجمع رأسها وذنبا من غير ربط حلت ولا يلزم مريان غضبها الجسمها جمع بعضها البعض ولو مع فعل فاعل بغير ازعاج لتوهمها فعل ما تألفه بها اه (قوله والالم تؤكل) يدخل تحته ثلاث صور فقد الشرطين معا وقد الاول دون الثاني وعكسه وأما قوله وان أمن سمها فلا يظهر لان الشرطين معا لا من السم فاذا حصل فقد لا أحدهما أو كليهما فلا أمن من جهة السم وقوله لعدم حصول الذكاة الشرعية المناسب أن يقول والالم تؤكل لعدم حصول الذكاة التي يؤمن بها السم (قوله سمها) بفتح السين وضمها وكسرهما والفتح أفصح وجمعها سممام وسموم (قوله كما يفيد قول أبي الحسن الخ) ردبانه انما قال ذلك بعد قول المدونة اذ كبت موضع ذ كانه فلا بأس بأكلها الخ والمخالفة بينه وبين كلام القرافي كما قاله تب



ظاهرة ويحاج بأن تلك الذكاة الأصل فيها أن تكون مبيحة للأكل والتحريم عارض فإلحاق الحسنة نظر للصالة لا لهذا الطارئ (قوله والخشاش) لا شأن أن قول المصنف وخشاش عطف على طعام فهو من فروع وكذا ما بعده لا مجرور عطف على يرفع أذليس من أمثلة وحش لم يقتصر (قوله مثلث الأول) والافصح الفتح (قوله كالعقرب والعقربان) قال في المصباح والعقرب يطلق على الذكرو الأنثى فان أريد تأكيدها كقيل عقربان بضم العين والراء وقال الأزهرى العقرب يقال للذكرو الأنثى والغالب عليها التأنيث ويقال للذكور عقربان وربما يقال عقربة بالهاء للأنثى (قوله من ماء العنب) من بيانية (قوله مالم يسكر) لبيان الواقع لانه أول عصره لا يسكر قال في المدونة وعصير العنب ونقيع الزبيب وجميع الانبذة مالم يسكر من غير توقيت بزمن ولا هيئة (قوله الفقاع شراب الخ) فيه انه حينئذ من جميع الخليطين وسبأني أن (٣٢٦) شربه مكروه وكلامنا الآن في المباح ويمكن أن يحاج بان الواو بمعنى أو وعبرة

ذ كاتما حلقها وهو موضع الذكاة من غيرها اه والخشاش مثلث الأول كالعقرب والعقربان والخمفساء ونبات وردان والنمل والدود والسوس والحلم يباح أكله واضافته للأرض لانه لا يخرج منها إلا بخرج ويبادر برجوعه لها (ص) وعصير (ش) ففعل بمعنى مفعول أى المعصور من ماء العنب أول عصره مباح مالم يسكر (ص) وفقاع وسويبا (ش) أى ومن المباح شراب الفقاع والسويبا والفقاع شراب متخذ من القمح والتمر وقيل ماء جعل فيه زبيب ونحوه حتى انخل اليه والسويبا شراب يؤخذ بالمعالجة ويضاف اليه ماء خير الجين أو العجوة فسكره جوضة (ص) وعقيد (ش) ففعل بمعنى مفعول أى ومن المباح استعمال العقيد وهو العصير الذى هو ماء العنب اذا غلى على النار حتى انعقد وذهب منه الاسكار وسمى بالرب الصامت ولا يحد غليانه بقدر أى لا يذهب ثلثيه ولا بغيره وانما المعتبر فيه السكر وعدمه وقوله وذهب منه الاسكار أى الذى حصل من طبعه لانه كان فيه ابتداء وقوله (أمن سكره) شرط في اباحة تناول ما عدا العصير وأما هو فلا يتصور فيه سكر اذ هو ماء العنب أول عصره (ص) وللضرورة ما يسد (ش) حدا للضرورة أن يخاف على نفسه الهلاك ولا يشترط أن يصل الى حال يشرف فيها على الموت فان الاكل حينئذ لا يفيد والظن كالعلم فقدير كلامه والمباح للضرورة ما يسد الرق فقط غير آدمى والمعنى ان الانسان اذا خاف على نفسه الهلاك بان علم ذلك أو ظنه فانه يباح له في هذه الحالة الاكل من الميتة بقدر ما يسد الرق ولا يشبع ولا من المياه النجسة على ما حكى ابن المواز والجلاب وعبد الوهاب عن مالك و به قال ابن حبيب وابن الماجشون وأبوهم فيما اذا كانت الضرورة نادرة أما ان كانت دائمة فلا خلاف في جواز الشبع قاله ابن العربي وأشار بقوله (غير آدمى) لقول ابن شاس وأما جنس المباح فكل ما يرد جوعاً وعطشاً برفع الضرورة أو تخفيفها كالاطعمة النجسة والميتة من كل حيوان غير آدمى ابن القاسم ولا يقرب المضطر ضوال الأبل وقاله ابن وهب ابن العربي ولا يأكل ابن آدم وان مات قاله علماءنا اه وتقدم آخر الجنائز والنص عدم جواز أكله للمضطر ويحجج أكله ولا فرق بين ميتة المسلم والكافر في الحرمة وهل هى تعبد وهو المشهور أو لا ذاية لما قيل انها اذا جافت صارت سما وهو لا بى عمران الجوراني وأشار بقوله (و) غير (خنزير) (الغصاة) الى أنه يحل للمضطر تناول الدم

الحطاب والفقاع شراب يتخذ من القمح والتمر ونحوه اه أى فهى ظاهرة في انه ليس المراد جميعها (قوله وقيل ماء جعل الخ) هو عين الأول وعبرة الحطاب والسويبا قريفة من الفقاع والعقيد هو العصير اذا عقد على النار (قوله فسكره) جوضة) بالفاء في نخته أى العجوة أى نكسبه جوضة مع المكث والظاهر ان القصد من اضافة ماء خير الجين اكتساب الجوضة وانظره فانه يقال من شراب الخليطين (قوله وانما المعتبر فيه السكر الخ) أى فان ذهب منه السكر حل والا فلا (قوله أمن سكره) أى ما ذكر ولو قال سكرها كان أحسن لان العطف بالواو (قوله ما يسد) المذهب انه يشبع أيضاً ولا يقتصر على ما يسد الرق والجواب ان المراد بسد الجوع لأن المراد يسد الرق لكن يصير تاركاً للكلام على التزود وحكمه الجواز أيضاً ان اضطر اليه (قوله والظن كالعلم) هذا لا يناسب الا لو قال أو لا حد

الضرورة ان يعلم الهلاك والا فالخوف صادق بالظن وقول الشارح أن يخاف على نفسه الهلاك قال تت في شرح الرسالة وهل الاضطرار خوف الهلاك أو خوف المرض قولان لمالك والشافعي اه أى فذهب مالك ان الاضطرار خوف الهلاك (قوله فانه يباح له) المراد بها الاذن فيصدق بالوجوب المراد البساطي اختلف في تناول المضطر الميتة هل يتصف بالاباحة أم لا وعلى الأول جهور العلماء وهو ظاهر الآية والاحاديث والثاني هو التحقيق اذ الميتة لا تنفك عن النجاسة وهى عن التحريم ولكن هذا التحريم لا يثبت فيه لاجتماع النفس به اه (قوله ما يسد الرق) الرق عبارة عن القوة فالمراد بسد الرق حفظ القوة (قوله ولا من المياه النجسة) أى ولا يشبع من المياه النجسة (قوله وأبوه) أى منعه وقد تقدم ان المعتمد انه يشبع ويتزود (قوله غير آدمى) ويدخل في غير آدمى العذرة والدم وقوله غير آدمى أى من الاطعمة وقوله وغير خمر أى من الاشربة (قوله ولا يقرب المضطر ضوال الأبل) أى الا أن تتعين طريق النجاسة (قوله وان مات) أى ابن آدم (قوله لانها اذا جافت صارت سما) الدليل أخص من المدعى لانه يفيد

وشرب



ان عدم الاكل انما هو عند صيرورتها جيفة مع ان الدعوى عدم الاكل مطلقا (قوله بل ربما زادت العطش) قال البساطي هو صحيح  
 لكن في المسائل ويحصل بها في الحال جرى الريق الذي تبقى معه الحياة ولو لحظت الفرق بينهما وبين التداوي ان التداوي لا يتيقن البرء  
 منه و يتيقن البرء من الغصة (قوله ان كان مأمونا) وأما ان لم يكن مأمونا فلا يصدق (قوله الا لغصة بفتح الغين المجمة ٣) (قوله الا  
 لقربنة فيعمل عليها) أي فان قامت على صدقه صدق وان قامت على كذبه لم يصدق فقوله الا لقربنة راجع لمنطوق العبارة ومفهومها  
 كما قلنا وكأنه قال ان كان مأمونا لا ان كان غير مأمون فلا يصدق الا لقربنة تدل على تكذيب الاول وتصديق الثاني والحاصل ان لم  
 تقم قربنة صدق ان كان مأمونا والا فلا وان قامت عمل عليها تصديقا وكذبا <sup>بفتح</sup> تنبيهه <sup>بفتح</sup> اذا أبحث للضرورة ساغ له الاكل بعد ذلك  
 منها وان لم يضطر حتى يجد غيرها مما يحل له ولو كان محرما على غيره كطعام غير ان لم يخف القطع التادلي يؤخذ منه ان الحرام اذا غلب  
 وتعدرت تحصيل الحلال لا يمنع الاكل منه <sup>بفتح</sup> تنبيهه <sup>بفتح</sup> آخر <sup>بفتح</sup> قال في ك وجد عندى مائنه ومن حصلت له ضرورة ولم يجد شيئا فأكلا كل من  
 لحم نفسه ان كان يمنع الضرورة فان حصل له الضرر بقطعه كالضرر بالحاصل أو لا فلا يجوز اه (قوله وقدم الميت) أي وجوباً أي غير  
 ميتة الآدمي (قوله على خنزير) أي مذكي لتصل المغيرة بينه وبين الميت وان كانت الذكاة لا تعمل فيه لانه اذا لم يكن مذكياً كان  
 ميتة فلا يغير الميتة لانه يصير المعنى وقدم الميتة على ميتة ففيه ركوة يستحب تذكية الخنزير للمضطر عند انفراده ك (قوله أو غيره)  
 لا يظهر لان الفرس والحمار والبغل القول بجواز أكلها في المذهب (قوله وصيد المحرم) أي مصيده حتى يدل على قوله لالحمة وقول الشارح على  
 ما صاده المحرم يشير الى أن معنى المصنف وصيد منسوب للمحرم من حيث انه واقع (٣٢٧) منه ولو حذف اللام لكان أخصر والمعنى وصيد  
 محرم وكذا حللت برشد لذلك

ويكون المصنف ساكتا عن  
 اشتراط كون المضطر محرمًا رخص  
 الموافق يفيدان المراد بالمضطر  
 لانه قال الباجي من وجد ميتة  
 وصيدها وهو محرم أكل الميتة ولم  
 يذك الصيد لان بذكاته يكون  
 ميتة (قوله وان ذبحه غيره) أي  
 وان أراد ان يذبحه غير المحرم لان  
 الفرض انه وجد الصيد حيا أي  
 ذبحه باذنه والا فهو حلال مطلقا  
 (قوله أو ذبحه المحرم) أي وأراد

وشرب المياه النجسة وغيرهما من الماءات ما عدا الخرفانها لا تحل اذا لا تفيد بل ربما زادت  
 العطش الا لغصة عند عدم ما يسيغها غيره وهذا عند غير ابن عرفة وأما هو فيقول بعدم الجواز  
 ولو لغصة ويصدق انه فعل ذلك للغصة ان كان مأمونا الا لقربنة فيعمل عليها ثم ان قوله غير  
 يصح رفعه على انه بدل من ما نصبه على أنه حال منها (ص) وقدم الميت على خنزير (ش) يعني  
 ان المضطر يقدم في تناول للضرورة الميتة التي لم تتغير ويخشى من أكلها على الخنزير لان لحة  
 حرام لذاته والميتة لو صفها فهي أخف ولان الميتة تحل حية أي ولو على قول في مذهبن أو غيره  
 والخنزير لا يحل مطلقا (ص) وصيد المحرم (ش) أي أن الميتة تقدم على ما صاده المحرم وان ذبحه  
 غيره أو ذبحه المحرم وان صاده حلال وهذا حيث كان المضطر محرمًا وأما ان كان حلالا وصاد  
 المحرم صيدا وذبحه الحلال فانه يقدمه على الميتة لان التحريم فيه من جهة واحدة وفيهم من  
 كلامه تقديم صيد المحرم على الخنزير وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه على ما اتفق على تحريمه  
 (ص) لالحمة (ش) أي لا يقدم الميت على لحم صيد المحرم وجدته المضطر بعد ان ذبح ووجب

أن يذبحه المحرم كان المضطر أو غيره أي وأراد أن يذبحه أي أو أن يعين على ذبحه (قوله وذبحه الحلال) أي وأراد أن يذبحه  
 الحلال (قوله لان التحريم فيه من جهة واحدة) وهو كونه صاده المحرم (قوله فانه فيه من جهتين) ٣ جهة كون المضطر محرمًا والصائد  
 محرمًا أو الذابح محرمًا (قوله وفيهم من كلامه) لا يفهم منه ذلك أصلا (قوله وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه) كالبعال والخنزير وقوله  
 على ما اتفق عليه أي كالخنزير وهذا مستغنى عنه بقوله وقدم الميت على خنزير لانه ليس شيء متفق على تحريمه الا الخنزير من جنس  
 الحيوانات الا ان يراد من غير جنس الحيوانات (قوله لالحمة) أي ان المحرم المضطر اذا وجد ما صاده المحرم أي محرم آخر أو صيده  
 بعد ما ذبح فانه يقدمه على الميتة وسواء ذكاه محرم أو حلال عجم (قوله وجدته المضطر بعد ان ذبح) كان الذابح المحرم أو مات بصيد  
 المحرم أو ذبحه حلال لا حل المحرم وقوله ووجب جزاؤه عطف لازم على ملزوم لانه اذا ذبح فقد وجب جزاؤه والحاصل ان قول المصنف  
 وصيد المحرم معناه ان المضطر محرم ووجد الصيد الذي صاده محرم أو صيده حيا وعنده ميتة فانه يقدمها على ذبح الصيد أو ما قوله  
 لالحمة فعناه ان المحرم المضطر اذا وجد ما صاده محرم أو صيده مذكي فانه يقدمه على الميتة وسواء ووجب على الاكل جزاؤه أي  
 بأن لم يجب جزاء في الصيد الذي أكل من لحة المضطر بان ذبحه حلال للمحرم غير المضطر ولم يأكل منه المحرم بل ما أكل منه الا المضطر  
 أول يجب على الاكل جزاؤه بل ووجب فيه جزاء على غير المضطر ثم أكل منه المضطر فلا جزاء على المضطر لكون الجزاء تقررا على غيره  
 بان ذبح محرم غيره أو حلال لمحرم آخر أو أكل منه ذلك الا سخر فقد ترتب الجزاء على غير المضطر فلا جزاء على المضطر

٢ قول المحشى بفتح الغين لعله تحريف من النسخ في القاموس انها بالضم فليست بغيره  
 ٣ قول المحشى قوله فانه فيه من جهتين ليس في النسخ بأيدينا اه



(قوله بل يقدم على الميت) أى وجوبه على الراجح وقيل ندبا وان كان قوله لا لجهته يحتمل التساوى ويحتمل التقديم وفى كلام محشى نت  
اعتماد ندب تقديم لحم الصيد على الميتة ثم قال وكذا تقديم طعام الغير بشرطه وتقديمه عليه على جهة الأولى فيه - ما فى الموطا الخ  
ما قاله (قوله على الاصل) انظره فانه جعل التحريم فى الميتة فيما سبق ليس أصليا فهو مناقض لما هنا ويجب بانه أراد بالاصالة هنا اصالة  
نسبية أى بالنسبة للتحريم من جهة الصيد وان لم تكن أصلية باعتبار ما أفاد أولا (قوله وطعام غير) معطوف على لجهته (قوله ان لم  
يخف القطع) أى بان ظن ان أهل ذلك التمر أو الزرع أو الجرب ينصدمونه لضررته حتى لا يعد سارقا فتقطع يده وخوف القطع بعكس  
ذلك كما هو مصرح به فى قول مالك <sup>ب</sup> تنبيهه <sup>ب</sup> ان لم يجد الا ما لا يؤكل كالشباب والعين فلا يجوز أخذ شئ منه لانه لا يؤكل وسواء وجد  
ميتة أم لا اه من ل (قوله فانه يقدم طعام الغير) أى ندبا بالاصالة الا بل فيقدم الميت عليه انتهى عن التقاطها قاله بعض وهو  
يقتضى انه يأكلها حيث كانت تلتقط لخوف خائ عليها وانظر البقر اذا كانت لا تلتقط هل هى كالابل حيث كانت لا تلتقط أم لا لان  
التقاط الابل يقل بالنسبة لالتقاط (٣٢٨) البقر (قوله أى ولم يخف أن يؤذى) رد ذلك محشى نت بعد كلام طويل مانصه

جزاؤه بل يقدم على الميت لان لحم الصيد ميتة مذكاة الا أن وصف الاحرام منع من اعمال  
الذكاة فيه فهو أخف من ميتة غير مذكاة لطفه التحريم العارض على الاصل (ص) وطعام  
غير ان لم يخف القطع (ش) يعنى أن المضطر اذا وجد الميتة وطعام الغير من تمر أو زرع أو غنم  
ليس مضطرا اليه ربه فانه يقدم طعام الغير على أكل الميتة وهذا ان لم يخف ان يقطع يده  
بسبب ذلك فيما فيه قطع كتمر الجرب وغنم المراح أى ولم يخف أن يؤذى ويضرب فيما لا يقطع فيه  
كالتمر المعلق فان خاف ما ذكر قدم الميتة على طعام الغير فلو قال المؤلف عقب قوله القطع  
كالضرب والاذى فيما لا يقطع فيه لوفى بالمراد (ص) وقال عليه (ش) أى جواز ابعده أن يعلم انه  
ان لم يعطه قاتله ثم بعد ذلك ان قتله المضطر فهدر وان قتل رب الطعام المضطر فالقصاص أى  
ان كان المقتول مكافئ للقاتل وقوله وقاتل عليه حيث لم يكن معه من الميتة ما يستغنى به عنه  
وربما يرشده ما تقدم من انه اذا خاف بأخذه الضرر والاذية فانه لا يأكله وكتب نحوه بعض  
الفضلاء عن لقيناه (ص) والمحرم النجس (ش) يرد عليه الخيل والبغال والخيول والخيزران  
والكلب على أحد الاقوال والقرود على أحد القولين والوطواط على قول والسم فانها محرمة  
وليست بنجسة فالأخبار معكوس أى والنجس المحرم وأل للاستغراق أى كل نجس محرم  
(ص) وخنزير وبغل وفرس وحمار ولو وحشيا دجن (ش) أما الخنزير البرى فلا خلاف فى تحريم  
لجهه وشحمه وجلده وعصبه كل ذلك حرام وأما الخيل والبغال والخيول فالمشهور انها حرام ولو  
كان الحمار وحشيا دجن وصار يعمل عليه عند مالك فى المدونة خلافا لابن القاسم (ص)  
والمكروه سبع وضعع وثعلب وذئب وهر وان وحشيا (ش) هذا مفهوما قوله لم يقتصر والمعنى  
ان السبع وما معه مكروه على المشهور وهو مذهب المدونة لقول مالك فيها لا أحب أكل السبع  
ولا الثعلب ولا الهر والوحشى ولا الانسى ولا شئ من السباع ورواه العراقيون عن مالك ولقوله

أما الذى لا يقطع فيه فله أخذه خفية  
كما روى محمد وكذا يؤخذ من الموطا  
وان علم أنهم لا يصدمونه ويضربونه  
لانه لا يقطع فيه ولذا قال المؤلف  
ان لم يخف القطع أى وان خاف  
الضرب فقول ح كلامه يقتضى  
انه يأكل طعام الغير الذى فى سرقته  
قطع وان خاف بسرقة الضرب  
والاذية وليس كذلك ليس كذلك  
وغره كلام المواق لانه نقل كلام  
الباجى على غير وجهه وتصرف  
فيه اه (قوله وقاتل عليه) أى  
اذا لم يخف القطع والاذية (قوله)  
وكتب نحوه بعض الفضلاء عن  
لقيناه هذه عبارة عج فبعض  
الفضلاء هو عج واعلم انه اذا وجد  
طعام الغير تارة يخاف القطع أولا وفى  
كل اما ان يجد ميتة أم لا فان لم يكن  
معه من الميتة ما يغنيه عنه فانه  
يأكله خاف القطع أم لا وله الثمن

ان وجد بيد المضطر والا فلا شئ عليه وأما ان كان معه من الميتة ما يغنيه عنه وكان ممنوعا من أكله بان خاف تعالى  
القطع أو الضرب والاذية فانه يضمن الثمن وان لم يكن معه فان لم يكن ممنوعا من أكله بان لم يخف القطع ولا الضرب فهل لا ثمن عليه  
مطلقا أو عليه الثمن ان وجد هذا حاصل ما فى عج لكن قوله لا ثمن مطلقا خلافا للظاهر واتفق الخطاب والمواق على انه لا يتزود من  
من طعام الغير لكن اختلفوا فى المواق يقتصر على سد الرمق وفى الخطاب يشبع وفى التثانى ما يفيد انه يتزود من طعام الغير (قوله يرد  
عليه الخ) هذا الايراد ساقط من أصله وذلك لان المصنف جعل المحرم مبتدأ والنجس وما عطف عليه من قوله وخنزير خبر المحرم  
فلا يكون النجس صادقا على الخيل والبغال والخنزير بل المراد بالنجس عين النجاسة من عذرة وبول (قوله على أحد الاقوال) أى فهو  
حرام وقيل مكروه وقيل جائز (قوله على أحد القولين) أى بالحرم والمقابل القول بالكراهة (قوله والوطواط على قول) أى بالحرم  
ومقابل الكراهة (قوله فالمشهور انها حرام) وروى عن مالك كراهة أكل البغال والخنزير وأما الخيل فقول بالكراهة والاباحة والمعتمد  
التحريم (قوله ولو كان الحمار وحشيا دجن) فان توخش بعد ما دجن فانه يحكم له بحكم أصله فيكون مباحا (قوله خلافا لابن القاسم) أى  
حيث قال لا يكون ذلك ناقلا والاباحة باقية ووجهه انه لو كان تأنسه ناقلا له عن حكم الاصل للزم مثل ذلك فى الاهلى اذا توخش ان  
يؤكل ولا قاتل به ودرج رعاية الاحتياط فى الاول دون الثانى والله أعلم



(قوله وروى المسندون) هذا مقابله قول الشارح المشهور وهناك قول ثالث تركه الشارح وهو نحر يم ماذ كروهواكل الضبع والشعلب والهر الوحشي والانسى والسباع (قوله وما لا يعدو) أى كالضبع والهر كذا فى بهرام وجعل الضبع لا يعدو وباعتبار بعض الاقطار والافهوي يعدو فى بلادنا (قوله المشهور انه مكروه) وقيل بالجواز وقيل بالحرمة (قوله وأما الضب فقد صحح فى توضيحه اباحتها) ٣ (قوله ووجه الخلاف) أى فى الخنزير فقط لافيه وفى الكلب وظاهر عبارة الشارح وغيره ان فى كلب الماء قولا بالمنع وقوله ووجه الخلاف الخ ظاهر فى ان المراد الكراهة والاباحة مع انه سياتى لا يبين فى الوجه الا الحرمة والجواز (قوله والمذهب الكراهة) ضعيف بل المذهب الاباحة (قوله ومذهب المدونة الخ) وهو المذهب وقيل حرام ولم ير القول باباحتها قال الشيخ وداد شيخ تت يؤدب فى نسبة الاباحة لما لك ولعله لبساعة ذلك كما فى بعض الشراح (قوله أو عمل شراب الخ) فى عيج ان المشهور ان العمل حرام فعلى كلامه الصواب ابدال عمل باستعمال ويكون اشارة للفقهاء فى التعبير اما به ذا أو بهذا لكن يستبعد كون العمل حراما والشرب مكروه والحاصل ان الذى قاله عيج ان العمل حرام وأما الاستعمال فليس بحرام بل مكروه وهو مشكل ونسب عيج الحرمة للمدونة مع ان المدونة لم تصرح بالحرمة اذ لفظها لا يجوز أن ينبذ مع مزيب ولا بسر أو زهوع (٣٢٩) رطب ولا برمع شعير أو شئ من ذلك مع تين أو عسل

اه فقال الباجي ظاهر النهى التحريم وقال قوم هو على الكراهة فاذن يكون المصنف ما شاع على الكراهة فالحق ما قاله شارحنا خلافا لعيج ومحل الكراهة حيث يمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل فان لم يمكن لقصر مدة الانتباذ فلا كراهة ومثله قصدا لا يتبادر ما لا يمكن حصول الاسكار منه وما لا من أحدهما يتخلط اللبن بالعسل للشرب فانه لا يكره فان حصل الاسكار به حرم وأما طرح التمر فى نبيذ التمر أو طرح العسل فى نبيذ العسل أو طرح شئ مما ذكر فى نبيذ الخنازير (قوله أو بسر وزهوع) قال أبو حاتم انما يسمى زهوعا اذا خلص لون البسرة فى الحجرة أو الصفرة وقال فى المصباح زها التخليل زهوا ظهرت الحجرة أو الصفرة ويؤخذ من كلام أبي حاتم

تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا ولحم خنزير فانه رجس أو فسقا أهل غير الله به فهذه الآية دلت على عدم تحريم هذه الاشياء ولما كان نفي التحريم لا يقتضى الجواز عيننا احتيط للكراهة وروى المديون عن مالك تحريم أكل ما يعدو ومن هذه الاشياء كالأسد والنمر والشعلب والكلب وما لا يعدو ويكره أكله (ص) وقيل (ش) المشهور انه مكروه الاكل لانه ذناب ومثل الفيل الدب وأما الضب فقد صحح فى توضيحه اباحتها ومن المكروه النمس والفهد والثعلب (ص) وكتب ماء وخنزيره (ش) هذا فى معرض الاستثناء من قوله أول الباب والجري أى الا كذا وكذا فانه مكروه وقيل حرام ووجه الخلاف ان من نظر الى قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما الا الآية منع أكله ومن نظر الى عموم قوله تعالى احل لكم صيد البحر أجازا كلة والمذهب الكراهة وأما آدمى البحر فأكله مباح واليئى بمنعه ومذهب المدونة كراهة أكل كلب غير الماء (ص) وشراب خليطين (ش) أى ومن المسكر وشرب شراب خليطين أو عمل شراب خليطين ليشر به من تمر وزبيب أو بسر وزهوع ورطب أو حنطة مع شعير أو أحدهما مع تين أو عسل وسواء خلط عند الانتباذ أو عند الشرب وهل النهى تعبدان رشدوهو ظاهر الموطأ أو لاحتمال تخمر أحدهما بمخالطة الآخر وخفائه قولان ولا بأس بخلط العسل باللبن لانه ليس انتباذا بل خلط مشروبين يتخلط شراب الورد والنوفراين سراج فعليه يجوز خلط الرب والخل لان كلا منهما لا ينتهى للاسكار ويتناول قوله وشراب الخ الميسول الذى للمريض على المشهور (ص) وينبذ بكبداء (ش) أى يكره أن يضع فى الدباء أى القرع والمزفت ماء ثم يلقى فيه تمر أو تينا أو نحو ذلك خشية أن يشربها فى حال

(٤٢ - نحر شئ ثانى) ان البسر هو ما اذا تهيأت البلع الى الاحمرار الخالص أو الاصفرار الخالص أى وأما اذا خلصت الى الاحمرار أو الى الاصفرار فلا يقال له بسر فاذا كانت البلع بين بين لا اخضرار ولا احمرار خالص فيقال له بسر وقوله أو بسر الخ الوارفى ورطب بمعنى مع وفى وزهوع بمعنى أو والتقدير بسر مع رطب أو زهوع مع رطب كاندل عليه المدونة (قوله وسواء خلط عند الانتباذ الخ) أى عند النبت أى طرح أحد الشئتين فى الآخر والانتباذ لغة عامية وأما لشرب أحدهما بعد الآخر فلا كراهة (قوله أو عند الشرب) أى سدا للذريعة أولا لانه قد يسرع الاسكار لقوة الاجتماع ولا يشعر به اه (قوله ليس انتباذا) أى مؤثرا (قوله والنوفرا) نوع من الاشربة (قوله الرب) دبس الرطب اذا طبخ والدبس بكسر الدال عصارة الرطب (قوله على المشهور) ومقابله ما حكاه ابن بونس عن بعضهم من اجازته (قوله وينبذ بكبداء) بالمدو ويجوز ان قصره والظاهر أنه منصرف كقراء قوله أى القرع وقيل خاص بالمستدير (قوله والمزفت) فيه اشارة الى ان الكاف انما دخلت المزفت فقط وجعلت الختم والنقيير داخلين فى قوله بكبداء وهو خلاف ما فى المدونة والحنتم الجرار جمع حنمة وهى الحجرة ما طلى من الفخار بالحنتم وهو الزجاج والنقيير المنقور وهو جذع التخلية ينقر والحاصل ان الشارح اقتصر على المعتمد من ادخال الكاف المزفت فقط (قوله خشية أن يشربها) الظاهر انه اذا بادى بالشرب بحيث يجزم بعدم الاسكار فلا كراهة ٣ قول المحشى قوله وأما الضب فقد صحح فى توضيحه اباحتها هذا لفظ الشارح من غير زيادة عليه وهل المحشى يبض له ليسوق نص التوضيح فسد النسخ البياض اه معصم



(قوله الفرد) ومثله النسئاس (قوله الطين) ومثل الطين التراب وأنه منه وهناك قول باباحة أكل الطين وهناك قول باباحة الفرد وقال بهرام هنا وفي شامله أنه الاظهر ثم على القول باباحة أكله فالأكتساب به حلال وكذا غنمه ويكره ذلك على القول بكراهة أكله ويحرم على القول بجرمة أكله ويرد لموضعه ويستثنى من كراهة الطين أو حرمة الحامس إذا تأقت له وخافت على جنينها فخيرخص لها قطعا كما قال ابن غلاب في أكله وقوله وخافت بالواو وأما أحدهما ففيه القولان كذا ينبغي قاله عجب وتأمله (قوله ومنعه) أي منع ما ذكر ولذا أفرد به بعد شيئين من غير عطف الثاني بأو وأن الضمير عائد على الكل إذا تقدير وفي كره (قوله لأنه ليس من بهيمة الأنعام) هذا لا يقتضي المنع والأورد الكلب (قوله ولأنه يقال أنه مسوخ) أي فاصله آدمي والآدمي يحرم أكله وكونه ممسوخا ضعيف ولذا عبر بيقال والحاصل أنه اختلف في المسوخ هل يكون له نسل أم لا فذهب أبو اسحق الزجاج وابن العربي وأبو بكر إلى أن الموجود من القرود من نسل المسوخ وقال الجمهور لا وهو المعتمد الحديث ابن مسعود عند مسلم مرفوعا أن الله لم يهلك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا وأن القرود والخنازير كانوا قبل ذلك قاله القسطلاني في باب صفة إبليس (قوله وهو قول الباغي) لم يقل الباغي بالكراهة ونصه وأما الفرد فقال ابن حبيب لا يحل أكل لحم الفرد والظاهر عندي من مذهب مالك وأصحابه أنه ليس بحرام لعدم الإتيان به ولم يرد فيه ما يوجب تحريمه ولا كراهة فإن كانت كراهة (٣٣) فلا اختلاف العلماء فيه اه فعلم من ذلك أن القول بالحرمة ضعيف وظهران قوله لعدم

لا يتبع الكراهة (قوله وشهر ابن عرفه الخ) أي والطين من التراب ولذلك قال بعضهم فكان ينبغي للمصنف الجزم بمنع التراب (قوله وكان أغلبه) أي أغلب الحيوان المعروف للذكاة فقضيته أنه فاته بعض الحيوانات التي هي معروضة للذكاة فمن ذلك الغزال وحمار الوحش فانه فاته ذلك بالصراحة فلا ينبغي أن يدخل تحت قوله ووحش لم يفترس أو أراد بالمعروض لها ولو مكروها وقد فاته النمر (قوله ذيل به الخ) أي جعله ذيل الباب الذكاة ويجوز جعل ذيل الخ حالا ويكون اتبع حالا (قوله اتبع ذلك) جملة حاله أو أنه حذف العاطف لأنه يجوز حذفه اختيارا

اسكارها من يعتقد أنه غير مسكر ولا يكره ذلك في غيره من الفخار وغيره من الظروف لعدم اسراع ما يندفعه إلى التغير (ص) وفي كره الفرد والطين ومنعه قولان (ش) يعني أن الفرد هل يمنع أكله لأنه ليس من بهيمة الأنعام وهو مذهب الواضحة ولأنه يقال أنه مسوخ أو يكره أكله لعدم قوله قل لأجد فيما أوحى إلى تحريمه إلا أنه وهو قول الباغي وكذلك الطين هل يمنع أكله وهو قول ابن المباحشون لأنه يضر بالبدن أو لا يمنع بل يكره وهو قول ابن الموار في كل مسألة قولان وشهر ابن عرفه القول بمنع أكل التراب \* ولما أتت بالكلام على الذكاة ومعروضها من الحيوان وكان أغلبه مذكورا في باب المباح ذيل به باب الذكاة لشدة التعلق اتبع ذلك بالكلام على الاضحية لأنها انما تكون من النعم المعروف للذكاة فقال

﴿(باب) ذكر فيه حكم الاضحية والمخاطب بها وما هي منه وما

يجزى فيها وما لا يجزى ومكانها وزمانها﴾

وعرفها ابن عرفه بقوله الاضحية اسمها ما تقرب بذكاته من جذع ضأن أو ثني سائر النعم سليمين من بين عيب مشروطا بكونه في شهر عاشر ذي الحجة أو ثلثه بعد صلاة امام عيده له وقد رزمن ذبحه لغيره ولو تحري بالغير حاضرة فيخرج العقيقة والهدى والنسك في زمنها قوله مشروطا حال من المتقرب به تحريج العقيقة وما شابهها من الهدى والنسك في زمنها والضمير في عيده يرجع إلى عاشر ذي الحجة وله يعود على الامام وانظر بقية ما يتعلق به في الشرح الكبير وأركانها ثلاثة

﴿(باب الاضحية)﴾ بضم الهمزة وكسرها مع شدا لواء ويقال ضحية بفتح الضاد وتشديد الواو والذبيح وسميت بذلك لأنها يوم الاضحية ووقت الضحية (قوله اسما) اعلم انه لما ذكر مصدر اذل ذلك على انها انما تعرف اسما دائما وانها لا تكون مصدرا وقوله بعد صلاة امام عيده الخ انما لم يقل وخطبته لتضمن قوله بعد وقد رزمن ذبحه الخ لذلك وقد بحث فيه بان دلالة الالتزام بهجورة في التعاريف وقوله بعد صلاة الخ معمول للذكاة (قوله والنسك) أي الفدية (قوله في زمنها) أي الضحية (قوله والضمير في عيده عائد على عاشر ذي الحجة) وقوله عيده معمول صلاة فالمعنى بعد ان صلى الامام عيده أي صلاة عيده ثم لا يخفى ان العيد هو عاشر ذي الحجة فالاولى كون الضمير عائد على ذي الحجة ومعنى كون العيد لذی الحجة أنه حاصل فيه أو ان عيده منصوب على الظرفية أي بعد صلاة امام في عيده وقوله بعد صلاة أي وبعد خطبة وقوله له يعود على الامام أي ما ذكر من كونه بعد الصلاة بالنسبة للامام وقوله وقد عطف على الصلاة أي وبعد قد رزمن ذبح الامام احتريزه من ذبح غير الامام قبل ذبح الامام تحريا وأدخل به اذا تحري من لا امام لهم ذبح الامام تحريا وقوله لغير حاضرة متعلق بقدر (قوله وأركانها) أي الضحية بمعنى التضحية وأراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وهذا معنى مجازي لما تقدم انها لا تعرف الا بالمعنى الاسمي



(قوله وفي ضمنه الخطاب) أي في حيزه واصله لانه قال سن لحر فالحر هو الخطاب (قوله سن) ولو حكم كالاشراف في الآخر (قوله يعني ان المشهور الخ) ومقابلته اوجبة (قوله فهي لكم سنة) أي وأما في فواجبه (قوله في حق) أي من جهة الحر كان الخطاب بذلك الحر أو غيره كفي ولي الصغير (قوله صغيرا) ابن حبيب يلزم من في يده مال الصغير من وصي أو غيره أن يضحي عنه منه ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في النفقة سواء من التوضيح (قوله فان أذن له السيد استحب) أي والأفلا ولو بشائبة كما أفاده بعض شيوخوا (قوله أي اذا انحلت) فان استمر على احرامه حتى فأت أيام الحر لم تسن له (قوله كائنا بمي) كان من بمي من أهلها أو مقيمها اقامه تقطع حكم السفر (قوله ضحية) أي عن نفسه وعن أبيه الفقير بن وولده الصغير لا عن زوجته وخوطب بركاة فطرها لانها تسع للنفقة التي في مقابلة الاستمتاع ولا عن رقيقه لان الضحية ليست تابعة للنفقة ويستمر خطابه (٣٣١) بها عن ولده الصغير حتى يحتمل الذكر

ويدخل زوج الانثى بها وظاهره سقوطها عنه بمجرد احتلام ابنه ولو فقيرا عاجزا عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالانثى وان طلقت قبل البلوغ والظاهر انه يجري على النفقة خلاف لما في عب فانه لا يظهر <sup>في تنبيهه</sup> من وليوم الحر أو في أيام التثريق فانه يضحي عنه وكذا من أسلم لبقاء وقت الخطاب بالضحية بخلاف زكاة الفطر نقله اللخمي (قوله والمراد من الضحية التضحية) أي لان الاحكام انما تتعلق بالافعال أو يقدر مضاي أي تذكيرة ضحية (قوله في كلامه استخدام) ولا يضر كون أحد اللفظين حقيقة والاخر مجازا (قوله خلافا لما عند ابن رشد) محله حيث كان يرجو القضاء كما قد دوا به زكاة الفطر (قوله وان يتيم) من مال اليتيم ولوعرض تجارة (قوله ويقبل قوله) وينبغي أن يرفع لما سكنى ان كان هناك حنفي بالاولى من الزكاة وانظر هل يخاطب

الذبيح والوقت والذابح واحكام الضحايا قسمان قبل الذبيح وبعده وبدء المؤلف بحكمها وفي ضمنه الخطاب بها فقال (ص) سن لحر (ش) يعني ان المشهور ان حكم الاضحية السنية لقوله عليه السلام امرت بالاضحية فهي لكم سنة فتسن في حق الحر صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى مقيما أو مسافرا فالعبد لا تسن في حقه سواء كان فيه شائبة حرية أم لا لانه محجور عليه فان أذن له السيد استحب ودخل الكافر خطابه بفروع الشرع على المشهور وان لم تصح منه لانها ربة شرطها الاسلام (ص) غير حاج بمي (ش) اعلم أن الضحية تسن في حق غير الحاج بشرطه ولا تسن في حق الحاج ويدخل في غير الحاج المعتمر ومن فاته الحج بعد ما أحرم به أي اذا تحلل منه بفعل عمره قبل مضي أيام الخرفقوله بمي صفة لحر أي سن لحر كائنا بمي حال كونه غير حاج ضحية لا تجحف وان كان من بمي غير حاج تسن في حقه فأولى من ليس منها لان من بمي قد يتوهم انه ملحق بالحاج فلا تسن في حقه وان كان غير حاج (ص) ضحية (ش) هو نائب فاعل سن والمراد بالضحية التضحية وقوله (لا تجحف) أي الضحية بمعنى الذات المضحية بها لا بمعنى التضحية ففي كلامه استخدام فان أجمعت بماله من غير تحديد فانه لا يخاطب بها والذي يفيد كلام بعض ان المراد بالتحجف ما يحشى بصرفه في الضحية الحاجة اليه في أي زمن من عامه ويفهم من كلام المؤلف وكلام ابن بشير ان من ليس معه شيء لا يتسلف خلافا لما عند ابن رشد بخلاف زكاة الفطر فيتسلف لها لان أمرها سهل ولانها واجبة بالسنة فهي أقوى (ص) وان يتيم (ش) مباغاة في قوله لحر فيخاطب وليه أن يضحي عنه من ماله ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في تركية ماله والنفقة عليه واليتيم جمعه ايتام ويتامى واليتيم في البهائم من جهة الام وفي الطير من جهة الام والاب معا وفي الآدمي من جهة الاب فقط (ص) يجذع ضأن وثني معزو وبقروا بل (ش) حذف ثني من الثاني والثالث لدلالة الاول وقوله يجذع الخ متعلق بقوله سن أي انما تسن الاضحية بهذه الاسنان كما قاله الشارح لا بالضحية لان التعلق بالفعل أولى من التعلق بمافي معناه من مصدر ونحوه ولعل الشارح أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (ص) ذي سنة وثلاث وخمس (ش) هو بيان لما يجزى في الاضحية وان جذع الضأن وثني المعز ما وفي سنة ودخل في الثانية دخولا مافي جذع الضأن

بها عن الصبي في عرض قتيبة ككتنب (أقول) وهو الظاهر وانظر اذا لم يكن له ولي والظاهر الخ كما لانه أولى من لا ولي له (قوله جمعه ايتام) قال في ل وجد عندى مانصه على قوله والاصل يتيم مانصه والاصل في يتامى يتيم فقلب أي قلبا مكانيا بأن قدمت الميم على الياء اه (قوله يجذع متعلق بقوله سن) الاحسن أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي وهي يجذع وقوله لاشر لك حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور أي والضحية كائنه يجذع حال كونها لا اشتراك فيها واذللك لان تعلقه بسن يفيد في السنية عمدا ما ذكر ولا يلزم من ذلك عدم الاجزاء بغيرها مع أنه الغرض أفاده في كبريه ولا يظهر تعلقه بسن لنفسه المعنى يظهر عند التأمل (قوله لان التعلق بالفعل الخ) وذلك لان الاصل في العمل للأفعال كما هو مبين في حاشية ابن عبد الحق (قوله ولعل الشارح أخذ الحصر الخ) انظر ابن التقديم مع تعلق قوله يجذع بسن مع تقدمه (قوله ذي سنة الخ) وهل بلغ يوم ولادته ان سبق بالفجر أو يلفق وهو ظاهر ما سبق في باب الفجر



(قوله بخلاف ثنى المعز) السرى كون الضأن يجزى منه الجذع دون غيره هو ان الجذع منه يبلع أى يصح أن يحمل بخلاف غيره لا يحمل منه الا الثنى (قوله ودخل في السنة الرابعة) وان لم يكن بينا (قوله قبول الحمل) أى فى الانثى (قوله والنزوان) أى فى جانب الذكر يقال نز الفحل نزوان باب قتل وزرنا وب الا ان المشاهد ان المعز يحمل فى أقل من السن المذكور (قوله فى حد الصغر) أى من جهة الصغر أى من جهة هى الصغر ناقصا (قوله وزراعى السنين القمرية) أى لا الشمسية التى لا تختلف لان القمرية تنقص تارة خمسة أيام وتارة ستة عن السنين الشمسية (قوله بلا شرك) أى تشريك من اطلاق اسم المصدر وارادة المصدر (قوله الا فى البحر) استثناء متصل ولا داعى لذكره منقطع او فائدة التشريك سقوط طلبها عن ادخلهم ولو أغنياء وأما ان لم توجد الشرط وأدخل فلا تجزى عن واحد منهما وأما ان شرك بعد الذبح فلا تسقط عن المشرك وتصح عن ربها واللحم بها ولو فى الحالة التى تسقط الطلب عن المشرك بالفتح والتشريك صورتان (٣٣٢) أن يكون أدخله فى ضحيته هو وأن يكون اشتراها من مال نفسه وجعلها شركا فى البحر

بخلاف ثنى المعز لا بد من دخوله فيه ما دخولا بينا كالشهر وأن الثنى من البقر هو ما وفى ثلاثا ودخل فى السنة الرابعة والثنى من الابل هو ما وفى خمس سنين ودخل فى السنة السادسة فهو من باب اللف والنشر المرتب عكس يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وانما اختلفت اسنان الثنايا من هذه الاصناف لاختلافها فى قبول الحمل والنزوان فان ذلك لا يحصل غالب الا فى الانسان المذكورة ولما كان مادون الحلم من الأدنى فى حد الصغر ناقصا كان ذلك فى الانعام كذلك لا يصلح للتقرب به وزراعى السنين القمرية (ص) بلا شرك الا فى البحر وان أكثر من سبعة ان سكن معه وقرب له وأنفق عليه وان تبرعا (ش) يعنى ان الاضحية لا يجوز فيها التشريك الا فى ثمنها ولا فى لحها وأما التشريك فى البحر والشواب فانه يجوز وان كان المدخل أكثر من سبعة بشرط أن يكون الذى أدخله فى البحر ساكنا مع المدخل له فى موضع واحد أو كالأول واحد وان يكون قريبا للمدخل له فلا تدخل الزوجة ولا أم الولد ولا من فيه شائبة رق وبعضهم أطلق الزوجة وأم الولد بالقراب لما بينهما من الرحمة والمودة ما جعله الله يقوم مقام القرابة وان يكون المدخل ينفق على من أدخله ولا فرق فى النفقة بين أن تكون واجبة كصغار ولده الفقراء وكأرهم الفقراء العاجزين وأبويه وأطوعا كعمومتهم وأخوتهم ونحوهم لكن ظاهر كلام المؤلف ان شرط السكنى معتبر مع النفقة الواجبة وليس كذلك بل انما اعتبر فيما اذا كانت النفقة عليه تطوعا فان كانت واجبة عليه فلا يعتبر بسكناه معه انظر الظخفى (ص) وان جاء ومقعدة لشحم ومكسورة قرن لان آدمى (ش) بالغ على اجزاء ما ذكر من جذع الضأن وثنى غيره لدفع توهم عدم الاجزاء والمعنى ان الضحية الموصوفة بما تقدم تجزى وان كانت جاء مخلوقة بغير قرن فى نوع ماله قرن اتفاقا بل اجماعا ولذا قال بعض لا يحمل للمبالغة الا أن تجعل ان لدفع توهم عدم الحكم لاشارة للخلاف أو مقعدة أى عاجزة عن القيام لشحم أو مكسورة قرن من أصله أو طرفه واحد أو أكثر لانه غير نقص فى خلقه ولا لحم الا أن يكون يدعى فلا يجزى لانه مرض والمراد بالادماء عدم البرء ثم شبه فى عدم اجزاء دامية القرن ما شاركها بقوله (ص) كبين مرض وهزال وجرب وبشم وجنون وعرج وعور (ش) يعنى

لاخوين يتبين أو أكثر لكن الشروط فى الاولى دون الثانية فانها جائزة بدونها فان اشتراها من مالها ما وجعلها شركا بينهم لم تجز عنهم ما وعلم انه يصح التشريك وان لم يعلمهم بذلك وله ان يدخل الابدع ولو مع وجود الاقرب وفى لى وانظر متى تعتبر الشروط التى ذكرها المؤلف هل يوم الضحية أو قبل ذلك بأيام والظاهر اعتبارها وقت الدخول لا غيرها الوافى قلت للشيخ ابن عرفة المفهوم من قوة كلام أهل المذهب ان الذى يدخل فى البحر من شرطه الحياة فلا يصح ادخال الولد والوالد الميتين والجارى على صحة انتقال ثواب القراءة العجوة فقال نعم اه والضحية من الاعمال المالية فهى أقوى من القراءة فى النيابة (قوله ان سكن معه) أى فى حوز واحد أو كالأول واحد بان كان يغلق عليه معه باب (قوله ولا فى لحها) لا يحفى انه لا مانع من التشريك فى

اللحم دون الثمن بأن يعطى نصف اللحم لانسان ولعله أراد الشركة فى اللحم بسبب الشركة فى الثمن فيكون اللحم من عطف اللازم (قوله وبعضهم أدخل الخ) واعتمده بعض الشراح وهو ظاهر قال عجم وظاهره ان السرية ليست كأم الولد وكذا ظاهر ما ذكره ابن عرفة (قوله ولا فرق فى النفقة بين أن تكون واجبة الخ) تقدم انه يسئل له أن يضحي عن ذكر فكيف هذا فاجاب ان المراد يخاطب بالنية فى حقهم ويحصل الامتثال بالضحية استقلا لا وشركة قدر (قوله بالغ على اجزاء الخ) لكن لا بد من تأويل جذع بذات لان جاء لفظ مؤنث (قوله والمعنى ان الضحية الخ) فى عبارته تناف وذلك لان قوله بالغ على اجزاء الخ يفيد أنه مبالغة فى جذع ضأن وقوله والمعنى الخ يقتضى مبالغته فى قوله ضحية لا تجحف وهما وجهان جائزان فأتى بهما الشارح على وجه غير ظاهر (قوله عدم البرء) أى لا السيلان وكانت قال لان لم يبرأ وان لم يسئل دمه (قوله وجنون) قيده فى توضيحه بال دائم فلا يضر غيره فيمكن ان يقيد باللازم كما قيده به اللغوى ولا يعنى عنه قوله بين لان البين لا يلزم لزومه لانه قد يجن فى بعض الاوقات جنونا بينا وفيبقى فى بعض آخر



(قوله لا تنقي) بضم التاء وسكون النون وكسر القاف مضارع أنقى الرباعي يقال أنقث الإبل سمئت اه فتفسيرها بالتي لا تخفى عظامها تفسير مراد (قوله البشم) أى ما لم يحصل لها السهال (قوله البشمة) بفتح الباء وكسر الشين (قوله غير المعتاد) أى بذلك الاكل ولا يلزم منه كونه كثيراً وقوله لأن يقال الخ الظاهر أنه ينقسم قسمين أيضاً (قوله المرض الناشئ عن التخمه) ظاهر العبارة أن التخمه غير المرض مع أن التخمه هي المرض الناشئ عن كثرة الاكل (قوله فقد الالهام) بحيث لا يمتدى لما ينفعه ولا يجانب ما يضره (قوله وهي التي لا تلحق الغنم) الاولى أن يقول وهي التي لا تسير بسير نوعها لاجل (٣٣٣) أن يشمل غير الغنم (قوله وفانت جزء) أصلياً

أو طارناً (قوله غير خصية) بالضم والكسر البيضة والجلدة ومقطوع الذكر لا يسمى قطعه خصية قال البدر غير بخصية دون خصي لشمول خصية الخلقه وما كان طارناً ولو عبر بخصي لكان قاصراً على الطارئ لأن الخصي عرفاً ما طرأ عليه زوال الخصية والظاهر أن المراد بالخصي هنا ما يشمل ما ليس له اثنتين ككفي كلام أبي عمران وما ليس له ذكرو ما ليس له واحد منهم ما وحرر ثم لا يخفى أن قوله وفانت عطف على بين المدخول للكاف وما قبله عطف على مرض فوق العطف أولاً على المضاف اليه وثانياً على المضاف وانظر هل لهذا تطير في العربية ولعله كثير (قوله لأنه يعود بمنفعه) فالفرق بين مقطوع الاذنين والاثنتين أن مقطوع الاثنتين وجد منهم ما عوض وهو طيب اللحم ومقطوع الاذنين لم يوجد منهم ما عوض من نقص خلقته ما لم ينشأ عن قطع الخصية مرض بين (قوله وصمعا جدا) انظر اذا كانت صمعا صغيرة احدى الاذنين دون الاخرى (قوله وهي السكاء) الواقعة في عبارات بعض أهل المذهب بتشديد الكاف (قوله وذى أم وحشية) الظاهر ولو

يعنى أن وجود شيء مما ذكر يمنع الاجزاء منها المرض البين وهو الذي لا تصرف معه بتصرف الغنم لأن المرض البين يفسد اللحم ويضر عن يأكله ومنها الهزال البين وهو معنى قوله عليه السلام والجفاء التي لا تنقي أى لا تخفى عظامها الشدة هز الها قالة أهل اللغة ومنها الجرب البين وهو معروف ومنها البشم بالتحريك التخمه يقال بشمت من الطعام كفرح وقد أشبمه الطعام وبعبارة أخرى البشمة هي التي أصابها التخمه من الاكل غير المعتاد أو الكثیر لان ذلك مرض بها اه وإذا كان مرضاً فلا بد من كونه بيناً الا أن يقال المرض الناشئ عن التخمه لا ينفك عن كونه بيناً ومنها الجنون البين فقيده البينية معتبر في المعطوفات فلا يضر الخفيف من جميعها وحنون غير الاذى فقد الالهام ومنها العرج البين وهو معنى قوله في الحديث والعرجاء البين ضلعها القاضى وهو بفتح الضاد واللام أبو الحسن روى بالطاء المشالة أى مرجها وهي التي لا تلحق الغنم وانما لم تجز لانها أبداً تتجهدها في المشى لتدرك الغنم فتكون مهزولة اللحم ومنها العور والمانع منه ما ذهب بصراً حدى عينها الباسجى وكذا لو أذهب أكثر عينها فإذا كان بعينها يبايض على الناظر لا يمنعها أن تنظر أو كان على غير الناظر لم يمنع الاجزاء (ص) وفانت جزء غير خصية (ش) معطوف على بين والتقدير وكذا مرض بين وذات جزء فانت والمعنى أن فانت الجزء كيد أو رجل خلقه أو طارناً لا يجوز أن يضحى به هذا في غير فانت جزء الخصية أما هو فلا يمنع الاجزاء لأنه يعود بمنفعه في جهة فيجب برمانقص ولذا لا تجزى مقطوع الاذنين لأنه لم يوجد منهم ما عوض يجبر بل نقص من خلقته (ص) وصمعا جداً (ش) يعنى أن الصمعا بالمدوهى السكاء لا تجزى في الاضحية لانها اذا كانت صغيرة الاذنين جداً فكانت خلقت بغير اذن فان كانت صمعا لا جداً فانهما تجزى والمراد بجداً بحيث يقع به الخلقه ولما لم يكن في كلامه فيما سبق ما يقتضى الحصر في النعم كرم ما يخرج غيره بقوله (ص) وذى أم وحشية (ش) لا خلاف أن الذى أمه وحشية لا تجزى في الاضحية كالو ضربت فحول الضأن في اناث الوحش فتوالدت لان الحيوان غير الناطق انما يلحق بأمه ولذلك انما يسمى يتما اذا ماتت أمه عكس الاذى وأما اذا كانت أمه غير وحشية بأن كانت من بهيمة الانعام فانه يجزى في الاضحية على أحد القولين كما لو ضربت فحول الظباء مثلاً في اناث الضأن فتوالدت لكن الرابع من القولين عدم الاجزاء وعلى المحرم الجزاء فيهما فلا مفهوم لقوله وذى أم وحشية (ص) وبترأ وبكأ وبجأ وبأسه ضرع ومشقوقة أذن ومكسورة سن لغير انغاراً وكبر وذاهبة ثلث اذن (ش) يعنى أن كل واحد مما ذكر يمنع الاجزاء منها البترأ وهي التي لا ذنب لها في جنس ماله ذنب بأن خلقت بغير ذنب أو جنى عليها

بواسطة (قوله ومكسورة سن) أو مقلوعته بل المراد بالكسر القلع كإفقيده بعض من كتب لقول المصنف لغير انغاراً يفيد أن المراد بالكسر القلع أى الجنس من حيث تحققه في اثنين أو أكثر واحد وقوله لغير انغاراً وكبر وأما لا انغاراً وكبر فيجوز ولو الجميع وانظر لو كسر من سنين فأكثر بعض كل واحد هل هو كسر السنين أى قلعهما لغير انغاراً أو كبر فلا يجزى وسكت عن الخلقه بغير اسنان واستظهر بعض الشيوخ عدم الاجزاء (قوله وذاهبة ثلث ذنب) أى فيماله من الغنم اليه وأما ما ليس له ذلك كالغنم في بعض البلاد فانه لا يتعد بالثلث بل ما ينقص الجال (قوله لا اذن) أى لا ثلث الاذن وانظر لو نقص من كل اذن الثلث هل يمنع الاجزاء لتعدد أم لا



(قوله رباعية) السن التي نبي النب والنبية هي الستة والثمان في مقدم الفهم (قوله وكذا الحفاء) كذا في نسخة وظاهره وكذا اذا كان  
 الكسرة لحفاء وليس كذلك بل المراد ان الحفاء لا يضر قال ابن القاسم لا بأس بالتى حفت أسنانها (قوله من ذبح الامام) أى من انتهاء  
 ذبح الامام فلو ابتدأ قبله أو معه لا تجزئه مطلقا كان ابتداء بعده وختم معه أو قبله لا ان ختم بعده فتجزئ كذا في عب الا ان الذى تقدم  
 انه اذا ابتداء بعده وختم معه تجزئ الا ان بعض الشيوخ اعتمد ما في عب احتياطوا وانظره فانه اذا كان يجزئ في الصلاة فأولى ما هنا  
 وظاهره ولو تبين ان ذبحه لا يجزئه ضحية وانظر اذا تعمد ذلك وتبعوه في ذبح ما يجزئهم فهل يكتفى بذلك أولا والحاصل ان وقت الذبح  
 لغير الامام في اليوم الاول بعد صلاة الامام (٣٣٤) وخطبته وذبحه وهذا اذا ذبح فان لم يذبح فانه يعتبر قدر زمن ذلك (قوله وهل هو

العباسي) فيلزم تحرى أهل بلاده  
 كلها للذبحه فيما يظهر من تنبيهه  
 قوله وهل هو العباسي الخ كان  
 على المصنف أن يقول وهل هو امام  
 الطاعة الخ اذ لم يقل أحدا بأنه يندب  
 أن يكون امام الطاعة عباسيا وانما  
 تلك العبارة للخمى وابن الحجاب  
 لان الاول قال والمعتبر امام الطاعة  
 كالعباسي اليوم وقال الثاني  
 والامام اليوم العباسي وانما قال  
 ذلك لانهم ما في زمن ولاية نبي  
 العباس وكان امام الطاعة عباسيا  
 أفاده محشى نت (قوله أو امام  
 الصلاة) للعيد المستخلف عليها  
 سواء استخلف على غيرها أيضا  
 أم لا أى الذى يصلى خلفه العيد  
 وينبغي اعتبار امام حاربه الساكن  
 بها وان صلى خلف غيره في غيرها  
 أو فيها كمجىء نائب عنه بها لان  
 امام الحارة مستخلف بالفتح من  
 الامام أو نائبه (قوله ومحلهم ما لم  
 يخرج الخ) واذا اعتبر بذبح امام  
 الطاعة حيث أخرج أضحيتته  
 ولو على القول بأن المعتبر امام  
 الصلاة فأولى اذا صلى لنفسه  
 وخطب ذكرك في ذلك (قوله  
 وكلام المؤلف معترض الخ) أى

شخص فقطعه ومراعاة النص على أعيان المسائل فلا يقال يستغنى عن هذه بفائت جزء ومنها  
 البكاء وهي فاقدة الصوت من غير أمر عادى لان الناقاة اذا مضى لها من جملة أسنة أشهر تبكم  
 فلا تصوت ولو قطعت ومنها البجرا وهي متغيرة رائحة الفم لانه نقص جمال ولانه يغير اللحم  
 أو بعضه الاما كان أصليا كبعض الابل ومنها ليس الضرع فان كانت أرضعت ببعضه فلا  
 يضر والظاهر ان ما يخرج من ضرعها نحو دم كبابسة الضرع ومنها مشقوقه الاذن اذا زاد  
 الشق على الثالث فان كان الثالث فادون أجزاء لانه اذا لم يضر قطعه كما يأتي فاحرى شقه  
 ومنها مكسورة أو مقموعة سن اذا كان غير انغار أو كبر أو هرم رباعية أو ثنائية أو غيرهما  
 واحدة فما فوقها المالا انغار أو كبر أو هرم فلا يضر وكذا الحفاء ولو اجمع ومنها ذاهبة ثلث الذنب  
 فصاعدا بقطع أو مرض لانه لحم وعظم وأما ذهاب ثلث الاذن فدون فلا يضر لانه جلد (ص)  
 من ذبح الامام لا آخر الثالث (ش) خبر مبتدأ محذوف أى ووقت كل من الذبح والنحر من ذبح  
 الامام أو حال من ضحية أى كائنه من ذبح الامام لغير الامام وأما هو فوقه من فراغه من  
 صلاته وخطبته والمتبادر من الامام انه امام الصلاة ثم حكى الخلاف بعد ذلك ويستمر وقت كل  
 من الذبح والنحر لا آخر اليوم الثالث من أيام النحر ويفوت بغروبه ولا خلاف عندنا في ذلك  
 في يوم النحر مع ما لم للنحر غير معدود للرمى الا العقبه واليومان بعده معلومان معدودان  
 والرابع معدود وغير معلوم (ص) وهل هو العباسي أو امام الصلاة قولان (ش) تقدم انه قال  
 من ذبح الامام فهل المراد بالامام العباسي وهو امام الطاعة لقوله عليه السلام الاثمة من  
 قريش أو المراد بالامام الذى يصلى بالناس صلاة العيد وغيرها اذا كان مستتابا على ذلك في  
 ذلك قولان ومحلها ما لم يخرج امام الطاعة أضحيتته للذبح بالمصلى والا فلا يعتبر امام الصلاة  
 خلافا لبعضهم وكلام المؤلف معترض انظر الكبير (ص) ولا يراعى قدره في غير الاول (ش)  
 يعنى انه لا يراعى قدر ذبح الامام الا في اليوم الاول وتقدم ان الامام لا يصحى الا بعد الصلاة  
 والخطبة معا وأما في اليوم الثاني والثالث فلا يراعى الامام بل يدخل وقت الذبح والنحر من  
 طلوع الفجر لكن المستحب أن يؤخر الذبح أو النحر الى حبل النسافة واذا علمت أن مرجع  
 الضمير المذكور في قدره هو ذبح الامام السابق في قوله من ذبح الامام علمت عدم ظهور قول  
 الشارح لو أنث الضمير فقال قدره باليعود على الصلاة لكان أحسن وعليه فلا بد من مراعاة  
 الخطبة أيضا لانه اذا ذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة لا تجزئ كما مر (ص) وأعاد سابقه الا  
 المتحرى أقرب امام (ش) تقدم ان وقت الذبح من ذبح الامام وتقدم أن الامام لا يذبح الا بعد

اعتراض بثلاثة أمور الاول ان القائل بانه العباسي وهو التخمى لا يقول بالاخصار في العباسي دون امام صلاة  
 الصلاة بل المعترض أحدهما لا بعينه والقائل باعتبار امام الصلاة وهو ابن رشد لا يقول بعدم اعتبار أمير المؤمنين وحينئذ فليس  
 بين القولين خلاف الثاني ان المشهور من القولين أى على تقدير كون الخلاف حقيقيا القول الثاني الثالث ان محلهم ما حيث لم يخرج  
 امام الطاعة أضحيتته للذبح بالمصلى والا فلا يعتبر امام الصلاة خلافا لبعضهم (قوله وعليه الخ) ليس هذا من كلام الشارح بهرام بل  
 نورك عليه من شارحنا (قوله وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضا) هذا بالنسبة للمفهوم بل اذا تأملت تقول لا بد أيضا من مراعاة  
 قدر ذبح الامام (قوله وأعاد سابقه) هذا فيهم امام له أضحيتته وأبرزها وتحرى وذبح قبله فلا تجزئ وأما ان لم يبرزها فتجزئ (قوله  
 الا المتحرى أقرب امام) أى لكونه لا امام له وامام له ولكن لم يذبح فيتحرى ذبحه بعد خطبته قال عجب فان قلت التحرى هو



التأخير بقدر صلاة الامام وخطبته وذبحه وهذا الامر يستوى فيه الامام الاقرب والابعد فواجه التفرقة بينهما قلت وجهها ان  
 الاقرب شأنه ان يطعم على حاله من قرب المصلى من منزله وبعد هاهنا منه ووقت خروجه من منزله بها وحصول عذره يوجب التأخير  
 وعدمه واتحاد وقت طلوع ببلده وبلد الامام بخلاف البعيد (قوله اقرب امام) أى اقرب بلدي ذبح امامها بعد خطبتها ولو مع البروز  
 للمصلى وهذا واضح في البلد التي بها خطيب فقط وأما في مثل مصر فينبغي ان يتحرى اقرب امام في اقرب الحارات الى حارته التي ليس  
 بها امام يضحي لان كل حارة بمنزلة بلد <sup>بجدة</sup> قال ت ولو لم يتحرأهل البوادي ومن لا امام لهم وتعمدوا الذبح قبله أو ذبحوا بغير تحر  
 ولا اجتهدا فوقع ذبحهم قبله لانه لا ينبغي ان يعيدوا انتهى قوله وتعمدوا الذبح قبله جلة حاله والمراد انهم ذبحوا في وقت يجزئهم بانه قبل ذبح  
 الامام وقوله أو ذبحوا بغير تحرأى ذبحوا في وقت يحتمل كونه قبل ذبح الامام أو بعده انتهى ومفاد هذا انهم لم يتحرأوا وتبين انهم ذبحوا  
 بعده أجزأ (قوله بثلاثة أميال) أى ورابع (قوله لانه الذي يأتي لصلاة العيد منه) في هذا التحديد نظر لان من في ثلاثة أميال حكمه  
 حكم البلد الذي له امام لانه مخاطب بالصلاة على وجه السنية مع امام البلد وانما التحري المجزئ فيمن كان أبعد من ذلك هذا الذي  
 يظهر من كلام أهل المذهب قال في المدونة ولا يتحرأهل البوادي ومن لا امام لهم من أهل القرى صلاة اقرب الأئمة اليهم انتهى ونحوه  
 في الرسالة ومن كان داخل تحت الثلاثة أميال لا يقال فيه لا امام له وقد أنكر (٣٣٥) هذا التحديد ح فقال لم أره فيما وقفت عليه  
 من شراح هذا الكتاب ولا في شرح

المسندونة لابي الحسن وابن ناجي  
 وتكميل التقييد ولا فيما وقفت عليه  
 من شراح الرسالة ولا في الذخيرة  
 وقال الباجي وامان كان بموضع  
 ليس به امام مثل الذين لا يصلون  
 صلاة العيد بخطبة فروى ابن القاسم  
 عن مالك يتعرون صلاة اقرب  
 الأئمة اليهم انتهى وهذا ظاهر من  
 محشى نت (قوله مفهوم الاستثناء)  
 هو الاجزاء مع التحري (قوله وتبين  
 الخ) هذا الكلام ليس بمناسب  
 بل فرض المسئلة انه لم يبرزها وأخروا  
 الذبح قدر ذبحه والحال ان الامام  
 قد توانى بلا عذر فانها تجزئ  
 خلاصته ان الامام آخر الذبح بلا

صلاة العيد وبعد الخطبة أيضا فن ذبح قبل الامام في اليوم الاول أعاد وتكون شاة لحم الا  
 من لا امام له وتحري من الأئمة اقرب امام اليه فذبح قبله فانه يجزئه وحده بعض القرب  
 بثلاثة أميال لانه الذي يأتي لصلاة العيد منه أى وأما ما بعد عن ذلك فلا يلزمه اتباعه لان  
 الضحية تبعد للصلاة وانظر اذا لم يكن اقرب امام أو كان وتعد تحريه فهل يذبح بعد ان  
 يصلى العيد أو يؤخر لقرب الزوال أو يذبح في أى وقت شاء ولما كان مفهوم الاستثناء لقوته  
 كالمندوب بل قيل انه منطوق شبيه في مفهوم المتحرى وهو الاجزاء بقوله (كان لم يبرزها  
 وتوانى بلا عذر قدره) أى ان الامام اذا لم يبرز أضحيتة الى المصلى وذبحها بمنزلة وتحري شخص  
 قدر ذبحه بمنزلة ثم ذبح وتبين انه ذبح قبله لكونه توانى في الذبح بعد وصوله لمنزله بغير عذر فانها  
 تجزئه فقوله قدره ظرف لمقدر أى وأخر قدره أى أخر المضحى ذبح أضحيتة قدر ذبح الامام  
 أضحيتة بمنزلة وانما قلنا ان قدره معمول لمقدر لان ضمير توانى راجع للامام (ص) وبه انتظر  
 للزوال (ش) هذا مفهوم قوله فيما سبق بلا عذر أى وان توانى الامام عن الذبح بسبب عذر  
 كاشتغاله بقتال عدو أو غيره انتظر ذبحه ليدبح بعده لقرب الزوال بحيث يبقى قدر ما يذبح فيه  
 قبله لتسليفت الوقت الافضل من اليوم وفهم من كلام المؤلف ان التحري لذبح الامام  
 أو أخره حيث لم يبرز أضحيتة أموال برزها فلا يعتبر التحري من أحد سواء علم ببرزها أم لا لان  
 تحريه وعدمه سواء في عدم الاجزاء حيث بان سبقه ولما كان قوله ووقت الذبح من ذبح الامام  
 لا أخر الثالث شامل للامام بلياليها بين المراد بقوله (ص) والها شرط (ش) أى والنهار في

عذر والناس عالمون بذلك فنقول لهم حيث كان الامام آخر بغير عذر وتأخرتم قدر ذبحه فانه يجزئكم كما يدل عليه نص ابن رشد وأما اذا أخر  
 وكان تأخير له عذر فانهم يؤخرون لقرب الزوال ونص ابن رشد ان لم يخرج الامام أضحيتة الى المصلى وجب على الناس ان يؤخروا  
 ضحاياهم الى قدر ما يبلغ الامام فيذبح عند وصوله وليس عليهم انتظاره ان تراخى في الذبح بعد وصوله بغير عذر فان أخر الذبح لعذر من  
 اشتغال بقتال عدو وانتظر وهما لم يذبح وقت الصلاة بزوال الشمس انتهى وفى كذا واثاها ان الانعام والجنون من العذر (قوله  
 وانما قلنا ان قدره معمول لمقدر الخ) حاصله انه لما كان ضمير توانى عائد على الامام فلو جعل قدره معمول توانى لكان المعنى وتوانى  
 الامام بلا عذر قدر ذبحه فانه يجزئ ظاهره ولو ذبح المضحى في وقت قدر ذبحه مع انه لا يجزئ الا اذا أخر المضحى قدر ذبح الامام فتدبر  
 (قوله انتظر) ظاهره الوجوب (قوله كاشتغاله بعدو) انظر هل يعتبر كونه عذرا بالنسبة لمضى نفس الامر أو بالنسبة للمضحى وغرة  
 ذلك ان من اعتقد ان الامام توانى بلا عذر وأخر قدره وذبح أو أخر ثم تبين انه أخر لعذر فلا يجزئ على الاول ويجزئ على الثاني (قوله  
 لقرب الزوال) اشارة الى أن كلام المتن ليس باقيا على ظاهره والا لا شكل بوقوع الذبح بعده فيكون واقعا بعد خروج الوقت الافضل  
 (قوله وفهم من كلام المؤلف) أى من قوله كان لم يبرزها بمجموعة ماحل به كلام المصنف من قوله أى ان الامام اذا لم يبرز الخ (قوله أموال  
 أبرزها الخ) هذا بالنسبة لما اذا كان ببلد الامام لا بغيره باله



(قوله ليصح الحمل الخ) وذلك لان ذلك شرط صحة وشرط الصحة ما كان في وسع المكلف والظاهر ان الشرط كونه في النهار لا الذبح وذلك لان الذبح هو المشروط (قوله وسالم الخ) أي من العيوب التي تجزئ معها كمرض خفيف وكسقر قرن اذا برئ (قوله وغير خرقاء) أي اذا كان يسيرا وهو الثلث فدون والا فلا تجزئ ولا شئ في استفادة هذه الامور من قوله وسالم فهو من عطف الخاص على العام لان السلامة من العيوب التي تجزئ معها تستلزم السلامة من هذه الامور الاربعة وانما ذكر هاتئنا الحديث عليها وعبر عنها بصيغة التأنيث مع ارتكاب التذكير فيما قبله وفيما بعده تبعاً للفظ الحديث (قوله وغير خرقاء الخ) من عطف الخاص على العام وهذا مقيد بالسارية وهو الثلث فدون والا فلا (٣٣٦) تجزئ لـ (قوله بخلاف غيره) أي فليس بمكروه بل خلاف الاولى فيكون استصحاب

الايام أكد (قوله على مانقصه) أي على شئ لا يمنع الاولى اسقاط لان ان الظاهر ان الحسن وعدمه أمر زائد على السلامة وعدمها فلا يأتي هذا الكلام (قوله يجب اجتنابها) المراد بالوجوب ما يتوقف الصحة عليه (قوله وأبيض) لم يرد بأبيض أفعل التفضيل انتهى من لـ (قوله ان لم يكن الخصى أسمن) فان كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين وأولى من غير السمين ويفهم من كلامه ان الانثى لا تقدم على الفحل ولا على الخصى ولو كانت أسمن ثم ان الخصى الاسمن يقدم على الفحل السمين ولو كان أجم والفحل أقرن كما يفهمه قول التوضيح والظاهر تقديم الاسمن الاجم من الخصيان ولو كان أسود على الاقرن الابيض الفحل السمين ويفهم من هذا تقديم الخصى السمين الاجم الاسود على الفحل الاقرن الابيض هل الا لا يمنع الاجزاء ثم ان هذا يخص قولهم ذكر ان كل نوع أفضل من خصيانه وخصيانه أفضل من انثاه ويظهر من كلامهم ان الانثى السمينه لا تقدم على

الخصيا والهدايا شرط فلا يجزئ ما وقع منهما لبلا على المشهور وأول النهار طوع الفجر ولا بد من تقدير شئ ليصح الحمل أي وذبح النهار أو نحره أو فعل النهار شرط في غير اليوم الاول وفي الاول مع ما تقدم النص عليه من كونه بعد ذبح الامام أو تحريه أقرب امام (ص) ونذب ابرازها وجيد وسالم وغير خرقاء وشرقاء ومقابلة ومدبرة (ش) يعني انه يندب للامام ان يبرأ شخصيته الى المصلى ليذبحها فيها بعد الصلاة والخطبة فيعلم الناس بذبحه فيذبحون بعده كاثبت عن النبي ذلك ولو ان غير الامام ذبح شخصيته في المصلى بعد ذبح الامام جاز وكان صوابا فكلام المؤلف في الامام وفي غيره الا أن ترك الامام ابرازها مكروه بخلاف غيره ومما يستحب أن تكون الاضحية جيدة أي حسنة الصورة أي حسنا زاد على مانقصه لا يمنع الاجزاء ومما يستحب أيضا أن تكون الاضحية سالمة من العيوب اليسيرة التي تجزئ معها الاضحية كالشرط اليسير في الاذن مثلاً واما العيوب التي لا تجزئ معها فانه يجب اجتنابها كالمريض البين كما مر ومما يستحب أيضا في الاضحية أن تكون سالمة من جميع هذه العيوب الاربعة وهي كونها غير خرقاء وهي التي في اذنهم اخرق مستدير وغير شرعاء وهي مشقوقة الاذن وغير مقابلة وهي التي قطع من اذنهم من قبل وجهها وترك معلقاً من قدام فان كانت من آخر فهي مدبرة فالمنذوب أن تكون سليمة من جميع هذه العيوب وقول الشارح من أحده هذه العيوب الاربعة فيه شئ الا أن يقال مراده بالاحد المبهم الدائر وهو لا يتحقق نفية الابتغاء الجميع (ص) وسمين وذكروا قرن وأبيض وغل ان لم يكن الخصى أسمن (ش) لا اشكال ان السمين أفضل من غيره ولا يلزم منه جواز التسمين والمشهور واستحبابه وكرهه ابن شعبان لانه من سنة اليهود والمشهور ان ذكر كل جنس أفضل من أنثاه وكذلك الاقرن أفضل من الاجم وكذلك الابيض أفضل من خلافه وينبغي ان ما قرب البياض أولى مما بعده منه وكذلك الفحل أفضل من الخصى الا أن يكون الخصى أسمن والا فهو أفضل من الفحل (ص) وضأن مطلقاً ثم هل بقرو هو الاظهر وأبل خلاف (ش) يعني ان الضأن باطلاقة ذكوره وانثاه فحوله وخصيانه أفضل في الاضحية من المعز باطلاقة ثم ان المعز باطلاقة أفضل من الابل ومن البقر باطلاقة ثم هل البقر أفضل من الابل لانه أطيب لحماً والابل أفضل من البقر لانه أطيب لحماً في ذلك خلاف بين الاشياخ اختار الاول ابن الجلاب وصاحب المعونة قيسل وهو الصواب واختار الثاني ابن شعبان وهو خلاف في حال هل البقر أطيب لحماً والابل بخلاف الهدايا فالأفضل فيها كثرة اللحم والخصيا حينئذ أربعة أنواع في كل نوع ثلاثة هي اتب ذكر نخصي فأنثى يقدم الذكور

مقابلها من الذكور الفحول أو الخصيان (قوله ان السمين) أي ذبح السمين (قوله والمشهور استحبابه) رجح من اللقاني ان المشهور جواز لا استحبابه خلافاً لما قال في لـ واما تسمين المرأة فلا بأس به ما لم يؤذ ضرر (قوله لانه أطيب الخ) أي فكل من القولين يعلل بالاطيبية بحسب ما ظهر عنده (قوله وهو خلاف) امامبالغة أو هو خلاف بسبب خلاف في حال (قوله هل البقر أطيب الخ) استشكل تعليل تقديم البقر على الابل بطيب لحماً على لحم الابل مع ورود ان لجهاداء ويحباب بانه يمكن جمعه على البلد الحارة وانظر لو كانت أنثى الضأن أهول من ذكر المعز وهكذا انتهى وقال ابن غازي وصرح ابن عرفة بمشهورية الاول ولا أعلم من شهر الثاني وفي الاقفهسي الظاهر طيب البقر انتهى وهو المعروف في مصرنا



(قوله لمن أراد الاضحية) اشارة الى أن قول المصنف لمضج معناه لمريد التضحية (قوله ولا يحاق) أي ولا ينتف (قوله تشبيها بالمحرم) الاحسن التعليل بأنه انما استحب الترك لما ورد انه يعتق الله بكل جزء منها جزأ منه من النار والشعر والظفر أجزاء فتترك حتى تدخل في العتق (قوله والا فيريد من الترك على العشرة) مراده بالعشرة التسعة والزيادة على التسعة تصدق بصور قال في ك وجد عندى مانصه فلونذر الثلاثة ولا قدرة له عليها ففضية تفضل الخحية تقدمها عليهم ما واما الصدقة والعق فهو أولى منها ما لم يكن الزمان زمن مسغبة فتكون الصدقة أولى (قوله المشهور ان الاضحية) ومقابله ان التصديق أفضل (قوله الصدقة بنمها) قضية التعليل وآخر العبارة انه لا يعتد بقوله بنمها بل ولو بأكثر من ثمنها (قوله أفضل من (٣٣٧) انظاره الواجب الخ) رده شيخنا الصغير بان ذلك المستحب محتمل وعلى الواجب

من كل نوع على خصيانه وخصيانه على انائه فالمراتب حينئذ اثنتا عشرة مرتبة أعلاها ذكور الضأن وأدناها انثى الابل (ص) وترك حلق وقلم لمضج عشر ذى الحجة (ش) يعني انه اذا دخل عشر ذى الحجة فانه يندب لمن أراد الاضحية أن لا يقلم أظفاره ولا يحلق شيئا من شعره ولا يقص من سائر جسده شيئا تشبيها بالمحرم ويستمر على ذلك حتى يصحى قوله وترك حلق أى ازاله ولو بنورة وقوله عشر الخ ظرف لتترك على ما ذكره مراده التسع من ذى الحجة ان صحى في اليوم العاشر والا فيريد من الترك على العشرة ويدخل فيه المدخل في الخحية فيندب له ما يندب لما لكها (ص) وخحية على صدقة وعق (ش) المشهور ان الاضحية أفضل من الصدقة بنمها ومن العتق لان الضحية سنة والعق والصدقة كل منهما مستحب وانما نص على ذلك دفعا لما يتوهم ان المستحب هنا أفضل من السنة كما انه قد يكون أفضل من الواجب فان صدقة دين المعسر لمن هو عليه أفضل من انظاره الواجب المشار اليه بقوله تعالى وأن تصدقوا خير لكم أى من انظاره وظاهره أفضلية الضحية على العتق ولو كانت الضحية بد ينار والرقبة بعشرة مثلا (ص) وذبحها بيده (ش) يعني انه يستحب للمضج ذكر أو أنثى أن يذبح أو ينحر أضحيته بيده لان ذلك من التواضع لله واقتراده بسيد البشر فانه كان يذبح أضحيته بيده وبعبارة أخرى وندب ذبحها ولو امرأة أو صبيا بيده لمن أطاق فان لم يتم ذلك لغيره فلا بأس أن يرافق ولا بأس أن يمسك طرف الالة ويديه الجزار بان يمسك الجزار رأس الحربة ويضعه على المنحر أو العكس فان لم يحسن شيئا استتاب ويستحب أن يحضر عند نائبه وتكرره الاستتابة مع القدرة (ص) وللوارث انفاذها (ش) أى وندب للوارث انفاذها أى ذبح الضحية عن مورثه الذى مات عنها قبل ايجابها أو نذرها على ما أتى وليس عليه دين بغترتها والاتباع فيما عليه من الدين بخلاف ما اذا مات بعد ايجابها فان على الورثة انفاذها فيقتسمون لحمها ولا يتباع في ذلك الدين الذى على الميت لانها تعينت وسواء كان الدين قديما أو حادثا (ص) وجمع اكل وصدقة واعطاء بالاحد (ش) يعني انه يستحب لصاحب الاضحية أن يأكل كل منها وان يتصدق على الفقراء منها وان يعطى اصحابه منها ولا تحديد في ذلك لاربع ولا غيره ويستحب لصاحب الاضحية أن يأكل كل يوم الغر حتى يأكل من أضحيته وان يأكل من كبدها قبل ان يتصدق منها ولو أبدا الاعطاء لا هداة لكان أولى لان الاعطاء يجامع الصدقة (ص) واليوم الاول وفي أضحية أول الثالث على آخر الثاني تردد (ش) يعني ان اليوم الاول كله من ذبح الامام الى غروبه أفضل من اليومين بعده وأما أول الثاني من جفرا الى زواله أفضل من أول

ذلك لان انظار الواجب تأخير الى مدة مخصوصة وهذا الذى حكم بسدبه تأخير على الدوام وهو مشتمل على الواجب وزيادة (قوله ولو كانت الضحية بد ينار) فان قلت قد قال ابن حجر ان محل كون الصدقة أفضل من العتق بما اذا تصدق بالمساوى لان تصدق بالدون فالفرق قلت قد فرق اللقاني بأن ما هنا اظهار شعيرة (قوله ويديه الجزار) أى يعاونه لخبر أبى داود عن عروة بن الحارث السكندى قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأتى بالبدن فقال ادعوا الى أباحسن أى فدعى له على فقال خذ أسفل الحربة وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم بأعلاها ثم طعن بها البدنة اه فنه يكون هذه أفضل من العكس (قوله رأس الحربة) الذى هو الطرف الاعلى وقوله يضعه على المنحر المناسب ويضع الصبي طرف الالة كالرمح أى الطرف الاخير على الرمح (قوله وللوارث انفاذها) أى ولا تجزى عن الوارث

(٤٣ - خرشى ثانی)

(قوله قبل ايجابها) أى بالذبح (قوله على ما ياتي)

لكن يأتى ان النذر ليس كالذبح على المعتمد (قوله بخلاف ما اذا مات بعد ايجابها) أى ذبحها ثم هذا على المعتمد حيث لم يقل أو نذرها (قوله سواء كان الدين قديما الخ) هذا صريح بأنه لما ذبحها قد فانت على ارباب الديون ولو فرض ان الدين يغترقها وكان الدين سابقا فقد جعل ذلك في حكم ما يترك للمفلس (قوله وجمع الخ) سواء تطوع بها أو وجبها فان اقتصر على واحد واتبعين خالف المستحب على المذهب ومقابله ما لابن المواز من ان التصديق بكلها افضل وهو متجه اذا فضل العبادات اجزها الى اشقها على النفوس (قوله وان يأكل الخ) معطوف على ان لا يأكل كل (قوله من ذبح الامام الى غروبه) أى على المعتمد خلافا لمن يقول أول الثاني أفضل من آخر الاول



(قوله وحكى ابن رشد الخ) القاعدة اذا اجتمع كلام ابن رشد واللخمي بقدم كلام ابن رشد **نقطة** اعلم ان التردد لم يقسم هذا التفسير بل يقسم بطريقة ابن رشد وطريقة اللخمي على وجه آخر عن اللخمي غير ما اشار له الشارح افاده محشى نت وذلك انه اختلف هل النصف الثاني من اليوم الاول افضل من اول الثاني واليه ذهب ابن المواز أو العكس وهو قول مالك في الواضحة قال وكذلك الثاني يذبح من ضحى الى زوال الشمس فان فاتته أمر بالصبر الى ضحى اليوم الثالث وأنكر القابسي قول ابن حبيب هذا وقال بل اليوم الاول كله أفضل من اليوم الثاني والثالث ورواية ابن المواز واختياره أحسن من هذا والذي عند ابن المواز هو المعروف ورأى القابسي واللخمي أن هذا الخلاف أيضا جارف فيما بين آخر الثاني وأول الثالث وقال ابن رشد لا يختلف في رجحان الثالث على آخر الثاني فاشار بالتردد للطريقين وهذا هو الصواب انتهى فقول شارحنا وهو رأى اللخمي الخ غير ظاهر لان رأى اللخمي كما علمت انما هو أن الخلاف المذكور جارف فيما بين آخر الثاني وأول الثالث وهو رأى القابسي تدبر (قوله أى ذبح ذبح ولد الخ) مرور على الممعة والراجح المثبت وهو انه يتأكد ذبح الذبح لا يندب بدون تأكد واذ ذبح الولد الخارج قبل الذبح فحكم لحمه وجلده حكم لحمها وجلدها صرح به عب (قوله بين ما أوجبه) أى النذر وقوله (٣٣٨) وما لم يوجبه أى بالنذر رأى فاذا كان أوجبها بان نذرها وولدت فيجب ذبح ولدها

وأما اذا لم ينذرها وولدت فلا يندب له ذبح ولدها فاذا كان ما هنا ضعيف وأنه يندب له ذبح ولدها ولو نذرها لكن قوله أوجبه المناسب أوجبها اذا لا يجاب واقع على الام (قوله انظر التوضيح) هذا كلام الشيخ أحمد الزرقاني فقوله انتهى أى انتهى كلام الشيخ أحمد ولو قال قاله الشيخ أحمد لكان أوضح **نقطة** تنبيه عورض ما هنا بما فى الوصايا من انه اذا أوصى بعق أمه فولدت قبل موته فهو رقيق ظاهره ولا ينفذ عتقه والجامع بينهما تعلق القرب بالامهات وأوجب بان الوصية منخلة بالاجماع والضحية قيل انها تتعين بالشراء (قوله وكرهه جز صوفها) أى واستحب له أن يبيع تلك الشاة اذا جز صوفها ويشتري غيرها كاملة الصوف لان الذى

الثالث وأما أول الثالث الى زواله هل هو أفضل من آخر الثاني وهو من زواله الى غرو به وحكى ابن رشد عليه الاتفاق أو العكس وهو أفضلية الثاني جميعه على أول الثالث وهو رأى اللخمي ورواية ابن المواز القابسي وهو المعروف تردده لولا المتأخرين الا انه لا يفهم منه القول بأفضلية آخر الثاني على أول الثالث لاحتمال فهم التساوى بينهما فلو قال أو العكس كما قررنا لاستقام ولما كان ولد الاضحية يتبعها تارة ولا يتبعها أخرى أشار الى ذلك بقوله (ص) وذبح ولد خرج قبل الذبح وبعده جزء (ش) أى وذبح ولد الاضحية الخارج منها قبل ذبحها وظاهره ولو نذرها وهو كذلك ولذلك لم يسلم قول ابن الحاجب وحكم لبنها وصوفها ولدها كذلك أى التفصيل بين ما أوجبه وما لم يوجبه انظر التوضيح انتهى وأما الخارج منها بعد ذبحها ميتا فهو بجزء منها أى حكمه حكم لحم أمه ان حل بتمام خلقه ونبات شعره وان خرج بعد ذبحها حيا حياة مستمرة فانه يجب ذبحه لانه استقل بحكم نفسه (ص) وكرهه جز صوفها قبله ان لم ينبت للذبح ولم ينوه حين أخذها (ش) يعنى ان المضحى يكره له أن يجز صوف اضعيته قبل ان يذبحها لانها خرجت قربة ومحل الكراهة اذ لم يكن بين جز صوفها وذبحها زمن ينبت فيه مثل الصوف أو قريباً منه ولم ينو الجز حين أخذها أما ان بعد الزمن بحيث لا يذبح حتى ينبت مثله أو قريباً منه أو نوى الجز حين أخذها فلا بأس بالجز وبعبارة أخرى ولم ينوه أى الجز حين أخذها أو حين شرائها هذا ما فى النقل ومثله حين قبولها بعبية كما يرشد له المعنى وكذا ملكها بارث كذا كرو هو يقيدها نية حين تعيينها من غنمه وأخذها منه لا يقيدها فى نفي الكراهة واعلم ان نية جزه حين شرائها له أحوال الاولى ان ينوى ان يجزها قبل ذبحها والثانية أن

فعلة نقص من جمالها لـ ولو قال المؤلف وكرهه جز صوفها قبل الذبح ان لم ينبت له لكان أفصح أى فى أى أولاً ينوى بالظاهر وثانياً بالضمير ليعود على متقدم وعلى صنيع المؤلف ليس ثم للضمير مرجع يعود له وفيه ان المقام مقام الاضحية فى الاثنين اذ الذبح مقدم قبله لكنه أتى فى الثاني بالظاهر موضع الضمير وأبقى الاول على أصل مقامه ولا محذور فيه كما قاله اللقاني لكن الاولى أن لو قال ان لم يعد بدل ان لم ينبت لانه أدل على المعنى المراد بل ربما يمنع دلالة ما قال المؤلف على المعنى لان الانبات بروز الصوف من الجلد وهو لا يكتفى وانما كره جز الصوف لما فيه من نقص جمالها وقوله حين طرف لقوله لم ينوه ويجوز فى أخذها ان يقر بألفعل أو بالمصدر اه (قوله وكرهه جز صوفها) قال البساطى والظاهر انها ان تضررت بجز أو غيره جاز بغير شرط (قوله أو قريباً منه) هذا كلام نت رده عجب بقوله ان لم ينبت للذبح أى كما كان كفى النقل وقول نت كما كان أو قريباً منه لاسلف له فيه اه ورد ذلك بان له سلفاً وهو اللخمي (قوله وبعبارة أخرى) هذه عبارة عجب (قوله هذا ما فى النقل) المشار اليه مسألة الشراء فقط والاحسن ان يقول أى حين شرائها كفى النقل لتكون مسألة الشراء المنقولة تفسير المسئلة الاخذ وفسر عب قوله حين الاخذ بقوله أى حين الاخذ من شريكه أى والاخذ من الشريك بعبارة الشراء (قوله وهذا يفيد الخ) أى وما قلناه من الحصر فى الاربعة والحاصل ان تلك العبارة عبارة عجب والمنقول انما هو مسألة الشراء فقط فالمناسب حينئذ ان يقول المراد حين الاخذ حين الشراء لانه المنقول ولينقص على الشراء غيره من



قبولها لصدقة أو غير ذلك (قوله وهذا إذا كان الجزر ينصرف فيه) أي وهو النصرف بالبيع أي لانه يحرم بيع شعر الاضحية أو جلد اهابه سد بجها (قوله جاز مطلقا) أي في كلا صورتين (قوله وكره بيعه) أي وكذا عمله جبة (قوله أو نواه حين أخذها وجزه قبله الخ) لا يخفى ان هذا تفصيل في القسم الثالث المتقدم ويجعل قوله فيما تقدم ويكون حكمه حكم الاول أي اذا جزه قبله لا ان جزه بعده والحاصل أنه اذا نوى الجزر أطلق فان جزه قبله فلا شيء عليه والا فلا وهذا المعنى مستفاد من كلام غيره نعم يبق ما اذا نوى الجزر قبل الذبح ولكن لم يجز قبل الذبح هل له بعد الذبح أولا وهو الظاهر وأما اذا نوى الجزر بعد الذبح وأراد ان يجزه قبل الذبح فيكره (قوله وقسم حكمه حكمها) أي وهو الحرمة (قوله أو نحوه) أي كالقبول بعطية كصدقة وهبة فان لم يكن للضحية ولد وضر اللبن بقاؤه في الضرع فليحلبه ويتصدق به (قوله فان كانت مندورة) هذا على الضعيف (قوله المشهور من المذهب) ومقابله ما خففه مالك في الذي دون غيره كالجوسي (قوله كالظئر) أي المرصعة (قوله وهو قول ابن حبيب) في (٣٣٩) ذلك تسامح وانما الواقع ان هناك طريقتين

طريقتان ابن رشد انه لا خلاف في اطعامه من في عياله وانما الخلاف في البعث والمشهور الكراهة وطريقة ابن حبيب عكسه فيكره البعث اتفاقا والخلاف في اطعام من هو في عياله وأرجمه الكراهة وهو مختار ابن القاسم ولوقال المصنف واطعام كافران لم يأكل بيت ربها وهل باتفاق أو باختلاف تردد لكان أبين وما ذكرناه قاله ابن عبد السلام وناقش ابن عرفة ابن عبد السلام في قوله وعكس ابن حبيب بأنه خلاف نقل ابن رشد عنه انه لا خلاف في القسمين ونقل في التوضيح ما يدل على ما قال ابن عرفة ثم تبسع ابن عبد السلام واذا علمت ذلك علمت ان قول عب الصور أربع الاول بعثه لكافر أجنبي يكره الثاني اطعامه ببيت المضى وهو في عياله لا يكره الثالث اطعامه ببيته وليس في عياله الرابع بعثه له أو انقلابه بشئ منها

ينوى ان يجزها بعده والثالثة ان ينوى ان يجزها ولم يقيد بشئ منها فالاولى تعتبر نيته فيها والثانية لا تعتبر نيته فيها لانه مناقض لحكمها كما قال ابن عرفة فهو كمن لم ينوه وهذا اذا كان الجزر ينصرف فيه التصرف الممنوع والاجاز مطلقا وفي كلام ح وت ما يفيد به والثالثة حكمها حكم الاول (ص) وبيع (ش) أي يكره للمضى ان يبيع صوف أضحيته المكروه وجزه وأما غير المكروه الجزر فهو قسمان قسم لا يكره بيعه ويصنع به ماشاء وهو ما اذا نبت للذبح أو نواه حين أخذها وجزه قبله وقسم حكمه حكمها وهو ما اذا نواه حين أخذها وجزه بعده (ص) وشرب لبن (ش) أي ومما يكره للمضى ان يشرب من لبن أضحيته لانها خرجت قربة والانسان لا يعود في قربته وظاهره كان لها ولد أم لا نوى الشرب حين شرائه أو نحوه أم لا وسواء أضر بالولد أم لا بان شربه بعدي به وينبغي تقييد ذلك بغير المندورة فان كانت مندورة جرى فيها نحو ما مر في الهدى من قوله وغرم ان أضر بشربه الام والولد موجب فعله (ص) واطعام كافر وهل ان بعث له أو لوفى عياله تردد (ش) المشهور من المذهب أنه يكره للمضى ان يطعم الكافر سواء كان ذميا أو غيره من أضحيته لانها قربة وليس هو من أهل القرب وهل محل الكراهة أي كراهة اطعام الكافر منها اذا بعث له منها الى منزله أما ان كان في عيال المضى كالظئر وعبد النصراني أو ولد النصراني فلا كراهة وهو قول ابن حبيب أو الكراهة مطلقا سواء بعث له منها الى منزله أو كان في عيال المضى قال ابن الحاجب وهو الاشهر وارتضاءه وجعله المذهب تردد ولو أقام بأضحيته سنة عرسه أجزأته ولو عرقها عن ولده لم تجزه ولعل الفرق ان الولية تالم بشرط فيها ذبح ما يشترط في الاضحية من الاسنان تقوى جانب الاضحية بخلاف العقيقة فيشترط فيها ما يشترط في الاضحية من الاسنان فضعف جانب الاضحية فلم تجز (ص) والتغالي فيها (ش) يعني بذلك ان يجذض ضحية تباع بعشرة والغالب في أهل البلد عدم الزيادة على ذلك فيشترى ضحية بأربعين مثلا وذلك قيمتها وانما كره ذلك خوفا من قصد المباهاة ولا كراهة عند انتفاء المباهاة خبر أفضل الرقاب أغلاها غناها (ص)

وهو من في عياله فيمافهل يكره نظر الكونه ليس في عياله في الثالث ولبعثه أو انقلابه في الرابع أولا يكره الى آخر ما قال لا يظهر (قوله يعني بذلك ان يجذض ضحية الخ) وكذا يكره التغالي في عددها ان قصد مباهاة والا جاز (قوله خوفا من قصد المباهاة) ظاهره ان الكراهة عند الاحتمال وانه اذا وجد مباهاة يحرم وان قوله عند انتفاء المباهاة أي تحقيقا ولكن ذكر عجب وتبعه عب خلافة وذلك ان الكراهة عنده انما هي عند قصد المباهاة وبعبارة عجب والتغالي فيها أي في كثرة ثمنها أو عددها لقصد المباهاة أشار لذلك البرزلي فانه قال والمراد بالتغالي المنهى عنه التغالي لمجرد المباهاة وانما لم يحرم مع قصد المباهاة كالبناء على القبر ان الضحية مطلوبة فلا يسقطها قصد المباهاة والبناء على القبر لم يطلب بل يجوز فيسقطه قصد المباهاة الا ان في البابجي يستحب له ان يخرج أفضل ما يقدر عليه منها وأكثره ثمنما لم يخرج عن المتعارف وفي العتبية قال أشهب كره مالك تغالي الناس في الاضحية ويشترى كسراء الناس فأما ان يجذ بعشرة ويشترى بمائة فاني أكرهه ويدخل على الناس مشقة ومع ذلك الخروج عن المتعارف لا يسلم من قصد المباهاة انتهى فأنت تراها يدل على الكراهة ولو انتفى قصد المباهاة فالواجب اتباعه فظهر ان المقالات ثلاثة أربحها الاخيرة وقوله في الحديث أفضل الرقاب



الخ يحمل على المتعارف (قوله رفعها عن ميت) ما لم يكن وقف وقفاً وشروطاً فيه والاوجب فعلها عنه ومحملها أيضاً ان قصد بها الميت فقط فان فعلت عنه وعن الحي لم يكره كما يفيد قوله فيما مر الا في الجرفانه وما يشمل ذلك (قوله فللوارث الخ) أي يندب (قوله في رجب) أي في العشر الاول من رجب (قوله يتبررون) أي يتقربون (قوله وقد كانت في أول الاسلام) لكن لا على أنها للاصنام بل لله قيل يا رسول الله كننا نعتز بعتيرة في الجاهلية في رجب فما تأمرنا قال اذبحوا لله في أي شهر كان وقوله كانت في أول الاسلام أي معمولاً بها كالضحايا وقوله لا فرع الخ قيل انه نهى فلا يرفى فعلها وقيل نسخ لوجوبها فيبقى ندبها (قوله يريد انها نسخت) وفي كلام ابن العربي أنها نسخت بالضحية فقد قال عن علي بن (٣٤٠) أبي طالب رضي الله عنه نسخ الاضحى كل ذبح وصوم رمضان كل صوم وغسل

الجنابة كل غسل والزكاة كل صدقة (قوله لا فرع) الفرع بالفاء والراء المهملة المفتوحين بعدهما عين مهملة (قوله ما كانوا يذبحونه) أي لطواغيهم فيذبحونه لطواغيهم أي أصنامهم رجاء البركة في أموالهم بزعمهم وكانوا يأكلون منها ويطعمون وفسر ابن يونس العتيرة بأنها الطعام الذي يصنع لاهل الميت وهو ما عليه ابن غازي والمواق وهو أولى لنص الامام علي الكراهة أي لنياحة ولم يرد نص بالكراهة عن مالك بتفسيرها بالشاة التي كان يذبحها أي المسلمون لله خلافاً للجاهلية وظاهر الحديث حيث قال لا فرع الخ المنع (قوله وابد الهابدون) ولو اختلفا لا اذليس عنده تحقيق في حالة الاختلاط ان الاعلى حقه وأنه أخذ دون حقه فعنى الابدال بالنسبة للاختلاط الاخذ قال الشيخ من قوله بدون يشمل ما اذا

وفعلها عن ميت (ش) يعني انه يكره للشخص أن يضحي عن الميت خوف الرياء والمباهاة ولعدم الوارد في ذلك وهذا اذا لم يعد لها الميت والا فللوارث انفاذاً (ص) كعتيرة (ش) تشبيهه في الكراهة والمعنى ان فعل العتيرة بمنزلة فوقيه فتضحية مكروه لما في فعلها من التشبيه بفعل الجاهلية قال مالك العتيرة شاة تذبح للاصنام في رجب يتبررون بها وقد كانت في أول الاسلام ولكن ليس عمل الناس عليها يريد أنها نسخت بما روى عنه عليه السلام من قوله لا فرع ولا عتيرة والفرع ما كانوا يذبحونه في الجاهلية من أول ولد تلده الناقة أو الشاة فيأكلون ويطعمون (ص) وابد الهابدون وان لا اختلاط قبل الذبح (ش) يعني انه يكره للضحي ان يبدل أضحيته التي لم يوجبها بعينها بدونها قبل ذبحها ولا فرق بين الابدال الاختياري وغيره كاختلاطها مع غيرها فيكره ترك الافضل لصاحبه من غير حكم وأخذ الأدنى فالظرف متعلق بقوله وابد الهابدون لا باختلاط لان الكلام هنا في حكم الابدال بدون قبل الذبح سواء كان لا اختلاط أم لا ويجوز الابدال بعينها ولو كان الثن دون الاول لكن الراجح أن ابدالها بعينها مكروه كالبدون وأما ابدالها بخير منها فجاز بل ينبغي ان يكون مستحباً كما في التوضيح وظاهر كلام المؤلف أن ابدالها بدون مكروه ولو كان ذلك على حكم القرعة مع أنه لا كراهة فيه حينئذ لكنه يكره له ذبحها ضحية فعلى هذا اذا ابدلها بدون أو مثل بغير حكم القرعة وذبحها ضحية تعلقت الكراهة بها من وجهين وان ابدلها بدون أو مثل بحكم القرعة وذبحها ضحية تعلقت الكراهة بهما من وجه واحد فقط وكلام المؤلف هذا حيث لم يوجبها فان أوجبها بالندرجة كما في جواز البدل وغيره حكم الهدى قاله ابن عبد السلام أي فلا يجوز ابدالها ويجوز الاكل منها ان لم يسمها لله مساكين فان سماها لهم امتنع الاكل منها وظاهره انه لا فرق بين اختلاط الكل أو الجز وهو كذلك كما في ابن الحاجب (ص) وجاز أخذ العوض ان اختلطت بعده على الاحسن (ش) يعني ان الاضحية اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح فانه يجوز له أن يأخذ عوضها كما استقر به ابن عبد السلام وعمله بقوله لان مثل هذا لا يقصده بالمعاوضة ولا انها شركه ضرورية فاشبهت شركه الورثة في لحم أضحية مورثهم

أبدل الشاة بالبقرة هذا ينبغي ويستحب لا أخذ الدون ان يبدله بالافضل (قوله سواء كان للاختلاط أولاً) انتهى

أي فلو علق باختلاط لكان قاصراً على الابدال قبل الذبح في خصوص الاختلاط (قوله لكن الراجح الخ) ولا اعتراض على المصنف لانه يقال مفهوم دون فيه تفصيل (قوله ويجوز الاكل منها) أي من المنذورة (قوله بين اختلاط الكل) أي لا فرق بين اختلاط كلها أو بعضها فيما اذا كانت متعددة ولا يخفى ان الموضوع الاختلاط قبل الذبح (قوله وجاز أخذ العوض) أي من غير الجنس كعوض ويصنع به ما شاء أي بأخذ العوض من صاحبه ويدفع له الشاتين وتجزئه ضحية وهو مشكل اذ كيف يملك العوض مع اجزائها ضحية ويرد بان أخذ العوض انما هو بدل عن متلف كسائر المتلفات فقول المشرح لان مثل هذا لا يقصده بالمعاوضة أي وانما هو بدل عن متلف كسائر المتلفات (قوله فانه يجوز له أن يأخذ عوضها) أي بان يدفعها لصاحبه ويأخذ عوض شاته عرضاً والحاصل أنه اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح أي اذا اختلطت بضحية أخرى بعد ذبحها جاز أن يأخذ كل واحد واحد بالقرعة أو غيرها وتجزئه ضحية وانما لم يأكل لحمها لان كل واحد قد أخذ شاة صاحبه فيصير قد باع لحم أضحيته بلحم أضحية صاحبه ويجوز له أن يدفعها معاً لصاحبه ويأخذ العوض من غير الجنس عرضاً أو عينا يتصرف فيه كيف شاء فاختلفت ضحية بضحية من مشمولات المصنف خلافاً لظاهر عب كما ان من مشمولاته ما اذا اختلطت ضحية بغير ضحية (قوله ولا انها شركه ضرورية) لا يظهر ذلك التعليق وأما اذا كان العوض من الجنس ففيه قولان



بالكرهه والمنع والراجح القول بالمنع ويلزمه التصديق بذلك العوض وتجزئه ضحية على كلا القولين ووجب ولم تجزئه كله لانه لما كان في أخذ عوضها من جنسها يسع اللحم باللحم منعه الشرع من أكلها (قوله ان يعبر بنبأ الخ) هذا يعارض ما تقدم في الحج في قوله ومنع استنابة من ان الاستنابة لا تقتضي السقوط بخلاف النيابة والسقوط هنا يحصل (قوله ولو كذا يباع على المشهور) وقال أشهب بالاجزاء اعتبارا بنية المالك (قوله ولو لم يصل) وقيل لا يصح بناء على كفره (قوله أو فوى عن نفسه) أى تعمد ذلك وأولى ان غلط وهذا غير ما أتى لان ما هنا انابة بخلاف ما أتى ولا فرق في ذلك بين ان تكون الشاة مندورة أم لا بخلاف الهدى فإنه اذا فواه المدعى عن نفسه غلطا أجزأ وعمد الا يجزئ عن واحد منهما والفرق ان الضحية لم تخرج (٣٤١) عن ملك ربها فلذا لم تؤثر نية النائب بخلاف الهدى فإنه خرج عن ملك

ربه بالتقليد والاشعار (قوله المشهور ان النائب الخ) مقابله لا يجزئ مالكها ويجزئ عن الذابح ويضمن قيمتها (قوله أو بعادة كقريب) أى عادته القيام بأموره كافي التوضيح وهو يقر بالاضافة فيشمل الوصفين وهما كونه لعادة وكونه لقريب لا بالتأويل لانه حينئذ يذهبهم ان كلاما من العادة والقريب متفق عليه وليس كذلك لانه مخالف للنقل ويوهم خصوص الاشتناء بما اذا عدم ما عبان كان أجنبيا فقط مع انه لا يجزئ بانفاق وقوله أو بعادة عطف على قوله بلفظ ليكون العامل فيه انابة مع ان الانابة قصد والعادة لا قصد للمنيب الا ان يقال رضاه بذلك نزل منزلة القصد (قوله والا فتردد) اشارة الى اختلاف الطرق فطريقة تحكي الاتفاق على عدم الاجزاء في الاجنبى ذى العادة وانما الخلاف في القريب وطريقة عكسها محشى (قوله فانها تجزئ عن ربها على المشهور) ومقابله لا تصح وحكاها الباجي (قوله وعدم اجزائها) الحاصل انه عند عدم الاجزاء يخير

اه الى هذا أشار بالا حسن (ص) وصح انابة بلفظ ان أسلم ولو لم يصل (ش) تقدم أنه قال وذبحها بيده أى يستحب للمضحي ان يذبح أضحيته بيده وتكلم هنا على انه يجوز له ان يستنيب من يذبح عنه أضحيته وذكر ان النيابة اما ان تكون باللفظ كاستنبات أو وكنتك أو اذبح عنى وشبهه ويقبل الاخر واما ان تكون بالعادة وسياق المعنى انه اذا استناب من يذبح عنه أضحيته فانها تجزئه سواء استناب بعذر أم لا مع الكراهة واستحب له ابن حبيب ان يعبدان وجد سعة ولذا عبر بصح دون جاز ولا جمل مفهوم قوله ان أسلم لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وكان عليه ان يعبر بنبأ أو استنابة لان الانابة الرجوع ويشترط في النائب ان يكون مسلما فلا تصح استنابة كافر على ذبح أضحيته ولو كذا يباع على المشهور لان الاضحية قربة والكافر ليس من أهل القرب ولا بأس ان يذبح الكافر السخ وتقطع اللحم والمراد بعدم صحة استنابة الكافر الكتابي في الاضحية عدم صحة كونها ضحية لانها لا تؤكل ومثلها في ذلك الهدى والفدية والعقيقة وتجوز استنابة المسلم ولو لم يصل مع الكراهة بناء على عدم كفر تارك الصلاة ويستحب اعادة الاضحية (ص) أو فوى عن نفسه (ش) المشهور ان النائب اذا فوى يذبح الاضحية عن نفسه انها تجزئ عن ربها فقوله أو فوى الخ عطف على قوله لم يصل أى ولو فوى النائب عن نفسه (ص) أو بعادة كقريب والا فتردد (ش) يعنى ان النيابة كما تكون باللفظ تكون بالعادة أيضا وتقوم مقام اللفظ لكن ان كان الذابح أو الناحر قريب المضحي وله عادة في القيام بأمور قربه وذبح أو فوى عن نفسه أضحيته فانها تجزئ عن ربها على المشهور فان كان لا عادة له أو عادة لا قرابة في اجزاء ذبحه أو فوى عن ربها وعدم اجزائها تردد واما اذا اتفق الوصفان فلا تجزئ عن ربها ولا تدخل هذه الصورة تحت قوله والا فقوله أو بعادة عطف على بلفظ يعنى ان الاستنابة على قسمين حقيقة وهى باللفظ ومجازية وهى بالعادة ويدخل تحت الكاف الصديق الملاطف والجار القاصح بحقوقه وغلामه وعبدته وأجيره فالصور أربع واحدة تجزئ بالاتزاع وواحدة لا تجزئ بالاتزاع واثنان فيهما التردد (ص) لان غلط فلا تجزئ عن أحدهما (ش) صورتها أراد ان يذبح أضحية نفسه فغلط فذبح أضحية غيره معتقدا انها أضحيته فانها لا تجزئ عن واحد منهما اما عدم اجزائها عن ربها فلعدم النية واما عدم اجزائها عن ذابحها فلعدم الملكية وهذا هو المشهور ويضمن لربها قيمتها ثم ان الغلط حقيقة محله اللسان والمؤلف استعمل في الخطا مع الالهل المذهب واما ان تعمد ذبح أضحية الغير فان ذبحها عن مالكها فهو قوله أو بعادة كقريب والا فتردد وان ذبحها عن نفسه فقال ابن محرر عن ابن

ربها بين ان يضمه قيمتها أو يأخذها وما نقصها الذبح أى ويفعل بها ويقيمها ماشاء (قوله الجار القاصح بحقوقه) أى بحقوق الذابح عنه أى الجار القاصح قائم بحقوق الذابح عنه (قوله وعبدته) عطف تفسير على قوله وغلामه (قوله فلعدم النية) أى لعدم نيته ونية موكله أفاده ابن هرون (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله ما لا شبه انها تجزئ الذابح لان اعطاء القيمة يحقق له الملك بناء على أن ما كان مترقبا اذا وقع هل يقدر حصوله الا ان أو من الاول تنبيهه فرض المسئلة انه لم يوكله على ذبحها فاذن قوله لان غلط معطوف على معنى ما تقدم أى وصح كونها أضحية ان استناب به لان غلط (قوله ويضمن لربها قيمتها) وليس للذابح بيع لحما وليتصدق به أو يأكله واما لو أخذها مالكها فيصنع به ماشاء أى وقوله ويضمن الخ أى ان شاء وان شاء أخذها وما نقصها فيها المالك ان ذبح أضحية صاحبه



وذهب أضحيتك غلطاً لم يجوز واحداً منكماً ويضمن كل واحد منهما القيمة (قوله الذي وداه) أي للمستحق (قوله ضمان عدا) أي ضمان بسبب العدا أي مع قصد العدا وقوله والاول أي الذي هو صورة الاستحقاق (قوله والاول ضمان ملك) أي من حيث اعتقاده ذلك (قوله والاول أبين) وهو الاجزاء (قوله على طرد العلة) أي لاجل طرد العلة أي لاجل كونها مطردة متى وجدت وجدت الصحة أي العلة المشار لها بقوله لفعله ذلك في شيء ضمنه بالعوض الذي وداه فانها موجودة في صورة الغصب وفي بعض الشراح والاول وهو الاجزاء قياساً على صحة الوضوء بالماء المغصوب والصلاة في المسكن المغصوب (قوله ولا جلد لها ولا شعرها) ولا ولدك ولو بما عون ولا يعطى الجزار منها في مقابلة جزاءه أو بعضها (قوله ٣٤٢) وان ذبح قبل الامام (أي في يوم التكر أو ما لو ذبح قبله في الثامن أو التاسع فله أن

يصنع بها ماشاء أو ما لو ذبح قبل الامام بعد يوم التكر فلا يتوهم لانه ضحية (قوله قبل فري أوداجها الخ) أي قبل تمامها فيصدق بما اذا قطع الحلقوم فقط أو مع الودجين (قوله وبحكمه) أي وبانه لاجزاء معه (قوله واما ان لم يذبحها) ناويا الخ أي بان لم يذبحها أصلاً أو ذبحها غير ناو القربة (قوله جهلاً) مصدر واقع موقع الحال أي في حال كونه جاهلاً (قوله قتيبن بها عيب) أي عيب آخر وكذا لو تبين ان ذلك العيب الذي اعتقده أنه لا يمنع الاجزاء أنه يمنع الاجزاء (قوله معتقداً أنه لا يمنع الاجزاء) أي قتيبن انه يمنع الاجزاء وهذه غير قوله أو لا قتيبن الخ الا انها مثله في الحكم (قوله يعني انه لا يجوز الاجارة للجلد الاضحية أو به الخ) لا يخفى انه لا يظهر ادخال هذه الصورة وهي الاجارة به لان هذا بيع (قوله لان يبعه لا يجوز) ناظر لقوله أو به وقوله واستجاره ناظر لقوله للجلد الاضحية (قوله من منع الاجارة لها والجلد لها) المناسب أن يقصر المصنف على الاجارة للجلد بعد الذبح لانه الذي فيه الخلاف

حبيب عن أصبغ أجزاءه وضمن قيمتها ولو اشترها ثم ذبحها ثم استحققت فأجاز بها البيع أجزاء لفعله ذلك في شيء ضمنه بالعوض الذي وداه واختلاف لو غصب شاة فذبحها وأخذ بها قيمتها هل تجزئ لانه ضمنه بالغصب أو لا لان هذا ضمان عدا والاول ضمان ملك عبد الحق والاول أبين على طرد العلة (ص) ومنع البيع (ش) يعني أن الاضحية اذا ذبحت وأجزاء فانه لا يجوز حينئذ بيع شيء من لحمها ولا جلدها ولا شعرها ولا غير ذلك لانها خرجت قربته لله والقرب لا تقبل المعاوضة وانما أباح الله الانتفاع بهما من أكل وصدقة وعطية ولا تنافي بين ملك الانتفاع ومنع البيع (ص) وان ذبح قبل الامام (ش) يعني أنه لا يجوز بيع شيء من الاضحية ولو تبين أنه ذبح قبل الامام وقتلنا بعدم الاجزاء لانها خرجت من جرح القرب وأشار بقوله (أو تعيبت حالة الذبح) لقول ابن القاسم ومن أضحيتك للذبح فاضطربت فانكسرت رجلها أو أصابت عينها ففقدتها لم تجزه ولكن لا يبيع لحمها لانه قصده به النسل والمراد بحالة الذبح قبل فري أوداجها وحلقومها وقوله (أو قبله) أي أو تعيبت قبل الذبح كالأصابع الخف أو عوى أو عور يريد وذبحها عالم بالعيب وبحكمه ناوياً القربة فانه لا يبيع لحمها اماناً لم يذبحها فهي مال من أمواله يصنع بها ماشاء أي كما يأتي في قوله فلا تجزئ ان تعيبت قبله وصنع بها ماشاء فلا معارضة بينهما كما قاله بعض (ص) أو ذبح معيباً جهلاً (ش) يعني ان من ضحى بشاة مثلاً وهو يعتقد أو يظن انها سليمة ثم تبين ان بها عيباً يمنع الاجزاء أو يعتقد ان العيب لا يمنع الاجزاء قتيبن بها عيب يمنع الاجزاء فانه لا يجوز بيع شيء من لحمها ولا جلدها ولا غير ذلك لانها خرجت من جرح القرب والقرب لا تقبل المعاوضات فقوله جهلاً يشمل الجهل بعيبه كذبحه معتقداً انه سليم قتيبن انه معيب والجهل بحكمه كذبحه عالم بالعيب معتقداً أنه لا يمنع الاجزاء (ص) والاجارة (ش) يعني انه لا تجوز الاجارة للجلد الاضحية أو به لان يبعه لا يجوز واستجاره انما لعينه فيؤدي الى بيعه وما مشى عليه المؤلف من منع الاجارة لها والجلد لها خلاف المشهور انظر المواق (ص) والبدل (ش) يعني ان الاضحية اذا أوجبها بها فانه لا يجوز له أن يبادل بها قبل الذبح لانها تعيبت وأما اذا لم تعين فانه يجوز له أن يبدلها بخير منها لا بدونها فيكره كما مر ولا يجوز له أن يبادل بجلدها أو غيره بعد ذبحها لانه بمعنى المعاوضة (ص) اللم تصدق عليه (ش) تقدم انه قال ومنع البيع والاجارة والبدل وكل ذلك بالنسبة الى صاحب الاضحية أو من يقوم مقامه وأما لو تصدق صاحبها بلحمها أو جلدها أو شعرها أو عظمتها أو غير ذلك على مسكين أو وبيعه ذلك فانه يجوز له أن يبيع ذلك أو يؤجره أو يبادل به وظاهر كلامه ولو علم المتصدق بكسر

اذ لا يمنع لاجارتها قبل ذبحها كما افاده محشى نت (قوله خلاف المشهور) أي فالمشهور تجوز اجارتها في حياته وجلدها بعد ذبحها كما تجوز اجارة كلب الصيد (قوله اذا أوجبها بها) أي نذرناها وهذا على الضعيف (قوله وأما اذا لم تبين) أي لم يندرها (قوله ولا يجوز له أن يبادل الخ) هذا هو المناسب أن يحمل عليه المصنف فيقول أي ومنع البدل بعد الذبح (قوله أو غيره) كولدك ومن الابدال بالولد ما أشار له مالك فانه منع ان يدهن شرك النعل التي يصنعها بدهن الاضحية لانها بالدهن تحسن فيكون لها حصص من الثمن <sup>في</sup> تنبيه <sup>في</sup> قال في ك وجد عندى مانصه قوله والبدل عطف على البيع فيقتضى المغيرة فالبدن ليس ببيعاً لكنه يشبهه والهدايا كالضحايا اه (أقول) بل البدل من أفراد البيع

الادل



(قوله وهذا هو المشهور الخ) ومقابلته بالمالك من منع البيع لانه ينزل منزلة الاصل (قوله بخلاف الخ) مفاده ان الهدية غير الهبة وليس كذلك بل الهدية نفس الهبة تخفقا خفيئذ لا يظهر كلام سى أى الشيخ سالم ولا يظهر كلام عب بل كلام عج هو المتعين ولان الهبة نفس الهدية وذلك ان الصدقة ما قصد بها الدار الآخرة والهبة ما قصد بها وجه المعطى والهدية كذلك (قوله ولو قال المؤلف الالمعطى) أى يشمل الهدية فكلام عج يخالف كلام سى (قوله مما ذكر من البيع والاجارة) تقدم ان هذا ضعيف فى الاجارة (قوله ولو من غير ابرار) فى عب وانظر هل من موقوفاته دبغ الجلد وطبخ اللحم مطلقا أو بابرار وهو الظاهر أم لا (قوله وتصدق بالعرض) أى وقضى عليه به فيما يظهر قاله والد عب (قوله ان لم يتول غير بلاذن) صادق بان لا يتولى الغير أصلا بان يتولى المالك البيع أو يتولى الغير باذن المالك (قوله وصرفى) المناسب قراءته فعلا (٣٤٣) ماضيا والجملة حالية من فاعل يتول والمعنى ان اتقى يتولى الغير المقيد ذلك التولى بصرف

الغير الاثن فى ما لا يلزم المضى وانتفاء المقيد مع القيد صادق بثلاث صور ان يتولى المالك أو يتولى الغير باذن أو بغير اذن وصرفى فيما يلزمه والمفهوم صورة واحدة وهى التولى بغير اذن والصرف فيما لا يلزم ويصح أن يقرأ صرف بالجر معطوف على مدخول الباء فى قوله بلاذن والتقدير وتصدق بالعرض فى الفوت ان اتقى تولى الغير الملبس لعدم الاذن والصرف فيما لا يلزم فهذا صادق بالصورتين الثلاث والمفهوم صورة واحدة وهى ما اذا وجد تولى الغير الملبس لعدم الاذن والصرف فيما لا يلزم فلا يتصدق ولو قال المؤلف ان تولى غير باذن أو صرف فيما يلزمه كان أخصر وأظهر كما قال عج (قوله أن لا يسقط عن الاهل) أى بل الاهل يطالبون بالتصدق بالعرض (قوله وهذا اذا أوجبها بنذر أو ذبح) الايجاب بالنذر ضعيف فاذن لا يجب عليه التصديق بالارش فى صورة النذر على المعتمد (قوله قبل أن يوجبها) أى بنذر

الدال ان المسكين أو الفقير يبيع ذلك أو يؤجره أو يبادل به وهذا هو المشهور من المذهب وهو قول أصبغ فى كتاب ابن حبيب وفى التوضيح عن ابن غلاب أنه المشهور ومثل المتصدق عليه الموهوب له بخلاف المهدى له فانه كالمالك كما استظهره سى فى شرحه وفى شرح (ه) ولو قال المؤلف الالمعطى لكان أحسن (ص) وفسخت (ش) يعنى ان العقد المشتملة على شئ مما ذكر من البيع والاجارة والبدل تفسخ مع بقاء العين من جلد أو لحم فان فات المبيع فانه يتصدق بالعرض ويستفاد من جعلهم تغير السوق فوتان الدبغ والطبخ اللحم ولو من غير ابرار فوت أو أشد (ص) وتصدق بالعرض فى الفوت ان لم يتول غير بلاذن وصرفى فيما لا يلزمه (ش) أى وان لم يعثر على العقد المذكورة الابد ففوت العرض فان المضى يلزمه التصديق ببدل العرض من قيمة أو بمثل ان تولى هو البيع وما معه بنفسه أو تولى الغير باذنه أو تولى غيره بغير اذنه مع صرف العرض فيما يلزم المضى أما ان تولى الغير بلاذن من المضى مع صرف العرض فيما لا يلزم المضى فلا يجب على المضى التصديق ببدل ما صرف ابن عبد السلام وينبغى اذا سقط عن المضى أن لا يسقط عن الاهل الذين تولوا البيع فقوله وتصدق بالعرض أى ببدل العرض وانما قدرنا بدل لاجل الشرط لانه انما هو فى التصديق بالبدل لافى التصديق بالعرض لان العرض اذا كان موجودا يتصدق به من غير تفصيل أى سواء كان المتولى هو المالك أو غيره باذنه أو بغير اذنه (ص) كارش عيب لا يمنع الاجزاء ككونها خرقاء (ش) يعنى ان من اشترى ضحية فوجد بها عيبا بعد ايجابها ورجع المشتري بالارش على بائعه فان كان العيب المرجوع بأرشه لا يمنع الاجزاء ككونها خرقاء أو شرفاء ونحو ذلك فانه يتصدق بالارش وجوبا وهذا اذا أوجبها بذبح أو نذر فلو اطلع على العيب قبل أن يوجبها فيفعل بالارش المرجوع به ما شاء كما يفعل بها وقيل يتصدق به أو يأكله ولا يصنع به ما شاء ولا أدري ما وجهه وان كان العيب يمنع الاجزاء فينبدل به التصديق بالارش المرجوع به لان عليه بدلها فقول المؤلف كارش عيب لا يمنع الاجزاء مشبه بمنطوق المسئلة السابقة وهو وجوب التصديق على نسخة اثبات لافى قوله لا يمنع الاجزاء أو مشبه بمفهومها وهو عدم وجوب التصديق على حذف لا كما هو نسخة الشارح (ص) وانما تجب بالنذر والذبح (ش) يعنى ان الاضحية انما تجب بأحد شيئين اما بالنذر كما عند القاضى اسمعيل بان يقول نذرت لله هذه الاضحية أو لله على أن أضحي بهذه الشاة مثلا واما بالذبح كما عند ابن رشد قال ولا تعين

أو ذبح على ما تقدم (قوله كما يفعل بها) أى لانه اذا عين كونها ضحية ولم ينذرها ولم يذبحها لا يحرم عليه بيعها أو يتصرف بها ما شاء من بيع واجارة وغير ذلك ويظهر انه مكروه حيث لم يقصد ابد الهيا بالفضل (قوله وان كان العيب يمنع الاجزاء) أى والفرض انه أوجبها بنذر أو ذبح على ما تقدم له (قوله لان عليه البدل) أى على طريق السنة أى اذا كانت ايام الضحية باقية وكذا يقال فيما بعد (قوله أو مشبه بمفهومها) زاد فى ك ويصنع به ما شاء ولا يجب عليه التصديق به بل يبدل مكانها ان كانت ايام النحر باقية فان فات فهو بمنزلة من لم يضح وأما الشاة فلا تباع عند مالك لخروجها من قرب اه أى وهو المعتمد (قوله كما عند القاضى اسمعيل) الظاهر انه عند اسمعيل ليس الوجوب فاصرا على النذر كما هو ظاهر العبارة بل مثله الذبح



(قوله لو تعيبت بعد أحد الأمرين) أي فقول المصنف ان تعيبت قبله أي قبل ما ذكر من أحد الأمرين (قوله فليس الاجزاء بالمشهور) في كـ وعلى المعتمد من المذهب انها لا تجب بالنذر فقول المؤلف وانما يلزم به ما تدب ليس على عمومه (قوله يعني وكذلك من حبس أضيخته حتى مضت أيام النحر) ولونذرها كافي عجم (قوله وقد اتم الخ) أي دل هذا الترك على انه ان ترك ذنبا بأثم فيه حتى فوته الله بسببه هذا الثواب لان الله يحرم الانسان القرية بذنب أصابه لان حبسه ما يوجب الاثم لانها سنة لا بأثم يتركها أو المراد بأثم انه فات ثواب السنة قال في كـ وانظروا أوجبها بالنذر فضلت حتى ذهب أيام النحر ماذا يفعل بها هل يصنع بها ما شاء أو يجب للعام القابل اه (أقول) قضية ما تقدم من أن المعتمد (٣٤٤) انها لا تجب الا بالذبح انه يصنع بها ما شاء (قوله وقيل على قدر ما ياكلون) هذا ضعيف

عند مالك الا بالذبح ولو عطفه ولو كان أحسن ولا تعين بالتسمية ولا بالشراء لكن كونها تجب بالنذر خلاف المشهور والمشهور انما لا تجب الا بالذبح فيما يذبح أو النحر فيما ينحرو ويتعين أن تكون الواو بمعنى أو ولا يصح بقاؤها على حالها (ص) فلا تجزئ ان تعيبت قبله وصنع بها ما شاء (ش) يعني فبسبب أن الاضحية انما تجب بالنذر أو بالذبح لو حصل فيها عيب قبل ما ذكر لا تجزئ معه فانه يفعل بها ما شاء لان عليه بدلها ومرتد من فاته هذا القول أو تعيبت حالة الذبح أو قبله بان ذاك ذبحها وهذا لم يذبح ومفهوم الظرف لو تعيبت بعد أحد الأمرين لم يضر وهو واضح فيما تعيبت بعد الذبح وهو فرى الحلقوم والاداج وأما ان تعيبت بعد النذر فليس الاجزاء بالمشهور بل على ما مشى عليه المؤلف وقد علمت ما فيه (ص) كحسب ما احتج فاته الوقت الا ان هذا اتم (ش) يعني وكذلك من حبس أضيخته حتى مضت أيام النحر كلها فانه يفعل بها ما شاء اذ لا يضحي أحد بعد أيام النحر وقد اتم هذا بسبب حبسه واصار بمنزلة من لم يضح فالتشبيه في عدم الاجزاء يصنع بها ما شاء (ص) وللوارث القسم ولو ذبحت (ش) أي اذا عاجب بعض الورثة الى قسم الاضحية فانه يجب الى ذلك ولو ذبحت وتقسم على الموارث كما هو في سماع عيسى وصوبه الخمي وقيل على قدر ما ياكلون والذكروا لاني والزوجة سواء وجواز القسم بالقرعة مبني على انها تميز حق ولذلك لا تجوز القسم بالتراضي لانها بيع (ص) لا يبيع بعده في دين (ش) يعني ان الشخص اذا مات بعد ذبح أضيخته وعليه دين سابق على ذبحها فان الورثة يقتسمونها ولا تباع لاجل دين الغرماء لان اللحم في حيز اليسير كالتففة التي تترك للمفلس فلا مقال للغرماء فيها ولا نها تعيبت بالذبح لانها نسك وكل نسك يسمى لله فلا يباع لغريم ولا غيره وفهم منه جواز بيعها قبل الذبح وهو كذلك ولو أوجبها لكافي الهدى بعد التقليد وقيدته ابن رشد بالدين السابق على التقليد

ولما كانت الحقيقة شبيهة بالضحية ذيلها ولم يفردها بترجمة كما فعله جمع من المؤلفين وهي فعية من العنق وهو القطع لقطع أوداجها وحلقها بمعنى مفعولة مثل قتيلة ونطيحة ورهينة منقولة عن معناها لغة وهو شعر رأس المولود لانها تذبج عند حلقة لان بقاءه عقوق في حقها أي اخلال بحرمته ولذا جاء في الخبر أميطوا عنه أذى وعن أحمد بن حنبل الحقيقة الذبح نفسه والتحقيق خلافه وانها الشاة المذبوحة وعليه عرفها ابن عرفة فقال هي ما تقرب بذكاته من جذع ضأن أو ثني سائر النعم سليمين من بين عيب مشروطا بكونه في نهار سبع ولادة آدمي حي

كما يعلم بالاطلاع على كلامهم (قوله مبني على انها تميز حق) خلافا لما في كتاب محمد القائل بمنع قسمها بناء على أن القسمه يبيع والحاصل كما يستفاد من بهرام انها اذا ذبحت فان لورثته قسمه لحما وهو قول مالك من رواية مطرف وقال في كتاب محمد عن عمن من ذلك ومنشأ الخلاف هل قسمه القرعة تميز حق أو يبيع وأما قسمه التراضي فيبيع وحيث كانت قسمه قرعة فتجزئ على قدر أقلهم نصيبا فاذا كان ابن وأم وأب فتقسم ستة أقسام ويضرب القرعة على ذلك أي فتقسم كالأولان الورثة آبا وابنا وأما ستة أقسام بوضع ست أوراق (قوله لانها نسك) أي نسك ما ذون فيه (قوله وقيدته) أي قيد جواز البيع قبل الذبح في الهدى بعدم التقليد (قوله شبيهة بالضحية) في كونها شاة تذبج على جهة المطلوبة مشروطة بكونها من جذع الضأن الخ (قوله ذيلها) أي الضحية بالحقيقة أي جعل الحقيقة ذيلة (قوله كما فعله جمع من المؤلفين) راجع للنفي (قوله من العنق) أي مأخوذة من العنق (قوله

لقطع) علة لا لاخذ (قوله منقولة عن معناها لغة) أي فهي حقيقة عرفية في الشاة التي تذبج في السابع اعلم ان صدر هذه العبارة يقتضي ان فعيلة في الاصل وصف نقل من الوصفية الى الاسمية أي كونها اسما للذات المذبوحة وقوله بعد منقولة عن معناها لغة يقتضي ان المنقول عنه شعر المولود فهو وجه آخر (قوله لانها تذبج) توجيه للنقل أي تقطع عند قطعه وهذا يفيد ان كونها اسما لشعر المولود منقول من الوصفية أي فهي في الاصل وصف ثم نقلت الى اسم شعر المولود ثم نقلت الى الذات المذبوحة ومفاده ان الشعر انما يسمى حقيقة لكونه يقطع أي يحلق وقوله لان الخ في الحقيقة وجه آخر في تسمية الشعر حقيقة أي انما يسمى الشعر حقيقة لان بقاءه عقوق أي فحقيقة على هذا منقولة من العقوق لان الخ (قوله أميطوا عنه أذى) أي الذي هو شعر المولود (قوله الحقيقة) أي في الشريعة (قوله ولادة آدمي) احتراز به عن ولادة غيره فانه لا يسمى حقيقة وصبر عنه لا آدمي وبمعنى المجرور بقوله تقرب ويخرج



الذبح من غير تقرب فان قلت لاى شئ لم يقل الشيخ العقيقة اسما كما قال في الاضحية قلت لعله احوال على ما تقدم لقربه وبعبارة أخرى وعرفها اسما لا مصدرا بان يقول انما ذبح ما تقرب بذكاته لان ذلك غير متفق عليه أى ان من قال ان العقيقة القطع وهو الذبح هو أحد وقد خالفه الجمهور في ذلك وانما هى الشاة المذبوحة اه (قوله لا بعض منها) أى فلا يجمع فيها بين توأمين أى بحيث تكون شاة واحدة للتوأمين فلوزج شاتين كما يقول الشافعى يعق عن الذكر بشاتين وعن الانثى بشاة فما أخطأ ولقد أصاب كما قال ابن رشد والخبر الترمذى وصححه أمر عليه السلام ان يعق عن الغلام بشاتين متساويتين وعن الجارية بشاة (قوله كان المولود ذكرا أو أنثى) هى من مال الاب ولو كان للمولود مال ولا يلزم غير الاب وأما اليتيم فعقيقة من ماله فيندب للصبي العق عنه من مال اليتيم بما لا يحجب وينبغى الرفع لما سكت ان كان خنфия لا يراه عن اليتيم (قوله الاباذن سيده) فيندب للسيد ان ياذن لعيده أن يعق عن ولده ولا يعق عنه بغير اذن سيده ولو ما ذونا له في التجارة وظاهر المصنف تعلق النذب بالاب ولو كان لا مال له وللولد مال ولعله حيث وجد من يسلفه ويرجو الوفاء والالم يخاطب بها ولو أيسر بعد مضى زمنها كما يظهر وكذا الظاهر سقوطها بمضى زمنها ولو كان موسرا فيه (قوله ليشمل البقر ونحوه) فيه انه لا يشمل الابل لانها لا تذبح فلذا قال بعض الشراح لو عبر بذكاة (٣٤٥) كان أشمل لانها تكون من الابل والغنم والبقرة على المشهور ولو قال المصنف

كالضحية لدخل فيه استحباب سلامتها من العيوب التى لا تمنع الاجزاء وكان أخصر وكلام المصنف قاصر على العيوب التى تمنع الاجزاء قال فى ك وجد عندى مانصه وانظر هل عق عليه الصلاة والسلام عن ولده سيدنا ابراهيم أم لا اه (قوله لانه الوارد فى الحديث) وأجيب بان ما ورد محمول على قصد التخفيف (قوله بخلاف الثانى) أى فيه الابهام وذلك لان المعنى تجزئى فى حال كونها ضحية احتراز عن الشاة التى تجزئى لافى حال كونها ضحية ولا يخفى انه ليس لناشاة موصوفة بكونها تجزئى فى غير تلك الحالة (ثم أقول) وفى الكلام شئ أيضا وهو أن ضحية ليس مصدرا

عنه وبين المؤلف حكمها بقوله (ونذب ذبح) يعنى ان حكم العقيقة النذب على المشهور ولم يحل ابن الحاجب غيره وحكى فى المقدمات سنيتها وأشار بقوله (واحدة) الى أن التى تذبح فى سابع الولادة انما هى واحدة لا بعض منها كان المولود ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا ولا يعق عبدا عن ابنه ولو كان ما ذونا الاباذن سيده وتعدد بتعدد المولود وقوله واحدة موصوف حذف صفته أى واحدة من النعم ليشمل البقر ونحوه وقد يقال لا يحتاج الى هذا مع قوله (تجزئى ضحية) لانه عام فى الشاة وغيرها وقال ابن شعبان لا تكون الامن الغنم لانه الوارد فى الحديث وبجمله تجزئى ضحية واقعة بعد نكرة فهى صفة لها ومعنى تجزئى تكفى فهو فعل لازم فضحية منصوب على نزع الخافض أى تكفى فى الضحية ويحتمل أن تكون ضحية حالا من فاعل تجزئى العائد على واحدة وضحية مصدر وكل من نصب على نزع الخافض ومحجى المصدر حالا موقوف على السماع مع كثرة محجى المصدر حالا والاولى اذلا ايهام معه بخلاف الثانى كما يظهر بالتأمل (ص) فى سابع الولادة (ش) هذا متعلق بالمصدر وهو ذبح والمعنى ان وقت ذبح العقيقة فى يوم سابع الولادة لا قبله انفاقا ولا بعده على المشهور ولا يعلم من كلامه حكم العقيقة عن المولود الميت فى السابع والمالك لا يعق عنه ابن ناجى وهو ظاهر المدونة وأشار بقوله (نهارا) الى أن شرط العقيقة أن تذبح نهارا من فجر السابع لغروبه لانها ليست منضمة لصلاة فقياسها على الهدايا أولى منه على الضحايا ثم ان المؤلف أطلق اليوم المقدر فى قوله سابع الولادة على مجموع الليل والنهار والالم يحتاج لقوله نهارا وكذا اليوم فى قوله (والغنى يومها) والالم يحتاج الى قوله (ان سبقت بالفجر) أى الغنى يوم الولادة فلا يحسب من السبعة ان سبقت ذلك اليوم أو المولود

(٤٤ - خرشى ثانى) لان الضحية اسم للذات المضحية بها الآن يكون مرادهم بقوله ومحجى المصدر حالا ولو مجازا بان يراد من ضحية تضحية وبعد ذلك بقدر مضاف أى حال كونها ذات تضحية (قوله متعلق بذبح) ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى ووقتها فى سابع الولادة (قوله ولا بعده على المشهور) أى فى سابع ثان وثالث أو رابع كما قيل بكل كافى نت وهو يفيد انه اذا فات السابع الرابع اتفق على عدم الطلب به بل قال الخطاب انه لم يقف على قول فى المذهب انه يعق فيما بعد السابع الثالث وهو الظاهر اذ لم يذكر ذلك ابن عرفة ولا التوضيح ولا ابن شاس ولا الباجى ولا غيره هم من أهل المذهب قاله محشى نت (قوله وهو ظاهر المدونة) أى وهو المشهور (قوله من فجر السابع لغروبه) فى المقدمات يستحب أن يذبح ضحوة الى زوال الشمس ويكره من بعد الزوال الى الغروب ومن بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وتنع من قبل الفجر وفى عب والظاهر أن المستحب يحصل بمجرد طلوع الشمس وان لم تخل النافلة (قوله اليوم المقدر فى سابع الولادة) لان المعنى فى يوم سابع الولادة أى فى اليوم الذى هو سابع الولادة والا حسن أن يقول أطلق اليوم على مطلق الزمن الشامل للنهار والليل وذلك لانه ان أريد باليوم مجموع الليل والنهار الذى هو الهيئة المجتمعة منهما التى هى الحقيقة للفظ لم يصح قوله نهارا لانه يكون المعنى حالة كون المجموع نهارا وكذا يقال فى قوله وكذلك اليوم فى قوله والغنى يوم الولادة بسل أراد كما قررنا مطلق الزمن (قوله ان سبقت بالفجر) فان ولد معه حسب اذ لم يسبق بالفجر بل تقارنا (قوله ان سبقت ذلك اليوم الخ) الصواب اختصاصه



بالمولود ابن غازی الضمير الغائب في سبق يعود على المولود المدلول عليه بالولادة اه وكان الواجب أن يبرز الضمير فيقول ان سبق هو اه والحاصل أن المناسب أن يرجع للمولود ويراد باليوم المعهود الذي هو من طلوع الفجر الى غروبه ان سبق المولود بالفجر وهذا الاغبار عليه (قوله المشهور أنه يستحب أن يتصدق الخ) ومقابلته انه مكروه في بهرام ولعل وجهها خوف اعتقاد الوجوب كعادته في غير هذه المسئلة اه وانظروا أرادوا أن يتحروا وزن شعره من غير خلق هل يندب لهم التصدق به أم لا وهو ظاهر ما لهم هنا (قوله وجاز كسر عظمها) لا يسن ولا يستحب وقيل يندب لان فيه مخالفة الجاهلية (قوله تكذيب الخ) لا يخفى ان التكذيب يحصل بالحكم بالجواز كما قال المصنف وقول الشارح في عدم ذلك يحتمل أن يكون ذلك في حكم الحرم عندهم وأن يكون ذلك في حكم المكروه والحكم بالجواز تكذيب على أي واحد من الامرين (قوله وكره عملها) كلها أو بعضها وفي بعض الشراح والظاهر أن عمل معظمها وليمة مكروه وانظر حكم عمل الاضحية وليمة اه والظاهر الاول أي انه يكره عملها وليمة ولو البعض الذي ليس بعظيم <sup>في</sup> <sup>تمة</sup> قال في ل وجد عندى مانصه وان ذبح اضحية لها وللعقيقة فانها لا تجزئ وان (٣٤٦) فواها أو بالعقيقة الوليمة أجزاء والفرق ان المقصود في الاولين اراقة الدم واراقة الدم لا تجزئ عن اراقتين ومن

بالفجر بان ولد بعده وبعد ساعة أيام من اليوم الثاني (ص) والتصدق برنة شعره (ش) المشهور أنه يستحب أن يتصدق بوزن شعر المولود ذهباً أو فضة عن عنه أولاً ولا يستحب أن يكون ذلك في سابع الولادة قبل العنق عنه سواء كان المولود ذكراً أو أنثى (ص) وجاز كسر عظمها (ش) يعني ان العقيقة التي تذبح في سابع الولادة يباح كسر عظمها تكذيباً للجاهلية في عدم ذلك وتفصيلهم اياها من المفاصل (ص) وكره عملها وليمة (ش) أي يكره ان يدعى الناس لها مخالفة السلف وخوف المباهاة والمفاخرة بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجران والغني والفقير ولا بأس بالطعام من لجهانياً ويطعم الناس في مواضعهم والوليمة الطعام المختل للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان والفعل منها أولم (ص) ولطخه بدمها (ش) يعني انه يكره أن يلطخ الولد بدم العقيقة لما ثبت عنه عليه السلام انه قال مع الغلام عقيقة فأهرى بقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى فسر بعضهم اماطة الأذى بترك ما كانت الجاهلية تفعله من تلطخ رأسه بدمها وبعضهم بالحلق والصدقة برنتها وكلام المؤلف هنا مبني على أحد القولين المشهورين في التلطيخ بالنجاسة بالكراهة والحرمه كذا كرهها سيدي أحمد زروق في شرح الارشاد وفي شرح الرسالة (ص) وختمانه يومها (ش) يعني انه يكره أن يتحنن المولود يوم السابع وأخرى يوم ولادته لانه من فعل اليهود لا من عمل الناس وحسد الختان من حين يؤمر بالصلاة من سبع سنين الى عشر وحكمه السنية في الذكرو وهو قطع الجلد الساترة والاستحباب في النساء ويسمى الخفاض وهو قطع أدنى جزء من الجلد التي في أعلى الفرج ولا يهنئ الخبير أم عطية أخفضى ولا تنم كي فانه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج أي لا تسالغى وأسرى أي أشرف للونه وأحظى أي ألد عند الجماع لان الجلد تستمدع مع الذكرو مع كمالها فتقوى الشهوة لذلك واذا لم تكن كذلك فالامر بالعكس ويستحب أن يسبق الى خوف المولود الحلاوة كإفعل

الوليمة الاطعام وهو غير مناف للاراقة فأمكن الجمع اه (قوله ويطعم الناس) الفاكهاني والاطعام منها كهو في الاضحية أي فلا حذله بل يأكل منها ومن الضحية ماشاء ويتصدق بماشاء ويطعم ماشاء وهو أفضل من الدعوة (قوله مع الغلام عقيقة) أي عقيقة مطلوب ذبحها مع ولادة الغلام والغلام الابن الصغير ولا يخفى انه مفهوم لقب فلا مفهوم له (قوله فأهرى بقوا) بفتح الهمزة وفتح الهاء أي فصبوا عنه دماً بشاة بصفة الاضحية يقال أهرقت الماء فانا أهرى بقره اوراقه والاصل اراق يريق اراقه فأبدلت الهمزة هاء فصارت هراق ثم سكنت الهاء ثم أدخلت عليها الهمزة فصارت اوراق ثم حذفت الالف تخفيفاً فصارت اهرق وكان قوله فأهرى بقوا تبين للمراد من قوله مع الغلام

عقيقة (قوله وبعضهم بالحلق والصدقة) ظاهره بمجموع الامرين والظاهر بالاول فقط (قوله وكلام المؤلف عليه هنا مبني الخ) وذلك لانه لو ذبحنا للقول بالحرمه لكان اللطخ مكروهاً (قوله لانه من فعل اليهود) راجع للسابع كما دل عليه المقدمات فان فيها ان اليهود يتحنن في السابع (قوله من حين يؤمر) وبكره قبل ذلك وظاهر كلام الجوهرى ان الختان للذكرو والخفاض للأنثى والاعداد مشتركة بينهما ما وكان ينبغي أن يتول وختمته بالمصدر لانه الفعل وأما الختان فهو موضع الفعل اذا تقرر ذلك فقول الشارح وحكمه أي الختان تسمي والقصد وحكمه أي الختن (قوله والاستحباب) أي وحكم الختان الاستحباب في النساء وقوله ويسمى أي الختان في النساء الخفاض هدام فاده وقد علمت ان الختان قاصر على الذكرو والذي للأنثى الخفاض (قوله أدنى جزء) أي أقل جزء (قوله ولا تنم كي) بفتح التاء وسكون النون وفتح الهاء (قوله مع كمالها) أي الجلد أي اذا كانت الجلد كاملة تشد وتقوى ولا يحصل فيها رخو فان قلت اذا كانت تشد مع الذكرو مع كمالها فالاولى ترك الختان لاجل ازدياد القوة قلت الخفاض أمر تعبدى فيفعل ويتحصل بآدنى شيء <sup>في</sup> <sup>تمة</sup> فان أسلم بالغ وخاف على نفسه من الختان فهل يترك أو لا قولان فان ولد تحتونا فقبل عمر موسى عليه فان بقي ما يقطع قطع وقبل قد كفى المؤنة واستظهر (قوله كإفعل الخ) أي لانه خنسكه بقرة



باب يذكر فيه اليمين (قوله على القرب) أى على معظم القرب أذبح الجهاد (قوله من صلاة الخ) بيان للقرب المنقسم الى واجب ومنسوب وأراد بالمنسوب ما يشمل السنة ثم لا يخفى ان الصلاة تارة تكون واجبة وتارة تكون مندوبة وكذا الصوم وكذا الحج وكذا الزكاة بالمعنى الشامل للصديقة وحذوها والاولى ذكرها وأما العمرة فليست الا مندوبة وكذا الاضحية والعقيقة فيجب بان المراد تنقسم في الجملة (قوله وما يتعلق به) أى بما ذكر من الحج والعمرة وقوله من أضحية بيان للشبهة لا يخفى أن الاضحية والعقيقة ليسا متعلقين بالحج والعمرة ويوجب بانه جعل الضحية متعلقة بالحج والعمرة باعتبار أنها تفعل في أيامهما وتسبح في العقيقة (قوله وكانت اليمين على رأى الخ) أى رأى غير ابن عرفة وأما رأى ابن عرفة فتنقسم الى ثلاثة قسم كوائده والتزام مندوب غير مقصوده بالقرية كما اذا قال ان فعلت كذا فعبدى حرفه لم يقصد به القرية وإنما قصد به الامتناع بخلاف ما اذا قال الله على أن أصلي ركعتين هذا قصد القرية فقط وكذا ان شفى الله مرضى فعلى صلاة ركعتين وما يجب بانشاء معلى ذلك الانشاء باهر مقصوده كقولك ان دخلت الدار فأنت طالق فهو معلى على دخول الدار وهو مقصوده من هذا في جانب البروان لم أدخل الدار فأنت طالق معلى الطلاق على عدم الدخول والمقصود عدم عدم الدخول وهو الدخول فخرج أنت حر ان برى أى من مرضه فلم يقصد عدم البره (قوله وتسحب فروعه) أى نفوقها (قوله واليمين مؤنثة) لانه وصفها بقوله كاذبة (٣٤٧) (قوله الحديث) لفظ الحديث من اقتطع مال امرئ

مسلم يمين كاذبة أدخله الله النار فقيل له ولو شيئا قليلا قال ولو قضيبا من أراك (قوله مأخوذة) أى منقولة (قوله لانه الخ) علة للنقل والعلاقة المجاورة (قوله وقيل اليمين) أى فى الأصل القوة لا العضو نقلت للحلف وللعضو والعلة ظاهرة من كلامه وكأنه قال واليمين فى اللغة الحلف منقولة (قوله ولو فور قوته) أى اعظم قوته (قوله عن الوجود أو العدم) أى الاخبار عما يحتمل الوجود والعدم لانك اذا قلت قلت يحتمل الوجود والعدم أو الاخبار عن الوجود كما فى قولك أقوم وقوله أو العدم كما فى قولك لا أقوم (قوله فعلى هذا التفسير)

عليه السلام بعهد الله بن أى طلحة \* ولما أنهى المؤلف الكلام على القرب التى تنقسم الى واجب ومنسوب من صلاة وصوم واعتكاف وحج وعمرة وما يتعلق به من هدى وشبهه من أضحية وعقيقة وكانت اليمين على رأى تنقسم الى قسم والتزام قرية ذيل أبواب القرب بباب اليمين والنذر لتعلقهما بالقرب المذكورة فقال

#### باب يذكر فيه اليمين وما يتعلق بها

وهو باب ينبغى الاعتناء به لكثرة وقائعه وتسحب فروعه واليمين والحلف والايلاء والقسم ألفاظ مترادفة واليمين جمع يمين واليمين مؤنثة فى الحديث من اقتطع مال مسلم يمين كاذبة الحديث وتجمع على أيمان أيضا واليمين فى اللغة مأخوذة من اليمين الذى هو العضو لانهم كانوا اذا اختلفوا وضع أحد يمينه فى يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً لذلك وقيل اليمين القوة ويسمى العضو يميناً لوفور قوته على اليسار ولما كان الحلف يقوى الخبر عن الوجود أو العدم سمي يميناً فعلى هذا التفسير يكون التزام الطلاق والعقاق وغيرهما على تقدير المخالفة يميناً بخلافه على التفسير الاول وانظر تعريفها شرعاً لابن عرفة فى الشرح الكبير وحدها المؤلف تبعاً لصاحب الحاوى الشافعى بقوله (ص) اليمين تحقيق ما لم يجب (ش) أى ثبوت ولزم ما لم يكن أصله واجبا أى ثبت ذلك بذكر اسم الله أو صفته يعنى ان اليمين بذكر اسم الله

وهو ان أصل اليمين معناه القوة (قوله على تقدير المخالفة) أى كقولك ان دخلت الدار فأنت طالق فقد التزمت الطلاق على تقدير المخالفة ويحصل دخول الدار (قوله بخلافه على التفسير الاول) وهو أن اليمين فى الأصل العضو (قوله وانظر تعريفها شرعاً) اما لغة فقد عرفته وهو أن اليمين الحلف وعرفها ابن عرفة شرعاً بقوله قسم أو التزام مندوب غير مقصوده بالقرية أو ما يجب بانشاء لا يقتصر لقبول معلى باهر مقصوده وانظر توضيح ذلك فى شرح هذا الكتاب (قوله لصاحب الحاوى الشافعى) كذا فى نسخة أى فيها لفظ الشافعى وحدها المؤلف أى اليمين لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى نوع منه وهو القسم (قوله تحقيق ما لم يجب) عادة أو عقلاً والذى لم يجب عادة أو عقلاً شامل لما أمكن عادة وعقلاً كوالله أقوم أو أصلى وان وجب شرعاً واستحال عادة وعقلاً كوالله لا تقتل زيدا الميت بمعنى ازهاق روحه لا بمعنى جزؤيته والمستحيل عادة ويمكن عقلاً كقولك والله لا شربن البحر ولا يعقل القسم الثالث وهو أنه ممكن عادة مستحيل عقلاً اذ كل مستحيل عقلاً مستحيل عادة وخرج بقوله ما لم يجب ما وجب عادة وعقلاً كوالله ان الضدين لا يجتمعان أو وجب عادة لا عقلاً كوالله ان جبل الجبوشى يحجر ولا يعقل القسم الثالث وهو كونه واجباً عقلاً لا عادة اذ كل ما وجب عقلاً وجب عادة واعلم ان اليمين المتعلقة بالماضى لا تكفر لانها ما اغوا ونحوس أو صداقة والمتعلقة بالمستقبل تكفر ولو لغوا أو نحوس أو ما المتعلقة بالحال تكفر ان كانت نحوس ولا تكفر ان كانت لغوا وما أحسن ما قيل كفر نحوس بالماضى تكون كذا \* لغو بمستقبل لا غير فامتثالا (قوله ثبوت) الاولى تثبيت



(قوله تحقق غير الواجب بالوقوع) أي تحقق غير الواجب متصفا بالوقوع أي متصفاً بكونه يقع في المستقبل فالمراد بقول المصنف تحقيق ما لم يجب المستقبل خاصة (قوله ثابتاً) تفسيره لواجب وكذا لازماً (قوله فاذا قلت الخ) إشارة إلى أنه لا فرق في اليمين بين أن تكون على بر أو حنث (قوله وانظر تحقيق الخ) بما ذكرناه لك ظهر التحقيق (قوله بذكر اسم الله) أي كالتدبير والخالق والرازق ونحو ذلك (قوله بذكر اسم الله) الباء للسببية أو المصاحبة وأراد بالاسم ما دل على الذات من حيث هي كالله أو باعتبار الصفة كالعالم والقادر والخالق والرازق وأراد بالصفة ما دل عليها فعله باعتبار توقفه عليها كالقدرة والارادة وألحق بها ما لم يدل عليها فعله كالسمع والبصر أشار إلى ذلك في ما عدا قوله وألحق بها الخ (قوله فلا تنعقد بالنية) أراد بها الكلام النفسي وقد ذكر ابن عرفة فيه الخلاف الذي في الطلاق بتنبية في قوله بذكر الله حقيقة أو حكماً كقولك أقسم أن نوى بالله والحقيقة ظاهرة (قوله أو صفته الذاتية) كما قال شارحنا أي كالقدرة والارادة وأراد به ما يشمل المعنوية عندهم من أنبتها وقضية الشارح لا تنعقد بالصفة النفسية ولا السلبية وفي عجب الانعقاد بالوحدانية والقدم والتنظير فيما عداها وانظروا لافرق في (٣٤٨) الانعقاد بالكل وفيه الانعقاد بالصفة النفسية كالوجود بخلاف الاسم الدال عليها

كالموجود ويدخل الصفة الجامعة فتعقد بها اليمين بجلال الله وعظمته وذكر بعض شيوخنا أنه لو قال والعلم الشريف ويريدون علم الشريعة فإنه ليس بيمين ومن ذلك قولهم صوم العام بخلاف أن كلفه فعلى صوم العام فإنه التزام وهو عين اه (قوله ومثله الاسم المحذور من حرف القسم) كذا في التلقين والجواهر لكن لم يعلم منه هل هو محذور أو منصوب أو مرفوع أما الجرو والنصب بنزع الخافض فظاهران وأما الرفع فلهن كما قال بعض الشيوخ ولعل الحكم فيه كالحكم في الذي قبله فاذا قال الخالف الله لا فعلاً رفعا أو نصبا أو جراً انعقدت اليمين له وقال التوسلي على ما نقلت أن نوى حرف القسم ونصبه لحذفه كالله لا فعلاً فيمين وإن كان خبراً فلا إلا أن ينوى اليمين بتنبية في قال الزنجشري والاصل الباء ثم الواو ثم

أو صفته تحقق غير الواجب بالوقوع وتصديره واجباً ثابتاً لازماً فاذا قلت والله لا كلمت زيداً في هذا اليوم لم يمتد كلامه في ذلك اليوم خوف الحنث فاذا قلت والله لا دخلن الدار في هذا اليوم لم يمتد دخولها في ذلك اليوم خوف الحنث وانظر تحقيق هذا الكلام في الشرح الكبير (ص) بذكر اسم الله أو صفته (ش) يعني أن اليمين الشرعية لا تنعقد إلا بأحد هذين اللفظين فلا تنعقد بالنية ولا بغيرها من الالفاظ كالنبي ونحوه مما هو معظم شرعاً بل امامكروهة أو حرام لا يقال هذا تعريف غير مانع لأن قوله أو صفته مفرد مضاف في جميع الصفات مع أن صفة الأفعال خارجة من ذلك كما سيصرح به المؤلف لا نأقول هنا حذف والتقدير أو صفته الذاتية والقرينة على ذلك المحذوف تصرُّحه فيما يأتي بصفة الأفعال وقوله (كالله) ومثله الاسم المحذور من حرف القسم كالله لا فعلاً (ص) وهما الله (ش) بحذف حرف القسم وإقامة هاتينيه مقامه كإص عليه النجاة (ص) وإيم الله (ش) أي بركته وهمزة إيم يجوز فيها القطع والوصل كما قاله ت وهذا مع الواو وإما مع عدمها فهي همزة قطع ثم إن إيم يجوز فيه اثبات الواو وعدم اثباتها فتكون مقدرة وأما حق الله وما أشبهه فلا بد فيه من ذكر حرف القسم كما قاله بعض مشايخ ز وأراد بالبركة المعنى القديم فإن أراد المعنى الحادث لم يكن عينا وانظر إذا لم يرد واحداً منهم جاوز في كلام الأبي ما يفيد أنهما عين (ص) وحق الله (ش) يحتمل أن يكون المراد به العظمة ويحتمل أن يكون المراد به التكليف التي هي صفاته ويحتمل استحقاقه للالوهية وظاهر قوله وحق الله الإطلاق وهو مقيده بما إذا لم يرد بذلك العبادات التي أمر الله بها فإن أراد ذلك فلا تنعقد بيمين (ص) والعزير (ش) اختلف في معناه واشتقاقه ف قيل هو الذي لا يغلبه شيء وعلى هذا هو مشتق من عزيز بفتح العين إذا اشتد وقال ابن عباس العزيز الذي لا يوجد مثله وقال الفراء يقال عز الشيء يعز بكسر العين إذا قل حتى لا يكاد يوجد غيره فهو عزيز اه واللام في العزيز للسكال أي الكمال العزة ويصح أن يراد بها العهد الحضورى لأن الله حاضر

التاء الفوقية لا بد لها من الواو والواو من الباء اه (قوله وإقامة هاتينيه مقامه) المراد بالحرف هو الواو كما (ص) أفاده صريح ت ومفاد القاموس عدم مد الهاء من هاء الله (قوله وعدم اثباتها فتكون مقدرة) ومع ذلك فيتعين القطع لا جمل عدم الواو هذا ما يقتضيه اللفظ (وأقول) حيث كانت مقدرة والمقدور كالمفوض أنه يصح الوصل في حالة عدم الذكر (قوله فلا بد من ذكر حرف القسم) انظر ما وجهه وما الفرق ولعل الفرق أن إيم الله تعرفت في القسم (قوله وأراد بالبركة المعنى القديم) هو المعنى المقضى لعظم الموصوف كإصافه الشئونة والسلبية وقوله فإن أراد المعنى الحادث هو غنى الرزق واتساعه (قوله العظمة) وقد تقدم أنها وصف جامع (قوله التي هي صفاته) أي الأمر والنهي اللذين من أقسام الكلام (قوله استحقاقه للالوهية) أي لكونه الها أي معبوداً بحق ثم لا يجنى أن الاستحقاق وصف اعتباري أرزى إلا أن مرجعه الصفات الجامعة فهو بجلال الله وعظمته (قوله بما إذا لم يرد بذلك العبادات) أي بأن أراد التكليف مثلاً أو لم يرد شيئاً (قوله وقال الفراء الخ) كلام الفراء بيان للمشتق منه على ما قال ابن عباس (قوله واللام في العزيز للسكال) وكذا بقية أسماء الله فإن أل فيها لم يأت كمن السكال أو الحضور (قوله أي الكمال العزة) أي حتى يكون يميناً لأنه حينئذ



يكون مصدوقه الله عز وجل (قوله هما يمين حيث أراد الخ) مقصوده هما يمين حيث أرادهما الاستحقاقه صفات المدح ثم أقول الاحسن ما قلناه سابقا من ان الجلال والعظمة من الصفات الجامعة والحاصل ان الجلال والعظمة والكبرياء بمعنى وانها من الصفات الجامعة نقول جل بكذا دخل فيه جميع الصفات الثبوتية وجل عن كذا دخل فيه جميع الصفات السلبية (قوله وأما ان أراد الخ) يتبادر من عبارته ان الجلال غير العظمة مع انه نفس العظمة (قوله وهو يرجع لخبره الخ) أي لنوع من خبره الذي هو الوعد (قوله لانه مشتق) كذا في نسخته وليس فيه اللفظ فقيل (قوله لانه جمع القراءة) فيه اشارة الى ان فعلا بمعنى فاعل ثم لا يخفى ان القرآن اعلم بالالفاظ المخصوصة المدلولة لتلك النقوش والقراءة في قوله جمع القراءة لم يرد بها قطعا الحدث الذي هو وصف الشخص بل أراد به المقروء الذي هو نفس الالفاظ حينئذ يكون المعنى سمي قرأ لانه جمع بعضها الى بعض أي ان القرآن الذي هو الهيئة الاجتماعية قد جمع بعض أجزائه الى البعض الثاني من أجزائه أي جمع السور بعضها الى بعض (ثم أقول) ظاهر عبارته ان الخلاف في تسمية اللفظ الحادث قرأ ناوان قوله لجمع الخ علة للتسمية ويكون المعنى واختلف في تسميته قرأ نال هذه العلة وعدم تسميته قرأ ناو يدل على ذلك صريح عبارة عب فانه قال واختلف في تسمية الحادث قرأ ناورج وذلك لانه مشتق من القرء وهو الجمع لجمع القراءة بعضها البعض وأنت خير بان المعنى القديم يسمى قرأ ناو كلام الله كما ان اللفظ الحادث كذلك ولكن الظاهر بل المتعين ان تسمية الحادث قرأ نا أمر متفق عليه وانما النزاع في العلة وحاصل ما فيه أنه اختلف في القرآن فقيل مهموز وقيل غير مهموز فعلى انه غير (٣٤٩) مهموز مشتق من قرئت الشيء بالشيء اذا ضممت أحدهما الى الآخر وسمى به لقرن

(ص) وعظمته وجلاله (ش) هما يمين حيث أراد عظمته وكبرياءه واستحقاقه صفات المدح وأما ان أراد بالعظمة العظمة التي جعلها الله في خلقه وبالجلال الجلال الذي فيه لم تمنعدهما اليمين (ص) وارادته وكفالاته (ش) الارادة من صفات المعاني وكفالاته التزامه وهو يرجع لخبره الذي هو كلامه وهو من صفات المعاني (ص) والقرآن والمصحف (ش) يعني انه اذا حلف بالقرآن أو بكلمة أو آية منه أو بالمصحف وأراد القديم فانه يلزم به اليمين وبعبارة أخرى هذا اذا نوى المعنى القديم القائم بذات الله تعالى أو لانيه له أما اذا نوى الحادث وهو اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم الدال على المعنى القديم فلا يكون يميناً واختلف في تسميته قرأ نا فقيل لانه مشتق من القرء وهو الجمع لانه جمع القراءة بعضها الى بعض ومنه قرأت الماء في الحوض وقرأت الناقة لبنيها في الضرع وأول من جمع القرآن أبو بكر وهو أول من سمي بالمصحف مصحفاً (ص) وان قال أردت وثقت بالله ثم ابتدأت لافعلن دين (ش) صورته انه قال يا لافعلن كذا في هذا اليوم مثلاً ثم مضى ذلك اليوم ولم يفعل المحلوف عليه فقيل له حنثت فقال انما أردت بقولي بالله وثقت به أو اعتصمت به ولم أرد تعلقه بالحلف ولا بحلف ولا بأقسم ولا أقسمت ثم ابتدأت أي استأنفت فانه يدين ويؤكل لدينه ونصده في مقالته بلا يمين في الفتوى والقضاء

كما ذكر ذلك السيوطي في الاتقان اذا علمت ذلك فاعمل قول شارحنا جمع القراءة تسامح والاصل المنقول جمع السور كما تقدم قدبر (قوله وأول من جمع القرآن) أي أمر يجمعه أي أمر زيد بن ثابت يجمعه من العصب والخاف وصدور الرجال والعصب جمع عصب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الحوض ويكتبون في الطرف العريض والخاف بكسر اللام وبجاء مجمة خفيفة آخره فاء جمع خفة بفتح اللام وسكون الحاء وهي الحجارة الرقاق وفي رواية الرقاق وفي أخرى وقطع الاديم وفي أخرى والا كفاف وفي أخرى والا قباب والرقاع جمع رقعة وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد والا كفاف جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا اذا حلف كتبوا عليه والاقباب جمع قتب وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليتركب عليه ذكره السيوطي في الاتقان (قوله وهو أول من سمي بالمصحف) ضم الميم أشهر من كسر ها أفاده المصباح وكلامه يقتضي ان الجامع له متعدد وقد عرفت الجامع له أولاً وأما الجامع له ثانياً فهو عثمان وسبب جمع عثمان كثره الاختلاف الواقع بين الناس في القرآن حتى نسب البعض الكفر للبعض ويقول البعض لبعض قرائي أفضل من قرائك فلما شاهد حذيفة ذلك الاختلاف فقال لعثمان باد بالقرآن واجعه على حرف واحد قبل أن يحنث لنفسه فيه كاختلاف اليهود والنصارى فاستشار عثمان في ذلك جميع المهاجرين والانصار فخصوه على ذلك وخصوه فأمر أن يجمعه أربعة رجال زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث اه (قوله بالله) مثله دخول الباء على سائر الصفات ولا تعطى التاء والها، حكم الباء وأولى في التسديد لو لم يتددى (قوله لافعلن) أي وأفعلى جواب قسم مقدور كما قسم لافعلن ولا يلزمه شيء لان الفعل لم يلفظ به (قوله ويؤكل لدينه) عطف تفسير لقوله يدين



(قوله لا يسبق لسانه) أى فى اليمين كما أفاده الشارح وغيره قال لا يسبق لسانه فى اليمين أو متعلقه (قوله مخرج من قوله دين) فى كلام عجم أنه ليس مخرجاً من قوله دين لاقتضاء ذلك عدم قبول قوله مع أنه مقبول واليمين لازمة لعدم احتياجها إلى نية كالابن عرفة قاله الشيخ أحمد وفائدة قبول قوله إذا قبل له تعددت الحلف على كذا خلف أنه سبق لسانه فيصدق في يمينه الثانية ولا يلزمه لاجلها كفارة بل مخرج مما يفهم من الكلام السابق وهو لم يلزمه يمين وكانه قال دين ولم يلزمه يمين لا يسبق لسانه فتلزمه (قوله كقوله بلا) بفتح الباء كما يقع من بعض الناس كناية عن كلامهم بقول لا والله بلى والله أعلم أن نسخة الشارح بلا بالاف والمناسب أن ترجم بيا، وأعلم أن لها موضعين أحدهما أن تكون ردالتى يقع قبلها نحو ما كنا نعمل من سوء بلى أى عملتم السوء لا يبعث الله من يموت بلى أى يبعثهم الثانى أن تقع جواباً للاستفهام دخل على نفي تقييداً بطله سواء كان الاستفهام حقيقياً نحو أليس زيد بقائم فيقول بلى أو نفي تخيلاً نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى اه قاله السيوطى فى الاتقان (قوله لا يتنقله من لفظ لا آخر) أى كما إذا أراد أن يتلفظ بلى لا يأكل فسبق لسانه إلى أنه لا يشرب (قوله وكعزة الله) ثم أن محل كون كل من أمانته وعهده يميناً أن أتى بالاسم الظاهر فكان الأولى للمصنف أن يأتى به (قوله وقوته) عطف تفسير على منعه بفتح النون وقد تسكن أفاده القاموس (قوله عزاز) بفتح العين والزاي (قوله كلامه القديم) أى الذى هو الأمر والنهى (قوله وعهده) (٣٥٠) الزامه يرجع للأمر والنهى (قوله التزامه) أى وعده وقوله فيرجع إلى خبره أى نوع من خبره وقوله وخبره كلامه أى نوع من كلامه (قوله وكذلك) كفالته (قوله التزامه واتزامه وعده) (قوله وهو العهد المؤكد) لا يخفى أنه قد فسر العهد بالالزام الذى يرجع للأمر والنهى ولكن التأكيده بالهلف يناسب تفسيره بالالتزام الذى يرجع للوعد وقوله فيرجع إلى كلامه أى إلى نوع من كلامه (قوله رب العزة) أى القوة التى فى الخلق ويجوز أن يراد بها قدرة الخالق بمعنى أنه المختص بالقدرة التامة (قوله أنا عرضنا الأمانة) أى الطاعة وقوله ومن قوله وعهدنا إلى إبراهيم فيه أن عهدنا معناه أمرنا والأمر صفة التى هى نوع من كلامه (قوله ولا يرجع له) الظاهر

من خبره وقوله وخبره كلامه أى نوع من كلامه (قوله وكذلك) كفالته (قوله التزامه واتزامه وعده) (قوله وهو العهد المؤكد) لا يخفى أنه قد فسر العهد بالالزام الذى يرجع للأمر والنهى ولكن التأكيده بالهلف يناسب تفسيره بالالتزام الذى يرجع للوعد وقوله فيرجع إلى كلامه أى إلى نوع من كلامه (قوله رب العزة) أى القوة التى فى الخلق ويجوز أن يراد بها قدرة الخالق بمعنى أنه المختص بالقدرة التامة (قوله أنا عرضنا الأمانة) أى الطاعة وقوله ومن قوله وعهدنا إلى إبراهيم فيه أن عهدنا معناه أمرنا والأمر صفة التى هى نوع من كلامه (قوله ولا يرجع له) الظاهر

رجوعه له بل راجع لما قبل السكاف أيضاً من قوله وحق الله الخ كما وقع التقييد فيها بما إذا لم يرد الحادث (قوله يمنع) يقوم من ارادة الخلق وهو ما عاهد الله عليه أى ما طلبه من العبادات (وأقول) هو بعيد ولا يمنع (قوله المتصل) أى بالمقسم أى على المتصل المقترن وهو وصف مؤكده وقوله من حرف وهو حرف القسم (قوله أو مضاف) ظاهر العبارة أن عندنا مضافاً متصلاً بالمقسم به فيكون المضاف غير مقسم به والمقسم هو المضاف إليه وليس كذلك بل المضاف هو نفس المقسم به فالأولى أن يقول ولمافرغ من اليمين المملفوظ بها شرع فى اليمين المقسرة (قوله شرع فى اقتران المنفصل) أى عن المقسم به أى المقترن معنى المنفصل لفظاً الذى هو عبارة عن لفظ أقسم فإنه مقترن معنى بالاسم أو الصفة منفصل لفظاً (قوله ونوى بالله) وأما أن قصد غيره أو لم يقصد شيئاً فلا شئ عليه قال فى ك وماضى هذه كضارعها والمراد بقوله ونوى بالله أى قدر هذا اللفظ فالمراد من النية التقدير وليس من باب اللزوم بالنية خذ لا قاله بعضهم لأن أحلف وأقسم وأشهد صريح فى القسم كعبارة غيره أن نوى بالله أى لأن قصده بنية إنشاء اليمين حينئذ كان قصده مجرد الأخبار كاذباً فى صيغة الماضى بأنه حلف لا يغير كتاباً مثلاً أو قصداً بالتلفظ بالمضارع فى تلك الصيغة بأنه أن لم يسكت مخاطبه يحلف ولو نطق بالله لا يفعل أولي فعل كذا فلا يمين عليه (قوله وأعزم) أى وكذا أعزمت (قوله لأن معنى أعزم أسأل الخ) أقول حيث كان أعزم معناه أسأل فواجه كونه يميناً ولو لفظ بالله لأن غايته أنه قال أسأل بالله وهو إذا قال أسأل بالله لا يكون يميناً إلا أن يكون القصده أنه إذا



قرن بالله لا يراد منه معناه الذي هو السؤال بل المراد احلف وعورضت بمسئله الايلاء لوقال أعزم ونوى بالله فهو مول وفرق بتعلق حق الغير في الايلاء وهو الزوجة فالزمه الايلاء وحمله على انه حلف بخلاف ما هنا (قوله لان العهد منه) أي من المخلوق فيرجع لالتزامه (قوله انه لما علقه بما قصد عدمه) أي ووجوده والاول كما اذا قال أعاهد الله اني لا أفعل كذا والثاني كما لو قال أعاهد الله اني أفعل كذا (قوله دل ذلك على الحلف به) أي وانه أراد بهذا اللفظ عهد الله الذي هو صفته الزامه أو التزامه (ثم أقول) وهذا بعيد من اللفظ فالاولى ترجيح القول الاول (قوله دل على الحلف به) وكأنه قال وعهد الله (قوله وخرج آيابه الله) أي قيس (قوله لا بلك على عهد) ومثله لك على عهد الله أو أعطيتك عهد الله فليس بيمين ولو ذكره المصنف لفهم منه ما ذكره بالاولى (قوله أو عزمت) أي أو أعزم وأما أعزم بالله السابقة فلم يأت فيها بلفظ عليك بل حلف فيها على نفسه فكان عينا ما هنا سأل فيها غيره انظر عب (قوله الا ما فعلت) بكسر الهمزة وفتحها كذا في عب وشب فالمعنى على الكسر عزمت عليك بالله لا تفعل شيئا الا فعلك كذا وأما الفتح فهي للتخصيص وكأنه قال عزمت عليك أحضرتك على فعلك كذا هكذا ظهر لي ولم أره (قوله وحاشا الله) ولو أتى فيها أو القسم وكذا يقال فيما بعده لك نقلا عن القراني (قوله ومعاد الله) بالبدال المهملة من العود الى الله وأما بالذال الموحدة فعنه أعوذ بالله من ذلك وقال غيره أي اعتصم به (قوله فلا شئ عليه على المشهور) ومقابل ذلك والذي بعده ما في اللخمى انه يمين (قوله أي براءة من الله) (٣٥١) أي تنزيها من الله أي تنزه الله عما لا يليق به تنزيها كذا أفاده بعض الشراح

(قوله وكذا اذا قال معاد الله) أي رجوعا لله أي ارجع لله رجوعا فالأضافة بمعنى اللام وأما لو أراد بمعاد الله وجود الله كان عينا لانه حلف بوجوده والأضافة ببيانته لا يخفى ان التصريح بالمضاف اليه انما هو بحذف الفعل ومفعوله اذا اصل أبرئ الله براءة وكذا يقال في غيرها (قوله وكذا اذا قال الله راع) أي حافظ (قوله أو كفيل) برفع اسم الجلالة ومابعده خبر فغير يمين عند عدم قصده والا فيمين فقد قال التونسي في الله لا فعلن على انه خبر فغير يمين الا أن يقصده به اليمين فان قصده جرحه بحرف قسم مقدر فيمين ولولم يقصد القسم لان غاية ما فيه أنه فصل بين الله وبين

يقوم مقامها بمنزلة التصريح بها (ص) وفي أعاهد الله قولان (ش) أحدهما انه يمين وهو قول ابن حبيب والثاني انه ليس بيمين واستحسنه اللخمى لان العهد منه وليس بصفة لله ولانه لم يحلف بالعهد فيكون قد حلف بصفة من صفاته انظر الشارح ولعل وجه القول انه يمين انه لما علقه بما قصد عدمه دل ذلك على الحلف به وخرج آيابه الله على أعاهد الله (ص) لا بلك على عهد أو أعطيتك عهدا (ش) هذا معطوف على قوله بذكر اسم الله أي فلا يلزمه يمين ومثله لا بلك على عهد الله (ص) أو عزمت عليك بالله (ش) أي وكذا لا ينبغي اليقين بقول شخص لا تخزع عزمت عليك بالله الا ما فعلت كذا انخالف فلا شئ على القائل بذلك (ص) وحاشا الله ومعاد الله والله راع أو كفيل (ش) يعني ان هذه الاشياء لا تكون أيا ما ناولا كفارة فيها فاذا قال انسان حاشا الله لا فعلن كذا ولم يفعله فلا شئ عليه على المشهور لان معناه براءة الله أي براءة من الله وكذا اذا قال معاد الله لا فعلن كذا ولم يفعله فلا شئ عليه على المشهور وكذا اذا قال الله راع أو كفيل على لا فعلن كذا ولم يفعله فلا شئ عليه (ص) والنبى والكعبة (ش) يعني ان الانسان اذا قال والنبى والمختار والرسول والكعبة والحجر والبيت والكبرى مما هو مخلوق ويعظم شرعا ما فعلت كذا أولا ففعلن وحش فلا يكون عينا لان النبى نهى عن الحلف بغير الله وقيست الصفة على الاسم والظاهر فتحريم الحلف بما ذكر كفى التوضيح وشهر الفاكهاني الكراهة ومحمل الخلاف اذا كان الحلف صادقا والا فيحرم قطعا وأما الحلف بما ليس بمعظم شرعا كالدماء والنصب ورؤس السلاطين والاشراف فلا شئ في تحريمه وان قصد بالانصاب ونحوها مما عبيد من دون الله غير الانبياء تعظيما فكفروا ما قصد تعظيم من عبد من الانبياء في الحلف به كعيسى

لا فعلن بجملة وهى راع وهذا لا يمنع كونه يمين (قوله والحجر) بفتح الحاء يصح ان يقرأ بالكسر (قوله وشهر الفاكهاني الكراهة) وهو المعتمد لان منقول المذهب الكراهة واستظهار الشيخ خليل انما هو من عنده كما أفاده الشيخ سالم ومات قبل ان النبى صلى الله عليه وسلم حلف ببعض المخلوقات فلم يثبت وبفرض ثبوته منسوخ وأما قوله تعالى والنجم ونحوه فهذا من الله وله أن يقسم بذلك وقول الخائف علم الله أو يعلم الله ليس بيمين خلافا لصاحب الحاصل في الثاني كما أفاده كلام البيهقي على ما نقل بعض شيوخه نعم تستحب الكفارة احتياطاً تنزيلاً له منزلة علم الله مصدر ما لم يرد الحلف والا وجبت الكفارة (قوله والا فيحرم قطعا) زاد في الأصل للعطاب بل ربما كان بالنبي كفر لانه استمراء به (قوله كالدماء) أي فانه كان يحلف بها في الجاهلية (قوله والاشراف) أي شرف دينوى ومن ذلك نعمة السلطان وتر به أبي وجبة أبي ورأس أبي فلا شئ في تحريمه والا ففيه الخلاف بالحرمه والكراهة والمعتمد الكراهة (قوله وان قصد بالانصاب) مفردة نصب بضمين حجر نصب وعبد من دون الله أفاده المصباح (قوله تعظيما فكفر) ظاهره متى قصد تعظيمها وان لم يلاحظ كونها معبودات وبأنى له أن محمل الكفر اذا قصد تعظيمها من حيث كونها معبودات وفي نقل المواق ما يفيد قوة ما هنا وذلك لان التعظيم القائم بها انما هو لكونها معبودات



(قوله وكالحلق والامانة) الخلق تعلق القدرة بالخلق والامانة تعلق القدرة بالموت (قوله والعطاء) كذا في نسخة والاولى أن يقول ولا عطاء لانه الذي من صفة الفعل واعلم انه نص في الجواهر على انه يحرم الحلف بها (قوله فقد دخلت في قوله أو صفته) الاول دخلت في قوله بسم الله (قوله ومثله ان فعلت الخ) أي ولا يلزمه كقوله ولو فعل لان قصده التبعاد وانشاء اليمين لا اخباره بذلك عن نفسه ولذلك اذا لم يكن في يمين فانه يرتد ولو جاهلا أو هازلا أو كما لا يرتد حال جعله ذلك عينا لا يرتد اذا قال هو يهودي حال قصده بذلك اغرار يهودية ليتزوجها (قوله بعضهم) أي بعض الخالفين (قوله وانظر ماذا يلزمه) الظاهر يلزمه الثلاث لانه لا يكون زانيا الا بالثلاث أو في الخلع ولا خلع هنا (قوله وغموس) (٣٥٢) سميت به لانها تغمس صاحبها في الاثم (قوله بلا تبين صدق) ظاهر العبارة انه اذا تبين صدق ينبغي كونه غموسا وتنتفي عنه

فليس بكفر الا أن يقصد تعظيمه على انه اله (ص) وكالحلق والامانة (ش) يعني ان الحلف بصفات الله الفعلية لا يجوز ولا يعتقدها اليمين كالحلق والرزق والامانة ببناء بين والاحياء والاحسان والعطاء وأما المشتقات من هذه الصفات كالحلق والرازق والحجي والمهيت فقد دخلت في قوله أو صفته كما مر (ص) أو هو يهودي (ش) أي قال هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو مرتد أو على غير ملة الاسلام ان فعل كذا ثم فعله أو ان كنت فعلته وقد كان فعله فلا شيء عليه وليس يستغفر الله ومثله ان فعلت كذا يكون واقعا في حق رسول الله وأما قول بعضهم يكون داخلا على أهله زانيا فاسعنا ان فعل كذا فافظا ظاهرا انه طلاق وانظر ماذا يلزمه (ص) وغموس بان شئ أو ظن وحلف بلا تبين صدق (ش) يعني ان اليمين الغموس لا كفارة فيها بان شئ الخالف حين حلفه فيما حلف عليه هل هو كما حلف أم لا أو بظن ظنا غير قوي انه كذا أو أولى المتعبد للكذب ولم يتبين له صدق ما حلف عليه بان تبين له ان الامر على خلاف ما حلف أو بقي على شكه اما ان تبين صدقه لما حلف عليه لم يكن غموسا وكذا الوقيعد بان قال في ظني أو ما أشبهه فلا يعتقدها ككون غموسا ويصح رجوع قول المؤلف (وليس يستغفر) حلف الغموس ويتوب الى الله ويتقرب اليه بما قدر من عتق أو صدقة أو صيام ويصح رجوعه الى جميع ما مر من الحلف بما لا يعتقده اليمين فالمراد بالا يستغفر حيث أطلقه الفقهاء التوبة (ص) وان قصد بك العزى التعظيم فكفر (ش) يعني ان من حلف باللات والعزى ونحوهما بما عباد من دون الله حتى الانبياء والصالحين كالمسيح والعزير وقصد بالقسم تعظيمها من حيث كونهم معبودات فهو كافر يستتاب فان تاب والا قتل لان التعظيم خاص بالله وان لم يقصد تعظيمها فإفراغ اتفاقا في الاصنام وعلى خلاف سبق في الانبياء وكل معظم شرعا (ص) ولا لغو على ما يعتقده فظهر نفيه (ش) يعني ان لغو اليمين لا كفارة فيه لحفته ولانه غير منقذ وهو ان يحلف على شئ يعتقده فيظهر خلافه كمن اعتقد عدم مجي زيدا خلف ما جاء ثم تبين انه جاء فقوله ولا لغو معطوف على غموس أي ولا لغو غموس ولغو وقوله على ما يعتقده الخ بدل من لغو وقوله يعتقده أي يجزم به وليس المراد به العلم بل قول فظهر نفيه لان العلم لا يمكن أن يظهر نفيه بحال لان الاعتقاد هو الجزم لا الدليل والعلم الجزم المطابق للدليل (ص) ولم يفد في غير الله (ش) يعني ان لغو اليمين المذكور لم يفد في غير الحلف بالله كطلاق أو عتق أو مشي أو صدقة بخلاف اليمين بالله فيفيد للغو فيها لانها اليمين الشرعية ومثله النذر الذي لا يخرج له كلفه على شخص مقبل يعتقده زيدا مثلا ان لم

الحرمة وفيه كما قال التوماني نظر لان عينه شاكامة عصية فلا يسقط اثم بظهور الامر كما حلف اللغمي الصواب اثم ابن عبد السلام حمل غير واحد لفظها على انه وافق البر لا أن اثم حلفه شاكامة سقط له وهو ظاهر فقها لكنه بعيد من لفظها أو المراد فلا حرمة عليه مستمرة وانما عليه اثم الجراءة فقط كما في عب أي لم تكن من الكبائر فلا تنافي والحاصل انه اذا تبين الصدق لم تكن من الكبائر والا كانت منها والغموس كبيرة ولو مرة فقط (قوله لا كفارة فيها) أي ان تعلقت بالماضي فان تعلقت بالمستقبل أو بالحال فانها تكفر (قوله ويتوب) الاول أن يقول بان يتوب تفسير للاستغفار (قوله كالمسيح) نبي ورسول اتفاقا وأما العزيز فقد اختلف في نبوته كما اختلف في نبوة لقمان وزي القسرين (قوله وان لم يقصد تعظيما) أي أصلا وأما اذا قصد تعظيمها ولم يلاحظ كونها معبودات فهو كافر على ما تقدم بخلاف ما هنا فأول عبارته تقتضي عدم الكفر

وقوله وان لم يقصد تعظيما يقتضي الكفر وهو ظاهر النقل وأما التوسل ببعض مخلوقاته بخائز أو ما الاقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقوله بحق محمد اغفر لنا خاص به صلى الله عليه وسلم (قوله ولا لغو) معطوف على غموس (قوله يعتقده) يراد بالا اعتقاد ما يشمل غلبة الظن (قوله يعني ان لغو اليمين لا كفارة فيه) أي اذا تعلق بالماضي أو الحال لا الاستقبال فانه يكفر (قوله بدل من لغو) لكن لا يستقيم الاجتذاف والتقدير حلفه على ما يعتقده فيظهر نفيه أي انتفاؤه قال عجب كفر غموسا بالماض تكون كذا \* لغو مستقبل لا غير فامثلا (قوله لان الاعتقاد هو الجزم) أي مطلقا سواء كان مطابقا أم لا لانه أعم من العلم أي باصطلاح المتكلمين وأما باصطلاح الفقهاء فالعلم هو الاعتقاد الشامل للظن القوي



(قوله كالاستثناء بان شاء الله تعالى) قال في ك وظاهره افادة الاستثناء بان شاء الله في اليمين بالله ولو غموسا وفاقا لرفع الاسم في تنبيهه  
اطلاق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا باعتبار الاصل لانه شرط (قوله أي حل اليمين) أي عدم انعقاده فانه  
بعض شيو خنا (قوله كالا ان يشاء الله) يعني لا فرق بين الماضي والمضارع (قوله وما ألقى به) أي وهو النذر الذي لا يخرج له (قوله  
لئلا يتوهم فيه انه من باب تعقيب الرفع) أي الذي لا ينفع كان نقر لانسان فتقول له لك على ألف ثم تقول له من غن خمر فتقولك من غن  
خمر لا ينفع أي لانه تعقيب الاقرار بما رفعه فلا ينفعه فظهر من تقريرنا ان قوله تعقيب الرفع أي التعقيب بالرفع لان الرفع  
معقب به (قوله فيجئ فيهما على الاول الخ) أقول لاشئ عليه على كلا (٣٥٣) القولين كما أفاده محشى تن (قوله ونحوهما) أي من

شرط أو صفة أو غاية أو بدل بعض  
نحو والله لا أكلم زيد الا يوم كذا  
أران ضربني أو ابن عمرو وأولى  
وقت كذا أولا أكلم الرجل ابن  
عمرو (قوله في جميع متعلقات  
اليمين) أي في جميع الايمان بالله  
أو بعق أو طلاق (قوله مستقلة)  
وهو ظاهر وقوله أو ماضية كما اذا  
قال والله ما أخذت من فلان الا  
ثلاثة دراهم وبعد كتي هذا رأيت  
مانصه مستقبله ونحو والله لا تطلع  
الشمس غدا الا ان تكون محبة  
وقوله أو غموسا ونحو والله لا تقتل فلانا  
الميت الا ان يشاء الله فلا اثم عليه  
اه (قوله كانت اليمين منعقدة الخ)  
أي أو لغوا كما اذا قلت والله ما في  
الخزانة الا ثلاثة دراهم ثم تبين  
أن فيها أكثر فقلت اليمين لغو ومع  
ذلك نفع فيها الاستثناء فاللغو غير  
منعقدة كما يصرح به (قوله فن  
حلف) كذا في نسخة وهو تفرع  
على قوله أو غموسا الا انك خبر  
بأن جعلها غموسا انما هو بدون  
الاستثناء كما تبين وأما مع الاستثناء  
فلا يقال لها غموس (قوله ثم استثنى)  
أي بان قال والله لا شرب البحر

يكن هذا المقبل زيد افعلني تذر ثم يشكف له انه عمر ومثلا فانه لا كفارة عليه (ص) كالاستثناء  
بان شاء الله (ش) التشبيه راجع لقوله ولم يفد في غير الله والمعنى أن الاستثناء بان شاء الله تعالى  
لا يفيد الا في الحلف بالله كغوا اليمين فلا يفيد في الحلف بغيرها من طلاق ونحوه ويلحق باليمين  
بالله النذر الذي لا يخرج له فاذا قال أنت طالق أو أنت حر ان شاء الله أو الا ان يشاء الله أو يريد  
فلا ينفعه ويلزمه وأما ان حلف بالله أو قال ان فعلت كذا فعلى تذر واستثنى ثم فعل ما حلف على  
تركة فلا شئ عليه وقوله (ان قصد الاستثناء) أي حل اليمين قيد في المنطوق وهو عدم الافادة في  
غير الله وأخرى ان لم يقصده بان قصد التبرك فليس مكررا مع ما يأتي من قوله وقصد ويحتمل انه  
قيد في المفهوم أي في مفهوم غير الله أي ولم يفد في غير الله مطلقا ويفيد في الله ان قصد حل  
اليمين أي مع بقية الشروط الا تية لا التبرك وأتى بقوله وقصد فيما يأتي لاجل ضمه لبقية القيود  
(ص) كالا ان يشاء الله أو يريد أو يقضى على الاظهر (ش) تشبيه في الحكمين أي الا ان يشاء  
الله وما بعده لا يفيد في غير اليمين بالله ويفيد في الحلف بالله وما ألقى به على ما استظهره ابن رشد  
وهو قول عيسى في يريد أو يقضى وفي الا ان يشاء الله اتفاقا وانما نص عليه وان لم يكن محمل  
خلاف لما يتوهم فيه انه من باب تعقيب الرفع فتقوله على الاظهر لا يرجع لقوله كالا ان يشاء  
الله كما يوهمه لفظه اذ لا خلاف فيه وهل الاستثناء رافع للكفارة فقط أو حل لليمين من أصلها  
قولا ابن القمام وابن الماجشون مع القاضى وفقهاء الامصار وتظهر فائدة الخلاف فيمن  
حلف واستثنى ثم حلف ما حلف أو حلف لا يحلف فحلف واستثنى فيجئ فيهما على الاول  
لا الثاني ولو حلف لا يكفر فحلف واستثنى فلا شئ عليه (ص) وأفاذ بكالافى الجميع (ش) يعني  
ان الاستثناء بالا وأخواتها من خذلا وعد ونحوهما يفيد وينفع في جميع متعلقات اليمين  
مستقبله أو ماضية كانت اليمين منعقدة أو غموسا وكذا لان عبد السلام فن حلف أن يشرب  
البحر أو يقتل من مات بعد موته ثم استثنى فلا شئ عليه وأما كون المراد بالجميع جميع  
الادوات فغير بين لافادة هذا من قوله بكالا (ص) ان اتصل بالعارض ونوى الاستثناء وقصد  
ونطق به وان سمر البحر للسان (ش) هذا شروع منه رحمه الله في شروط افادة الاستثناء منها  
أن يتصل بالمقسم عليه فلو انفصل لم يفد كان مشيئة أو غيرها كالا وأخواتها الا أن يكون  
الفصل لعارض لا يمكن رفعه كسعال ونحوه لا لتذكر ومنها ان ينوى الاستثناء أي ينوى  
النطق به لان جرى على لسانه سهوا فلا يفيد مشيئة أو غيرها ولا بد مع نية الاستثناء أن يكون

(٤٥ - خرشي ثاني) الامعظمه أو والله لا تقتل زيد الميت الا ان أرد فلا أمكن من الذهاب لقبره (قوله ونوى الاستثناء) أي ولو بعد  
تمام اليمين الا ان فيه حيث تناقض حيث لم يرد الاخراج أولا كما أفاده بعض شيو خنا رحمه الله ويجب بان التناقض انما يعتبر بين  
الجملةتين وانظر ذلك مع ما قيل في لا اله الا الله وقيل لا بد ان ينويه قبل تمامه وعليه فهل قبل آخر حرف من المقسم عليه أو قبل آخر حرف  
من المقسم به قولان (قوله منها ان يتصل بالمقسم عليه) أي حيث يتعلق الاستثناء به رأما ان يتعلق بالمقسم به أي بعدده كافي الطلاق  
والاستثناء بالاول أو احدى أخواتها فهل لا بد من اتصاله بالمقسم به أو يكفي اتصاله بالمقسم عليه خلاف (قوله كسعال ونحوه) أي كعطاس  
أو تناوب أو تنفس ظاهره ولو اجتمعت أو تكررت



(قوله قصد بالاستثناء حل الميم) أي من أول النطق بالله أو في أثناء الميم أو بعده فراغه من غير فصل كما يقع لمن يقول الحالف قل  
 الآن يشاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من الحالوف عليه من غير فصل امتثالا للامر فينفعه ذلك (قوله لا التبرك) أي أو  
 التفويض إلى مشيئة الله تعالى أو امتثال أمره في قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الخ أي لو لم يقصد شيئا وهذا الغاياتي  
 في إن شاء الله وكذا إن لم يقصد شيئا وهذا يأتي في غيرها أيضا (قوله وإن سر الخ) محل نفعه أن لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط  
 في إنكاح أو عقد بيع واللام بنفسه على المعتمد وقال في ك وجد عندى على قوله ونطق به مانعه ويكنى النطق بالاول وحذف المستثنى  
 كقوله لا أكلم زيد الا وينوي غدا مثلا اه وأتى بقوله بحركة لسان مع قوله وإن سر التلايتوهم أن المراد بالسر أعلاه فأتى به أو تنبيهها  
 على خلاف الشافعي القائل بأنه لا بد من اسماعه نفسه (قوله على المشهور) ومقابلها ما رواه أشهب أن النية كافية إذا كان  
 الاستثناء بالأو إحدى أخواتها وقيد ابن رشد الخلاف بما إذا كانت الميم لا يقضى فيها بالحنث أو كانت ولم تقم عليه بينة وأما إن  
 قامت عليه بينة وهى مما يقضى فيها بالحنث فلا يفيد القصد من غير نطق وأما الاستثناء الراجع لجملة الحالوف عليه في بعض الأحوال  
 نحو لا عطين زيد ادنار إن قدم عمرو وإن كان كذا أو كذا أو الآن يكون كذا فلا بد فيه من تحريك اللسان بلا خلاف قاله في البيان  
 (قوله الآن بعزل الخ) الاستثناء منقطع (٣٥٤) لأن المستثنى منه فيه الإخراج بأداة الاستثناء قطعا ولو كان الاستثناء متصلا لكان  
 المراد بالحاشاة إخراجها أولا بأداة

قصد بالاستثناء حل الميم لا التبرك ومنها أن ينطق بالاستثناء وإن سراً وإن لم يسمع نفسه بل  
 بحركة اللسان فقط فلا تنكفي فيه النية بالقلب على المشهور (ص) إلا أن يعزل في عينه أولا  
 كالزوجة في الحلال على حرام وهى الحاشاة (ش) وهذا يخرج من قوله ونطق به يعنى أن  
 الاستثناء فيما تقدم لا بد فيه من النطق وأما مسألة الحاشاة فلا تحتاج إلى النطق والنية فيها  
 كافية بمعنى أن الحالف إذا عزل غير الحالوف عليه في قصده ونيته من أول وهلة أى قبل  
 التلفظ بالميم كعزله الزوجة في قوله الحلال أو كل حلال عليه حرام لا أكلم زيد امتثالا فكلما  
 فلا شئ عليه في الزوجة وتلك النية تكفيه وتفيده في إخراج الزوجة ولا يحتاج لاستثناءها  
 باللفظ وأعلم أن مسألة الحاشاة من قبيل العام الذى أريد به الخصوص بخلاف الاستثناء  
 فإنه إخراج لما دخل في الميم أولا فهو عام مخصوص ويتضح ذلك بيانه ما قال ابن السبكي العام  
 المخصوص عمومهم مراد تناولا لا حكما لقرينة التخصيص فالقوم من قولنا قام القوم الأزيد  
 متناول لكل فرد من أفراد حتى زيد والحكم بالقيام متعلق بما عدا زيد والعام الذى يراد به  
 الخصوص هو أن يطلق اللفظ ويراد به بعض ما يتناول فلم يرد عمومهم لا تناولا ولا حكما بل هو كل  
 استعمال في بعض أفراد وهذا كان مجازا قطعا وصورة الحاشاة من ذلك فإن الحلال من قوله  
 الحلال على حرام استعمل فيها الحلال في بعض أفراد ولا تندرج فيه الزوجة ولما كانت  
 الميم غير منعقدة وهى اللغو والغموس ولا كفارة فيها وما منعقدة وفيها الكفارة بالحنث ذكر  
 ما يشاركها في وجوب الكفارة وهو ثلاثة أشياء فيصير الموجب للكفارة بذلك أربعة أشياء  
 مشير إلى أولها بقوله (ص) وفي النذر المبهم (ش) يعنى أن النذر المبهم الذى لم يسم له مخرجا فيه

استثنائية نطقا وليس بمراد بل  
 المراد مجرد إخراجها بالنية وحينئذ  
 فالكاف في قوله كالزوجة للتمثيل  
 وجوز بعضهم أن يكون متصلا  
 وعليه فالمعنى إلا أن يعزل أولا فلا  
 يتعين النطق في الاستثناء ويكون  
 الكلام على حاله في الاستثناء وقوله  
 كالزوجة تشبيه قاعدة عربية  
 أفادها البدر وهو أن المتصل من  
 قبيل المفهوم والمنقطع فما بعد الا  
 من قبيل المنطوق (قوله في الحلال  
 الخ) مرفوع على الحكاية ويجوز  
 بجه وهو واضح (قوله أى قبل  
 التلفظ بالميم) أى أوفى حال  
 التلفظ بالميم فقد قال عبد الحق  
 أن لم ينو إخراجها قبل تمام الحلال  
 عليه حرام فأخرجها استثناء

شرطه النطق أى فاحترز عما لو طرأت له نية العزل بعد النطق بالميم فلا تنكفي النية ولا بد من الاستثناء

نطقا متصلا وقصد حل الميم به ثم نية ما عداها لا توجب عليه نحر بما أحله الله له (قوله وتلك النية تكفيه) أى ولو مع قيام  
 البينة واختلف هل يحلف أولا لا فى وثيقه حق فلا ينفعه العزل على الأصح قاله في الشامل والحاصل أن مسألة الحاشاة مجازا قطعا  
 ومقتضى ذلك أنه لا يكلف بالقرينة فشرط القرينة عرف أهل البيان (قوله من قبيل العام الذى أريد به الخصوص) أى وذلك لأنه  
 أراد بالحلال ما عدا الزوجة (قوله بل هو كل استعمال في بعض أفراد) الظاهر أنه فى المعنى يرجع إلى أنه كل استعمال في بعض أجزائه  
 (قوله مجازا قطعا) أى بخلاف العام المخصوص ففيه أقوال والحاصل أنه اختلف في كونه مجازا لا كثيرا وحقيقته أو حقيقة  
 ومجازا باعتبارين وليس فيه وضع واستعمال ثان بخلاف العام المراد به الخصوص كذا أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله  
 ولا تندرج فيه الزوجة) فإن قيل ما المانع من اندراجها فيه وتعلق الحكم بما عداها كفى العام المخصوص قلت عدم القرينة الدال  
 على عدم تعلق الحكم بالنية أمر خفي فلا يكون قرينة (قوله وهو ثلاثة أشياء) أى التى هى النذر المبهم والميم والكفارة وأما  
 قوله والمنعقدة الخ فهو متعلق بالميم بالله وصفاته الذى تقدم الكلام عليه (قوله الذى لم يسم له مخرجا) أى الذى لم يعين فيه المندرجون قولا  
 ولا نية فاذا عين مخرجه باللفظ وبالنية فإنه يلزمه ما عنيته ثم إن النذر المبهم كالميم بالله تعالى في الاستثناء واللغو والغموس



و يحذفها في انه اذا كرر لفظ النذر تكررت عليه الكفارة الا ان ينوي الاتحاد بخلاف اليمين بالله (قوله ان فعلت كذا فعلى نذر) في شرح عيب وفي النذر المبهم أى الذى لم يسم له مخرجا ككلمة على نذرا وان فعلت كذا فالثقة على نذروا كعملى نذرجيئت لم يعلقه فان علقه فيمين فثقة على صيغة نذر مطلقا وعلى كذا صيغته ان لم يعلق والافمين اه الا ان نص المواق برده فقال التلقين ان قال الله على نذروا يمين ما هو فهذا فيه كفارة يمين وفيها ان قال على نذرا لم اشرب الخراوشوه من المعاصى فلا يفعل ذلك ويكفر كفارة يمين فان اجترأ وفعل اثم رسل عنه النذر اه فانظر قوله وسقط عنه فانه صريح في انه نذر (قوله ان فعلت كذا فعلى يمين) او على كفارة يمين كما يفيد نص المدونة ففيها ومن قال على يمين ان فعلت كذا فعليه كفارة يمين ابن شاس لو قال ان فعلت فعلى كفارة يمين وأما لو جمع فقال على ايمان لزمه ثلاث كفارات واذا نوى بقوله ايمان يميناً واحدة فان نيته لا تعتبر وأما لو نوى به يمينين فهل تعتبر نيته لما سيأتى بناء على أن أقل الجمع اثنان أو لا بناء على أن أقله ثلاثة وانما كانت لا تعتبر نيته لان أسماء العدد نص في معناها فلا تقبل التخصيص (قوله مجردا من أل) أى فيكون نذرا مطلقا على يمين وكفارة وكانه يقول وفي نذر مبهم ونذر يمين وكفارة أى وفي نذر شئ مبهم وفي نذر يمين وكفارة وفي حل بعض الشراح قوله وفي النذر المبهم الخ كلام المصنف صادق بما اذا أتى مع كل لفظ منها بالله على أو بعلى سواء علقه بشئ ككلمة على أو على نذرا أو يمين أو كفارة ان فعلت كذا مثلاً أو لم يعلقه بشئ ككلمة على أو على نذرا أو يمين أو كفارة (قوله والمنعقدة على بر) انما قال والمنعقدة ولم يقل والتى على بر لاجل ان يخرج غيرها كاللغو (٣٥٥) والمغموس (قوله كقولها ان فعلت كذا في هذا

اليوم مثلاً فعلى كفارة) لا يخفى ان هذا داخل في قوله والكفارة (قوله اذ كل منهم ما فيه حرف نفي) فيه نظر بالنظر للمثال الاول فانها شرطية بل ان نافية ان لم يذكر لها جواب كما اذا قلت والله ان كلمت زيداً أو أفعله أى لا أكلمه مثلاً فسلم انها نافية والحاصل انها ما صيغتها بر ولورد الى صيغة حنث بواسطة تقدير الترك اذ المعنى لا تركن كلامه وأما ما يرد الى الحنث بلا تقدير الترك بل بتقدير غيره فصيغة حنث كوالله ان عفوت عن زيد أو ان

كفارة يمين كقوله ان فعلت كذا فعلى نذرا أو على نذرا لا فعلت كذا ثم يفعل المحلوف عليه أو على نذرا لا فعلت كذا أو ان لم أفعلم كذا فعلى نذروا لم يفعل المحلوف عليه أو لم أفعلم شيئا لزمه ما عينه ان كان طاعة من صدقة ونحوها (ص) واليمين والكفارة (ش) يعنى وكذلك تلزم الكفارة في هاتين الصيغتين اذا قال ان فعلت كذا فعلى يمين أو ان فعلت كذا فعلى كفارة فاذا فعل المحلوف على تركه لزمه كفارة يمين وبعبارة أخرى ومعنى كلام المؤلف ان من التزم يميناً أو كفارة بنذرا وتعلق لزمه كفارة يمين ولا يقتصر على خصوص النذر كما فعلت وما يتأتى كلامه الاول قال المؤلف وفى نذر مبهم مجردا من أل (ص) والمنعقدة على بر أن فعلت ولا فعلت (ش) أى وكذلك تلزم الكفارة في اليمين المنعقدة على بر كقوله ان فعلت كذا في هذا اليوم مثلاً فعلى كفارة أو والله لا أفعله في هذا اليوم ثم يفعل المحلوف عليه في ذلك اليوم فانه تلزمه حينئذ كفارة يمين وهاتان الصيغتان معناهما واحد اذ كل منهما فيه حرف نفي فان قاعدة المنعقدة على بر أن يكون على نفي الفعل أى أن يكون الفعل المحلوف عليه بعد اليمين غير مطلوب من الخالف وسميت يمين بر لأن الخالف بها على بر حتى يفعله فانه يحنث اذا الخالف على البراءة الاصلية اذ الاصل براءة الذمة (ص) أو حنث بلا فعلن أو ان لم أفعلم (ش) يعنى وكذلك تلزم الكفارة

أقمت في هذه البلدة أو البيت اذ معناه في الاول لا طاب له أو لا شكونه وفي الثانى لا تنقلن أو ان لم انتقلن فان قلت يمكن تقدير الترك فيهما أيضاً لا تركن العفو عنه في الاول ولا تركن البقاء في الثانى قلت لان دلالة المحلوف عليه على ان المراد لا تنقمن في الاول ولا تنقلن في الثانى مستفادة من لفظ ان عفوت وان أقمت أى من جوهر لفظهما وهو أقوى مما استفيد من حاصل المعنى عجب والحاصل أن ان فعلت ليست صيغة بر مطلقاً كما هو ظاهر المصنف بل صيغة بر اذا لم ترد الى صيغة الحنث من جوهر اللفظ وأما ما ردى الى صيغة الحنث من جوهر اللفظ كقوله امر أنه طالق ان عفوت عنك أو ان أقمت في هذا البيت مثلاً فصيغة حنث (قوله أى الخالف على البراءة الاصلية) الاولى أن يقول أى ان الخالف بها على البراءة الاصلية أى لا يطالب في بر يمينه بفعله بخلاف صيغة الحنث فانه يطالب في بر يمينه بأن يأتى بما حلف عليه والا فلا يمكن أن يكون الخالف موافقاً لما كان عليه من البراءة الاصلية لانه قبل اليمين لا حرج عليه في الفعل أو الترك بخلاف حاله بعد اليمين فانه ان فعل ما حلف على تركه حنث (قوله أو حنث بلا فعلن أو ان لم أفعلم) ولا يجري فيه واسطة تقدير البر بلفظ ترك ولا غيره وان نافية في صيغة البر والحنث ان لم يذكر لها جواب ومعناها في الحنث حينئذ لا فعلن لانها نافية ولم نافية ونفي النفي اثبات فان ذكر لها جواب فشرطية فيها كذا في عيب الا انه مخالف لما في التوضيح وحاصله أن ان في صيغة الحنث شرطية كقوله والله ان لم أترج لا أقيم في هذه البلدة وأما ان في صيغة البر فهي للنفي ان لم يذكر لها جواب والافهى شرطية خلافاً لظاهر ابن عبد السلام من انها البر نافية لا غير ومال اليه عجب حيث قال أى وأما اذا كانت شرطية فهي صيغة حنث كقوله والله ان كلمت زيداً الا ضربت لانه بتقدير الكلام يكون على خلاف البراءة الاصلية لانه صار مطلوباً منه الفعل



وهو الضرب لانه اذا اجمع شرط وقسم كما هنا كان الباب للقسم فلا بد منه لفظاً أو نقدياً في حذف جواب المتأخر منهم ما قال ابن مالك  
واحذف لى اجتماع شرط وقسم \* جواب متأخر فهو متأخر وجواب القسم أبداً مؤكداً مؤكداً كان أو محذوفاً وإذا كان  
مؤكداً كان صيغة حث عجز (قوله أو أن لم آكل هذا الطعام فعلى كفارة) لا يخفى أن هذا من أفراد الكفارة (قوله إذا الخالف بها  
على غير البراءة الأصلية) وأما الخالف بصيغة البر فهو على البراءة الأصلية ولا يخفى أن هذا التعليل مما يؤيد ما قلناه سابقاً (قوله كوالله  
لا كمن زيد الخ) ومن ذلك القميل لو قال عليه الطلاق لا كمن زيد فى هذا الشهر فإنه لا يمنع من وطء زوجته فإذا كلم زيد فى هذا  
الشهر بربو ولا يخفى أن العوض بدون الكلام ومن التأجيل ما إذا قال والله لا كمن زيد بعد شهر كذا فإذا خالف بطلاق زوجته فيجوز  
له وطء زوجته قبل الاجل ولا يبره وإذا مضى الاجل منع من وطء زوجته <sup>بثمة</sup> ذكر المؤلف الصيغة ولم يذكر الحقيقة لأن ذكر  
الصيغة يؤخذ منه الحقيقة فإنه إذا كان (٣٥٦) صيغة البر لا فعلن أو أن لم أفعل علم أن البر هو أن يكون الخالف باثر حلفه

موافقا لما كان عليه من البراءة  
الاصليّة وكذلك يعلم من صيغة  
الحث أن الحث يكون الحالف  
محلفه محالفا لما كان عليه من  
البراءة الاصليّة (قوله ولمناع  
شمرى) كوطئها اللبّة فيجدها  
حائضا وقوله أرعادى كذب الحام  
فدمرت لاعقلى كوتها (قوله اطعام  
عشرة مساكين) اعلم ان التخيير  
بين الثلاثة بالنسبة للحرر واما العبد  
فسيأتى (قوله سبق قل) وأجيب  
بان مراده بالبتدائغ وهو ما ابتدئ  
به وهو مراده بالخبر ما تم به الفائدة  
وهذا الجواب فى بعض النسخ وليس  
موجودا فى نسخة الشارح (قوله  
استغناء عن ذكرها اختصارا)  
لا يخفى انه اذا ذكرها يقول وهى  
فعل ما يخرج به من عهدة الممين  
ينقسم الى كذا وكذا ولا ثمرة فى ذلك  
(قوله والافالواجب تعليق) وذلك  
لان معنى اطعام كونه يقدم لهم  
ما أبأكلونه وهذا ليس عمدا (قوله

في اليمين المتعقدة على حنث كقوله والله لا أكل هذا الطعام مثلاً أو أن لم أكل هذا الطعام مثلاً  
فعلى كفاية ثم لم يأكل الطعام المحلوف عليه حتى ذهب وقاعدة اليمين المتعقدة على حنث أن  
تكون على اثبات الفعل أى يكون الفعل المحلوف عليه بعد اليمين مطلوباً من الحالف  
ومعيت عين حنث لأن الحالف بها على حنث حتى يفعل المحلوف عليه فيسبر إذا حالف بها على  
غير البراءة الأصلية فكان على حنث وقوله (ان لم يؤجل) شرط في كون الصيغتين صيغتي  
حنث والمعنى ان الحالف انما يكون على حنث اذا لم يضرب ليمينه أجلاً اما ان ضرب له أجلاً  
فلا يكون على حنث بل يكون عيने على رالى ذلك الاجل كوالله لا أكلن زيداً في هذا الشهر  
أو والله ان لم أكله قبل شهر لا أقيم في هذه البلدة فهو على بر ولا يحنث الابعضيه ولم يفعل بلا  
مانع أو لمانع شرعى أو عادى لا عقلي كما يأتى (ص) اطعام عشرة مساكين (ش) هذا مبتدأ  
وخبره ما مر من قوله وفي النذر المبهم وما بعده كما في الشارح وقول الشارح في الصغير في النذر  
مبتدأ أو ما عطف عليه مبتدأ والخبر اطعام مسبق قلم والمعنى ان الاطعام وما بعده من أنواع  
الكفارة التي ذكرها المؤلف تجب في النذر المبهم وما بعده وهذا مشروع منه رحمه الله في بيان  
الكفارة بذكر أنواعها استغناء عن ذكرها اختصاراً وانما عبر بالاطعام تبركاً بالقرآن والا  
فالواجب ثلث عشرة كما عبر به في الظهار وأما العدة فلا بد منه والمراد بالمساكين المحتاجين  
وأخرج الغنى والرقق لغناه بسيدته وان بشأبه لانه وان لم يمكن بيعهم فأمور بالنفقة عليهم  
أو بتخير عتقهم فيصير وامن أهلها واستغنى عن شرط الاسلام وذكرا المخرج في قوله (لكل  
مد) أى لكل واحد من العشرة متبعة عليه الصلاة والسلام كافي زكاة الفطر لتقارب  
الساكنين وهل الكفارة واجبة على الفور أو التراخي والظاهر الاول وهل موجب الكفارة  
اليمين أو الحنث والظاهر الاول لقول المؤلف وأجزا أن كفرو قبل الحنث (ص) وندب بغير  
المدينة زيادة ثلثة أو نصفه (ش) يعنى انه لا يطلب الزيادة على المد بالمدينة المشرفة لقلة  
الاوقات بها وقناعة أهلها باليسير أما بغيرها فتدب الزيادة على المد بحسب الاجتهاد كما عند

بالمساكين المحتاجين) كذا في نسخة بالياء، والمناسب المحتاجون أي فيشمل الفقراء، ويشترط أن لا يلزمه نفقة واحد  
منهم فقد دفع المرأة لزوجها وولدها الفقيرين والمعتبر مساكين محل الحنث وإن لم يكن محل اليمين ولا بلدا الحالف وانظر هل يجوز نقل  
أكثرها للمعدم (قوله واستغنى عن شرط الاسلام) الاولى وترك شرط الاسلام (قوله كفاي زكاة الفطر) أي من بر وغيره بلا غلبة  
الافلت ويجزى الدقيق اذا أعطى منه قدر ربع الفصح كذا في عب تبعا للشيخ سالم حيث قال وظاهر المصنف ان غير البرمته وهو  
المذهب قاله للنجي اه وهو غير صحيح فقد قال أبو الحسن وأما اذا أخرج الشعير أو التمر أو الذرة أو غير ذلك فيخرج وسط الشيع منه  
وقال ابن عرفة وفي كون الواجب من غير البر قدر وسط الشيع من غيره أو قدر مبلغ شيع البر قولان للنجي عن المذهب والباحي عن  
النوادر عن محمد اه أفاده محشى تن (قوله لتقارب البابين) أي في الوضع (قوله والظاهر الاول) كيف هذا مع قول المصنف الاتي  
ووجبت به الآن يقال ان المعنى يتعمم الوجوب به (قوله بحسب الاجتهاد عند مالك) وقال ابن القاسم حينما أخرج مداعبة النبي صلى الله  
عليه وسلم أجزاءه ومن زاد فله ثوابه ان شاء الله تعالى



(قوله وحدها أشهب الخ) اعلم أن الخلاف بين أشهب وابن وهب ومالك حقيقي أما مخالفة مالك لهما فظاهرة لأنه قال بالاجتهاد لا بتقييد بثلاث ولا بغيره وأما مخالفتهم ما فهمي ظاهر الشارح والمواق خلافا لتت القائل والخلاف بينهما في قدر المزيد خلاف في حال أي زيادة الثلث إذا كان يكفي وزيادة النصف إذا كان لا يكفي الثالث (قوله والعلة تقتضي المثلية) أي التي هي قوله لقلة الاقوات بها وقناعة أهلها باليسير لا يخفى أن تلك العلة عمل بها الامام فقال لقلة الاقوات بها وقناعة أهلها باليسير وأما سائر الامصار فلهم عيش غير عيشنا فيزيدون على المد بحسب الاجتهاد اه الظاهر ان أهل مكة ليسوا في القوت كأهل المدينة ثم بعد كسبي هذا وجدت في شرح شب وقوله وفي النفقات وعلى المدينة لقناعتها ان أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك اه (قوله أورطلان بالبغدادى) مائة وثمانية وعشرون درهما ميكا والرطل البغدادى مد وثلاث مده عليه الصلاة والسلام (قوله ويكون من أوسط عيشهم) أي عيش المكفر على ما سيأتى للشارح وقال ابن عرفة في كون المعتبر عيش أهل البلد أي وهو المتمد (٣٥٧) كاذ كره شيخنا عبد الله أو المكفر غير البخيل

ثالثها الارتفاع ان قدر الخ فان قلت قوله عيش أهل البلد يخالفه ظاهر قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم قلت يمكن على حذف مضاف أي أهل بلدكم والمراد بالوسط حينئذ الغالب وقدي بعد ذلك أو يمنع قوله تطعمون اذ لو أراد له لقال من أوسط طعام بلدكم (قوله من لحم أولين الخ) المراد باللبن الحليب لا المضروب (قوله أو بقل أو قطنيه) بكسر القاف وقيل لئلا يمتدحهم عليه فاعلاه اللحم وأوسطه اللبن وأدناه الزيت وعلى الاول تقول أعلاه اللحم ويليه اللبن ويليه الزيت (قوله ويجزى فقار) بتقديم القاف وقبحها وتخفيف الفاء الذي لا آدم معه (قوله خلافا لابن حبيب) أي من انه واجب (قوله كما قاله أبو عمران والباجي) أي خلافا لاشتراط التونسي تساويهم في الاكل والمعتبر بالشعب المتوسط (قوله وكذا لو غداهم)

مالك وحدها أشهب بالثلاث وابن وهب بالنصف وظاهر كلام المؤلف ان غير البر مثله وهو المذهب وقيل يخرج من غير البر قدر مبلغ سبع البر وظاهر كلام المؤلف هنا وفي النفقات ان أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك والعلة تقتضي المثلية (ص) أورطلان خبر بادم (ش) هذا معطوف على مد أي لكل مسكين مد أورطلان بالبغدادى من الخبر وهما مقاسان على المد فانه الوارد ويكون من أوسط عيشهم لقوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم وينسب أن يكون ذلك بادم من لحم أولين أو زيت أو بقل أو قطنيه ويجزى فقار على الاصول قاله ابن ناجي وهو مذهبه خلافا لابن حبيب (ص) كسبهم (ش) يعني أن شعبهم يجزى كما يجزى من الخبر رطلان سواء أكل كل مد أو دونه أو أكثر منه كانوا مجتمعين أو متفرقين متساوين في الاكل أو مختلفين كما قاله أبو عمران والباجي ولا بد أن يكون الغداء والعشاء عشرة واحدة فلو غدى عشرة وعشى عشرة أخرى لم يجزه والظاهر كما في شرح (ه) أنه لا يشترط التوالى فلو عشاهم مرة ثم غداهم أخرى بعد يومين مثلا أجزاءه وكذا الغداء وكذا لو غداهم في يومين فقط أو عشاهم كذلك فانه يجزيه (ص) أو كسوتهم الرجل ثوب والمرأة درع وخمار (ش) تقدم ان المكاف يخير فيما يكفر به في الجنين بالله تعالى وتقدم الكلام على الاطعام والكلام الآن على النوع الثاني من أنواع الكفارة وهو الكسوة فاذا كسا العشرة مساكين فانه يكسو الرجل ثوبا أي تجزى به الصلاة كافي المدونة ويكسو المرأة ثوبين درعا بالمال المهملة القميص وخمار ومنهن القصيرة التي يجزىها القصير هاهما لا يجزى الطويلة لطولها وفي معنى الثوب الازار الذي يمكن الاشتمال به ثم ان قوله الرجل الخ جملة مستأنفة استئنافا بيانيا كأنه قال لانه في كسوتهم فقال الرجل ثوبا (ص) ولو غيروا وسط أهله (ش) يعني ان الاطعام للمساكين يكون من أوسط ما يأكل المكفر للآية وأما كسوتهم فلا يشترط فيها ذلك بل أطلقت الآية فيها فاذا كساها من غير وسط أهله أجزاءه (ص) والرضيع كالكبير فيها (ش) أي فيعطى الرضيع كسوة الكبير ويعطى مد أورطلان خبر بادم وانما يعطى

هذا مفهوم بطريق الاولى من الذي قبله ولو فرض انهم يأكلون قدر العشرة أمداد في مرة فلا بد من شعبهم مرة ثانية هذا ظاهر كلامهم وانظر هل يشترط أن يكون عندهم جوع فان أطعمهم مرتين على شعب لم يكف بذلك وهو الظاهر وكذا المرض (قوله أو كسوتهم الخ) جديد او كذا اليسالم تذهب قوته فيما يظهر وفي بعض الظور لا يشترط أن يكون خيطا وهو المناسب كعدم اشتراط طبخ اللحم وقد ينافيه قوله للرجل ثوب يسترجع جسده (قوله تجزى فيه الصلاة) يحمل على اجزائه على الكمال أي فيكون الثوب ساترا لجميع الجسد فلا تجزى عمامة ونحوها ولا ازار لا يبلغ أن يلتحف به مستملا (قوله القميص) خاص بالخيط والظاهر انه لا يشترط بل الثوب الساتر كاف سواء كان قصيصا أو لا (قوله ومنهن القصيرة الخ) أي فيعطى القصيرة ثوبا قدرها فقط أي فيعطى كل واحدة منهن ما يسترها فان تلك هي كسوتها (قوله وفي معنى الثوب الازار الخ) قال اللقاني والعبرة بعادة الفقير فن كانت عادته الالتحف برداء مثلا لا يدفع له رداء فلا مفهوم لقوله ثوب ودرع وخمار وانما اقتصر عليها لانها الغالب (قوله فاذا كساها من غير وسط أهله) في عبارة بعض الشراح ولو كانت الكسوة غير وسط أهله أي أهل المكفر وأهل بلده والمرامى فيها الفقير في نفسه قاله اللقاني (قوله أي فيعطى الرضيع كسوة كبير)



والظاهر اعتبار وسط في الطول في الكسوة له كالكبير (قوله وان لم يستغن به عن الرضاع على المعتمد) والمقابل يقول لا بد ان يستغنى به عن الطعام والحاصل انه اذا بلغ حدا يستغنى معه بالطعام جاز اعطاؤه قطعاً والذي لا يأكل الطعام لا يجوز اعطاؤه قطعاً والذي يأكل ولا يستغنى بالطعام فيه قولان مذهب المدونة جواز الاعطاء وهو المعتمد ومقابلها ما حكاه ابن بشير وعلى الاعطاء في دفع اليه ما يدفع للكبير وهو المعتمد وقيل قدر كفايته خاصة (قوله انه الراجح) أي كلام أبي عمران من انه لا يشترط المساواة في الاكل كما يعلم بمراجعة كلام أهل المذهب (قوله وفلج) (٣٥٨) أي بيس بعض الاعضاء وليس الشق ليس شرطاً (قوله ثم صوم) أي اذا عجز

ما ذكر ان أكل الولد الطعام وان لم يستغن به عن الرضاع على المعتمد فضمير التثنية راجع للكسوة ولبعض أنواع الطعام كما هو وأما الشبع فلا يتصور في الرضيع شرعاً اذ هو حقيقة في الشرع فيمن لم يستغن بالطعام وأما اذا أريد به الصغير الشامل لمن يستغنى بالطعام فهو كالكبير في الشبع حيث استغنى بالطعام لكن اذا ساوى أكله أكل الكبير على ما يفيد كلام التونسي لا على ما يفيد كلام أبي عمران وظاهر كلام الشارح وأبي الحسن والشيخ عبد الرحمن انه الراجح (ص) أو عتق رقبة كالظهار (ش) هذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو العتق ويشترط في الرقبة التي يعتقها عن عيته بالله ان تكون مثل الرقبة التي تعتق في كفارة الظهار فيما يجب وما يستحب وفيما يمنع وسيأتي تفصيل ذلك في باب الظهار وعند قوله لا جنين وعتق بعد وضعه مؤمنة وفي الاصحى تأويلان سليمة عن قطع اصبع وعمل جنون وبكم ومريض مشرف وقطع أذن وصهم وهرم وعرج شديد وجرذام وبرص وفلج بلاشوب عوض لا مشترى للعتق محررة له لا من يعتق عليه وفي ان اشترى يته فهو حر عن يميني تأويلان الى ان قال ونذب أن يصلي ويصوم ثم ان التخيير بين الثلاثة بالنسبة للحر وأما العبد فقل في المدونة واذا احتج العبد في الميمن بالله فكسا أو أطعم باذن سيده رجوت أن يجزئه وليس بالدين والصوم أحب الى وأما العتق فلا يجزئه وان أذن له السيد اذ لا ولاء له وانما ولاءه لسيدته وصومه وفعله في كل كفارة كالحر (ص) ثم صوم ثلاثة أيام (ش) أتى بتم المقضية للترتيب لما علمت ان كفارة الميمن بالله مخيرة مرتبة فالمكلف مخير كما هو في الاطعام والكسوة والعتق يخرج أيما شاء فان عجز وقت التكفير عنها كلها فانه يقتقل الى الصوم لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيما كنتم اذا حلتم فلا يجزئه الصوم وهو قادر على خصلته من الحاصل الثلاثة المتقدمة وتتابع الثلاثة مستحب (ص) ولا تجزئ ملفقة (ش) يعني أن الكفارة يشترط فيها أن تكون من جنس واحد فلا تجزئ ملفقة من جنسين كالأطعم خمسة وكسا خمسة على المشهور لان التخيير بين الاحاد لا يستلزم التخيير بين الاجزاء ويصح في قوله ملفقة النصب على الحال من الضمير المستتر الراجع للكفارة والرفع على الضمير المستتر الراجع للكفارة وصح ذلك لوجود الفاصل وهو الحال تأمل (ص) ومكرر لمسكين (ش) تقدم أنه قال اطعام عشرة مساكين لكل مد فالعدد معتبر لقوله تعالى اطعام عشرة مساكين فلو أعطى طعام العشرة خمسة مساكين بأن دفع لكل مسكين مدين أو كسا خمسة مساكين كسوة العشرة لم يجزئه شيء من ذلك حيث لم يكمل على الوجه الآتي للمؤلف (ص) وناقص كعشرين لكل نصف (ش) هذا عطف على

حين الانحراج لاحين الحنف ولا حين الميمن عن الثلاثة أنواع بأن لم يكن عنده ما يباع على المفلس (قوله فلا تجزئ ملفقة من جنسين) وأما من نوعي جنس فتجزئ كالودفع لبعضهم أمداداً وبعضهم أرطالاً أو دفع لكل نصف مدو رطلاً أو نصفه وغداء أو عشاء فتجزئ ومحل هذا كاله اذا كانت كفارة واحدة فيخرج مالو كان عليه ثلاث كفارات مثلاً فاطعم عشرة وكسا عشرة وأعتق رقبة وقصد كل نوع منها عن واحدة اجزأ سواء عين لكل عين كفارة أو لم يعين وانما المضران شرك بأن يجعل العتق عن الثلاثة وكذا الاطعام والكسوة وبعبارة ولا تجزئ الملفقة أي من حيث انها ملفقة فلا ينافي التكميل على هذه الأنواع فيما يتأتى فيه التكميل كالاطعام والكسوة لا العتق لانها اجزأت من حيث اتحاد النوع لا من حيث التفليق (قوله على المشهور الخ) اعلم ان الخلاف انما هو بالنسبة للتفليق بين الاطعام والكسوة وما بالنسبة للعتق فتفق على عدم الاجزاء فلو كان عليه مثلاً ثلاث كفارات فاعتق رقبة

وأطعم عشرة مساكين وكسا عشرة فان شرك بأن نوى العتق عن الثلاث وكذا الاطعام والكسوة فلا خلاف قوله

في عدم اجزاء العتق لعدم تبعيضه اذا مال أمره انه أعتق عن كل عين ثلث رقبة واختلاف في الاطعام والكسوة والمشهور عدم الاجزاء ومقابلها ما لابن القاسم في الموازية الاجزاء (قوله لان التخيير بين الاحاد) أي الجزئيات لا يقتضي التخيير بين اجزاء الجزئيات (قوله أي ولا تجزئ الكفارة الملفقة) الاحسن أن يقول فلا تجزئ كفارة ملفقة (قوله بالنصب عطفاً عليها) أي على ملفقة والتقدير ولا تجزئ الكفارة في حال كونها ملفقة ولا في حال كونها مكررة لمسكين أي أمر مكرر لمسكين (قوله وبالرفع الخ) أي وبغفر في التابع ما لا يغفر في المتبوع فلا يرد أن يقال مكرر مد كذا فلا يستدل به تجزئاً باناء وهذا وجه قوله تأمل



(قوله وهل محل الخ) أي فهو خاص بقوله وناقص كعشر من ولا يرجع للملفقة والمكررة إلا لا يشترط البقاء فيهما (قوله وهو فهم القاضي عياض) قائلا تأمل تفرقة في الغداء والعشاء فإنه بين في مراعاة وصول القدر إلى المسكين ولو في أوقات ولو بعد ذهاب ما بيده هذا ظاهرها وزعم أن ظاهرها شرط البقاء ليس بشئ تأويلان (٣) وقول عياض تأمل الخ أن الغداء لا يبقى معهم إلى العشاء ولا العكس (قوله ولكن ينزع في مسألة النقص بالقرعة) قال عجي في شرحه إلا أن يكمل راجع لجميع ما سبق وقوله وهل ان بقي راجع لقوله ناقص وقوله وله نزعه راجع للجميع أيضا وقوله بالقرعة هذا في الملفقة والناقصة ولا يتأتى في أعادها ما تنبيهه دخول القرعة في الناقصة محله ما لم يعلم إلا أخذ بعد العشرة والاعتين إلا خدمته من غير قرعة قيسا على ما بحثه ابن عرفة في كفارة الظهار إذا أعطاها المائة وعشرين من قوله الاظهر ان علم الاخذ بعد الستين تعين رد ما بيده والقول للاستدانة لم يبين لان الاصل عدم البيان (قوله لثانية) أي من ثانية أي جاز التكرير من أمداد ثانية كقوله سمعت له صراخا (قوله ان أخرج) شامل لما إذا أخرج قبل الوجوب أو بعده وليس بمراد بل المراد أخرج قبل الوجوب أي الحنث كما أفاده الشارح (قوله قبل وجوب الثانية) أي الحنث فيه ما هو مقتضى أنه إذا أخرج الأولى حال وجوب الثانية أنه يكره أيضا مع أن (٣٥٩) الظاهر عدم الكراهة مكن حلف أن

لا يدخل الدار ودخلها ثم حلف لا يدفع الكفارة لعشرة معينين ودفعها لهم فان في هذه اخرج الأولى حال وجوب الثانية (قوله لئلا تختلط) أي تلتبس نية الأولى بنية الثانية فلا يدري هل الأولى للأولى أو العكس وهذا الاختلاط لا يضر أي التباس كون الأولى للأولى والعكس لا يضر لانه على كل حال أخرج ما عليه فلذا حكمنا بالكراهة لا بعدم الأجزاء وقوله ولو صحت أي بحيث لا يحتمل الالتباس رأسا فلا منافاة ثم لا يخفى أن قوله لئلا تختلط يقتضي أنه تعليل بالظن وان علة الكراهة احتمال الاختلاط ولو فرض عدم الاختلاط فينا في قوله بعد ولو صحت وعبارة شارحنا كعبارة بهرام تنبيهه كما يحصل الامن من التخليط بنية

قوله ولا تجزئ ملفقة والمعنى انه اذا دفع العشرة أمداد التي هي الكفارة لعشرين مسكينا لكل نصف مد فإنه لا يجزئه لان العدد معتبر كالمسكين والسكاف للتبديل أي كعشرين أو ثلاثين وقوله لكل نصف أي جزء (ص) الا ان يكمل وهل ان بقي تأويلان (ش) أي ومحل عدم الأجزاء فيما سبق الا أن يكمل العدد في الأولى والقدر في الثانية وهل محل اجزاء التكميل ان بقي بيد كل مسكين ما أخذ ليكمل له بقية القدر في وقت واحد وعليه فلا تجزئ تفرقة المد في أوقات وهو فهم ابن خالد وزعم انه ظاهر المدونة أو تجزئ التكميل ولو بعد ذهاب ما أخذ أو لا من يده وهو فهم القاضي عياض تأويلان (ص) وله نزعه ان بين بالقرعة (ش) أي وللمكفر في مسئلتى التكرير والنقص نزع المد والشوب المكرر في الأولى والجزء في الثانية بشرط أن يبقى بيد المسكين لم يتلفه كما يشعر بذلك لفظ النزاع وكان وقت الدفع له بين انه كفارة ولكن ينزع في مسألة النقص بالقرعة لا بالتخيير اذ ليس بعضهم أولى من بعض ولما ذكر عدم اجزاء المكرر لمسكين خشى ان يتوهم عموم الكفارة الواحدة ولا كثرتم اذ دفع ذلك التوهم بقوله (ص) وجاز لثانية ان أخرج والا كره وان كمين وظهار (ش) أي وجاز اعطاء أمداد كفارة ثانية لمسكين الكفارة الأولى ان أخرج الأولى قبل وجوب الثانية اتفاقا فان أخرج الأولى بعد وجوب الثانية فيكره دفع الثانية لمسكين الأولى مع الأجزاء لئلا تختلط النية في الكفارتين ولو صحت في كل كفارة وخلصت كل من الأخرى بأن ينوي بعشرة أمداد معينة واحدة بعينها لجاز وسواء اختلف موجب اليمين كمين بالله وظهار أو اتفق كيمين بالله فالمبالغة في قوله وجاز في قوله والا كره وجوب الظهار ينزل منزلة الحنث في الثانية (ص) وأجزأت قبل حنثه (ش) أي وأجزأت الكفارة أي اخرجها بعد الحلف في عين البر والحنث بجميع أنواعها ولو

كل واحدة يحصل أيضا بنية واحدة منها معينة ليمين ك (قوله موجب اليمين) المناسب وسواء اختلف موجب الكفارتين كمين بالله وظهار الخ (قوله فالمبالغة الخ) الاظهر أن المبالغة راجعة لقوله والا كره لانه يتوهم عند الاختلاف لا كراهة ثم بعد ذلك وجدت أن بهرام جعله مبالغة في قوله والا كره (قوله وجوب الظهار) انظر هل المراد الوجوب الذي تسقط الكفارة بالموت معه وذلك بالعود أو الوجوب الذي لا تسقط معه بالموت وذلك بالوطء ك (أقول) الثاني هو الظاهر (قوله وأجزأت قبل حنثه) فيه إشارة الى أنه خلاف الأولى وانما أجزأت قبل الحنث لان سبب الحكم اذا تقدم على شرطه جاز ترتب الحكم عليه كالعفو عن القصاص قبل زهوق الروح لتقدم السبب الذي هو الجرح وتقديم الزكاة قبل الحول لتقدم ملك النصاب واليمين هنا هو السبب والحنث شرط لجواز تقديم الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا حكاه في الاكمال كتقدم العفو على الجرح وتقديم اسقاط الشفيع على البيع واجازة الورثة قبل الايضاء ك (قوله بجميع أنواعها) أي اخرجها بجميع أنواعها أي الكفارة وقوله ولو بالصوم رداعلى من يقول بعدم جواز تقديم الصوم دون غيره ذكره في الكافي والمسئلة ذات أقوال الأجزاء عدم الأجزاء الفرق بين أن يكون على حنث فيجوز تقديمها أو على بر فلا يجوز وقد علمت الرابع



(قوله وهذا في غير عين الحنث المؤجل) أي هذا في البر والحنث المطلق وأما الحنث المؤجل فلا يكفر بواقفه ما في المواقف فانه بعد أن ذكر النقل قال مانصه فحصل من هذا أن مذهب المدونة أن الحالف بالله أن كان على بر فله أن يكفر قبل حنثه والاولى بعده وان كان على حنث فان لم يضرب أجلا فله أن يكفر ولا يفعل وان ضرب أجلا فلا يكفر حتى يمضي الاجل ونص التهذيب من قال والله لا أفعلن كذا فان ضرب أجلا فلا يكفر حتى يمضي الاجل اه (قوله فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو يعيش قبل الحنث) ظاهره سواء كانت الصيغة صيغة بر أو صيغة حنث مطلق وأما مقيد فقد عرفناه (قوله أو عبد معين) أي أو غير عبد معين وأما آخر طلبة أو عبد معين ومثلها الثلاث فيكفر قبل الحنث الخ (أقول) حاصل ما يفهم من عبارة شارحنا أن اليمين اما أن تكون بالله أو بعق معين أو غير معين أو بطلاق بالغ الغاية أم لا واما أن يكون على بر أو على حنث والحنث اما مطلق أو مقيد فأما ان كانت على بر أو حنث مطلق فتكفر قبل الحنث في اليمين بالله أو بعق معين أو آخر طلبة وأما بعق غير معين أو بطلاق غير بالغ الغاية فلا تكفر قبل الحنث وأما اذا كانت على حنث مقيد فلا تكفر قبل الحنث مطلقا فظاهره أنها اذا كفرت قبل الحنث لا تجزئ فيمنافي ذلك قوله وانظر تلخيص المسئلة في الشرح الكبير وتلخيصها على ما فيه وهذا كلام عج أن اليمين بالله أو صفتها أو بالعق المعين أو بالصدقة المعينة أو بالطلاق البالغ غايته يجزئ ما فعله ذلك قبل الحنث فيهما سواء كانت عين بر أو حنث فان كانت اليمين بعق غير معين أو بصدقة كذلك أو بطلاق لم يبلغ الغاية أو بصوم أو عيش فان كانت عين بر أو حنث (٣٦٠) وقيد هابا جل فانه لا يجزئ فعل شيء في هذه قبل الحنث فيها وأما عين الحنث التي

لم عينها باجل فان ما فعله من ذلك قبل الحنث فيها يجزئه الا عين الظهار فانه لا يجزئ فيها الكفارة قبل العود ولو حنث فيها وان كانت بصيغة الحنث كان لم أدخل الدار فأنت على كظهر رأي اه المراد منه واذا علمت ذلك فالواجب اتباع النقل وهو ما في المدونة الذي ذهب اليه شارحنا دون كلام عج فان قلت كيف يخرجها في صيغة الحنث قبل حنثه اذا أخرجاه له فيسه عزم على الضد وهو يحصل به الحنث قلت يمكن أخرجاه مع التردد في عزمه على الضد ثم يجزم به بعد الإخراج قاله عج وقد

بالصوم قبل حنثه سواء كانت على فعله أو فعل غيره وهذا في غير عين الحنث المؤجل أما هو فلا يكفره حتى يمضي الاجل كفي المدونة وأشعر قوله أجزأت يعني الكفارة أن هذا في عين تكفر فلو كانت مما لا تكفر كطلاق أو عتق أو مشى فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو يعيش قبل الحنث فان فعل لم يجزئه ولزمه فعله مرة أخرى اذا حنث ابن عرفة في غير آخر طلبة أو عبد معين اه والصدقة كالعق يفرق فيهما بين المعين وغيره وانظر تلخيص هذه المسئلة في الكبير (ع) ووجبت به (ش) يعني ان الكفارة تجب بالحنث اتفاقا والحنث في عين البر بالفعل وفي عين الحنث بعدمه وأشار بقوله (ان لم يكره بر) الى ان وجوب الكفارة بالحنث محله اذا حنث طائعا أو كانت يمينه على حنث كمن حلف ليحكم في هذا اليوم ولم يكلمه فيه لما منع حصل أما من كانت يمينه على بر أو كره على الحنث في ذلك فانه لا يلزمه كفارة ولا يحنث كمن حلف لا أدخل الحمام مثلاً فانه لا يحنث ولا يلزمه كفارة فقوله ان لم يكره بر أي مطلق بان فانه المحلوف عليه في عين الحنث ولو مؤجلا طوعاً أو كرهاً ان لم يكن المانع عقلياً ولم يفرض كما يأتي أو فعله في البر المطلق طوعاً لا ان فعله مكرهاً فلا حنث على المشهور فقوله ان لم يكره بر منطوقه ثلاث صور ومفهومه صورة واحدة ووجه التفرقة بين الحنث بالا كراه في عين غير البر ان عين الحنث الحنث فيها بالترك وبين البر الحنث فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فضيق فيه

يتوقف في اجزائه عنهما مع التردد وصورة الطلاق البالغ الغاية أن يقول ان دخلت الدار فامر أنه طالق ثلاثاً وأسباب طلقها ثلاثاً أو متمها ثم عادت اليه بعد زوج شرعي قبل دخول الدار ثم دخلها وهي في عصمته فلا شيء عليه واطلاق التكفير عليها مجاز بمعنى انه لا يعود عليه اليمين في العصمة الجديدة بخلاف ما اذا طلقها دون الغاية ثم عادت له ولو بعد زوج فانها تعود عليه اليمين فلا يدخل الدار فان دخلها حنث كافي عب (قوله أو كانت يمينه على حنث) أي أو حنث مكرهاً وكانت يمينه على حنث (قوله أو كره على الحنث الخ) أي ولو من غير عاقل كدابة جمعت برا كبراحتى أدخلته الدار المحلوف على عدم دخولها غير قادر على ردها ولا على النزول عنها (قوله فانه لا يلزمه كفارة) سواء كان المانع عقلياً أو عادياً أي بسببه قيوداً لا يعلم انه يكرهه على الفعل وان لا يأمر غيره بالكراهة له وان لا يكون الا كراه شرعي وان لا يكون يمينه لا فعله طائعا ولا مكرهاً وان لا يفعله تانياً طائعا بعد زوال الا كراه وان لا يكون الحالف على شخص هو المكره له (قوله أي مطلق) وأما لو كان البر مقيداً كان يقول والله لا كلمت زيداً في هذا اليوم فبره لا يتوقف على الا كراه بل يحصل حتى بقوات الزمن قاله مؤلفه كذا كره شيخنا عبد الله (قوله ولم يفرض) قيد في المفهوم الذي هو اذا كان المانع عقلياً أي ان صيغة الحنث لا يحنث فيها بالمنايع العقلية اذ لم يفرض وأما اذ فرض فانه يحنث وتقدم تمثيل المنايع العقلية وان شئت جعلته خلافاً من المنايع العقلية المنقبة أي ولم يكن المنايع عقلياً المقيد بعدم التفريط فيصدق المنطوق بصورة أيضاً وهو ما اذا كان المانع عقلياً وفرض (قوله فضيق فيه) أي لكونه حلفاً وتجزئ على شيء أسباب تركه كثيرة فهو داخل على التشديد على نفسه فلذلك شدد عليه



(قوله ولما كانت اليمين الشرعية الخ) لا يخفى ان هذا يفيد ان ما ذهب اليه المصنف رأى ثالث وذلك لانه قد ذكر في أول الباب ان اليمين تنقسم على رأى ثلاثه أقسام وعلى رأى قسمين وهنا أفاد ان اليمين الشرعية عند المصنف قسم واحد (قوله وفي على الخ) أفهم قوله أشد ان ما كان أخف لا يلزم وان كان العرف جرى به كما اذا جرى العرف بالخلف بالمشى في عمرة وبالحلف بما يلزم فيه طلبة واحدة في ل وجد عندى ما نصه ولا مفهوم لاشد بل مثله أشق وأعظم كذا ينبغي وهذا ما لم يكن نية فيعمل عليها وتصير محاشاة ويقال مثله في قوله وزيد في الايمان تلزمى فلو حكم حاكم فيما ذكر بطلة واحدة نقض ويعتبر ثلث ماله يوم يمينه بعد اخراج الدين وما يلزمه شرعا من نفقة وغيره فان لم يقدر على المشى حين اليمين لاشئ عليه ولا هدى كمن نذر المشى ويلزم الخالف ما ذكره المؤلف ولو جاهد بالخكم وبمدلول اللفظ اذ لم يفصل في ذلك اذ الخطأ والجهل في موجب الحنث كالعلم هذا هو الاصل واعلم ان قول المصنف وفي على الخ الحكم هذا حكم من حلف ولم يدرى حلفاً كان بعق أو طلاق أو صدقة (٣٦١) أو مشى فيلزمه ان يطلق نساءه البتة وأن يعق عبيده وان يتصدق بثلث ماله

وان عشى الى بيت الله الحرام في حج وأن يكفر كفارة يمين (قوله ان يطلق نساءه) أى التى يملكها فلا شئ عليه فى التى يترجها أو يملكها بعد اليمين وقبل الحنث خلافا لقول ابن الحاجب يوم الحنث (قوله وان يتصدق بثلث ماله) وانظر لوشك في ربح تجارته الغائبة عنه هل حصل قبل اليمين فينفق ثلثه أو بعده وحمل ذلك ان لم تكن له نية بشئ والا عمل عليها ولو فى القضاء فلو قال أردت بهذه اليمين اليمين بالله ولم أرد طلاقا ولا عتقا ولا غيره قبل (قوله الا اذا كانت العادة جارية بالخلف به) أى بصوم العام هذا هو التحقيق الذى يدل عليه النقل وكذا يقال فى حلفه بقوله على أشد ما أخذ أحد على أحد فالاعتماد فى الخلف بالمصادقات لا بقوله الايمان تلزمى أو على أشد ما أخذ أحد على أحد خلافا لما صرح به بعض الشراح (قوله

وأسباب الفعل قليلة ضعيفة فوسع فيه تأمل ولما كانت اليمين الشرعية عند المؤلف مختصة بالخلف بالله وصفاته وما عد ذلك التزامات لا إيمان شرعية وأنهى الكلام على الشرعية وما يتعلق بها من استثناء ولغو وغموس وكفارة وغير ذلك شرع فى شئ من الالتزامات فقال (ص) وفى على أشد ما أخذ أحد على أحد بت من يملكه وعتقه وصدقة بثلثه ومشى لحج وكفارة (ش) والمعنى ان المكلف اذا قال على أشد ما أخذ أحد على أحد ان لا أكلم زيدا مثلا فكلما فانه يلزمه عند عدم النية أن يطلق نساءه ثلاثا وهو المراد بالبت وان يعق عبيده الذين يملكهم حين اليمين لا يوم الحنث وأن يتصدق بثلث ماله الذى يملكه حين يمينه الا أن ينقص ثلث ما بقى وان عشى الى بيت الله في حج لافى عمرة وقول الشارح أو عمرة غير ظاهر وأن يكفر كفارة يمين ولا يلزمه كفارة طهار ولا صوم سنة (ص) وزيد فى الايمان تلزمى صوم سنة (ش) يعنى ان المكلف اذا قال الايمان تلزمه أو كل الايمان أو جميع الايمان أو ايمان المسلمين ونحوها مما يدل على العموم أن لا يفعل كذا أو فعله أو لا تفعل وركو ولا نية له فانه يلزمه ما مر فى المسئلة السابقة ويراد على ذلك انه يلزمه أن يصوم سنة كاملة وأشار بقوله (ص) ان اعتبره حلف به (ش) الى أن صوم العام لا يلزم الا اذا كانت العادة جارية بالخلف به أى عادة أهل بلد الخالف ان يحلفوا بذلك ولا عبرة بعادة الخالف وحده قال المؤلف وينبغي فى غير الصوم أيضا انه لا يلزم الا بالعادة انتهى وهل يلزمه أيضا صوم شهرين متتابعين كشهري الظهار أو لا يلزمه ذلك فيه تردد واليه أشار بقوله (وفى لزوم شهري ظهار تردد) أى وفى لزوم صوم شهرين كشهري الظهار لو كان معه زوجة وظاهر منها فى كونه منوى التتابع والكفارة الى آخر ما بأتى ولم يقل ولا نية اكفاء بقوله وخصصت نية الخالف (ص) وتحريم الحلال فى غير الزوجة والامة لغو (ش) يعنى ان المكلف اذا حرم على نفسه شيئا ما أباحه الله له من طعام أو شراب أو لباس أو أم ولد أو عبد أو غير ذلك سواء أفرد أو جمع كقوله ان فعلت كذا فالحلال على حرام أو قال الشئ الفلانى على حرام فانه لا يحرم عليه لان المحلل والمحرم هو الله تعالى الا الزوجة فقط فانه اذا حرمها حرمت عليه لان تحريمها هو طلاقها فتطلق عليه ثلاثا دخل بها

(٤٦ - خرشى ثانى) ولا عبرة بعادة الخالف) حينئذ كلامه شامل لما اذا اعتاده الخالف وأهل بلده أو هم دونه سواء اعتاد خلافهم أو لم يعتد فهذه ثلاث صور ومفاده انه لو كان له به عادة ولا عادة لهم بالخلف به أصلا انه لا يلزمه وأولى اذ لم يكن له ولهم عادة بالخلف به وجعل عجب أن الاولى من هذين يلزمه الخلف به والحاصل انه ان اعتاد أهل البلد الخلف به اعتاد الخالف الخلف به أو غيره أو لا عادة له أصلا فهذه ثلاث صور فيها اللزوم فاذا لم يعتد أهل البلد ولا الخالف الخلف به فلا لزوم فاذا اعتاد الخالف الخلف به فقط أى وأهل البلد لم يعتادوا ذلك ففيها اللزوم عند عجب وتبعه عجب دون ما يظهر من كلام شارحنا فهذه صور خمس بالاختصار وبالسطر تسعة وذلك لانه أمان تكون عادة أهل البلد الخلف بصوم العام أو بغير صوم العام أو لا عادة لهم أصلا بشئ ويجرى مثل ذلك وتعلم أحكامها مما ذكر (قوله انه لا يلزمه الا بالعادة) أى لا يلزمه عتق من يملك الا اذا جرى عرف بذلك وكذا لا يلزمه مشى بحج الا اذا جرى العرف بالخلف بذلك وكذا يقال فى غيره (قوله وفى لزوم شهري ظهار تردد) والقول باللزوم عزاه ابن بشير للاشباح والقول بعدم ذلك لابي محمد



وجماعة (قوله وحينئذ لا اشكال) أي بالتكرار (قوله والنكث) عطف مرادف على قوله والنقض (قوله مادام بمكة) فرض مثال (قوله صورته انه كرر اليمين على شيء واحد الخ) بل وان لم يكرر اليمين وقد نفى بالفعل الواحدة كفارات فيلزمه بقدر ما نفى (قوله أما لو نفى التأكيدي أو الانشاء) وسكت عما اذ لم ينو شيئا والظاهر من المصنف انه يلزمه كفارة واحدة (قوله الاحسن الخ) الاحسنية ظاهرة بالنسبة لعطفه على قوله ان لا يحنث فان العطف صحيح الا انه غير أحسن لعدم تناسب المتعاطفين وأما بالنظر لقوله وكذا عطفه الخ فلا تظهر الاحسنية لانه يفيد التعمين (قوله ما لم يقصد التأكيدي) أي بل قصد التأسيس (قوله لان جميع أسماء الله الخ) المناسب لان هذه الالفاظ مدلولها واحد وهو الذات القديمة ظاهرة في مثل العالم والقادر ولا يظهر (قوله بل لو قال الخ) لا يظهر هذا الاضراب وذلك لانه جعل المصنف على التأسيس لقوله ولعل هذا ما لم يقصد التأكيدي (قوله فليس عليه الا كفارة واحدة على المذهب) أي الا ان ينوى كفارات كما صرح بعض الشراح (قوله أو عهود) أي جمع عهد بمعنى يمين

أم لا ولا ينوى فقوله والامة معطوف على غير فهي مجرورة فيكون في الامة لغوا أيضا والعامل في الامة في والتقدير في غير الزوجة لغو وفي الامة لغوا لان ينوى بتحريم الامة عتقها وانما كفر عليه السلام في تحريمه أم ولده ابراهيم لانه حلف بالله لا يقر بها وانما نص المؤلف على الامة للرد على من يقول يلزمه كفارة يمين ولا يوطؤها حتى يكفر وعلى من يقول تعتق والا فلا خصوصية للامة بل ما عدا الزوجة كذلك (ص) وتكررت ان قصد تكرار الحنث (ش) يعني انه اذا حلف مثلاً ان لا يكلم زيد او نفى انه كلما كلمه لزمه الحنث فانه يلزمه كفارة يمين كلما كلمه وكذا وقال والله لا جامع زوجتي ونية التكرار يريد واليمين واحدة وحينئذ لا اشكال مع قوله بعد او نفى كفارات فانه كرر القسم ونفى بكل لفظه كفارة فقوله وتكررت أي الكفارة ان قصد تكرار الحنث بتكرار فعل ما حلف عليه والحنث في اليمين بكسر الحاء نقضها والنكث (ص) أو كان العرف كنك الزور (ش) يعني ان العرف اذا كان جارياً بتكرار الحنث في صيغة من صيغة الايمان فانه يتكرر الحنث على الخالف بمنزلة من قصد تكرار الحنث بها لان العرف كالشرط فن حلف لا يترك التكرار مادام بمكة فانه يتكرر عليه الحنث بتكرار ترك الزور لحرق العرف بالتكرار فكانه قال كلما تركت الزور فعلى كفارة فمميز كان للتكرار المفهوم من تكررت ومثل الزور كل عبادة لها وقت تفعل فيه لا تقدم عليه ولا تتأخر عنه وهو دائم (ص) او نفى كفارات (ش) صورته انه كرر اليمين على شيء واحد وقصد تعدد الكفارات كمن حلف بالله أو بشيء من صفاته أن لا يفعل كذا الشيء واحد ونفى ان فعله فعليه كفارات بعدد المقسم به فان الكفارة تتعدد بتعدد أمالو نفى التأكيدي أو الانشاء دون الكفارات لم تعدد اتفاقاً في الاول وعلى المشهور في الثاني (ص) أو قال لا ولا (ش) يعني لو قال لا باع سلعته هذه من فلان فقال له آخروا نأفقال لا والله ولا أنت فباعها منهم جميعا فعليه كفارتان وفي الطلاق طلقتان ولو باعها من أحدهما ثم ردها عليه فباعها من الثاني فعليه كفارتان ومن قال والله لا بعث من فلان ولا من فلان فكفارة واحدة تجزئه باعها منهما أو من أحدهما أو ردها عليه فباعها أيضاً من الآخر فهو سواء لانه لم يتعدد المحلوف به بخلاف صورة المؤلف تعدد المحلوف به فلذلك كانا يمينين (ص) أو حلف أن لا يحنث (ش) يعني أن من حلف على شيء أن لا يفعله أو أن يفعله ثم حلف ان لا يحنث في عيمته هذا ثم وقع عليه الحنث فان الكفارة تتعدد عليه واحدة لحنثه في عيمته والاخرى لحلفه ان لا يحنث وقد وقع منه الحنث لان الثانية لما كانت على غير لفظ الاولى لم تحمل على التأكيدي كسند خلاف المأني المبسوط (ص) أو بالقرآن والمصحف والكتاب (ش) الاحسن أن يكون معه ولا يفعل مقدور دل عليه الحلف المذكور أي أو حلف بالقرآن وهو معطوف على مدخول الشرط أعني قصد أو أما عطفه على قوله أن لا يحنث لكونه على تقدير حرف الجر ففيه شيء لعدم تناسب المتعاطفين فان المعطوف عليه محلوف عليه والمعطوف محلوف به وكذا عطفه على مقدر بعد حلف وهو المحلوف به ففيه نظر لاقتضائه كون الحلف بالقرآن وما بعده فيما اذا حلف أن لا يحنث مع انه غير مقصور على ذلك ومعنى كلام المؤلف أن من حلف بالقرآن والمصحف والكتاب على شيء أنه لا يفعله وفعله فعليه ثلاث كفارات ولعل هذا ما لم يقصد التأكيدي وما مشى عليه المؤلف خلاف الراجح والراجح انه ليس عليه الا كفارة واحدة لان جميع أسماء الله مدلولها واحد بل لو قال والمصحف والقرآن والكتاب وقصد التأسيس فليس عليه الا كفارة واحدة على المذهب (ص) أو دل لفظه بجمع أو بكلام أو مهما (ش) أي أو دل لفظ الخالف على التكرار حاله كونه متلبساً بكونه جمعاً كقوله ان فعلت كذا فعلى أيمان أو عهود أو كفارات أو متلبساً بكونه بكلاماً أو مهما



(قوله فعلية بالفعلة الواحدة كفارات) ولو نوى بعينها واحدة لان الجمع نص في معناه فلا يقبل التخصيص (قوله لامتي ما) اقترنت بما كمال قال المصنف أولا لان بينهما فارقا وهو ان متى ما ان قصد به معنى كلما فتكرر وان لم يقصد التكرار بخلاف ما اذا لم تقترن فلا تكرر والاذا نوى التكرار (قوله أو متى ما حضرت ٣) أو طلقته (قوله ففعله مرار) لا حاجة لذلك لان المراد انه لا يلزمه بالفعلة الواحدة كفارات نظر التعدد اليه (قوله والانشاء) عطف تفسير وقوله على المشهور راجع لقوله وان لم يقصد التأكيده بل قصد الخ فلذا قال بعض الشراح حاصله ان قصد التأكيده فكفارة واحدة اتفاقا (٣٦٣) أو تعدد كفارات لزمه اتفاقا الانشاء بلا قصد

كفارات فالمشهور كفارة ولو في مجلسين (قوله ولا فرق بين مجرد الاسماء الخ) حاصله ان نقول لا فرق بين الاسماء فقط أو الصفات فقط أو المجموع منهما (قوله ان اتحد المعنى) وذلك لان المعنى لتلك الالفاظ الذات العلية وان كان باعتبار الصفة باعتبار السميع والعليم (قوله وهو تكرير اليهين) أي انشاء اليهين لا التأكيده (قوله فهو محمول على التأكيده) أي محمول على عدم تعدد الكفارة وقوله حتى ينوى التأسيس أي حتى ينوى تعدد الكفارة (قوله فهو محمول على التأسيس) أي طلبة ثانية فعنه متعدد لان الطلاق الاول يضيق العصمة هذا الفرق نفس التصوير لان كون الثاني يزيد ضيقا لكونه كان تأسيسا وأما لو فرض انه تأكيده فلا يزيد ضيقا (قوله ابن رشد وهو جار على المشهور) انظر فلم يقل وهو المشهور بل جار على المشهور ولعله جار على المشهور في المسئلة السابقة التي هي قوله أو بالقرآن والمصحف (قوله ولا كلمه غدا الخ) ولو حلف لا كلمه غدا ثم حلف لا كلمه بعد غد فكفارتان ان كلمه فيهما (قوله وذ كرم ذلك

فعلت كذا فعلى كفارة أو عين في الاول تعدد الكفارة بالحنث مرة فعليه بالفعلة الواحدة كفارات وهنا لا تعدد لان تعدد فعلية بكل فعلة كفارة واحدة (ص) لامتي ما (ش) يعني اذا قال الحالف متى ما كلمت زيدا أو ان أو اذا فعلى كفارة عين ونحو ذلك فلا تعدد الكفارة عليه بل تنحل اليهين بالفعل الاول الا ان ينوى تكرار الحنث وما مشى عليه المؤلف هنا من ان متى ما لا تقضي تكرار هو المذهب خلافا لما مشى عليه في باب الطلاق من انها تقتضي التكرار كما أشار له هنا بقوله أو كلما حضرت أو طلقته أو متى ما وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلقها واحدة (ص) والله ثم والله وان قصده (ش) أي ولا ان قال والله لا أفعل كذا ثم قال ولو في مجلس آخر والله لا أفعله ففعله مرات فليس عليه الا كفارة واحدة بالفعل الاول ولا شيء عليه فيما بعده وان لم يقصد التأكيده بل قصد التكرير والانشاء أي انشاء عين ثانية مالم ينو تكرار الحنث أو تعدد الكفارة على المشهور ولا فرق بين مجرد الاسماء والصفات ومجموعهما خلافا لابن بشير حيث قال ان اتحد المعنى اتحدت مثل والله والسميع والعليم وان اختلف المعنى تكررت مثل والعلم والقدرة والارادة فقوله وان قصده أي وان قصد تكرار اللفظ وهو تكرير اليهين وبعبارة أخرى أي وان قصد انشاء اليهين الثانية بعد اليهين الاولى فهو محمول على التأكيده حتى ينوى التأسيس ومثل اليهين بالله الظاهر بخلاف الطلاق اذا قال أنت طالق أنت طالق فهو محمول على التأسيس حتى ينوى التأكيده والفرق ان المحلوف به هنا وفي الظهار أو لا هو المحلوف به آخر وفي الطلاق وان كان اللفظ واحدا فعنه متعدد لان الطلاق الاول يضيق العصمة والثاني يزيد ضيقا والثالث يبينها من العصمة (ص) أو بالقرآن والتوراة والانجيل (ش) يعني انه اذا حلف بالقرآن والتوراة والانجيل لا أفعل كذا ثم فعله فان عليه كفارة واحدة عند سحون ابن رشد وهو جار على المشهور وروى به يعلم ضعف ما مشى عليه المؤلف فيما سبق من التعدد في قوله أو بالقرآن والمصحف والكتاب لان ذلك كله كلام الله وهو صفة من صفات ذاته فكانه حلف بصفة واحدة (ص) ولا كلمه غدا وبعده ثم غدا (ش) يعني ان اليهين الثانية اذا كانت جزء الاولى فان الكفارة تتحد فيهما كما لو حلف بالله لا كلمه غدا وبعده ثم حلف لا كلمه غدا وكلمه غدا كما لو كرر اليهين على غدا فليزمه كفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزء الاولى فان الكفارة تعدد كما لو حلف لا كلمه غدا ثم حلف لا كلمه غدا ولا بعد غد فليزمه كفارتان ثم لا شيء عليه ان كلمه بعد غد وان كلمه بعد غد فقط فليزمه كفارة واحدة \* ولما أنهى الكلام على حد اليهين وصيغتها والموجبة للكفارة منها وأنواع الكفارة وتكرارها واتحادها أتبع ذلك بالكلام على مقتضيات الحنث والبروز كرم ذلك خمسة أمور النية والبسط والعرف القولي والمقصد اللغوي والمقصد الشرعي وبأنانية

خسة أمور) ظاهر عبارته انه في شيء آخر غير تلك الامور وكأنه أراد بغيرها النية المعجمة وهو معنى صحيح يمكن أن يكون مرادهم بعد ان كتبته وجدت الثقل عن التخي ان المخصص والمقيد ستة الخسة المذكورة في المصنف والعرف الفعلي \* واعلم ان كون تلك تقتضي الحنث أي في شيء خاص مثلا لا آكل سمنا مقتضى اللفظ انه يحنث بأكل أي سمنا فاذا نوى خصوص سمنا الضأن فذلك النية اقتضت الحنث في شيء خاص



(قوله وخصصت نية الخالف الخ) أي فصرت العام فالمفعول لخصصت محذوف وكذا يقال في قوله وقيدت أي المطلق فمفعول قيدت محذوف خرج به أسماء العدد كله على عشرة فلا يصح أن يقول أردت تسعة وهذا غير قوله له على عشرة الاثلاثة مثلا وأسماء الله تعالى فيمتنع أن تستعمل في غير معناها فإذا حلف بالله وقال أردت بزید من باب اطلاق الفاعل على أثره لم تقبل نيته لأن لا يتأتى فيهما تخصيص كذا في عب وتأمل فإن المخصص ليس مجازا وظاهر عبارته أنه مجاز (قوله ان ناف) أصله نافيت فحركات الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذف لا لالتقاء الساكنين (قوله حيث الخ) ظاهر العبارة أن ان نافت راجع لمسئلتی التخصيص والتقييد وليس كذلك بل هو أي نافت راجع لمسئلة التخصيص كما يدل عليه حله وأما المقيدة للمطلق فسيأتي آخر العبارة أنها موافقة لظاهر اللفظ أي فهي ليست مخالفة لا بنقص ولا بزيادة وقوله أي مخالفة بنقص أي مضادة حاله كونها ملتبسة بنقص كقوله والله لا آكل سمناو ينوى أكل سمنا البقر فهذه نية مضادة ملتبسة بنقص أي أي باخراج شيء من العام وقوله حال كون قصد المخالفة على حد سواء الأولى أن يقول حالة كون وجودها وعدمها على حد سواء ثم ان قضية العبارة رجوعه أي ساوت لقوله وخصصت أي ويمثل بقوله كلا أتزوج حيانا أو أما قوله كان خالفت ظاهر لفظه وان كان فيه تخصيص العام مع المناقاة المذكورة الا أنه ليس مساواة بل قريب من المساواة ولذا كان في الأول يقبل مطلقا في الطلاق وغيره مع المرافعة وغيرهما بخلاف الثاني (قوله حال كون الخ) ظاهره أيضا ان قوله وساوت متعلق بالمسئلتين أيضا وفي كلام بعض المحققين الموافق للمنقول أنه قيد في تقييد المطلق لخاصة ان ان نافت قيد في تخصيص العام وقوله وساوت قيد في تقييد المطلق ومعنى المساواة كما في توضيحه أنه يمكن أن يقصد باللفظ الصادر منه ما فوه وأن لا يقصد على حد سواء قال محشي نت وهذا يتصور في تقييد المطلق وتعيين (٣٦٤) أحد محامل المشترك وقال عجم ثم انه يعتبر في المساواة أن يحتل اللفظ ما فوه الخالف

وغيره على السواء لغة وعرفا فالو احتمل ذلك لغة وكان احتماله في العرف للمعنى المنوى مرجوحا كانت النية كالمخالفة مخالفة قريبة فيقبل الا في القضاء في الطلاق والعق المعين كن حلف لا يأتأ أمته ونوى برجله فان استعمال اللفظ في هذا مرجوح عرفا والراجح استعماله في الجماع وان كان استعمال اللفظ فيهما لغة على حد

فقال (ص) وخصصت نية الخالف وقيدت ان نافت وساوت في الله وغيرها كطلاق (ش) يعني ان النية تقييد المطلق وتخصص اللفظ العام حيث كانت النية منافية أي مخالفة بنقص حال كون قصد مخالفتها وعدمه على حد سواء أي يمكن ارادته وعدم ارادته باسواء وأخرى لو خالفت بزيادة كالمقصود معنى عاما وعبر عنه بلفظ خاص كالخالف لا أشرب لفلان ماء أولا ألبس ثوبا من غزل امرأته بقصد قطع المن فانه يحتث بكل ما ينتفع به منه وما أخرى لو وافقت ظاهر اللفظ وهي المقيدة للمطلق والمبينة لاجمال المشترك وصورها ابن راشد بما اذا حلف ان كلمته فاحد عبيدي حر أو فعائشة طالق وله زوجتان تسمى كل منهما بذلك وقال أردت فلا ناؤ بنت فلان ولا فرق في تخصيص النية للفظ العام وتقييد المطلق بين أن يكون اليمين بالله أو بغيره كطلاق وعق فالو او من قوله وساوت والاحمال من فاعل نافت أي خصصت النية المنافية أي

سواء والحاصل ان المفهوم من أطراف الكلام ان المساواة تكون في المطلق والمقيد ومع وجودها تنفع النية عند المفتي وعند القاضي مطلقا ومع عدمها تقع القرب تنفع عند المفتي وعند القاضي في غير الطلاق والعق المعين لافيهما عنده (قوله وأخرى لو خالفت بزيادة) أي في الاعتبار لا في التخصيص والاطلاق المحدث عنهما وقوله وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ أي بان لم تكن مخالفة لا بنقص ولا بزيادة وهي المقيدة للمطلق والمبينة لاجمال المشترك وكان على المصنف أن يزيد ويقول وبينت اجمال المشترك ويمكن الجواب بأن مراده بتقييد المطلق ما يشمل تعيين اجمال المشترك وقوله وصوره الخ فيه ان ونشر مرتب مع ما قبله بنبيه لا يخفى ان في كلام الشارح تنافيا وذلك لان قوله حيث كانت الخ يقيد ان المخالفة بنقص تكون مقيدة للمطلق وقوله وأخرى لو وافقت يقتضى ان المقيدة للمطلق لم تكن مخالفة بنقص بل موافقة وهذا هو المناسب أي النية المقيدة للمطلق لا تكون أبدا مخالفة بنقص بل موافقة (قوله فالو الخ) أقول حيث علمت ان ان نافت راجع للتخصيص العام وقد جعل الشارح قوله وساوت للعال يعلم ان قوله وساوت قاصر على تخصيص العام فلا يجزى في المطلق بنبيه اذا علمت ما قررناه من معنى المناقاة (٣) هو ما يفهمه الشارح في قوله الا ترى فقوله كسمن ضان مع نية اخراج غيره أولا الى آخر ما سيأتي وهو ما ذهب اليه القرافي في فروقه وذخيره حيث قال الخالف باللفظ العام ان أراد بعض افراده لا يلتفت لنيته ويعبر عموم لفظه لان هذه النية مؤكدة وان أراد اخراج غيره اعتبرت نيته اذ من شرط النية المخصصة أن تكون منافية لمقتضى اللفظ قال محشي نت وهو بعيد من كلام المؤلف هنا وفي توضيحه ثم ذكر ما حاصله ان المعتبر كونه يقصد فردا من العام كأن يحلف بانه لا يأكل سمناو ينوى بذلك سمن الضأن وان لم يلاحظ اخراج غيره أو لا خلاصته انه لا يحتث بغير ما فوى وليس من شرط ذلك أن يتعرض عند نية ما فوى من الافراد الى اخراج غيره فلو كان ما ذكره صحيحا لنبهوا عليه ولان نية بعض الافراد تستلزم اخراج غيره فلا يتعرض لاجراجه فعليه فقول المصنف ان نافت على هذا بمعنى خالفت وليس



للاحتراز بل كاشف الصورة التخصيص لان المناقاة حينئذ سبب الخصوص والعموم لا غير ويمكن أن يكون شارحنا نظر اليه حيث قال  
أي مخالفة بنقص الخ غير انه ينافي ما سبق له في قوله كسمن ضأن في لا آكل سمناً قدبر (قوله حال كون الخ) الاولى أن يقول حال كون  
وجودها وعدمها على حد سواء (قوله وانظر الكلام في العام) لا يخفى ان العام اللفظ الذي يستغرق الصالح له من غير حصر والمطلق  
اللفظ الموضوع للماهية بلا قيد والنكرة اللفظ الموضوع للفرد المنتشر واللفظ فيه ما واحد كرجل وأسد والحاصل ان المصنف أراد  
بقوله وقيدت أي المطلق ويراد به هذا والمشارك اللفظي كعين (قوله ويدعي انه (٣٦٥) أراد بحياتها مادامت تحته) لا يخفى ان قوله  
ذلك من قبيل العام الذي خصصته

المخالفة بنقص حال كون قصده مخالفتها وعدمه على حد سواء كما هو وانظر الكلام في العام  
والمطلق في شرحنا الكبير (ص) ككونها معه في لا يتزوج حياتها (ش) يعني ان الشخص اذا قال  
لزوجته لا يتزوج حياتها وان فعلت فالتى أتزوجها طالق ثم يطلقها ويتزوج بعدها ويدعي انه أراد  
بحياتها مادامت تحته فانه يقبل في الفتوى والقضاء والكاف تمثيلية للنية المخالفة المساوية  
فهى مخالفة لظاهر اللفظ مساوية في احتماله لها وعدمه قال ابن رشد ولو لم تكن المخاوف لها  
زوجته له فقال ان تزوجت ما عاشت فلا تفسد كمال امرأة أتزوجها طالق ثم أراد أن يتزوج بعد  
ان طلقت وقبل أن تموت وقال أردت ما عاشت وكانت زوجة لفلان أو ما أشبه ذلك لم ينو في  
ذلك مع قيام البينة عليه ولم يكن له أن يتزوج ما عاشت الا أن يخاف على نفسه العنت انتهى  
أي وتعذر عليه التسرى وهذه المسئلة من مسائل المخالفة القريبة التي لم يوافقها العرف  
(ص) كأن خالفت ظاهر لفظه كسمن ضأن في لا آكل سمناً أو لا كلمه (ش) يعني ان النية اذا  
خالفت ظاهر لفظه ووافقت الاحتمال المرجوح القريب من التساوى فحكمها حكم المساوية  
التي تقبل في الفتوى والقضاء الا في الطلاق والعنق المعين مع مرافعة أو اقرار فحلف لا آكل  
سمناً وقال نويت سمن ضأن أو حلف لزوجته في جارية له ان كان وطئها وهو يريد بقدمه قبلت  
نيته في الفتوى دون القضاء ومثله لا كلمه وقال نويت شهرامثلاً فقوله كسمن ضأن أي كنية  
سمن ضأن مع نيته اخراج غيره أولاً في لا آكل سمناً بان ينوي اباحه ما عدا سمن الضأن وأما لو  
نوى عدم أكل سمن الضأن فقط في لا آكل سمناً من غير نيته اخراج غيره أولاً فانه يحنث بجميع  
أنواع السمن لان ذكر فرد العام مقروناً بحكمه يؤيده ولا يخصه وآتى المؤلف بقوله كان  
خالفت الخ مقروناً بكاف التشبيه ليرجع الاستثناء الا في ما بعدها والحاصل ان النية  
المنافية لظاهر اللفظ على أربعة أوجه مخالفة بأشده من مدلوله كالمقصود معنى عاماً كما هو مثاله  
ومخالفة يكون قصدها وعدمه على حد سواء وهذه أرادها المؤلف بقوله ككونها معه الخ وترك  
الاولى لآخرينها ومخالفة موافقة للاحتمال المرجوح القريب من التساوى وهذه أرادها  
المؤلف بقوله كان خالفت ظاهر لفظه الخ وهى التي يفرق فيها بين المرافعة وعدمها في الطلاق  
والعنق المعين ومخالفة موافقة للاحتمال المرجوح البعيد جداً وهى المرادة بقول المؤلف  
الا في لا ارادة مبيتة فلا تقبل في القضاء ولا في الفتوى (ص) وكنو كبسه في لا يبيعه ولا  
يضر به (ش) هو من أمثلة المخالفة القريبة ومعناه ان من حلف لا باع عبده مثلاً ولا ضربه  
فوكل من باعه أو ضربه وقد نوى انه لا يبيعه ولا يضر به بنفسه فانه يعمل بنيته في الفتوى  
وفي القضاء ان كانت عينه بغير الطلاق أو العنق المعين والا فلا وعليه يحتمل قول المدونة وان

المشهور ولذلك لا يقبل في العنق والطلاق في القضاء (قوله مخالفة بأشد) لا يخفى ان هذه ليست من تخصيص العام ولا من تقييد المطلق  
(قوله ومخالفة موافقة) لا يخفى ان هذه من قبيل تخصيص العام (قوله وكنو كبسه الخ) هذا أيضاً يحتمل أن يكون من قبيل العام أو  
تقييد المطلق وذلك لان قوله لا يبيعه أى لا يقع بيع من جهتي الشامل للبيع الصادر منه مباشرة والصادر من وكيله فان أراد بالاضافة  
العموم فيكون ذلك من قبيل العام وان أراد الجنس فيكون من قبيل المطلق هكذا ظهر في (قوله وعليه يحتمل قول المدونة الخ) أى  
فقول المدونة حنث معناه اذا كانت بطلاق أو عتق معين عند القاضى وذكر في ما نصه فان قلت هذا التأليف مختصر ويكتفى فيه  
بالمثال الواحد فلم ذكر أربعة قلت قد يقال ذكر المثال الثاني لزيادة الايضاح وذكره لثالث والرابع وهو قوله وكنو كبسه في لا يبيعه ولا



يضر به اشارة الى انه ممن يرى ان كلامه من فرعي التوكيل في البيع والضرب حكمهم - ما واحد خلافا لمن فرق بينهما - ما والتفرقة في المسدونة ونصها وان حلف ليضرب عبده فأمر غيره فضر به لا يبرأ الا ان ينوي بنفسه وان حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها حنث ولا يدين (قوله الامرافعة) حاصله كما قال عجم انه لم ينكر الحلف لانه ان أنكر الحلف وجلبت عليه البيعة لم تقبل نيته تخصيص العام وتقييد المطلق ولو كانت عينة بغير طلاق وعق معين ولو كانت موافقة بل أنكر أن يكون حنث لا عقاده ان ينته تنفعه بان يدعي عليه انه حنث في حلفه بالطلاق أو العتق المعين فينكر الحنث فيقيم المدعي بيعة انه حلف بالطلاق أو العتق المعين انه لا يقول كذا أو ليفعل كذا في وقت معين وفعله هذا ضد ما حلف عليه فادعي نيته تنفعه أن لو كانت عيئته بغير طلاق وعق معين (أقول) لا يجني ان قول المصنف وبيعة أو اقرارا غايه عقل كون البيعة تشبه بالحلف وكذا الاقرارا غايه يكون بالحلف ثم ان قوله مر افعة يقتضي انه لو ذهب للقاضي من غير رفع وذ كر ذلك للقاضي أنه لا يكون الحكم كذلك والظاهر انه من قبيل الفتوى لا من باب القضاء وقد صرح بذلك في التوضيح والمواق (قوله أو استخلف الخ) لا يصح عطفه على مر افعة لان هذا لا يختص بالنسبة المخالفة لانه في المخالفة والمساوية والموافقة وليس من باب ما لا نية فيه لان النية موجودة لكنها زالت منزلة العدم ولا يصح من جهة العربية أيضا لان الفعل لا يصح عطفه على اسم لا يشبه الفعل فيجعل راجعا (٣٦٦) لقوله وخصصت وقيدت أي وخصصت وقيدت الامرافعة وخصصت وقيدت

حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها حنث ولا يدين وان حلف أن لا يشترى عبدا فأمر غيره فاشتراه حنث اه (ص) الامرافعة وبيعة أو اقرارا في طلاق وعق فقط (ش) هذا مستثنى من قوله كأن خالفت ظاهر لفظه يعني ان النية المخالفة لظاهر لفظه تقبل ممن ادعاها في الفتوى مطلقا وفي القضاء اذا كانت عيئته بغير الطلاق والعتق المعين وأما ان كانت عيئته بهم ورفع للحاكم مع بيعة أو اقرارا فلا تقبل نيته المخالفة لظاهر اللفظ فالواو في قوله وبيعة بمعنى مع وقوله الامرافعة أي الالرفع لان الرفع من جانب غيره وأو في قوله أو اقرارا للتنويع وقوله وعق أي معين وسياق في هذا في قوله ووجب بالنذر ولم يقض الا بيت معين والنذر والعين سواء وأما غير المعين فتقبل نيته في عيئته وهذا انما يتأتى فيما اذا كانت له عيئته (ص) أو استخلف مطلقا في وثيقة حق (ش) يعني وكذلك لا تنفعه نيته اذا كان مستخلفا في وثيقة حق لان الميمن في ذلك على نية المحلوف له كحلفه على وديعه أنكرها ونوى حاضرة أو عقد النكاح على ان لا يسرى عليها ثم تسرى حبشية وقال نويت من غير الحبس أو حلف ليقتضين غريمه الى أجل فضى الاجل ولم يقضه فقال الخالف أردت واحدة وقال المحلف انما نويت الثلاث فالعبرة بنية المحلف وسواء كان الحلف بالله أو بغيره في الفتوى أو القضاء كان الطلاق معلقا أو منجزا واحدة أو أكثر وكذا العتق وسواء كان العتق كاملا أو مبعضا أو لا يلا اليه كالتدبير اذا كان في رقبة معينة ولا يقضى عليه في غيرها وهذا امر اده بالطلاق والمراد بالوثيقة التوثيق أي قطع النزاع فكانه اعراض عن حقه هذه الميمن وليس المراد بالوثيقة حقيقةتها وهي الورقة المكتتب فيها وأفهم قوله في وثيقة حق انها على نية الخالف في غيرها وهو كذلك في الميمن بالله انما قاو في غيرها على أحد أقوال ستمة وأفهم بسين الطلب انه لو طاع بالميمن في وثيقة حق

الا في استخلاف في وثيقة حق الا أن هذا يخالفه ما في الطخيخي فانه قال قوله أو استخلف الخ ليس هذا من تقييد المطلق ولا من تخصيص العام وانما ذكرهما لافادة الحكم (قوله أو عقد النكاح على أن لا يسرى عليها) أي وحلف انه ان تسرى عليها فهي طالق أي فالمراد بالحق ما يطالب به ديننا أو وديعة أو تعليقاً لزوجته أو غير ذلك (قوله وقال المحلف) أي ولو كان لفظ الطلاق الصادر منه يقتضي واحدة (قوله كان الطلاق معلقا) كان يقول زوجته طالق ان لم أوفى رأس الشهر فبقول نويت واحدة ويقول المحلف انما نويت أكثر وقوله أو منجزا كان يقول عليه الطلاق ماله عندى وديعة ويقصد

حاضرة (قوله واحدة أو أكثر) أي كان الطلاق طلقة واحدة أو أكثر وقوله أو لا يلا اليه العبارة فيها حذف والتقدير منجز أو لا يلا اليه أي التخييز (قوله التوثيق) أي قطع النزاع فالمعنى في وثيقة حق أي قطع نزاع متعلق بحق أو ان المعنى الا في وثيقة حق أي متوثق فيه وهو من اضافة الصفة للموصوف أي حق متوثق فيه أي بالميمن (قوله فكانه اعراض عن حقه) أي كان هذه الميمن عوض حقه (قوله وليس المراد الخ) أي والا كان الكلام قاصرا (قوله على أحد أقوال ستمة) أفاد ذلك عبارة التوضيح ونصه والثاني وهو الذي لا يكون على وثيقة حق اما أن يكون بالله تعالى أو لا فان كان بالله تعالى فهي على نية الخالف والا فتلاثة أقوال الاول ان الميمن على نية المحلوف له ورواه ابن القاسم عن مالك و به قال ابن وهب وسحنون وأصبغ وعيسى والثاني انها على نية الخالف وهو قول ابن القاسم والثالث التفصيل لابن الماجشون وسحنون ان كان مستخلفا فعلى نية المحلوف له وان كان متطوعا فعلى نية الخالف وخصص المصنف هذا الخلاف بما عدا الميمن بالله تعالى وهو خلاف طريقة صاحب المقدمات وابن زرقون فانهم ما عدا الخلاف وزاد اقولين آخرين أولهم ما عكس الثالث ان حلف متطوعا فالنية نية الغير لانه انما حلف لاجله وان استخلف فله نيته لانه كما كره له ثابته ما انما يفتقر أن يكون مستخلفا أو متطوعا به فيما يقضى به عليه وأما غير ذلك فعلى نية



الحالف رواه أصبغ عن ابن القاسم وما تقدم عن مالك أن الحالف نيته في الحلال عليه حرام لا اختلاف العلماء فيها بخلاف غيرها قول سادس (أقول) إذا علمت ذلك فقول الشارح وفي غيرها أقوال ستة لا يظهر فتدبر (قوله لنفعه وهو أحد قولين) والقول الآخر أنه لا ينفع والراجح أنه لا ينفع (قوله لا ارادة ميتة الخ) محل هذا ما لم نعلم قرينه تدل على صدقه في دعوى الميتة ودعوى الكذب واعلم أن مثل ارادة الميتة ارادة المطلقة والمعتقة والأفعول عليها إذا كان موثقاً قبل اليقين وأما لو كانت حين اليقين حية ثم ماتت بعد ذلك كانت من المخالفة القريبة كما أفاده في (قوله ثم بساط يمينه) كما إذا قيل له أنت تركي الناس بشئ تأخذه منهم خلف بالطلاق لا يركي وليس له نية فإنه لا يبحث بلزوم الزكاة وانما يبحث بالتركيب له ولو كذا من حلف لا يأخذ الخبز حبة فإنه لا يبحث إذا زالت تلك الزحمة واعلم أن الواقع لا يرتفع بالبساط فمن طلق زوجته بالفعل بمشاجرة حصلت منها ثم زالت تلك المشاجرة فلا يكون ذلك بساطاً كما ذكره شيخ شيوخنا (قوله فيعمل عليه من تخصيص أو تقييد) فيه قصور لأنه لا يشمل ما إذا دل البساط على التعميم فالاحسن أن يكون قوله ثم بساط يمينه معمول لفعل مقدور الجملة معطوفة على جملة خصصت أي (٣٦٧) ثم اعتبر بساط يمينه فلا اعتبار بحمل على المعنى

المراد من تخصيص أو تقييد الشئ أحد ومثال التعميم كما إذا أمّن عليه خلف لا يشرب له ماء فإنه يبحث عما يتفقع به ولو خبطاً **تنبية** ظاهر كلام المصنف كظاهر كلامهم اعتبار البساط ولو مع مراعاة في طلاق وعق معين ولا بد من ثبوت كون الحلف عند وجود البساط (قوله بحيث إذا ذكرها الحالف) أي في حال حصول البساط (قوله ثم عرف قولي) أي عرف عام والشرعي عرف خاص فلا إشكال بأن الشرعي داخل في العرف القولي (قوله فإذا كان أهل تلك البلدة لا ياباً كلون الشعير ٣) أي والفرض أن لفظ الخبز يطلق على خبز الشعير إلا أنهم لا ياباً كلون الشعير وأما إذا كانوا لا يطلقون اسم الخبز على خبز الشعير وحلف أنه لا ياباً كل خبز فلا يبحث بأكل خبز

لنفعه وهو أحد قولين (ص) لا ارادة ميتة وكذب في طالق وحرمة أو حرام وان يقتوى (ش) هذا عطف على قوله كسمن وهو إشارة إلى النية المخالفة البعيدة والمعنى أن من قال امرأتى طالق أو أمتى حرمة وقال أردت امرأتى أو أمتى الميتة فإن نيته لا تقبل ولو في الفتوى وكذا إذا قال امرأتى حرام وقال أردت أن أكذبها حرام فقوله وكذب عطف على ميتة والعامل فيهما واحد وقوله في طالق وحرمة راجع إلى ميتة وقوله وحرام راجع إلى مسئلة دعوى الكذب من باب اللف والنشر المرتب أي ولا يصدق في ارادة الميتة في قوله امرأتى طالق وجاريته حرمة ولا في ارادة الكذب في قوله أنت حرام وان يقتوى (ص) ثم بساط يمينه (ش) أي وان لم يكن للحالف نية أو كان ونسي ضبطها فإنه ينظر في ذلك إلى بساط يمينه وهو السبب الحامل على اليقين فيعمل عليه من تخصيص أو تقييد كما يعمل على النية من برأ وحنت فيما ينوي فيه وغيره وليس بانتقال عن النية في الحقيقة اغناها ومظنة لها وتحويم عليها بحيث إذا تذكر الحالف وجدته مناسبا لها وعطفه على النية باعتبار أن تلك نية صريحة وهذه ضمنية فحصل التغاير (ص) ثم عرف قولي (ش) أي فان لم يكن للحالف نية وليس ثم بساط يمينه عليه حملت على العرف القولي لأنه غالب قصد الحالف واحترز بقوله قولي عن الفعلي فليس يعتبر في هذا الباب مثال العرف القولي اختصاص الحالف لا ركب دابة بالجار دون الخيل ونحوها واختصاص المماثل بالابيض دون غيره ومثال الفعلي إذا حلف لا آكل خبزاً فالخبز اسم لكل ما يجزى في عرفهم فإذا كان أهل تلك البلدة لا ياباً كلون الشعير فقط فأكمل الشعير عندهم عرف فعلي فلا يعتبر فإذا أكل الحالف خبز القمح حنت ولا يكون عرف أهل البلدة الفعلي مخصوصاً بقوله قولي أي عرف منسوب للقول بأن يكون ينصرف إليه عند الإطلاق بحسب متعارفهم في إطلاق أقوالهم (ص) ثم مقصد لغوى (ش) أي ثم ان عدم ما ذكر اعتبر بمقتضى ما مقصد لغوى أي

الشعير ثم اعلم أن ما ذكره من عدم اعتبار العرف الفعلي تبع فيه القرافي والتحقيق اعتباره فيخصص العام وبقيد المطلق كما أفاده الباجي انظر محشئ تب (قوله ثم ان عدم ما ذكر الخ) اعترض بأن المعتمدان المقصد الشرعي يقدم على اللغوى وعلى فرض التسليم فالمقصد الشرعي أما يخص من اللغوى وهو الغالب أو مساو كافي الظلم فإنه تجاوزا للحد لغة وشرعاً وحيث أنه فيشكل تمثيل الشارح بقوله أولاً أصلي مع قوله سابقاً ولكن حلف لا يصلي فيحنت بالدعاء فإنه يثبت أن للصلاة معنى لغوياً وقوله هنا ثم ان عدم ما ذكر يقتضى أن لا معنى لها في الدعاء وأجيب بجوابين عن قولنا كل معنى شرعي فهو بعض اللغوى أو مساو الأول أنه يفرض في مثل الزكاة فإنها لغة الزيادة والزيادة لما لم يكن لها ضابط كان المعنى المذكور كالعدم فإذا قال والله لا أركي ولم يكن له نية ولا بساط فإنه يبحث بالزكاة الشرعية لا بزيادة مال أو غيره كعلم الثاني يفرض في مثل القسطاس فإنه لفظ أعجمي استعملته العرب فيما وضع له في غير لغتهم على القول بوقوعه في القرآن فله مدلول شرعي وليس له مدلول لغوى لأن المراد بالشرعي ما وضعه الشارع لا ما وضعه أهل الشرع فيه فإذا حلف لا وزن بالقسطاس فيحنت بوزن الميزان اذ هو معنى الميزان في غير لغة العرب ويبقى الإشكال في مثال الصلاة فيجيب بأن تمثله أولاً ظاهر بناء على أن المقصد اللغوى يقدم على المقصد الشرعي وتمثله ثانياً باعتبار أناس لم يعهد عندهم المعنى اللغوى للصلاة فكان كالعدم ويكون



قوله ثم ان عدم ما ذكرنا حقيقة أو حكما كهذا (قوله وهذا اذا كان المتكلم صاحب شرع) أى صاحب الشرع كفى الخطاب ولعله أراد به مقرر الشرع كالعلماء وقوله وكذا الخ أى أولم يكن صاحب شرع بأن لم يكن من المقررين للشرع الا ان حلفه على شيء من الشرعيات (قوله أو ليتوضأ) أى أو لا يتوضأ (قوله من مقتضيات البر) بكسر الصاد (قوله أو سرقه الخ) إشارة الى المانع العادى وانظر لم عدل عن ان يقول ولو لم مانع شرعى أو عادى لا عقلى وكانه تبسع النص فى ذلك (قوله حنث اتفاقا) أى ولو كان المانع عقليا واعلم ان التفصيل المذكور فى المانع العقلى (٣٦٨) والشرعى والعادى الذى أفاده المصنف انما هو فى المانع الطارئ بعد اليمين

وأما اذا تقدم فلا يحنث بالمانع العادى كالعقلى وحاصل ما فى المقام أربع وعشرون صورة وذلك انك تقول يحنث بالمانع الشرعى تقدم أو تأخر أقت أم لا فرط أم لا فهذه ثمانية ولا حنث بالمانع العقلى اذا تقدم أقت أم لا فرط أم لا فهذه أربعة وأما ان تأخر فلا حنث فى ثلاث وهو ما اذا أقت فرط أم لا أولم يؤقت ولم يفرط فاذا لم يؤقت وفرط فيحنث وأما المانع العادى فلا حنث بالتقدم فرط أم لا أقت أولا فهذه أربعة ويحنث بالتأخر أقت أم لا فرط أم لا ولا يحنث فى التقسيم من التسامح ألا ترى انه اذا كان المانع متقدما على اليمين فلا يأتى تفریط (قوله وان بادر ولم يمكنه الفعل فيكالمؤقت) الا انه يتأتى المخالفة فى الجملة فى بعض الصور وهو انه فى الحنث المطلق اذا حلف على شيء وكان المانع شرعيا ويرزول عن قرب كما اذا حلف لبطان الزوجة وأطلق فى عيने ثم حصل حيض فانه يبر بوطئها بعد زوال ذلك الحيض أفاده محشى نت (قوله نخله منه آخر) أى نزعه (قوله وبعزمه على ضده) مقتضى المذهب عدم الحنث كما قاله ابن عرفة وقد قال الشيخ أحمد ظاهره

مدلول لغوى فيحمل اللفظ على ما يدل عليه لغة كقوله والله لا أركب دابة وليس لأهل بلده عرف فى الدابة بل لفظ الدابة عندهم يطلق على معناها لغة وهو كل ما دب فانه يحنث حينئذ يركوبه ولو كتمساح ولكن حلف لا يصلى فانه يحنث بالدعاء اذ هو الصلاة لغة ومقصد بفتح الصاد أى ثم ما يقصد من اللغة وكسر ها وانما قدم العرف القولى على المقصد اللغوى لان العرف القولى بمنزلة الناسخ والقاعدة ان الناسخ يقدم على المنسوخ (ص) ثم شرعى (ش) أى ثم ان عدم ما ذكرنا خصص وقيد مقصد شرعى ابن فرحون وهذا اذا كان المتكلم صاحب شرع وكذا اذا كان الحلف على شيء من الشرعيات مثل ان يحلف بصلين أو لا أصلى أو ليتوضأ انتهى ولما فرغ من مقتضيات البر والحنث من النية وما معها شرعى فروع تبنى على تلك الاصول وهى فى أنفسهم أيضا أصول ومن قاعدته غالباً انه يأتى بالباء للحنث وبلا اعمده فقال (ص) وحنث ان لم تكن له نية ولا بساط يفوت ما حلف عليه ولو لم مانع شرعى أو سرقه (ش) يعنى اذا تعذر فعل المحلوف عليه فان كان الفعل غير مؤقت وفرط حتى تعذر حنث انفا قاوان بادر ولم يمكنه الفعل فيكالمؤقت والمؤقت تارة يكون تعذره عقليا كموت المحلوف بذبحها اذ الذبح متعذر فى الميت فلا يحنث وتارة يكون تعذره شرعيا كمن حلف لبطان الليلة زوجته فيجدها حائضا أو ليمينين اليوم الجارية فيجدها حاملا فذهب المدونة انه يحنث كما قاله الشيخ خلافا لقول سحنون بعدم الحنث فى مسئلة البيسع ولتفرقة ابن القاسم وابن دينار فى مسئلة الوطاء بين ان يمضى زمن يمكنه فيه الوطاء فيحنث أولا فلا ردد المؤلف عليهما بالو تارة يكون تعذره عاديا كما لو حلف ليدبحن الحمامة غدا فسرقت أو غصبت أو استحققت ومذهب المدونة الحنث فقوله ولو لم مانع شرعى أى ولم يفعل فان وطئ فهى مسئلة القولين الاتية فى قوله وفى بره فى لبطانها أى الليلة فوجدها حائضا فوطئها قولان (ص) لا يكفون حمام فى ليدبحنه (ش) أى ولا يحنث اذا كان المانع عقليا كموت المحلوف على ذبحه وقت أو أطلق وبادر ولم يفرط اما ان كان غير مؤقت وفرط فالحنث والكاف داخلة على حمام على قاعدته كما مر فى قوله وكطين مطر من انه يدخل الكاف على المضاف مع انها فى الحقيقة داخلة على المضاف اليه ويحتمل بقاؤها على حالتها ليدخل من حلف ليلبسن هذا الثوب فى هذا اليوم وأخذ ليلبس منه نخله منه آخر وحرقه وصار مarda فلا حنث على الخالف (ص) وبعزمه على ضده (ش) هذا معطوف على المجزور الاول وهو قوله بفوت الخ أى وكذلك يحنث الخالف على حنث مطلق بالعزم على فعل ضد ما حلف عليه كوالله لا دخان دار زيد أو ان لم أتزوج فأنت طالق ثم ينوى انه لا يداخلها ولا يتزوجن لقوله فى الطهار وبعزمه زواج فعند اليأس أو العزيمة ولا يحنث بالعزم على ضد ما حلف فى الحنث المؤجل وكذا فى البرقى تهميم الشارح فى كلام المؤلفات الحنث والبرنظر (ص) وبالنسيان ان أطلق

انه يحنث بمجرد العزم والذى فى المدونة ومن قال لاهر أنه أنت طالق واحدة ان لم أتزوج عليك فاراد ان لا يتزوج (ش) عليه فليطلقها طلبة واحدة ثم يرجعها فيزول عيने ولو ضرب أجلا كان على بر وليس له ان يحنث نفسه قبل الاجل وانما يحنث اذا مضى الاجل ولم يفعل ما حلف عليه اهـ ومقتضاه ان لا يقع الطلاق بمجرد العزم قاله بعض شيوخنا واذا كان لا يحنث بالعزم فى الطلاق فأولى اليمين بانه (قوله وبالنسيان ان أطلق) أى فى المحلوف عليه واما ان قيد فقال لا أفعل كذا عمدا فلا حنث بالنسيان اتفاقا وأما لو قال لا أفعله عمدا ولا نسيانا فلا حنث اتفاقا فالشرط له مفهوم وان موافقه ومخالفة



(قوله على المشهور) راجع للنسيان أي خلافاً للسبوري وابن العربي ويحمل رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي احتج به على عدم الحنف بالنسيان على رفع الائم والافرفع الواقع محال (قوله عند العامة) أي عامة العلماء (قوله ولا تفاقم الخ) حاصله ان الحنف في العمدة والخطا متفق عليه وقدم مثل الشارح للخطا بما ترى وأما النسيان كن يحلف انه لا يدخل دار زيد فدخلها ناسياً بالحلف (قوله ومثال الخطا ان يحلف الخ) فهذا لا يقال له نسيان وانما يقال له خطأ (قوله وهو كذلك) أي على طريقة الاكثر (قوله لشهرة الخ) فيه شيء وذلك لان تلك الشهرة اذ لم يسبق النفي لفظ كل وأما اذا سبق النفي لفظ كل فليست بمعنى الكمية بل بمعنى الكل المجموعي كما هو مقرر في علم المعاني (قوله الكمية لا الكل) أي وفرض المسئلة انه لا نية له وأما لو نوى (٣٦٩) الكل حقيقة فانه لا يحتمل البعض كذا قرر

بعض الشيوخ (قوله فيتمتع - ابق  
بالاجزاء) متفرع على قوله لشهرة  
استعمال كل (قوله القضاء على  
المجموع) أي على الهيئة المجتمعة  
من الافراد فاذا استعمال المجموع  
في البعض مجاز كما افاده من حقق  
من شيوخنا بتنبيه ~~ب~~ اغناحت  
بفعل البعض دون البرفانه لا يحصل  
الابفعل الكل ووجهه ان قاعدة  
الشرع غالباً ان الانتقال من الحل  
الى التحريم يكفي فيه أدنى سبب  
ومن التحريم الى الحل بالعكس  
فالعقد على الاجنبية مباح وتذهب  
هذه الاباحية بمجرد عقد الاب  
عليها ولا تذهب حرمة المبتونة  
الا بمجموع أمور من عقد المحلل  
ووطئه وغير ذلك (قوله وكذلك  
يحنث بشرب السويق) أي فالسويق  
يوضع في الماء ثم يشرب ذلك الماء  
كالعجين الذي يذاب في الماء ثم يشرب  
(قوله وان قصد الاكل) أي وان  
لم يقصد التضييق بل قصد مدلول  
لفظ اكل ومثله اذ لم يكن له قصد  
شيء أصلاً (قوله وان كان طعاما  
سرعا) أي وان كان ماء زمزم  
طعاما سرعا أي لان العرف يقدم  
عليه وانظر على طرد العلة السابقة

(ش) يعني ان الحالف اذا خالف ما حلف عليه بالفعل أو الترك فانه يحنث سواء وقعت  
منه المخالفة عمداً أو خطأ أو جهلاً أو نسياناً على المشهور وحيث أطلق في عيینه بأن لم يقيد بعهد  
لقوله تعالى ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم اذ معناه عند العامة خفتهم والحنث مخالفة ما حلف  
عليه بالفعل أو الترك وهي حاصلة في النسيان كحصولها في العمدة فوجب مساواتهما ما حكما  
ولا تفاقمهم على الحاق الخطي بالعمد مثال الجهل ان يعتقد من حلف ليسد خن الدار في وقت  
كذا انه لا يلزمه الدخول في ذلك الوقت ومثال الخطا ان يحلف أن لا يدخل دار فلان  
فيدخلها معتقدا انها غير هاهنا في الفعل ومثاله في القول ان يحلف لا يدخل دار فلان فأراد ذكر  
غيره فخرى على لسانه ذكر المحلوف عليه غلطاً أو لا بكت زيدا فكلمه معتقدا انه عمرو (ص)  
وبالبعض عكس البر (ش) يعني وكذلك يحنث اذا حلف لا يفعل كذا ففعل بعضه كقوله  
لا أكل رغيفاً فاكل بعضه ولولقمة وأما بالنسبة الى البر فلا بد من الجميع ولا يبر بالبعض  
فاذا قال لا تكن هذا الرغيف مثلاً فلا يكفي في بره الا اكل جميعه على المشهور وظاهر قوله  
وبالبعض الحنف ولو قيد بكل فقال لا آكله كله وهو كذلك لشهرة استعمال كل بمعنى الكمية  
لا الكل فيمعلق بالاجزاء كما قاله ابن عرفة والكمية هي الحكم على كل فرد فرد بحيث لا يبقى فرد  
كسكل رجل يشبعه رغبان غالباً بالحكم صادق باعتبار الكمية والكل القضاء على المجموع  
من حيث هو مجموع ككل رجل يحمل الصخرة العظيمة فهذا الحكم صادق باعتبار الكل دون  
الكمية فقوله وبالبعض أي والصيغة صيغة بر وقوله عكس البر أي والصيغة صيغة حنث  
(ص) وبسويق أولبن في لا آكل (ش) يعني وكذلك يحنث بشرب السويق واللبن في قوله  
لا آكل لانه اكل شرعاً ولغته وهذا اذا قصد التضييق على نفسه حتى لا يدخل في بطنه طعام  
والسويق واللبن طعام وان قصد الاكل دون الشرب فلا حنث اتفاقاً (ص) لا ماء (ش) يعني  
انه اذا حلف لا آكل فاشرب ماء فانه لا يحنث ولو ماء زمزم لانه ليس أكلاً عرفاً وان كان طعاما  
سرعا لان العرف يقدم عليه (ص) ولا يتسحر في لا آتعي (ش) أي ولا يحنث بالتسحر وهو  
الاكل آخر الليل في حلقه لا آتعي لان التسحر ليس بعشاء انما هو بدل من الغداء (ص)  
وذواق لم يصل جوفه (ش) فيها ابن القاسم ان من حلف أن لا يأكل طعام كذا أو لا يشرب  
شراب كذا فذاقه فان لم يصل الى جوفه لم يحنث ولا بد في كلام المصنف من تقدير مضاف اليه  
ليصح الكلام ومعناه ولا يحنث ~~ب~~ كذا ولا بذواق شيء لم يصل لجوفه اذا حلف أن لا يأكله  
لان القصد التغذي ولم يحصل ولا بعضه فقوله وذواق أي مذوق (ص) وبوجود أكثر في ليس

(٤٧ - خشي ثانی) لو كان قصده التضييق على نفسه حتى لا يدخل جوفه شيء وفيه نظر اهـ لـ أي لان النبي صلى الله عليه وسلم  
أخبر بذلك وأجيب بان معنى كونه طعاما انه يقوم مقام الطعام في الغذاء والقوة ولا يلزم من كونه يقوم مقامه ان يكون طعاما (قوله  
ولا يتسحر في لا آتعي) أي ما لم يقصد ترك الاكل في تلك الليلة ولا يتسحر فيحنث (قوله ولا بد في كلام المؤلف من تقدير مضاف اليه)  
أي الذي هو شيء (قوله ولا بذواق شيء لم يصل جوفه) مقتضى كلام المؤلف انه لا يحنث بوصوله الى الحلق وهو ظاهر بخلاف الصوم  
والفرق ان الصوم هو الامساك ومن وصل الى حلقه شيء لم يحنث بخلاف الحلف على عدم الاكل فان الغرض من ذلك عدم التغذي  
بما يشغل المعدة والواصل للعلق فقط لا يحصل منه شيء من ذلك قاله الشيخ أحمد (قوله أي مذوق) هذا بنافي قوله أو لا ولا بد من تقدير شيء



(قوله ونحوه) أى كصوم العام (قوله مما لا لغوفيه) أى وأما لو كان مما ينفع فيه اللغو ووجدته أكثر فلا حنث (قوله وسواء كانت الخ) هذا التعميم فيما إذا وجدته أقل فالخاصل أنه إذا وجدته أقل لا حنث سواء كانت عينه مما ينفع فيه اللغو أو لا وأما إذا وجدته أكثر فيحنث إذا كانت عينه مما لا ينفع فيه اللغو (قوله برالدوام) أى دوام اللبس في المدة التي يظن لبس الثوب فيها أو المدة التي يظن ركوب الدابة فيها فإذا كان مسافرا مثل مسافة يومين وقال والله لا أركب الدابة فظاها أنه لا يبرأ إلا إذا ركبها المسافة بتمامها ولا يضره النزول ليلا ولا في أوقات الضرورات وإظهار أن ذلك يختلف بحسب الأحوال التي تعرض للإنسان مما يقتضى ركوبه المسافة بتمامها أو بعضها وقوله ولا ينزع الثوب أى في وقت النوم مثلاً تأمل ذلك (قوله لافي كدخول) والفرق بين هذه وما قبلها أنه بعدد ركاب الدوام على ذلك ولا يعدد دخلا بالجلوس في الدار ذكره (٣٧٠) بهرام ودخل بالكاف مثل أن حنث أو طهرت أو حنثت أو نمت وهي متصفه به

فعلى صدقة دينار أو كفارة عين فلا يحنث باستمرارها على ذلك حين حلف انظر تمام ما يتعلق بالمحل في غير ذلك الشرح (قوله فلا يحنث بدوام الدخول) أى المكث لانه حلف وهو مستقر فيها (قوله لعنتك عليه) أى على السيد (قوله مما لا لب اعتصاره) أى بان وهب زيد لابنه دابة وله اعتصارها وحلف إنسان لا يركب دابة زيد فركب دابة ابن زيد التي وهبها أبوه فإنه لا يحنث عند أشهر ويحنث عند غيره وأما إذا لم يكن للاب اعتصارها أو لم تكن تلك الدابة موهوبة للولد من والده زيد فإنه لا حنث بركوب دابة ابن زيد المذكور والذي يفيد الطبخي أن دابة والده لا يحنث الحالف بركوبها ولو كان للوالد اعتصارها والذي قاله الشيخ سالم أظهر (قوله لأن المنه تلحقه في دابة عبده الخ) لا يحنث إن هذا التعليل موجود في دابة الولد وإن لم يكن للاب اعتصارها (قوله على هذا) أى التعليل وهو أن

معي غيره لم يتسلف لا أقل (ش) معطوف على قوله وحنث بكذا يعنى وكذلك يحنث إذا حلف بطلاق أو عتق ونحوه مما لا لغوفيه لمن سأله قرض خمسة عشر ليس مهي الا عشرة فوجدتها أحد عشر ولا يحنث إذا وجدها تسعة لأن المعنى ليس مهي ما يريد على ما حلفت عليه كما يدل على ذلك بساط عينه وسواء كانت عينه بالطلاق أو بالله ونحوهما (ص) وبدوام ركوبه ولبسه في لا أركب وألبس (ش) يعنى أن المكلف إذا حلف لا يركب الدابة وهو مستوع على ظهرها أو لا ألبس الثوب وهو عليه وتعمد على ذلك مع الامكان حنث بناء على أن الدوام كالأبدا ولو حلف لا لبس أو لا أركب برالدوام ولا يشترط في ذلك الدوام في كل الاوقات بل بحسب العرف فلذلك لا يحنث بالنزول ليلا ولا في أوقات الضرورات ولا ينزع الثوب ليلا قاله في توضيحه وهو فائدة قول ابن الحاجب بحسب العرف (ص) لافي كدخول (ش) أى فلا يحنث بدوام الدخول حيث حلف لا أدخل هذه الدار وهو فيها بخلاف ما إذا حلف بعد الشروع في الدخول ثم تعمداً على ذلك فإنه يحنث وذلك لأن استمراره على ذلك كالدخول ابتداء والسفينة كالدابة فيما إذا حلف لا أركبها والدار فيما إذا حلف لا يدخلها (ص) وبدابة عبده في دابته (ش) قال فيها ومن حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث الآن تكون له نية لأن ما في يد العبد لسيدته ألا ترى أن العبد لو اشتري من يعتق على سيده لعنتك عليه وقال أشهر لا يحنث ابن الموازو كذا للور كدابة ولده مما لا لب اعتصاره لا يحنث عنده اه لكن تخصيص عدم الحنث بأشهر يدل على ضعفه وإن المذهب يحنث في دابة الولد كما في شرح س وقال أبو الحسن وإنما حنث هنا لأن المنه تلحقه في دابة عبده كما تلحقه في دابة المحلوف عليه والحنث يقع باقل الاشياء اه وعلى هذا فالمكاتب كغيره (ص) وبجمع الاسواط في لا ضربته كذا (ش) أى ولا يبر من حلف ليضرب بن عبده مثلاً مائة سوط بجمع الاسواط المائة وضربه ضربة واحدة ولا يحنث بالضربة الحاصلة منه بالاسواط المجموعة أصلاً إذ لم يحصل بها إيلام كإيلام الواحدة المنفردة والاحسب واحدة كما يرشده التعليل والفرق بين هذا وبين من رمى الحصيات السبع في رمي الجمار في رمية واحدة فإنه يجعلها كحصاة واحدة إن المقصود في الحصاة الرمي وقد حصل بخلاف مسألة المؤلف فإن المقصود بالضربة الإيلام ولم يحصل (ص)

المنه تلحقه في دابة عبده فالمكاتب كغيره مع أن التعليل بأنه أحرز نفسه وماله يقتضى عدم الحنث والذي ينبغي أن يوقف عن طعن وجهه حتى يظهر هل يجوز أم لا كما ذكره بعض الشراح (قوله وبجمع الاسواط الخ) ينبغي تقييدها بما إذا لم يكن كل واحد منفرداً عن الآخر فيما عدل محله مسكه ويحصل بكل إيلام المنفرد أو قريباً منه فإنه يحسب بذلك فلو ضرب به العدد المحلوف عليه كإحدى سوط له رأسان خمسين ضربة فإنه يجزئ الخمسين قاله التونسي ونقله في التوضيح (قوله أى ولا يبر من حلف الخ) أى فالمراد بالحنث الذي يقتضيه المصنف عدم البر في التعبير بالحنث بالنسبة لهذه تجوز على أنه قد تقدم أن الباء تكون للحنث غالباً ويكون هذا من غير الغالب إلا أن يعزى الإجل المحلوف على ضرب به فيه فيحنث حقيقة (قوله كما يرشده التعليل) أى المستفاد من قوله إذا لم يحصل الخ وهو أن القصد بالإيلام



(قوله وأما البطارخ الخ) إلا أن من حلف لا يأكل لحم الخوت لا يحنث بكل بطارخه لتقرر العرف في زماننا بأن لحم الخوت لا يطلق على البطارخ يبقى النظر إذا قال لا آكل من هذا اللحم مشيراً للحم الخوت فهل يحنث بكل بطارخه لأنه متولد من لحمه فهو حنث في فرعه وهو الظاهر (قوله وانظر هل يدخل) لوجه ذلك التنظير لأن الشمول (٣٧١) لغة موجود وعدمه عرفاً معلوم والایمان

ويلحم الخوت ويبيضه وعسل الرطب في مطلقها (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل لحماً فأكل لحم الخيتان والطيتران الاسم يجمع ذلك قال تعالى لتأكلوا منه لحماً طرياً ولحم طير مما يشتمون وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل بيضاً أو رؤساً بأكل بيض الخوت أو رؤسها والمراد ببيض الخوت بيض الترس والتمساح لأن لهما بيضاً وأما البطارخ فقد دخل في لحم الخوت وانظر هل يدخل بيض أو لحم الأدمى في مطلقها احتياطاً لشمول ذلك لغة أولاً لأن العرف لا بعده لحماً والعرف القولي مقدم على المقصد اللغوي وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل عسلاً فأكل عسل الرطب ومثله عسل النخل بالخاء المعجمة وبعبارة أخرى ولا خصوصية لعسل الرطب أي والخروب والزبيب ونحو ذلك وكذلك يحنث بأكل ما طبخ بالعسل ومراحه بقوله في مطلقها مطلق كل جنس مما ذكرنا مطلق اللحم والبيض والعسل من غير تقييد باللفظ أو النية أو البسائط بالانعام والدجاج والنحل وغيرها (ص) وبكسر الخاء وخشكان وهريسة واطرية في خبر لا عكسه (ش) يعني أن من حلف على ترك أكل الخبز يحنث بأكله لهذه الامور وأما من حلف على ترك شيء من هذه الاشياء الخاصة فلا يحنث بأكل الخبز والخشكان اسم عجمي بقي على عجمته وهو كعك محشو بسكر وهو بفتح الخاء وكسر الكاف والاطرية قيل هي ما تسمى في زماننا الشعرية وقيل ما تسمى الرشته وما ذكره المؤلف لا يجري على عرف زماننا والجارى عليه عدم الحنث بما ذكر (ص) وبضأن ومعز وديكة ودجاجة في غنم ودجاج لا بأحدهما في الآخر (ش) ابن المواز من حلف لا يأكل غنماً حنث بأكل الضأن والمعز والخالف على أحدهما لا يحنث بالآخر والخالف على الدجاجة يحنث بالديك والدجاجة وعلى أحدهما لا يحنث بالآخر فقوله في غنم راجع إلى قوله ضأن ومعز وقوله ودجاج راجع إلى قوله وديكة ودجاجة من باب اللف والنشر (ص) وبسمن استهلك في سويق (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل سمنافاً كاه مستهلك في سويق أي تسه ولم يبق له عين قائمة إلا أن ينويه خالصاً وسواء وجد طعمه أم لا على مذهبه أخلاقاً لابن ميسر (ص) وبرعفران في طعام (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل زعفراناً كاه مستهلك في طعام قال سحنون ولا ينوي لأن الزعفران هكذا يؤكل وأما الخل إذا حلف عليه ثم أكله مستهلك في طعام طبخ به فلا يحنث كما قال الشيخ (لا يكفل طبخ) لأنه لا يمكن إخراج حنث بخلاف مسألة السويق لأن السمن يمكن إخراج حنث منه وأدخلت الكاف الماء والورد والخلاف ونحو ذلك (ص) وباسترخاء لها في لا قبلته أو قبلته (ش) يعني أن الشخص إذا حلف على زوجته بأن قال لا قبلته أو ضاجعتني واسترختني لها حتى قبلته هي فانه يحنث اللجمي هذا إذا قبلته على فقه والالم يحنث وإن قال لها لا قبلته أنت أو ضاجعتني أنت حنث بتقبلها ومضاجعتها سواء استرختي لها أم لا وسواء قبلته على الفم أو غيره إلا أن ينويه لأنه حلف على فعلها وقد وجد في تسوية المؤلف بينهما في التقييد بالاسترخاء وانظر ولو قال وبتقبلها مطلقاً في لا قبلته كذا قبلته وقبلها كأن قبلته أن استرختي لها وقبلته في فيه لوفى بالمسئلة مع زيادة بلانكاف (ص)

ويلحم الخوت ويبيضه وعسل الرطب في مطلقها (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل لحماً فأكل لحم الخيتان والطيتران الاسم يجمع ذلك قال تعالى لتأكلوا منه لحماً طرياً ولحم طير مما يشتمون وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل بيضاً أو رؤساً بأكل بيض الخوت أو رؤسها والمراد ببيض الخوت بيض الترس والتمساح لأن لهما بيضاً وأما البطارخ فقد دخل في لحم الخوت وانظر هل يدخل بيض أو لحم الأدمى في مطلقها احتياطاً لشمول ذلك لغة أولاً لأن العرف لا بعده لحماً والعرف القولي مقدم على المقصد اللغوي وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل عسلاً فأكل عسل الرطب ومثله عسل النخل بالخاء المعجمة وبعبارة أخرى ولا خصوصية لعسل الرطب أي والخروب والزبيب ونحو ذلك وكذلك يحنث بأكل ما طبخ بالعسل ومراحه بقوله في مطلقها مطلق كل جنس مما ذكرنا مطلق اللحم والبيض والعسل من غير تقييد باللفظ أو النية أو البسائط بالانعام والدجاج والنحل وغيرها (ص) وبكسر الخاء وخشكان وهريسة واطرية في خبر لا عكسه (ش) يعني أن من حلف على ترك أكل الخبز يحنث بأكله لهذه الامور وأما من حلف على ترك شيء من هذه الاشياء الخاصة فلا يحنث بأكل الخبز والخشكان اسم عجمي بقي على عجمته وهو كعك محشو بسكر وهو بفتح الخاء وكسر الكاف والاطرية قيل هي ما تسمى في زماننا الشعرية وقيل ما تسمى الرشته وما ذكره المؤلف لا يجري على عرف زماننا والجارى عليه عدم الحنث بما ذكر (ص) وبضأن ومعز وديكة ودجاجة في غنم ودجاج لا بأحدهما في الآخر (ش) ابن المواز من حلف لا يأكل غنماً حنث بأكل الضأن والمعز والخالف على أحدهما لا يحنث بالآخر والخالف على الدجاجة يحنث بالديك والدجاجة وعلى أحدهما لا يحنث بالآخر فقوله في غنم راجع إلى قوله ضأن ومعز وقوله ودجاج راجع إلى قوله وديكة ودجاجة من باب اللف والنشر (ص) وبسمن استهلك في سويق (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل سمنافاً كاه مستهلك في سويق أي تسه ولم يبق له عين قائمة إلا أن ينويه خالصاً وسواء وجد طعمه أم لا على مذهبه أخلاقاً لابن ميسر (ص) وبرعفران في طعام (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل زعفراناً كاه مستهلك في طعام قال سحنون ولا ينوي لأن الزعفران هكذا يؤكل وأما الخل إذا حلف عليه ثم أكله مستهلك في طعام طبخ به فلا يحنث كما قال الشيخ (لا يكفل طبخ) لأنه لا يمكن إخراج حنث بخلاف مسألة السويق لأن السمن يمكن إخراج حنث منه وأدخلت الكاف الماء والورد والخلاف ونحو ذلك (ص) وباسترخاء لها في لا قبلته أو قبلته (ش) يعني أن الشخص إذا حلف على زوجته بأن قال لا قبلته أو ضاجعتني واسترختني لها حتى قبلته هي فانه يحنث اللجمي هذا إذا قبلته على فقه والالم يحنث وإن قال لها لا قبلته أنت أو ضاجعتني أنت حنث بتقبلها ومضاجعتها سواء استرختي لها أم لا وسواء قبلته على الفم أو غيره إلا أن ينويه لأنه حلف على فعلها وقد وجد في تسوية المؤلف بينهما في التقييد بالاسترخاء وانظر ولو قال وبتقبلها مطلقاً في لا قبلته كذا قبلته وقبلها كأن قبلته أن استرختي لها وقبلته في فيه لوفى بالمسئلة مع زيادة بلانكاف (ص)

عين بان قال لا آكل هذا الخل فانه يحنث بأكله ولو استهلك في الطعام وأشعر قوله طبخ أنه لو وضع على الطعام لحنث (قوله والخلالاف) فبحر الصنفان (قوله وهذا ان قبلته على فقه) أي وأما ان قبلها هو فيحنث قبلها في فقه أو في غيره إلا نية الفم (قوله في تسوية المؤلف الخ) وأوجب عن المصنف بان قوله باسترخائها فيه تفصيل وهو عدم الحنث في الاول والحنث في الثاني (قوله وبتقبلها مطلقاً) مصدر مضاف للفاعل ومعنى الاطلاق استرخي أم لا كانت على الفم أم لا (قوله كذا قبلته وقبلها) أي على الفم أولاً (قوله لوفى بالمسئلة) أي



من حيث انه أفاد انه في قبلته يحنث مطلقا استرخى لها ثم لا قبلته على اللحم أم لا وقوله مع زيادة أي قوله كلا قبلته كوقوله  
 بلا تكلف أي مع وضوح المعنى الذي لا يحتاج فيه لتكلف شيء في العبارة أي بخلاف كلام المصنف ففيه عدم التوفيق وفيه التكلف  
 بانه تفصيل في المفهوم (قوله ولولم يفطر الخ) هذا بالنسبة لخلاف عرف مصر كذا ذكره في ك (قوله وكذا لولم يفطر على المشهور)  
 لا يخفى ان الخلاف المذكور انما هو فيما اذا قال لا فارقتم لا فيما اذا قال لا فارقتم في خيمته ذلك قول المصنف ولولم يفطر بالنسبة للاول  
 للخلاف وبالنسبة للثانية لدفع التوهم (قوله لان الشحم متولد عن اللحم) لا يقال اذا كان الشحم فرعاً للحم فلا يحنث به الا اذا أتى في  
 يمينه باسم الاشارة أو بمن واسم الاشارة (٣٧٢) نحو حلفه لا آكل هذا اللحم أو من هذا اللحم لانه من المستثنيات (قوله وبفرع) أي

متأخر عن اليمين في حلفه بخلاف  
 من طلع هذه الخلة أو من لبن هذه  
 الشاة فيحنث بالفرع المتقدم  
 كما تأخر قوله من كهذا الطلع الخ  
 من ليست متعلقة بأكل بل الجار  
 والمجرور صفة لموصوف محذوف  
 للعلم به أي شيئاً من هذا الطلع والشيء  
 شامل للطلع وما يتولد منه وحينئذ  
 ظهر الفرق بين الاتيان بمن وعدم  
 الاتيان بها أي لان من للتبعض  
 ولاشك ان أطواره أبعاض له انتهى  
 واعلم انه لا يحنث بالذي قوله  
 الفرع منه في حلفه على الفرع فلو  
 قال لا آكل من هذا البسر فلا  
 يحنث بالطلع (قوله أو هذا الطلع)  
 ضعيف والراجح انه بمنزلة لا آكل  
 الطلع (قوله بالحلف على ترك الخ)  
 ظاهره ان الترجمة هنا الاستفهام  
 بدون باب أو فصل (قوله أجزاء  
 الطلع) لكن مع تغيير الصورة  
 قنأ مل (قوله يعني اذ لم يأت باسم  
 الاشارة) انما حنث في هذه بما  
 تولد من المحلوف عليه وان لم يأت  
 بمن واسم الاشارة لقرب هذه  
 المتولدات من أصلها قريباً قويا  
 بخلاف غيرها (قوله ومنها من

وبفرار غيره في لا فارقتم أو فارقتم لا يحنث ولولم يفطر وان أحاله (ش) أي وهكذا يحنث  
 اتفاقاً اذا حلف لا يفارق غيره الا بحقه ففر منه حنث حيث فرط وكذا لولم يفطر على المشهور  
 بان انقأت منه كرهاً أو استغفالا وكما يحنث بالفرار من غير احواله يحنث وان أحاله على غير  
 له مجرد قبوله الحوالة ولا ينفعه نقضه ولا ينفعه قبضه من المحال عليه ولوقبل مفارقة  
 المحيل ومثل لا يحنث حتى استوفى حتى أو قبض حتى وأما لو قال لا فارقتم أو فارقتم ولي  
 عليك حتى فانه يبر بالحوالة دون الرهن ومثله لو حلف لا فارقتم أو فارقتم وبيني وبينك  
 معاملة (ص) وبالشحم في اللحم لا العكس (ش) يعني انه اذا حلف لا آكل لحماً فأكل شحمه فانه  
 يحنث وان حلف لا آكل شحمه فأكل لحماً فانه لا يحنث لان الشحم متولد عن اللحم لا العكس  
 (ص) وبفرع في لا آكل من كهذا الطلع أو هذا الطلع (ش) عبر بعض الاشياخ عن هذا الفصل  
 بالحلف على ترك الاصول هل يقتضى الحنث بفعل الفصول وبعضهم بالحلف على ترك  
 الامهات هل يقتضى الحنث بالبنات وعبارة الشيخ قريبة من الاول لقوله وبفرع الخ والمعنى  
 ان الحنث يقع بملازمة الفرع في الحلف على ترك أصلها ان أتى في يمينه بمن واسم الاشارة أو  
 باسم الاشارة فقط كوالله لا آكل من هذا الطلع أو هذا الطلع فيحنث بسره ورطبه وبجوته وتمره  
 وأمان أسقط اسم الاشارة ومن جميعاً فلا يحنث الا بعين ما حلف عليه وسواء عرف أو أنكر كما  
 أشار اليه بقوله (لا الطلع أو طلعها) فلا يحنث بالمتولد من الفروع وأدخلت المكاف من قوله  
 كهذا الطلع القمح واللبن وغيرهما من كل أصل فيحنث بالذيق والسويق والخبز والكهك  
 وبالزبد والسمن والجبن لان من للتبعض والتمر وما معه فيه أجزاء الطلع والزبد والسمن بعض  
 اللبن والاشارة تناولت الجميع (ص) الا بنيذ زبيب ومرة لحم أو شحمه وخبر قمح وعصير  
 عنب (ش) يعني اذ لم يأت باسم الاشارة ولا بمن فلا يحنث بالمتولد من الفروع الا في مسائل  
 خمس منها من حلف على ترك أكل الزبيب أو التمر أو العنب معروفاً أو منكراً فيحنث بشربه  
 لبنيذ ما ذكر ومنها من حلف على ترك اللحم أو الشحم معروفاً أو منكراً فيحنث بمرة ما ذكر  
 ومنها من حلف على ترك أكل القمح معروفاً أو منكراً فيحنث بكل خبره ومنها من حلف على ترك  
 أكل العنب معروفاً أو منكراً فيحنث بشربه عصيره الا أن هذه كلها تستغنى عنها لانه اذا حنث  
 بالنبيد فأولى بالعصير لانه انما حنث في هذه الخمس لقرب الفرع من أصله والعصير أقرب الى  
 العنب من النبيذ بل هو عينه (ص) وبما أثبتت الحنطة ان نوى المن لا لرداءة أو سوء صنعة

حلف على ترك اللحم الخ) أفاد ان قول المصنف أو شحمه معطوف على لحم الا انه يستغنى باحدهما عن الآخر طعام  
 فلذلك يعطف على مرة لحم أي لا آكل اللحم أو لحماً فيحنث بشحمه وهي وان تكررت لكن أعادها لجمع النظائر وعلى حل الشارح  
 لا تكون من النظائر الخمس (قوله على ترك أكل القمح) ومثل الحنطة الشعير وغيره (قوله لانه اذا حنث بالنبيد) أفاد انه لا يحنث بالخل  
 فيما اذا قال لا آكل عنباً ابن عرفة نقل ابن الحاجب الحنث في العنب ببنيذه كنبيذ التمر والزبيب لا عرفه اه واستشكل التونسي  
 الحنث بالنبيد في الثلاثة قال لانه قال من حلف لا يأكل لبناً فأكل زبداً أو لا يأكل زبداً فأكل سمناً أو لا يأكل سمناً فأكل تمرأولاً يأكل  
 يسراً فأكل رطباً لا شيء عليه وكذا الأياكل فصلاً بالأسأكل غسل القصب فما الفرق بين هذا وبين من حلف لا يأكل تمرأولاً يحنث  
 بشربه نبينه (قوله أقرب الى العنب من النبيذ) أي من قرب النبيذ من الزبيب (قوله بل هو عينه) فيه نظر بل بعضه (قوله ان نوى المن)



فضمته انه اذا لم يكن له نية بشئ لا حنث عليه ومقتضى قوله لا الرداءة الخ انه يحنث والمعمول عليه مفهوم الاول شب (قوله لم يحنث الخ) عدم الحنث عما أنبت فيما اذا نوى الرداءة مبنى على ان الارض مغيرة لا مبنية والا كان يحنث لان النبات عين ما حلف عليه أفاده في ل (قوله حيث جودله) كالمصنع له طعام ولم ينته طيبه فحلف على عدم الاكل ثم جودله فيجوز له أكله بعد أو وجد راحته كريمة فطيب له راحته فيجوز له أكله فهذا من بساط الين (قوله والجواب) (٣٧٣) حاصل الجواب انه انما اقتصر على

ذلك لان المخرج مناسب للمخرج منه والمخرج رداءة الطعام فالمناسب له ان يكون المخرج منه الطعام وجواب آخر وهو ان ما أنبت الحنطة كانه ررع آخر غير المحلوف عليه فنص عليه دفعا لهذا التوهم وأما ما أخذ بثمنها فلا يتوهم فيه هذا لان درجة المعاوضة ربما كانت في لحظة لا بطء فيها فان قلت عند الرداءة لم لا يحنث حيث أتى من واسم الاشارة كما تقدم في مسألة الفرع فالجواب ان الفرع هناك بعض المحلوف عليه بخلاف ما هنا فأبغى الاصل بالكلية اذ الاصل يذهب في الارض ومن هذا يعلم ان الحنث في المسئلة السابقة لا فرق فيه بين أن يكون المحلوف رداءة أم لا وهو ظاهر ل (قوله وبالحمام) ومثله القهوة والمعصرة والطاحون (قوله أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا) المناسب ان يقصر المتن على بيته لاجل تخصيص الحنث ببيت جار المحلوف عليه (قوله معنى يستدل به عليه) أي بذلك المعنى عليه أي على مقصوده وان لم يتقدم له ذكر لفهمه من المعنى (قوله وان طاع الخ) ظاهره انه اذا لم يطع فلا حنث ولو نوى الجماعة والظاهر انه متى نوى الجماعة حنث بدخول

طعام (ش) يعني وهكذا يحنث اذا حلف لا آكل من هذه الحنطة فأكل مما أنبته أو مما اشترى من ثمنها وهذا اذا نوى قطع المن كقول القائل له لولا أنا تأطعمك ما عشت ولولا وجدت ما تأكله لضعفت وان كان لشئ في الحنطة من رداءة أو سوء صنعة في الطعام لم يحنث باكل ما ذكر حيث جودله وقوله لا الرداءة معطوف على معنى مامر أي وبما أنبت الحنطة ان حلف لقطع المن لا الرداءة فان قلت لم اقتصر المؤلف على ما اذا أنبت الحنطة مع ان من نوى قطع المن لا يتقيد حنثه بما أنبته بل لو بيعت واشترى من ثمنها فانه يحنث بذلك أيضا كفي المدونة والجواب انه اقتصر على ذلك مراعاة للمخرج وهو قوله لا الرداءة أي فلا يحنث بما أنبته وأخرى ما اشترى بثمنها (ص) وبالحمام في البيت (ش) أي ان من حلف لا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه الحمام فانه يحنث وأما لو حلف لا أدخل على فلان بيته فدخل الحمام التي لا يملكها فلا حنث وليست كبيت جاره واعلم ان الامور التي مبناها العرف كهذه وما بعدها لا يصح الحكم فيها بالحنث بمصر الا ان لا يطلق البيت على الحمام في عرف أهل مصر (ص) أو دار جاره (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا أو بيته فدخل عليه في دار جاره أي جار المحلوف عليه فان الخالف يحنث لانه لما كان للجار على جاره من الحقوق ما ليس لغيره أشبه بيته أو لان الجار لا يستغنى عن جاره غالباً فكأنه محلوف عليه عرفاً ويصح عود الضمير على الخالف ويكون دار جاره المحلوف عليه أخرى لكن على عود الضمير على الخالف تختص المسئلة بما اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا بالتنوين لا يثبت بالاضافة فلا يحنث (ص) أو بيت شعر (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيته أو بيتا فدخل عليه بيت شعر أو حلف لا أدخل بيتا أو لا أسكن بيتا فدخل بيت شعر أو أسكن بيت شعر فانه يحنث لان الله تعالى قال بيوتنا تستخفونها الآية الا أن يكون ليمينه معنى يستدل به عليه مثل ان يسمع بقوم انهدم عليهم المسكن فحلف عند ذلك فلا يحنث بسكنى بيت الشعر (ص) كحبس أكره عليه بحق (ش) أي أن من حلف لا يدخل على فلان بيتا فيحنث بدخوله على المحلوف عليه الحبس وسواء كان دخوله طوعاً أو كرها بحق لان صيغة البر لا ينفع فيها الا كراه الشرعى لانه كالطوع فنبه بقوله أكره عليه على انه اذا دخل طوعاً يحنث من باب أولى وأما ان سجن الخالف فلا يحنث بدخول المحلوف عليه وان طاع الخالف بدخول السجن حنث بدخول المحلوف عليه على كل حال اذا نوى الجماعة (ص) لا بمسجد (ش) يعني ان الشخص اذا حلف أن لا يجتمع مع آخر تحت سقف فصلى معه في المسجد تحت سقفه فلا حنث عليه كالحلف على الدخول لانه لما كان مطلوباً بدخوله شرعاً صار كانه غير مريد للخالف (ص) او بدخوله عليه ميتاً في بيت يملكه (ش) أي وكذلك يحنث اذا حلف لا أدخل على فلان بيتاً يملكه فدخل عليه ميتاً قبل أن يدفن لان له حقاً من تجهيز يجرى مجرى المالك وكذلك الوفا لا أدخل عليه ما عاش أو حياته حتى يموت على ما في الرواية ابن رشد وهو الصواب لان الناس لا يقصدون بذلك التقييد انما يقصدون التأييد كقول الرجل لا أدخل هذه الدار ولا آكل

المحلوف عليه حبس طوعاً أو كرها (قوله على كل حال) أي سواء دخل المحلوف عليه طائعاً أو مكرهاً (قوله لا بمسجد) فان قال لا دخلت دار فلان أو دار فلان هذه ثم جعلت مسجد الم يحنث (قوله كالحالف على الدخول) الاولى أن يجعل هذه مسئلة المصنف وقوله اذا حلف ان لا يجتمع الخ يجعلها نظيرة لمسئلة المصنف (قوله يملكه) لا فرق بين ملك الذات والمنافع باجارة أو بعمري مدة حياته أو نحوهما ل (قوله لان له حق الخ) أي الانية الحياة الحقيقية فان دفن به لم يحنث بدخوله بعد دفنه ومثل المصنف حلفه لا دخل



عليه بيت فلان ما عاش فدخل عليه فيه قبل دفنه (قوله الا ان ينوي ان لا يجامعه) أي والاحتث بدخوله عليه وان لم يحصل جلوس (قوله وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم) يستفاد من عبارة تت ونحوه ان كذلك زائدة وان المعنى ينبغي على قول ابن القاسم (قوله لان دوام الإقامة لا يعد دخولا) وهو الراجح (قوله حيث كان الشاء مقصودا به نفعه) اما اذا قصد بالشاء عليه اي قاعه في ذلك النكاح لعلمه بمآل شره فيه فانه لا يحنث (قوله وظاهر كلامهم انها ليست كذلك) كذا قال عجم وقال اللقاني وينبغي ان ادخاله قبره وحل جنازته كذلك بل ذكر (٣٧٤)

قاله عجم بان الدفن والصلاة عليه متعلقان باحوال الاخرة بخلاف المتكفين والتغسيل فانهما من أمور الدنيا فلا يظهر أي فرق بين الغسل والصلاة (قوله بما اذا كانت بمعاوم الخ) كما عطاوا فلان امانة دينار مثلا (قوله يحتاج فيه لبيع مال الميت) أي يبيع شيء من مال الميت وقوله لان ذلك المال أي لان ذلك الشيء الذي يباع أي يار بيعه لوضاع أي فهو باق على ملك الميت اذ لو كان حقا للموصى له لم يرجع بخلاف ما اذا كان معينا فهو لم يبق على ملك الميت فاذا ضاع فلا يرجع الموصى له بشئ فلما الاحت بالاكل من التركة وبعض شيو خنا افاد انه لو عين للموصى له ما وصى به من الدراهم مثلا لوضاع رجع في بقية الثلث (قوله اما اذا كان معين الخ) أي أو اكل بعد وفاء الدين ولو قبل القسم خلافا لظاهر المصنف (قوله أو شائع) لانه اذا كان شائعا لم يأكل مما على ذمة الميت بل من شائع بين الوارث والموصى له وهو ما حيان <sup>في تنبيهه</sup> محمل تقصير المصنف في حلقه لغير قطع من فان كان له لم يحنث بأكله منه بمجرد موته فان كان حلقه

هذا الطعام أولا أكلم زيد احياتي أو ما عشت يريد لا أفعّل ذلك أبدا (ص) لا بدخول محلوف عليه ان لم ينو المجامعة (ش) يعني ان الشخص اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا فدخل فلان بيتا فيه الحالف فلا حنث على الحالف الا ان ينوي أن لا يجامعه في بيت هكذا في المدونة عن ابن القاسم ابن يونس قال بعض أصحابنا وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم أن لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فان جلس وتراخي حنث ويصير كابتداء دخوله هو عليه اه وفيه نظر لان دوام الإقامة لا يعد دخولا لما مر في قوله لاني كدخول فيحنث ان المؤلف هنا لم يرع ما قاله ابن يونس عن بعض أصحابه لذلك (ص) وبتكفينه في لا نفعه حياته (ش) أي وحنث بتكفينه في حلقه لا نفعه حياته أولا أدى اليه حقا ما عاش وبخله صرعه ممن يشتمه وثنائه عليه في نكاح حيث كان انشاء مقصودا به نفعه ويحنث من حلف لا ينفع أخاه بنفع أولاده الذين نفقتهم عليه والمراد بتكفينه ادراجه في الكفن وأولى شراء الكفن له ومثله تغسيله وأما بقية مؤن تجهيزه والصلاة عليه فظاهر كلامهم انها ليست كذلك لانها وان كانت من نفعه لكنها ليست من نواجع الحياة فان لم يقبل حياته فانه يحنث بكل ما يفعله من مؤن التجهيز والدفن كما هو الظاهر (ص) وبأكل من تركته قبل قسمها في لا أكلت طعامه ان أوصى أو كان مدينا (ش) يعني ان الحالف اذا حلف لا أكلت طعام زيد مثلا فانه يحنث اذا أكل من تركه زيد قبل قسمها بين مستحقين ان كان زيد الميت مدينا بدين محبط أو غير محبط أو أوصى بوصية قيدها ابن الكاتب بما اذا كانت بمعاوم يحتاج فيها لبيع مال الميت لان ذلك المال لوضاع قبل قبض الموصى له لرجع في الثلث اما ان كانت بمعين لا يحتاج فيه لبيع مال الميت كما يصان به بعد عينه فلان أو شائع كرجع أو ثلث فلا حنث وانما كان يحنث بالاكل من التركة على الوجه المذكور لو جوب وقفها للدين أو للوصية فالضمير في تركته راجع للمحلوف على أكل طعامه (ص) وبكتاب ان وصل أو رسول في لا كلمه (ش) يعني ان من حلف لا أكلم فلا يكتب الحالف مكتوب بالمحلوف عليه أو أملاه أو أمر به ووصل الى المحلوف عليه فان الحالف يحنث لان القصد منه هذه اليمين المجانية وهي غير حاصلة مع وصول الكتاب ولو لم يقرأه المحلوف عليه على المذهب وكذلك يحنث الحالف اذا أرسل الى المحلوف عليه كلاما مع رسول وبلغه فان لم يبلغه الرسول فلا حنث الا ان يسمعه المحلوف عليه وكذلك لا حنث عليه ان لم يصل الكتاب ولو كتبه الحالف عازما بخلاف الطلاق فيقع بمجرد الكتابة عازما ولو لم يصل لان الطلاق يستقل الزوج به بخلاف المكالمة لا تكون الا بين اثنين (ص) ولم ينو في الكتاب في العتق والطلاق (ش) يعني ان الحالف اذا ادعى انه اراد بعدم الكلام المشافهة قبلت نيته في الرسول سواء كانت عينه بالله أو بغيره لانه

خلبت في المال حنث ان كان مغصوبا معينا اذ لا يحل الارث فان أحله كمال نشأ من معاملات فاسدة فيزول <sup>يزيد</sup> عن المال الخبث بآثره فيجبري فيه ما قاله المصنف (قوله وبكتاب) كتبه بعريه أو بغيرها حيث يفهمه المكتوب له أي شأنه ذلك (قوله أو أملاه أو أمر به) لكن لا بد من قراءته عليه لان الكتاب قد يزيد وينقص أفاده في ك (قوله وصل الى المحلوف عليه) أي باذن الحالف ولو حكما كعلمه بخروج حامل الكتاب وسكوته (قوله ولو لم يقرأه) بل ولو لم يفتح المحلوف عليه (قوله على المذهب) مقابله لا بد من قراءته وعليه فهل يشترط كونها باللفظ أو لا قولان ولا فرق على ما في المصنف بين علم المحلوف عليه انه من الحالف أولا (قوله الا ان يسمعه المحلوف عليه) أي يسمع الحالف يقول للرسول بلغ فلانا كذا الذي هو المحلوف عليه



(قوله لانه يريد وينقص) أي والكتاب كلفظه اذ القلم أحد اللسانين على هذا التعليم ينبغي اذ بلغ الرسول كلامه بعينه وشهدت البيعة على ذلك ان يكون كالكتاب لا ينوي فيه لانه تحقق عدم الزيادة والنقص والحاصل ان النية انما تقبل في الكتاب لكونها مخالفة لظاهر اللفظ بخلاف الرسول (قوله لكن يحلف الخ) فان نكل حبس فان طال دين (قوله مذ كور في الام) اعترضه محشي تت بانه لم يكن مذ كور في الام وانما هو مفهوم منها (قوله وبالاشارة له) أي اشارة شأنها الافهام كذا ينبغي (قوله حيث كان يبصر) أي سواء كان سمعاً أو أصم وشمل المصنف الاشارة له مع غيره الا أن يحاشيه (٣٧٥) (قوله وبكلامه ولو لم يسمع) ظاهر المصنف

يشمل ما لو حلف وهو سليم لا كلمة فكله أصم انه يحنث وقال ابن عرفة قلت ينبغي ان حلف عليه سمعاً فكله وهو أصم انه لا يحنث وقال في ك وجد عندى مانصه ومثل البعيد مالوكم الحالف المحلوف عليه وهو ميت (قوله أو رماه الحالف) أي راجعاً عنه اذ مفاد النقل كافي ك انه حيث لم يأمر أحداً بقطيعه ولا رده ولم يكن أعرض عنه فانه يحنث وعلى هذا فان وصل اليه من غير علم من الحالف فانه يحنث على ما يفيد النقل لا على ما يفيد ظاهر كلام المؤلف اه (قوله وبلاذن) أي والضمير في قوله بلاذن أي الضمير المقدر أي لان التقدير بلاذن منه أو ان التقدير بلاذنه ويكون التنوين عوضاً عن الضمير (قوله وبسلامه عليه الخ) ظاهره يشمل السلام عليه في أثنائها معتقداً تمامها (قوله يعني الخ) لا يخفى ان هذا على فرض ان يكون الامام هو الحالف وقوله يريد ولو كانت انما يكون هذا اذا كان المأموم الحالف فحينئذ يكون كلام المصنف شاملاً لما اذا كان الحالف الامام

يزيد وينقص لكن يحلف في العتق والطلاق لحق العبد والزوجة وينوي في الكتاب ان كانت بعينه بغير العتق والمعين والطلاق وأماهما فلا ينوي فيهما في القضاء مع المرافعة وتقييد تنويته بغير العتق والطلاق مذ كور في الام فلا اعتراض على المؤلف بانه في التهذيب غير مقيد ولو حلف ليحكم لم يبر بالكتاب ولا بالرسول مطلقاً لان الحنث يقع بادي سبب بخلاف السبر كما مر (ص) وبالاشارة له (ش) يعني لو حلف لا أكلم فلا نافاً اشار الحالف اليه فانه يحنث لان الاشارة كلام وسواء السميع والأصم ولا يحنث في لا أكلم زيداً بالنفخ في وجهه وهو في الصلاة كلام وقوله وبالاشارة ينبغي حيث كان يبصر والا فلا ينبغي ان يكون حكم النية في الاشارة كحكمها في الكتاب فتقبل في غير العتق والطلاق (ص) وبكلامه ولو لم يسمع (ش) يعني وكذلك يحنث الحالف اذا كالم المحلوف عليه ولو لم يسمع أصم أو نوم مستثقل أو اشتغال بكلام غيره لكن يشترط ان يكون الحالف في مكان يسمع فيه كلام المحلوف عليه عادة لولا المانع لان كان في مكان بعيد لا يسمع المحلوف عليه كلامه عادة فانه لا يحنث (ص) لا قراءته بقلبه (ش) مراده ان من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ جهرًا أو لا يقرأ هذا الكتاب أو في هذا الكتاب فمر عليه بقلبه فلا حنث عليه ففاعل القراءة الحالف لا المحلوف عليه لانه مر أن المشهور رحنث الحالف بمجرد وصول الكتاب الى المحلوف عليه فكيف بقراءته هذا هو المتعين في نهر بكلام المؤلف (ص) أو قراءة أحد عليه بلاذن (ش) أي وكذلك لا يحنث الحالف اذا كتب كتاباً للمحلوف عليه فردّه أو قال لرسوله اردده أو اقطعه فعصاه ودفعه للمحلوف عليه فقرأه أو رماه الحالف فأخذه المحلوف عليه فقرأه فضمير عليه للمحلوف عليه وبلاذن للحالف وقوله بلاذن متعلق بمقدر صفه لمحدوف أي كتاباً وصل بلاذن أي وصل للمحلوف عليه بلاذن من الحالف والمراد بلاذن ولو حكماً كما اذا علم الحالف بذهابه وسكت (ص) وبسلامه عليه بصلاة (ش) يعني ان من حلف لا أكلم زيداً فصلّى الحالف يقوم فيهم المحلوف عليه فسلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فان الحالف لا يحنث بذلك يريد ولو كانت التسليم الثانية التي على يساره (ص) ولا كتابة المحلوف عليه ولو قرأ على الاصوب والمختار (ش) يعني انه اذا حلف لا أكلم فلا ناف كتب المحلوف عليه كتاباً وأرسله الى الحالف ووصل اليه وقرأه بلسانه فان الحالف لا يحنث بذلك على ما صوّبه ابن الموارز على ما اختاره اللخمي بل لو حضر المحلوف عليه وكلم الحالف ولم يجبه فانه لا حنث عليه بذلك لان حلفه لا كلمته ولم يحلف لا كلمي (ص) وبسلامه عليه معتقداً أنه غيره (ش) يعني لو حلف لا كلمه فسلم عليه في غير صلاة معتقداً أنه غيره أو طناً انه غيره فاذا هو المحلوف عليه فانه يحنث فالمراد بالا اعتقاد الجزم فان قلت هذا من اللغو فلا يحنث فيما يجري فيه اللغو قلت اللغو الحلف على ما يعتقده فيظهر نفيه والاعتقاد هنا ليس في الحلف بل في فعل

أو المأموم ومحل ذلك حيث طلب الحالف بالسلام عليه لكونه على يساره والاحتث أي بأن كان يدرك مع الامام ركعة ويدخل حينئذ تحت قوله الا تي وبسلامه عليه (قوله على الاصوب) أي من قول ابن القاسم والمصوب ابن الموارز وقوله والمختار أي من القولين عند اللخمي وأكبر قول ابن القاسم بالحنث غير واحد من أصحابه (قوله أو طناً) أي أو شاكاً أو متوهماً بل هما أولويان (قوله فالمراد الخ) هذا التفريع لا يناسب المفرع عليه (قوله ليس في الحلف) أي ليس في متعلق الحلف مثلاً اذا قلت والله ان في جيبى ديناراً الكونئ تعتقد ذلك قسيتين ان فيه أقل أو أكثر فلا اعتقاد هنا في متعلق الحلف وهو ان في جيبه ديناراً



(قوله بل في فعل غير المحلوف عليه) الأولى اسقاط فعل ويقول بل في غير المحلوف عليه وذلك لان الاعتقاد تعلق بزيد قتيبين انه لم يكن زيدا بل عمر افرز ليس محلولا عليه بل (٣٧٦) المحلوف عليه عدم الكلام (قوله وأما عكس الخ) من فرع المصنف وبهذا يعلم ان

الحنث وعدمه منوط بما تبين  
لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك لو قال  
امرأته طالق ماله مال وقد ورث  
قبل عيته ماله لم يعلم به فيحنث الا ان  
ينوى في عيته أعلمه فلا حنث اه  
ويؤخذ منه ان من قال عبد فلان  
حر وانكشف الامر انه ورثه  
قبل قوله هذا فانه يعتق عليه ولم  
يرمتصوا (قوله أي لا يشترط ان  
يخرجه أولا بالنية قبل ان يسلم الخ)  
رد ذلك عجم بما حاصله ان المراد  
بالحاشاء هنا الحاشاة باللسان وكذا  
بالقلب ان تقدمت محاشاته على  
السلام أو فارقت السلام فان  
حاشاه أثناء أو بعده فلا بد من  
التلفظ بالحاشاة ولا تكفي النية  
(قوله كما اذا كان في الفاتحة)  
أي في الصلاة (قوله وبلا علم اذنه)  
لها في الخروج ولو اذن لها ثم  
رجع فخرجت فذهب ابن القاسم  
انه يحنث ومذهب أشهب لا حنث  
ونرجا على شرطه لانه ان  
لا يخرجهما من بلدها الا برضاها  
فرضيت وأخرجها ثم طلبت الرجوع  
فانه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم  
انه يلزمه (قوله أي لا يسبر حتى  
يعلمه) أي فلا نقول ببر سبب  
كون زيد علم بالشئ الفلاني من  
زيد (قوله لانه يريد وينقص)  
فيتوهم ان اعلامه كالمعدم  
بخلاف كتابه فانه كنطقة (قوله  
وان كان انتفاءه أي هذا اذا  
كان الانتفاء منه بل ولو كان  
الانتفاء حاصل من رسول الخالف

غير المحلوف عليه قتيبين خلافه وأما عكس كلام المؤلف وهو لو كلم رجلا يظنه المحلوف عليه  
فاذا هو غيره لم يحنث ولو قصده كافي الشارح الكبير وشامله ولا يقال هذا فيه العزم على الضد  
وهو يوجب الحنث لا نأقول العزم على الضد انما يوجب الحنث في صيغة الحنث فقط (ص)  
أو في جماعة الا ان يحاشيه (ش) هذا معطوف على مقدراى وبسلامه عليه حالة كونه وحده  
أو في جماعة الا ان يحاشيه بالنية أو باللفظ فلا حنث ويصح عطفه على معتقدا والمراد بالحاشاة  
هنا اللغوية وهي ان ينوى السلام على من عداه لا المحاشاة الاصطلاحية فانها لا تشترط فيكفي  
ان يقصد بالسلام غيره ولا يشترط ان يعزله أولا أي لا يشترط ان يخرجه بالنية قبل ان يسلم  
وظاهر كلام المؤلف سواء رأى المحلوف عليه مع الجماعة أم لا وسواء عرف الجماعة أم لا وهو  
ظاهر المدونة وقال ابن المواز لو سلم على جماعة ولم يفهم المحلوف عليه لم يحنث لانه انما سلم على  
من عرف (ص) وبفتح عليه (ش) يعني لو حلف لا كلمه فسمعه يقرأ أو وقف في قراءته واستدت  
عليه طرق القراءة ففتح عليه بأن أرشده ولقنه ما غلط فيه فانه يحنث ظاهره ولو وجب عليه  
الفتح كما اذا كان في الفاتحة لانه في معنى قوله قل أو اقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة (ص)  
وبلا علم اذنه في لا تخرجي الا باذني (ش) يعني ان من حلف على زوجته بالطلاق أو بغيره انها  
لا تخرج الا باذنه فأذن لها فخرجت بعد اذنه وقبل علمها بالاذن فانه يحنث لان قصده لا تخرجي  
الا بسبب اذني وقد صدق عليها انها خرجت بغير سبب اذنه (ص) وبعدم علمه في لا علمته وان  
برسول (ش) يعني لو حلف انه ان علم بالشئ الفلاني ليعلم به زيد افعلم به ولم يعلم زيد ابه حتى  
علمه من غير الخالف فانه يحنث أي لا يبرح حتى يعلمه وان برسول أو كتاب فقوله وان برسول  
مبالغته في المفهوم وهو الاعلام المتضمن لبر الخالف أي فاذا أعلمه بذلك الامر فان الخالف  
يبر ولو كان الاعلام حاصل برسول يرسله للمحالف عليه يعلمه بذلك الامر وأحرى بكتاب وانما  
بالغ على الرسول لانه يريد وينقص وصح كون المبالغته في المنطوق أي وحنث بانتفاء الاعلام  
وان كان انتفاءه من رسول لكن كونه في المفهوم أتم فائدة وعلمه اسم مصدر مراد به  
المصدر رأى اعلامه ثم اختلف هل يبر الخالف الاباء اعلامه بموقع الخلف عليه ولو علم  
الخالف ان المحلوف له وصل له العلم من غيره وهو رأى أبي عمران وغيره أخذوا بظاهر اللفظ  
أولاد من اعلامه الا ان يعلم الخالف ان المحلوف له علم بالخبر فلا يطلب منه اعلام حينئذ  
ولا حنث عليه وهو تقييد عن اللحنى الى هذا أشار بقوله (وهل الا ان يعلم انه علم تأويلان)  
ومبناها هل ينزل علمه باعلام غيره بمنزلة اعلامه أم لا (ص) أو علم وال ثان في حلقه لأول في  
تظر (ش) هذا معطوف على علمه يعني ان من حلف طوعا أو لى أي لمتول شيئا من أمور المسلمين  
انه ان رأى الشئ الفلاني الذي فيه نظر للمسلمين ومصالحهم ليخبر به فمات المحلوف له أو عزل  
وتولى غيره ثم ان الخالف رأى ذلك الامر فعليه ان يخبر به الى الابد الثاني فان لم يخبر به فانه  
يحنث أي لا يبرو أما اعلام الاول والحال ماذ كر فلا يعتبر ومفهوم في نظرائه لو كان ذلك مما  
يخص المعزول في نفسه فان رآه بعد عزله فليعلم به والا حنث وان لم يذ كر ذلك حتى مات فلا  
شئ عليه وليس عليه رفع ذلك لورثته ولا الى وصيه ولا الى أمير بعده وقوله أو علم وال أي  
اعلام فاجرى مصدر المجرد مجرى المزيد ثم انه يجزى هنا وهل الا أن يعلم انه علم تأويلان (ص)

وفعلما يتوهم انه لا يضر الا اذا كان الانتفاء حاصل من الخالف لكونه هو الذي حلف (قوله أتم فائدة) أي أظهر وعبرهون  
هذا هو المراد والافظا هو العبارة أنه أزيد معنى (قوله فعليه ان يخبر الخ) اعلم ان اعلامه بالرسول أو الكتاب كاف (قوله وان لم يذ كر  
الخ) أي وان لم يعلم بذلك (قوله فأجرى مصدر المجرد) لا ينفي هذا ما تقدم وذلك لان علم اسم مصدر بالنسبة لا علم ومصدر بالنسبة لعلم



(قوله وجرهون) وكذا أعمال غائب لم يعلم به في حلفه لا مال له إلا أن ينوي في يمينه أعلمه فلا يحث به وكذا إن كانت له عمري ترجع يوم ما قلوا تصدق عليه بصدقة وهو لا يعلم فلم يقبلها قال لا شيء عليه وإن قبلها فقولان بالحث وعدمه لأنها بالقبول صارت ماله إلا أن (قوله فانه لا يحث أيضا على المعتمد) أي لجواز أن ينقص القيم (قوله نخلة) هي العطية لا يخفى أنها لا تخرج عن واحد مما ذكرناه (قوله فانه يصدق ولا يحث) ظاهر العبارة ولو في الطلاق والعق المعين ولكن المعتمد أنه إذا ادعى خصوص العارية فانه لا يصدق في القضاء إذا كانت اليمين بطلاق أو عتق معين (قوله ولا ينوي في إرادته الخ) لا عند (٣٧٧) المفتي ولا عند القاضي فيما إذا كانت الهبة أو

الصدقة لا حثي كما أفاد الشارح ذلك بقوله وهكذا الخ (قوله فانه ينوي إذا حلف) وكذا عكسه كما في بعض الشراح إلا أن في العكس ينوي في القنوى وفي القضاء غير الطلاق والعق المعين عند القاضي (قوله أو وجد منزلا) هل ولو في غير بلده أو يقيم بأن يكون ذلك في بلده والظاهر الأول وذكر في ل أن من المنزل الذي لا يوافق ما إذا وجد بيت شعر (قوله مقيد بأن لا يخشى على نفسه) وكذا كل ما يكون به مكرها كالخوف على المال يكون حكمه كذلك في تنبيهه مامشى عليه المصنف مبنى على مراعاة اللفظ ومن يراعى العرف أمهله للصبح فينتقل إلى ما ينتقل إليه مثله فانه اللخمى وأما لو حلف ليسكنها فعلى قول أشهب يرب يوم وليلة وعلى قول أصبغ بأكثر وعلى رعي القصد لا يبرأ بطول مقام يرى أنه قصده وكذا في عب لو حلف ليسكن فأنما يبرأ بطول مقام يرى أنه قصده رعا للقصد حيث لانية له بقدر معين (قوله من يوم ترفع) أي لأن يمينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله فإن عاد إليها بعد انتقاله منها لم يحث) أي إذا رجع بعد انقضاء المدة التي يبر

و جرهون في لا توبى (ش) يعني وكذلك يحث إذا طلب من إنسان ثوبا عارية خلف بالطلاق أنه لا يملك ثوبا له توبى جرهون حيث لا نية سواء كانت قيمة الثوب تزيد على الدين أم لا وأما أن نوى ماعدا الثوب المهرهون فلا حث إذا كانت قيمة الثوب قدر الدين وأما أن كان فيها فضل فانه لا يحث أيضا على المعتمد وينبغي أن يكون مثل المهرهون والمعار والمستهجر كما في شرح (ه) (ص) وبالهبة والصدقة في لأعاره وبالعكس ونوى (ش) يعني أنه إذا حلف لأعاره فوهبه لغير ثواب أو تصدق عليه فانه يحث لأن قصده عدم نفعه وكذلك كل ما ينفعه به من نخلة أو عمري أو أسكان أو تحييس وكذلك يحث إذا حلف لأوهبه أو لا تصدق عليه فأعاره لليلة السابقة وإن ادعى نية فانه يصدق فيما ادعاه ويعمل عليه فإذا قال أردت قصر اليمين على العارية دون الهبة والصدقة فانه يصدق ولا يحث بالهبة والصدقة وكذلك إذا قال أردت قصر اليمين على الهبة والصدقة دون العارية فانه يصدق في ذلك ولا حث عليه بالعارية ولا ينوي في إرادة خصوص الهبة أو الصدقة إذا حلف على أحدهما التقاربهما وهذا معنى قوله (لا في صدقة عن هبة) وعكسه وهذا إذا لم يكن للوهاب أن يعتصر الهبة من الموهوب وأما أن كاره الاعتصار فانه ينوي إذا حلف على الصدقة أنه أراد خصوصها لعدم عصرها فلا يحث بالهبة (ص) وبقاء ولو ليل في لا سكنت (ش) يعني أن من حلف لا سكن في هذه الدار وهو فيها فانه يجب عليه أن ينتقل منها فور الان بقاء فيها سكنى عرفا فإن بقي ولو ليل إلا بعد يمينه مدة تزيد على إمكان الانتقال حث قال فيها يخرج ولو في خوف الليل إلا أن ينوي في الصباح وإن تعالوا عليه في الكراء أو وجد منزلا لا يوافق فلينتقل إليه حتى يجد سواء فإن لم يفعل حث ثم إن قوله وبقاء الخ مقيد بما إذا لم يخش على نفسه لأنه حيث لم يكره في البقاء (ص) لا في لا تنتقل (ش) يعني أنه إذا حلف لا ينتقل من هذه الدار مثلا فانه لا يحث ببقائه فيها إلى الصباح إذا كانت يمينه غير مؤجلة ويؤمر بالانتقال بسرعة ويمنع من وطء زوجته حتى ينتقل فإن لم ينتقل ورافعته ضرب له أجل الأيلاء من يوم ترفع وأما أن كانت يمينه مؤجلة فهو على رالي ذلك الأجل ولا يحث إلا بغضى الأجل انتهى فإن عاد إليها بعد انتقاله منها لم يحث بخلاف المسئلة السابقة وهي مسألة السكنى فانه إذا عاد إليها بعد انتقاله منها فانه يحث لأن قصده أن لا يوجد منه سكنى في تلك الدار في وجد حث (ص) ولا يحزن (ش) هو متعلق بمحذوف معطوف على جملة بقاء فهو من عطف الجمل والتقدير وحث ببقاء ولو ليل ولا يحث بخزن والمعنى أن من حلف لا أسكن هذه الدار ولا خرج منها ثم خزن فيها فانه يحث لأنه ليس بسكنى وأما لو كان له في الدار شيء مخزون وقد حلف لا سكنت بها فانتقل وأبقاه فانه يحث ببقائه كما يفهمه كلام

(٤٨ - خرشي ثانی) باقامتها بعد خروجه وانتقاله وهي نصف شهر المشار إليها فيما يأتي بقوله كانت قلن فانه تشبه في المكث نصف شهر ونسب كماله حيث قال لا تنتقل من هذه الدار (قوله وحث ببقاء) أي زائد على أسكان الانتقال ولو يومين أو أكثر لكثر متاعه وظاهر النقل ولو استمر في مدة النقلة ساكنا (قوله ولو ليل) رد على أشهب لا يحث حتى يكمل يوم وليلة وعلى قول أصبغ لا يحث إلا بأكثر من ذلك وتأمل ذلك (قوله فانه يحث ببقائه) هذا ما لم يكن في الدار مطامير فقد قال التوسى ينبغي إذا كانت المطامير لا تدخل في الكراء إلا بالشرط وتسكروى وحدها لخزن الطعام أن لا تدخل في اليمين وإن تركها إذا كان قد أكثر المطامير منفردة قبل سكناها أو بعدها الآن لا يلبق بالمطامير أن تبقى إلا بمكان سكناها ينبغي نقلها مع قسه



(قوله وانتقل في لاسا كنه) هذا في حلفه لاسا كنه بدار بدي ل قوله أو ضرب باجدار أي أو لاسا كنه في دار أو لاسا كنه من غير ذكر دار أو لاسا كنه في كل من الثلاث أما أن تكون الدار مجرد ساحة لا بيوت بها وكل واحد في جنب منها أو ذات بيت واحد أو بيوت متعددة فهذه تسع صور في الدار وأما لاسا كنه في حارة فإن كانا معاً في حارة واحدة فينتقل كل منهما أو أحدهما لحارة أخرى كانت القرية كبيرة أو صغيرة فإذا كان كل منهما في حارة والقرية صغيرة وحلف لاسا كنه فينتقل لبلد أخرى على فرسخ أو أكثر فإن كبرت في الفرض المذكور كالمدينة المنورة لم يتوقف البر على الانتقال وفائدة يمينه أن لا يقرب به ولا يسكن معه وإذا حلف لاسا كنه بهذه البلدة أو ببلدة فينتقل لأخرى على فرسخ وان حلف لاسا كنه وكل بقرية صغيرة تعين انتقاله حيث لا ينة ولا بساط وان حلف أن لا يجتمع معه في مسق أو محطب فإن كبرت البلدتان فلا يقرب منه عرفاً تأمل هذا ما في عب وفي خط بعض الشيوخ إذا كان كل واحد في حارة حين الحلف بعد عن حارته بجارتين أو ثلاث إذا كان البلد مصر أو لا يكلف الخروج لبلدة أخرى وان كانت قرية خرج منها لقرية أخرى (٣٧٨) ثم ذكر الخطاب عن ابن عبد السلام أنه إذا كانا معاً بمحل واحد

وفوقه محل خال فإن انتقل أحدهما إلى الملقوب في الآخر في السفلى أجره نص عليه ابن القاسم ورأى بعض الشيوخ أن هذا انما يكتفي إذا كان سبب اليمين ما يقع بينهما من أجل المساعدة وأما العداوة فلا يكتفي ولا بد أن يكون كل مسكن مستغنياً عن رفيقه (قوله أي أو سكن الخ) كذا في نسخة فيصح أن تكون أو بمعنى الواو (قوله أو ضرب باجدار) أي شرع في ضربه باثر اليمين ولو لم يخرج أحدهما حتى يضرب فقد يكون ضربه أسرع من الانتقال (قوله عند الأكثر) مقابله ابن المباحثون القائل بأن الجريد لغو (قوله أن جعل لكن نصيب مدخل على حدته الخ) ليس بشرط بل لا بد أن يكون لكل نصيب مرفق سواء كان لكل واحد مدخل أو لا كما يفيد بهرام وأما أن كان لكل منهما مدخل مع

المواق (ص) وانتقل في لاسا كنه عما كانا عليه (ش) يعني لو حلف لاسا كنه في هذه الدار أو لاسا كنه في دار فانه لا بد من انتقال أحدهما أو انتقالهما معاً انتقالاً لا يزول معه اسم المساكنة عرفاً محججاً ترزماً إذا انتقل أحدهما إلى موضع الآخر أي وسكن كل منهما في مكان الآخر على ما يظهر فإن هذه الحالة لا يزول معها اسم المساكنة عرفاً فيحتمل به أي لا يزول وأشار بقوله (أو ضرب باجدار) إلى أنه يخرج من اليمين أيضاً بضرب الجدار بينهما ولا يشترط كون الجدار وثيقاً بالطوب والجير بل يكتفي (ولو جريداً) عند الأكثر أن جعل لكل نصيب مدخل على حدته ولو قسم منافع لا قسم رقبة وقوله (بهذه الدار) متعلق بـ لاسا كنه أي في حلفه لاسا كنه بهذه الدار وأخرى أن لم يعين الدار (ص) وبالزيارة أن قصد التنحي للدخول عيال (ش) يعني إذا حلف لاسا كنه فزاره فإن كان حلفه لا لأجل ما يدخل بين العيال من الشئان بل قصده البعد والتنحي فانه يحتمل بالزيارة لأن التبعاد غير موجود مع الزيارة لأنها موصلة وقرب وان كان حلفه لأجل ما يدخل بين العيال من الشئان فانه لا يحتمل بالزيارة لأنها ليست بسكنى عرفاً وسكت المؤلف عما إذا لم يكن له قصد والظاهر أن المعول عليه مفهوم الشرط ويقيد بما إذا لم يكثرها نهاراً وبيت بالمرض (ص) أن لم يكثرها نهاراً وبيت بالمرض (ش) تقدم أنه إذا كان حلفه لأجل ما يدخل بين العيال فانه لا يحتمل بالزيارة ومحتمل عدم الحنف إذا لم يكثرها نهاراً وبيت بالمرض أما لو أكرهها نهاراً وبيت بالمرض بأن بات اختياراً فانه يحتمل أي فلا يحتمل إلا بالشيئين معاً لأن القاعدة المركبة من شيئين تقتضي بانتفاء أحدهما فإن أكثر الزيارات نهاراً من غير مبيت أو بات بمرض أو بات بالمرض ولم يكثر الزيارات فانه لا حنف عليه هذا ظاهر كلامه وكلام الشامل لكن الذي في نقل أبي الحسن عن ابن رشد التعبير بأو وحينئذ قالوا وهذا يعني أو كما هو موجود في بعض النسخ وما في الشامل

اشترأ كهما في المرفق فانه لا يفيد كإيدل عليه فرع الشارح (قوله متعلق بـ لاسا كنه) الأولى أنه داخل في حيز المبالغة غير للرد على ابن رشد القائل بأن الدار إذا كانت معينة باسم الإشارة لا يكتفي فيها بضرب الجدار فلذا بالغ المؤلف عليها وتقدير المصنف حينئذ ولو جريد أولو في قوله في هذه الدار والحاصل أن المبالغة على شيئين كفاية الجدار ولو قال بهذه الدار خلافاً لابن رشد وعلى كفايته ولو جريد أخلاقاً لابن المباحثون (قوله لا لدخول عيال) متعلق بمحذوف معطوف على مقابله أي لأن حلفه لدخول عيال أو معطوف على المعنى أي حلفه لقصد التنحي للدخول عيال (قوله الشئان) بفتح النون وسكونها البغض (قوله مفهوم الشرط) أي الذي هو قصد التنحي أي فلا يحتمل ويقيد بما إذا لم يكثرها نهاراً على ما يأتي (قوله وبيت بالمرض الخ) إشارة إلى أن الواو في قوله وبيت للعطف على يكثره ومجزوم والياء فيه محذوف لالتقاء الساكنين أي والنفي منصب على المجموع (قوله بالمرض) أي مرض المحلوف عليه كفاي بعض الشراح (قوله لأن القاعدة) أي وهو الحنف وقوله المركبة أي المركب متعلقها من شيئين اللذين هما الأكثر نهاراً والبيات بالمرض وحاصله أن الحنف انما هو في تلك الصورة وهي الأكثر نهاراً والبيات بالمرض (قوله التعبير بأو) أي والقاعدة أن إذا دخلت في حيز النفي يكون النفي منصبا على كل منهما كقوله ته إلى ولا تطع منهما آنما أو كفورا حينئذ فالحنف بواحد من الأمرين ولا



يتوقف على مجموع الامر من بل مجموع الامر من أولى في الحنث والمعنى ان انتفى كل من الكثرة نهار او الليالي بالامر من فتي وجد أحدهما حنث أى والمعتمد هو ما في نقل أبي الحسن (قوله والكثرة ما بعده العرف كثرة ولو في أيام) أى انه يغيب يومين ويأتى يوماً وهكذا فلهذه كثرة باعتبار أيام أى زيارات ومقابل المبالغة ماذا كانت الكثرة باعتبار زيارة واحدة كأن يمكث عنده أربعة أيام (قوله باهله) وزوجته وأولاده مدة الزيارة لا حاجة له وكأنه يقول طول الإقامة باهله في المرة الواحدة من الزيارات وأما الوزاره زيارة واحدة ولم تطل إقامته باهله بل طالت إقامته في الزيارة الواحدة بدون أهله فلا يحنث ولو قال طول الزيارة الواحدة أى بحيث يمكث عنده ما يحصل به المال ولو قال فيما يظهر وكان أوضح وفي شرح شب الكثرة هى ان يزيد على ثلاثة أيام وهى واضحة (قوله وسافر القصر في حلفه لا سافرون) وان لم يقصر الصلاة فيه لعدم قصد هادفها أو لعصيانه به أو نحو ذلك لان الأربعة (٣٧٩) برد مسافة شرعية ولو تخلف قصر الصلاة

فيه لعارض ولو جرى عرف بانتقال الحالف من بلده الى بلد أخرى قريبة دون مسافة القصر لا يعتبر ذلك العرف لانه عرف فعلي على ما تقدم له من عدم اعتباره (قوله دون اللغوى) أى الذى هو أقل من الشرعى وهو قطع المسافة (قوله من تقديم اللغوى) أى على الشرعى ولكن المعتمد تقديم الشرعى على اللغوى (قوله واحد أقوال أربعة) ذكرها ابن عرفة (قوله وليس المراد الخ) وما حل به أول العبارة فاعلم انظر فيه لظاهر المصنف (قوله لينتقلن من بلد) أى أو فوى ذلك أو دلت عليه قرينة (قوله لينتقلن من دار) أو فوى ذلك أو قامت عليه قرينة (قوله هـ ذار جاع لقوله) والشيخ سالم رجعه لقوله لا اسكنت ولقوله لا تنتقلن لكن المعنى مختلف فالمعنى بالنسبة للاول انه يحنث بابقاء رحله وبالنسبة للثاني انه لا يبر بانقاله حيث أبى رحله ولكن الظاهر ما قاله الشارح وقال محشى تت وظاهر كلامهم انه لا يحنث

غير ظاهر والكثرة ما بعده العرف كثرة ولو في أيام وقيل معنى الكثرة نهار أو طول الإقامة بأهله مدة الزيارة في المرة الواحدة من الزيارات وليس المراد بالزيارة المعروف منها تأمل (ص) وسافر القصر في لا سافرون ومكث نصف شهر ونوب كاله (ش) يعنى ان من حلف لا سافرون فلا يخرج من الحنث الا أن يسافر مسافة أربعة برد ويمكث في منتهى سفره نصف شهر ونوب كمال الشهر فقوله وسافر الخ جلاله على المقصد الشرعى وهو المنصوص دون الأغوى والا لاجزأ ما يسمى سفرا ودون العرفى والا لا اعتبار العرف وهو خلاف ما مر من تقديم اللغوى عند عدم النية والبساط ومثل ذلك من حلف يخرج من المدينة على ما في سماع ابن القاسم مع رواية محمد واحد أقوال أربعة وليس المراد بالمكث حقيقته بل المراد انه لا يرجع بعد سفر مسافة القصر قبل نصف شهر فلو استمر سائرا بعد مسافة القصر نصف شهر لمكان الحكم كذلك (ص) كانتقلن (ش) يحتمل أن التشبيه تام والمعنى ان من حلف لينتقلن من بلد فانه لا يخرج منه من الحنث الا ان يسافر مسافة قصر ويلزمه ان يقيم هناك أى في انتهاء سفره نصف شهر ونوب كاله في انتهاء سفره ويحتمل أن التشبيه في قدر المكث فقط والمعنى ان من حلف لينتقلن من دار فانه لا يخرج منه من الحنث الا أن يقيم في المكان المنتقل اليه نصف شهر ونوب كاله فان لم يقيم بواحد منهما فلا يبر الا بفعل من قيد ببلد (ص) ولو بابقاء رحله لا يكسما روهل ان فوى عدم عوده له تردد (ش) هـ ذار جاع لقوله لا اسكنت ولا وجه لفصله عنه والمعنى ان من حلف لا سكن هـ ذار فارتحل بجميع أهله وولده ومتاعه وأبقى ماله بال فانه يحنث لان ترك نحو مسمار وخشبة مما لا يحمل الحالف على العود اليه فانه لا يحنث بترك ذلك مطلقا سواء تركه ليعود اليه أم لا وقيل ان فوى العود اليه حنث لان فوى عدم العود أولانية فالتردد انما هو فوى فوى العود وعبارة المؤلف تعطى ان من لا نية له من محل التردد وليس كذلك بل لا يحنث في هذه اتفاقا فلو قال وهل الا ان ينوى العود له تردد لتزل على مارتى (ص) وباستحقاق بعضه أو عيبه بعد الاجل (ش) يعنى ان من حلف ليقضين فلا ناحقه الى أجل فقضاء اياه فاستحق كاله أو بعضه من يده أو اطلع فيه على عيب فانه يحنث حيث كان ماذ كر بعد الاجل أو قبله ولم يقم عليه الابد الاجل وظاهر الحنث ولو كان

ببقاء متاعه في لا تنتقلن وتسوية الاجهوى بينهما عهدته عليه انتهى ومحل الحنث بابقاء الرحل اذا كان في محل السكن أو ما هو في حكمه مما يدخل في عقد الاجارة بغير شرط وأما ما لا يدخل الا بشرط كالطماير فانه لا يحنث بابقاء ما خزنه فيها مع انه من جملة الرحل وان لا يكون في نقله فساد فلا يحنث بابقاء ما في نقله فساد كخمر شجر بالدار في قطعه فساد وان يكون حلفه لقطع المنسبة ونحوه كالخروج من كراء رب الدار وما لم يدخل بينه وبين الخيران فلا حنث ومن جملة رحله متاع زوجته الذى ينتفع به والا كان كالذى تجر به فلا حنث ببقائه (قوله وأبقى ماله بال) اشارة الى ان المراد بالرحل ماله بال وهو ما يحمل الحالف على رجوعه له أو طلبه ان تركه (قوله فلو قال وهل الخ) أى وهل عدم الحنث مطلقا فوى العود أو فوى عدمه أولانية له أو عدم الحنث الا أن ينوى العود (قوله وباستحقاق بعضه) ولو أجاز المستحق ذلك (قوله أو اطلع فيه على عيب) اشارة الى أن قول المصنف أو عيبه ليس المراد حدوث العيب بل المراد انه اطلع على العيب الا أن فلا ينافى ان العيب قديم حتى يثبت له به الرد



(قوله ولو كان البعض الباقي قيمته تفي بالدين) هذا انما يصور بأن يكون له عليه عشرة دنانير في عطيته بدل ذلك سلعتهين يستحق احدهما والباقية تفي بالعشرة ولا يأتى ذلك فيما اذا كان له عليه ثوبان دفعهما له ثم استحق أحدهما مع ان هذا ظاهر المصنف (قوله ومثله يجزى في الاستحقاق) أى انه اذا لم يقم بذلك الاستحقاق بأن رضى رب الشئ المستحق أن لا يأخذ ما يستحقه من رب الدين (قوله ما تقدم الخ) لم يتقدم هذا واسم الإشارة عائد على قوله فلا حث بعد قوله والاوجه توهم المناقاة انه اذا كان يحث ولو أجاز المستحق فكذا يحث ولو رضى بعدم القيام بالاستحقاق اذ لا فارق فكيف يصح أن يقال لا حث حيث رضى بعدم القيام (قوله وأما فيه) أى نقص العدد ومثله نقص الوزن فيما يتعامل به وزنا (قوله قيمته أقل الخ) إشارة الى انه أراد بالبيع الفاسد المتفق على فسادده والاحسن أن يراد به الفاسد مطلقا (٣٨٠) ويكون الضمير في قوله ان لم يف أى العوض الشامل للقيمة في المتفق على فسادده

والثمن في المختلف في فسادده لكن هذا ظاهر على نسخة الباء. وأما على نسخة التاء فلا يظهر (قوله وقاصه باثمن) هذا يقتضى انه باع السلعة بثمن مساو للدين ثم وقعت المقاصة بين الدين وذلك الثمن وحينئذ فقوله فباعه به عرضا أى بنظيره لأن البيع وقع بنفس الدين مع ان المصنف صادق بأن يكون باع الدين بعرض قيمته أقل من الدين (قوله فاعلى) أى أعلى من حوالة السوق أى كتغير بدن (قوله فان مضى الاجل حث) أى فقول المصنف وبيع فاسد أى ومضى الاجل (قوله أو يكون معطوف على قوله يوفيه الخ والاستثناء بالنسبة للأول متصل وللثاني منقطع (قوله ان لم تف بالمشاة الخ) الاحسن نسخة الباء وذلك ان نسخة التاء تفيد ان الحث حيث لم تف القيمة وان وفاه المدين بقية دينه قبل الاجل بخلاف نسخة الباء فان المعنى ان لم يف الخالف أهم من كونه بالقيمة

البعض الباقي قيمته تفي بالدين وانما يحث في ظهور العيب بعد الاجل اذا قام رب الدين بالعيب ومثله يجزى في الاستحقاق والا فلا حث ولا يأتى في هذا ما تقدم من الحث ولو أجاز المستحق لانه في الاجازة بعد القيام وأما هنا فلم يحصل قيام أصلا وهذا في غير نقص العدد وأما فيه فيحث ولو حصلت الاجازة قبل القيام (ص) وبيع فاسد فاقبله ان لم تف (ش) صورتها حلف ليقضينه حقه الى أجل كذا فباعه به عرضا قيمته أقل من الدين ببيع فاسد امثل الدين وقاصه باثمن وفات المبيع في يد صاحب الحق قبل الاجل بما يفوت به البيع الفاسد من حوالة سوق فاعلى فان مضى الاجل حث لان المعاوضة الشرعية لم تحصل اللهم الا أن يوفيه المدين الخالف ما بقى من دينه بعد القيمة قبل الاجل أو يكون في القيمة وفاء به فانه يبر فقوله ان لم تف بالمشاة فوق على أن فاعله القيمة أو التحمية أى الا أن يوفيه الخالف ما بقى من دينه بعد القيمة قبل الاجل (ص) كان لم يف على المختار (ش) أى انه يحث اذا لم يف المبيع حتى انقضى الاجل أى وفات بعده حيث لم تف القيمة بالدين والا فلا حث كفى فوته قبل الاجل على المختار عند اللغوي خلافا لسخنوني في قوله بالحث من غير تفصيل والتشبيه تام أى في منطوق ان لم تف وفي مفهومه وأما ان لم يف بعد الاجل أيضا فانه يحث اتفاقا اذا المبيع حينئذ باق على ملك ربه ولم يدخل في ضمان المشتري ولا في ملكه فلم يحصل وفاء (ص) وبهية له (ش) يعنى ان من حلف ليقضينه حقه الى أجل كذا فوفيه ربه للمدين أو تصدق به عليه أو أبرأه منه وما أشبه ذلك وقبل المدين ذلك فانه يحث مكانه لان الحق سقط بمجرد قبوله (ص) أو دفع قريب عنه وان من ماله (ش) يعنى لو حلف ليقضينه حقه الى أجل كذا فغاب الخالف أو لم يغب الا ان بعض أقارب الخالف قضاه عنه من ماله أو من مال الخالف فانه لا يبرأ ولو كانت اليمين موجهة ومضى الاجل فهو حاث مالم يعلم الخالف قبل الاجل ويرضى به فانه يبرأ بذلك وأما ان كان الدافع عنه وكيله فان كان وكيله في القضاء أو مفوضا بر وان كان وكيله في البيع والشراء والتقاضى فكذلك ان أمره به الخالف والا فلا يبرأ فله ضمير في قوله عنه للخالف وكذا ضمير ماله وكان ينبغي أن يقول وان من مالك (ص) أو شهادة بينه بالقضاء (ش) يعنى لو حلف ليقضينه حقه فشهدت له بينه انه قضاه له لم

أو غيرهما (قوله على المختار) اعترض بان الصواب التعبير بالفعل لان سميونا قال بالحث وأشهب وأصبغ بعدهم ينتفع واللغوي قال بالثاني ان كانت القيمة مساوية نظرا الى انه حصل بيده عوض حقه فهو اختياري له في نفسه والجواب عنه ان التفصيل لما لم يخرج من القولين كان مختارا من الخلاف (قوله ولم يدخل في ضمان المشتري) النفي منصب على مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا ينفى ان الضمان يحصل من المشتري بمجرد القبض ولو لم يحصل شئ كذا فهم بعض الشيوخ ويمكن أن يقال مراد الشارح الضمان بالفعل وأما اذا لم يحصل شئ فمعلق الضمان لم يحصل بالفعل (قوله فانه يحث مكانه) ولودفعه له بعد القبول وقبل الاجل ولكن في التوضيح انه اذا قضاء بعد قبوله وقبل الاجل لم يحث وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم (قوله فان كان وكيله في القضاء) أى قضاء الدين الذى عليه وقوله والتقاضى أى يقبض الديون التى له (قوله وان من مالك) أى يا حاث خلافا لظاهر المصنف من ان الضمير في قوله وان من ماله يعود على القريب



(قوله كافي مسئله الهبة) هذا لا يأتي على ما تقدم له بل انما يأتي على ظاهر قول مالك وابن القاسم في التوضيح في مسئله الهبة ولو  
قضاء بعد قبوله وقبل الاجل لم يحث وهو ظاهر قول مالك وأشهب والحاصل ان في مسئله قولين فالأول اذهب لقول وهو الراجح وهنا  
ذهب لخلافه (قوله أوحكا كافي مسئله القريب) لا يخفى بعد هذا ان ليس هنا أخذ المصنف قد قال لا بدفعه ثم أخذه أجيب بأن  
قوله ثم أخذه فيما يمكن فيه الأخذ (قوله وبهذا يصح الخ) ورجعه عيج مسئله (٣٨١) الشهادة تبع الشيخ عبد الرحمن وشبهته انه

في مسئله القريب لا يشترط دفعه  
بل يكفي اجازته وقد علت رده  
بقوله حقيقة أوحكا وعلى كلامه  
بقوته مسئله الهبة **تنبيه**  
كلام المصنف هذا مبني على  
مراعاة اللفاظ وترك مراعاة  
البساط وهو خلاف ما تقدم ولكن  
الراجح كلام المصنف فيما هنا  
بخصوصه ولا غرابة في بناء مشهور  
على ضعيف قال في ك وجهد  
عندي ما نصه فلو أتى المحلوف له في  
هذه المسئلة وقال انا لا حق لي أخذه  
فيدفع الحالف الحق للحاكم لاجل  
البر ثم يأخذ ولا يجبر الغريم انتهى  
(قوله فدفع الحاكم الدين) أي من  
مال المجنون (قوله قولان الخ)  
لا يخفى ان ظاهر علة القولين ولو  
فرض ان الحاكم لم يدفع عنه شيئا  
ولذلك قال شب وان لم يدفع حتى  
مضى الاجل انتهى فهو صادق  
بعدم الدفع رأسا (قوله مقيدة بما  
اذالم يكن للمجنون ولي) أي وأما  
اذا كان للمجنون ولي فلا يبريد دفع  
الحاكم لعل ذلك يفرض في سفيه  
أذن له وليه بأن يتداين ديننا ثم  
يخلف لرب الدين انه يقضيه حقه  
في أجل كذا ثم جن (قوله وانظر  
هل المفقود الخ) الظاهر انه ليس  
كذلك لانه مختار في فقدده الا ان  
يكون غير مختار فيه (قوله

ينفع بذلك ولا يبريد دفعه له أو لو كيله ومثل الشهادة ما اذا كان الحق المحلوف على ادائه  
عوض عبدا فاستحق أو ظهر به عيب وردة فانه لا يبرح حتى يوفيه عوض العبد ثم رده ومثله ما اذا  
اعترف المحلوف له انه وصل اليه حقه قبل حلف المديان فان الحالف لا يبريد دفعه له ثم ان شاء  
أخذه منه أو لم يأخذه منه فقله (لا بدفعه ثم أخذه) راجع للمسائل الثلاث أي ولا يبريد الحالف  
في ذلك كله لا بدفعه الحق قبل مضي الاجل حقيقة كافي مسئله الهبة ومسئلة الشهادة  
أوحكا كافي مسئله القريب اذا بلغه ذلك وهو غائب وأجاز دفعه وبهذا يصح ما قرره نت من  
انه راجع للثلاث مسائل (ص) لا ان جن ودفع الحاكم وان لم يدفع فقولان (ش) صورتهما حلف  
ليقضيه حقه الى أجل كذا ثم حصل للحالف جنون في الاجل فان دفع الحاكم عنه الدين في  
الاجل بر في عيینه وبرئ من الدين وان مضى الاجل فدفع الحاكم الدين بعده ففي المسئلة قولان  
بالحنث نظر الى حين عيینه وعدمه نظر الى حين النفوذ وفي شرح (ه) بعد ان استظهر ان دفع  
جماعة المسلمين يقوم مقام دفع الحاكم وان المغمى عليه والسكران بحلال كالمجنون قال ثم ان  
البراءة بدفع الحاكم مقيدة بما اذالم يكن للمجنون ولي ويجزى مثله في المغمى عليه والسكران  
كذا ينبغي وينبغي أن يكون الاسير كالمجنون وانظر هل المفقود كذلك أم لا وظاهر كلامه انه  
يبريد دفع الحاكم ولو كان المدفوع من مال الحاكم والولي مثله والظاهر ان المحبوس متى أمكن  
الوصول له فلا يبريد دفعه والابر (ص) وعدم قضاء في غدي لا قضينك غدا يوم الجمعة وليس هو  
(ش) يعني لو حلف ليقضيه حقه غدا يوم الجمعة أو يوم الجمعة غدا وهو يظنه كذلك والحال ان  
غدا يوم الخميس مثلا فان قضاء فيه فانه يبر في عيینه اذ هو مسمى غدا عرفا ولا يضره غاطه في اسمه  
وان لم يقضه فيه حث لان المعلوم من قصد الحالف انما هو تجميل القضاء لا تسمية اليوم فلا  
يلتفت الى قوله يوم كذا الا ان يريد اليوم الذي سمي فينوي ان كان مستقبيا كما نقله المشدالي  
(ص) لان قضى قبله بخلاف لا كانه (ش) يعني انه اذا حلف ليقضيه حقه في غد فجعله  
اليوم فانه لا يحث لان قرينه الحالف اقتضت ان الحلف انما هو على عدم تأخير عن اليوم  
ولذلك اذا قصد بخلافه ان يدفع له غد المطل فانه يحث بقضائه قبله بخلاف لو حلف ليا كان هذا  
الطعام غدا فأكله اليوم فانه يحث لان الطعام قد راد به اليوم والغريم انما القصد منه القضاء  
كافي المدونة قال أبو ابراهيم حله في الطعام على مقتضى اللفظ وفي الدين على المقصد ولذلك  
لو قصد بالدين اللذبات تأخيرها بالطعام الرغبة في أكله لكونه مريضا لان انعكس الحكم ونحوه  
لا شبه (ص) ولان باعه به عرضا (ش) هذا معطوف على قوله لان قضى قبله أي فلا حث  
وصورتها حلف ليقضيه حقه الى أجل كذا فباعه به عرضا قبل مضي الاجل تساوى قيمته  
الدين الذي عليه فانه يبر في عيینه فان كانت قيمته أقل من حقه لم يبر ولو باعه بقدر الدين لانه  
يحتاط لجانب البر والحنث يقع بأدنى سبب وان كان الغبن جائزا في مثل هذا (ص) وبران غاب  
بقضاء وكيل نقاض أو مفوض (ش) أي وبر الحالف ان غاب المحلوف له أو تغيب واجتهد في

أو يوم الجمعة غدا الخ) وانما اقتصر المصنف على ما ذكره لتوهم ان الثاني ناسخ للاول (قوله فينوي ان كان مستقبيا) أي في  
اليمن بالله وغيرها ولا ينوي عند القاضي في الطلاق والعق المعين (قوله حله) أي حمل ابن القاسم عيینه في الطعام لان النص لاجن  
القاسم (قوله ليقضيه حقه الى أجل كذا) وهو دنانير أو دراهم ولم يقصد عينه ما مفهومه لو قصد عينه لم يبريد دفعه العين وكذا اذا  
كان لانه له ولا يبريد الا اذا حلف على نية القضاء المطلق فباعه به عرضا (قوله تساوى قيمته الدين) رده اللقاني قائلا ولا يشترط في هذا



المبيع ان تساوى قيمته الدين لان الفرض انه يبيع صحيح وتقييمه يدنت له بذلك غير ظاهر (قوله أو مفوض) بالجرم مصدر ميمي اسم  
مفعول بمعنى تفويض كما قيل في قوله تعالى يا أيكم المفقون أو معطوف على وكيل وحذف الموصوف (قوله كعار ية غاب عليها) أى وهى  
مما يغاب عليه والقاعدة ان العارية اذا كانت مما لا يغاب عليها ودعى المستعير ضياعها ولم تقم بينه فانه يلزمه قيمتها (قوله بدفعه) أى  
بدفع الحق الذى هو قيمة الشيء المعار (قوله وانه) الاولى أن يقول وعمل الوصية فانه يبر بقضاء وارثه ويكون معطوفا على قوله عمل الوكيل  
الخ ويجاب بأنه استئناف لبيان الحكم (قوله وهل ثم وكيل ضبيعة) لا يخفى ان كلام المصنف يقتضى تقديم وكيل الضبيعة على الحاكم  
على هذا التأويل وليس كذلك بل هما عنده سواء فى البر بالدفع لاحدهما فهو فى رتبة الحاكم عياض وهو ظاهرها <sup>في تنبيهه</sup> قال ابن  
يونس قال بعض فقهاءنا وأغابر بدفعه الى (٣٨٢) السلطان وان كان السلطان لا يقتضى ديناً لغائب إلا أن يكون مفقوداً لان ذلك

طلبه فلم يجده بقضاء وكيل تقاضا لدينه أو مفوض واحترز بقوله غاب عمل الوكيل كان رب الحق  
حاضراً فان السلطان يحضره ويحجبه على قبض حقه إلا أن يكون الحق مما لا يجبر على قبضه  
كعار ية غاب عليها فتلقت عنده وما أشبه ذلك فيبرأ من يمينه بدفعه الى السلطان وانه لو مات بر  
بقضاء وارثه كالمص (ص) وهل ثم وكيل ضبيعة أو ان عدم الحاكم وعلمه الاكثر تأويلان (ش)  
أى وهل يلى ما مضى وكيل الضبيعة الذى لم يוכלه على تقاضى دينه بل وكله على قبض خراج رزقه  
أو ضيعته فهو فى رتبة الحاكم فاهم ما قضاء بر أو انما يلى ما تقدم وكيل الضبيعة ان عدم الحاكم  
العدل أو الوصول اليه أمان وجدوا مكن الوصول اليه فلا يبرأ به تأويلان وأحق أبو عمران  
الصدوق الملاطف بوكيل الضبيعة وعلى هذا فالحلاف انما هو حيث دفع لو وكيل الضبيعة مع  
وجود الحاكم هل يبرأ أم لا فالبر بالدفع للسلطان مع وجود وكيل الضبيعة متفق عليه والخلاف فى  
البر بالدفع لو وكيل الضبيعة مع وجود السلطان ولما كان البر من اليمن حاصل بقضاء الأشخاص  
الاربعة والبراءة من الدين حاصلة بالاولين دون الثالث وفيها فى الرابع تفصيل أشار اليه بقوله  
(ص) وبرئ فى الحاكم ان لم يحقق جوره والابر (ش) يعنى لو حلف ليقضيه حقه الى أجل كذا  
فغاب رب الدين وخشى الخائف الخنث يخرج الاجل وغيب رب الحق فدفع الحق للحاكم  
حيث لا وكيل أو كان وغاب فان كان الحاكم عدلاً أو مجهول الحال فان الخالف يبرئ في يمينه بدفع  
الدين له ويبرأ من الدين ايضا وان حقق جوره بر في يمينه ولم يبرأ من الدين (ص) كجماعة المسلمين  
يشهدهم (ش) التشبيه فى البر من اليمن لا فى الابر او المعنى ان الخالف اذا لم يجد الحاكم العدل  
ولا وجد وكيل البر الدين فانه يأتى الى جماعة المسلمين يعلمهم بحاله وباجتهاده فى طاب صاحب  
الحق وانه لم يجده لسفره أو تغيبه ويشهدهم على عدد الحق ووزنه ويبقيه تحت يده الى حضور  
صاحب الحق ليشهدوا له وعند الحاجة الى الشهادة فانه يبرئ حينئذ في يمينه ولو مضى الاجل ومطل  
ربه والواحد منهم يكفى (ص) وله يوم وليلة فى رأس الشهر وعند رأسه أو اذا استهل (ش) يعنى  
اذا حلف ليقضيه حقه فى رأس الشهر وعند رأسه أو اذا استهل فله ليلة ويوم من الشهر الثانى  
فاذا مضى ذلك ولم يوفه حقه كان حاشا وانما قدم المؤلف اليوم على الليلة تبعاً للرواية والا فالاولى  
أن يقول وله ليلة ويوم لان ليلة كل يوم قبله الا ما استثنى كيوم عرفة لكن هذا التوهم انما  
يتأتى على مذهب السكوفيين القائلين بأن الواو تقتضى ترتيباً الى أعلى مذهب البصريين (ص)

حق للحالف لبراءة ذمته وبره فى  
يمينه والراجح ان الحاكم يقدم على  
وكيل الضبيعة (قوله أو ضيعته)  
أى بلده وهذا أى قوله بل وكله  
الخ تفسير من الشارح لو وكيل  
الضبيعة (قوله وبرئ فى الحاكم الخ)  
أطبق فى الحاكم فيشمل السلطان  
والقاضي والوالي وانظر هل للسعاة  
هنا وفى ولاية النكاح مدخل  
وسمكت عن البراءة فى غيره  
وحكمها انها تحصل بالدفع لو وكيل  
التقاضى المفوض دون وكيل  
الضبيعة (قوله فان كان الحاكم  
عدلاً الخ) ظاهره وان كان جائراً  
فى نفس الامر أو عند الناس  
وهذا بناء على ان تحقق مضارع  
مبنى للفاعل وانظر هل يقبل قوله  
انه لا يحقق جوره أو ينظر شهرته  
عند الناس وانما ظاهره ان كان  
مثله يخفى عليه ذلك قبل والا فلا  
(قوله اذ لم يجد الحاكم العدل)  
بان لم يكن حاكم أصلاً أو جارا أو  
تعذر الوصول اليه (قوله ولا وجد  
وكيلاً) أى غير وكيل الضبيعة اذ  
ينبغي تقديمهم على وكيل الضبيعة  
حتى على القول بأنه يبر بالدفع له

لقيامهم مقام الحاكم فى عدة مسائل (قوله يأتى الى جماعة الخ) أفاد انه لا يبر بجعله عند عدل من غير اشهاد عدلين  
والى  
(قوله ووزنه) أى فيما اذا كان التعامل وزناً (قوله ويبقيه تحت يده) أى أو يد عدل من المسلمين (قوله والواحد منهم يكفى) عبارة  
عب أراد المصنف بجماعة اثنين عدلين فان لم توجد عدل الجميع على حقيقة راعته بعض الشيوخ <sup>في تنبيهه</sup> فظاهر عبارة المصنف  
انه يبر بذلك ولو لم يضق الوقت عن القضاء لكن كلام ابن بشير يفيد انه يعتمر فى البر أن يضيق الوقت بحيث يخاف الخنث (قوله من  
الشهر الثانى) أى بالنسبة للشهر الذى وقع الحلف فيه فلا ينافى ان الشهر الثانى هو عين الشهر المشار له بقوله فى رأس الشهر مثلاً (قوله  
كيوم عرفة) أى الذى هو اليوم التاسع فانه سابق على ليلته التى هى ليلة الوقوف والكاف استقصائية ويقال ليلة عرفة لليلة التاسع  
والحاصل ان اليوم التاسع له ليلة قبله وليلة بعده ويوم النحر ليس له ليلة أى بحسب الشمس فلا ينافى أن ليلته ليلة العاشر



(قوله فله يوم وليلة الخ) فإذا قال لرؤية هلال رمضان فله يوم وليلة من رمضان فاذا قال لا تسلاخ رمضان أو لا نقضاء رمضان فله يوم وليلة من شوال وإذا قال لا يستهل رمضان فله يوم وليلة من رمضان والحاصل ان الى مخالفة للام وان مثل اللام عند أو اذا (قوله ممدود الخ) وقول تن بالقصر غير صحيح كما أفاده شب ومحشى تن (٣٨٣) (قوله وهو الضم والجمع) أى لان الانسان عند لبسه

يضمه ويجمعه عليه وعطف الجمع على ما قبله بنفسير والقبو يفتح القاف وسكون الباء (قوله ولا إدارة) عين ما قبله (قوله والا اول أحسن) أى لانه يمنع وجود ان في المعطوف عليه كالا يحنى الا ان تفتح همزة ان فتسبب مع ما بعدها ويتوهم دخول الباء حينئذ الا ان خبر بان تلك العلة تقتضى المنع لا عدم الاحسنية وقيل فى وجه الاحسنية ان الجر بالتوهم ضعيف وفيه تكلف تأمل (قوله لا أدخله) أى وقصد تجنبها أو دلت قرينة أو بساط عليه (قوله فهو من باب الحذف والايصال) فان قيل ما المانع من ابقائه على ظاهره قلت المانع انه ليس قصده دخوله بل الدخول منه للدار (قوله يعنى انه اذا حلف الخ) أى فالمصنف أهمل قيد الابد منه وهو ذكر البيت مع اضافته أو تنكيره وهذا اذا لم يقيد بملكه وأما وقال لا أدخل لفلان بيتا عليك فلا يحنث بدخوله بيت الكراء (قوله اذا البيوت اغما تنسب لسكانها) ولهذا لو حلف لا أدخل منزل فلان فدخل على رجل سكنه بالكراء من فلان فلا يحنث (قوله وبأكل) أى طعاما (قوله دفع) أى دفعه له فحذف مفعول أكل للعلم به منه لانه يعلم من أكل انه أكل طعاما وحذف مفعول دفع لانه لما حذفه حذف عائد

والى رمضان أو لا يستهل شعبان (ش) يعنى انه اذا حلف بيقضين فلانا حقه الى رمضان أو لا يستلله فظرف القضاء شعبان لا غيره فبمجرد ان تسلاخ شعبان واستهل رمضان ولم يوفه حقه كان حاشا لكه مسلم في الى لافى اللام لنص ابن عرفة أن من قرن اللام برؤية الهلال أو تسلاخه أو استلله أو دخوله أو انقضاء رمضان فله يوم وليلة (ص) ويجعل ثوب قباء أو عمامة فى لا لبسه لان كرهه لضيقه (ش) يعنى ان من حلف لا يلبس الثوب الفلانى فقطعه وجعله قباء بالمد وهو ثوب مفرج أو سراويل أو عمامة ولبسه على هذه الحالة فانه يحنث ومثله ان يترى به أو لف به رأسه أو جعله على منكبىه الا أن يكون حلفه لأجل ضيقه أو لأجل سوء عمله فقطعه وجعله قباء أو عمامة ولبسه فانه لا يحنث بذلك يرد اذا كان المحلوف عليه مما يلبس بان كان قيصا أو قباء وما أشبه ذلك وأما ان كان لا يلبس بوجه مثل أن يكون شقة فانه اذا قطعها ولبسها يحنث ولا ينوى انه أراد ضيقها قاله أبو عمران أى لانها لا تلبس على حالها كمن حلف لا يأكل حنطة فأكل خبزها ولا ينوى فقوله ويجعل الخ معطوف على قوله وبفوت ما حلف عليه الخ والقباء ممدود وجمعه آتية وهو فارسي معرب وقيل عربى مشتق من القبو وهو الضم والجمع (ص) ولا وضعه على فرجه (ش) يعنى ان من حلف ان لا يلبس الثوب الفلانى فوضعه على فرجه من غير لف ولا إدارة فانه لا يحنث ويحنث من حلف لا يضطجع على فراش فقنقه والتحف به الا أن يكون اسوء حسوه لا ذابته ففقنقه ويزيل حسوه ويجعله ازارا ثم ان قرئ قوله ولا وضعه بالفعل كان معطوفا على كرهه أى ولا ان وضعه على فرجه وان قرئ بالمصدر وجبرته كان معطوفا على التوهم أى توهم ان الباء داخلة على كرهه وانه مصدر والاول أحسن (ص) وبدخوله من باب غير فى لا أدخله ان لم يكره ضيقه (ش) يعنى انه اذا حلف أن لا يدخل هذه الدار أو من هذا الباب فحول الباب عن حاله الاول أو سد وفتح غيره ودخل منه الخالف فانه يحنث الا أن يكون حلفه لأجل ضرره على ما لا يجب الاطلاع عليه أو لضيقه ونحوه فانه لا يحنث الخالف بدخوله مما غير وأصل قوله لا أدخله لا أدخل منه فحذف الجار ووصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والايصال (ص) وبقيام على ظهره وبكثرى فى لا أدخل لفلان بيتا (ش) يعنى انه اذا حلف لا أدخل دار فلان أو بيت فلان فدخل عليه فى بيت يسكنه فلان فانه يحنث وسواء ملك فلان الرقبة أو المنفعة فقط بكره أو اعارة اذ البيوت تنسب لسكانها فان أقام على ظهر ذلك البيت الذى سكنه فلان المحلوف عليه وسواء ملك الرقبة أو المنفعة فقط فانه يحنث والمراد بالقيام الاستعلاء ولو مارا (ص) وبأكل من ولد دفع له محلوف عليه وان لم يعلم ان كانت نفقته عليه (ش) صورتها حلف شخص لا أكل طعاما زيد مثلا فدخل ولد الخالف أو عبده ولادى للعبد على زيد المحلوف عليه فأطعمه خبزا فخرج الولد أو العبد فأكل منه الخالف ولم يعلم انه من عند زيد المحلوف عليه فانه يحنث لكن بشرط أن تكون نفقة الولد على أبيه أى لازمه له بأن يكون الابن عديما والاب موسرا ولا بد من كون المدفوع للولد يسيرا فان كان كثير الم يحنث ووجه التفرقة ان اليسير لما كان للوالد

ولم يحذف له لئلا تخالوا الصفة من عائد (قوله فدخل ولد الخالف) وولد المحلوف لو أكل منه الخالف ينبغى أن يفصل فيه كولد الخالف وانظر لولو التقط الخالف لقط أو أكل منه طعاما من المحلوف عليه هل هو كولد الخالف فان كان ينفق عليه لعدم ما ينفق منه حنث والا فلا (قوله فأطعمه خبزا) أى أو أطعمه شخص آخر غير المحلوف عليه من خبر المحلوف عليه ويمكن شمول المصنف لتلك الصورة بقراء دفع مبنيا للمفعول وقوله محلوف عليه صفة طعام أى دفع له طعام محلوف عليه (قوله فان كان كثير الم يحنث الخ) فبذلك يعلم



ان كسوة الولد ليست كالطعام فيما اذا حلف لا يست ما يكسوه في فلان أولا اكثى منه ثم لبس ما كساه لولده لانه من الكثير الذي ليس له رده كذا قاله عجم (قوله ليكون الطعام لا ينتفع بأكله الخ) الصواب ما في عجم ليكون الطعام لا ينتفع الا بأكله في الوقت (قوله وعبد كوله) وهل العبد شامل لمكاتبه وهل زوجته كوله والظاهر انها كوالده والظاهر ان المكاتب ينظر لعاقبة حاله هل يوفى أم لا (قوله وأما والده) وكذا ولد ولده لعدم وجوب نفقته عليه فان قلت العلة الجارية في اعطاء اليسير للولد الفقير تجري في اعطاء اليسير للوالد الفقير قلت الفرق ان الولد (٣٨٤) محجور لوالد بخلاف العكس انتهى (قوله لا أكله الايام) ومثله لا أكله حيث لانية

ولا بساط (قوله وثلاثة في كايام) ولا يحسب يوم الحلف ان سبق بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فان كلمه فيه حنث وكذا يقال فيما بعد من كلام المصنف فان حلف بما ذكر مع الفجر أو قبله حسب وقيل بعدم الالغاء في الاولى فيحسب من وقت الحلف للغروب ويكمل بقية اليوم المحلوف فيه من اليوم الذي يلي اليومين المتخمين وظاهر ما في كتاب التذوق ترجيحه وحل بعض الشراح يرجح الاول (قوله على المنصوص الخ) ومقابل له يحنث بكلامه أبدا (قوله وهل كذلك في لا هجرته الخ) ولا يلزمه ان يهجره عقيب عيئه بل له ان يكلمه ولا تظهر فائدة الحنث الا عند خوف الموت وان كانت على حنث بخلاف لا كلمه سنة فن حين يمينه يلزمه والفرق ان الهجر حلف على مستقبل لان فون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال فتى وجد برب بخلاف لا كلمه حلف ان لا يوجد منه فعل فتى وجد منه حنث (قوله فان كان بينهما مصافاة فالشهر طول) أي فضلا عن السنة (قوله فالشهر طول) أي في غير هجرانه قطعاً بل وعشرون يوماً مثلاً (قوله وقيل

فكانه باق على ملك المحلوف عليه فيحنث بالاكل منه ولا كذلك الكثير اذ ليس له رده وقد أشار عبد الحق الى بيان قدر اليسير فقال قيد بعض القرويين قول مالك بكون الاب قادراً على عدم قبوله لانيه ليكون الطعام لا ينتفع بأكله في الوقت كالكسرة ونحوها لانه يقول نفقة ابني على فليس لاحد ان يحمل عنى شيئاً منها فهذا ان أكل مما أعطى الصبي حنث ويعذر ذلك قبولاً لخبر المحلوف عليه اه وعبد كوله الا انه يحنث باكل ما دفع له المحلوف عليه وان كان كثيراً لان له رده وأما والده الذي تجب نفقته عليه فلا يحنث باكله مما دفعه له المحلوف عليه سواء كان كثيراً أو يسيراً لانه ليس له رده (ص) وبالكلام أبداً في لا أكله الايام أو الشهور (ش) يعني ان من حلف لا أكل فلانا الايام أو الشهور أو السنين فانه يحنث بكلامه له أبداً أي في جميع ما يستقبل من الزمان لان أبداً ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان حملاً للالاف واللام على الاستغراق في الثلاثة وهذا مع عدم النية ولا مفهوم للكلام بهذا الحكم بل مثله لا أبسه أولاً أركبه الايام الخ (ص) وثلاثة في كايام (ش) يعني انه اذا حلف لا أكله أياماً أو شهوراً أو سنين فانه يلزمه أقل الجمع من كل صنف على المنصوص عند ابن الحاجب والمشهور عند ابن عبد السلام (ص) وهل كذلك في لا هجرته أو شهر قولان (ش) يعني انه اذا حلف ليهجرته ولم يذ كر مدة فقال بعض الاشياخ يلزمه ثلاثة أيام وهذا هو قول ابن القاسم في العتبية وقول ابن المباحشون وأصبح في الواضحة وقول سحنون في كتاب ابنه وقال بعضهم يلزمه شهر واحد وهو الذي في الموازية لابن القاسم أما اذا حلف ليهجرته أياماً أو شهوراً أو سنين فانه يلزمه أقل الجمع من كل نوع وفي لا طيلن هجرانه سنة عند محمد وقيل شهر النخعي قول محمد احتياطاً لانه لا يجزئه دونه فان كان بينهما مصافاة ومصادقة فالشهر طول والافه وقيل (ص) وسنة في حين وزمان وعصر ودهر (ش) يعني انه اذا حلف لا أكله حيناً أو زماناً أو دهر فانه يلزمه سنة من يوم حلف فان كلمه قبل مضى حنث فلو عرفها فقبل كذلك وقيل لا بد فيما عدا الحين وأما هوف سنة ولو عرف (ص) وبما يفسخ أو بغير نسائه في لا تزوجن (ش) يعني ان الحالف لا يبرأ اذا حلف ليتزوجن فتروج امرأة نكاحها يفسخ قبل الدخول ولم يدخل بها فان دخل بها في يمينه ولا حنث لانه عصى بالدخول أو كان نكاحها مما يفسخ أبداً فانه لا يبرأ ولو دخل بها فقله بما يفسخ أي يستحق الفسخ فيشمل ما يفسخ قبل الدخول ولم يدخل أو بعد الدخول وقبل الطول ولم يطل أو أبداً لانه يمينه على النكاح الشرعي فلو فات بدخول أو طول في الحلف المطلق أو المقيّد والاحل باق برولا يبرأ اذا تزوج امرأة تزويجاً صحيحاً الا انها لا تشبهه ان تكون من نساءه بان كانت كآبيه أو دنيته

الابد) هو الراجح كما يفيد مقتضار شب وعب عليه وعبارة عب ولزمه سنة في حين وكذا ان عرفه وزمان الخ الاصل فان عرف واحداً من هذه الثلاثة لزمه الابد عرفاً وان كان الحين بمعنى الزمان لغة وهما تابعا لعجم حيث قال قوله سنة الخ أي أقول لا فرق في الاول بين كونه منكراً أو معروفاً أو ما بعده فيلزم في معرفته الا بد انتهى وقال في التسمية العصر الدهر (قوله وأما هو فسنة ولو عرف) وكأنه نظر في ذلك للعرف (قوله لا تزوجن) أي ولم يقيد عيئه بأجل كما هو ظاهر المصنف فعني حنثه انه لا يبرأ ويحمل حنثه على ما اذا عزم على الضد وان كان معناه ليتزوجن في أجل كذا فيتمزوج بما يفسخ أو بغير نسائه فعني حنث على بابه اذا مضى الاجل (قوله ولا حنث) المراد به عدم البر



الاحصل ولودخل بها ولا يبرئه الا العقد الصحيح والوطء المباح وأن تكون ممن تشبهه نساءه واشترط المغيرة ان تشبهه وتشبه زوجته لانه أعطيظ لها والظاهر ان الحلف على التمسرى كالحلف على الزوج (ص) وبضمن الوجهه في لا أن تكفل ان لم يشترط عدم الغرم (ش) صورتها حلف ان لا يتكفل بمال فتكفل بالوجه فانه يحث لان ضمان الوجهه يؤل الى المال والحث يقع بأدنى شئ هذا ان لم يشترط عدم الغرم والا فلا حث وقوله وبضمن الوجهه بأن قال أضمن وجهه أولاً أضمن الا وجهه في قوله لا أن تكفل لفلان بمال كيدل عليه قوله ان لم يشترط عدم الغرم فهنا قرينة تعين المراد كما هو نص المدونة فقول نت في قول المؤلف في لا أن تكفل وأطلق وأخرى لو تكفل بمال غير ظاهر لانه اذا أطلق في عيینه يحث بكل ضمان ولا ينفعه شرط عدم الغرم وان قيد بالوجه حث بالمال لانه أشد مما سمى (ص) وبه لو كيدل في لا أضمن له ان كان من ناحيته وهل ان علم به تأويلان (ش) الضمير في به للضمان أي ان من حلف لا أضمن لفلان فانه يحث بضمانه لو كيدل في مال المحلوف عليه بشرط أن يكون الوكيل المضمون من ناحية الموكل بان يكون صديقه ملاطفاً أو قريباً وهل الحث يقيد بما اذا علم الحالف أنه من ناحية المحلوف عليه وأما ان لم يعلم بذلك فلا حث عليه أو الحث مطلقات حيث كان من ناحيته في نفس الامر سواء علم الحالف أنه من ناحيته أم لا فان قيل اذا كان فرض المسئلة ان المال للمحلوف على عدم الضمان له فلا شئ اشترط كونه من ناحية المحلوف على عدم الضمان له فالجواب ان الوكيل لم يقصده الحالف ولم يشمله لفظه فلذلك لم يحث اذا لم يكن من ناحيته أشار الى ذلك اللخمى في مسئلة البيع الآتية وأما اذا كان من ناحيته فيكأن الضمان انما وقع من الضامن للموكل فلذلك اشترط علمه بكونه من ناحيته على أحد التأويلين <sup>ب</sup> تنبيه <sup>ب</sup> محل التأويلين حيث لم يعلم الحالف ان المضمون وكيل المحلوف عليه فان علم حث باتفاق سواء علم انه من ناحيته أم لا (ص) وقوله ما ظننته قاله لغيري لخبري ليسرته (ش) صورتها أعلم زيد خالد ابامر واستخلفه على كتمانته ثم ان زيد أسره لغيري خالد فأسره ذلك الغير لخالد فأسره به فقال خالد للمخبر له ما ظننت ان زيد قال ذلك الامر لغيري فانه يحث بذلك فنزل قوله ما ظننته قاله لغيري منزلة الاخبار ولولم يقصده فقوله وقوله عطف على قوله وبفوت الخ أي وحث الحالف بقوله أي المخبر بالفتح ما ظننته أي المحلوف له قاله أي الخبر المفهوم من السياق وقوله لغيري متعلق بقوله والمخبر متعلق بقوله (ص) وبأذهبي الآن اثراً لكمتك حتى تفعل (ش) صورتها قال لزوجه ان كمتك قبل ان تفعل الشئ الفلاني فانت طالق ثم قال لها بعد ذلك اذهبي فانه يحث الآن بذلك لان قوله اذهبي كلام قبل ان تفعل المحلوف على فعله على المشهور فقوله الآن متعلق بحث المقدور الذي يتعلق به بأذهبي أي وحث الآن بمجرد قوله اذهبي أي وحث وقت قوله لها اذهبي ولا ينتظر وقوع الفعل (ص) وليس قوله لا أبالي بدأ لقول آخر

(قوله ولا يبرئه الخ) أي خلافاً لظاهر المصنف (قوله والوطء المباح) والحاصل انه لا بد من الوطء في البر كافي شرح شب فلا يكفي العقد في البر وانظر لم توقف البر على الوطء المباح هنا بخلاف حلفه لا طأها الليلة فوطئها حائضاً ويمكن الفرق بالمدوحة هنا (قوله وان تكون ممن تشبهه نساءه) أي في القدر والرفعة هذا كما هو مفهوم اذا كان الحالف رجلاً فلو كان امرأه فانه يعتبر في برها ما يعتبر في الرجل الا كون النكاح رغبة فانه لا يعتبر في برها اتفاقاً كذا ينبغي وأما الرجل فهل لا بد فيه (٣٨٥) من كونه نكحاً نكاحاً ورغبة ونسب لابن القاسم أو يبر ولو قصده بالنكاح ابرار عيسته اللخمى وهو القياس (قوله وتشبهه زوجته) أي في حلفه لمتزوجن عليها (قوله والظاهر الخ) أي فلا بد ان تكون تشبهه (قوله ان لم يشترط عدم الغرم) أي بان اشترط الغرم أو لم يشترط شيئاً (قوله أولاً أضمن الا وجهه) هذا الحصر في قوة شرط عدم الغرم كما يأتي في باب الضمان فكلام الشارح فيه نظر (قوله كيدل عليه) أي يدل على ان حلفه ان لا يتكفل بمال لان الغرم شأنه في المال (قوله يحث بكل ضمان) ولو الطلب (قوله وهل ان علم) وعلى اعتبار العلم فيقبل قوله انه لم يعلم ان ادعى عدمه وكانت عيسته مما لا يقضى عليه بها أي أو مما يقضى عليه بها كطلاق وعق معين لكن كان غير مشهور بأنه وكيل المحلوف عليه والا لم يقبل في هذين مع المرافعة (قوله وقوله ما ظننته قاله لغيري) وأما لو قال ما أظنه يقول مثل هذا ونحوه مما لا يدل عرفاً على انه أسره فلا حث (قوله متعلق بقوله) وهو المفعول الثاني المقيد والاول وهو ما ظننته الذي هو الصريح والقاعدة تقديمه والمصنف قدمه فلا تعقيد وسكت عن قوله في ليسرته متعلق بحث أي وحث

(٤٩ - خرشي ثانی) بقوله في حلفه ليسرته (قوله وبأذهبي) ولا مفهوم لقوله وبأذهبي بل النهى كلاً تذهبي والاشارة كذلك ومن باب أولى في الحث لو لم يكن قوله ذلك بالاثرك (قوله على المشهور) ومقابله ما لابن كنانة من انه لا يحث (قوله فقوله الآن الخ) هذا الافادة فيه لانه لا يتوهم عدم الحث حتى يأتي هذا الكلام بل الظاهر انه من مقول الحالف كأن فيه اشارة الى أمرها بالبعد عنه الآن والتسكلم وعدمه منظوفيه للمستقبل وبعد ذلك وجدت ابن خلة جعله ظرفاً للحذوف والتقدير اذهبي وافعل الآن والغرض منه التحريض على الفعل حتى يكلم فيسبر لانه لا يحث الا بذلك أي فهو يحث بمجرد قوله اذهبي (قوله وليس قوله لا أبالي)



ولو كرهه ولو قال والله لأبالي (قوله لانه في جانب البر) أي وأيضا المقصود حتى تبدأ أي بكلام يظهر أنك الخاضع لي دون أن أكون الخاضع لك (قوله وان كانت أقل منه حث) (٣٨٦) ما لم يدفع له المشتري ما نقصته القيمة فلا حث ما لم يكن الدفع على وجه الهبة

فيحث واشترط الوفاء مبني على أن الإقالة بيع (قوله على المختار) ومقابل له مالك في المجموعة فقال رب نظرة خير من وضعة (قوله والاف في المسئلة تفصيل) حاصله أنه تارة يتبين أنها أخذته وتارة يتبين أنه في محله وتارة يتبين أن الذي أخذه غيرها وتارة لا يتبين شيء فان تبين أنه بموضعه أو أنها أخذته فان كان حين الحلف معتقدا أنها أخذته أو ظانا أو شا كافلا حث كانت العين بطلاق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة وأما أن كان حين العين جازما بهدم الأخذ فيقع الطلاق في صورتين إذا تبين أنها أخذته أو تبين في موضعه ونحو في غير الطلاق في هاتين الصورتين فهذه أربعة تضم لما تقدم يكون الجميع ست عشرة وان تبين أن غيرها أخذته أو لم يتبين شيء فان كان حين الحلف جازما بهدم الأخذ أو شا كا أو ظانا فانه يقع الطلاق عليه ولا كفارة في العين بالله لكونه غموسا فهذه اثنتا عشرة صورة وأما أن كان حين العين جازما بالاختلاف لم يتبين أن أحدا أخذته فلا حث كانت العين بالله أو غيره كطلاق وان تبين أن غيرها أخذته وقع الطلاق في العين ولا كفارة في غيره وهو العين بالله لكونه لغوا (قوله وبتر كها الخ) فلوا غاطته فقال لها اخرجي إلى الشرق أو الغرب لم يسكن إذا واغاهو مخربة (قوله فخرجت ابتداء إلى

لا أكلم حتى تبدأ أي (ش) صورتها حلف بالطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيدا مطلقا حتى يبدأ بالكلام فقال له زيد عند ذلك اذن والله لأبالي منسك فانه لا يكون هذا ابتداء يعتد بها في حل العين فان كلف قبل صدور كلام غير هذا منه حث واغالم يحصل قوله لأبالي كلاما لانه في جانب البر وهو لا يحصل الا بكلام يعتد به وجعل قوله اذهبي كلاما لانه في جانب الحث وهو يحصل بأقل الأشياء (ص) وبالإقالة في لترك من حقه شيئا لم تف (ش) أي أن من باع سلعة لشخص بشئ ولم يقبضه من المشتري ثم حلف لا ترك من حقه الذي هو عن السلعة المبيعة شيئا ثم تقايلا في السلعة المبيعة فان كانت قيمتها حين الإقالة قدر الثمن الذي يبعث به أو أكثر فلا حث وان كانت أقل منه حث فقوله ان لم يف بالياء المثناة من تحت أي المبيع أي عوض ما وقعت الإقالة فيه وبالياء المثناة من فوق أي السلعة أي قيمتها ان لو بيعت الآن ولا بد أن يكون وفاء بمحقة فما غير مشكوك فيه فلو كان مشكوكا فيه فلا ينفعه ويحث الحلف البائع (ص) لان آخر الثمن على المختار (ش) معطوف بحسب المعنى على قوله بالإقالة أي لا يتأخير الثمن والمعنى ان من حلف لا ترك من ثمن سلعته التي باعها شيئا فآخر الثمن على المشتري إلى أجل فانه لا يحث على ما اختاره اللغوي من الخلاف لانه حسن معاملة لا إسقاط من الحق ولا يقال الاجل له حصص من الثمن لانه اذا وقع التأجيل ابتداء (ص) ولا ان دفن مالا فلم يجده ثم وجدته مكانه في أخذته (ش) يعني ان من دفن مالا ثم طلبه فلم يجده ناسيا لمكانه الذي دفعه فيه فحلف بالطلاق أو بغيره ان زوجته أخذته ثم أعين في النظر ثانيا فوجدته في المكان الذي دفعه فيه وأولى غيره فانه لا حث عليه في ذلك لان معنى عينه ان كان المال ذهب فمأخذته الآن ولم يذهب وهذا واضح حيث كان حين العين معتقدا أنها أخذته والاف في المسئلة تفصيل انظره في الكبير (ص) وبتر كها عالماني لا خرجت الا بآذني لان آذن لامر فزادت بالعلم (ش) يعني أنه اذا حلف على زوجته أنها لا تخرج الا بآذنه فخرجت بغير آذنه حث علم بها أولم يعلم لكن ان لم يعلم بها فلا اشكال في الحث وكذلك ان علم بها ولم يسمعها من الخروج ولا يكون علمه بها عند خروجها وتر كها كالآذن لها في الخروج ولا مفهوم لقوله لا خرجت أي في حلفه لا فعلت أولا تفعل كذا ولا بد من آذن صريح ولا يكفي العلم لان الآذن هنا في جانب البر فلا بد منه وليس قوله لان آذن لامر فزادت بالعلم من جهة ما قبله واغالم مسألة مستقلة ومعناها ان من حلف لا يآذن لزوجته الا في عيادة المريض مثلا فان لها في ذلك فذهبت اليه ثم زادت من غير علمه فانه لا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم فانه يحث لان علمه كاذن وعلى ذلك حل الشارح كلام المؤلف ونحوه في المواق وهو نص المدونة وقوله بلا علم أي حال الزيادة فعلمه بعد فعلها الزيادة لا يوجب حثه ثم ان مثل ذلك ما اذا خرجت في الفرض المذكور لغير ما آذن لها فيه فيفصل فيه بين ان يكون علم فيحث أولا فلا حث عليه وكذا لو ذهبت لغير ما آذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما آذن لها فيه وأما ان حلف لا تخرجي الا بآذني فخرجت ابتداء إلى غير ما آذن لها فيه فانه يحث سواء علم أم لا وأما ان خرجت لما آذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لغيره ففيه قولان (ص) وبعوده لها بعد ذلك آخر في لاسكن هذه الدار أو دار فلان هذه ان لم ينو مادامت

غير ما آذن لها فيه أي ثم ذهبت لما آذن لها فيه أو اقتصر على ما لم يآذن لها فيه (قوله فقولان) ظاهره علم له أم لا الحث لا يصح مع سماع أبي زيد وابن القاسم وعدمه لنقل الواضحة عن ابن القاسم كذا أفاده ابن عرفة والراجح الأول كما صرح به غيره (قوله وبعوده) أي وحث بعوده لها أي للدار المفهومة من لاسكنت بعد أي بعد خروجها عن ملكه (قوله بلك آخر) بالاضافة







(قوله ونحوه) أى الاذن وهو مقدم من تأخير والاصل الا باذن ونحوه من كل ما ليس من الحقوق التى تورث وعبارة المدونة قاصرة على  
الاباذن وليس فيها ونحوه من كل ما ليس الخ نعم مثل لا أدخل الدار الا باذن فلان لا أقضى له حقه الا باذن فلان (قوله مثل ان يكون)  
تمثيل البساط (قوله أوله فيها أهل) هذا المعطوف (٣٨٨) داخل فى المعطوف عليه (قوله فكره دخولها الخ) راجع لقوله أوله فيها

أهل (قوله أو يكون) معطوف  
على كره وفى العبارة حذف والتقدير  
مثل أن يكون الحق شركة ولو قال  
مثل أن يكون شركة الخ لكان  
أوضح تمثيل لقوله ان عمر الحق  
فى الدار (قوله وتأخير وصى بالنظر)  
أى لكون التأخير سيرا أو خوف  
الوجود أو الخصاص وأن جهل الحال  
حتم على النظر (قوله فبات رب  
الدين) ومثله الحى المفاس كما قاله  
ابن عرفة ~~بأنبيه~~ بقيد أبو عمران  
المسئلة يكون الحق من جنس  
مال الغرماء حتى يكون حواله يقضى  
بهما والاجاء فسخ الدين فى الدين أبو  
الحسن وانظر اذالم يتجانس الدينان  
هل يكون مثل تأخير الوصى أو مثل  
القضاء الفاسد قاله الخطاب  
(أقول) مقتضى كونه فسخ الدين  
انه كالقضاء الفاسد (قوله أو غيره  
من المسقطات للدين) أى لاخذ  
الدين أى كتمل ماله (قوله لانه  
ليس له حق) أى لانه حينئذ أى  
حين لم يبر (قوله وظاهره جريان  
الخ) والقياس الاتفاق على الحنث  
وأما ان كانت عيئنه ان وطئت  
حنث بذلك قاله ابن حارث قال  
المصنف ولا ينبغي أن يختلف فيه  
(قوله وفى لتأكلها) أصله لتأكلينها  
فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال  
ثم الباء لالتقاء الساكنين فصار  
لتأكلها والراجع القول بالحنث  
(قوله ومحلها حيث توات)   
والمشهور من القولين الحنث كما  
فى شرح عب وشب فان قلت قد

فلا يكتفى والمعنى ان من حلف لا يدخل دار زيد ونحوه من كل ما ليس من الحقوق التى تورث  
الاباذن عمر وفات عمر وفات له وورثته فان ذلك لا يجوز له اذا لاذن لا يورث قال العوفى وان ظاهر  
ان هذا حيث لم تكن نية ولا بساط والاصل عليه مثل أن يكون سبب عيئنه أن عمر الحق  
فى الدار أوله فيها أهل فكره دخولها لاجل أهله الا باذنه فاذن له من له فى أهل عمر وحق أو  
يكون الحق شركة بين زيد وعمر فيجزئه اذن وورثته لان أصل عيئنه انما هو على أن لا يوفى  
أحد الشرى يكنى الاباذن الآخر والحق قد انتقل فيجزئه ويدل لذلك رواية ابن القاسم عن مالك  
فى المجموعة اذا حلفت امرأة لازوجت أمتها عبد فلان الا باذنه فبات فلان فلا تزوجه اباه  
الاباذن من وورثته انتهى (ص) وتأخير وصى بالنظر ولادين (ش) يعنى لو حلف ليقضيه  
حقه الى أجل كذا الا أن يؤخره فبات رب الحق قبل أن يؤخره وورثته صغار فأخره الوصى  
عليهم فانه يجوز الحالف ولا حنث عليه بشرط أن لا يكون على الميت دين محيط سواء كان  
تأخير له نظر أم لا وغايته انه ان كان لغير نظر كان آثما فقط وينبغى أن يؤخذ الدين حالا كما  
ذكره بعضهم فتقيد المؤلف تأخير الوصى بالنظر لاجل جواز الاقدام على التأخير لا لاجزائه  
فلذا قيل لو حذفه لوافق النقل (ص) وتأخير غريم ان أحاط وأبرأ (ش) صورتها حلف  
ليقضيه حقه الى أجل كذا الا أن يؤخره فبات رب الدين قبل أن يؤخره وعليه دين محيط  
بماله فأخره بذلك الغرماء فان ذلك يجوز ان أبرأ ذمة الميت من القدر الذى أخره الحالف  
حتى يكونوا كالمقاضين له من المدين وعبارة أخرى وانما اشترط البراءة لاحتمال تعذر أخذ  
الغريم من الحالف بعد التأخير بتفليسه أو غيره من المسقطات للدين فتبقى ذمة الميت معمرة  
للغريم فاذا أبرأه سلم من ذلك فان لم يبر ذمة الميت لا يجوز تأخير لانه ليس له حق فى التأخير  
يؤخره (ص) وفى بره فى لا تأمنها فوطئها حائضا (ش) يعنى انه اختلف فيمن حلف ليطأها  
الليلة أو مطلقا فوطئها فى الحيض أو فى نهاره ضان مثله هل يبر بذلك أولا ويحنث ان كان  
أجله مضى (قولان) منشؤه ما حمل اللفظ على مفهومه لغة وقد حصل أو شرعا لم يحصل  
بناء على ان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا وظاهره جريان القولين ولو فرط حتى حصل الحيض  
وطئها وكانت عيئنه غير مؤقتة وهو ظاهر كالمهم هنا (ص) وفى لتأكلها فخطفتها هرة فشق  
جوفها وأكلت (ش) صورتها حلف على زوجته لتأكل هذه القطعة اللحم فخطفتها هرة  
فأكلتها ثم ان المرأة أخذت الهرة فذبحتها وشقت جوفها وأخرجت البضعة اللحم منه قبل أن  
ينحل فى جوفها منها شئ فأكلتها هل يبر الحالف بذلك أولا قولان ومحلها حيث توات وأما  
حيث لم تتوات فلاحنث اتفاقا ولولم تشق جوف الهرة وتخرجها والمراد بالتواتى أن يكون بين  
عيئنه وأخذ الهرة الشئ المحلوف عليه ما يزيد على قدر ما تتناولها المرأة وتحجزها وعدم التواتى  
أن يكون بين البين وأخذ الهرة قدر ما تتناولها وتحجزها فقط كما يفيد كلام المواق وأشار بقوله  
(أو بعد فسادها) الى امثلة البضعة لو أخرت المرأة أكلها ثم أكلها بعد ان فسدت أو الى  
ما حكى اللخمي فيمن حلف على طعام لبا كئنه فتركه حتى فسد ثم أكله فحنث عند مالك  
اذن خرج عن حد الطعام وقال سحنون فى العتيبة لا يحنث الا أن يكون أراد أن يأكله قبل أن

سبق أن الحالف اذا لم يؤجل وحصل منه وفرط فيحنث بالمنايع ولو علقه الا وان لم يفرط حنث بالمنايع العادى وهو مخالف يفسد  
لما هنا قلنا ما تقدم لم يفعل المحلوف عليه وهنا قد فعله (قوله ما يزيد على قدر) المناسب أن يكون قدر ما تتناولها المرأة لانه  
الموافق للنقل واه المواق وان توات قدر ما لو أرادت أن تأخذها وتحجزها ففعلت فهو حائضا انتهى (قوله مسئلة البضعة) أى



التي هي قطعة اللحم (قوله راجع لمسئلة الفساد الخ) اعلم أن محل القول الثاني الذي يقول بعدم الحنث إذا أخذتم بحدان أكلاها قبل أن تتغير أو لا يمتنع على الحنث والمناسبات كما هو الموافق لذلك ترجيع قوله إلا أن تتواني لمسئلة الهرة وبفسر التواني بما إذا لم تأخذها بحدان أكلاها لا يمتنع حينئذ على الحنث فلذا قال محشي نت فالصواب حمل قوله إلا أن تتواني في شق جوف الهرة (قوله) فان قلت الفساد يستلزم الخ) أقول بردها الجواب ما تقدم في قوله ما حكي للخمى فمين حلف على طعام ليا كنه فتركه حتى فسد فهذا الكلام يدل على التواني قطعا فلا يظهر كلام الشارح فلذلك قال محشي نت انه راجع لمسئلة الهرة والمراد إلا أن تتواني أي بعد الخطف (قوله لا كسوتهما) المراد الجمع في الكسوة لا الزمان بان تلبسهما معا (٣٨٩) في زمن واحد بل المراد لا كسوتهما مجتمعين ولا متفرقين (قوله واعتذر عنه الخ) اعلم انه لما لم يظهر له موصف صحة هذا الجواب لم يذكره وذلك لان هذه نية موافقة لظاهر اللفظ والنية الموافقة لظاهر اللفظ تقبل ولو في القضاء في الطلاق والعنق المعين والجواب ان قوله ان كسوتك هذين الثوبين كما يحتمل ان المراد لا كسوتهما جميعا يحتمل ان المراد به لا كسوتهما كل واحد بانفراديه وبهذا الاعتبار صارت النية مخالفة لظاهر اللفظ

### باب النذر

(قوله قرينة لها) قرينة بالنون كذا في نسخة بنون بعد الباء والاولى أن يقول وكانت النذور عند بعضهم قرينة لها في التراجم كقول صاحب الرسالة كتاب الايمان والنذور وفي بعض النسخ قرينة من القرب بمعنى ان باب النذر بعد باب اليمين بقرب عندهم (قوله على المحرم أي التزام المحرم (قوله وبمعنى أخص) الاوضح أن يقول كما يطلق بمعنى أخص (قوله هذان) أي اذا كان الامتناع من أمر وقوله ما أمر أي في باب اليمين وقوله لا الامتناع من أمر محترز قوله بنية قرينة كأن يقول ان فعلت كذا فعلى صدقه

يفسد وعليه فأنث الضمير باعتبار الذات المحلوف عليها وقوله أو بعد فسادها ظرف لمقدور معطوف على خطفها أي وان لم تحطفها أو أكلت بعد فسادها أي تركت بعد الحلف حتى فسدت الخ وقوله (قولان) محذوف من الاولين لدلالة الثاني وقوله (الأن تتواني) راجع لمسئلة الفساد فان قلت الفساد يستلزم التواني فلا يصح الاستثناء قلت لا نسلم ذلك اذ قد يفسد بسقوط شيء فيه بمجرد سقوطه من غير تواني ولا يصح رجوعه لمسئلة الهرة كهم (ص) وفيها الحنث باحدهما في لا كسوتهما ونيته الجمع واستشكل (ش) يعني ان من حلف بطلاق زوجته انه لا يكسوها هذين الثوبين ونيته عدم الجمع بينهما فكسوها أحدهما فقط ولبسته فانه يحنث بذلك كما في المدونة واستشكل الحنث حيث نيته عدم الجمع واعتذر عنه بحمله على من رفعته اليه أي واليمين بالطلاق أو العنق المعين ولو جاء مستقبيا قبلت نيته اتفاقا فقوله باحدهما أي الثوبين وجمع الضمير يفهم من قوله لا كسوتهما وفي نسخة لا كسوتهما أيهاهما وقوله ونيته الجمع أي عدم الجمع لها بينهما والجملة حالية وأولى في الحنث لو لم تكن له نية أصلا \* ولما أنسى الكلام على الايمان وكانت النذور قرينة لها في التراجم وتشاركها في كثير من الاحكام جعل للنذر فصلا تالبا لباب اليمين فقال

فصل في ذكر أركان (النذر) وأحكامه قال في التنبية في فصل النذر بالذال المجبة للنذور جمع نذروا بما جمع على نذر بضم النون والذال يقال نذرت أنذر بفتح الذال المجبة في الماضي وكسرهما وضمها في المستقبل ومعناه الالتزام انتهى قال ابن عرفة النذر الا اعم من الجائز ايجاب امرئ على نفسه لله أمر الحديث من نذر أن يعصى الله فلا يعصه واطلاق الفقهاء على المحرم نذرا بمعنى ان النذر يطلق بمعنى أعم وبمعنى أخص والاعم يطلق على المندوب والمكروه والحرام لما ورد في الاطلاقات الشرعية والاحاديث النبوية ثم قال ابن عرفة وأخصه المأمور بادائه التزام طاعة بنية قرينة لا الامتناع من أمر هذا يمين حسماجر قوله طاعة أخرجه المكروه والمباح والمحرم الداخل في الاعم وقوله بنية قرينة أخرجه التزام الطاعة لا بنية قرينة وهو أحد أقسام اليمين وقوله لا الامتناع من أمر أخرجه اليمين لانه لا امتناع من أمر وهو عدم فعل المحلوف عليه وأركانه ثلاثة الصيغة وستأتي عند قوله كلفه على أو على ضحية والشئ الملزم وسبأني عند قوله وأما يلزم به مآندب والشخص الملزم وهو ما أشار له هنا بقوله (ص) التزام مسلم كلف (ش) يعني انه يشترط في الملزم للنذر أن يكون مسلما مكلفا فلا يلزم الكافر الوفاء بنذره ولو أسلم نذبه له الوفاء به ولا يلزم الصبي ويستحب له وفاءه ولا المجنون ويلزم الزوجة والمحجور البالغ والرقيق ابن

دينار مثلا وقوله لا الامتناع من أمر يشمل ما إذا قال ان كلفت زيد افعله على أو على صدقة كذا مع انه في الاول نذر ثم ان التعليق الذي لا يقصد به الامتناع كان شقي الله مريض فعلى كذا أو فله على كذا انذر فصيغته كصيغة النذر من غير تعليق (فان قلت) مقتضى كلامه أن ان شقي الله مريض فدارى صدقة نذر وليس كذلك اذ لا بد للنذر من صيغة وهي لله أو على (قلت) كلامه في بحث الصيغة يفيد ان هذا ليس بنذر (قوله أخرجه اليمين) هو المشار له بنية قرينة بخلاف ما يبادر من الشارح (قوله ويستحب له وفاءه) أي بعد بلوغه قاله عجم تبعا للشيخ سالم وقد يبحث فيه بأن الصبي غير مخاطب بخلاف الكافر كذا في عتب (قوله ولا المجنون) وانظر هل يندب له الوفاء بعد الافاقة والظاهر لا (قوله ويلزم الزوجة) أي غير المال وكذا المال ان كان الثلث فأقل (قوله والمحجور البالغ) أي السفه بلزمه أي ولو بالمال



لكن بعد العتق (قوله ولر به منعه) أي إذا كان يضر به في عمله أو كان بمال (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة موضحة للاولى (قوله) اذ على وليه رد نذره (أي بالمال وقوله مطلقا أي كان الثلث أو دونه وورد وليه رد ابطال كان السفينة ذكرا أو أنثى ولا يلزمه بعد رده والحاصل أن الزوجة في زائد الثلث يلزمها ما لم يرد الزوج وورده ابطال والعبد يلزمه نذره مالا أو غيره فان رده السيد فعليه ان عتق مالا أو غيره والسفينة لا يلزمه فله رده وله بعد الرشد رده هذا هو الموافق للنقل (قوله ان فيه وفي اللجاج) فيه أمر ان الاول ظاهره ان ابن القاسم يقول بأن فيه كفارة بين مع انه لا يقول بذلك انما أفتى ابنه بذلك لانه لو كلف ابنه المشي فلا يفعل فيلزمه على ذلك الاستئانة بمسئلة من الدين فيكون طريقا الى الاستئانة بغيرها وهذا حسن من الفتوى عظيم الثاني ظاهره أن اللجاج غير الغضبان وكذا ظاهر عبارة غيره مع أن تفسير اللجاج بالتفسير الاتي يفيد ان نذر الغضبان هو نذر اللجاج لانه غيره ثم وجدت في كلام بهرام ما يفيد انه هو فالحمد لله ثم بقي شيء وهو ان كلامنا في النذر (٣٩٠) وما وقع لابن القاسم حلف (أقول) ان النذر الواقع من الغضبان هو عين عند ابن

عرفه فجعله حلفا أي باعتبار ما عند ابن عرفه فلا ينافي انه نذر عند المصنف (قوله أقوال الشافعي) يحتمل أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد ويكون القول الثاني لزوم (قوله والرضا) عطف تفسير (قوله كلفه الله على نذر ان شئ الله مريض) بفتح الهمزة أي لكون المولى تبارك وتعالى شئ مريض (قوله وان قال الا أن يبدولي) هذا في غير المعلق وفي المعلق أيضا حيث لم يجعل الاستئانة راجعا للمعلق عليه فقط كما أشار المصنف بقوله في الطلاق الا أن يبدولي في المعلق عليه فقط كالنذر والعتق (قوله كانت طالق ان شئت) بكسر التاء وهو المناسب للمقام ويصح الضم وحاصل ما في المقام انه اذا قال أنت طالق ان شئت بالضم أو بالكسر أو بالفتح يحاطب ذكرا فالطلاق موقوف على المعلق على مشيئته كان الشخص كذا ان شاء فلان فيتوقف على

عرفه ونذري الرق ما يلزم الحر يلزمه ولر به منعه من فعله انتهى وبعبارة أخرى وشمل كلام المؤلف الزوجة والمريض حيث كان نذرها بغير المال أو به ولم يرد على الثلث فان زاد فلزوج رد الجميع والنذر من التبرع وللاوارث رد ما زاد على الثلث فقط من تبرع المريض وشمل كلامه أيضا السفينة وفيه نظر اذ على وليه رد نذره مطلقا وشمل كلامه العبد سواء كان الملتزم مالا أو غيره لكن ان كان غير مال فلا سيد منعه منه ان أضرب به في عمله كما لو نذر صلاة ونحوها وان كان مالا فعليه ان عتق ثم بالغ على لزوم النذر بقوله ولو غضبان أي ولو كان الناذر غضبان على المعروف لرد ما حكى عن ابن القاسم ان فيه وفي اللجاج كفارة بين وانه أفتى ابنه عبد الصمد بذلك وكان حلف بالمشي الى مكة فحلفت وقال له اني أفتية لك بقول الليث فان عدت لم أفتك الا بقول مالك ابن بشير وهذا أحد أقوال الشافعي وكان بعض الاشياخ يعيل اليه وبعده نذرا في معصية لا يلزم الوفاء به واللجاج أن يقصد منع نفسه من شيء ومعاقبتها بالزامها النذر كقوله لله على نذر ان كنت فلا تأخذ ذلك مما يقصد به غيظ نفسه والتشديد عليها والتبرير والرضا ان يكون على سبيل الشكر كقوله على نذر ان شئ الله مريض مثلا وقد ذكر كرح ما يفيد كراهة نذر اللجاج (ص) وان قال الا أن يبدولي أو أرى خيرا منه بخلاف ان شاء فلان فبمشيئته (ش) يعني ان النذر لازم لنذره وان قال الا أن يبدولي في عدم جعله نذرا أي فأحله عن نفسه فانه لا يتحل وهو لازم لان السبب تقدم ويترب عليه اللزوم والسبب هو التزام النذر وكذلك يلزم النذر ولو قال الناذر الا ان أرى خيرا منه أي من هذا المنذر وفانه لازم ولا يفيد استئناؤه فلو قال هذا نذر ان شاء فلان فانه لا يكون نذرا الا بمشيئته كانت طالق ان شئت أو الحسن فلو مات قبل أن يحسب أو يرد فلا شئ على الحالف وأما ان علق النذر على مشيئة الله كان كملت فلا نفع على المشي الى مسجد مكة أو على الحج ان شاء الله ثم كلمه لزمه ذلك على المشهور (ص) وانما يلزم به ما ندب (ش) يعني ان النذر لا يلزم منه الا ما كان مندوبا فاعله أو تركه فلا يلزم في المباح كنه نذر على أن أمشي في السوق اذا قربت فيه والمكروه أخرى كنه نذر على أن أصلي نفلا بعد العصر والمحرم أخرى كنه نذر على شرب الخمر والواجب لازم بنفسه كصلاة الظهر مثلا ونذر المحرم محرم

مشيئته وأما اذا قال على نذر ان شئت بالضم فان النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئته بخلاف ما اذا قال أنت طالق ان شئت بالضم فان الطلاق لا يلزم والفرق أنه عهد التعليق في الطلاق دون النذر وأما الا أن يبدولي فينفع في رجوعه للمعلق عليه فقط في البابين ولا ينفع اذا رجع للمعلق فقط أو هو المعلق عليه كما اذا قال على كذا ان دخلت الدار الا ان يبدولي ورجعه لدخول الدار الا ان رجعه لصيغة النذر فقط أو له والمعلق عليه فهذا تحقيق المقام (قوله ان شاء الله) الحاصل ان الاستئانة بان شاء الله ونحوه لا يفيد في النذر غير المهم مطلقا أي معلقا أو غير معلق سواء ردها للمعلق عليه فقط أم لا (قوله وانما يلزم به ما ندب) أي بأن رجعه لصيغة النذر فقط أولها والمعلق عليه وأما المعلق عليه فلا يشترط فيه أن يكون مندوبا بل يكون واجبا أو محرما أو مندوبا ومكروها كقوله ان لم أصل الظهر مثلا وان لم أشرب الخمر وان لم أصل ركعتين قبل العصر وان لم أمش الى كذا وان لم أصل ركعتين بعد العصر فعلى صدقة دينار فانه يلزمه ان لم يوجد المعلق عليه وأما ان وجد فلا يلزمه شئ وورد على المصنف نذر صوم رابع الخمر والاحرام



بالطبع قبل زمانه أو مكانه في أنه يلزم مع أنه مكروه أجيب بأن الصوم والاحرام مطالبان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطالبين عند ملاحظته فالنذر متعلق بهم ما نظر الحال الاول وانظر نذر صلاة بعد فجر وفرض عصر وبقية المكروهات هل يلزم أيضا نظر المطلق النقل أولا نظر الوقت لاشدنيته فكانت ذائق كذا ذكرنا تأمل مع صوم رابع النحر (قوله وفي كون المكروه الخ) أي وهل القدوم على نذر الواجب مكروه أو خلاف الاولى انظره (قوله الاكثر مع ظاهر الموطأ) راجع للادل وهو ان نذر المكروه والمباح حرام وقوله والمقدمات راجع للثاني من أنه مثلهما (قوله المطي) بفتح الميم وكسر الطاء يستعمل واحد اوجعا (٣٩١) أي جمع مطية يذكر ويؤنث وقال الاصمعي المطي التي غط في سيرها أي تغدق

سيرها كذا أفاده المختار (قوله غير الصلاة) لاشأن أنه شامل للصوم وسبأني أن الصوم لا يلزم في غير الثغور (قوله الاخوان) جمع أخ (قوله والمشيخة) جمع شيخ كما أفاده الصحاح أو اسم جمع له كما أفاده المصباح (قوله بالنية) أراد بالنية الكلام النفسي (قوله لانه هناك في شاة بعينها) وأما هنا فليس في شاة بعينها وفي بعض النسخ تضعيف هذا وان المعتمد ما تقدم (أقول) وهو الظاهر ويدل عليه ما تقدم لنا فكلام الشارح لا يظهر والحاصل أنه يستغنى من قوله وأنه يلزم به مذهب الضحية (قوله أي الاقدام عليه الخ) ظاهره أنه تفسير ميراد لا حقيقة مع أنه حقيقة (قوله والتزامه مباح) فيه أنه وسيلة لمندوب فضيسته أنه يكون مندوبا وقرر بعض الشيوخ كما أفاده شيخنا عبد الله أن المعنى والتزامه مباح أي تخصيصه من بين افراد المندوب هو المباح وفي ذاته مندوب (قوله وفي كره المعلق الخ) ينبغي أن محله في حق من لم يعتقد نفع النذر والاحرم قطعا قاله بعض واعلم أن محل الخلاف فيما إذا كان المعلق عليه محبوبا ليس

وفي كون المكروه والمباح كذلك أو مثلهما أقول الاكثر مع ظاهر الموطأ والمقدمات انتهى وعلة حرمة نذر المباح لانه عظم مالم يعظمه الشرع وشمل قوله مذهب من نذر زيارة قبر رجل صالح أو حتى فانه يلزمه وان أحمل فيه المطي فقد قال ابن عبد البر كل عبادة أو زيارة أو رباط أو غير ذلك من الطاعات غير الصلاة فيلزم الانسان اليه وحديث لا تعمل المطي مخصوص بالصلاة وأما زيارة الاحياء من الاخوان والمشيخة ونذر ذلك والرباط ونحوه فلا اختلاف فيه وتوقف بعض الناس في زيارة القبر وآثار الصالحين ولا توقف في ذلك لانه من العبادات انتهى من مختصر البرزلي لحلولو (ص) كلة على أو على ضحية (ش) أشار الى الصيغة كلة على ضحية أو ركعتان قبل الظهر ولولم يلفظ بالنذر على الصحيح أو على ضحية ولولم يلفظ بالجلالة وينظر في النذر كاليمين الى النية ثم العرف ثم اللفظ وتقدم الخلاف في انعقاد اليمين بالنية دون اللفظ فان قيل تمثيله للمندوب بقوله ضحية وهي سنة يقال المراد بالمندوب المطلوب طلبا غير جازم فيشمل السنة وما دونها ولا ينافي جعله هنا الضحية تجب بالنذر مع قولهم ان المشهور لا تجب الا بالذبح لانه هناك في شاة بعينها (ص) ونذر المطلق (ش) أي ونذر التزام النذر المطلق غير المكروه والمعلق وهو ما يوجب به المرء على نفسه شكر الله على ما كان ومضى كمن شفى مريضه فنذر أن يصوم أو يتصدق وما ليس بشكر على شئ حصل فباح أي الاقدام عليه والتزامه مباح (ص) وكره المكروه وفي كره المعلق تردد (ش) يعني ان نذر المكروه مكروه كنذر صوم كل خميس أو اثنين لانه ربما أتى به على كسل أو مخافة التفريط في الوفاء به وأما النذر المعلق بمحبوبات كان شفى الله مريضه فعلى صدقة كذا أو ان رزقني الله كذا فعلى المشى الى مكة أو غيره من القرب فهل هو مكروه ام لا كونه أتى به على سبيل المعاوضة لا القرية أو خوف توهم الجاهل منعه من حصول المقدر أو مباح تردد ومن المكروه نذر التبرم كنذر عتق عبد ثقلت مؤنته عليه لقله نفعه تخلصا منه وابعاد له ونذر التخرج كنذر شئ كثير يشق عليه اما لا يطيقه فحرام ومع كون المكروه مكروها فهو لازم ولا يشكل مع قوله وغايب يلزم به مذهب لان المراد به مذهب في الجملة مع قطع النظر عن العوارض وهذا مندوب في الجملة والكره عارضة واذلزم المكروه فأحرى المعلق لان المكروه متفق على كراهته والمعلق مختلف في كراهته فقول من قال ان المعلق لا يلزم فيه نظر ولا يقضى بالنذر ولو كان لمعين ولو كان عتقا لانه لا وفاء الامع النية ومتى قضى عليه بغير اختيار لم يصح منه نية فلم يكن فيه وفاء (ص) ولزم البدنة بنذر هان فان عجز فقيرة ثم سبع شياء لا غير (ش) يعني ان من نذر هدى بدنة نذر ام علقا أو غير معلق وهي الواحدة من الابل ذكر أو أنثى فانه يلزمه اخراجها فان عجز الناذر عن البدنة فالمشهور انه يلزمه أن يخرج بقرة لقول الخليل البقر من البدن

من فعله كان شفى الله مريضه يرضى أمما ما كان من فعله فيتفق على كراهته مالم يكن نذرا مباحا فلا كراهة فيه كذا المنقول (قوله نذر التبرم) أي التضجير (قوله لقله نفعه) تعليل لقوله ثقلت وقوله تخلصا منه تعديل لقوله نذر (قوله ونذر التخرج) أي الضيق والمشقة (قوله لانه لا وفاء) أي لا يصح الوفاء به وقوله الامع النية أي نية الوفاء وقوله فلم يكن فيه وفاء أي وفاء صحيح وتأمل في المقام يظهر لك المرام (قوله لا غير) أي لا غير السبع مع القدرة على أكثر منها خلافا لما في كتاب محمد يلزمه عشرة (قوله ذكر أو أنثى) أي فالتأني البدنة للوحدة لا للتأنيث لانه قال ولزم ولم يقل ولزمته (قوله فالمشهور انه يلزمه) ومقابله ما قاله ابن نافع لا تجزئه البقرة ولا يلزمه الا ما نذر (قوله البقر من البدن) أي لان أصل البدنة عظمية البدن فيشمل الابل والبقر انتهى والظاهر أن قوله من البدن تجوز لا حقيقة والا



لكانت البقرة في مرنبتها (قوله فان عجز عن البقرة) وانظر من نذر بقرة وعجز عنها اهل يلزمه سبيع شياء كما هنا وهو الظاهر او يحجزه دون ذلك لان البقرة التي يقوم مقامها الشياه السبيع هي التي وقعت عوضا عن البدنة بخلاف ما اذا وقع النذر عن البقرة (قوله لم يلزمه) أي اذا لم يقصد الحراسة والحاصل كما قال (٢٩٣) محشى نت انه اذا نذر الرباط أو الصوم بشغل لزمه وكذا اذا نذر صلاة يمكن معها

الحراسة وان نذر صلاة فقط ثم يعود ليس للرباط فلا يلزمه اتيانه وليصل بموضعه ويدل لما قلناه قول صاحب الجواهر ولو ذكر موضعا غير المساحد الثلاثة فان تعلقت به عبادة فمختص به لزمه اتيانه ولو كان بمكة أو المدينة أو البيت المقدس كرباط أو جهاد (قوله يجعل خيف) تحقيق للرباط لانه امر زائد عليه ابن رشد لا يعطى منه مقعد ولا أعمى ولا امرأة ولا صبي ولو قاتل ولا مريض مأثوس منه ولا مفلول ولا شبيهه ولا أقطع احدى الرجلين أو اليد اليسرى انتهى والظاهر أولوية اليمين (قوله هذا عطف على قوله ولزم البدنة بنذرهما) أي عطف على البدنة من قوله ولزم البدنة (قوله ونحو ما مر الخ) كذا في نسخة والمناسب أن يقول وهو ما مر من الثغر (قوله من عين ودين) أي وأجرة مدبر ومعتق لاجل لا خدمتهم عند ابن القاسم خلافا لاشبه ولا ذاتهما اتفاقا وهل يعتبر عدد دينه أو قيمته أو يفصل فيه كافي الزكاة المشار اليها بقوله والازكى عينه ودينه (قوله ثم ان عجز) كما لو كان قيمة الكتابة ثلاثين ثم عجز فوجد قيمته رقبته أربعين (قوله وهو قول ابن القاسم) أي ان كون المعتمر بالثلث حين اليمين هو قول ابن القاسم ومقابله ما لم يحسن من انه انما يلزمه من ذلك ما لا يضر به

فان عجز عن البقرة فانه يلزمه أن يخرج سبيع شياء من سن الاضحية وصفتها فان عجز عن الغنم فانه لا يلزمه شيء لا صيام ولا غيره بل يصبر لوجود الاصل أو بدله أو بدل بدله فلو قدر على دون السبعة من الغنم فانه لا يلزمه اخراج شيء من ذلك وهو ظاهر كلام المؤلف والمواق وقال بعض يلزمه ثم يكمل ما بقي متى أيسر وهو ظاهر لانه ليس عليه أن يأتي بها كلها في وقت واحد وكلام المؤلف فيمن نذر بدنة كما هو ظاهر أو ما لو نذر هديا مطلقا فان نوى نوعا لزم والا فلا فضل البدنة كما يأتي في قوله والاحب حينئذ كذا في الهدى بدنة الخ (ص) وصيام بشغل (ش) يعني ان من نذر أن يصوم بشغل من الثغور كعسقلان واسكندرية فانه يلزمه الاتيان اليه لاجل ذلك وان كان من مكة أو من المدينة ويأتي راكباً فلو نذر صلاة في ثغر من الثغور لم يلزمه الاتيان الى ذلك ومفهوم الثغر انه لو نذر الصوم بموضع غير الثغور فانه لا يلزمه الاتيان الى ذلك الموضع ويصوم في مكانه اذا لا قرب في ذلك الموضع (ص) وثلثه حين يمينه الا أن ينقص فمابق بمالى في كسبيل الله وهو الجهاد والرباط يجعل خيف (ش) هذا عطف على قوله ولزم البدنة والمعنى انه اذا قال مالى في سبيل الله وهو موضع الجهاد والرباط بموضع يخاف العدو فيه ونحو ما مر من الثغور والسواحل ومثله الفقراء أو هبته لهم أو هدى من كل ما فيه قرينة غير معين فانه يلزمه أن يخرج ثلث ماله من عين ودين وعرض وقيمة كتابة ثم ان عجز وكان في قيمة رقبته فضل عن قيمة كتابته أخرج ثلثه ولا شيء عليه في أم ولده ولا قيمة مدبره فان زاد المال بهبه أو غاء أو ولادة بين الحلف والحنث فانه لا يلزمه أن يخرج سوى ثلثه يوم الحلف فقط وهو قول ابن القاسم فلو حلف وماله ألف وحنث وهو ألفان لزمه ثلث الألف وبالعكس ثلث الألف ولا يلزمه أن يخرج ثلث ماله حين يمينه رفقاً به سواء كانت يمينه على بر أو حنث وسواء كان النقص قبل حنثه أو بعده ولو باتفاق أو تلف بتفريط وبحسب دينه ومهر امرأته ويخرج ثلث ما عداه (ص) وأنفق عليه من غيره (ش) يعني ان الانسان اذا قال مالى في سبيل الله وقتلته يلزمه ثلث ماله فاحتاج الى ارساله للجهاد الذي هو محل الخوف فانه يلزمه أن ينفق عليه الى ذلك المحل من غير الثلث بخلاف لو قال ثلث مالى في سبيل الله فانه ينفق عليه منه اتفاقاً والفرق انه اذا قال مالى فالأصل انه يلزمه اخراج الجميع فلما رخص له في الثلث وجب أن يخرج الثلث من غير نقص منه بخلاف قوله ثلث مالى فانه لا يلزمه غيره (ص) الا المتصدق به على معين فالجميع (ش) الضمير في به راجع لقوله مالى أي ان من قال مالى صدقة فزيد مثلاً فانه يلزمه اخراج جميع ماله لزيد لانه فقط ويعتبر الجميع حين يمينه الا أن ينقص فمابق وكذلك يقال في قوله وما سمى الخ وانما يلزمه اخراج الجميع في المسئلتين بعد قضاء دينه وكفارته والنذر السابق عبداً لحق عن بعض الشيوخ ويترك له شيء كما يترك للمفسد ما يعيش به انتهى والمراد باليمين من كان مضبوطاً بنفسه كزيد أو بجهة من جهاته كبنى زيد والافه وقوله بمالى في كسبيل الله (ص) وكرران أخرجه والا فقولان (ش) يعني ان نادر الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الحالف بذلك يلزمه أن يكرر اخراج الثلث لكل يمين فيخرج ثلث ماله لما لزمه أو لا ثم ثلث الباقي للثاني لكن اتفاقاً ان أخرجه ثلث الاول بعد لزمه له وقبل

اخراجها (قوله سواء كانت يمينه على بر أو حنث) ومثل اليمين النذر يقول المصنف الا أن ينقص فمابق كان باتفاق أو غيره قبل الحنث أو بعده فوط لم يفرض كانت يمينه على بر أو حنث ولا فرق بين اليمين والنذر يقول المصنف حين يمينه فرض مسألة فتمثيل الشارح أو لا يصيغه نذر أي ومثله اليمين الذي أشار له آخر العبارة هذا هو التحقيق خلافاً لعج وتبعه عب أفاده محشى نت (قوله وبحسب دينه) أي وما ينفعه في حجة الفرض بلا صرف والكفارة والزكاة التي عليه والنذر السابق



(قوله فالمشهور انه يلزمه ماسماه) له ومقابل ما روى عن مالك أنه لا يلزمه غير الثالث وما حكاه اللخمي عن سحنون لا يلزمه الا مالا  
يخفف بماله والفرق بين من سمي شيئا يخرج حقه كله ولو أتى على جميع ماله ان الذي سمي أبقى لنفسه ولو ثياب ظهره وما جهله والذي قال  
مالى أدخل جميع ذلك فكان من الخرج المرفوع فوجب قصره على الثالث (٣٩٣) (قوله لانه يمكن فيما سمي الخ) ويكون قوله أتى على

الجميع أى المألفظ أو واقعاً بتنبية  
يترك له في هذه أيضاً أى كقوله  
قبل فالجميع قدر ما عليه من دين  
وما يصرف في حج فرضه لا صرف  
وكفارة ونذر سابق وما يترك للمفلس  
(قوله ولا من يبلغه لمحله) الاولى  
أن يقول بأن لم يعلم من يبلغه  
لمحله على وجه الامانة فيصدق بما  
اذ لم يعلم من يبلغه رأساً أو يبلغه  
لا على وجه الامانة (قوله يستبدل  
به مثله) أى ولا يشتري بثمن فرس  
سلاحاً ولا عكسه لاختلاف  
منفعة بينهما كما قاله الشيخ أحمد بابا خلافا  
لتنظير عجم (قوله أقرب شئ اليه)  
حاصله أنه يقول فان أمكن شراء  
مثله سيفاً فالامر ظاهر فان لم يمكن  
أن يشتري به سيفاً فانه يشتري به  
رمح (قوله كفى مسئلة الوقف)  
تشبيهه في المنفى لانه في المنفى يجعل  
في شقص فاذا وقف عبد على  
خدمة المسجد ثم عجز ذلك العبد  
عن الخدمة للمسجد لكن يمكن أن  
يجعل بواباً فانه يباع ويشتري بثمنه  
نصف عبد مثلاً حيث لا يمكن شراء  
عبد كامل (قوله ويلزم عند أشهب)  
ومقابل ما لابن المواز من أنه يبيعه  
ويشتري بثمنه سالماً ومحله الخلاف  
بينهما في المعين وأما لو لم يكن معيناً  
بأن قال الله على هدى معيب ولم  
يعينه فانه يلزمه هدى سالم  
انظر الشرح (قوله هو راجع  
لقوله كهدي) أى منطوقاً وأشار به  
الى ما تقدم من أنه الخ أى من

انشاء الثاني وقولنا بعد لزومه يشمل ما اذا كان الاول نذراً أو عينا ومعلوم ان النذر يلزم  
بلفظه واليمين بالحنث فيها وان لم يخرج الاول حتى أنشأ الثاني فهل يجوز ثلث ماله مرة واحدة  
أو لا يجوز ثلثه الا ثلث ماله أولاً ثم يخرج ثلث الباقي ثم كذلك قولان ومبناهما انه لم يخرج حتى  
عقد الثانية صاراً كأنهما يمين واحدة أو ان كلا منهما يمين مستقلة واذا كانت اليمين الثانية غير  
الاولى كما اذا كانت الاولى للجهاد والثانية صدقة للفقراء وقلنا يلزم ثلث فقط لهما فهل يقسم  
على قدر الجهات أو يختص بالاولى وهو الاظهر تقرير (ص) وما سمي وان معينا أتى على الجميع  
(ش) تقدم انه اذا قال مالى للفقراء صدقة ونحو ذلك فانه يجوز أن يخرج ثلثه وأما اذا سمي شيئا أو  
عينه فالمشهور انه يلزمه ماسماه بخون نصف أو ثلثين أو عينه كعبدى فلان أودارى الفلانية  
أو حاطى الفلانية صدقة للفقراء مثلاً فانه يلزمه أن يخرج ذلك كله وان استغرق ذلك المعين  
جميع ماله فقوله أتى على الجميع صفة للمعين لا لما قبل المبالغة أيضاً لا يتأتى فيه ذلك لان المراد  
به أن يقول نصف مالى أو جميع مالى الا كذا وفيه بحث لانه يمكن فيما سمي وهو غير معين أن  
يأتى على الجميع كان يقول ألف من مالى ولا يكون ماله غير ألف وقوله وما سمي عطف على  
البدنة (ص) وبعث فرس وسلاح لمحله (ش) عطف على فاعل لزوم والضمير في محله يرجع للجهاد  
والمعنى انه اذا قال فرسى أو سيفى أو غير ذلك من آلة الحرب في سبيل الله أو نذر لله تعالى أو  
خلاف بذلك وحنث فانه يلزمه أن يرسله الى محل الجهاد هذا ان أمكن ارساله بدليل قوله (وان  
لم يرسل يبع وعوض) أى وان لم يمكن وصول ما أهده في سبيل الله من دابة أو سلاح أو نحو  
ذلك الى محل الجهاد بأن لم يجد من يعلم أمانته ولا من يبلغه لمحله فانه يبيعه هنا ويرسل عنه الى  
محل الجهاد يستبدل به مثله من خيل أو سلاح هذا اذا بلغ عنه أن يشتري به مثله فان لم يبلغ  
ذلك اشتري به أقرب شئ اليه فان لم يبلغ ذلك دفع عنه للغازين ولا يجعل في شقص مثله كفى  
مسئلة الوقف (ص) كهدي ولو معيبا على الاصح (ش) التشبيه في لزوم الارسال والبذل  
والمعنى أن البقر والابل والغنم الهدى يلزمه ارسالها الى محل الهدى وهو مكة أو منى ان أمكن  
فان لم يمكن فانها تباع ويعوض بثمنه غيره ويخرجه الى الحل ان اشتراه بمكة اللخمي يشتري  
من حيث يرى انه يبلغه ولو وجد مثله الاول ببعض الطريق لا يؤخر رجاء أفضل منه بمكة  
ويلزم عند أشهب بعث الهدى المعين بعينه ولو معيبا كهدي نذر هذه البدنة العرجاء ونحوهما  
لا هدى على الاصح لان السلامة انما تطلب في الواجب المطلق فان لم يرسل يبع وعوض بثمنه  
سليماً ونفقة بعثه على بيت المال وقوله ولو معيبا في بعض النسخ بالباء يعنى وهو معيب وفى  
بعضها بالنون يعنى وهو معين (ص) وله فيه اذا يبع الا بدال بالافضل (ش) هو راجع لقوله  
كهدي وأشار به الى ما تقدم بيانه من أنه اذا قال فرسى في سبيل الله أو قال هذه البدنة هدى  
وتعذر ارسال ذلك الى محله فانه يباع هنا ويعوض بثمنه في محله لكن عن الفرس أو السلاح  
لا يعوض به الا من جنسه في محل الجهاد وأما الهدى فانه يجوز أن يعوض بثمنه من نوعه ومن  
غير نوعه وهذا معنى قوله وله فيه أى في الهدى سليماً أو معيباً اذا يبع الا بدال بالافضل كمالو  
باع الغنم واشتري بثمنها ابلاً أو بقراً وهذا هو الاصح عند ابن الحاجب لان المطلوب من الهدى

(٥٠ - خ) حيث المنطوق ومن حيث المفهوم لان منطوقه متعلق بالهدى ومفهوم قوله فيه أى الهدى ان غيره من الفرس  
ليس فيه هذا الحكم وهو شراء الافضل (قوله وهذا هو الاصح عند ابن الحاجب) أى لانه قال فان لم يرسل باعه وعوض من جنسه ان  
بلغ أو أفضل على الاصح واعلم أن مقابل الاصح ما حكاه ابن بشير ان عليه أن يشتري من نوع الاول ولا يخالف الى الافضل



(قوله وان كان كسوب يبيع) أى وجوباً واشترى به هدى أى على المذهب والتاويلات الالتمية ضعيفة كفى شرح شب (قوله يعنى فان كان الذى نذره الانسان الخ) وأما اذا جعل فى سبيل الله ماليس بفرس ولا من آله الحرب كقوله عبدى فى سبيل الله فانه يدفع عنه لمن يغزو به كذا فى شرح شب (قوله وأهدى به) بالبناء للمفعول ليشعل فعل رب الثوب وغيره (قوله أولاً وأولاً) بفتح الهمزة وسكون الواو الا أن الاولى مقابل هل يقوم ومقابل أولاً الثانية اختلف ولا اعتراض فى اتیان معادل لهل لان ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى مغنیه صرحا بأنه يؤتى لهل بمعادل قليلا ومنه الحديث هل تزوجت بكراً أو ثيباً (قوله ندبا) حل الشارح الا أن يقتضى أن ندبا مرتبط بفعل محذوف والتقدير يترك التقويم ندبا أى يترك التقويم حال كون الترك المفهوم من قوله يترك ندبا أى ان البيع الواقع فى المدونة انما هو على سبيل النذب فاذا كان (٣٩٤) كذلك فالتوفيق المشار له بقوله أو التقويم لم يأت على سنن الاول والاقتال

أو هو أى البيع الذى هو عبارة عن ترك التقويم اذا كان فى غير عين أى اذا كان الالتزام فى غير عين وهو النذر (قوله وان ما فى العتية مفسر) أى مفيد أن قوله فى المدونة يبيع أى ندبا (قوله لان ترك المكروه مندوب) أى لان ترك المكروه الذى هو التقويم مندوب واذا كان الترك مكروها يلزم أن يكون البيع مندوباً وغير أن فى التعليق شيئاً وذلك لانه يقتضى تقدم الاخبار بتركها التقويم وليس كذلك فلو قال ان قلنا بالتوفيق فيحمل الامر بالبيع الواقع فيها على النذب لاعلى الوجوب فلا ينافى الحكم بجواز البيع الذى هو ترك التقويم لان المندوب يحجر الشخص فى فعله أو تركه والحاصل أن الترك لم يكن واقعاً فى لفظ المدونة بل البيع (قوله أو يقال الخ) معطوف على قوله فترك التقويم بحسب المعنى لان المعنى فيحمل البيع الواقع فى المدونة على النذب أو يقال الخ (قوله أو يقال التقويم) أى جواز

شئ واحد وهو اللحم توسعة للفقراء ولحم الابل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فانهما متنافيان (ص) وان كان كسوب يبيع (ش) يعنى فان كان الذى نذره الانسان والتزمه هدياً مما يخالف الهدى فى العادة كالثوب والعبد والفرس فانه يبيعه هنا ويرسل عنه يشترى به هدى سليم مما يهدى فى العادة ولا يرسله بعينه لموضع الهدى (ص) وكره بعته وأهدى به (ش) يعنى انه يكره له ان يرسل ما هو كالثوب لايهام تغيير سنه الهدى لان جنسها محصور فى جملة الانعام فبعث ذلك بعينه يبطل هذا الحصر فان ارتكب المكروه وأرسله فانه يباع هناك ويشترى به هدى سليم ينجر بمحل الهدى فقوله وأهدى به راجع لهما أى ويبيع وأهدى به وكره بعته وعلى تقدير بعته أهدى به أى بثمنه (ص) وهل اختلف هل يقوم أولاً ولا ندبا أو التقويم ان كان يمين تأويلات (ش) فى المدونة فى النذر انه اذا أهدى ثوباً ونحوه أنه يبيعه ويبعث عنه ولا يبيعه بعينه وهو معنى قوله وان كان كسوب يبيع وكره بعته ووقع فى العتية وفى المدونة فى موضع آخر من النذر جواز تقويمه على نفسه واخراج قيمته قال فى التوضيح وهو ظاهر المدونة فى كتاب الحج فحمل كثير من الاشياخ ذلك على الخلاف واكتفى بظاهر اللفظ وحمله بعضهم على الوفاق وأما ما وقع فى العتية مفسر لما فى المدونة والى ذلك أشار بقوله وهل اختلف أى قول مالك فى المدونة والعتية مع موضع آخر من المدونة فلفظ اختلف بالبناء للفاعل أى وهل ذلك حل على الخلاف أولاً وكان قائلاً قال له وفى أى شئ اختلف فقال هل يقوم على نفسه كفى العتية وموضع آخر من المدونة أولاً يقوم على نفسه بل يبيعه كما فى المدونة هنا لانه رجوع فى الصدقة فقبل له اذا قلنا بالتوفيق فترك التقويم الواقع فيها على أى وجه فقال يترك ندبا لا وجوباً فلا مخالفة بين قولها يبيعه وقول العتية ان شأباعه لان الامر فيها بالبيع أمر نذب لان ترك المكروه مندوب والمندوب موكول فعله وتركه الى المشيئة أو يقال التقويم الواقع فى العتية ان كان الالتزام حصل بيمين حنث فيها لان الخالف لا يقصد قربة فلم يدخل فى خبر العائد فى هبته كالسكاب يعود فى قيمته والبيع الواقع فى المدونة على من التزم بغير يمين فهو متطوع فاصداً القربة فيدخل فى الخبر فهذه تأويلات ثلاث هذا زبدة كلام ابن غازى (ص) فان عجز عن عرض الادنى ثم لحزنة الكعبة يصرف فيها ان احتاجت والا تصدق به

التقويم الواقع فيها ويكون الامر بالبيع هنا على هذا التوفيق على طريق الجواز (أقول) فى ذلك شئ لان الرجوع (ش) فى الهبة بعوضها مكروه فقط بغيره يجوز ان يقرأ أولاً والاولى بتشديد الواو ظرف أى ابتداء من غير بيع فيكون تفسير الاختلاف أى هل قوله بتقويمه خلاف قوله يبيعه وقوله أولاً والمعطوف محذوف أى أولم يختلف بل يبيعه ندبا والتقويم جواز ابن عبد السلام والاحوط عندى لمن أراد التقويم أن لا يكتفى فى ذلك باحضار السلعة لاهل المعرفة وسؤالهم عن قيمتها بل يدخلها السوق وينادى عليهم افاذا بلغت ثمنها ولم يزد عليه يحجر حينئذ (قوله فان عجز عن عرض الادنى) حل الشارح مفاده ان هذا راجع لقول المصنف وان كان كسوب يبيع والمعنى حينئذ ان يبيع فيشترى به هدى كبير كبندقة فان عجز عن عرض الادنى مع أن المتبادر من المصنف انه كان مطلوباً بالاعلى أولاً فان عجز عن عرض الادنى مع أنه فى مسألة الثوب لم يكن الهدى متعينا فى أعلى ولا فى أدنى فالاحسن أن يكون راجعاً لقوله فيه اذا بيع الا بادل بالافضل كما قال اللقاني ولعل الاحسن رجوعه للمسئلتين أما رجوعه لقوله وله فيه اذا بيع الا بادل الخ فظاهر



وأما رجوعه للثانية التي هي قوله وان كان كثوب يبيع فن حيث انه اشارة الى أنه اذا بيع الثوب فالاولى أن يشتري بدنة لا بقرة ولا شاة  
 فاذا عجز عوز الادنى فتدبر (قوله ان احتاجت الى ذلك) عبر بان اشارة الى أن احتياجا مشكوك فيه لا نهلا تنقض فتدبر  
 ولا يكسوها الاموال وبأنيها من الطبيب ما فيه الكفاية ومكانها خوص عنها بالبال له وبعد الكسريدتها على ما كان فلم يبق الا أن  
 تأكله الخزينة وليس من قصد الناذر في شيء وخزنتها بنوشية (قوله فانه يتصدق به) أي الناذر أو غيره على خزنتها أو غيرهم كما فاده عجم  
 (قوله فان خزنتها الخ) ليس هذا هو تعليل المصنف المناسب لتعليل المصنف ان يقول يعني ان ما لك استعظم ومنع الخ لان ولايتهم  
 لخدمة الكعبة ولاية منه عليه السلام واذا امتنع الشرك فأولى الانتزاع قال المحب الطبري ولا يبعد أن يقال هذا اذا حافظوا على  
 حرمته ولازموا الادب في خدمته والاجعل عليهم مشرف وليست هذه المسئلة من النذر وانما أتت بها استطرادا وكأنه جواب عن  
 سؤال مقدر وتقديره هل يجوز دفعه لغير الخزينة فان قلت حيث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال هي لكم يا بني عبد المدار خالدة  
 نالدة لا ينترعها منكم الا ظالم فكان قضية ذلك أن يستند الاعظام للنبي صلى الله (٣٩٥) عليه وسلم لا للامام (قلت) النبي صلى الله

عليه وسلم انما عبر بالانتزاع الظاهر  
 منه الاخذ منهم واخراجهم فأفاد  
 مالك ان منه أو مثله الا شراك  
 (قوله ولولولة) أي هذا اذا كان  
 نذرا لمشي الحج أو عمرة بل ولولولة  
 فليس الصيام والاعتكاف داخلين  
 فيما قبل المبالغة بل هما مساويان  
 للصلاة (قوله ولونفلا) أي خلافا  
 لمن قيد الصلاة بالفرض لمضاعفة  
 الاجرة بخلاف النفل أولان  
 النافلة في البيوت أفضل والحاصل  
 أن الصواب الشمول للفرض  
 والنفل وأن المضاعفة بمكة حاصلة  
 بالفرض والنفل كإتص عليه عبد  
 الملك خلافا للطحاوي من الحنفية  
 حيث خصه بالفرض فقد علم ان  
 القول بانه خاص بالفرض مذهب  
 الغير محشي تت تنبيهه اذا نذر  
 المشي للصلاة لا يدخل مكة الا  
 محرما باحد التسكين وانما سكت  
 عنه المؤلف لما تقدم في الاحرام

(ش) تقدم انه اذا أهدي ثوبا أو عبدا أو نحو ذلك مما لا يهدى عادة أنه يبيعه هنا ولا يرسله  
 ويرسل عنه يشتري به هدي سليم في محل الهدى وأشار هنا الى أن الثمن المذكور اذا عجز عن  
 شراء بدنة أو بقرة فانه يشتري به أقل الهدى وهو شاة وهو مراده بالادنى فان عجز عن ثمن شاة  
 فانه يرسله الى خزنة الكعبة بصرفونه في مصالحها ان احتاجت الى ذلك فان لم يتحج اليه فانه  
 يتصدق به في أي مكان (ص) وأعظم مالك أن يشرك معهم غيرهم لانها ولاية منه عليه السلام  
 (ش) يعني ان ما لك استعظم ومنع أن يشرك مع خدمة الكعبة غيرهم في القيام بعصا لحها  
 وخدمتها والتصرف فيها والحكم عليها فان خزنتها هم أصحاب عقدها وحملها فلا يشركهم غيرهم  
 في ذلك (ص) والمشي لمسجد مكة ولولولة (ش) تقدم انه قال ولزم البدنة بنذرهما وعطف هذا  
 عليه والمعنى ان من نذر المشي الى مسجد مكة في حج أو عمرة أو نذر المشي لمسجد مكة لاجل صلاة  
 به ولونفلا فانه يلزمه ذلك في الاولى بخلاف وفي الثانية على المشهور وبأني ذلك ماشيا لاراكا  
 خلافا للفاضل اسمعيل في قوله من نذر المشي للصلاة لا للحج لا عيشي بل يركب ان شاء وأما  
 مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فانه اذا نذر المشي الى أحدهما لا يلزمه ذلك على المشهور  
 وبأنيهما راكا كما يأتي عند قوله ومشى للمدينة أو يلبا ان لم ينو صلاة بمسجدهما أو يمشي بها  
 فيركب واعلم أنه لا فرق بين الصلاة والصوم والاعتكاف في لزوم ذلك اذا نذر شيئا من ذلك  
 لاحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة أو يلبا (ص) وخرج من بها أتى بعمرة (ش)  
 يعني ان من نذر المشي الى مكة وهو قاطن بها سواء كان بالمسجد أو خارجا عنه فانه يلزمه أن  
 يخرج الى الحل ويأتي بعمرة ماشيا في ايابه وان أحرم من الحرم خرج للحل راكا ومشى منه  
 لمكة (ص) كمكة أو البيت أو جزئه (ش) التشبيه تام أي وكذا اذا نذر المشي لمكة أو الى البيت  
 أو جزئه المتصل كالجزء والمترزم والركن والباب والناذر وان فانه يلزمه الاتيان اليه ماشيا  
 وانما لم يرد من قال الى مكة أو الى المسجد الحرام لان ذلك يحتوى على البيت والبيت لا يؤتى

ولا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة الا أن المرأة بقيد الوجوب بما اذا لم يلحقها ضرر يظن به انكشافها ولم يخش منها القتلة والالم يلزمها  
 المشي بل ربما امتنع عليها (قوله في الاولى) أي التي هي قوله ومشى لمسجد مكة في حج أو عمرة وقوله وفي الثانية التي هي قوله ولولولة  
 (قوله في ايابه) أي رجوعه وقوله وعيشي منه أي من الحل الى مكة (قوله التشبيه تام) أي فيجزي فيه ما تقدم في قوله ولولولة (قوله  
 كالجزء) بكسر الحاء وسكون الجيم ظاهره ولو اخرج عن ستة أذرع من الجزر كذا قال عجم وقال محشي تت مراده الجزر الاسود وأما  
 الجزر بسكون الجيم فنص ابن حبيب على عدم اللزوم فيه ونازعه أبو محمد بخلافه لانه لا يملكه على الجزر الاسود المتفق عليه  
 وهكذا ضبط في كلام ابن الحاجب (قوله لان ذلك يحتوى الخ) قضية حل الشارح أولا حيث جعل ما قبل المبالغة الحج أو العمرة وما  
 بعدها الصلاة ومثلها الصوم والاعتكاف أنه اذا نذر المشي للمسجد الحرام ولم يلاحظ شيئا أصلا أنه لا يلزمه المشي وقضية ذلك التعليل  
 اللزوم ويؤخذ الجواب من شرح شب فانه قال وفهم من قوله ولولولة ان من نذر المشي لمسجد مكة ناويا مجرد الوصول فقط انه لا شيء  
 عليه ولو ظن انه قربة وان علم انه غير قربة فهو نذر معصية اه فصار الحاصل أنه اذا نذر المشي لمسجد مكة ان نوى مجرد الوصول



فقط يلزمه الذهاب وأما إذا لم يلاحظ ذلك بل أطلق فانه يلزمه والمقام قابل للتسليم وحرر (قوله والاحلف) أي من البلد الذي حلف به  
لا الموضع الذي حلف فيه من البلد ما لم يكن له نية (قوله والاحلف) أي والا فمن حيث حلف لا من حيث حنث وقوله أو مثله معطوف  
على المضاف المحذوف أعني حيث الخ أو من مثله ان حنث به ولو قال أو حنث ان كان مثله كان أظهر في المراد وقال في لـ وجد  
عندي ما نصه ويصدق فيما فواه (٣٩٦) لان النذر لا يقضى به (قوله ان حنث به) أي ان حنث بذلك المماثل لان القصد التقرب

بمثل تلك الخطأ ولا هزية للاراضي  
بقي ان المناسب أن يقول المصنف  
من حيث نوى والا اعتيد والا  
حلف أو نذر أو مثله وقول المصنف  
وتعين الخ لا يفيد بيان الموتبة  
(قوله ويرك الخ الحالفين) وأما  
لو لم يكن للحالفين معتاد أصلاً وليس  
هناك الاعتماد لغيرهم فانه عيشي  
منه نية عليه عجب (قوله وركب)  
أي جواز (قوله لحوائجه) متعلق  
بركب أي ركب لحوائجه والامور  
التي تتعلق به فيما كان من معنى  
التقديم ولا بد من مشيه بان يرجع  
له وينزل عن دابته وعيشي منه  
(قوله وظاهر كلام الشارح كعبارة  
المواق اعتبار الاعتماد ولو لغير  
الحالفين) ولو كان الحالفون  
اعتادوا غيرها فقولها والذي الخ  
مقابله لكن الظاهر ان المواق  
لا يقول بذلك (قوله وان لم تعد  
واحدة منهم) زاد في لـ وانظر  
اذا مشى في القربي التي لم تعد هل  
يأتي بالمشي مرة أخرى أو ينظر لما  
بينها وبين البعدي من التفاوت  
فيكون بمنزلة ماركب فيفصل فيه  
تفصيله والاول هو الاظهر انتهى  
(قوله ولا يمكنه الوصول الخ) ظاهر  
العبارة أنه اذا أمكن الوصول  
بالمشقة بالتحليق فانه لا يجوز له  
الركوب ويتعين عليه التحليق  
أي فلا يركبه الا اذا تعذر التحليق

ثم ان كانت مسافته قليلة جداً فلا شيء عليه وان كانت قليلة ولها بال فعلية الهدى وان كانت كثيرة وزال رجوع ومشاهها كن الى  
ركب فيها وان لم يزل فعلية الهدى كن لم يقدر على الرجوع عيشي ماركب فيه كثير فيجبر في ركوبه ما جرى في ركوب المسافة كن نذر  
المشي والظاهر انه اذا كانت تحصل له مشقة فادحه بالتحليق يجوز له الركوب (قوله بل عيشي من محل اعتاد الحالفون المشي منه) فلو  
اعتماد الركوب غير الحالفين ولم يعتد الحالفون شيئاً فبينه عجب بقوله بعد قول المصنف اعتيد ثم ان قوله لا اعتيد أي لغير الحالفين



فانه لا يركبه ولا بد من اعتبار قيد آخر وهو أن يكون معتمدا للخالقين فان لم يكن الا ما عتمد لغير الخالقين فانه يركب وذكر الشيخ أحمد ومحمشي تب ما يقوى كلام عجم خلافا لظاهر عبارة المواقف انه لم يتم كلام ابن يونس (قوله وعلى هذا يفوته الكلام على سعي العمرة) وعلى الاول يفوته الكلام على السعي اذا آخره بعد طواف الافاضة (قوله ورجع الخ) هذا اذا كان ركوبه في غير المناسك فلوركب فيها فلا يجب عليه رجوع بل لو أقام بمكة الى قابل فخرج ومشاهها اجزاء ولا يلزمه (٣٩٧) الرجوع على الفور (قوله ان ركب كثيرا) أى ولو اضطرارا (قوله بحسب المسافة)

متعلق بكثير أى ان الكثرة والقلة باعتبار المسافة حيث استوت المسافة جميعها في الصعوبة أو في السهولة والامن والخوف أو بحسب صعوبة المسافة وسهولتها وأمانها وخوفها مع المسافة حيث اختلفت المساحة في ذلك ويعول في الكثرة المذكورة على قول أهل المعرفة بذلك (قوله فعليه وجوباً أن يرجع ثانياً) أى من بلده ان كان قد ذهب لبلده أو يرجع لموضع الركوب ان كان قد مكث بمكة للعام القابل (قوله على المشهور) ومقابله ما لابن المباحسون من انه يرجع فيمشي جميع الطريق وقيل اذا كان قد ركب الجبل أولاً وقيل لا يرجع ولو ركب كثيراً (قوله ويؤخره لعام رجوعه) فان قدمه اجزاء من الكراهة ذكره الشيخ أحمد فالتأخير حينئذ مندوب (قوله الجابر النسكي) الذي هو الحج وقوله والجابر الماللي الذي هو الهدي (قوله بحسب المسافة) أى اذا استوت المسافة صعوبة وسهولة كما تقدم (قوله يعنى وكذلك يلزمه الرجوع في العام القابل) أى من بلده ان كان ذهب لبلده وأمان ان كان قد مكث في مكة للعام القابل فعنى قوله يلزمه الرجوع أى يلزمه

الى مكة في حج فانه يلزمه أن يمشي تمام طواف الافاضة فيركب في رجوعه من مكة الى منى ويركب في رمي الجمار وأما ان آخر طواف الافاضة فانه يمشي في رمي الجمار قوله تمام الافاضة وله بعده الركوب ولولم يخلق راجع لقوله والمشي لمسجد مكة وللغير ان نوى نسكا كما مر وضير (وسعيها) يصح رجوعه للعمرة المفهومة من الكلام وللأفاضة المتقدمة ذكرها والمعنى على الاول انه اذا جعل مشيه الى مكة في عمره فانه يلزمه المشي الى تمام سعيها فقط وأما الحلاق فانه من واجباتها الا من أركانها والمعنى على الثاني انه اذا جعل مشيه الى مكة في حج فانه ينتهي مشيه لتمام الافاضة وسعيها ان كان لم يسع أولاً وعلى هذا يفوته الكلام على سعي العمرة (ص) ورجع وأهدى ان ركب كثيراً بحسب المسافة (ش) يعنى ان من لزمه المشي الى مكة أو الى المسجد الحرام بان نذر ذلك أو حلف وحنث فلما مشى ركب كثيراً فعليه وجوباً أن يرجع ثانياً في العام القابل يمشي ماركبه فقط على المشهور وعليه هدى لتبعض المشي ويؤخره لعام رجوعه ليجمع الجابر النسكي والجابر الماللي ولو قدمه في عام مشيه الاول اجزاء والقلة والكثرة في ذلك بحسب المسافة فقد يكون الركوب كثيراً وهو قليل بحسب المسافة كمن لزمه المشي من افر بريمة وقد يكون الركوب يسيراً وهو كثيراً بحسب المسافة كالمصري والمدني وما أشبهه ذلك ولا يجوز أن يمشي عدة أيام ركباً به اذ قد يركب ركباً به أولاً ولزوم الرجوع في غير اليسير جداً أو البعيد جداً كما يأتي بيان ذلك (ص) أو المناسك والافاضة (ش) يعنى وكذلك يلزمه الرجوع في العام القابل اذا ركب المناسك والافاضة معاً لان ذلك لما كان مقصوداً بالذات وان كان يسير في نفسه أشبهه الكثير والمناسك هي أفعال الحج من حين خروجه من مكة الى رجوعه منه لمنى والافاضة هي رجوعه من منى الى مكة لطواف الافاضة ومثلها ما للركب المناسك فقط لا الافاضة فقط واذا رجع في العام القابل فانه يمشي أما كن ركوبه وعليه الهدي استحباباً كما يأتي في كلام المؤلف لان بعض العلماء لا يرى المشي الا الى مكة فقط وقوله أو المناسك معطوف على كثير أى أو ركب في فعل المناسك وقوله والافاضة الواو بمعنى مع لا بمعنى أو لئلا ينافيه قوله كالأفاضة فقط (ص) نحو المصري (ش) هو فاعل رجوع والمعنى ان المصري حكمه حكم القريب في لزوم الرجوع يمشي ماركب وقوله نحو الخ يتنازع رجوع وأهدى وركب وأخرى نحو المدني وسياًتى حكم البعيد جداً في قوله وكافريق فانه يلزمه الهدي فقط من غير رجوع فاشتمل كلامه على الاقسام الثلاثة (ص) قابلاً فيمشي ماركب في مثل المعين (ش) يعنى انه اذا لزمه المشي بان ركب كثيراً وقتلته يلزمه الرجوع في العام القابل ليمشي أما كن ركوبه فاذا رجع في العام القابل فانه يرجع في حج ان كان حين نذره نذر حجا أو نواه أو في عمره ان نذرها أو نواها فان خالف لم يجزه والاولى ان قوله قابلاً صفة لمقدراً أي زمن قابلاً وهو أولى من تقدير عام قابلاً لشموله لمن يدرك الحج في عامه أو لمن يمكنه فيه الرجوع في عمرة (ص) والافله المخالفة (ش) أى

التوجه لفعليها (قوله الى رجوعه منه) أى من عرفه لمنى أى لرمي جرة العقبة (قوله الى مكة) فقط لا الى عرفه ولا من عرفه لرجوعه لمنى (قوله لان بعض العلماء الخ) أى ان بعض العلماء يقول ان الانسان اذا نذر المشي الى مكة لا يلزمه الا المشي لمكة وأما الذهاب لعرفه او غيرهما فلا يلزمه المشي في ذلك وهو تعليل لقوله وعليه الهدي استحباباً (قوله نحو المصري) وكذا ما توسط بين مصر وافر بريمة وأولى القريب من مصر وأما القريب من افر بريمة فيعطى حكم افر بريمة كذا ينبغي أفاده عجم (قوله فيمشي ماركب) أى لغيره لا اذا كانت أما كن ركوبه مضبوطة والامشي الجميع لانه لم يأت بمقدوره (قوله لشموله لمن يدرك الحج في عامه) لا يخفى ان الرجوع في حقه ليس



المراد انه يرجع من بلده لانه لا يعقل الا في ثاني عام اذا كان ذهب لبلده وأما اذا كان في العام نفسه أى والفرض ان زمن الوقوف لم يأت فالرجوع ليس من بلده بل من مكة مثلاً أى يرجع من مكة مثلاً اذا وصل اليها الى أما كن ركوبه فيمشيها فلوان ذلك آخره لثاني عام فانه يجزئه نقله أبو الحسن عن عبد الحق (قوله بمنى وعرفة) أى الكائنة بمنى وعرفة (قوله لان عملها أقصر) أى فليس فيه تلك المناسك التي في منى وعرفة (قوله ونأولها غيرهما على جواز المخالفة ولوركب أولاً المناسك) لكن يقال انه اذا كان في الاول ركب المناسك ورجع في العام الثاني وأتى بعمره لا يتأني منه مشى فلا فائدة في رجوعه لانه لم يكن له فائدة الا لو كان يترتب على الرجوع مشى مع انه متى أتى بعمره لا يترتب على الرجوع مشى الا أن يقال ان المراد انه وان كان محروماً بعمره في العام الثاني يذهب ويمشى اما كن الركوب في حال احرامه بالعمره وهذا يستبعد في نفسه (٣٩٨) ومنه يظهر اعتماد التقييد (قوله حيث ظن حين خروجه) وأولى لو جزم بذلك فهاتان

صورتان يضربان في خمسة حال اليمين وهى ما اذا اعتقد القدرة حين اليمين أو ظنها أو شكها أو توهمها أو جزم بعدمها (قوله ولو في عامين) لا ثلاثة فأكثر فلا رجوع ويتعين الهدى وأما اذا رجع عشى أما كن ركوبه فلا بد من ظن القدرة على مشيه أما كن ركوبه في عام واحد (قوله) أما ان لم يظن القدرة حين خروجه (فسره الشارح بقوله بان توهم أو شك أو علم العجز فهذه ثلاث صور تضرب في حالتين وهما اذا علم القدرة حين اليمين أى أو ظن القدرة حين اليمين وكان الاولى للشارح أن ينبه عليه فهذه ستة من ضرب ثلاثة في اثنين (قوله ولو نصف ميسل) جعل المبالغة على نصف الميل يقتضى انه لو كان أقل لا يلزمه مشى أصلاً أى فيخرج بحجج راكبا ويمشى (قوله وقيدنا كلام المؤلف بمن ظن القدرة) لم يقيد بذلك لانه انما قال مع علمه القدرة (قوله ظن العجز حين اليمين) وأولى لو اعتقد بل ومحترزه الشك حين اليمين كما أفاده عجب فهذه ثلاثة

وان لم يكن عين حجا ولا عمره بلفظ ولا نية له حين نذره أو حلفه بل أبهم ومشى في أحدهما فركب فيه كسيرا فانه يلزمه الرجوع نائبا في الزمن القابل فيمشى أما كن ركوبه ويجوز له ان يحرم بغير ما أحرم به أو لا لم يكن ركوبه في العام الاول في المناسك بمنى وعرفة فينتعين جعل الثاني في حج لا عمره لان عملها أقصر كما قاله أبو محمد وعبد الحق ونأولها غيرهما على جواز المخالفة ولوركب أولاً المناسك وهو ظاهر كلام المؤلف (ص) ان ظن أولاً القدرة والامشى مقدوره وركب وأهدى فقط (ش) أى انما يجب الرجوع على من ركب كسيرا أو ما في حكمه حيث ظن حين خروجه القدرة على مشى الجميع ولو في عامين بخالف ظنته أما ان لم يظن القدرة حين خروجه مع علمه أى أو ظنه القدرة حين عيینه على مشى الجميع في عام واحد بان توهم أو شك أو علم العجز لضعف أو كبر فانه يخرج أول عام عشى مقدوره ولو نصف ميسل وركب معجوزه وأهدى من غير رجوع وقيدنا كلام المؤلف بمن ظن القدرة حين عيینه احترازا بمن ظن العجز حين اليمين أو نوى أن لا يمشى الا ما يطيقه ولو شابا فانه يخرج أول عام ويمشى مقدوره وركب معجوزه ولا رجوع عليه ولا يهدى فانه في توضيحه (ص) كأن قل ولو قادرا (ش) يعنى انه اذا لزمه المشى الى مكة فركب فيه ركوباً قليلاً بحسب مسافته ولو لم يغير عذر فانه لا يلزمه الرجوع ولكن يلزمه الهدى فقط من غير رجوع (ص) كالأفاضة فقط (ش) التشبيه في عدم الرجوع والمعنى انه اذا ركب الأفاضة فقط فأنما عليه الهدى فقط على سبيل الندب ولا يلزمه الرجوع كما اذا ركب في رجوعه من منى الى مكة لطواف الأفاضة فقولاه فقط أى من غير ضميمته المناسك ولا المناسك فقط والارجع كما مر فقله كان قل مشيه في لزوم الهدى من غير رجوع وقوله كالأفاضة فقط تشبيه في عدم الرجوع مع الهدى (ص) وكما عين وليقضه (ش) التشبيه في لزوم الهدى فقط وعدم الرجوع والمعنى انه اذا نذر المشى الى مكة في عام معين كئله على الحج ماشيا في عام كذا انخرج وركب كل الطريق أو بعضه فانه يهدى ولا يلزمه الرجوع فلو لم يحجج في هذا العام المعين بل ترك الحج فيه عمداً من غير ضرورة أو مشى وراخى حتى فاتته فانه يأثم ويلزمه قضاؤه (ص) أو لم يقدر (ش) هذا معطوف على ما قبله الهدى فقط فهو مقابل لقوله ان ظن أولاً القدرة أى في أول الخروج في العام الاول والمعنى انه اذا ركب كثيراً وقلم يلزمه الرجوع ثانياً كما مر فلم يستطع الرجوع فانه يلزمه الهدى فقط وبعبارة أخرى هو معطوف

وهى ظن العجز أو اعتقاده أو الشك حال اليمين تضرب في خمسة وهى اعتقاد القدرة حين الخروج أو على ظنها أو اعتقاد عدمها أو ظنها أو شكها فالجملة خمسة عشر تضم للعشرة المتقدمة فالجملة خمسة وعشرون (قوله كما اذا ركب الخ) تمثيل (قوله مع الهدى) أى استحباباً بهذا هو الفارق (قوله انخرج وركب كل الطريق) أى وأدرك الحج أو فاته لعذر كمرض أو مشى فيه وفاته لعذر ولم يخرج فيه لعذر فعليه الهدى فقط من غير رجوع وليقضه (قوله فلو لم يحجج الخ) به تعلم ان الصور ست (قوله ويلزمه قضاؤه) ولورا كمالان العام المعين للمشى قد فات قال بعض وينبغي الا في المناسك فيمشى وفي شب قضاء ماشيا وانظر الاصح (قوله على ما قبله الهدى) هذا صادق بعطفه على كالأفاضة فقط وعلى قوله كأن قل وبعطفه على كعام معين (قوله فهو مقابل) لا تظهر المقابلة لانه ذكر المقابل له الذى هو قوله والامشى مقدوره فالمناسب العبارة الثانية (قوله فلم يستطع الرجوع) هذا ظاهر ان لم يقدر على مشى شئ



مما ركب فان قدر على مشى بعضه فان كان يسيرا بحيث لو ركب لا يلزمه فيه شيء أو يلزمه فيه الهدى فقط فلا يرجع وان كان فوق ذلك فيخرج وينظر في الباقي فان كان بحيث لو ركب وجب فيه الهدى ركب وأهدى وان كان دون ذلك ركب ولا هدى هذا هو الظاهر من شرح شب (قوله وكافريق) معطوف على كان قل فيقرأ المعطوف عليه بنفع الهمزة وبان المصدرية وتسبيل مع ما بعدهما بصدر رأى كقبيل وكافريق لاجل ان يعطف اسم على اسم ولا يصح قراءة ان بالكسر وما بعدها فعل لانه لا يصح عطف اسم على فعل صريح (قوله نسبة الى افر يقية) سميت بكافريق أى برهة ملك اليمن لانه أول من اقتتها قاله البكري (قوله وكان فرقته الخ) قال الخطاب ولم أر من صرح بوجوب الهدى بل ظاهر كلام اللخمي انه لا شيء عليه (قوله على غير العادة الخ) وأما المعتاد كالمغربى فيقيم بمصر الشهر ويخونه ليلأتى ابا ن الحلي فلا هدى ولا اثم كان اعذر أم لا (قوله وسواء فرق مشيه اعذر أم لا) (٣٩٩) لكن مع عدم العذر بأثم ومع العذر لا اثم (قوله على ظاهر المدونة) ومقابلته مافى

الواضحة من انه لا يجوز ويرجع وهما روايتان ذكر ذلك البساطي (قوله خلافا لما قاله ابن رشد) أى فانه يقول هذا اذا حج من عامه ولو أقام حتى حج من عام آخر لم يجزه (قوله تأويلان) قال تت فى صغيره قاعدة المؤلف فى التأويلين اختلاف شيوخ المدونة فى فهمها ولم أقف على من تأولها على الاول نعم يمكن ان يكون معنى التأويل هل مافى الموازنة يخالف لما فى المدونة أولا انتهى ومنه يظهر ضعف التأويل الاول قال بعض الشراح وفرضها المصنف فى التنصاف وأما لو ركب كثيرا رجع وأهدى أو قليلا أهدى فقط انتهى (قوله وهى رأس ستة أميال) هذا التفسير بحسب الاصل والافعال مراد ستة أميال والمراد مسافة معينة (قوله واعتبر المشى قبل الفساد) الاول من موضع الاحرام (قوله متبعضا) أى فى عامين فلو اتفق انه أحرم من الميقات ومشى خمسة أميال ثم أفسده

على قوله كان قل أى فلا يلزمه الا الهدى وهذا فى خروجه للمرة الثانية أما الاولى فقد مر ان ظن أولا القدرة (ص) وكافريق (ش) تقدم انه انما يرجع ثانيا نحو المصرى لا من بعدت داره من مكة بعدا كثيرا فانه لا يلزمه الرجوع ثانيا اذا ركب كثيرا فى الاولى وانما يلزمه الهدى فقط كالأفريق لبعده داره ومشقة رجوعه وأفريق نسبة الى افر يقية بكسر الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها (ص) وكان فرقته ولو بلا عذر (ش) يعنى ان من لزمه المشى الى مكة ففرق المشى على غير العادة بان مشى مدة وأقام مدة أخرى ثم كذلك الى ان وصل الى مكة فان ذلك يجوز له ويهدى فقط وسواء فرق مشيه لعذر أو لغيره على ظاهر المدونة وظاهر كلام المؤلف الاجزاء ولو أقام وحج فى عام آخر وهو قول التنوسى خلافا لابن رشد (ص) وفى لزوم الجميع بمشى عقبة وركوب أخرى تأويلان (ش) صورتها نذر المشى الى مكة أو حلف بذلك وحنث بمشى عقبة وهى رأس ستة أميال وركب أخرى وفعل كذلك طول طريقه فهل يلزمه فى العام القابل ان يمشى الطريق كلها لانه بمنزلة من لم يممش لما حصل بذلك من الراحة المعادلة لتركه به جميع الطريق أو ما يقرب من ذلك أو يلزمه ان يمشى أما كن ركوبه فقط تأويلان ومحلها ما اذا كانت أما كن ركوبه وأما كن مشيه مضبوطة والامشى الجميع باتفاق وفرض المؤلف فى التنصاف وأما لو ركب كثيرا رجع وأهدى أو قليلا أهدى فقط كما مر (ص) والهدى واجب الا فى من شهد المناسك فنذهب (ش) يعنى ان الهدى فى جميع ما مر واجب أى سواء وجب مع الرجوع الى مكة أولا الا فى من شهد المناسك راكبا أو بعضها أو الاقضية أو هما فانه يندب فى حقه الهدى (ص) ولو مشى الجميع (ش) يعنى ان وجوب الهدى ونده حاصلان ولو مشى فى رجوعه جميع الطريق فى العام القابل لان الهدى ترتب فى ذمته فلا يسقط عنه بمشى غير واجب (ص) ولو أفسد آتاه ومشى فى قضائه من الميقات (ش) يعنى لو نذر المشى الى مكة أو حلف بذلك وحنث به فجعل مشيه فى حجة ثم أفسدها بجماع أو غيره فان عليه ان يتمه ماشيا أو راكبا وعليه هدى ان هدى للفساد وهدى لتبعض المشى فى العامين لان المشى بعد الاحرام فى فساده ألغى واعتبر المشى قبل الفساد فصار متبعضا به واذا آتاه فانه يمشى فى قضائه من موضع أفسده وقد علمت ان الفساد انما يتسلط على ما بعد الاحرام وسواء أحرم أولا من الميقات أم لا

فيمشى ثانيا فى عام فى تلك الخمسة الاميال فلو اتفق انه أحرم قبل الميقات بخمسة أميال وفسده بعده كذلك فيمشى من خمسة أميال قبل الميقات وهذه التى أشار لها الشارح بقوله فلو أحرم أولا قبل الميقات الخ فلو أحرم بعد الميقات بخمسة أميال ثم أفسده فانه يمشى من موضع الاحرام واعلم ان المنصوص للخمى انه يحرم من الميقات الشرعى ولا عبرة بما قدمه من العام الاول فقول الشارح فانه يمشى فى قضائه من موضع الافساد أى وان كان يحرم من الميقات خلافا لما قاله تت فى كبيره ولقول عيج لو أحرم قبل الميقات لانبنى أن يحرم منه ثانيا ويمشى من محل احرامه ليصح له المشى الفاسد فى الاول انتهى بتنبية قوله لان المشى الخ واضح فيما اذا آتاه ماشيا وأما اذا آتاه راكبا فلهدى لتفريق المشى اذا أتى ببعضه فى زمان وبعضه فى زمان آخر (قوله من موضع أفسده) الاول من موضع احرامه وقوله من موضع الافساد الاول ايضا من موضع الاحرام وحاصل ما فى المقام انه يمشى ثانيا فى عام من موضع الاحرام من العام الاول كان الاحرام أولا من الميقات أو قبل أو بعد وأما الاحرام ثانيا فى عام فهو من الميقات ويجب بان المراد من موضع الافساد أى من موضع تسلط عليه



الافساد وهو من الاحرام (قوله فانه يجعله في عمرة) أي يتحلل منه بفعل عمرة (قوله وله أن يمشی) أي عليه أن يمشی (قوله وأما من نذر الحج ماشيا) مختار قوله يعني ان من الخ أي وتحلل منه بفعل عمرة ويدل عليه عبارة عب فانه قال وأما من نذر الحج ماشيا وفاته وتحلل منه بفعل عمرة فانه اذا قضاه يركب فيها الا في بقية المناسك وهي ما زاد على السعي (قوله الا في بقية المناسك) المناسب الا في المناسك لان الذي بعد السعي الواقع بعد طواف القدوم اغاها المناسك (قوله ان لم ينذر) بفتح الياء لكن الذال مضوم أو مكسورة لان فعله ثلاثي من باب نصر أو ضرب (٤٠٠) (قوله وجعله في حج) ظاهر في قوله أو مشيا مطلقا وحلف به كذلك وأما بالنسبة لقوله

بان نذر عمرة فلا معنى لكونه جعله في حج والافساده انه نذر عمرة لان الحج لا يجزئ عن العمرة والحجاب انه وان قال نذر على المشي لمكة في عمرة الا انه حين خروجه نوى الحج الفرض الذي هو عليه والعمرة التي نذر المشي لها فهو في المعنى قارن فقوله وجعله في حج بالنسبة لهذه انه جعله في حجة الفرض مع العمرة ولعل الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم في الصوم من انه اذا نواه ونذرا لم يجز عن واحد منهما أن الصوم لا يقبل النيابة فاشبهه الصلاة وهي اذا سرك في نيتها تبطل ولا تجزئ عن شيء مما نواه والحج يقبل النيابة في الجملة فبعد شبهه بالصلاة (قوله فلا يجب فعل هذا) أي بل يستحب جعله في فعل عمرة كما يفيد كلام أبي الحسن والجلاب (قوله وفي البساطى خلافه) لانه قال وظاهر كلامهم ولو على التراخي بناء على ان ما في الذمة اصاله لا يجوز الاتيان بغيره انتهى ولو أحرم حين أتى الميقات بحجة الاسلام أجزاء ثم يأتي عن نذره بعمرة أو حجة ويمشي من حيث أحرم أولا وأحرم ولم ينو فرضا ولا نذرا انصرف للفرض قاله بعض

فقول المؤلف ومشي في قضائه من الميقات أي ان كان أحرم أولا من الميقات فلو أحرم أولا قبل الميقات وأفسد حجه قبل الميقات فانه يمشی في قضائه من موضع الافساد لان الميقات (ص) وان فاته جعله في عمرة وركب في قضائه (ش) يعني ان من لزمه المشي الى مكة فجعل مشيه في حجة ولم يكن عين في نذره أو حلفه حجا ولا عمرة ففاته الحج الذي أحرم به فانه يجعله في عمرة لرجوعه الى عمل عمرة يتحلل بها من حجه ويقضى بها نذره وله ان يمشی فيها التمام السعي ثم يقضى حجه الذي فاته على حكم الفوات وركب في قضائه جميع الطريق لان النذر قد انقضى وهذا انما هو للفوات وعليه هدى لفوات الحج وقيل يلزمه المشي في المناسك والاول مذهب المدونة وأما من نذر الحج ماشيا وفاته فانه يركب في قضائه الا في بقية المناسك والمراد ببقية المناسك ما زاد على السعي بين الصفا والمروة فانه يمشی فيه (ص) وان حج نواه ونذره وفرضه مفردا أو قارنا أجزأ عن النذر وهل ان لم ينذر حجا أو يلبان (ش) صورته ان شخصه عليه حجة الضرورة ونذر المشي لمكة وحج نواه ونذره وفرضه معامفردا أو قارنا بان أحرم بالعمرة وقدمها في نيته وجعلها عن التسدر والحج عن الفرض أو أحرم بالحج والعمرة معا ونوى بها فرضه ونذره بطريق الاشتراك فانه يجزئ عن النذر في الصورتين ولا يجزئ عن الفرض وعليه قضاءه قبالا وهل أجزاءه عن نذره فقط مقيد بما اذا لم ينذر أو يعين في عينه حجا بان نذر عمرة أو مشيا مطلقا أو حلف به كذلك وجعله في حج وأما ان نذر الحج ماشيا أو عينه في عينه ونوى بحجه نذره وفرضه فلا يجزئ عن واحد منهما وهو قول ابن الموزا وأجزاءه عن نذره فقط غير مقيد بل هو مطلق في ذلك نواه يلبان (ص) وعلى الضرورة جعله في عمرة ثم يحج من مكة على الفور (ش) يعني ان من لزمه المشي الى مكة بان نذره نذرا مهما أو حلف به وحش وهو ضرورة أي لم يحج حجة الاسلام فعليه وجوب ان يجعل مشيه في عمرة فيدخل مكة يطوف بالبيت ثم يسعي بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته وانقضى نذره ثم حج حجة الاسلام من مكة وهذا على القول بان الحج على الفور ويكون متمتعاً بشرطه وأما على القول بالتراخي فلا يجب فعل هذا ونحوه في ح وفي البساطى خلافه وأفاد المؤلف بفهمه ان غير الضرورة ليس كذلك فيخير بين ان يجعل مشيه في حج أو عمرة وظاهره كالمدة سواء كان مفردا أم لا وهو كذلك فقوله جعله أي جعل مشيه الذي قصد به أداء نذره في عمرة ثم يحل منها ثم يحج من عامه لانه أرفق به وقوله على الفور متعلق بيج على القول بوجوب الحج على الفور (ص) ويجعل الاحرام في أنا محرم أو أحرم ان قيد بيوم كذا (ش) يعني انه اذا قال أنا محرم بصيغة اسم الفاعل يوم كذا الحج أو عمرة فانه يجب عليه انشاء الاحرام من ذلك اليوم وكذلك اذا قال ان كنت فلانا أو ان فعلت

(قوله وظاهره كالمدة) هذا متعلق بفهم قوله وعلى الضرورة وقوله مغربا كذا في نسخة مصححة بل وبخطه كذا في ك وهو الموجود في الشيخ أحمد الزرقاني لان أصل العبارة له وكان نكتة التعميم انه اذا كان مغربا يتوهم انه يصرفه في حج لكونه محله بعيدا (قوله يعني انه اذا قال أنا محرم بصيغة اسم الفاعل يوم كذا) أي أنا محرم يوم كذا فانه يوم يفعله يلزمه الاحرام كذا أفاده بهرام أي نذر على أنا محرم يوم كذا وظاهر ان ما قاله بهرام ليس بالازم بل مثله لله على أنا محرم يوم كذا ومثله اذا قال ان فعلت كذا فانا محرم يوم كذا كالمثال الذي بعده (قوله وكذا اذا نواه) أو لم يصرح بذلك لكن نوى يوم حسنه



(قوله لان القيد) أي الذي هو الشرط عند المعانين (ثم أقول) وفيه نظر لان التعليق بالشرط من قبيل المطلق وسبأني انه يحرم في المطلق لا شهره نعم اذا فوى الاحرام من يوم الحنث لزم الاحرام من يوم الحنث ولولا قوله لان القيد لخالجت عبارته على ذلك (قوله ولا يؤخره عند مالك لا شهر الحج) ذكر ت مانصه لان القيد قرينة على ارادة الفورية وهذا قول مالك وقال عبد الوهاب لان التذور المطلقة مجملها على الفور وعند السبب الذي علق عليه انتهى فظاهره ان كلام عبد الوهاب مقابل وتأمل (قوله حيث قيد) أي بيوم كذا لفظاً أو نية لان المراد بالقيد الذي قيد به المصنف يوم كذا والحاصل ان اتيانه بالجملة الاسمية كأنما محرم أو الفعلية كأنما أحرم يوم كذا فلا يلزمه الابتذار كأن يقول لله على أو على أنا محرم الخ أو يقصد بقوله أنا محرم التزام ذلك وأما مجرد الاتيان بالجملة الاسمية أو الفعلية فلا يلزم فيه شيء وهذا ظاهر في التذير أي دون التعليق قال المازري لوقال أنا محرم بركتين بعد غد فانه لا يكون محرماً - ما في وقت بعد غد لا ابتذار انتهى وأما التعليق على أمر قصد عدمه كان كملت فلا نافعاً أنا محرم أو أحرم بيوم كذا فيلزمه ان وجد المعلق عليه فالتعليق على أمر قصد عدمه دليل على الالتزام وعبارة محشى ت كالعمرة مطلقاً أي غير مقيدة بيوم كذا مع كونها مقيدة بالاحرام بان قال مثلاً ان كملت فلا نافعاً أنا محرم بعمره كما فرضها في المدونة أما لو لم يقيد بها بالاحرام بان قال ان كملت فلا نافعاً على عمرة أو قال ابتداء على عمرة فلا يلزمه تجميل الاحرام بل يستحب وكذا قوله لا الحج (٤٠١) المطابق أي غير المقيد بيوم كذا مع كونه مقيداً بالاحرام بان قال مثلاً ان كملت فلا نافعاً أنا محرم بحج وأما غير المقيد بالاحرام بان قال مثلاً ان كملت فلا نافعاً أنا محرم بحج فعلى حج أو على حج فلا يلزمه تجميل الاحرام ولو في أشهره بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة في المقيد بالاحرام كالعمرة وكذا في الجواهر ولم يحتج ابن عرفة غير لفظ المدونة وعلى ذلك يحوم كلام ابن الحاجب والحاصل ان التذير على ثلاثة أقسام وكما تأخذ من المدونة مقيد بالزمان والاحرام كيوم كذا يلزم تجميل الاحرام في ذلك اليوم ومقيد بالاحرام فقط يلزم تجميل الاحرام في العمرة ان لم يعدم صحابة وفي الحج لا شهره ان وصل والا فن حيث يصل وغير مقيد بالاحرام ولا

كذا فانا أحرم بصيغة المضارع بحج أو عمرة ثم كالم فلا نافعاً ونفعل الشيء المحلوف عليه فانه يتعين عليه انشاء الاحرام من وقت حنثه لان القيد قرينة على ارادة الفورية وهذا شامل للحج والعمرة ولا يؤخره عند مالك لا شهر الحج ولا لوجود رفقته لانه ضيق على نفسه حيث قيد فيحرم ويبقى على احرامه فقوله يجعل أي انشاء الاحرام بنسبة جديدة غير النية الاولى وقوله ان قيد بيوم كذا لفظاً أو نية (ص) كالعمرة مطلقاً ان لم يعدم صحبة (ش) أي كما يجعل الاحرام بالعمرة ناذرها حاله كونه مطلقاً بكسر اللام أي غير مقيد بزمن ان وجد صحبة كما اذا قال ان كملت فلا نافعاً أنا محرم أو أحرم بعمره وكلمه فان لم يجد من يعصبه فلا يلزمه تجميل الاحرام حتى يجدد وأما المقيدة فيجعل الاحرام بها ولو عدم صحبة كما مر فقوله كالعمرة تشبيهه في وجوب تجميل الاحرام ولا يصح فتح اللام من مطلق الاقتضاء ذلك ان التجميل في العمرة لا بد فيه من الشرط المذكور سواء قيد أم لا وليس كذلك (ص) لا الحج والمشى فلا شهره (ش) معطوف على العمرة أي لانا ذرا الحج والمشى حال كونه مطلقاً فلا يؤمر بالتجميل فحذف مطلقاً من الثاني لدلالة الاول عليه كما لو قال ان كملت فلا نافعاً أنا محرم أو أحرم بحج أو قال ان كتمته فعلى المشى الى بيت الله الحرام واذا لم يؤمر بالتجميل فيلزمه كل منهما عند أشهر الحج فقوله فلا شهره جواب شرط مقدر كما ترى واللام بمعنى عند وهذا اذا كان يصل الى مكة في أشهر الحج وان كان اذا خرج من بلده في أشهر الحج لا يدركه فانه يجب عليه ان يحرم وان عشي من الزمن الذي اذا خرج فيه يصل الى مكة في أشهر الحج والى هذا أشار بقوله (ص) ان وصل والا فن حيث يصل على الاظهر (ش)

(٥١ - خشي ثاني) الزمان فلا يلزمه التجميل بل يستحب حجاً أو عمرة وجد صحابة أم لا في أشهر الحج وغيرها هذا المختص من كلام أهل المذهب فتعلقه باليمين وشده عليه بد الضنين وغض الطرف عما في كلام الشروح (قوله أي انشاء الاحرام) عند اتيان ذلك اليوم لان المراد بظاهره من تجميل الاحرام الا ان ان قيد بمجرد قوله ذلك من غير حصول المعلق عليه ومن غير اتيان اليوم (قوله غير النية الاولى) أي نية الاحرام حين قوله أنا محرم يوم كذا ان فعلت كذا أو أنا محرم يوم فعل كذا (قوله أي كما يجعل الاحرام بالعمرة ناذرها) التجميل هنا من يوم التذير أو الحنث والحاصل ان المقيدة بالشرط من قبيل المطلقة (قوله فيجعل الاحرام بها) أي ما لم يحف على نفسه ضرراً من الاحرام (قوله وليس كذلك) أي لانه اذا قيد يحرم ولا يشترط ذلك الشرط (قوله فحذف مطلقاً من الثاني) أي الذي هو قوله لا الحج والمشى (قوله لدلالة الاول عليه) أي الذي هو قوله كالعمرة مطلقاً (قوله فيلزمه كل منهما عند أشهر الحج) فيه نظر بل قوله فلا شهره راجع للحج بخصوصه وأما ناذر المشى فلا يجب عليه الفور ويمشي في أي عام أراد (قوله وان كان اذا خرج الخ) أي كالمغربى (قوله على الاظهر) أعلم ان الذي قال من حيث يصل ابن أبي زيد وقال القاسبي يخرج من بلده غير محرم وأيضاً أدركه أشهر الحج أحرم وقال ابن عبد السلام الظاهر مذهب أبي محمد فالظاهر أن المؤلف أراد فمكان ينبغي أن يعبر به صحح أو استحسن والحاصل ان التقييد بيوم كذا مثلاً يجب تجميل الاحرام عند ذلك الزمان سواء كان التذير أو المحلوف به حجاً أو عمرة سواء وجد رفقته أم لا وأما عند عدم التقييد



فإنهما يفتراقان فالعمرة يجعل أحرماها بشرط وجود صحبة فقط ولو قبل أشهر الحج وأما الحج فلا يجب التحجيل وإنما يلزمه عند أشهره أو من حيث يصل انتهى (قوله من الوقت الذي يصل فيه) أي إذا خرج فيه يصل لمكة في أشهر الحج (قوله يخرج من قوله ويجعل الأحرار ومن قوله الخ) تسميح لأنه لا إخراج من ذلك بل معطوف على العمرة كما تقدم له وأيضا الإخراج فرع الإدخال ولم يكن دخالا في العمرة (قوله ولا كفارة عمن على المشهور) خلافا لما روى عن مالك أن عليه كفارة عمن (قوله ما بين الباب إلى المقام إلى زمزم الخ) والذي في الخطاب وت و بهرام والخطيم ما بين الباب إلى المقام وقال ابن حبيب الخطيم ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام أبو محمد فعلى تفسير ابن حبيب ذلك كاه طيم الجدار من الكعبة والقضاء الذي بين البيت والمقام الآن انتهى فاصله أن الخطيم الفراغ إلا أنه قد تقدم أنه يلزمه فيقتضي أنه بعض حائط البيت (قوله يحطم الذنوب) أي يهلك الذنوب بالدعاء فيه (قوله حمله على أنه أراد بناءها) وكذا إذا لم ير شيئا (قوله ولو أراد أنه ينفق عليها) (٤٠٢) كذا في نسخة بتأنيث الضمير (قوله لزمه) أي ثلثه (قوله يعني أنه إذا قال كل

ما أكتسبه في الكعبة) ذكره في الشامل (قوله أو هو صدقة) ذكره ابن رشد (قوله فانه لا يلزمه شيء) ظاهره سواء كان في عين أو غير عين وليس كذلك بل يقيدها إذا كان في عين بأن علقه على ما يقصد امتناعه كان كملت زيدا فكل ما أكتسبه أو أفيد صدقة ولم يقيده ذلك بعدة أو مكان وأما لو أتى به على وجه النذر بان نذرت الصدقة بجميع ما يكتسبه أو يفيد كقوله لله على صدقة كل ما أكتسبه أو أفيد فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه أو يفيد لا ثلث ما عنده من المال وأما إذا قيده برمان أو مكان فيلزمه ما أكتسبه فيه كما إذا أتى به على وجه اليمين وقيده برمان أو مكان وهذا كله إذا لم يجعل له عين والالزمه في الصور كلها (قوله كن عمن في الطلاق والعتيق) كما إذا قال كل امرأة أتزوجها طالق فلا يلزمه شيء أو قال كل رقيق أم لك فهو

أي فيجعل الأحرار من الوقت الذي يصل فيه والمؤلف استعمل حيث هنأ في الزمان وهو قليل في العربية ولو قال متى بدل حيث كان أولى فقوله الحج يخرج من قوله ويجعل الأحرار ومن قوله كالعمره مطلقا أي أنه يجعل الأحرار في العمره المطلقة لا في الحج المطلق والمشى أي الذي لم يقيده بحج أو عمره (ص) ولا يلزم في مالي في الكعبة أو بابها (ش) يعني أنه إذا نذر ماله في الكعبة أو بابها فانه لا يلزمه النذر في ذلك ولا شيء عليه ولا كفارة عمن على المشهور ومثله مالي في الخطيم ونحوه لأنه نذر لا قرينة فيه والخطيم هو ما بين الباب إلى المقام إلى زمزم وسمى بذلك لأنه يحطم الذنوب كما تحطم النار الخطيب قال في المدونة لأنها لا تنقض فتبني أبو الحسن حمله على أنه أراد بناءها فذلك قال لا شيء عليه ولو أراد أنه ينفق عليها لزمه ولو قال مالي في كسوتها أو طيها دفع ثلثه إلى الخبة يصر فونه فيها أن احتاجت قاله في المدونة (ص) أو كل ما أكتسبه (ش) يعني أنه إذا قال كل ما أكتسبه في الكعبة أو في بابها أو في حطيمها أو هو صدقة للفقراء أو هو في سبيل الله وما أشبه ذلك فانه لا يلزمه شيء في ذلك للخرج والمشقة وهو كن عمن في الطلاق والعتيق أما أن عين زمانا أو مكانا فقال كل ما أكتسبه في الزمان الغلاني فهو في الكعبة أو في رتاجها مثلا أو قال كل ما أكتسبه في المكان الغلاني فانه يكون في الكعبة أو في السبيل فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه في ذلك الزمان أو ذلك المكان يدفعه لخزنة الكعبة بصر فونه فيها أن احتاجت إليه (ص) أو هدى لغير مكة (ش) حاصل هذه المسئلة أن من نذر ما يصح هديه بلفظ هدى أو لفظ بدنة فان سمي مكة أو نواها أو أطلق لزمه سوقه لها حيث كان المحل قريباً بحيث يصل منه فان كان بعيدا فانه يشتري بثمنه مثله أو أفضل منه من مكان يغلب على ظنه أنه يصل منه وان سمي بقعة غير مكة فان قصد تعظيمها حتى كأنها مكة لم يلزمه شيء وان قصد الرقيق بقرائهم فكذلك لأنه نذر معصية لأن سوقه لغير مكة ضلال وأن من نذر ما يصح أن يهدي بلفظ خرو أو بعير أو نحو ذلك فان قيد بمكة بلفظ أو نية فخره بمكة إلا أن يقلده أو يشعره فيكون هديا فيجري فيه تفصيله وان جعله لغير مكة بلفظ أو نية أو أطلق لزمه ذبحه أو خمره بموضع نذره وليتصدق به وله أن لا ينخره ويطعم

المساكين

سحرفلا يلزمه شيء من ذلك (قوله أمان عين زمانا أو مكانا فقال كل ما أكتسبه في المكان الغلاني

فانه يكون في الكعبة الخ) أي وقصد الانفاق عليهم إلا البناء (قوله أو في رتاجها) بنقطة بخطه فيكون بالجميع لا بالخاص وهو كذلك في المصباح بالجميع فقراءته بالخاص خطأ (قوله فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه) الراجح ما قدمنا من أنه يلزمه الكل (قوله بلفظ خرو) ان قلت أي فرق بين خرو وبدنة قلت ذكر بعض شيوخنا أن البدنة ما بعد الذبح في مكان مخصوص والجزر وما بعد الذبح في مكان غير مخصوص (قوله فيجري عليه تفصيله) فان ساقه في حج ووقف به في عرفه قيد بحج في منى والافق مكة (قوله أو أطلق) معطوف على قوله وان جعله لغير مكة الخ أي أو أطلق أي فلم يجعله لمكة ولا لغيرها لا بلفظ ولا بنية (قوله لزمه ذبحه الخ) أي ويحرم بعثه ولولقبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به الفقراء الملازمين له فقوله من نذر نذر الصالح وأراد به الاعطاء للفقراء الذين بموضعه فانه يلزمه أن يبعث به إليهم فبما لا يصح أن يهدي لا فيما يصح أن يهدي لأن سوقه لغير مكة ضلال كذا أفاده عجم وأما ما لا يهدي به كتب أو دراهم أو دجاجة أو طعام فان قصد بذلك الملازمين للقبر الشريف أو لقبر الولي ولو أغنياء أرسله إليهم وان قصد نفس النبي صلى الله عليه وسلم أو الولي



أى الثواب له تصدق به بموضعه وان لم يكن لهم قصد أو مات قبل علم قصده فيمنظر لعادتهم وانظر اذ لم يكن لهم عادة بان كانوا تارة كذا وتارة كذا ولم يغلب أحد الأمرين ولا يلزمه بعث ستر ولا شمع ولا زيت يوقد على القبر الشريف أو غيره ولو نذرته فان بعث مع شخص وقبلة من صاحبه فاستظهر تعيين فعله بمنزلة شرط الواقف المكروه ولا يجوز له أخذه لان اخراج مال الانسان على غير وجه القرية لا يخرج عنه كونه ماله فلا يسوغ لغيره تناوله كذا في عب (أقول) انظر قوله بمنزلة شرط الواقف المكروه فانه هنا يحرم ولا يكره (قوله فان أراد ذلك الخ) أى فان أراد ذلك لزمه التصديق بجمعه اذ ملكه أى بلفظ جميع مال الغير أم لا وليس كندره جميع مال نفسه لان الذى نذر مال الغير قد أبى مال نفسه لنفسه (قوله ونذر هدى فلان) أى نذر على أن أهدي فلانا أى أذبحه هديا (قوله لما كان يصح أن يباع ويهدى ثمنه) أى بان يبيع الثوب بغير (قوله فيخص لزوم (٤٠٣) الهدى الخ) حاصله انه اذا قال على هدى فلان فان كان فلان حر لزمه وان كان

عبد الغيرة فلا يلزمه شئ وأما عبده فيلزمه فقول الشارح فيخص لزوم الهدى من قوله الخ الشاهد ليس في قوله أو على نذر فلان الذى لا يلزمه شئ بل فيما اذ لزمه كما اذا تلفظ بالهدى (قوله ولو قريبا) قال في ك وأشار بالمباغضة رد قول ابن الحاجب التابع لابن بشير ان كان أجنبيا فلا شئ عليه وان كان قريبا فعلى التفصيل الا فى ومثله فى شب انتهى (أقول) الظاهر ولو أجنبيا بدل قوله ولو قريبا فلا شئ عليه مطلقا (قوله ان لم يلفظ بالهدى) أما ان لفظ به كعلى هدى فلان أو نحره هدى فاعليه هدى وان قصد حقيقة النحر فلا شئ عليه لانه معصية وأما ان لم يقصد واحدا منهم فهو كالاول ثم لا يخفى ان قوله ان لم يلفظ بالهدى الخ صادق بصورتين حقيقة النحر وعدم نية شئ والمشهور فى الثانى ان عليه الهدى ولو لم يذ كر مقام ابراهيم والظاهر ان نية ذلك كذلك (قوله أوز كر مقام ابراهيم) والمراد بمقام

المساكين قدر لجه (ص) أو مال غير (ش) معطوف على فى مالى من قوله ولا يلزم فى مالى فى الكعبة أى ولا يلزم النذر فى مال غير ان لم يرد ان ملكه فان أراد ذلك عند نذره انه ان ملكه فهدى أو صدقة فانه يلزمه اذ ملكه لانه تعليق والفرق بين نذر مال فلان ونذر هدى فلان هو ان مال الغير لما كان يصح أن يباع ويهدى ثمنه فكانه أراد هدى ثمنه وهو لا يملكه فلا شئ عليه كالتقائل عبد فلان حر أو مال فلان صدقة ولما لم يصح بيع الحرف فكانه قصد به الهدى عنه قلت فيخص لزوم الهدى فى قوله أو على نذر فلان الخ بفلان الحر لئتم هذا الفرق وسيأتى الكلام عليه (ص) أو على نذر فلان ولو قريبا (ش) المشهور انه اذا قال لله على نذر فلان الاجنبى أو قال على نذر قريبي فلان أو قال لله على نذر نفسى من كل ما لا يملك كالحرف أو ان فعلت كذا فعلى نحره أو أنا نحره أو هو بدنة فانه لا يلزمه فى ذلك شئ لانه معصية وقوله فلان أى الحر وأما العبد فان كان عبد نفسه فعليه هدى وان كان عبد غيره فلا شئ عليه (ص) ان لم يلفظ بالهدى أو يذ كر مقام ابراهيم (ش) تقدم ان هذا عام فى القريب والاجنبى ومفهومه انه ان لفظ بالهدى كعلى هدى فلان أو نحره هدى أو نوى الهدى أوز كر مقام ابراهيم أو غيره من أمكنة النحر كمكة أو منى أو موضعا من مواضعها فانه يلزمه الهدى فى القريب والاجنبى معالان ذلك قرينة فى ارادة القرية ولا فرق بين النذر والحلف (ص) والاجب حينئذ كنذر الهدى بدنة ثم بقرة (ش) يعنى حيث أمر ناه بالهدى فى المسائل المتقدمة فانه يندب له أن يكون من الابل فان لم يجد فن البقر فان لم يجد فن الغنم فقوله حينئذ أى حين لفظ بالهدى أو نواه أوز كر مقام ابراهيم أو نواه كما يستحب فى نذر الهدى المطلق بدنة ثم بقرة ثم شاة ولم يذ كرها لانها آخر المراتب والاحمية منصبه على المراتب والافالهدى فى الجملة واجب وقوله (كنذر الحفء) بالمد وهو المشى بالنعسل ولا خف يحتمل التشبيه فى الاستحباب الا ان الاستحباب فيما قبله فى صفة الهدى مع لزومه له وفى نذر الحفء ومثله الزحف والحبو فى استحباب الهدى ويلزمه الحفج منتعلا أو حافيا ويحتمل التشبيه بقوله ولا يلزم فى مالى فى الكعبة كما لا يلزم الحفء ومما معه فى نذره فالكاف داخله على الحفء أى ونذر كالحفء (ص) أو جل فلان ان نوى التعب (ش) يعنى أن من نذر ان يحمل فلانا الى بيت الله على عنقه وأراد بذلك تعاب نفسه فانه لا يلزمه حمله ويحج ماشيا وجوبا ويستحب له الهدى وليس عليه اجاج فلان (ص) والاركب وحج به بلا هدى (ش)

ابراهيم قصته مع ولده لا مقام مصلاه فانه لا يلزمه شئ كما اذا نوى قتله ولو مع ذ كر مقام ابراهيم أو محمل ذكاة فلا تقاسم ثلاثه ان قصد الهدى والقرية بقرته ذلك اتفاقا وكذا حيث لا نية واذا قصد المعصية لم يلزمه شئ اتفاقا (قوله أو غيره من أمكنة النحر) ليست المزدلفة من أمكنة النحر خلافا لابي الحسن على الرسالة (قوله ثم شاة) والفرق بين ذلك ومقدمه المصنف من سبع شياه ان ماضى نذر البدنة بلفظها وانما يقاربها البقرة أو السبع شياه وما هنا نذر الهدى المطلق أو ما يفيد كنذر فلان بغيره ومن أفراد الهدى المطلق الشاة الواحدة (قوله الزحف والحبو) الزحف معلوم وكذا الحبو فالعطف مغاير لا يخفى انه يشى فى نذر الحفء منتعلا ان شاء وأما فى نذر الحبو فمضى على العادة (قوله كما لا يلزم الحفء) أى ويلزمه المشى



(قوله فلا شيء على الخائف الا اجماع الرجل) أي فليس عليه أن يحج هو <sup>في تنبيهه</sup> أن قال ان فعلت كذا فأنا أحج بهضم الهمزة فحنت أحج به من ماله الآن يأتي فلا شيء عليه وان قال أنا أحج به حجرا كالجحج به فان أبي حج وحده فان قال في غير يمين فان شاء فعل وان شاء ترك وقال ابن المنير النذر مثل اليمين (قوله ان العرف الخ) هذا لا ينفخ شيئا مع قوله أولا اذ لا قر به فيه وقوله قد جاءت فيه السنة أي فهو تعبدى وقد يقال المراد بالعرف عرف السلف الصالح فيكون من قبيل قوله السنة (قوله ومطلق المشى) وأولى ذهابه أو اتيانه فذكر المصنف عدم اللزوم فيما يتوهم انه قرب فأتى غيره وهذا جواب غير قول الشارح ولعله انما عبر بالمشى (قوله وبيت المقدس) بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال أي (ع ٤٠) محل القدس أي الطهارة من الاصنام والمقدس بضم ففتح وتشديد أي المطهر

وتطهيره خلوه من الاصنام وابعاده عنها (قوله ولولا اعتكاف أو صلاة) فيه ان ما قبل المبالغة هو الصلاة فالمناسب له أن يأتي به على وجه يفيد انه ما قبل المبالغة (قوله لاجل قوله الخ) أي لان أحد القولين يلزمه المشى (قوله والمعنى ان من نذر أن يصلي أو يعتكف) وسكت عن الصوم ونظريه بعض الشراح فقال وانظر لوندن صوما بمسجد قريب جدا فهل يلزمه فعله بموضعه وهو الظاهر أو لا يلزمه أصلا انتهى (قوله كالأميال اليسيرة) يفسر بما فسر به عب القريب وهو ما على ثلاثة أميال وقال الخطاب هو أي القريب جدا مالا يحتاج فيه لأعمال المطى وشدة الرحل (قوله أو أيلياء) هو بيت المقدس بهمزة مكسورة ثم مشناة من تحت ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخرى ثم ألف ممدودة هذا هو الا شهر وحكى فيه القصر ولغة ثالثة بمجذف الباء الاولى وكسر الهمزة وسكون اللام والمد ومعناه بيت الله وحكى الأيلياء بالالف واللام وهو غريب كذا في بعض الشراح الا أن قوله

أي وان لم يرد اتعاب نفسه بحمله على عنقه وانما أراد احجاجه معه أولا لانه له فانه يحج به راكبا ولا هدى عليه فان أبي فلان ان يحج مع الخائف حج الخائف وحده راكبا ولا هدى عليه وان فوى احجاجه من ماله فلا شيء على الخائف الا اجماع الرجل فان أبي الرجل فلاح على الخائف (ص) ولغا على المسير والذهاب والركوب لمكة (ش) يعني ان من نذر المسير الى مكة أو نذر الذهاب اليها أو نذر الركوب اليها أو حلف بذلك فحنت فانه لا يلزمه شيء في ذلك اذ لا قر به فيه الا أن ينوى أحد النسكين الحج أو العمرة فانه يلزمه ذلك راكبا الا أن ينوى ماشيا فان قلت قد مر أن من نذر المشى لمكة يلزمه وانت خبير بأن الذهاب والمسير مسا ولذلك قلت قال الشيخ داود مانصه والفرق بين المشى وغيره ان العرف انما جرى بلفظ المشى ولانه قد جاءت فيه السنة بخلاف غيره من الانفاظ المذكورة انتهى (ص) ومطلق مشى (ش) المشهور أن من قال على المشى من غير تقييد بمكة ولا بيت الله بلفظ ولا ينسب فانه لا يلزمه شيء اذ المشى على انفراده لا طاعة فيه وألزمه أشبه المشى الى مكة (ص) ومشى لمسجد وان لا اعتكاف (ش) يعني ان من نذر المشى الى المسجد غير المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس ولو لا اعتكاف أو صلاة فيه فانه لا يلزمه ذلك ولو قال ولغا اتيان لمسجد كان أحسن لا يهاجم كلامه لزوم الركوب ولعله انما عبر بالمشى لاجل قوله (الا القريب جدا فقولان تحتلها) والمعنى ان من نذر أن يصلي أو يعتكف في مسجد قريب جدا كالأميال اليسيرة غير المساجد الثلاثة هل يلزمه الا اتيان اليه ماشيا أو لا يلزمه في ذلك قولان تحتلها المدونة وعلى القول بعدم اللزوم يلزمه فعل ما نذره بموضعه مكن نذرهما بمسجد بعيد (ص) ومشى للمدينة أو أيلياء ان لم ينو صلاة بمسجديهما أو يسهما فيركب (ش) هذا عطف على المسير والمعنى ان من نذر المشى الى المدينة أو الى بيت المقدس فانه لا يلزمه ذلك لا ماشيا ولا راكبا فان فوى صلاة أو صوما أو اعتكافا بمسجديهما أو سمي مسجد المدينة أو أيلياء أي وان لم ينو الصلاة فيهما فانه حينئذ يلزمه الا اتيان اليهما راكبا أو ماشيا ولا يلزمه المشى لانه لما سماهما فكانه قال على أن أصلي فيهما وظاهره ولو كانت الصلاة نافذة فان قيل ما الفرق بين قوله على المشى الى هذين المسجدين وبين المشى الى مكة فانه هنا ركب وهناك يمشى فالجواب عن ذلك من وجهين أحدهما ان المشى الى المدينة مثلا لا قر به فيه وانما هو وسيلة الى ما فيه قر به والمشى الى مكة فيه قر به لانه يحرم من الميقات تانيهما ان المشى فيه أنسب لعبادة الحج لانه يمشى في المناسك وقر به الصلاة

بيت الله مشكل لان بيت الله هو المسجد لا البلد الا أن يقال هذا معناه بحسب الاصل (قوله وظاهره ولو كانت الصلاة منافية نافذة) بالغ على النافذة لانه حكى في الشفاء في النافذة قولين أبو الحسن الا أن ينوى أن يقيم هناك أياما فينتقل فيضمن ذلك الصلاة الفرض ولعل جريان القولين في النفل لان المضاعفة مختصة بالفرض واختلفت الاحاديث في قدر المضاعفة في مسجد أيلياء في رواية بخمسمائة صلاة وفي أخرى بألف وفي أخرى بخمسين ألفا وفي أخرى بمائتين وخمسين وفي أخرى بعشرين ألفا (قوله والمشى الى مكة فيه قر به) الاولى أن يقول والمشى الى مكة قر به لمقابلة قوله وسيلة (قوله لانه يحرم من الميقات) حاصل ذلك انه لما كان يحرم من الميقات وقد وجدت عبادة في الطريق فيصير المشى فيها عبادة فرجع الحال الى أن المشى في الذهاب لمكة قر به بهذا الاعتبار وهذا الكلام الذي ذكره الشارح أصله الشيخ أحمد الزرقاني (قوله لانه يمشى في المناسك) أي لانه يمشى في السبي وفي الطواف



(قوله وهل وان كان بعضهم الخ) لوقال وهل مطلقا المكان أنخصر (قوله وقال للخمى لا يلزمه) هذا القول هو المشهور وشهره ابن الحاجب (قوله بمسجد ايلياء) أى بمسجد بيت المقدس المسمى بايلياء (قوله والمدينة أفضل) أى ثواب العمل فيها أكثر من ثواب العمل في مكة والحاصل ان الثلاثة التى هى المدينة ومكة وبيت المقدس أفضل من باقى البقاع ولولمساجد المنسوبة له صلى الله عليه وسلم كمسجد قبا، والفتح والعبدوزى الحليفة وغيرها اهـ (قوله التى ضمت أعضاء المصطفى صلى الله عليه وسلم) أى ضمت جسده الشريف صلى الله عليه وسلم أى مست أعضاءه لا كل القبر فممس أعضاءه أفضل من جميع بقاع الارض حتى الكعبة والسموات والعرش والكبرى والوح والقلم والبيت المعمور وبلية الروضة ويليها الكعبة والكعبة أفضل من بقية المدينة اتفاقا وأما المسجد ان يقطع النظر عن الكعبة والقبر الشريف فمسجد المدينة أفضل ولما زيد من مسجده الشريف حكم مسجده عند الجهور خلا للأنوى في فائدة عدم المجاورة بمكة أفضل قال مالك القفل أى الرجوع أفضل من (٤٠٥) الجوار (قوله كياأتى) أى بعضه وهو اثنتان المشار به بقوله وتعين الخ

### باب الجهاد

اعلم ان الجهاد قبل الهجرة كان حراما ثم أذن فيه لمن قاتل المسلمين ثم أذن فيه مطلقا غير الاشهر الحرم ثم أذن فيه مطلقا من شرح البخارى (قوله أحكام الجهاد) أى الاحكام المتعلقة بالجهاد اعلم أن ما يتعلق بالجهاد أحكام متعلقة به فالعطف مرادف (قوله والمشقة) عطف تفسير (قوله قتال مسلم) فان قلت القتال المذكور أصله المفاعلة في اللغة فهل المقصود هنا ذلك أو ليس بمقصود قلت ليس

بمقصود لان القتال قد يراد به الفعل والا كان حده غير منهكس بما اذا قتله كافر وهو نائم أو يقال المراد من شأنه ذلك والالتئام مع لا للشك فلا تضرب في التعريف (قوله كافرا) وأما قتال المحارب المسلم فلا يقال له جهاد (قوله المحارب) أى الذى يقطع طريق المسلمين

منافية للمشى (ص) وهل وان كان بعضهم أو لا لكونه بأفضل خلاف (ش) هذا مفرع على مفهوم قوله ان لم ينو صلاة بمسجدهما والمعنى ان من كان بأحد المساجد الثلاثة ونذر ان يصلى في أحدها فهل يلزمه الايمان اليه مطلقا أى سواء كان المسجد الذى هو فيه فاضلا كان نذر من بمكة الصلاة بمسجد ايلياء وعكسه ابن بشير وهو الظاهر من المذهب وقال للخمى لا يلزمه الايمان الا اذا كان المسجد الذى هو فيه مفضولا كما اذا كان بمسجد ايلياء ونذر الايمان الى مسجد المدينة أو الى المسجد الحرام وعليه فلا يأتى من هو بالمدينة أو بمكة اذا نذر الصلاة بمسجد ايلياء والى هذا أشار بالخلاف (ص) والمدينة أفضل ثم مكة (ش) لما قال المؤلف أو لا لكونه بأفضل أخذ بين الافضل من غيره فقال والمدينة الخ قد علمت ان بيت المقدس مفضل بالنسبة الى مكة والمدينة وأماهما فقد وقع الخلاف فيهما بين الأئمة في الفاضل منهما فذهب مالك الى أن المدينة أفضل من مكة وبه قال أكثر أهل المدينة وقال الشافعى وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه ان مكة أفضل من المدينة ومحل الخلاف المذكور في غير البقعة التى ضمت أعضاء المصطفى عليه الصلاة والسلام فانها أفضل بقاع الارض والسماء \* ولما أنهى الكلام على النذر وكان هو أحد الاسباب الثلاثة المعينة للجهاد كما يأتى في قوله بفتح العدو أعقبه بالكلام عليه فقال

### باب ذكر فيه أحكام الجهاد وما يتعلق به

وهو لغة التعب والمشقة وحده ابن عرفة بقوله قتال مسلم كافر غير ذى عهد لا علاء كلمة الله تعالى أو حضوره له أو دخوله أرضه له فخرج قتال الذى المحارب على المشهور من انه غير نقض وقوله لا علاء كلمة الله يقتضى ان من قاتل للغنمة أو لظاهر الشجاعة وغيرهما لا يكون مجاهدا فلا يستحق الغنمة حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناولها حيث علم من نفسه ذلك وقوله أو حضوره أو دخوله بالرفع عطف على قتال وأشار به الى أن الجهاد أعم من القتال أو الحضور للقتال والضمير في الحضور يعود على القتال وضمير له يعود على اعلاء أو على القتال وضمير أرضه

(قوله على المشهور) وأما على انه نقض فيكون جهادا قال فى ل بعد قوله على المشهور وهذا الم يتجهر بهذا الذى يقتل كما يأتى في باب الجزية عند قوله لمحاربته وينتقض بقتال فافهم ويرد على التعريف الضال ببلدنا وقد يقال هذا ملحق بالمجاهد والتعريف انما هو للجهاد الحقيقى انتهى (قوله وغيرهما) أى قاتل لان يعطى من بيت المال عثمانى مثلا (قوله حيث أظهر ذلك) أى فلا يعطى من الغنمة ان أظهر ذلك هذا بعيد والظاهر بل المتعين انه يسهم له لانه منوط بالمقاتلة ثم بعد كبرى هذا وجدت شيخنا كتب على قوله حيث علم من نفسه ذلك مانصبه واما بحسب الظاهر فيسهم له لانهم لم يعدوا من شروط السهم له كونه قاتل لا علاء كلمة الله أو ان هذا بالنسبة للجهاد الكامل والحاصل ان ابن عرفة إنما قال لا علاء كلمة الله كما هو الظاهر بل المتعين إشارة الى انه ينبغي ان لا يكون الجهاد الا لله لا لشيء آخر فلا ينافى انه يسهم له فتدبر (قوله ولا يجوز له تناولها) مطلقا أظهر ذلك أم لا (قوله حيث علم) أى أوطن فيما يظهر (قوله أعم من المقاتلة أو الحضور) الاولى ان يريد فيقول أو الدخول (قوله يعود على القتال) الاظهر ان الضمير عائد على المسلم وله عائدا على القتال (قوله وضمير له يعود على اعلاء أو على القتال) الاقرب عوده على القتال



(قوله واضافة الكلمة) اطلاق الكلمة على الشهادتين مجاز من اطلاق اسم الجزء على الكل (قوله وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) والعبادة مأموها من جملة العبادات النطق بالشهادتين وأراد بها الطاعة والدليل اذا كان يشمل المدعى وغيره لا يضر نعم يضر اذا كان مترددا بين المدعى وغيره على البدلية (قوله ثم ان الجهاد الخ) اشارة الى أن الجهاد له معان أخر غير ما تقدم (قوله عن الشهوات المحرمة) بل والمباحة لان الانهمال فيها لا ينبغي (قوله أهل المناكر) جمع منكر (قوله ومنه) أى ومن الجهاد باليد (قوله ولا ينصرف حيث أطلق) الظاهر انه حقيقة في الكل شرعا الا أنه أظهر في جهاد الكفار بدليل قوله على أربعة أقسام لان المتبادر من ذلك الحقيقة (قوله يعنى الخ) لا يخفى ان هذا الوجوب على الامام عينى والجهاد المتعلق بالامة فرض كفاية فكيف يقول يعنى انه يجب الخ فالاحسن ان (٤٠٦) يبقى المصنف على ظاهره ثم يقول والمطلوب بتحصيل ذلك أى فرض الكفاية الامام

يحمل عوده على الكافر وله على القتال ويحمل أن الضمير الاول عائد على القتال والثاني للقتال أولا علاء الكلمة ولم يقل لاعلاء كلمة الاسلام محافظة على ذكر الجلالة في الرسم للبركة واضافة الكلمة الى الله على معنى الكلمة التي أمر الله بها وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ثم ان الجهاد على أربعة أقسام جهاد بالقلب وهو مجاهدة الشيطان والنفس عن الشهوات المحرمة وجهاد باللسان وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد باليد وهو زجر الامراء أهل المناكر بالضرب والادب باجتهادهم ومنه اقامة الحدود وجهاد بالسيوف ولا ينصرف حيث أطلق الا اليه وهو المراد بقول المؤلف (ص) الجهاد في أهم جهة كل سنة (ش) يعنى انه يجب على الامام ان يعين طائفة من المسلمين بجهاد الكفار في كل سنة ويكون في أهم جهة له عدو مع قلة خوف غير هائلة تكون كلمة الله هي العليا وان تساوى الطريقان خوفا فالنظر للامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاف لجميع الجهات والواجب سد الجميع (ص) وان خاف محاربا (ش) يعنى ان الجهاد فرض كفاية وان حصل الخوف من المحاربين وسواء كان المحارب في طريق المجاهدين أو على حدة أى في جهة فهو مباغلة في الحكم المذكور بعده وهو قوله فرض كفاية مقدم عليه (ص) كزيارة الكعبة (ش) المراد بزيادة الكعبة اقامة الموسم أى الوقوف بعرفة في كل سنة لان زيارة الكعبة ليست فرضا فيجب على الامام ان يرسل جماعة في كل سنة لاقامة الموسم ان كان اماما والافعى جماعة المسلمين ولا يكفي اقامته بالعمرة (ص) فرض كفاية (ش) يعنى ان الجهاد كل سنة مرة واحدة ولو مع خوف محارب فرض كفاية على المشهور ويسقط بفعل البعض لقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعد من درجة وكلا وعد الله الحسنى فلما وعد الله القاعد والمجاهدين الحسنى علم ان الخطاب به للجميع على سبيل البدلية وانه يسقط بفعل البعض ولو كان على الاعيان لكان القاعد بلا ضرر عاصيا (ص) ولو مع وال جائر (ش) يعنى ان الجهاد فرض كفاية ولو مع والى الجائر في حكمه وهو الذى لا يضع الجنس في موضعه ولا يني بعهدا رنكبالا خف الضررين لان الغزو معهم اعانة لهم على جورهم وترك الغزو معهم خذلان للاسلام ونصرة الدين واجبة والمراد بالوالى أمير الجيش (ص) على كل حرد ذكر

عينا فيجب عليه ان يعين طائفة (قوله ويكون في أهم جهة) اشارة الى أن قول المصنف في أهم متعلق بمقدرا بالجهاد وان كان هو ظاهر المصنف لانه يقتضى انه انما يكون فرض كفاية حيث تعددت الجهة وفيها أهم وغيره ووقع في الاهم منها مع انه فرض كفاية حيث كان الخوف في جهة واحدة أو جهات ولم يكن فيها أهم وفيها أهم وجاهد في غيره (قوله وان خاف محاربا) أى من المسلمين والمحارب هو الذى يقطع طريق المسلمين (قوله وان حصل الخوف من المحاربين) يحمل ذلك على ما اذا لم يكن ضرر المحاربين أعظم والا قدم (قوله أى الوقوف بعرفة) تفسير للموسم ولو كانت اقامته بمن عليه الحج فرض عين ولا يكفي اقامته بالعمرة ومن حج الفرض يطلب منه في غيرها ان ينوى فرض الكفاية فيكون أكثر ثوابا وهذا حيث لم يسقط فرض الكفاية بقيام البعض والا فلا وهل يحصل القيام بفرض الكفاية بمجرد الاحرام أو بالوقوف بعرفة وهو الاظهر واليه يشير الشارح بقوله أى الوقوف بعرفة تفسير للموسم ثم رأيت مكلف

في عب ما يؤيده أو بالتخلل (أقول) ويبقى النظر في ان من كان عليه الحج الفرض وقلتم انه يحصل به فرض الكفاية هل ثواب فرض الكفاية يتوقف على نية ذلك وهو الظاهر أولا (قوله فيجب على الامام) فيه ما تقدم (قوله والافعى جماعة المسلمين) ظاهره انه يتعين عليهم أن يرسلوا طائفة منهم فيكون حاصله ان الجهاد متعلق بالمسلمين كفاية وعينا ولا يخفى بعد هذا بل يقال هو واجب كفاية عليهم كلهم فقط فان ذهبت طائفة فقد حصل المطلوب والا تموا كلهم تأمل (قوله ولا يكفي اقامته بالعمرة) أى الموسم لا بالاعنى المتقدم بل بمعنى النسك الذى يفعل في تلك الاماكن فتدبر (قوله فرض كفاية) اذا قام به البعض سقط عن تلك البلدة وما قاربها الا أنه يسقط عن جميع البلدان ولو تعددت كذا في (قوله على المشهور) مقابلة ما لابن شعبان حيث قال وقطعة الطريق تخيفوا وسبيل أحق بالجهاد من الروم لا نهمال ضررهم دون الكفار غالبا (قوله الحسنى) أى دخول الجنة (قوله ولا يني بعهد) الراجح ان الذى لا يني بالعهد لا يقاتل معه



(قوله لقوله بخطاب الكفار الخ) ولا ينافي وجوبه على الكافر حرمة استعانة بمشرك لانه في حرمة علمنا وما هنا في وجوبه عليهم ولا يلزم على ذلك ان يجاهد نفسه لان الكلام هنا فيمن تحت ذمتنا ولا يتوقف ذلك على اسلامه كداء الدين كذا في عب ويقال بل يجب على كل كافر ولو حارب الجهاد أي جهاد غيره من الحربيين بمعنى ان أي كافر يجب عليه ان يجاهد معناه غيره من الكفار فالحر في مثالا يجاهد معناه غيره لا نفسه (قوله كالقيام بعلم الشرع) تدخل النساء (قوله واقراؤها) أي للغير (قوله وقراؤها) أي في نفسه (قوله وتدريها) في نسخة مصالحة بعد الرأيا بعد اليباء أي تعاطيا المرة بعد المرة وفي بعض النسخ وتدريسها (قوله وتحققها) ذكر الادلة (قوله وتمذبيها) تبين ما هو صحيح مما ليس بصحيح من الكتب المحتوية على علوم الشرع (قوله وتعميها الخ) أي ان كانت القاعدة عامة وقام دليل على تعميمها بيقينها على تعميمها وان قام دليل على تخصيصها بتخصيصها كما هو معروف فيمن يتعاطى العلوم الشرعية (قوله كما بيناه في الاصل) عبارته في ل فان العلوم الشرعية ما وضعها الشارع وعلوم الشرع (٤٠٧) العلوم المنسوبة للشرع أي العلوم التي ينتفع بها فيه فيشمل الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والمنطق والطب والاصول والعروض ونحوها انتهى أي لا نحو هيبنة وكيمياء (أقول) لا يخفى ان الشرعية منسوبة للشرع وتصدق تلك النسبة بالعلوم الاولية فالحق انه لا فرق بينهما فالاحسن ان يبقى علوم الشرع على ما هو المتبادر منها ويزادوا لهما لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (قوله لا على وجه الالتزام) خرج القضاء أي القضاء بمعنى الحكم فهو الاخبار بالشئ على وجه الالتزام غير ان ابن عرفة عرفه اصطلاحا بأنه صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي فيكون قد خرج بقوله الاخبار (قوله دفع) اشارة الى ان كلام المؤلف على حذف مضاف وفي بعض النسخ والدرة

مكلف قادر (ش) هذا متعلق بفرض والمعنى ان الجهاد يجب على الحر الذي كرام المحقق العاقل البالغ القادر لا على ضدهم كما يأتي ولعل المؤلف أسقط الاسلام لقوله بخطاب الكفار يفروع الشريعة كما هو معروف المذهب (ص) كالقيام بعلم الشرع (ش) تشبيهه في قوله فرض كفاية لا بقبسده وهو كل سنة والمراد بقيامها حفظها واقراؤها وتدريها وتحققها وتمذبيها وتعميها ان قام دليل على تعميمها وتخصيصها ان قام دليل على تخصيصها وتعبيره بعلم الشرع احسن من تعبيره بعلوم الشرعية لان العلوم الشرعية ثلاثة الفقه والحديث والتفسير كما بيناه بالاصل (ص) والفتوى (ش) يعني ان الافتاء والارشاد الى الحق واجب على المكلف كما يجب التعليم والفتوى هي الاخبار بالحكم الشرعي لا على وجه الالتزام سواء كانت بكتب أو اخبار لكن ان توقف الحكم على الكتب واجب (ص) ودفع الضرر عن المسلمين (ش) يعني ان دفع الضرر وكف اللسان عن المسلمين أو ما في حكمهم كاهل الذمة من فروض الكفاية من اطعام جائع وستر عورة حيث لم تف الصدقات ولا بيت المال بذلك قال مالك وكان عمر رضي الله عنه يخرج الى الخواطر يخفف عن أنقل في عمله من الاحرار والرقيق ويريد في رزق من أقل في رزقه (ص) والقضاء (ش) أي ومن فروض الكفاية القضاء وهو من أعظم المراتب لما فيه من فصل الخصومات ودفع التهاجر واقامة الحدود ونصر المظلوم وكف الظالم (ص) والشهادة (ش) يعني ان تحمل الشهادة من فروض الكفاية وأما أدائها فهو فرض عين على من طلبت منه فكل من طلب منه الاداء تعين عليه وأما قبل الطلب فلا يجب (ص) والامامة (ش) أي الامامة العظمى فرض كفاية على من توفرت فيه شروطها مع وجود من يشاركه ولا تعين عليه وأما امامة الصلاة ففرض كفاية أيضا حيث كان اقامتها في البلد على ما هو في فصل صلاة الجماعة (ص) والامر بالمعروف (ش) لم يقل والنهي عن المنكر لما علمت ان الامر بالشئ نهي عن ضده وفيه نظر كما بيناه في الشرح الكبير والمعنى ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية بشرط ان يكون

موضع الضرر مصدرا بمعنى دفع وهي أولى لانه لا يحتاج الى تقدير (قوله كاهل الذمة) دخل بالكاف المستأمن والمؤمن (قوله من اطعام جائع) قصور (قوله ويريد في رزق) أي في أجرة الخفقة عمل عمر من دفع الضرر عن المسلمين (قوله ورفع التهاجر) المنازعة والخاصة فان لم يصلح للقضاء الا واحد تعين عليه (قوله واقامة الحدود) أي والتعازير (قوله يعني ان تحمل الشهادة فرض كفاية) أي اذا وجد أكثر من نصاب والاعتين (قوله وأما أدائها فهو فرض عين) ظاهره ولو أكثر من نصاب فيتعين على من طلب منه ولو كان غيره موجودا وهو ظاهر قول مالك وقال اللقاني ما حاله انه فرض عين على من تعين عليه بان لم يوجد غيره والا فرض كفاية ويوافقه ما يفهم من كلام عجم فاتفق التحمل والاداء في ان كلا تارة يكون فرض عين وتارة كفايا (قوله أي الامامة العظمى) ويشترط ان يكون الامام الاعظم واحدا الآن تنبأ أي الاطوار بحيث لا يمكن ارسال نائب عنه (قوله وفيه نظر) وذلك لان كلا منافي الامر اللفظي والنهي اللفظي وقد تقرر في اصول الفقه ان الامر اللفظي ليس هو النهي اللفظي قطعا ولا يتضمنه على الاصح انظر المحلى وقولهم الامر بالشئ نهي عن ضده في الامر النفسى



(قوله وان يأمن الخ) لا يلزم من وجود هذا الشرط وجود ما بعده (قوله ويبقى الجواز والندب) أوله لئلا ينهيه \* اعلم ان المنسوبات والمكروهات يدخل فيها الامر والنهي على سبيل الارشاد من غير تعسف قال ابن عرفة خوف العزلة من الخطية ليس من الضرر قاله البدر (قوله ولا استراق سمع الخ) عطف خاص على عام وقوله ولا استراق سمع أى بحيث ينظر هل يسهون أو يقدفون أو يعتابون ولا استنشاق ريح كان ينظر هل يشربون الخراً ولا والظاهر ان حرمة الاقدام على ذلك لا تمنع وجوب النهي بعد ذلك (قوله البدر) هذا شأن الامراء وقوله ثم اللسان (٤٠٨) هذا شأن العلماء وقوله ثم القلب وهو شأن عامة الناس الا انك خير بان القلب فرض عين لا فرض كفاية فقوله

وأقوى مراتب الامر بالمعروف أى الامر من حيث هو فرض عين أو كفاية الا أنه يشكك بأن يقال كيف يكون فرض العين أقوى من فرض الكفاية (قوله ينقض قضاء القاضى بمثله) كبريات ذى رحم وشفقة جار (قوله متواز) أى متساو (قوله والحياكة) الفزارة (قوله فيسقط برد واحد) أى حيث قصدوا بالسلام احترازاً عن قصد كبير منهم فقط بالسلام فلا يجزئ رد غيره ويشترط أن يكون الراد بالغاً فلا يكتبى برد صبي عن البالغين فيما يظهر لعدم خطابه هو بالرد ويجب رد سلامه وفي بعض شراح الرسالة أنه يكتبى برده (قوله حيث كان المسلم حاضراً) فلا يستمر المسلم حاضراً فيجب على الملبى والمؤذن الاسماع ومثلهما المقيم (قوله واما قاضى الحاجة) ومثله الواطئ ومستمع الخطبة (قوله أو يسن السلام) وهو المعتقد \* فائدة \* اعلم ان السلام كما يطلب من قادم يطلب من مفارق الجماعة كما يدل عليه الحديث الشريف وانه يكره السلام على الكفار تنزيهاً فان سلموا علينا باخلاص وجب الرد

الامر عالماً بالمعروف والمنكر لئلا ينهى عن معروف يعتقد انه منكر أو يأمر بمنكر يعتقد أنه معروف وأن يأمن أن يؤدي انكاره الى منكر أكبر منه مثل أن ينهى عن شرب خمر فيؤدي الى قتل نفس ونحوه وأن يعلم أو يظن ان انكاره يزيل المنكر وان امره بالمعروف مؤثر فيه ونافع وبفقد الشرطين الاولين يحرم الامر والنهي وبفقد الثالث يسقط الوجوب ويبقى الجواز أو الندب والمشهور عدم اشتراط العدالة واذن الامام ابن ناجي ويشترط ظهور المنكر من غير تجسس ولا استراق سمع ولا استنشاق ريح ولا بحث عما أخفى بيد أو ثوب أو حافت فانه حرام وأقوى مراتب الامر بالمعروف اليسر ثم اللسان برفق ولين ثم القلب ثم لا يضره من ضل وبقى من شر وط تغير المنكر أن يكون مجمعا على تحريره أو يكون مدرك عدم التحريم فيه ضعيفاً وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد الفرع الثالث من فصل فعلا مختلفة في تحريره وهو يعتقد التحريم أنكر عليه وان اعتقد التحليل لم ينكر عليه الا أن يكون مدرك القول بالتحليل ضعيفاً ينقض قضاء القاضى بمثله وان لم يعتقد التحريم ولا التحليل والمدرك فيهما متواز أرشد للترك برفق من غير انكار ولا توبيخ لانه من باب الورع انتهى (ص) والحرف المهمة (ش) يعنى ان الحرف المهمة من فروض الكفاية كالخياطة والحياكة والحجامة والبناء والبيع والشراء ونحوها اذ لا يقوم صلاح العالم الا بها واحتراز بالمهمة عن غيرها كالقصر للشباب والنقش للسقف (ص) ورد السلام (ش) أى ومن فروض الكفاية رد السلام فيسقط برد واحد ويتعين على الواحد في غير حق المؤذن والملبى وقاضى الحاجة فانه لا يجب عليه الرد لكن لا يجب الرد على الملبى والمؤذن في حال التلبية والاذان فاذا فرغ كل وجب عليه الرد ولو سراً لانه غاية تعبير الاسماع في الرد حيث كان المسلم حاضراً وأما قاضى الحاجة فلا يطلب منه الرد ولو بعد الفراغ كما هو ظاهر كلامهم وأما قارئ القرآن فهل هو كذلك وهو ما عليه صاحب المدخل أو يسن السلام عليه ويجب عليه الرد وهو المعتقد كما يفيد كلام الوائش رضى (ص) وتجهيز الميت (ش) يعنى ان تجهيز الميت من غسل وكفن وصلاة وغيرهما من فروض الكفاية اذا قام بها البعض سقط عن الباقي لكن في الغسل والصلاة على أحد القولين المتقدمين في بابه وبين ههنا ان تجهيز الميت فرض كفاية وهذا لا يستفاد مما تقدم في الجنائز (ص) وفلن الاسير (ش) يعنى ان فلن الاسير المسلم من أيدي العدو وفرض كفاية ولو بجميع أموال المسلمين (ص) وتعين بفتح العبد وان على امرأة وعلى من يقرهم ان يحجزوا (ش) تقدم ان الجهاد من فروض الكفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي وذكروا انه يتعين على كل أحد وان لم يكن من أهل الجهاد كالمراة والعبد ونحوهما

علينا عجب (قوله وهذا الاستفاد) لان غاية ما أفاده فيما تقدم ان الغسل والصلاة واجبان على أحد القولين وكون ذلك فرض كفاية شئ آخر وكذا الدفن واجب وأما كونه فرض كفاية فثبتي آخر يستفاد من هنا (قوله ولو بجميع مال المسلمين) لا يخفى انه اذا كان بجميع مال المسلمين صار فرضاً عليهم لا كفاية فلا تظهر المبالغة وان احتج في فكه لقبحه كان ذلك فرض كفاية عليهم وسيأتى يقول وقدى بمال المسلمين ثم بماله \* تنبيه \* محل كونه فرض كفاية اذا كان بمال المسلمين وأمان كان بماله أو من النقيض فلا (قوله وان على امرأة) مبالغة في تعين أى وان كان التعين على امرأة لا في فجء اذ لا كبير فائدة فيه لانه لا خصوصية للمرأة لان العدو اذا جأ ولو على درهم تعين (قوله وعلى قرهم) مستأنف أو معطوف على قوله على امرأة قرب بمعنى مقارب أو ذوى قرهم وهكذا في نسخته وعلى قرهم وفي غيره كذلك (قوله وغيرهما) كالصبي المطبق للقتال شيخنا عبد الله



(قوله يعني ان الامام اذا عين طائفة) أي ولو غير عدل كما أفاده عجم (قوله كانت ممن فخطاب بفرض الجهاد أم لا) والحاصل أن تعيين الامام يتعين ولو على صبي مطبق للقتال أو امرأه أو عبده أو ولداً أو مسدين ويخرجون ولو منعهم الولي والزوج والسيد والابوان ورب الدين (قوله وسقط) هذا ظاهر بالنسبة لما هو فرض كفاية أما فرض العين فقد علم مما سبق أنه لا يسقط بجميع هذه الأمور فتعين ان الكلام هنا بالنسبة لما هو فرض كفاية قاله الفيشي <sup>في فائدة</sup> فإذ علم ان الآية النافية للخرج على الاعمى والاعرج والمريض محمولة على الجهاد وأما غيره فهم كغيرهم (قوله في ذهابه وإيابه) ويعتبر ما يرد به وان لم يخش ضياع أفشدة العذر في محل العدو أقوى من الحجج (قوله وأما غيره) كذا في نسخة وأو بمعنى الواو وهذه العبارة أصلها من حاشية الفيشي إلا أنها بالواو وهي ظاهرة ولعله اغماضاً بنظر المايستق في الخارج فلا ينافي أنه بالنسبة للمراد (٤٠٩) في اللفظ يتعين ان تكون أو بمعنى الواو (قوله وكل من يقضيه) فاولم يوكل لعدم ما يقضيه الآن وحصوله ببيعته وشراؤه لكان له منعه وسقط عنه حينئذ والحاصل ان القدرة على الاداء تكون اما بوجود مثل الدين كأن يكون عنده دراهم أو دنانير وعليه كذلك وتكون بما اذا كان عنده عروض وعليه دنانير وان عدم ما يقضيه الآن بأن لم يوجد شيء من ذلك إلا انه اذا كان يتمكن من تحصيل الدين ببيع وشراء وأخذ وعطاء فرب الدين منعه منه ويسقط حينئذ واستشكل سقوط خطابه مع القدرة على وفاء الحال بأنه اذا ترك وفاءه مطلاً ترتب عليه ترك فرض الكفاية وترك أداء الدين وان وفاءه فلا وجه لسقوط فرض الكفاية عنه وأجيب بحمله على ما اذا كان رب الدين غائباً وتعذر قضاءه لعدم من يقوم مقامه كما علم عدل أوجاعة المسلمين (قوله كوالدين في فرض كفاية) منعاه منه أو أحدهما وسكت الآخر فيسقط وأما لو منع أحدهما وأجاز الآخر فانظر أيهما

كما اذا جأ العدو مدينة قوم فان عجزوا عن الدفع عنهم فانه يتعين على من يقرهم أن يقاتلوا معهم العدو ما لم يخف من يقرهم معرفة العدو فان خاف ذلك بما رة ظاهرة فيلزموا مكانهم (ص) ويتعين الامام (ش) يعني ان الامام اذا عين طائفة تخرج للقتال العدو فانه يتعين عليها ذلك ولا يسعها ان تخالف سواء كانت هذه الطائفة التي عينها الامام ممن تلى العدو أم لا كانت ممن تخاطب بفرض الجهاد أم لا كالعبد ونحوه كان هناك مانع من منع أحد الابوين أو رب الدين أم لا (ص) وسقط عرض وصبا وجنون وعمى وعرج وأنوثة وعجز عن محتاج له (ش) هذا شروع منه رحمه الله في الكلام على ما يسقط فرض الجهاد والمانع من وجوبه على المكلف اما حسي أو شرعي وبداً بالكلام على الاول بما هنا والمعنى ان المرض الشديد يمنع من وجوب الجهاد ما لم ينجأ العدو كما مر قال في الجواهر ويمنع من وجوبه بالعجز الحسي وبالموانع الشرعية فلا يخاطب مريض ولا صبي ولا مجنون ولا أعمى ولا أعرج ولا أنثى ولا عاجز عما يحتاج اليه من شراء سلاح وما يركبه وما ينفقه في ذهابه وإيابه والضمير في قول المؤلف له يرجع للجهاد والسقوط هنا مستعمل في حقيقته ان كان طارئاً وأما جازاه ان كان أصلياً كالصبا والأنوثة لانه لم يترتب عليها أو لا حتى يسقط فاسقوط فيها عدم الخطاب وأشار المؤلف الى الموانع الشرعية بقوله (ورق ودين حل) فليس للعبد ولو مكاتباً أن يسافر بغير إذن السيد لان حق السيد عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين مقدم على فرض الكفاية وكذلك من عليه دين حال وهو قادر على أدائه إلا أن كان محل في غيبته وكل من يقضيه وان لم يقدر على وفائه خرج بغير اذن ربه (ص) كوالدين في فرض كفاية بجراً وخطر (ش) هذا مشبه في السقوط وهو على حذف مضاف أي كنع الوالدين دينه أي وسقط الجهاد بسبب مرض ونحوه كما سقط فرض الكفاية عن الولد لمنع الوالدين منه أو أحدهما وانما صرح بقوله فرض كفاية ليفيد التصريح المذكور الحكم بالنسبة لفرض الكفاية مطلقاً جهاداً أو غيره كطلب علم زائد على الحاجة إلا أن كلام المؤلف يوهم ان قوله بجراً متعلق بمسئلة الجهاد وان محل منع الوالدين منه اذا كان بركب بجراً أو سير بر خطر وليس كذلك بل لهما المنع من فرض الكفاية لا بقاء ذلك فلذا قال بعض صوابه كيجر بجراً وخطر بالكاف الداخلة على تجر بالتاء المشبهة من فوق والجيم من باب التجارة ثم الباء الداخلة على يجر ضد البرأى ليصير تشبيهاً في المنع ليس له تعلق بالجهاد (ص) لا جدد (ش)

(٥٢ - خرشي ثاني)

يقدم أو يقرع والظاهر تقديم المانع وقوله في فرض كفاية ولو علم كفاياً فلا يخرج له الا باذنه ما حيث كان في بلد من بغيره اياه والاخرج بغير اذنه ما له بشرط ان يكون يرجى ان يكون أهلاً (قوله كطلب علم زائد على الحاجة) أي فالمراد بالحاجة فرض العين (قوله متعلق بمسئلة الجهاد) الاولى ان يقول متعلق بمسئلة فرض الكفاية لان المصنف قال كوالدين في فرض كفاية (قوله ليصير تشبيهاً في المنع الخ) فان قلت ما الفرق بين فرض الكفاية لهما منعه منه مطلقاً وبين التجارة لمعاشه لهما منعه منها بجراً أو بر خطر أجاب عجم بأن فرض الكفاية لما كان يقوم به الغير كان لهما منعه مطلقاً بخلاف التجارة لكن قد علمت ان المراد بفرض الكفاية الذي لهما منعه حتى في البر إلا من خصوص الجهاد وأما غيره من فرض الكفاية كطلب علم زائد على الحاجة فليس لهما منعه منه في البر إلا من والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا ان الوالدين اذا منعاه من العلم الكفائي فلهما المنع اذا



كان ذلك في بلد هما أولم يكن في بلد هما ولكن يلزم عليه السفر في البحر أو البر الخطر والأفلا منع لهما وتحصل ان فرض الكفاية غير الجهاد هو كاسفر للتجسس سواء بسواء وهل السفر في نيل مصر يعد من السفر في البحر أو يخص البحر بالملاح وهو الظاهر (قوله وان كان برهما واجبا) قال سحنون وأجب الى أن يسترضيهما بالآذ ناله فان أسيافله ان يخرج وقيل كالوالدين (قوله لان منعه منه مظنة التوهين) ظاهر هذا ولوعلم منهما الشفقة وفي المواق ما يفيد تقييد كلام المصنف بعلمه ان منعهما كراهة اعانة المسلمين وكذا قال اللقاني ان ظهر منه ميل لاهل دينه فليس له المنع (٤١٠) والا فلا المنع لانه ان علم ان مقصوده الشفقة فلا فرق فيه بين الجهاد وغيره انتهى

وانظر عند جـ هـ لـ الحـ الـ قوله  
سواء بعدت الخ أي خلا فالمن  
يقول يدعي من بعدت داره دون  
من قربت وخلافا لمن يقول ان  
بالمغته الدعوة لا يدعي والادعي  
(قوله كالمرتد) أي وكل مرة  
فرض وكل مرة في يوم فاذا دعوا في  
اليوم الثالث أوله قوتلوا أول  
الرابع بغير دعوة لافي بقية الثالث  
والمراد بالاسلام وهو الانقاذ من  
الكفر وهو الشهادتان فيمن لم  
يقرب مضمونهما وعموم رسالة المصطفى  
صلى الله عليه وسلم مثلافين بيسكر  
العموم والحاصل انه تدعى كل فرقة  
الى الخروج عما كفرت به (قوله  
قوتلوا من غير دعوة) زاد في لـ  
الا ان يمكن فعل بعضها فيجب فعل  
ما يمكن معه فعله (قوله متعلق  
بدعوا وبالاسلام) أما تعلقه بدعوا  
فهو اصطلاحى وأما تعلقه بالاسلام  
فمعناه انه مرتبط به معنى فلا ينافي  
انه متعلق اصطلاحا بمذوف كما  
يظهر من تقريره فتدبر (قوله أو  
أجابوا لها) المناسب زيادة أو أجابوا  
للاسلام الخ الظاهر ان المراد  
قالوا نسلم ولم يسلموا بالفعل وأما  
لوظقوا بالشهادتين مثلافانا فكف  
عنهم القتال (قوله واعلم الخ) أي  
فالاقسام ثمانية ظاهرة من كلامه

عطف على والدين أي سقط الجهاد لمنع والدين لان منع جد وجدة وان كان برهما واجبا (ص)  
والكافر كغيره في غيره (ش) يعني ان الشخص الكافر سواء كان أباً أو أما كالمسلم فيجب طاعته  
على ولده الا في الجهاد فلا يكون كالمسلم فليس له ان يمنع ولده المسلم من السفر الى الجهاد في  
فرض الكفاية لان منعه منه مظنة التوهين للاسلام (ص) ودعوا للاسلام ثم خيبة (ش)  
يعني ان المسلم لا يقاتل المشرك حتى يدعوه الى دين الله جملة من غير تفصيل الشرائع الا ان  
يسأل عنها فتبين له والدعوة واجبة سواء بعدت دار الكافر عن دار الاسلام أم لا بلغته الدعوة  
أم لا وأقبل الدعوة ثلاثة أيام متواليه كالمرتد ثم ان أبوا من قبول الاسلام دعوا الى أداء  
الجزية اجبالا الا ان يسألوا عن تفصيلها ومحل الدعوة ما لم يعاجلوا بالقتل والا قوتلوا من غير  
دعوة لانها حينئذ حرام (ص) بمحل يؤمن (ش) متعلق بدعوا وبالاسلام والجزية أي  
لا يدعوا الا في محل آمن ولا يكف عنهم اذا أجابوا للاسلام أو الجزية الا ان يكون بمحل يؤمن  
غولهم (ص) والا قوتلوا وقتلوا (ش) أي وان لم يجيبوا الى الجزية أو أجابوا لها ولكنهم جعل  
لا تنالهم أحكامنا فيه قوتلوا أي أخذ في قتالهم واذا قدر عليهم قتلوا أي جاز قتلهم الاسبعة  
لا يجوز قتلهم الخ (ص) الا المرأة الا في مقاتلتها (ش) الاستثناء الاول من الواو في قوتلوا  
والثاني من مقدر دل عليه الاستثناء الاول أي فلا تقتل الا في مقاتلتها في سبيية واعلم انها  
ان قتلت أحد افامها تقتل فيه ولو بعد أسرها وان لم تقتل أحد افان قاتلت بالسلاح ونحوه  
كالرجال فانها تقتل أيضا ولو بعد الاسر وان قاتلت برمي الحجارة ونحوها فانها لا تقتل بعد الاسر  
اتفاقا ولا في حال المقاتلة على الارح ويجرى في الصبي ما جرى فيهما من التفصيل (ص) والصبي  
والمعتوه (ش) يعني ان الصبي المطبق للقتال لا يقتل الا ان يقتل فكالمرأة وكذلك المعتوه  
وهو الضعيف العقل لا يقتل والمجنون المطبق أخرى وان كان يفيق احيانا تقتل (ص) كشيخ  
فان وزمن وأعمى وراهب منعزل بدير أو صومعة بلا رأى (ش) يعني ان الشيخ الفاني أي  
الذي لا بقية فيه والزمن بافعا د أو شلل أو فلج أو جذام والاعمى والراهب المنعزل بدير  
أو دار أو غار أو صومعة لا يقتلون حيث لم يكن لهم رأى ولا تدبير أما ان كان لاحد من هؤلاء  
رأى قتل وانما أتى بقوله كشيخ ومابعده مقرونا بالكاف ليرجع قوله بلا رأى لما بعددها  
(ص) وترك لهم الكفاية فقط (ش) يعني ان من نسي عن قتله اذا رأى الامام عدم  
أسره لما يأتي ان كل من نسي عن قتله يجوز أسره الا الراهبان فانه يترك لهم ما يعيشون فيه  
من أموالهم ولا تؤخذ كلها فيقتلون فان لم يكن لهم فن أموال الكفار فان لم يكن للكفار  
مال وجبت على المسلمين مواساتهم (ص) واستغفروا لهم (ش) يعني ان من قتل أحدا  
من نسي عن قتله قبل أن يحاز ويصير مغنما فانه لا شيء عليه من دية ولا كفارة الا الاستغفار

والظاهر كاستفاد من كلام جمع تعين هذا التفصيل من غير نظر للاصلح الا في الاسرى (قوله قتل) أي جاز قتله لما سبأ أي  
من التخيير (قوله وزمن) عطف خاص على عام (قوله الذي لا بقية فيه) أي لا قوة فيه أي لا يطبق القتال (قوله أو فلج) هو عدم  
الحركة (قوله بدير أو صومعة) وانما لم يقتل لافضل ترهبه لانه أشد كفرا بل لانه لا هـ ل دينه فكان كالنساء ومثل الراهب الراهبة  
وانما قال بدير أو صومعة لان الراهب في الكائن يقتل (قوله ولا تدبير) عطف بنفسه والتدبير هو النظر في عواقب الامور (قوله  
أموالهم) هذا هو الصواب فقوله من قال من أموال الكفار خلاف الصواب



(قوله أي التوبة) أي فالاستغفار حيث أطلقه الفقهاء فالمراد به التوبة بشرطها ذكره في ك (قوله فعلى قاتلهما دينهما لانهما حاران) مفاد النقل لادبته على قاتل الراهب والراهبة كما أفاده محشى نت (قوله كمن لم تبلغه دعوة) ينبغي ان يقيد بغير من وجد بشاهق جبل أعنى أصم فان الاصل ولادبته على الاسلام انظر عجم (قوله وان حيزوا) أي جمعوا لان الحوز الجمع (قوله واذا كان كذلك) أي لا يقتل فيه أن يقال ان الشيخ الفاني ونحوه لا يقتلان ومع ذلك ليسا حارين ويجب أن المعنى واذا كان لا يقتل فتخيرك بالحكم الواقع المترتب على ذلك من حيث الواقع (قوله وآلة) ولو كان فيهم نساء وصبيان ولو خيف على الذرية أي لان الموضوع أنهم لم يكونوا في الحصن لما سيأتى في قوله وبالحصن (قوله يموتون بالغرق على المشهور الخ) ومقابلته ما حكى ابن حبيب عن مالك انه لا يجوز قطع الماء عنهم (قوله بالمتجنيق) بفتح الميم وكسر ها وفتح الجيم الذى ترمى به الحجارة كما قاله الجوهري (١١٤) كالمقلاع (قوله بشرطين) فيه ان الشروط ثلاثة وكأنه لاحظ مجموع قوله ان

لم يكن الخ شرطاً واحداً فقط (قوله عند ابن القاسم ومصحنون) ومقابلته ما قاله مالك من أنهم يقاتلون بها (قوله وكذا ان كان فيهم مسلم الخ) وفرض المسئلة انه خيف منهم هذا ما تقتضيه عبارته الا أن في عب خلافه حيث قال فان كان فيهم مسلم لم يقاتلوا بها اتفاقاً أو بجزأ أمكن غيرها أم لا الانحوف عبر عجم عن ذلك بقوله واعلم أنه اذا كان فيهم مسلم وكان عدم رميهم بالنار يؤدي الى قتل جمع من المسلمين جاز قتالهم بها ارتكاباً لا خف الضررين (قوله وفي زمانه) هو الذى ينبغي ان يقرر به المصنف كما أفاده نت وهو ينافي حل الشارح الاول حيث قيد بقوله ان يخاف منهم وهذا القيد أي الذى ذكره الشارح أولاً بقوله ان يخاف منهم ذكره بهرام ونص المواق ابن بشير ان انفرد أهل الحرب قوتلوا بسائر أنواع القتل وهل يحرقون بالنار أرى اذ لم يمكن غيرها وكننا اذا تركناهم خفنا

أي التوبة الا الراهب والراهبة فان على قاتلهما دينهما لانهما حاران كما يأتى (ص) كمن لم تبلغه دعوة (ش) يريد أن من قتل أحداً ممن لم تبلغه دعوة نبينا عليه السلام قبل أن يدعوه الى الاسلام أو الجزية فانه لا شئ عليه غير التوبة ولو في غير جهاد (ص) وان حيزوا فقيمهم (ش) أي وان قتل من يجوز أسره وهم من عند الراهب والراهبة بعد ان حيزوا وصاروا مغنماً فقيمهم واجبة عليه يجعلها الامام في الغنمة (ص) والراهب والراهبة حاران (ش) تقدم ان الراهب المنعزل بدير لا يقتل على المشهور واذا كان كذلك فانه حراً لا يستترق ولا يؤسر والراهبة كذلك فقوله حاران من باب تغليب المذكر على المؤنث والظاهر ان هذه الحرية هي الثابتة لهما قبل القدرة عليهما وعلى قاتلهما دية حر تدفع لاهل دينهما والمراد بهما المنعزلان بدير بل أرى لهما ما يدل الانيان بهما معرفتين (ص) بقطع ماء وآلة (ش) يعنى انه يجوز قتال العدو واذا لم يجيبوا الى ما دعوا اليه بجميع أنواع الحرب فيجوز قطع الماء عنهم ليموتوا بالعطش أو يرسل عليهم ليموتوا بالغرق على المشهور أو يقتلوا بالآلة كضرب بالسيف وطعن بالرمح ورمى بالمتجنيق وما أشبه ذلك من آلات الحرب فقوله بقطع ماء متعلق بقوتلوا (ص) وبنار ان لم يمكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم (ش) يعنى انهم يقاتلون أيضاً بالنار بشرطين أن يخاف منهم ولم يمكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم فان أمكن قتالهم بغيرها لم يقاتلوا بالنار عند ابن القاسم ومصحنون وكذا ان كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها لكن اتفاقاً وانما كرر البناء في قوله وبنار ليرجع الشرطان له وفي زمانه وظاهر قوله وبنار الخ سواء خيف منهم أم لا ومفهومه انه ان أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها وظاهره أيضاً سواء خيف منهم أم لا انظر الشارح (ص) وان بسفن (ش) مبالغة في المفهوم أي فان أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها وان كنا نحن وياهم في السفن على المشهور فأولى لو كانوا هم ونحن في حصن وقصد بالمبالغة الرد على حكاية ابن زرقون الاتفاق على جواز رميهم بها اذا كنا نحن وهم في السفن لاننا لم نرمهم بها رمونا بها (ص) وبالحصن بغير تحريق وتغريق مع ذرية (ش) تقدم ان المشركين اذا كانوا في الحصن ومعهم ذرارهم انه يجوز رميهم بالمجانيق ولا يجوز تحريقهم ولا تغريقهم ومثل الذراري النساء ومن باب أولى اذا كان في الحصن مسلم ان لم يخف على المسلمين والحاصل ان المسلم لم يراعى سواء كان

على المسلمين فلا شئ ان تخرقهم وان لم تخف فهل يجوز اراقهم اذا انفردوا للمقاتلة ولم يمكن قتلهم الا بالاحراق في المذهب قولان الجواز والمنع انتهى فان ترى قوة الجواز حيث قدمه فيكون الاولى حل زمانه اتفاقاً لتت كما قلنا (قوله وظاهره أيضاً سواء خيف منهم أم لا) لا يعتبر ذلك الظاهر بل اذا خيف منهم على تقدير عدم رميهم بالنار فانهم يقاتلون بها ولو أمكن غيرها وكذا ان كان فيهم مسلم وخيف على جماعة المسلمين (قوله أي فان أمكن غيرها الخ) غير ظاهر بالنسبة لمفهوم الشرط الاول لان الراجح قتالهم بها حيث لم يكن فيهم مسلم وكننا وياهم بسفن سواء أمكن غيرها أم لا وأما ان كنا وياهم ببرا أو احد الفريقين فيقاتلون بها ان لم يمكن غيرها ولا قبل ذلك الغير فهذه أربعة أقسام حيث لم يكن فيهم مسلم فاذا علمت ذلك فكلام ابن زرقون هو الراجح (قوله أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها) الا أن يخاف على جميع المسلمين كما أفاده عجم وقد تقدم (قوله ان لم يخف على المسلمين) راجع لكل الاطراف فباعتبار الطرفين الا خبرهم وهم المسلمون يراى بالمسلمين جماعة وأما بالنسبة للذراري والنساء فيراد جنس المسلمين ولو واحداً



(قوله لكن على المشهور في الاول) لعل جرى الخلاف انه يمكن للمسلم ان يهرب في البحر فلا يلحقه ذلك بخلاف الحصن (قوله العموم فيه دونها) أي لان شأن الذرية أن تكون فيه بخلاف السفن فيقتل ذلك فأراد بقوله العموم في الحصن استئصال فيقتل جميع الذرية بخلاف الحصن (قوله الانخوف) وان قل الخوف (قوله وبمسلم لم يقصد الترس ان لم يخف) أي بأن لم يخف على المسلمين أو خيف على أفلهم أو على بعضهم وانما تركوا اذا ترسوا بذرية وقتلوا وان ترسوا بمسلم ولم يقصد الترس عند الرمي مع ان المسلم أشرف من ذريتهم لان نفوس أهل الاسلام جبلت على بغض أهل الكفر فلو أبيع قتالهم بترسهم بذريتهم مع عدم قصد الترس لربما أدى ذلك لقتل ذريتهم لعدم تحفظ المسلمين منهم لبغضهم ولا كذلك اذا ترسوا بمسلمين قاله البرموني وهو يقتضي انه يجوز قتالهم حال ترسهم بالمسلمين وان لم يكن خوف أصلا وهو ظاهر المصنف والجواهر اذ قوله بمسلم الخ صادق بعدم الخوف من أصله وبخوف يسير بدليل الشرط بعده والاستثناء قبله خلاف قول الشيخ أجمد فانه جعل قوله وبمسلم على ما اذا خيف منهم ولو أبطل أكثر يجبل لكان أخصر والخاص ان انه اذا خيف على أكثر المسلمين فيقاتلون ترسوا بمسلم أو بذرية ولا يعتبر فيها عدم قصد الترس نأنيها ان يحصل الخوف منهم لكنه دون الاول وفي هذه الحالة يقاتلون ولا يقصد (٤١٢) الترس المسلم وان ترسوا بذرية لم يعتبر ذلك وفي هذه الحالة يكون المسلم أشد حرمة

من ذريتهم ثالثها أن لا يخاف في السفن أو في الحصن لكن على المشهور في الاول وبالاتفاق في الثاني وأما الذرية فاتها لا تراعى في السفن وتراعى في الحصن والفرق العموم فيه دونها وقوله بالحصن معطوف على مقدر رأى قوتلوا في غير الحصن والحصن وأتى به معرفا تنبيه على خروجه من حيز المبالغة (ص) وان ترسوا بذرية تركوا الانخوف وبمسلم لم يقصد الترس ان لم يخف على أكثر المسلمين (ش) يعني ان العدو اذا ترسوا بذريتهم أو بذنائهم بأن جعلوهم ترسا يتقون بهم فاتهم بترك كوا الحق الغائبين الا أن يخاف منهم فيقاتلوا حيث يشاءون ترسوا بمسلمين فاتهم بقاتلون ولا يقصد الترس بالرمي وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح بالخوف على النفس الا أن يخاف منهم على أكثر المسلمين فيسقط حينئذ حرمة الترس الا انه ذكر في الجواهر قيودا زائدة حيث قال اذا ترسوا بهم في المصاف ولو تركناهم لانهم زعم المسلمون وعظم الشر وخيف استئصال قاعدة الاسلام وجهورهم وأهل القوة منهم وبوجوب الدفع وسقط مراعاة الترس انتهى ولو أبطل أكثر يجبل لكان أخصر (ص) وحرمة نبل مسلم (ش) هذا شروع منه رحمه الله في ممنوعات الجهاد بعد ذكر جأزاته يعني ان المسلمين يحرم عليهم أن يرموا العدو بنبل أو برمح مسموم خوفا من أن يعاد عليهم ولانه ليس من فعل من مضى والذي في النوادر عن مالك الكراهة وجعلها المؤلف على التحريم وككرهه سحنون جعل الاسم في قتال الخمر ليسر بها العدو (ص) واستعانة بمشرك في الخدمة (ش) يعني انه يحرم علينا أن نستعين بكافر في الجهاد الا أن يكون خادما لنا في هدم أو حفر أو رمي متجنيق وما أشبه ذلك والسين للطلب فالمنوع طلب اعانتهم وحينئذ فنخرج من تلقاء نفسه لا يحرم علينا معاينته وهو ظاهر سماع يحيى خلافا لاصبح

من ذريتهم ثالثها أن لا يخاف في السفن أو في الحصن لكن على المشهور في الاول وبالاتفاق في الثاني وأما الذرية فاتها لا تراعى في السفن وتراعى في الحصن والفرق العموم فيه دونها وقوله بالحصن معطوف على مقدر رأى قوتلوا في غير الحصن والحصن وأتى به معرفا تنبيه على خروجه من حيز المبالغة (ص) وان ترسوا بذرية تركوا الانخوف وبمسلم لم يقصد الترس ان لم يخف على أكثر المسلمين (ش) يعني ان العدو اذا ترسوا بذريتهم أو بذنائهم بأن جعلوهم ترسا يتقون بهم فاتهم بترك كوا الحق الغائبين الا أن يخاف منهم فيقاتلوا حيث يشاءون ترسوا بمسلمين فاتهم بقاتلون ولا يقصد الترس بالرمي وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح بالخوف على النفس الا أن يخاف منهم على أكثر المسلمين فيسقط حينئذ حرمة الترس الا انه ذكر في الجواهر قيودا زائدة حيث قال اذا ترسوا بهم في المصاف ولو تركناهم لانهم زعم المسلمون وعظم الشر وخيف استئصال قاعدة الاسلام وجهورهم وأهل القوة منهم وبوجوب الدفع وسقط مراعاة الترس انتهى ولو أبطل أكثر يجبل لكان أخصر (ص) وحرمة نبل مسلم (ش) هذا شروع منه رحمه الله في ممنوعات الجهاد بعد ذكر جأزاته يعني ان المسلمين يحرم عليهم أن يرموا العدو بنبل أو برمح مسموم خوفا من أن يعاد عليهم ولانه ليس من فعل من مضى والذي في النوادر عن مالك الكراهة وجعلها المؤلف على التحريم وككرهه سحنون جعل الاسم في قتال الخمر ليسر بها العدو (ص) واستعانة بمشرك في الخدمة (ش) يعني انه يحرم علينا أن نستعين بكافر في الجهاد الا أن يكون خادما لنا في هدم أو حفر أو رمي متجنيق وما أشبه ذلك والسين للطلب فالمنوع طلب اعانتهم وحينئذ فنخرج من تلقاء نفسه لا يحرم علينا معاينته وهو ظاهر سماع يحيى خلافا لاصبح

بالمسلمين الذين اعتبر الخوف على أكثرهم هل هم المقاتلون للكفار دون المترسين بهم أو هم المقاتلون والمترسون والمراد وليس المراد بهم الموجودين في ذلك العصر أو الاقليم وكلام الموايد يدل على الاول ويجزم به بعض الشيوخ كما أفاده في كذا فاذا علمت ذلك فقوله وان خفنا على أنفسنا المراد الجنس أي جنس أنفسنا المتحقق في بعض الجيش (قوله بعد ذكر جأزاته) المتعلقة بآلة المقاتلة (قوله وليس من فعل من مضى) هذه العلة لا تنتج الحرمة بل تنتج مطلق النهي الذي تتضمنه الحرمة فهو تعميل لبعض المدعى الا أنك خير بأن ظاهر المصنف حرمة ذلك ولو رموه نابه قبل وقوله خوفا من ان يعاد عليهم موجودة مع ذلك أيضا (قوله وكرهه سحنون) والكراهة على بابها ولو كان القتل بذلك فيه مثله لجوازها قبل القدرة عليهم وحرمة المثلة الاية خاصة بما بعد القدرة والفرق بين القتل والنبل ان قتال الخمر اذ رجعت اليها تعرف بخلاف النبل (قوله أن نستعين بكافر في الجهاد) فاذا اختلطوا مع المسلمين في طوائفهم ومراياهم وأذن لهم الامام فاصابوا قسم بينهم وبين المسلمين فما لهم لا يخمس وان خرجوا وحدهم فما أصابوا فهو لهم ولا يخمس فان حكموا مسلما يقسم بينهم فليقسم على حكم الاسلام والا فاصبرهم لا ساقطتهم (قوله أورمى متجنيق) قد يقال هذا استعانة في القتال لاني الخدمة (قوله خلافا لاصبح) فهو ضعيف أي كلام اصبح فانه قال يمنع أشد المنع فقد قال صلى الله عليه وسلم ليهودي تبعه ارجع لن استعين بمشرك



(قوله والمراد بالمشرك الكافر) أي مطلق الكافر لا من أشرك مع الله غيره خاصة (قوله خشية الالهانة) أي بوضعه في الارض والمنشئ عليه بنعالهم (قوله فيه الآيات الخ) يتعارض معنى الجزء من القرآن الآن في شرح عب أن المراد بالمصحف ما قابل الكتاب الذي فيه كالاية وينبغي تحريم السفر بكتب الحديث كالبخاري لاشتماله على آيات كثيرة وحرمة ما ذكره ولو طلبه الملك ليتدبره خشية الالهانة (قوله والمصحف قد يسقط ولا يشعر به) فيأخذونه فيحصل منهم اهانتهم (٤١٣) (قوله وفرار) وان لم يكن القتال متعيناً بان كان كفائياً أو مندوباً كالذي يأتي

بعد قيام فرض الكفاية بغيره (قوله ان بلغ المسلمون النصف) ولو شكاً أو قوماً والمعتبر هنا وفي الشرط الآتي العدد لا القوة والجلد هذا عند ابن القاسم خلافاً لابن الماجشون في اعتباره القوة والجلد (قوله وقيل ليست بنسخة بل مخصصة) أخره لضعفه لان شرط المخصص أن يكون منافياً للعام وهنا لا منافاة ألا ترى الى قولهم إذ كرفرد من العام بحكم الخاص لا يخص العام بغيره بل يختص الحرمة بمن فرأوا من النصف ان فر البعض ثم الباقيون (قوله وتوبته كغيره) أي وهي العزم على أن لا يعود والندم على ما فعل والاقلع في الحال اذا كان متلبساً بالمعصية (قوله وان زاد عدد الكفار على الضعف) كذا في نسخة الكفار أي بان يكون المسلمون اثني عشر والكفار خمسة وعشرين ألفاً (قوله حيث لم تختلف كلمتهم) أي وأن يكون في ثباتهم نكابة للعدو والاجاز القرار حيث ظن المسلمون أن العدو يقتلهم (قوله وكذا ان كان العدو الخ) وكذا ان كان لاسلح معهم (قوله لا تخرفا) استثناء متصل باعتبار الصورة لانه صورة فرار ومنقطع باعتبار

والمراد بالمشرك الكافر واللام في لخدمه اما بمعنى في واما بمعنى على (ص) وارسال مصحف لهم وسفر به لارضهم كمرأة الان في جيش آمن (ش) يعني انه يحرم علينا أن نرسل المصحف الى أرض الحرب خشية الالهانة وأيضاً لم يتجزوا عن التجاسة فيسبوه بها وهو منزّه عن ذلك ولا بأس أن نرسل الكتاب الى دار الحرب فيه الآيات من القرآن والاحاديث ندعوهم بذلك الى الاسلام وكذلك يحرم علينا أن نساfer بالمصحف الى أرض الكفر ولو كان الجيش أمنا خيفة أن يسقط منا ولا نشعر به فقتاله الالهانة وتصغير ما عظم الله وكذلك يحرم علينا السفر بالمرأة في أرض الحرب اذا كانت مع غير جيش آمن وامام معه فانه يجوز السفر بها الى أرض الحرب لانها تنبه عن نفسها والمصحف قد يسقط ولا يشعر به وضح انه عليه الصلاة والسلام كان يقرع بين نسائه اذا غزا للوجود الامن معه فالاستثناء في كلام المؤلف راجع لمباعد الكفار وأمن اما اسم فاعل أو فعل ماض وسواء كانت المرأة حرة أو أمة والاقل قال كثره الخ (ص) وفرار ان بلغ المسلمون النصف (ش) يعني أن المسلمين حيث بلغ عددهم نصف عدد الكفار فانه يحرم عليهم الفرار حينئذ ولو فر الا امام وقد كان سبحانه وتعالى منع الفرار مطبقاً بقوله ومن يولهم يومئذ دبره الآية ثم نسخه بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وقيل ليست بنسخة بل مخصصة لتلك ثم نسخه بقوله الا ان خفف الله عنكم الآية والفرار من الكفار ولا يجوز شهادته الا ان تظهر توبته وتوبته كغيره وكلام ابن عرفة القائل بانهم لا تعرف الابتكار رجلاه وعدم فراره اه غير منقول والواو في قوله (ولم يبلغوا اثني عشر ألفاً) واو الحال وهو راجع لمفهوم قوله ان بلغ المسلمون النصف أي لان نقصوا عن النصف فيجوز الفرار والحال أنهم لم يبلغوا اثني عشر ألفاً فهو قيد في المفهوم فان بلغ عدد المسلمين اثني عشر ألفاً حرم الفرار وان زاد عدد الكفار على الضعف حيث لم تختلف كلمتهم وأن يكون معهم السلاح فان اختلفت كلمتهم جاز وكذا ان كان العدو يعمل مدد ولا مدد للمسلمين واذا اعتبر به هذا فيما اذا بلغوا اثني عشر ألفاً اعتمدت فيما اذا بلغ المسلمون النصف وكانوا دون اثني عشر ألفاً (ص) لا تخرفا وتخيرا ان خيف (ش) يعني أن الفرار حرام بالقياس المذكور الا في حق المتخرف للقتال والتحيز الى فئة فانه لا يحرم في حقه الفرار والمتخرف هو الذي يظهر من نفسه الهزيمة وليس هو قصده فان تبعه العدو رجع عليه فقطله وهو من مكابدة الحرب والتحيز هو الذي ينحاز الى أمير الجيش فيمقوى به أو الى فئة بشرط أن يكون المتحيز يخاف على نفسه خوفاً ينافي اقرب المنحاز اليه ولم يكن المنحاز أمير الجيش (ص) والمثله (ش) يعني أن المثله وهي النكال عند القدرة على الكفار حرام علينا لثبته عليه السلام عن ذلك وأما قبل الظفر عليه فيجوز لنا أن نقتله بأي وجهه من وجوه القتل (ص) وحل رأس لبلد أو وال (ش) يعني أن حمل رأس الكافر من بلد الى آخر حرام وكذلك حملها الى الولاية والمراد بالوالي أمير الجيش

الحقيقة لانه ليس فرار في الحقيقة (قوله ولم يكن المنحاز أمير الجيش) فأمر الجيش لا يجوز له الفرار ولو أدى الى هلاك نفسه (قوله والمثله) بضم الميم وسكون المثله وفتح الميم وضم المثله أي الا أن يكونوا مثلاً بالمسلمين (قوله وهي النكال) أي تشويههم بالقتل عند القدرة عليهم (قوله وكذلك حملها الى الولاية) ولو في البلد قال في شب في قول المصنف وحل رأس الخ والظاهر أن محل ذلك ما لم تكن مصلحة فيه شرعية كاطمئنان القلوب هنا بالجزم بموته فقد حل رأس كعب بن الاشرف للمدينة ورأس أبي جهل للعريش وأما حملها في البلد للوالي بخلاف البغاة فلا يجوز



(قوله ائتمن طائعا) حاصله انه اذا ائتمن طائعا كان على وجه المعاهدة أم لا كان يمين أم لا فلا يجوز الخيانة فهذه أربع صور وأما أخرى  
الخلافا فيما اذا كان يمين لانه يقال انه اذا كان يمين فهو بمنزلة المسكره وان لم يؤمن لا يمين ولا بغیره فله الخيانة اتفاقا وأما ان أمن  
مكرها على وجه المعاهدة أم لا يمين أم لا (٤١٤) فله الخيانة فيما شاء من نفسه أو غيرها وقال اللخمي لا يهرب في العهد وان كان مكرها

عليه لان ذلك يؤدي الى الضرر  
بالمسلمين ويرون أي الكفار ان  
المسلمين لا يوفون بالعهد فالصور  
ثمانية غير صورة عدم الائتمان  
وأسافاذا تنازع الاسير ومن آمنه  
هل وقع الائتمان على الطوع أو  
الاكراه فالقول للاسير كما يفيد  
قول المصنف لا ياتي والقول  
للاسير في الفداء أو بعضه ~~في نفيه~~  
ان أمن مكرها وحلف مكرها لم  
يحنث وأما ان حلف طائعا حنث  
بهروبه وخيانتة لهم في شيء من  
أموالهم مع جواز ذلك له (قوله  
والغلول) ليس منه من يجاهد مع  
وال جائر ولا يقسم الغنيمة القسمة  
الشريعية ويأخذ بقدر ما يستحقه  
منها فقط فان ذلك سائغ من شرح  
شب (قوله سقط عنه التعزير)  
أي الذي هو الادب (قوله وجاز  
أخذ محتاج) قيده ابن رشد بما اذا  
لم يأخذه بنيسة الغلول والاحرام  
(قوله وحراما) أي معتادا وأما  
لو كان مثل أحزمة المدلول فلا  
(قوله أخذ كل ما يحتاج منهم)  
ما يحتاجه) الاولى أن يقول يعني  
أنه يجوز أخذ كل محتاج من  
الجيش ما يحتاجه من الغنيمة  
فكل ما يحتاج هو في المعنى بدل  
بعض من كل والمعنى يجوز  
لجيش كل محتاج منهم الخ بلغت  
بهم الحاجة الى الضرورة أولا

(قوله ولونهاهم الامام) في ل فان نهاهم الامام عن الاخذ فلا يجوز لهم الاخذ  
الا اذا بلغت بهم الحاجة الى الضرورة (قوله ظاهر الخ) أي أخذهم ظاهرا وخفية كما يدل عليه بهرام (قوله المشهور الخ)  
ومقابلها مارواه على وابن وهب أن مالك قال لا ينتفع بدابة ولا بسلاح ولا بثوب (قوله ودابة للقتال) أي ويكون سهماء أي الفرس  
للاغزى عليه (قوله لان الانتفاع به مع ذهاب عينه) أو انه تافه القيمة كالابرة (قوله ولا يئنه أصلا) أي وأخذه بلا يئنه أصلا (قوله  
على المشهور) ومقابلها لا يخرج له خسا

ومن



(قوله راجع لما قبل الكاف أيضا) أي كما هو راجع لما بعد الكاف أي من حل كلام المصنف بهذا علم أن قول المصنف ورد راجع لما بعده فالتوهم هو أنه لا يرجع لما قبل الكاف بل يرجع لما بعد الكاف بالخصوص فن ذلك الحل تعلم أنه راجع لهم ما وفي كلام غيره أن ما بعد الكاف يرد مطلقا (قوله قيمة الدرهم ونحوه) أي مما كان أقل من نصف دينار ويوافق ما في شرح شب فانه قال والمراد باليسير ما لا يغني له أو غنمه الدرهم وشبهه وهو أحسن من عبارة عب فانه قال المراد بالكثير ما غنمه زائد عن الدرهم لأن كان يسيرا وهو ما لا يغني له أو غنمه الدرهم وشبهه عند ابن القاسم (قوله المستغنى عنه) أي ويحتاج للبدل والارده ان كثر (قوله المستغنى عنه الخ) في شرح عجم اعتماد التفصيل وهو أن الجواز فيما فضل عن الحاجة وأما إذا لم يكن عند واحد إلا ما يحتاج اليه فلا يجوز فيه الربا اه وهو تقييد ظاهر وخزم في الشامل بهذا التقييد لكن في ربا النسيأ اتفاقا وفي ربا الفضل على أحد القولين وأما مع التساوي فلا يتوهم والظاهر أنه يجوز إذا كان بعضهم محتاجا بما وقعت المبادلة فيه والاخر غير محتاج وأقهرهم قوله بينهم عدم الجواز مع غيرهم حيث اشتملت على ربا فضل أو نسيأ وهو كذلك وظاهر ابن عبد السلام عدم (٤١٥) اعتماد هذا التفصيل فيكون شارحنا تبع ابن عبد السلام (قوله ولو بتفاضل

ومن باب أولى ردا مفاضل مما يأخذ به نية الرد كالثوب ونحوها فقوله ورد الخ راجع لما قبل الكاف أيضا ومفهوم الشرط أن الشيء اليسير الذي لا يبال له بما قيمته الدرهم ونحوه فانه يباح له أكله ولا يرد له إلى الغنيمة لانه في حكم الحاجة أي في حكم ما هو محتاج اليه (ص) ومضت المبادلة بينهم (ش) أي ومضت بكراهة المبادلة بينهم في الطعام المستغنى عنه أو المحتاج اليه بمثله أو غيره ولو بتفاضل أو تأخير وبعبارة أخرى ومضت أي وجازت ثم انه يجوز ولو كانت بتفاضل في الطعام الربوي المتحد الجنس ومحل ذلك اذا وقعت فبيل القسم (ص) وبيلدهم اقامة الحد (ش) قدم الجار والمجرور للاختصاص والمعنى أنه يؤذن للإمام أن يقيم الحدود في بلاد العدو وسواء كان الحد لله أولا دمي لان اقامته طاعة فاذا وجب اقامه ولا يجوز له أن يؤخره من غير عذر خوف الفوات فالمراد بالجواز هنا الاذن فان اقامة الحد ببلدهم واجبة (ص) وتخريب وقطع نخيل وحرق ان أنكى أولم ترج (ش) يعني انه يجوز لجماعة المجاهدين أن يخربوا منازل المشركين ويقطعوا أشجارهم ويختلهم ولو غير مشرك ويحرقوا ذلك ان كان فيه نكايه لهم ولورجى للمسلمين فان لم يرج بقاء ذلك للمسلمين فانه يحرق ولو لم تكن فيه نكايه لهم فان عدم النكايه ورجيت بقيت فقوله ان أنكى أي الفعل السابق وهو التخريب والقطع والتحريق وقوله ان أنكى رجيت أم لا وقوله أولم ترج أنكى أم لا ومفهوم القيدين وهو ان لم ينكأ ورجيت المنع فالصور خمس ولما أفهم كلامه جواز الامر من دون أفضلية لاحدهما اذا وجد الانكاء أو عدم الرجاء ولم يفهم منه الحكم لو اتفيا بل ربما يوهى المنع وقد توقف مالك في الافضل من ذلك أشار بقوله (والظاهر أنه) أي الاتلاف بالقطع والحرق ونحوهما (مندوب) اليه في حال عدم الرجاء المذكور بقوله أولم ترج (ك) ندب (عكسه) وهو الابقاء مع الرجاء ولا ينافي الجواز ان أنكى اذا المندوب يجوز تركه وبعبارة أخرى والظاهر عند ابن رشد ولا ينافي

أولم ينكأ أي ولم ينكأ لاجل دفع التكرار فقوله فالصور خمس المناسب أربع وقوله المنع بغيره أن قوله أولا بقيت أي وجوبا (قوله بل ربما يتوهم المنع) أي وهو الذي جزم به أولا (قوله وقد توقف مالك في الافضل) مرتبط بقوله أفهم جواز الامر من (قوله ان أنكى) أي الابقاء مع الرجاء ان أنكى وأما الابقاء مع الرجاء ولا ينكى فتقدم أنه يتعين البقاء فتبين أن استظهار ابن رشد متعلق بالقرعين (قوله اذا المندوب يجوز تركه) المراد بالجواز خلاف الاولى (قوله اذا الجواز) أي الذي حكم به المصنف يحجامع التنب الذي قال به ابن رشد وحل عب بخلافه وحاصله أن قول المصنف ان أنكى أي بغيره أي ورجيت فان لم ترج مع التنب تعين التحريق وقول المصنف أولم ترج أي ولم تنكأ وان لم تنكأ ورجيت تعين الابقاء وقوله انه مندوب أي جواز التخريب ومما معه مندوب فيما اذا لم ترج ولم تنكأ وهي الصورة الثانية من صور الجواز وقوله كعكسه فيما اذا رجيت وأنكى وهي الصورة الاولى من صور الجواز كذا في عب وهو مخالف لعجم فان عجم جعل قوله والظاهر أنه مندوب فيما اذا لم ترج وكان في ذلك نكايه كما يفيد نص ابن رشد وقد تقدم أن هذه الصورة وجوب القطع ومما معه عند غير ابن رشد وقوله كعكسه أي حيث رجيت وأنكى كما يفيد كلام ابن رشد الحاصل أن عجم قد حل قول المصنف ان أنكى أولم ترج بمحل به عب ومثله في شب وحل قوله والظاهر الخ بما ذكرناه لك مخالفا لعب وقد ذكرناه لك ونصه والحاصل أن الصور أربع



صورة يجب فيها القطع ومما عده وهو ما اذا كان في ذلك نكايه ولم ترج وصورة لا يجوز فيها واحد منها وهي ما اذا لم يكن في ذلك نكايه ورجيت وصورتان يجوز فيهما ما ذكر وعده وهو ما اذا كان في ذلك نكايه ورجيت أو لم ترج ولم يكن في ذلك نكايه وقوله والظاهر أنه مندوب أي حيث لم ترج وكان في ذلك نكايه كما يفيد كلام ابن رشد وقد تقدم أن حكم هذه الصورة وجوب القطع ومما عده عند غير ابن رشد وقوله كعكسه أي حيث رجيت وانكى كما يفيد كلام ابن رشد أيضا اه وفي شرح شب أن المعتمد الأول وكلام ابن رشد ضعيف وقول شارحنا مندوب اليه في حال عدم الرجاء المذکور ظاهره ولو كان فيه نكايه للعدو ولكن المعتمد أن القطع ومما عده واجب وقوله وهو الإبقاء مع الرجاء ظاهره ولو لم يكن فيه نكايه ولكن الرجاء انه اذا لم ينل ورجيت يتعين الإبقاء (قوله اذا الجواز يجامع النذب) أي في الصورة الثانية أي لان المحكوم بجوازه هو المحكوم بنسبه وقوله ويفارقه أي في الاولى لان المحكوم بجوازه هو التخریب وهو غير المحكوم بنسبه (قوله وجاز وطه أسير) المراد بالجواز عدم الحرمة والافهوه ومكره لقول مالك أكره ذلك لما أخاف من بقاء ذرية بأرض الحرب (قوله بشرط أن يتيقن) (٤١٦) أي يحرم وطوهم ان ظن أو شك في وطنهما من الكافر وتيقنه يحصل بعدم غيبة الكافر

عليه ما بخلاف ما اذا غاب عليه ما ولا تصدق المرأة في عدم وطئه فيما يظهر وانظر اذا اتوهم عدم السلامة وظاهر الشارح عدم الجواز والظاهر الجواز (قوله وأجهز عليه) أي بعد العرقبة أي وجوبا صادق بقطعه نصفين وبرمى عنقه وغير ذلك وظاهر المصنف ولو لم ينل ولو رجي فيخالف الشجر ولعل ذلك لانه يمكن انتفاع المسلم به بعد ما فعل به في الجملة اذا ذبحه ولا كذلك القطع والتخريب (قوله وأن يعرقبه) معطوف على قوله أن يذبحوا والعرقبة قطع العرقوب قال الاصمعي ولكل ذي أربع عرقوبان في رجله وركبته في يديه فعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركب في يديه فاذا علمت ذلك فنقول النقل كافي محشى نت أن المعنى ويجوز الاجهاز عليه والمعنى وذبح حيوان وعرقبته

كلام ابن رشد كلام المؤلف اذا الجواز يجامع النذب ويفارقه وقرر (ه) في شرحه كلام المؤلف على وجه يخالف هذا انظر نصه في الشرح الكبير (ص) ووطه أسير زوجة وأمه سلمتا (ش) هذا معطوف على الجائر والمعنى أنه يجوز للاسير المسلم أن يطأ زوجته وأمه المسلمات مع بشرط أن يتيقن أن السباي لهما لم يطأهما لان السباي لا يهدم نكاحنا ولا يزيل ملكنا بخلاف العكس وهو أن سبينا يهدم نكاحهم ويزيل ملكهم كما يأتي وهذا يدل على أن دار الحرب لا تملك مال مسلم وفي بعض النسخ سبينا بديل سلمتا والاولى جمعهما لان الموضوع أنهما سبينا ولا بد من سلامتهما من وطء الكفار أي سبينا وسلمتا (ص) وذبح حيوان وعرقبته وأجهز عليه (ش) يعني أنه يجوز للمجاهدين اذا ظفروا بعدوهم أن يذبحوا ما قدروا عليه من أنعامهم وغيرها اذا عجزوا عن الانتفاع بذلك ولا يشترط في الذبح أن يكون على الوجه الشرعي لان المراد منه ازهاق الروح وأن يعرقبه ويجهزوا عليه لئلا يموت بالجوع أو العطش (ص) وفي النقل ان كثرت ولم يقصد غسلها روايتان (ش) أي وفي جواز اتلاف النخل بالحاء المهمة بحرق ونحوه ان كثرت ولم يكن القصصا بأتلافها أخذ غسلها وكرهته روايتان والكثرة ما في اتلافه نكايه للعدو فان كان اتلافها لاخذ غسلها للمسلمين فيجوز اتفاقا وأولى بالجواز في هذه الحالة اذا كانت قليلة ومفهوم ان كثرت أنها لو قلت كره اتلافها (ص) وحرق أن أكلوا الميتة (ش) أي حرق وجوبا سواء كانوا يرجعون اليه قبل أن يفسد أم لا خلافا لتفرقة اللخمى وقوله وحرق الخ راجع لقوله وذبح حيوان الخ وارتضى (ه) في شرحه أن حكم التحريق النذب ومفهومه عدم الطلب ان لم يأكلوه اجمع أن ذلك جائز ولا يقال في ذلك تعذيب لانا نقول التعذيب في الحى لا في الميت وقول الشارح وأما ان كانوا آمن لا يأكلها فلا يحرق بمعناه لا يطلب حرقه (ص) كتماع عجز عن جملة (ش) التشبيه في جواز الاتلاف والمعنى أن المسلمين اذا عجزوا عن

والاجهاز عليه قال الباجي اختلف أصحابنا في صفة العرق فقال المصريون من أصحاب مالك تعرقب أو تذبح أو يجهز عليها وهذا مذهب المدونة وقال المدنيون من أصحابه يجهز عليها وكرهوا أن تذبح أو تعرقب ابن حبيب وبه أقول لان الذبح مثله والعرقبة تعذيب اه ومثله لابي الحسن والحاصل أن الشارح حمل قول المصنف وأجهز عليه أي عقب العرقبة وردة المحشى المذکور بان النقل أن المعنى يخير بين الذبح والعرقبة والاجهاز عليه وهو طريقة المصريين وهو مذهب المدونة وطريقة المدنيين الاجهاز (أقول) فعلى هذا المراد من الذبح حقيقة لا الازهاق فتدبر (قوله ان أكلوا) أي استحلو في دينهم الخ أي ولو ظنا والالم تحرق قاله تت والظاهر تحريقه مطلقا لاحتمال أكلهم له حال الضرورة (قوله خلافا لتفرقة اللخمى) فانه يقول تحرق وجوبا ان كانوا يرجعون اليه قبل الفساد والا فلا يجب حرقه (قوله وارتضى الخ) مقابل لما حل به أولا والافتقار عجز وما ذكرناه من نذب التحريق هو الموافق لما ذكره ابن رشد في القطع والتخريب حيث حصل به نكايه ولم ترج لاعلى مذهب اليه غيره من وجوب ذلك اه والمناسب لما تقدم الوجوب فهو المعقول عليه (قوله مع أن ذلك جائز) الاولى أن يقول ومفهومه عدم الطلب وهو كذلك لانه جائز والحاصل أنهم ان أكلوا الميتة يحرق المذبح والمعرقب وان لم يأكلوا الميتة يحرق المذبح لا المعرقب (قوله التشبيه في جواز الاتلاف) المراد به الاذن



فيوافق قول الشيخ سالم التشبيه في وجوب الحرق وعلى كلام عجم فيكون ذلك مندوباً وأجبا (قوله الديوان) بكسر الدال ويجوز فتحها (قوله لما يكتب فيه أسماء الجماعة) أي المعدين لقتال العدو أي بان يهيئ أناسا مخصوصين لقتال العدو ويعين لهم شيئا من بيت المال (قوله على أن لكل شخص شيئا) أي عشرة عثمانية أو أكثر فقوله وأهل مصر أهل ديوان واحد أي أهل دفتر واحد وهذا مدلوله بحسب تفسيره الديوان (قوله وأهل مصر الخ) تظهر عمرة ذلك في قوله بعد وجعل من قاعد مثله وحاصله أنه يجوز أن يخص جماعة بعنا منه مثلا ليكونوا منهم من للقتال متى عرض وفي ك المراد بالديوان الواحد أن يكون أهل عطاء واحد كديوان مصر وان اختلفت أنواعهم كمتفرقة وجاوشية مثلا (قوله وتناط بهم أحكام) أي أمور يحكمون بها ككون كل واحد له أربعة عثمانية مثلا واعلم أنه على جعل أهل مصر ديوانا واحدا يكون قوله إطفائه أي كأهل مصر مثلا وقوله بفتح الجيم وأما بضمها فاعناه أنه يجوز للشخص أن يكتب لنفسه شيئا في الديوان أي إذا كان العطاء حلالا وأن يكون محتاجا وأن يأخذ قدر حاجته المعتادة لا مثاله لا يزيد منها فيحرم انظر تمامه في عب (قوله يعني لوعين الخ) أي ان الامام اذا عين طائفة (٤١٧) للجهاد وجعل لهم عثمانية لكل شهر مثلا فأراد واحد منهم أن لا يخرج

ويعطى واحد اراهم أو الماعطى له من العثمانية مثلا ليذهب بدله فانه يجوز ان كانا ديوان واحد فان قلت قد تقدم أن الجهاد يتعين على من عينه الامام عند قوله بتعيين الامام فلا يجوز لاحد أن يخرج عنه قلنا الامر كذا كرت الا أن المجهول له لا يخرج للجهاد الا باذن الامام كإص على ذلك غير واحد من الاشباح فكأنه عينه عنه قال اللخمي وغيره ولا يخرج أحد مكان أحد الا بعد علم الامام واذنه بل قالوا يستحب للامام اذا أتاه الرجل عن يقوم مقامه أن يقبله ويرسله عنه فلا اعتراض حينئذ وهذا الجواب انما هو على رأي اللخمي وأما على ظاهر المدونة فلا يتأتى الا أن يقال تعيين الامام بوجوب عليه الخروج أعم من أن يكون بنفسه

جمل شي من متاع الكفار أو متاع المسلمين جاز لهم اتلافه بالحرق وغيره ليحصل للعدو النكابة وعدم الانتفاع به فالمراد بالجل النفع أعم من البيع وغيره (ص) وجعل الديوان (ش) أي وجاز جعل الديوان وهو اسم لما يكتب فيه أسماء الجماعة على أن لكل شخص شيئا وأهل مصر أهل ديوان واحد وكذا الشام وجعل بفتح الجيم بان يجعل الامام ديوانا لطائفة يجمعها وتناط بهم أحكام (ص) وجعل من قاعد لمن يخرج عنه ان كانا ديوان (ش) يعني لوعين أمير المؤمنين طائفة للجهاد في سبيل الله فأراد أحدهم أن يجعل لمن يخرج عنه جعلا فان ذلك جائز ان كان الجاعل والخارج ديوان واحد ومفهومه المنع ان لم يكونا ديوان واحد وان وقع وزل ينبغي أن يكون السهم للخارج ويرد الجعل (ص) ورفع صوت مرابط بالتكبير وكره التطريب (ش) يعني أنه يجوز رجحان المرابطين أن يرفعوا أصواتهم بالتكبير في حرسهم لان التكبير شعارهم ويكره التطريب وهو التغني بالتكبير وهو صوت يشبه صوت المغاني وفي عبارة التطريب خفصة تصيب الانسان لحزن أو سرور وكذلك يجوز رفع الصوت بالتلمية ورفع الصوت بالتكبير في الخروج للعيدين وأما غير هذه المواضع الثلاثة فالسرا أفضل (ص) وقتل عين وان آمن والمسلم كالزنديق (ش) يعني أنه يجوز قتل الجاسوس وهو مراده بالعين هنا وهو الذي يطلع على عورات المسلمين وينقل أخبارهم للعدو فالجاسوس رسول الشر ضد الناموس فانه رسول الخير وسواء كان هذا الجاسوس عندنا تحت الذمة ثم تبين أنه عين للعدو يكاتبهم بامور المسلمين فلا عهد له أو دخل عندنا بأمان واليه الإشارة بقوله وان آمن لان الامان لا يتضمن كونه عينا ولا يستلزمه محضون الا أن يرى الامام استرقاقه ومحل جواز قتله ان لم يسلم والمشهور ان المسلم اذا تبين انه عين للعدو فانه يكون حكمه حينئذ حكم الزنديق أي فيقتل ان ظهر عليه ولا تقبل قوله بفتح الجيم وهو قول ابن القاسم ومحضون (ص) وقبول الامام هديتهم وهي ان كانت من بعض الكفرية (ش) أي وجاز قبول الامام وأمير الجيش هدية

(٥٣ - خرشي ثاني) أو نائبه (قوله واذا وقع وزل) بخبر تنبيهه بخ السهم للجاعل لا للمجاهد قاله ابن عرفة والظاهر بينهما أي بين القاعد والمجاهد (قوله ورفع صوت مرابط بالتكبير) قال صاحب المدخل هذا اذا كانوا جماعة وكان التكبير في الصلاة فان كان واحدا كره له رفع صوته بالتكبير قال اللغاني فيمنعني أن يفسد كلام المؤلف بما اذا كانوا جماعة وكان التكبير في الصلاة أي عقب الصلاة ومثله التهليل والتسبيح الواقعة عقب الصلوات الخمس اه (أقول) فيه نظر بل التكبير وهم في حرسهم بدون التقييد بدبر الصلاة قال في المدونة وجاز التكبير في الرباط والحرس على الجسر ورفع الصوت به بالليل والنهار وكره التطريب (قوله صوت المغاني) جمع مغني وكانه أراد به الغناء وقوله خفة كأنه أراد اخفة (قوله وان آمن) أي دخل بلادنا بأمان هذا اذا آمنه معتقد انه غير عين فان آمنه معتقد انه عين فكذلك الا انه لا يجوز عقده عليه (قوله لان الامان الخ) أي لو كان تأمينه يتضمن كونه عينا كان لا يقتل وقوله ولا يستلزمه عطف تفسير (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله ما قاله ابن وهب من انه يقتل الا أن يتوب (قوله وجاز قبول هديتهم) أي وجاز رد هدايتهم ك (قوله وأمير الجيش) أي وأمير الجيش أي أو غير أمير الجيش فقول المؤلف وقبول



الامام لا مفهوم له ومحل الجواز ان كان في الكفار منعة وقوة لا ان ضعفه أو أشرف الامام على أخذهم فقصدا التوهين بها (قوله وحيث قبلها الامام أو غيره) من آحاد الجيش (أقول) الحاصل أن المهدي إذا كان غير الامام فالمهدي له اما الامام أو غيره وفي كل امان يكون لكفرابة أم لا فهذه أربع وفي كل امان يكون دخل بلده أم لا غيرا به يستبعد كونها من غير الامام لغير الامام لغير كفرابة (قوله هي له) أي للامام (قوله وفي ان كانت من الطاغية) ان لم يدخل بلده أي اقليمه بجيشه لا خصوص بلد الملك ولا فرق في هاتين أعني المنطوق والمفهوم بين أن يكون قريبا أم لا فهذه أربع وأمان كانت من الطاغية لبعض الجيش فهي له ان كانت لكفرابة دخل الامام بلد العدو وأم لا لوجهته عند الامام فيفصل (٤١٨) فيها كالأمام وبعدها أن يكون من الامام لغير الامام لا لكفرابة في تنبيه

اختصاصه صلى الله عليه وسلم بمدينة المقوقس مارية وسيرين وبغلة شهباء مات عنها واتخذ مارية أم ولداً وأعطى حسانا سيرين من خصائصه بها نته وجلالته (قوله فكل منهما يقاتل بكل حال الخ) هذا الكلام أصله لتت وكنت اعترضته بان الكفار كلهم على وجه واحد يدعون للإسلام ثم للجزية ثم يقاتلون لافرق بين ترك وغيرهم فلا معنى لقوله يقاتل الروم والترك بكل حال والقبط والحبشة يقاتلون في بعض الوجوه اذا أبوا الاسلام وكان بعض شيوخنا من علماء المغرب توقف فيها ثم وجدت محشي نت اعترضه فقال لم أر من فصل في قتالهم ولم أدر ما الوجوه التي يقاتلون فيها دون غيرها وان أراد اذا أبوا الاسلام أو الجزية فلا خصوصية لهم بل كل الكفار ذاك حكمهم وان أراد في حال قوتهم فلم أر من قاله ولا يمكن أن يقول أحده أن من ضعف من هؤلاء يترك ولا يتعرض لهم لا بجزية ولا بغيرها فاذا علمت ذلك فلا وجه لذكر الروم للاجماع

أهل الحرب وحيث قبلها الامام أو غيره من آحاد الجيش هي له أول من أتت له خاصة ان كانت من بعض لقربة أو صداقة بينهما أو مكافأة وسواء دخل بلدهم أم لا ولما قابل البعض بالطاغية علم ان المراد بالبعض غير الطاغية أي الملك وحينئذ فيفيد كلامه انها اذا كانت للامام من بعض الكفار لقربة فهي له سواء دخل بلدهم أم لا وهو كذلك ومفهوم لكفرابة انها اذا كانت من بعض لا لكفرابة لا يكون الحكم كذلك والحكم في ذلك أنه لا يحلوا امان يكون قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخوله فان كانت قبل فهي في الجميع المسلمين وان كانت بعده فهي للجيش (ص) وفي ان كانت من الطاغية ان لم يدخل بلده (ش) أي والهدي في الجميع المسلمين ان كانت من الطاغية ما لم يدخل بلد العدو فان دخل فهي للجيش ولا فرق هنا بين أن يكون الملك قريبا للامام أو غير قريب والظاهر ان وجه عدم مراعاة القربة في هدية الملك لا يكون الغالب فيها الخوف من الامام وجيشه ولذلك لم تكن له والطاغية ملك الكفر مطلقا كان ملك الروم أو غيرهم وان كان اسم الطاغية مخصوصا بملك الروم (ص) وقال روم وترك (ش) المراد بالجواز الاذن اذ القتال فرض كفاية وبعبارة وجازر بجان قتال روم وهم من ولد الروم بن عيصوبن اسحق بن ابراهيم وهم الذين نسبهم أهل هذه البلاد لافرنج وترك جيل من الناس لا كتاب لهم فكل منهما يقاتل بكل حال لقوة الفريقين أما ضعفاء الكفار من القبط والحبشة فيقاتلون في بعض الوجوه اذا أبوا الاسلام لانهم لسفالتهم يعملون للرضا بالذل والصغار والامن غالب على المسلمين منهم وبهذا يندفع قول الشارح مفهومة ان قتال غيرهم من القبط والحبشة لا يجوز والمشهور جوازه (ص) واحتجاج عليهم بقرآن وبعث كتاب فيه كالاية (ش) يعني انه يجوز اذا جادلونا ان نخضع عليهم بالقرآن اذا أمننا من سبهم له أول من أنزل عليه لقوله تعالى قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ويجوز أيضا بعث الكتاب الى أرض الحرب فيه الايات من القرآن والا حاديت لندعوهم الى الاسلام فقوله عليهم أي على الكفار مطلقا لا بخصوص كونهم روم و ما تركا (ص) واقدام الرجل على كثير ان لم يكن يظهر شجاعة على الاظهر (ش) يعني أنه يجوز للرجل ان يقدم على ما زاد على اثنين من المشركين ليقاتلهم وهو مراده بالكثير أي جمع كثير وان علم ذهاب نفسه بشرط أن يحض نيته لله وأن يعلم من نفسه الكفاية وأن يكون في ذلك نكاية لهم وأمان فعل ذلك لاجل أن يظهر شجاعة من نفسه فانه لا يجوز له فعل

على جواز قتالهم وفي بعض النسخ وقاتل فوب وترك وهو الصواب والمراد السودان وان كان ذلك

النوبة بالضم اسما لحيل منهم والمراد بعض السودان وهم الحبشة لانهم جنس منهم فيكون أشار بذلك لرد مروي عن مالك انه لا يجوز ابتداء الحبشة والترك بالحرب لقوله صلى الله عليه وسلم اتركوا الحبشة متركوا الترك متركوكم وحمل الحديث على الارشاد وان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى أول تصح عنده تلك الاثارة فاذا علمت ذلك فوجه التخصيص ما ذكره الشارح (قوله والصغار) عطف مرادف (قوله اذا أمننا من سبهم) أي وأمننا من اهانهم له وأراد بالاحتجاج التلاوة عليهم لعلمهم يرجعون لا المحاجة التي يقول الخصم بالحجة فيها (قوله فيه الايات) ولو أكثر من ثلاث على الاظهر (قوله ان لم يكن يظهر شجاعة) العبارة صادقة بما بين لكن المراد قصد وجه الله تعالى (قوله وان علم ذهاب نفسه) أي ازهاق روحه (قوله وأن يكون في ذلك الخ) تفسير لما قبله



(قوله المشهور انه الخ) ومقابلته ما في كتاب محمد من انه لا ينتقل أى وفرض المسئلة استواءهما (قوله ووجب ان رجاء الخ) قال عز الدين ولا يجوز لاحد ان رجاء حياة ساعة استبحال موته بشرب سم أو نحوه (قوله ان رجاء حياة) ولو شكا (قوله ولو طالت) ولو أنفذت مقابلته (قوله ويحسب من رأس الغنمة) أى بحيث يضيع على الجيش (قوله على القول بملكها بالاخذ) وأولى على القول بملكها بالقسم فالأولى حذف هذا نعم قوله بعد ذلك ويحسب من الخمس بعقل فيه التقييد بقوله بملكها بالاخذ (قوله ويحلى سبيلهم) أى فله بعد الذهاب العود الى بلده الآن يكون الامام من عليه على البقاء (قوله ويحسب من الخمس) والا كان غنما على الجيش (قوله ويحسب من الخمس) ظاهره ويحسب الفداء وليس كذلك بل المراد ويحسب قيمة هؤلاء من المفديين (٤١٩) من الخمس أيضا وهذا المال الذى يأخذه

منهم كثيرا أو قليلا يوضع في الخمس (قوله أو بمال فعل ذلك) أى بان يبذل فيه أكثر من القيمة (قوله ويحسب المضروب عليه) أى الأشخاص الذين ضربت عليهم الجزية أى قيمتهم والجزية التى تؤخذ منهم كل عام موضعها بيت المال اعلم أن ظاهر ابن رشد أن من عين عليه لا يحسب من الغنمة ولا تؤخذ قيمته من الخمس وكذا من يضرب عليه الجزية وأما من أخذ منه الفداء فإنه يجعل فداؤه من جملة الغنمة (قوله وأوفى كلام الشارح للتخيير) وعبارته بنى وبما هو أيضا واجب نظرا لامام في الاسرى بين القتل والبقاء فان قتل فلا كلام وان أبى خير بين المين والمفاداة وضرب الجزية والاسترقاق وكل ذلك مع مراعاة المصلحة للمسلمين (قوله والجواب ان التخيير) فان تعارضت المصلحتان قدمت المصلحة الأقوى وان تعارضت درء المفسدة وجلب المصلحة قدم درء المفسدة على جلب المصلحة ولا يجوز استرقاقه بعد ضرب الجزية عليه ويجوز مفاداة

ذلك لانه لم يقاتل حينئذ لكون كلمة الله هى العليا (ص) وانتقال من موت لا آخر (ش) المشهور أنه يجوز لمن غلبه العدو أن ينتقل من سبب موت الى سبب موت آخر كما اذا أحرق العدو من كالمسلمين فانهم اذا مكثوا في اهل كوا وان طرحوا أنفسهم في البحر هلكوا (ص) ووجب ان رجاء حياة أو طولها (ش) يعنى أن من غلبه العدو ورجاء الحياة المستمرة به ربه أو رجاء طول الحياة ولو أسره فانه يجب عليه أن يفر الى تلك الجهة التى تطول حياته بسببها لان حفظ النفوس واجب ما أمكن ولو طالت الحياة مع موت أشد وأصعب من الموت المجمل (ص) كالنظر في الاسرى يقتل أو من أوفدا أو جزية أو استرقاق (ش) التشبيه في وجوب النظر من الامام في أحوال الاسرى قبل القسم فإرى فيه المصلحة للمسلمين تعين عليه فعله فان أداه اجتهاده الى قتلهم قتلهم ويحسب من رأس الغنمة على القول بملكها بالاخذ وان أداه اجتهاده الى ابقائهم تعين عليه ذلك وان أداه الى أن عين عليهم ويحلى سبيلهم فعل ذلك ويحسب من الخمس وان أداه الى أن يأخذ منهم الفداء بالاسرى الذين عندهم أو بمال فعل ذلك ويحسب من الخمس أيضا وان أداه الى ضرب الجزية عليهم فعل ذلك ويحسب المضروب عاياه من الخمس وان أداه الى استرقاقهم فعل ذلك وهو راجع للغنمة وهذه الوجوه بالنسبة للرجال المقابلة وأما الذراري والنساء فليس الا الاسترقاق أو المفاداة فافى كلام المؤلف للتنبيه وفى كلام الشارح للتخيير وهو مشكل لانه اذا كان الاعتبار بالنظر فيما هو مصلحة فإن التخيير والجواب أن التخيير حيث رأى ان كلام من الامور مصلحة ويحتمل أن يكون المراد بالتخيير لازمه وهو عدم تعين واحد منها ابتداء (ص) ولا يمنع حمل مسلم (ش) أى ولا يمنع استرقاق الامه حمله بمسلم كان تزوجها مسلم ببلد الحرب ثم تسبى حاملا أو يسلم زوجها قبل سببه ثم تسبى هى حاملا وقد أحبلها وهو كافر أو بعد اسلامه لانه يتبع أباه في الدين والنسب فالخ في جميع هذه الصور مسلم وترق هى في جميعها وأما رق الحمل ففيه تفصيل أشار له بقوله (ورق ان حلت به بكفر) أى في حال كفر أبيه كفى الصورة الوسطى لان حلت به في حال اسلام أبيه كفى الطرفين من الصور وهذا يقيد كلامه فيما سبأى وماله وولده في مطلقا فليس معنى الاطلاق حلت به بكفر أو اسلام بل معناه كان الولد صغيرا أو كبيرا (ص) والوفاء بما فسخ لنا به بعضهم (ش) يعنى انه اذا اشترط علينا شخص من العدو مثلا انه اذا فتح لنا الحصن أو البلد أو القلعة أن نؤمنه على نفسه أو على ماله وأولاده أو على

برضاه ويجوز بعد استرقاقه ماعدا القتل (قوله لانه يتبع أباه) تعليل لكونها حلت بشخص مسلم وهو ما فى بطنها أى انما حكم بأن ما فى بطنها مسلم لانه الخ ويجوز أن تكون الباء فى قوله بمسلم بمعنى من وعليه حل بعض الشراح ويدل عليه نقل المواق وعلى كل حال فهما متلازمان فان شئت هل حلت به في حال اسلام أبيه أو كفر لم يرق ان وضعته لسته من اسلامه ولا قل رق وانظر اذا جهل ذلك ثم حمل رقه فيما ذكر ما لم عين على أمه بعد رقتها أو يضرب على رجالها الجزية أو تفدى أو تسلم قبل سببها والا كان حرا تبعها (قوله وبهذا يقيد الخ) أى بقولنا ان حلت به بكفر أى فيقال محل كون ولده فيا اذا حلت به في حال كفر أبيه لان حلت به في حال اسلام أبيه فنتبيه قال فى ل وجد عندى مانصه وتصدق أنها حلت به في حال اسلام أبيه فلا يرق وان كانت أمه رقيقة لان رقتها طارى فلا يقال ان الولد تابع لأمه فى الرق والحرية (قوله الحصن) هو المكان لا يقدر عليه لارتفاعه وجهه حصون



(قوله رأس الحصن) أي كبيره (قوله وبأمان) عرف ابن عرفة الأمان بقوله رفع استباحة دم الحربى ورقه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الاسلام مدة ما فقوله رفع مصدر مناسب للأمان لانه اسم مصدر وقوله استباحة الخ احتزبه من رفع استباحة دم غيره كالغزو عن القاتل وقوله ورقه أخرجه بالمعاهد وقوله حين قتاله احتزبه عن الصلح والمهادنة والاستئمان (قوله مطلقا) حال من الوفاء أو مفعول مطلق وهو الصواب وذلك لانه لو جعل حالا من الوفاء لافاد معنى فاسدا وذلك لان المعنى ووجب الوفاء في حال كونه مطلقا وأما في حالة التقييد فلا يجب الوفاء هذا معناه وليس كذلك ويكتفى اخباره بأنه آمن غيره دون غير الامام كأمير الجيش فلا بد من بينة تشهد على أنه آمن غيره ومثل الامام الامير المجعول له ذلك (قوله على المشهور) ومقابلته ما لابن الموازن أنه لا بأس باعائه لكن قال البساطى لوسط المسلم وأراد الاظهار عليه (٤٣٠) منعه المسلمون في ذلك على الصحيح أي بغير القتل ما أمكن والافيه (قوله

الضمار الثلاثة) أي ضمير عين وباذنه وقتل (قوله نظر الى أن الجماعة خرجت للجماعة) وأما لو خرجت جماعة في مقابلة جماعة على أن كل واحد ابتداء في مقابلة واحد فلا مسائل ثلاثة (قوله نزلوا على حكمه) أي نزلوا من حصنهم أو قدموا بلادا على حكمه الخ أي اذا نزلهم الامام من حصنهم أو مد يدهم أو قدموا بتجارة مثلا على حكم غيره أجبروا على ما يحكم به بعد الوقوع والنزول والافلا يجوز له ابتداء انزالهم على حكم غيره وانزال النبي صلى الله عليه وسلم بنى قريظة على حكم سعد بن معاذ انما كان تطييبا لقلوب الانصار الاوس لان بنى قريظة موالى الاوس مولى حلف لامولى عتاقة والاصل في مسئلة المصنف أنه لما نزل بنو قريظة القبيلة المشهورة من اليهود من قلعهم وكان عليه الصلاة والسلام فيما ذكره ابن اسحق قد حاصروهم خمسة وعشرين ليلة وقذف الله تعالى في قلوبهم

غير ذلك فانه يجب علينا أن نوفيه بذلك ولو قال أفتح لكم على أن تؤمنوني على فلان رأس الحصن فرضوا وفتح فلان مع الرجل آمنان وكذا على فلان لانه لا يطلب الامان لغيره الا مع طلبه لنفسه (ص) وبأمان الامام مطلقا (ش) يعنى أن من آمنه أمير المؤمنين فانه يجب له الوفاء بذلك التامين سواء كان في بلد ذلك السلطان الذى آمنه أو في بلد غيره من سائر بلاد المسلمين فأى اقليم حل فيه فماله ودمه معصوم ولا يحل لاحد أن يستبيح من ذلك شيئا اذا أراد هذا المؤمن أن يرجع الى بلده فلا يجوز لاحد أن يتعرض له بل يخفى سبيله لانه وجب له الوفاء في كل بلد من بلاد المسلمين وسواء آمنه قبل الفتح أو بعده ومثل أمير المؤمنين أمير الجيش (ص) كالمبارز مع قرنه (ش) يعنى انه يجب على المبارز مع قرنه الوفاء بما شرطه عليه من القتال راجلين أو راكبين على بعيرين أو فرسين أو ربح أو خيبر أو نحو ذلك والقرون بالكسر المكافئ في الشجاعة أى كالمبارز مع مكافئه في الشجاعة والتشبيه في وجوب الوفاء وسواء خيف عليه الضعف والقلبة أم لا على المشهور لان مبارزته كالعهد على ان لا يقتله الا واحد (ص) وان أعين باذنه قتل معه (ش) أى وان أعين الكافر المبارز من واحد أو جماعة باذنه قتل المعان مع معينه وان كان بغير اذنه قتل المعين دون المعان ثم ان الضمار الثلاثة راجعة للقرن وضمير معه عائدا على المعين المفهوم من أعين (ص) ولمن خرج في جماعة لمثلها اذا فرغ من قرنه الا عانة (ش) يعنى لو خرج جماعة من المسلمين لجماعة من الكفار فانه يجوز لمن فرغ من المسلمين من قرنه ان يعين أخاه المسلم على قرنه نظرا الى ان الجماعة خرجت لجماعة أى فكان كل جماعة بمنزلة قرن واحد وقوله ولمن الخ خبر مقدم والاعانة مبتدأ واذا ظرف فيه تجردت عن الشرط فلا جواب لها (ص) واجبروا على حكم من نزلوا على حكمه ان كان عدلا وعرف المصلحة والافلا الامام (ش) يعنى ان المشركين اذا نزلوا على حكم رجل مسلم عدل قد عرف المصلحة للمسلمين فان العدو يجبر على حكمه فان لم يكن هذا المؤمن عدلا ولو عرف المصلحة أو لم يعرف المصلحة ولو كان عدلا أو انتفيا جميعا فان أمير المؤمنين ينظر فيما آمن فيه فيما كان صوابا أو باقا وما كان غير صواب رده وبعبارة أخرى قوله عدلا أى فيما حكم به من الامان وغيره وان لم يكن عدل شهادة (ص) كتمانين غيره اقليميا (ش) تشبيه في نظر الامام

الرب على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم له وكان قريبا منه فجاء على جمار فلما دنا والمعنى

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا السبيد كم نجاس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان هؤلاء نزلوا على حكمك قال فاني أحكم أن تقتل المقاتلة وأن تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك (قوله على حكم) أى اتباع حكم من نزلوا أى قتل أو أسر أو نحو ذلك (قوله وما كان غير صواب رده) وتولى هو الحكم بنفسه فيما يراه مصلحة من قتل أو أسر أو غيره ولا يردهم لما منهم (قوله وان لم يكن عدل شهادة) فيشمل الحر والعبد والكبير والصغير اعلم ان هذا غير موافق للنقل والمنقول أن المراد بالعدل عدم الشهادة فلو حكموا فاسد قاصح ثم نظر الامام وهو معنى قول المؤلف والافلا الامام فالعدل لا يتعقب حكمه فالحال الشرط في الجواز وعدم التعقب لا في الصحة فان كان عبدا أو صبيلا يصح حكمه وكذا ان كان امرأه صرح بذلك كله ابن شاس وابن عرفة وغيرهم فالعدالة التى قلنا انها شرط في الجواز لا في الصحة بمعنى عدم الفسق مع كونه حرا بالغا ذكرا أو أفاة محشى نت



(قوله العدد الذي لا ينحصر) أي الابعس وليس المراد الاقليم المعروف وهو أرض ذات بلدان كاقليم مصر واحداً الاقاليم السبعة الهند والجزائر ومصر وبابل والروم والصين والسابع الترك وبأجوج ومأجوج ومقدار كل اقليم سبع مائة فرسخ في سبع مائة فرسخ من غير أن يدخل في ذلك جبل ولا وادوا البحر الا عظم محيط بذلك كله ومحيط به جبل قاف كما قاله ابن الجوزي كذا في شرح شب وفي عبارة عب خلافة ونصه وخامسها الروم والترك وسادسها بأجوج وسابعها الصين وأما المغرب والشام فن مصر بدليل اتحاد الميقات والدية اه (قوله فهل يجوز) أي ابتداء (قوله أو يعنى) أي ان أمضاه الامام أو بقرأ يعنى بالبناء للمفعول فلا يحتاج للقيد لانه من أمضى أي يجوز للامام أمضاه وورده وقوله من مؤمن ضائع لان (٤٣١) من المعلوم أن الامان انما يكون من مؤمن فالمسدار على قوله ميز وكان ينبغي

أن يقول من ميز واشترط الاسلام يفهم من قوله لازماً ثم ان محل التأويلين فيما ذكر حيث كان عدلاً وعرف المصلحة والا نظر الامام وقوله ميزاً أمناً غيره كجنون أو صبي لا يعقل فباطل اتفاقاً (قوله ولو صغيراً) يقتضى أن ما قبل المبالغة وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك فالواو للحال ولو كان الحر البالغ العاقل خصباً وهو من لا يستل عنه ان غاب ولا يشاور ان حضر الا ان الشارح تنبه حيث قال تأمين المميز من صغير (قوله والاستثناء الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء وانما هو أداة شرط والاصل وان لم يؤمن الغير اقليمياً بل آمن واحداً أو جماعة محصورين (قوله والمعنى لكن اختلف) لا يخفى ما في عبارته من التسامح وذلك لان الخلاف بالوافق للمدونة والخلاف بالاجواز وعدمه (قوله وعليه) فقول ابن المباحشون خلاف الا ان في فهم الخلاف والوافق عسر افكان

والمعنى ان غير الامام اذا آمن اقليمياً فان الامام ينظر في امضائه وورده بالمصلحة لما علمت ان تأمين الاقليم من خصائص الامام والمراد بالاقليم العدد الذي لا ينحصر (ص) والافهل يجوز وعليه الاكثر أو يعنى من مؤمن ميز ولو صغيراً ورقاً أو امرأة أو خراجاً على الامام (ش) لما ذكر ان الامام ينظر في تأمين غير العدل ومن لا يعرف المصلحة تعرض هنا لحكم تأمين المميز من صغير وعبد واهرأة والاستثناء الذي ذكره منقطع بخلاف ما قبله والمعنى لكن اختلف في تأمين ما ذكره بل يجوز ابتداء وليس للامام فيه خيار وعليه عبد الوهاب وغيره وهو ظاهر قول المدونة ويجوز أمان المرأة والعبد والصبي ان عقل الامان فقول ابن المباحشون خلاف أو لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع يعنى ان أمضاه الامام وان شاء رده وهو قول ابن المباحشون ونحوه لابن حبيب وقوله ما وافق لها ويحتمل قولها يجوز أي يعنى وأما امان الخارج على الامام المسلم الكبير الحر فيعنى ويجوز باتفاق وظاهر كلام المؤلف ان فيه التأويلين وليس كذلك وأشار بقوله (لاذمياً أو خائفاً منهم) الى انه لا يجوز تأمينهما لان مخالفة الاول في الدين يحمله على سوء النظر للمسلمين واذا اتهم المسلم على ذلك في بعض الاحوال فالكافر أولى بذلك فقوله من مؤمن متعلق بمحذوف حالاً أي حاله كونه واقعاً من مؤمن ومعنى ميز أي عقل الامان وعرف ثمرته وقوله لاذمياً عطف على من مؤمن لانه واقع في موضع الحال وقوله (تأويلان) راجع لما قبل لا ولو قدمه هناك لكان أحسن وقد علمت ان الخارج على الامام ليس داخل في التأويلين كما في نقل المواق وغيره (ص) وسقط القتل ولو بعد الفتح (ش) راجع للجمع أي لما قبل لاذمياً وخائفاً منهم أي والوفاء بما فتح لنا به بعضهم وسقط القتل وبأمان الامام مطبقاً وسقط القتل وكتأمين غيره اقليمياً وأمضاه الامام وسقط القتل أي وغيره من الاسر والاسترقاق ان وقع قبل الفتح وان وقع بعد الفتح فلا يسقط غير القتل مما مر ويرى الامام رأيه في غيره وانما اقتصر المؤلف على القتل مع انه لا خصوصية له حيث وقع الامان قبل الفتح لاجل المبالغة على ما بعد الفتح اذ لا يسقط حينئذ الاهود وغيره (ص) بلفظ أو إشارة مفهومة (ش) متعلق بتأمين لان التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة يتضمن أن سقوط القتل بذلك أي يلزم منه ذلك فيفيد فائدتين كون التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة وكون سقوط القتل بذلك بخلاف تعلقه بسقط فانه لا يفيد الا واحدة وهو كون السقوط به فقط لانه لا يتضمن كون التأمين بذلك أي لا يلزم منه ذلك فكلام نت أولى من كلام ابن غازي ثم شرط جواز الامان وامضائه

ينبغي أن يقول بعد أو يعنى وهل هو خلاف أو وفاق تأويلان لان الجواز لا تأويل فيه لانه نص المدونة (قوله لا يجوز تأمينهما) أي ولا يعنى (قوله حاله كونه واقعاً) فيه تسامح فالاولى حاله كون ذلك الغير كائناً من ميم الخ (قوله بلفظ أو إشارة مفهومة) أي يفهم الكافر الامان تحقيقاً أو ظناً وان لم يقصد بها المشير الامان بل ضده كما يفهمه ما ذكره الشارح والمواق وعليه فيجب حذف وان ظنه حربي بخفاء أمضى أو رد له لما قضته لما هنا وكذا اذا قصد بها المشير الامان فانه يحصل بها الامان وان فهم منها الكافر ضد ذلك (قوله فانه لا يفيد الا واحدة) بل يفيد كون التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة (قوله فكلام نت أولى من كلام ابن غازي) عبارة نت وصيغة التأمين تحصل أو حاصلة أو معتبرة بلفظ الخ اه فانت تفهم من ذلك أن نت جعله مرتبطاً بمحذوف والشارح فهم ان هذا يتضمن كونه متعلقاً بتأمين وابن غازي جعله متعلقاً بسقط



(قوله ان لم يضمر) كذا في نسخه خبر قوله شرط وفي العبارة حذف والتقدير ثم شرط جواز الامان مضمون قوله ان لم يضمر (قوله أو استوى حالنا الخ) أي بان تردد هل هناك مصلحة أو ليس هناك مصلحة بل انتفاء الضرر فالحاصل أن المصلحة إما تحقيقاً أو احتمالاً أقول بل ولو تبين عدم المصلحة بل المدار على انتفاء الضرر بدليل قول ابن شاس (قوله لا في الصحة) لان تخييره يقتضي الصحة (قوله كاشرا فهم على فتح حصن) هذا انما يأتي على مذهب سحنون أن الامان بعد الفتح لا يصح ولا يأتي على مذهب ابن القاسم القائل بصحة الامان ولو بعد الفتح فالذي يمثل به للضرر على مذهبه بان يكون آمن جاسوساً مثلاً ويبقى النظر في التأمين بعد الاشراف وقبل الفتح هل هو تأمين مطلقاً أو كبعد الفتح يكون أماناً اسقوط القتل فقط والظاهر من كلامهم الاول هذا حاصل محشى نت (قوله فان الامام مخير في رده) انظر ما معنى تخييره في رده مع فرض أنه يضمر وأجب بان المراد الضرر في الحال وتوقع المصلحة فيما بعد (قوله وان ظنه حربي) أي من غير اشارة منا ولم يقصده (٤٣٢) المؤمن كقوله ليس مركب العدو وأرخ قلعه فظن ذلك أماناً (قوله أو جهل

اسلامه) أي عدم اسلامه وقيل ان المعنى أي تصويره على خلاف ما هو عليه وكذا يقال في قوله لا امضاء وحيث فسر جهل الاسلام بما تقدم فيشمل اعتقاد الاسلام أو ظنه وهل الشك في اسلامه أو توهمه بمنزلة الظن والاعتقاد أي ظن الاسلام أو اعتقاده فيضيه أو يرد له محله أو يعتزله اعتقاد انه ذمي ونص المواق في شرح قوله والافهل يجوز الخ يقيده الثاني (قوله لمحله) أحسن من قول ابن الحاجب لما منه لصدقه على ما اذا كان قبل التأمين بمحل خوف فانه لا يرد بحيث يأمن بل لمحله قبل التأمين (فان قلت) ما وجه الرد في هذه المسائل ما عدا مسألة أو جهل اسلامه لمحله ويأتي في المسئلة التي بعدها أنه يرد لما منه قلنا لعل وجه ذلك قوة دعواه في الثانية وضعفها في هذه عجب وبعد هذا كله فالموافق للنقل ما قاله ابن الحاجب من أنه يرد لما منه (قوله الى المحل

السابق في قوله فهل يجوز الخ قوله (ان لم يضمر) الامان بالمسلمين بان حصلت به المصلحة أو استوى حالنا المصلحة وعدم الضرر وهو نحو قول ابن شاس لا تشتري المصلحة بل عدم الضرر اه وبعبارة قوله ان لم يضمر راجع لجميع صور الامان وهو شرط في اللزوم لا في الصحة أي فان أضر كاشرا فهم على فتح حصن وتبين أخذه فامتهم مسلم فان الامام مخير في رده قاله سحنون (ص) وان ظنه حربي فجاء أو نهى الناس عنه فعضوا أو نسوا أو جهلوا أو جهل اسلامه لا امضاء أمضى أو رد لمحله (ش) الضمير المنصوب بظن والمجربور بعن راجعان الى الامان والمستتر في نهى راجع للامام والمعنى ان الحربي اذا ظن الامان فجاء معتددا على ظنه كمالو حلف المسلم على أنه يقتله فجاء الحربي وقال ظننت بذلك الامان أو نهى أمير المؤمنين عن التأمين فخالقوا أو آمنوا امانسيا بالمقاتلة لهم واما عصيا نالا امره واما جهلا بان جهلوا حرمه المخالفة أو جهلوا النهى بان لم يعلموا به فأمنوا فجاء الحربي اليه فان الامام مخير بين امضائه أو رده الى المحل الذي كان فيه قبل القدوم ولا يجوز قتله ولا استرقاقه وكذلك يخير الامام في الامضاء والرد لمحله اذا نزل الحربي على تأمين من ظنه مسلماً فاذا هو ذمي اموه علم عدم اسلامه وجهل ان امانه ماض كامن الصبي والمرأة فلا يعد بذلك وهو في أي في بيت المال (ص) وان أخذ مقبلاً بأرضهم وقال جئت أطلب الامان أو بأرضنا وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر أو بينه ما رد لما منه (ش) يعني ان الحربي اذا أخذناه في أرض العدو وهو مقبل اليه فلما ظفروا به قال لنا جئت أطلب الامان منكم فانه يصدق في مقاتلته ويرد الى مأمنه وكذا اذا أخذني أرضنا ومعه تجارة ودخل عندنا بلا أمان وقال لنا انما جئت لتاجر وظننت أنكم لا تعرضون للتجار فانه يقبل منه ويرد الى مأمنه ومثله اذا أخذناه بين أرض العدو وأرضنا وقال جئت أطلب الامان فقوله رد لما منه في المسائل الثلاثة كما هو جواب مالك في الاولى والثالثة وحكى في توضيحه وقال عليه الاتفاق في الثانية وقوله وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر والحال انه تاجر وأما لو أخذ بأرضنا وقال جئت للاسلام أو للفداء هل يرد لما منه أم لا والظاهر انه يجري مثل ذلك فيما اذا قال جئت أطلب الامان وان أخذ ببلدنا

الذي كان فيه قبل التأمين) أي الصادق بكونه محل خوف (قوله مقبلاً) حال من نائب فاعل فيقول  
أخذت وجهه وقال جئت حاله على تقدير قدوم مثله جملة وقال ظننت (قوله هل يرد لما منه أو لا الخ) اعلم انه اذا وجد بأرضنا عين قوله وان أخذ ببلدنا فأرضنا وبلدنا الحكم فيهما واحد وهو ان المسئلة ذات خلاف فالاول هو ما أشار له بقوله فان أخذ بفرد دخوله الخ وهذا هو المعتمد والثاني ما قاله سحنون من أنه في عسواء أخذ بقرب دخوله أو بعد طول فيري الامام فيه رأيه الا في الجاسوس فيقتل والحاصل انه تارة يوجد بأرضهم وتارة بأرضنا وتارة بينهما وفي كل امان يقول جئت أطلب الامان أو أنكم لا تعرضون لتاجر فالحكم واحد في الثلاثة أراض فيما اذا قال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر وأما اذا قال جئت أطلب الامان وأخذناه بأرضهم أو بين الارضين فحكمهما واحد في أنه يرد لما منه وأما اذا أخذناه بأرضنا وقال جئت أطلب الامان فيجري على ما اذا قال جئت أطلب الاسلام وقد علمت ما فيه من القولين ومثل ما اذا قال جئت للاسلام ما اذا قال جئت للفداء كما هو مصرح به



(قوله قبل منه وردلأمنه) انظره فان القياس انه يطلب منه ما دعي أنه جاء له فان حصل منه والا كان ذلك قرينة على كذبه (قوله) وان قامت قرينة فعليها) أي فالعمل عليها سواء صدقت قوله أو كذبه وقال اللخمي ما حصله ان قام دليل على صدقه أو لم يقم دليل بالصدق ولا بالكذب كان آمنًا ولم يسترق أو على كذبه كان رقيقًا بنفسه الاخذ (قوله وقيل هم حل) أي في خلاف الما في عب (قوله) وقيل ان ردوا غلبة الخ) هذا هو الظاهر (قوله تأمين حربي ينزل الامر ينصرف بانقضائه) أي اعطائه الامان الا ان هذا امان خاص لانه ينزل الامر بمعنى انه يؤمن لنزوله لارض الاسلام لشراء ونحوه فاذا (٤٣٣) فرغ سببه انصرف الامان وهذا القيد اخرج به

المهادنة وغيرها كما ذكره في ك ولا يخفى انه لا يشمل صور الاستئمان كلها فانه لا يشمل ما اذا دخل على الاقامة واذا علمت ذلك فليست السين والتاء للطلب بل زائدتان فان قلت اذا كانتا زائدتين فيرجع للامان قلت هذه حقائق اصطلاحية لهذه الالفاظ فلا يرد شيء (قوله في غير معركة) لاجابة لهذا القيد لانه اذا قتل في معركة وكان ماله معه فهو غنيمة للمسلمين (قوله ولم يؤسر قبل موته) وأما لو أسر قبل موته فماله للذي أسره (قوله أو دخل على التجهيز الخ) اشارة الى ان في مفهوم قوله ولم يدخل على التجهيز تفصيلا ولا اعتراض في ذلك (قوله ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو اراده) أي لانه يتهم أن يكون جاسوسا (قوله ولقائه الخ) قال ابن غازي والصواب كافي بعض النسخ تأخير قوله ولقائه ان أسره عن قوله قولان لا يجاريه في قوله وان مات عندنا الخ وفي قوله والا أرسل مع ديتة لوارثه وفي قوله كوديعته فهو كالمستثنى من المحلات الثلاث أو انها محذوفة من الاخيرين لدلالة الاول عليه (قوله مع ديتة) أي اذا كان قتل ظلمًا في بلدنا (قوله

فيقول جئت الى الاسلام فان اخذ بفور دخوله وحدث ان قدومه قبل منه وردلأمنه وان لم يظهر عليه حتى طالت اقامته عندنا لم يصدق في قوله ولا يكون لمن أخذه ويرى الامام فيه رأي ولا يقتل الا ان يعلم أنه جاسوس للعقد (ص) وان قامت قرينة فعليها (ش) يعني ان المشرك اذا أخذناه في بلده وهو مقبل اليه أو أخذناه في بلدنا ودخل بلا امان أو أخذناه بين البلدين وقامت قرينة تدل على التجارة أو الحراية عمل عليها (ص) وان رد برح فعلي امانه حتى يصل (ش) أي وان رد المؤمن برح قبل وصوله الى مأمنه فهو على امانه السابق حتى يصل الى مأمنه فاذا قام فليس للامام الزامه الذهاب لانه على الامان ولا مفهوم للرجح فن رد قبل الوصول الى مأمنه ولو اختار افهوعلى امانه كما هو ظاهر كلام ابن يونس وان ردوا بعد بلوغهم مأمنهم برح غالبه أو اختار افاقيل الامام مخير ان شاء أنزلهم وان شاء ردهم وقيل هم حل وقيل ان ردوا غلبة فالامام مخير وان ردوا اختار افهم حل \* ولما انتهى الكلام على متعلق الامان شرع في شيء من متعلقات الاستئمان وهو كمال ابن عرفة تأمين حربي ينزل الامر ينصرف بانقضائه فيما يتعلق بذلك ما أشار اليه المؤلف بقوله (ص) وان مات عندنا فماله في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز (ش) يعني ان الحربي المستأمن اذا مات عندنا في غير معركة ولم يؤسر قبل موته فان ماله وديتة ان قتل يكون فيأبى المال ان لم يوجد له في بلدنا وارث ودخل اليه على الاقامة أو كانت عادتهم ذلك أو جهل ما دخل عليه ولا اعاده أو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم ذلك وطالت اقامته فيهما بالعرف ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو اراده فان وجد له وارث في بلدنا سواء جاء معه أم لا فماله لوارثه سواء دخل على التجهيز أم لا والمواد بوارثه وارثه في دينهم كافي التوضيح ومفهوم ولم يدخل الخ أنه لو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فيهما فيرسل لوارثه كما يأتي وأما مال الصلحي فسيأتي في باب الجزية وأما العنوي فسيأتي في باب الفرائض (ص) ولقائه ان أسر ثم قتل (ش) صورته حربي عندنا بامان ثم نقض العهد وجر بنا فأسره ثم قتلناه فان ماله ووديعته يكونان لمن أسره ثم قتله لانه ملك رقبته بأسره قبل قتله والقولان الا تبيان في الوديعة محتضان بما اذا قتل من غير أسره ثم ان كان من أسره من الجيش أو مستند للجيش فانه يخمس كسائر الغنيمة والا اختص به ولا مفهوم لقوله ثم قتل بل حيث أسره فماله لا أسره سواء قتل بعد أو لم يقتل قوله ثم قتل قتله الأسر أو غيره وعليه القيمة للأسر لانه بأسره صار رقيقا له (ص) والا أرسل مع ديتة لوارثه (ش) يعني ان الحربي اذا دخل عندنا بامان ومات وله وارث عندنا أو لم يكن له وارث ودخل على التجهيز أو كانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فيهما أو قتل عندنا في معركة قبل الاسر فان ماله وديتة لوارثه في الصورة الاولى ويرسل

وله وارث عندنا الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف والا أرسل الخ راجع لقوله ان لم يكن معه وارث وما بعدها الا أن الارسال بالنسبة لما اذا كان معه وارث يراد به الدفع (قوله أو قتل في معركة قبل الاسر) أصلها للشيخ سالم قال عجب ويجب حمل على ما اذا دخل على التجهيز أو كانت العادة التجهيز ولم تطل اقامته وأما اذا طالت اقامته أو دخل على الاقامة فلا يرسل لوارثه بل يكون فيا بطريق الاولى من ماله فاصل كلام عجب انه اذا لم يكن معه وارث ودخل على الاقامة أو مافي حكمها ومات فماله في وكذا القتل في معركة قبل الاسر فماله في باطريق الاولى وقول الشيخ سالم أو قتل عندنا في معركة التابع له الشارح بحمل على ما اذا دخل على التجهيز



أو العادة التجهيز ولم تطل إقامته فیرسل ماله وديته لوارثه (أقول) اعلم أن الموضوع أنه دخل على الإقامة أو كانت العادة الإقامة فعمل عجب بعيد وعلى تسليحه فلا وجه له كونه إذا قتل في معركة بيننا وبينه يرسل ماله وديته لوارثه مع فرض أنه حاربنا وقتل في تلك المعركة قالوا يجب القطع بكونه غنيمة (قوله) فإن لم يكن له وارث فليمت المال) هذا اللامبري إلا أن نصوصهم كما قال الخطاب أنه لاحق للمسلمين في ماله ابن عبد السلام بل يبعث ماله وديته إلى بلده (قوله كوديته) تشبيه في قوله والآخر مع ديتته لوارثه وليس تشبيهاً في جميع ما تقدم ولم يظهر لي صحة (قوله تشبيهه في جميع ما مر) هذه العبارة للشيخ سالم كالأولى التي هي حل قوله والآخر مع ديتته لوارثه قال عجب فالمعنى أن وديته حيث مات عندنا ولم يكن معه وارث في أن دخل على الإقامة ولو حكمنا أن دخل على التجهيز أو خرج من بلدنا ومات ببلده فإنها ترسل لمن يرسل له ماله وكل هذا حيث لم يقابل المسلمين فإن قاتلهم فإن أسر كان غنيمة حيث كان من أسرهم من الجيش أو مستند الله والاختصاص بها وسواء قتل بعد الأسر أو مات أو بيع في المغنم وظاهر كلامي أن هذا متفق عليه وإن قتل دون أسر فهل يكون فيأ أو يرسل لمن يرسل له ماله وإلى هذا أشار بقوله وهل وإن قتل الخ الشيخ كريم الدين (قوله) لتخصيصها بقوله وهل وإن قتل في معركة) محل القولين على ما ذكره الشيخ سالم حيث دخل على التجهيز وأما لو دخل على الإقامة ولو حكمنا فإنها تكون فيأ لأنها إذا كانت فيأ في هذه الحالة مع عدم المقاتلة فمع المقاتلة أولى اهـ فإذا علمت ذلك فخالصه أنه إذا دخل على الإقامة حقيقة أو حكماً ولم يكن معه وارث فماله ووديعته في إذا لم يقتل في معركة بيننا وبينه وأولى لو قتل في معركة بيننا وبينه إذا كان ذلك بدون أسر وأما مع الأسر فماله ووديعته لا أسرهم وأما إذا دخل على

وديعته التي عندنا فمما قولان هل ترسل لوارثه أو تكون فيأ هذا حاصل كلام الشيخ سالم على تقييد عجب السابق (أقول) هذا لا يظهر له وجه وهو أنه إذا كان قتل في معركة بيننا وبينه فالمال الذي بيده غنيمة ولا يظهر كونه يرسل لوارثه وأما الوديعه فيقال إنما جرى فيها قول بانها ترسل لأنها لم تكن معه بل هي أمانة عندنا وكيف يعقل على كلامه أن المال الذي بيده يرسل والوديعه التي ليست بيده فيها القولان بل الذي يظهر ما قلنا من

ما ذكر لوارثه فإن لم يكن له وارث فليمت المال كما نقله الدميري (ص) كوديته (ش) تشبيه في جميع ما مر وأفراد الوديعه بالذكر ولم يستغن بدخولها في عموم ماله وقرنها بكاف التشبيه لتخصيصها بقوله (وهل وإن قتل في معركة أو في قولان) أي وهل ترسل وديعة المستأمن التي تركها عندنا وسافر لوارثه وإن قتل في محاربة المسلمين في معركة بينهم وبينه من غير أسر أو الوديعه في هذه الحالة في لا ترسل قولان لابن القاسم حكاهما ابن بونس وحكم بكونه علينا حكم وديعه (ص) وكره لغير المالك اشتراؤه (ش) يعني أن الحرب إذا غنم من أموال المسلمين أو الذميين في دار الحرب أو في غير هاتين العاشرين قدم علينا بأمان ومعه تلك السلع التي غنمها فإنه يكره لغير مالك تلك السلع أن يشتريها من هذا المستأمن وأبى أبو الحسن الكراهة على بابها ما لا نفيه تسليطهم على أموال المسلمين واستيلائهم أولاً نفيه تقوية على المسلمين أولاً بشرائها بقوتها على المالك وأما ما ذكره كراهته لا يكره له ذلك لأنه يفسدها بذلك إذ لا يمكن أن يأخذها منه إلا بذلك لأن الحربى ملك السلع بالأمان يعني أن الأمان يحقق له الملك على تلك السلع ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم كافي ح (ص) وفات به

أن ما بيده غنيمة وأما وديته فيجوز فيها قول بالارسل لكونه أبقاها عندنا أمانة وبعد كتمى هذا وجدت عجب وبهتهم موافقاً فذكر ما نصه والحاصل أن مال المؤمن الذي منه وديته إن قاتل ثم أسر فهو لمن أسرهم سواء قتل أم لا وسواء كان معه وارث أم لا وهذا ما لم يكن الذي أسرهم من الجيش أو مستند الله والاختصاص بها وسواء قتل بعد الأسر أو مات أو بيع في المغنم وظاهر كلامي أن هذا متفق عليه وإن قتل دون أسر فهل يكون فيأ أو يرسل لمن يرسل له ماله وإلى هذا أشار بقوله وهل وإن قتل الخ الشيخ كريم الدين (قوله) لتخصيصها بقوله وهل وإن قتل في معركة أو في قولان) أي وهل ترسل وديعة المستأمن التي تركها عندنا وسافر لوارثه وإن قتل في محاربة المسلمين في معركة بينهم وبينه من غير أسر أو الوديعه في هذه الحالة في لا ترسل قولان لابن القاسم حكاهما ابن بونس وحكم بكونه علينا حكم وديعه (ص) وكره لغير المالك اشتراؤه (ش) يعني أن الحرب إذا غنم من أموال المسلمين أو الذميين في دار الحرب أو في غير هاتين العاشرين قدم علينا بأمان ومعه تلك السلع التي غنمها فإنه يكره لغير مالك تلك السلع أن يشتريها من هذا المستأمن وأبى أبو الحسن الكراهة على بابها ما لا نفيه تسليطهم على أموال المسلمين واستيلائهم أولاً نفيه تقوية على المسلمين أولاً بشرائها بقوتها على المالك وأما ما ذكره كراهته لا يكره له ذلك لأنه يفسدها بذلك إذ لا يمكن أن يأخذها منه إلا بذلك لأن الحربى ملك السلع بالأمان يعني أن الأمان يحقق له الملك على تلك السلع ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم كافي ح (ص) وفات به



منهم قاله في النوادر وظاهره ولو أولادهم لانه يصدق عليهم انهم أولاد أهل الشرك (قوله وبهيتهم) ظاهره انه لا كراهة في قبول الهبة  
وليس كالشراء والا كان يقول وكره لغير المسالك اشتراؤه وسلعة وانما بهم أي قبول الهبة وبعضهم يسوي بينهما ومثل الهبة الصدقة  
أي ان تحقق القصد منهم لله تعالى والالم يتصور صدقة منهم ك (قوله على ٤٢٥) الاظهر (قوله وبهيتهم) ظاهره انه لا كراهة في قبول الهبة  
مذهب المدونة) ومقابله ما لا شوب

وبهيتهم لها (ش) الضمير في فأت يرجع للسلع وفي به يرجع للبيع والمعنى ان الحربى اذا باع  
السلع لغير ماليتها بعد قدومه اليها بأمان أو وهبها لاحد بعد عهده وقدمه اليها فانها تقوت على  
ماليتها بذلك وليس لمالكها ان يأخذها ممن اشتراها بالثمن التي بيعت به ولا ممن وهبت له جبرا  
لان الامان يحقق ملكهم ولا أنه بالعهد صارت له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما وقع في  
المقاسم أو باعوه أو وهبوه بدارهم كما يأتي عند قوله وله بعده أخذه بثمنه وبالأول ان تعدد  
وعند قوله آخر الباب ولمسلم أودى أخذ ما وهبوه بدارهم بحجنا وبغرض به ان لم يبيع فيمضى  
ولما كنه الثمن أو الزائد (ص) وانترع ما سرق ثم عيده على الاظهر (ش) يعني ان الحربى اذا  
دخل عندنا بأمان ثم سرق في زمن عهده شيئا من أموال المسلمين أو الذميين وخرج به الى بلده  
ثم عاد اليها بأمان ومعه ما سرقه أو عاد مع غيره فانه ينترع جميع ما سرقه ولذا بنى المؤلف عيـد  
للمجهول لكن اذا عاد هو به قطع على مذهب المدونة كما يقتل ان قتل ثم هرب ولا يزال ذلك  
عنه أمانه وقوله على الاظهر متعلق بانترع (ص) لا احرار مسلمون قدموا بهم (ش) المشهور  
ان الحربى بين اذا قدموا اليها بأمان ومعههم مسلمون غنموهم منافقهم لا ينزعون منهم ولهـم  
ان يرجعوا بهم الى بلدهم وسواء كانوا ذكورا أو اناثا من الاحرار أو من العبيد ولهـم وطء  
اناثهم عند ابن القاسم في أحد قوليه والقول الآخر انهم ينزعون منهم وهو الذى عليه  
أصحاب مالك وبه العمل وبعبارة ووجه قول ابن القاسم ان الامان يحقق لهـم الملك على  
القول بأن دارهم غنم والمشهور ان الغنم شبهة ملك لابن القاسم قول آخر انهم  
ينزعون منهم بالقيمة وهو الذى عليه أصحاب مالك وبه العمل ومجمل الخلاف فيما غنموه منا  
لا فيما سرق ثم عيده فانه ينزع منهم كإمر ومقالة المؤلف يجب كنه (ص) وملك باسلامه غير  
الحر المسلم (ش) يعني ان الحربى اذا أسلم فانه غنم كل ما بيده من الاموال وغيرها قدم بها  
أو أقام ببلده الا الحر المسلم ومثله اللقطة فانه لا يملكه ويؤخذ منه بحجنا وكذا ما تحقق انه حبس  
ولما كان معنى ملكه لمن فيه شائبة حرية ملك مال السيد فيه من خدمة أو مال بخلاف أم الولد  
أخذ في بيان ذلك فقال (ص) وفديت أم الولد (ش) يعني انه يجب على سيد أم الولد أن يفديها  
ممن أسلم عليها بغيرها يوم اسلامه لشبهها بالحرية اذ ليس له فيها غير الاستمتاع فان كان مليئا والا  
اتبع ذمته والقيمة على انها قن وقوله وفديت الخ الا أن تموت هي أو سيدها وبعبارة كلامه  
هنا على من ذكر من أم الولد وما بعدها حيث أسلم عليهم الكافر الحربى وقدم اليها بأمان أم لا  
وبيده أم ولد لمسلم أو مدبر أو معتق لاجل ثم أسلم فان أم الولد تفدى من مال سيدها والمدير  
يعتق من ثلث سبيده كما يأتي بيانه وبينان حكم المعتق لاجل ويأتى الكلام على ما اذا غنموا  
وقسموا وتقدم ما يفيد حكمهم اذا قدم بأمان وهـم بيده وهـم بيده ويأتى الكلام على ما اذا غنموا  
المكاتب اذا أسلم عليه الحربى وحكمه انه يبقى على كتابته ويستوفى منها من أسلم وهو بيده  
فان وفي الكتابة خرج حرا ولاؤه لسيدته والارق لمن هو بيده (ص) وعق المديبر من ثلث  
سبيده ومعتق لاجل بعده (ش) يعني فان كان من جلة ما بيده الحربى الذى أسلم ومدبر ومعتق  
لاجل ومكاتب فأما المديبر فانه يخدم هذا الذى أسلم عليه وله ان يؤجره مدة حياة سبيده الذى

وبهيتهم لها (ش) الضمير في فأت يرجع للسلع وفي به يرجع للبيع والمعنى ان الحربى اذا باع  
السلع لغير ماليتها بعد قدومه اليها بأمان أو وهبها لاحد بعد عهده وقدمه اليها فانها تقوت على  
ماليتها بذلك وليس لمالكها ان يأخذها ممن اشتراها بالثمن التي بيعت به ولا ممن وهبت له جبرا  
لان الامان يحقق ملكهم ولا أنه بالعهد صارت له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما وقع في  
المقاسم أو باعوه أو وهبوه بدارهم كما يأتي عند قوله وله بعده أخذه بثمنه وبالأول ان تعدد  
وعند قوله آخر الباب ولمسلم أودى أخذ ما وهبوه بدارهم بحجنا وبغرض به ان لم يبيع فيمضى  
ولما كنه الثمن أو الزائد (ص) وانترع ما سرق ثم عيده على الاظهر (ش) يعني ان الحربى اذا  
دخل عندنا بأمان ثم سرق في زمن عهده شيئا من أموال المسلمين أو الذميين وخرج به الى بلده  
ثم عاد اليها بأمان ومعه ما سرقه أو عاد مع غيره فانه ينترع جميع ما سرقه ولذا بنى المؤلف عيـد  
للمجهول لكن اذا عاد هو به قطع على مذهب المدونة كما يقتل ان قتل ثم هرب ولا يزال ذلك  
عنه أمانه وقوله على الاظهر متعلق بانترع (ص) لا احرار مسلمون قدموا بهم (ش) المشهور  
ان الحربى بين اذا قدموا اليها بأمان ومعههم مسلمون غنموهم منافقهم لا ينزعون منهم ولهـم  
ان يرجعوا بهم الى بلدهم وسواء كانوا ذكورا أو اناثا من الاحرار أو من العبيد ولهـم وطء  
اناثهم عند ابن القاسم في أحد قوليه والقول الآخر انهم ينزعون منهم وهو الذى عليه  
أصحاب مالك وبه العمل وبعبارة ووجه قول ابن القاسم ان الامان يحقق لهـم الملك على  
القول بأن دارهم غنم والمشهور ان الغنم شبهة ملك لابن القاسم قول آخر انهم  
ينزعون منهم بالقيمة وهو الذى عليه أصحاب مالك وبه العمل ومجمل الخلاف فيما غنموه منا  
لا فيما سرق ثم عيده فانه ينزع منهم كإمر ومقالة المؤلف يجب كنه (ص) وملك باسلامه غير  
الحر المسلم (ش) يعني ان الحربى اذا أسلم فانه غنم كل ما بيده من الاموال وغيرها قدم بها  
أو أقام ببلده الا الحر المسلم ومثله اللقطة فانه لا يملكه ويؤخذ منه بحجنا وكذا ما تحقق انه حبس  
ولما كان معنى ملكه لمن فيه شائبة حرية ملك مال السيد فيه من خدمة أو مال بخلاف أم الولد  
أخذ في بيان ذلك فقال (ص) وفديت أم الولد (ش) يعني انه يجب على سيد أم الولد أن يفديها  
ممن أسلم عليها بغيرها يوم اسلامه لشبهها بالحرية اذ ليس له فيها غير الاستمتاع فان كان مليئا والا  
اتبع ذمته والقيمة على انها قن وقوله وفديت الخ الا أن تموت هي أو سيدها وبعبارة كلامه  
هنا على من ذكر من أم الولد وما بعدها حيث أسلم عليهم الكافر الحربى وقدم اليها بأمان أم لا  
وبيده أم ولد لمسلم أو مدبر أو معتق لاجل ثم أسلم فان أم الولد تفدى من مال سيدها والمدير  
يعتق من ثلث سبيده كما يأتي بيانه وبينان حكم المعتق لاجل ويأتى الكلام على ما اذا غنموا  
وقسموا وتقدم ما يفيد حكمهم اذا قدم بأمان وهـم بيده وهـم بيده ويأتى الكلام على ما اذا غنموا  
المكاتب اذا أسلم عليه الحربى وحكمه انه يبقى على كتابته ويستوفى منها من أسلم وهو بيده  
فان وفي الكتابة خرج حرا ولاؤه لسيدته والارق لمن هو بيده (ص) وعق المديبر من ثلث  
سبيده ومعتق لاجل بعده (ش) يعني فان كان من جلة ما بيده الحربى الذى أسلم ومدبر ومعتق  
لاجل ومكاتب فأما المديبر فانه يخدم هذا الذى أسلم عليه وله ان يؤجره مدة حياة سبيده الذى

(٥٤ - خرى ثنى) بارض الحرب (قوله وفديت أم الولد) في قوة الاستثناء من قوله وملك باسلامه لان معناه ملكه واستمر ملكه الا  
هذه الاشياء فلا يستمر عليها ملكه (قوله فان كان مليئا) الجواب محذوف والتقدير فتمؤخذ منه كما هو ظاهر (قوله الا ان تموت الخ) فان  
مات انقضى الامر ولا يرجع على مالكها بشئ واذا مات سيدها خرجت حرة بمجرد موته (قوله وقدم اليها بأمان أم لا) أي قبل اسلامه



(قوله فاذا مات سيده) وانظر اذا علم كونه مدبراً ولم يعلم سيده أو علم ولم يعلم موته وينبغي أن يبقى يمد من أسلم الى مضي مدة تعم به سيده مع تقدير كون سنة وسطاً ثم يخرج حراً كره في ك (قوله والا فلا معنى الخ) بل له معنى وهو الرد على المقابل وهو ابن شعبان وأحمد بن خالد فانه ما قال ان بأن الحر المسلم يسترق وعلى الاول يؤخذ منه بغير عوض أبو ابراهيم الاندلسي بعوض (قوله للمستأمن) الاولى للذي أسلم (قوله فانه يقطع على المذهب) وقيل ان سرق فوق حقه نصاباً (قوله اذ ان في بامر آخرة حربية) أي لم يغتنيها وقوله أو ذات مغنم حربية غنمها (قوله على المشهور) يتبادر انه راجع للتعميم وان هنالك مفصلاً بين كثرة الجيش وقلة فاحذوا كثرة الجيش ولا يحدوا اقل (قوله غنمية وفي مختص) قال الشيخ ابن عرفة الغنمية ما كان يقتال أو يحيط يقتال عليها اه قوله ما كان يقتال أي ممالك يقتال احترازاً عما ملك بشراء أو هبة أو غير ذلك (٤٣٦) وقوله أو يحيط يقتال عليها ليدخل به ما انجلي عنه أهله فاما أن يكون بعد نزول الجيش أو قبله فان كان بعد نزول

دبره فاذا مات سيده الذي دبره عتق من ثلثه ان حمله الثلث ولا يتبعه الذي أسلم عليه بشئ لانه انما كان عليك منه المنفعة فقط فان لم يحمل الثلث الا بعضه فانه يرق باقيه لهذا الذي أسلم عليه وأما المعتق الى أجل فانه يخدم هذا الذي أسلم عليه الى الاجل الذي علق عتقه فاذا جاء الاجل عتق ولا يتبعه الذي أسلم بشئ لانه انما عليك منه الخدمة فقط كالمدبر والى هذا أشار بقوله (ولا يتبعون بشئ) فالضير يرجع للمعتق لاجل والمدبر وللحر المسلم الذي يزرع ممن أسلم عليه مجاً ناص على ذلك للخدمة وسخنون وبعبارة ومعنى قوله ولا يتبعون بشئ حيث كان الحر الذي أسلم عاوض على من ذكره بشراً أو نحوه والا فلا معنى لقوله ولا يتبعون بشئ وأما المالك ان كان أدى الكتابة عتق وولاؤه لسيده الذي عقد كتابته وان لم يؤدها رق لهذا الذي أسلم عليه ولو صرح أمر المالك لم يذكره المؤلف (ص) ولا خيار للوارث (ش) يعني ان سيد المدبر اذا مات وعليه دين يستغرق المدبر أو بعضه فانه يرق مقابل الدين للمستأمن وكذا ان لم يترك سيده غيره عتق فله فقط ورق باقيه للمستأمن لتقدم حقه على أرباب الديون فيما يستغرقه دينهم فهو أولى به ولا خيار للوارث السيد فيمارق منه بين اسلامه للمستأمن أو أخذه ودفع قيمته له (ص) وحذوا ان وسارق ان حيز المغنم (ش) يعني أن الغنمية اذا حيزت وصارت بين أيدي المجاهدين ثم ان أحدهم سرق منها نصاباً كان دون حقه أو مساوياً أو فوقه فانه يقطع على المذهب لضعف الشهية هنا فم تدراً الحدود وكذلك اذ ان في بامر آخرة حربية أو ذات مغنم فانه يحد قتل الجيش أو كثر على المشهور ومفهوم قوله ان حيز المغنم انه لو سرق قبل حوز الغنمية فانه لا يقطع فقوله ان حيز المغنم راجع للسرقة فقط لان السرقة اعتبر فيها الحوز وحوز كل شئ بحسبه ولما كانت أموال الكفار المأخوذة منهم ثلاثة أقسام كما قال ابن عرفة ممالك من مال الكفار غنمية ومختص وفيه وسبب أي الكلام على الاخيرين والكلام الا في الغنمية فأشار اليها بقوله (ووقف الارض كصبر والشام والعراق) والمعنى ان الارض المفتوح بلادها عنوة تصير وقفاً للمسلمين بمجرد الاستيلاء عليها من غير احتياج الى حكم على المعتمد ولا تقسم بين الجيش كغيرها من أموال الكفار لفعل عمر في أرض مصر والشام والعراق مالك بلغني ان بلالاً وأصحابه سألوا عمر في قسم الارض المأخوذة

الجيش أو قبله فان كان بعد نزول الجيش فهو غنمية وما انجلي عنه أهله قبل خروج الجيش فهو في وصرح الباجي بانه ما انجلي بعد خروج الجيش وقبل نزول بلد العدو والمختص باخذه معناه والمال المأخوذ من كافر للمسلم بالمختص بأخذه ولا يسمى غنمية ولا في مأخذ من مال حربي غير مؤمن دون علمه أو كره دون صلح ولا قتال مسلم ولا قصده بخروج اليه مطلقاً على رأى أو بزيادة من أحرار الذكور البالغين على رأى قوله ما أخذ من مال حربي يشمل الغنمية وغيرها وقوله غير مؤمن ليخرج به ما أخذ من المستأمن وقوله دون علمه احتراز به مما وهبه الحربي وقوله أو كره أي الصلح وغيره فأخرج من المصالحين بقوله دون صلح وقوله ولا قتال أخرج به الغنمية لانها لاجل القتال وقوله ولا قصده أخرج به اذا كان المال بحيث يقتال عليه فاذا قصد القتال أو انجلي أهل المال فلا يختص بأخذه

لانه من الغنمية فأخرج بذلك كما تقدم ومثال المختص بأخذه الدخول في حده ماهر به أسير أو تاجر أو من أسلم بدار الحرب وخرج بماله أو ما غنمه الذميون قوله مطلقاً على رأى أشار الى الخلاف فان ما أخذه من أموال الكفار المحاربين الأحرار الذكور البالغين غنمية بلا خلاف وما غنمه أهل الذمة مختص بهم وما غنمه العبيد والصبيان والنساء لا يكون غنمية ويختص بهم وقيل بخمس (قوله على المعتمد) ومقابلها انها لا تصير وقفاً بمجرد الاستيلاء أي فيحتاج لحكم أي لا تصير وقفاً حتى توقف فقوله أي من غير احتياج الى حكم أي حكم بالوقفية أي لا يحتاج الى انشاء رقبة فلفظ الحكم غير مراد فاذا علمت ذلك فنذكر كلاً ما قاله محشي تب وحاصله ان المراد بوقفها تركها غير مقسومة لا الوقف المصطلح عليه وهو التمسك ثم اختلف هل كان بمجرد الاستيلاء أو كان بعد تطيب نفوس المجاهدين (قوله لفعل عمر) قال في ك ومعنى أو وقفها عمر أظهر وقفها ونزع فيه وأقام الدليل عليه وهو مراعاة مصالح المسلمين لانه لو قسمها ثم نزل بالامام أمر كتجهيز الجيوش والعساكر مثلاً للقتال لا يحد ما يجهزهم



(قوله فرعم) أي فقال وليس المراد زعم التي هي مظنة الكذب (قوله الاخير) لعل ذلك لمصلحة أقضت ذلك لم نعلمها (قوله ولكن لا يؤخذ للدور كراه) اعلم ان القول بان الدور وقف انما يتناول الدور التي صادفها الفتح فاذا انهدمت تلك الابنية وبني أهل الاسلام دورا غيرها فهذه الابنية لا تكون وقفا والارض باقية على وقفيتها (قوله ومذهب مالك الخ) وهو مذهب أبي حنيفة أيضا ومذهب الشافعي انها فتحت صلحا (قوله ان أوجف عليه) أي قوتل عليه حقيقة أو حكما كما اذا نجلى العدو بعد دخول الجيش بلاده (قوله أوسوقا على سوادها) أي جعلوا مساقاة على الأشجار فالمراد بالسواد الأشجار وهو معطوف بحسب المعنى على قوله لعمارتها أو كأنه قال لعمارتها أولها مساقاة على سوادها أو معطوف على ان أقرت فان قلت (٤٣٧) اذا أقرت بأيدي أهلها للمساقاة على سوادها فأي

الخارج قلت براد بالخارج ما يشمل الثمار التي على الأشجار (قوله فيبدأ من ذلك بال النبي الخ) ويوفر نصيبهم لانهم لا يعطون من الزكاة (قوله على جهة الاستحباب) أي ان كان في المال سعة والابدئ بالاحوج فالاحوج أي فالترتيب في قول المصنف ثم للمصالح على جهة الاستحباب كما هو مصرح به (قوله وعقل الجراح) أي اذا لم يكن عاقلة (قوله ونحوهم) كاعانة محتاج وظاهر كلامه ان الامام لا يبدأ من ذلك بنفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم فان ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم وقال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعياله بغير تقدير ولو احتاج لجميعه اه (قوله وبدئ بن الخ) أي وجوبا أي بعد آله عليه السلام (قوله بن جبي فيهم) المال أي في بلدهم الجراح أو النجس أو الجزية لـ أي باعتبار كل بلدة جبي به المال والظاهر ان المراد كل بلدا المدينة كرشيد واسكندرية من اقليم مصر (قوله حتى يغنوا غنى سنة) قال في لـ وتقدم في آله انهم يعطون باجتهاد الامام أي خيئتم ليكون قوله وبدئ الخ أي بعد الاشراف (قوله لنواب

عنوة فأبى ذلك عليهم وكان بلال من أشد الناس عليه كلاما فرعم من حضر ذلك ان عمر دعا عليهم فقال اللهم اكفنيهم فلم يأت الحول وواحد منهم حتى عبد الوهاب ولم ينكر أحد من العناية عليه ذلك وتلاه عثمان وعلى على مثل ذلك وقد غنم عليه السلام غنائم وأراضي فلم ينقل انه قسم منها الاخير وهذا اجماع من السلف وبعبارة ووقفت الارض أي التي ليست بموات ماعدا ارض الدور وعلى القول بأن دورهم تقسم على حكم الغنمة وأما على القول بانها لا تقسم وهو المعتمد فأرضها وبنائها وقف ولكن لا يؤخذ للدور كراه فليست كارض الزراعة ولو قسمت الارض التي ذكرناها وقف فيمضي حيث قسمها من يرى قسمها ومذهب مالك ان مكة تقسم عنوة (ص) وخمس غيرها ان أوجف عليه (ش) قد علمت حكم الارض العنوة وأما غير الارض من المال والكرع أي الخيل وغير ذلك فانه يخمس أي يقسمه الامام خمسة أنجاس الخمس لله ولرسوله لقوله تعالى فان لله خمسة وللرسول والاربعة أنجاس يقسمها الامام بين المجاهدين كما يأتي عند قوله وقسم الاربعه لحرم مسلم الخ لكن شرط الخمس المذكور الا يحاف عليه بالخيول والركاب أي الابل أي يكون القتال سببا في اخذه (ص) فخراجها والخمس والجزية لا آله عليه السلام ثم للمصالح (ش) تقدم ان ارض العنوة توقف لمصالح المسلمين ولا تقسم وأما خراجها ان أقرت بأيدي المسلمين أو أهلها لعمارتها أو سوقا على سوادها والخمس الذي لله ولرسوله أي الخمس الخارج بالقرعة من غنمة أو ركاز كما هي عند قوله وفي ندرته الخمس كالركاز والنبي والجزية العنوية والصحية وعشور أهل الذمة وخراج ارض الصلح محله بيت مال المسلمين يصرفه الامام في مصارفه باجتهاده فيبدأ من ذلك بال النبي عليه السلام على جهة الاستحباب ثم يصرف للمصالح أي العائد فعلى المسلمين كبناء المساجد والقناطر والغزو وعمارة الثغور وأرزاق القضاة وقضاء الديون وعقل الجراح وتزويج الاعزب ونحوهم وأشعر كلام المؤلف ان النبي لا يلزم تخميسه (ص) وبدئ بن جبي فيهم المال ونقل للاحوج الاكثر (ش) يعني ان الامام عند القسم للنبي وما في حكمه يبدأ بن جبي فيهم حتى يغنوا غنى سنة ثم ينقل ما فضل لغيرهم أو وقف لنواب المسلمين هذا اذا استوت الحاجة في كل البلدان فان كان غير فقراء البلد أكثر حاجة فان الامام يصرف القليل لاهل البلد الذي جبي فيهم المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم وقوله ونقل للاحوج وجوبا الاكثر وقوله وبدئ الخ البداة هنا بالنسبة لمصالح المسلمين فلا ينافي البداة لا آله عليه السلام قبل ذلك فالبداءة بآله عليه السلام حقيقة (ص) ونفل منه السلب

المسلمين) أي لمصالح المسلمين وقوله هذا أي محمل اعطائهم ما يغنيهم غنى سنة اذا استوت ظاهره وان لم يغنوا به وتقدم انهم يعطون حتى يغنوا فيحمل على ما اذا لم يكن غيرهم احوج ذكره بعض اشراف (قوله ونفل منه السلب) السلب مفعول نفل خلافا لعب فان عبارته توهم انه من يدعيه وليس كذلك وحاصل توضيح ما في المقام الذي تلقيناه من بعض شيوخ أهل المغرب ودل عليه النقل ان السلب قسمان كلي وجزئي فالكل هو المشار له بقوله من قبل قمية لافله سلبه والسلب اذا أطلق لا ينصرف الا اليه والجزئي هو الذي يأخذ به الامام من الغنمة كسيف ونحوه يعطيه للمقاتل وكل يحسب من الخمس الذي يخرج من الغنمة والمصنف لما قال السلب فهم منه باعتبار ما قلنا انه لا يشغل الا السكلى ولا ينفل الجزئي فاذا قال الشارح ولو حذف



السلب لكان أشمل أي لانه يشمل الكل من التسمين محسوب من الخمس قال ابن عرفة النفل ما يعطى الامام من خمس الغنيمة مستحقا لمصلحة وهو جزئ وكله فالاول ما ثبت لا عطائه بالفعل والثاني ما ثبت بقوله من قتل قتيلا فله سلبه قال القاضي في التنبهات والنفل بفتح الفاء وسكونها معا الزيادة على السهم ومنه نافلة الصلاة قوله ولا بأس بالتفضيل ان اختلاف فعلهم ظاهره ولو في السلب السلكي (قوله أي الذي سلبناه منهم) أي من ذواتهم مما كان عليهم من ثوب وغيره المشار له بقول المصنف وللمسلم فقط سلب اعتيد وقوله وغير السلب أي كأن يعطى الامام ذلك المقابل سوارا أو غير ذلك من الغنيمة للمقاتل وكل محسوب من الخمس (قوله فلو قال ونفل منه) أي من الخمس وقوله ولم يذكرا السلب أي الذي هو السلكي (قوله لكان أشمل) لتناوله السلب الجزئي والسلكي والسلب في المصنف قاصر على السلكي هذا معناه فلا (٤٣٨) تمكن من انقاصه من وأسأل الله حق اليقين وصحبة النبيين فاذا علمت ذلك

فما كتبه شيخنا عبد الله من ان المراد ان غير المأخوذ من أموال الكفار مما هو موضوع في بيت المال كالجزية والعشر والحراج ونحو ذلك ينفل منه بالاولى من السلب اه غير ظاهر (قوله ولم يجوز ان لم ينقض القتال) اعلم ان المصنف اذا عبر باليجوز فراه الحرمة هذه قاعدته كغيره من أهل المذهب فالمصنف مفيد للحرمة وبعضهم يحمله على الكراهة وظاهره يصح عب انه المعتمد (قوله ان لم ينقض القتال) أموال انقضى القتال فهو جائز ويكون معنى قوله من قتل قتيلا الخ من كان قتل قتيلا (قوله يعني ان قول الامام ومثله والى الجيش ومثله من قتل قتيلا من جاءني بشئ من عين أو متاع أو خيل فله ربعه مثلا اما الجعل قبل انقضاء القتال من غير السلب من السلطان فلا بأس به (قوله لانه حكم بما اختلف فيه) اذ ثم من أجازه كاحد (قوله ولا يعتبر ابطاله بعد المغنم) أي بعد حوزة (قوله بل يستحق من فعل شئ الخ)

لمصلحة (ش) يعني أن النفل في الشرع هو الزيادة من خمس الغنيمة فان لامير المؤمنين ان يزيد من الخمس وهو مرجع ضمير منه لمن شاء من المجاهدين أي يزيد ما يرى زيادته ان كان لمصلحة كقوة بطش الاخذ وشجاعته أو يرى ضعفه من الجيش فيرفعهم بذلك في القتال لا لغير مصلحة فان استمروا نفل جميعهم أو ترك ولا ينفل بعضهم ولا بأس بالتفضيل ان اختلف فعلهم والسلب بالتحريك أي الذي سلبناه منهم وغير السلب ينفل الامام من باب أولى فلو قال ونفل منه ولم يذكرا السلب لكان أشمل وأخصر (ص) ولم يجوز ان لم ينقض القتال من قتل قتيلا فله سلب (ش) يعني ان قول الامام للمجاهدين قبل القدرة على العدو وهو مراده بقوله ان لم ينقض القتال من قتل قتيلا فله سلبه غير جائز لان ذلك يؤدي الى ابطال نياتهم والى فسادها لان بعضهم ربما ألقى نفسه في المهالك لاجل الغرض الذي يصبى فيصير قتاله لاثواب فيه لكونه قاتلا لاجل الغنيمة أما بعد القدرة على العدو فان ذلك جائز اذ لا محذور فيه ومن فاعل يجوز أي لم يجوز هذا اللفظ قبل انقضاء القتال والمراد لم يجوز هذا اللفظ وماراده وما كان بمعناه (ص) ومضى ان لم يبطله قبل المغنم (ش) يعني اذا قلنا بعدم جواز قول الامام قبل انقضاء القتال من قتل قتيلا فله سلبه فان وقع مضى لانه حكم بما اختلف فيه الا ان ينص على ابطاله قبل حوز المغنم فانه يبطل حينئذ ولا شئ من قتل بعد ذلك من سلب المقتول وله سلب من قتله قبل الابطال ولا يعتبر ابطاله بعد المغنم بل يستحق من فعل شئ من الاسباب ما رتبته الامام عليه (ص) وللمسلم فقط سلب اعتيد (ش) يعني ان الامام اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم قتيلا فله سلبه المعتاد وجوده مع المقتول حال الحرب كفرسه ودرعه وسيفه ورحله ومنطقته بما فيها من حليته وفرسه المركوب له أو الممسوك بيده أو بيد غلامه للقتال وما يأتي من قوله ودابة لا يحالفه اذ هو محمول على دابة ليست كذلك ومفهوم المسلم ان الذمي الذي مع الجيش لا سلب له اذا قتل قتيلا الا اذا أجاز له أمير المؤمنين فانه يأخذ سلبه ويعضى ذلك ولا يتعقب وكذلك لو قتله امرأه فلا شئ لها الا ان يحكم بذلك لها فيمضي كما قاله سحنون واغما لم يقتصر المؤلف على قوله مسلم بل زاد قوله فقط لان الاول مفهوم غير شرط وهو لم يعتبره بخلاف الثاني لاعتباره لزوما (ص) لاسوار وصليب وعين (ش) هذا مفهوم قوله اعتيد ومثل العين وهو الذهب والفضة طوقه وقرطه الذي في أذنيه وتاجه الذي على رأسه لانه

سواء كان بعد حوز المغنم أو قبله كاتين من الشارح والمغنم كافي التنبه الموضع الذي يجتمع فيه أموال المغنم للمالوك اه وظاهر الشارح انه الغنيمة (قوله محمول على دابة ليست كذلك) بأن تكون بيد غلامه غير مهيأة للقتال أي بأن تكون جنيا (قوله وكذلك لو قتله امرأه الخ) أي فالمرأة المسلمة انقابلة لا تدخل في قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه وكذا باقي من لا يسهم له الا ان يتعين عليه الجهاد بفتح الهمزة والعدو وعلى هذا فالمرأة التي يسهم لها تدخل في قول الامام المذكور وكذا الصبي الذي يسهم له لتعين القتال بفتح العدو وأيضا وانظر من تعين عليه بتعيين الامام من امرأه وأخوها هل هو كمن تعين عليه لفتح العدو (قوله الا ان يحكم بذلك لها) أي الا ان يجوز لها الامام (قوله لان الاول) وهو قوله مسلم (قوله بخلاف الثاني) أي الذي هو قوله فقط أي لاعتباره لزوما عند جميع الناس وأما ما تقدم فهو ان فرد به ويحتمل ان المعنى بخلاف الثاني أي الذي هو مفهوم الشرط أي ولم يكن هنا



(قوله تقدم بيانه) المفيد عطفه على قوله لا سوار الخ أى على النفي لا على المنفي (قوله اذا سمعه بعض الجيش) في قوة التعليل وهو في نسخة هكذا أى بألف واحدة بعد الدال وقال في ك ويدخل العسكر الثاني مع الاول ان كان أميرهما واحدا في قوله من قتل قتيلا ك (قوله وأمان قال الامام الخ) لعل وجهه انه اذا عين فهو غير داخل على اتساع العطاء فيقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو واحدا بخلاف ما اذا قبل من قتل قتيلا (قوله فالاول) فحصل من الشارح ان القيود ثلاثة أن لا يأتي الامام بما يدل على العموم وأن يعلم الاول من مقتوليه وأن يقتلهما مرتين (قوله وقيل له أكثرهما) انما كان القول الثاني في هذه المسئلة أكثرهما نصيبا بخلاف التي قبلها فانه أقبله - ما لانه في هذه كل منهما فيه أوليه بخلاف التي قبلها فان الاول واحد فقط والاقبل محقق والكثير مشكوك فيه فأخذ المحقق وترك المشكوك فيه وهما جرى قول بأن له أقبلهما فيما اذا كانا معا لان (٤٣٩) القلة موازية للكثرة فأى مرجح للكثرة فلو فرض

انه قتل خمسة في آن واحد وجهل الامر فاذا قلنا بالقول الذي يقول بأخذ النصف فانه يأخذ من كل خمسة وأما اذا قلنا بالاكثر فأيأخذ من عليه أتمعه أكثر (قوله ولم يكن للمرأة) أى ولم يكن من امرأة (قوله أو يخص نفسه) مفهومه لو خص قوما هو منهم كان قال لعشرة هو أحدهم من قتل قتيلا فله سلبه أو زاد منافاه سلب من قتل ولو تعدد كغيره ابن عرفة إلا أن يضم اليه من يهتم في شهادته له أو أقراره له يدين في مرض انتهى (قوله ونبه الخ) أى يعلم من كلام المصنف ان التنفيل بالبغل والبغلة صحيح واذا كان صحيحا فهو داخل في السلب المعتاد واذا دخل في السلب المعتاد البغل والبغلة في قوله من قتل قتيلا فله سلبه ليكون المقصود منه تقوية قلوب المجاهدين دخل في السلب المعتاد الفرس لانه يقوى قلوب المجاهدين بالاولى فاذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فيدخل الفرس في السلب والحاصل ان المعنى ونبه

للاول وقوله (ودابة) تقدم بيانه (ص) وان لم يسمع (ش) هو مبالغة في استحقاق السلب والمعنى أن أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فان من سمع ومن لم يسمع قوله لم يعد أو غيبة سواء اذا سمعه بعض الجيش (ص) أو تعدد (ش) يعني ان أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل رجل من المسلمين قتلى من الكفار فانه يأخذ سلبهم وأمان قال الامام يافلان ان قتلت قتيلا فلك سلبه فان لذلك المعين سلب قتيله ان انفرد وقوله (ان لم يقل قتيلا) صوابه ان لم يعين قاتلا لان موضوع المسئلة انه قال من قتل قتيلا فله سلبه وقوله (والا فالاول) أى والابان عين قاتلا لا والابان قال قتيلا فالاول فقط ما لم يأت بما يدل على العموم ككل من قتله فلو جهل المقتول أو لا حيث لم يكن ما يدل على العموم أو قتل اثنين معا فان في الفرع الاول قولين أحدهما أنه له نصفهما والثاني انه له أقلهما وفي الفرع الثاني قيل له نصفهما وقيل له أكثرهما (ص) ولم يكن لكاهم أنه ان لم تقابل (ش) هو معطوف على قوله وللمسلم فقط سلب اعتمد والمعنى ان أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم امرأه كافرة أو صبيبا أو شيخا فانيأخذهم بمأمر انه لا يجوز له قتله فانه لا سلب له منه الا ان يقابل هؤلاء فله سلب من قاتل منهم لجواز قتله حينئذ قوله ان لم تقابل أى المرأة ومن ذكر معها أى قاتلت قتيلا ينقضى قتلها بان قتلت أو قاتلت بالسلاح لان قاتلت بالجارحة ونحوها ولم تقتل أحدا فانه بمنزلة عدم مقاتلتها (ص) كالامام ان لم يقل منكم أو يخص نفسه (ش) تشبيهه في المقيد وهو استحقاق المسلم بقيديه وهما كون السلب معتادا ولم يكن لكاهم المرأة والمعنى ان الامام كغيره من آحاد الجيش هذا ان لم يقل منكم فان قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه أو قال ان قتلت أنا قتيلا فلي سلبه ثم انه قتل قتيلا فلا سلب له في الحالتين لانه أخرج نفسه في الصورة الاولى بقوله منكم وخص نفسه في الصورة الثانية أى حابي نفسه فلا سلب له (ص) وله البغلة ان قال على بغل (ش) يعني ان الدابة التي يقابل عليها داخل في السلب المعتاد ونبه المؤلف بالادنى على الاعلى لانه اذا دخل البغل الغير المعتاد فأحرى الفرس فاذا قال أمير المؤمنين من قتل قتيلا على بغل فهو له فقتل قتيلا على بغلة فهي له لصدق البغل الذي ذكر على البغلة الا اني فلو قال من قتل قتيلا على بغلة فهي له فاذا المقتول على بغل ذكر لم يكن له لعدم صدق البغلة على البغل الذي ذكر ومثل البغل

يدخل الادنى في السلب المعتاد على دخول الاعلى في السلب المعتاد وقوله لانه اذا دخل البغل أى الشامل للذ كروا لاني الذي هو أدنى من الفرس دخل الاعلى والظاهر ان حكم الحمار كذلك وان كان لفظ المصنف لا يدل عليه (قوله لصدق البغل الذي ذكر) لا يفتي ان البغل الذي ذكر لا يصدق على البغلة الا اني (قوله ومثل البغل الخ) حاصل كلامه ان الحمار الذي ذكر يصدق على الاثني التي هي الاثان دون العكس وقوله والجمل والناقة أى ان الجمل الذي ذكر يصدق على الناقة الا اني دون العكس ولا يفتي ان الشمول لا يعقل فالمناسب أن يحذف الذي ذكر ويكون حاصله ان البغل يصدق على الذي ذكر والاني بخلاف البغلة والجمل يصدق بالذ كروا لاني بخلاف الناقة فهو قاصر على الاثني والحمار صادق على الذي كروا لاني بخلاف الاثان فهو قاصر على الاثني وبعد كتيبه هذا وجدت في بعض الشراح ما يفيد منه فله الحمد فاذا علمت ذلك فيقال هذا الذي قرره باعتبار عرفهم من اطلاق الجمل على ما يعي والحمار على ما يعي والبغل على ما يعي والافالان البغل لا يصدق على الاثني وكذا الجمل فحينئذ اذا قال على بغل لا يدخل الاثني وهكذا



(قوله لان كانت يده غلامه) أي التي ليست مهيأة للقتال (قوله ان عطفناه) أي عطفنا دابة فيما تقدم على المثبت وهو سلب اعتمد (قوله وان عطفناه) أي دابة على المنفي أي الذي هو قوله سوار و صليب (قوله وان قدر ذكرا فله نصف نصيبه) المناسب فله نصيب كامل فحينئذ يعطى نصف نصيب (قوله أي في المناسبة) الظاهر انه تفسير حقيقي أي التحام القتال (قوله لكان أخصر) لانه يحذف بالغ عاقل (قوله كتاجر) كانت تجارته تتعلق بالجيش من مطعم وملبس أم لا وقوله وأجير كانت منافعه عامة كرفع الصواري والاحبال وتسوية الطرق أو خاصة كاجير خدمة ويسمى (٤٣٠) للاجير ويحط من أجرته بقدر ما عطل من خدمته وليس لمستأجره أخذ

سهمه عوضا فيما عطل من خدمته بخلاف مؤجر نفسه في خدمة أخرى لان ذلك قريب بعضه من بعض بخلاف السهم ربما أكثرهما استأجره ولان القتال لا يشبه الخدمة ولا يقابل أجره أجرها لان فيه ذهاب نفسه وانما يجير مستأجره فيما تقارب لا فيما تباعد (قوله لكثرة سواد) أي جماعة المسلمين (قوله تابعه) أي ليست مقصودة بالذات وقوله أو متبوعة أي مقصودة بالذات (قوله ولو أطاق القتال) أي والفرض انه قاتل (قوله وضد الحاضر) أي الصحيح والاولى زيادة هذا الاجل قوله والمريض بتنبه ماذ كره المصنف من ان الضد لا يسهم له ولو قاتل مالم يتعين عليهم بفتح العدو ويسهم لهم وهل يتعين الامام كذلك أم لا وهو ظاهر اطلاقهم (قوله ان أجبر وقاتل) أي واطاق القتال وانما ترك المصنف ضد الاطاعة للاستغناء عنه بقوله وقاتل بناء على ان المراد به القتال المعتبر ولا بد من كونه ذكرا وان كان لفظ الصبي شاملا للذكور والاثني واعلم ان عدم الاسهام مذهب المدونة والرسالة والاسهام قاله في كتاب محمد فال اول هو الراجح (قوله لا المصطلح الخ) أي لان الضد

والبغلة الحمار واللاتان والجل والناقة فلو قال على كبغل لكان أشمل (ص) لان كانت بيد غلامه (ش) هذا راجع لقوله ودابة ان عطفناه على المثبت أي ودابة ان كانت يده أو منطقته أو عضده لان كانت يده غلامه وان عطفناه على المنفي كان تكرارا لان عطفناه على المنفي كان معناه ولم تكن متصلة به والتي لم تكن متصلة به هي ما كانت بيد غلامه فعطفه على المثبت أولى راجع الشرح الكبير عند قوله ودابة ان فيه زيادة توضيح (ص) وقسم الاربعه لحرم مسلم عاقل بالغ حاضر (ش) تقدم الكلام على مصرف الخمس الخارج بالقرعة والكلام الاثنى على مصرف الاربعه الاخماس الباقية قد كرر المؤلف انه يقسمها الامام على من اجتمعت فيه سبعة أوصاف الاول أن يكون صحيحا على تفصيل في هذا يأتي في قوله ومريض شهد الخ الثاني أن يكون ذكرا فلا يسهم للأنثى ولو قاتلت على المشهور وأما الخثي المشكل فله نصف سهم لانه ان قدر أنثى فلا شيء له وان قدر ذكرا فله نصف نصيبه كالميراث وأخل المؤلف بقيد الذكورية ولا يقال تذكيرا لوصاف يشعر به لانا نقول هذه الاوصاف أسماء أجناس تشمل الاثنى كقول المؤلف العدل حرم مسلم الخ فيشمل الاثنى الثالث أن يكون حرا فلا يسهم لعبد ولو قاتل على المشهور الرابع أن يكون مسلما فلا يسهم لكافر ولو قاتل على المشهور الخامس أن يكون عاقلا فلا يسهم لغير عاقل السادس أن يكون بالغاً فلا يسهم لصبي السابع أن يكون حاضرا للقتال أي في المناسبة وسواء قاتل أم لا ولو قال مكلف لكان أخصر (ص) كتاجر وأجير ان قاتلا أو خرجا بنية غزو (ش) التشبيه في وجوب القسم من الغنيمه والمعنى ان التاجر والاجير اذا كانا مع القوم في القتال وقاتلا أو خرجا بنية الغزو وحضر القتال ولو لم يقاتلا فانه يسهم لهما لانهما أكثر اسواد المسلمين وسواء كانت نية الغزو تابعة أو متبوعة أو هما على حد سواء (ص) لاضدهم ولو قاتلوا (ش) يعني أن ضدا تقدم لا يسهم له ولو قاتل فضد الذكرا الاثنى وضد الحر العبد ولو بشائبة وضد المسلم الكافر ولو ذميا فزمر مع المسلمين أم لا وضد العاقل المجنون المطبق لا من معه من العقل ما يميز به القتال وضد البالغ الصبي ولو أطاق القتال على المشهور وضد الحاضر للقتال الغائب والمريض على ما سيأتي وضد التاجر والاجير الذين قاتلا أو خرجا بنية الغزو اذا خرجا لانيه الغزو ولم يقاتل لكن الصبي أخرجه المؤلف بقوله (الا صبي ففيه ان أجبر وقاتل خلاف) لقوة الخلاف فيه والمراد بالضد المقابل لا المصطلح عليه (ص) ولا يرضخ لهم (ش) يعني ان الضد المتقدم ذكره الذي لا يسهم له المشهور انه لا يرضخ له أيضا والرضخ لغة العطاء ليس بالكثير وشرعاً مال تقدیره الى رأى الامام محمله الخمس كالنقل (ص) كمت قبل اللقاء (ش) التشبيه في عدم الاسهام والمعنى ان من مات من آدمى أو فرس قبل التقاء الصفيين ولو بعد دخول بلد العدو

المصطلح عليه لا يكون الامعنى وهذه ذوات أو انها اضداد باعتبار الوصف (قوله قبل اللقاء الخ) فيه اشارة الى أن المراد فانه باللقاء الالتقاء فاذ مات قبل الالتقاء فلا يسهم له واذ مات بعد الالتقاء فليسهم له أي ولو لم يقاتل وهذا قول وقوله بعد والمراد باللقاء القتال اشارة لقول آخر وانه اذا مات بعد الالتقاء قبل القتال لا يسهم له ومفاد عجم ترجيحه ومفاد الشيخ سالم ترجيح الاول ورأيت ما يفيد ترجيح كلام عجم والفرق بين الميت قبل اللقاء والضال من انه يسهم للثاني دون الاول ان الضال نيته الغزو واستمرت الى الآن بخلاف الميت فان نيته انقطعت بالموت (قوله ولو بعد دخول بلد العدو الخ) أي والخلاف فيما اذا دخل كما هو مفاد بهرام



(قوله وأعرج) أي إلا أن يقال راكبا أو راكبا لا فيسهم له وينبغي جريه في الاعمى أيضا وفي قوله وأشبل (قوله ان لم يتعلق بالجيش) أي ولو تعلقت بالمسلمين مثال تعليقها بالجيش كحشر أي جمع القوم أو أقامه سوق ومثل تعليقها بالجيش تعليقها بأمر الجيش كقسمه صلى الله عليه وسلم لعثمان وقد خلفه على بنته لتجهيزها ودفعها (قوله ولو كانت بهم منفعة الخ) تحمل المنفعة على نحو برى السهم وأما لو كان لهم ندى فيسهم لهم (قوله وضال ببلدنا الخ) المعتمد أنه يسهم للضال ببلدنا وكذا من رد لها برح فان ردا اختيارا لم يسهم له (قوله وان ضل عن الطريق برح) أي بسبب ربح أي الضلال على حقيقةه ويجوز أن يكون في عبارة المصنف استخدام بأن يقال قوله وان ضل برح أي وان ضل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى رد برح (قوله لانه يكثر السواد) أي في بلاد العدو (قوله وان برح) لا يخفى ان مبالغة الربح هنا لتظهر (قوله مضاف محذوف في قوله ببلد هم) المراد باظرافية الارتباط وذلك لان المحذوف انما هو ضال وهو مضاف اليه أضيف اليه خلاف فليس المضاف مظهر وفي قوله ببلد هم بل مرتبط كما قررنا (قوله وبخلاف مريض شهد الخ) أي والمرض منعه من القتال فلم يقال كما هو مفاد المواق (قوله إلا أن يكون ذارأي) (٤٣١) أي وما تقدم من قوله ولو كان منهم منفعة

يحمل على منفعة خاصة من يرى فانه لا يسهم له على المشهور ولومات بعد اللقاء أسهم له والمراد باللقاء القتال (ص) وأعمى وأعرج وأشبل ومختلف الحاجة ان لم يتعلق بالجيش (ش) أي وكذلك لا يسهم لاعمى ولا لأشبل ولا لا قطع يد أو رجل ولو كانت بهم منفعة على المشهور وكذلك لا يسهم لمن تخلف الحاجة في بلاد الاسلام إلا أن تكون من حوائج الجيش فانه يسهم له (ص) وضال ببلدنا وان برح بخلاف ببلد هم (ش) يعني ان الغازي اذا ضل من الجيش في بلاد المسلمين فانه لا يسهم له لانه لم يحصل منه منفعة للجيش وان ضل عن الطريق برح أنت على مركبه ولو كانت مركب الامير بخلاف من ضل من الجيش في بلاد العدو فانه يسهم له لانه يكثر السواد في بلاد العدو وان برح وهذا التفصيل الذي ذكره المؤلف تبس في ابن شاس وابن الحاجب وهو منتقد انظر الشرح الكبير (ص) ومريض شهد كفرس رهيص (ش) هو معطوف على مضاف محذوف في قوله ببلد هم أي بخلاف ضال ببلد هم وبخلاف مريض شهد القتال من أوله ولم يرل كذلك حتى انهزم العدو فانه يسهم له لانه حضر بسبب الغنية وهو القتال فان لم يشهد المريض فلا يسهم له إلا أن يكون ذارأي والمفد الذي له رأي كذلك بل أولى منه وكذا سائر من قلنا لا يسهم له ممن يتصور منه الرأي كالأعرج والأشبل انتهى وكذلك يسهم للفارس الرهيص أي الذي به مرض في باطن حافره من وطنه على حجر أو شبهه كالوقرة وانما أسهم له لانه بصفة الاحياء (ص) أو مرض بعد ان أشرف على الغنية (ش) أي فيسهم له بالخلاف وأمان لم يشرف فأشاره بقوله (والا فقولان) أي والأبأن مرض وانقطع قبل الاشراف فيشمل من خرج من بلد الاسلام مريضاً ولم يرل أو صحباً ثم مرض قبل دخول بلد العدو وبعد دخولها وقبل القتال أو بعده وقبل الاشراف فقولان بالاسهام وعدمه في كل من الصور الاربع حكاهما ابن بشير ولا يدخل في قوله والاصور زوال المانع بأن يخرج مريضاً ثم يصح قبل دخول بلاد العدو أو بعد الدخول وقبل القتال أو بعدهما وقبل الاشراف فانه يسهم له في هذه الصور بالا خلاف لان كلامه في حصول المانع لا في زواله ويجرى في مرض الفرس ما يجري في مرض

فانه لا يسهم له على المشهور ولومات بعد اللقاء أسهم له والمراد باللقاء القتال (ص) وأعمى وأعرج وأشبل ومختلف الحاجة ان لم يتعلق بالجيش (ش) أي وكذلك لا يسهم لاعمى ولا لأشبل ولا لا قطع يد أو رجل ولو كانت بهم منفعة على المشهور وكذلك لا يسهم لمن تخلف الحاجة في بلاد الاسلام إلا أن تكون من حوائج الجيش فانه يسهم له (ص) وضال ببلدنا وان برح بخلاف ببلد هم (ش) يعني ان الغازي اذا ضل من الجيش في بلاد المسلمين فانه لا يسهم له لانه لم يحصل منه منفعة للجيش وان ضل عن الطريق برح أنت على مركبه ولو كانت مركب الامير بخلاف من ضل من الجيش في بلاد العدو فانه يسهم له لانه يكثر السواد في بلاد العدو وان برح وهذا التفصيل الذي ذكره المؤلف تبس في ابن شاس وابن الحاجب وهو منتقد انظر الشرح الكبير (ص) ومريض شهد كفرس رهيص (ش) هو معطوف على مضاف محذوف في قوله ببلد هم أي بخلاف ضال ببلد هم وبخلاف مريض شهد القتال من أوله ولم يرل كذلك حتى انهزم العدو فانه يسهم له لانه حضر بسبب الغنية وهو القتال فان لم يشهد المريض فلا يسهم له إلا أن يكون ذارأي والمفد الذي له رأي كذلك بل أولى منه وكذا سائر من قلنا لا يسهم له ممن يتصور منه الرأي كالأعرج والأشبل انتهى وكذلك يسهم للفارس الرهيص أي الذي به مرض في باطن حافره من وطنه على حجر أو شبهه كالوقرة وانما أسهم له لانه بصفة الاحياء (ص) أو مرض بعد ان أشرف على الغنية (ش) أي فيسهم له بالخلاف وأمان لم يشرف فأشاره بقوله (والا فقولان) أي والأبأن مرض وانقطع قبل الاشراف فيشمل من خرج من بلد الاسلام مريضاً ولم يرل أو صحباً ثم مرض قبل دخول بلد العدو وبعد دخولها وقبل القتال أو بعده وقبل الاشراف فقولان بالاسهام وعدمه في كل من الصور الاربع حكاهما ابن بشير ولا يدخل في قوله والاصور زوال المانع بأن يخرج مريضاً ثم يصح قبل دخول بلاد العدو أو بعد الدخول وقبل القتال أو بعدهما وقبل الاشراف فانه يسهم له في هذه الصور بالا خلاف لان كلامه في حصول المانع لا في زواله ويجرى في مرض الفرس ما يجري في مرض

وتعادي به المرض الى أن هزم العدو فان مرضه لا يمنعه سهمه على المشهور وهو مراد المؤلف بقوله ومريض شهد فانه معطوف على مدخول بخلاف ببلد هم انتهى المراد منه (قوله وانقطع قبل الاشراف) أي وانقطع عن القتال رأساً فلم يحضر القتال هذا للقلشاني وحل عجب بخلافه فقال والافقولان يشمل من خرج من بلده مريضاً واستمر حتى انقضى القتال ومن خرج صحباً ومريض قبل دخول أرض العدو أو بعد دخول أرض العدو وقبل ابتداء القتال ولو يسيرا واستمر كذلك أيضاً فيمما ويجرى في مرض الفرس ما جرى في مرض الآدمي من التفصيل فان قلت ما الفرق بين من طرأ له المرض بعدما شهد ابتداء القتال صحباً وبين ما ذكره في الخلف في الصور الثلاث قلت هو أن من شهد ابتداء القتال صحباً ثم طرأ له المرض فقد شهد القتال صحباً في الجملة وفي الصور الثلاث اعما شهد جميع القتال مريضاً وهذا على ما يفيد ح وأما ما يفيد كلام القلشاني من أن المرض منعه من حضور القتال في الصور الثلاث فالفرق ظاهر هذا ويبحث فيما ذكر القلشاني بأنه لا وجه للقول بالاسهام في الصور الثلاث لان شرط الاسهام حضور القتال ولم يوجد



اللهم الآن يقال حضور القتال اغما هو شرط في الاسهام في حق الصحيح لاني حق المريض وفيه ما لا يخفى وأما كلام ح فيفنعضي انه شهد القتال في الصور الثلاث كما قدمنا وحينئذ يقال ما وجه القول بعدم الاسهام له ويحاج بان حضوره على هذا الوجه كلاحضور عند صاحب هذا القول انتهى (واقول) وهو في الصور الثلاث لم يقابل خلافا لعب واعلم ان الصورة الرابعة لا ينبغي ادخالها وان كان كلام المصنف بظاهره يشملها وهي اذا حضر القتال صحيحا ثم مرض قبل الاشراف على الغنمية لان الاسهام في هذه يفهم من قوله ومريض شهد بالاولى انتهى (قوله) به يعلم ان قوله الخ) وذلك لان الرهص نوع من المرض (قوله وللفرس مثلافارسه) ظاهره ولو كان للامام الاعظم وجعل السهمين للفرس يفيد انه يستحقهما ولو كان الفارس عبدا فيكون اسبيده وهو احد الترددين والاخرهما للفارس فلا سهم له (قوله اما لعظم مؤنة الفرس) كائن المراد بالمؤنة ما يتعلق بها من أكل وخدمة لا خصوص الاكل (قوله ولهذا) أي ولهذا المذكور من التعليل (قوله والقتال الخ) معطوف على الارباب (قوله عند الحاجة اليها) مفاده انه يقيد الاسهام بما اذا احتمل قتالهم ببرولو ببعض مكان من البر فلا يسهم (٤٣٣) للفرس اذا كانوا في سفينة ذاهبين الى ما طاه (قوله ولوبرذونا الخ) لا يشترط في هذه الامور اذن الامام والضمير في قوله

الآدمي من التفصيل وبه يعلم ان قوله كفرس رهيص يجري فيه جميع التفصيل المذكور (ص) وللفرس مثلافارسه (ش) يعني ان الفرس لها سهمان ولفارسها سهم واحد اما لعظم مؤنة الفرس واما لقوة المنفعة به ولهذا لم يسهم بهم لبغل ونحوه وقوله (وان بسفينة) مبالغة في الاسهام للفرس والمعنى ان الفرس لها سهمان ولو كانت في السفينة ولصاحبها سهم لان المقصود من حمل الخيل في الجهاد الارهاب للعدو ولقوله تعالى ترهبون به عدو الله وعدوكم والقتال عليها عند الحاجة اليها لا ترى ان الغزاة لو تركوا خيلهم لاجل المضيق وقتالوا على أرجلهم انه يسهم للفرس سهمان ولصاحبها سهم فلا فرق بين البحر والبر (ص) أو برذونا وهجيننا وصغيرا يقدر بها على الكرو والفر (ش) يعني ان الفرس يسهم لها وان كان برذونا أو هجيننا كما يسهم للفرس في السفينة والبرذون هو الدابة الثقيلة أي الغليظة الاعضاء الجافية الخلقه والعرب أضمر وأرق أعضاء والهجين من الخيل من أبوه عربي وأمّه نبطية أي رديشة وعكسه مقرف اسم فاعل من أقرف وهو من أمه عربية وأبوه نبطي أي ردي ومنهم من عكس ومن الآدمي من كانت أمه غير عربية كالمعتقة وأبوه عربي وكذلك يسهم للفرس الصغير فالضهير في قوله ما يرجع للفرس البرذون وللفرس الهجين وللفرس الصغير والكرف الحرب الرجوع اليه بعد التولي يقال كره وكرب نفسه فيتعدي ولا يتعدى والفرانفرار بمعنى الهروب (ص) ومريض رجي (ش) أي وفرس مريض يعني ان الفرس المريض اذا كان يتوقع برؤه كالصحيح يسهم له وبعبارة أي رجي الانتفاع به وقول عليه فليس نكرارا مع قوله كفرس رهيص لان ذلك مرضه في حافره فهو بصفة الاصحاء فلذلك لم يقيد بالرجاء وليس مرضه الانسان حتى يأتي فيه الاجال الذي ذكره نت لانه فهم قوله رجي أي رجي برؤه وليس كذلك فالفرس في فرس رجي الانتفاع به عند الحاجة اليه (ص) ومحبس (ش) أي وكذلك يسهم لفرس محبس سجنون وسهامه للغازي عليه لاني علفه وصلاحه وهل سهمها الفرس المعار

الامور اذن الامام والضمير في قوله بها يرجع للبرذون وما بعده (قوله) يقدر بها على الكرو أي وقت القتال عليها ولو لم يكن كذلك وقت دخول بلد العدو (قوله هو الدابة الثقيلة) أي الغليظة الاعضاء كما هو الموجود عندنا بمصر يحمل عليه الامتعة (قوله وعكسه) مقرف الخ) وانظرا ان المقرف في الحكم كالهجين وان لم يصرح به المصنف وحرره (قوله أي ردي) أي لكونه برذونا (قوله ومن الآدمي) أي والهجين من الآدمي فهو عطف على من الخيل (قوله يتعدى الخ) أي ان كرتارة يتعدى بنفسه وتارة لا يتعدى أي بنفسه فلا ينافي أنه يتعدى بحرف الجر (قوله اذا كان يتوقع برؤه كالصحيح) هذا لهم رام ونصه يعني ان الفرس المريض اذا كان يتوقع برؤه فهو كالصحيح يسهم له حكاه في

النوادر عن سجنون وكذا نص عليه في الجواهر وقال أشهب وابن نافع لا يسهم له لانه لا يمكن القتال عليه الآن فأشبه الكبير انتهى فاذا علمت ذلك تعرف انه لم يقابل عليه ويجري فيه الصور المتقدمة في الآدمي فهو غير المريض المتقدم التي حكم بجران الصور فيها (قوله أي رجي الانتفاع به وقول عليه) ظاهره انه لا بد من قتال عليه وان موضوع المصنف انه قاتل عليه بالفعل ولا يظهر ذلك اما أولا فنقل بهرام يفيد خلافا والثاني انه اذا قاتل عليه بالفعل لا داعي الى اعتبار رجاء الانتفاع (قوله لانه فهم الخ) أي وشأن رجاء البرء أن يكون في الانسان لاني الفرس بل يقال انتفاع وليس كذلك بل رجاء البرء يقال في الفرس أيضا ثم ظاهره انه تعليل لمجيء الاجال على تقدير رجوعه للانسان وليس كذلك ونص نت ويسهم لفرس مريض رجي برؤه قاله سجنون خلافا لأشهب وفي كلامه اجال لانه ان أراد به الرهيص كما قال الاقفهسي فقد قدمه وان أراد غيره ففيه اجال ما دلت عليه منه وقت مرضه لكنه في كلام غيره كذلك وأيضا لا يعلم منه هل يعتبر رجاء البرء في الرهيص أم لا الخ فاذا علمت ذلك تعلم ان كلام المشرح غير ظاهر وهو تابع في ذلك للفيشي في حاشيته ثم ان كلام نت لا يظهر لان المصنف قدم الفرس الرهيص فاذا كان يكون كلامه في غير الرهيص



(قوله وقاتل عليه) راجع لقوله لكن ان كان مغضوباً من الغنية الخ قال في ك ما نصه وانما قيل في المغضوب من الغنية وقاتل عليه في غنيته أخرى لانه تقدم انه لا يأخذ من الغنية الا ما احتاج اليه بقصد الرد والا كان متعدداً فلا يسهم له انتهى خلاصه انه اذا أخذ من الغنية لابنية الرد وهو معنى الغضب وقاتل به في تلك الغنية لا يسهم له (٤٣٣) (قوله وكذا لو أخذ فرساً للعدو الخ) أي لمعونة الجيش (قوله لا أعجف) مجرور بفتح

للمعير أو المستعير قولان وانظر اذا قاتل العبد على فرس سيده هل له سهمان الفرس أولاً (ص) ومغضوب من الغنية أو من غير الجيش ومنه لربه (ش) أي وكذلك يسهم للفرس المغضوب لكن ان كان مغضوباً من الغنية أو من غير الجيش وقاتل عليه في غنيته أخرى فسهما للمقاتل عليه وعليه الاجرة للجيش وكذا لو أخذ فرساً للعدو قبل القتال فله سهمان وعليه للجيش الاجرة وان كان مغضوباً أو هارباً من الجيش فسهما لربه ان لم يكن معه غيره لا للمقاتل عليه ولا اجرة على راكبه وأما ان كان مع ربه سواء فسهما للمقاتل وعليه الاجرة وأما الفرس المكترة فسهما لراكبه لا لربه (ص) لا أعجف أو كبير لا يتفجع به وبغل وبغيره وأتان (ش) يعني أنه لا يسهم له ولا واعالم يسهم للبغل وما بعده لان منافعهما غير مقار بتمنعهما الخيل قال في التنبية الجعفا الهزيلة والاعجف المهزول يقال أعجف بفتح العين وكسر الجيم أعجف كعجفا كفرح بفتح فرحا والجمع عجاف فقوله لا أعجف عطف على كفرس رهيص وليس عطفاً على قوله فرس من قوله وللفرس لانه لا يفيد عدم الاسهام بالكمية مع انه المراد (ص) والمشارك للمقاتل ودفع أجر شريكه (ش) يعني ان الفرس المشترك بين اثنين أو جماعة اذا قاتل عليه أحد الشركاء فسهما لمن قاتل عليه ويدفع لبقية الشركاء، أجرة المثل بأن يقال كم أجرة هذا فاذا قيل كذا كان لهم بنسبة مالهم من الفرس فان قاتل عليه كل واحد من الشركاء منابذة فلكل واحد مقدار ما حصل عليه من ذلك وعليه أجرة المثل بنسبة ماله من الفرس (ص) والمستند للجيش كهو (ش) يعني انه اذا خرج من الجيش واحد أو جماعة باذن الامام أو بغيره فغنى غنيته فانهم لا يحتصون بها بل يشاركهم الجيش في ذلك لانهم انما غنوا ذلك لحرمه الجيش وقوته وكذلك اذا غنم الجيش غنيته في غيبة هؤلاء المستندين له فان الجيش لا يختص بها ايضاً وظاهر كلام المؤلف انه اذا كان المستند للجيش ممن لا يسهم له ان ما غنمه يكون جميعه للجيش وكلام ابن رشد يدل على خلافه ونص المواق عن ابن رشد فان غزوا أي الكفار مع المسلمين باذن الامام أو بغير اذنه منفردين تركت لهم غنيته ولم تخمس وان غزوا مع المسلمين في عسكريهم لم يكن لهم في الغنية نصيب الا ان يكونوا مكافئين أو يكونوا هم الغالبين فتقسم الغنية بينهم وبين المسلمين قبل أن تخمس ثم تخمس سهم المسلمين خاصة انتهى (ص) والافله كمتلخص وخمس مسلم ولو عبداً على الاصح لازمي (ش) أي وان لم يكن الخارج مستند للجيش ولا تقوى به بل خرج غازياً وحده من بلاد المسلمين فان ما غنمه يختص به دون الجيش وهذا معنى قوله كمتلخص أي انهم اذا لم يستندوا للجيش بل خرجوا من البلد متلخصين فان حكمهم حكم الجيش المنفرد فيما غنوه فهو لهم فقوله كمتلخص مائل لقوله والافله لكن هذا المتلخص ان كان مسلماً فانه يخمس ما غنمه ولو عبداً على المشهور وهو قول ابن القاسم واليه أشار بقوله على الاصح وسواء كان هذا المسلم ذكراً أو أنثى بالغاً وغيره وأما الذي فانه لا يخمس ما غنمه قولاً واحداً لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة فالخطاب للمؤمنين وقوله لازمي عطف على مسلم (ص) ومن عمل سرجاً أو سهماً (ش) مذهب المدونة وهو المشهور ان من عمل سرجاً أو برى

(٥٥ - خرشي ثانی) للمسلمين في القوة (قوله بل خرج غازياً وحده) هذا ما دخل تحت الكاف في قوله كمتلخص وليس هو المتلخص لان المراد به فيما يظهر الذي يخرج بخطف منهم شيئاً وليس قصده القتال وقوله كمتلخص أي مثلاً يدخل من خرج غازياً وحده ومثله يقال في قوله لكن هذا المتلخص الخ ولا يخفى ان المتلخص بصدق عليه انه ليس مستند للجيش وما قاله الشارح من كونه تمثيلاً لتبع فيه اللقاني وجعله عجب تشبيهاً وهو أظهر (قوله فانه لا يخمس الخ) أي سواء كان مستنداً للجيش أم لا كذا في عب (قوله ومن عمل سرجاً) معطوف



على قوله ذي (قوله وقيل شيء من عبدان) أي من عبدان ثلاث تعقد رؤسها ويفرج بين قوائمها كالقبان أي كالة القبان أي كالة التي يوضع عليها القبان كالعمود في السبيد ما عندنا بصر تعلق عليها الثياب والشفاق فإذا علمت ذلك فالقولان يرجعان لقول واحد (قوله أو العمل الخ) أو لحكاية الخلاف كما يفهمه نت وفي لهما متقاربان انتهى بل متباينان وذلك لأن الأول فعل النبي والثاني فعل السلف الصالح وتبين من ذلك أن المراد بالسنة الطريقة التي تكون مع الثوب وإذا كان الشأن القسم ببلدهم فهل يكون تركه مكروهاً وخلاف الأولى في شرح شب (٤٣٤) الأول (قوله كثرة العدو) أو وضع كرة العدو (قوله فلا يقتسمون حتى يعودوا)

أو يقربوا في محل آمن وأما السرية الخارجية من البلد فتقسم حيث تأمن كما أفاده في شرح شب (قوله هل يجب عليه أن يبيع الأربعة الخ) ليس منقولاً النقل في الباجي وابن عرفة وأبي الحسن وغيرهم التعبير ينبغي الخ أي هل ينبغي للامام أن يبيع الخ (قوله لا نهم المشترون الخ) فيه أن المشتري هم أهل الديار منهم (قوله فلا يبيعه باتفاق) فيه نظر بل القولان جاريان في الخمس أيضاً (قوله حسا باتساع الغنيمة) بأن يخص كل واحد مثلاً فرس أو جمل أو نحو ذلك (قوله على ما رجحه ابن يونس) اعترض بأنه ليس لابن يونس في هذا ترجيح وإنما هو مختار للجمي من الخلاف وعبارة المصنف في التوضيح اختلف في السلع فقيل تجمع في القسم ابتداء وقيل أن كل صنف القسم بانفراده لم يجمع والاجماع للجمي وهذا أحسن وأقل غرراً (قوله وأخذ معين) أي شخص معين أو بجنسه كجيش مصري يدخل قول ابن عرفة لو هرب عبد من مغنم فغنه جيش آخر رد للأول مجانواً ولا يخمس مرتين (قوله وشهدت له البينة) ظاهره أنه لا يأخذه بشهادة واحد وعين مع أنه يكفي (قوله وجل

سهما أو صنع مشجياً أو وضعه أو غير ذلك في بلد العدو فإنه يختص به ولا يخمس وسواء كان يسيراً أو كثيراً كما هو ظاهر وهو المشهور فيكون تقييد سمنون للمدونه بالسيرة خلافاً كما عند ابن رشد والمشجب بكسر الميم وبالشين المحجمة وبالجم اسم آلة كالقبان وقيل شيء من العبدان يركب عليه كالثياب وأفهم قوله من عمل ما أصلحه ممن كان معه ولا يأخذه ابن حبيب وما وجدته مصنوعة في بيوتهم فلا يستأثر به وإن دق (ص) والشأن القسم ببلدهم (ش) يعني أن السنة الماضية التي فعلها النبي عليه الصلاة والسلام أو العمل الذي مضى عليه السلف أن الامام يقسم الغنيمة في أرض العدو لأنه أنسكى لهم وأطيب لقلوب المجاهدين وأجفد للغنيمة وأرفق بهم في التصرف لبلادهم وهذا إذا أمنوا كثرة العدو وكان الغنائم جيشاً وأماناً كانوا سريه من الجيش فلا يقتسمون حتى يعودوا للجيش وسكت المؤلف عن احتياج القسم إلى حاكم ونص ابن فرحون على أنه لا بد منه إذ لو فوض ذلك لجميع الناس لدخلهم الطمع وأحب كل لنفسه من كرائم الأموال ما يطالب غيره وهو مؤلف (ص) وهل يبيع يقسم قولان (ش) يعني أن الامام أو الأمير هل يجب عليه أن يبيع الأربعة الأخماس ليقسم أثمانها لأنه أقرب للمساواة لما يدخل التقويم من الخطأ لأن لا يجد من يشتري فيقسم الأعيان أو لا يجب البيع بل يخير فإن شاء باع وقسم الثمن وإن شاء قسم الأعيان بحسب ما يراه من المصلحة واعترض بعضهم الأول بأن يبيعها ببلد الحرب ضياعاً لخصمها هناك وأجيب بأن رخصها يرجع لهم لأنهم هم المشترون وهم أحق برخصها وأما الخمس فلا يباع باتفاق وهذا يفهم من قول المؤلف يقسم (ص) وأورد كل صنف أن أمكن على الأرجح (ش) هذا مبني على أن الامام يقسم سلع الغنيمة لأن أثمانها فيقسم كل صنف من سلع الغنيمة خمسة أقسام أن أمكن ذلك حسب باتساع الغنيمة وشرعاً بأن لا يؤدي إلى تفرق أم ولدها على ما رجحه ابن يونس فإن لم يمكن الأفراد ضم إلى غيره (ص) وأخذ معين وإن ذمياً ما عرف له قبله مجانواً وحلف أنه ملكه (ش) يعني أن المسلم والذي إذا وجد أحدهما من متاعه في الغنيمة شياً قبل قسمها وشهدت له البينة بذلك فإنه يأخذه بغير عوض لكن بعد أن يحلف اليمين الشرعية أنه ما باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بناقل شرعي وأنه باق على ملكه إلى الآن فيستحق قبضه وأخذه بالطريق الشرعي كالأستحقاق لا بد من ثبوت ملكه مع يمينه وتسمى هذه اليمين عين الاستظهار وهي مكملة للحكم ولا فرق في ذلك بين المسلم والذي للعصمة وهذا كله إذا كان صاحبه حاضراً في الغنيمة بدليل قوله (ص) وجل له أن كان خيراً أو لا يبيع له (ش) أي وإن عرف شيء لشخص غائب حصل له أن كان الحبل خبراً له أو لا يبيع له وأنفذ الامام بيعه وليس له به غير غنمه وكلام المؤلف صادق بما إذا كان يبيعه خيراً من حله أو استوت مصلحة بيعه وحله والنقل يفيد

له أن كان خيراً) ويحلف أيضاً وانما جل مع احتمال أنه لا يحلف لأن الأصل فيمن له حق أن يحلف مع أن ذلك

اليمين استظهاراً وهي مكملة للحكم وقد قيل أنها غير واجبة وذكر عجم عن ابن عرفة أنه يدفع له من غير يمين قال نت وعليه كراهه فإن زاد على قيمته دخل في قوله ولا يبيع له وانظر إذا لم يكن له هناك ثمن هل يترك أو يحمل ولو زادت أجرة حمله على قيمته ببلد به إلا أنه ذكر في ل فقال وجد عندى مانصه وعلى أنه يحلف إذا وصل إليه متاعه أو نكل عن اليمين فإنه يوضع في بيت المال حيث تفرق الجيش فظهر أن المقالات ثلاثة (قوله بما إذا كان يبيعه خيراً من حله) الظاهر أن البيع حينئذ واجب وقوله أو استوت الخ الظاهر أنه جائز



(قوله والاولى جعلها بمعنى على) أى فعلى تشعير بفتح ذلك ولا يظهر هذا الا اذا تعينت المصلحة فقط ولا يظهر فيها اذا استوت (قوله على ما قاله ابن عبد السلام الخ) ومقابلته أنه يعضى بقيقته مطلقا ولا يأخذه ربه الا بالاثني وهو قول سحنون قال لأنه حكم وافق اختلافنا بين الناس وقيل لا يعضى مطلقا وبالأثن وهو قول ابن القاسم وابن حبيب (قوله ولا ناحيته) أمالو علمت ناحيته ربه ولو لم يعرف عينه فانه لا يقسم وهو لرب (قوله وهذا هو المشهور) ومقابلته ما لا ينمو من المواريث والقاضي عبد الوهاب من أنه يوقف (قوله غير مخلص) وذلك لأنه ان رجع الى صدر المسئلة يكون المعنى وأخذ المعين وان ذمها ما عرف له لان لم يتعين حينئذ يحتمل أن يقسم أو يوقف وان كان راجعا الى قوله ولم يعض قسمه فيكون المعنى أنه يعضى قسمه والكلام في الجواز ابتداء أفاده بهرام وقال الشيخ أحمد انه معطوف على معنى ما تقدم من قوله وحل له ان كان خيرا اذ معناه وان كان حل ما عرف خيرا حل له ان تعين ربه لان لم يتعين أى ربه فلا يحتمل بل يقسم ويحتمل أن يقال انه مخرج مما يفهم من الاخذ وهو عدم قسمه أى وما عرف انه لمسلم أو ذمى فلا يقسم ان تعين المذكور من المسلم أو الذمى لان لم يتعين فيقسم (قوله بخلاف اللقطة) الفرق بينهما وبين (٤٣٥) ما لا يعرف ربه على المشهور مبنى على ان ما يأخذه

الحرابي من مال المسلم على وجه القهر بصير له فيه شبهة ملك عندنا وعند أبي حنيفة خلاف للشافعي واذا أسلم تقرر ملكه عليه ولذا لو أنفقه قبل اسلامه ثم أسلم لم يطالب به اجبا والشافعي ينزل منزلة بخلاف اللقطة لاحق للملقة قط فيها وجد عندى مانصه بخلاف اللقطة والمسئلة بحالها من كون ربه لم يتعين والا فهو قوله وأخذ من الخ وأخذ الامام اللقطة يعرفها سنة ان شاء تصدق بها على المسلمين وليس له أن يتملكها الا ان ليس له أن يتسلف من بيت المال (قوله لقطة مكتوب عليها) أى ومجرد الكتابة يكتفى في اللقطة بخلاف التحييس فلا تكتفى بالكتابة عليه بل لابد من البينة ولعل وجه ذلك ان الالتقاط من فعلهم فالكتابة منهم بخلاف الحبس والفرق بين ذلك

ذلك واللام في قوله له للتعليل أى ويسع لاجله أى لاجل اصال الثمن اليه لاصلة بيع لان الشئ لا يباع لمالكه والاولى جعلها بمعنى على أى بيع عليه (ص) ولم يعض قسمه الا تناول على الاحسن (ش) أى واذا قسم الامام ما تعين ماله على المجاهدين لم يعض قسمه جهلا أو عمدا ولرب يأخذه بلاثن الا أن يكون قسم ذلك المتنازع متا ولا بأن يأخذ بيقول بعض العلماء ان الكافر يملك مال المسلم فيمضى على صاحبه وليس له أخذه الا بالاثني لانه حكم بما اختلف فيه الناس فلا ينتقض على ما قال ابن عبد السلام انه اختيار الشيوخ بخلاف الجاهل لانه لا يعتد بما وافقه الجاهل للمذاهب (ص) لان لم يتعين (ش) يعنى فان وجد في الغنية مال مسلم أو ذمى ولكن لم يعرف عين صاحبه ولا ناحيته فانه لا يوقف ويقسم بين المجاهدين لتعلق حقهم وهذا هو المشهور والنقل من خارج أنه يجوز قسمه ابتداء فإخراجه من أخذ من أولم يعض قسمه غير مخلص (ص) بخلاف اللقطة (ش) يعنى انه اذا وجدت عندهم لقطة مكتوب عليها ذلك أو وجدها أحد من جماعة الجيش في دار الحرب فانها لا تقسم وتوقف بخلاف قاله ابن راشد ومثل اللقطة الحبس الثابت تحييسه والافقولا ان تقدم ان المشهور وقسمه ما لم يتعين ماله ولا يوقف فلو كان ذلك مما لا يملك رقبته كعتق لاجل أو مدبر أو مكاتب وأم ولد جهات عين ما لا يملكهم فتسلك على ذلك هنا بقوله (ص) ويبتع خدمة معتق لاجل ومدبر (ش) يعنى انا اذا وجدنا في الغنية قبل قسمها معتقا لاجل أو مدبرا أو مكاتبا وعلمنا ان ذلك لمسلم غير معين فان خدمة المعتق الى أجل تباع الى ذلك الاجل اذ لم يبق لسيده الذى اعتقه الى ذلك الاجل فيه الا الخدمة فيخدم من اشتراه الى ذلك الاجل ثم يعتق حينئذ فان جاء به خير في اسلامه فيصير حرق مشترى به في خدمته يحاسب بها من ثمنه ويخرج حرا ولو حل أجله قبل استيفائه ففي اتباعه مبتاعه ببقية ثمنه قولان وان استوفاه قبل أجله فهل يرجع له به قولان

والذى يأخذونه منا قهر ان ما يأخذونه منا قهر الهم فيه شبهة الملك بالاخذ المذكور ثم بعد هذا كله فهذا غير صواب بل الصواب ان اللقطة التى التقطوها من مال المسلم كالذى أخذوه على وجه القهر وانما المراد بقوله بخلاف اللقطة أى بخلاف اللقطة التى تأتى في بابها أى انا اذا وجدنا لقطة في بلادنا ولم نعرف مالكها الا تقسمها بل تعرف بخلاف ما لم يعين لمسلم مما غنمه الكفار فاننا نقسمه كما أفاده محشى نت (قوله فان جاء به) في العبارة حذف سقط منه وأصلها لتت فان جاء به خير في فداها واسلامها مشترى به اللخمى ان استخدمه مشترى به للاجل خرج حرا ولا شئ له به وان جاء بعد نصف خدمته خير في الباقي وفهم من قوله يبتع خدمته ان رقبته لا تباع وهو كذلك فلو يبتع ثم علم بما فله به فداؤه وان تركه صار حرق مشترى به في خدمته يحاسب الخ (قوله اتباعه) أى المعتق لاجل وقوله مبتاعه فاعل اتباع والمصدر مضاف الى المفعول فالاتباع على ان تسليم الخدمة تقاض وعدم الاتباع بناء على ان التسليم تغلب والراجح اذا حل الاجل قبل الاستيفاء لا يتبع ببقية ثمنه والراجح اذا استوفى ثمنه قبل الاجل لا يرجع له به بل تبقى خدمته لمن هو بيده كذا في شرح عب (قوله فهل يرجع له به) أى على ان التسليم تقاض ولا يرجع على أنه تغلب



(قوله وان استخدمه المشتري بعضها) ما تقدم كان قد جاء به عقب تسليم الخدمة (قوله خير في الباقي) أي تسليم العبد وأخذائه وهذا فيما بيعت خدمته كما كتبه شيخنا عبد الله والظاهر انه يجري أيضا اذا بيعت رقبته ثم قدم السيد أيضا (قوله وكذا اتباع خدمة المدبر) استشكل بأنها محدودة بحياة السيد وهي غير معلومة الغاية وأجيب بأنه يباع من خدمة المدبر بقدر رقبته ثم ما زاد من الخدمة عن ذلك يكون كالقطعة لتفرق الجيش وعدم معرفة أعيان من يستحقها وظاهر هذا انه لا يراعى المدة التي يؤجر بها العبد الا تية في قوله وعبد خمسة عشر عاما وحينئذ فيكون ما هنا مخصصا لما يأتي وقال ابن عبد السلام وانما ينبغي ان يؤجر هذا المدبر زمانا محدودا مما يظن حياة سيده اليه ولا يزا به على الغاية التي تذكر في كتاب الاجارة ثم ان عاش هذا العبد وسيده حتى جازتلك الغاية فالز يادة على الغاية من خدمته تكون كالقطعة لا تفراق (٤٣٦) الجيش وعدم العلم بأعيان من يستحقها (قوله ومحل كون الولاء الخ) سخنون

والشهادة بأنه مـ كتاب كما مر في المدبر وشهادة السماع فيه لغو انتهى أي لانها لا تنفع الا الحائز والحائز هنا غير المالك بل الجيش اهـ (قوله أي لا خدمة أم ولد) حاصله انه مرفوع عطف على السكابة وفيه مضاف محذوف أي لا خدمة أم ولد لمسلم لم يعرف عينه وليس مجرورا بخدمته محذوف لان فيه عمل المصدر محذوف وهو ضعيف وان نقل عن سيبويه ولا مجرورا عطف على معتنق لئلا يلزم عليه العطف على الموصول قبل كمال صلته أي لانه يلزم عليه عطف كناية على خدمة قبل ان يتم عمله وذلك لان أم ولد يكون معطوفا على معتنق ومعتنق معمول وفيه ان هذا العمل من حيث الاضافة لا من حيث المصدرية قال في كـ وجد عندى مانصه وهل تخرج حرة من غير حكم أولاد من الحكم به لانها لا تعتق الا بعد موت سيدها من رأس ماله وهولم يعرف فلا بد من حكم وهو الظاهر كـ (قوله وصفة الشهادة) أي المأخوذة ضمنا لان ثبوت تدبيره

وان استخدمه المشتري بعضها خير في الباقي وان جاء بعد حلول الاجل خرج حرا ولا شيء لربه وكذلك تباع خدمة المدبر اذ لم يبق لسيده الذي دبره فيه الا الخدمة قاله سخنون (ص) وكناية (ش) أي وكذلك تباع كناية المكاتب اذ لم يبق لسيده الذي كاتبه فيه الا الكتابة وليس فيه خدمة لانه أحرز نفسه وماله فلا تباع رقبته ولا تؤاجر ولذا لم يقل ومـ كاتب فان أدى هذا المكاتب كتابته لمن اشتراه من المغنم فانه يعتق وولاؤه للمسلمين وان عجز عن أدائها رقب لمن اشتراه وان جاء سيده بعد ان بيعت كتابته فقد اها عا د اليه مكاتبه وان أسلمها وعجز رقب لمبتاعها انتهى ومحل كون الولاء للمسلمين اذ لم يعلم السيد كما هو فرض المسئلة فان علم سيده بعد ذلك كان ولاؤه له (ص) لا أم ولد (ش) يعني انه اذا وجد في الغنمية قبل قسمها أم ولد لمسلم ولم يعرف عينه فان خدمتها لا تباع اذ ليس لسيد هافيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة والاستمتاع لا يقبل المعاوضة ويسير الخدمة لغو فيخرج عتقها فقوله لا أم ولد أي لا خدمة أم ولد وصفة الشهادة ما قاله ابن عرفة ونصه وانما تتم الشهادة في المدبر بقوله لم أشهد ناقوم ويسمونهم ان سيده دبره ولم نسألهم عن اسم ربه أو سموه ونسبناه قلت وكذا في أم الولد والمعتق لاجل انتهى وسيأتي قسم رقابهم جهلا (ص) وله بعده أخذه بثمنه وبالأول ان تعدد (ش) هذا مفهوم قوله سابقا قبله مجانا فالضمير في له يرجع للمعين من مسلم أو ذمي والضمير للمجور وبالطرف يرجع للقسم والضمير في أخذه بثمنه يرجع للمبيع والمعنى ان المعين من مسلم أو ذمي اذا عرف ماله بعد ان قسم في المغنم وأثبتته بالطريق الشرعي فانه يأخذه بثمنه الذي يبيع به أو قوم به على ما هو به من سلامه أو عيب خفيف أو فاحش وان أبي من هو سيده واختلف قول سخنون لو يبيع مراه او اختلفت أثمانه فالمشهور انه لا يخير ولا يأخذه الا بالثمن الاول خاصة الذي يبيع أو قوم به في المقاسم ان تعدد البيع فيه والفرق بينه وبين الشفيع بأخذه بما شاء من الاثمان انه هنا اذا امتنع من أخذه بالثمن الاول فقد سلم صحة ملك أخذه من الغنمية فيسقط حقه والشفيع اذا سلم للاول صارا شريكين وكل شريك باع حظه فليشريكه عليه الشفعة فلذا يأخذ بما شاء (ص) وأجبر في أم الولد على الثمن وأتبع به ان أعدم الا أن قوت هي أو سيدها (ش) صورة المسئلة ان أم الولد بيعت في الغنمية جهلا بمجالها ثم علم حالها وتعين سيدها فانه يجبر على فداها بالثمن الذي بيعت به

ومكاتبته يكون بالشهادة (قوله بعد ان قسم) قصور والاحسن ما قاله عـج بأن يقول وله بعده سواء كان ذلك المعين او لغير معين حين البيع أو القسم أو لمعين حينما ولو لم يكن كان البيع خيرا له من جملة أو لمعين وتأول الامام بيعه أو قسمه وابعه أو قسمه (قوله) فانه يأخذه بثمنه الذي يبيع به) أي على القول بالبيع ليقسم وقوله أو قوم به على القول بقسمه الا عيان أو قيمته ان أخذه أحد من الغانين دون تقويم أو جهل ما قوم به عليه أو جهل ثمنه فانه مأفهوم قوله سابقا قبله مجانا وتعتبر القيمة في هاتين الصورتين يوم يأخذه ربه كذا ينبغي ومثل ما قسم ما يبيع من خدمة مدبر ومعتنق لاجل وكناية فان له أخذه بثمنه وأما ما قسمه بل تأول فياخذ به مجانا (قوله) فالمشهور لا يخير) فلو أراد الاخذ بغير الاول سقط حقه ومقابله انه يأخذه بأى ثمن شاء (قوله يبيع في الغنمية) جهلا أو قسمت بعد تقويمها جهلا بأنها أم ولد أو تباع بعد القسم بـ نبيه لو أعتقها مشتريها أخذت مجانا سخنون هذا اذا أعتقها عالما بأنها أم ولد والافكا لولم يعتقها ولو أولادها أخذها ربه بالثمن وقاصصه بقبه ولدها على انه ولد أم ولد ولو نكر ربه أو شراؤها فاعليه فذاؤها



(قوله لخالهما) متعلق بمحذوف أي حالة كونهما راجعين لخالهما أي على خالهما الذي كانا عليه من العتق لاجل والتدبير (قوله وتركهما) أي وترك السيد لهما (قوله مسلمان خدمتهما) حال من الفاعل من المحذوف وهو (٤٣٧) جائز والأولى جعله حالا من المضاف إليه والشرط

موجود وهو عمل المضاف في الحال وقوله مسلمان خدمتهما أي مسلمان خدمته كل واحد منهما فالحال في معنى التثنية فطابق الحال صاحبها وقوله مسلمان الخ أي تقاضيا لا تملكيا يدل عليه قوله واتبع بما بقي (قوله وقيل يرجع لسيدته) أي على القول بأنه يسلمها تقاضيا وظاهره أنه ضعيف (قوله في اتباع العبد عما بقي) أي وعدم اتباعه فالاتباع على أنه يسلمها على جهة التقاضي وعدم الاتباع على أنها تسلم تملكيا (قوله وسيأتي للمؤلف الخ) هذا يفيد أن المعتمد أنها تسلم تقاضيا فيما في مقتضى كلامه أولا (قوله لم يتبع بشئ) بناء على أنها تسلم تملكيا وهو أحد القولين المتقدمين (قوله يرجع لسيدته) بناء على أنها تسلم تقاضيا لا يخفى ما في تلك العبارة من القلق (قوله يؤخذ من قوله مسلما أنه يسلم الخ) لك أن تقول معناه مسلما أي على وجه التقاضي فيكون ماشيا أولا وأخرا على القول بالتقاضي (قوله وقسمناه) أي أما ذاته أو عن خدمته فينطبق عليه ما بعد (قوله مما قوم به عليه) هذا قاصر على ما إذا لم يعلم كونه مدبرا والحاصل أنه يستفاد من كلام عب ترجيح القول بالتملك في المعتق لاجل والتقاضي في المدبر (قوله عند ابن القاسم) وقال غيره أن حمله الثلث عتق ولا يتبع بشئ والمناسب أن يقول الشارح عند سحنون (قوله ولم يعذرا) والظاهر

أوقومت به في المقاسم وإن كان أضعاف قيمتها ولا خيار للسيد لكن إن كان سيدها موسرا أخذنا الثلث منه حالا وإن كان معسرا فإنه يتبع به في ذمته أما لو قسمت في الغنمية مع العلم بها أنها أم ولد لرجل مسلم فإن سيدها يأخذها بمن اشتراها من المغانم بلا ثمن ومحل وجوب الفداء إن لم يمت أحدهما قبل وجوب الفداء أما إن ماتت قبله فلا شيء على سيدها لأن الرقبة تعدل تخليصها بالموت إذا المقصود بالفداء تخليص الرقبة وإن مات سيدها قبل أن يفديها خرجت حرة بمجرد موته ولم يكن للمشتري عليها ولا على تركه سيدها شيء إذ ليس يدين ثابتا غنا هو لتخليص الرقبة وقد فات بموت أحدهما (ص) وله فداء معتق لاجل ومدبر لخالهما وتركهما مسلمان خدمتهما (ش) صورة المسئلة أن المعتق إلى أجل والمدبر قسمين في المغنم جهة الاتباع والتدبير أي لم يعلم بالعتق والتدبير إلا بعد القسم فإن عرف مالهما فإنه يخير بين أن يفديهما بما وقعا به في المقاسم ويرجعان له على ما كانا عليه قبل القسم فيخدم المعتق إلى أجله ويخدم المدبر إلى موت سيده فيعتق من الثلث وهذا معنى قوله لخالهما وبين أن يسلم خدمتهما لمن وقعا في سهمه تملكيا كالفستق فيهما من صار في سهمه وإن كثرت وقيل يرجع لسيدته إن وفي قبل عتقه فإن تم الاجل أو مات السيد قبل الاستيفاء في اتباع العبد بما بقي قولان وسيأتي للمؤلف في المدبر أنه يتبع فالمعتق لاجل كذلك إذا لفرق بينهما قال في توضيحه وينبغي أن يقيس قول من قال بعدم الاتباع هنا وفي المعتق إلى أجلهما إذا لم يكتما وأما أن كما فبرجعهما عليه والغرور بهما انتهى فإن تم الاجل ولم يوف لم يتبع بشئ فإن وفي والسيد حى والاجل باق يرجع لسيدته وما تقدم أنه يسلم خدمتهما تملكيا هو ما في النوادر عن ابن القاسم والقول بالتقاضي نقله ابن يونس عن سحنون وبعبارة يؤخذ من قوله واتبع بما بقي أنه يسلم الخديمة تقاضيا يؤخذ من قوله مسلما لخدمتهما أنه يسلم الخديمة تملكيا فيؤخذ من كلامه أولا وآخر القولان (ص) وإن مات سيد المدبر قبل الاستيفاء فخران حمله الثلث واتبع بما بقي (ش) يعني أن العبد المدبر إذا وجد في الغنمية وقسمناه جهلا أو عالما بتدبيره فإن خدمته تباع في حالة العلم بتدبيره وتباع رقبته في حالة الجهل بتدبيره ثم إذا علمنا بسيدته الذي دبره وأسلم لمن هو في يده ثم مات سيده الذي دبره قبل أن يستوفي ما وقع به في المغنم مما قوم به عليه وحمله الثلث فإنه يعتق ويتبعه الذي وقع في سهمه بما بقي عليه من ثمن خدمته أو رقبته عند ابن القاسم وسيأتي حكم ما إذا حل الثلث بعضه (ص) كما يسلم أو ذمي قسما ولم يعذرا في سكونهما بأمر (ش) التشبيه في الاتباع والمعنى أن المسلم أو الذمي إذا قسم في المغنم جهلا لخالهما والحال أنهما لا يعذر لهما في سكونهما بأمر من الأمور بأن نودى وهما ساسا كتمان متعمدان ولم يخبر لخالهما مع علمهما أن الاسترقاق لا يلزمهما فإنهما يكونان حرين ويتبعان بما وقعا به في المغنم وأما إن كان لهما عذر بأن كان كل منهما ماصغرا أو قليل الفطنة أو كثير الغفلة أو أجمعما يظن أن ذلك رقا فإنه لا يتبع حينئذ بشئ (ص) وإن حل بعضه رقا بابقه (ش) أي وإن مات السيد واستغرقت الديون جميع المدبر رقا جميعه لمن هو بيده وإن حل الثلث بعضه أي بعض المدبر كأن لم يترك السيد غيره عتق ثلثه ورق ثلثاه للغازي وإن استغرقت الديون بعضه رقا ما استغرقت الديون للغازي وعتق من الباقي ثلثه ورق ثلثا الباقي للغازي فالخاصل أن الغازي يقدم على الديون ليستحق ما استغرقت ويعتق ثلث الباقي

العمل بقولهما إن تنازع من أخذهما في العذر وغيره ولم تقم قرينة أي مع اليقين (قوله أو كثير الغفلة) أي فتكون الفطنة عنده إلا أنه لا يستعملها فيكثر منه الغفلة (قوله وإن حل الثلث بعضه) هذا وقوله وإن استغرقت الديون بعضه تفسير قول المصنف وإن حل بعضه الخ (قوله كان لم يترك السيد غيره) أي ولادين



(قوله فقد أسلم له ما اشترى) فيه انما أسلم الخدمة في ذلك كالجنابة ولكن انما انظر لكونه دخل أولا على تلك الرقبة هنا بخلاف الجنابة (قوله وعليه ديون الخ) لا حاجة في تقرير المصنف لذلك بل المصنف يقرر بدون ذلك بان يكون ماعند السيد الا المدبر بدون دين أو يقرر بالجميع واعلم ان في مسألة الديون العبد (٤٣٨) اذ ارق لا يكون الا للمجنى عليه (قوله لان السيد انما أسلم الخ) الحاصل انه في مسألة

الجنابة المسلم الخدمة ومسألة الغنائم المسلم في الاصل الرقبة فاذن لا حاجة لقول الشارح لان الامر آل الى خلاف الخ (قوله لان الامر آل الخ) أي لان السيد أسلم الخدمة ولما استغرفت الديون آل الامر الى الرقبة (قوله هذا اذا قسمت رقبة جهلا) وأما لو بيعت كتابته وأداها فخرج حرا وأما لو بيع مع العلم بأنه مكاتب فلا يتبع بشئ قاله في ك وقوله وان أدى المكاتب والا ففرن الخ يدل على التخيير للمكاتب ولو في الفداء من بلاد الحرب أو لا وسيأتي ما يفيد أن التخيير للسيد أولا في قوله وان أسلم لمعاوض الا أن يقال ما يأتي في غير المكاتب ك (قوله الذي اشتراه به) فيه إشارة الى ان فرض المصنف اذا بيعت رقبة لا اعتقاده واما لو بيعت خدمته لا اعتقاده مدبر فان للوارث الخيار لان المشتري لم يدخل على أنه يملك رقبة (قوله أسلم أو فدى) واذا فداه سيده فانه يفتديه بجميع الثمن ولا يحاسب بما أخذه منه لانه كالاستحقاق يفوز بالغلة (قوله فان قلت لا ي شئ الخ) أي بل قيل ان أدى المكاتب ثمنه رجع بحاله والا ففرن ويخير سيده بعد ذلك (قوله وان تصرف مضى) بالبناء للمفعول كما ضبط المصنف ابن الحاجب أي تصرف الا تخدع من كمال المحرم والمشتري منه أو موهوبه (قوله فلا يمضي

عنها ثم يرد الغازی على الورثة في باقيه وهو معنى قوله ورق لمن هو في يده (ص) ولا خيار للوارث بخلاف الجنابة (ش) أي ولا خيار للوارث فيما راق من كله أو بعضه بين اسلامه للغازی أو فداه فيما بقي له من ثمنه اشتراه به من المقاسم أو قوم به لان مشتريه انما اشترى رقبة فاذا أسلمه سيده فقد أسلم له ما اشترى مما راق منه بعد موته بخلاف الجنابة اذا صدرت من المدبر وخير سيده في اسلامه وفداه فاختمار اسلامه للمجنى عليه ثم مات السيد وعليه ديون تستغرق المدبر أو بعضه فان وارث السيد يخير فيما راق منه بين اسلامه أو فداه بما بقي من أرض الجنابة لان السيد انما أسلم للمجنى عليه خدمته فاذا مات ولم يحمله الثلث وعق منه محمله صار كعتق بعضه جنى فيخير الوارث فيما راق منه لان الامر آل الى خلاف ما أسلم السيد (ص) وان أدى المكاتب ثمنه فعلى حاله (ش) هذا اذا قسمت رقبة جهلا واشترى من بلاد الحرب وأما اذا بيعت كتابته فيخير سيده بين اسلامه أو فداه أي وان أدى المكاتب لمبتاعه الذي اشترى رقبة من المقاسم جهلا واشترى اهما من دار الحرب ثمنه الذي اشتراه به عاجلا فقد رجع لسيدته على حالته التي كان عليها يؤدي اليه كتابته ويخرج حرا وان عجز راق له (ص) والا ففرن أسلم أو فدى (ش) أي وان لم يؤد وعجز عنه خير سيده حيث قد في اسلامه أو فداه وعلى كل حال من الحالين فهو قن وبطلت كتابته كمكاتب عليه دين عجز عنه أو جنى جنابة وعجز عن أرضها وهو معنى قوله وسواء أسلم لمن هو في يده أو فدى منه أي فداه سيده بثمنه الذي اشترى به من المقاسم أو دار الحرب فان قلت لا ي شئ لم يثبت لسيدته التخيير ابتداء في اسلامه أو فداه كافي المدبر والمعتق لاجل قيل لانه لما أحرز نفسه وماله لم يكن لسيدته تسليط على اسلامه لانه لا يملك خدمته حتى يسلمها بخلاف المدبر والمعتق لاجل ولما كان الحربي لا يملك مال المسلم لم يملكه ولا الذي ملكا تاما بل انما يتقرر له عليه شبهة فقط أشار الى ذلك بقوله (ص) وعلى الاخذ ان علم بملك معين ترك تصرف ليخيره (ش) والمعنى ان من وقع في سهمه سلعة من سلع الغنمية عرضا أو حيا ناصا ماما أو ناطقا ذكرا أو أنثى ثم علم ربه وسواء كان ربه مسلما أو ذميا فانه يجب عليه أن لا يتصرف فيه الا بعد أن يخيره فيه فان شاء أخذه بما وقع به في الغنمية وان شاء تركه لانه مملوك له وزوال ملكه موهوم وقوله وعلى الاخذ خبر مقدم وقوله ترك تصرف مبتدأ مؤخر (ص) وان تصرف مضى (ش) أي باستيلا أو بعق ناخر والمعنى ان من وقع في سهمه من الغنمية عبدا أو أمة أو اشترى ذلك من حربي غار عليه أو أبق اليه وتصرف في ذلك باستيلا أو بالعق ناخر فانه يمضي على ربه على المشهور أي يمضي العتق وتكون الامة (أم ولد له) في مسألة الغنمية وفي مسألة ما اذا اشترى من حربي وان كان ابتداء لا يجوز فقوله (كالمشتري من حربي) في بلاد الحرب مشبه بما قبله في مطلق المضى اذ لا يتقدم مضيه بالاستيلا وما معه بل البيع كذلك بخلاف المأخوذ من الغنمية فلا يمضي تصرفه فيه بالبيع والفرق قوة ملك المالك في باب الغنمية لانه لو وجده قبيل قسمها أخذه مجانا ولا كذلك المشتري من حربي في أرض الحرب فانه لا يأخذه الا بالثمن الذي يبيع به كياتي في كلام المؤلف عند قوله ان لم يبيع فيضى ولما لكة الثمن أو الزائد وقوله (باستيلا) تنازعه تصرف ومضى وأحرى العتق المتجزئ بخلاف البيع فليس قوتا أي فيما وقع في المقاسم بل بأخذه ربه كالمحرر

تصرفه) ضعيف بل يمضي على المعتد كما أفاده ابن يونس هذا محصل ما في الخطاب ورد عليه في محشى نت بأن الصواب انه لا يقوت بالبيع وانه لم يفهم كلام ابن يونس على وجهه (قوله باستيلا) قال في ك وأما غير العبيد فمقتوبتها هلاك ذاتها ولو بالاكل وما دام باقيا فيخير ربه ولو نقص ولا شئ عليه لما نقص



(قوله ابن عرفه مقتضى اللخمي الخ) فإن عبد السلام قال وانظر لودبر او كاتب في هذه المسئلة انتهى أي فخاله التوقف وأما اللخمي فقه ترد لان التردد الذي في المصنف اللخمي أي فمقتضى كون التدبير والحكاية كالعتق أي الناجران العتق لاجل مفوت (قوله ومحل فوت الخ) فيه اشارة الى أن قوله ان لم يأخذه راجع لما قبل الكاف على خلاف قاعدته الاغلبية والفرق بين أخذه من المغنم وأخذه من حربي قوة تسلط المالك في الاول (قوله ويعوض به) ان كان عينا فثله حيث لقيه أو حاكمه أو مثليا غير هاتئله في موضع دفعه من بلدهم ان أمكن كتسليف يرد مثله بموضع التسليف الا أن يتراضيا على ما يجوز فان لم يمكن الوصول فقيته هناك كالمقوم ابن عرفه وبصدق المشتري منهم في غنمه قال ابن القاسم ان لم يستنكر اجميحت يستدل (٤٣٩) على كذبه فيأخذه بقيته ابن رشد تفسيره ان لم يدع ربه معرفة غنمه صدق

المشتري فيما يشبه دون عين وفيما لا يشبه بها ولا يشك في كذبه بقيته يوم اشترائه حيث اشتراه وان جهلت فيأقرب محل وان ادعى اصدق المبتاع بيمينه ان أشبه والا فربه ان أشبه والا فقيته ومن نكل صدق الآخر وان لم يشبه وكل هذا بناء على ما في اختلاف الشفيع والمبتاع في غنم الشقص (قوله مجانا) المناسب كونه معمولا لا اخذ لا ممتاز عاقبه اذ يبعد ذلك عطف قوله ويعوض لانه معطوف على المتنازع فيه فيكون كذلك وهو غير بين كما لا يخفى قاله الزرقاني لانه يؤدي لضياع قوله به أي الذي هو بعد قوله ويعوض فالاحسن أن يكون قوله ويعوض معطوفا على محذوف والتقدير ولمسلم أو ذمي أخذ مجاوه وهو يعرض مجانا وأما اذا وهبوه بعرض فيأخذه بالعوض (قوله ان لم يبيع فيمضى) والفرق بين هذا وهوانه اذا باعه الذي عاوض عليه ليس له الا الثمن وبين الذي وقع في المقاسم فان به اذا عرفه بعد القسم يأخذه بالثمن

في قوله وبالاول ان تعدد بخلاف المشتري من حربي بسلا دار الحرب فيمفوت ولو بالبيع كما هو مع الفرق والراجح من التردد المشار اليه بقوله (وفي المؤجل تردد) أي وفي العتق المؤجل تردد هل يمضى أم لا لانه كالعتق لان التدبير اذا كان فوتا فأولى العتق لاجل ابن عرفه مقتضى اللخمي وابن بشير وابن عبد السلام عدم وقوفهم على قول ابن القاسم ان الحكاية والتدبير كالعتق انتهى ومحل فوت ما أخذ من الغنمة باستيلا ودومامعه ان أخذه بنية تملكه أما ان أخذه بنية رده لربه فقولا لا بالامضاء وعدم الامضاء بما ذكر واليه أشار بقوله (ان لم يأخذه على رده لربه والا فقولا) والراجح عدم الامضاء (ص) ولمسلم أو ذمي أخذ ما وهبوه بدارهم مجانا (ش) يعني ان من دخل دار الحرب فوهبه حربي سلعة أو عبد اهرب بدار الحرب أو غار عليه الحربي فاذا قدم بذلك الموهوب له فان ربه المسلم أو الذمي يأخذه منه بغير عوض واذا كان المعطى له أخذه من الحربي بعوض بأن اشتراه منه أو وهبه له هبة ثواب فان ربه لا يأخذه من الذي هو معه الا بعد ان يدفع له نظير ما عوض عليه واليه أشار بقوله (ويعوض به) فقوله بدارهم متعلق بوهبوه وقوله مجانا يتنازع العامة لان قبله وانما يقل المؤلفون بثمن ليشمل البيع والهبة ومفهوم دارهم انهم لو وهبوه أو باعوه بدارنا بعد دخولهم اليها أمان فان ذلك يفوت على ربه وأما ما وهبوه بدارنا قبل تأميمهم فثمن ما وهبوه بدارهم (ص) ان لم يبيع فيمضى ولما لكة الثمن أو الزائد (ش) يعني ان محل أخذ المالك لشيء ان لم يقته المعاوض أو الموهوب فان أقاله بعتق أو ابلاد فلا سبيل له اليه كما هو ويبيع فانه يمضى لكن يكون لمالكه الثمن فيما اذا وهب مجانا والزائد فيما اذا عاوض عليه كالمعاوض عليه بعشرة وباعه بخمسة عشر فله الخمسة الزائدة وعليه فقوله ولما لكة الثمن أو الزائد لف ونشره رب و ليس له رجوعه بغلة ان اغتله (ص) والاحسن في المفدى من لص أخذه بالفداء (ش) يعني ان من فدى شيئا من أيدي اللصوص ونحوه من كل ظالم هل يأخذه به من الفادي بغير شيء ابن رشد وهو الاقرب لان اللص ليس له شبهة ملك بخلاف الحربي أولا يأخذه الا بعد ان يدفع القدر الذي به فداه به من أيدي اللصوص قياسا على ما فدى من دار الحرب قوله أخذه بالفداء أي الذي لا يمكن الخلاص الا به فان أمكن الخلاص بلا شيء أو بدون ما دفع فانه يأخذه في الاول بلا شيء وفي الثاني بما يتوقف خلاصه عليه (ص) وان أسلم لمعاوض مدبر ونحوه استوفيت خدمته ثم هل يتبع ان عتق بالثمن أو بما بقي قولان (ش) يعني ان المدبر والمعقب الى أجل اذا أسلمها سيدهما لمن عاوض

الذي وقع به في المقاسم حسبما تقدم ذلك عند قوله وبعده فله أخذه بالثمن وبالاول ان تعدد ما قاله عبدا الحق ان الذي يقع في المقاسم قد أخذ من العدو على وجه القهر والغلبة فكان أقوى في رده الى ربه والذي اشتراه من دار الحرب انما يبل بالطوع ولو شاء الذي كان بيده لم يطع بدفعه فكان أقوى في امضاء ما فعل فيه من البيع انتهى (قوله والاحسن) أي والقول الاحسن أي الارجح وقوله أخذه بالفداء أي ان لم يفده ليهلكه والالم يرجع شيء والظاهر انه لو تنازع المالك مع المشتري في ان الفداء للمالك أو الرجوع انه يعمل بقول الفادي بيمينه لان هذا امر لا يعلم الا من قبله ومفدى بكسر الهمزة لا لانه من فداه يفديه لا من أفداه يفديه لانه لغة ضعيفة وأصل مفدى مفدوى اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت كسرة لتسلم الياء فلما اختلف في قدر الفداء ينبغي أن يجري على ما تقدم قريبا



(قوله فانه عليك خدمتهم) أي ولوزادت على عوضه والفرق بين هذه المسئلة والسابقة ان تلك المدبر ونحوه وقع في سهمه بخلاف هذه فان فيها المعاوضة فهي أشد ولذلك جرى قول فيها بأنه يتبع بجميع الثمن وأما ان أسلم لمعاوض مكاتب استوفيت كتابته فان عجز رزق له وان أدى فالولا، لعاقدها ورأيت مانصه انه يجبر على فداء أم الولد فلا تدخل في قوله ونحوه (ثم أقول) ان هذه المسئلة كأنها ملققة من القولين التملك والتقاضى (قوله ان فر) (٤٤٠) اعلم ان بفراره اليها يكون حرا ولو كان فراره اليها بعد نزول جيشنا بهم زاد الشيخ

عن ابن حبيب ولا ولا لرب عليه ولا يرجع اليه ان أسلم انتهى (قوله والاعم) أي فيجوز أن يكون المصنف أراد هذه الصورة فقط فلذلك نص على الاخرى (أقول) ويرد ذلك بأن الاخرى تفهم بطريق الاولى بل هذا العموم شمولي لا بدلي كما يقتضيه كلامه فالمناسب أنه اغماص رح به وان كان بعض مفهوم شرط ردا على أشهب القائل بأنه مجرد اسلامه يكون حرا فتأمل (قوله وهذم) بالذال المحجمة والمهمل سديا معا أو مرتين أو سميت هي قبل اسلامه وقدومه اليها بأمان أو قبل اسلامه وبعد قدومه اليها بأمان أو سميت هي فقط في هذه الاقسام يهدم النكاح بينهما الا ما استثنى (قوله وتسلم بعده الخ) ومثل اسلامه في عدم الفسخ عتقها قبل حيضة (قوله الا في صورة واحدة) ظاهر ذلك والمصنف أنه اذا تعلق السبي بالزوج وحده ان النكاح يهدم مطلقا وليس كذلك لانه اذا أسلم بعد سبيها فانه يقر عليها الا انها تخير لانه لا تحرم تحت عبد وسواء تقدم سبيها على قدومها بأمان أو تأخر وسواء تقدم اسلامه على قدومه أو تأخر لكن لا بد في هذا من كون اسلامه في عدتها (قوله ثم أسلمت بعد ذلك

عليها من أيدي اللصوص أو في دار الحرب أو غير ذلك فانه عليك خدمتهما فيخدم المدبر الى موت سيده الذي دبره والمعنى لاجل يخدم الى ذلك الاجل فاذا مات سيده الذي دبره والثالث يحمله أو جاء الاجل في المعنى لاجل وقد وفيما ما فدايه فلا كلام انهما يعتقان ولا يتبعان بشئ وان لم يوفيا ذلك فهل يتبعهما الذي عاوض عليهما بجميع معاوض عليهما ولا يحسب عليه شئ مما اغتله منهما لانه كالفائدة أو لا يتبعهما الا بما بقي عليهما فقط قولان والمعتمد انه يتبع بما بقي كما يفيد كلام المواق (ص) وعبد الحرب يسلّم حرا أو بقي حتى غنم (ش) يعني ان عبد الحرب اذا فر الى بلاد المسلمين قبل اسلام سيده فانه يكون حرا لانه غنم نفسه وسواء أسلم أم لا فلا مفهوم لقوله يسلّم وان قدم عيال فانه يكون له ولا يخمس وكذلك يكون حرا اذا أسلم وبقي عند سيده في بلاد الحرب حتى غنم المسلمون وسيده مشركا وهذا اذا خرج اليها كافرا أو مسلما قبل اسلام سيده بدليل قوله (لا ان خرج بعد اسلام سيده) أي لا ان خرج اليها كافرا أو مسلما بعد اسلام سيده فرق له وسواء سبق اسلام أحدهما اسلام الآخر أو تساوى في الاسلام (ص) أو بمجرد اسلامه (ش) معطوف على خرج لا على بعد كما أنه قال لا بخبر وجهه أو بمجرد اسلامه أي العبد وليس تكرار مع مفهوم الشرط لان قوله أو بقي حتى غنم معطوف على فروم مفهوم فر أو بقي حتى غنم أعم من مجرد اسلامه والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين لانه يصدق بما اذا أسلم وخرج لبعض ديارهم أو حوزهم أو نحو ذلك ولم يصل اليها وهو اذا لم يصل اليها لا يكون حرا على المذهب (ص) وهدم السبي النكاح الا أن تسبي وتسلم بعده (ش) يعني ان الزوجين الكافرين اذا سبيا مجتمعين أو احدهما قبل الآخر فان النكاح يفسخ بينهما ويحل وطؤها بعد الاستبراء بحيضة ولا عدة لانها صارت أمة الا في صورة واحدة فانه لا ينقطع بينهما وهي ما اذا أسلم الحربى سواء كان عندنا بأمان أو جاء اليها ثم سبينا زوجته ثم أسلمت بعد ذلك في العدة فانها ما بقران على نكاحهما ترغيبا في الاسلام لانها صارت أمة مسلمة تحت حرم مسلم فان لم تسلم فرق بينهما لانها أمة كتابية تحت مسلم وهو لا يجوز له أن يتزوج الامه الكافرة واغاله أن يطأها بالملك (ص) وولده وماله في مطلقا (ش) الضمير في وولده راجع لمن أسلم المفهوم من قوله بعده والمعنى ان الحربى اذا أسلم وفر اليها أو بقي في بلاده حتى غنمنا بالاداء فانه ولد الذي حملت به أمة قبل اسلامه رق بدليل قوله ورق ان حملت به بكفر وماله غنمة للجيش الذي دخل بلاده وهو مراده بالنيء ولو عبر به لكان أحسن وأما زوجته فهي غنمة اتصافا وكذا مهرها واذا كانت غنمة فقيل يفسخ نكاحه لملكه جزأ منها وعلى قول ابن القاسم لو سرق من الغنمة يقطع لم يفسخ ولا فرق في ولده بين الصغير والكبير بقي الحربى ببلده أو خرج اليها وترك ماله وولده أسلم عندنا في أمانه أو في بلاده وهو معنى الاطلاق وأما ولده الذي حملت به بعد اسلام الاب فانه لا يرق اتصافا (ص) لا ولد صغير لكتابية سميت أو مسلمة (ش) هذا عطف على قوله في والمعنى ان الحربى

في العدة) لا يخفى ان عدتها التي تحمل بها للسبي أو غيره حيضة فعنى أسلم في عدتها أي أسلم قبل أن ترى الدم اذا (قوله وفر اليها) أو بقي في بلاده هذا هو المشهور وفهمها التونسى على انه خرج وأمان لم يخرج فينبغي أن يتبعه ماله وولده لان غيره لم يحزه وقد بقيت يده على ماله (قوله ولو عبر به الخ) أي لان النقي موضعه بيت المال والغنمة تقسم بين الجيش (قوله وكذا مهرها) أي الموهرة وقوله وعلى قول ابن القاسم الخ وهو الظاهر أي انه على قول ابن القاسم اذا سرق من الغنمة تقطع يده لضعف شبهته على هذا القول لا يفسخ نكاحه لضعف شبهة الملك (قوله لم يفسخ) هذا هو الظاهر



(قوله تأويلان) أي على المدونة أي على قولها ان بلغ ولدها أو ألقاها في ثم قال في الذممة وكبير ولد هاني ففهمها ابن أبي زيد على ان المراد القتال بالفعل وفهمها ابن شبلون على أن المراد الصلاحية للقتال وان لم يحصل منهم قتال بالفعل وكلا الشيخين خالف عادة لان عادة ابن شبلون لا يتأول ويحمل على ظاهر اللفظ وعادة أبي محمد يحمل على التأويل لا على الظاهر هذا والظاهر ما قاله ابن أبي زيد رضي الله عنه (قوله تخصيص المسئلة بذلك) أي تخصيصها بأولاد المسئلة بل في المدونة تخصيصها بذلك باب الجزية (قوله على قتال الكفار) أي طلب قتال الكفار حصل قتال بالفعل أم لا (٤٤١) فظهر قوله أتبعه (قوله من المجازاة) مفاعلة

تقتضي الجزاء من الجانبين وذلك ان الجزاء منأنا مينهم ومنهمم الجزية وقوله والجزاء أي ما يجازى به كالجزية (قوله وقيل انها) أي الجزية (قوله اذا قضى) أي اذا أدى فهو مغاير لما قبله (قوله أي لا تقضي) أي تؤدى (قوله الجزية العنوية) أي وأما الصلحية فهي ما التزم كافر منع نفسه أداءه على ابقائه ببلده تحت حكم الاسلام حيث يجري عليه وقوله منع نفسه جملة من فعل وفاعل ومفعول وقوله أداءه مفعول التزم وقوله تحت حكم الاسلام مقضاه ان التراضي منهم على ترك المقاومة بمال مع عدم كونهم تحت حكم الاسلام لا يكون جزية صلحية وسيأتي في تعريف المهادة ما يفيد انه انتهى من شرح شب وقوله لا منه الخ خرجت الصلحية كما قال في لكن قد علمت من تعريف الصلحية اشتراكهما في بقاء الكافر تحت حكم الاسلام فانظر ذلك وقوله وصونه أي حفظه تفسير وقوله باستقراره أي على الدوام ليخرج الحربي اذا دخل بأمان لقضاء مصلحة (قوله والى المعقود عليه) فيه ان الكافر عاقد كالامام وأما المعقود عليه فهو السكنى والمال

اذا سبي حرة مسلمة أو حرة كابية فوطئها أو أت بأولاد عنده ثم غنم المسلمون ذلك الحربي والحرة والاولاد فان الاولاد الصغار الذين حدثوا من المسلمة أو من الكابية عند الحربي لا يكونون فياً على المشهور بل أحرار تبعاً لامهم بخلاف الكبار ففي (ص) وهل كبار المسلمة في أو ان قاتلوا تأويلان (ش) الموضوع بحاله يعني أن الحرة المسلمة اذا سبيت وأت بأولاد عند الحربي فان كانوا صغاراً فهم بمنزلة كاهن لا يكونون فياً وأما الكبار فهم في أي غنيمه فلو عبر به لكان أظهروا هل هم في وان لم يقاثلوا لانهم على حال يمكنهم القتال واليه ذهب ابن شبلون أو هم في ان قاتلوا بالفعل واليه ذهب ابن أبي زيد وعبد الوهاب تأويلان وأما كبار الكابية ففي اتفاقا كما قال ابن عرفة وبه صرح ابن بشير وابن حارث فحكاية الشارح الخلاف فيهم فيه نظر وقول بعضهم ليس في المدونة تخصيص المسئلة بذلك ليس كما ينبغي ولقد أجاد المؤلف في تخصيص كلامه بكبار المسلمة رجه الله ونفعنا به (ص) وولد الامة لما لكها (ش) يعني ان المسيية اذا كانت أمة وأت بأولاد عند الحربي ثم غنمها المسلمون فالمشهور انهم لما لكها مسلماً أو ذمياً سواء كانوا صغاراً أو كباراً من زوج أو غيره لتبعية الولد لأمه في الرق والحرية تنبيه في الولد يتبع أمه في الرق والحرية ولا يسه في الدين والنسب وأداء الجزية وقد صرح أبو الحسن في شرح الرسالة بأن ولد الزنا يتبع أمه في الرق والحرية والاسلام وفي ابن ناجي في شرح المدونة ما يفيد أنه به يعلم ما في شرح س ولما انتهى الكلام على قتال الكفار أتبعه بما ينشأ عنه من جزية ومهادنة وفك أسير وغير ذلك من متعلقاته وبدأ بالكلام على الجزية لانها الامر الثاني المانع من القتال كما مر في قوله ودعو للاسلام ثم جزية قال في التنبيه الجزية بكسر الجيم مأخوذة من المجازاة والجزاء لانها جزء الكفشاء عنهم وتمكينهم من سكنى دارنا وقيل انها من جزى يجزى اذا قضى قال تعالى واتقوا يوم لا تجزى أي لا تقضى وجعها الجزى بكسر الجيم مثل لحية ولحي انتهى وشرعت في السنة الثامنة وقبل التاسعة من الهجرة ابن عرفة الجزية العنوية ما لزم الكافر من ماله لا منه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه انتهى ولما يتعلق الكلام في هذا الباب بأربعة ابحاث العقد والعاقدة والمعقود عليه والمكان الذي يسكنه فأشار الى الرابع بقوله سكنى الخ والى المعقود عليه بقوله لكافر والى الاولين بقوله فصل في (ص) عقد الجزية اذن الامام (ش) والمعنى ان الجزية هي اذن الامام (لكافر) ذكر ولو قرشياً على المشهور في سكنى موضع مخصوص على اعطاء مال مخصوص بشرط كون الكافر على وصف مخصوص والعاقدة الامام لا غيره فلو عقدها مسلم ابتداءً بغير اذن الامام لم تصح لكن يمنع الاغتيال أي من القتال والاسر ويجب عليه اذا ابتلوه ورآه مصلحة الا أن

(٥٦ - خرشي ثاني) نظير ما قيل في البيع واعلم ان الجزية ينتهي حكمها الى نزول سيدنا عيسى عليه السلام ثم لا يقبل الا الايمان لفيض المال وعدم النفع به حينئذ وانما يقبل الايمان (قوله عقد الجزية) لا يخفى ان الجزية قد عرفت انها المال المعروف فاذن يكون في الكلام ركعة فالتناسب أن يعبر بالذمة بدل الجزية كما أفاده بعض المحققين (قوله اذن الامام) أي باذن الامام أي أو نائبه (قوله سكنى موضع مخصوص) أي غير مكة والمدينة واليمن وقوله على اعطاء مال مخصوص وهو الاربعة دنانير أو الاربعون درهماً وقوله على وصف مخصوص هو كونه يصب سباً (قوله ويجب عليه) أي ويجب العقد على الامام اذا ابتلوه أي طلبوه أو بذلوا المال المفهوم من المقام الحاصل أن حكمها الجواز وقد يترجح مصلحة وقد تنعين والذي يظهر أن يقال ان تعينت المصلحة في



الجزية وجبت وان ترحمت المصلحة فيها ترحمت وان استوى الامر ان أى المصلحة وعدمها جازت جواز مستوى الطرفين وان تعينت المصلحة في عدمها حرمت وان ترحمت المصلحة في عدمها ترحمت (قوله شموليا) أى وأما مجموعها البدلي فهو الغالب (قوله فانه طريقة لهما) أى طريقة ضعيفة (قوله المعاهد قبل انقضاء مدة عهده) فلا يصح سبأؤه ولو طال مقامه عندنا لا أن يضربها الامام عليه حين يريد الإقامة فيصير من أهلها وليس له حينئذ الرجوع على أحد القولين ابن الحبيب ومحلها بعد الوقوع وأما ابتداء فلا يجوز ضربها عليه لدخوله بأمان (قوله ولا من غير قادر على شئ) أى لا تؤخذ في وقت أخذها ممن ليس بقادر ولا على الاحسن أن يقول فلا تضرب على عاجز وانما ظاهر ان المراد بقادر على الدفع قدرته على الكسب فتضرب على القادر على الكسب ثم حين الاخذ تؤخذ منه على قدر وسعه (قوله ولا ممن أعتقه مسلم ببلد الاسلام) وظاهر أى الحسن ان العبرة بعمل العتق وان كان العتق يجعل آخر ويبقى النظر فيما اذا أعتقه (٤٤٣) مسلم وكافر مشترك كائنهما هل يبعص عليه أولا يؤخذ منه نظر العتق المسلم أو يؤخذ منه نظر العتق الكافر

والظاهر انه اذا كان عتق المسلم الغالب أو النصف لا يؤخذ لان الاسلام يعمل ولا يعلى عليه وأما اذا كان أقل فهل كذلك للعلة المذكورة وهو الظاهر ولو لم يجر (قوله واذا بلغ الصبي الخ) لعلمه مراعاة لقول أبي حنيفة يؤخذ من أول السنة أو لمن يقول بعدم اشتراط التكليف ثم اعلم أن محل أخذها منه عند بلوغه اذا تقدم لضربها على كباره الا حار حول فاكثروا تقدم له حول عند ناصيبا والافه وكغيره في عدم الاخذ (قوله وانظر الخ) الظاهر أنهم ما كالصبي واذا أخذت من الصبي والعبد والمجنون عند البلوغ والحرية والافاقه فالظاهر أنها تؤخذ ثانيا بمرور حول من يوم أخذها وأما الفقير اذا استغنى فلا يطالب بما مضى قبل غناه بل يتسأل له حول من يوم غناه كما في شرح عب (أقول) والظاهر أنه مثل الصبي بل أولى كما يعلم مما

يحاف غائلته ثم قاله في الجواهر وقوله لكافر أى لكل كافران النكرة في سياق الاثبات قد نعم أى عموم شموليا وان كان قليلا وهو المناسب لغرضه هنا ولا يعترض على ذلك بكلام ابن رشد وابن الجهم من انها لا تؤخذ من كفار قریش اجتمعافانه طريقة لهما وانما أتى المؤلف بقوله لكافر توطنه لما بعده والا مسلم لا يتوهم أن عليه جزية حتى يحترز به منه وخرج بقوله (صح سبأؤه) بالمداى أسره المعاهد قبل انقضاء مدة عهده والمراد فانه لا يقرب على رده اذ كل منهما لا يصح سبأؤه (ص) مكلف حرقا قدر مخالط لم يعتقه مسلم (ش) يعنى أن شرط أخذ الجزية أن يكون المأخوذ منه مكلفا حرقا قادرا مخالطا لا هلا دينة فلا تؤخذ من مجنون ولا من صبي ولا من عبد ولا من فيه شائبة حرية ولا من غير قادر على شئ منها ولا من رهبان الاديرة لكن هذا يغنى عنه قوله صح سبأؤه ولا ممن أعتقه مسلم ببلد الاسلام بخلاف ما لو أعتقه غير مسلم أو أعتقه مسلم ببلد الحرب واذا بلغ الصبي فانها تؤخذ منه على الفور ولا ينتظر به تمام الحول كفى الكافي وانظر هل يجزى ذلك في العبد اذا أعتقه والمجنون اذا أفاق أم لا وقوله مخالط ولوراهب كنيسة لا صومعة ودير وغار ولو طرأ ترهبه سقطت عنه عند ابن القاسم خلافا للاخوين ولعله استغنى بتذكير الاوصاف عن اشتراط الذكور به أى المحقة (ص) سكنى غير مكة والمدينة واليمن ولهم الاجتياز (ش) سكنى منصوب بنزع الخافض أى اذن الامام في سكنى كذا وسكنى مجموع من الصرف يجوز فيما بعده الجزع على الاضافة والنصب وقوله غير مكة الى آخره تفسير لجزيرة العرب المشار اليها بقوله عليه الصلاة والسلام لا يبقين دينان بجزيرة العرب وشمل قوله غير الخ بيت المقدس والشعور ونحو ذلك وأما جزيرة العرب وهى مكة والمدينة واليمن فلا يجوز لهم سكناها لكن يجوز لهم أن يمرروا بجزيرة العرب اذا كانوا مسافرين ولا ينعون من ذلك لدخولهم أيام عمر يجلبهم الطعام من الشام الى المدينة وضرب لهم عمر ثلاثة أيام يستوفون وينظرون في حوائجهم ومقتضى كلامهم أنهم لا يمكنون من الإقامة المذكورة لغير مصلحة وظاهره أن لهم المرور ولو لغير مصلحة وفي عبارة وليس المراد بالاجتياز المرور فقط بل المراد به ما قابل السكنى فيشمل دخولهم هذه الاماكن تجرهم وقضاء حوائجهم ومصالحتهم (ص) بمال (ش) يصح تعلقه بسكنى أى في سكنى بسبب

مال

قد مناه فتدبر (قوله ولعله استغنى الخ) ينافى ما تقدم له (قوله سكنى) مصدر سكن الدار اذا أقام

فيها (قوله غير مكة الخ) أى وما فى حكمها من أرض الحجاز أى ولو صيبا وانما خص المؤلف المكلف ومأمعه بالذكر لاجل ضرب الجزية عليه (قوله منصوب بنزع الخافض) مقصور على السماع (قوله جزيرة العرب) من الجزر وهو القطع وسميت بذلك لانقطاع الماء من وسطها لاجنبها ببحر القلزم من ناحية المغرب وبحر فارس من ناحية المشرق وبحر الهند من الجنوب قال الاصمغنى فى ما بين أقصى عدن الى ريف العراق طولاً ومن جسد وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام عرضاً (قوله وهى مكة الخ) أى وما ألحق بذلك من أرض الحجاز (قوله وضرب لهم عمر ثلاثة أيام) الظاهر أن تخصيص الثلاثة بالذكر لكون الثلاثة كانت اذذاك منظمة لقضاء الحاجة والافلو كانت الحاجة تقتضى أكثر لكان ذلك كذلك (قوله يستوفون) أى يحصلون حوائجهم (قوله يصح الخ) الحاصل أن الباء اما للسمعية أو بمعنى على أو بمعنى مع



(قوله والمذهب ان المال شرط لاركن) أى المال شرط في عقد الذمة لاركن فيه ولا يصح أن نقول في عقد الجزية ثم اعلم أنه لو أقرهم  
بغير جزية أخطأ ويخبرون بين الجزية والذلما منهم فيظهر أنه أماركن أو شرط في صحة عقد الذمة ولا يفتقر شرط الصحة مع الركن  
الافى الدخول خارج الماشية وعدمه (قوله للعنوى) خبر مقدم واللام بمعنى على وأربعة دنانير أو أربعين درهما مبتدأ مؤخر والجملة  
مستأنفة استئنافا بما يجاب عن سؤال مقدر كأن قال قال له أنت ذكرت المال فيما قد ادره فقال على العنوى كذا والصلى  
ما شرط والعنوى منسوب للعنوة بفتح العين وهى القهر والغلبة (قوله أربعة دنانير شرعية) وهى أكبر من دنانير مصر وقوله أو أربعين  
درهما شرعية وهى أقل من دراهم مصر (قوله في سنة) أى في كل سنة قرية أى لثلاثين سنة على المسلمين سنة في نحو ثلاثين سنة  
وذلك بعم العنوى والصلى (قوله ثم ينظر عند أخذها) فيه إشارة الى (٤٤٣) أنه يضرب عليه متى كان قادرا على الاكتساب

ثم ينظر عند الأخذ (قوله والظاهر  
آخرها) ومن اجتمع عليه جزية  
ستين أخذ بها ان كان لفرار  
للعسر لان الفقير لا جزية عليه  
ولا يطالب بها بعد غناه ولا تثبت  
لمدعيها الا ببينة أو دليل وتعبيره  
بالاسم لا يوافق مصطلحه والموافق  
التعبير بالفعل (قوله ومثله للباجي)  
أى فهذا الاستظهار من المصنف  
موافق للباجي (قوله أو مفعول)  
ظاهره أنه مفعول به وليس كذلك  
بل هو منصوب بنزع الخافض أى  
يؤخذ في آخرها وينبغي تقييده  
بما اذا كان يحصل له اليسار في  
الآخر فان كان انما يحصل له اليسار  
في الاول أخذت فيه لان تأخيرها  
لا تخرها يؤدى لسقوطها (قوله  
ونقص الفقير) أى عند الأخذ  
لا عند الضرب لانها تضرب عليه  
كاملة كما في ل وقوله بوسعه  
معمول محذوف أى وأخذ منه  
بوسعه أو ضمن معنى اعتبر أى  
اعتبر الفقير بوسعه أى طاقته  
(قوله وللصلى ما شرط) بالبناء

مال وبعقد أى العقد على مال وبأن الامام مع مال أى محكوم بأعمال والمذهب ان المال  
شرط لاركن (ص) للعنوى أربعة دنانير أو أربعين درهما في سنة (ش) يعنى أن المقدار  
الذى يضرب على أهل العنوة هى أربعة دنانير أو أربعين درهما في كل سنة ثم ينظر عند  
أخذها فن كان غنيا بذلك أخذ منه ومن كان قادرا على بعضه أخذ منه ما قدر عليه ومن  
كان غير قادر على شئ سقطت عنه ولا يطالب بها بعد غناه قال ابن عبد السلام ولم يعلم من كلام  
المؤلف أى ابن الحاجب حكم أهل غير الذهب والورق وقد قال سخنون على نقل بعض الشيوخ  
وان كانوا أهل ابل فإرضاهم عليه الامام اه أى ما راضاهم عليه ابتداء أو عند الأخذ  
وأهل المعز والضأن والعروض كذلك كما قاله الشيخ كريم الدين (ص) والظاهر آخرها (ش)  
يعنى أن الجزية تؤخذ ممن ضربت عليه آخر الحول كمذهب الشافعى وهو القياس كالزكاة  
ومثله للباجي ابن رشد وكذلك الصلحية اذا وقعت مبهمة وآخرها منصوب بنزع الخافض  
أو مفعول لفعل محذوف أى انها تؤخذ آخرها (ص) ونقص الفقير بوسعه ولا يرد (ش) يعنى  
أن الجزية تؤخذ من الفقير بقدر حاله ولو درهما واحدا ولا يرد الغنى على القدر المتقدم ذكره  
(ص) وللصلى ما شرط وان أطلق فيك الاول (ش) تقدم الكلام على الجزية العنوية  
والكلام الآن في الجزية الصلحية وهى على ما شرط ان رضى الامام أو من يقوم مقامه وله  
أن لا يرضى بما شرط ويقاله ولو بذل أضعاف الاول على المذهب وما يأتى ضعيف وان أطلق  
في صلحه ولم يشترط قدر فعله ما يلزم العنوى وهو أربعة دنانير أو أربعين درهما (ص)  
والظاهر ان بذل الاول حرم قتاله (ش) يعنى أن ابن رشد استظهر ان الصلحى اذا بذل القدر  
الذى على العنوى أنه يلزم الامام أن يقبله منه ويحرم على الامام أن يقاله وحقه أن يعبر  
بالفعل لانه من عند ابن رشد لامن الخلاف (ص) مع الاهانة عند أخذها (ش) أى وتؤخذ  
كل من الجزية مع الاهانة وجوب أى الاذلال والشدة لهم عند أخذها لقوله تعالى حتى  
يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ويؤخذ من كلامهم عدم قبول النائب في ذلك لان المقصود  
حصول الاهانة والاذلال لكل أحد بعينه عسى أن يكون ذلك مقصدا لغيرهم في الاسلام  
(ص) وسقطنا بالاسلام (ش) أى الجزية والاهانة والمراد بالجزية المطلقة الشاملة للعنوية

للفاعل وقوله ان رضى إشارة الى أن في عبارة المصنف حدقا وهذا يدل على قراءته بالبناء للفاعل كما قلنا ويصح أن يقرأ بالبناء  
للمفعول أى ويكون الشرط امان الامام أو من الحربى ولا بد من الرضا على كل وقوله ما يأتى ضعيف أى الذى هو قوله والظاهر الخ  
(قوله أى الاذلال والشدة الخ) وحد ما قيل في اهانتهم ان يجوعوا يوم أخذها بكان مشهورا وسوق ويحضر وافية قائمين على أقدامهم  
وأعوان الشريعة فوق رؤسهم يخوفونهم على أنفسهم حتى يظهر لهم وغيرهم ان مقصدنا منهم اظهار ذلهم لا أخذ أموالهم ويرون  
أن لنا الفضل في قبولها منهم وتركهم ثم يجذب كافر بعد كافر لقبضها ويضعف على عنقه ويدفع دفعا كما نخرج من تحت السيف  
عسى الله أن يكف به أس الذين كفروا وينبغى استحضار ما جابوا عليه من بغضهم لنا وتكذيب نبينا وأنهم لو قدروا علينا لاستأصلونا  
شما فنبأ واستولو على دمانا



(قوله وإضافة المجتاز ثلاثاً) من عطف الخاص على العام لأن هذا من أرزاق المسلمين كـ (قوله ثلاثاً) أي ثلاث لبال أو أيام وحذف التاء مع حذف المعدود وجاز ولو كان المعدود مذكراً (قوله للظلم) أي باكثر مما فرض عليهم (قوله مدان) الذي في نت صاع والذي في المواق مديان تنبيه مدى مكيال يسع سبعة عشر صاعاً (قوله وثلاثة أقساط زيت) كل قسط ثلاثة أرطال بالشامى بالامصري وبعبارة أخرى وزن كل قسط تسعة أرطال (قوله والحيرة) نسخة كـ والحيرة قال والذي في عبارة بعضهم والحيرة بالكسر بلد قريب من الكوفة بدل الجزيرة لأن الجزيرة ممنوعون من سكناهم فيها (قوله ولا أدري كم الخ) استظهر بعضهم أنه يرجع في ذلك لاجتهاد الامام (قوله والعنوى حر) أي والصليحي كذلك (قوله وكان ميراثهم) عطف مسبب على سبب أي لأنهم اذ لم يكن لهم وارث من أهل دينهم غير انهم للمسلمين (قوله وعليه) أي على أنه حر (٤٤٤) الذي هو المعتمد ومقابله يقول انه عبد للمسلمين ويترتب على الحرية أنه

لا يجوز النظر الى شعور نساء أهل الذمة ولا صدورهن وعلى أنهن اماء فيجوز ذلك (قوله الا لعمل الخ) فيه أن ولده عليه الجزية فقضيته أنها قوت مع أن المصنف قال فالارض للمسلمين سواء كان له وارث أم لا (قوله حيث يجوز له الشراء) أي بان كانت أرض موات كما أفاد بعض شيوخنا احترز بذلك عن أرض الزراعة فأنها وقف لا يجوز شراؤها (قوله ان ما اكتسبه من المال قبل الفتح الخ) فان قلت انه قبل الفتح غنمه قلت انه اذا أقرب في البلاد لا بد أن يترك له شيء يتعيش به (قوله فهو للمسلمين) أي في بيت المال هذا وأفاد بعض شيوخنا قالوا والذي في عجب أن المعتمد خلاف هذا التفصيل وهو أنه ان مات فان ماله للمسلمين ان لم يكن له وارث سواء اكتسبه بعد الفتح أو قبله اهـ (أقول) واذا علمت ذلك فخيرك بنص الشيخ عبد الرحمن الذي هو أصل عبارة الشارح وهو وأما غير الارض من جميع أموالهم فله أولوارثه وشهره ابن الحاجب لكن في المدونة وان كان الذي أسلم من أهل العنوة لم يكن له ماله ولا أرضه ولا داره قال ابن يونس عن أبي محمد يريد ماله الذي

والصليحية وهـ إذا أولى لانه يعلم منه حكم الالهانة بطريق المنطوق وعلى عود الضمير على الجزية لا يعلم منه حكم الالهانة إلا بطريق الالتزام وظاهر قوله وسقطنا بالاسلام ولو ظهر منه التحميل على اسقاط الجزية في السنة المنكسرة وهو كذلك (ص) كأرزاق المسلمين وإضافة المجتاز ثلاثاً للظلم (ش) يعني أنه يسقط عنهم لاجل الظلم ما قرره عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع الدنانير والدرهم في كل شهر على كل نفس وهو من الخنطة مدان وثلاثة أقساط زيت على من كان بالشام والحيرة وقرر على كل من كان بمصر اردبان من الخنطة في كل شهر على كل نفس ولا أدري كم من الودك والغسل والكسوة وقرر عليهم أيضاً أن يضيّفوا من مريم من المسلمين ثلاثة أيام وقرر على أهل العراق خمسة عشر صاعاً من التمر في كل شهر على كل نفس مع كسوة معروفة كان عمر رضي الله عنه يكسوها الناس لا أدري قدرها قاله مالك وقوله للظلم علة للمسلمين (ص) والعنوى حر (ش) يعني أن العنوى بعد ضرب الجزية عليه حرفي من قتله خسمائة دينار لان اقراره في الارض لعمارتها من ناحية المن الذي قاله الله تعالى فامنا والمنا العتاقة فلا يمنعون من هبة أموالهم والصدقة بها وان يحكم بذلك عليهم المسلمون وأن لا يمنعوا من الوصية بجميع أموالهم الا اذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم وكان ميراثهم للمسلمين وعليه يأتي قول ابن حبيب اذا أسلموا كانت لهم أموالهم ولم تنزع منهم والى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وان مات أو أسلم فالارض فقط للمسلمين (ش) أي الارض المعهودة في قوله ووقفت الارض وهي التي أقرت بيده يوم الفتح اذ لم تقر بيده الا لعمل فيها عانة على الجزية ابن زرقون وأما الارض التي اشتراها بعد العنوة حيث يجوز له الشراء فهي من جملة أمواله حكمها حكم ماله عندي ولم أر نصاً فيها وكان الاولى أن يفرع قوله وان مات الخ بالفاء لانه مفرع على الحرية ومفهوم قوله فقط ان ماله ليس للمسلمين لكن على تفصيل وهو أن ما اكتسبه من المال قبل الفتح فهو للمسلمين أيضاً وما اكتسبه بعده فهو له فان قيل ما هنا مخالف لما سيأتي في باب الفرائض من قوله ومال الكفاي الحر المؤدى للجزية لاهل دينه من كورثته فالجواب ان ذاك في غير العنوى جعاليين الموضعين (ص) وفي الصليحي ان أجلت فلهم أرضهم والوصية بمالههم وورثوها (ش) الجار والمجور ومتعلق بعقد راي والحكم في الصليحي وقوله فلهم أرضهم جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ المقدّر فاذا أجلت جزيتهم على البلد بما حوت من أرض ورقاب من غير تفصيل ما يخص شخصاً ولا ما يخص الرقاب من الارض فلهم أرضهم ان أسلموا ابن القاسم ويبيعونها الباجي ولا يراد في الجزية بزيادتهم ولا

أكتسبه قبل الفتح وأما ما اكتسبه بعد الفتح فهو له اهـ ففهوم الارض فقط فيه تفصيل على ما عند ابن يونس فلا يعترض ينقص به على المصنف اهـ والحاصل أنه اذا مات فله لوارثه ان كان له وارث فان لم يكن له وارث فله للمسلمين أي ماله الذي بيده حين الموت أكتسبه قبل الفتح أو بعده وبقي بيده (وأقول) ظهر لك أن الخلاف فيما اذا أسلم وقد علمت ان ماله قبل الفتح غنمه وقد أجبنا بما تقدم فان قلت يستبعد كونه اذ لم يسلم ببق ذلك المال بيده واذا أسلم يتزع منه قلت لا بعد لانه اذا أسلم يصير له استحقاق في بيت المال (أقول) ويمكن جواب آخر بان يكون المراد ان هذا المال الذي اكتسبه قبل الفتح لم يظهر حين فتح البلاد حتى يقسم بين الفاعين وما ظهر الا بعد يفرق الجيش فصار لا موضع له الا بيت المال هذا ما ظهر وعليه بالتأمل في المقام والله أعلم (قوله فلهم أرضهم ان أسلموا) وأولى ان لم يسلموا



وأنما قيد بذلك إشارة للفرق بينه وبين العنوى (قوله فلا هل مؤادتهم) كذا في نسخة شيخنا عبد الله كانباء عليهم أي الذين يؤدون عنهم الجزية كذا ضبطت بخطه اه وفي شرح شب خلافة لانه قال المراد بمؤادتهم من بينهم وبينه مودة وقد ذكر انه لا بد أن يكون من أهل دينهم فان كان من أهل دينهم ولم يكن بينهم وبينه مودة فلا توارث بينهم انتهى قال في المصباح ووادته مودة ووداد وود كز قبل ان الاسم المودة تنبيه في شرح شب كما أن الارض لهم أموالهم لهم فلو قال المصنف فلهم أرضهم ومالهم والوصية بهما وورثانهم فان لم يكن لهم وارث فلمؤادتهم من أهل دينهم لا فاد المراد انتهى (قوله وخراجها على البائع في المشتريين) وهذا قول ابن القاسم ومقابلها لا شبه القائل بان خراجها على المشتري فلوا ابتاعها المسلم على أن خراجها عليه كان البيع حراما قاله ابن القاسم (قوله الا أن يموت أو يسلم) تقدم مفهوم يموت وان فيه نظرا وكذا يقال في مفهوم (٤٤٥) يسلم والظاهر أنه اذا أسلم تسقط عنه

رأسا فلا يطالب بها بائع ولا مشتري وذلك لانه اذا أسلم يسقط عنه الخراج والارض له واذا كان الامر كذلك فله اذا باعها ثم أسلم فلا يطالب بها المشتري ولا البائع (أقول) والظاهر انه اذا مات البائع يتبسط ورثته البائع لانه لما حكم الشارع بان المتبوع البائع يظهر أن التعلق يكون من جهته فيلحق به وارثه لا المشتري والذي يظهر أنهم اذا أسلموا تسقط عنهم وعن المشتري لان الارض تكون لهم اذا أسلموا وتسقط الجزية عنهم بالاسلام وقد تملكها منهم المشتري وقوله وحكمهم حكم الذي قبله هذا هو الذي افاده بقوله فالحكم فيهما سواء وهو أن أرضهم لهم ان أسلموا الخ (قوله في الاقسام الثلاثة) الاول هو ما أشار به بقوله وفي الصلح ان أجملت الخ والثاني ما أشار به بقوله وان فرقت على الرقاب الخ والثالث هو ما أشار به بقوله وان فرقت (قوله وذكر الشيخ كريم الدين الخ) فصار الحاصل ان رب الارض اذا باعها فخرجاها

ينقص بنقصانهم ولا يبرأ أحد منهم الا بأداء الجميع لانهم حلاء والوصية بمالهم بعضه أو كله أو ورثوها فان لم يكن لهم وارث فلا هل مؤادتهم اذ لا ينقص من الجزية شيء بموت بعضهم وذهب ابن حبيب الى أن الارض موقوفة للجزية لا تباع ولا تورث وليست لهم ان أسلموا (ص) وان فرقت على الرقاب فهي لهم الا أن يموت بلا وارث فله المسلمين ووصيتهم في الثلث (ش) يعني ان الجزية الصلحية اذا وقعت مفرقة على الرقاب كعلى كل رقبة كذا وأجملت على الارض أو سكنت عنها فلهم أرضهم وانها يعود الضمير من قوله فهي لهم أي فالارض لهم يرثونها ويبيعونها وتكون لهم ان أسلموا وتورث عنهم مع مالهم ان ماتوا فان مات واحد منهم ولا وارث له فخاله وأرضه للمسلمين لا لاهل مودته ووصيتهم في هذه الحالة في الثلث فقط ان لم يكن لهم وارث والا فلهم الوصية بجميع مالهم وفي هذه الحالة تزيد الجزية بزيادتهم وتنقص بنقصانهم وحكم ما اذا فرقت على الارض أو عليهم ما حكم ما اذا فرقت على الرقاب (ص) وان فرقت عليها أو عليهم ما فلهم بيعها وخراجها على البائع (ش) يعني أن الجزية الصلحية اذا وقعت مفرقة على الارض فقط أي وأجملت على الرقاب أو سكنت عنها كعلى كل شجرة كذا أو وقعت مفرقة على الارض وعلى الجاهل معا كعلى كل شجرة كذا وعلى كل رأس كذا فأرضهم لهم يبيعونها لمن شاؤوا وخراجها على البائع في المشتريين وهذا قول ابن القاسم في المدونة وانظر اذا مات البائع هل يتبسط المشتري بخراج الارض دائما أو ورثته البائع وبعبارة وان فرقت عليها أي الارض أو عليهم ما أي الارض والرقاب فالحكم فيهما سواء وهو أن أرضهم وأموالهم لهم ان أسلموا ولورثتهم ان ماتوا الا أن يموتوا بلا وارث فله المسلمين كما في القسم الذي قبله ويراد هنا قوله ولهم بيعها وخراجها المضروب عليهم على البائع الا أن يموت أو يسلم وسكت عن المال في هذا القسم وحكمه حكم الذي قبله وعلى كل حال الارض لهم في الاقسام الثلاثة الا أنهم اذا باعوها في القسمين الاولين لا يكون خراجها على البائع وفي هذا القسم خراجها على البائع والمراد بخراجها مضرب عليها وسكت المؤلف عما اذا فصلت على الرقاب وأجملت على الارض أو سكنت عنها هل يكون على من باع الارض خراجها أولا وذكر الشيخ كريم الدين أنه لا يكون خراجها على من باعها بل يكون عليهم أي على أهل الصلح جميعهم كما أن الحكم كذلك

على أهل الصلح جميعهم في القسمين الاولين وفي الثالث على البائع فافترق الحكم في الخراج عند البيع وان ساوى الثالث الثاني في شيء آخر الذي قد تقدم بيانه تنبيه في ابن يونس وجه خامس وهو ما اذا أجملت على الرقاب دون البلد قال فلهم بيع الارض وتورث عنهم كما لو كانت مفصلة على الجماعة انتهى (أقول) قد علمت ما قاله الشيخ كريم الدين في القسم الثاني وهو ظاهر بالنسبة لما اذا فرقت على الرقاب وأجملت على الارض أي بالنسبة للارض لا بالنسبة للرقاب لان الارض لا تدخل لها في ذلك ويبقى ما اذا قسمت على الرقاب وسكت عن الارض وباع أحد أرضه فالظاهر انه لا يتعلق بالارض خراج على المشتري وانما الذي هو مضروب على بائعها يكون عليه مطلقا وفي شرح عب وعلم مما قررنا ان كلا من مسئلة كون أرض الصلح وماله له ومسئلة وصيته بهما ومسئلة خراج الارض تجري فيه أربعة أقسام وهي كون الجزية مفرقة على الارض فقط أو على الرقاب فقط أو عليهما أو مجتمعة وسكت عنها اذا أسلم فيكون له أرضه وماله سواء أجملت الجزية عليه أو فصلت على الرقاب أو الارض أو عليهم ما انتهى وتأمل في المقام تجد الصور تزيد



(قوله ان شرط) أي ان طاع الامام له بذلك أي ان سأل وأجاب بذلك والافعال عنوى مفعول لا يتأتى منه شرط (قوله يسكنوه معهم) كذا بخطه بجذف فون الرفع أي لا بلديسبق المسلمون باختطاطها كما سيأتي بيانه هذا والمعمد الذي عليه المحققون وتجب به الفتوى انه لا يمكن العنوى من الاحداث (٤٤٦) مطلقا سواء شرط أم لا <sup>في تنبيهه</sup> لو أكل البحر كنيسة ثم فالظاهر كافي لـ أن

لهم الاحداث بالشرط أي على ما قاله المصنف (قوله كأنهم المنشؤون لها) لا يخفى ما في بعده هذا اذ في الاحداث اظهار شركة الكفر بخلاف الترميم فتدبر (قوله لا ببلد الاسلام) أي لا يجوز لكل من العنوى والصلى الاحداث ببلد الاسلام التي يعول عليها (قوله اختطها المسلمون) أي زلها المسلمون قال في النهاية الخطبة بالكسر الارض يختطها الانسان نفسه بان يعلم عليها علامة ويخط عليها خطا يعلم انه قد احتازها وبه سميت خطط الكوفة والبصرة انتهى (قوله فان كان يحصل من المنع) أي منع الاحداث سئل الناصر عن اكسراء اليهود دارا لاجل جعلها معبد الههم فأجاب بالمنع وبعبارة أخرى ولا يجوز دفع دار لهم يجعلونها كنيسة ولو لم يكن معهم في البلد مسلم ويجب التصديق بجميع الثمن في الكسراء بالزائد في البيع (قوله الخيل النفيسة) المعتمد يعنون من ركوب الخيل نفيسة أم لا (قوله الا كف) بضمين جمع كاف فاذا علمت ذلك فقول الشارح البرذعة الصغيرة تفسير للمفرد وهو كاف لا للجمع كما يتبادر من عبارته فتدبر (قوله البرذعة الصغيرة) أي كالعراق التي تجعل تحت البرذعة (قوله وظهر السكر) أي في مجلس غير خاص بهم فيشمل الاسواق وحوارهم التي يدخلها المسلمون ولو لبيع أو في بعض الاحيان فيما يظهروا وأما لو أظهره في بيوتهم وعلمنا ذلك برفع صوته أو برؤيتهم من دارنا المقابلة لهم فلا (قوله ومعتقده) مالم يكن فيه ضرر للمسلمين كتنفيرهم عن اعتقادهم فينقض عهده (قوله وأرى يقتل الخمر) ظاهره ان كل مسلم له ذلك ولا يختص بالخاصة (قوله هو ما يشبه الوسط) هو خيوط كثيرة ملونة بألوان شتى تشد في الوسط وقوله ولهذا الخ يفيد انه اذا لبس البرنبة والطرطور لا يعزروا الحاصل انه متى لبس ما فيه علامة على

اذا وقع الصلح على الرقاب والارض مجالا لكن ذكره على سبيل البحث (ص) وللعنوى احداث كنيسة ان شرط والافلا (ش) يعني أن العنوى يجوز له أن يحدث كنيسة في بلاد العنوة المقر بها أهلها وفيما يختطه المسلمون يسكنوه معهم اذا اشترط ذلك عند ضرب الجزية ولو في له بشرطه فان لم يشترط ذلك عند الضرب فانه يمنع من احداث الكنيسة ولا يتعرض لهم في كنائسهم القديمة وان بلا شرط (ص) كرم المتهدم (ش) يحتمل التشبيه التام فيجوز مع الشرط لامع عدمه ويحتمل الناقص وهو عدم الجواز ولو مع الشرط وهو الراجح وحيث يقال ما الفرق بين الاحداث والترميم فيقال ان الترميم فيه بقاء الشيء على ما هو عليه فتجوز به يوصل لهم الى أغراضهم من بقاء الكنيسة على ما هي عليه بخلاف الاحداث فان المسلمين فيه كأنهم المنشؤون لها ويقوى الاحتمال الثاني تصريحه بفهوم الشرط لانه لا يصح به الا للكنيسة وهي ذكره ليشبه به (ص) وللصلى الاحداث (ش) يعني أن الصلى يجوز له أن يحدث كنيسة في غير بلاد المسلمين ويجوز له أيضا أن يرم ما منه مدم من الكنائس القديمة وسواء شرط ذلك على المسلمين عند ضرب الجزية عليه أم لا على المذهب (ص) وبيع عرصتها أو حائط (ش) يعني أنه يجوز للصلى أن يبيع عرصة الكنيسة أو حائطها بخلاف أرض العنوة فلا يجوز لهم بيع شيء منها لان جميعها في لله تعالى على المسلمين وحائط بالجر أو بالنصب اما عطف على لفظ عرصتها أو على محلها لانه في محل نصب على أنه مفعول المصدر (ص) لا ببلد الاسلام (ش) أي التي بارض الاسلام أي التي انفرد باختطاطها المسلمون أي التي كان بها المسلمون قبل فتح أرضه لا البلد التي اختطها المسلمون بعده أو معه فانه لا يمنع من ذلك هذا ما يعول عليه ومحل المنع المذكور ان لم يحصل مفسدة فان كان يحصل من المنع مفسدة أعظم ارتكب أخف المفسدتين هذا معنى قوله (الامفسدة أعظم) \* (ص) ومنع ركوب الخيل والبغال والسرورج وجادة الطريق (ش) يعني أن الذي عنوي أو صلييا يمنع من ركوب الخيل النفيسة ومن ركوب البغال النفيسة ويمنع من الركوب في السرورج ولو على الخيل بل يركبون على الا كف عرضا بأن يجعل رجلاه معاني جانب الدابة اليمنى أو اليسرى والا كف البرذعة الصغيرة التي تجعل تحت البرذعة الكبيرة وأما الجال هي في عرف قوم كالخيل وفي عرف آخرين كالخيل بل دونها فتجوز على هذا ويمنع من جادة الطريق أي وسطها اذا لم يكن خاليا قال الجوهرى جادة الطريق معظمها والجمع جواد (ص) وألزم لبس عيظه وعزرائك الزنار وظهر السكر ومعتقده وسط لسانه وأرى يقتل الخمر وكسر الناقوس (ش) يعني أن الذي يلزمه أن يلبس شيئا عيظه عن زى المسلمين لئلا يشبه بهم ولهذا اذا نزل لبس الزنار فانه يلزمه التعزير والزنار بضم الزاى هو ما يشبهه الوسط علامة على الذل وكذلك يعزرا اذا أظهر السكر والخنزير والجهر بالقراءة بين المسلمين وكذلك يعزرا اذا أظهر معتقده في المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام أو غير ذلك مما لا ضرر فيه على المسلمين وكذلك يعزرا اذا بسط لسانه على مسلم أو يهضمه والمراد ببسط لسانه أن يتكلم ولا يحترم الحاضرين وان لم يكن سببا ولا شتما وكذلك يعزرا اذا

خاص بهم فيشمل الاسواق وحوارهم التي يدخلها المسلمون ولو لبيع أو في بعض الاحيان فيما يظهروا وأما لو أظهره في بيوتهم وعلمنا ذلك برفع صوته أو برؤيتهم من دارنا المقابلة لهم فلا (قوله ومعتقده) مالم يكن فيه ضرر للمسلمين كتنفيرهم عن اعتقادهم فينقض عهده (قوله وأرى يقتل الخمر) ظاهره ان كل مسلم له ذلك ولا يختص بالخاصة (قوله هو ما يشبه الوسط) هو خيوط كثيرة ملونة بألوان شتى تشد في الوسط وقوله ولهذا الخ يفيد انه اذا لبس البرنبة والطرطور لا يعزروا الحاصل انه متى لبس ما فيه علامة على



ذله لا يعز (قوله ولم يقل وكسرت الخ) المعتمد انه اكسر كما يفيد محشى نت وغيره (٣) (قوله لها حس) أى في وقت الضرب (قوله وكذلك تشيع جنازهم) أى اكرام وتعظيم فاذا لا حاجة لقول الشارح (٤٤٧) لانه اكرام

حل الشارح وأجيب بان التطلع التمتع وشأنه الاطلاع (قوله والتامين) عطف مرادف (قوله والذب) أى الدفع (قوله واستماله) السين والتاء زائدتان أى امالة أى استناد لذى جراءة ولا شأن ذلك من جملة الجاه (قوله يخشاه الحاكم) أى القاضى وخشية القضاة من أصحاب الجاه حاصل فى عصورنا هذه (قوله ومنها اذا غصب حرة مسلمة) ولا بد من أربعة شروط يرويه كالمردود فى المحكمة ولها الصداق من ماله وولدها منه على دينها أى مسلم لأب له وكذا اذا زنى بها طائفة قولدها على دينها وقولهم الولد تابع لبيه فى الدين والنسب محمول على المنسوب لابه (قوله الذى لا حارس) تفسيره لا انكشاف أى انكشافه كونه لا حارس له أى ويخاف عليه (قوله وعورة العدو) أى وعورة المسلم بالنسبة للعدو ما انكشف من حال المسلم الذى يتوصل منه أى من أجله اليه (قوله أو تقوله) أى اختلقه من قبل نفسه وهما فى المعنى واحد وان اختلفا لفظا لكنه مما كفروا به وقوله أو عيسى خلق محمد اقال البساطى لا ينبغي أن يدخل فى التبرى اذ لا شك فى قصد التقيص (قوله مسكين محمد) قال ابن القاسم سألتنا مالك بن أنس فى عصر شهد عليه انه قال مسكين محمد يخبركم انه فى الجنة ماله لم ينفع نفسه حين

أظهر الخمر ويريقها ولا يضمن لهم شيئا فيها وأما ان لم يظهر الخمر وأراقها مسلم فانه يضمن لتعديه ولم يقل وكسرت أو انبها لان أو انبها من جملة مال الذمى ولا يجوز لاحد اتلافه وكذلك يعز اذا حل الخمر من بلد الى بلد واذا أظهر ضرب النافوس وهو خشبة يضرب عليها لاجل اجتماعهم لصلاتهم فانه يكسر ويعز ولا شيء على من كسره ومثله الصليب اذا أظهره فى أعيادهم واستمسقائهم ويمنعون من الزنا ولا يمنعون من الزواج بالبنات والامهات ان استحلوه ولا يمنعون من ركوب الخمر ولو نفيسة ولا يكتنون ولا تشيع جنازهم لان الكنى تعظيم واكرام وكذلك تشيع جنازهم لانه اكرام ولو قريبا (ص) وينقض بقتال ومنع جزية وتعد على الاحكام وغصب حرة مسلمة وغرورها وتطلع على عورات المسلمين (ش) لما ذكر الامور الممنوع منها أهل الذمة وليست نقضا للعهد أخذتكم على الامور التى ينتقض عهدده باحدا واذكر انهم اسبغوا وقد علمت أنه اذا انتقض عهد الذمى يصير كالخمرى الاصل فى النظر فيه اذا ظفر به بأحد الامور الخمسة المخيرة فى الاسرار التى أحدها اباحة استرقاقه منها قتال الذمى للمسلمين لا عن ظلم ركه لمنافاته الامان والتأمين فيسقط ما كان له عليهم من الحماية والذب عنه فان كان عن ظلم ركه فلا يكون نقضا للعهد ومنها أن يمنع الذمى من أداء الجزية التى قدرت عليه عوضا عن حقن دمه فيسقط ما كان له من الامان لان ذلك كالصلح ينعقد مع أهل الحرب على شروط فان لم يوفوا بها انتقض الصلح ومنها أن يقر الذمى على أحكام المسلمين بان يظهر عدم المبالاة به أو يستعين على ذلك بجاه أو استماله الذى جراءة من المسلمين يخشاه الحاكم على نفسه أو ماله أو عرضه فيسقط ما كان له من الامان عندهم ومنها اذا غصب حرة مسلمة على الزنا أى ووطئها بالفعل واحترز بنصب الحرة مما اذا طأ وعته على ذلك فانه لا يكون نقضا للعهد واحترز بالحرمة المسلمة من الامة المسلمة فانه اذا زنى بها طوعا أو كرها لا يكون ذلك نقضا للعهد مالم يعاهد على أنه اذا أتى شيئا من ذلك انتقض عهده وكذلك اذا زنى بالحرمة الكافرة طوعا أو كرها فانه لا يكون نقضا للعهد ومنها اذا غر الحرة المسلمة وقال لها انه مسلم فتزوجت به ووطئها فاذا هو كافر واحترز بذلك مما اذا علمت بأنه كافر فان تزوجت بها لا يكون نقضا للعهد ويفرق بينهما ومنها أن يطلع على عورات المسلمين فيكون نقضا للعهد والمراد بعورات المسلمين أن يطلع الحريسين على عورات المسلمين يكتب كتبهم والعورة الموضع المنكشف الذى لا حارس عليه وعورة العدو ما انكشف له من حاله الذى يتوصل منه اليه قال الله تعالى ان بيوتنا عورة وذلك مأخوذ من عورة الانسان المنكشفة (ص) وسب نبي بماله يكفر به قالوا كليس بنى أولم يرسل أولم ينزل عليه قرآن أو تقوله أو عيسى خلق محمدا أو مسكين محمد يخبركم أنه فى الجنة ماله لم ينفع نفسه حين أكلته الكلاب (ش) أى ومما يكون نقضا للعهد الذى سبه لمن ثبت نبوته عندنا بالفظ لم يكفر الساب به كقوله مثلا محمدا ينزل عليه قرآن أولم يرسل أولم يرسل بنى أو اختلق القرآن من قبل نفسه أو عيسى خلق محمدا عليه الصلاة والسلام ومما أشبه ذلك وأما ما كفر الساب به كقوله لم يرسل اليه انما أرسل الى العرب وكأشركى والوالد ونحوهما فليس نقضا لان الله أقرهم على مثله ولكن يعز التعزير البليغ والمراد بماله يكفر به ماله يقر عليه وبما كفر به ما أقر ببناءه عليه وقوله كليس الخ مثال

أكلته الكلاب لو قبلوه استراح الناس منه قال مالك أرى أن يضرب عنقه وقوله فى الجنة أى أمره آيل الى الجنة وقوله أكلته الكلاب أى أكلت ساقه أى قصبة ساقه (قوله سبه لمن ثبت نبوته عندنا) سواء ثبتت عندهم أولا فاذا سبهم يهودى داود وسليمان نقض ولا ينفعه قوله ليس بنى عندى احترز عما اختلف فى نبوته كالخضر

٣ (قول المحشى قوله لها حس) ليس ذلك فى نسخ الشرح التى بأيدينا اه معجزة



(قوله وذكره على وجه التبري) هذا خلاف ما قاله الزرقاني لانه قال لم ينسبه لغيره لقصد التبري منه بل لكونه كلاما مقبها لا ينبغي ان ينسبه الى نفسه وعلى هذا فالضمير للكفار ونحوه قاله اللقاني ولو قال كقولهم لكان أولى <sup>في فائدة</sup> نص عياض على ان من تهاافت في سبه صلى الله عليه وسلم يجوز حرقه حيا وأولى بعد الموت كما كتب ابن القاسم باذن مالك جواب سؤال ورد من مصر انتهى (قوله وقتل ان لم يسلم) أي غير فاربه من القتل (٤٤٨) ولا يقال له أسلم (قوله وأما غيره الخ) في عب خلافة وذلك انه قال وقتل وجوبا

في السب وغصب الحرة المسلمة وغرورها ان لم يسلم وأما في التطلع على عورات المسلمين فيخير الامام فيه بين القتل والاسترقاق وأما في قتاله فينظر فيه كالا سري بالامور الخمسة المتقدمة كذا في النقل وينبغي قياس منع الجزية والتمرد على مسئلة القتال والفرق بينه وبين المسلم فقتله ولا تقبل توبته ان المسلم كان يعلم ان باطنه موافق لظاهره فلما وجدناه خالف ذلك استحق القتل بخلاف الكافر نعرف ان باطنه التقيص لكننا منعناه من اظهاره فاذا خالف استحق القتل ما لم يسلم (قوله فان حكمه حكم المسلم المحارب) أي من قتل أو صلب أو قطع أو نفي (قوله وحاربوا) أي كحاربة الكفار للمسلمين وأما اذا حاربوا كحاربة المسلمين فان الامام يخير فيهم للحرابة ثم ينظر فيهم كما ينظر في المرتدين (قوله فكم المرتدين في المال والدم) (قوله ولا تؤخذ أموالهم الخ) أي بل توقف فان قتلا فيصير مالهم فيا (قوله على المشهور الخ) ومقابلته مالا صبيغ من انهم كالكفار الحريسين يسترقون وأولادهم وعيالهم (قوله وصلحوا) عطف نفسه (قوله فيخرج الامان والاستئمان) فان الحربي فيهما

لمالم بكفروا به وذكره على وجه التبري لان بعض هذه الامور مما كفروا به كقولهم انه تقول القرآن والضمير في قالوا لاهل المذهب وقوله (وقتلت ان لم يسلم) لك أن ترجعه للسب خاصة وأما غيره من بقية مسائل النقض فالامام يخير فيه في واحد من الامور الخمسة السابقة في قوله كالنظر في الاسرى من قتل أو من أوفد أو أسمر أو ضرب بخزبة ولك أن ترجعه لجميع مسائل النقض لكن في الساب يتعين القتل وغيره ان رأى الامام قتله (ص) وان خرج لدار الحرب وأخذ استرقا لم يظلم والأفلا كحاربه (ش) المشهور ان الذمي اذا خرج من دار الاسلام لدار الحرب لغير مظلمة لحقته ناقضا للعهود وأخذناه فانه يسترق وانما نص على الاسترقاق وان كان الامام يخير فيه في بقية الوجوه المتقدمة في الاسير لدقوله أشبه انه لا يسترق لان الحر لا يعود الى الرق أبد او وجه المشهور ان الجزية لم تثبت له بعثا فمة من رق متقدم فلا تنقض وانما ترك على حاله من الجزية التي كانت عليه أمتناعا على نفسه وماله بين ظهري المسلمين لما بذله من الجزية فان امتنع من أداء الجزية لم يحصل له الغرض وكان للمسلمين الرجوع فيه وكان كالصلح ينعقد بين المسلمين وأهل الحرب على شروط فان لم يوفوا بها انتقض الصلح وأما ان خرج لاجل الظلم الذي لحقه ولو بشئ ثم أخذناه لا يسترق كما اذا حاربنا بدار الاسلام غير مظهر للخروج عن الذمة فان حكمه حكم المسلم المحارب وليس في هذا معارضة لحدا بن عرفة للجهاد ولا لما تقدم من أنه اذا قاتل المسلمين انتقض عهده لان هناك أظهر القتال وهو هنا متلصص وصرح بمفهوم الشرط ليشبه به قوله كحاربه (ص) وان ارتد جماعة وحاربوا فكم المرتدين (ش) صورته بجماعة من الكفار أسلموا ثم ارتدوا الى الكفر ثم حاربوا المسلمين ثم قتلونا عليهم فانه يحكم فيهم بحكم المرتدين من المسلمين لا بحكم الكفار المناقضين للعهود فيستتاب كبارهم ثلاثة أيام فان تابوا واقتلوا ويحبص صغارهم على الاسلام من غير قتل ولا تؤخذ أموالهم ولا تنسب نساؤهم على المشهور \* ولما كان المانع من قتال الحربي أمانا واستئمانا ومهادنة وصلحا وقدم المؤلف الكلام على ما عدا المهادنة ختم أبواب الجهاد بها مستغنيا بذكر شروطها الاربعة عن حدها وهي كما قال ابن عرفة المهادنة وهي الصلح عقد المسلم مع الحربي على المسالمة أي المتاركة مسدة ليس هو فيها تحت حكم الاسلام فيخرج الامان والاستئمان فقال (ص) وللا امام المهادنة لمصلحة ان خلا عن كشرط بقاء مسلم وان بطل الخوف (ش) أشار بهذا الى شروطها وذكر أنها اربعة الاول أن يكون العاقل لها الامام وينبغي أو نائبه لا غيره بخلاف التأمين فيصح ولو من أحد الناس الثاني أن يكون لمصلحة كالحج - عز عن القتال مطلقا أو في الوقت مجانا أو بعوض على وفق الرأي السديد للمسلمين لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها فان تظاهر المصلحة بان ظهر المسلمون عليهم لم يجوز الثالث ان يخلو عقد هاعن شرط فاسد والالم يجوز كشرط بقاء مسلم أسيرا بأيديهم أو بقاء قرية

تحت حكم الاسلام (قوله وللا امام المهادنة لمصلحة) مستوية فيها وفي عدمها فان كانت المصلحة فيهما فقط للمسلمين تعينت وفي عدمها امتنعت ويمكن شمول كلامه للقسمين الاولين لجعل اللام مستعملة في حقيقةهما وهو التخير في الاول ومجازها في الثاني وهي بمعنى على أو تجعل للاختصاص فيشمل الثلاثة ويراد شأن المهادنة الشامل لتركها والحاصل ان المهادنة تعتبرها الاحكام الخمسة (قوله ان خلا) ولم يعطف هذا الشرط الثالث بالواو فيه لجعل الشرطين السابقين أعني الامام والمصلحة كالموضوع للمهادنة وقوله ان خلا أي المهادنة بمعنى الصلح أو عقدها (قوله لقوله تعالى) دليل للعموم لان ظاهر الآية الاطلاق بعوض وغيره



(قوله خالية منهم الخ) أى من الكفار أى اذا كانت قرية خالية من الكفار فلا يجوز ابقاؤها تحت يد الكفار أى بحيث يسكنون فيها واما اذا لم يكن كذلك فلا يكون ذلك فاسدا (قوله الاخوف منهم الخ) اشارة الى أن قوله الاخوف مستثنى من مفهوم قوله ان خلا الخ ويصح ان يكون مستثنى من قوله وللامام المهادنة أى الاتوقع خوف فلا يجوز عقد هاهنا مع حصول الامن الا آن (قوله ولاحد) أى واجب فلا ينافى قوله ونذب ان لا يزيد (قوله وفى عهدها شرطانظر) ويحاج بان المعنى (٤٤٩) ولا بد من تعيين مدة ولاحد فيما يعين فتظهر

الشرطية (قوله ولو كان الفساد الخ) أى فيكون اشتراطهم علينا دفع المال شرطاً فاسداً (أقول) وعلى هذا المعنى فيصح ان نقول انه راجع للمنتطوق والمعنى ان خلا عن كشرط بقاء مسلم أو دفع مال من اهلهم ويصح ان نقول انه راجع للمفهوم بوجه آخر والمعنى فان لم تخل عن كشرط فسدت ولو مع مال يدفعه العدو لنا (قوله وهو أمس بقوله الانخوف) بخلاف رجوعه للمفهوم قوله مصلحة فانه ليس أمس لانه يكون المعنى وان لم تكن مصلحة فلا يجوز ولو بدفع مال يدفعه العدو اليك الانخوف مع ان انخوف مصلحة (قوله وان استشهد الخ) عبارة الشارح تفيد ان المراد ظن ولو غير قوى وعبرة عب تبعاً للعج أى ظن ظناً قوياً قانلاً فان تحقق خيانتهم نبذه من غير انذار فكل من النبذ والاذنار واجب والحاصل ان كلام شارحنا يفيد ان المراد بالاستشعار مطلق الظن وكلام عجي يفيد ان المراد به الظن القوى وأما اذ لم يكن قوياً فيترجح ذلك ولا يجب وهو ظاهر (قوله ولو أسلموا) هذا هو المقصود بالمبالغة ولذلك قال شب ولما كانت هذه المبالغة أى التى هى قوله وان بردها ن غير مفيدة للخلاف أتى بالوالدة عليه بقوله

للمسلمين خالية منهم أو أن يحكموا بين مسلم وكافر أو أن يأخذوا منا مالا الا لخوف منهم فيجوز كل ما منع وأشار الى الشرط الرابع بقوله (ولا حدد) لمدة المهادنة بطول أو قصر بل على حسب اجتهاد الامام وقد راجح الحاجة ولا يطيل لما قد يحدث من قوة الاسلام وفي عده هذا شرطا نظروا بعبارة أخرى وجلة قوله ولا حدد مستأنفة أتى بها البيان الحكيم وليست شرطاني المهادنة خلافا لما قلت لان الشروط ثلاثة فقط وأشار بقوله (وننب ان لا تزيد على أربعة أشهر) الى أنه يندب عند أبي عمران أن لا تزيد على تلك المدة لاحتمال حصول زيادة قوة للمسلمين أو نحوها أي حيث كانت المصلحة في ذلك وفي غيره على السواء والاعتين بما فيه المصلحة وبعبارة يحتمل أن قوله وان عمل راجع لمفهوم قوله ان خلاعا عن كشرط بقاء مسلم أي فان تضمن عقد المهادنة شرطا فاسدا لم يجز ولو كان الفساد بسبب التزام مال ندفعه لهم كإقرارناه وهو أمس بقوله الاخوف ويحتمل رجوعه لمفهوم قوله للمصلحة أي فان لم تكن مصلحة لم تجز المهادنة وان على مال يدفعه العدو لنا لقوله تعالى فلا تمهنوا وتدعوا الى السلم وأنتم الاعلون (ص) وان استشعر خيانتهم بنذره وانذرهم (ش) يعني انه يلزمنا ان نوفي لهم بما اشترطوا علينا في تلك المدة الا ان يستشعر الامام منهم الخونة فانه يجب عليه ان ينذر عهدهم أي يطرده وينقضه وينذرهم ويعلمهم بان لا عهد لهم وانه مقابلتهم ان قيل كيف ينقض العهد المشيق بالخوف وهو ظني قيل اذا ظهرت آثار الخيانة ودلائلها وجب بنذره خوفا للواقع في المهادنة بالتمادي وسقط اليقين هنا بل ظن للضرورة (ص) ووجب الوفاء وان برد رهائن ولو أسلموا (ش) تقدم ان الامام يلزمه ان يوفي لهم بشرطهم الصحيحة التي اشترطوها عليه حتى لو اشترطوا ان يردهم اليهم من جاء منهم مسلما من الرجال فانه يوفي لهم بذلك وفاء بالعهد واما النساء فانه لا يجوز ردهن اليهم لقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار فقوله ووجب أي ووجب الوفاء بما أجزأناهم وشارطناهم عليه وان كان برد رهائن ولو أسلموا حيث وقع اشترط ردهم وان لم يشترطوا في الرد ان أسلموا وقوله ولو أسلموا مقيدا بما اذا كان لنا عندهم رهائن أولنا عندهم رهائن وتسكوا بهم حتى رد اليهم رهائنهم واما ان لم يكن لنا عندهم رهائن أولنا عندهم ولم يجسبواهم لرد رهائنهم فلا يردهم رهائنهم حيث أسلموا ثم ان قوله ولو أسلموا لا يعارض قوله فيما مر ان خلاعا عن كشرط بقاء مسلم لان الاسلام فيما سبق سابق على الشرط وهنا بعده أي ولو أسلموا في المستقبل لان لولمستقبل أو ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء لجواز فراره بعد ذلك أو فدائه وقوله (لمن أسلم) أي كشرط ردمن أسلم وليس رهنا فانه يوفي به كان اسلامه سابقا على الشرط أو بعده ولا يعارض قوله ان خلاعا لان ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء فقول من قال انه تكرار مع قوله ووجب الوفاء وان برد رهائن ولو أسلموا وأعاد ليرتب عليه قوله (وان رسولا) نشأ عن غير تأمل وانما بالغ على الرسول لئلا يتوهم أنه ليس داخل تحت الشرط وأبضا فانه

(٥٧ - خروشي ثانی) ولوا أسلموا انتهی وبعبارة أخرى ان للخلاف غير المذهبي رداعلى أى حنيفة ولوللخلاف المذهبي رداعلى ابن حبيب ورهائن جمع رهين أو رهينة انتهی (قوله ان يرد اليهم من جاءنا) الاولى حذف ذلك لان كلامنا فى حبس الرهائن لافين أسلم من غير رهن (قوله مقيد الخ) فيه نظر بل لا تقييد وكذا يقال فى قوله كمن أسلم الخ والحاصل انه يوفى بذلك وان لم يكن لنا عندهم رهائن على المعتمد (قوله لا يتوهم الخ) حاصله انه ان اشترطوا علينا ان نرد لهم من جاءنا منهم مسلما فنوفى بذلك الشرط وزد كل



من جاء نامتهم مسلماً ولو كان رسولاً منهم أرسلوه لنا وقوله أيضاً الخ لعل المناسب ان يقول لئلا يتوهم عدم دخوله تحت الشرط لانه جاء ناباختيارهم فيذكره في مقام التعليل واعلم انه محمل قوله وان رسولاً حيث قالوا في شرطهم من جاءكم فان قالوا من جاء نامتهم هارباً فانه لا يجب رد الرسول بنبيه يجوز يمكن الرسول بقدر قضاء حاجته فان أبطأ أمر الامام باخراجه ولا يبيع شيئاً لاجل ولوطه وعلى الرسول دين أو حق لمسلم أو زناً أو شرب أو غير ذلك فانه يحكم عليه بحكم الاسلام (قوله وأما المرأة فلا ترد الخ) لقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات الخ وينبغي لهجوم الآية ولو كان لنا عندهم مسلمة سافرت في جيش آمن وأسررها وتوقف تحصيلاً على رد التي أسلمت (قوله على طريقة ابن بشير) وطريقة ابن (٤٥٠) حارث عن ابن عبدوس عن سمخون يبدأ من ماله فان لم يكن فن بيت المال (قوله

فدى بمال المسلمين) أي من يمكن الاخذ منهم من أهل قطره لا مابعد جدا وأعاده مع تقدمه في الجهاد لبيان تأخيرها عن التي ومعنى ذلك ان الامام يتولى ذلك بنفسه أو بنائيه بان يجسبي من الناس ويخلص الاسارى ولا رجوع لمن دفع شيئاً على الاسير ولو قصد الرجوع ويبدل على ذلك انهم جعلوه كواحد منهم (قوله مع ان تيسره الخ) وذلك لانه اذا كان يجسبي من المسلمين يسهل الامر لان كل واحد يدفع شيئاً لمشقة عليه فيه بخلاف فداؤه بماله (قوله ولا يجحد) معطوف على قوله لا يفديه (قوله رجوع بمنثل المثلي) يدفعه للفادى في محل الفداء فان تعذر فقيمه بمحل الفداء وهذا ظاهر اذا كان غير عين واختلقت قيمته بمكان دفعه ومكان قضائه (قوله وقيمه غيره) بحث فيه بأن الفداء قرض وفيه المثل مطلقاً قاله البدر (قوله على الملى والمعدوم) ولو فداه عالماً بعدمه (قوله واذا جهل) هذه غير صورة الشك المتقدمة لانه في صورة الشك يعلم انه يلزمه لكن

جاء باختياره وأشار الى شرط الرد بقوله (ان كان ذكراً) أي ان كان من أسلم ذكر او هذا شامل للرهان وغيرهم وأما المرأة فلا ترد ولو وقع شرط ردها صريحاً بالفسدة أعظم ولما ذكر وجوب رد المسلم اليهم بالوجوه السابقة كان مظنة سؤال تقديره فما يفعل فيه أيترك في أيديهم فذكر جواب ذلك بقوله (وفدى بالتي) ثم عمل المسلمين ثم بماله) والمعنى ان الاسير المسلم ممن تقدم وغيره لو هرب اليهم طوعاً من حراً وعبد يجب فداؤه ويبدأ في فداؤه بالتي وهو بيت المال على طريق ابن بشير وابن رشد ثم ان يحجز بيت المال أو لم يوصل اليه أو كان وقصر عن الفداء فدى بمال المسلمين أو بما قصر عنه بيت المال على قدر أموالهم ولو استغرقها ما لم يحش استيلاء العدو لذلك قال ابن عرفة والاسير كما أحدهم ان كان له مال ثم ان منع المسلمون ذلك فدى بماله ان كان له مال وانما قدم مال المسلمين على ماله لان المصلحة في تعاقب الفداء بمال المسلمين أشد من تيسره من ماله وقولنا المسلم احترازاً من الاسير الكافر فليس حكمه كذلك واذا فداه واحد من المسلمين أو جماعة مع علم الفادى أو ظنه ان الامام لا يفديه من بيت المال ولا يجحد ما يفديه من مال المسلمين وفداؤه بقصد الرجوع (رجع بمنثل المثلي وقيمه غيره) وهو المقوم على الملى والمعدوم بان يتبع ذمته وأمان علم أو شئ أو ظن ان الامام يفديه من بيت المال أو يجسبي من المسلمين ما يفديه به وفداؤه بقصد الرجوع فانه لا رجوع له لجملة على التبرع وتفریطه واذا جهل ان الامام يلزمه ان يفديه من بيت المال أو يجسبي من المسلمين ما يفديه به أو يفديه من ماله وفداؤه بقصد الرجوع فانه يرجع أيضاً والظاهر انه لا بد من حلفه كما يرشد له قوله في باب الرهن وحلف المخطئ الراهن انه ظن لزوم الدية ورجع وبهذا الحمل يندفع التنافض بين جعله الفداء واجبا على المسلمين وبين الرجوع به على المفدى (ص) ان لم يقصد صدقة ولم يمكن الخلاص بدونه (ش) يعني ان محل الرجوع بالفداء ان لم يكن الفادى بيت المال ولم يقصد الفادى صدقة على الاسير بالفداء ولم يمكن الخلاص بدون ذلك القدر واما ان كان الفداء من بيت المال أو قصد الفادى بالفداء المصدقة على المفدى فلا يرجع بشئ كما لا يرجع بالرائد على ما يمكن ان يفدى به عادة كما اذا أمكن فداؤه بما نافع الفادى لا يرجع بشئ على الاسير مما دفعه عنه للعدو (ص) الا محرم أو زوجا ان عرفه أو عتق عليه الا أن يأمره به ويلتزمه (ش) هذا يخرج من قوله ورجع بمنثل المثلي وقيمه غيره يعني ان المفدى

يشك في كونه هل الامام يقع منه ذلك أم لا (قوله والظاهر انه لا بد من حلفه) أي في صور الرجوع بفتح (قوله ورجع الخ) أي ولو علم انه فقير بخلاف المنفق على صغير يعلم انه فقير فانه محمول على التبرع والفرق ان الكبير قادر على الكسب قاله البدر (قلت) يلزم على هذا ان الاسير اذا كان صغيراً فقيراً لا يرجع عليه الفادى وتقدم قوله وله الثمن ان وجد قاله البدر (قوله وبهذا الحمل) أي المشار له بقوله واذا فداه واحد الخ (قوله ان لم يقصد صدقة) أي بان قصد الرجوع أو لا قصد له والقول قوله في قصد الصدقة وعدمه اذ لا يعلم الامن جهته كذا قال عجب (قوله ولم يمكن الخلاص بدونه) هذا وجهه ولكن النقل انه لا يعتبر ذلك القيد فيرجع ولو أمكن الخلاص بدونه (قوله أو زوجا) ولا يحرم عليه بالفداء المذكور لانه انما اقتل رقبته (قوله ان عرفه) وانظر هل القول قوله في عدم المعرفة (قوله الا ان يأمر به الخ) حل الشارح هو المعتمد واما جعل الواو في المصنف بمعنى أو وان الامر كاف



فضعيف ثم ما ذكره من ان الفادى يرجع على الاسير اذا امره بالفداء بقيد بغير الاب المعدم وأما الاب المعدم فلا يرجع عليه ولده  
الفادى له ولو فداء بأمره وكذا الواشهد ومثل الاب الام بل يقال وكل من يجب (٤٥١) عليه نفقته من ولده كذلك آفاده عجم (قوله

يقدم على أرباب الديون) وظاهره  
ولو على دين المرتن لكن يعارضه  
قوله وقدم على غير دين المرتن  
وقوله يخرج من التركة حق تعلق  
بعين كالمروء وعبد جنى وشمل  
كلام المؤلف ماذا افدى والدين  
محيط بماله (قوله على العدد)  
أى قسم على العدد أو بدل من  
قوله على غيره فلا يلزم تعلق حرفى  
بحر متحدى اللفظ والمعنى بعامل  
واحد (قوله ان جهلوا قدرهم) ثم  
ان علموا قدرهم أو جهلوه ولو  
بقريته عمل بذلك والاحوال على  
الجهل بقدرهم (قوله وغيرهما)  
من شرف فى المواق ما يفيد  
اعتبار القدر بالشرف وهذا انما  
يظهر اذا كان الشرف منظوره  
بحيث يشعرون بسببه والا فلا  
يعتبر (قوله بهمينه) القاعدة انه  
اذا قيل القول قوله فالمراد باليمين  
وان قالوا صدق فغير عين (قوله  
ابن رشد الخ) وليس هذا على  
أصولهم أى قواعدهم وحل  
عب يقتضى ضعفه لانه حمل  
المصنف على ظاهره ولم يذكر  
كلام ابن رشد (قوله يصدق الاسير  
ان أشبه) ظاهره بغير عين وكذا  
يقال فى قوله وكذا الفادى ان أشبه  
(قوله ولو كان فى يد الفادى)  
أى رد على مضمون القائل القول  
للفادى ان كان الاسير بيده كالرهن  
والخاص ان ابن القاسم يقول  
القول للاسير ولو كان فى يد الفادى  
ومضمون جعل القول للفادى

بفتح الميم وكسر الدال اذا كان محرما على الفادى يحرم نكاح كل منهما على الآخر أو كان  
زوجا فان الفادى لا يرجع عليه بما دفعه عنه للعدو فى فداءه ان كان الفادى عالما حين الفداء  
بأنه زوج له أو بانه محرم له أو كان القريب ممن يعتق عليه كالأصول والفصول والحاشية  
القريبة ولو لم يعلم به الا ان يأمره بالفداء حال كونه المفدى بفتح الميم وكسر الدال ملتزما للفداء  
فان الفادى حينئذ يرجع عليه بما دفعه عنه فى فداءه ولو لم يعلم انه قريبه الذى يعتق عليه  
أولم يعلم انه زوج له وبعبارة أخرى الاحرم أى من الاقارب هذا ظاهر كلامهم وحينئذ يخرج  
المحرم من الصهر والرضاع (ص) وقدم على غيره (ش) يعنى ان من فدى أسيرا من العدو  
وعلى الاسير دين غير الفادى فان الفادى يقدم على أرباب الديون لان الفداء أكد من الدين  
بدليل ان الاسير يفدى بغير رضاه وباضعاف قيمته ولا فرق بين مال الاسير الذى قدم به وماله  
الذى يبلد الاسلام فى ان الفادى يقدم على أرباب الديون فى الجميع واليه أشار بقوله (ولو فى  
غير ما بيده) وأشار بلو الخالفه ابن الموازى انه يختص بما فى يده بمبلغ دينه وهو فى غير ما بيده  
اسوة الغرماء (ص) على العدد ان جهلوا قدرهم (ش) يعنى ان من فدى جماعة بقدر معين  
كخمس مائة أسير بألف وفيهم الغنى والفقير والشريف والوضيع والحر والعبد قسم فداؤهم  
على العدد من غير تفاضل بينهم ان جهل العدو قدر الاسرى من غنى وفقير وغيرهما فعلى  
كل واحد فى المثال عشرون ويخير سيد العبد بين فداءه واسلامه وان علموا قدرهم وشكوا  
بسببه قسم على تفاوته (ص) والقول للاسير فى الفداء أو بعضه (ش) يعنى انه اذا اختلف  
الاسير والفادى فى أصل الفداء فقال الاسير قد فديتني بغير شئ أولم تفدىنى أصلا أو فى قدره فقال  
الفادى فديتني بكثير وقال الاسير بدونه ولو يسيرا كان القول للاسير عند ابن القاسم فى العتية  
بهمينه فى الفداء كله أو بعضه ولو أتى بما لا يشبهه ان لم يكن للفادى بينه وبينه رشد وليس هذا  
على أصولهم والاشبه اذا اختلفا فى مبلغ الفداء ان يصدق الاسير ان أشبه والا لفادى ان  
أشبهه والاحلفا ولزمه ما يفدى به مثله من ذلك المكان وكذا ان نكلا ويقضى للعالف على  
الناكل وحق المبالغة فى قوله (ولو لم يكن فى يده) ان يقال ولو كان بيده أى ان القول قول الاسير  
فى أصل الفداء ولو كان بيد الفادى ولا يتوهم انه لما كان بيد الفادى أشبه الرهن فيكون  
الفادى أحق به والفرق بينهما ان الرهن يباع والاسير حر لا يباع ولك ان تقول القول قول  
الاسير ولو كان مال الاسير بيد الفادى وعلى هذا الضمير فى يكن يرجع لمال الاسير لا للاسير  
نفسه وهنا كلام طويل انظره فى الشرح الكبير (ص) وجاز بالاسرى المقاتلة (ش) المشهور  
انه يجوز فداء أسارى المسلمين من أيدي العدو بالاسرى التى من شأنها القتال الذين عندنا من  
العدو اذا لم يرضوا الا بذلك لان قتالهم مترقب وخلاص الاسارى محقق (ص) وبالخنزير والخنزير  
على الاحسن (ش) هذا معطوف على قوله بالاسرى أى ويجوز أيضا الفداء بالخنزير والخنزير  
والميتة على ما استظهره ابن عبد السلام وصفة ما يقبل فى ذلك أن يأمر الامام أهل الذمة  
ان يدفعوا ذلك الى العدو ثم يحاسب الامام أهل الذمة بقيمة ذلك مما عليهم من الجزية فان  
أبوا لم يجزى به وعلى ذلك ولم يكن باس باتباع ذلك لهم وهذه ضرورة وظاهر كلام المؤلف انه  
يجوز الفداء بما ذكره ولو أمكن الخلاص بغيره وهو ظاهر النقل (ص) ولا يرجع به على مسلم

ان كان الاسير بيده (قوله بالاسرى التى من شأنها القتال) قيده للخصم بما اذا لم يخش الظهور على المسلمين الا ان يحلفوا على عدم  
القتال ويرى انهم يوفون بذلك ولا بأس بالفداء بصغار أطفالهم اذا لم يسلموا بالذى اذرضى وكانوا لا يسترقون من ل (قوله وهو  
ظاهر النقل) أقول والظاهر انه لا بد من مصلحة فى الجلة والا لما كان للشراء معنى الا ان كلام المصنف فى الجواز أى ويفهم منه الفداء



بالطعام بالاولى وقوله ولا بأس باتباع ذلك لهم أى اذا امتنع أهل الذمة من ذلك (قوله يعنى ان الفادى اذا كان) حاصله ان الصور ثمانية وذلك ان الفادى امام مسلم أو كافر والمفدى كذلك وفى كل امان يشتري ما ذكر أو يكون عنده فاذا كان الفادى مسلماً فلا يرجع اذا كان ما ذكر عنده كان المفدى مسلماً أو كافر أو ما اذا اشتراه ف يرجع بثمنه مطلقاً كان المفدى مسلماً أو كافر ثم ان الشارح تبع الطخنى تبعاً بهرام فيما اذا كان الفادى مسلماً واشتراه فى انه يرجع بثمنه ولكن فى شرح عب على ما خرم به بعضهم انه لا يرجع مطلقاً ولو اشتراه والظاهر التفصيل وهو ان المسلم اذا توقف الفداء على الشراء ف يرجع بالثمن وأما اذا لم يتوقف فلا يرجع (قوله ببقية الخبر وما معه) أى سواء اشتراه أولاً فهذه صور أربع فى الفادى الذى وسبقت أربعة فى الفادى المسلم (قوله اذا كانوا يملكونها) أى يصح عندهم تملكها وأما اذا كان لا يصح عندهم تملكها فيكون كالمسلم فيجوز عليه حكمه وفى عب خلافة فانه قال ومفهوم قولنا فادى مسلم انه لو كان الفادى كافراً يرجع (٤٥٢) به على مسلم مفدى ب قيمته عندهم لا بثمنه سواء اشتراه أو كان عنده فان فدى

كافراً يرجع به سواء اشتراه أو كان عنده ان ترافعا اليما انتهى وقوله رجع به أى بثمنه (أقول) وكلام شارحنا أحسن نعم لا يظهر كلامه الا اذا كان الخبر من المثليات وأما قبل الخبر فلا يظهر الا الرجوع ب قيمته فقد بر

### باب المسابقة

(قوله المسابقة) مفاعلة من الجانبين باعتبار ارادة كل منهما السبق لا باعتبار هانفسها (قوله النجمار) مصدر قاهره مقامرة وقاراً اذا غلبه وفى شرح شب والقمار بكسر القاف وهو اللعب يقال تقامر واذا لعبوا (قوله لغير ما كانه) أى لغير اكلنا لانه انما يجوز لنا تعذيبه بأكلنا له أو بما فيه مصلحة له كالسكى (قوله وحصول الخ) انظره فان المعوض انما هو السبق لا الثواب الا أن يقال لما كان الناشئ عن السبق الثواب كان الثواب معوضاً بهذا الاعتبار (قوله وعقد المسابقة الخ) أى

(ش) يعنى ان الفادى اذا كان مسلماً فانه لا يرجع بالخبر والخبر والمسته وما أشبه ذلك على الاسير المسلم أو الكافر وهذا اذا فاداه به من عنده اما لو اشتراه رجع بثمنه على الاسير كائناً ما كان وأما اذا كان الفادى ذمياً فانه يرجع على الاسير مسلماً أو كافر ببقية الخبر وما معه ان كانوا يملكونها فلو قال المؤلف ولا يرجع به مسلم وأسقط حرف الجواز لكان أحسن (ص) وفى الخيل وآلة الحرب قولان (ش) يعنى انه اختلف هل يجوز فداء المسلمين من أيدي العدو بالخيل وبآلة الحرب أولاً يجوز الفداء بذلك قولان لابن القاسم وأشهب فابن القاسم يقول يمنع ذلك لان بيع الخيل منهنم والسلاح معصية وأشهب يقول يجوز الفداء بذلك ومحلها حيث لم يخش بسبب ذلك الظهور على المسلمين \* ولما انتهى الكلام على أحكام الجهاد وما يتعلق به شرع فى الكلام على ما يتقوى به عليه وهو المسابقة فقال

### باب

(المسابقة) مشتقة من السبق بسكون الباء مصدر سبق اذا تقدم وبفتحها المال الذى يوضع بين أهل السباق قال القرافى المسابقة مستثناة من ثلاث قواعد القمار بكسر القاف وتعذيب الحيوان لغير ما كانه وحصول العوض والمعوض لشخص واحد انتهى قوله وحصول العوض الخ أى فى بعض الصور وهى ما اذا كان العمل من غير المتسابقين على ان يأخذه السابق كما يأتى والمعوض هو الثواب لان السبق له ثواب لتدريبه على الحروب وانما استثنيت من هذه القواعد الممنوعة لمصلحة الجهاد وعقد المسابقة لازم بمجرد وقوعه كما يأتى آخر الباب (ص) يجعل فى الخيل والابل وبينهما ما السهم (ش) أى المسابقة حال كونها بالجعل جائزه فيما ذكر فقط فلا تجوز فى غيره الا بما ذكر بدليل قوله فيما يأتى وجاز فيما عداه مجازاً لقوله فى الخيل من الجانبين كفرسين أو فراس وقوله وفى الابل كذلك وقوله وبينهما أى الخيل من جانب والابل من آخر ولا يدخل الفيل فى ذى الخف ولا الحمار ولا البغل فى ذى الحافر لانها لا يقابل عليها ولا يظهر عند الشافعية الجواز لدخوله فى الخبر المذكور (ص) ان صح بيعه (ش) أى ان شرط المسابقة

فى اجارة تشبه الجمالة (قوله يجعل) انما قيد به لكونه محل الخلاف وأما بغير جعل فخائر ان باتفاق انتهى لـ وعلم أنه أطلق عليه جعلاً لكونه يشبه الجمالة من جهة انه لا يستحق الاتهام العمل الذى هو السبق انتهى لـ (قوله والسهم) فيه صورتان الاصابة والتباعدو به يعلم ما فى التسميع فى التعبير بالمسابقة (قوله أى جائزة) المراد بالجواز الاذن اذ قد تجب ان توقفت معرفة الجهاد عليها وقد تندب (قوله لكنه خاص) الحاصل ان العامل انما قد رخصاً لان القرينة على ذلك قائمة وهو الجواز ومحل تقدير العامل اما اذا لم تقم قرينة على الخصوص (قوله فى الخيل من الجانبين) فى لـ وانظر هل يشترط اتفاق النوع فيما بين الابل أو الخيل أو ولو اختلف الاول هو الذى اقتصر عليه س فى شرحه انتهى من لـ وانظر لوظهر الجعل فاسد ابعاد السبق هل يرجع بجعل مثله أو لا شئ له انتهى (قوله لدخوله فى الخبر المذكور) أى المذكور عندهم أى الذى هو قوله لا سبق الا فى خف أو حافر أو نضل انتهى وسبق بفتح الموحدة وهو المال المأخوذ فى المسابقة ويروى بالسكون مصدر او المعنى على رواية الفتح لا سبق



مستحق وعلى رواية السكون يكون المعنى لاسبق مستحق في مقابلته العوض (قوله فلا يكون غررا) أي ذا غرر أي من آبق أو يعبر شاردا  
(قوله ويجوز على عتق عبده عنه) يمكن دخوله في كلام المصنف لانه قد ورد دخوله في ملك المعتقد عنه بدليل ان الولاء له وقوله وعلى  
بحر عمد الا يعارض قوله ان صح بيعه لعله على ما اذا جاعله على ما يتكلمه أحداهما من المعاوضة المالية وأما لو جاعله على ان يعفوه  
عنه عن جرحه له عمد اذا غلبه بالسبق فلا يعتبر هذا الشرط والحاصل ان قوله وعلى العفو معناه يعفو عن الدينة (قوله وعين المبدأ  
والغاية) يشمل ما اذا كان بتصریح أو بعادة (قوله والمناضلة بالسهام) أي (٤٥٣) المغالبة بالسهام (قوله من خيل أو ابل) أي سواء

كان من خيل أو ابل أي فالمراد  
التعين بالشخص لا بالوصف ولا  
بالنوع وقوله فأحرى ان لا يكتفى  
بذكر الجنس أراد به النوع بخيل  
أو ابل وصرح بذلك ابن شاس  
ويوسف بن عمر وقال اللقاني قوله  
والمركب أي بالشخص ووقع  
التصريح به في كلام ابن عرفة في  
عدة مواضع لا بالنوع فانه لا يكتفى  
خلافًا لمتنهم ويعتبر في السبق  
عرف بلد المتسابقين فان كان  
عرفهم أن السبق إنما يكون بمجازرة  
فرس أحدهما البعض الآخر أو  
كلها أو بذلك مع بعدهما عنها قدرا  
معينا عمل به هذا هو الظاهر وما  
ذكره الخطاب من الخلاف فيه  
لعله حيث لا عرف وانصه فرع  
اختلاف بماذا يكون السابق سابقا  
ف قيل ان سبق باذنيه وقيل بصدره  
وقيل حتى يكون رأس الثاني عند  
مؤخر الاول (قوله وان جهل رمية)  
الاول والعال ولذا قال عجم ولا بد من  
جهل الرمي (قوله عدده وصفته)  
أي عدد متعلقه وصفة متعلقه  
(قوله فلا معنى له الا ما تقدم)  
المناسب ان يقول فلا معنى له أي  
صحيح (قوله أو خاصرا) من خاصة  
الانسان وهي جانبه (قوله أو

ان يصح بيع الجعل فلا يكون غررا ولا يجهول ولا يخرج او خنزير او مينة ودما وأم ولد ومدررا  
ومكاتبًا وحرا ويجوز على عتق عبده عنه أو عن غيره أو يعمل له عملا معروفًا وعلى العفو  
عن جرح عمدًا او خطأ ويجوز على عرض موصوف أو سكنى مدة معلومة ومن وجب له جازان  
يحال به أو يؤخر رهن أو خيل وحاص به الغرماء (ص) وعين المبدأ والغاية (ش) تقدم انه قال  
ان صح بيعه يعني ان الجعل يشترط في جوازه ان يكون مما يصح بيعه وعطف هذه الاشياء عليه  
أي فيشترط في المسابقة والمناضلة بالسهام تعيين المبدأ الذي يبتدأ منه والغاية التي ينتهي اليها  
ولا يشترط تساويهما في المبدأ ولا في الغاية (ص) والمركب (ش) أي وعين المركب من خيل  
أو ابل وظاهره عدم الاكتفاء بالوصف فأحرى ان لا يكتفى بذكر الجنس ويشترط في الخيل  
مقاربة الحال كافي الا كمال فلو كان فرس أحدهما ضعيفا يقطع بخلفه أو فارها يقطع بتقدمه  
لم يجوز (ص) والرأي (ش) يعني انه يشترط أيضا معرفة الرمي وان جهل رمية وفي بعض النسخ  
والرمي فان كان المراد بتعيين الرمي عدده وصفته فهي المسئلة الاتية وان كان من حيث  
راميه وتشخصه فنسخة الرأي أحسن وان كان من حيث حقيقته فلا معنى له الا ما تقدم فانظر  
في ذلك (ص) وعدد الاصابة ونوعها من خرق أو غيره (ش) يعني انه يشترط أيضا معرفة عدد  
الاصابة كاربعة من عشرة مثلا ويشترط معرفة نوع الاصابة من كونه خسقا وهو الذي يثقب  
ويثبت أو خرقا بالناء والزاي المجتمين وهو الذي يثقب ولا يثبت أو خرقا بالراء المهجلة وهو الذي  
يصيب طرف الغرض فيخذه أو خاصرا بالناء المججمة والصاد والراء المهجلتين وهو اصابة أحد  
جانبي الغرض ولا يحدش منه شيئا (ص) وأخرجه متبرع أو أحدهما فان سبق غيره أخذه وان  
سبق هو فلن حضر (ش) الضمير في أخرجه عائد على الجعل وهو السابق بفتح الباء وهو معطوف  
على فعل الشرط من قوله ان صح بيعه والمعنى ان السابق يخرج متبرع غير المتسابقين  
من وال أو غيره ليا أخذه من سبق أو يخرج أحدهما على انه ان سبق غير مخرج الجعل أخذه  
وان سبق مخرج الجعل كان الجعل لمن حضر وكان الاولى ان يقول على ان سبق لان كلامه  
يوهم جواز الدخول على الاطلاق ويحكم فيه بما قاله المؤلف وليس كذلك وانظر هل المراد  
عن حضر من حضر العقد أو المسابقة وانظر لو لم يكن سبق لمن يكون الجعل وانظر لو لم يحضر  
أحد لمن يكون الجعل (ص) لان أخرجا ليا أخذه السابق ولو عمل يمكن سببه (ش) هذه  
صورة ثالثة من صور الجعل والمعنى انه اذا أخرج كل منهما جعلًا من عنده متساويين  
أو متفاوتين على أن من سبق منهما يأخذ جميع السبعة فين فان ذلك لا يجوز بلا خلاف اذالم  
يكن معهما غيرهما للقاعدة التي ذكرها القرافي وهي منع الشرع في باب المعاوضة من اجتماع

المسابقة) وهو الظاهر وانظر لو لم يكن سبق لمن يكون الجعل وانظر لمن حضر وانظر لو لم يحضر أحد والظاهر ان المخرج السابق  
يتصدق به وفي ذلك وقد يقال اذالم يكن هناك حاضر فانه يكون لمن عادته حضور ذلك (قوله لان أخرجا ليا أخذه السابق) فان وقع فقال  
بعض شيوخ عجم لا يكون له أي للسابق لانهم اذا ابداء على القمار فهو له بطلان فان سكتا عن يأخذه منهما فظاهر المصنف انه  
لا يمتنع وانظر هل يكون له أو لمن حضر فان كان ليا أخذه المسبوق جاز كما هو ظاهر كلامهم وأشعر فرض المصنف في اثنين أنه لو كان  
السابق بين جماعة لا يكون الحكم كذلك وحكمه انه ان سبق غيره أخذه وان سبق هو كان للذي يليه وسواء شرطوا على هذا الوجه أو لم  
يشترطوا شيئا كذا في الجواهر (قوله للقاعدة الخ) فان قلت أجزأ التسبب والعوض قديمتهم عان لا أحد المتسابقين مع جواز ذلك وذلك



فما إذا كان الجعل من أحدهما أو من متبرع وسبق غير مخبره قلت ما ذكره القرافي جزءة والعلة التامة في ذلك هي اجتماع  
العوضين مع حصول ما يظهر منه قصد (٤٥٤) المبالغة وذلك فيما إذا أنخرجه كل منهما على أن من سبق يأخذهما جميعا وإذا أنخرجه

العوضين لشخص واحد وذلك منعنا الإجارة على الصلاة ونحوها لحصولها مع عوضها لفاعليها  
أحكامه المعاوضة انتفاع كل واحد من المتعاضين بما بذل له والسابق له أجر التسبب إلى  
الجهاد فلا يأخذ الجعل وأما أن كان معهما غيرهما ولم يخرج شيئا على أنه أن سبق أخذ جميع  
الجعل ولا يغرم أن سبقه غيره فأجازه ابن المسيب وقال به مالك مرة وقال عياض مشهور قول  
مالك منعه لعود الجعل لمخرجه على تقدير سبقه ووجه مقابله أنهم ما مع الجعل صاروا كالتأمين  
أخرج أحدهما دون الآخر ومحمل الخلاف إذا كان الثالث يمكن سبقه في الجري والرمي  
لقوة فرسه ووفور قوة ساعده أما أن آمن سبقه منع اتفاقا وسمى محملا لأنهما كأنهما ما تحلله به  
وجه الحرمة على زعمهم وجملة يمكن سبقه صفة لتحلل لأنه نكرة وأما لو تحقق سبقه جاز (ص)  
ولا يشترط تعيين السهم والوتر وله ماشاء ولا معرفة الجري والركب ولم يحمل صبي (ش) يعني  
أنه لا يشترط في المناضلة تعيين السهم الذي يرمى به برؤية أو وصف ولا تعيين الوتر برفق أو طول  
أو مقابلهما وله أن يأخذ أي سهم وأي وتر شاء وكذلك لا يشترط معرفة كل واحد جري فرس  
صاحبه أو بعيره بل يشترط جهل كل واحد منهما مراكب الآخر ولا كان قمارا ولا يشترط  
معرفة من يركب عليهما من صغير أو كبير ويكره أن يحمل عليها الاحتمل ضابط له ويكره  
المسابقة بين الصبيان وبين الصبي وغيره والكره في حق وليه وفي حق البالغ المسابق له  
(ص) ولا استواء الجعل (ش) هو معطوف على تعيين السهم ولا لنا كيد النقي أي ولا يشترط  
استواء الجعل المتبرع به بل يجوز أن يقول المتبرع أن سبق فلان فله كذا وأن سبق فلان فله  
كذا (ص) أو موضع الإصابة (ش) عطف على الجعل أي ولا يشترط استواء موضع الإصابة  
فلا يضر أن يشترط أحدهما إصابة موضع والاخر أعلى منه أو أدنى ويرضى كل منهما بما  
اشترطه صاحبه (ص) أو تساويهما (ش) عطف على استواء أي لا يشترط تساوي المتسابقين  
أو المتناضلين في المسافة فيهما ولا في عدد الإصابة في الثاني هذا في بعض النسخ كما يفهمه كلام  
بعضهم وفي نسخة الشارح والمواق والزرقاني ومن وافقهم تساويهما بضمير المفردة المؤنثة أي  
الصفة المذكورة أعظم من صفة السابق أو الإصابة وفيه تكلف ونسخة ابن غازي أولى (ص)  
وإن عرض للسهم عارض أو أنكسر أو للفرس ضرب وجه أو نزع سوط لم يكن مسبوقا (ش)  
يعني أن السهم الذي يرمى به إذا عرض له عارض في طريقه فعوقه عن سيره كبهيمة أو أنكسر  
السهم أو القوس أو حصل للفرس عارض في طريقه بأن ضرب إنسان وجهه فعوقه عن جريه  
أو نزع إنسان سوطه الذي يسوق به للفرس تخف جريه لم يكن مسبوقا بشيء من ذلك لعدم  
وقوله أو نزع سوط فيه حذف مضاف يدل عليه المقام أي أو عرض لصاحبه نزع سوط (ص)  
بخلاف تضییع السوط أو حرن الفرس (ش) يعني أن السوط إذا ضاع من صاحبه أو حرن  
الفرس تحته أو انقطع لحام الفرس أو سقط القارس عن فرسه أو نفوره عن دخوله السراشق  
أي الخيمة فإنه يعد بذلك مسبوقا (ص) وجاز فيما عداه مجانا (ش) يعني أن المسابقة تجوز  
مجانا أي من غير عوض في غير ما مر كالسفن والطير لا يصل الخبر بسرعه وعلى الأقدام ورمي  
الجمرة والصراع إذا قصد بذلك الإغارة على الحرب لا المغالبة كفعل أهل الفسوق (ص)  
والافتخار عند الرمي والرجز والتسمية والصباح (ش) يعني أنه يجوز الافتخار أي ذكر المفاخر

أحدهما فلم يحصل ما يظهر منه قصد  
المبالغة لأنه أنخرج شيئا لا يعود له  
انتهى لـ (قوله) وأما لو تحقق سبقه  
جاز (قال) عجب وفيه نظر إذ شرط  
المسابقة جهل كل جري فرس  
صاحبه إلا أن يقال هذا الشرط في  
فرس المتسابقين خاصة لا في فرس  
المحمل أيضا فعرفة سبقه لا يضر  
انتهى وفي عب ولا يقال الشرط  
في فرس المتسابقين لا في فرس  
المحمل أيضا فعرفة سبقه لا  
يضر لا نأقول في الشاذل خبر أبي  
هريرة من أدخل فرسا بين فرسين  
وهو يعلم أنه يسبقه فهو قمار ثم إذا  
تحقق سبقه ولكن خاب وسبقه  
غيره فينبغي أن يكون لمن حضر  
(قوله) ولا يشترط تعيين السهم (الخ)  
فيجوز تناضلهما بعريتين أو  
بقارسيتين أو بعريه وفارسية ولا  
يجوز إبدالها بغير صنفها في المتماثلين  
دون المختلفين ولعل الفرق كما في  
عب أنه في المختلفين قد دخل على  
عدم قصد عين صنف ما دخلا عليه  
بخلاف دخوله ما على المتماثلين  
ابتداء وهذا كله إذا دخلا على  
إصابة الغرض وأما إذا كان على  
بعد الرمية فلا يجوز لأن رمي  
التركية خلفها أبعد من رمي  
العريية فهو كالمسابقة بفرسين  
يقطع بسبق أحدهما (قوله) مراكب  
الآخر أي جري مراكب  
الآخر (قوله) ونسخة ابن غازي  
أي التي هي التسمية (قوله) أي  
الخيمة الذي في الصباح ما يدخل

الخيمة من شقق بلا سقف انتهى ويطبق أيضا على ما عدا فوق صحن البيت وقال أبو عبيدة هو الفسطاط وقد قال ابن عرفة عند  
ولابأس أن يجعل المراد قاطنا أو خطا من دخله أو أجازة أو لا هو السابق (قوله) وجاز فيما عداه مجانا (ش) حكى الزناتي قولين بالجواز والكره  
فيمن تطوع بأخراج شيء للمتصارعين أو المتسابقين على أرجلهم أو حمارهم أو غير ذلك مما لم يرد فيه سنة (قوله) والافتخار عند الرمي (بأن  
يذكر منافقه كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا بن العواتل من سليم أي ذوات الروائح الطيبة من سليم (قوله) والرجز أي انشاد الشعر



لا خصوص البحر المخصوص لكن الاكثر في الحرب الرجز لانه يوافق الحركة والاضطراب (قوله انها مشية) بكسر الميم (قوله بالنبل) أى السهام (قوله اليوم يوم الرضع) سجع لم يلزم فيه الوزن قال السهيلي يجوز الرفع فيها أى اليوم واليوم ورفع الثاني ونصب الاول على جعل الاول ظرفا قال وهو جاز اذا كان الظرف واسعا ولم يصف على الثاني والرفع جمع راضع وهو اللثيم فعنه اليوم يوم اللثام أى يوم هلاك اللثام من قولهم لثيم راضع وهو الذى رضع اللؤم من ندى أمه وكل من نسب الى لؤم فانه يوصف بالمص والرضاع والاصل أن شخصاً كان شديد البخل وكان اذا أراد حلب ناقته ارتضع من نديها لئلا يحلمها فيسمع جيرانه أو من يمر بصوت الحلب فيطلبون منه اللبن الخ فقالوا فى المشل الأم من راضع انتهى وقيل ان رجلاً من العمالة طرقة ضيف ليلافص صرع شاته لئلا يسمع الضيف صوت الحلب فكثرت حتى صار كل لثيم راضعاً سواء فعل ذلك أو لم يفعل وقيل المعنى اليوم (٤٥٥) يعرف من رضع كربة فانجبت أولئيمة فهجنت أو

اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدرّب بها من غيره وقال النبي صلى الله عليه وسلم حين نزل يوم حنين عن بقلته أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب (قوله لا حديث الراى) أى تحديثه (قوله لا جيل الاحاديث الخ) كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا ابن العوان الخ (قوله كالا جارة) فيه تشبيه الشئ بنفسه لان الجعل فى المسابقة اجارة والجواب من وجهين الاول تشبيه اجارة خفية باجارة شميرة الثانية ان المراد اجارة غيرها (قوله فى معناه لغة) لا يخفى ان النكاح لغة العقد فلا مشاركة فى المعنى اللغوى ويحاج بأنه أراد بالمعنى ما يشمل المدلول الاتزانى وذلك لان الجهد والمشقة لازمان للنكاح وقوله فهو الجهد أى لانه الجهد والمشقة أى لان النكاح الجهد والمشقة أى ان من لوازمه ذلك وقوله خبر دليل لكون النكاح جهد ومشقة لان السعى على العيال مشقة أى ومن جملة العيال الزوجة (قوله أو كما قال) لفظه يقال عند الشك فى لفظ الرواية (قوله

عند الراى بالانتساب الى أب أو قبيلة لانه اغراء لقبيره وبالتجترى المشى فى الحرب كفعل أبى دجانه فقال له عليه السلام انها مشية يبغضها الله الا فى مثل هذا الموضع وكذلك يجوز الرجز عند الراى لخبر مسلم عن سلمة بن الاكوع خرجت فى آتار القوم أو ميمهم بالنبل وأرتجزوا أقول أنا ابن الاكوع \* اليوم يوم الرضع وكذلك تجوز التسمية عند الراى كأنافلان أنا ابن فلان ويجوز الصباح عند الراى لما فيه من التشجيع واشغال النفس عن التعب (ص) والاحب ذكر الله لا حديث الراى (ش) أى والاولى من ذلك كله ذكر الله عند الراى بالتكبير وغيره لا حديث الراى بأن يتمدح ويذكر مناقبه وفى بعض النسخ الراى موضع الراى والمراد بحديثه الافتخار والرجز والتسمية والصباح وفى بعض النسخ لا حديث بلام الجر والتعليل جمع حديث وهو المروى عنه عليه السلام وهى متعلقة بماز أى جاز الافتخار ومأمعه لاجل الاحاديث الواردة والا فالاصل فيها المنع لما فيها من الاعجاب والخيلاء **تنبيه** ويجرى فى قتال العدو وفى القتال الجائز بين المسلمين وقوله الافتخار الخ (ص) ولزم العقد (ش) يعنى ان عقد المسابقة بين المتسابقين أو بين الراىين اذا وقع يجعل لازم بمجرد صدوره كزوم عقد الاجارة فلا ينحل الا برضاهما معا أو بأدب قوله (كالا جارة) الى ان لزوم العقد يتوقف على رشد العاقد \* ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل الجهاد اتبعه بالكلام على شئ من مسائل النكاح لانه يشركه فى معناه لغة فهو الجهد والمشقة لخبر ان من الذنوب ذنوب الاكفرها صلاة ولا صوم ولا جهاد الا السعى على العيال أو كما قال عليه الصلاة والسلام واقتحبه بذكر شئ من خصائص المصطفى صلى الله عليه وسلم تبعاً لابن شاس كما قاله بعض لكثرة فى النكاح قال وليس كل ما ذكرهنا مشهوراً بل فيه أشياء ما قال بها الا من شدد من العلماء كوجوب الغنى واستبداده بجميع الخس قال وليس ما قبل باختصاصه به صلى الله عليه وسلم محصوراً وافيحاذ كراى آخر ما قال وفائدة ذكر الخصاص وان كان أكثرها قد مضى حكمها بموجبه للتنويه بعظم قدره وإشلائتأسى به فيها أحد فذكرها ما مندوب أو واجب قال بعض وهو الظاهر فقال

### باب

(ص) خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الغنى والاضحى والتهجد والوتر بمخصر (ش) يعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم خص عن أمته بوجوب الغنى والواجب عليه أقله ركعتان

واستبداده بجميع الخس) فيه نظر بل خمس الخس (قوله وليس الخ) أى لان الشارح ذكر أشياء زائدة على ما قال المصنف وبما اختص به زيادة على ذلك انه يجب عليه اذ ارأى ما يجبه أن يقول لبيلك ان العيش عيش الآخرة فى وجه حكماء فى الروضة وان يؤدى فرض الصلاة كاملة لا لخلل فيها وانما كل تطوع شرع فيه وان يدفع بالثى أحسن (قوله للتنويه) أى للاعلام بعظم قدره (قوله ولئلا يتأسى) أى يقتدى (قوله وهذا هو الظاهر) الاحسن التفصيل ان ظن الاقتداء به فهو واجب وان احتل على السواء فذكرها مندوب **باب** خص النبي صلى الله عليه وسلم **ب** (قوله بوجوب الضحى) الباء داخله على المقصور (قوله عن أمته) ويحتمل عن غيره من الانبياء وحينئذ فالمعنى انه خص بجميع ما ذكر بخلاف غيره من الانبياء فانه لم يشاركه فى جميعها بل فى بعضها قاله الشيخ أحمد الزرقانى (قوله أقله) لا أوسطه ولا أكثره فقد تقدم ان أقله ركعتان وأكثره ثمان وأوسطه ست والظاهر ان الواجب المأهبة باعتبار تحققها فى الأقل



أو الوسط أو الأكثر (قوله والاضحى أى الضحية) أراد المعنى وقوله والاضحى أراد اللفظ أى والاضحى لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ فيه شبه استخدام وقوله لغة فى الضحية أى لغة ثانية فى معنى ضحية أى لان اللغة الاولى بهذا المعنى لفظ ضحية أى فالذات يدل عليها لفظان لفظ ضحية ولفظ اضحى (قوله وهذا) أى وجوب الضحية فى حقه (قوله فى مخاطبة بالهدى) أى ان حصل موجب (قوله على المختار الخ) ومقابله قولان أولهما انه الصلاة بعد العشاء سواء كان قبل النوم أو بعده وقيل التهجيد هو النوم والصلاة بعده فهو مجموع الامرين ببقى شئ آخر وهو انه يلزم على هذا المختار ان من لم يتم صلى آخر الليل لا يقال له متعبد ولا يحصل له ثواب التهجيد وهو بعيد عنه البعد الا ان راد بعد النوم أى بعد وقت النوم نام أم لا أو عبر بقوله بعد النوم نظر اللا غلب وكذا يقال فيما يظهر ما قيل فى الضحى فيقال الواجب الماهية المتحققة فى ركعتين أو أكثر (قوله يحتمل رجوعه للوتر) أى فقط أى وأما التهجيد والضحى فخر يانه فيه يفهم بطريق الاولى لانه اذا كان الوتر مع سهولته بتقيد بالحضر فالوى ما هو أشق منه كالتهجيد الخ أى فآل الاحتمالين واحد (قوله ويحتمل رجوعه للتهجد) أى وأما الضحية فلا يأتى فيها التقييد حيث لم يكن حاجا (قوله والسواك) بمعنى الاستبالة لا بمعنى الآلة (قوله ولم يبين المؤلف وغيره من المالكية) أى وأما الشافعية (٤٥٦) فقد علمت الواجب عليه منه عندهم نعم قوله لكل صلاة هل المراد فى بضه أو نافله وكذا

يقال الواجب ماهية الاستبالة المتحققة فى مرة واحدة (قوله والاصح الخ) ومقابله انها لا تبين بمجرد الاختيار كما أفاده الخطاب وكانت فاطمة بنت الضحاك فى عصمتها صلى الله عليه وسلم فاختارت الدنيا ففارقها عليه الصلاة والسلام فكانت بعد ذلك تلتقط البعر وتقول هى الشقيقة اختارت الدنيا قال فى المواهب اللدنية هكذا رواه ابن اسحق قال أبو عمر هذا عندنا غير صحيح لان ابن شهاب يروى عن عروة عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم حين خير فى نسائه بدأ بها فاختارت الله ورسوله وتابع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى (قوله اذا أحدث) راجع لقوله ولا يرد سلام الخ وقوله لكن نسخ

والاضحى أى الضحية والاضحى لغة فى الضحية وهذا حيث لم يكن حاجا أو الا فهو كغيره فى مخاطبة بالهدى والتهجد وهو صلاة الليل بعد نوم على المختار والوتر وقوله بمحضر يحتمل رجوعه للوتر كما قال القرافى انه لم يكن واجبا عليه بالسفر بدليل ايتاره فيه على راحته ويحتمل رجوعه للتهجد والوتر وصلاة الضحى (ص) والسواك (ش) أى ومن خصائصه عليه السلام انه يجب عليه السواك حضر أو سفر لكل صلاة قاله الشافعية قال بعض ولم يبين المؤلف ولا غيره من المالكية فيما علمت ما هو الذى كان فرضا عليه منه (ص) وتخيير نسائه فيه (ش) أى من خصائصه عليه السلام انه يجب عليه أن يخير نسائه أى فى المقام معه طلبا للآخرة أو مفارقة طلبا للدنيا والاصح ان من اختارت الدنيا تبين بمجرد اختيارها وليس المراد به التخير الذى يوقع فيه الثلاث كما ظنه قوم وهو ظن سوء به عليه السلام أن يخير فى اياع الثلاث لانه منهى عنه ومن الخصائص ان يتوضأ لكل صلاة ولا يرد سلاما ولا يتكلم اذا أحدث حتى يتوضأ لكن نسخ هذا (ص) وطلاق مرغوبته (ش) هذا شروع منه رحمه الله فى ذكر شئ مما وجب علينا لاجله بعد ان أنهى الكلام على ما أراد مما يخص بوجوبه عليه والمعنى أن النبي عليه السلام اذا وقع بصره على زوجة شخص ورغب فيها وجب على ذلك الشخص أن يطلقها ليتزوجها صلى الله عليه وسلم واذا طلقها ذلك الشخص فانه يحرم على غيره أن يخطبها ومن باب اولى اذا رغب صلى الله عليه وسلم فى خلية أن لا يخطبها غيره وتجب عليها الاحابة له عليه السلام وعمم بعضهم هذا فيه وفى غيره من الانبياء عليهم السلام (ص) واجابة المصلى (ش) يعنى ان من خصائصه عليه السلام انه اذا خاطب شخصاً فى حال صلاته فانه يجب على ذلك الشخص ان يحببه عليه السلام وعموم ما مر فى قول المؤلف أو وجب لانقاذاً عما يشعر

هذا أى الذى هو قوله ان يتوضأ لكل صلاة الخ وقوله ولا يتكلم من عطف العام على الخاص (قوله وطلاق يبطلان

مرغوبته) أى على الفرض والتقدير لكونه لم يقع ذلك منه صلى الله عليه وسلم ولا يرد عليه قوله تعالى وتحنى فى نفسك ما الله مبديه لان المراد به أمر الله بتزويجها اذا فارقها زيد فهو صلى الله عليه وسلم انما رغب فى بقائها تحت زيد وما عدا ذلك لا يعمل عليه كما أفاده السنوسى فى صغرى الصغرى وما عدا ذلك هو ما يعتقده بعض الجهلة ان الذى أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم فى نفسه هو العشق بحب زينب وحب فراق زيد لاله ليتزوجها بعده ومع ذلك أمره بامساكها حياء منه وخشية من مقالة الناس انتهى والحاصل على المعتمد ان نكاح زينب كان باهر الله نسخ ما كان فى الجاهلية من تحريم أزواج الاديعة وانما أخفى فى نفسه ذلك خوفا من طعن المنافقين وتوضيحه ان الله تعالى لما أراد نسخ ذلك التحريم أوحى اليه ان زيد اذا طلق زوجته فزوج بها فلما حضر زيد ليطلقها خاف انه ان يطلقها لزمه التزوج بها او يصير سببا لظعنهم فيه فقال لزيد امسك عليك زوجك وأخفى فى نفسه ما أوحى اليه وعزمه على نكاحها فلذلك عوتب انتهى ومرغوبته فيه الخذف والايصال والاصل مرغوب فيها قال البدروى وانظر لومتنع زوجها من طلاق المرغوبة هل تطلق عليه وهل عليه شئ (قوله وعموم ما مر) أى ان من وجب عليه الكلام فى صلاته وتكلم تبطل صلاته قال ابن العربى وبيننا فى غير



موضع ان هذه الآية دليل على وجوب اجابته عليه السلام وتقدمها على الصلاة وهل نبى الصلاة معها أو تبطل مسألة أخرى وهذه الخصوصية بشاركة فيها غيره من الانبياء غير ان المعتمد ان الصلاة لا تبطل باجابته صلى الله عليه وسلم ومثلها في عدم بطلان الصلاة اذا ابتداء المصلي بالخطاب فقال السلام عليكم أو السلام عليكم قاله النووي قال عيج والظاهر حينئذ قصره على ما فيه ذكر كما عبر به النووي لما كان كلاماً أجنبياً وظاهر قولهم سلام لا تبطل صلاته باجابته انه لا فرق بين اجابته بنحو نعم يا رسول الله أو نحو ما فعلت الشيء الفلاني جواباً لقوله عليه الصلاة والسلام هل فعلته وانظره ثم معنى وجوب اجابته عليه الصلاة والسلام اعتقاد ان الله أوجب على أمته اجابته اذا نادى أحد منهم في صلاته في حياته عليه الصلاة والسلام كما وقع ذلك لابي وانظر بعدها اذا وقع ذلك والظاهر العجبة خلافاً لما في عب (قوله الاحلام) جمع حلم الاناة والعقل أى ذوى العقول الكامله (قوله الآراء) جمع رأى ما يراه الشخص (قوله والحروب) والمعنى فى الرأى فى الحروب وغيرها (قوله لافى الشرائع) لا يرد على ذلك مشاورته فى الاذان وفعله قبل الوحي به لانه قبل أمر الله بالمشاورة اذ قصته فى السنة الثانية من الهجرة أو الاولى قولان رجع الحافظ ابن حجر الثانى وأما الامر بالمشاورة بقوله تعالى وشاورهم فى الامر فى السنة الثالثة اتفاقاً كفى المواهب (قوله بل على الولاية الخ) وحينئذ فلا يصح عده فى الخصائص (قوله وفيما أشكل عليهم) عطف خاص على عام (قوله ووجوه الكتاب) أى محامل القرآن (قوله والعمال) معطوف على الولاية جمع عامل وهو الحاكم الذى يرسله السلطان فى البلد يقبض خراجها مثلاً (قوله وعمارتها) (٤٥٧) الخ أى عمارة العباد أى عمارة بلاد العباد أو

ان المراد عمارة مصالح العباد أى استقرارها ودوامها (قوله خوير مننداد) يضم الخاء وكسر الزاى وفتح الميم وسكون النون (قوله فالخصوصية له عليه الصلاة والسلام الخ) أى فقوله أولاً ولا خصوصية الخ أى بقطع النظر عن كونه كامل العلم وأما ونظر لذلك فالخصوصية باقية والاحسن ان يذكره على انه جواب عن الاعتراض المتقدم (قوله فيشاركه فى ذلك جميع الولاة أى اذا عجز عن الوفاء قبل موته وتداينه فى غير معصية أو فيها وتاب منها (قوله أوضياعاً) أى عيالاً وهو بفتح الضاد (قوله فعلى والى) الظاهر انه للفتن وأما كفاية

ببطلان صلاة المجيب (ص) والمشاورة (ش) هذا من القسم الذى يجب عليه عليه السلام يعنى ومن خصائصه عليه السلام انه يجب عليه أن يشاور ذوى الاحلام من الصحابة رضى الله عنهم فى الآراء والحروب والمهمات لافى الشرائع تظييراً لخواطرهم وتأليفاً لهم لانه عليه السلام يستفيد منهم علماً ولا خصوصية له عليه السلام بوجوب المشاورة بل على الولاية مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ووجوه الكتاب والعمال والوزراء فيما يتعلق بمصالح العباد وعمارتها كما قاله القرطبي عن ابن خوير مننداد فالخصوصية له عليه السلام كونه كامل العلم والمعرفة ويجب عليه المشاورة (ص) وقضاء دين الميت المعسر (ش) يعنى ومن خصائصه عليه السلام أنه اذا مات أحد من المسلمين وعليه دين فانه يجب عليه ان يوفيه عنه من ماله الخاص به وأما من بيت المال فيشاركه فى ذلك جميع الولاة ولا مفهوم لقوله الميت بل الحى كذلك ولا بد من كونه مسلماً والاصل فى ذلك حديث من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى والى أى فعلى قضاؤه والى كفاية عياله ابن بطال هذا ما مضى لترك الصلاة على من مات وعليه دين بخبر تنبيهه قال القرافى الاحاديث الواردة فى الجلس عن الجنة بالدين منسوخة بما جعله الله من قضاء الدين على السلطان وكان ذلك قبل ان تفتح الفتوحات (ص) واثبات عمله (ش) أى ومن خصائصه عليه السلام انه اذا عمل عملاً من أعمال البر

(٥٨ - خرشى ثانى) العيال فواجبة عليه (قوله من قضاء الدين على السلطان) وسيد السلاطين هو صلى الله عليه وسلم والظاهر ان هذا على القول بأن الذى كان يقضيه انما هو من المصالح وانه واجب عليه وعلى من بعده من السلاطين والحاصل ان صدر العبارة يفيد انه من ماله الخاص به وان ذلك مدة حياته وانه لم يكن يصلى أولاً على من مات وعليه دين لانه لم يجب عليه القضاء وكان الميت يحبس عن الجنة لذلك فلما وجب عليه القضاء من ماله الخاص به صار الميت لا يحبس فيصلى عليه صلى الله عليه وسلم ومفاد قول القرافى انه انما صلى على من مات وعليه دين ليكون القضاء واجباً على السلطان ولا سلطان الا هو صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم ان السلطان يقضى من بيت المال فالشارح رحمه الله تعالى أشار للقوانين وحاصل المسئلة انه اختلف العلماء هل كان القضاء واجباً عليه صلى الله عليه وسلم أو تطوعاً وهل كان يقضيه من خالص مال نفسه أو من مصالح المسلمين والى الاخير وهو كونه من المصالح ذهب القرافى حيث قال واليه ذهب ابن بطال من انه يقضى صلى الله عليه وسلم من المصالح وانه واجب عليه وعلى من بعده من الائمة قال ابن حجر وقوله على قضاؤه أى بما ينفع الله عليه من الغنائم والصدقات قال وهذا يلزم المتولى لامر المسلمين أن يفعلوا عن مات وعليه دين فان لم يفعل فالاثم عليه ان كان حق الميت فى بيت المال بنى بقدر ما عليه من الدين والافسقط انتهى كلام ابن حجر قال الخطاب واذا علم هذا فعلى القول بأنه كان صلى الله عليه وسلم يقضى هذا الدين من مال نفسه فوجه الخصوصية ظاهر وعلى القول بأنه صلى الله عليه وسلم انما كان يقضيه من مال المصالح فالظاهر انه لا خصوصية حينئذ فتأمل والله أعلم انتهى كلام الخطاب (قوله ان تفتح الفتوحات) جمع فتح أى فتح بلاد



الكفار والانيان بأموالهم (قوله أي لا يقطعهم) جواب عن سؤال ظاهر تقديره وأجيب أيضا بان المراد عمله الخاص به كإتيائه  
 الاضافه (قوله موعود من ربه بالعصمة) أي من القتل فلا ينافي انه شج في وجهه وكسرت ربا عنيته أو ان قوله والله يعصم الخ كان بعد  
 الشج ونحوه ولك أن تقول في التعليل انه أعظم الناس وأشجع الناس وفي المصاهرة اظهار ذلك وفي عدمها انخفاض لشأنه وتحقير له  
 وذلك لا يليق بمنصبه صلى الله عليه وسلم فتدبر (قوله ان يغير المنكر) ولو صغيرة (قوله لان اقراره يدل على الجواز) لانه السلطان الاكبر  
 والخليفة الأعظم والكل دونه وقد يقال ان قرينة كون الانكار يزيد اغراء لا يستفاد منه ان الاقرار يدل على الجواز وقوله صريحا  
 أي ظاهرا (قوله على آله) ويجوز اعطاء (٤٥٨) الزكاة لموالي آله كمواليه على الراجح وما ذكر من أن الصدقة حرام عليه في الخاصة

به فيحرم ان يوقف عليه معيّنات  
 الوقف صدقة تطوع فان لم يكن  
 عليه بخصوصه فلا يحرم وقد جاء  
 عن أبي هريرة ذلك فانه قال ان  
 صدقات الاعيان كانت حراما  
 عليه دون انعامه كالمساجد  
 ومياه الآبار (قوله من الصني)  
 أي من صني المغنم وهو ما يداخذه  
 من الغنمة قبل قسمها ومنه كانت  
 صفيه (قوله في غير الغزو) وأما في  
 الغزو فهي للجيش على ما تقدم من  
 التفصيل (قوله اذا بلغوا الخ) قال  
 عب وهو ظاهر ولانه لا يتنقل  
 من حرمة الى حل الا عند الضرورة  
 الا ان شيخنا السلموني نقل لنا عن  
 الشيخ نفعا الله به انه أباح له أخذ  
 الزكاة وهو لم يصل الى اباحه أكل  
 الميتة (أقول) وهو الظاهر اذ من  
 القواعد ارتكاب أخف الضررين  
 فأخذهم من الزكاة أولى من  
 اهانهم في الخدمة خصوصا أهل  
 الذمة كما شوهد في السؤال في  
 الاسواق كما هو مشاهد قلت وبعد  
 كتبني هذا وجدت النص انه قد جرى  
 به العمل في بلاد المغرب (قوله  
 كشوم) بضم التاء (قوله لانه يناجي  
 الملائكة) أي يكلم الملائكة وهم

والقربات انه يجب عليه ان يثبته ويداوم عليه أي لا يقطع حتى بعد تاركه بالمرة لا المداومة  
 عليه أبدا لانه ورد كان يصلي الصلوة حتى يقول لا يتركه حتى يقول لا يفعله وورد أيضا  
 كان يصوم حتى يقول لا يفطر ويفطر حتى يقول لا يصوم (ص) ومصاهرة العدو الكثير (ش)  
 يعني ومن خصائصه عليه السلام انه يجب عليه ان يصار العدو الكثير الزائد على الضعف  
 ولو أهل الارض لانه موعود من ربه بالعصمة بخلاف أمته اذا زاد عدد الكفار على الضعف  
 فانه يجوز لها الفرار (ص) وتغيير المنكر (ش) يعني ان من خصائصه عليه السلام انه يجب  
 عليه عينا ان يغير المنكر بغير شرط من الامن على النفس وظن التأثير ويجب عليه اظهار  
 الانكار ولا يسقط ليكون المرتكب يزيده الانكار اغراء بخلاف الامه لان اقراره يدل على  
 الجواز ولو كان المرتكب كافرا صريحا أو منافقا ويشاركه غيره من الانبياء \* ولما انتهى الكلام  
 على قسمي الواجب عليه والواجب علينا لاجله شرع في قسمي الحرام عليه أو علينا لاجله فن  
 الاول قوله (ص) وحرمة الصدقتين عليه وعلى آله (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام انه  
 يحرم عليه وعلى آله وهم بنوه اشم أكل شيء من الصدقتين أي الواجبة كالزكاة والكفارة  
 والنذر والتطوع صيانة لمنصبه الشريف لانبائهم عن ذلك الا تخذ وعز المعطى لانها أو سائح  
 الناس قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وأموال النبي عليه السلام من  
 ثلاثة أوجه من الصني والهدي في غير الغزو وخمس الخمس وتقدم في مصرف الزكاة عن ابن  
 حزم روق أن الآل ان لم يعطوا ما يستحقونه من بيت المال واضربهم الفقراهم يعطون من  
 الزكاة وان اعطاهم أفضل من اعطاء غيرهم قاله ح قلت وتقدم عن شارح الموطأ انهم اغنا  
 يعطون منها اذا بلغوا الى حاجته يباح لهم فيها أكل الميتة (ص) وأكله كشوم (ش) أي يحرم  
 عليه عليه السلام ان يأكل شيئا من تحت كرمه من ثوم وبصل وكراث ونخل لانه يناجي الملائكة  
 وأما المطبوخ من ذلك فيجوز اظهاره ان مافي حكم المطبوخ كالبصل المنقوع في الخل حتى  
 تذهب رائحته كذلك (ص) أو متكئا (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه  
 ان يأكل متكئا وهو التقعد في الجلوس كالتربع فان الجلوس على هذه الهيئة يستدعي  
 الاستكثار من الاكل وانما كان جلوسه عليه السلام للاكل جلوس المستوفز وقوله أو متكئا  
 منصوب عطفا على قوله كشوم (ص) وامساك كراهته (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام  
 انه يحرم عليه اذا كرهت امرأة من نسائه نكاحه لغيرة أو غيرها ان يمسه بعد ذلك فخير  
 العائدة القائلة له عليه الصلاة والسلام أعوذ بالله منك وقوله صلى الله عليه وسلم لها لقد

يكروهون الروائح الكريهة (قوله وأما المطبوخ الخ) كما وقع له أكل طعام طبخ ببصل كما في الشيخ سالم والظاهر استعدت  
 ان المنقوع في الخل لم يقع (قوله التقعد) أي التمكن وقوله كالتربع تشبيل وقوله متكئا ما نالا على شئ كالألفا كما هي وقيل مستند كما في  
 الشيخ أحمد من غير ميل لشق (قوله جلوس المستوفز) قال في المصباح استوفز في قعدة قعدة متصبا غير مطمئن وهو أحسن الجلسات  
 ثم الجني على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب رجله اليمنى والقعود على اليسرى والحاصل ان المعتمدان الاتكاء التربع كافي شرح  
 شب (قوله لغيرة) بفتح الغين وقوله أو غيرها كتعليق كالمثال الذي مثل به فان قلت انه ليس فيه كراهية لنكاحه لانها معذورة حيث قلن  
 لها انه يجبه ذلك قلت براد كراهية ولو صورة والكراهية صورة ظاهرة من قولها ذلك ولوللعليم (قوله أعوذ بالله منك) أي تحصن بالله



منه (قوله لقد استعذت بعماد) ضبطه بعضهم بفتح الميم على انه مصدر أو اسم مكان من عاذ الثلاثي أي استعذت بعماد عظيم أو بعمل العماد هذا باعتبار اللفظ والافاللة منزعه عن المحل وضبطه القسطلاني في شرح البخاري بضم الميم فألا أي بالذي يعاذه وهذا انما يأتي على انه من أعاذ الغير كقوله تعالى واني أعيد ذهابك واقتصر في النهاية على الفتح فانه قال المعاذ المصدر والزمان والمكان أي لقد طأت الى المحاولة عاذ (قوله الحق باهلك) بمزة وصل وفتح الحاء فعل أمر من لحق الثلاثي وأجاز القسطلاني فتح الهمزة وكسر الحاء أمر من ألحق الرباعي لغة في لحق يقال لحقته والحقة بمعنى تتبعته واتبعته أفاده محشى نت قال المناوي روى ان نساء لقنه ان تقول ذلك وقلن لها انه كلام يجهجه أي جوارى نسائه أي صغار نسائه (قوله أمية) يمين في نسخه (قوله شرحبيل) بضم الشين كما ضبطه أهل الحديث (قوله وقيل مليكة) عند ضبط بفتح على الميم ولا أدري صحته (قوله لقوله تعالى الخ) الأولى الواو وليفيد انه تعليل ثان (قوله لا يحل لك النساء) أي لا يحل لك ان تطلق امرأته وتسكن غيرها كما قاله ابن عباس (قوله اللاتي آتيت أجورهن) لا يخفى انه يجوز ان يتزوج بلامهز وعلل التقييد بذلك لان شأنه ذلك وان كان يجوز ان يتزوج بغير مهر (قوله لانه أشرف) أي أشد شرفا كانه ضمنه تباعد أي انه أشد تباعدا من وضعه نطقه أو ان المعنى ان النبي صلى الله عليه (٤٥٩) وسلم أشرف أي أشد شرفا في حال وضعه نطقه

في رحم مسلمة من نفسه في حال وضعه نطقه في رحم كافرة فن عني في وانما قلنا ذلك لان ظاهر العبارة انه يفضل على وضعه نطقه في رحم كافرة فلا معنى له ثم لا يخفى ان هذا التعليل والذي بعده موجودان في الاممة وكذا الحديث يخص المسلمة فقط ذلك كله حرمة التسمي مع انه مباح كما أشار له بقوله بخلاف التسمي ولذا اختار ابن العربي حرمة كالنكاح ولكن المعتمد الاول والحاصل ان التعليل المتقدم ظاهر في منع التسمي بوطء الاممة الكافرة ولذلك قال به ابن العربي ولكن المعتمد الجواز والاولى أن يقول لانه أشرف من أن يباشر كافرة أعصم من أن تكون المباشرة بوطء أو غيره (قوله

استعذت بعماد الحق باهلك رواه البخاري زاد في الاغوذج وتحرم عليه مؤبدا انتهى وقولنا لغيره احترازا لما اذا كانت الكراهة لذاته عليه السلام فانه كفرو تبين منه بمجرد والاصح ان اسم المرأة المذكورة أمية بنت النعمان بن شرحبيل وقيل مليكة الليثية (ص) وتبدل أزواجه (ش) يعني ومن خصاؤه عليه السلام انه يحرم عليه ان يبدل أزواجه اللاتي خيرهن فاخترته بغيرهن مكافأة لهن لما خيرهن فاخترته لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن وان نسخ ذلك بقوله تعالى انا أحللت لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن لتكونن له المنه عليهن بترك التزوج عليهن فهو من خصوصيته أولا قبل النسخ (ص) ونكاح الكفاية والاممة (ش) أي ومن خصاؤه عليه السلام انه يحرم عليه ان يتزوج بكفاية لانه أشرف من أن يضع نطقه في رحم كافرة أولا نها ~~كفره~~ حجبته ولخبر سألت ربي أن لا أزواج الا من كان معي في الجنة فأعطاني بخلاف التسمي بها فباح ومن خصاؤه عليه السلام انه يحرم عليه أن يتزوج باممة مسلمة لان نكاحها لعدم الطول وخوف العنت وهو غنى عن الاول ابتداء وانتهى لان له أن يتزوج بغير مهر وعن الثاني للعصمة وأما وطؤها بملك اليمين خلال (ص) ومدخولته لغيره (ش) أي ومن خصاؤه عليه السلام انه يحرم على غيره ان يأخذ من دخل بها النبي عليه السلام ومات عنها لاطلقها وكذا تحرم السرية وأم الولد التي فارقه ابوت أو عتق أو بيع وبعبارة أخرى أي ونكاح مدخولته لغيره وسواء كانت حرة أو أمة ولعل المراد بالنكاح هنا الوطء حتى يشمل الوطء بملك فيحرم وطء موطوءة بملك ومفهوم مدخولته ان من عقد عليها فقط ليست كذلك فقل ولو قال وموطوءة تبدل ومدخولته لكان

وهو غنى عن الاول) الاولى ولا يعقل الاول (قوله ابتداء وانتهاء) أي في مبداء امره ومنتهاه فاذا علمت ذلك فلا يظهر عد ذلك من الخصوصيات وانما ذلك لعدم شرطه (قوله وأما وطؤها بملك اليمين خلال) زاد في الاغوذج ولو قدر نكاح أمة كان ولده منها حرا ولا يلزمه قيمة ولا يشترط في حقه حينئذ خوف العنت ولا فقد الطول وله الزيادة على الواحدة وقال الشيخ سالم في تقريره ولو غرته سرية لم يكن لها عليه صداق واختلاف في موطوءة بملك اليمين هل تكون من أمهات المؤمنين (قوله لا طلقها) ظاهره حتى التي مسها وينبغي حمله على التي دخل بها ولم يمسها وهو الذي تطمئن له النفس قاله عجم عن شيخه البدر لانه يقال أي فرق بين المطلقة التي مسها وبين الاممة التي فارقه ابوت أو عتق أو بيع (قوله يبيع) أي في أم الولد ٣ (قوله وسواء كانت حرة أو أمة) صح هذا التعميم لقوله ولعل المراد بالنكاح الوطء وذلك لانه لو أريد بالنكاح العقد ما صح ذلك والمعتمد ان من مات وهي في عصمته تحرم على غيره وان لم يدخل بها كإيفاده ابن شاس والحاصل ان من مات عنها تحرم على غيره دخول بها أم وأما التي وطئها وطلقها فتحرم على غيره مطلعا في حياته وبعد مماته وأما التي عقد عليها ولم يدخل بها وطلقها فحل لغيره بعدم موته وهل كذا قبل موته وهو ظاهر القرطبي أم لا لان فيه اذالة كإهوا المشاهد فينا وكذا لا تحرم مطلقة بعد البناء وقبل المس كما عليه الشوري الشافعي كالتى وجد في كشحها بياضا فأنه في زواجه صلى الله عليه وسلم سبع عشرة عقد على خمس وبني بنتي عشرة ومات عن تسع أي وهن سودو وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش ٣ وجد بالهامش صوابه في غير أم الولد



وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة هذا ترتيبهن في تزوجه صلى الله عليه وسلم بهن (قوله لا ممة) بالهمز جمع لا م كثره وعمر وقد تخفف (قوله مثل الخوذة) التي تجعل على الرأس وقوله أو غيرها كالدرع (قوله أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه) أى يصلح ولا يحصل قتال أى ويسقط قوله والحكم بينه وبين محاربه كذا قالوا إلا أنه سبأنى له معنى آخر فتدبر (قوله والاولى ان يقول حتى يلاقى الخ) أى يقول اما هذه أو هذه أى وملاقة العدو امامها قتال أو لا والحكم بينه وبين محاربه كذا في معناهما واحد (قوله ولذلك قال بعض) أى ولا جل ان الاولى ان يأتى بواحد منهما الشاملة للآخرين القتال أو الصلح ويرجع بدون قتال (قوله الصواب الخ) أى والحكم بينه وبين محاربه أعم من ان يكون بقتال العدو أو انهم زام من غير قتال فيكون من عطف العام على الخاص بأوفى بالثاني ما عدا الاول بل الاولى ان يقتصر على قوله حتى يلاقى العدو أو على قوله حتى يحكم الله الخ لشموله كما قررنا وأجاب بعض عن المصنف بأن قوله حتى يقاتل حقيقة أو حكماً (قوله انه يحرم عليه المن الخ) أى لان فيه بعض رذالة لا تليق بمنصبه الشريف صلى الله عليه وسلم (قوله فيأخذ كثيراً) صادق بالطلب وعدمه (قوله على أحد الأقوال) أى في الآية فقد قيل فيها غير ذلك فن ذلك لا تمنع بعمله على ربك ومن ذلك لا تمنع على الناس بالنبوة تأخذ منهم أجر عملها ومن ذلك لا تضعف عن الخيرات تستكثر منه (قوله على أحد الأقوال) أى جاسها المتحقق ولو في اثنين كما هنا (قوله ٤٦٠) وخاتمة الاعين من اضافة الصفة للموصوف ثم أقول لا يخفى ان هذا الاظهار مدركه

السمع لا العين فواجه نسبه  
للاعين نعم لو أريد بالعين الذات  
اصح فتدبر (قوله هي ان يظهر  
خلاف ما يبطن) بأن يظهر المن  
والفداء ويريد القتل وسمى خاتمة  
الاعين لشبهه بالخيانة لا خفائه  
(قوله وهذا في غير الحروب) قد  
يبحث فيه بأن الذي يقع منه في  
الحروب انما هو اظها ما قد يورهم  
خلاف ما يبطن لانه كان اذا أراد  
ان يذهب الى محل يسأل عن سهولة  
الطريق الى محل آخر وكيف ماؤه  
ونحو ذلك مما يورهم الذهاب اليه  
لانه يقول أنا ذاهب الى محل كذا  
وقصده الذهاب الى غيره والاول  
ايس من خاتمة الاعين على تفسير  
الجواهر بأنه الذي يظهر خلاف

أولى (ص) وزع لا ممة حتى يقاتل (ش) يعنى ان من خصائصه عليه السلام اذ البس لا ممة  
أى آلة الحرب مثل الخوذة ونحوها يحرم عليه ان يزعها حتى يقاتل أو حتى يحكم الله بينه وبين  
محاربه وفي قوله حتى يقاتل مسامحة والاولى ان يقول حتى يلاقى العدو أو حتى يحكم الله بينه  
وبين محاربه ولذلك قال بعض الصواب ما في بعض النسخ ولا يصح غيره حتى يقاتل أو يحكم الله  
بينه وبين محاربه وكذا سائر الانبياء تنسأرك عليه السلام في ذلك (ص) والمن ليستكثر (ش)  
أى ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه المن ليستكثر بأن يعطى قلباً فيأخذ كثيراً  
أو بأن يعطى عطية فيبذلها فيأخذها على أحد الأقوال في الآية وكلام المؤلف قريب من لفظها  
(ص) وخاتمة الاعين (ش) أى ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه خاتمة الاعين وهو  
ان يظهر خلاف ما يبطن وهذا في غير الحروب فقد أبيع له اذا أراد سفراً أن يورى بغيره ويسمى  
ما ذكر خاتمة الاعين لشبهه بالخيانة لا خفائه ولا يحرم على غيره الا في محذور (ص) والحكم  
بينه وبين محاربه (ش) أى يحرم على غيره ان يحكم بينه وبين محاربه بقوله تعالى لا تقدموا  
بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم أى اتقوه في التقدم السلمى في اهمال حقه  
وتضييع حرمة ويكون المراد بالمحارب من بينه وبين النبي خصوصه (ص) ورفع الصوت عليه  
(ش) أى ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم علينا ان نرفع أصواتنا عليه لقوله تعالى يا أيها  
الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الآية والنهي يدل على فساد المنهى عنه وأما  
خبر ابن عباس وجابر ان سورة كن يكلمنه عالية أصواتهن فالظاهر انه قبل النهى ورفع

ما يضره وأما الثاني فهو وان كان منها لكن مقتضى ما تقدم انه جائز في الحروب كذا قال عجم قال عب وقد  
يقال ما كان يفعل تورية قطعاً (أقول) لا نسلم ذلك تأمل وحديث النابش في وجوه قوم وان قلوبنا لتلعنهم هو كالحرب من حيث  
المعنى وبش من باب علم (قوله ولا يحرم على غيره) أى كالأراد ان يذهب لموضع كرامة ويخاف ان يذهب من باب معين يتبعه الغير  
فيذهب من باب آخر يقع في وهمهم انه ليس ذاهباً لموضع كرامة فلا يحرم (قوله السلمى) بكسر السين وفتحها السلمى يذكرون  
(قوله في اهمال حقه الخ) بدل اشمال من قوله المتقدم السلمى أو بسبب اهمال حقه أى لموافقه من اهمال حقه ويكون المراد بالمحارب  
له لا خصوص قاطع الطريق (ثم أقول) في الكلام بحث من وجهين الاول ان السلمى معناه السلمى أى المنسوب للصالح فهو غير الصالح  
اذ المنسوب غير المنسوب اليه مع ان هذا المتقدم هو الصالح لان المعنى لا يكن منكم صلح بين النبي ومحاربه لما في ذلك من اهمال  
حقه وتضييع حرمة ويحاجب بأن نسبة الشيء الى نفسه قد تجوز عند قصد المبالغة الثاني انه على هذا المعنى الذي أشار له الشارح  
يكون مما يحرم علينا مع ان سياق المصنف فيما يحرم عليه فالاولى ان يكون من تمة قوله حتى يلاقى العدو كما أشار له سابقاً (قوله  
والنهي يدل على فساد المنهى عنه) لا يخفى ان الفساد انما يظهر في العبادات والمعاملات وأما هنا فلا يظهر الفساد لان رفع  
الصوت ليس من ذلك



(قول لقوله تعالى الخ) هذا دليل قاطع على أن كل من حضر قراءة القرآن يجب عليه أن يستمع لقراءته وإن السكلام في تلك الحالة حرام الاضرورة لان فيه اعراضا كما هو ظاهر وراجع (قوله الا في معان مستثناة الخ) أي كإباحة مسه لغير متوضي وجواز قراءتهجنب (قوله فيل ونكتب عليه خطيئة) هذا يؤذن بان الكراهة كراهة تحريم وفي كلام بعض الشارحين ما يفيد ان المستثناة ذات قولين وعلى كل فكلامه دال على ضعف الحرمة وان المعتمد الكراهة (قوله وهي الموضع المحجور بحائظ الخ) لانه انما كان احتجب عنهم في أشغال المهمة فازعاجه عن تلك الحالة سوء أدب انتهى وهو يفيد ان نداه من وراء الحجرة اذ لم يكن على الوجه المذكور لا يحرم كأن يناديه من لا يحصل له بندائه ازعاج بخادمه أو أكبر الحب ولذا قال أكثرهم وقوله لكان خير اللهم أي خير به تنفي عنهم الاثم فصح الدليل للدعوى (قوله يا محمد أو يا أحمد) بخلافه سمي باحمد قبل (٤٦١) محمد كالعياض وقال ابن القيم بالعكس (قوله ولو بعد موته) عند قبره أم لا حيث لم

يقترن بالصلاة عليه والاجاز وانظر هل مثل ذلك الشفاعة يا محمد أم لا ومثل ندائه باسمه نداه بكنيته (قوله من غير أكل وشرب) لخبر الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام نهاهم عن الوصال ف قيل انك تواصل فقال اني لست كأحدكم اني آيت عند ربي يطعمني ويسقيني وفي معناه أقوال للعلماء منها ما قاله السيوطي انه على ظاهره وانه يطعمه من طعام الجنة كرامة له صلى الله عليه وسلم وطعام الجنة لا يفطر وقيل يعطيني قوة الطاعم والشارب (قوله بالاعذر) كحصر عدو (قوله من غير ضرورة) تقتضي قتاله كان يفتأ العدو بالقتال وقوله بخلاف غيره أي من غير ضرورة أي على أحد القولين في قتال الحاصر كما تقدم في الحصر فقد قال المصنف فيما تقدم وفي جواز القتال مطلقا كان الحاصر مسلما أو كافرا ومنعه ومحمل الخلاف اذا كان بالحرم ولم يفتأ

الصوت على كلامه كرفعه عليه لان حرمة ميتا كحرمة حيا فاذا قرئ كلامه وجب على كل حاضر ان لا يرفع صوته عليه ولا يعرض عنه لقوله تعالى واذا قرئ القرآن الآية وكلامه من الوحي وله من الحرمة مثل ما للقرآن الا في معان مستثناة ويكره رفع الصوت في مجالس العلماء لانهم ورثة الانبياء وعند قبره الشريف ويكره قيام قارئ كلامه لاحد قيل ونكتب عليه خطيئة أشار له بعض (ص) وندائه من وراء الحجرات (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم علينا أن نناديه من وراء الحجرات لقوله تعالى ان الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم والحجرة جمعها حجرات وهي الموضع المحجور عليه من الارض بحائظ أو نحوه (ص) وباسمه (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم على الغير أن يناديه باسمه يا محمد أو يا أحمد وانما كانت الصحابة رضي الله عنهم ينادونه بيارسول الله يا نبي الله وظاهر قوله وباسمه ولو بعد موته كما استظهره السيوطي وفي بعض الحواشي قوله وباسمه الا أن يقترن بما يشعر بالعظيم كان يقول صلى الله عليك يا محمد (ص) وإباحة الوصال (ش) هذا شروع منه رحمه الله في ذكر المباح أي ومن خصائصه انه يباح له عليه السلام الوصال بأن يتابع الصوم من غير أكل ولا شرب وحكم الوصال في حق غيره الكراهة (ص) ودخول مكة بالأحرام وبقتال (ش) أي من خصائصه عليه السلام انه يباح له دخول مكة بالأحرام من غير عذر ولا فلا خصوصية له ويباح له أيضا ان يدخل مكة بقتال من غير ضرورة ولا يجوز لغيره ذلك (ص) وصفي المغنم (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه يباح له أن يأخذ من صفي المغنم قبل قسمه ما أراد منه وينفق منه ما أراد على نفسه وعلى أهل بيته وعياله ومنه كانت صفة (ص) والخمس (ش) صوابه وخمس الخمس ابن العربي من خواصه عليه السلام صفي المغنم والاستبداد بخمس الخمس (ص) ويزوج من نفسه ومن شاء وبلغظ الهبة وزائد على أربع وبلامهر وولي وشهود وبأحرام وبالأقرب (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه يباح له أن يتزوج من نساء أمته من أراد نكاحها لنفسه ولغيره ويباح له ذلك بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها ويتولى الطرفين لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومن خصائصه انه عليه السلام يباح له اذا وهبته

الحاصر بالقتال والاجاز بخلاف خلاصته ان الخصوصية باعتبار أحد القولين بالنسبة لمسئلة الحصر وان الحصر ليس ضرورة وان الضرورة انما هي نجاة وحاصل ما في شرحه الكبير انه اذا كان لضرورة كحصر فيجز على أحد قولين فقاده انه لغير الضرورة لا يجوز اتفاقا وقد يقال ان موجب القتال عذر والعذر ضرورة فقاده ان النبي صلى الله عليه وسلم يقاتل من غير موجب أصلا ولا صحة له (قوله ومنه كانت صفة) تزوجها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقها صداقها (قوله صوابه) أي ليهكون ماشيا على المعتمد (قوله ويزوج من نفسه ومن شاء) بغير إذن المرأة ووليها وعبارة عب ويزوج من شاء من الرجال بغير إذن وكذا النساء كما قال النووي بغير إذنهما ولا إذن وليها (قوله وبلغظ الهبة) ظاهره ولو لغيره معطوف على محذوف والتقدير بغير لفظ الهبة وبلغظ الهبة وظاهره ان الهبة منه مع ان الشارح فسرهابا الهبة منها وعبارة شب وبلغظ الهبة أي من جهة المرأة فالمناسب على هذا ان يكون قوله وبلغظ الهبة متعلقا بمحذوف أي ويزوج بلفظ الهبة (قوله وبلامهر) أي بلا هذه الثلاثة مجتمعها ظاهره سواء كان نكاحه أو نكاح غيره وكلام



الخطاب مشعر بأن ذلك خاص بما إذا (٦٣ ع) عقد لنفسه لا لغيره (قوله بمجرد الهبة) متعلق بقوله ان يتزوجها وقوله بغير ذكرمهر

امرأة نفسها ان يتزوجها ويصح نكاحه عليها بمجرد الهبة من غير ذكرمهر ومن خصاؤه عليه السلام انه يتزوج بأكثر من أربع نسوة وغيره من الانبياء مثله ومن خصاؤه عليه السلام ان يعقد نكاحه أو نكاح غيره بلامهر يدفعه لها ابتداء وانتهاء وبلاولى من جهة المرأة وبالشهود ومن خصاؤه عليه السلام ان يعقد نكاحه في حال احرامه بالحج أو بالعمرة أو في حال احرام المرأة التي يريد نكاحها ومن خصاؤه عليه السلام انه لا يجب عليه ان يقدم بين زوجاته بل يباح له ان يفضل من شاء ممنهن على غيرها في المبيت والكسوة والنفقة واختص عليه الصلاة والسلام باباحة المكث في المسجد جنباً ولا ينقض وضوءه بالنوم ولا بالمس في أحد الوجهين وهو الاصح (ص) ويحكم لنفسه ولولده ويحمى له (ش) أى ومن خصاؤه عليه السلام انه يباح له أن يحكم لنفسه ولولده على غيره لانه معصوم من الجور ويباح له أيضاً ان يحمى له ما أراد بخلاف غيره وانظر هل يحمى لولده أم لا (ص) ولا يورث (ش) أى ومن خصاؤه عليه السلام دون أمته انه اذا مات لا يورث بل ملكه باق بعد موته وله أن يوصي بجميعه في حال مرضه وبهية وينفذ ذلك بخلاف غيره فاذا لم يوص بآله ولا وهبه قبل موته فانه

لا يورث عنه أى لم يختص به وارث بل هو صدقة لجميع المسلمين ولا يورثون

على قول من جوح والحكمة في انهم لا يورثون خشية ان يقتل

وارثهم موتهم فيكفروا في انهم لا يورثون خشية ان يتوهم

الموروث انهم يحبون موته فيبغضهم ولا

يردانه ورث أم أين معتقته

لانه كان قبل

نبوته

تم الجزء الثاني وبليه الجزء الثالث أوله باب النكاح

تفسير لقوله بمجرد الهبة أى فلا ينافي انها اذا وهبته امرأته نفسها يتوقف حصول النكاح على قوله قبلت مثلاً (قوله يدفعه لها ابتداء وانتهاء) بخلافه فيصح بلامهر يدفعه ابتداء ولا بد من دفعه انتهاء (قوله وبلاولى من جهة المرأة) تكرار مع قوله ويرتج من نفسه (قوله وفى حال احرام المرأة) أى وفى حال احرامها معا ولو صاحب ذلك احرام الولي (قوله في المبيت والكسوة الخ) فيه ان الواجب انما هو القسم في المبيت فقط ثم قوله ولا ينقض وضوءه بالنوم أى لانه يقط قلبه لانه تنام عينه ولا ينام قلبه وقوله ولا بالمس ظاهره مجرد للمس وهو مناسب لمذهب الشافعي في أن مجرد لمس من غير حائل ناقض وان لم توجد لذة ومذهبنا لا بد من قصد لذة أو وجسدان (قوله على غيره) أى ولو عدوه (قوله ان يحمى له ما أراد) أى يحمى له ما أراد من الموات الذي يكون فيه النكاح ترعاها البهائم وثبت انه صلى الله عليه وسلم حتى البقيع وحى ثلاثه آميال بالربذة للفاحة صلى الله عليه وسلم وأما غيره صلى الله عليه وسلم فلا يحمى الا بشرط ستأتي وهو ان يكون قليلاً وعافياً ومحتاجاً اليه وكونه للغزو (قوله على قول من جوح) أى والراجح انهم يورثون (قوله خشية ان يتوهم الخ) أى يقع في وهمه أى في ذهنه ذلك (قوله انه ورث أم أين) أى ورث من أبيه أم أين ركة الحبشية وبعض غنم وغيره أى وبعد ان

ورثها من أبيه أعتقها (قوله لانه كان) وفوزع في كون ذلك ارنالانه كان قبل ورود الشرع ولا حكم قبل الشرع وأجيب بأن الله لما عصمه مطلقاً كان ما حصل قبل الشرع موافقاً لما بعده







فهرست الجزء الثاني من شرح العلامة الخريشي على مختصر سيدى خليل

صفحة	
٢	فصل في صلاة العيد
٩	فصل في صلاة الخسوف والكسوف
١٣	فصل في صلاة الاستسقاء
١٧	فصل في صلاة الجنازة
٥١	باب زكاة نصاب النعم
١١٦	فصل مصرف الزكاة
١٣٢	فصل يجب بالسنة صاع الخ
١٣٧	باب الصوم
١٧٠	باب الاعتكاف
١٨٤	باب أحكام الحج والعمرة وأفعالهما
٢٤٨	فصل حرم بالاحرام على المرأة لبس قفاز
٢٩٢	فصل الحصر
٣٠٠	باب الذكاة
٣٢٤	باب في المباح من الاطعمة الخ
٣٣٠	باب الاضحية
٣٤٤	العقيقة
٣٤٧	باب في اليمين وما يتعلق بها
٣٨٩	فصل في النذر
٤٠٥	باب أحكام الجهاد
٤٤١	فصل في الجزية
٤٥٢	باب المسابقة
٤٥٥	باب في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم



















893.7H21

S

2

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0055237525

NOV 30 1965



